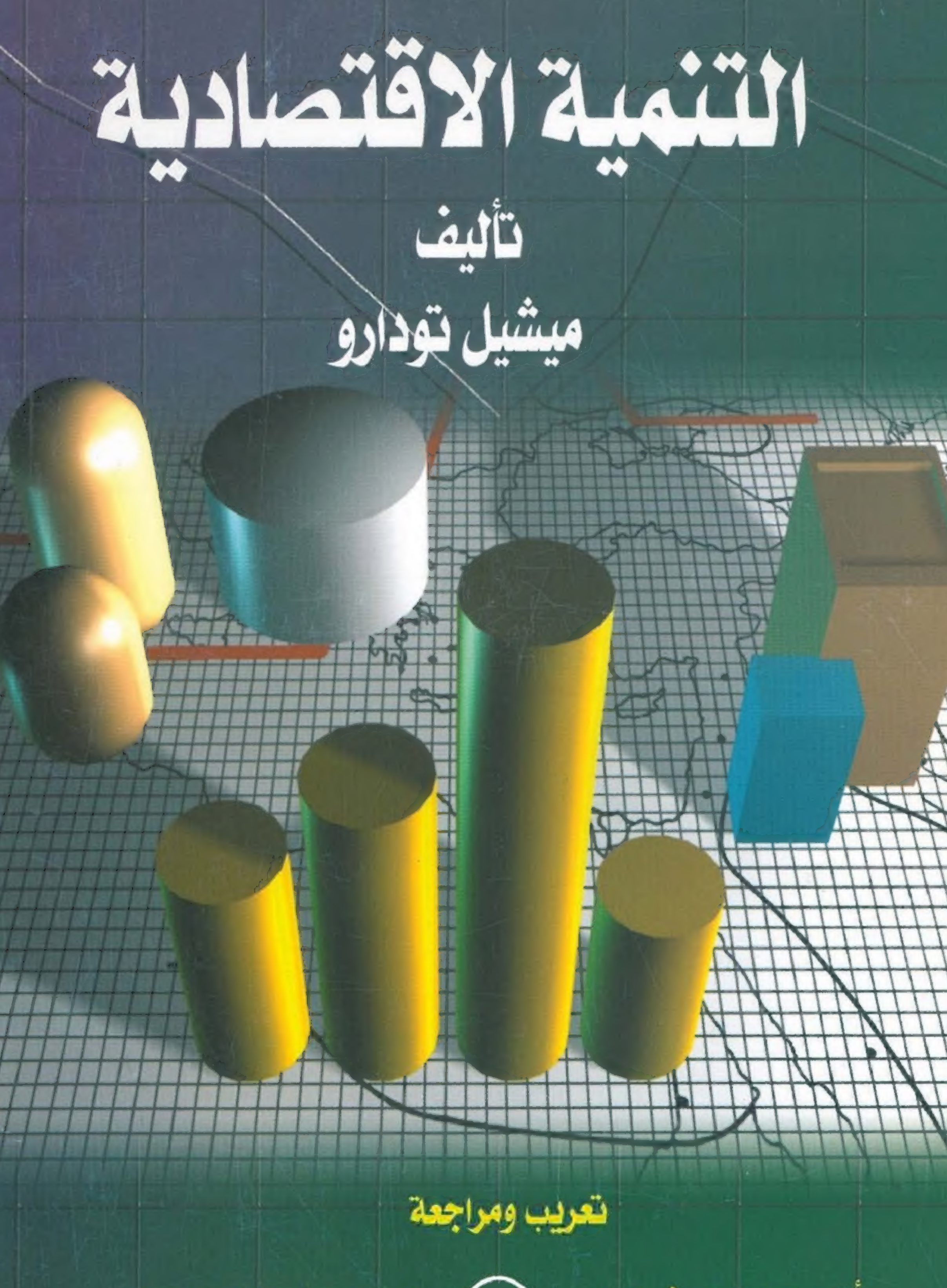
التنمية الاقتصادية

تأليف

ميشيل تودارو



تعريب ومراجعة

أ.د. محمود حسن حسني   د. محمود حامد محمود

دار المريخ للنشر

التنمية الاقتصادية

تأليف

ميشيل ب. تودارو

Michael P. Todaro

تعريب ومراجعة

أ.د. محمود حسن حسني

أستاذ الاقتصاد الدولي

كلية التجارة - جامعة حلوان

د. محمود حامد محمود عبد الرازق

قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية

كلية التجارة - جامعة حلوان



ص.ب : 10720 - الرياض : 11443 - فاكس 4657939 + (009601)

المملكة العربية السعودية - تليفون 4658523 - 4647531 + (009601)

الطبعة الإنجليزية :

Economic Development
By: Michael P. Todavo

ردمــك : X - 573 - 24 - 9960

© دار المريخ للنشر

الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 1427هـ / 2006م

ص .ب :10720 - الرمز البريدي :11443 فاكس :4657939

هاتف :4647531/ 465852 + (009661)

البريد الإلكتروني : Email: marspubl@zajil.net

التوزيع داخل جمهورية مصر العربية (فقط) : دار المريخ للنشر بالقاهرة -4 شارع الفرات - المهندسين - الجيزة

الرمز البريدي : 12411 فاكس : 7609457 هاتف : 3376579 / 7609971 + (0020)

البريد الإلكتروني : Email: marspub2002@Yahoo.com


بسم الله الرحمن الرحيم



مقدمة المترجمان

يغطي هذا الكتاب فرع من أهم الفروع في علم الاقتصاد بصفة عامة والاقتصاد الكلي بصفة خاصة : فهو يشرح ويحلل ويفسر ، ثم يضع الحلول لكثير من قضايا التخلف الاقتصادي والتنمية الاقتصادية . كما أنه لا يقتصر على القضايا المحلية فقط ، بل يغطي القضايا الإقليمية والدولية من خلال أقسامه الأربعة التي تشمل ثمانية عشر فصلاً . فضلاً عن ذلك فإن الكتاب لم يقتصر على الجانب النظري ، بل يغطي بعض الموضوعات التطبيقية . ويشمل بعض الممارسات والحالات الدراسية والحالات الدراسية المقارنة حتى يقرب المفاهيم التنموية إلى الأذهان . ومن ثم فهو يعتبر واحداً من أفضل وأهم المراجع في اقتصاديات التنمية لاسيما في ضوء تركيزه على قضايا التنمية في دول العالم الثالث . كما أنه مليء بالاحصاءات الحديثة والبيانات الدقيقة والتحليلات الواسعة والأشكال التوضيحية ، إنه بحق ،كتاب عميق في موضوعاته ، دقيق في تحليلاته مفيد للدارسين على المستويين ، مستوى البكالوريوس ومستوى الدراسات العليا ، بل وربما يفيد القارئ العادي وصانع القرار في كثير من موضوعاته . كما نهدي هذا العمل المتواضع لأرواح والدينا «رب ارحمهما كما ربياني صغيرا» وإلى زوجاتنا وأبنائنا لتحملهم بعض العبء أثناء ترجمة هذا الكتاب . نسأل الله أن ينفعنا بما علمنا وأن يزيدنا علماً إنه وليّ ذلك والقادر عليه ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

المترجمان

أ.د. محمود حسن حسني

د. محمود حامد محمود عبد الرازق



مقدمة المؤلف

لقد تم تصميم هذا الكتاب لاستخدامه كمنهج تدريسي يركز على الموضوعات الخاصة باقتصاديات التنمية في كل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، هذه المناطق التي يشار إليها غالبًا بدول العالم الثالث . ولقد تم تصميم وكتابة هذا المؤلف ليكون عونًا لكل من الدارسين لعلم الاقتصاد والمتخصصين فيه ، وأيضًا لأولئك الذين لديهم قسط قليل جداً وليس لديهم على الإطلاق من المعرفة والخلفية الاقتصادية الأساسية . ومن أجل هاتين الفئتين من المستفيدين ، فقد تم عرض المبادئ والمفاهيم الأساسية المرتبطة بذات الموضوع ، والتي تسهم وبلاشك في توضيح وإبراز بعض المشاكل المرتبطة بالتنمية ، مع شرح كيفية وضع الحلول الملائمة لها وذلك في ضوء ما يسعه هذا المقرر . كما يغطي الكتاب أيضًا بعض المفاهيم التفصيلية والمرتبطة ببعض القضايا المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مع شموله لبعض القضايا غير الاقتصادية (التعليم – الصحة – الهجرة . . .) ذات الأبعاد المهمة المؤثرة على عملية التنمية . ولذلك فإن هذا الكتاب يكتسب أهمية خاصة للدارسين في مستوى البكالوريوس الذين يحصلون على قسط مناسب في التنمية الاقتصادية ، وذلك لجذب الدارسين نحو القضايا الحيوية التي يغطيها هذا المقرر . والآن نجد أن المادة العلمية التي يحويها هذا المؤلف تعتبر كافية ، وتغطي هذا الفرع على نطاق واسع لتغطية متطلبات أى منهج علمي مطلوب دراسته للحصول على تخصص الاقتصاد . ويشمل ويغطي حقل التنمية الاقتصادية .

أما عن المنهج المتبع في هذا الكتاب فقد تم استخلاصه من خبرة وحصيلة خمس سنوات من العمر بالإضافة إلى التدريس في أفريقيا ، ولمدة عقدين من الزمان (عشرون سنة) أخذتهم للتدريس والتدريب في أمريكا اللاتينية وآسيا ، وبعدها لعدة سنوات كخبير ثم كأستاذ للاقتصاد في جامعة نيويورك . وهذه الخبرة المتعمقة قد ساعدتني كثيراً في وضع هذا المؤلف المتكامل والمتوازن والشامل في التنمية الاقتصادية . ولقد تم ابتكار وتغطية موضوعات حديثة ومهمة وشاملة في هذا المقرر مستخلصة من حصيلة الخبرة الطويلة في هذا المجال ، وهي تشمل الآتي :

1- تدريس وتعليم التنمية الاقتصادية في إطار المشكلات الرئيسية المرتبطة بها ، مثل مشكلة الفقر ، عدم العدالة في توزيع الدخل ، البطالة ، النمو السكاني ، التدهور البيئي والكساد والركود الريفي . ان النماذج الرسمية والمختصرة والمفاهيم ، قد تم استخدامها لتشخيص المشكلات المرتبطة للتنمية فعليًا ، أكثر من مجرد طرح الموضوعات دون الاستعانة بالحالات التطبيقية والحالات الدراسية التي توضح أبعاد المشكلات التنموية أكثر .

2- كما تم في هذا المقرر الاعتماد على إبراز كل من المشكلات والسياسات المختلفة المتبعة لحلها لتوجيه صانع السياسة لتعلم اقتصاديات التنمية ، بافتراض أن الأهداف الرئيسية لأى مقرر في اقتصاديات للتنمية يجب أن ترفع من قدرة الدارسين لفهم قضايا التنمية ومشكلاتها الحقيقية وكيفية وضع حلولها المناسبة على مستوى دول العالم الثالث ، مع وضع وصياغة الحلول المناسبة لتلك المشكلات لوضعها أمام سمع وبصر صانع السياسة الاقتصادية في دول العالم الثالث .

3- ولقد اعتمدنا في هذا المؤلف على منهج عرض المشكلات التنموية بطريقة منظمة من خلال العرض ثم التحليل ثم التفسير والاستنباط . فكل فصل يبدأ في تغطية مشكلة معينة ، يعرض أولاً بصفة عامة لتلك المشكلة ، ومضامينها الأولية ، وكيف يمكن مواجهتها على مستوى الدول النامية المختلفة والمتباينة ، ومن ثم فإننا سنعرض في كل فصل من فصول الكتاب للأهداف الرئيسية له وما يمكن تحقيقه فعلاً منها ، ودور التحليل الاقتصادي في وضع الحلول لتلك المشكلة والإسهام في علاجها ، وما هي بدائل السياسة التي يمكن طرحها في هذه القضية للاختيار من بينها . وهذا المنهج لايساعد فقط الدارسين في تتبع المشكلات التنموية ووضع الحلول لها ، ولكن مفيد أيضًا في تزويد المتخصصين لإمكانية وضع السياسات الملائمة وتوجيه صانع القرار لمواجهة مشكلات التنمية الحالية والمستقبلية المتاحة الآن ، وما يستجد منها في المستقبل .

4- كما اعتدنا في تحليلنا لموضوعات الكتاب على عرض لموضوعات التنمية وتحليلها بأسلوب يغطي كافة المتطلبات ويتناسب مع ظروف الدول النامية سواء في افريقيا أو آسيا أو حتى أمريكا اللاتينية والاستعانة بالاطار النظري للتنمية والنمو مع عرض بيانات مقطعية لتلك الدول بالمناطق ، فضلاً عن تحليل بيانات سلسلة زمنية لكثير من هذه الدول حتى يتم التعامل مع مشكلات التنمية التي قد تتباين أحياناً من منطقة لأخرى ومن بلد

لآخـر مـثل الهند وبنجـلاديش وكـينيـا ومـصـر ، نيـجـيـريا ، البـرازيل ، المكسيك ، وجواتيـمالا ، مع عرض لكيفية مواجهة مشكلات التنمية . ولاسيما البطالة في المناطق الحضرية والريفية أيضًا .

5- نركز في تحليلنا أيضًا بدرجة كبيرة على الدول النامية ، ليس فقط الدول بصفة مستقلة ولكن أيضًا في علاقاتها مع بعضها البعض وفي علاقاتها مع الدول الغنية على مستوى الاقتصاد العالمي .

6- وندرك مدى أهمية مشاكل التنمية والتخلف الاقتصادي ، لذلك نستعرضها من المنظور المؤسسي والهيكلي الاقتصادي وغير الاقتصادي لما لذلك من آثاره الاقتصادية مع الاستعانة بالمبادئ والنظريات الاقتصادية العامة والسياسات الاقتصادية ، وذلك بهدف وضع وصياغة نظرية توفيقية تتناسب مع التحليلات المؤسسية الحقيقية وظروف الواقع .

7- كما يعرض الكتاب ، من خلال المنهج المتبع ، كل من قضايا التنمية والتخلف على المستويين المحلي والدولي ، مع التركيز أكثر على تزايد الاعتماد المتبادل لدول العالم من المنظور الاقتصادي وفي كثير من المجالات مثل الأغذية والطاقة والموارد الطبيعية والتكنولوجيا والمعلومات والتدفقات المالية .

8- كما يأخذ الكتاب بعين الاعتبار كثيرمن المشكلات المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية للتخلف باعتبارها موضوعات تتطلب مزيد من التنسيق والآنية وباعتبارها موضوعات متداخلة ومترابطة ، وذلك حتى يمكن حلها على المستويين المحلي والدولي .

أما عن الشكل التنظيمي للكتاب (خطة الكتاب) فإنه يتكون من أربعة أقسام رئيسية يركز القسم الأول على طبيعة ومعنى التخلف وأبعاده المختلفة في الدول النامية . ثم نعرض لخمس نظريات بديلة في التنمية الاقتصادية ، مع إعطاء مثال لخبرة النمو التاريخي للدول المتقدمة الآن حتى يمكن الاستفادة منها لتحقيق التنمية للدول النامية . أما القسمين الثاني والثالث من هذا الكتاب فيركزان على مشكلات وسياسات التنمية الرئيسية على المستويين المحلي والدولي . وقد تناولنا في هذين القسمين موضوعات رئيسية وتحليلات متباينة تغطي : النمو الاقتصادي الفقر ومشكلة توزيع الدخل ، السكان ، البطالة ، الهجرة ، التحضر ، التكنولوجيا ، التنمية الزراعية والريفية ، البيئة ، التعليم ، التجارة الدولية والتمويل الدولي ، المساعدات الأجنبية ، الاستثمارات الأجنبية الخاصة ومشكلات المديونية الخارجية للدول النامية .

وأخيراً ، فإن القسم الرابع يعرض لإمكانيات تحقيق التنمية وطموحاتها ومستقبلها . وبعد مناقشة الجانب النظري والتطبيقي وفشل تخطيط التنمية والدور المحدود للسياسة المالية والنقدية (التمويلية) في عملية التنمية ، سوف تناقش قضية التحول السريع التي التزمت بها دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي نحو اقتصاديات السوق في بداية التسعينات ومعالجة قضايا الدول الأقل نمواً التي استقلت حديثًا وإمكانية تحقيق اعتماد متبادل فيما بينها ، ولكن يتم ذلك في إطار من النظام العالمي غير العادل وغير المتكافئ . وكل هذه الأقسام الأربعة من الكتاب مليئة (نهاية كل فصل) بكثير من الأسئلة للمناقشة وبعض المصطلحات الرئيسية المستخدمة وما هو نوع التنمية المرغوب في تحقيقه ، وكيف تستطيع الدول النامية تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية بأعلى درجة ممكنة سواء فرادى أو بالتعاون سويًا في شكل مجموعات ، نأمل مزيد من التعاون فيما بينها ، ومزيد من التعاون بينها وبين الدول المتقدمة التي يجب أن تقدم المزيد من الدعم والمساعدات لتحقيق التنمية للعالم الثالث ولرفع التنمية على مستوى العالم ككل .

أما عن الحالات الدراسية ، فإن الكتاب مليء بها ، حيث توجد - تقريبًا - في نهاية كل فصل حالة دراسية تغطي دولة معينة ترتبط بالقضية أو المشكلة قيد البحث في ذلك الفصل حتى يمكن تغطية الجانب التطبيقي ودراسة المشكلات على الطبيعة في تلك الدول ، حيث تشتمل كل حالة على بعض المؤشرات العامة الاقتصادية وعن الاقتصاد ، ثم عن الأنشطة الاقتصادية بها من منظور تاريخي ، وما هي المشكلات التنموية التي تواجه تلك الحالة ، وكيفية التغلب عليها وما قامت به الدولة لمواجهتها وهل نجحت في ذلك أم لا ، وما هي أوجه القصور . ويغطي الكتاب 21 حالة دراسية (البرازيل - نيجيريا - كوبا - ماليزيا - الهند - جنوب أفريقيا - الصين - كينيا - المكسيك - المملكة العربية السعودية- مصر - بنجلاديش - غانا - باكستان - تايوان - كوريا الجنوبية - فنزويلا - أندونيسيا - الفلبين - جاميكا - أوغندا) . كما يغطي الكتاب عدة حالات دراسية مقارنة في نهاية كل قسم من أقسامه وتشمل (حالة مقارنة بين كوريا الجنوبية والارجنتين - حالة دراسية للمقارنة بين بنجلاديش ونيجيريا - حالة دراسية للمقارنة بين تايلاند والفلبين - حالة دراسية للمقارنة بين الصين وبولندا كدولتين شيوعيتين) .

إن هذه الحالات الدراسية الفردية أو المقارنة تسهم وبلا شك في مزيد من التعميق والتحليل لقضايا التنمية الاقتصادية ، وتثري موضوعات الكتاب وتزيدها قيمة وأهمية .

أما عن هذه الطبعة – الطبعة السابعة – فقد تم إضافة المزيد من الموضوعات وتعميق أساليب التحليل على مدار ثلاث سنوات ، منذ الانتهاء من الطبعة السابقة عليها (الطبعة السادسة) وذلك منذ نهاية عام 1997 وبعد ظهور واندلاع الأزمة الآسيوية للعملة التي أثرت بشدة على اقتصاديات الدول الآسيوية بل وعلى اقتصاديات دول العالم وأحدثت ركود في اقتصاديات كل من تايلاند وأندونيسيا وماليزيا والفلبين وهونج كونج وكوريا الجنوبية . كما ظهرت بعض الأزمات في الاقتصاد الروسي بعد ذلك في عام 1998 ، وأزمة الاقتصاد البرازيلي في بداية عام 1999 والتي من الممكن أن تنتقل إلى باقي دول امريكا اللاتينية . كما ظل النمو الاقتصادي في أفريقيا هزيل للغاية في هذه الفترة . كل هذه المشكلات العالمية والممكنة أحدثت بعض التساؤلات حول مدى جدوى السوق الحر الكلاسيكي في إحداث التنمية . ومن ثم بدأ الاتجاه نحو مزيد من ترشيد حرية السوق الرأسمالية المراقبة والمدارة Crony cap خاصة في الدول النامية في كل من آسيا وأفريقيا حيث تكون أكثر ملائمة . بالإضافة للأسباب المبررات السابقة التي دفعتني لتحديث الكتاب هناك بعض النقاط الأخرى حيث يمر العالم بتطورات سريعة واتجاهات جديدة ظهرت بوضوح في نهاية القرن العشرين مثل العولمة والاتصالات وثورة المعلومات والمنظمات التمويلية العالمية والإقليمية واقتصاديات السوق الحر بأشكالها المتعددة . ولذلك فهذه الصيغة السابقة تحاول أن تضيف وتركز على قضايا الساعة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية مع إضافة بعض الحالات الدراسية الجديدة ، وإضافة مزيد من الجداول والأشكال البيانية التوضيحية لإثراء المناقشة وتعميق الفصول . إن معظم هذه الاحصاءات الحديثة تم الحصول عليها من مصادر موثوق بها ، وبالإضافة للحالات الدراسية والأسئلة أضفنا في نهاية كل فصل بعض القراءات الإضافية لمن يريد الاستزادة . كما أن هناك كثير من الجهات والمنظمات والأفراد والباحثين والخبراء الذين أسهموا في الحصول على كثير من المواد العلمية المحتواه في هذا الكتاب . ولاسيما في هذه الطبعة الجديدة المزيدة والمنقحة ، وأذكر منهم بصفة خاصة «ستيفن سميث بجامعة چورج واشنطن» . وأشكر الذين قاموا بكتابة هذه الأصول على الحاسب الآلي ، وأشكر زوجتي «دونا ريني» على ما تحملته معي من جهد لإخراج هذا الكتاب .

ميشيل ب. تودارو



المحتويات

الصفحة

* مقدمة المترجم 7
* مقدمة المؤلف 9

القسم الأول
المبادئ والمفاهيم

• الفصل الأول : الاقتصاد، المؤسسات والتنمية 33
1/1 كيف يعيش ثلاثة أرباع العالم الأخرى الفقيرة 33
2/1 دراسات الاقتصاد والتنمية 38
1/2/1 طبيعة إقتصاديات التنمية 39
2/2/1 لماذا ندرس التنمية الاقتصادية؟ بعض الأسئلة الحرجة 42
3/2/1 الدور المهم للقيم في إقتصاديات التنمية 46
3/1 الاقتصاديات كنظم اجتماعية : الحاجة للوصول لأبعد من التحليل الاقتصادي المبسط 48
4/1 ما المقصود بالتنمية؟ 50
1/4/1 المقاييس الاقتصادية التقليدية 50
2/4/1 النظرة الاقتصادية الجديدة للتنمية 52
3/4/1 القيم الجوهرية الثلاثة للتنمية 55
4/4/1 الأهداف الجوهرية الثلاثة للتنمية 58
5/1 الملخص والنتائج 59
6/1 الحالة الدراسية للفصل : الاقتصاد البرازيلي 63
7/1 أسئلة للمناقشة 66

الصفحة

- **الفصل الثاني : الهياكل المختلفة والخصائص المشتركة للدول النامية** 67
  - **1/2 بعض تقسيمات الدول النامية** 68
  - **2/2 التباين الهيكلي للاقتصاديات النامية** 71
    - 1/2/2 حجم الدولة ومستويات الدخل 73
    - 2/2/2 الخلفية التاريخية 73
    - 3/2/2 الموارد البشرية والمادية 77
    - 4/2/2 الوضع الديني والعرقي 78
    - 5/2/2 الأهمية النسبية للقطاعات العامة والخاصة 79
    - 6/2/2 الهيكل الصناعي 80
    - 7/2/2 الاعتماد الخارجي : التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية 81
    - 8/2/2 الهيكل السياسي ، مجموعات القوى والمصالح 82
  - **3/2 الخصائص المشتركة للدول النامية** 84
    - 1/3/2 انخفاض مستويات المعيشة 85
    - 2/3/2 انخفاض مستويات الإنتاجية 101
    - 3/3/2 المعدلات المرتفعة للنمو السكاني وعبء الإعالة 104
    - 4/3/2 ارتفاع مستويات ومعدلات البطالة والتوظيف غير الكامل 106
    - 5/3/2 الاعتماد على الإنتاج الزراعي وتصدير المواد الأولية 108
    - 6/3/2 سيادة حالة المنافسة غير الكاملة وعدم كمال المعلومات 112
    - 7/3/2 الهيمنة والتبعية والحساسية للعلاقات الدولية 114
  - **4/2 النتائج** 116
  - **5/2 الحالة الدراسية للفصل : الاقتصاد النيجيري** 117
  - **6/2 أسئلة للمناقشة** 119
- **الفصل الثالث : نظريات التنمية : تحليل مقارن** 121
  - **1/3 النظريات الرائدة للتنمية الاقتصادية : المداخل الخمسة** 122
  - **2/3 نظرية المراحل الخطية** 124
    - 1/2/3 مراحل النمو لروستو 124
    - 2/2/3 نموذج النمو لهارود – دومار 126
    - 3/2/3 العقبات والقيود 128
    - 4/2/3 الشروط الضرورية في مواجهة الشروط الكافية : بعض انتقادات نموذج مراحل النمو 129

الصفحة

3/3 نماذج التغيير الهيكلي 130

1/3/3 نظرية التنمية لآرثر لويس 131

2/3/3 التغيير الهيكلي ونماذج (أنماط) التنمية 138

3/3/3 الاستنتاجات والمضامين 140

4/3 ثورة التبعية الدولية 141

1/4/3 نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة 141

2/4/3 نموذج المثال الكاذب 143

3/4/3 فرضية التنمية الثنائية 143

4/4/3 الاستنتاجات والمضامين 144

5/3 الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة 146

6/3 النظرية النيوكلاسيكية للنمو 149

1/6/3 الدافع لنظرية النمو الحديثة 153

2/6/3 النمو الداخلي 154

3/6/3 إنتقادات نظرية النمو الحديثة 157

7/3 نظريات التنمية : التوفيق بين المتناقضات 158

8/3 الحالة الدراسية للفصل : إقتصاد كوريا 163

9/3 أسئلة للمناقشة 167

• الفصل الرابع: النمو التاريخي والتنمية المعاصرة: دروس ومجادلات 167

1/4 مباراة النمو 167

2/4 اقتصاديات النمو : رأس المال والعمل والتكنولوجيا 168

1/2/4 تراكم رأس المال 168

2/2/4 السكان ونمو القوى العاملة 171

3/2/4 التقدم التكنولوجي 172

3/4 السجل التاريخي : الخصائص الست لكزنتس عن النمو الاقتصادي 174

1/3/4 المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني 175

2/3/4 المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج 176

3/3/4 المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي 176

4/3/4 المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والايديولوجي 177

الصفحة

5/3/4 الامتداد الاقتصادي الدولي 178

6/3/4 الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي 179

4/4 القيمة المحدودة لخبرة النمو التاريخية : الظروف الأولية المختلفة 179

1/4/4 وفرة الموارد البشرية والمادية 180

2/4/4 المستويات النسبية لنصيب الفرد من الدخل والناتج القومي 181

3/4/4 الاختلافات المناخية 181

4/4/4 حجم السكان وتوزيعهم ومعدلات نموهم 182

5/4/4 الدور التاريخي للهجرة الدولية 183

6/4/4 التجارة الدولية وحفز النمو 187

7/4/4 العلوم الأساسية والبحوث التكنولوجية والمقدرة على التطوير 188

8/4/4 الاستقرار والمرونة في المؤسسات الاجتماعية والسياسية 189

9/4 الحالة الدراسية للفصل : اقتصاد ماليزيا 191

10/4 أسئلة للمناقشة 194

القسم الثاني

المشكلات والسياسات التنموية على المستوى المحلي

- **الفصل الخامس: النمو والفقر وتوزيع الدخل 197**

1/5 جدلية النمو 197

2/5 بعض المفاهيم الأساسية : التوزيع الشخصي والوظيفي للدخل 200

1/2/5 التوزيع الشخصي (حسب الحجم) 200

1/1/2/5 منحنيات لورانز 202

2/1/2/5 التنمية المزدوجة (الثنائية) وانتقال منحنيات لورانز : بعض الأنماط 204

3/1/2/5 معاملات جيني والمقاييس الكلية لعدم المساواة 207

2/2/5 التوزيع الوظيفي للدخل 208

3/5 مراجعة الدليل : عدم المساواة والفقر المطلق في العالم الثالث 211

1/3/5 عدم المساواة : الاختلافات بين الدول 211

2/3/5 الفقر المطلق : نطاقه وحجمه 214

3/3/5 مؤشر الفقر البشري 218

4/5 الخصائص الاقتصادية للتجمعات الفقيرة 219

1/4/5 الفقر الريفي 219

الصفحة

2/4/5 المرأة والفقر 222
3/4/5 الأقلية العرقية من السكان المحليين أو الوطنيين والفقر 226
5/5 مستويات الدخل والنمو والفقر : فرضية كوزنيس والاختيارات الأخرى 227
6/5 إعادة تحديد أهداف التنمية : النمو مع تحسين توزيع الدخل 232
7/5 دور التحليل الاقتصادي : إعادة التوزيع من خلال النمو 233
1/7/5 النمو مقابل توزيع الدخل 233
2/7/5 نمو الناتج القومي الاجمالي كمؤشر متحيز للتنمية الوطنية والرفاهية 236
3/7/5 تركيب مؤشر الفقر المرجح للرفاهية الاجتماعية 239
4/7/5 المزج بين اقتصاديات النمو و التوزيع 243
8/5 مدى خيارات السياسة : بعض الاعتبارات الأساسية 244
1/8/5 مناطق التدخل 244
2/8/5 خيارات السياسة 245
9/5 الملخص والاستنتاجات : الحاجة لحزمة من السياسات 250
10/5 الحالة الدراسية للفصل (1) : اقتصاد الهند 251
11/5 الحالة الدراسية للفصل (2) : اقتصاد جنوب أفريقيا 254
12/5 أسئلة للمناقشة 257

• الفصل السادس: النمو السكاني والتنمية الاقتصادية: الأسباب والنتائج والمجادلات ... 259
1/6 القضية الأساسية : نمو السكان وجودة الحياة 260
2/6 مراجعة الأرقام : نمو السكان – الماضي والحاضر والمستقبل 261
1/2/6 نمو سكان العالم تاريخيًا 261
2/2/6 هيكل سكان العالم 264
3/2/6 قوة الدفع الخفية للنمو السكاني 270
3/6 التحول الديموجرافي 273
4/6 أسباب ارتفاع معدلات الخصوبة في الدول النامية : نماذج مالتس والقطاع العائلي 276
1/4/6 مصيدة السكان لمالتس 276
2/4/6 نقد نموذج مالتس 280
3/4/6 الطلب على الأطفال في الدول النامية 286
4/4/6 بعض البراهين التطبيقية 287

الصفحة

5/4/6 بعض الاستنتاجات الخاصة بالتنمية والخصوبة 288

5/6 آثار الخصوبة المرتفعة : بعض الآراء المتضاربة 289

1/5/6 نمو السكان ليس المشكلة الحقيقية 289

2/5/6 التحايل المتعمد لطرح قضية خاطئة 292

3/5/6 الظواهر المرغوبة 293

4/5/6 نمو السكان هو المشكلة الحقيقية 294

5/5/6 الحجة التطبيقية :الآثار السلبية السبعة لنمو السكان 296

6/6 أهداف وأغراض : نحو توافق اجتماعي 298

7/6 بعض مداخل السياسة 300

1/7/6 ما الذي تستطيع الدول النامية عمله 301

2/7/6 ما الذي تستطيع الدول المتقدمه عمله : الموارد ، السكان ، والبيئة العالمية 305

3/7/6 كيف تستطيع الدول المتقدمة مساعدة الدول النامية في برامجها 306

8/6 الحالة الدراسية الأولى للفصل : اقتصاد الصين 308

9/6 أسئلة للمناقشة 310

10/6 الحالة الدراسية الثانية : اقتصاد المملكة العربية السعودية 312

- **الفصل السابع: البطالة: القضايا والأبعاد والتحليلات 321**

1/7 مشكلة التوظف : بعض القضايا الأساسية 321

2/7 أبعاد البطالة في الدول الأقل تقدماً : الدليل والمفاهيم 323

1/2/7 التوظف والبطالة : الاتجاهات والتصورات 323

2/2/7 الأبعاد الأربعة لمشكلة التوظف 325

3/2/7 القوة العاملة : الحاضر والمستقبل 327

4/2/7 العمالة دون مستوى التوظيف الأمثل 328

5/2/7 الروابط بين البطالة والفقر وتوزيع الدخل 330

6/2/7 ظاهرة نمو أعداد العاطلين وفجوة الناتج – التوظف 331

3/7 النماذج الاقتصادية لتحديد التوظف 334

1/3/7 نموذج السوق الحر التنافسي التقليدي 335

2/3/7 نمو الناتج والتوظف : تعارض أم توافق 336

3/3/7 التكنولوجيا الملائمة وتوليد التوظف 338

4/3/7 تشوهات سعر العنصر والتكنولوجيا الملائمة 339

الصفحة

5/3/7 إمكانات الاحلال بين العمل ورأس المال 339
4/7 الاستنتاجات 340
5/7 الحالة الدراسية للفصل : اقتصاد كينيا 341
6/7 أسئلة للمناقشة 344

• الفصل الثامن: التحضر والهجرة بين الريف والحضر. النظرية والسياسة 345
1/8 الهجرة ومعضلة مأزق التحضر 345
1/1/8 التحضر : الاتجاهات والتصورات 346
2/1/8 القطاع الحضري غير الرسمي 350
3/1/8 المرأة في القطاع غير الرسمي للعمالة في الحضر 352
2/8 البطالة الحضرية 354
3/8 الهجرة والتنمية 355
4/8 نحو نظرية اقتصادية للهجرة الريفية – الحضرية 356
1/4/8 الوصف اللفظي لنموذج تودارو 357
5/8 الملخص والاستنتاجات 359
6/8 الحالة الدراسية للفصل : اقتصاد المكسيك 361
7/8 أسئلة للمناقشة 363

• الفصل التاسع: التعليم والتنمية: 365
1/9 التعليم والموارد البشرية 365
2/9 التعليم في الأقاليم النامية 367
1/2/9 الإنفاق التعليمي العام 367
2/2/9 نسب الالتحاق بالتعليم 368
3/2/9 معرفة القراءة والكتابة 370
4/2/9 التكاليف والإيرادات الخاصة بالتعليم 370
3/9 الفجوة بين الجنسين : المرأة والتعليم 374
4/9 اقتصاديات التعليم والتوظف 376
1/4/9 عرض التعليم والطلب عليه :
العلاقة بين فرص التوظف والطلب التعليمي 376
2/4/9 الفوائد والتكاليف الخاصة مقابل الفوائد والتكاليف الاجتماعية 380

الصفحة

5/9 التعليم ، المجتمع والتنمية : بعض القضايا 383
1/5/9 التعليم والنمو الاقتصادي 383
2/5/9 التعليم وعدم المساواة والفقر 384
3/5/9 التعليم والهجرة الداخلية واستنزاف العقول 388
4/5/9 تعليم المرأة والخصوبة وصحة الطفل 389
5/5/9 التعليم والتنمية الريفية 390
6/9 الحالة الدراسية للفصل : اقتصاد مصر 393
7/9 أسئلة للمناقشة 395

- الفصل العاشر : التحول الزراعي والتنمية الريفية 399

1/10 حتمية التقدم الزراعي والتنمية الريفية 399
2/10 الركود الزراعي والنمو منذ عام 1950 402
3/10 هيكل النظم الزراعية في دول العالم الثالث 406
1/3/10 أنواع الزراعة العالمية 406
2/3/10 أحوال المزارعين في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا 408
3/3/10 الخلاصة 421
4/10 الدور المهم للمرأة 421
5/10 اقتصاديات التنمية الزراعية :
التحول من الزراعة المعيشية إلى الزراعة التجارية المتخصصة 425
1/5/10 الزراعة المعيشية : تجنب المخاطرة وعدم اليقين والعيش 426
2/5/10 المشاركة في المحصول وتشابك أسواق عناصر الإنتاج 431
3/5/10 التحول إلى الزراعة المختلطة والمتنوعة 433
4/5/10 من التشتت إلى التخصيص : الزراعة التجارية الحديثة 435
5/5/10 الخلاصة والاستنتاجات 436
6/10 نحو استراتيجية للتنمية الزراعية والريفية :
بعض المتطلبات الأساسية 436
1/6/10 التكنولوچيا والابتكار 437
2/6/10 السياسات المؤسسية والسعرية 438
3/6/10 شروط التنمية الريفية 440
7/10 الحالة الدراسية للفصل : اقتصاد بنجلاديش 441

الصفحة

8/10 أسئلة للمناقشة 443

- **الفصل الحادي عشر: البيئة والتنمية** 445

1/11 الاقتصاد والبيئة 445

2/11 البيئة والتنمية : القضايا الاساسية 446

1/2/11 التنمية المتواصلة والحسابات البيئية 446

2/2/11 السكان والموارد والبيئة 448

3/2/11 الفقر والبيئة 448

4/2/11 النمو والبيئة 449

5/2/11 التنمية الريفية والبيئة 449

6/2/11 التنمية الحضرية والبيئة 450

7/2/11 البيئة العالمية 450

3/11 نطاق التدهور البيئي : عرض احصائي مختصر 451

4/11 التنمية الريفية والبيئة : نموذج القريتين 455

5/11 النماذج الاقتصادية التقليدية للبيئة 459

1/5/11 الموارد المملوكة ملكية خاصة 459

2/5/11 الموارد المملوكة ملكية مشتركة 462

3/5/11 محددات الاطار النظري النيوكلاسيكي للملكية المشتركة 464

4/5/11 السلع العامة والأضرار العامة : التدهور الإقليمي للبيئة ومشكلة الراكب المجاني 467

5/5/11 محددات الاطار النظري للسلعة العامة 470

6/11 التنمية الحضرية والبيئة 471

1/6/11 طبيعة العلاقة بين الكائنات في المناطق الحضرية 471

2/6/11 التصنيع وتلوث الهواء في المدن 474

3/6/11 مشاكل الازدحام والحاجة للمياه النظيفة والصرف الصحي 478

7/11 الحاجة إلى إصلاح السياسات 482

8/11 البيئة العالمية : تدمير الغابات وانبعاثات الصوبات الزراعية 484

9/11 خيارات السياسة في الدول النامية والمتقدمة 486

1/9/11 ما الذي تستطيع الدول النامية عمله 486

2/9/11 كيف تستطيع الدول المتقدمة مساعدة الدول الأقل نمواً 489

الصفحة

3/9/11 ما الذي تستطيع الدول المتقدمة عملة للبيئة العالمية 492
10/11 الحالة الدراسية للفصل : اقتصاد باكستان 495
11/11 أسئلة للمناقشة 498

القسم الثالث
المشكلات والسياسات التنموية على المستوى الدولي

• الفصل الثاني عشر: نظرية التجارة وخبرة التنمية: 501
1/12 أهمية التجارة الدولية والتمويل الدولي 501
2/12 الأسئلة الخمسة الأساسية عن التجارة والتنمية 505
3/12 أهمية التجارة للتنمية : عرض إحصائي 508
1/3/12 صادرات الدول الأقل نمواً : الاتجاهات والأنماط 508
2/3/12 أهمية الصادرات لعديد من الدول النامية 510
3/3/12 مرونات الطلب وعدم استقرار عوائد الصادرات 513
4/12 شروط التجارة وفرضية بريبش – سينجر 514
5/12 النظرية التقليدية للتجارة الدولية 517
1/5/12 الوفرة النسبية في عناصر الإنتاج والتخصص الدولي : النموذج النيوكلاسيكي 519
2/5/12 نظرية التجارة والتنمية : الحجج التقليدية 525
6/12 بعض الانتقادات الموجهة لنظرية حرية التجارة (التقليدية في ضوء الخبرة بدول العالم الثالث 526
1/6/12 ثبات الموارد والتوظف الكامل وعدم قدرة رأس المال والعمل الماهر على التنقل دوليًا 527
2/6/12 ثبات وسهولة الحصول على التكنولوجيا وسيادة المستهلك 534
3/6/12 تحرك العناصر داخليا والمنافسة الكاملة 535
4/6/12 غياب الحكومات الوطنية في العلاقات التجارية 539
5/6/12 التجارة المتوازنة وتعديلات السعر الدولي 541
6/6/12 عوائد التجارة التي تعود على المواطنين 542
7/12 بعض الاستنتاجات على التجارة والتنمية الاقتصادية حدود النظرية 544
8/12 الحالة الدراسية للفصل : اقتصاد تايوان 549
9/12 أسئلة للمناقشة 551

الصفحة

- الفصل الثالث عشر: جدلية السياسة التجارية: تشجيع الصادرات، إحلال الواردات والتكامل الاقتصادي: 553
  - 1/13 استراتيجيات التجارة لتحقيق التنمية: ترويج الصادرات مقابل إحلال الواردات 554
    - 1/1/13 تشجيع الصادرات: النظر نحو الخارج وكشف موانع التجارة وعوائقها 557
    - 2/1/13 إحلال الواردات: النظرة إلى الداخل مع بقاء الاتجاه للخارج 566
    - 3/1/13 استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات ونتائجها 570
    - 4/1/13 معدلات الصرف الأجنبي، والرقابة على الصرف وقرارات تخفيض قيمة العملة المحلية 581
  - 2/13 الخلاصة والخاتمة: المتفائلون والمتشائمون من التجارة 589
    - 1/2/13 حجج المتشائمين من التجارة 589
    - 2/2/13 حجج المتفائلين من التجارة 591
  - 3/13 التوفيق بين الحجج المؤيدة والمعارضة 592
  - 4/13 التجارة بين الجنوب - الجنوب والتكامل الاقتصادي: التوجه للخارج وللداخل 594
    - 1/4/13 نمو التجارة بين الدول النامية 594
    - 2/4/13 التكامل الاقتصادي: النظرية والتطبيق 596
    - 3/4/13 تجمعات التجارة الاقليمية وعالمية التجارة 600
  - 5/13 السياسات التجارية للدول المتقدمة: الحاجة إلى إعادة صياغتها 603
  - 6/13 الحالة الدراسية للفصل: اقتصاد كوريا الجنوبية 604
  - 7/13 أسئلة للمناقشة 607
- الفصل الرابع عشر: موازين المدفوعات، وديون العالم الثالث، وجدال استقرار الاقتصاد الكلي: 609
  - 1/14 حساب ميزان المدفوعات 610
    - 1/1/14 الاعتبارات العامة 610
    - 2/1/14 عرض افتراضي: العجوزات والديون 613
  - 2/14 تمويل وتقليل العجز في ميزان المدفوعات 616
    - 1/2/14 بعض قضايا السياسة الأولية 616
    - 2/2/14 الاتجاهات الحديثة في موازين مدفوعات الدول الأقل نمواً 618

الصفحة

3/14 أزمة ديون العالم الثالث 621

1/3/14 الخلفية والتحليل 621

2/3/14 أبعاد الأزمة 625

4/14 محاولات الحلول : عدم استقرار الاقتصاد الكلي ، وسياسات الاصلاح لصندوق النقد الدولي وانتقاداتها 632

1/4/14 برنامج الاستقرار الاقتصادي التابع للـ IMF 632

2/4/14 الابعاد العالمية لمشكلة مديونية دول العالم الثالث 636

3/4/14 هل اختفت مشكلة المديونية : الفائزون والخاسرون 639

5/14 الاستنتاجات 641

6/14 الحالة الدراسية للفصل : اقتصاد فنزويلا 642

7/14 أسئلة للمناقشة 644

8/14 الملحق : تحليل تاريخي مختصر لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي 645

1/8/14 صندوق النقد الدولي 646

2/8/14 البنك الدولي 649

3/8/14 تغيير الدور 650

4/8/14 التعاون بين الـ IMF البنك الدولي 651

5/8/14 رؤى مختلفة لمؤسسات أخرى 652

• **الفصل الخامس عشر : التمويل الأجنبي، والاستثمار والمساعدات : الجدليات والفرص والتحديات :** 655

1/15 التدفق الدولي للموارد المالية 655

2/15 الاستثمار الاجنبي المباشر الخاص والشركات الدولية متعددة الجنسيات 657

3/15 الشركات متعددة الجنسيات : الحجم ، الأنماط ، والاتجاهات 659

1/3/15 الاستثمار الاجنبي الخاص : بعض المزايا والعيوب للتنمية 663

2/3/15 الاستثمار في المحفظة الاستثمارية الخاصة : نعمة أم نقمة للدول النامية 673

4/15 المساعدات الخارجية : الجدل حول مساعدات التنمية 676

1/4/15 مشاكل في المفاهيم والقياس 676

2/4/15 المقادير وكيفية التخصيص المساعدات العامة 679

3/4/15 لماذا يعطى المانحين تلك المساعدات 683

4/4/15 لماذا تقبل الدول النامية المساعدات 687

الصفحة

5/4/15 الدور التنموي للمنظمات الغير حكومية (NGOs) 688
6/4/15 آثار المساعدات 688
5/15 الاستنتاجات : نحو نظرة جديدة للمساعدات الأجنبية 689
6/15 الحالة الدراسية للفصل : اقتصاد أندونيسيا 690
7/15 أسئلة للمناقشة 693

القسم الرابع

الإمكانيات والتوقعات

• الفصل السادس عشر: التخطيط والأسواق، ودور الدولة: 697
1/16 سحر وجاذبية التخطيط 697
2/16 طبيعة التخطيط للتنمية 699
1/2/16 المفاهيم الأساسية للتخطيط 699
2/2/16 التخطيط للاقتصاديات النامية المختلطة 700
3/16 منطق التخطيط في الاقتصاديات النامية 702
1/3/16 فشل السوق 702
2/3/16 تعبئة الموارد وتخصيصها 703
3/3/16 التأثير النفسي أو الموقفي 704
4/3/16 المساعدات الأجنبية 704
4/16 عملية التخطيط : بعض النماذج الأساسية 705
1/4/16 خصائص عملية التخطيط 705
2/4/16 التخطيط في مراحل : النماذج الأساسية الثلاثة 706
5/16 التخطيط في أزمة المشاكل في التنفيذ ، وفشل الخطة 717
1/5/16 النظرية مقابل التطبيق 718
2/5/16 أسباب فشل الخطة 721
6/16 فشل الحكومة والتفضيل الكبير للأسواق عن التخطيط 724
7/16 اقتصاد السوق 728
1/7/16 الشروط المسبقة الثقافية والاجتماعية والمتطلبات الاقتصادية 728
2/7/16 دور وحدود السوق في الدول الأقل نمواً 730
8/16 تخطيط التنمية والدولة : ملاحظات إستنتاجية 735
9/16 الحالة الدراسية للفصل : اقتصاد الفلبين 739

الصفحة

10/16 أسئلة للمناقشة 741

• **الفصل السابع عشر: الإصلاح التمويلي والسياسة المالية** 743

1/17 الطريق المؤلم للإستقرار الاقتصادي الكلي 743

2/17 النظم المالية والسياسة النقدية 745

1/2/17 الاختلافات بين الأنظمة المالية في كل من الدول النامية والدول المتقدمة 745

2/2/17 دور البنوك المركزية 750

3/2/17 نشأة بنوك التنمية 755

4/2/17 دور التمويل غير الرسمي للمشروعات الصغيرة 757

3/17 إصلاح النظم التمويلية لدول العالم الثالث 759

1/3/17 التحرير المالي وأسعار الفائدة الحقيقية والادخار والاستثمار 759

2/3/17 السياسة التمويلية ودور الدولة 762

4/17 السياسة المالية للتنمية 764

1/4/17 الاستقرار الكلي وتعبئة الموارد 764

2/4/17 الضرائب المباشرة وغير المباشرة 765

5/17 الادارة العامة : المورد الأكثر ندرة 772

6/17 المشروعات المملوكة للدولة (المشروعات العامة) 773

1/6/17 تحسين أداء المشروعات المملوكة للدولة 776

2/6/17 الخصخصة : النظرية والخبرة 777

7/17 الانفاق العسكري والتنمية الاقتصادية 780

1/7/17 الحجم والأثر الاقتصادي 780

2/7/17 نهاية الحرب الباردة 784

8/17 الحالة الدراسية للفصل : اقتصاد جامايكا 787

9/17 أسئلة للمناقشة 789

• **الفصل الثامن عشر: القضايا الحرجة في القرن الواحد والعشرين:**

العولمة والبيئة والتحول الاقتصادي وأفريقيا، وإعادة صياغة الاقتصاد الدولي 791

1/18 الاعتماد الدولي المتبادل ونمو أسواق العالم الثالث 791

2/18 تهديد البيئة العالمية من الغازات ونفاد طبقة الأوزون 794

1/2/18 التلوث وتوابعه على البيئة العالمية 795

2/2/18 مساهمة كل من الدول النامية والدول المتقدمة تجاه غازات الصوبات الزراعية 796

الصفحة

3/2/18 الحفاظ على الغابات المطيرة كسلعة عامة : من الذي يتحمل التكاليف 800
4/2/18 البحث عن الحلول : في قمة 1992 وقمة 1997 802
3/18 الأزمة الاقتصادية في دول أفريقيا جنوب الصحراء 804
4/18 التحولات الاقتصادية في أوربا والاتحاد السوفيتي دلالات لمساعدات التنمية للعالم الثالث 806
5/18 العولمة وإعادة تشكيل التمويل الدولي 809
6/18 ملخص ونتائج ختامية للفصل 812
7/18 الحالة الدراسية للفصل : اقتصاد أوغندا 814
8/18 أسئلة للمناقشة 816
قائمة بالمصطلحات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية 819



القســم الأول

المبادئ والمفاهيم

Principles and Concepts

مقدمة القسم الأول :

يغطي هذا القسم ، باعتباره القسم الأول من مؤلفنا التنمية الاقتصادية ، عديد من المبادئ وكثير من المفاهيم المختلفة المرتبطة بشكل أساسي باقتصاديات التنمية .

لذلك جاء الفصل الأول منه ليغطي مفاهيم التنمية ودراساتها المختلفة والتقسيمات المختلفة لدول العالم «متقدم – نامي – أقل نمواً . . .» وما هي أسباب دراسة اقتصاديات التنمية ، وارتباط التنمية بنظام القيم في المجتمع ، وأهمية التنمية وأهدافها وغير ذلك . ثم يختتم المؤلف حديثه في نهاية هذا الفصل بعرض حالة دراسية عن اقتصاد البرازيل .

أما الفصل الثاني من القسم الأول فيعرض بالتفصيل للخصائص المتباينة للدول النامية من انخفاض وارتفاع مستويات الدخل ، وانخفاض وارتفاع نصيب الفرد منه بالإضافة إلى الخلفية التاريخية المتباينة لهذه الدول ، ناهيك عن عدم تشابه الموارد البشرية والمادية والمعتقدات الدينية والقيمية ، ودور القطاعات العامة والخاصة بها ، والهيكل التصنيعي المختلف لديها ، فضلاً عن تباين الاعتماد على العالم المتقدم سواء اقتصادياً أو سياسياً أو حتى ثقافياً ، واختلاف الهياكل السياسية . كما يعرض ذات الفصل للخصائص والسمات المشتركة لهذه الدول مثل انخفاض مستويات المعيشة ، انخفاض مستويات الانتاجية ، ارتفاع معدلات النمو السكاني ، ارتفاع وتزايد معدلات نمو البطالة ، الاعتماد بصفة أساسية على الانتاج الزراعي وتصدير المواد الأولية الزراعية والتعدينية ، ظاهرة عدم كمال الأسواق وعدم توافر المعلومات الكاملة والتبعية في العلاقات الدولية . ثم يعرض الفصل في نهايته لحالة دراسية تتناول اقتصاد نيجيريا ليكون أكثر تعبيراً عن الخصائص المشتركة والمختلفة في نفس الوقت للعالم النامي .

في حين يتناول الفصل الثالث الإطار النظري للتنمية من خلال تناول نظريات التنمية بأسلوب تحليلي مقارن . حيث يتناول أولاً النظريات التاريخية في التنمية الاقتصادية والمعتمدة على المراحل الزمنية المختلفة مثل نظرية مراحل النمو للأمريكي روستو ، نموذج هارود – دومار للنمو . ثم يتناول

ثانيًا نماذج ونظريات التغيير الهيكلي مثل نظرية آرثر لويس في التنمية . بينما يتناول في ثالثًا : نماذج التبعية الدولية مثل نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة وفرضية التنمية المزدوجة أو الثنائية . في حين يتناول في رابعًا النظريات النيوكلاسيكية في التنمية ، ثم يعرض لنظرية النمو الجديدة . وأخيراً يقارن بين هذه النظريات وتلك المداخل والنماذج لمعرفة مدى التكامل والتباين بينها : ثم يعرض لحالة دراسية تتناول الاقتصاد الكويتي باعتباره أفضل مثال تتجلى فيه مفاهيم ونماذج هذا الفصل .

أما الفصل الرابع والأخير في القسم الأول فهو يتناول النمو التاريخي معتمداً على الدروس التاريخية . فهو يتناول مدلول لعبة التنمية ، واقتصاديات عملية النمو وأهمية عناصر الانتاج في التنمية مثل العمل والتراكم الرأسمالي والتكنولوجيا . كما يعرض لفرضية كوزنيتس التي توضح ست خصائص وسمات لإحداث النمو الاقتصادي الحديث . ثم يعرض الفصل للأهمية المنخفضة والمتواضعة لخبرة النمو التاريخية باعتبارها تختلف عن الشروط المبدئية اللازمة لإحداث النمو .

وأخيراً يتم عرض الحالة الدراسية للفصل والخاصة باقتصاد ماليزيا كدولة نامية استطاعت توفير متطلبات النمو الحديثة رغم العقبات الكثيرة وعدم توافر الرصيد التاريخي والمدخلات المادية للإنتاج .

الفصل الأول

الاقتصاد، المؤسسات، والتنمية: وجهة نظر عالمية

Economics, Institutions, and Development: A Global Perspective

مقدمة :

بينما تعيش الإنسانية بأثرها على أرض واحدة ، وتشارك فيما بينها المعيشة على كوكب واحد ، نجد أن هناك عالمان متناقضان يعيشان على وجه الأرض هما : عالم الغني أو الثراء (الدول الغنية) وعالم الفقر والشقاء (الدول الفقيرة) .

ومن الجدير بالذكر أن هناك جزء من أولئك الأحياء في هذا العالم المتطور ، وهم يشكلون فقط نسبة تتراوح ما بين 16% و20% من سكان العالم ، ولكنهم يسيطرون على 85% من الدخل العالمي ، أى أن أقل من خمس سكان العالم يستحوذون على أكثر من أربعة أخماس الثروة العالمية ! .

إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، والذي بدأ في عام 1995 يعتبر تنمية الإنسان هو الهدف الأسمى له ، وهدفنا الأول في التنمية هو حتمية تخفيض التفاوت بين البلدان المتقدمة من ناحية والبلدان الفقيرة من ناحية أخرى .

1/1 كيف يعيش ثلاثة أرباع العالم الأخرى الفقيرة

How the other three - quarters Live

إن العالم بأثره يواجه يومًا جديداً عندما يستيقظ سكانه كل صباح . ومن ثم فهم يعملون تحت ظروف مختلفة ، وفي ظل أوضاع متفاوتة ومتباينة . فالبعض منهم يعيش في المنازل المريحة التي توجد بها عديد من الغرف والكماليات ، كما يملكون

الكفاية من المأكل والملبس والمأوى ويتمتعون بالرعاية الصحية . كما يملك كل منهم درجة معقولة من الأمن المالي والإمكانيات المالية والمادية وغير ذلك .

أما الآخرون ، وهم تقريبًا أكثر من ثلاثة أرباع سكان هذه الأرض وهم بلايين البشر ، فهم أقل حظًا جدًا من غيرهم . حيث نجدهم لا ملجأ ولا مأوى لكثير منهم ، ويحصلون على نصيب أقل وأضعف وأقل جودة من الطعام والملبس ولا يكادون يوفرون ضروريات الحياة ، فهم فقراء ، كما أنهم محرومون من كثير من الخدمات الانتاجية مثل التعليم والصحة والرعاية الطبية ، وتنتشر بينهم البطالة ولاتتوافر لهم فرص العمل الكافية ويتوقعون حياة بائسة وقلقة في كثير من الأحوال . وهذا يكشف لنا الاختلافات والفروق الجوهرية في المقاييس العالمية بين المجموعتين المتباينتين .

فعلى سبيل المثال ، إذا نظرنا إلى عائلة متوسطة في أمريكا الشمالية ، سنجد أنه من المحتمل أن نجد عائلة تتكون من أربعة أفراد دخلهم السنوي يتراوح تقريبًا ما بين 30 و40 ألف دولار . وهم يعيشون في شقة مريحة وشكلها معقول ، أو في منزل ملحق به حديقة مريحة وبه عديد من المميزات ، كما أنه يوجد في ضاحية من ضواحي المدينة ، كما تتوافر على الأقل غرفة مريحة منفصلة لكل طفلين على حدة . كما أنهم يتمتعون بعديد من السلع الاستهلاكية والأجهزة الكهربائية التي صنعت ربما خارج هذه البلاد مثل تلك المصنعة في كوريا الجنوبية والأرجنتين وتايوان ، وكثير من دول النمور الآسيوية حديثة العهد بالتصنيع . وكذلك يحصلون على القهوة من البرازيل وكينيا وكولومبيا ، ويتوافر لهم السمك المحفوظ والثمار المختلفة من أمريكا الوسطى أو الاستوائية . لذلك فهم من المتوقع أن يواصلوا تعليمهم الثانوي ، ومن المحتمل أن يذهبوا إلى الجامعة ، ويختار كل منهم ما يناسبه من المهن وفرص العمل ويصل متوسط العمر المتوقع بالنسبة لهم من 72 إلى 76 سنة للفرد .

فهذا هو بمثابة النموذج المثالي للأمم الغنية والعالم المتقدم الذي يسيطر على معظم إمكانات وثروات ودخول العالم . فالوالدان يستطيعان توفير فرص عمل

منتظمة ومستمرة توفر لهم الاستقرار ويستطيعوا تربية أطفالهم وإدخار بعض الأموال للأيام المقبلة ، ومن ثم تتزايد فرص الادخار والاستثمار . وهذا كله له انعكاساته الإيجابية حيث يخفف من الضغط العصبي والمادي وينعكس إيجابيًا على صحة الوالدين . فهم مسرورون لأنهم يتجولون في بلد نظيف ويشربون مياه نقية وصحية ويستنشقون هواءًا غير ملوث وتتوافر لهم معظم السلع والخدمات التي يرغبون في الحصول عليها .

ومن ناحية أخرى ، تغرب الشمس على أماكن بها كثير من الانتهاكات البيئية والمعيشية ، وهذا ما نراه بين كثير من الشعوب الآسيوية والأفريقية وفي أمريكا اللاتينية ، فهم لهم أسلوب معيشة خاص بهم أقل حظًا وأكثر فقرًا من الآخرين . فعلى سبيل المثال ، نجد أن العائلة الآسيوية يمكن أن تضم عشرة أفراد أو أكثر من ذلك العدد ، فضلاً عن وجود الجدان مع الأسرة وبعض العمات والأعمام وهو ما يسمى بالعائلة الممتدة ، وهم يعيشون بدخل سنوي يتراوح ما بين 250 و300 دولار ، ويعيشون ربما في غرفة واحدة أو غرفتين في منزل مبني بأسلوب تقليدي (ربما بالطوب اللبن) كما يحيون حياة تقليدية ، ويعتمدون على الزراعة بشكل رئيسي ، فهم يستأجرون الأراضي ويقومون بفلاحتها لحساب مالكها . كما أن واحد تقريبًا من بين كل خمسة أطفال يستطيع الذهاب إلى المدرسة بشكل منتظم ، وهو ليس من المتوقع له أن يمضي أكثر من ثلاث إلى أربع سنوات في المرحلة الأولى من التعليم الأساسي . فضلاً عما سبق ، فإنه يتناول وجبة واحدة في اليوم في معظم الأحيان ، والدار ليست بها كهرباء ولا مياه نظيفة ونقية للشرب وتكاد تخلو من الأجهزة الكهربائية والسلع والممتلكات والخدمات الترفيهية بل ومعظم الأشياء الضرورية . أضف إلى ذلك الظروف الصحية السيئة وانتشار الأوبئة والأمراض ، كما أن الأطباء المؤهلون يعيشون في المدن يعالجون ويلبون الحاجات الصحية للعائلات الأغنى .

أما عن ظروف العمل فهي ظروف غير صحية وظروف صعبة ، والشمس حارقة والطموح لحياة أفضل منخفض ، وينتشر الكسل بين الناس والظروف بصفة عامة

قاسية وفرص العمل قليلة والبطالة مستشرية خاصة في المدن . وإذا أجرينا مقارنة ذلك الذي يحدث في معظم الريف والمدن الصغيرة بما هو موجود في العاصمة ، فنجد أن هناك كميات كثيرة من البنايات الحديثة والشاهقة الارتفاع وتم تخطيطها بشكل جيد ، وهذا يعكس أيضًا التفاوت في تلك البلدان الفقيرة بين الريف والمدن . فسنجد من المتناقضات العالمية مثلاً أن أسرة تعيش على إمتداد البحر بشكل منتظم ومريح ، بينما أسرة أخرى قابعة تحت حياة قذرة وفي أكواخ سيئة على قمة تل تسرب وتسرح فيه الحشرات وتنتشر فيه الأوبئة والأمراض .

وللأغراض الإيضاحية ، دعنا نفترض في مساء كل يوم ربة منزل تعد مائدة قيمة مستوردة مصنوعة من الفضة ، وعليها الكافيار الروسي والفرنسي وتحوي النبيذ الإيطالي العائلي ويلتحق الأولاد في مدارس متواجدة في سويسرا وفرنسا . كما أن الأب جراح بارز في الولايات المتحدة وزبائنه أو رواده من وجهاء القوم وخلاصة المجتمع والأجانب الأغنياء ، وبالإضافة لعمله يمتلك قطعة أرض معتبرة في الريف ، وتتوافر له ولأسرته سيارة فخمة فاخرة ، وهم يتمتعون بالرفاهية من حيث الملبس والمأكل والمأوى والخدمات الاجتماعية المختلفة . وعلى العكس من ذلك نجد أسرة فقيرة تحيى حياة تعيسة وتعيش كما ذكرنا في أكواخ قذرة ويأكلون فتات الخبز الفاسد ، فهم بصفة عامة يعيشون على هامش الحياة . كما أن أغلب الأطفال أميون ومشردون في الشوارع يحاولون سرقة محافظ المارة ويسألون الناس إلحافًا . كما نجد الأب وقد هجر القرية متوجهًا إلى المدينة للبحث عن فرصة عمل وربما تلحق به العائلة بعد ذلك ، وكثيراً ما يقل دخل العائلة في ظل هذه البيئة السيئة عن 200 دولار سنويًا ولا أحد يسأل عن ظروفهم ولا يعبأ بطريقة معيشتهم .

وهنا إذا أجرينا مقارنة بين الأسرتين نجد أن المقارنة مزعجة وغير مريحة حيث يظهر الفرق واضح والهوة سحيقة بين الاثنين ، مع أنهما يعيشان في عالم واحد وينتميان إلى كوكب واحد ، بل ربما ينتميان لدولة واحدة أو لإقليم واحد . وإذا نظرنا إلى أى مدينة أخرى رئيسية في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا ، فسنرى نفس الشيء

تقريبًا (ولو أن مدى التفاوت ودرجاته ربما تكون أقل نسبيًا) . وهذه نظرة سريعة تكشف ما يحدث في العالم من تناقضات ، وتشرح لنا بأسلوب مختصر أن العالم بمناطقه الغنية والفقيرة يظهر التفاوت الكبير بينهما . فتخيل أنك في الجزء الشرقي من أفريقيا حيث العديد من العناقيد الصغيرة والأكواخ الحقيرة جدًا في أرض قاحلة جافة فقيرة . وكل عنقود أو كوخ (أو عدة أكواخ) تقطنه مجموعة من العائلات الكبيرة ، وليس هناك دخل مالي منتظم وكبير ، فكل الأطعمة والملابس والبضائع والمتطلبات الضرورية جدًا والتي تستهلك يتم تبادلها بالمقايضة وتكون قليلة وفقيرة وغير متوافرة . أى الآن الاقتصاد السائد هو الاقتصاد المعيشي غير النقدي ، فهم يعيشون على مستوى الكفاف وتحت خط الفقر . أما عن الخدمات ، فليست هناك طرق ممهدة ولا مدارس واسعة الانتشار ولا مستشفيات مجهزة ، ولا إنارة كهربائية كاملة ومستمرة ، ولا إمدادات للمياه مستقرة ونظيفة . ومن ثم فإن الارتقاء بالحياة وبأسلوبها سوف تقلل كثيرًا من الاحباط وستكسب عملية التنمية الحركة والديناميكية . إن هذه اللمحة العابرة تكشف لنا عن طبيعة الحياة في الأجزاء المختلفة من كوكبنا وهي كافية بأن تطرح مجموعة من الأسئلة المتعددة ليس فقط على مستوى القارات المختلفة ، ولكن أيضًا في نفس الدولة ، بل وعلى مستوى المدينة الواحدة .

وبالرغم مما سبق ، إلا أننا نجد أيضًا المزارع التجارية والمزارعين التجاريين في نيجيريا والبرازيل والفلبين ، بحيث تحدث الفلاحة بصورة تجارية أى يتم الاهتمام بتسويق هذه المنتجات بمعنى الإنتاج من أجل التصدير للمستهلكين في الدول المتقدمة والمناطق المتطورة . ومن هنا تحدث اختلافات دولية ووطنية في مقاييس الحياة ، وتتضمن تلك الاختلافات المستوى الصحي والتغذية والتربية والمستوى البيئي وطبيعة وظروف العمل ونمو السكان ومتوسطات العمر المتوقعة ، وربما تظهر كل تلك الاختلافات الكبيرة على المستويين الدولي والوطني .

وهذا الكتاب تم إعداده لمساعدة الدارسين على فهم أفضل للموضوعات الرئيسية والمشكلات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي ، وكيفية حل تلك

المشكلات التي تواجه ثلاثة أرباع العالم وهم الدول النامية . كما أن التنمية لا تتم إلا مع وجود دور فعال ومهم وقوى للأمم المتحدة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال تأثيرها على مستويات الدخل والصحة والتعليم وتحقيق الرفاهية الإقتصادية للعائلات الريفية الفقيرة في معظم الدول النامية مع ضرورة تخفيف التبعية التي تعيشها البلاد النامية للدول المتقدمة ، وهذا ما سيتم توضيحه عبر فصول الكتاب .

2/1 دراسات الاقتصاد والتنمية Economics and Development Studies

إن دراسة التنمية الاقتصادية هي دراسة حديثة نسبيًا وفرع جديد ومهم من فروع علم الاقتصاد ظهر بوضوح في منتصف القرن العشرين مع تنامي حركات الاستقلال الوطني لعديد من الدول النامية لاسيما في أفريقيا وآسيا . ومن ثم تنصهر في بوتقة هذا الفرع كثير من الموضوعات ذات الطابع الاقتصادي وربما غير الاقتصادي ، والتي تغطي مجالات أوسع من علم الاقتصاد أو أوسع من الاقتصاد السياسي ، بحيث تظهر لنا شكل وطبيعة ذلك العالم الذي نعيشه ، ومن ثم كيفية تطويره والإرتقاء به وتنميته . ومن الجدير بالذكر أن آدم سميث هو أول من طرح موضوع التنمية في كتابه ثروة الأمم عام 1776 . لقد ذكر آدم سميث في هذا الكتاب عملية التنمية الاقتصادية في قارات العالم النامي الثلاث : **أفريقيا ، وآسيا ، وأمريكا اللاتينية** . كما أن هناك فروع أخرى خرجت من تحت عباءة التنمية الاقتصادية مثل المالية العامة والاقتصاد النقدي وغيرها . ونجد كثير من الكتاب ينادون بضرورة دمج تلك الفروع وبأسلوب يجعل من التكامل بينها شيء أكثر فائدة .

ولكنني أعارض هذا الرأى وأرى ضرورة التخصص الذي له إيجابياته على المستويين الأكاديمي والتطبيقي **«الممارسات العملية»** . وهناك نظامين اقتصاديين معروفين هما النظام الاقتصادي الرأسمالي القائم على الحرية الاقتصادية والملكية الخاصة وآلية الأسعار وجهاز الثمن وكمال الأسواق وعدم التدخل فيها . وعلى النقيض من هذا ، نجد النظام الاقتصادي الاشتراكي القائم على الماركسية التي ترفع شعار الملكية العامة وتدخل الدولة الشامل في إدارة النشاط الاقتصادي وتعطيل آلية

السوق وجهاز الثمن وغير ذلك . ويؤكد المترجم على وجود نظام اقتصادي ثالث وهو النظام الاقتصادي الإسلامي والتفضيل في ذلك يرجع إليه في مصادره . ولقد طبقت معظم الدول المتقدمة النظام الأول ، بينما سلكت دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي ومعظم الدول النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية النظام الثاني . ولقد فشل هذا النظام في دول المنبع (شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي) ومن ثم يجب إحداث تغيير إيديولوجي في البلاد النامية التي تعتنق هذا النظام . وهناك خلفيات اقتصادية وتحليلات لبعض الكتاب الاقتصاديين من أمثال : آرثر لويس ويمودور شولتز ينتمون إلى جامعة شيكاغوا ، وهؤلاء قد قدموا دراسات متقدمة عن التنمية الاقتصادية وكيفية تحقيقها في دول العالم الثالث . **ونحن نقدم بين أيديكم هذا الكتاب الذي يتناول قضايا التنمية الاقتصادية وكيفية تحقيقها في دول العالم الثالث .**

1/2/1 طبيعة إقتصاديات التنمية

تركز الاقتصاديات التقليدية بطريقة أساسية ، وتعتني بتوفير الكفاءة وتخصيص الموارد الإنتاجية النادرة التخصيص الأمثل الذي يصل بالتكاليف لأقل مستوى لها ، مع تعظيم النمو لهذه الموارد وزيادتها عبر الزمن ، وذلك حتى يمكن الاستمرار في إنتاج المزيد من السلع والخدمات اللازمة للمجتمع . ومن خلال الاقتصاديات التقليدية ، يمكن القول ببساطة أنها يقصد بها الاقتصاديات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والتي ظهر معظمها في المراجع الدراسية الأمريكية والبريطانية . إن الاقتصاديات النيوكلاسيكية تتعامل مع العالم الرأسمالي المتقدم ذو الأسواق كاملة المنافسة والاختيارات المتعددة والرشيدة والمجابة للمستهلك وآليات الأسعار الأوتوماتيكية ، والقرارات التي تتخذ في ضوء التكاليف والمنافع الحدية الخاصة ، وفي ضوء حسابات المنفعة والتوازن الذي يجب أن يحدث في كل من أسواق السلع ، وأسواق عناصر الإنتاج . إن الاقتصاد النيوكلاسيكي يفترض ما يسمى « **بالرشادة**» الاقتصادية والمادية البحتة والفردية والقرار الاقتصادي الموجه أو المدار بدافع المصلحة الذاتية .

والاقتصاد السياسي : يذهب أبعد من الاقتصاديات التقليدية ، وذلك بهدف دراسة ، من بين الأشياء الأخرى ، العمليات المؤسسية والاجتماعية التي تتم عبر مجموعات معينة من أصحاب النفوذ والتأثير والثقل السياسي والاقتصادي لتخصيص الموارد الانتاجية النادرة الآن وفي المستقبل أيضًا ، ومع استثناء مكاسبهم الشخصية ، وفي ظل العدد الضخم من السكان . إن الاقتصاد السياسي يركز ويعتني بالعلاقات المتشابكة بين الاقتصاد والسياسة ، مع إعطاء أهمية خاصة لدور القوة والسلطة في اتخاذ القرار الاقتصادي .

أما اقتصاديات التنمية : فهي تغطي نطاق كبير ومجال أوسع ، فبالإضافة إلى أنها تكون معنية ومهتمة بالتخصيص الكفء للموارد الإنتاجية الموجودة النادرة (أو المعطلة) ، كما أنها تهتم أيضًا بتحقيق النمو المتواصل والتنمية المستدامة عبر الزمن ، فضلاً عن أنها يجب أيضًا أن تتعامل مع الآليات والأدوات المؤسسية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وفي ظل وجود كل من القطاع العام والقطاع الخاص . لأن هذا ضروري لإدراك وتحقيق التحسن في مستويات المعيشة وبطريقة سريعة ومستمرة (على الأقل وفقًا للمعايير التاريخية) للغالبية العظمى من الفقراء في المجتمع وفي العالم ، ومكافحة الفقر وتقليل سوء التغذية وتوفير السعرات الحرارية اللازمة والأغذية . فضلاً عن محو الأمية لدى البشر ، لاسيما في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . وبطريقة غير مشابهة لما يحدث في معظم الدول المتقدمة MDCs ، فإن الدول الأقل نموًا LDCs نجد أن معظم أسواق السلع وعناصر الإنتاج بها غير كاملة المنافسة وتتوافر فيها الظروف الاحتكارية بأشكالها المختلفة . كما أن المنتجين والمستهلكين لديهم معلومات قليلة ومحدودة كما أن هناك تغييرات هيكلية تحدث في كل من المجتمع والاقتصاد ، في ظل توافر الأوضاع غير التوازنية في الغالب (حيث تتحدد الأسعار ليس في ضوء قوى العرض والطلب) .

وفي كثير من الحالات فإن الحسابات الاقتصادية تتم في ضوء الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية مثل بناء المجتمع الجديد والدولة الجديدة في أفريقيا ، تعاون

الخبراء الأجانب مع متخذي القرار المحليين وإعادة النظر ومحاولة حل القضايا والمشكلات الإنسانية وتخفيف الصراعات العرقية ، ومحاولة التأصيل والتقريب بين الأبعاد الثقافية والدينية . وعلى المستوى الفردي ، فإن الاعتبارات القبلية والأسرية والدينية والعشائرية ، قد يكون لها دور كبير . وقد تستقطع جزءاً كبير من تفكير الأشخاص ووقتهم ، وهي مرتبطة بالمنفعة الشخصية أو بحسابات تعظيم الربح .

ومن ثم ، فإن اقتصاديات التنمية هي أعم وأشمل بكثير من الاقتصاديات النيوكلاسيكية التقليدية أو حتى من الاقتصاد السياسي ، لأنها يجب أن تركز وتغطي كل من المتطلبات الاقتصادية والسياسية والثقافية اللازمة لتحقيق التحولات المؤسسية والهيكلية السريعة للمجتمعات التي تعاني من المشاكل التنموية ، والتي يجب عليها بعد هذا التحول أن تجني ثمار التقدم الاقتصادي على مستوى شرائح المجتمع المتعددة . إن مثل هذا العمل ، يتطلب دور حكومي كبير يجب أن تلعبه مع توافر درجة معينة من التنسيق في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية بحيث تكون هذه القرارات موجهة نحو أو في صالح ومدعمة لعملية التحول الاقتصادي ، وهي في الغالب مكونات أساسية ومتطلبات ضرورية لاقتصاديات التنمية .

ونحن بصفتنا ندرس أو نمارس (نطبق) إقتصاديات التنمية يجب علينا لذلك أن نكون أكثر حساسية وأكثر إدراكًا وفهمًا للتغييرات والتباينات والإختلافات الكبيرة ، وعدم المساواة في مجتمعات العالم الثالث . ولذلك فنحن يجب علينا أيضًا أن ندرك أن هناك بعض المبادئ الدولية الصحيحة أو القوانين الاقتصادية بعلاقات الحكومة بالاقتصاد وبنظام الحكم في المجتمع والتي لا تكون ثابتة في كل الأزمنة . أو في كل الأمكنة لأنها قوانين تأخذ صفة العمومية . وهناك بعض الاتجاهات الجيدة ، فعلى سبيل المثال فإن الطلب الاستهلاكي المتزايد يتجه إلى جذب وتوليد كمية عرض كبيرة . ولكن ، وكما سنكتشف فيما بعد ، فإن الظروف الموجودة في عديد من الدول النامية ، وفي ظل ظروفها فإن العرض قد لا يستجيب (عرض غير مرن) لزيادة الطلب الاستهلاكي . ومن ثم قد تتعطل بعض القوانين الاقتصادية وتصبح غير سارية التطبيق في بعض الدول النامية .

وبسبب عدم التجانس الموجود بين معظم الدول النامية ، لذلك من الممكن أن يقال أنه ليس هناك اقصاديات للتنمية واحدة ، وليس هناك اقتصاديات عالمية على مستوى العالم الثالث يمكن تطبيقها على أى أو على كل الدول الأقل نمواً . لذلك فإن اقتصاديات التنمية يجب أن تكون مختارة . ويتم اختيارها في ضوء متطلبات الاقتصاد الوطني وظروفه الداخلية وتعديلها بما يتوافق مع الأوضاع الداخلية . وبحيث يتم التوصل إلى قوانين متوافقة ومبادئ متناسبة ونظريات متسقة تتمشى مع التحليل الاقتصادي التقليدي ، فضلاً عن قدرتها على التجاوب مع النماذج الجديدة والمداخل العالمية المتعددة الأبعاد والمشتقة من دراسة الخبرة العملية والتاريخية في كل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . واليوم فإن اقتصاديات التنمية هي حقل مهم يحوى العديد من النظريات الجديدة والبيانات المهمة . وهذه النظريات وتلك الاحصائيات تؤكد أحيانًا . وأحيانًا تضع بعض التحديات التي تواجه الطرق التقليدية لوجهة النظر العالمية . إن الهدف الأساسي من التنمية الاقتصادية ، بالإضافة لما سبق ، يظل ثابت وهو : مساعدتنا لفهم أفضل لاقتصاديات الدول النامية للمساهمة في تحسين الحياة المادية لثلاثة أرباع سكان المعمورة .

2/2/1 لماذا ندرس التنمية الاقتصادية؟ بعض الأسئلة الحرجة

إن أى كورس (مقرر دراسي) تمهيدي في اقتصاديات التنمية يجب أن يسهم في مساعدة الدارسين للحصول على فهم أفضل لعدد من القضايا الحرجة والأسئلة المهمة عن اقتصاديات الدول النامية . وفيما يلي قائمة لعينة مكونة من 20 سؤال سنوضحها فيما يلي وسنجيب عليها في فصول تالية ونناقشها تفصيلاً فيما بعد ، والتي تصف أنواع القضايا التي تواجه كل الدول النامية ، ومن ثم كل إقتصادي من اقتصاديي التنمية .

1- ما هو المعنى الحقيقي للتنمية ، وكيف يمكن للمفاهيم الاقتصادية والنظريات المختلفة أن تسهم في فهم أفضل لعملية التنمية؟ (الفصلين 1 ، 3) .

2- ما هي مصادر النمو الاقتصادي المحلي والدولي؟ ومن المستفيد من مثل هذا النمو ولماذا؟ ولماذا تعمل بعض الدول جاهدة للإسراع بعملية التنمية بينما دول أخرى تظل فقيرة؟ (الفصول 2 ، 4 ، 5) .

3- ما هي النظريات واسعة الإنتشار في التنمية وهل هي متوافقة أم متعارضة؟ وهل التخلف ظاهرة محلية (داخلية أو دولية خارجية) من حيث مصدرها (الفصل 3) .

4- ما الذي يمكن تعلمه من السجل التاريخي لعملية التقدم الاقتصادي في العالم المتقدم الآن؟ وهل الظروف الأولية متشابهة أم مختلفة بالنسبة للوضع في الدول الأقل نمواً عما واجهته الدول المتقدمة في بداية مجهوداتها التصنيعية؟ (الفصل 4) .

5- كيف يمكن أن نحسن من دور ووضع المرأة وخاصة فيما يتعلق بدورها الإيجابي على مجهودات التنمية ونجاحها؟ (الفصول5 ، 6 ، 8 ، 9 ، 10) .

6- هل النمو السكاني السريع يعطل من التقدم الاقتصادي للدول النامية؟ وهل هناك منطق اقتصادي لوجود الأسر الكبيرة في بيئة الفقر المنتشر على نطاق واسع وعدم الأمن المالي؟ (الفصل 6) .

7- لماذا توجد هناك مزيد من البطالة في العالم النامي وخاصة في المدن؟ ولماذا يعمل الناس باستمرار للهجرة إلى هذه المدن من المناطق الريفية حتى لو كانت فرصهم في الحصول على وظائف في تلك المدن هي فرص قليلة؟ (الفصل 7 ، 8) .

8- هل تعمل نظم التعليم في العالم الثالث في الحقيقة على تشجيع التنمية الاقتصادية ، أو أنها ببساطة مختارة من النظم الغربية وتخدم مجموعات معينة من السكان للمحافظة على ثرواتهم وسيطرتهم وقوتهم ونفوذهم؟ (الفصل 9) .

9- إذا كان هناك من 60% إلى 70% من سكان معظم الدول الأقل نمواً يعيشون في المناطق الريفية ، كيف تستطيع التنمية الزراعية والريفية أن تتم بطريقة أفضل ، وهل الأسعار الزراعية المرتفعة كافية لمواصلة إنتاج الغذاء والمنتجات الغذائية ، أو هل هناك حاجة لإحداث تغييرات مؤسسية في المناطق الريفية (إعادة توزيع الأراضي الزراعية ، الطرق ، النقل ، التعليم ، الائتمان ، . .إلخ)؟ (الفصل 10) .

10- ما هو المقصـود بمصطلح «التنميـة المتواصلة بيـئيًا»؟ وهل هناك تكاليف اقتصادية خطيرة يمكن أن تنجم عن النمو البسيط في الناتج ، ومن يتحمل المسئولية الرئيسية للإنهيار البيئي العالمي : دول الشمال الغنية أم دول الجنوب الفقيرة؟ (الفصلين 11 ، 18) .

11- هل التوسع في التجارة الدولية أمر مرغوب فيه من وجهة نظر تنمية الدول الفـقـيـرة؟ ومن سـيكسب في الـواقع من التـجـارة ، وكـيف سـتـوزع تلك المكاسب والمزايا الناجمة عن التجارة بين الدول؟ (الفصل 12) .

12- هل صادرات المواد الأولية مثل السلع الزراعية يجب تشجيعها؟ أو هل يجب على كل الدول الأقل نمواً أن تحاول دخول مجال التصنيع من خلال تنمية وتطوير صناعاتها الثقيلة لتنمو بمعدل سريع كلما أمكن ذلك؟ (الفصل 13) .

13- كيف دخلت الدول النامية في فخ المديونية العالمية ، وما هو تأثير هذه المديونية على اقتصاديات كل من الدول الأقل نمواً والدول المتقدمة؟ (الفصل 14) .

14- متى ، وتحت أى من الظروف ، يجب على حكومات الدول الأقل تقدمًا أن تضع سياسة للرقابة على الصرف الأجنبي ، ورفع التعريفات الجمركية أو وضع مجموعة من الحصص للسلع المستوردة التي لها بديل في الداخل ، لاسيما أمام السلع غير الضرورية بهدف تشجيع التصنيع المحلي لديها أو لمواجهة المشاكل الحادة التي تواجه ميزان المدفوعات لديها؟ وما هو تأثير برامج الاصلاح الهيكلي والتثبيت التي يطرحها صندوق النقد الدولي IMF وبرامج التعديل الهيكلي التي يضعها البنك الدولي WB على وضع موازين المدفوعات وعلى النمو الخاص بمشكلة المديونية المتثاقلة على الدول الأقل نمواً؟ (الفصلين 13 ، 14) .

15- هل الشركات متعددة الجنسيات الكبيرة والقوية يجب تشجيعها للاستثمار في اقتصاديات الدول الفقيرة ، وإن كان ذلك سيتم ، فتحت أى من الظروف والضوابط؟ وكيف أدى إنشاء «المصنع العالمي» وعولمة التجارة والتمويل إلى التأثير في العلاقات الاقتصادية الدولية (الفصلين 15 ، 18) .

16- ما هو تأثير المساعدات الإقتصادية الأجنبية القادمة من الدول الغنية؟ وهل يجب على الدول النامية أن تستمر في البحث عن مثل هذه المساعدات ، وإذا كان ذلك ممكنًا ومرغوبًا فيه ، فتحت أى من الظروف ولأى من الأغراض؟ وهل يجب على الدول المتقدمة أن تستمر في تقديم مثل هذه المساعدات ، وإذا كانت الإجابة بنعم ، فتحت أى من الشروط ولأى من الأغراض أيضًا؟ (الفصل 15) .

17- هل الأسواق الحرة والتحرير الاقتصادي يجيب على مشاكل التنمية ، أو على حكومات الدول النامية أن تعمل لتبقى ممتلكة الأدوار الرئيسية لتلعبها في اقتصادياتها؟ (الفصلين 16 ، 18) .

18- ما هو دور السياسة النقدية والمالية في تشجيع التنمية؟ ، وهل الانفاق العسكري الضخم يجب أن يستمر ، وهل يشجع أم يعطل النمو الاقتصادي؟ (الفصل 17) .

19- كيف أن التحول الاقتصادي من الاشتراكية إلى الرأسمالية في دول الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية سيؤثر على الاستثمار الدولي الخاص والمساعدات الأجنبية المقدمة إلى دول العالم الثالث؟ (الفصل 18) .

20- ما هي معظم القضايا المهمة التي تواجه العالم النامي في القرن الحادي والعشرين؟ وهل سيكون هناك مزيد من الاعتماد المتبادل العالمي الكبير بين الدول المتقدمة والدول الأقل تقدمًا (العالم الأول والعالم الثالث) ، وهل هذا سيساعد أم سيعطل من تحقيق التنمية؟ (الفصل 18) .

إن هذه الأسئلة وغيرها من الأسئلة المشابهة قد تم تحليلها واكتشافها في الفصول القادمة من هذا الكتاب . إن الإجابة في الغالب تكون أكثر تعقيدًا مما يعتقد البعض . ولنتذكر أن الغرض الرئيسي من أى منهج دراسي في الاقتصاد ، بما فيها اقتصاديات التنمية هو مساعدة الدارسين للحصول على فهم منظم للمشاكل والقضايا الاقتصادية الهامة ، مع الحصول على التبريرات ، ومن ثم الاستنتاجات من تحليل المبادئ الرئيسية والمعلومات الاحصائية المتاحة . ولما كانت مشاكل التنمية في كثير من الحالات وحيدة وفريدة في العالم الحديث ، وليست في الغالب يسهل فهمها من خلال استخدام

نظريات الاقتصاد التقليدي ، لذلك فقد نحتاج في غالب الأحيان إلى مداخل حديثة يمكن من خلالها فهم تلك القضايا الشائكة في التنميـة الاقتـصادية . إن المبادئ الاقتصادية التقليدية يمكن أن تلعب دوراً مهمًا في تحسين قدرتنا على الفهم والإدراك لمشاكل التنمية ، ولكنها لا تساعدنا في فهم الظروف والشروط المحلية الحقيقية في الدول الأقل نمواً .

3/2/1 الدور المهم للقيم في إقتصاديات التنمية

يعتبر علم الاقتصاد أحد العلوم الاجتماعية . ومن ثم فهو يهتم بالإنسان وبالنظم الاجتماعية والتي من خلالها تتم مجموعة الأنشطة اللازمة لإشباع الحاجات المادية الأساسية (مثل المأكل والمسكن والملبس) وإشباع الحاجات غير المادية أيضًا (مثل التعليم والمعرفة والحاجات الروحية) . ولما كان الاقتصاد علم اجتماعي ، فإنه يحتاج إلى علماء متخصصين . ومن ثم يواجه الاقتصاديون بعض الأشياء والمواقف غير العادية عند تحقيق الأغراض المستهدفة من دراستهم مثل الحاجات البشرية اللازمة لاستمرارية الحياة وتسيير مجموعة الأنشطة الخاصة للتوصل إلى تحقيق الأهداف المرجوة منها . ومن ثم يختلف علم الاقتصاد عن العلوم المادية الطبيعية ، فإن الطبيعة الاجتماعية لعلم الاقتصاد تجعل منه علم يمكن أن ندعي عليه أنه ليست له قوانين علمية صالحة للتطبيق عالميًا وتكون صحيحة تحت كل ظروف الزمان والمكان . وننبه مبكراً إلى أنه بالنسبة لعلم الاقتصاد فهناك بعض الاتجاهات المعروفة ، وحتى هذه الاتجاهات فهي عرضة للتباين الكبير من وقت لآخر بسبب اختلاف البلاد والثقافات واختلاف الزمان . وكثيراً ما يقال ، أنه بصفة عامة فإن النماذج الاقتصادية هي في الحقيقة تقوم على وضع مجموعة من الفروض الحاكمة والمرتبطة بالسلوك البشري والعلاقات الاقتصادية بين المتغيرات المختلفة . وفي ضوء هذا الاتجاه ، فهناك بعض التعميمات والأغراض هي مفترضة أكثر منها موجودة على أرض الواقع . إن التحليلات والتبريرات الاقتصادية لا يمكن أن تكون ببساطة متوافقة تمامًا مع ما هو موجود من أطر سياسية واقتصادية واجتماعية ومؤسسية ، خاصة عندما نتعامل مع المعضلات البشرية المرتبطة بالجوع والفقر والصحة والأمراض والتي تغطي معظم السكان على أرض المعمورة .

إن قضية القيم هي قضية محورية ، والقيم هي تلك التي تتعلق بما هو المرغوب فيه وما هو غير المرغوب فيه (المقبول والمرفوض) لأن هذا شيء مهم جداً وله أبعاده الاقتصادية . لذلك فإن من الضروري أن ندرك مدى أهمية وتأثير تلك القيم المثالية والأخلاقية بصفة عامة على اقتصاديات التنمية . إن المفاهيم المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والتطوير والتحديث لها علاقاتها المتداخلة بالنظام القيمي ، وذلك لتحقيق الأهداف المرغوبة ولتحقيق ما ذكره المهاتما **«غاندي رئيس الهند الأسبق»** عندما قال ذات مرة **«تحقيق طموحات الإنسانية والبشرية»** . إن المفاهيم أو الأهداف مثل تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على الفقر ، وتحقيق التعليم العالي ، ورفع مستويات المعيشة ، وتحقيق الاستقلال الوطني ، وتحديث وتطوير المؤسسات والتفاعل الاقتصادي والسياسي وتحقيق الديمقراطية الصحيحة ، وتحقيق المصالح الشخصية والمتطلبات الذاتية التي تتوافق أو يتم اشتقاقها من النظام القيمي للمجتمع والذي يشرح ما هو الجيد ومن مرغوب فيه ويجب إدراكه ، وما هو السيء ، ومن ثم غير مرغوب فيه ، ويجب الابتعاد عنه ، وذلك أيضًا وبالنسبة لذات الموضوع ، وبالنسبة للقيم المعاكسة لذلك ، على سبيل المثال ، إجازة الملكية الخاصة وتقديسها وإحترامها ، وحق الأفراد في إحداث تراكم في الثروة تراكم غير محدود .

وعندما سنتعامل - كما في القسمين الثاني والثالث من هذا الكتاب- مع مثل هذه القضايا الرئيسية المرتبطة بالتنمية مثل قضايا الفقر ، وعدم المساواة والعدالة والبطالة ، والنمو السكاني ، وتدهور المناطق الريفية والتدهور البيئي ، فإن التعريف المجرد لمثل هذه الموضوعات الأساسية بدون أن نأخذ في حسباننا تأثير نظام القيم في المجتمع الذي من الممكن أن يحسن أو أن يلغي (ينفع أو يضر) من الأشياء المرغوب فيها أو تلك غير المرغوب فيها . ولذلك فهناك اتفاق على نطاق واسع بين عديد من المجموعات المختلفة من الناس - السياسيين والأكاديميين وحتى المواطنين العاديين - على أن تلك الأهداف المرغوب في تحقيقها لا تغير من الحقيقة القائلة أن هناك زيادة ليست فقط خارج نطاق الأهداف الرقمية أو التحليل الإيجابي لماذا سيكون ، ولكن أيضًا مراعاة القيم والمثل التي ترتبط بما يجب فعله أو ما يجب أن يكون .

وبتتبع تلك القيم الأخلاقية ، بالإضافة لما سبق ، فإنه يجب دراستها ومراعاتها بدقة وعدم إهمالها باعتبارها مكون مشترك وعنصر مهم من عناصر كل من التحليل الاقتصادي والسياسة الاقتصادية . إن علم الاقتصاد لا يمكن أن يهمل القيم ويتركها حرة أو يتحرك بعيداً عنها وبنفس الدرجة التي تحدث كما في العلوم الطبيعية والكيميائية . ولذلك فإن جودة وأهمية وحصيلة التحليل الاقتصادي وتصحيح بعض الأمور الاقتصادية يجب أن يتم دائمًا في ضوء الفروض الموضوعة والموجودة ، وفي ضوء قيم المجتمع وأخلاقياته .

إن مثل هذه القيم الشخصية يجب أن تكون متوافقة مع الوطن ونابعة منه ، أو بطريقة أكثر تحديداً ، يجب أن تكون متوافقة مع أولئك المسئولين عن إتخاذ القرار الوطني وعند توصيف الأهداف التنموية (مثل مزيد من العدالة في توزيع الدخل) ومتجاوبة مع السياسات العامة (مثل نظام الضرائب الذي يرتفع كلما ارتفعت شريحة الدخل) مع التركيز على تحقيق الأهداف القائمة على التحليلات النظرية والكمية التي تسهم في ذلك . وعلاوة على ما سبق ، فعندما تكون تلك القيم متصارعة ومتناقضة وغير متوافقة فيما بين متخذي القرار ، فإن إمكانية قبول الأهداف المرغوب فيها أو السياسات المراد عملها يمكن أن يكون ضئيل ومنخفض . وفي حالة أخرى أنه من الضروري وخاصة في مجال اقتصاديات التنمية أن تكون تلك القيم واضحة ويجب مراعاتها بدقة .

3/1 الاقتصاديات كنظم اجتماعية: الحاجة للوصول لأبعد من التحليل الاقتصادي المبسط :

Economies as Social Systems: The Need to go Beyond Simple Economics

إن الاقتصاد والنظم الاقتصادية ، وخاصة تلك الموجودة داخل دول العالم الثالث يجب أن تفحص وينظر إليها في ضوء التطورات العالمية ، وما هو متوقع عالميًا أكثر من النظر إليها من منظور الاقتصاد التقليدي . ولذلك يجب تحليلها داخل أو في إطار النظام الاجتماعي الكلي للدولة ، وأيضًا من خلال وفي إطار المتطلبات والظروف العالمية والدولية والاقليمية الموجودة . والنظام الاجتماعي يمكن النظر إليه على أنه يشمل العلاقات المتبادلة والمتداخلة بين ما يسمى بالعناصر الاقتصادية والعناصر غير الاقتصادية . وهي تحوي أخيراً الاتجاهات الخاصة بالحياة (مواقف الحياة) ، والعمل

والسلطة والبيروقراطية العامة والخاصة والهياكل الإدارية والقانونية والأنماط الأسرية والعقائدية ، والتقاليد الثقافية ونظم توزيع الأراضي الزراعية (نظم ملكية الأراضي) وسلطة ومدى تكاملية الوكالات الحكومية ودرجة شعور الناس وأهميتهم بتحقيق الأنشطة والقرارات المرتبطة بالتنمية ومدى وجود الشعور الوطني والشعبي المؤيد لذلك ، ومدى مرونة أو عدم مرونة الجهات والأقسام الاقتصادية والاجتماعية . وبطريقة أكثر وضوحًا ، فإن هذه العناصر تختلف كثيرًا وتتباين بدرجة كبيرة من منطقة من العالم إلى منطقة أخرى ومن ثقافة لأخرى ، ومن بيئة اجتماعية لبيئة اجتماعية أخرى . وعلى المستوى الدولي ، يجب أيضًا أن نأخذ بعين الاعتبار أن التنظيم والقواعد الخاصة بالاقتصاد العالمي كيف يتم وضعها ، ومن الذي يتحكم فيها ومن المستفيدين منها . وهذا صحيح وبصفة خاصة في الوقت الحاضر مع سرعة التحول لاقتصاديات السوق والتحول السريع نحو العولمة التجارية والتمويلية والمالية والتكنولوجية وفي ظل تزايد هجرة العمالة .

ومن خلال هذا الكتاب ، فسوف نكتشف أن حل المشاكل لتحقيق التنمية هي أكثر وظيفة مهمة للاقتصاديين أكثر مما يعتقد البعض . إن زيادة الانتاج الوطني ورفع مستويات المعيشة وتشجيع انتشار وتوفير فرص التوظف على نطاق واسع كل هذا في ظل توافق كامل مع كل من نظام القيم والأخلاق والدوافع الجيدة والاعتقادات السليمة والهيكل المؤسسي القوي لكل من المجتمع المحلي والعالمي ، مع وضع الاستراتيجيات الاقتصادية السليمة والخاصة بالمتغيرات الاقتصادية الهامة مثل الإدخار والاستثمار وأسعار كل من المنتجات النهائية وعوامل الإنتاج ومعدلات الصرف الأجنبي . وعلى حد تعبير المفكر الأندونيسي «سويرجايتوكو» الرئيس السابق لجامعة الأمم المتحدة في طوكيو عندما قال :

«إن نظرة للخلف عبر عدة سنين ، فإنه يتضح لنا الآن بوضوح أنه في ظل انشغالنا بالنمو ومراحله ، ومع توافر المهارات ورؤوس الأموال ، فإن منظري التنمية قد أبدوا اهتمام غير كافي بالمشاكل الهيكلية والمؤسسية ولتقوية القوى الدينية والثقافية والتاريخية في عملية التنمية» .

ومن ثم ، فـإن بعض الاقـتصـاديين يرون أنهم قد ارتكبـوا بعض الأخطاء عندما أرادوا تعميم نظرياتهم على المستوى العالمي باعتبارها صحيحة ، وأحيانًا أخطأوا عندما أهملوا المتغيـرات غير الاقـتصـادية متـجاهلين انعكـاساتهـا الكبيـرة على التنميـة الاقتصـادية . ولكن اليوم نجد أن هذه المتغيـرات غير الاقتصادية تلعب دوراً مهمًا في تحديد نجاح أو فشل مجهودات التنمية .

وكما سنرى في القسم الثاني من هذا الكتاب ، وفي القسمين الثالث والرابع أيضًا ، فإن العـديد من تجارب التنميـة قد فشلت ، وذلك لبعض الأسـباب من أهمـهـا أن المتغيرات غير الاقـتصـادية (مثل دور حقـوق الملكية التقليـدية في تخصيص الموارد وتوزيع الـدخل ، أو تأثيـر العـقـائد على الأخـلاق وتوجـيـهـهـا نحـو مـدى الاقـتناع والتحديث والتخطيط العائلي وتنظيم الأسرة) قد يتم عدم الاهتمام بها وتجاهلها أثناء التحليل الاقتصـادي لمشاكل التنمية . وبالرغم من أن التركيز الأساسي لهذا الكتاب ينصب على القضـايا المرتبطة باقـتصـاديات التنمية وتركـيـزها على فـهم المشكلات الخاصة بالتقدم الاقتصـادي والاجتماعي في الدول الفقيرة ، فسوف نحاول دائمًا أن ننتبه إلى الدور المحوري الذي تلعبه القيم والأخلاق والمؤسسات على المستويين المحلي والدولي فيما يتعلق بانعكاساتها على عملية التنمية الشاملة .

4/1 ما المقصود بالتنمية؟ What Do We Mean by Development

لأن مصطلح التنمية قد يعني أشياء متعددة بالنسبة للأفراد المختلفين ، فإنه من المهم أن نضع تعريف واضح لهـذا المعنى . وبدون الخوض في مـثل قضـايا القـيـاس الحرجة ، فسوف نكون غير قـادرين على تحديد ما هي الدولة التي تكون في الواقع نامية ، وما هي الدولة التي لا تكون نامية . وهذا سوف يكون مجال اهتمامنا فيما تبقى من هذا الفصل ، وأيضًا سيظهر في أول حالة دراسية لدولة وهي البرازيل كما سنرى في نهاية هذا الفصل .

1/4/1 المقاييس الاقتصادية التقليدية

من خلال التعبيرات الاقتصادية المحددة ، نجد أن التنمية تعني قدرة الاقتصاد القومي والتي ظلت ظروفه الاقتصادية الأولية ساكنة نوعًا ما لفترة طويلة على توليد

زيادة سنويـة فـي النـاتج القـومي الإجمالي لهذا الاقتصاد بمعدلات تتراوح ما بين 5% و 7% أو أكـثر من ذلك (وهـناك أيضًا مـقيـاس آخر مـشـابه لـلـ GNP هو الناتج المحلي الإجمالي GDP) وسوف نبين الفرق بينهما من خلال الفصل الثاني من هذا الكتاب .

وهناك أيضًا مؤشر اقتصادي عام للتنمية وهو استخدام معدلات نمو متوسط دخل الفرد أو الناتج القومي الإجمالي لكل فرد كي تؤخذ في الاعتبار قدرة المجتمع على توسيع وزيادة الناتج والمخرجات بمعدلات أسرع من معدلات نمو سكان ذلك المجتمع أو تلك الدولة وتستخدم معدلات ومستويات نمو الناتج القومي الحقيقي للفرد (النمو النقدي في متوسط نصيب دخل الفرد – معدل التضخم) لقياس الرفاهية الاقتصادية العامة التي يتمتع بها السكان ، أى كم السلع والخدمات الحقيقية المتاح للمواطنين من أجل الاستهلاك أو الاستثمار .

ولقد كانت التنمية الاقتصادية ينظر إليها في الماضي في صورة التغيير المخطط لهيكل الانتاج والعمالة بحيث إن نصيب الزراعة في كليهما يجب أن ينخفض ، بينما يتزايد نصيب كل من الصناعة والخدمات . إن استراتيجيات التنمية – لذلك – قد ركـزت على التـصنيع السـريع ، وغـالبًا مـا يكون ذلك على حـساب تنميـة الريف والزراعة .

وفي النهاية فإن تلك المقاييس الاقتصادية للتنمية لطالما تضاف وتذكر في العديد من المصادر ذات المؤشرات غير الرسمية أيضًا ، وهي اجتماعية وغير اقتصادية مثل : درجة الأمـية ومحـوها ، درجة التـعلم والمهارات والتدريب ، الظروف والخـدمات الصحية وتوفير المأوى وغيرها . وهناك وصف لـلمحاولات المختلفة لتـأكيد تلك المؤشرات الاجتماعية للتنمية لسد النقص في متوسط دخل الفرد ، وذلك في الملحق (2 – 1) في نهاية الفصل الثاني . لذلك فإن التنمية قبل فترة السبعينات بصفة عامة كانت غالبًا ما ترى وينظر إليها على أنها ظاهرة اقتصادية والتي يجب تحقيق مكاسب سريعة من خلالها في معدلات نمو الناتج القومي الاجمالي ونصيب كل فرد فيه مع توفير فرص عمالة كثيرة بما يتوافق مع عرض العمل ، ومع توفير الظروف المواتية لإعادة توزيع الدخل المحقق من العملية التنموية بأعلى كفاءة وعدالة ممكنة .

وتحتل كل من مشكلات الفقر والبطالة وتوزيع الدخل أهمية ثانوية ، وذلك بعد تحقيق الوصفة الأساسية لقضية التنمية وحل المشكلة الرئيسية ، وهي زيادة الناتج القومي الإجمالي ورفع معدل نمو نصيب الفرد من ذلك الناتج .

2/4/1 النظرة الاقتصادية الجديدة للتنمية

لقد أشارت تجربة الخمسينات والستينات – عندما تداركت كثير من دول العالم الثالث أهداف نموها الاقتصادي بينما ظلت مستويات معيشة التكتلات السكانية دون تغيير لمعظم الأفراد – أن هناك خطأ جسيم لهذا التعريف الضيق للتنمية .

وقد طالب ونادى كثير من الاقتصاديين وصناع السياسة بخلع التركيز فقط على (GNP) أو الناتج القومي الإجمالي والرفع من قدر الهجمات المباشرة على الفقر المطلق المتفشي وتزايد عدم العدالة في توزيع الدخل ، والبطالة المتصاعدة .

باختصار ، فإن في فترة السبعينات ، أعيد تعريف التنمية الاقتصادية في صورة تقليل أو إزالة الفقر ، وعدم المساواة والبطالة في سياق اقتصاد يرفع شعار **«إعادة التوزيع من النمو»** . لقد أصبح شعاراً شائعًا وعامًا .

وقد طرح دودلي سيزر السؤال الأساسي والرئيسي عن معنى التنمية بشكل محكم ودقيق ، وذلك عندما أكد على ذلك في أن الأسئلة التي يمكن أن تعرض عن تنمية دولة هي :

ما الذي حدث للفقر؟ ما الذي حدث للبطالة؟ ما الذي حدث لعدم المساواة ، وكيف يمكن حل هذه المشكلات؟

إذا كانت كل هذه الأسئلة الثلاثة من مستويات مرتفعة ، فإنه لاريب في أن تلك كانت فترة تنمية للدولة المعنية إذا فشلت في حل مشكلة أو اثنان من تلك المشاكل – خاصة إذا أخفقت في حل الثلاث مشاكل معًا – فإنه سوف يكون من الغريب أن تصل إلى النتيجة «**التنمية**» حتى إذا تضاعف مستوى دخل الفرد . ولم يكن هذا التأكيد تأمل لموقف افتراضي . لقد شهدت كثير من الدول النامية معدلات نمو عالية نسبيًا لمتوسط دخل الفرد أثناء فترة الستينات والسبعينات ، ولكنها قد فشلت أوتعرضت لتحسن

ضئيل جداً أو منعدم أو حتى انخفاض فعلي في مواجهة البطالة وعدم المساواة ، وإنخفاض الدخول الحقيقية لـ 40% الخاصة بالقاع من سكانهم . وتعتبر تلك الدول نامية طبقًا للتعريف القديم أو الأولى للنمو ، ولكنهم ليسوا كذلك ، وذلك طبقًا للتعريف الجديد للفقر ، والمساواة ، ومعايير البطالة .

وقد ساء هذا الموقف أكثر من الثمانينات وأوائل التسعينات حيث تحولت معدلات نمو الدخل القومي الإجمالي إلى السالب لكثير من الدول النامية والحكومات التي تواجه مشكلة الدين الخارجي المتفاقمة ، والتي كانت مجبرة أن تمضي على أساس البرامج الاقتصادية والاجتماعية المحددة أصلاً .

ولكن ظاهرة أو وجود حالة التأخر المزمنة ليست مجرد مسألة اقتصادية بحتة أو حتى يمكن حسمها باستخدام مقاييس فنية فقط وكمية لكل من الدخول والعمالة وعدم المساواة في الدخل . إن التأخر (التخلف) الحضاري واقع حقيقي تعكسه الحياة التي يعيشها أكثر من ثلاثة بلايين من السكان في العالم يمثلون العالم الثالث ، كما وصفته دينيس جوليت عندما قالت : «**إن التأخر الحضاري يصدم ويفاجئ ويواجه الكثير من القذارة والأمراض والضياع والموت وغير ذلك ، ولا يفهم أحد إن كان التأخر الحضاري سيبقى له مجرد بند إحصائي ينعكس من خلال الدخل المنخفض والإسكان الفقير والوفيات المبكرة والبطالة المقنعة أم لا**» .

ويستطيع الملاحظ أن يتحدث بموضوعية عن التأخر الحضاري فقط بعد المرور شخصيًا أي بنفسه بصدمة التأخر الحضاري ويعايشها . وهذه صدمة ثقافية فريدة من نوعها تأتي للفرد الذي نشأ على العواطف السائدة في ظل ثقافة الفقر . وقد شعر بصدمة عكسية هؤلاء الذين يعيشون في فقر مدقع عندما يوضح لهم الفهم الحديث بأن حياتهم ليست حياة آدمية . إن العاطفة السائدة عن التأخر الحضاري ما هي إلا إحساس بالعجز والضعف الشخصي المجتمعي في حقيقته لمواجهة الأمراض والأوبئة ومعدلات الوفيات المرتفعة وغير ذلك . فضلاً عن الإحساس بالغموض من عدم الوضوح والاختلاط والجهل ، فضلاً عن شعور الفرد بالتخبط . ومن ثم يشعر ويحس

بالخضوع والذل والإستسلام تجاه الفئات الحاكمة المسيطرة وتجاه الدول المتقدمة المهيمنة . كما يشمل أيضًا الإحساس بفقدان الأمل إزاء القدرة على مواجهة الجوع والكوارث الطبيعية والأمراض والاختلالات الصحية . ناهيك عن أن الفقر المزمن هو نوع قاسي من أنواع العذاب تشعر به الدول الفقيرة ، ومن ثم تركز برامج المسئولين على كيفية القضاء على شبح الفقر كتلك التي جاء بها الاقتصادي آدجر أونيز في كتابه الذي صدر عام 1987 عندما قال : **«لقد عامل الاقتصاديون قضية التنمية كما لو كانت لا تعدوا كونها أكثر من تدريبات وممارسات وتطبيقات في علم الاقتصاد التطبيقي ، منفصل عن الأفكار السياسية ويستبعد دور الأفراد في المجتمع . إن وقت طويل قد مر حتى تمكنا فيه من محاولة جمع نظرية اقتصادية في الاقتصاد السياسي يمكن من خلالها شرح كيف تستطيع المجتمعات أن تكون أكثر إنتاجًا وأيضًا أعلى جودة ، وذلك من خلال تنمية البشر بدلاً من تنمية الأشياء أي تحقيق التنمية البشرية»** .

وحتى البنك الدولي WB – والذي ناصر النمو الاقتصادي كهدف للتنمية في الثمانينات – قد انضم إلى كورال الملاحظين الذين ينظرون لعملية التنمية بمنظور أوسع وأشمل ، وذلك في تقريره الصادر عام 1991 عن التنمية الدولية عندما أكد قائلاً : إن التحدي في التنمية هو تحسين جودة الحياة ، خاصة في دول العالم الفقيرة . فجودة أفضل ، تفضل بشكل عام عن مجرد تحقيق دخول أعلى ، ولكنها تستلزم أكثر بكثير من ذلك . إنها تتناول موضوعات مهمة نسبيًا مثل تعليم أفضل ، مستويات أعلى من التغذية والصحة ، فقر أقل؟ بيئة أنقى ، توازن أكثر ومساواة في الفرص ، حرية شخصية وفردية أكبر وحياة أغنى بالثقافة .

لذا فإن التنمية يجب أن ينظر إليها على أنها عملية متعددة الأبعاد والتي تتضمن تغييرات رئيسية في الهياكل الاجتماعية ، أساليب حياتية شائعة ، وهيئات قومية ، وبالإضافة إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي ، وتقليل عدم المساواة ، وأخيرًا اجتثاث الفقر وإبادته .

إن التنمية – في جوهرها – يجب أن تمثل سلسلة التغييرات بكاملها والتي من بينها أن يتوافق نظام اجتماعي بأكمله مع رغبات واحتياجات الأفراد والجماعات المتعددة

داخل ذلك النظام ، وينتقل بعيداً عن شروط الحياة ، والذي يرى بشكل واسع أنه غير مقبول وغير مرض تجاه موقف أو شرط الحياة والذي يعد أنه أفضل ماديًا وروحيًا .

3/4/1 القيم الجوهرية الثلاثة للتنمية

هل من الممكن أن تعرف أو تكون فكرة موسعة عن ماذا نقصد عندما نتحدث عن التنمية كعملية مدعومة ومؤكدة لمجتمع بأكمله ، ونظام اجتماعي تجاه حياة أفضل أو أكثر إنسانية؟ . ما الذي يكوِّن الحياة الجيدة؟ ، إنه سؤال قديم قدم الفلسفة والجنس البشري ، إنه ذلك السؤال الذي يجب أن يعاد تقييمه بصفة دورية ويجاب عليه من جديد في بيئة المجتمع الدولي المتغيرة . إن الإجابة المناسبة لدول العالم الثالث في العقد الأول من القرن الحادي والعشرون ليست بالضروري أن تكون كما كان في العقود السابقة ، ولكننا نتفق مع جوليت وآخرين في أنه على الأقل هناك ثلاثة مكونات أساسية أو قيم جوهرية والتي يجب أن تقوم بالدور الأساسي الخاص بالمفاهيم والدليل العملي من أجل فهم المعنى الداخلي للتنمية . هذه القيم الجوهرية هي : **المساندة ، الإباء وعزة النفس** ، الحرية (من الرق) وهي تمثل أهداف مشتركة منشودة من قبل الأفراد والمجتمعات . أنهم ذوو علاقة باحتياجات البشر الأساسية والأولية الذين يجدوا تعبيرهم تقريبًا في كل المجتمعات والثقافات في كل الأوقات . فلنفحص كل واحدة منهم على حدة :

(أ) **القدرة على العيش** : بمعنى القدرة على سد الحاجات الأولية ، فجميع البشر لديهم احتياجات أساسية معينة والتي بدونها تصبح الحياة مستحيلة .

تتضمن هذه الحاجات الأساسية المدعمة للحياة الغذاء ، المسكن ، الصحة والحماية . وفي حالة غياب أحد هذه الأشياء أو هناك عجز في العرض ، فإن هناك حالة تسمى بالتخلف الحضاري المطلق وتكون موجودة في هذه الظروف .

لذا فإن وظيفة أى نشاط اقتصادي ، أن يمد الناس ، على قدر المستطاع ، بالوسائل التي يستطيعوا بها التغلب على عدم المساعدة والمأساة الناجمة عن غياب ونقص الطعام والغذاء والمسكن ، و الصحة والحماية . إلى هذا الحد نستطيع أن نقول أن التنمية

الاقتصادية شرط ضروري لتحسين جودة الحياة . أي التنمية بدون تقدم اقتصادي مستمر وموثق على المستوى الشخصي والمستوى المجتمعي ، فإن إدراك الإمكانية البشرية قد لا يكون ممكناً . إن المرء يجب أن يمتلك الكفاية حتي يستطيع أن يمتلك الأكثر . إن تحقيق متوسط دخول الفرد المرتفعة ، وإزالة الفقر المطلق وفرص عمالة أكبر ، وتقليل عدم المساواة في الدخول ، كل ذلك يشكل الشرط الضروري ولكنه ليس الكافي من أجل تحقيق التنمية .

وكوسيلة بديلة للتحدث بشكل أكبر ، فإن نفس الشيء قد أثير في تقرير التنمية البشرية الخاص بالأمم المتحدة الصادر عام 1994 . **وقد أكد التقرير في الفصل الافتتاحي على الآتي :**

«لقد خلق الجنس البشري بإمكانيات محتملة معينة . ونجد أن الغرض من التنمية هو خلق بيئة يستطيع فيها جميع الناس توسيع قدراتهم وإمكانياتهم ، والقدرة على توفير فرص أكبر للأجيال الحاضرة وأجيال المستقبل» .

إن الأساس الحقيقي للتنمية البشرية هو تعميم الاعتراف بحق الحياة لكل فرد وبالثروة وأهميتها في حياة الإنسان . ولكن التركيز عليها والاعتماد عليها على سبيل الحصر خطأ كبير وذلك يعزى لسببين :

الأول : إن تراكم الثروة وتجميعها ليس ضرورياً لكي يفي ببعض اختيارات البشر المهمة .

الثاني : إن اختيارات البشر واحتياجاتهم تمتد إلى ما وراء الرفاهية الاقتصادية .

(ب) **تقدير الذات واحترامها** : كي تكن شخصًا معينًا عزيزاً وأبياً وتمتلك الثقة .

ويعد الإباء وعزة النفس المكون الثاني الشامل لمكونات الحياة الجيدة ، ويعني الإحساس بالأهلية واحترام الذات ، والشعور بأنك لسّت أداة يستخدمها الآخرين من أجل مصالحهم الخاصة . وتسعى كل الشعوب وكل المجتمعات من أجل صيغة أساسية أو بشكل أساسي لعزة النفس ، وذلك بالرغم من أنهم يدعونها الموثوقية ، الهوية ، الاحترام ، الشرف ، والإقرار والاعتراف بوجود إنسان معين .

ويمكن أن تتنوع طبيعة تلك الصيغة - صنع أو شكل عزة النفس - من مجتمع إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى . وعلى الرغم من توالد وانتشار القيم العصرية الخاصة بالدول المتقدمة ، فإن هناك مجتمعات كثيرة من دول العالم الثالث التي حصلت على إحساس عميق بأهليتها الخاصة تعاني الكثير من الخلط الثقافي الشديد ، وذلك عندما يدخلوا في تعامل أو اتصال مع مجتمعات متقدمة اقتصاديًا وتكنولوچيا . وذلك لأنه قد أصبحت الرفاهية القومية هي المقياس العام الشامل للأهلية ، نظرًا للأهمية الملتصقة بالقيم المادية في الأمم المتقدمة . فإن الأهلية وعزة النفس في هذه الأيام تقوم بشكل متزايد فقط على الدول التي تمتلك ثروة اقتصادية وقوة تكنولوچية ، أي هؤلاء الذين قد حدث لهم تنمية . ومرة أخرى نقتبس من چوليت أن النقاط المرتبطة بالموضوع ارتباط وطيد هي أن المتأخر حضاريًا كثرة وأغلبية من سكان العالم . طالما كانت القوة واحترام النفس تمنح وتوزع على الأراضي وليست التحقيق المادي ، كان من الممكن إخضاع شخص ما للفقر دون الإحساس بأنه مهان . وعلى العكس ، بمجرد أن تستقل صورة الحياة الأفضل الثروة المادية كواحدة من مقوماتها الأساسية ، يصعب على من هو متأخر حضاري أن يشعر بالاحترام أو بعزة النفس .

في هذه الأيام يسعى العالم الثالث لتحقيق التنمية من أجل عزة النفس والذي ينكره البعض للمجتمعات التي تعيش في حالة تأخر حضاري مخجل ومهين وتباع التنمية على أنها هدف ، وذلك لأنها وسيلة مهمة - بل أنها يمكن أن تكون وسيلة لاغنى عنها - لاكتساب عزة النفس .

(جـ) **الحرية من الاستعباد** : أن يكن لك الحق في الاختيار .

القيمة الثالثة الشاملة والأخيرة والتي نفترض أنه يجب أن تكوّن معنى التنمية هي : فكرة الحرية البشرية ، ويجب أن نفهم الحرية في هذا الصدد في إطار العتق والتحرير من التنازل عن الشروط المادية في الحياة والعتق من الرق الاجتماعي إلى الطبيعة والجهل ونظرة الشعوب الأخرى ، والبؤس والمؤسسات غير السليمة والمعتقدات الخاطئة .

لذلك تستلزم الحرية نطاق موسع من الاختيارات للمجتمعات ولأعضائها معًا مع التخفيض والحد من التعقيدات الخارجيةفي اتباع هدف اجتماعي معين الذي يدعو إليه وهو التنمية . لقد ركز آرثر لويس على العلاقة بين النمو الاقتصادي والحرية من الاستعباد عندما استنتج أن ميزة الاقتصاد ليست في السعادة الحادثة بسبب زيادة الثروة ، ولكنها الزيادة في نطاق الاختيار البشري . كما تمكن الثروة الناس من أن يكتسبوا تحكم أكبر على البيئة الطبيعية والغير نقية (مثلاً من خلال إنتاج الغذاء ، والملابس والمسكن) ما لا يمكن أن يمتلكوا لو ظلوا فقراء .

وذلك يعطيهم أيضًا الحرية في اختيار راحة أكبر - في الحصول على سلع وخدمات أكثر - أو كي ينكروا أهمية تلك الاحتياجات المادية واختيار بأن يعيشوا حياة أفضل ، حيث التأمل والتفكر الروحي ، والذي يجيب أيضًا على فكرة الحرية البشرية بأن تتضمن مكونات مختلفة من الحرية السياسية ، تشتمل على الأمن الشخصي وسيادة القانون ، وحرية التعبير والمشاركة السياسية ، والمساواة في الفرص . وهناك بعض قصص النجاح الاقتصادي في فترة السبعينات والثمانينات (مثل : السعودية ، تشيلي ، كوريا الجنوبية ، سنغافورة ، ماليزيا ، تايلاند ، تركيا ، والصين ، من بين آخرين) لم تسجل رقم عالي في مؤشر الحرية البشرية عام 1991 الموضوع بواسطة برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) .

4/4/1 الأهداف الجوهرية الثلاثة للتنمية

نستطيع أن نستنتج أن التنمية هي حقيقة مادية ملموسة كما أنها حالة نفسية والتي فيها قد أمَّن المجتمع وسائل الحصول على حياة أفضل . وأيًا كانت المكونات المحددة لتلك الحياة الفضلى ، **فإن التنمية في كل المجتمعات يجب أن يتوافر فيها على الأقل واحد من الأهداف الثلاثة التالية :**

1- زيادة إتاحة وتوسيع توزيع السلع الأساسية المقومة على الحياة مثل الغذاء والسكن والحماية .

2- رفع مستوى المعيشة متضمنًا توفير فرص عمل أكبر وتعليم أفضل واهتمام أكبر

بالقيم الثقافية والقيم الإنسانية ، والتي لا تؤدي فقط لتحسين الرفاهية المادية بل أنها سوف تولد أيضًا عزة نفس على المستوى الفردي بشكل كبير .

3- توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد وللأمم ، وذلك عن طريق تخليصهم من العبودية والاعتمادية ، وليس فقط في علاقتهم مع الناس والدول بل أيضًا تحريرهم من قوى الجهل والمأساة الإنسانية .

5/1 الملخص والنتائج Sunmary & Conclusions

يعتبر علم اقتصاد التنمية فرعاً مستقلاً وغاية الأهمية كامتداد للاقتصاديات التقليدية أو بالنسبة للاقتصاد السياسي ، فبينما تنبع أهميته أيضًا من دوره في التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية النادرة والنمو المستمر والمتزايد للناتج الكلي عبر الزمن ، فإن اقتصاديات التنمية تركز أيضًا وبصفة أساسية على الآليات المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية التي لابد منها لإدراك وتحقيق التحسينات السريعة والممتدة على نطاق واسع ومستمر في مستويات المعيشة للسواد الأعظم من الفقراء في دول العالم الثالث . وهكذا ، فإن اقتصاديات التنمية يجب أن تعتني وتهتم بشكل وكيفية وضع وتشكيل السياسات العامة الملائمة والمصممة للآثار الناجمة عن التحول سواء الآثار الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية في المجتمعات في الفترات القصيرة جداً أو في أقصر وقت ممكن . وإن لم يتم ذلك ، فإن الفجوة بين المستهدف والمحقق فعليًا ستستمر خاصة في السنوات القادمة . ومن أجل هذا السبب ، فإن القطاع العام يجب أن يتحمل دوراً أكبر في التنمية الاقتصادية أكثر من دوره الذي يمكن أن يلعبه في الاقتصاديات النيوكلاسيكية التقليدية وتحليلاتها المختلفة . إن علم اقتصاد التنمية في حاجة للتدخل الحكومي اللازم بالقدر الذي يحقق فيه أهداف التنمية في دول العالم الثالث .

وباعتباره أحد العلوم الاجتماعية ، فإن علم الاقتصاد يهتم بالسكان ويضع أفضل الطرق لكيفية الوصول بهم لأعلى مستوى من خلال توفير الحاجات المادية اللازمة لهم لتحقيق متطلباتهم وإشباعهم . ولكن كيف ستظل وكيف ستستمر الحياة الجيدة؟ إنه سؤال محير ، ومن ثم فإن الاقتصاد من الضروري أن يتضمن أيضًا ويشتمل على

الأبعاد القيمية والأحكام الأخلاقية . إن جل اهتمامنا ينصب على تشجيع التنمية الحالية وتوفير قيمة جيدة (هي التنمية) والقضاء على قيمة سيئة (هي التخلف) . ولكن التنمية تعني أيضًا أشياء مختلفةو(أناس مختلفين أيضًا) . ولذلك فإن طبيعة وسمة التنمية والمعنى الذي نرتضيه لها يجب أن يترجم بعناية ، ويتم تفعيله . ولقد فعلنا ذلك في نهاية هذا الفصل ، وسوف نستمر في اكتشاف هذه التعريفات عبر هذا الكتاب في أقسامه المختلفة .

إن المشكلات الاقتصادية المركزية لكل المجتمعات تشتمل على مجموعة من الأسئلة التقليدية مثل : ماذا ننتج وأين وكيف وكم ، ولمن ستنتج السلع والخدمات . كما أنها تشتمل أيضًا على سؤال أساسي على المستوى الوطني ، وهو يتعلق بمعرفة الجهات المؤثرة في صنع أوالقيام بإتخاذ القرارات الاقتصادية الفعالة ، ولأجل من ستذهب الفوائد المبدئية من هذه القرارات المتخذة . وأخيرًا ، وعلى المستوى الدولي فإنه من الضروري أن نأخذ بعين الاعتبار السؤال الخاص بما هي الدول وما هي مجموعات القوى داخل الدول التي لها تأثير ونفوذ فيما يتعلق بالرقابة والتحول واستخدام التكنولوجيا والتمويل والمعلومات . علاوة على ذلك لصالح من يتم استخدام هذه القوة؟

إن أى تحليل حقيقي لمشكلات التنمية من الضروري أن يركز على المتغيرات الاقتصادية مثل الدخول والأسعار ومعدلات الادخار مع التركيز بنفس الدرجة على العناصر المؤسسية غير الاقتصادية ، والتي تشمل طبيعة نظام ملكية الأرض وتأثير أصحاب النفوذ الاجتماعي وطبقات المجتمع وهيكل الإئتمان والتمويل وهيكل التعليم والنظم الطبية والصحية وتنظيم ودوافع النظم البيروقراطية الحكومية وآلية عمل الإدارة العامة في البلاد وطبيعة الأخلاقيات والقيم الشعبية ونظرتها للعمل ووقت الفراغ والتحسين الذاتي وأهم نظام القيم والقواعد والأدوار وأخلاقيات رجال السياسة والاقتصاد (النخبة السياسية والاقتصادية) . إن استراتيجيات التنمية الاقتصادية ، والتي تبحث عن رفع الناتج الزراعي وخلق فرص العمل وتخفيض البطالة ومحاربة

الفقر تفشل في الغالب وفشلت في الماضي ، وذلك لأن الاقتصاديين وخبراء السياسة الآخرين يتجاهلوا النظر إلى الاقتصاد كنظام اجتماعي متداخل وله تشابكاته مع الأنظمة الأخرى في المجتمع وله أبعاده وعناصره الاقتصادية وغير الاقتصادية والتي تستمر في التفاعل والتداخل والتأثير عبر الزمن وفي كل مكان .

وعلى الرغم من التنوع الكبير للدول النامية ، بعضها كبير والباقي صغير ، بعضها غني بالموارد والآخر فقير من حيث الموارد ، بعضها اقتصاديات معيشية تركز على الاكتفاء الذاتي والباقي اقتصاديات حديثة تعتمد على تصدير السلع المصنعة ، بعضها يتبنى سياسة القطاع الخاص والاعتماد عليه ، والباقي يعتمد على الحكومة والقطاع العام ، ومعظمها له مشاكل مشتركة والتي تترجم كلها من التخلف . وسوف نناقش هذه الاختلافات وتلك السمات المشتركة للدول الأقل نموًا في الفصل الثاني .

إن أزمة أسعار البترول في السبعينات ، وأزمة المديونية في الثمانينات والعولمة الاقتصادية والاعتبارات البيئية في التسعينات أيضًا قد زادت من الاعتماد على الدول الغنية من جانب الوحدات الفقيرة . ولذلك فإن النمو المتبادل لكل الدول ولكل الشعوب داخل النظام الاجتماعي الدولي هو اعتماد متبادل . إن ما يحدث في أنماط الحياة والمعيشة في كاراكاس وفي القاهرة وفي كالكوتا هو يعكس تطبيقات مهمة - بطريقة أو بأخرى - لأنماط الحياة مغايرة تمامًا لما يحدث في نيويورك ولندن وموسكو . وقديمًا قيل : «**عندما تعطس الولايات المتحدة الأمريكية ، فإن العالم يصاب بالالتهاب الرئوي**» وهذا التعبير هو تعبير أكثر موافقة لما قد يكون عليه الحال في القرن الحادي والعشرون حيث سيشبه العالم جسم الإنسان ، فإذا حدث شيء ما في جزء منه ، فإن بقية العالم ستشعر بهذا الشيء ، فإذا كسب جزء ستكسب الأجزاء الأخرى ، وإذا أؤذي جزء ستتضرر الأجزاء الأخرى ، وتعاني منه»[1] .

---

(1) وهذا ما يؤكده حديث الرسول (ﷺ) منذ أكثر من 14 قرن من الزمن حيث يقول : «مثل المؤمنين في توادهم وتعاطفهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو ، تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى ... » صدق رسول الله (ﷺ) . (المترجم) .

إن الدول النامية تشكل هذه الأجزاء المتعددة من النظام العالمي ، كما أن طبيعة وسمة التنمية المستقبلية لديها يجب أن تعني بصفة أساسية ، وعلى مستوى كل الدول بالتوجهات الاقتصادية والايديولوجية والسياسية . ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرون ، لا يمكن أن نتكهن بأن هناك مستقبلين أحدهما للدول الغنية القليلة والآخر للدول الأخرى الكثيرة الفقيرة . وفي ظل عوالم الشعراء «**سوف يكون هناك فقط عالم واحد ومستقبل واحد أو لا يكون على الإطلاق**» .

6/1 الحالة الدراسية للفصل الأول

إقتصاد البرازيل



• **بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية:**

العاصمة :	برازيليا
المساحة :	8,512 كم2
السكان :	162,1 مليون نسمة (1998)
معدل النمو السنوي للسكان :	1,4% (1998)
نصيب الفرد من الـGNP :	4720 دولار سنويًا (1997)
متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الـ GNP :	2,4% (1965 -1996)
مساهمة الزراعة في الـ GDP :	8% (1997)
مساهمة الصادرات في الـ GDP :	7% (1997)
معدل وفيات (لكل 1000طفل يولد) :	43 : (1998)
معدل الأطفال المعرضون لسوء التغذية :	6% (92 -1997)
نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة :	35% (1997)
معدل الأمية (لأكثر من 15 سنة) :	الرجال 17% النساء 17% (1995)
مؤشر التنمية البشرية :	81% و(مرتفع) (1995)

تعتبر حالة البرازيل في الوقت الحاضر مثال تقليدي للمشكلات المرتبطة بالتنمية ومحاولاتها تحقيق قدر من التقدم . فمنذ حوالي ثلاثة عقود سابقة حققت قدر من النمو والانتعاش الاقتصادي السريع ، والذي يمكن قياسه والتعبير عنه بمؤشر الناتج القومي الاجمالي GNP كما أنه خلال نفس الفترة ظهرت بعض المشكلات مثل الفقر ، ارتفاع نسبة البطالة وسوء توزيع الدخل . لذلك دعنا نبدأ تحليلنا بوصف وشرح مختصر عن البرازيل واقتصاد البرازيل في الآتي :

تعتبر البرازيل مسيطرة على ما يقرب من نصف مساحة أمريكا الجنوبية أما عن حدودها فلها حدود مع معظم الدول الموجودة بالقارة في الشمال والجنوب والغرب فيما عدا شيلي والاكوادور : أما من ناحية الشرق فلها حدود تبلغ طولها 13,490 كيلو متر مع المحيط الأطلنطي ومساحتها تبلغ 8,5 مليون كيلو متر ، كما أنها تعتبر أكبر دولة في أمريكا اللاتينية وخامس أكبر دولة في العالم .

كما أن ما يقرب من نصف مساحتها مغطى بالغابات ، وهي تعتبر من أكبر الدول في العالم التي لديها نباتات وحشائش تنمو بفعل الأمطار . كما أن مناخها يعتبر مناخ استوائي أو شبه استوائي . كما أن أراضيها أقل جودة من الناحية الزراعية (17% فقط من الأرض قابلة للزراعة) .

وتعتبر البرازيل من أكبر الدول كثيفة السكان في أمريكا اللاتينية حيث يوجد بها أكثر من 162 مليون نسمة عام 1998 كما أن معدل النمو السكاني السنوي 1,4% ، وهذا يعني أن السكان يتزايدون سنويًا بمقدار 2,3مليون نسمة ، كما أن ثلاثة أرباع السكان يعيشون في الحضر والمدن التي تتزايد وتنمو بشكل سريع . كما أن نمو الحضر يساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية وبها كثير من المدن الشهيرة أمثال «ساو باولو» .

أما عن توزيع الدخل في البرازيل ، فهناك درجة عالية من سوء (التفاوت) توزيع الدخل ، فهناك نسبة قليلة هي التي تستحوذ على معظم ذلك الدخل ، أما الغالبية فيحصلون على جزء قليل من الدخل والثروة . حيث نجد انخفاض الأجور في القطاع الصناعي بينما العاملين في المدن يتركون مستوى أو حد الفقر . وهذا التفاوت واضح من خلال البيانات المتوافرة عن توزيع الدخل هناك . فعلى سبيل المثال ، أفقر 20% من السكان يحصلون فقط على 2% من دخل البلاد ، بينما أغنى 10% من السكان يستحوذون على 48% من دخل البلاد ، وأغنى 20% من السكان يسيطرون على ما يقرب من ثلث الدخل والثرورة هناك .

كما تعتبر البرازيل من الدول حديثة العهد بالتصنيع (NICs) . وتتركز ثروتها الصناعية ونموها الصناعي في الولايات والمقاطعات الجنوبية مثل (ريودي جانيرو ، وساوباولوا ، وريو جراند دي سول) ، أما الآن فقد توسعت الصناعات لتغطي بعض المناطق والمقاطعات الجنوبية بل وصلت إلى أقصى الغرب . وتسهم الزراعة بالجزء الأكبر في الاقتصاد البرازيلي ، حيث تسهم اليوم بحوالي 36% من الـ GNP ، وتسهم بحوالي 54% من جملة صادرات البلاد أما عن قطاعات النقل والقوى المحركة ونظم الاتصالات والاعلام مثل التليفزيون والراديو فقد حدث بها تحسن كبير خلال السنوات القليلة الماضية . ومن هنا فإن البلاد تمتلك قاعدة صناعية كبيرة وبها صناعات ضخمة وقوية مثل صناعة الصلب والصناعات الكيماوية والصناعات البتروكيماوية ، وكثير من الصناعات الاستهلاكية . كما أنها تعتبر من أكبر دول العالم المنتجة للقوى الهيدروكهروبائية .

أما عن قطاع الزراعة فإنه يعمل به 42% من سكان البلاد ويسهم بـ 8% من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ويسهم بـ 40% من الصادرات . ففي عام 1953 كان البن وحده يسهم بـ 80% من الصادرات ، وبعد 20 عام (1973) انخفض ليسهم فقط بـ 20% من الصادرات . كما أن هناك منتجات أخرى مثل الكاكاو والحديد والـ Soy وبعض المنتجات الصناعية الأخرى ، وتعتبر البرازيل اليوم من أكبر دول العالم

تصديراً للبن وثان أكبر مصدر للكاكاو وفول الصويا . كما أنها تصدر السكر واللحوم والقطن، وهي أيضًا مصدر كبير للبرتقال وعصير البرتقال المركز . وتحاول البرازيل تنمية صادراتها الزراعية واستصلاح المزيد من الأراضي، كما أن البلاد تنتج أكثر من نصف احتياجاتها من السيارات، كما أنها تنتج غاز الكحول الذي يستخدم كمصدر للطاقة لأكثر من نصف السيارات هناك، وذلك كمحاولة من جانبها لتقليل اعتمادها على البترول المستورد من الخارج حيث انخفضت وارداتها البترولية بنسبة 50% .

وتواجه البرازيل اليوم بحزمة من المشكلات والأزمات الاقتصادية التي يجب مواجهتها ببرامج تنموية ناجحة . ومن أمثلة هذه المشكلات والأزمات نذكر الآتي :

* **مشكلة الفقر** : ففي عام 1995 هناك على الأقل 40 بليون برازيلي يعيشون بأقل من دولار واحد يوميًا، ومن 40 إلى 70 مليون يعيشون بأقل من دولارين يوميًا، كما أن ثلثي فقراء البلاد يعيشون في المناطق الريفية، كما أن 1% من أغنياء ملاك الأراضي يمتلكون 44% من الأراضي القابلة للزراعة، وأكثر من 50% من المزارعين يمتلكون فقط 3% من الأراضي القابلة للزراعة، وهذا يعكس عمق عدم المساواة .
* **مشكلة التضخم** : حيث تعيش البلاد بمستوى عالي من التضخم أي ارتفاع المستوى العالم للأسعار سنويًا، وهي من أكبر المشكلات هناك . ومن أسباب ذلك التضخم العجز الكبير في الموازنة العامة سواء الموازنة الفيدرالية أو الموازنات على مستوى الولايات، والعجز الموجود لدى الشركات الموجودة في الولايات .
* **مشكلة انخفاض الدخل الحقيقي** : وهذا بالطبع بسبب مشكلة التضخم وتدهور قيمة العملة . ومن ثم تنخفض القوة الشرائية للعملة وينخفض الدخل الحقيقي حيث انخفض الدخل الحقيقي إلى النصف بل وأكثر من النصف، حيث إن 65% من سكان البرازيل تقل رواتبهم عن 40 دولار شهريًا، كما واجه الاقتصاد ركود في عام 1980، حيث لم يحقق نموًا حقيقيًا بينما انخفضت الأجور الحقيقية بـ30% خلال الفترة 1990 - 1998 .
* **مشكلة تدهور الصادرات** : في عام 1984 كان لدى البرازيل فائض في الميزان التجاري (الصادرات - الواردات) يقدر بحوالي 13 مليار دولار، ولكن انخفض بعد ذلك ليصل إلى 9 مليار عام 1994 بل وتحول هذا الفائض إلى عجز قدره (4,1) مليار دولار في عام 1996 .
* **مشكلة الديون الخارجية** : نتيجة التوسع في الاقتراض من القطاع الخاص المالي العالمي زادت الديون الخارجية على البلاد، خاصة الاقتراض من البنوك التجارية والبنك الدولي، حيث وصلت ديونها عام 1997 إلى 194 مليار دولار وهي أكبر ثالث دولة في العالم من حيث المديونية كما أنها واجهت مشكلة هروب رأس المال منها بشدة، وهذا من أسباب تراكم المديونية وعدم وجود المدخرات المحلية الكافية بسبب هروبها للخارج .
* **مشكلة تقييد الواردات** : حيث قامت في السنوات الأخيرة بوضع قيود على الواردات بسبب تزايدها وزيادة العجز في الميزان التجاري، خاصة تقييد تلك المنتجات التي لها مثيل في الداخل حتي لو كان المنتج المحلي أعلى سعراً من المستورد، وهذا ربما لا يشجع الاستثمار الأجنبي ويشوه الأسعار، واستمرت التعريفة الجمركية مرتفعة نسبيًا في البرازيل (14% في المتوسط) وإن كانت انخفضت في السنوات القليلة الماضية .
* **المشاكل البيئية** : إن تحقيق النمو السريع في البرازيل على حساب التكلفة المتزايدة قد ولد مشاكل بيئية كثيرة خاصة في حوض نهر الأمازون وقطع الغابات والمساهمة في تحقيق اللاتوازن البيئي . إن البعد البيئي للتنمية لابد وأن يراعي عند وضع أي شرائح ناصحة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث لا يضر ذلك النمو بالبيئة .

7/1 أسئلة للمناقشة:

س 1 : لماذا يعتبر الاقتصاد شيء مهم لفهم ودراسة القضايا والمشكلات التنموية؟ .

س 2 : هل مفهوم دول العالم الثالث شيء مهم ومفيد أو غير مفيد ولماذا؟ .

س 3 : ما الذي نأمل في الحصول عليه من دراسة هذا المنهج المتعلق باقتصاديات التنمية (بالإضافة إلى الحصول على الشهادة الدراسية)؟ .

س 4 : اشرح بإختصار التعريفات المختلفة لمصطلح التنمية الموضح في هذا الكتاب . وما هي نواحي القوة والعنف لكل مدخل من مداخل تعريف التنمية؟ وهل تعتقد أن هناك مفاهيم وأبعاد أخرى للتنمية لم يتضمنها هذا الكتاب؟ وإذا كانت فما هي؟ ، وإذا لم تكن اشرح لماذا تعتبر وتعتقد أن هذه المفاهيم لمصطلح التنمية تعتبر كافية وجامعة ومانعة؟ .

س 5 : لماذا تعتبر مفاهيم التنمية وتعريفاتها غير كافية؟ وما الذي فهمته من المقصود بمصطلح التنمية الاقتصادية؟ وهل تستطيع أعطاء أمثلة حقيقية أو افتراضية لبعض الدول التي حققت نمواً اقتصادياً ولكنها لم تزل في غمار التخلف الاقتصادي والاجتماعي؟ .

س 6 : لماذا يعتبر فَهم قضايا التنمية أمراً مهماً بالنسبة لصياغة السياسات في الدول النامية؟ وهل تعتقد أنه من الممكن لأى دولة أن توافق على تعريف غير دقيق للتنمية ، ومن ثم توجه استراتيجياتها بناء على هذا الشكل؟ .

الفصل الثاني

الهياكل المختلفة والخصائص المشتركة للدول النامية

Diverse Structures and Common Characteristics of Developing Nations

«بالطبع توجد اختلافات بين الدول النامية ، ومع ذلك هناك مجموعة من الخصائص المشتركة تسهل علينا مناقشة كل الخصائص التي تتوافر في معظم الدول ، حيث يصعب دراسة كل حالة على حدة» .

جوليان ويست ، جامعة اكسفورد

«يعتبر العالم الثالث مهم بسبب مشكلة الفقر الكاسح التي يعاني منها وأبعادها الدولية» .

بادما ديساي ، جامعة كولومبيا

مقدمة :

ربما يكون من المخاطرة أن نحاول تعميم الكلام على عدد 157 دولة نامية ، وأقل نمواً أعضاء في الأمم المتحدة ينتمون للعالم الثالث ، ولكن مع ذلك فكل هذه الدول تشترك في خصائص وسمات منها الفقر وضعف وتدهور شروط التجارة ، بالرغم من أن هناك تباين في الثقافة والظروف الاقتصادية والهياكل الاجتماعية والسياسة السكانية . ولذلك ، فعلى سبيل المثال ، الدول منخفضة الدخل تشمل الهند التي قاربت على المليار نسمة وتضم 26ولاية ، لا يمكن مقارنتها بدولة جرينادا التي بها مائة ألف نسمة فقط ، وهي أقل من معظم المدن في الولايات المتحدة ، رغم أن الدولتين يتبعان العالم الثالث . إن الحجم الكبير ربما يخلق مشكلات معقدة في عملية إدارة الدول والتلاحم الوطني ، بينما يقدم بعض المكاسب للأسواق الكبيرة نسبيًا حيث تزداد كمية الموارد وتزداد القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي . وعلى عكس ذلك ، ففي كثير من الدول

الصغيرة هناك كثير من المشاكل والتي تشمل الأسواق المحدودة ، نقص المهارات ، ندرة الموارد المادية ، نقص القوى العاملة وعدم قدرة الاقتصاد على الاكتفاء ذاتيًا .

وفي هذا الفصل سوف نحاول إلقاء الضوء على معظم الاختلافات بين الدول النامية . وبالرغم من هذه الاختلافات ، ومع ذلك ، فإن دول العالم الثالث تجمعها خصائص وسمات ومشكلات مشتركة سواء مشكلات محلية أو دولية بالشكل الذي يمكن معه تحديد درجة تخلفها . ونجد دولة نيجيريا تمدنا بأفضل مثال على وصف تلك المشاكل والخصائص المشتركة . لذلك سنشير إليها في الحالة الدراسية لهذا الفصل ، وقبل أن نتناول بالشرح والتحليل تلك الفروق ، وتلك الخصائص المشتركة المتشابهة دعنا نلقي نظرة مختصرة على المحاولات المختلفة لتوصيف هذه المجموعات المختلفة من الدول النامية .

1/2 بعض تقسيمات الدول النامية

Some Classifications of Developing Nations

في محاولة لتصنيف هذه الدول ، فإن بعض المحللين قد استخدموا نظام تصنيف الأمم المتحدة ، والذي يشير إلى التفرقة بين ثلاث مجموعات رئيسية تقع داخل العالم الثالث . حيث نجد هناك أفقر 44 دولة محددة بواسطة الأمم المتحدة ، وهي الدول الأقل نموًا ، و88 دولة غير مصدرة للبترول «**الدول النامية**» ، و13 دولة أخرى بترولية غنية أعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك OPEC والتي يتزايد دخلها القومي بطريقة متتالية ومستمرة منذ عام 1970 . أما التوصيف الآخر والتالي مباشرة ، فقد تم وضعه بمعرفة البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD والذي يعرف في معظم الأحيان بالبنك الدولي WB والذي قسم الدول (133 دولة نامية ومتقدمة) التي يزيد سكانها عن المليون إلى أربع مجموعات بناء على مستويات نصيب الفرد من الدخل القومي فيها كالآتي : دول منخفضة الدخل ، والتي يكون فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل أقل من 785 دولار سنويًا عام 1997 ، والدول متوسطة الدخل ، والذي يكون متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها من 786 إلى 3125 دولار سنويًا ، والشريحة العليا من الدول متوسطة الدخل حيث يتراوح نصيب الفرد من الـ GNP بين 3126

و9655 ، وأخيراً الاقتصاديات مرتفعة الدخل ، والتي يزيد فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عن 9655 دولار سنويًا . وتضم المجموعات الثلاث الأولى 107 دولة يشكلون معظم الدول النامية ، بينما تتكون المجموعة الأخيرة من 26 دولة ، 24 دولة منهم تقع أو تكون ضمن الدول المتقدمة أو العالم الأول ، والدولتين الأخريين (الكويت والإمارات) توصفان على أنهما دول نامية .

إن معظم التوصيفات الحديثة تنبع من برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) والذي يركز على مفاهيم التنمية البشرية ، والذي يشمل بالإضافة إلى المتغيرات الاقتصادية مثل نصيب الفرد من الدخل ، بعض المتغيرات غير الاقتصادية مثل العمر المتوقع عند الميلاد ومعدل التعليم (مؤشر التعليم) . وهذا ما يعبر عنه بمؤشر التنمية البشرية HDI والذي يعد ويطبق على 174 دولة وترتيبهم حسب مؤشر التنمية البشرية الذي يقسمهم إلى ثلاث مجموعات ، دول عالية التنمية البشرية حيث تكون فيه الـ HDI أكبر من 80% ، ودول متوسطة التنمية البشرية حيث تنحصر قيمة الـ HDI بين 50% و 80% ، ودول منخفضة التنمية البشرية ، حيث تكون قيمة الـ HDI أقل من 50% وتضم المجموعة الأولى 64 دولة ، والثانية 65 دولة ، والثالثة 45 دولة ، كما هو موضح في الملحق رقم 2-1 في هذا الفصل .

وأخيراً – وليس آخراً – هناك نظام آخر للتصنيف قدمته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في باريس . حيث تقسم هذه المنظمة دول العالم الثالث (تقسيم مختلف عن تقسيم الـ UN) إلى دول منخفضة الدخل LICs أو الدول الأقل تقدماً ومنخفضة الدخل LLDCs . وهي تشمل 61 دولة ، ودول متوسطة الدخل MICs وهي تضم 73 دولة ، والدول حديثة التصنيع NICs وتشمل 11 دولة و13 دولة أخرى أعضاء في المنظمة (منظمة الـ OECD صاحبة التقسيم) أى أن العالم الثالث طبقًا للـ OECD يضم 4 مجموعات فرعية . والجدول رقم (2-1) يعطي تفصيل كامل لتقسيم الـ OECD والذي يغطي 158 دولة هي مجموع دول العالم الثالث . أماالشكل رقم (2-1) فيعرض الوضع والموقع الجغرافي لمعظم الدول النامية والمتقدمة . أما مجموعة دول الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية ، فقد عرضت بطريقة مستقلة لتعكس محاولاتها

للتحول نحو اقتصاد السوق والوضع الاقتصادي غير المؤكد بعد (انظر الفصل الـ 18) .
والآن يمكن أن تحـددالدول الأقل نمواً LDCs من الجـدول رقم (2-1) على الخـريطة الموضحة ، والتي يعبر عنها بالجزء المظلل من هذه الخريطة التي تشمل كل دول العالم ، حيث الدول التي في مرحلة تحول تكون مظللة بظل خفيف . أما الدول المتقدمة فهي تشمل الجزء غير المظلل من خريطة العالم في الشكل (2-1) .

وفي ضوء التباين الواضح لمجموعات الدول في السمات والخصائص ، كما سبق توضيحه ، ومع ذلك فإن معظم الدول النامية لها خصائص مشتركة وأهداف مشتركة أيضًا . ومن هذه الأهداف ، تخفيض الفقر وتخفيض البطالة وتخفيض التفاوت في توزيع الدخل وانخفاض مستويات التعليم والرعاية الصحية وسوء الإسكان ونقص الغذاء بين المواطنين . فضلاً عن تدهور الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاشتراك في كثير من خصائص وسمات التخلف والتبعية مع التقارب في مستويات الفقر المطلق وانخفاض الإنتاجية الزراعية وزيادة معدلات البطالة المقنعة وتدهور الإنتاجية في كل القطاعات ، والتباين بين الريف والحضر وتزايد معدلات الهجرة من القرى إلى المدن بحثًا عن فرص العمل والتدهور والانتهاك البيئي ، وعدم كفاءة النظم الاقتصادية والنظم التعليمية والنظم الصحية والاجتماعية في هذه الدول . كما تتميز هذه الدول بزيادة العجز الهيكلي في موازين المدفوعات وزيادة مشاكل المديونية الخارجية والاعتماد على التمويل الخارجي وعلى التكنولوجيا الأجنبية المستوردة وغير الملائمة في ظل مؤسسات ونظام للقيم غير سليم ومعرقل للتنمية والتقدم .

لذلك فإنه من المنطق مواجهة هذه المشكلات بعد تحليلها ومعرفة أسبابها وكيفية وضع البرامج الكفيلة لها ، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث . **وهذا سيكون محل تركيزنا في القسمين الثاني والثالث من هذا الكتاب .**

أما الآن ، فسوف ينصب تركيزنا على محاولة تعريف وتوصيف بعض من معظم الاختلافات الهيكلية بين الدول النامية ، ومن ثم إعطاء بعض المعلومات الضرورية واللازمة لمعرفة الخصائص المشتركة – فيما بعد – بين هذه الدول وهذه الاختلافات تتمحور حول الاختلافات الديموجرافية والسياسية والمادية والتاريخية والثقافية

والهيكلية ، حيث إن معظم دول العالم الثالث تواجه معضلات سياسية واقتصادية واجتماعية متماثلة تمامًا .

جدول (2-1) تقسيم الدول النامية حسب مجموعات الدخل .نظام توصيف الـOECD

الدول منخفضة الدخل LICs 61 دولة		
1- أفغانستان	21- غينيا	41- باكستان
2- أنجولا	22- غينيا بيساو	42- رواندا
3- بنجلاديش	23- هايتي	43- سانت هيلين
4- بنين	24- هوندوراس	44- سواتوم وبريناب
5- بهتان	25- الهند	45- السنغال
6- بوليفيا	26- كمبوديا	46- سيراليون
7- بوركينا فاسو	27- كينيا	47- جزيرة سولومون
8- بوروندي	28- لاوس	48- الصومال
9- كاب فيرد (الرأس الأخضر)	29- ليسوتو	49- سيريلانكا
10- جمهورية أفريقيا الوسطى	30- ليبريا	50- السودان
11- تشاد	31- مدغشقر	51- تنزانيا
12- الصين	32- ملاوي	52- توجو
13- كوموروس (جزر القمر)	33- المالديف	53- جزر التيكولو
14- جمهورية الكنغو الديمقراطية	34- مالي	54- تونجا
15- جيبوتي	35- موريتانيا	55- توفيلو
16- مصر	36- مايوتي	56- أوغندا
17- السلفادور	37- موزمبيق	57- فانتيتا
18- غينيا الاستوائية	38- ميانمار	58- فيتنام
19- إثيوبيا	39- نيبال	59- اليمن
20- غانا	40- النيجر	60- زامبيا
		61- جامبيا

2/2 التباين الهيكلي للاقتصاديات النامية
The Strustural Diversity of developing Economies

إن أي محاولة لمعرفة التباين الهيكلي بين الدول النامية يتطلب أن نركز ونشير إلى ثماني نقاط رئيسية حرجة . هذه النقاط هي :

1- حجم الدولة (الموقع الجغرافي ، المساحة ، السكان ، الدخل) .

2- الخلفية التاريخية والاستعمارية للدولة .

3- الموارد المادية والبشرية المتوافرة لدى الدولة .

4- المكونات العرقية والطوائف الدينية للدولة .

5- الأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص لديها .

6- طبيعة الهيكل الصناعي بالدولة .

7- درجة الاستقلال عن الاقتصاد الخارجي والقوى السياسية الخارجية بالنسبة للدولة .

8- توزيع مراكز القوى والهيكل المؤسسي والسياسي داخل الدولة .

تابع جدول (2-1)

الدول متوسطة الدخل MICs 62 دولة		
1- جزر البهاما	22- جواتيمالا	43- بنما
2- البحرين	23- جويانا	44- غينيا الجديدة
3- بربادوس	24- إسرائيل	45- باراجواي
4- بيليزيا	25- ساحل العاج	46- بيرو
5- برمودا	26- جاما يكا	47- الفلبين
6- بتسوانا	27- الأردن	48- رونيون
7- بروناي	28- كيريباتي	49- سانت فيري وميكوال
8- شيلي	29- لبنان	50- جزيرة سيشيل
9- كولومبيا	30- ماكاو	51- سورينام
10- الكنغو	31- ماليزيا	52- سوازيلاند
11- جزيرة كوك	32- مالطا	53- سوريا
12- كوستاريكا	33- مارتانيكيا	54- تايلاند
13- كوبا	34- مورشيوس	55- ترينداد وتوباجو
14- قبرص	35- المغرب	56- تونس
15- جمهورية الدومنيكان	36- نورو	57- تركيا
16- جزيرة فوكلاند	37- نيزرلاند اتيايلز	58- أوروجواي
17- فيجي	38- كالدونيا الجديدة	59- ويلز وفاتنيا
18- جويانا الفرنسية	39- نيكا راجوا	60- ساوما الغربية
19- بولينسيا الفرنسية	40- نايو	61- الهند الغربية
20- جبراتيل	41- عمان	62- زيمبابوي
21- جوادي لاب	42- جزر الباسيفيك	

تابع جدول (2-1)

الدول حديثة التصنيع MICs 11 دولة	
1- الأرجنتين	7- سنغافوره
2- البرازيل	8- كوريا الجنوبية
3- اليونان	9- أسبانيا
4- هونج كونج	10- تايوان
5- المكسيك	11- يوغوسلافيا
6- البرتغال	

دول الأوبك OPEC 13 دولة	
1- الجزائر	8- ليبيا
2- الإكوادور	9- نيجيريا
3- الجابون	10- قطر
4- أندونيسيا	11- السعودية
5- إيران	12- الإمارات
6- العراق	13- فنزويلا
7- الكويت	

دعنا الآن نأخذ بعين الاعتبار - وبإختصار - كل عنصر من هذه العناصر ونلقي الضوء عليه ونحدد مدى التشابه والاختلاف في هذه العناصر بين الدول النامية في القارات المختلفة آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

1/2/2 حجم الدولة ومستويات الدخل

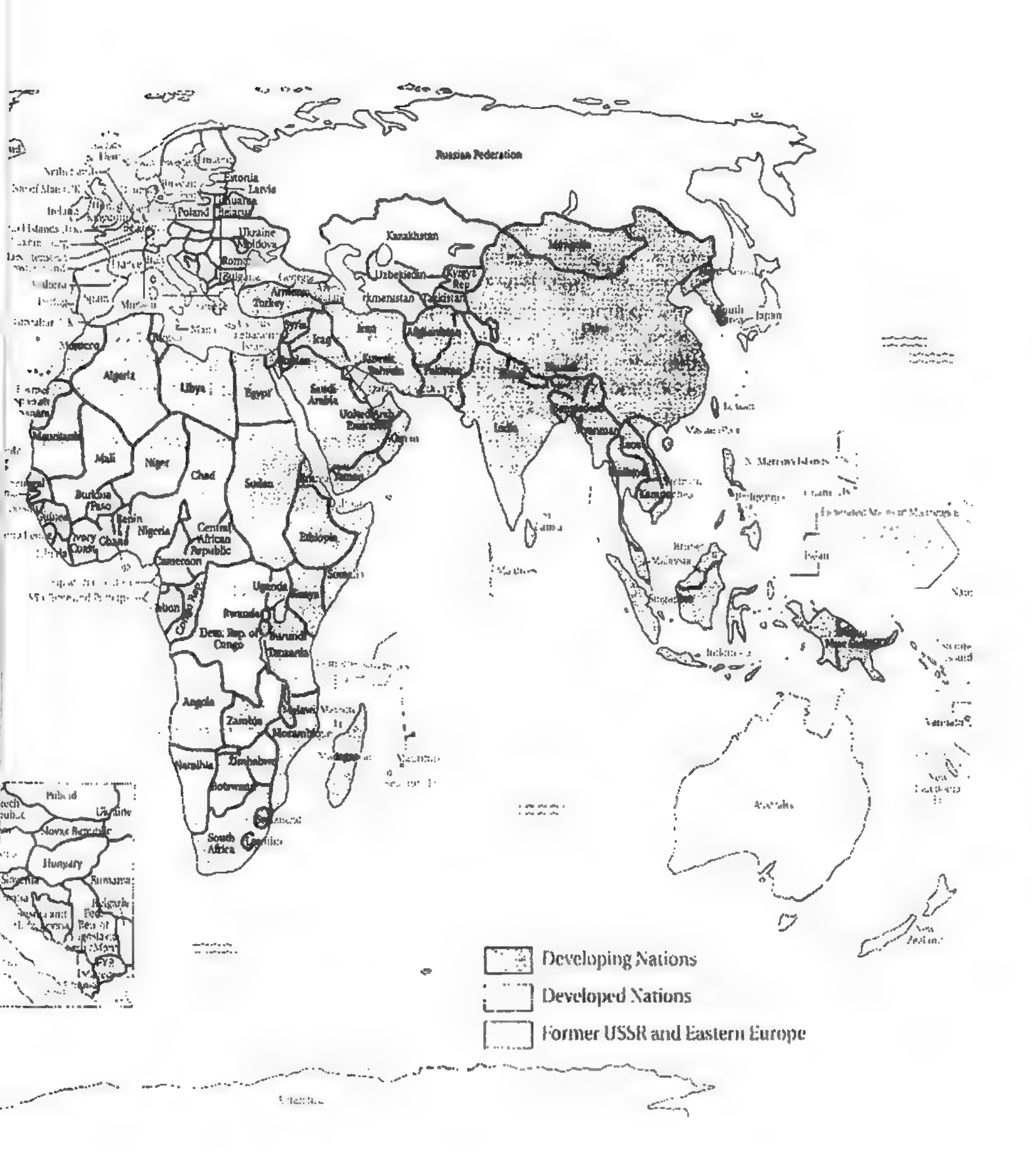
من الواضح أن معرفة الحجم المادي للدولة وحجم السكان ومستوى نصيب الفرد من الدخل القومي كلها محددات مهمة يمكن من خلالها معرفة الفروق المختلفة في هذه العناصر من دولة نامية لأخرى . حيث يبلغ عدد الدول النامية 157 دولة كلها أعضاء في الأمم المتحدة UN حتى عام 1997 ،نجد أن هناك 87 دولة منها يقل فيها عدد السكان عن 5 مليون نسمة ، و58دولة منها يقل فيها عدد السكان عن 2,5 مليون نسمة ، كما أن 35 دولة منها يقل فيها عدد السكان عن نصف مليون . أما الدول كثيرة وكثيفة السكان مثل الهند والبرازيل ومصر ونيجيريا تتواجد جنبًا إلى جنب مع الدول الصغيرة مثل باراجواي ونيبال والأردن وتشاد . والدول كبيرة الحجم لديها غالبًا وفرة ومزايا من حيث توافر الموارد وأسواق كبيرة وأقل اعتمادًا على الخامات والموارد والمنتجات الأجنبية . ولكنها أيضًا لديها كثير من المشاكل المتولدة والمرتبطة بالسيطرة الإدارية والتلاحم الوطني وعدم التوازن الاقليمي .

وكما سنرى في الفصل الخامس ، فإنه ليس هناك بالضرورة علاقة بين حجم الدولة ونصيب الفرد من الدخل ومدى العدالة أو عدم العدالة في توزيع ذلك الدخل . فعلى سبيل المثال : الهند يزيد سكانها عن 960 مليون عام 1997 ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي 390 دولار سنويًا ، بينما دولة سنغافورة المجاورة لها سكانها 3 مليون نسمة فقط ، ونصيب الفرد من الدخل القومي 32940 دولار سنويًا عام 1997 .

2/2/2 الخلفية التاريخية

إن معظم الدول النامية الإفريقية والآسيوية كانت قديمًا خاضعة للاستعمار الغربي للدول الأوروبية حتى بدايات ومنتصف القرن العشرين . والدول الاستعمارية كانت أكثرها هي : انجلترا وفرنسا وبلجيكا ، وأحيانًا هولندا ، وألمانيا والبرتغال وإسبانيا . ولذلك فإن الهياكل الاقتصادية والتعليمية والمؤسسات الاجتماعية هي نفسها التي تطبقها الدول الاستعمارية .أما بالنسبة للدول الافريقية ، فقد استمر الاستعمار فيها

شكل (خريطة) رقم (2-1) الدول النامية والمتقدمة سنة 2000 .




Canada
United States
Mexico
Cuba
Jamaica
Belize
Honduras
El Salvador
Costa Rica
Venezuela
Colombia
Peru
Brazil
Bolivia
Paraguay
Argentina
French Polynesia
Puerto Rico (U.S.)
St. Kitts and Nevis
Netherlands Antilles (Neth.)
St. Vincent and the Grenadines
Grenada
St. Lucia
Trinidad and Tobago

حتى منتصف وبعد منتصف القرن العشرين ، بحيث تركها الاستعمار تعاني من التخلف الاقتصادي والتبعية وعدم القدرة على الاستخدام الأمثل للموارد . ومن ثم شرعت هذه الدول بعد الحصول على استقلالها في محاولة وضع برامج معينة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، محاولة البعد عن الاستعمار وتغيير كل السياسات والنظم السائدة والاتجاه أكثر نحو الوطنية والاعتماد على النفس .

ربما من المهم أن نذكر أن القوى الاستعمارية الأوروبية كان لها تأثير في المدى الطويل على الهياكل المؤسسية والاقتصادية والسياسية لمستعمراتها الإفريقية والآسيوية من خلال تقديمها لثلاثة عناصر وأفكار هي : **الملكية الخاصة ، نظام الضرائب الشخصية ، ومتطلبات دفع الضرائب بصورة نقدية أكثر من أى نوع آخر** . . وكما سنكتشف فيما بعد ، فإن هذه الأفكار قد شكلت لتنخر في استقلال تلك المجتمعات المحلية ولتجبر الناس على الخضوع للأشكال الجديدة من الاستغلال السياسي والاستعمار الجديد .

والجدول التالي رقم (2-2) يوضح قائمة بعشر دول هي الأكبر من حيث عدد السكان وعشر دول أخرى منخفضة السكان حسب إحصاء عام 1997 ، ومستويات نصيب الفرد من الدخل القومي في هذا العام .

جدول (2-2) أكبر 10 دول وأصغر 10 دول من حيث السكان

الدولة	السكان (مليون)	نصيب الفرد GNP	الدولة	السكان (الف)	نصيب الفرد GNP
1- الصين	1,227	860	11- ناورو	8	8070
2- الهند	961	390	12- توفاليو	11	330
3- الولايات المتحدة	268	28740	13- سانتكاتيفيرر	41	6160
4- أندونيسيا	200	1110	14- أنتيجي وبارايو	66	7380
5- البرازيل	164	4720	15- دومينيكا	74	3120
6- روسيا	147	2740	16- سيشيل	78	6880
7- باكستان	137	490	17- كريباتنا	83	910
8- اليابان	126	37850	18- تونجا	98	1830
9- بنجلاديش	124	270	19- جيراندا	99	3000
10- نيجيريا	118	260	20- سيانت تنياسي	112	2500

المصدر : البنك الدولي ، تقرير التنمية الدولية ، 98/ 1999 ، نيويورك .

البنك الدولي ، مؤشرات التنمية الدولية ، واشنطن ، 1998 .

أما بالنسبة لأمريكا اللاتينية فلها تاريخ قديم مع الاستعمار والمرتبط بالدول التي اكتشفت هذه القارة وهو الاستعمار الاسباني والبرتغالي . وإن كانت هذه الدول قد حصلت على استقلالها في وقت مبكر . وعلى الرغم من التباين الجغرافي والديموجرافي (السكاني) ، نجد أنها تتشابه في الهياكل المؤسسية والاجتماعية والثقافية وتواجه نفس المشكلات والتحديات . أما في آسيا ، فإن حقبة الاستعمار قد انعكست أيضًا على هذه الدول ، ولكن بطرق مختلفة بسبب التباين الثقافي والاختلافات التقليدية مما أوجد نوع من الاختلاف في الهياكل المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية في هذه الدول مثل الهند التي كانت مستعمرة بريطانية ثم بعد الاستقلال انقسمت لدولتين متباينتين هما الهند وباكستان ، ثم أصبحوا ثلاث دول بعد استقلال بنجلاديش . وكما كانت الفلبين مستعمرة أسبانية وأمريكية وفيتنام مستعمرة فرنسية ، وأندونيسيا مستعمرة هولندية .

3/2/2 الموارد البشرية والمادية

إن احتمالات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية تتوقف بدرجة كبيرة على الوفرة أو الندرة في الموارد المادية (مثل الأرض والمعادن والمواد الخام الأخرى) والموارد البشرية (عدد الأفراد ودرجات مهاراتهم وخبراتهم) . إن من الحالات الواضحة جدًا لمدى التوافر المفيد يظهر في منطقة الخليج حيث يتوافر البترول والغاز الطبيعي كمورد طبيعي بكثافة عالية . وعلى الجانب الآخر نجد الحالات الواضحة جدًا في عدم توافر الموارد الطبيعية (دولة فقيرة في مواردها الطبيعية) نجد دول (مثل اليمن وتشاد وهايتي وبنجلاديش) ، بينما تختلف وتتباين بعد ذلك درجات الوفرة في الموارد الطبيعية من معادن ومواد خام وخصوبة الأرض . كما أن الموقع الجغرافي والمناخ يلعبان دورًا مهمًا في مدى نجاح أو فشل مجهودات التنمية . إن الجزر الاقتصادية أمثال تايوان تعمل بطريقة أفضل من اقتصاديات الأرض المنغلقة ، كما أن الدول المعتدلة في درجة الحرارة تعمل بطريقة أفضل من الدول الاستوائية ، بافتراض بقاء العوامل الأخرى على ما هي عليه .

أما فيما يتعلق بوفرة الموارد البشرية ، فإنها لا تشير فقط إلى الوفرة العددية ومستوى المهارات الخاصة بهم ، ولكن تتضمن أيضًا الاطار الثقافي لهم ، وقيم العمل

ومدى الرغبة في العمل ومدى توافر المعلومات والرغبة في الابتكار وتحسين الكفاءة الشخصية وتحسين الرفاهية . بالإضافة لما سبق ، نجد أن المهارات الإدارية تحدد مدى قدرة القطاع العام على تغيير هيكل الإنتاج والفترة الزمنية اللازمة لذلك . كما أن الموارد البشرية تتأثر أيضًا بالعلاقات المتداخلة بين الثقافات والقيم والأخلاق والأديان والطوائف العرقية وغير ذلك . ومن ثم فإن طبيعة وخصائص الموارد البشرية للدولة تعتبر محددات اقتصادية مهمة لهيكلها الاقتصادي (انظر الفصل 9) وهي تختلف بوضوح من منطقة لأخرى .

4/2/2 الوضع الديني والعرقي

إن من الفوائد المباشرة الناجمة عن نهاية 45 سنة من الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي هو الانخفاض الكبير في التسليح العسكري الأجنبي والصراع السياسي في معظم دول العالم الثالث ، أما الأثر غير المباشر لانتهاء هذه الحرب فهو زيادة الصراعات العرقية والطائفية والدينية بين هذه الدول . وبالرغم من أن معظم هذه الصراعات في طبيعتها تكون محلية وداخلية ، إلا أنه أحيانًا ترك الفرصة للتدخل من جانب القوى الخارجية لإزكاء روح الصراع وزيادة إشعال تلك الصراعات . إن الصراعات والتباينات العرقية والدينية غالبًا ما تلعب دوراً كبيراً ومهما في مدى نجاح أو فشل مجهودات التنمية في معظم الدول النامية ، وهذه الصراعات تختلف بالطبع من دولة لأخرى ، وتؤثر وتتأثر بدرجة الاستقرار السياسي ، ولذلك فليس من المستغرب أن نجد معظم الدول النامية التي نجحت حديثًا في تحقيق معدلات تنمية ونمو مرتفعة مثل كوريا الجنوبية ، وهونج كونج وتايوان وسنغافوره تختفي فيها هذه الصراعات ويوجد بها تجانس ديني وعرقي وطائفي ، فهي مجتمعات متجانسة ثقافيًا .

واليوم نجد أن أكثر من 40% من دول العالم تتواجد بها تباينات عرقية تزيد عن الخمسة في طوائفها السكانية . وهذه الاختلافات تنشئ قدر كبير من عدم التجانس والانسجام بين تلك الطوائف . كما أن أكثر من نصف الدول الأقل نمواً تمتلك أو بها مثل هذه الصراعات الطائفية والعرقية والدينية ، ففي النصف الأول فقط من عام 1990 ، فإن الصراعات العرقية والدينية قد أودت بحياة الكثيرين وخربت البنية

الأساسية في كثير من الدول الأقل نمواً مثل أفغانستان ورواندا وبوروندي وموزمبيق وسيرلانكا والعراق والهند والصومال وأثيوبيا وليبريا وأنجولا وميانمار والسودان ويوغسلافيا وهايتي وزائير (والتي تسمى الآن بجمهورية الكونغو الديمقراطية) .

ولكن ليست الصراعات المادية ، ولا انتشار العنف هما بالضرورة مسئولان عن تمزيق الاقتصاد وزيادة عدم الاستقرار السياسي . فإذا استطاعت التنمية أن ترفع من مستوى الفرد في المجتمع وتحسين مستويات المعيشة ، فإن الصراعات العرقية والدينية ربما تنخفض وتتلاشى ، والمثال الواضح على ذلك كثير من دول أمريكا اللاتينية ، حيث ارتفعت مستويات المعيشة ، مما كان له انعكاسه على تخفيض الصراعات العرقية والدينية . وهذا واضح في دول مثل بوليفيا والبرازيل والمكسيك وبيرو وجواتيمالا وفنزويلا .

وهناك عدة أمثلة للنجاح الاقتصادي والتكامل الاجتماعي للأقلية أو للسكان المتجانسة طائفيًا وعرقيًا في عدة دول مختلفة مثل ماليزيا وموريشيوس وزيمبابوي . إن مدى القدرة على التحكم في اتجاه سير تلك الصراعات نحو التباين أو نحو الانخفاض يعتبر من أهم المحددات الرئيسية للنشاط الاقتصادي لأنها تنعكس على مدى نجاح أو فشل مجهودات التنمية . وفي الأغلب الأعم ، نجد أن معظم الاقتصاديين يتجاهلون ولا يدركون هذه الحقيقة الأساسية .

5/2/2 الأهمية النسبية للقطاعات العامة والخاصة

إن معظم الدول النامية تسير وفق نظم اقتصادية مختلطة ، من سماتها وجود كل من القطاع العام والقطاع الخاص وتؤيد الملكية العامة والخاصة في نفس الوقت . وبصفة عامة في دول أمريكا اللاتينية ودول جنوب شرق آسيا يمتلكون قطاعات خاصة أكبر بكثير من الدول النامية الأخرى في أفريقيا والشرق الأوسط . ومن المعروف أن الاستثمار الأجنبي والمحلي الخاص له قدرة كبيرة على دفع مجهودات التنمية ، ولكن هناك مشاكل مصاحبة له ، ومن ثم استطاعت تلك الدول أن تحقق نمواً اقتصادياً أفضل من غيرها . أما معظم الدول الإفريقية التي تعاني من نقص حاد في المهارات البشرية والكفاءات الفنية والتكنولوجية ، فإنها لم تستطع دعم أنشطة القطاعات العامة

والخاصة لديها ، ومن ثم لـم تسهم هذه القطاعات كثيراً في دعم المجهودات التنمية . إن الأهميـة النسبيـة المتزايدة للقـطاع الخاص بالمقارنة بالقطاع العام له تـأثير إيجابي على مجهـودات التنمية ، وهـذا ما حدث في الدول النامية المتواجدة في أفريقيا اللاتينية وفي جنوب شرق آسيا . كمـا أن الصعـوبات التمـويليـة التي تواجه القطاع العام تؤثر تأثير سلبي على إنتاجية وكـفاءة ذلك القطاع ، وهذا واضح في دول مثل غـانا والسنغال وكينيا وتنزانيا . وهذا ما دفع كثير من الدول الإفريقية حديثًا على تقليل سيطرة القطاع العام والتركيز أكثر نحو القطاع الخاص .

كما أن السياسات الاقتصادية مثل تلك السياسـات المتضمنة لزيادة التوظف ، من الطبيعي أن تـختلف في الدول التي تعتـمـد على القطاع العـام عن تـلك الموجـودة في الدول التي تعـتـمد على القطاع الخـاص . ففي الدول التي تعـتـمـد على القطاع العام نجدها تركـز على سياسـات اقتـصادية مـباشـرة مثل التدخل الحكومي بمشروعـات استـثـمـارية ، وتنفـيـذ برامج لدعـم وتشـغـيل العـمـالة الريفـيـة وهكذا . بينمـا في الاقتـصاديات التي تركز على القطاع الخاص ، فإن تدخل الحكومة هنا يكون بأسلوب غير مباشر من خلال فرض الضرائب ، القيود الجمركية ، تغيير أسعار الصرف ، تغيير أسعـار الفـائدة وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية وتشجيع الإدخـار المحلي ودعم قطاع التصدير ، حتى يستطيع القطاع الخاص القيام بدوره نحو تنشيط الاقتصاد وزيادة الناتج والتـوظف ومن ثم تخـفيض البطالة . ومن ثم فـإن اختـلاف التنميـة النسبـيـة للقطاعين العام والخاص ينعكس على مجهودات التنمية في الدول النامية .

6/2/2 الهيكل الصناعي

إن الغالبية العظمى من الدول النامية بصفة عامة هي دول زراعية ، ولا تعتمد كثيراً على الصناعة والتصنيع باستثناء بعض الدول في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية . كمـا أن نمط الزراعة السـائد في معظم الدول النامية في القـارات الثلاث (أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية) هو النمو الزراعي التقليدي القائـم على الزراعة المعيشية . أما الزراعة التجـارية المتقدمة فـهي منتشرة على نطاق صغير ، ولبعض المحاصيل الزراعية الرئيسية للحصول على الصرف الأجنبي مثل (القطن – الجوت – المطاط – الكاكاو – القـهوة

- السكر - . . .الخ) . كما أن النظم الزراعية السائدة متباينة فهي تختلف في أمريكا اللاتينية عن تلك السائدة في أفريقيا خاصة فيما يتعلق بتوزيع ونمط الملكية الزراعية .

إن من بين الأهمية النسبية لكل من قطاعي التصنيع والخدمات ، نجد أن هناك اختلافات كثيرة بين الدول النامية والأهمية النسبية لهذين القطاعين . حيث نجد أن دول أمريكا اللاتينية لها تاريخ طويل وعريق من الاستقلال وبها مستويات عالية من الدخل القومي ، ومن نصيب الفرد فيه بالمقارنة بأفريقيا وآسيا ، وتمتلك قطاعات صناعية أكثر تقدمًا ، ولكن خلال السبعينيات والثمانينيات ظهرت بعض الدول الآسيوية مثل تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة حققت معدلات نمو عالية جدًا في الناتج الصناعي ، وأصبحت جديرة بأن تسمى بالنمور الآسيوية وأصبحت دول صناعية حديثة العهد بالتصنيع . وبالنظر إلى الحجم ، فإن قطاع التصنيع في الهند يعتبر أكبر قطاع تصنيعي على مستوى الدول النامية ، ولكن هذا القطاع لم يسهم كثيرًا في تحقيق التنمية الاقتصادية ومواجهة متطلبات الحياة للسكان . والجدول التالي (رقم 2-3) يقدم لنا معلومات عن توزيع القوى العاملة والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في القطاعين الزراعي والصناعي على مستوى 17 دولة نامية بالإضافة إلى دولتين متقدمتين هما الولايات المتحدة وبريطانيا للوقوف على الأهمية النسبية للقطاعين الزراعي والصناعي في توليد الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول .

وبالرغم من المشاكل المشتركة ، فإنه مع ذلك نجد أن استراتيجيات التنمية قد تختلف من دولة لأخرى بالاعتماد على طبيعة وهيكل ودرجة الاعتماد المتبادل بين القطاع الأولي والثانوي والثالث . حيث يقوم القطاع الأولي على الزراعة والرعي والصيد ، بينما يشمل القطاع الثانوي الصناعة ، أما القطاع الثالث (الخدمي) فهو يضم التجارة والتمويل والنقل والخدمات .

7/2/2 الاعتماد الخارجي: التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية

إن الدرجة التي تعتمد بها الدولة على العالم الخارجي في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية تتوقف على حجمها ووفرة الموارد لديها وتاريخها السياسي . وبالنسبة لمعظم الدول النامية ، فإن هذا الاعتماد شيء أساسي وضروري ، وفي بعض

الحالات يغطي هذا الاعتماد كافة أو معظم المجالات . إن معظم الدول الصغيرة تكون أكثر اعتماداً على التجارة الخارجية مع دول العالم المتقدم (انظر الفصل الثاني عشر) . كما أن كل الدول الصغيرة تعتمد على العالم الخارجي في استيراد التكنولوچيا الأجنبية ، والتي تكون غالبًا غير ملائمة لها (انظر الفصل الثامن) . وهذه الحقيقة تعكس مدى الاعتماد الخارجي لكثير من الدول النامية ، ومن ثم فإن مجهودات التنمية (نجاحها أو فشلها) إنما يعتمد على درجة الاعتماد الخارجي .

ولكن ، وحتى لو ابتعدنا قليلاً عن عمليات الاعتماد الخارجي في المجالات الاقتصادية والفنية والتكنولوچية . فإن هذه التبعية قد تغطي مجالات أخرى مثل نظم التعليم والنظم الثقافية والفكرية . كما أنها قد تغطي الأطر السياسية والنظم السياسية للدول النامية ، وربما تغطي نظم القيم وأنماط الاستهلاك ونمط الحياة وطرق المعيشة والعمل والشخصية وغيرها . والفصول القادمة ستتعرض لتلك الأشياء وتحدد مظاهر التحول الكثيرة والمختلفة التي حدثت في الدول الأقل نموًا خاصة تلك التي لديها استعداد لذلك . إن قدرة الدولة على تحقيق تقدمها الاقتصادي والاجتماعي ، إنما هو مرهون وبكل تأكيد بدرجة اعتمادها على العالم الخارجي من عدمه .

8/2/2 الهيكل السياسي، مجموعات القوى والمصالح

في نهاية هذا التحليل ، لا ننسى أن نصحح أن الأبعاد الاقتصادية ليست وحدها هي العامل المؤثر في تحقيق هدف التنمية ، وليست وحدها هي محل الاختلاف والتباين بين مجموعات الدول النامية . ولكن من نقاط التباين المهمة بين الدول النامية هي الكيفية التي يكون عليها الهيكل السياسي وشكل وضعية مجموعات القوى وأصحاب النفوذ والمصالح والمستفيدين من السياسيين والاقتصاديين وغيرهم . إن هذه النقطة هي من القضايا الحرجة والمشكلات الصعبة التي تواجه دول العالم الثالث ، إن الهيكل السياسي وجماعات المستفيدين (مثل كبار الملاك وكبار رجال الصناعة في المدن ، ورجال البنوك ، الصناع الأجانب ، الجيش ، الاتحادات التجارية) سيحدد وبدقة ما هي الاستراتيچيات التي تكون مناسبة ، وكيف تؤثر على الكفاءة الاقتصادية وتحدث تغييرات اجتماعية .

جدول (2-3) الهيكل الصناعي لعشرين دولة نامية بالإضافة للولايات المتحدة وبريطانيا سنة 1996 .

	المساهمة في قوى العمل (أ) %		المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي GDP%	
	الزراعة	الصناعة	الزراعة	الصناعة
* أفريقيا				
- الكونغو	75	12	64	13
- كينيا	81	7	29	16
- نيجيريا	54	5	43	25
- تنزانيا	90	5	48	21
- أوغندا	86	4	46	16
* آسيا				
- بنجلاديش	64	14	30	18
- الهند	65	13	28	29
- أندونسيا	55	10	16	43
- الفلبين	46	16	21	32
- كوريا الجنوبية	21	27	6	43
- سيرلانكا	46	13	22	25
* أمريكا اللاتينية				
- البرازيل	31	27	14	36
- كولومبيا	30	24	16	20
- جواتيمالا	60	12	24	20
- المكسيك	28	19	5	26
- بيرو	37	19	7	37
- فانزويلا	16	28	4	47
* إجمالي الدول النامية	60	17	20	38
* الولايات المتحدة	2	25	2	29
* المملكة المتحدة	1	24	2	37

* المصدر : برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، تقرير التنمية البشرية ، 1996 .

(أ) البيانات عن عام 1994 .

إن وجود وتغلغل مجموعات القوى والمستفيدين وأصحاب النفوذ والمصالح بين شرائح المجتمع المختلفة في معظم الدول النامية هو نفسه النتيجة المستخلصة من التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي لهذه الدولة ، وهو يختلف من دولة نامية لأخرى . فمثلاً إذا كان هناك توزيع محدد للقوى بين الجيش ورجال الصناعة وكبار الملاك للموارد في أمريكا اللاتينية ، فإن هذا التوزيع للقوى يأخذ شكل آخر في أفريقيا حيث يكون بين رجال السياسة وكبار الموظفين المدنيين في الدولة ، ويكون بين شيوخ البترول ورجال المال في الشرق الأوسط أو بين لوردات الأرض والمقرضين الزراعيين والصناع ذوي الثروات الهائلة في آسيا . إن معظم الدول النامية مليئة بهذه المجموعات سواء كانت صغيرة أو كبيرة وتمارس عملها ودورها بأسلوب مباشر أو بأسلوب غير مباشر ، وهي أكثر من تلك الموجودة في الدول المتقدمة .

إن التغيير الاجتماعي والسياسي الفعال يتطلب دعم من تلك المجموعات ، حيث تعمل في صالح الاقتصاد وليست تعمل لتخريب الاقتصاد على حساب تحقيق مصالحها الشخصية . كما أن الديمقراطية السياسية هي الطريق الأفضل نحو وضع هيكل سياسي محفز للنمو ويدعم مجهودات التنمية . كما أن التقدم الاقتصادي يكون شيء مستحيل بدون إحداث تغييرات جذرية في المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة (مثل تعديل نظم ملكية الأراضي ، تغيير شكل الحاكمية ، تغيير الهياكل الاجتماعية ، تغيير شكل علاقات سوق العمل ، حقوق الملكية ، توزيع الأصول المالية والمادية وهيكل التحكم فيها ، تعديل قوانين الضرائب والميراث ، وتغيير نظم الائتمان . . .الخ) .

3/2 الخصائص المشتركة للدول النامية

Common Caracteristics of developing Nations

إن المناقشة السابقة يجب أن تؤكد لنا أنه بالرغم من بعض الاختلافات والتباينات المتواجدة على مستوى الدول النامية في كل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، إلا أن هناك بعض السمات الموحدة والخصائص المشتركة لدول العالم الثالث والدول النامية عمومًا ، والتي توضح الإطار المشترك المتشابه بين هذه الدول . وسوف نحاول تعريف

وتوصيف تلك المتشابهات مع توصيف ذلك وشرحه وتحليله بالبيانات لنؤكد على أهميتها . ويمكن حصر وتوصيف تلك الخصائص المشتركة في سبع مجموعات (عناصر) رئيسية هي :

1- انخفاض مستويات المعيشة والتي يمكن توصيفها بأنها تتمثل في انخفاض الدخل ودرجة عدم المساواة وتدهور الصحة وعدم تقدم التعليم وزيادة الأمية .
2- انخفاض مستويات الإنتاجية .
3- المعدلات المرتفعة للنمو السكاني وأعباء الإعالة .
4- زيادة وارتفاع معدلات البطالة والتوظف الناقص .
5- الاعتماد المتزايد على الانتاج الزراعي وصادرات المنتجات الأولية .
6- شيوع ظاهرة عدم كمال الأسواق ومحدودية المعلومات وعدم كمالها .
7- هيمنة العلاقات الدولية وزيادة الاعتمادية والسيطرة الخارجية على هذه الدول أى التبعية للدول المتقدمة .

وفيما يلي شرح تفصيلي لكل خاصية من هذه الخصائص على حدة كما يلي :

1/3/2 انخفاض مستويات المعيشة

في الدول النامية ، فإن مستويات الدخول تتجه بصفة عامة لأن تكون منخفضة جداً بالنسبة للغالبية العظمى من السكان ، وهذا صحيح ليس فقط على مستوى الدول النامية ولكن أيضًا على مستوى التجمعات الصغيرة في هذه الدول وداخل تلك المجتمعات . وهذه المستويات المنخفضة للمعيشة لها جوانب كمية وكيفية ، قد تكون في صورة انخفاض الدخول (الفقر) وعدم توافر الإسكان المناسب ، وتدهور الصحة والخدمات الصحية ومحدودية أو عدم وجود التعليم وارتفاع معدلات وفيات الأطفال الرضع ، ضعف احتمالات العمل والحياة ، وفي معظم الحالات الشعور باليأس مع الإحباط . ودعنا الآن نلقي نظرة فاحصة على بعض الاحصائيات الحديثة للمقارنة ببعض الأبعاد المعيشية للحياة في الدول المتخلفة والدول الأكثر تقدمًا من الناحية الاقتصادية . وبالرغم من أن هذه الاحصائيات تمثل بيانات تجميعية ، وهي في الغالب بها بعض الأخطاء في القياس وفي بعض الحالات لا تكون صالحة بدقة للمقارنة بسبب

تباينات أسعار الصرف ، إلا أنها تزودنا على الأقل بمؤشرات مختصرة عن مستويات المعيشة النسبية في الدول المختلفة النامية والمتقدمة .

أولا - نصيب الفرد من الدخل القومي :

إن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي GNP يستخدم في الغالب كمؤشر مختصر لتحسن المستوى الاقتصادي للسكان في الدول المختلفة ، كما أن الـ GNP نفسه يستخدم بطريقة مشتركة كمقياس لكافة مستويات الأنشطة الاقتصادية وهو يحسب من خلال القيمة المضافة المحلية والإجمالية المتولدة عن طريق المواطنين المحليين ، وكذلك المواطنين المقيمين خارج البلاد وذلك بدون عمل استقطاع للاهلاك من مخزون رأس المال المحلي . أما الناتج المحلي الإجمالي GDP فإنه يقيس إجمالي القيمة النهائية للسلع المنتجة بواسطة الاقتصاد لكل من المقيمين وغير المقيمين . ومن ثم فإن الـ GNP يشمل الـ GDP بالإضافة إلى الفرق بين دخول المقيمين المستلمة من الخارج مقابل خدمات عناصر الانتاج (العمل ورأس المال) مع طرح المدفوعات المتحصل عليها عبر المقيمين الذين يساهموا في الاقتصاد المحلي . وعندما يكون هناك عدد كبير من السكان غير المقيمين يلعبون دوراً رئيسياً في الاقتصاد الوطني (مثل الشركات متعددة الجنسية) فإن هذه الفروق تكون مهمة (انظر الفصل الـ 12) . وطبقًا لإحصاءات عام 1997 ، فإن الناتج المحلي الإجمالي لكل الدول في العالم بلغت قيمته أكثر من 29 تريليون دولار أمريكي ، أكثر من 22 تريليون دولار منهم قد تم توليدهم داخل الاقتصاديات المتقدمة (الدول المتقدمة) ، بينما أقل من 7 تريليون تم توليدهم داخل اقتصاديات الدول الأقل نمواً . وإذا أخذنا في الحسبان توزيع سكان العالم ، نجد أن أكثر من 80% من دخل العالم ينتج بمعرفة الدول المتقدمة الذين يمثلون فقط 20% من جملة سكان العالم . ولذلك يظل حوالي أربعة أخماس سكان العالم (80% من سكان العالم) ينتجون فقط20% (خمس) الدخل العالمي . والنقطة الأكثر أهمية ، هي أن الدول المنخفضة الدخل في الدول النامية التي يعيش فيها 80% من سكان العالم تتحصل على أقل من 20% من الدخل العالمي . إن تجميع متوسط دخل الفرد للدول المتخلفة في المتوسط يكون أقل من واحد على عشرين من متوسط دخل الفرد في الدول المتقدمة (الغنية) .

وفي ضوء الوصف التفصيلي لفجوة متوسط دخل الفرد بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، نجد أن ذلك موضح أكثر في الشكل التالي (رقم 2-2) . مع ملاحظة أن البيانات عن عام 1997 حيث نجد أن الدولة صاحبة أكبر دخل للفرد هي سويسرا حيث يبلغ نصيب الفرد من الدخل فيها 403 مرة متوسط نصيب الفرد في دولة من أفقر دول العالم وهي أثيوبيا ، و114 مرة متوسط نصيب الفرد في دولة كبيرة السكان مثل الهند .

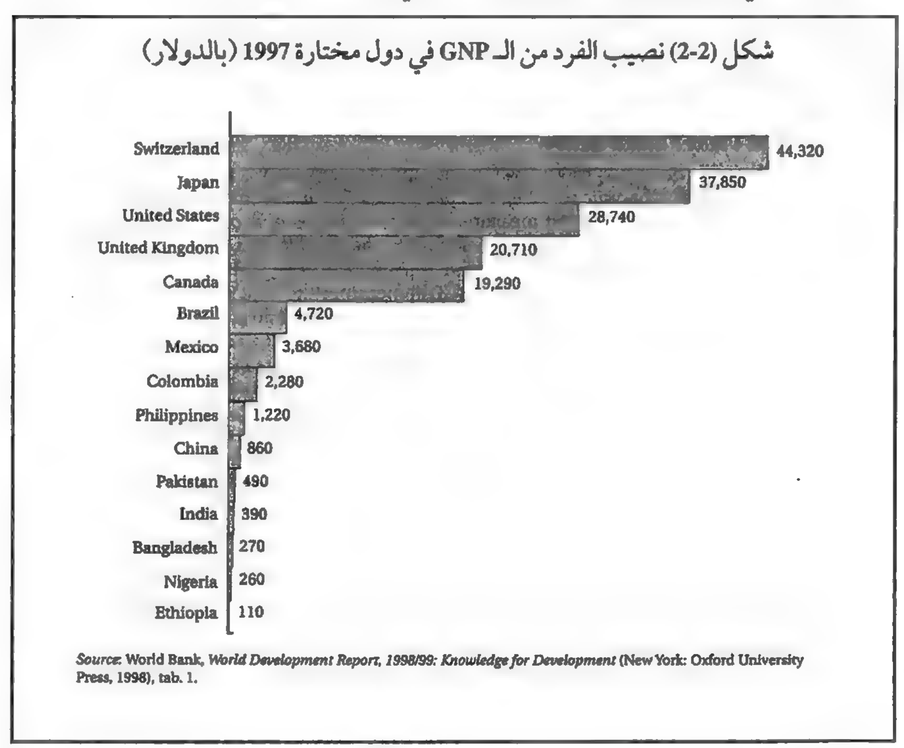
إن مقارنات متوسط نصيب الفرد من الـ GNP بين الدول المتقدمة والدول الأقل تقدمًا مثل تلك الموجودة في الشكل (2-2) تكون محسوبة بمعدلات الصرف الأجنبي الرسمية المعدلة بالعملة المحلية للدول الأقل نموًا . وهذا التحويل أو التقييم لا يقيس القوى الشرائية النسبية للعملات الوطنية المختلفة . ولمحاولة تفادي هذه المشكلة ، فإن الباحثين حاولوا عمل المقارنة بين الـ GNP والـ GDP باستخدام معادلة القوى الشرائية PPPs بدلاً من معدلات الصرف كمعامل تحويلي . ويستخدم الـ PPPs كحالة مشتركة وثابتة للأسعار الدولية لكل السلع والخدمات المنتجة . وللتوضيح أكثر فإن تعادل القوى الشرائية PPP يمكن تعريفها على أنها عدد الوحدات من عملة الدولة الأجنبية المطلوبة لشراء كمية محددة من السلع والخدمات في السوق المحلي للدول الأقل نموًا مثلاً لكل دولار سوف يشتري في الولايات المتحدة . وبوضوح ، فإذا كانت الأسعار المحلية في الدولة الأقل نموًا منخفضة فإن مقاييس الـ PPP لنصيب الفرد من الدخل GNP سوف تكون أعلى من التقديرات المستخدمة والمتحصل عليها باستخدام معدلات الصرف الأجنبي كعنصر معدل ، وعلى سبيل المثال ، فإن متوسط نصيب الفرد من الـ GNP في الصين عام 1997 كان فقط 2,7% متوسط نصيب الفرد من الـ GNP في الولايات المتحدة باستخدام سعر الصرف العادي ، ولكنه يرتفع ليصل إلى 12,5% عند تقديره بواسطة الـ PPP . إن فجوات الدخل بين الدول الغنية والفقيرة من ثم تتجه إلى أن تكون أقل عندما تستخدم الـ PPP .

وبالنظر إلى الشكل (2-2) نجد أن متوسط نصيب الفرد من الدخل لعام 1997 قد حسبت بتعادل القوة الشرائية PPP للدولارات الدولية . لذلك سوف تكون كما يلي : الولايات المتحدة (28740 دولار) ، سويسرا (26320) ، اليابان (23400) ، كندا

(21860) ، المملكة المتحدة (20520) ، المكسيك (8120) ، كولومبيا (6720) ، البرازيل (6240) ، الفلبين (3670) ، الصين (3570) ، الهند (1650) ، باكستان (1590) ، بنجلاديش (1050) ، نيجيريا (880) وأثيوبيا (510) .

والجدول التالي رقم (2-4) يعرض تحليل مقارن لمتوسط نصيب الفرد من الـ GNP باستخدام طريقتي معدل الصرف وتعادل القدرة الشرائية لعشرين دولة نامية . إن الفجوة بين أعلى دولة غنية في متوسط الدخل وهي الولايات المتحدة ، وأفقر دولة وهي أثيوبيا تكون النسبة بينهما 1 : 65 بدلاً من 403 إلى 1 باستخدام معدلات الصرف الأجنبي الرسمية . والفرق بين الاثنين في الحقيقة كبير .

شكل (2-2) نصيب الفرد من الـ GNP في دول مختارة 1997 (بالدولار)



Source: World Bank, *World Development Report, 1998/99: Knowledge for Development* (New York: Oxford University Press, 1998), tab. 1.

كما أن أهمية التحليل تكمن في توضيح كيف أن تقلبات سعر الصرف يمكن أن تنعكس على المقارنات بين كل من الـ GDP والـ GNP لاسيما خلال الفترة 97/1991 م عندما حدثت الأزمة الآسيوية الخاصة بالعملة ، والتي كانت بسبب كثير من العوامل السياسية والاقتصادية (والتي سنناقشها بالتفصيل في الفصلين 14 ، 15) حيث

معدلات الصرف الأجنبي للدولار مقابل العملات الأخرى لدول مثل ماليزيا وأندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايلاند ، قد انخفضت باستمرار لتصل الانخفاضات لهذه العملات الآسيوية خلال عدة شهور إلى أكثر من 40% في بعض العملات . ولنعرض كيف يمكن أحيانًا أن نعدل الـ GDP بالعملة المحلية للدولة بالدولار بمعدلات صرف السوق الحالي كما يتضح من الجدول (2-5) .

جدول (2-4) مقارنة نصيب الفرد من الـ GNP لعشرين دولة نامية باستخدام سعر الصرف الرسمي ومعاملات تعادل القوى الشرائية

الدولة	متوسط نصيب الفرد من الـ GNP بالدولار	
	سعر الصرف الرسمي	تعادل القوى الشرائية PPP
- الأرجنتين	8,570	9,950
- البرازيل	4,720	6,240
- بوروندي	180	590
- الكاميرون	650	1,980
- شيلي	5,200	12,080
- كوستاريكا	2,640	6,410
- غانا	370	1,790
- جواتيمالا	1,500	3,840
- أندونيسيا	1,110	3,450
- كينيا	330	1,110
- مالاوي	220	700
- ماليزيا	4,680	10,920
- نيكاراجوا	410	2,370
- سيراليون	200	510
- سيرلانكا	800	2,460
- تايلاند	2,800	6,590
- أوغندا	320	1,050
- فنزويلا	3,450	8,530
- زامبيا	380	890
- زيمبابوي	750	2,280

المصدر : البنك الدولي ، تقرير التنمية الدولية 1999/98

فإذا استخدمنا معدلات الصرف التي كانت سائدة في فبراير 1998 في ظل الأزمة فهذا يظهر لنا أن دولة مثل كوريا الجنوبية وتايلاند انخفض الـ GDP لهما بمعدل 40%

عن معدلاته التي كانت سائدة عام 1995 . إن مثل هذا الانخفاض الدرامي في الـ GDP في هذه الاقتصاديات سينعكس سلبًا على العوائد المتولدة . وفي الحقيقة فإن الـ GDP في هذه الاقتصاديات سوف ينخفض انخافض فعلي بنسبة تتراوح ما بين 1% إلى 2% عام 1998 . وبالنظر إلى معاملات تعادل القوى الشرائية PPP سوف نرى أن إجمالي الـ GDP لمجموعة الدول الآسيوية التي واجهت الأزمة لم تظل بدون تغيير بين عامي 1995 و1998 كما في حالة قياسها بمؤشر معدل الصرف (1902 دولار و1903 دولار) . وفي الحقيقة ، فقد تم تقديره ليرتفع من 5749 دولار إلى 7700 دولار باستخدام منهجية الـ PPP . وهذا مثال واضح لمدى أهمية القياس المقارن على مستوى الدخل القومي لعدة دول وباستخدام أكثر من وسيلة للقياس .

جدول (5-2) مقارنة الدخل لدول شرق آسيا باستخدام سعر الصرف والـ PPP عامي 1995 ، 1998 (الـ GDP بالبليون دولار أمريكي)

الدولة	سعر الصرف المعدل		سعر الصرف بالقوة الشرائية المعدلة	
	1995	1998	1995	1998
– الصين	745	1,063	3,480	4,730
– هونج كونج	142	188	146	190
– أندونيسيا	190	51	733	1,020
– ماليزيا	78	71	181	240
– الفلبين	72	68	192	240
– كوريا الجنوبية	435	272	515	660
– سنغافورة	80	92	68	90
– تايلاند	160	97	439	530
الإجمالي	**1,902**	**1,903**	**5,749**	**7,700**

المصدر : مجلة الاكونوميست ، العدد 7 ، فبراير ، 1998 ص 72 البنك الدولي ، اطلس البنك الدولي ، 1997 واشنطن .

ثانيًا – معدلات النمو النسبي للدخل القومي ونصيب الفرد منه :

بالإضافة إلى أن معظم الدول الأقل نموًا تعاني من الانخفاض في الدخل القومي ونصيب الفرد من الدخل القومي ، فإن كثيراً من الدول والمناطق النامية قد شهدت تباطؤ في معدلات النمو في الـ GNP بالمقارنة بالدول المتقدمة . وبين كل الدول النامية

على سبيل المثال يمكن اعتبار تباطؤ معدلات النمو خلال الثمانينات ونصيب الفرد من الـ GDP الحقيقي قد انخفض فعلاً بـ 0,2% عام 1990 وعام 1991 قبل أن يرتفع مرة ثانية خلال الخمس سنوات التالية . وبالرغم من أن دول شرق آسيا قد استمرت في النمو وبسرعة خلال الثمانينات وخلال النصف الأول من التسعينات ، إلا أنه بين عامي 1985 ، 1995 فإن النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي كانت في المتوسط 0,3% بينما كانت في أفريقيا سالبًا (-1,1%) وذلك بالنسبة لنصيب الفرد من الدخل ، بينما متوسط النمو في الدول المتقدمة كان 1,9% سنويًا . والجدول رقم (2-6) يزودنا بمعلومات عن معدلات النمو الحديثة في نصيب الفرد من الـ GNP الحقيقي لبعض الدول . فبالنسبة لهذه الدول في الثمانينات حيث كان عقد تدهور التنمية ، وفي الحقيقة فإنه في أثناء الثمانينات وبداية التسعينات فإن فجوة الدخل بين الدول الغنية والفقيرة قد اتسعت بصفة مستمرة عن الماضي خلال الثلاث عقود الأخيرة . إن تأثير هذه الفجوة المتسعة شيء مدهش وملفت للنظر .

فإذا كنا ننظر – على سبيل المثال – إلى مستويات الدخل لأغنى 20% من سكان العالم بالمقارنة بأفقر 20% من سكان العالم ، فإننا سنجد أنه في عام 1960 كان معاول الدخل هو 30 إلى 1 . وفي نهاية عام 1990 فإن الغني أصبح يستلم دخل أكثر 61 مرة من دخل الفقير . والجدول رقم (2-6) يعطي بيانات حديثة عن الاتجاهات المقارنة في نمو نصيب الفرد من الـ GNP الحقيقي بين أعوام 1980 ، 1990 وأعوام 1985 ، 1994 لنفس المجموعة المكونة من 17 دولة نامية والموجودة في الجدول السابق (2-3) . أما الجدول رقم (2-7) فيعطينا تفاصيل عن نمو الدخل وتفاوته بين أغنى وأفقر 20% من السكان على مستوى العالم .

ثالثًا – توزيع الدخل القومي :

إن الفجوة المتزايدة بين متوسطات أنصبة الأفراد من الناتج القومي الإجمالي ليست متواجدة فقط بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، بل إن هذه الفجوة متواجدة وبعمق أيضًا بين الدول النامية وبعضها البعض ، بل وبين الأقاليم المختلفة داخل الدولة النامية الواحدة . وهذا يعكس بعد آخر من أبعاد الصفات المشتركة للدول النامية ،

وهي عمق التفاوت في توزيع الدخل القومي بين بلاد العالم الثالث ، وداخل تلك البلاد . وسوف نناقش هذا الموضوع بطريقة أكثر تفصيلاً في الفصل الخامس من هذا الكتاب . ولكن هنا سنشير إلى بعض النقاط المهمة وباختصار والمرتبطة بهذا الموضوع . أول نقطة من هذه النقاط هي أن كل دول العالم يتواجد بها درجة أو أخرى من درجات عدم المساواة في توزيع الدخل . فهناك اختلافات كبيرة بين دخول كل من الأغنياء والفقراء في كل من الدول المتقدمة والدول المتخلفة . بالإضافة إلى ذلك ، فإن الفجوة بين الأغنياء والفقراء تكون بصفة عامة أكبر في الدول الأقل نمواً عنها في الدول المتقدمة .

فعلى سبيل المثال ، إذا قارنا بين نصيب أفقر 40% من سكان الدولة من الدخل القومي ، بنصيب أغنى 20% من سكان الدولة ، سنجد هناك تفاوت كبير ، وسنكتشف أن بعض الدول أمثال البرازيل والإكوادور وكولومبيا ، وجامايكا ، والمكسيك ، فنزويلا ، كينيا ، سيراليون ، جنوب أفريقيا وجواتيمالا بها عدم مساواة كبيرة في توزيع الدخول . بينما دول أخرى مثل الهند ، تنزانيا ، شيلي ، ماليزيا ، كوستاريكا ، وكينيا بها درجة معتدلة من التفاوت في توزيع الدخول . في حين نجد أن دولاً أخرى مثل تايوان وأندونيسيا وكندا واليابان والسويد وكوريا الجنوبية يقل فيها كثيراً التفاوت في توزيع الدخل بصفة عامة . علاوة على ما سبق ، فإنه ليست هناك علاقة واضحة أو ارتباط بين مستويات نصيب الفرد من الدخل القومي ودرجة (عدالة أو عدم عدالة) توزيع الدخل . فدولة مثل كينيا بالرغم من أن نصيب الفرد من الدخل منخفض مثل الهند ، ولكن هناك تفاوت كبير في توزيع الدخل بين الـ 20% الموجودين في القمة (الأغنياء) والـ 40% من السكان الموجودين في القاع (الفقراء) . وبطريقة مماثلة ، فإن في دولة مثل الكويت يتشابه فيها نصيب الفرد من الدخل بالمقارنة بدولة مثل بلجيكا ، ومع ذلك نجد أن أفقر 40% من السكان يحصلون على جزء ضئيل من الدخل . وهذه الظاهرة تعكس نقطة شديدة الأهمية من التنمية الاقتصادية ، وهي أن التنمية لا تقاس فقط بمستويات الدخول ، ولكن يجب أن تقاس أيضًا بالعدالة التي يتم بها توزيع الدخول المرتفعة المحققة في تلك الدول بعد تنفيذ برامج التنمية ، باعتبار أن السكان هم أداة التنمية وهدفها في نفس الوقت ، فيجب توزيع ثمار التنمية عليهم بطريقة عادلة .

رابعًا - نطاق الفقر :

إن وجود الفقر في أى دولة يعتمد على عنصرين أساسيين هما : المستوى المتوسط للدخل القومي ، ودرجة عدم المساواة في توزيع ذلك الدخل . وبوضوح ، ولأى مستوى معطي من نصيب الفرد من الدخل القومي ، فإن المزيد من عدم المساواة في توزيع الدخل يعكس درجة كبيرة من تفشي الفقر . وبطريقة مشابهة ، فإنه لأى توزيع معطي للدخل ، فإن انخفاض المستوى المتوسط للدخل يعكس درجة عالية أيضًا من الفقر . ولكن كيف يمكن قياس الفقر عند مستويات الدخل المختلفة ، وما هي مقاييسه؟ .

أثناء السبعينات ، فإن مشكلة الفقر ودرجة الاهتمام بها قد زادت كما أن اقتصاديي التنمية نظروا في البداية إلى كيفية تحديد المشكلة وحصرها كشيء مهم يسهم في معرفتها ومحاولة قياسها عبر الدول ، وذلك بهدف التوصل إلى مقياس مشترك لخط الفقر على مستوى دول العالم الثالث . وذهبوا إلى القول بأن هناك ما يسمى بالفقر المطلق وهو يقصد به مستوى الحد الأدنى من الدخل اللازم لإشباع الحاجات الضرورية المادية وهي الأغذية المهمة والملابس والمأوى لضمان استمرارية الحياة . . ومع ذلك فإن المشكلة تتزايد عندما ندرك أن هذا الحد الأدني من مستوى المعيشة سوف يختلف بشدة من دولة لأخرى ومن منطقة لأخرى بسبب الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية والمادية .

كما أن الاقتصاديين مع ذلك اتجهوا لعمل تقديرات أخرى متحفظة للفقر العالمي لكي يتحاشوا صعوبات المبالغة في المشكلة . ومن المنهجيات المشتركة في هذا الصدد هو إنشاء ما يسمى بخط الفقر الدولي وهو - على سبيل المثال - ثابت ويعادل 370 دولار للفرد سنويًا (بالاعتماد على احصاءات عام 1985) ومن ثم محاولين تقدير معادلة مكافئ القوة الشرائية PPE لهذا المبلغ (370 دولار) في ضوء قيم العملات المحلية للدول النامية .

والجدول رقم (2-8) يعرض كل من حد الفقر المطلق (نسب سكان المناطق مع الدخل الحقيقي الأقل من خط الفقر الدولي) . والذي تم قياسه على أنه يعادل دولار أمريكي واحد فقط يوميًا لكل مواطن بسعر دولار عام 1985 بعد استخدام طريقة تعادل

القوة الشرائية PPP ، كما تم توصيف أولئك المواطنين الذين يقعون في دائرة الفقر المطلق أسفل خط الفقر العالمي . ففي عام 1993 نجد أن 1,3 بليون نسمة ، أو 32% من سكان العالم الثالث يقعون تحت خط الفقر ، وفي حالة من الفقر المطلق . وبالنظر إلى المناطق الفردية سنجد أن أعلى معدلات الفقر (43%) موجودة في جنوب آسيا (بنجلاديش ، باكستان – الهند . . .الخ) ، بينما أكبر حجم للفقر المطلق (515 مليون) يوجد هناك أيضًا . ولكن في أفريقيا جنوب الصحراء نجد أن هناك 219 مليون يعيشون في فقر مطلق . ولقد تم تقدير ذلك أثناء بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، حيث معدلات الفقر الإفريقي سوف تصل إلى 50% .

جدول (6-2) معدل النمو الحقيقي للناتج القومي الإجمالي لنصيب الفرد منه ، متوسط النمو 90/80 ، 1994/1985

الدولة	1980 1990	1985 1994
* أفريقيا		
– كينيا	0,3	0
– نيجيريا	30-	1,2
– تنزانيا	0,7-	1,1
– أوغندا	0,8	3,0
– الكنغو ديمقراطية	1,5	0,8-
* آسيا		
– بنجلاديش	1	2,1
– الهند	3,2	2,9
– أندونيسيا	4,1	6
– الفلبين	15-	1,8
– كوريا الجنوبية	8,9	7,8
– سيريلانكا	2,4	2,8
* أمريكا اللاتينية		
– البرازيل	0,6	0,4-
– كولومبيا	1,1	1,9
– جواتيمالا	2,1-	0,9
– المكسيك	0,9-	0,6
– بيرو	2-	2,5-
– فنزويلا	2-	0,6

المصدر : البنك الدولي ، أطلس البنك الدولي ، 1991 ، ص 6-9 ، البنك الدولي ، اطلس البنك الدولي ، 1996 ، ص 18-19 .

جدول (2-7) تفاوت الدخل العالمي بين أغنى وأفقر 20% من سكان العالم في الفترة 1960–1991

السنة	المساهمة في الدخل العالمي		معامل مساهمة الدخل
	أفقر 20%	أغنى 20%	الأغنياء إلى الفقراء
1960	2,3	70,2	30 إلى 1
1970	2,3	73,9	32 إلى 1
1980	1,7	76,3	45 إلى 1
1991	1,4	85,0	61 إلى 1

المصدر : برنامج التنمية للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية ، نيويورك، 1992 .

جدول (2-8) الفقر المطلق في دول العالم النامي ، (1993)

مناطق أو مجموعة الدول	الأشخاص تحت خط الفقر (%)	نسبتهم إلى فقراء العالم (%)	عدد الفقراء بالملايين
الدول العربية	4	1	11
أمريكا اللاتينية والكاريبي	24	9	110
شرق آسيا وجنوب شرق آسيا والباسيفيك	26	34	446
أفريقيا جنوب الصحراء	39	17	219
جنوب آسيا	43	39	515
كل الدول النامية	32	100	1,301

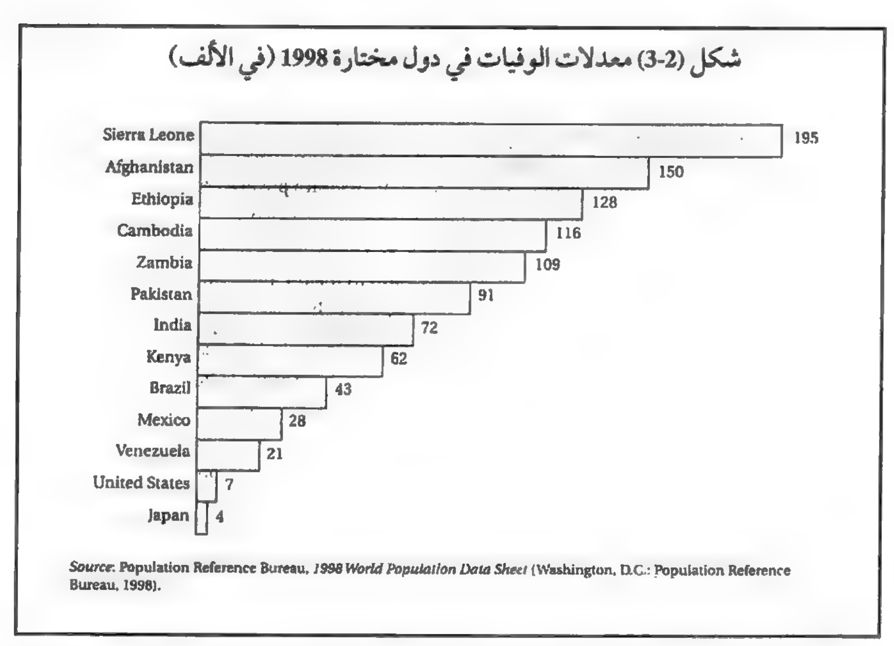
المصدر : برنامج التنمية للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية ، نيويورك، 1997 .

خامسًا – الصحة :

بالإضافة إلى تحدي الدخول المنخفضة في كل الدول الأقل نمواً ، نجد أن كثيراً من الناس في الدول النامية يتعرضون لمشاكل سوء التغذية والمرض ونقص الرعاية الصحية . وبالرغم من بعض التحسينات التي حدثت في الخدمات الصحية منذ

الستينات ، في الدول الأقل نمواً ، إلا أن متوسط العمر المتوقع عام 1998 لايزال في حدود 48 سنة للمواطن ، 63 سنة في بعض الدول الأخرى التي تنتمي للعالم الثالث ، و75 سنة في الدول المتقدمة . كما أن معدلات وفيات الأطفال الرضع (عدد الأطفال الذين يموتون قبل إتمام عامهم الميلادي الأول لكل 1000 طفل على قيد الحياة) بلغ في المتوسط 96 في الدول الأقل نمواً ، بالمقارنة بـ 64 تقريبًا في باقي الدول الأقل نمواً ، و 8 فقط في الدول المتقدمة ، وهذه المعدلات عن بعض الدول قد عرضت بالتفصيل في الشكل رقم (2-3) .

شكل (2-3) معدلات الوفيات في دول مختارة 1998 (في الألف)



Source: Population Reference Bureau, *1998 World Population Data Sheet* (Washington, D.C.: Population Reference Bureau, 1998).

كما أن الجدولين (2-9) ، (2-10) أكثر توضيحًا لهذه النقطة قيد البحث . ففي منتصف السبعينات ، نجد أن أكثر من مليار نسمة ، يمثلون تقريبًا نصف سكان العالم النامي (بخلاف الصين) يعيشون بمستويات صحية منخفضة ولا يحصلون على وجبات غذائية ضرورية كاملة ومتوازنة . كما أن ثلث هؤلاء من الأطفال الأقل من عامين ، وهؤلاء السكان يتركزون في الدول الأشد فقراً ، وداخل هذه الدول الفقيرة وفي المجموعات الدخلية المنخفضة جداً . وفي التسعينات فإن الوضع قد استمر في التدهور في أفريقيا جنوب الصحراء ، مع الانخفاض الكبير جداً في استهلاك الغذاء

وانتشار المجاعات . وفي كل من آسيا وأفريقيا ، فإن أكثر من 60% من السكان لا يوفرون المتطلبات الكاملة من إحتياجاتهم الغذائية اللازمة بإمدادهم السعرات الحرارية المطلوبة لاستمرارية الأداء الصحي الجيد . حيث تم تقدير هذه السعرات ولوحظ انخفاضها لأقل من 2% من الانتاج العالمي للحبوب . وهذا يعكس عدم التعادل أو التوازن بين متطلبات العالم ، وما يتوافر لديه من الأغذية وبين الامدادات الفعلية لتلك الأغذية في ضوء الزيادة السكانية . كما أنه يترتب عليه بطريقة مشابهة عدم التوازن في توزيع الدخل العالمي . ومن ثم فإن سوء التغذية وفقر الصحة في الدول النامية ربما يكون أكثر وأشد خطورة من الفقر نفسه ونقص إمدادات الغذاء ، فكلها عناصر مترابطة ويؤثر بعضها في البعض الآخر . والجدول التالي (2-9) يوضح لنا مجموعات المناطق النامية وعدد السكان بها الذين لا يستهلكون الكمية الكافية من السعرات الحرارية اللازمة لاستمرار حياة الإنسان وهي مرتفعة في آسيا وأفريقيا تليها دول الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية .

جدول (2-9) عدد الأفراد الذين يستهلكون سعرات حرارية أقل جداً يوميًا

المنطقة	السكان بالمليون	نسبة السكان %
أمريكا اللاتينية	112	%36
آسيا	707	%63
الشرق الأوسط	61	%33
أفريقيا	193	%61
الإجمالي	**1,073**	**%55**

المصدر : شلومورينرنجر ، ومارسيلو سيلوسكي (1976) الفقر وخيارات السياسة ، مطبوعات جامعة هوبكبس .

أما الجدول (2-10) فهو يزودنا ببيانات مقدرة عن عام 1995 فهو يمدنا ببعض المؤشرات الاحصائية التي تعكس لنا بوضوح الحالة الصحية للسكان ، **وذلك من خلال خمسة مؤشرات رئيسية هي** : النقص في الخدمات الصحية ، النقص في المياه النقية ، النقص في درجة الأمان والنقاء ومستوى الصحة في الأشياء التي يتم استهلاكها ، وعدد الأطفال الذين يموتون قبل عمر الخامسة ، والأطفال المعرضون

لسوء التغذية وهم أقل من خمس سنوات . فمثلاً يوجد 1,9 مليار نسمة (معظم سكان العالم النامي) معرضون لنقص الأمان الصحي ، و1,2 مليار نسمة معرضون لنقص المياه النقية الصالحة للشرب ، وما يقرب من 0,8 مليار نسمة معرضون لنقص الخدمات الصحية ، ناهيك عن أن 160 مليون تقريبًا معرضون لسوء التغذية كلهم من الأطفال . ففي بداية التسعينات أكدت الاحصاءات عن الأطفال ناقصي الوزن أن 67% من أطفال بنجلاديش 63% في الهند ، 43% في جنوب أفريقيا ، 42% في فيتنام ، 38% في أثيوبيا ، 36% في غانا ونيجيرياىعانون من هذه المشكلة .

جدول (2-10) تدهور الصحة البشرية (الرعاية الصحية) في دول العالم الثالث (1995) .

طبيعة الحرمان من الخدمات الصحية	السكان المحرومون من الرعاية الصحية بالمليون
1- انخفاض الخدمات الصحية	766
2- انخفاض المياه الآمنة النقية	1200
3- عدم توافر الصرف الصحي	1900
4- عدد الأطفال الذين يموتون قبل عمر 5 سنوات .	12,2
5- عدد الأطفال المعرضين لسوء التغذية لأقل من عمر ٥ سنوات .	158

المصدر : برنامج التنمية للأمم المتحدة/ تقرير البيئة البشرية ، 1994 ، نيويورك ، ص 134 – 135 .

إن أهمية الحصول على المياه النظيفة والنقية للشرب هي واحدة من أهم المقاييس الصحية التي لا يمكن إغفالها . كما أن المياه الحاملة للأمراض مثل ميكروب التيفود والكوليرا تسبب انتشار كثير من الأمراض بين السكان لاسيما أمراض الإسهال وغيرها والتي تسبب في أن تكون مسئولة عن نسبة 35% عن وفيات الأطفال الصغار في كل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . إن معظم هذه الأمراض المعدية والمسببة للوفاة تتسبب فيها إمدادات المياه غير النقية وغير الصالحة للإستهلاك الآدمي . كما أن الخدمات الطبية أكثر ندرة من الخدمات الاجتماعية في أجزاء كثيرة من الدول النامية . وهذا ما يزيد الموضوع والظروف سوءاً . في عام 1995 ، كان عدد الأطباء لكل مائة ألف مواطن في المتوسط 4,4 طبيب في الدول الأقل أقل نمواً بالمقارنة بـ 217 طبيبًا في الدول المتقدمة .

كما أن عدد الأسرَّة لكل 100,000 مواطن في المستشفيات في الدول النامية أقل كثيراً من نظيره في الدَول المتقدمة علاوة على ذلك ، عندما يدرك الشخص أن معظم التسهيلات الطبية في الدول النامية تكون مركزة أكثر في المناطق الحضرية (في المدن) في حين أن المدن تستوعب 25% فقط من جملة السكان ، ومن ثم تواجه المناطق الريفية نقص حاد في الخدمات الصحية عمومًا ويكون الوضع الصحي أكثر تدهوراً في الريف عنه في الحضر . وعلى سبيل المثال ، نجد أن في الهند يوجد 80% من الأطباء الممارسين في المناطق الحضرية ، بينما تلك المناطق الحضرية تستوعب فقط 20% من سكان الهند . على العكس من ذلك في بوليفيا نجد أن ثلث السكان فقط يعيشون في المدن ، ومع ذلك نجد أن 90% من الخدمات الصحية تتوافر في هذه المدن ، و 10% فقط في الريف . وفي كينيا نجد أن نسبة السكان إلى الأطباء هي 672 إلى 1 في العاصمة نيروبي ، بينما تصل إلى (20,000 إلى 1) في المناطق الريفية المجاورة التي يقطن بها 87% من سكان البلاد . وفيما يتعلق بالإنفاق على الصحة ، فإن أكثر من 75% من إنفاق حكومات الدول الأقل نمواً يوجه إلى المناطق الحضرية في المدن مهملة الأقاليم الريفية ، حيث تقوم ببناء معظم المستشفيات في المدن بالرغم من وجود معظم السكان في الريف . إن تخفيض هذه النسبة إلى 50% مع استخدام المبالغ المتوفرة لتدريب مليون مواطن على الأعمال الصحية طبقاً لصندوق الأمم المتحدة لحماية الأطفال صحيًا اليونيسيف UNICEF في إحدى دراساته ، سوف يوفر المزيد من الخدمات والرعاية الصحية المطلوبة لأفقر مليار مواطن في دول العالم الثالث .

وأخيراً ، فإن أى مناقشة للخدمات والمشاكل الصحية في الدول النامية لا تكتمل إلا بالإشارة إلى الشبح المزعج للإنسانية كلها وهو مرض الإيدز الذي يهدد حياة الملايين من البشر في الدول النامية . فحسب التقديرات الحالية ، فإن أكثر من 6 مليون مواطن ماتوا بسبب الإصابة بهذا المرض . كما أن 130 مليون آخرين حاملين لفيرس نقص المناعة المسبب لهذا المرض HIV . كما أن 90% من هؤلاء السكان يقطنون في الدول الأقل نمواً . كما أن المرأة ضحية هذا المرض حيث تشكل النساء نصف هذا العدد ، في حين أن هناك مليون طفل يحملون هذا المرض . وفي بداية عام 1998 ، شكل هذا العام

أكبر رقم لانتشار مرض الإيدز حيث إن 19,83 مليون في أفريقيا جنوب الصحراء أصيبوا به و 6,35 مليون أصيبوا به في آسيا بينما 1,28 مليون مواطن أصيب بهذا المرض في أمريكا اللاتينية . ويعتبر مرض الإيدز ثاني مرض بعد الدرن يسبب الوفاة بين الرجال والنساء في الوقت الحالي . وسوف نناقش قضية الصحة الحرجة عند دراسة عدة حالات لدول مختلفة في هذا الكتاب ، وسنركز أكثر بصفة خاصة عندما نقوم بتحليل الأزمات الاقتصادية في أفريقيا في الفصل الثامن عشر (الأخير) من هذا الكتاب .

سادسًا – التعليم :

والنقطة الأخيرة التي سنركز عليها في الحديث عن انخفاض مستوى المعيشة في الدول النامية كسمة مشتركة بين تلك الدول ، هو التعليم ومدى انتشار الفرص التعليمية في الدول النامية . إن محاولة التركيز على ضرورة إدخال التلاميذ مراحل التعليم الأساسي هي هدف مهم بالنسبة لكل الدول النامية وتركز مجهوداتها على ذلك بهدف تقليل الأمية فيها . ففي معظم الدول نجد أن التعليم يلتهم جزء كبير من ميزانية البلاد . أما فيما يتعلق بالتعليم بعد الأساسي (الثانوي والجامعي) فإن الدول النامية تنفق أقل كثيراً مما تنفقه الدول المتقدمة وتخصص له جزء صغير من ميزانية الحكومة . وعلى سبيل المثال نجد أن معدلات التعليم (القراءة والكتابة) في الدول النامية وخاصة في الدول الأقل أقل نمواً تصل فقط إلى 45% من إجمالي السكان بينما تصل هذه النسبة في الدول النامية الأخرى 64% في حين تصل هذه النسبة إلى 99% في الدول المتقدمة . وفي التقديرات التي تمت حديثًا نجد أن أكثر من 300 مليون طفل قد تسربوا من التعليم الأساسي والثانوي ، و842 مليون يعانون من الأمية أكثر من 60% منهم من النساء . إن تعليم الأطفال يعتبر عنصر مهم من عناصر تحقيق التنمية ومن متطلباتها وهو حق من حقوق الحياة فهو كالماء والهواء .

ولتلخيص كلامنا عن كل ما سبق سنوضح قائمة بالخصائص المشتركة بين الدول النامية والتي نميزها عن الدول المتقدمة في الست نقاط الآتية :

1- المستويات المنخفضة نسبيًا ، وفي كثير من الدول ، مع تباطوء معدلات النمو للدخل القومي .

2- المستويات المنخفضة ، وفي كثير من الدول ، في نصيب الفرد من الدخل القومي وتباطؤ معدلات النمو .

3- سوء توزيع الدخل بدرجة كبيرة ، حيث إن أغنى 20% من السكان يحصلون من 5 إلى 10 مرة قدر الـ40% من السكان الموجودين في القاع .

4- النمو الكبير للسكان في الدول النامية ، مع توافر وتعمق الفقر المطلق حيث نجد أن 1,3 مليار نسمة يعيشون تحت خط الفقر وبمستوى دخل للفرد يقل عن 370 دولار سنويًا .

5- زيادة شرائح السكان الذين يعانون من الأمراض والتدهور الصحي وسوء التغذية والأمراض المعدية مع ارتفاع معدلات وفيات الأطفال الرضع التي ترتفع 10 مرات عن نظيرتها في الدول المتقدمة .

6- وفيما يتعلق بالتعليم ، هناك مستويات مرتفعة من الأمية ، وقليلون من يجيدون القراءة والكتابة ، مع ارتفاع نسب التسرب من التعليم الأساسي وعدم توافر التسهيلات التعليمية الكافية والملائمة .

إن النقطة الأهم هي مدى الترابط الوثيق بين هذه العناصر الستة ، والذي يجعلنا نخلص إلى توافر الثلاثية المدمرة في البلاد النامية وهي الفقر والجهل والمرض التي تواجه السكان هناك .

2/3/2 إنخفاض مستويات الإنتاجية

بالإضافة إلى انخفاض مستويات المعيشة ، فإن الدول النامية تتسم بالانخفاض النسبي لمستويات إنتاجية عنصرالعمل . إن مفهوم دالة الإنتاج يرتبط بطريقة منظمة بالناتج المتحصل عليه من خلال استخدام توليفات معينة من عناصر الإنتاج للحصول على تلك المخرجات عند المستوى التكنولوجي السائد في المجتمع ، وذلك لتوفير الاحتياجات المطلوبة من المخرجات . أما المفهوم الهندسي والفني لدالة الانتاج فإنه يختص بالقدرات الفنية والمادية للمدخلات للحصول على المخرجات من خلال التركيز على النواحي الهندسية والإنتاجية ، وليس النواحي الاقتصادية المرتبطة

بالتكلفة والعائد والايراد والربح وغير ذلك . والمفهوم الهندسي يهتم بالعمالة وعددها وإنتاجيتها ، وهي عمومًا منخفضة في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة . وهذا يمكن تفسيره من خلال مجموعة من المفاهيم الاقتصادية الأساسية .

فعلى سبيل المثال ، إذا تعرضنا لمبدأ تناقص الانتاجية الحدية ، فإنه يقصد به أنه إذا تم زيادة عدد وحدات عنصر الانتاج المتغير (العمل) مع بقاء عناصر الانتاج الأخرى ثابتة (رأس المال أو الأرض أو المواد) فإن كمية الناتج الحدي لعنصر الإنتاج المتغير تبدأ بعد فترة في التناقص مما يعني زيادة الناتج الكلي بمعدلات متناقصة (قانون تناقص الغلة) . إن المستويات المنخفضة لإنتاجية العمل يمكن تفسيرها أيضًا من خلال غياب أو على الأقل نقص درجة الكمال والانسجام بين عناصر المدخلات مثل رأس المال المادي أو الإدارة الجيدة ذات الخبرة .

ولرفع معدلات الإنتاجية ، فإن الادخار المحلي والتمويل الأجنبي يجب أن ينتقل ويتحرك لتوليد استثمارات جديدة في السلع الرأسمالية وبناء مخزون كبير من رأس المال البشري (مثل المهارات الإدارية) من خلال زيادة الاستثمارات في التعليم والتدريب . كما أن إحداث تغييرات مؤسسية شيء ضروري أيضًا لتعظيم العائد المحتمل من هذه الاستثمارات المادية والبشرية الجديدة . إن هذه التغييرات قد تشمل بعض الأنشطة المختلفة مثل إحداث تغيير في نمط وشكل الملكية الزراعية والقضاء على الاقطاع ، الضرائب على الشركات ، نظم الائتمان والهيكل المصرفي الموجود ، وخلق أو تقوية درجة الخدمات الإدارية الكفء ، وتعديل الهياكل الخاصة بالبرامج التعليمية والتدريبية لجعلها أكثر ملائمة لاحتياجات المجتمعات النامية . إن مثل هذه المدخلات غير الاقتصادية وغيرها ، وتأثيرها على دالة الانتاج الاجتماعية يجب أن تأخذ في اعتبارها ، إذا كان لهذه الاستراتيجيات المتبعة لرفع الانتاجية أن تنجح . وقديمًا كان يقال : **«إنه بإمكانك قيادة الحصان إلى الماء ولكنك لا تستطيع أن تجعله يشرب»** ففي الدول المتخلفة ، هذا الكلام صحيح تمامًا لأنه بإمكانك خلق وتوفير الفرص الاقتصادية لتحقيق التحسين الشخصي ، ولكنك بدون توافر الترتيبات الهيكلية والمؤسسية لا تستطيع أن تبلغ درجة النجاح .

كما أن الواحد منا يجب أن يأخذ في حسبانه تأثير العمال وتحسين وتوجيه الإدارة نحو رفع الكفاءة الذاتية ورفع درجة إنتماء الناس وإحساسهم بالمسئولية وزيادة درجة الدقة والانضباط في العمل وزيادة طموحات البشر ، وزيادة الرغبة بصفة عامة نحو الابتكار والاختراع والتجديد والإضافة وتفويض السلطة وزيادة الإحساس بالمسئولية . أضف إلى كل ما سبق ، ضرورة زيادة القدرات البدنية والذهنية على للأفراد والاهتمام بهم حتى يعملوا بكفاءة عالية وبطريقة مرضية مع ارتفاع درجة الرضا عن هذه الأعمال . إن قصص وحكايات النجاح الاقتصادي **«النمور الآسيوية الأربعة»** في كوريا الجنوبية وسنغافورة وهونج كونج وتايوان هي أفضل أمثلة على مدى كفاءة ودور رأس المال البشري فيها والتنظيم الكفء لنظم وطرق الانتاج مع توافر الترتيبات المؤسسية الكفء القادرة على الإسراع بمعدلات نمو الانتاجية لديها .

إن أوضاع الصحة البدنية بصفة عامة يجب أن تؤخذ في الاعتبار لأنها ذات علاقة وثيقة بانخفاض مستويات الانتاجية ، ومن ثم إنخفاض مستويات الدخل في الدول النامية . ويجب أن يعرف ذلك جيداً ، **فعلى سبيل المثال** ، نجد أن الغذاء الفقير وغير المتوازن للأطفال يؤثر على نموهم البدني والذهني ، ومن ثم يؤثر فيما بعد على قدراتهم الإنتاجية . وبالتالي التأثير على معدلات النمو في الدخل القومي وانخفاض نصيب الفرد من ذلك الدخل في كثير من الدول النامية . إن 'لانتاجية المنخفضة للعمالة قد تكون ناتجة عن الضعف البدني والذهني وعدم القدرة على العمل أو بسبب كل من الأشياء العاطفية والمادية ويسبب الضغوط اليومية للعمل التنافسي .

ومع ذلك ، يمكن أن نلخص ما سبق ، في أن المستويات المنخفضة من المعيشة وانخفاض مستويات الإنتاجية كل منهما يتأثر بالظواهر الاقتصادية والاجتماعية في الدول الفقيرة ، ويسهم هذا في مزيد من التخلف وعدم التقدم . وهذا ما قال به الاقتصادي جونار ميردال **«الأسباب الدائرية والتراكمية»** في الدول المتخلفة يعتمد على العلاقات المترابطة والمتداخلة بين مستويات المعيشة المنخفضة والإنتاجية المنخفضة بشكل متبادل .

3/3/2 المعدلات المرتفعة للنمو السكاني وعبء الإعالة

يبلغ إجمالي عدد السكان تقريبًا 5,9 مليار نسمة طبقًا لإحصاءات عام 1998 ، وأكثر من أربعة أخماسهم يعيشون في الدول الأقل نموًا ، بينما يعيش أقل من خمسهم في الدول المتقدمة . كما أن كل من معدلات المواليد ومعدلات الوفيات تختلف بين مجموعتي الدول (الدول المتقدمة والدول الأقل تقدمًا) حيث نجد أن معدلات المواليد في الدول الأقل نموًا هي مرتفعة بصفة عامة وتنحصر بين 30 : 40 في الألف ، بينما هذه المعدلات في الدول المتقدمة نجدها منخفضة فهي تقريبًا نصف هذا الرقم . وهذا الكلام قد تم عرضه بوضوح في الجدول التالي رقم (2-11) ، حيث تم توضيح معدل المواليد الخام (عدد الأطفال الذين يولدون أحياء لكل 1000 نسمة) ، وهو يوضح واحد من أهم العناصر التي تختلف فيها الدول النامية عن الدول المتقدمة ، وإن كان هناك دول قليلة جدًا من الدول الأقل نموًا تقل فيها معدلات المواليد عن 20 في الألف ، ولكن لا توجد دولة متقدمة يزيد فيها معدل المواليد عن هذا الرقم (20 في الألف) .

أما عن معدلات الوفيات (وهي تعبر عن عدد الذين يموتون سنويًا لكل 1000 نسمة) في دول العالم الثالث فهي مرتفعة أيضًا بالمقارنة بالدول المتقدمة ، وإن كانت قد تحسنت (انخفضت) بفضل الظروف الصحية والقدرة على السيطرة على كثير من الأمراض الوبائية الأساسية التي تسبب حالات كثيرة من الوفيات . ومن ثم أصبحت هذه المعدلات أقل كثيرًا من معدلات المواليد ، والنتيجة الطبيعية لذلك (ارتفاع معدلات المواليد ، والانخفاض التدريجي لمعدلات الوفيات) في الدول النامية أن متوسط النمو السكاني يقع الآن حول 2% سنويًا في دول العالم الثالث (2,3% سنويًا بإستثناء الصين) ، بالمقارنة بمعدل النمو السكاني المنخفض الذي بلغ 0,5% سنويًا في الدول المتقدمة الصناعية .

إن الاستنتاج الرئيسي لارتفاع معدلات المواليد في الدول الأقل نموًا هو أن الأطفال الأقل من 15 سنة يشكلوا 40% من إجمالي سكان تلك الدول . على العكس من ذلك نجد هذا العدد في الدول المتقدمة يشكل فقط 21% من إجمالي السكان في تلك الدول ، ولذلك ففي معظم الدول النامية فإن قوة العمل النشطة يجب أن تدعم نسبة

تبلغ ضعف عدد الأطفال الذين تتم إعالتهم في الدول الغنية . والعكس من ذلك ، فإن نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنةهم أكثر في الدول المتقدمة عنهم في الدول الأقل تقدمًا . إن كل من كبارالسن والأطفال غالبًا ما يشيران إلى عبء الاعالة الاجتماعية ، باعتبارهم أشخاص غير منتجين في المجتمع ولذلك يجب أن يتم دعمهم ماليًا وتحملهم من خلال قوة العمل الموجودة في الدولة (وهم عادة عدد المواطنين الذين تنحصر أعمارهم ما بين 15 –64 سنة) . إن ارتفاع نسبة الإعالة الاجتماعية (وهم يشملون كل من الشباب الأقل من الـ 15 والشيوخ) تمثل تقريبًا ثلث السكان فقط في الدول المتقدمة ، بينما تمثل تقريبًا 45% من السكان في الدول الأقل تقدمًا . علاوة على ما سبق ، ففي الدول المتأخرة نجد أن 90% من الذين تتم إعالتهم هم من الأطفال ، بينما 66% فقط من الأطفال هم من يتم إعالتهم في الدول الغنية .

جدول (2–11) معدل المواليد الخام عبر العالم

معدل المواليد العام في الألف	الدولــــــــة
50	النيجر – مالي – أوغندا – الصومال – غزة – أفغانستان – أنجولا – مالاوي – سيراليون .
45	الكنغو – كمبوديا – أثيوبيا – تنزانيا – بنين – بوركينا فاسو – موزمبيق – زامبيا – بوروندي – جامبيا – اليمن – التوجو .
40	غينيا – ليبريا – السنغال – الكاميرون – تشاد – ليبيا – نيجيريا – لاوس– بهتان – السودان – جمهورية أفريقيا الوسطى – زيمبابوي – سوازيلاند .
35	هوندرواس – باراجواي – بوليفيا – الأردن – باكستان – الجابون – نيبال – ناميبيا – كينيا – العراق – إيران – بتسوانا .
30	بيرو – هايتي – ميانمار – الفلبين – بنجلاديش – سوريا – السلفادور – الجزائر – مصر – أوروجواي – الهند
25	بوليفيا – كولومبيا – بنما – أندونيسيا – كوستاريكا – المكسيك – لبنان – الكويت – ماليزيا – جنوب أفريقيا – فنزويلا .
20	فيتنام – تركيا – سيرلانكا – شيلي – الأرجنتين – جامايكا – البرازيل .
15	الولايات المتحدة – كندا – استراليا – أيرلندا – كوبا – كوريا الجنوبية – سنغافورة – الصين – تايلاند .
10	سويسرا – النمسا – ألمانيا – اليابان – روسيا .

المصدر : مكتب الإعلام السكاني ، بيرو ، 1997 . قائمة بيانات سكان العالم .

ويمكن تلخيص ما سبق ، في أن دول العالم الثالث لا تتسم فقط بارتفاع معدلات النمو السكاني ، ولكنها أيضًا ترتفع فيها نسبة الإعالة الاجتماعية بالمقارنة بالدول

المتقدمة . كما أن الظروف والمحددات السكانية تعتبر أحد المعوقات الرئيسية للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، وتعتبر من القضايا الحرجة والتي يجب حلها ، وسنتناولها بالتفصيل في الفصل السادس من هذا الكتاب .

4/3/2 ارتفاع مستويات ومعدلات البطالة والتوظيف غير الكامل

إن واحدة من المشكلات التي تنغص حياة مواطني الدول الأقل نموًا وتسهم في انخفاض مستويات المعيشة وعدم تحقق الإشباع الكافي هي تفشي مشكلة البطالة ونقص توافر فرص العمل في تلك الدول بالمقارنة بالدول المتقدمة . إن مشاكل العمالة التي تواجه الدول النامية توجد في شكلين أو صورتين . **الشكل الأول** هو حدوث نقص في التوظف لدى الناس underemployment في كل من المناطق الريفية والمناطق الحضرية ، وهم أولئك الأفراد الذين يعملون بأقل من طاقتهم الانتاجية الكاملة (سواء يوميًا أو أسبوعيًا أو بصفة مستمرة) . إن العمل بطاقة أقل ونقص التوظف يشمل أيضًا أولئك الأفراد الذين اعتادوا العمل طوال الوقت ولكن بإنتاجية منخفضة حيث عدد الساعات الفعلية للعمل تكون منخفضة وهي التي تؤثر بالفعل في الناتج الاجمالي . أما **الصورة الثانية** فهي البطالة المفتوحة وهم أولئك الأفراد القادرين على العمل وهم غالبًا في سن العمل ، ولكن لا يجدون الوظائف المناسبة حيث تكون غير متاحة .

إن معدلات البطالة المفتوحة في الدول النامية تقع في المتوسط بين 8% ، و 15% من القوى العاملة ، ولكن هذا يعتبر فقط جزء من القضية . إن البطالة بين شباب السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين (15 –24 سنة) وكثير منهم حاصل على قسط جوهري من التعليم هم يشكلون تقريبًا ضعف هذه النسبة أى يواجهون بطالة مضاعفة . والجدول رقم (2-12) يزودنا ببعض التقديرات عن البطالة المفتوحة أثناء الثمانينات ولعدد 13 دولة مختارة من الدول النامية . علاوة على ذلك ، فإن البيانات المعروضة في الجدول توضح لنا فقط طرف من مشكلة العمالة غير المستغلة في الدول الأقل نموًا . إن المشكلة معقدة أكثر من ذلك ودائرية ولها علاقات متشابكة . فعندما تضاف البطالة أو العمالة غير المستغلة مع البطالة المفتوحة ، وعند إضافة العمالة المحبطة الذين يتطلعون

للعمل ، فإن هؤلاء سيشكلون 35% من القوى العاملة في كل من الريف والحضر في الدول الفقيرة فكل هؤلاء غير مشتغلين ولا يحققون رغباتهم .

جدول (2 – 12) معدلات البطالة المفتوحة في ثلاث عشرة دولة نامية

الدولة	المنطقة أو المساحة من الدولة	السنة	النسبة المئوية لمتوسط البطالة (%)
بنجلاديش	كل الدولة	1986	12
بتسوانا	المناطق الحضرية	84 - 1985	31
البرازيل	المناطق الحضرية	1984	8
شيلي	المناطق الحضرية	1985	18
كولومبيا	المناطق الحضرية	1986	14
الاكوادور	المناطق الحضرية	1986	13
كينيا	المناطق الحضرية	1986	16
ليبيريا	كل الدولة	1984	13
ماليزيا	كل الدولة	1987	9
الفلبين	كل الدولة	1986	7
سيرلانكا	كل الدولة	1981	18
تنزانيا	دار السلام	1984	22

المصدر : منظمة العمل الدولية ، تقرير العمل العالمي ، 1987 ، جدول 1,7 ، 1,12 .

وفيما يتعلق بمعدلات المواليد الحديثة والحالية المعطاه والمعروفة في معظم الدول الأقل نمواً فإن عرض قوة العمل هناك سوف يزداد وبسرعة عبر الزمن ومن وقت لآخر ، وهذا يعني أن الوظائف أو فرص العمل يجب أن تزداد بمعدلات متسارعة حتى تغطي الزيادة في قوة العمل ، وإن كانت تزيد بمعدلات بسيطة . علاوة على ما سبق ، ففي المناطق الحضرية حيث تزداد الهجرات المتدفقة من الريف ، فإن هذا يتسبب في زيادة القوى العاملة ونموها في المدن حيث تنمو بمعدلات من 5% إلى 7% في كثير من الدول (وخاصة في أفريقيا) ، وهذا سيترتب عليه زيادة معدلات البطالة والتوظف الناقص ، لا سيما في ظل زيادة البطالة بين المتعلمين الشباب الذين تحولوا إلى فقراء . وسوف نعطي أمثلة لشرح وتوضيح الأبعاد المختلفة لقضية البطالة ومشكلة الهجرة بعد ذلك بالتفصيل في الفصلين السابع والثامن من هذا الكتاب .

5/3/2 الاعتماد على الإنتاج الزراعي وتصدير المواد الأولية:

إن الغالبية العظمى من السكان في الدول الأقل نمواً يعيشون ويعملون في المناطق الريفية . كما أن أكثر من 65% أساسًا ريفيون ، بالمقارنة بأقل من 27% هم سكان المناطق الريفية في اقتصاديات الدول المتقدمة . وبطريقة مشابهة ، فإن 58% من قوة العمل يتم شغلها في قطاع الزراعة في الدول الأقل تقدمًا بالمقارنة بـ 5% من قوة العمل فقط يتم شغلها في قطاع الزراعة في الدول المتقدمة . إن مساهمة قطاع الزراعة تبلغ نحو 14% في الـ GNP للدول النامية ، بينما تسهم فقط بـ 3% في الـ GNP للدول المتقدمة . وفيما يلي شرح لهذا البند في نقطتين فرعيتين :

جدول (2 – 13) السكان وقوة العمل والإنتاج في المناطق المتقدمة والأقل تقدمًا (1995 – 1997)

المنطقة	السكان مليون	الحضر %	الريف %	% القوى العاملة في الزراعة	اهمية الزراعة في GNP %
* العالم	5840	43	57	49	--
* الدول المتقدمة	1175	74	26	5	3
– أوروبا	729	72	28	7	5
– أمريكا الشمالية	298	75	25	3	2
– اليابان	126	78	22	7	2
* الدول الأقل تقدمًا	4666	36	64	58	14
– أفريقيا	743	31	69	68	20
– جنوب آسيا	1417	27	73	64	30
– شرق آسيا	1958	35	65	70	18
– أمريكا اللاتينية	490	72	28	25	10

المصدر : مكتب الإعلام السكاني ، مرجع سبق ذكره بيانات السكان العالمية ، 1997 .

أولاً – الزراعة صغيرة الحجم :

يعرض لنا الجدول رقم (2-13) السابق عدد السكان وقوة العمل والانتاج الزراعي لعدة مناطق وأقاليم جغرافية تغطي كل من الدول المتقدمة والدول الأقل تقدمًا . ولاحظ بصفة خاصة الاختلافات الواضحة بين الحجم النسبي للعاملين بالزراعة في

أفريقيا (68%) وفي جنوب آسيا (64%) في مقابل ذلك ، نجد أمريكا الشمالية (3%) . وبالإشارة إلى الأرقام الفعلية المطلقة ، فهناك تقريبًا 685 مليون من القوى العاملة الزراعية في كل من آسيا وأفريقيا ينتجون حجم سنوي من الناتج تبلغ قيمته 195 مليون دولار أمريكي . وعلى العكس من هذا ، نجد في أمريكا اللاتينية نجد أن أقل من 1% فقط من هذا العدد الإجمالي من العاملين الزراعيين (4,5 مليون) ينتجون تقريبًا ثلث ذلك الناتج الكلي (ما قيمته 60 مليون دولار) . وهذا يعني أن الإنتاجية المتوسطة للعمالة الزراعية يعبر عنها بالدولارات الأمريكية تبلغ تقريبًا 35 مرة في أمريكا الشمالية أكبر من ما هو موجود في كل من آسيا وأفريقيا معاً . وبالرغم من أن أشكال المقارنة الدولية مثل تلك يكون مشكوك في دقتها ، فهي تمدنا ببعض التقديرات التقريبية . وحتى لو تم تعديل تلك الأرقام في دول العالم الثالث ، فمع ذلك ستكون الاختلافات في معدلات الإنتاجية الزراعية ، بينها وبين الدول المتقدمة لاتزال موجودة وبأحجام كبيرة .

إن السبب الرئيسي وراء تركز السكان والانتاج في الأنشطة الزراعية والأولية الأخرى في الدول النامية هي الحقيقة البسيطة القائلة : **«عند مستويات الدخل المنخفضة ، تكون الأولوية بالنسبة للإنسان - أى إنسان - هي الغذاء ثم الملبس والمأوى»** . إن الإنتاجية الزراعية تكون منخفضة ليس فقط بسبب الأعداد الهائلة من الناس المرتبطين بالأرض المتاحة ولكن أيضًا بسبب أن الزراعة في الدول الأقل نمواً تتسم في الغالب بتكنولوجيات أولية بدائية وبالتنظيم الفقير ومحدودية مدخلات رأس المال المادي والبشري . ويعتبر الفن التكنولوجي السائد في الزراعة متخلفاً ، وذلك لأن الزراعة في دول العالم الثالث هي في الغالب مزارع تقليدية معيشية للاستهلاك الذاتي وليست مزارع تجارية . وفي أجزاء كثيرة من العالم ، وخاصة في كل من آسيا وأمريكا اللاتينية ، فهي تتسم بنمط الزراعة التقليدية القائمة على فلاحة الأرض من قبل الفلاحين لصالح أصحاب الأرض ، وتتم بغرض الإكتفاء الذاتي ، في حين توجد مساحات صغيرة تعطي عائد منخفض . وسنشرح ذلك بالتفصيل في الفصل التاسع . إن مثل هذه الترتيبات في نمط الملكية والزراعة تقضي على الدافع الاقتصادي للتوسع في الناتج وتحسين الإنتاجية . وحتى لو كانت هذه الأراضي متوافرة وغير نادرة ، ويتم

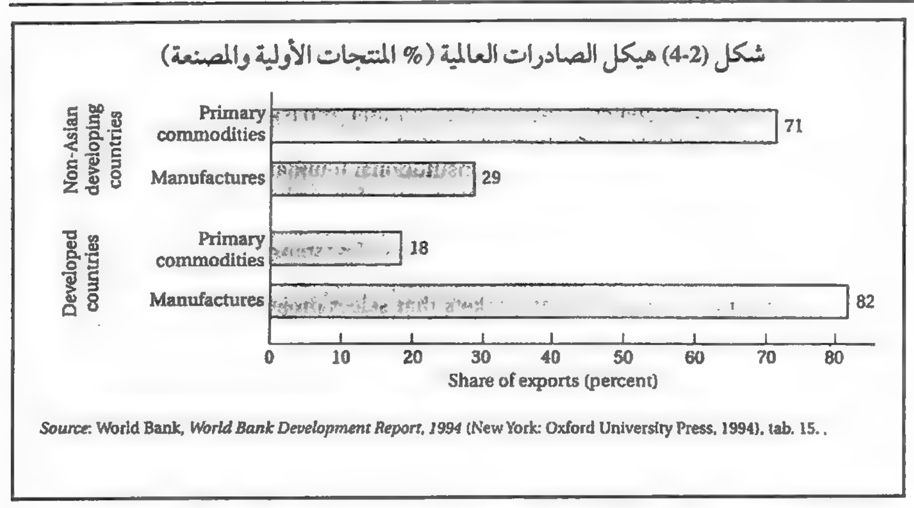
استخدام تكنولوجيا بسيطة وتستخدم الوسائل اليدوية والطاقة الحيوانية في تسييرها (مثل الثيران والحمير والجاموس) أو الطاقة البشرية الخام ، فإن ذلك يستلزم أن تكون الملكية الزراعية الأسرية في حدود (5-8 هكتار) أى حوالي من 17 إلى 20 فدان . وفي الواقع ، نجد أنه في كثير من الدول نجد أن متوسط الملكية من الممكن أن يكون أقل من (1-3 هيكتار) . إن عدد الناس الذين يقتاتون من هذه الأرض إما بطريقة مباشرة (من خلال استهلاك إنتاج المزرعة مباشرة) أو بطريقة غير مباشرة (من خلال الإنتاج للاستهلاك الغذائي للمناطق الحضرية) ويحتاج ذلك إلى تشغيل من 10 إلى 15 شخص لكل هيكتار .

لذلك يجب بذل المزيد من الجهد لتحسين الكفاءة في الإنتاج الزراعي وزيادة الغلة المتوسطة للمحاصيل الرئيسية للدول النامية مثل الأرز والقمح والذرة وفول الصويا ، وذلك بهدف دعم جهود التنمية المتواصلة وتحقيق أغراض التنمية .

ثانيًا- الاعتماد على الصادرات الأولية :

إن معظم اقتصاديات الدول الأقل تقدماً تعتمد اعتماداً رئيسيًا على إنتاج وتصدير المنتجات الأولية والمواد الخام (الزراعة ، الوقود - الثروة السمكية - المواد الخام) . في حين تعتبر الأنشطة الاقتصادية الأخرى بالنسبة لها أنشطة ثانوية (مثل الصناعة والأنشطة الخدمية) . وهذه السلع والمنتجات الأولية يتم تصدير معظمها في صورتها الخام والأولية باعتبارها أهم الصادرات التي تذهب إلى الدول الصناعية المتقدمة وبعض الدول النامية الأخرى . فعلى سبيل المثال ، وكما يتضح لنا من الشكل رقم (2-4) ، فبالنسبة للدول النامية غير الآسيوية نجد أن هذه المنتجات الأولية تشكل أكثر من 70% من جملة صادراتها . وبإستثناء الدول التي لديها وفرة كبيرة في البترول والمواد المعدنية والتعدينية الأخرى ، وبعض الدول القليلة الآسيوية التي تقوم بتصدير المنتجات المصنعة وهي الدول حديثة التصنيع ، فإن معظم صادرات الدول الأقل نمواً تتكون من : المواد الغذائية الأساسية ، المحاصيل النقدية غير الغذائية والمواد الخام . وفي دول أفريقيا جنوب الصحراء ، على سبيل المثال ، نجد أن المنتجات الأولية تشكل أكثر من 80% من عوائد صادراتها الإجمالية .

شكل (2-4) هيكل الصادرات العالمية (% المنتجات الأولية والمصنعة)



Source: World Bank, *World Bank Development Report, 1994* (New York: Oxford University Press, 1994), tab. 15..

وكما سنرى في الفصل الخامس عشر ، فإن معظم الدول الفقيرة تحتاج إلى مزيد من عوائد الصرف الأجنبي ، بالاضافة إلى المدخرات المحلية لتوفير متطلبات التنمية ولتمويل المشروعات التنموية . وبالرغم من أن الاستثمارات الأجنبية الخاصة والمساعدات الخارجية هي شيء مهم ولكنها سريعة النقصان ، مما يؤدي إلى الانخفاض السريع لمصادرالصرف الأجنبي ، وفي ظل كون صادرات المنتجات الأولية تشكل بالضبط من 60% إلى 70% من التدفقات السنوية للعملة الصعبة إلى داخل دول العالم النامي . كما أن مشكلةالمديونية الخارجية ومتطلباتها وأعبائها من أقساط وفوائد قد استنفدت كثيراً من عائدات الصرف الأجنبي المتحصل عليها من صادرات المنتجات الأولية لتلك الدول لا سيما في الثمانينات والتسعينيات . ومن ثم فهذه الدول واجهت صافي تدفق رأسمالي دولي سالب مع مزيد من تدفق العملة الأجنبية خارج الدول الأقل نمواً أكثر من تلك العملات المتدفقة إلى داخل تلك الدول ، أضف إلى ذلك ظاهرة هروب رأس المال من الدول الأقل نمواً والدول النامية إلى الدول المتقدمة .

وحتى لو كانت هذه الصادرات مهمة لمعظم الدول النامية ، فإن نمو صادرات الدول الأقل نمواً (بإستثناء الصادرات البترولية) يعتمد على متطلبات الدول المتقدمة من هذه المنتجات . وبناء على ذلك ، فحتى في السنوات الجيدة فإن معظم الصادرات غير البترولية للدول النامية قد فقدت أرضيتها وقوتها في معظم الدول المتقدمة في ضوء تدهور مساهماتها في إجمالي التجارة العالمية . ففي عام 1950 ، على سبيل

المثال ، فإن نصيب الدول الأقل نمواً كان يقترب من 33% ، ثم أصبح ينخفض عن ذلك سنويًا تقريبًا حتى وصل إلى 20% ، كما أن الدول التي بها أفقر 20% من سكان العالم كانوا في وضع أسوأ . ففي عام 1991 انخفض نصيبهم من التجارة العالمية ليصل إلى 1,4% فقط ، بينما الدول التي بها أغنى 20% من سكان العالم يسيطرون على 85% من التجارة العالمية . إن معظم النجاح الذي تم تحقيقه في تشجيع الصادرات منذ عام 1970 ، قد تم من خلال عدد قليل من دول الأوبك OPEC في السبعينات بالإضافة إلى دول النمور الآسيوية الأربعة ، مع دول أخرى قليلة من الدول حديثة العهد بالتصنيع في الثمانينات وفي التسعينات . أما بالنسبة لمعظم الدول الأقل نمواً فقد استمر نصيبها في التدهور من التجارة العالمية (كما سيتضح لنا من الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب) .

6/3/2 سيادة حالة المنافسة غير الكاملة وعدم كمال المعلومات

في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين نجد تقريبًا أن كل دولة نامية قد تحركت ، بطريقتها الخاصة ، نحو إنشاء وتأسيس اقتصاد السوق . كما أن عديد من الدول الأخرى قد اتجهت وفق ما تقتضيه متطلبات وشروط برامج البنك الدولي ، والذي يحافظ على ضرورة وجود نظام السوق ، وبحيث تكون اقتصاديات الدول الحاصلة على قروض ومساعدات البنك الدولي هي اقتصاديات داعمة لنظام السوق . ولكن هناك في الواقع بعض أوجه التدخل من جانب حكومات الدول النامية في الأنشطة الاقتصادية وعدم ترك حرية الأسواق وتحقيق المنافسة الكاملة لأن ذلك من وجهة نظرها سيترك الفرصة أمام الحكومة لتحقيق معدلات سريعة من النمو الاقتصادي وتنفيذ برامج التنمية وتحقيق أهدافها . ولكن ، وكما سنكتشف أكثر عند مناقشاتها في الفصول القادمة ، فإن الفوائد المكتسبة من اقتصاديات السوق والسياسات الصديقة للسوق وآلياته تعتمد بشدة على مدى توافر ووجود المتطلبات القانونية والثقافية والمؤسسية والتي معظمها يعتبر من المسلمات في المجتمعات الصناعية .

وفي العديد من الدول النامية ، فإن مثل هذه الأطر المؤسسية والقانونية إما غائبة تمامًا ، وإما ضعيفة جداً . وهي تشمل النظم القانونية الموجودة التي تنظم التعاقدات

وحقوق الملكية ومدى استقرار وثبات قيمة العملة ، وبناء البنية الأساسية الضرورية من طرق ومباني ومطارات وخطوط وغير ذلك ودعم خدمات النقل والمواصلات والاتصالات وتخفيض تكلفتها لدعم الأنشطة الاقتصادية الأخرى ، وذلك لتنشيط وتسهيل التجارة المتكاملة بين الدول والأقاليم . مع وضع نظام تنموي جيد لرفع كفاءة الأنشطة المصرفية والتأمينية ، وتنشيط أسواق الائتمان الرسمية القادرة على توزيع القروض وتخصيصها أفضل تخصيص بين الاستثمارات المختلفة حتى تعطي أعلى مردود اقتصادي وتسهم في تمويل برامج التنمية وتكون مربحة نسبيًا من الناحية الاقتصادية . كما لابد من أن تكون المعلومات عن الأسواق متوافرة وكاملة ودقيقة ومتاحة بالنسبة للمنتجين والمستهلكين أيضًا والمتعلقة بالأسعار والكميات والجودة الخاصة بالمنتجات والموارد ومدخلات الانتاج ، وغير ذلك بمجرد طلبها والرغبة في الحصول عليها . وهذه العناصر الستة بالإضافة إلى اقتصاديات الحجم في القطاعات الاقتصادية الرئيسية (مثل الصناعات الاستخراجية) والأسواق الخفيفة للعديد من المنتجات تواجه طلب منخفض وعدد قليل من البائعين ، ودرجة عالية من الوفورات الخارجية (التكاليف أو الفوائد التي تحدث للشركات أوالأشخاص ليس بسبب عمليات الإنتاج أو الاستهلاك) في الإنتاج والاستهلاك ، وسيادة الموارد المملوكة ملكية مشتركة وجماعية (مثل أراضي المراعي ومصادر المياه العامة) يعني أن هذه الأسواق في الغالب غير كاملة بالمرة أى لا تتوافر فيها المنافسة الكاملة ، وإنما يسود فيها شكل من أشكال الأسواق غير الكاملة (الاحتكار - منافسة احتكارية - احتكار قلة . . .) . وعلاوة على ما سبق فإن المعلومات تكون محدودة ومرتفعة التكاليف للحصول عليها ، ولذلك فهي غالبًا ما يترتب عليها سوء تخصيص للموارد ولمصادر التمويل لانتاج السلع المختلفة . وربما لا نجد أن هذه الأسواق غير الكاملة وعدم اكتمال المعلومات وأنظمتها تقوم الحكومة بدورها في مواجهتها في الدول النامية ولا تتخذ دور أكثر نشاطًا وفاعلية في ذلك . وهذه قضية سوف نناقشها بالتفصيل في الفصول القادمة . ولكن يظل الشيء الموجود والمهم هنا وهو أنها خاصية مشتركة بين الدول النامية وعامل هام من عوامل تعميق واستمرارية التخلف في تلك الدول .

7/3/2 الهيمنة والتبعية والحساسية للعلاقات الدولية

في عديد من الدول الأقل نمواً ، نجد أن العنصر النهائي المؤكد الذي يسهم في تدعيم انخفاض مستويات المعيشة ورفع درجة البطالة وعدم العدالة في توزيع الدخل هو عدم تكافؤ القوى السياسية والاقتصادية بين الدول الغنية وتلك الفقيرة . وكما سنرى فيما بعد ، فإن هذه العلاقات غير المتكافئة لها آثارها وإنعكاساتها ليس فقط في قدرة الدول الغنية والمتقدمة على السيطرة على مقدرات الأمور وفي السيطرة على أنماط التجارة الدولية ، ولكن أيضًا في قدرتها على السيطرة على التكنولوجيا العالمية ومفاتيحها وعلى المساعدات الأجنبية ورؤوس الأموال الخاصة التي يتم نقلها وتحويلها إلى الدول النامية .

وهناك عنصر آخر مساوي في درجة الأهمية ، وهو أن عمليه التحويل العالمية من الممكن أن تخدم في عملية ردع ومنع إستمرارية عملية التنمية في الدول الفقيرة . إن عملية نقل الأنظمة التكنولوچية والمؤسسية في الدول المتقدمة إلى الدول النامية بدون تطويعها وبما يتوافق مع ظروف تلك الدول غير ذي جدوى ، بل وسيدعم ويكرس من التبعية والسيادة والسيطرة للدول المتقدمة على حساب الدول النامية . فعلى سبيل المثال ، هناك محاكاة للنمط الاستعماري لمعظم النظم الدراسية والمناهج المدرسية والهياكل التعليمية غير المناسبة لظروف الدول المتخلفة ، فضلاً عن تشكيل وبناء النقابات والاتحادات التجارية على النمط الغربي في تلك الدول ، فضلاً عن أن برامج التوجيه والتنظيم الخاصة بالخدمات الصحية مستمدة من مجتمعات متباينة عن تلك المجتمعات المراد تطبيقها فيها ، وهي برامج علاجية أكثر منها وقائية . فضلاً عن استيراد الهياكل غير الملائمة والإجراءات غير المناسبة للبيروقراطية الحكومية السائدة والنظم الإدارية المعقدة . كما أن الأنماط الاجتماعية والاقتصادية السائدة في الدول المتقدمة يتم تعميمها في الدول النامية مثل حجم الارتباط وأنماط المعيشة وأشكال الحياة كل هذا بدافع التقليد للدول المتقدمة ، وإن كانت الفجوة بين المجموعتين من الدول كبيرة وأشكال وأحجام الثروات متباينة . وسواء توافرت السياسات الحليفة لحرية السوق ، أو تواجد التدخل الحكومي الكثيف فإن هذا قد يؤدي في الغالب إلى الفساد والسلب والنهب للاقتصاد من خلال أقلية منحرفة .

وأخيراً فإن نفوذ الدولة الغنية وقيمها وأنماطها يسهم أيضًا ، توسعة المشكلة وزيادة الهوة بين المجموعتين لاسيما في ظل جذب هذه الدول للعمالة المدربة والخبرات العالية الموجودة في الدول النامية بهدف الاستفادة منها ، وهذا ما يسمى بهجرة العقول أو استنزاف العقول دولياً ، وهؤلاء الأفراد تلقوا تعليمهم في دولهم النامية ، وتم الإنفاق عليهم لإعدادهم الإعداد الجيد ، ثم بعد ذلك تصب خبراتهم في إقتصاديات الدول المتقدمة وتحرم منها الدول النامية التي ينتمون إليها في الأصل ، وهذه الفئة تشمل الأطباء والممرضين والعلماء والمهندسين ومبرمجي الحاسب الآلي وحتى الاقتصاديين .

إن الأثر الصافي لكل هذه العناصر هو خلق درجة من النفوذ والسيطرة من جانب الدول المتقدمة على الدول النامية وإقحام نفسها في التدخل في هذه الدول بأسلوب غير مباشر وعبر الوسائل التي ذكرناها آنفًا ، ومن ثم تصبح الدول النامية غير قادرة على وضع هياكلها الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وحتى السياسية بما يتوافق وظروفها الداخلية ، ومن ثم انخفاض نفوذها وسيطرتها على أمورها الاجتماعية والاقتصادية . فهناك أكثر من 42 دولة من الدول الأقل أقل نمواً تقع في هذه الدائرة وهي دول صغيرة وتعتمد اقتصادياتها على الدول المتقدمة ولا تستطيع توفير متطلباتها ذاتيًا أو توجيه وإدارة شئونها بطريقة مستقلة . ولكن وكما سنرى في الفصل الثالث عشر فإننا نأمل بدرجة من التعامل الذي يوجد قدر من التعاون المشترك في النواحي الاقتصادية وغير الاقتصادية لتشجيع بعض أشكال الاعتماد على الذات بين الدول النامية وبعضها البعض . إن مثل هذاالتعاون من الممكن أن يقوي من القوى التفاوضية ودرجة المساومة المشتركة للدول النامية معًا لا سيما الدول الصغيرة الأقل نمواً (42 دولة) ويجعلها تعمل بدرجة أكثر كفاءة ويوسع من قدرتها على الاختيار والانتقاء من بين الاستثمارات الأجنبية والمساعدات الفنية .

وبالنسبة للدول النامية والتي تمتلك أصول كثيرة ، فإنها تمتلك نفوذ وقوى تفاوضية أكبر وقدرة أكبر على المساومة ، ولذلك فإن ظاهرة السيطرة تصبح ظاهرة وواضحة في الاتجاهات العامة للأغنياء ليصبحوا أكثر غنى ، وفي الغالب على حساب الفقراء ، ولكن ليس هذا ببساطة هو موقف الدول الغنية لتنمو بمعدل أسرع من الدول الفقيرة . وهو أيضًا يمثل حالة القطاعات الغنية والمسيطرة أو مجموعات

النفـوذ داخل اقتـصـاديات الدول الأقل نمواً (مثـل القطاعـات الـصناعيـة والزراعيـة الحديثة ، أصحاب الأرض ، وزعماء الاتحادات التجارية الضخمة - رجال الصناعة - رجال السياسـة ، البيروقـراطيين ، وكبـار الموظفين المدنيين الذين في مـواقع القوة والنفـوذ) تنمى من الأغنيـاء بدرجـة أكبـر . إن هذه العـمليـة الثنائيـة للدول الغنيـة ومجموعات القوى داخل الدول الفقيـرة هي ظاهرة منتشرة ومعروفة ولها أبعادها الاقتصادية وغير الاقتصادية المختلفة . وسنرى ذلك كخاصية مشتركة في العلاقات الاقتصادية الدولية .

4/2 النتائج Conclusion

إن ظاهرة التـخلف يجب أن تناقش عـلى المستـويين المحلي والدولي ، كـمـا أن مشاكل الفقر ، وإنخفاض الإنتاجية والنمو السكاني المتزايد وتفشي ظاهرة البطالة ، والاعتماد المتزايد والمكثف على صادرات المنتجات الأولية ودرجة النفوذ والسيطرة الدولية من جانب الدول المتقدمة كلها مظاهر مشتركة لاقتصاديات الدول النامية . كما أن القوى الاقتصادية والاجتماعية الخارجية والداخلية مسئولة جميعها عن الفقر وعدم المساواة وانخفاض الانتاجية ، والتي تتسم بها معظم الدول النامية . كما أن النجاح الذي من الممكن أن يتحقق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية سوف يتطلب ليس فقط إعادة صياغة ووضع للاستراتيچيات المناسبة والملائمة داخل دول العالم الثالث ، ولكن أيضًا يجب أن يتغير شكل الاقتصاد الدولي الحالي ليكون أكثر إستجابة لمتطلبات التنمية في الدول الفقيرة .

وبالرغم من أن صورة الحياة في معظم الدول النامية مشوهة وغير واضحة ، فإنه يجب أن يـذكـرنا هـذا بأن عـديد من الدول قـد نجحت في رفع الدخل وتخفـيض معدلات وفيات الأطفال وتحسين العملية التعليمية وتضييق الفوارق بين الجنسين وزيادة متوسط العمر . ومن خلال الالتزام بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة محليًا وإقليميًا ودوليًا وتقديم المساعدات الجادة من الدول المتقدمة ، فإن الدول الفقيرة سوف تحقق التنمية . والأقسام الثاني والثالث والرابع من الكتاب ستناقش كيف يمكن تحقيق تلك الأهداف والآمال للدول النامية .



5/2 الحالة الدراسية

للفصل الثاني

إقتصاد نيجيريا

- **بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية:**

العاصمة : أبوجا

المساحة : 923,768 كم2

السكان : 121,1 مليون نسمة (1998) .

معدل النمو السنوي للسكان : 3% (998.) .

نصيب الفرد من الـGNP : 260 دولار سنويًا (1997) .

نصيب الفرد من الـGNP بتعادل القوى الشرائية PPP : (880 دولار) (1997) .

متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الـGNP : 0,1% (65 -1996) .

مساهمة قطاع الزراعة في الـGDP : 33% (1997) .

مساهمة الصادرات في الـGDP : 17% (1997) .

معدل وفيات الأطفال الرضع (في الألف) : 84 (1998) .

معدل الأطفال المعرضون لسوء التغذية : 39% (92 -1997) .

نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل : 36% (1997) .

معدل الأمية (لأكثر من 15 سنة) : الرجال 33% النساء 53% (1995) .

مؤشر التنمية البشرية : 39% (منخفض) (1995) .

تعتبر نيجيريا نموذج متوافر فيه كل خصائص الدول النامية المشتركة فهي في الأساس قطر ريفي يعتمد بصفة أساسية على صادرات المنتجات الأولية ، وفي نفس الوقت يمتلك أعداد هائلة من السكان ومعدلات مرتفعة للنمو السكاني . كما يعاني من انتشار الفقر على نطاق واسع وارتفاع معدلات البطالة ، كما أنه يعاني كثيراً من الصراعات العرقية والفتنة الطائفية . أما عن الموقع ، فنيجيريا تقع في غرب أفريقيا ، ويحدها من الجنوب خليج غانا ، ومن الشرق الكاميرون وتشاد ، ومن الشمال النيجر ، ومن الغرب دولة بنين وهي أكبر دولة في أفريقية من حيث عدد السكان . وكما أن نيجيريا تعتبر واحدة من الدول الأفريقية جنوب الصحراء وبالرغم من أن 16% فقط من الأراضي النيجيرية هي مناطق حضرية ، فإن 24 مدينة على الأقل يزيد فيها عدد السكان عن مائة ألف نسمة . كما أن تباين الأذواق واختلاف اللغات والظروف بين 250 مجموعة في نيجيريا جعل البلد تموج بالتباينات والمتناقضات .

أما المجموعة العرقية المسيطرة في الشمال فهي تسيطر على ثلثي البلاد ، وهي مجموعة الهاوسا والفولاني ، والذين يدين معظمهم بالإسلام . ومن المجموعات العرقية الأخرى المهمة والرئيسية في الشمال مجموعة الناب والتيف والكانوري . أما مجموعة اليوروبا فهي تقطن في الجنوب بصفتهم يدينون بالمسيحية والنصف الآخر يدين بالإسلام . أما مجموعة الايبوس فهم أساسًا كاثوليك وهم أكبر مجموعة طائفية في الجنوب الشرقي . كما أن الأفراد يختلفون من حيث اللغات ، حيث تسود الانجليزية . بالإضافة للغة الهاوسا .

ولقد حصلت نيجيريا على الاستقلال من بريطانيا في الأول من أكتوبر عام 1960 كإتحاد فيدرالي يتكون من ثلاث مناطق (الشمال والغرب والشرق) وثلاثين ولاية مع وجود شكل أولي للحكومة . كما أن نيجيريا دولة بها الكثير من الطوائف العرقية والاقاليم والأديان كل هذا كان له آثاره الكبيرة على التنمية الاقتصادية والتعليمية بين الأقاليم الشمالية والجنوبية للبلاد .

ولقد واجه الاقتصاد النيجيري تغيرات كبيرة خلال فترة السبعينات والثمانينات . كما أن النشاط الاقتصادي الرئيسي للبلاد هو القطاع الزراعي ، وتشكل الصادرات الزراعية الأولية أهم الصادرات لاسيما الصادرات من الكاكاو والفول السوداني ومنتجات النخيل . وتعتبر نيجيريا الآن من الدول الكبرى في إنتاج وتصدير البترول وهي عضو في منظمة الأوبك ، حيث بلغت صادراتها البترولية 90% من إجمالي عوائد التصدير و 30% من حجم الـ GDP و70% من موارد تحويل الموازنة الفيدرالية للبلاد علاوة على ما سبق ، فإن انخفاض أسعار البترول العالمية دفع نيجيريا إلى تبني برامج للتصنيع ، حيث تراجعت الأهمية النسبية للقطاع الزراعي عما كانت عليه من قبل ، كما زادت مديونيات البلاد وارتفعت معدلات الفساد الإداري والاقتصادي وسوء الإدارة أثناء العقود التالية للاستقلال مما عرض البلاد لموجات من الركود الاقتصادي والهبوط في أداء المؤشرات الاقتصادية .

ولكن بعد ارتفاع أسعار البترول في السبعينات تحسن الوضع بعد أن كانت نيجيريا من أفقر دول العالم حيث تتدهور بها مستويات المعيشة ، حيث كان نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي 90 دولار في عام 1968 . ولكن مع ارتفاع أسعار البترول في السبعينات وفي ظل اكتشاف مناطق كبيرة غنية به . فقد حدثت معدلات توسع ونمو اقتصادي سريع في البلاد وتقدمت القطاعات المختلفة ولاسيما القطاعات الخدمية مثل النقل والمواصلات والاتصالات ونظم التعليم والصحة بين الفترة من 1968 – 1980 . كما زاد نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي وإن كان المؤشرات قد تراجعت بعد ذلك في التسعينات . فبعد أن كان دخل الفرد يتعدى الألف دولار ، تدهور ثانية ليصل إلى 240

دولار سنويًا وهو معدل مقارب لمعدل دخل الفرد في بداية السبعينات وقبل ذلك .

وفي ظل النمو السكاني السريع للبلاد حيث بلغ عدد السكان 122 مليون عام 1998 ، فإذا استمر هذا النمو في السكان ولم ينخفض ، فإن سكان نيجيريا يزدادون سنويًا بـ 3,7 مليون نسمة على أساس أن معدل النمو 3% ، ومن ثم سيصل سكان نيجيريا بحلول عام 2010 إلى 150 مليون نسمة ، و 200 مليون نسمة عام 2025 .

والشيء المهم أيضًا هو أن نمو قطاع البترول وظهور بعض الصناعات أدى إلى تدهور أهمية قطاع الزراعة مما سبب حدوث موجات كثيرة من الهجرة المتجهة من الريف الزراعي إلى المدن حيث التعدين واستخراج البترول وانتشار بعض الصناعات ، وبالتالي حدوث تكدس في المدن وحدوث تفاوت في نصيب الفرد من الدخل بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية ، وبين الولايات والأقاليم وبعضها البعض ، وبلغ التفاوت بين أغنياء وفقراء المناطق من 5 : 1 في بعض الأحيان .

وإذا استطاعت نيجيريا أن ترفع من كفاءة الإدارة وتقضي على الفساد وسوء الإدارة ، فإن البلاد ستنتعش اقتصاديًا وستعيد نشاطها وستخطو خطوات نحو زيادة إنتاج الغذاء ورفع معدلات إنتاجية العمالة . كما أن توافر عائدات البترول واستخدامها سيوفر العملات الحرة ، ويقلل من الاعتماد على القروض الخارجية وتحل مشكلة المديونية . كما أن تقليل معدلات النمو السكاني من خلال برامج تنظيم الأسرة الكفء سيسهم في رفع معدلات التعليم والصحة والخدمات الأخرى ويقلل من الفقر (المطلق في البلاد . كما أن البحث عن المستثمرين الأجانب وتوفير البنية المناسبة للاستثمار سيقلل من الاعتماد على ا القروض . كما أن الاعتماد أكثر على آلية الأسعار وجهاز السوق في تخصيص الموارد ، مع تحسن أداء القطاعين العام والخاص ورفع كفاءة اتخاذ القرار فيها كل هذا لابد أن يحدث جنبًا إلى جنب مع الاستقرار والتعاون بين الطوائف العرقية المختلفة كل هذا لو حدث تصبح نيجيريا دولة إفريقية قائدة من الناحية الاقتصادية .

6/2 أسئلة للمناقشة

س 1 : بالنسبة لكل أوجه التباين ، فإن الدول الأقل تقدمًا بها درجة من المشكلات المشتركة . ما هي هذه المشكلات؟ وما هي المشكلة التي تعتقد أنها الأكثر أهمية من وجهة نظرك؟ ولماذا؟

س 2 : اشرح الفرق بين مستويات المعيشة المنخفضة ، ومستويات نصيب الفرد من الدخل المنخفضة وهل مستويات المعيشة المنخفضة موجودة جنبًا إلى جنب (آنيًا) مع المستويات المرتفعة من نصيب الفرد من الدخل؟ فسر ذلك مع إعطاء بعض الأمثلة؟

س 3 : هل تعتقد أن هناك سمات مشتركة أخرى للدول الأقل نموًا لم نذكرها في هذا الفصل؟ إذا كان ذلك صحيحًا أذكر أربع أو خمس منها؟

س 4 : ما هي مزايا وعيوب استخدام بعض المفاهيم مثل مفهوم خط الفقر الدولي؟ وهل تعتقد أن الدخل السنوي الحقيقي للفرد في المكسيك مثلاً وهو 370 دولار يعطي نفس المعنى في مكان آخر وليكن نيجيريا أو تايلاند؟ فسر إجابتك .

س 5 : هل تعتقد أن هناك علاقة قوية بين الصحة وإنتاجية العمل ومستويات الدخل؟ اشرح إجابتك .

س 6 : ما المقصود بعبارة أن معظم الدول النامية خاضعة لموضوع «التبعية ، الهيمنة والحساسية للتقلبات» في علاقاتها مع الدول الغنية؟ وهل يمكن إعطاء بعض الأمثلة؟

س 7 : اشرح الجوانب المختلفة التي من خلالها قد تختلف دول العالم الثالث في اقتصادياتها وهياكلها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؟

الفصل الثالث

نظريات التنمية: تحليل مقارن

Theories of Development : A Comparative Analysis

مقدمة :

تكافح كل دولة من أجل التنمية ، فإذا كان التقدم الاقتصادي يمثل عاملاً جوهريًا فإنه ليس العامل الوحيد .

فكما اكتشفنا في الفصل الأول فالتنمية ليست فقط ظاهرة اقتصادية فهي بالمعنى غير المحدود يجب أن تشمل ما هو أكثر من الجانب المادي والمالي لحياة البشر لتغطي جوانب أخرى غير اقتصادية .

فالتنمية يجب أن تدرك وتفهم على أنها تلك العملية متعددة الأبعاد التي تشتمل على إعادة التنظيم وإعادة التوجيه للاقتصاد الداخلي والنظام الاجتماعي . بالإضافة إلى التحسن في الدخول والناتج ، وتشتمل على التغييرات الجذرية في الهياكل المؤسسية ، الاجتماعية ، والإدارية ، وبالمثل إحداث تحسن في إتجاهات الناس ، وفي أغلب الحالات تمتد لتشمل عاداتهم ومعتقداتهم . وفي النهاية وعلى الرغم من أن التنمية عادة ما تعرف في سياق دولة معينة فإن تحقيقها على نطاق واسع يستلزم تطوير النظام الاقتصادي والاجتماعي الدولي .

وفي هذا الفصل نستكشف التاريخ الاقتصادي ونستخرج المدارس الفكرية التي بحثت عن كيف ، ولماذا تحدث أو لا تحدث التنمية؟ .

وسوف نقوم بذلك عن طريق دراسة خمس نظريات رئيسية في التنمية ، وهي غالبًا نظريات متنافسة فيما بينها . بالإضافة إلى عرض هذه المداخل المختلفة سوف

نكتشف كيف أن كلاً منها عرضت لرؤى ذات قيمة ومفيدة لعملية التنمية بصفة عامة والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة .

1/3 النظريات الرائدة للتنمية الاقتصادية: المداخل الخمسة

Leading Theories of Economic Development: Five Approaches

بعد الحرب العالمية الثانية غلب على الأدبيات الاقتصادية أربعة أوجه رئيسية للفكر التي أحيانًا كانت متنافسة ، هذه الأوجه الأربعة يمكننا عرضها كما يلي :

1- نموذج المراحل الخطية للنمو .
2- نظريات وأنماط التغيير الهيكلي .
3- نماذج الثورة على التبعية الدولية .
4- نماذج الثورة المضادة للنموذج النيوكلاسيكي وحرية الأسواق .

بالإضافة إلى ما سبق فقد شهدت السنوات القليلة الماضية ظهور مدخل خامس يطلق عليه النظرية الحديثة في النمو أو نظرية النمو الداخلي .

فالتنظير في مجال التنمية من عام 1950 وحتى أواخر عام 1960 كان يرى عملية التنمية كسلسلة من مراحل النمو الاقتصادي المتتابعة التي يجب أن تمر من خلالها كل الدول .

فقد كانت النظرية الاقتصادية في التنمية ترى أن الأصل هو الكمية والمزيج من الادخار ، الاستثمار ، والمساعدات الأجنبية التي تمثل ضرورة حتى تستطيع دول العالم الثالث أن تسير نحو الطريق الطويل للنمو الاقتصادي الذي اتبعته الدول المتقدمة . وبناء عليه ووفقًا للأحداث التاريخية فإن التنمية أصبحت مرادفًا للنمو الاقتصادي الكلي السريع .

أما عن مدخل المراحل الخطية فقد استبدل وظهر على نطاق واسع عام 1970 عن طريق مدرستين متنافستين في الفكر والايدلوجيات وهما :

أولاً : تلك المدرسة التي ركزت على نظريات ونماذج التغيير الهيكلي مستخدمة النظرية الاقتصادية الحديثة ، والتحليل الإحصائي للوصول إلى وصف العملية الداخلية للتغيير الهيكلي التي تمثل نموذج التنمية الذي يجب أن تتبعه الدولة حتى تنجح في إحداث عملية النمو الاقتصادي السريع واستدامتها .

ثانياً : مدرسة الثورة على التبعية الدولية التي كانت تمثل المزيد من التوجيه السياسي ، فقد رأت أن التخلف يكون في شكل ضغط القوى المحلية والدولية والمؤسسية والهياكل الاقتصادية الذي كان نتيجته تكاثر الثنائية الاقتصادية والثنائية الاجتماعية داخل وفيما بين كل دول العالم .

فنظريات التنمية تميل إلى التأكيد على تأثير الضغوط المؤسسية والسياسية الداخلية والخارجية على التنمية الاقتصادية . فقد كان التركيز على الحاجة إلى سياسات رئيسية جديدة كي يستأصل الفقر وتمدنا بالمزيد من فرص التوظف المختلفة وتقلل من عدم العدالة في توزيع الدخل . هذا الهدف وأهداف المساواة الأخرى كان يجب أن تتحقق في إطار النمو الاقتصادي ، لكن النمو الاقتصادي بطبيعته لم يتحقق حسب المرسوم له باستخدام نماذج المراحل الخطية والتغيير الهيكلي .

ولقد سادت هذه المداخل الأربعة طوال الثمانينات ، فالثورة المضادة للنيوكلاسيك في الفكر الاقتصادي (والتي تسمى بالليبرالية الجديدة) أكدت على الدور المفيد لحرية الأسواق ، الاقتصاد المفتوح ، والقضاء على المشروعات العامة غير الفعالة والمبذرة . فالفشل في التطوير وفقًا لهذه النظرية ليس نتيجة وجود القوى الداخلية والخارجية المستغلة ، وإنما يكون إلى حد ما نتيجة تدخل الحكومة الزائد وتنظيمها للاقتصاد وهو ما يؤيده أصحاب نظرية التبعية .

وفي النهاية ، ففي أواخر عقد الثمانينات وبداية التسعينيات بدأ قليل من الاقتصاديين النيوكلاسيك والمؤسسات الاقتصادية تطوير النظرية الجديدة في النمو ، التي تحاول تعديل وتوسعة نظرية النمو التقليدية كطريق يساعد على شرح لماذا نمت بعض الدول بسرعة ، بينما تباطأت الدول الأخرى؟ . ولماذا تظل الحكومة وحتى في عهد النيوكلاسيك ومع حرية الأسواق تلعب دوراً هامًا في عملية التنمية؟ .

والآن سوف نبحث كل هذه المداخل البديلة بشكل أكثر تفصيلاً في النقاط التالية :

2/3 نظرية المراحل الخطية The Linear - Stages Theory

حينما رغبت دول العالم الفقيرة في أن تبدأ بشكل جاد في التغير بعد الحرب العالمية الثانية وجد اقتصاديو الدول الصناعية أنفسهم مقيدي الأيدي ، ولم يتوافر لهم بسهولة أدوات ومفاهيم يتم من خلالها تحليل عملية النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد ريفي كبير ، ومجتمعات تتصف بالغياب الحقيقي لهياكل الاقتصاد الحديث . لكنهم اعتمدوا على الخبرات الحديثة المكتسبة من خطة مارشال Marshall Plan التي من خلالها تمكنت دول أوروبا الممزقة نتيجة الحرب من أن تعيد بناء وتحديث اقتصادياتها في سنوات قليلة عن طريق مساعدة الولايات المتحدة المالية والتكنولوچية الكبيرة . والسؤال هو ألم تكن كل الدول الصناعية الحديثة مجتمعات زراعية متخلفة؟ بالتأكيد توجد الخبرات التاريخية في تحول الاقتصادات من مجتمعات زراعية فقيرة تعيش على حد الكفاف إلى مجتمعات صناعية حديثة هائلة ، والتي تركت دروسًا هامة للدول المتخلفة في آسيا ، أفريقيا ، وأمريكا اللاتينية . بالتالي فالمنطق والبساطة في ناحيتي الفكر – من منافع الإضافات الكثيرة لرأس المال والنموذج التاريخي للدول المتقدمة الآن – لا يمكن رفضه من جانب العلماء ، السياسيين ، والإداريين في الدول الغنية . فبالنسبة لهم ، نجد أن البشر وطرق الحياة في العالم الثالث هي مجرد إحصاءات أو فصول متفرقة في كتب علم الإنسان والبشرية .

1/2/3 مراحل النمو لروستو

بعيداً عن بيئة الفكر العقيم إلى حد ما والتي نتجت عن الحرب السياسية الباردة التي امتدت من عام 1950 وحتى عام 1960 ونتيجة للتنافس بين الدول المستقلة حديثًا جاء نموذج مراحل النمو في التنمية .

إلا أن ما جاء به المؤرخ الاقتصادي الأمريكي Walt W. Rostow كان أكثر تأثيراً وصراحة .

فبالإشارة إلى نظرية روستو فإن الانتقال من التخلف إلى التنمية يمكن أن يوصف في شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات التي يجب أن تمر من خلالها كل الدول .

فكما كتب روستو في افتتاحية كتابه مراحل النمو الاقتصادي :

هذا الكتاب يقدم لطريقة المؤرخ الاقتصادية في تعميم تيارالتاريخ الحديث . . . فمن الممكن التعرف على كل المجتمعات بأبعادها الاقتصادية بوضعها داخل أحد خمس مجموعات هي :

- مرحلة المجتمع التقليدي The Traditional Society .
- مرحلة توفير الشروط اللازمة لعملية الانطلاق نحو النمو المستدام The Pre-Condition for Take Off into self-sustaining growth .
- مرحلة الانطلاق the take - off .
- مرحلة الاندفاع نحو النضج the drive to maturity .
- مرحلة الاستهلاك الجماهيري المرتفع والكبير the of high mass consumption .

هذه المراحل ليست فقط مراحل وصفية ، وليست فقط طريقة لتعميم بعض الملاحظات الواقعية عن تتابع عملية التنمية في المجتمعات الحديثة . فهي تحمل منطق داخلي ومستمر . . . فهم يكونون في النهاية نظرية عن النمو الاقتصادي ، ويشكل أعم نظرية عن التاريخ الحديث بأكمله .

فقد ثبت أن الدول المتقدمة مرت جميعها بمرحلة الانطلاق نحو النمو المستدام ، والدول المتخلفة التي مازالت في أى من مرحلة المجتمع التقليدي أو مرحلة توافر شروط الانطلاق للنمو الاقتصادي المتواصل أو المستدام عليها أن تتبع نفس الخطوات .

وهناك واحدة من الصعوبات الأساسية ، وهي أن من ضروريات التنمية ، إنما تتطلب لأى مرحلة انطلاق ضرورة تعبئة الادخار المحلي والأجنبي لكي يحدث الاستثمار الكافي للتعجيل بالنمو الاقتصادي .

كما أن الآلية الاقتصادية التي من خلالها يقود المزيد من الاستثمار إلى مزيد من النمو يمكن وصفها في شكل نموذج هارود – دومار للنمو Harrod- Domar growth model .

2/2/3 نموذج النمو لهارود - دومار

كل اقتصاد ينبغي أن يحتفظ بنسبة من دخله القومي لاستبدال المهلك أو التالف من السلع الرأسمالية (المباني ، المعدات ، والمواد) . على أية حال فلكي يتم النمو يكون من الضروري تقديم إضافات استثمارية صافية جديدة إلى رصيد رأس المال . . فإذا افترضنا بعض العلاقات المباشرة بين حجم رصيد رأس المال الكلي K والناتج القومي الإجمالي Y على سبيل المثال ، وإذا كان من الضروري لإنتاج ما يعادل 1$ أن نقوم باستثمار 3$ فإن ذلك يعني أن إضافة صافية إلى رصيد رأس المال في شكل استثمار جديد سوف تؤدي إلى زيادة متناسبة في تيار الناتج القومي الإجمالي GNP .

افترض أن هذه العلاقة والمعروفة اقتصاديًا بمعامل رأس المال/ الناتج تكون تقريبًا 1:3 ، وإذا عرفنا معدل رأس المال الناتج بـ K وافترض أن معدل الادخار القوميS يكون ثابتًا عند نسبة من الناتج القومي تعادل 6% والاستثمار الكلي الجديد تحدد بمستوى الادخار الكلي ، نستطيع الآن أن نكون النموذج التالي البسيط للنمو الاقتصادي :

1- الادخار (S) يكون نسبة S من الدخل القومي (Y) وبالتالي فإننا نكون المعادلة البسيطة :

$$S=sY \qquad (1.3)$$

2- الاستثمار (I) يعرف بأنه التغيير في رصيد رأس المال ، K ويمكن تقديمه بأنه التغيير في رصيد رأس المال ΔK على النحو التالي :

$$I=\Delta K \qquad (2.3)$$

لأن الرصيد الكلي لرأس المال ، K له علاقة مباشرة بالدخل القومي الإجمالي أو الناتج ، Y وفقًا لمعامل رأس المال/ الناتج ، فإن k ، تكون :

$$\text{Or} \quad \frac{K}{Y} = k$$

$$\text{Or} \quad \frac{\Delta K}{\Delta Y} = k$$

$$\Delta K = k\Delta Y \qquad (3.3)$$

3- أخيراً لأن الادخار القومي الإجمالي S يجب أن يساوي الاستثمار القومي I يمكننا كتابة هذه المتساوية على النحو التالي :

$$I = S \qquad (4.3)$$

ولكن من خلال المعادلة (1.3) يمكن أن نعرف أن S=sY . ومن المعادلة 3.2 والمعادلة (3.3) يمكن أن نعرف أن :

$$I=\Delta K=K\Delta Y$$

وبالتالي نستطيع كتابة متطابقة الادخار يساوي الاستثمار الموضحة في المعادلة 3.4 على النحو التالي :

$$S = Sy = k\Delta Y = \Delta K = I \qquad (5.3)$$

أو ببساطة تكون كالتالي :

$$sY = k\Delta Y \qquad (6.3)$$

بقسمة جانبي المعادلة 6.3 على Y ثم على k فإننا نحصل على المعادلة التالية :

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{S}{Y} \qquad (7.3)$$

لاحظ أن الجانب الأيسر من المعادلة (7.3) $\Delta y/y$ تشير إلى معدل التغيير أو معدل النمو في الـ GNP (فهي تمثل تغيير مئوي في الـ GNP) .

المعادلة (7.3) التي تمثل ترجمة بسيطة لمعادلة هارود - دومار المشهورة في نظرية النمو الاقتصادي ، فهي تقرر ببساطة أن معدل نمو الـ GNP ($\Delta y/y$) يكون محدداً بالارتباط بين معدل الادخار القومي ، S ، معامل رأس المال / الناتج ، k . وبشكل أكثر تحديداً فإنها تقول أنه في غياب الحكومة فإن معدل نمو الدخل القومي سوف يرتبط بعلاقة مباشرة أو موجبة مع معدل الادخار (كلما زادت قدرة الاقتصاد على الادخار والاستثمار كنسبة من الـ GNP زاد بالتالي نمو GNP) ويرتبط كذلك بعلاقة عكسية أو سالبة مع معامل رأس المال / الناتج ، (فالارتفاع في k سوف يؤدي إلى الانخفاض في معدل نمو الـ GNP) .

إن المنطق الاقتــصــادي في المعــادلة (7.3) بســيط جـداً فلكي يحــدث النمــو فالاقتصادات ينبغي أن تدخر وتستثمر نسبة معينة من ناتجها القومي الإجمالي GNP فزيادة ما يمكنهم ادخاره واستثماره يسرع بالنمو .

لكن المعدل الحقيقي الذي يمكن أن يحدث به النمو عند أى مستوى للادخار والاستثمار - أى الكمية المضافة إلى الناتج التي يمكن أن تأتي من وحدة استثمارية مضافة - يمكن أن تقاس بمعكوس معامل رأس المال/ الناتج ، k ، لأن هذا المعكوس I/k هو ببساطة معامل رأس المال / الناتج أو معامل الاستثمار / الناتج .

3/2/3 العقبات والقيود

بالرجوع إلى نظريات المراحل الخطية للنمو وباستخدام المعادلة (7.3) في النموذج البسيط للنمو لهارود - دومار فإننا نتحقق من أن واحدة من أهم العقبات أو المعضلات الأساسية للنمو الاقتصادي تتمثل ببساطة في زيادة الجزء المدخر من الدخل القومي .

إذا كان بإمكاننا زيادة S في المعادلة (7.3) نستطيع زيادة $\Delta y/y$ وهو معدل النمو في الـ GNP .

على سبيل المثال لو افترضنا أن معامل رأس المال / الناتج القومي في الدول الأقل نمواً مثلاً 3 ومعدل الادخار الكلي هو 6% من الدخل . ووفقاً للمعادلة (3.7) فإن هذه الدولة يمكن أن تنمو بمعدل سنوي قدره 2% وذلك لأن :

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{S}{K} = \frac{\%6}{3} = \%2 \quad (8.3)$$

الآن لو أن معدل إدخار الدولة زاد من 6% إلى 15% من خلال زيادة الضرائب ، المساعدات الأجنبية ، أو انخفاض الاستهلاك العام .

فإن نمو الـ GNP ممكن أن يزيد من 2% إلى 5% وذلك لأن :

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{S}{K} = \frac{\%15}{3} = \%5 \quad (9.3)$$

في الحقيقة ، فإن روستو وآخرين قد عرفوا مرحلة الانطلاق بهذه الطريقة ، فالدولة القادرة على ادخار من 15% إلى 20% من الـ GNP فإن النمو (التقدم) ممكن أن يحدث

بمعدل أسرع من تلك الدول الأقل إدخاراً . علاوة على ذلك فإن النمو سوف يكون نمواً ذاتيًا متواصلاً .

إن المعضلة وراء النمو الاقتصادي والتنمية تكون ببساطة في حدوث الزيادة في الادخار والاستثمار القومي .

كما أن العقبة أو القيد الأساسي على التنمية وفقًا لهذه النظرية تكمن في الانخفاض النسبي لمستوى رأس المال الجديد في معظم الدول الفقيرة .

لكن إذا كانت الدولة تريد نمواً بمعدل مثلاً 7% في العام ولا تستطيع تحقيق ادخاراً أو استثماراً عند 21% من الدخل القومي (بافتراض أن k معامل رأس المال/ الناتج الكلي يساوي 3) لكنها تستطيع فقط أن تدخر 15% فلابد لها أن تسد هذه الفجوة الادخارية بما قيمته 6% من خلال أى من المساعدات الأجنبية أو الاستثمار الخاص الأجنبي .

وبناءاً عليه فإن قيد رأس المال وفقًا لمدخل مراحل النمو يصبح أداة منطقية ومناسبة تبرر التحولات الهائلة لرأس المال والمساعدات الفنية من الدول المتقدمة إلى الدول الأقل تقدمًا . ولقد كان هذا وقت تطبيق خطة مارشال بالنسبة لأوربا ، لكن في الوقت الحالي يمكن أيضًا استخدام ذلك لدول العالم الثالث المتخلفة ! ! !

4/2/3 الشروط الضرورية في مواجهة الشروط الكافية

بعض انتقادات نموذج مراحل النمو :

لسوء الحظ أن ديناميكية عملية التنمية التي تقوم عليها نظرية مراحل النمو لاتعمل دائمًا ، والسبب الأساسي في أنها لا تعمل لم يكن لأن مزيد من الاستثمار والادخار لم يكن شرطًا ضروريًا للتعجيل بالنمو الاقتصادي لكن لأنها لم تكن إلى حد ما شرطًاً كافياً ، إن توافر مزيد من الادخار والاستثمار هي شروط ضرورية ولكن ليست كافية .

إن بعض الفروض الضمنية لنظرية الغرب الاقتصادية غير مناسبة للظروف الحقيقية لدول العالم خاصة الدول الأقل نمواً ، لأنها نظرية نشأت في ظروف غير متشابهة .

أما عن خطة مارشال فقد نجحت في أوربا لأن الدول الغربية توافرت لها الظروف المواتية والضرورية الهيكلية والمؤسسية (مثلاً : تكامل الأسواق المالية والسلعية ، توافر تسهيلات النقل المتطورة ، القوة العاملة المدربة ، الدافع نحو النجاح ، وكفاءة البيروقراطية الحكومية) فقد كانت قادرة على تحويل رأس المال الجديد إلى مستويات مرتفعة من الناتج بشكل فعال .

إن نماذج مراحل النمو لكل من هارود - دومار ، وروستو تفترض ضمنيًا وجود نفس الظروف والتنظيم داخل الدول المتخلفة . إلا أن الدول المتخلفة تحتاج في العديد من الحالات إلى عوامل مكملة مثل الكفاءة الإدارية ، العمالة الماهرة ، المقدرة على التخطيط ، والتنسيق الإداري الواسع لمشروعات التنمية . كل هذه متطلبات مكملة لعملية النمو تفتقر إليها الدول الأقل نمواً (LDC) .

ولقد فشلت نظرية المراحل الخطية أن تأخذ في الحسبان الحقيقة المعاصرة المتمثلة في أن دول العالم الثالث تمثل جزءاً من نظام دولي موحد ، ومعقد والذي تعجز أمامه أفضل الاستراتيچيات الفكرية التنموية نتيجة القوة الخارجية التي تقف حائلاً دون التحكم فيه .

وقد ظهر مدخل مختلف كان يمثل النموذج الأول والأكثر انتشاراً في الفترة من 1950 - 1960 الذي حاول التوفيق بين العوامل الاقتصادية والمؤسسية داخل نموذج للنظام الاجتماعي الدولي للتنمية والتخلف . وهو نموذج التبعية الدولية الذي سنلقي عليه نظرة في الصفحات التالية .

لكن أولاً وقبل التعرض لنظرية التبعية ، فإننا سوف نتعرف على النموذجين الشهيرين الذين انبثقا من نظريات التنمية التي سادت أثناء 1970 وهي النماذج النظرية والتجريبية للتغير الهيكلي .

3/3 نماذج التغيير الهيكلي Structural - Change Models

أما عن نظرية التغيير الهيكلي بنماذجها المختلفة فهي تركز على الآلية التي تحول بها الاقتصادات المتخلفة هياكلها الاقتصادية الحالية من التركيز الشديد على الزراعة

التقليدية والقطاعات الأولية التي تعيش على حد الكفاف إلى المزيد من التحضر ، والمزيد من التنوع الصناعي والاقتصاد الخدمي من خلال التوسع في القطاعين الصناعي والخدمي .

فهي توظف الأدوات السعرية وتخصيص الموارد للنظرية النيوكلاسيكية والاقتصاد القياسي الحديث لتصف كيف تحدث هذه العملية التحولية .

وهناك مثالين شهيرين لمدخل ونماذج التغيير الهيكلي هما :

1- النموذج النظري لفائض العمالة في القطاعين لآرثر لويس .

2- أنماط التنمية التي تمثل تحليلاً عمليًا لهوليس تشينري .

1/3/3 نظرية التنمية لآرثر لويس

النموذج الأساسي ***Basic Model***

يعتبر نموذج آرثر لويس واحداً من أشهر النماذج النظرية في التنمية التي ظهرت مؤخراً وركزت على التغير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش على حد الكفاف ، ذلك النموذج الذي وضعه الكاتب آرثر لويس الذي حصل على جائزة نوبل في منتصف الخمسينيات . والذي عدل وأصيغ ووسع بعد ذلك على يد كل من : John fei & Gustav Ranis . إن نموذج لويس للقطاعين أصبح نظرية عامة في عملية التنمية القائمة على فائض العمالة في دول العالم الثالث خلال الستينيات وأوائل السبعينيات ، والذي مازال التمسك به مستمراً حتى اليوم في العديد من الدول وبخاصة فيما بين اقتصاديي التنمية الأمريكيين .

وفي ظل نموذج لويس فإن الاقتصادات المتخلفة تتكون من قطاعين هما ، القطاع الزراعي التقليدي الذي يعيش على حد الكفاف الآهل بالسكان ، والذي يتسم بالإنتاجية الحدية الصفرية لعنصر العمل . هذا الموقف سمح للويس أن يصنف ذلك كفائض للعمالة بمعنى إمكانية سحب هذا الفائض من القطاع الزراعي بدون أية خسائر في الناتج مع تحقيق إنتاجية عالية والقطاع الصناعي الحضري الحديث الذي تتحول العمالة إليه تدريجيًا من القطاع التقليدي .

وأول ما يركز عليه النموذج هو كلا من عملية تحول العمالة ، ونمو الناتج ، والتوظف في القطاع الحديث . فكلا من تحول العمالة وزيادة التوظف في القطاع الحديث تأتي عن طريق التوسع في الناتج في هذا القطاع .

أما عن السرعة التي يتم بها حدوث هذا التوسع فإنها تتحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي ، وتراكم رأس المال في القطاع الصناعي . فمجرد الاستثمار يسمح بزيادة أرباح القطاع الحديث عن الأجور بالاعتماد على الفرض القائل بإعادة المستثمرين استثمار أرباحهم ، وهكذا يحدث التوسع في هذا القطاع .

وفي النهاية وبالنسبة لمستوى الأجور في القطاع الصناعي الحضري يفترض الآتي :

(أ) أنه ثابت .

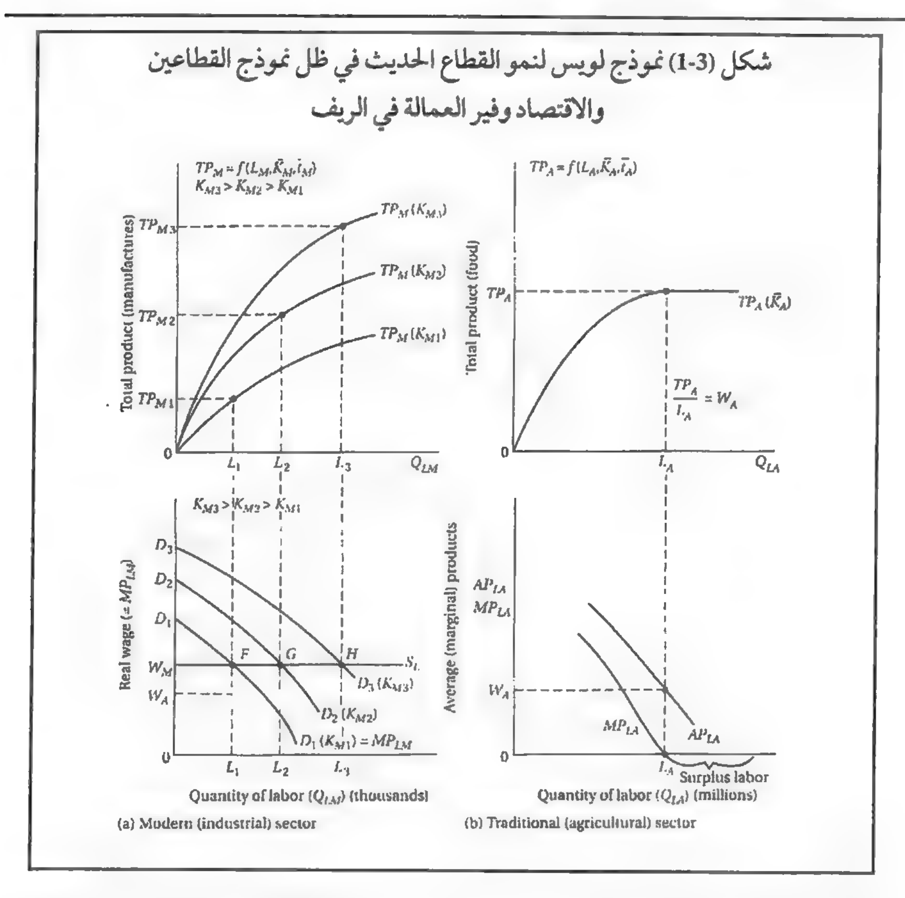
(ب) أنه يتحدد عند مقدار يكون أعلى من ذلك المستوى للأجور الثابت في المتوسط والقائم على حد الكفاف في القطاع الزراعي التقليدي (حيث يفترض لويس أن الأجور في القطاع الحضري يجب أن تكون أعلى على الأقل بنحو 30% من متوسط الدخل الريفي حتى تحدث هجرة العمال من موطنهم في الريف حيث القطاع الزراعي إلى الحضر حيث القطاع الصناعي) .

عند هذا الأجر الحضري الثابت فإن منحنى عرض العمل الريفي للعمل في القطاع الحديث يتسم بالمرونة التامة .

نستطيع أن نشرح نموذج لويس لنمو القطاع الحديث في قطاعين اقتصاديين باستخدام الشكل (1.3) في الصفحة التالية .

نعتبر أولاً أن القطاع الزراعي التقليدي رسم في الجانب الأيمن من الشكل (1.3) .

الجزء الأعلى يوضح كيف يختلف الإنتاج الغذائي بزيادة المدخلات من عنصر العمل . حيث يمثل دالة الإنتاج الزراعي ويتحدد الناتج الكلي من الغذاء بالتغيير في مقدار متغير واحد فقط وهو المدخلات من عنصر العمل (L_A) وكمية ثابتة من رأس المال (K_A) وثبات التكنولوجيا التقليدية (T_A) .



شكل (1-3) نموذج لويس لنمو القطاع الحديث في ظل نموذج القطاعين والاقتصاد وفير العمالة في الريف

الجزء الأسفل ناحية اليمين يوضح منحنيات الناتج المتوسط والحدي لعنصر العمل (APLA) ، (MPLA) المشتقين من منحنى الناتج الكلي الموضح أعلى .

كمية العمالة الزراعية QLA المتاحة واحدة في الجزئين ، وهي الموضحة على المحور الأفقي والمعبر عنها بالملايين من العمال . وكما يصف لنا لويس الاقتصادات المتخلفة حيث يعيش ويعمل نحو 80% إلى 90% من السكان في المناطق الريفية .

وضع لويس فرضين خاصين بالقطاع التقليدي هما :

أولاً : هناك فائض عمالة بمعنى أن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تساوي صفر .

ثانيًا : جميع العمال الزراعيين يشاركون بالتساوي في الناتج . لذلك فإن الأجر الريفي الحقيقي يتحدد بالإنتاجية المتوسطة لعنصر العمل ، وليس بالإنتاجية الحدية .

الجانب الأيسر ويمثل القطاع الحديث :

الجـزء الأعـلى يوضح منحنيـات الناتج الكلي (دالة الإنتـاج) للقطاع الصناعي الحديث ، والناتج يمثل سلع صناعية (TPM) وهو دالة في العنصر المتغير وهو العمل LM ورأس المال الثابت (KM) والتكنولوچيا الثابتة TM .

المحور الأفقي يمثل كمية العمل الموظفة لإنتاج الناتج معبراً عنها بالآلاف من العمال الحضريين .

ولذلك فإن نموذج لويس يسمح بزيادة رأس المال في القطاع الحديث من KM1 إلى KM2 إلى KM3 وذلك نتيجة لإعادة الرأسماليين الصناعيين استثمار أرباحهم ، وهذا ما يسبب تحرك منحنى الناتج الكلي لأعلى (بالزيادة) .

هذه العملية التي تسبب إعادة استثمار الأرباح ونمو الناتج تشرح في الجزء الأسفل من الجانب الأيسر .

الآن تكونت لدينا منحنيات الإنتاجية الحدية لعنصر العمل في القطاع الحديث المشتقة من منحنيات الناتج الكلي الموضحة في الجزء الأعلى .

وفي ظل الفرض الخاص بالمنافسة التامة في سوق العمل في القطاع الحديث فإن منحنيات الإنتاجية الحدية لعنصر العمل في الحقيقة تمثل منحنيات الطلب على عنصر العمل ، حيث يتضح لنا كيف يعمل النظام .

WA في الجزء الأسفل من الشكل المذكور توضح المستوى المتوسط للدخل الذي يمثل حد الكفاف في القطاع الريفي التقليدي .

WM في أسفل الجـزء الأيسـر توضح الأجـر الحقيـقي في القطاع الرأسمـالي الحديث . وعند هذا الأجر يفترض أن عرض العمل للريفيين لا نهائي المرونة كما هو موضح بمنحنى عرض العمل الأفقي $W_M S_L$.

وبكلمـات أخرى فإن لويس افترض أن الأجـر الحضري WM أعلى من الدخل المتوسط الريفي WA . كمـا أن أصحـاب العمل في القطاع الحديث من الممكن أن يستأجروا العديد من فائض العمالة الريفي كما يريدون ، ودون خوف من زيادة الأجور .

وإذا نظرنا إلى منحني الطلب على العمل نجده يتحدد بالانخفاض في الإنتاجية الحدية لعنصر العمل . ويعبر عن ذلك بالانحدار السالب للمنحني $D_1(K_{M1})$ في أسفل الجزء الأيسر من الشكل (1.3) .

ولأن تعظيم الأرباح في القطاع الحديث يفترض استئجار العمال عند النقطة التي عندها يتساوى الأجر الحقيقي مع الناتج الحدي المادي (النقطة F نقطة التقاطع بين منحني الطلب على العمل ومنحنى العرض منه) فإن العمالة الكلية الموظفة في القطاع الحديث تساوي L_1 والناتج الكلي في القطاع الحديث هو TP_{M1} الذي يمثل المنطقة المحددة بالنقاط (OD_1FL_1) .

إجمالي الأجور يمثل الشكل المستطيل $(OW_M\ FL_1)$.

الأرباح التي يحصل عليها الرأسماليون تمثل بالشكل $(W_M\ D_1\ F)$.

لأن لويس افترض أن كل هذه الأرباح سيعاد استثمارها فإن رصيد رأس المال في القطاع الحديث سوف يرتفع من K_{M1} إلى K_{M2} . كما أن رأس المال الكبير سوف يؤدي إلى ارتفاع منحني الناتج الكلي في القطاع الحديث إلى TP_{M2} ، مما يؤدي إلى ارتفاع منحني الناتج الحدي لعنصر العمل .

هذا التحرك للخارج لمنحني الطلب على العمل يوضح بالخط $D_2\ (K_{M2})$ في أسفل الجزء الأيسر .

وهنا فإن التوازن الجديد لمستوى التوظف في القطاع الحديث سيكون عن النقطة G عند مستوى عمالة موظفة جديدة L_2 .

كما أن الناتج الكلي سوف يرتفع إلى TP_{M2} أو OD_2GL_2 . بينما ترتفع الأجور والأرباح إلى $OWMGL_2$ أو $W_M\ D_2\ G$.

هذه الأرباح سيعاد استثمارها ويزداد رأس المال المستثمر إلى K_{M3} ويزداد الناتج الكلي والطلب على العمل ، ويرتفع مستوى التوظف وهكذا .

ومن ثم فإن عملية النمو الذاتي والتوسع في التوظف في القطاع الحديث يفترض استمرارها حتى يمتص فائض العمالة للقطاع الريفي في القطاع الصناعي الحديث .

بعد ذلك فإن العمالة الإضافية يمكن سحبها من القطاع الزراعي فقط عند مستوى مرتفع لتكلفة إنتاج الغذاء ، لأن نقص العمال عن معدل الأرض يعني أن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل الريفي لم تعد صفراً .

بناءًا عليه فإن منحني عرض العمل سيصبح ذو انحدار موجب طالما كانت الأجور والتوظف في القطاع الحديث مستمرة في الزيادة مع تحرك توازن النشاط الاقتصادي من القطاع الزراعي التقليدي الريفي إلى القطاع الصناعي الحضري الحديث .

انتقادات نموذج لويس Criticisms of the Lewis Model

بالرغم من كون نموذج القطاعين لآرثر لويس في التنمية بسيطًا ومتطابقًا تقريبًا مع التجارب الفعلية التي مر بها الغرب في مراحل النمو الاقتصادي ، **إلا أنه احتوى على ثلاثة فروض لا تناسب الواقع الاقتصادي والمؤسسي لأغلب دول العالم الثالث المعاصرة وهي :**

أولاً : يفترض النموذج – ضمنيًا – تناسب الزيادة في تحول العمال من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي مع معدل تراكم رأس المال في هذا القطاع . فكلما زاد التراكم الرأسمالي زاد نمو القطاع الصناعي وزاد الطلب على العمالة . ولكن ماذا لو أعيد استثمار أرباح الرأسماليين باستخدام أجهزة وآلات حديثة كثيفة رأس المال وموفرة لعنصر العمل؟ (نحن بهذا الشكل نقبل بالتأكيد الفرض المثير للجدل وهو أن أرباح الرأسماليين في الحقيقة يعاد استثمارها داخل الاقتصاد المحلي ، ولا ترسل للخارج في شكل هروب لرأس المال ليضاف إلى الودائع بالبنوك الغربية . إن الشكل (3.2) في الصفحة التالية هو إعادة تقديم للقطاع الحديث بالجزء الأسفل من الشكل (1.3) ، ولكن في هذه المرة لا يتحرك منحنى الطلب على العمل للخارج لكنه في الحقيقة يكون متقاطعًا . منحنى الطلب $D_2(K_{M1})$ يكون ذو انحدار سالب أكثر من منحنى الطلب $D_2 (K_{M1})$ ليعكس حقيقة زيادة التراكم الرأسمالي الناتج من التقدم التقني الموفر لعنصر العمل . حيث أن K_{M2} تشير إلى أن التكنولوجيا المستخدمة تتطلب كمية أقل من عنصر العمل لإنتاج وحدة من الناتج عن التكنولوجيا المستخدمة مع K_{M1} ، حيث إننا

نرى أنه بالرغم من أن الناتج الكلي OD2EL1 يزيد عن الناتج OD1EL1 . إلا أن الأجور الكلية OWMEL1 والتوظف L1 لا يزالان كما هما دون تغيير . وكأن الزيادة في الناتج اتجهت بالكامل إلى الرأسماليين . وبالتالي فإن الشكل (2.3) يمدنا بشرح لما يسمى بالنمو الاقتصادي المضاد للتنمية (antidevelopmental) ، حيث إن كل الزيادة في الدخل والناتج توزع على العدد المحدود من الرأسماليين ، بينما تظل مستويات الدخل والتوظف للعدد الهائل من العمال كما هي دون تغيير . فعلى الرغم من زيادة GNP إلا أنه قد حدث تحسن قليل وربما لم يحدث أى تحسن في الرفاهية الكلية للمجتمع بمعيار توزيع أفضل للمكاسب في الدخل والتوظف .

ثانيًا : يفترض النموذج - أيضا ضمنيًا- وجود فائض مستمر للعمالة في القطاع الريفي بينما يوجد توظف كامل في القطاع الحضري الصناعي . وهنا تشير معظم الدراسات المعاصرة إلى أن هذا الفرض هو على العكس تمامًا مما يحدث في الواقع . ففي أغلب دول العالم الثالث توجد البطالة السافرة في القطاع الصناعي الحضري والقليل من البطالة السافرة أو المقنعة في القطاع الزراعي التقليدي الريفي .

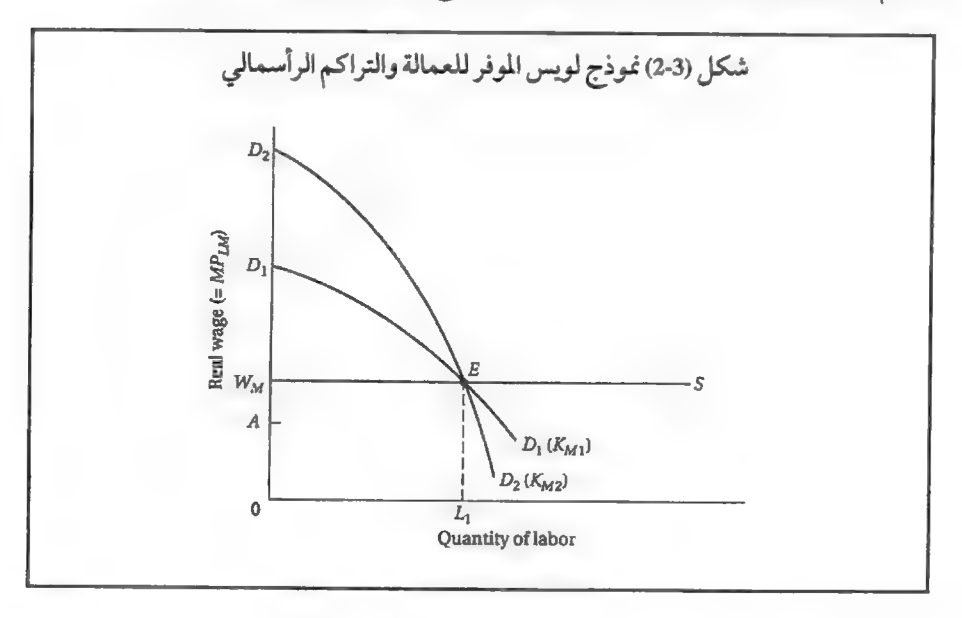
حقًا توجد مواسم يقل فيها الطلب على عنصر العمل في القطاع الزراعي أو في بعض المناطق الجغرافية من العالم . إلا أن معظم اقتصاديي التنمية يوافقون عادة على الفرض القائل بظهور البطالة في المناطق الحضرية في البلدان المتخلفة بمعدلات أعلى من المناطق الريفية ، وهو ما يفترض آرثر لويس عكسه تمامًا .

وثالث الفروض غير الواقعية ، هو مسألة بقاء مستوى الأجور الحقيقية في القطاع الصناعي ثابتًا بقدر ما يستمر فائض العمالة في القطاع التقليدي . فمن المشاهد استمرار ارتفاع مستويات الأجور في المناطق الحضرية والصناعية في كافة دول العالم (سواء بالمعايير المطلقة أو النسبية) حتى ولو كانت هناك بطالة سافرة في قطاع أو آخر من قطاعات الاقتصاد القومي .

من كل ما سبق يتضح أنه إذا أخذنا في الحسبان تزايد التحيز نحو استخدام التكنولوچيا الموفرة لعنصر العمل وتزايد ندرة العمالة العاطلة في قطاع الزراعة ، وهروب رأس المال ، واستمرار ارتفاع معدلات الأجور في القطاعات الصناعية

الحضرية ، عندئذ سوف نستنتج أن نموذج آرثر لويس له قيمته في رسم صورة لعملية التنمية من حيث التفاعل القطاعي والتغير الهيكليي . إلا أنه يتطلب تعديلاً للفروض القائم عليها وتعديلاً لتحليله حتى يناسب الواقع المعاصر لدول العالم الثالث .

شكل (3-2) نموذج لويس الموفر للعمالة والتراكم الرأسمالي



2/3/3 التغيير الهيكلي ونماذج (أنماط) التنمية

مثلما وجدنا في نموذج لويس فإن نماذج التنمية لتحليل التغيير الهيكلي تركز على العملية المتتابعة التي من خلالها يتحول الهيكل الاقتصادي ، الصناعي ، المؤسسي في الاقتصادات المتخلفة ليسمح باستبدال الصناعات الحديثة بدلاً من الزراعة التقليدية كوسيلة للنمو الاقتصادي .

وعلى أية حال فعلى العكس من نموذج لويس فإن أول ما يلفت انتباهنا أن زيادة الادخار والاستثمار وفقًا لتحليل نماذج التنمية بالرغم من كونها شرطاً ضرورياً إلا أنها لا تمثل شرطًا كافية للنمو الاقتصادي .

فبالإضافة إلى التراكم الرأسمالي سواء المادي أو البشري ، فيتطلب الانتقال من النظام الاقتصادي التقليدي إلى النظام الاقتصادي الحديث مجموعة من التغييرات الداخلية للهيكل الاقتصادي للدولة .

هذه التغييرات الهيكلية تشمل فعلاً كل الدوال الاقتصادية وتشتمل على التغيير الإنتاجي وتغير مكونات الطلب الاستهلاكي ، التجارة الدولية ، واستخدام المصادر . كما تشتمل على التغيير في عوامل الاقتصاد الاجتماعي مثل التحضر ، النمو ، والتوزيع السكاني في الدولة .

كما أن تحليل التغيير الهيكلي التجريبي قد أكد على تأثير كل من القيود المحلية والدولية على التنمية .

فالقيود المحلية تشتمل في حد ذاتها على قيود اقتصادية مثل الموارد الطبيعية للدولة بالإضافة إلى حجمها المادي والسكاني . كما تشتمل على قيود مؤسسية مثل السياسات الحكومية وأهدافها .

أما القيود الدولية فهي تتمثل في التكنولوچيا ورأس المال الخارجي بالإضافة إلى التجارة الدولية .

فالاختلاف في مستوى التنمية بين الدول النامية والمتقدمة أو حتى بين الدول النامية وبعضها البعض يرجع بشكل كبير إلى هذه القيود المحلية والدولية .

فوجود القيود الدولية يجعل الطريق أمام تحول الدول النامية عمومًا مختلفًا عن الطريق الذي سارت عليه الدول الصناعية حاليًا .

فالدول النامية أمامها الفرص المقدمة والمعروضة من جانب الدول الصناعية مثل مصادر رأس المال ، والتكنولوچيا ، الواردات الصناعية ، وأسواق الصادرات التي تجعل معدل تحولها أسرع من معدل تحول الدول الصناعية أثناء الفترة التي كانت تقوم فيها بتنمية اقتصادها .

وعلى خلاف نموذج المراحل الخطية ، فإننا نتعرف من خلال نموذج التغير الهيكلي لحقيقة مؤداها أن الدول النامية جزء من نظام دولي متكامل وكبير ممكن أن يشجع تنميتها كما يمكن أن يعوقها .

إن من أفضل نماذج التغيير الهيكلي المعروفة على نطاق واسع هو نموذج تشينري Hollis B. CHENERY . هذا النموذج الذي درس نماذج التنمية في عدد من دول العالم الثالث أثناء الفترة التي تلت الحرب .

كما أن دراسته التجريبية سواء في شكل بيانات قطاعية أو في صورة سلسلة زمنية لدول عند مستويات مختلفة من الدخل الفردي المتوسط تقودنا إلى التعرف على العديد من الملامح والصفات لعملية التنمية كما يراها .

وتشتمل هذه الصفات لعملية التنمية علي الانتقال من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي ، التراكم الثابت لرأس المال المادي والبشري ، التغيير في طلب المستهلك من التركيز على السلع الغذائية والسلع الأساسية الضرورية إلى الرغبة في السلع الصناعية المتنوعة والخدمات ، ونمو التحضر الصناعي عن طريق هجرة السكان من المزارع والمدن الصغيرة والانخفاض في حجم الأسرة والنمو السكاني مع تزايد اهتمام أرباب الأسر بالنوع أكثر من الكم .

3/3/3 الاستنتاجات والمضامين

إن التغييرات الهيكلية التي تم وصفها تعد نموذجًا متوسطًا للتنمية التي لاحظها CHENERY وزملاؤه فيما بين الدول ومن خلال تحليل سلسلة زمنية أو بيانات قطاعية .

وتعتبر الفرضية الأساسية التي يقوم عليها نموذج التغيير الهيكلي هي أن التنمية عملية مميزة للنمو تكون الملامح الأساسية للتغيير بها متشابهة في كل الدول .

على أية حال كما ذكرنا من قبل فإن النموذج يحاول التعرف على الاختلافات التي من الممكن أن تنشأ بين الدول فيما يتعلق بخطوات ونموذج التنمية بالاعتماد على مجموعة الظروف الخاصة بها .

وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة علي عملية التنمية ، هذه العوامل تشتمل على حجم الدولة ، مصادرها الطبيعية ، سياستها الحكومية ، أهدافها ، التكنولوجيا ، ورأس المال الخارجي المتاح بالإضافة إلى بيئة التجارة الدولية .

باختصار ، فإن الدراسات التجريبية لعملية التغيير الهيكلي تقودنا إلى النتيجة التالية ، وهي أن خطوات ونموذج التنمية من الممكن أن تتغير وفقًا لكل من العوامل المحلية والعوامل الدولية ، حيث يفوق العديد منها قدرة الدولة بمفردها على التحكم فيها .

بعد توضيح هذا الاختلاف ، فقد أثبت اقتصاديو التغيير الهيكلي الآتي :

- بعض هذه النماذج من الممكن أن تحدث في الغالب في كل الدول أثناء عملية التنمية .

- كما أثبتوا إمكانية تأثرها بسياسات التنمية التي تتبعها حكومات الدول النامية . كما تتأثر بالتجارة الدولية والسياسات الخاصة بالمعونات الأجنبية للدول المتقدمة .
- إذن فإن تحليل التغيير الهيكلي هو في الأساس تحليل متفائل قائم على أن خليط من السياسات الاقتصادية الصحيحة سوف تحدث نماذج نافعة للنمو الذاتي المتواصل .
- وعلى العكس فإن مدرسة التبعية الدولية أقل تحمسًا وأكثر تشاؤمًا في بعض الحالات .
- ومن ثم فإن المؤيدين لهذا المقترح أثبتوا المتوسطات الإحصائية التي قام اقتصاديو التغيير الهيكلي بحسابها من خلال مدى مختلف للدول الغنية والفقيرة ذات فائدة محدودة في عملية تحديد العوامل الحرجة لعملية التنمية الخاصة بالدول .

لكن هناك من هو أكثر أهمية حيث إنهم يحولون الاهتمام عن العوامل الحقيقية في الاقتصاد العالمي التي تؤكد على استمرارية الفقر في دول العالم الثالث . والآن لنرى كل ما تشتمل عليه نظرية التبعية الدولية في الصفحات التالية :

4/3 ثورة التبعية الدولية The International- Dependence Revolution

أثناء السبعينات حظيت نماذج التبعية الدولية بتأييد كبير خاصة فيما بين مفكري العالم الثالث ، وذلك كنتيجة لتزايد تفتح البصيرة حول كل من نماذج مراحل النمو والتغيير الهيكلي .

وفي الأساس فإن نماذج التبعية الدولية ترى أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية سواء المحلية أو الدولية بالإضافة إلى وقوعها في تبعية وسيطرة الدول الغنية من خلال علاقتها بها .

داخل هذا المدخل العام والخاص بثورة التبعية الدولية يوجد ثلاثة تيارات فكرية هي :

1- نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة .
2- نموذج المثال الكاذب .
3- فرضية الثنائية التنموية .

1/4/3 نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة

أولى النقاط الهامة أن ما ندعوه باسم نموذج تبعية العهد الاستعماري الجديد هو تطور غير مباشر للتفكير الماركسي في التنمية الاقتصادية .

فهو يعزو وجود واستمرارية العالم الثالث المتخلف البدائي إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي الدولي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدولة الفقيرة من ناحية والدولة الغنية من ناحية أخرى .

فسواء أكانت الدول الغنية مستغلة عن قصد أو مهملة بغير قصد لوجود الدول الفقيرة معها في النظام الدولي المسيطر عن طريق عدم تكافؤ القوة في العلاقة بين المركز (ويمثل الدول المتقدمة) والحد الخارجي أو المحيط (ويمثل الدول الأقل تقدمًا) ، فإن المحاولات المتقدمة من جانب الدول الفقيرة لأن تكون مستقلة ومعتمدة على ذاتها تصبح صعبة ، بل وفي بعض الأحيان مستحيلة في ظل وجود تلك السيطرة والتبعية .

وفي ضوء ذلك توجد بعض المجموعات في الدول النامية (التي تشتمل على مُلاك الأرض ، المنظمين ، الحكام العسكريين ، التجار ، الموظفين الحكوميين ، وقائدي الاتحاد التجاري) ، الذين يتمتعون بدخول مرتفعة ، مكانة اجتماعية بالإضافة إلى القوة السياسية المكونة لطبقة مسيطرة ونخبة صغيرة من أصحاب المنفعة في النظام الرأسمالي الدولي القائم على عدم العدالة ، وتتطابق مصالح هؤلاء سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مع جماعات المصالح الدولية التي تشتمل على الجمعيات والشركات متعددة الجنسيات ، ووكالات المساعدات الثنائية أو منظمات المساعدات متعددة الأطراف مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي (IMF) التي تمولها الدول الرأسمالية الغنية .

إن أنشطة هذه الصفوة غالبًا ما تمنع جهود الإصلاح الحقيقي الذي كان من الممكن أن يفيد عدد كبير من الناس في الدول النامية ، وفي أغلب الحالات تؤدي إلى مستويات معيشية منخفضة واستمرار التخلف . وباختصار ، فإن رؤية الماركسيين الجدد أصحاب نظرية العهد الاستعماري الجديد للتخلف تعزو الجزء الأكبر من مشاكل الفقر في دول العالم الثالث إلى سياسات الدول الصناعية الرأسمالية في نصف الكرة الأرضية الشمالي وامتداد تلك السياسات من خلال النخبة المحلية من جماعات المصالح التابعة لها .

وبالتالي فإن التخلف يرى على أنه ظاهرة خارجية ، على عكس نظريات المراحل الخطية والتغيير الهيكلي ، فقد كان التأكيد على القيود الداخلية مثل عدم

كفاية الادخار والاستثمار أو نقص التعليم والمهارات . إذًا فالتخلف مسئولة عنه الدول المتقدمة لتعمدها إجبار الدول النامية على الدوران في فلكها والتبعية الكاملة لها .

إذًا الكفاح الثوري أو على الأقل إعادة البناء الرئيسي للنظام الرأسمالي العالمي يكون أمراً مطلوباً لتحرير دول العالم الثالث وتخلصها من التبعية المباشرة وغير المباشرة للتحكم الاقتصادي الحالي الظالم للعالم الأول في مقدرات العالم الثالث الاقتصادية .

أما عن المكونات المختلفة لنموذج تبعية العهد الاستعماري الجديد سوف تكتشف بشيء أكثر تفصيلاً عند مناقشة مشاكل الفقر ، توزيع الدخل البطالة التجارة الدولية ، والمساعدات الأجنبية فيما بعد .

2/4/3 نموذج المثال الكاذب

المدخل الثاني للتنمية والأقل تطرفًا في نموذج التبعية الدولية هو ما يطلق عليه نموذج المثال الكاذب القائم على ما يعطي للعالم الثالث من نصائح مغلوطة وغير مناسبة ، وذلك نتيجة للتحيز العرقي للخبراء من الدول المتقدمة المشتغلين بالوكالات والمنظمات الدولية .

فهؤلاء الخبراء يعرضون مفاهيم سوفسطائية ، هياكل اقتصادية رائعة ، ونماذج اقتصاد قياسي معقدة في التنمية غالبًا ما تقود إلى سياسات غير سليمة أو غير مناسبة ، لأن العوامل المؤسسية مثل الدور المرن والمركزي للهياكل الاجتماعية التقليدية (قبلية نظام الطبقات) ، عدم العدالة في ملكية الأرض وحقوق الملكية الأخرى هي ما تمثل أساسًا الاتجاه السائد . ومن هنا تفشل هذه المفاهيم المعروضة من خبراء الدول المتقدمة في وضع نموذج سليم وصالح لإحداث التنمية في دول العالم الثالث .

3/4/3 فرضية التنمية الثنائية

لقد أحتوت نظريات التغيير الهيكلي ضمنيًا وأظهرت صراحة نظريات التبعية الدولية فكرة ثنائية المجتمعات في كل من الدول الغنية والدول الفقيرة ، وفي الدول النامية تظهر هذه الثنائية بوضوح من خلال تركز الثروة في أيدي قلة داخل مساحة كبيرة من الفقر .

فالثنائية مفهوم واسع يناقش في التنمية الاقتصادية ، وهو ما يشير إلى وجود واستمرار تزايد الفرق بين الدول الغنية والدول الفقيرة والشعوب الغنية والشعوب الفقيرة على اختلاف المستويات . **وبشكل أكثر تحديداً فإن مفهوم الثنائية يشتمل على أربعة عناصر أساسية هي :**

1- توافر مجموعة الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد ، كأن يتعايش معًا في ظروف الإنتاج في بلد ما طريقتي الإنتاج الحديثة والتقليدية في قطاع الريف والمدينة أو تعايش القلة أو الفئة الغنية مرتفعة المستوى الثقافي والتعليمي مع الكثرة الفقيرة والأمية من سكان مجتمع ما . أو تعايش الدول الصناعية القوية والغنية مع المجتمعات الفقيرة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية .

2- اتساع هذا التعايش واتسامه بالاستمرارية وليس بالمرحلية . فهو تناقض مزمن وليس وقتيًا ، ويرجع هذا إلى أن مسبباته ليست ظواهر عارضة ولكنها أسباب هيكلية لا يسهل إزالتها والقضاء عليها .

3- لا تبدي الفوارق بين شقي ظاهرة الثنائية الاقتصادية (القطاع المتقدم في مواجهة القطاع المتأخر) أى ميل نحو الضالة أو التقارب بل على العكس ، فإنها تميل نحو الزيادة والاتساع . ويوضح هذا أن الفجوة التي تفصل بين إنتاجية العامل في الدول المتقدمة وإنتاجية العامل في الدول المتخلفة لا تضيق ، وإنما الملاحظ أنها تتسع من عام إلى عام .

4- ومن أهم خواص الثنائية أن الأحوال الاقتصادية في القطاع المتخلف لا تتأثر كثيراً بالرواج أو الانتعاش في القطاع المتقدم بل على العكس ، فبدلاً من جذبه لأعلى قد يتسبب ظروف تواجد القطاع المتقدم في دفع القطاع المتأخر لأسفل وتعميق تخلفه .

4/4/3 الاستنتاجات والمضامين

أيًا كان الاختلاف الايدلوجي فإن المدافعين عن نماذج تبعية العهد الاستعماري الجديد والمثال الكاذب والثنائية يرفضون التأكيد المطلق على النظريات الاقتصادية الغربية التقليدية المصممة للتعجيل بنمو GNP كمفهوم للتنمية .

فهم يشكون في صحة نموذج لويس للقطاعين للتحديث والتصنيع ، وينصب ذلك في الخلاف حول الفروض وتاريخ العالم الثالث الحديث .

ويرفضون أيضًا إلى حد ما مطالبة تشينري وآخرون بأن نماذج التنمية التجريبية يجب أن تتبع من قبل أغلب الدول الفقيرة في محيط الاقتصاد العالمي .

وأخيراً فإن نظريات التبعية ، المثال الكاذب ، والثنائية أكدت على توازن القوى الدولية والحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي ، السياسي ، والمؤسسي على المستوى المحلي والدولي بشكل أساسي .

وفي حالات متطرفة دعوا بصراحة إلى مصادرة ملكية الأصول الخاصة على أمل أن تكون الملكية للقطاع العام أكثر فعالية وتساعدنا على استئصال الفقر المدقع ، وتمدنا بالكثير من الفرص الوظيفية وتقلل عدم العدالة في توزيع الدخل ، وترفع مستويات المعيشة (التي تشتمل على الصحة ، التعليم ، وتنمية الثقافة) .

وعلى الرغم من أن بعض الماركسيين الجدد قد ذهب بعيداً مثل القول بأن النمو الاقتصادي والتغيير الهيكلي أمر لا يهم ، إلا أن المراقبين للفكر الرئيسي عرفوا أن أهم الطرق الفعالة في التعامل مع هذه المشاكل الاجتماعية المتنوعة هو السير بسرعة نحو النمو الاقتصادي من خلال الإصلاح المحلي والدولي في إطار المزج الحكيم بين النشاط الاقتصادي العام والخاص .

ولقد تخللت نظريات التبعية نقطتين ضعف رئيسيتين هما :

أولاً : على الرغم من أنها قدمت تفسيراً لماذا تظل العديد من دول العالم متخلفة إلا أنها قدمت تفسيراً محدوداً عن كيفية تحقيق الدول للتنمية .

ثانيًا : وربما يكون الأهم أن التجربة الاقتصادية للدول الأقل تقدماً التي قامت بعمليات تأميم للصناعة كانت في معظمها ذات نتائج سلبية .

كما سنكتشف في نهاية الفصل أن الحكومة يمكن أن تفشل ، وبالمثل الأسواق . وأن مفتاح نجاح التنمية هو الاهتمام بالتوازن بين ما يمكن للحكومة أن تحققه من نجاح ، وبين ما يمكن أن يفعله نظام السوق الخاص ، وأفضل ما يمكن أن يحققه الاثنان معًا .

وفي نفس الوقت (في السبعينيات) الذي أثرت فيه نظرية التبعية الدولية خيال

العديد من المدارس في الغرب والعالم الثالث بدأت تخرج الثورة النيوكلاسيكية لتسود الكتابات الغربية في التنمية .

5/3 الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة The Neoclassical Counterrevolution

حدث في عقد الثمانينيات من القرن العشرين أن صعدت القوى السياسية المحافظة إلى الحكم في كل من الولايات المتحدة ، وكندا ، وبريطانيا ، وألمانيا الغربية (قبل إعادة توحيد ألمانيا) ، مما أدى إلى ظهور الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة في النظريات والسياسات الاقتصادية . وقد استندت هذه الثورة المعاكسة في الدول المتقدمة على سياسات الاقتصاد الكلي التي تركز على جانب العرض ، وعلى نظريات التوقعات الرشيدة ، بالإضافة إلى تحويل شركات القطاع العام إلى شركات خاصة (عمليات الخصخصة) . أما في الدول النامية فقد أخذ ذلك شكل تحرير الأسواق ، والتخلص من القطاع العام ، وانتهاج أسلوب التخطيط على مستوى الدولة ، وقيام الحكومة بتنظيم النشاط الاقتصادي بجوانبه المختلفة . ويسيطر أنصار المذهب النيوكلاسيكي على أقوى مؤسستين ماليتين في العالم وهما البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي .

وقد تزامن ما ذكرناه في السطور السابقة مع حدوث تآكل في نفوذ بعض المنظمات والمؤسسات مثل منظمة العمل الدولية ILO ، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD ، وهي تعكس وجهة نظر الدول الأقل تقدماً ، وهو ما يشكل تحدياً لأصحاب حجة التدخل في النشاط الاقتصادي وأنصار نظرية التبعية .

وتتمثل الحجة الرئيسية للثورة النيوكلاسيكية المعاكسة في القول بأن حالة التخلف الاقتصادي تنتج عن سوء تخصيص الموارد بسبب السياسات السعرية الخاطئة والتدخل المفرط في النشاط الاقتصادي من جانب حكومات دول العالم الثالث . ويقول رواد مدرسة الثورة النيوكلاسيكية أمثال Lord Peter Bauer ، Deepak Lal ، Harry Johnson ، Bela Balassa وآخرين أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى إبطاء عملية النمو الاقتصادي . ويرى الليبراليون الجدد أن السماح بانتعاش الأسواق الحرة ، وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة ، وتشجيع حرية التجارة والتصدير ، والترحيب

بالمستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة ، وتقليص صور التدخل الحكومي والإختلالات السعرية سواء في أسواق عوامل الإنتاج أو السلع أو أسواق المال ، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي . وعلى النقيض مما يراه منظروا التبعية ، نجد أن مؤيدي الثورة النيوكلاسيكية المضادة يعتقدون أن سبب تخلف دول العالم الثالث ليس نتيجة التصرفات الوحشية التي تقوم بها دول العالم الأول (أى الدول المتقدمة) والوكالات الدولية التي تسيطر عليها وإنما بسبب التدخل المفرط من جانب الدولة ، وانتشار الفساد ، وعدم الكفاءة ، وغياب الحوافز الاقتصادية ، وكلها أمور تتغلغل في اقتصاديات الدول النامية .

وعلى ذلك ، فإن ما تحتاجه الدول النامية ليس مجرد إصلاح النظام الاقتصادي الدولي ، أو عملية إعادة هيكلة للتخلص من ظاهرة الثنائية التي تعاني منها ، أو زيادة المعونات الأجنبية ، أو محاولة السيطرة على معدلات النمو السكاني ، ونظام تخطيط مركزي يكون أكثر فعالية . إن ما تحتاجه هذه الدول - ببساطة شديدة - هو تشجيع وجود أسواق حرة ، وتطبيق مبدأ «إتركه يعمل laissez- faire» من خلال حكومات تقوم بتيسيرات تسمح لآلية اليد الخفية بالعمل ، بحيث تكون أسعار السوق مرشداً لعملية تخصيص الموارد ، وتشجيع التنمية الاقتصادية . وقد أشار هؤلاء المؤيدون إلى قصص النجاح التي تحققت في دول مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة كأمثلة للأسواق الحرة ، وإلى قصص الفشل التي تحققت في الاقتصاديات القائمة على التدخل الحكومي في افريقيا وأمريكا اللاتينية .

إن التحدي النيوكلاسيكي لعقيدة التنمية السائدة يمكن تقسيمه إلى ثلاثة مناهج هي منهج السوق الحر ، ومنهج الاختيار العام (ويطلق عليه الاقتصاد السياسي الجديد) ، ومنهج السوق غير التمييزي .

ونستعرض فيما يلي هذه المناهج بشيء من التفصيل :

(أ) منهج السوق الحر free- market approach

ويعتمد تحليل هذا المنهج على مقولة مفادها «**إن الأسواق بمفردها تتسم بالكفاءة**» ، فأسواق السلع تعطي أفضل الإشارات للاستثمار في الأنشطة الجديدة ، وأسواق العمل

تستجيب لنشأة هذه الصناعات الجديدة بالطريقة المناسبة ، ويعرف المنتجون جيداً ماذا ينتجون وكيف ينتجون بكفاءة ، ذلك لأن أسعار السلع ، وأسعار عوامل الإنتاج تعكس الندرة الحقيقية للسلع وعناصر الإنتاج سواء في الوقت الراهن أو في المستقبل . وتكون المنافسة فعالة حتى لو لم تكن منافسة كاملة ، وتتوافر تكنولوچيا الإنتاج مجاناً ، ويكاد يكون استيعابها بدون تكلفة ، ناهيك عن توافر المعلومات الكاملة وبشكل مجاني . وفي ظل هذه الظروف ، يكون أى شكل من أشكال التدخل الحكومي مصدراً للاختلال ومعوق للإنتاج . وقد اتجه مؤيدو التنمية عن طريق السوق الحر إلى افتراض أن أسواق دول العالم الثالث تتسم بالكفاءة ، وأن أية صورة من صور عدم كمال الأسواق يمكن أن تتواجد تكون ذات تأثير محدود .

(ب) منهج الاختيار العام **public - choice approach**

يعرف هذا المنهج أيضاً باسم منهج الاقتصاد السياسي الجديد ، وهو يستند على القول بأن الحكومات لا تفعل أى شيء بشكل سليم . ويعود ذلك إلى افتراض نظرية الاختيار العام أن السياسيين ، والموظفين البيروقراطيين ، والمواطنين ، يعمل كل منهم بشكل منفرد ، ومن منظور مصلحته الذاتية . ويستخدم كل طرف من هؤلاء ما يتمتع به من نفوذ وسلطات حكومية لتحقيق غاياته التي تتسم بالأنانية . ويستخدم المواطنون تأثيرهم السياسي للحصول على مكاسب معينة (وتسمى مكاسب ريعية) عن طريق السياسات الحكومية (ومن أمثلة ذلك تراخيص الاستيراد ، وحصص النقد الأجنبي) ، وهو ما يحجب القدرة على الوصول للموارد الهامة . ويستخدم السياسيون موارد الحكومة في تعزيز ما يتمتعون به من قوة ونفوذ وسلطة . كذلك يستخدم موظفو الحكومة ومسئولوها وظائفهم للحصول على الرشاوي من المواطنين الباحثين عن المكاسب الريعية أو الراغبين في تمتع مشروعاتهم بصور الحماية المختلفة . وأخيراً ، تستخدم الحكومات سطوتها لمصادرة الممتلكات الخاصة من الأفراد . وعلى ذلك ، تكون النتيجة الصافية لكل هذه الممارسات هي سوء تخصيص الموارد بالإضافة للإنخفاض العام في الحريات الفردية . وخلاصة الأمر أن الحكومة ذات الحجم الضئيل جداً هي أفضل حكومة .

(ج) منهج السوق غير التمييزي market - friendly approach

يعتبر هذا المنهج هو أحدث مناهج الثورة النيوكلاسيكية المضادة . ويرتبط هذا المنهج بشكل أساسي بكتابات البنك الدولي والاقتصاديين التابعين له ، وكان كثير منهم ينتمي للمنهجين الآخرين خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين . ويعترف هذا المنهج بوجود كثير من صور عدم كمال الأسواق سواء للسلع أو لعوامل الإنتاج ، كما يؤمن بأن الحكومة تستطيع أن تلعب دوراً رئيسياً لتيسير عمل الأسواق من خلال صور التدخل غير الانتقائي (اللاتمييزي) .

ومن أمثلة ذلك ، قيام الحكومة بالاستثمار في البنية الأساسية المادية والاجتماعية ، وإقامة تسهيلات الرعاية الصحية ، وإنشاء المؤسسات التعليمية ، وتوفير المناخ الملائم لعمل المشروعات الخاصة . ويختلف هذا المنهج عن المنهجين السابقين في قبول فكرة أن فشل الأسواق في الدول النامية يكون أكثر انتشاراً في مجالات مثل تنسيق الاستثمارات ، والنواحي البيئية . علاوة على ذلك ، نجد أن ظواهر مثل غياب المعلومات وعدم كمالها ، والوفورات الخارجية المتعلقة بالتعلم وتنمية المهارات ، واقتصاديات نطاق الإنتاج ، تعتبر جميعها من الأمراض المتوطنة في الدول الأقل تقدماً . وفي حقيقة الأمر ، نجد أن الاعتراف بوجود الظواهر الثلاث الأخيرة هو الذي يفسح المجال للمدرسة الحديثة لنظرية التنمية .

6/3 النظرية النيوكلاسيكية للنمو (النظرية التقليدية القديمة)

Traditional (Old)Neoclassical Growth Theory

هناك حجر زاوية آخر تستند عليه الحجة النيوكلاسيكية الداعية للسوق الحر ، وهو التأكيد على أن تحرير أو انفتاح الأسواق الوطنية سوف يؤدي توفير مقادير إضافية من الاستثمار المحلي والأجنبي ، وهو ما يؤدي إلى زيادة معدل التراكم الرأسمالي . وبمعايير معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي GNP نجد أن ذلك يعادل رفع معدلات الادخار المحلي ، الأمر الذي معامل رأس المال/ العمل ، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل في الدول التي تعاني من نقص رأس المال . وتعتبر النماذج النيوكلاسيكية القديمة امتداداً مباشراً لنموذج هارود - دومار ، ونموذج سولو ، حيث يركز النموذجان على أهمية الادخار .

ويعتبر نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو إسهاماً حمل بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في النمو ، وهو الأمر الذي أدى إلى حصول «سولو» على جائزة نوبل في الاقتصاد . ويقوم هذا النموذج على توسيع اطار نموذج هارود – دومار عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي (عنصر العمل) ، ومتغير مستقل ثالث هو المستوى التكنولوچي إلى معادلة النمو الاقتصادي . وخلافاً للافتراضات التي اشتمل عليها نموذج هارود – دومار ، مثل افتراض ثبات معاملات الدالة ، وافتراض ثبات الغلة بالنسبة للنطاق ، نجد أن نموذج النمو النيوكلاسيكي الذي قدمه سولو يستخدم فكرة تناقص الغلة (أو العوائد) بشكل منفصل لكل من عنصري العمل ورأس المال ، كما يفترض ثبات القلة المشتركة للعنصرين معاً . وعلى ذلك ، يصبح التقدم التكنولوچي هو العامل المتبقي الذي يمكن من خلاله تفسير النمو في المدى الطويل ، مع الأخذ في الاعتبار أن سولو وغيره من القائمين بالتنظير في مجال النمو الاقتصادي ، يفترضون أن المستوى التكنولوچي يتحدد خارج إطار النموذج وبشكل مستقل عن باقي العوامل الأخرى .

وطبقاً لنموذج سولو ، يتم استخدام دالة الإنتاج النمطية التي تأخذ الشكل التالي :

$$Y = A\, e^{\mu t} K^{\propto} L^{1-\propto}$$

وتشير Y إلى الناتج المحلي الإجمالي ، K رصيد رأس المال البشري والمادي ، L عنصر العمل غير الماهر ، A ثابت المعادلة الذي يوضح المستوى التكنولوچي الأساسي ، e μ يوضح ثبات معدل النمو الخارجي للمستوى التكنولوچي الذي يتحقق عبر الزمن t . وعلى ذلك ، نجد أن ∝ تعبر عن مرونة الناتج بالنسبة لعنصر رأس المال (وهي النسبة المئوية للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي التي تنتج عن زيادة مقدارها 1% في رصيد رأس المال البشري والمادي) . وبافتراض أن ∝ تقل عن الواحد ، وأن رأس المال الخاص يحصل على الناتج الحدي كعائد له ، فإنه لا توجد وفورات خارجية . وعلى ذلك ، نجد أن صياغة النظرية النيوكلاسيكية للنمو تتضمن حالة تناقص الغلة لعنصري رأس المال والعمل .

وطبقاً للنظرية النيوكلاسيكية القديمة للنمو ، يأتي نمو الناتج من واحد أو أكثر من عوامل ثلاثة : حدوث زيادة كمية أو نوعية في عنصر العمل (عن طريق النمو السكاني

والتعليم) ، حدوث زيادة في عنصر رأس المال (من خلال الادخار والاستثمار) ، حدوث تحسن في المستوى التكنولوچي . ونلاحظ أنه في الاقتصاديات المغلقة (التي ليس لديها أنشطة خارجية) ذات معدلات الادخار المنخفضة ، سوف تحقق نمواً بطيئاً في المدى القصير بالمقارنة بالاقتصادات ذات معدلات الادخار المرتفعة (بافتراض بقاء العوامل الأخرى على ما هي عليه) ، الأمر الذي يترتب عليه تحقيق مستويات منخفضة من متوسط الدخل الفردي .

أما في الاقتصادات المفتوحة (حيث تتواجد التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي ، إلخ) فهي تحقق مستويات دخل مرتفعة بسبب تدفق رأس المال من الدول الغنية إلى البلاد الفقيرة التي تكون معاملات رأس المال/ العمل لديها منخفضة ، وبالتالي تكون العوائد على الاستثمار أكثر ارتفاعاً . ويستتبع ذلك أن إعاقة تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الداخل ، وزيادة درجة التدخل من جانب حكومات الدول الأقل تقدماً ، سوف يؤدي - طبقاً للنظرية النيوكلاسيكية للنمو - إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في دول العالم الثالث .

الاستنتاجات والمضامين

مثلما استندت نظرية ثورة التبعية ، التي ظهرت في سبعينيات القرن العشرين ، على رؤية ايديولوچية اقتصادية معينة ، نجد أن الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة استمدت جذورها من الايديولوچية والمشاكل التي تعاني منها دول العالم الثالث . وعلى حين يرى أنصار نظرية التبعية (ومعظمهم من اقتصاديي الدول الأقل تقدماً) أن حالة التخلف الاقتصادي هي ظاهرة مدفوعة من الخارج ، نجد أن أصحاب الرؤية النيوكلاسيكية (ومعظمهم ينتمون إلى العالم الغربي) ينظرون إلى المشكلة باعتبارها ظاهرة مدفوعة بعوامل داخلية ، مثل التدخل الحكومي المفرط في النشاط الاقتصادي والسياسات الاقتصادية السيئة .

والآن نتساءل عن فحوى ما تقول به الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة من أن وجود الأسواق الحرة وتقليل التدخل الحكومي يشكل المكونات الأساسية لتنمية دول العالم الثالث . وطبقاً لمعايير الكفاءة ، هناك اعتقاد بأن تخصيص الموارد طبقاً لأسعار السوق

يكون أفضل من التخصيص استناداً إلى تدخل الدولة . وتكمن المشكلة في أن كثيراً من الدول الأقل تقدماً تمتلك هياكل وتنظيمات اقتصادية تختلف عن نظيرتها الموجودة في الدول الغربية المتقدمة ، وبالتالي نجد أن الافتراضات الخاصة بسلوك المتغيرات الاقتصادية وتصورات السياسات الاقتصادية التي تتضمنها النظرية النيوكلاسيكية القديمة تكون موضع تساؤل وغير سليمة عند تطبيقها على الدول المتخلفة . فوجود الأسواق التنافسية مشكوك فيه ، وربما يكون غير مرغوب فيه في ظل الأطر المؤسسية والثقافية والتاريخية السائدة في كثير من الدول الأقل تقدماً ، وذلك من المنظور الاقتصادي والاجتماعي في المدى الطويل . ومن النادر أن تتحقق سيادة المستهلك بالنسبة لأي شيء ، مثل نوع السلع والخدمات التي ينبغي إنتاجها ، والكميات المنتجة من كل نوع ، ولم يتم إنتاج هذه الأنواع . فالمعلومات محدودة ، والأسواق مجزأة ، ومعظم المعاملات الاقتصادية تتم بصورة غير نقدية (من خلال المقايضة) .

وهناك انتشار واسع للمؤثرات الخارجية سواء بالنسبة للإنتاج أو الاستهلاك ، وعدم استمرارية في الإنتاج ، وكذلك عدم قابلية الفنون التكنولوجية للتجزئة . ويتمتع المنتجون سواء من القطاع الخاص أو العام بقدرة كبيرة على تحديد الأسعار والكميات المباعة . ونموذج المنافسة الموجود يبتعد كثيراً عن الواقع ، وبالتالي يكون من الأفضل تحليل أسواق الدول الأقل تقدماً في إطار نماذج عدم التوازن ، ونماذج التكييف الهيكلي ، حيث تكون استجابة الأسعار وحركات الأجور بشكل معاكس (أي في عكس الاتجاه الذي تتنبأ به النماذج التقليدية للأسواق الحرة) . وعلى الرغم من شيوع ظاهرة الاحتكار سواء بالنسبة لشراء الموارد أو بيع السلع ، فإن تحليل ظاهرة الاحتكار في إطار النظرية النيوكلاسيكية القديمة لا يقدم تفسيراً كافياً لأنشطة الشركات العامة والخاصة في الدول الأقل تقدماً . فالقواعد التي تحكم اتخاذ القرارات تختلف بدرجة كبيرة استناداً إلى الأرضية الاجتماعية ، بحيث يحتل هدف تعظيم الربح مكانة أدنى بالمقارنة بهدف توليد فرص العمل أو إحلال المدراء الوطنيين محل المدراء الأجانب .

وأخيراً ، نجد أن آلية اليد الخفية لا تؤدي - في الغالب - إلى تحسين مستوى الرفاهة بشكل عام ، وإنما تؤدي إلى تحسين أوضاع القلة الغنية على حساب الأغلبية الفقيرة .

ونستطيع أن نستخلص الكثير من النظرية النيوكلاسيكية فيما يتعلق بأهمية التحليل الأساسي للعرض والطلب للوصول إلى الأسعار الصحيحة للمنتجات وعناصر الإنتاج والنقد الأجنبي من أجل الوصول إلى كفاءة الإنتاج وتخصيص الموارد . فالحكومات المستنيرة تستطيع أن تستخدم الأسعار بشكل فعال كإشارات وحوافز للوصول إلى التخصيص الأمثل للموارد . وبرغم ذلك ، نجد أن واقع الهيكل المؤسسي والسياسي في كثير من دول العالم الثالث يجعل الوصول إلى السياسات الاقتصادية المناسبة ، سواء كانت مبنية على نظام السوق أو على التدخل الحكومي المستنير ، مهمة غاية في الصعوبة . ففي ظل بيئة تتسم بالجمود المؤسسي واسع الانتشار ، وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية ، فمن المرجح أن تفشل جهود التنمية سواء تمت في إطار نظام السوق أو في ظل التدخل الحكومي . فالأمر ليس اختياراً بين هذا أو ذاك طبقاً للايديولوچية الموجودة ، وإنما يستلزم الأمر دراسة أوضاع كل دولة على حدة . وينبغي على اقتصاديي التنمية أن يفرقوا بين المفاهيم الدراسية للنظرية النيوكلاسيكية من ناحية ، والواقع المؤسسي والسياسي المعاصر في الدول الأقل تقدماً . ويجب عليهم ، بعد ذلك ، أن يختاروا المفاهيم والنماذج النيوكلاسيكية التي ترتبط بقضايا ومشاكل التنمية ، والتخلي عن المفاهيم والنماذج التي لا تخدم هذا الغرض . وسيكون هذا الأمر محل دراستنا في الأقسام الثاني والثالث والرابع من هذا المؤلف .

نظرية النمو الحديثة The New Growth Theory

1/6/3 الدافع لنظرية النمو الحديثة

إن الأداء الضعيف للنظريات النيو كلاسيكية في تفسير مصادر النمو الاقتصادي طويل الأجل أدى إلى عدم قبول للنظرية التقليدية .

وفي الحقيقة وبالإشارة إلى النظرية التقليدية ليس للاقتصادات أية خصائص ذاتية بسببها يحدث النمو ويستمر لفترة طويلة .

ففي غياب الصدمات الخارجية أو التغييرات التكنولوچية فإن كل الاقتصادات سوف تتجه إلى النمو الصفري أو Zero Growth .

وعلى ذلك ، يعتبر رفع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ظاهرة مؤقتة تحدث نتيجة للتغييرات التكنولوچية أو أنه عملية التوازن قصيرة الأجل التي تمثل مدخل الاقتصاد إلى التوازن طويل الأجل .

لذا لم تكن مفاجئة أن يفشل هيكل هذه النظرية في إمدادنا بتفسير مقبول للنمو الذي حدث عبر التاريخ للاقتصادات حول العالم .

فأى زيادة في الـ GNP لا يمكن أن تنسب إلى المواءمات قصيرة المدى في رصيد رأس المال أو العمل ينبغي أن نعزوها إلى شيء ثالث يسمى بواقي سولو .

ومن المقبول بديهيًا أن هذا المدخل به على الأقل نقيصتين أو عيبين لا يمكن إغفالهما هما :

أولاً : باستخدام الإطار النيوكلاسيكي فيكون من المستحيل تحليل محددات التقدم التكنولوچي لأنه مستقل كليًا عن القرارات الاقتصادية .

ثانيًا : النظرية التقليدية الحديثة فشلت في إعطاء تفسير للاختلافات الكبيرة بين الدول التي تستخدم تكنولوچيا مشابهة .

إن التحرر من الوهم الذي غلف النماذج النيوكلاسيكية التقليدية للنمو الاقتصادي إزداد كثافة خلال أواخر الثمانينات وبداية التسعينيات ، حيث زادت حدة أزمة ديون العالم الثالث وزادت بوضوح عدم قدرة النظرية التقليدية على تفسير التفاوت في الأداء الاقتصادي بين الدول .

بالإشارة إلى النظرية النيوكلاسيكية فانخفاض معدلات رأس المال/ العمل في دول العالم الثالث يؤدي إلى ارتفاع هائل في معدلات عوائد الاستثمار .

إن السلوك الشاذ لتدفقات رأس مال العالم الثالث (من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية) ساعد على الإمداد بقوة دافعة لتطوير المنهج الجديد للنمو والتنمية الاقتصادية .

إن مفهوم النمو الداخلي (وبشكل أبسط نظرية النمو الحديثة) لم يكتمل كليًا كباقي المداخل الأربعة . فنظرية النمو الحديثة تعتبر عنصراً رئيسياً لنظرية التنمية .

2/6/3 النمو الداخلي

وفي البداية نؤكد على أن النظرية الحديثة في النمو تمدنا بالإطار النظري لتحليل النمو الداخلي لـ GNP الذي يتحدد بالنظام الذي يحكم العملية الإنتاجية وليس عن طريق قوى خارج النظام . على العكس من النظرية النيوكلاسيكية التقليدية فهذه النماذج تنظر إلى الـ GNP باعتباره نتيجة طبيعية للتوازن طويل الأجل .

إن المبدأ الرئيسي المحرك لنظرية النمو الحديثة هو تفسير كل من اختلاف معدل النمو بين الدول وارتفاع معدل النمو الملاحظ . وبشكل أكثر إيجازاً فإن نظرية النمو الداخلي

تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم ، ومعدل نمو الـ GNP الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيو كلاسيكي لسولو (ويطلق عليه بواقي سولو) .

كما أن نماذج النمو الداخلي تحمل في طياتها نوعاً من تشابه الهيكل الموجود في النماذج النيو كلاسيكية ، ولكنها تختلف بدرجة كبيرة عنها بالنسبة للافتراضات والاستنتاجات .

وأغلب الاختلافات النظرية الهامة تنتج من ثلاثة عوامل هي :

أولاً : إن نماذج النمو الداخلي تخلصت من فرض النيوكلاسيك القائل بتناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر ، حيث إنها سمحت بزيادة عوائد الحجم في الإنتاج الكلي وفي أكثر الأحيان كان التركيز على دور العوامل الخارجية في تحديد معدل العائد على رأس المال المستثمر . بافتراض أن استثمارات القطاع العام والخاص في رأس المال البشري تؤدي إلى التحسينات الإنتاجية والوفورات الخارجية التي تعوض طبيعة اتجاه العوائد نحو التناقص .

ثانيًا : نظرية النمو الداخلي تبحث عن تفسير وجود زيادة في عوائد الحجم وتباين نماذج النمو الاقتصادي طويل الأجل بين الدول .

ثالثًا : وحيث إن التكنولوجيا لاتزال تلعب دوراً مهمًا في هذه النماذج ، فإنه لم تعد هناك ضرورة لشرح النمو طويل الأجل .

إن الطريق المفيد والواضح للتفرقة بين نظرية النمو الحديثة (النمو الداخلي) والنظرية النيوكلاسيكية التقليدية (القديمة) هو أن نتعرف على العديد من نظريات النمو الداخلي التي نستطيع أن نعبر عنها بهذه المعادلة البسيطة $Y=AK$. في هذه المعادلة فإن العلامة A يقصد بها أن تشير إلى أى عامل يؤثر على التكنولوجيا ، وK أيضًا تشمل كل من رأس المال المادي والبشري . لكن لاحظ أنه لا يوجد تناقص للعوائد على رأس المال في هذه المعادلة . لهذا فوجود إمكانية للاستثمار في رأس المال المادي والبشري يمكن أن تحدث الوفورات الخارجية والتحسينات الإنتاجية التي تزيد من المكاسب الخاصة مرة أخرى بكمية كافية تعوض تناقص العوائد .

وبالمقابل ، فإن ذلك يؤدي إلى إمكانية قيام الاستثمارات بتوليد وفورات خارجية

تجعل المعامل $\propto$ في معادلة سولو تعادل وحدة ، لهذا فإن معادلة النمو النيوكلاسيكي والتي يمكن اختزالها لتصبح معادلة النمو الداخلي وهي :

$$Y=Ae^{\mu t} K^{\propto} L_{1}^{-\propto}$$

إن النتيجة الصافية هي أن النمو المتواصل طويل الأجل ينتج من تزايد عوائد الحجم وهي نتيجة ممنوعة وفقًا لنظرية النمو النيوكلاسيكية التقليدية .

وبناءاً عليه ، وعلى الرغم من أن نظرية النمو الحديثة أعادت التأكيد على أهمية الادخار والاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو السريع في العالم الثالث ، فإنها أيضًا قادت إلى العديد من المضامين للنمو التي تكون متعارضة مباشرة مع النظرية التقليدية .

فلا توجد قوة تقود إلى التوازن في معدلات النمو بين الاقتصادات المغلقة ومعدلات النمو القومي تظل ثابتة وتختلف بين الدول بالاعتماد على معدلات الادخار القومي ومستويات التكنولوجيا .

علاوة على ذلك ، فلا يوجد اتجاه لأن تصل مستويات الدخل الفردي في الدول الفقيرة في رأس المال لتلك المستويات في الدول الغنية ذات معدلات الادخار المماثلة .

النتيجة الخطيرة لهذه الحقائق أن الركود الوقتي أو الطويل في واحدة من الدول يقود إلى زيادة مستمرة في فجوة الدخل بين هذه الدول نفسها والدول الأخرى الغنية .

لكن ربما يكون أهم شكل لنماذج النمو الاقتصادي الداخلي هو أنها تساعد في شرح التدفقات الدولية غير العادية لرأس المال التي تؤدي إلى تضخيم التفاوت في الثروة بين دول العالم الأول والثالث .

فاحتمال تحقيق معدلات مرتفعة لعوائد الاستثمار المقدمة للدول النامية مع انخفاض معدلات رأس المال/ العمل سوف تتآكل بسبب انخفاض مستويات الاستثمار المكملة في رأس المال البشري (التعليم) أو البحث والتطوير (R&D) .

ويسبب عدم حصول الأفراد على أية مكاسب شخصية ناتجة عن الوفورات الخارجية الموجبة التي تتولد من خلال استثماراتهم ، فإن السوق الحرة تقود إلى تراكم ينخفض قليلاً عن المستوى الأمثل لرأس المال . وحيث إن الاستثمارات المكملة تنتج منافع اجتماعية مثلما تنتج المنافع الخاصة فالحكومات ربما تحسن من كفاءة تخصيص الموارد .

وتستطيع الحكومات عمل هذا عن طريق إنتاج السلع العامة أو تشجيع الاستثمارالخاص في الصناعات كثيفة المعرفة ، حيث يتراكم رأس المال البشري ويولد زيادة متلاحقة في عوائد الحجم .

فعلى عكس نموذج سولو نجد أن نظرية النمو الحديثة تفسر التغييرات التكنولوچية بأنها نتائج داخلية للاستثمار العام والخاص في رأس المال البشري والصناعات كثيفة المعرفة .

وعلى العكس من نظريات الثورة المضادة للنيوكلاسيك فإن نماذج النمو الداخلي تقترح بأن يكون الدور الفعال للسياسة العامة في تشجيع التنمية الاقتصادية من خلال الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في مكونات رأس المال البشري ، وتشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص في الصناعات كثيفة المعرفة مثل برامج الكمبيوتر والاتصالات .

ومع أن نظرية النمو الداخلي في العديد من الحالات تظل تجد جذورها في الاتجاه التقليدي النيوكلاسيكي ، إلا أنها تقدم تحولاً عن اتجاه النمو المرتبط بمذهب حرية الأسواق وسلبية الحكومات .

3/6/3 انتقادات نظرية النمو الحديثة

من أهم عيوب نظرية النمو الحديثة أنها مازالت تعتمد على عدد من الفروض النيوكلاسيكية التقليدية التي غالبًا ما تكون غير مناسبة لاقتصادات دول العالم الثالث .

علاوة على ذلك ، نجد أن ما يعوق النمو الاقتصادي بشكل متكرر في الدول النامية ، وجود عديد من صور عدم الكفاءة الناتجة عن ضعف البنية الأساسية ، وعدم ملائمة الهياكل المؤسسية ، وعدم كمال أسواق السلع ورأس المال .

ولأن نظرية النمو الداخلي أغفلت هذه العوامل المؤثرة فإن صلاحية دراستها للتنمية الاقتصادية تكون محدودة وبخاصة عند المقارنة بين دولة ودولة أخرى .

في الحقيقة فإن هياكل الحوافز الفقيرة ربما تكون مسئولة عن بطء نمو الـ GNP مثلها مثل انخفاض معدلات الادخار وتراكم رأس المال البشري ، وعدم الكفاءة في تخصيص الموارد أمر شائع في الاقتصادات التي تجتاز مرحلة الانتقال من الأسواق التقليدية الصغيرة إلى الأسواق التجارية الكبيرة .

ومن ناحـيـة أخـرى ، نلاحظ أنـهـا أهملـت الأثر على النـمـو في الأجلين القـصـيـر والمتوسط ، بسبب تركيزها الشديد على المحددات طويلة الأجل لمعدلات النمو الاقتصادي .

وأخيراً ، نجد أن الدراسات التـجريبية التي تناولـت قدرة نظريات النمو الداخلي على التنبؤ قد أظهرت تأييداً محدوداً لهذه النظريات .

7/3 انظريات التنمية : لتوفيق بين المتناقضات

Theories of Development: Reconciling the Differences

استعـرضنا في هذا الفـصل الموضـوعـات الخاصة بالنظريات المتنافسة والمداخل المتباينة لدراسة التنمية الاقتصادية . ولكل مدخل مظاهر قوة ومظاهر ضعف خاصة ، كما أن لكل نظرية مزاياها وعيوبها .

وفي الحقيقة ، أن وجود هذا الجدال من حيث (الايديولوچية والتنظير والتجريب) هو الذي يجعل دراسة التنمية الاقتصادية أمراً مثيراً ، ومصدراً للتحدي .

ومازلنا نحاول أن نستخرج نموذجًا له من الرؤى والفهم معًا ما يستطيع به أن يمدنا بأسس نسترشد بها عند دراسة إمكانية حدوث التنمية المعاصرة لمختلف الدول النامية في كل من : أفريقيا ، آسيا ، وأمريكا اللاتينية .

فربما تعجب كيف يمكن للإجماع أن يخرج من المزيد من عدم الاتفاق؟

فعلى الرغم من أنه غير مفهوم ضمنيًا أن هناك إجماعاً يوجد اليوم أو ممكن أن يكون موجودًا ، حينما يسود التعارض الايديولوچي والقيمي الشديد . نحن فقط نقترح بوجود شيئًا هامًا يمكن أن يلتقط أو يكتشف من كل المداخل الخمسة التي تم وصفها .

فعلى سبيل المثال : نموذج المراحل الخطية يؤكد على الدور الحاسم الذي يلعبه الادخار والاستثمار في نجاح النمو المستدام طويل الأجل . أما نموذج القطاعين لصاحبه آرثر لويس في التغيير الهيكلي يؤكد على أهمية تحليل العديد من الروابط بين الزراعة التقليدية والصناعة الحديثة .

والبحث التجريبي لـ Chenery والمحاولات المرتبطة به يزودنا بمعلومات دقيقة عن ماتتحمله الاقتصاديات أثناء التغيير الهيكلي للتعرف على القيم الرقمية للمعاملات الاقتصادية التي تتخلل هذه العملية .

بينما الفكر الخاص بنظرية التبعية الدولية ينبهنا إلى الأهمية الهيكلية وكيف يعمل الاقتصاد العالمي ، والعديد من الطرق التي يمكن أن تؤثر بها القرارات التي تتخذها الدول المتقدمة على حياة ملايين من البشر في العالم النامي .

فسواء أكانت هذه الأنشطة أو لم تكن مصممة عن قصد للإبقاء على وضع العالم الثالث في حالة من التبعية فإنها غالبًا ما تكون بجانب هذه النقطة .

فحقيقة تبعية الدول المتخلفة وحساسيتها بالنسبة للقرارات الاقتصادية الرئيسية التي يتم اتخاذها في عواصم أمريكا الشمالية وأوربا الغربية أو اليابان (ناهيك عن القرارات الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) تجبرنا على الاعتراف بصحة كثير من الفرضيات التي طرحتها مدرسة التبعية الدولية .

ونفس المنطق يسري على الحجج المتعلقة بثنائية الهياكل ، ودور الصفوة الحاكمة في الدول النامية .

وعلى الرغم من أن التعامل الجيد مع النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية التقليدية يحتاج إلى تعديلها حتى تناسب الخصائص الاجتماعية والمؤسسية والهيكلية الفريدة لدول العالم الثالث .

فبدون شك أن النجاح في تحقيق الكفاءة في الإنتاج والتوزيع من خلال نظام للسعر فعال ومناسب يمثل الجزء المكمل لأى عملية تنمية ناجحة .

فالعديد من أوجه الجدال بشأن الثورة النيوكلاسيكية المضادة وبخاصة تلك المرتبطة بعدم كفاءة المشروعات المملوكة للدولة ، وفشل التخطيط للتنمية والتأثير الضار للتدخل الحكومي الذي يسبب التشوهات السعرية المحلية والعالمية سوف تأخذ نفس طريق مدارس التبعية والهيكلية .

وعلى العكس ، نجد أن التصعيد غير المبرر لأهمية الأسواق الحرة والانفتاح الاقتصادي ، والذي يتزامن مع وجود اتجاه عام للتقليل من شأن قيادة القطاع العام للنمو الاقتصادي المصحوب بعدالة التوزيع في دول العالم الثالث ، يفتح المجال أمام سلسلة من التحديات .

كما سنكتشف فيما بعد أن نجاح التنمية يتطلب التوازن البارع والحكيم للتسعير

السوقي بحيث يمكن للأسواق أن توجد وتعمل بكفاءة إلى جانب التدخل الحكومي الماهر الذي يسعى لتحقيق عدالة التوزيع في المجالات التي يمكن لقوى السوق غير المقيدة أن تكون مصدراً لحدوث نتائج اقتصادية واجتماعية غير مرغوب فيها .

في النهاية وعلى الرغم من كون النظرية الحديثة في النمو لاتزال في مرحلة التكوين ، إلا أنها تسهم في إعطاء تفسير نظري جيد لمختلف خبرات النمو طويل الأجل للعالم المتقدم والنامي بالتركيز على المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي الداخلي .

فعلى الرغم من الميل الشديد نحو النيوكلاسيك التقليديون فإن هذه النماذج الجديدة قد عدلت ووسعت من فروض نظرية النمو التقليدية حتى تساعد في إعطاء تفسير لانماط النمو التي نشاهدها بين الدول المختلفة .

فربما كان من المهم استعادة الدور الهام للسياسة الحكومية في نجاح النمو طويل الأجل والتنمية .

والخلاصة ،أن كل هذه المداخل في فهم التنمية قد قدمت شيئًا ما . فإسهاماتهم الخاصة سوف تتضح فيما بعد عندما نكشف عن تفاصيل كل من الحلول الممكنة والمبدئية لمدى واسع من المشاكل مثل الفقر ، النمو السكاني ، البطالة ، التنمية الريفية ، التجارة الدولية والبيئة .



8/3 الحالة الدراسية للفصل الثالث

إقتصاد كوبا

- **بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية:**

المساحة : 114,524 كم2

السكان : 11,1 مليون نسمة (1998) .

معدل النمو السنوي للسكان : 0,6% (1998) .

نصيب الفرد من الـGNP : 1425 دولار سنويًا (1996) .

متوسط نمو نصيب الفرد من الـ GNP : -8,1% (89 -1993) .

مساهمة قطاع الزراعة في الـ GDP : 11% (1993) .

مساهمة قطاع الصادرات في الـ GDP : 11% (1993) .

معدل وفيات الأطفال الرضع في الألف : 7,2 (1998) .

معدل الأطفال المعرضون لسوء التغذية : 8% (92 -1997) .

مساهمة المرأة في قوة العمل : 39% (1997) .

معدل الأمية (الأكثر من 15 سنة) : الرجال 4% النساء 5% (1996) .

مؤشر التنمية البشرية : 0,73 و(متوسط) (1995) .

لمدة أربعة عقود ، قامت كوبا بالاعتماد على استراتيجية التوجه للداخل ، اعتماداً على الفكر الاشتراكي الماركسي الجديد ، وقامت بتطبيق منهج ذو طابع ثوري على التنمية الاقتصادية . وبالرغم من الدعم المستمر والكبير المستمر حتى بداية التسعينيات والمقدم بمعرفة الاتحاد السوفيتي آنذاك والمساعدات الاقتصادية والتجارية وصلاتها بالاتحاد السوفيتي ، وأصبحت أكثر انفتاحًا من الناحية الاقتصادية على الأشكال التجارية الأخرى المختلفة وقامت بتدويل استراتيجيتها التنموية . ومن الناحية الجغرافية ، فإن كوبا تعتبر أكبر جزيرة من الجزر الموجودة في منطقة الكاريبي (وتتقارب في مساحتها مع إنجلترا) وهي تفصل بين خليج المكسيك والبحر الكاريبي .

ومنذ إكتشافها بواسطة كريستوف كولومبس عام 1492 وحتى حصولها على الاستقلال السياسي الاسمي (الوهمي) في عام 1902 ، فإن كوبا كانت بمثابة مركز للنظام الاستعماري الأسباني في المنطقة . حيث يعتبر الأسبان قد استأصلوا شأفة السكان الأصليين ، وقاموا بإستيراد الرقيق من أفريقيا للعمل في مزارع السكر وصناعات السكر ، كما أن التركيبة العرقية الكوبية معقدة جداً وتضم جنسيات كثيرة تتشكل من الأسبان والأفارقة ، فضلاً عن عدة جنسيات أخرى متداخلة مثل الصينيين الذين تم الاستعانة بهم في القرن الـ 19 كقوى عاملة . وفي الحربين التي قادتهما كوبا من أجل الاستقلال عن أسبانيا (1868 -1878) ، (1895 - 1898) ، فإن القيادة كانت في كليهما والقوى المدافعة مشكلة في معظمها من الرقيق بالإضافة إلى الكوبيين الذين المنحدرين من أصل اسباني .

وعندما إنهارت السيطرة الأسبانية على قارة أمريكا الجنوبية ، فإن الملكية والتحكم لمعظم القطاعات الاقتصادية الكوبية تحول إلى شركات الولايات المتحدة أثناء القرن التاسع عشر . وعندما سلكت كوبا المنهج الاستقلالي والانتصار على المستعمر عام 1898 ، تم عقد معاهدة سلام بين الأسبان والأمريكان بعد ذلك . ولكن الاستقلال الكوبي تأجل إلى عام 1902 بعد تشكيل حكومة وطنية كوبية ، ولكن ظل التدخل الأمريكي غير المحدود في البلاد .

ولقد استمرت الشركات الأمريكية مسيطرة على الاقتصاد الكوبي وعلى القطاعات الرئيسية منه وذلك حتى قيام ثورة الجزيرة عام 1959 . ولقد تركزت معظم الصناعات هناك في السياحة والسكر ، فضلاً عن بعض الصناعات الأخرى والخدمات الضرورية مثل (شركة التليفونات الكوبية والتي لم تأخذ حتى اسم أسباني) ، وخطوط الطيران والبترول وصناعة الأسمنت والتعدين . كما أن الاجراءات تم وضعها وبما يتوافق مع جنوب الولايات المتحدة وقوانين Jim Grow التي تم فرضها ، وقوانين هافانا ورأس المال الكوبي كلها تأثرت بالقوانين الأمريكية . كما أن الحكومات الكوبية في هذه الحقبة من الزمن لم تعترض على الفساد الأمريكي والمكاسب التي تحققها الشركات الأمريكية من هناك . كل هذا دفع بظهور القائد الديكتاتوري Batista .

وفي الأول من يناير عام 1959 وبعد نجاح خطة الست سنوات ، فإن التحرك الثوري مع القيادة متوسطة المستوى والتي نشأت في البداية في شرقي كوبا لمواجهة الاتجاهات الديكتاتورية للزعيم السابق باتيستا . ولقد كان القائد آنذاك هو (فيدل كاسترو) الذي درس القانون في جامعة هافانا وتخرج منها عام 1951 . لقد قامت الحكومة الجديدة في الحال بإحداث تغييرات اقتصادية متتالية ودرامية بداية بتأميم الأراضي الزراعية التي تزيد عن 400 هكتار (والتي كانت معظمها زراعات ضخمة للسكر يمتلكها الأجانب . وفي ظل النجاح السريع لهذا التوجه ، فقد قامت الولايات المتحدة بتخفيض حصتها المستوردة من السكر الكوبي . كما قامت كوبا بتأميم الأصول المملوكة للأمريكيين الباقية (والتي شملت قطاعي البترول والاتصالات) . كما قامت الولايات المتحدة بفرض الحظر مع كوبا . وفي فبراير من عام

1960 قامت كوبا بالتفاوض من أجل مبادلة السكر بالبترول وفق ترتيبات قامت بها مع الاتحاد السوفيتي والذي بدأ يتحول سريعًا نحو التعامل مع كوبا ، وبدأ يتغلغل في القطاعات الاقتصادية الكوبية بعد الولايات المتحدة ، وخلال عامين ، أصبحت 85% من تجارة كوبا الخارجية تتم مع الكتلة الشرقية السوفيتية .

إن وجود وتقديم الخدمات الجزئية السياسية الكوبية والولاء للسياسة السوفيتية قد استمر الثلاثة عقود ، ولكن كوبا من الناحية الاقتصادية كانت مستقلة عن الكتلة السوفيتية . أما عن الصادرات الزراعية الكوبية فمعظمها من السكر الذي تقوم بمبادلته بالسلع المصنعة ، التي تقوم باستيرادها من الأسواق العالمية . كما أصبح معظم الاقتصاد الكوبي موجه للدولة ومداد بواسطتها .

وبعد الأزمات الأخرى المتتالية التي حدثت مع الولايات المتحدة ، قامت كوبا بتدعيم علاقاتها وتعاونها مع دول العالم الثالث في الستينات- 1962) (1961 وسلكت طريق تحقيق التنمية الاقتصادية .

إن الآثار والنتائج الرئيسية لهذه التنمية قد أثرت إيجابيًا حيث ارتفع الدخل القومي ونصيب الفرد منه ، كما حدث تغير إيجابي في توزيع الدخل القومي . ففي عام 1986 وطبقًا لمؤشر عدم المساواة في توزيع الدخل ، كان المؤشر في كوبا أقل من قيمته على مستوى العالم النامي (أكثر عدالة في توزيع الدخل) خاصة فيما يتعلق ببعض الخدمات مثل النقل والصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى . لقد حدث توسع كبير منذ الستينات في التعليم والصحة ، حيث ارتفع متوسط العمر في عام 1980 وانخفض معدل وفيات الأطفال الرضع ومعدل الوفيات عمومًا وانخفضت الأمية بسبب تطبيق تكنولوجيات التعليم وأصبحت كوبا تطبق تكنولوجيات العالم المتقدم في هذا المجال مما انعكس على مؤشرات التعليم لديها حيث كادت الأمية أن تختفي .

ففي بداية 1960 كانت كوبا تعاني من الأزمات الاقتصادية والتي ورثتها منذ العهد الاستعماري في نهاية القرن التاسع عشر . ولكن منذ ذلك الوقت بدأت حركة تحول واسعة النطاق في الاتجاه نحو الأسواق الدولية التي تقع في دول الكتلة الشرقية ، وكان لهذا التحول آثاره الايجابية وإن كان له أيضًا آثاره السلبية التي انعكست في بداية التسعينات على الاتحاد السوفيتي نفسه وعلى دول أوربا الشرقية . لذلك عانت أيضًا كوبا مثل الذي عانت منه الدول الاشتراكية من الصدمات الاقتصادية المتتالية ، كما أن المزايا التي يتمتع بها تصدير السكر الكوبي إلى الاتحاد السوفيتي السابق مقابل الغاز بدأ ذلك الاتفاق ينهار . فضلاً عما سبق ، فإن المدخلات الضرورية وقطع الغيار لتشغيل الآلات الصناعية في البلاد أصبحت يصعب الحصول عليها واستيرادها . ومن ثم فإن الناتج الكلي قد انخفض على الأقل بثلث قيمته ، وربما بنصف قيمته .

إن انعكاسات ورد فعل التاريخ الاقتصادي الكوبي هو انعكاس الأزمات الأساسية التي واجهتها البلاد ويتطلب الأمر إعادة هيكلة وإصلاح السياسة الاقتصادية الوطنية . إن البند الأول من متطلبات سياسة الإصلاح هو تنفيذ عملية الخصخصة ، وتحرير السياسة الاقتصادية المحلية (المالية والنقدية) . أما عن الموارد المملوكة بمعرفة الدولة بداية من الزراعة يجب تعديلها وتغييرها لتدار بأسلوب تنسيقي وبطريقة القطاع الخاص حتي يتم تفادي الأخطاء الماضية وهذا ما يسمى بعملية الخصخصة . كما يجب تحرير الأسواق وعدم التدخل فيها إلا للضرورة ، مع تحديث المشروعات والتوسع في الاستثمارات في المشروعات الصغيرة الناجحة ، في إطار وضع قواعد وضوابط قانونية ومشروعة تتم فيها كل هذه التحولات .

وربما من المهم بالنسبة لكوبا في الأجل الطويل أن تنفتح بطريقة تدريجية للاستثمار الأجنبي وأن توفر البنية السياسية والقانونية والاقتصادية التي

تكفل نجاح عملية نفاذ تلك الاستثمارات لدعم الاقتصاد الكوبي .

ورغمًا عن المعارضة والمقاومة الشديدة التي تبديها الولايات المتحدة لأي تعاون مع كوبا ، فإن ملايين الدولارات الاستثمارية قد تدفقت إلى كوبا منذ عام 1990 بداية من المكسيك ومروراً بالكنديين والشركات متعددة الجنسية الأوروبية ، ومعظم هذه الاستثمارات تتم في القطاع السياحي والتي بدأت تنهض في البلاد خلال الثلاثة عقود الأخيرة . كما أن بعض هذه الاستثمارات قد توجهت لقطاع البترول والتعدين من الأنشطة المعدنية (وخاصة النيكل) ، فضلا عن الاتصالات وأوجه الاستثمارات الأخرى . ولذلك ، فإن كوبا من الممكن أن تصبح مفتوحة لأنشطة الأعمال وقد تكون منافسة ولديها المزيد من الفرص والمزايا التي يمكن أن تقدمها للدول النامية ، فالصحة والأداء الصحي غير عادي والقوى العاملة متعلمة تمامًا . وربما هذا يساعد البلاد على الرغم من العداء الامريكي والذي منع الشركات الأمريكية من الاستفادة من تلك الفرص مما حملها خسائر كبيرة ، أفقدها مزيد من الأرباح كان ممكن أن تستخدمها تلك الشركات في دعم الاقتصاد الأمريكي .

وبالرغم من هذه السرعة التي تمتع بها تدفق الاستثمار الأجنبي إلى كوبا فإن الغالبية الكبرى من القطاعات الاقتصادية الكوبية ظلت تعتمد على الأيدي الكوبية الوطنية . ومعظم اتفاقيات المشروعات المشتركة كانت تحد من المستثمرين الأجانب ، ومن الأقلية المجازفة . كما أن بعض القطاعات الديناميكية نسبيًا والتي تشمل الصناعات الدوائية لأسواق العالم الثالث ظلت مسيطر عليها من قبل الدولة ، ولكن النسبة الكبيرة من قطاعات الدولة ظلت تعمل في اطار من عدم الكفاءة ، علاوة على التغييرات الدرامية في السياسة الاقتصادية حتى توسعت فيها بشكل كبير .

إن عملية التحول التي واجهها الاقتصاد الكوبي والتي حدثت في التسعينيات كانت بمثابة المفتاح للمجتمع الكوبي . كما أن الانخفاض المتتالي في نصيب الفرد من الدخل القومي قد حدث بسبب مزيد من المطالبة الظاهرة والتي ظهرت بوادرها منذ 1960 . ونتج عن ذلك الشكل الهرمي للمجتمع الكوبي بسبب زيادة سوء توزيع الدخل وعدم المساواة الذي بدأ يتزايد .

إن مستقبل الاقتصاد السياسي لكوبا لا يمكن التنبؤ به بأي درجة من الثقة . فإن معظم ذلك يعتمد على سياسة الولايات المتحدة والتي تعتبر بمثابة المحدد الأساسي لمستقبل الاقتصاد والثروة في كوبا لمدة قرنين من الزمان . ولذلك فإن تحسن العلاقات مع الولايات المتحدة سوف يعيد عملية الاستثمارات الأمريكية إلى كوبا وسوف يشجع الشركات الأمريكية لإعادة استثماراتها هناك ، وهذا يشكل دعم للاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الكوبي أيضًا . ولكن المستثمرين الأمريكان قد يعانوا كثيراً من البداية المتأخرة بسبب الظروف السياسية التي سادت بين البلدين خلال العقود الماضية . وقد يكون هذا شيء له أثره ، وقد يؤثر في الاستقلال السياسي لكوبا ويجعل الوطنيين متخوفون من تلك الاستثمارات . وهذه النعرات الوطنية الكبيرة من الممكن أن تدعم من التوجه الشعبي والتمسك بالزعيم كاسترو والذي يعتبر من أقدم الزعماء في أمريكا اللاتينية ، ويظل غير راغب في أن يخاطر بالمنافسة السياسية المحلية .

ولمدة أربعة عقود من الزمن ، فإن كوبا أعطتنا مثال فريد للنجاح النسبي لأحد دول العالم الثالث في توفير وحسن إستغلال الموارد الأساسية واستخدامها للتوظيف البشري الناجح . ولكن خلال معظم هذه الفترة ، فإن كوبا لازال بها بعض المشاكل وإن كانت تقوم بتطوير رأس المال البشري ليصل إلى أعلى درجات التنمية في ظل المستوى المنخفض عمومًا للتنمية والتطور لبقية مكونات إقتصادها السياسي .

9/3 أسئلة للمناقشة

س 1 : اشرح الفروق الأساسية بين نموذج مراحل النمو للتنمية ، ونماذج التغير الهيكلي للويس وتشينري ، نظرية التبعية الدولية سواء في شكلها الماركسي الجديد أو في شكل المذهب الاستعراضي الزائف ، وما هو النموذج الذي ترى أنه يعطي أفضل تحليل للموقف في معظم الدول النامية؟ اشرح إجابتك .

س 2 : اشرح معنى الثنائية والمجتمعات الثنائية ، وهل تعتقد أن مفهوم الثنائية يصف بالضبط صورة التنمية في معظم الدول النامية؟ اشرح إجابتك .

س 3 : يدعي بعض الناس أن الثنائية الدولية كالثنائية المحلية هما تفسيرين مختلفين فقط لنفس الظاهرة هل تؤيد هذا الرأي ، وهل هو مذهب صحيح؟ اشرح إجابتك .

س 4 : ما المقصود بمصطلح «الثورة النيوكلاسيكية المضادة»؟ وما هي مبرراتها ومبادئها؟ وهل تعتقد بصحتها؟ اشرح إجابتك .

س 5 : مع التسليم بالاختلافات والفروق بين الدول النامية ، هي تعتقد بإمكانية وجود نظرية منفردة وموحدة للتنمية؟ اشرح اجابتك .

س 6 : هل النظرية النيوكلاسيكية القائمة على السوق الحر حتمًا (للضرورة) غير متوافقة مع نظرية التبعية؟ وكيف يمكن أن يعمل المنهجين سويًا (النظريتين)؟

س 7 : فرق بين النظريات التقليدية القديمة والنظريات الحديثة للنمو . وما هي المضامين الخاصة بالنظريتين بالنسبة للسياسة العامة؟



الفصل الرابع

النمو التاريخي والتنمية المعاصرة
دروس ومجادلات
Historic Growth And Contomporary Development: Lessons And Controversies

مقدمة :

إن موقف النمو في الدول الأقل نموًا يختلف اليوم في كثير من أبعاده عن موقف وظروف النمو التي كانت سائدة في الماضي للدول المتقدمة .

سيمون كوزينتس - الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد

ما فائدة النمو إذا لم يترجم في صورة رفع مستويات البشر؟

الأمم المتحدة : تقرير التنمية البشرية

1/4 مباراة النمو The Growth Game

كان اهتمام العالم الاقتصادي خلال الأربعة عقود الماضية منصب بصورة أساسية على الوسائل التي يمكن من خلالها الإسراع بمعدل نمو الدخل القومي . وقد اهتم كل من الاقتصاديين والسياسيين من كل الدول سواء كانت دول غنية أو فقيرة أو دول رأسمالية أو اشتراكية أو مختلطة بأهمية النمو الاقتصادي . لذلك تهتم كل الدول بتجميع ونشر الاحصائيات الخاصة بتوضيح معدلات النمو النسبي للناتج القومي الإجمالي (GNP) وذلك في نهاية كل عام . وقد أصبح الاهتمام بالنمو "Growthman ship" طريقة حياة . حيث يتوقف نجاح أو فشل أى حكومة على مدى ما تحققه من نمو اقتصادي . وكما رأينا ، ففي الغالب يتم تقييم برامج التنمية لدول العالم الثالث بدرجة نمو دخولها القومية . وفي الواقع منذ سنوات عديدة كان الاعتقاد التقليدي يساوي بين التنمية وسرعة نمو الناتج القومي كوجهين لعملة واحدة .

"The Conventional wisdom equated development almost exclusively with the rapidity of national output growth".

ونظراً للدور الرئيسي لهذا المفهوم فقد تم أخذه كتقييم عالمي لأداء النمو الاقتصادي ، لذلك فمن المهم أن نفهم طبيعة وأسباب النمو الاقتصادي . لذلك سوف نستعرض بعض المفاهيم الأساسية لنظرية النمو الاقتصادي باستخدام منحني إمكانيات الإنتاج ، ثم نعرض بعد ذلك بإختصار التطور التاريخي للنمو الاقتصادي في الدول الغنية المعاصرة ، ثم نعرض خصائص النمو الاقتصادي للدول المتقدمة . ثم بعد ذلك نختم بتوجيه سؤال مفاده : إلى أى مدى يمكن الاستفادة من التجارب التاريخية للنمو الاقتصادي الذي حققته الدول المتقدمة في عملية التخطيط وتصميم استراتيجيات التنمية في الدول النامية؟

2/4 اقتصاديات النمو: رأس المال، والعمل والتكنولوچيا

The Economics of Growth: Capital, Labor and Technology

ولكي يتحقق النمو الاقتصادي في أى مجتمع لابد وأن تتوافر ثلاثة مكونات أساسية وهي :

1- تراكم رأس المال Capital accumulation مشتملاً على كل من الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية والموارد البشرية .

2- النمو السكاني Growth in Populution ، وبالتالي النمو الفعلي في قوى العمل .

3- التقدم التكنولوچي Technological progress .

وسوف نعرض كل مكون من هذه المكونات بإختصار كما يلي :

1/2/4 تراكم رأس المال

ينتج التراكم الرأسمالي عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كإدخار لكي يتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل والناتج المستقبلي . فالمصانع والعدد والآلات تزيد من رصيد رأس المال المادي للدولة Capital Stock . وبالتالي يمكن من خلاله التوسع في مستويات الإنتاج التي يمكن تحقيقها . وتستكمل هذه الاستثمارات المباشرة بإستثمارات في البنية الاقتصادية والاجتماعية Social and economic infrastructure (المتمثلة في رصف الطرق ، توفير الكهرباء والمياه والصرف الصحي . . . الخ) والتي من شأنها أن تسهل وتكمل الأنشطة الاقتصادية . على سبيل المثال عندما يقوم المزارع بالاستثمار ، وذلك بشراء جرار جديد Tractor يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة إجمالي الإنتاج من

المحصول الذي يزرعه . إلا أنه بدون وجود تسهيلات في النقل والمواصلات لن يقوم بنقل هذا الإنتاج الإضافي للأسواق المحلية ، وبالتالي فإن استثماره هذا قد لا يضيف شيء إلى إنتاج الغذاء القومي .

وهناك طرق أخرى غير مباشرة للاستثمار في الموارد الاقتصادية لدولة ما . على سبيل المثال ، قيام الدولة بتركيب نظم للري الزراعي (مثل شق الترع وقنوات الصرف الزراعي والقناطر والسدود . . .الخ) يمكن أن يؤدي إلى تحسين كفاءة الأرض الزراعية ، وبالتالي ارتفاع إنتاجية فدان الأرض . وبالمثل ، نجد أن استخدام الأسمدة والمخصبات الكيميائية واستخدام المبيدات لمقاومة الآفات الزراعية يسهم أيضاً في رفع إنتاجية الأراضي الزراعية للدولة .

وغني عن البيان ، أن الاستثمار في الموارد البشرية يمكن أن يؤدي إلى تحسين نوعية هذه الموارد ، وبالتالي يكون أثره على حجم الإنتاج مماثلاً لأثر زيادة أعداد الموارد البشرية ، وربما يكون تأثير هذا الاستثمار أقوى . فالتعليم الرسمي ، والتدريب المهني ، وبرامج التدريب أثناء العمل ، وكافة أشكال التعليم غير الرسمي ، يسهمون جميعاً في تنمية المهارة البشرية ، ويعود ذلك إلى الاستثمار المباشر في المباني التعليمية ، والمعدات ، والمواد التعليمية (مثل الكتب ، والحاسبات الآلية ، وأجهزة عرض الأفلام والشرائح ، وأدوات وأجهزة المعامل . . .الخ) .

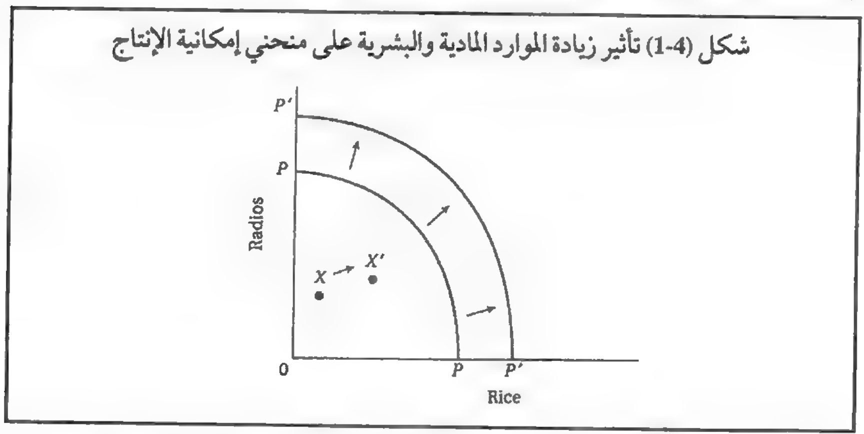
وخلاصة الأمر ، أن مفهوم الاستثمار في الموارد البشرية من أجل تكوين رأس المال البشري human capital يماثل المفهوم الخاص بتحسين جودة وإنتاجية الأرض الزراعية عن طريق الاستثمار .

ومما سبق ، نستنتج أن تراكم رأس المال يمكن أن يضيف موارد جديدة (مثل استصلاح الأراضي غير المستغلة) أو يرتقي بنوعية الموارد الموجودة فعلاً (مثل نظم الري ، والأسمدة ، والمبيدات الحشرية) ، ولكن السمة الأساسية التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار هي وجود حالة من التناوب trade-off بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك في المستقبل . فتقليل حجم الاستهلاك الحالي (أي زيادة حجم الادخار والاستثمار) يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الآجل .

وباستخدام منحنى إمكانيات الإنتاج production Possibility Curve يمكن توضيح أثر التـراكم الرأسـمالي والقـوى البـشرية على النمـو الاقـتصـادي مع ثبـات التقـدم التكنولوجي . بإفتراض أن المجتمع يقوم بإنتاج سلعتين هما الأرز وأجهزة الترنزستور ، وبإفتـراض أن كل الموارد تقـوم بإنتـاج هذه السلع بكفـاءة ، وبإفتـراض أن كميـة الموارد المادية والبشرية قد تضـاعفت كنتيجة لوجود الاستثمارات التي تحسن من جودة الموارد المتاحة أو من خلال الاستثـمارات في الموارد الجديدة (الأرض ورأس المال ، والعمل كمـا في الأسر الكبيرة) ، فـإن ذلك يؤدي إلى انتـقـال منحنى إمكانيات الإنتـاج PP لينتقل إلى أعلى ليصبح $P^1 P^1$ كما هو واضح في الشكل (4-1) وبالتـالي يعني ذلك إنتاج مزيد من الأرز وأجهزة الترنزستور .

ويجب أن نلاحـظ أن حتي لو أن الدولة لـم تسـتـغل مـواردها بكفـاءة إلا أن زيادة مواردها المادية والبشرية ينتج عنها زيادة كبيرة في توليفـة الإنتاج من X إلى X' بالرغم من وجـود البطالة وبعض الموارد الغير مستغلة . لكن نلاحظ أيضًا أنـه لم يكن هناك شيء محدد يشير إلى أن نمو الموارد سوف يؤدي إلى نمو الناتج .

شكل (4-1) تأثير زيادة الموارد المادية والبشرية على منحني إمكانية الإنتاج



وهذا الأمر ليس بقانون اقتصادي ، ويشهد على ذلك ضعف النمـو الاقتـصادي المحقق في عديد من الدول النامية . كما أن نمو المورد الاقتصادي لا يعتبر شرطاً ضرورياً لتحقيق النمـو الاقتصادي في المدى القصير ، حيث إن حسن استغلال الموارد المعطلة يمكن أن يرفع مـستويات الناتج بدرجة كبيرة ، على النحو الذي يـوضحـه الانتقـال من النقطة X إلى النقطة X' في الشكل رقم (4-1) . وبرغم ذلك ، وفي الأجل الطويل ،

يعتبر تحسين جودة الموارد الموجودة فعلاً والارتقاء بها ، هو الوسيلة الأساسية للإستراع بنمو الناتج القومي .

2/2/4 السكان ونمو القوى العاملة

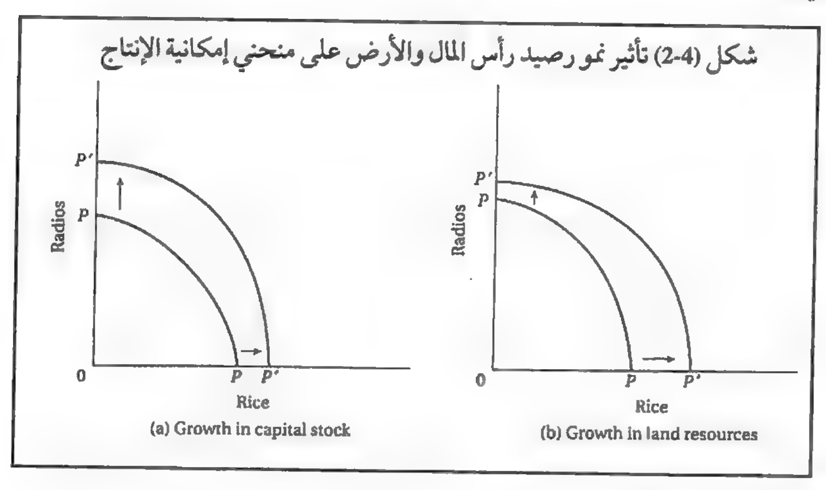
يعتبر النمو السكاني وبالتالي الزيادة النهائية في قوة العمل عامل موجب تقليدي في حث النمو الاقتصادي . فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين . ومن ناحية أخرى زيادة السكان تعني زيادة في القوى الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية . ومع ذلك هناك خلاف على ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أم سالب على النمو الاقتصادي في دولة تعاني من فائض في عنصر العمل . حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرةالنظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية . وتتوقف هذه القدرة بصورة كبيرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي ومدى توافر العوامل المرتبطة مثل مهارات الإدارة والتنظيم .

وبالتالي يكون له نفس التأثير القوي أو الكبير على الإنتاج في حالة زيادة عدد الأفراد . فأشكال التعليم وبرامج التدريب وغيرها أشكال الاستثمار في الموارد البشرية يكون لها تأثير كبير على العملية الإنتاجية . وكذلك أيضاً الاستثمارات المباشرة في المباني والمعدات والأدوات (مثل الكتب ، ووسائل العرض ، والحاسب الشخصي والأدوات العلمية والمهنية ، وكذلك الآلات مثل المخارط Laths و grinder) وكذلك التدريب المتقدم والمناسب للمدربين . . .إلخ . كل ذلك يمكن أن يؤدي إلى الاختلاف الكبير في إنتاجية القوى العاملة . وعلى هذا فإن مفهوم الاستثمار في الموارد البشرية وخلق رأس المال البشري Human copitl مشابه لتحسين الجودة وبالتالي الإنتاجية .

والآن بدلاً من أن نفترض أن كل عناصر الانتاج تنمو أو تزداد بشكل تناسبي ، دعنا نفترض أن رأس المال فقط أو الأرض فقط هي التي تزايدت في النوع أو الكمية ، فإنه كما يتضح من الشكل (2-4) لو أن صناعة الترنزستور كثيفة رأس المال ، والأرز كثيف الأرض Land-intensive يعني ذلك أن منحنى إمكانات الإنتاج سوف يتجه أكثر نحو إنتاج الترنزستور عندما ينمو رأس المال بصورة أسرع كما في الشكل (4-2a) وللأرز إذا كانت الزيادة في عنصر الأرض سواء في النوع أو الكم كما هو واضح في الشكل (4-2b) . حيث يلاحظ من الشكل (2-4) بصفة عامة أن منحني إمكانات الإنتاج

قد انتقل بأكمله نحو زيادة إنتاج السلعتين بالرغم من زيادة عنصر إنتاجي واحد فقط المستخدم بكثافة في إنتاج إحدى السلعتين . إلا أن مقدار هذه الزيادة تكون أقل في حالة السلعة الأقل كثافة ، ويرجع ذلك إلى أن هذا العنصر المتزايد يدخل في إنتاج السلعتين .

شكل (2-4) تأثير نمو رصيد رأس المال والأرض على منحني إمكانية الإنتاج



(a) Growth in capital stock

(b) Growth in land resources

3/2/4 التقدم التكنولوچي

لم نأخذ في الاعتبار حتى الآن عنصر التقدم التكنولوچي ، والذي يعتبره عدد من الاقتصاديين بأنه أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي . وينتج التقدم التكنولوچي في أبسط صورة من الطرق الجديدة والمستحدثة لإنجاز المهام التقليدية مثل صنع الملابس ، بناء المنازل ، زراعة المحاصيل . . . الخ . وهناك ثلاثة تصنيفات أساسية للتقدم التكنولوچي وهي التكنولوچيا المحايدة والتقدم التكنولوچي والتكنولوچيا الموفر للعمل والتكنولوچيا الموفرة لرأس المال .

يحدث التقدم التكنولوچي المحايد Neutral Technologicl progress عندما نصل إلى مستويات الإنتاج المرتفعة بنفس كمية وتوليفة مدخلات عناصر الإنتاج . فتلك الابتكارات البسيطة التي تنشأ من تقسيم العمل يمكن أن ينتج عنها مستويات إنتاج مرتفعة واستهلاك أكثر بالنسبة لكل الأفراد . ووفقًا لتحليل منحنى إمكانات الإنتاج ، فإن التغيير التكنولوچي المحايد الذي يؤدي إلى مضاعفة إجمالي الإنتاج يكون معادلاً من حيث المفهوم لمضاعفة كل عناصر الإنتاج . حيث يتحرك المنحني إلى أعلى كما في الشكل (1-4) وهذا مماثل تمامًا لحياد التقدم التكنولوچي .

وعلى العكس ، ربما يكون التقدم التكنولوچي لتوفير عنصر العمل ، أو لتوفير رأس المال Laborsaving or Capital- Saving ، والذي يعني تحقيق مستويات مرتفعة للناتج بنفس كمية مدخلات العمل أو رأس المال . فالحاسبات الشخصية وماكينات النسيج الآلي والجرارات والمحاريث وغيرها من الأنواع المختلفة للآلات والعدد يمكن تصنيفها كنواتج للتقدم التكنولوچي الموفر للعمل Laborsaving Technological Progress . كما سنكتشف في الفصل الثامن أن التقدم التكنولوچي في القرن العشرين قد تكون بدرجة كبيرة من التقدم التكنولوچي الموفر للعمل لإنتاج أى شيء بداية من زراعة الفول إلى الدراجات إلى الكباري .

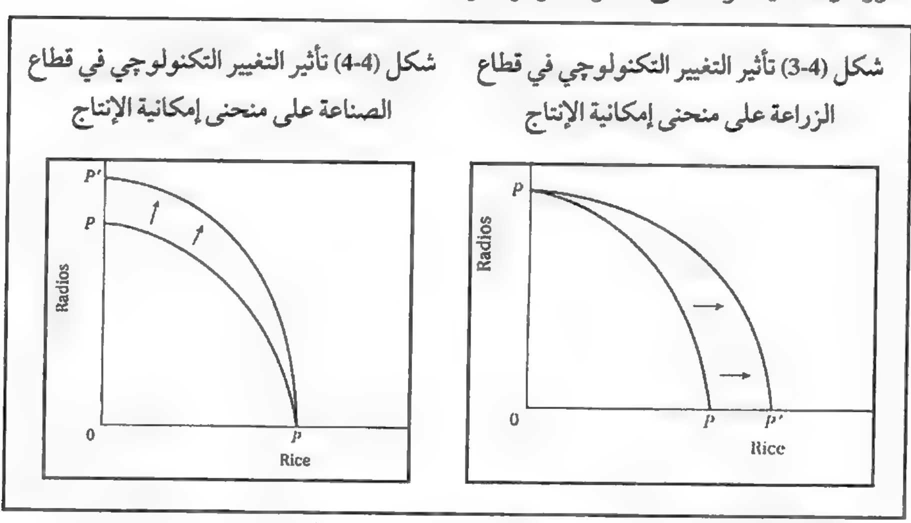
أما التقدم التكنولوچي الموفر لرأس المال Capital-Saving Technological Progress فهو ظاهرة أكثر ندرة . ويرجع ذلك إلى أن معظم البحوث العلمية والتكنولوچية العالمية تتم من قبل الدول المتقدمة ، والتي تتطلع إلى توفير عنصر العمل وليس رأس المال . ومع ذلك في دول العالم الثالث التي يكون فيها عنصر العمل متوفر وعنصر رأس المال النادر هو موضع اهتمامنا . وبالتالي يكون التقدم التكنولوچي الموفر لرأس المال هو المطلوب .

ويمكن أن يصبح التقدم التكنولوچي أيضًا متمثل في تعزيز Augment العمل ، ورأس المال وهو ما يعرف Labor or Capital - augmenting .

ويحدث التقدم التكنولوچي المعزز للعمل عندما يتم الإرتقاء بجودة ومهارة قوة العمل ، على سبيل المثال باستخدام شرائط الفيديو والتلفزيون ووسائل الاتصال الأخرى في الفصول التعليمية . وبالمثل يتحقق التقدم التكنولوچي المعزز لرأس المال عندما يتم استخدام السلع الرأسمالية الموجودة بصورة أكثر إنتاجية ، على سبيل المثال الاستعاضة بالمحراث الصلب Steel بدلاً من الخشب Wooden Plows في عملية الإنتاج الزراعي .

وباستخدام منحني إمكانات الإنتاج للأرز والترنزستور يمكن أن توضح الأمثلة العملية عن التقدم التكنولوچي المرتبطة بنمو الناتج في الدول النامية . في الستينيات طور العلماء والزراعيين في المعهد الدولي للبحوث الزراعية بالفلبين حبة أرز مهجنة ذات جودة عالمية وإنتاجية عالية والتي عرفت بـ IR-8 أو الأرز المعجزة "Miracl rice" هذه الحبات الجديدة قد ضاعفت من إنتاج الأرز في العديد من دول جنوب وجنوب

شرق آسيا خلال سنوات قليلة . وكان أثر هذا التقدم التكنولوچي في حبات الأرز الجديدة يمكن أيضًا أن نقول أنها ناتجة عن تعزيز الأرض وهي التي سمحت بالوصول إلى مستويات إنتاج عالية بنفس المدخلات المكملة . ويمكن توضيح الزيادة العالية الناتجة عن الأرز المهجن . كما في الشكل (4-3) ، حيث يتحرك المنحنى على محور الأرز دون أن يتحرك على محور الترانزستور .



شكل (4-3) تأثير التغيير التكنولوچي في قطاع الزراعة على منحنى إمكانية الإنتاج

شكل (4-4) تأثير التغيير التكنولوچي في قطاع الصناعة على منحنى إمكانية الإنتاج

وكذلك أيضًا في حالة التقدم التكنولوچي لإنتاج الترنزستور سوف ينعكس ذلك في تحرك منحنى إمكانات الإنتاج على المحور الرأسي دون أن يتحرك على المحور الأفقي . كما هو واضح في الشكل (4-4) .

بعد استعراض هذه المقدمة عن النمو الاقتصادي بشكل بسيط ، يمكننا الآن أن ننظر بصورة أكثر عمقاً إلى الخبرة التاريخية للدول المتقدمة المعاصرة وفقًا لتحليل مفصل لطبيعة العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي كانت أساس النمو طويل الأجل لتلك الدول . ثم سنرى مدى مناسبة أو توافق هذه العوامل بالنسبة للدول النامية .

3/4 السجل التاريخي: الخصائص الست لكزنتس عن النمو الاقتصادي

The Historical Record: Kuznets's Six Characteristics of Modern Economic Growth

سيمون كزنتس هذا حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971 لعمله الرائد

في قياس وتحليل النمو التاريخي للدخل القومي في الدول المتقدمة . ولقد عرف النمو الاقتصادي للدولة بأنه «الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها ، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوچي والتعديلات المؤسسية والايديولوچية التي يحتاج الأمر إليها» . **ويتكون هذا التعريف من ثلاثة مكونات رئيسية غاية في الأهمية وهي :**

1- إن استمرارية الزيادة في الناتج القومي هي تبيان للنمو الاقتصادي والقدرة على توفير مدى واسع للسلع وهي إشارة للنضج الاقتصادي .

2- التكنولوچيا المتقدمة هي الأساس أو الشرط المسبق لاستمرار النمو الاقتصادي - كشرط ضروري وليس كافي .

3- لتحقيق النمو المرتقب المصاحب للتكنولوچيا الجديدة لابد من وجود تعديلات مؤسسية وإيديولوچية . فالابتكارات التكنولوچية بدون ابتكارات اجتماعية ملازمة تكون مثل المصباح light bulb بدون كهرباء .

وقد أوضح كزنتس 6 خصائص للنمو الاقتصادي لمعظم الدول المتقدمة هي :

1- المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني .
2- المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج .
3- المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي في الاقتصاد .
4- المعدلات المرتفعة للتحول الإيديولوچي والاجتماعي .
5- ميل اقتصادات الدول المتقدمة للوصول إلى سيطرتها على الأسواق العالمية والمواد الخام .
6- يقتصر انتشار النمو الاقتصادي على العالم المتقدم الذي يعادل نحو ثلث سكان العالم .

تجمع أول خاصيتين المتغيرات الاقتصادية ، في حين الخاصية الثالثة والرابعة تمثلان متغيرات التحول الهيكلي . أما الخاصية الخامسة والسادسة فهما يوضحان أثر الانتشار العالمي للنمو . وسوف نقوم بعرض هذه الخصائص الست بإختصار كما يلي :

1/3/4 المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني

مرت كل الدول المتقدمة حاليًا وهي في خبرتها التاريخية للنمو الاقتصادي في الفترة (1770 - الوقت الحاضر) بتحقيق معدلات مرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والزيادة السكانية . فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من

الناتج في تلك الدول خلال الـ 200 سنة الماضية نحو 2% ، 1% بالنسبة للنمو السكاني أو 3,% بالنسبة لنمو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي (GNP) . وقد تضاعفت هذه المعدلات خلال الـ 36 سنة بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج و72 سنة بالنسبة للنمو السكاني و24 سنة بالنسبة للناتج القومي الإجمالي . حيث تضاعفت هذه المعدلات بصورة كبيرة لتلك الدول مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر . على سبيل المثال قدر نصيب الفرد من الناتج بحوالي 10 مرات مقارنة بفترة ما قبل دخول الثورة الصناعية ، وكذلك فقد تضاعف معدل النمو السكاني من 4 إلى 5 مرات . وكذلك تضاعف معدل النمو في الـGNP من 40 إلى 50 مرة مقارنة بفترة ما قبل القرن التاسع عشر .

2/3/4 المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج

الخاصية الثانية للنمو الاقتصادي هي الارتفاع النسبي لمعدل الزيادة في إجمالي إنتاجية عناصر الإنتاج Total Factor Productivity (TFP) . فقد أكدت الدراسات السابقة للبنك الدولي ، على ما توصل إليه كزنتس أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية . ولأن (TFP) توضح الكفاءة في استخدام كل المدخلات المستخدمة في دالة الإنتاج فإن الاقتصاديين غالبًا ما يقيسون نمو هذه الإنتاجية بشكل منفصل عن النمو في المدخلات من عوامل الإنتاج بيانيًا ، تقاس الزيادة في TFP الموضحة في الشكل(a1-3) (القطاع الحديث لآرثرلويس) للتحرك إلى أعلى دون الزيادة في رأس المال ، وبالمثل في الشكل 1.4 الزيادة في TFP يمكن أن تحرك المنحنى من PP إلى P^1P^1 دون أى زيادة في العمل ورأس المال . وقد وجد كزنتس أن هناك زيادة كبيرة في TFP خلال فترة النمو الحديث .

وقد أظهرت دراسات أخرى أن معدلات الزيادة في الإنتاجية الكلية المحسوبة في أى دولة تدرجت من 50% إلى 75% للنمو التاريخي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج في الدول المتقدمة .

3/3/4 المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي

لقد سجل النمو التاريخي للدول المتقدمة المعاصرة الخاصية الثالثة الهامة للنمو ، وهي المعدل المرتفع للتغيير القطاعي والهيكلي الملازم لعملية النمو . حيث يتمثل هذا التغيير الهيكلي في التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة غير الزراعية .

ومنذ وقت قريب كان التحول من القطاع الصناعي إلى القطاع الخدمي . ويصاحب هذا التحول تغييرات جوهرية في حجم الوحدات الإنتاجية (وذلك من خلال التطور من الشركات الأسرية والشخصية إلى المنظمات غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات Multinational) . وأخيراً التحول المماثل في الوضع المهني لقوى العمل من الأنشطة الزراعية والريفية إلى المناطق الحضرية والأنشطة الصناعية والخدمية . على سبيل المثال كان إجمالي قوى العمل الملتحقة بالقطاع الزراعي عام 1846 في الولايات المتحدة حوالي 53,5% وقد انخفضت هذه النسبة بحلول عام 1960 لتصل إلى 7% فقط . كذلك أيضًا نجد ان القوى العاملة في بلچيكا Belguim الملتحقة بالنشاط الزراعي قد انخفضت من 51% عام 1846 إلى 12,5% عام 1947 ولأقل من 7% عام 1970 . وكذلك نجد أن معظم العمالة في الدول الصناعية قد تحولت من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي بصورة كبيرة ومتزايدة .

4/3/4 المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والايديولوجي

عادة ما يصاحب التغيير في الهيكل الاقتصادي في أى مجتمع تغييرات في الاتجاهات والمؤسسات والايدويولوچيات . وتعرف عملية التحول الحضري هذه بالتحديث "Modernizaion" وقد وضع «ميردل Myrdal» قائمة عن Modernization «ideals في مقالة عن التخلف الاقتصادي Underdevelopment في آسيا غطت النقاط الآتية :

1- الرشادة Rationality ، وتتم من خلال تحديث طريقة التفكير . وكذلك العمل والإنتاج والتوزيع والاستهلاك بالنسبة لجميع الأعمال وكذلك الأنشطة التقليدية . وقد وضح رئيس الوزراء الهندي «جواهر لال نهرو» أن ما تحتاجه الدول المتخلفة هو مجتمع علمي وتكنولوجي a scientific and Technological Society فلابد من تطبيق أساليب جديدة في كل شيء سواء في المزرعة أو المصنع أو في المواصلات . . إلخ . والأساليب الحديثة ليست فقط في امتلاك الأدوات واستخدامها وإنما أيضًا لابد وأن يكون مصحوبًا بتفكير حديث Modern Thinking . فلا يمكن الحصول على مواد جديدة ، وهناك عقلية تقليدية قديمة ancient mind .

2- التخطيط الاقتصادي Economic planning والذي يكون له التأثير الكبير في التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية (انظر الفصل الـ 16) .

3- التعادل أو التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة Social and economic Equal-ization والذي يعني التوزيع الأكثر عدالة للطبقات الاجتماعية وتقليل الفروق في الثروة وتوزيع الدخل ، والعمل على رفع مستوى المعيشة وتكافؤ الفرص .

4- تحسين الاتجاهات والمؤسسات improved institutions and attitudes يعتبر ضرورياً من أجل زيادة كفاءة وفعالية العاملين وتشجيع المنافسة الفعالة وتحقيق الحراك الاجتماعي وتشجيع المشروعات الفردية وتحقيق مساواة أكثر في الفرص مما يساعد على رفع الإنتاجية بأقصى صورة ممكنة ، ورفع مستويات المعيشة . وبالنسبة للاتجاهات في مفهوم «تحديث العمالةModern workr» يتضمن غرس المثل العليا ، الكفاءة ، والذكاء ، الحفاظ على الوقت ، والإلتزام ، والأمانة ، والقيادة ، التعاون ، الاعتماد على الذات ، والاقتصاد والتعاون ، والاستقامة والنزاهة والنظرة بعيدة المدى (بُعد النظر) .

في القسم الثاني سوف نقوم بتفصيل أكثر لهذه الخصائص «للتحضر Modernization» الخاصة بالدول النامية لكي نرى كيف تتم .

5/3/4 الامتداد الاقتصادي الدولي

آخر اثنتين من خصائص النمو الاقتصادي الحديث تعاملتا مع دور الدول المتقدمة في الساحة الدولية . فالعنصر الأول مرتبط بالميل التاريخي للدول الغنية للسيطرة على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة ، وكذلك فتح الأسواق المربحة بالنسبة لمنتجاتها الصناعية . مثل هذه الأنشطة الاستعمارية قد أصبحت ممكنة من خلال القوى التكنولوجية الحديثة خاصة في المواصلات والاتصالات . كل هذا كان له تأثير على توحيد العالم وتحقيق العولمة بوسائل لم تكن موجودة من قبل في القرن التاسع عشر . كذلك أيضًا فتحت الإمكانات للسيطرة الاقتصادية والسياسية علي الدول الفقيرة . ففي القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كان هناك سيطرة استعمارية لتلك الدول المتقدمة على الدول الفقيرة مثل أفريقيا جنوب الصحراء Sub-Saharan Africa وأجزاء من آسيا وأمريكا اللاتينية الأمر الذي أدى إلى التوسع الاقتصادي لدول الشمال ، وذلك من خلال الحصول على المواد الأولية الرخيصة وفتح الأسواق للتصدير أمام منتجاتها في تلك المستعمرات .

6/3/4 الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي

على الرغم من الزيادة الضخمة في الناتج العالمي عبر القرنين الماضيين نجد أن التوسع في النمو الاقتصادي الحديث مازال يقتصر على ما يعادل أقل من ربع سكان العالم . فكما اكتشفنا في الفصل الثاني أن هذه الأقلية من سكان العالم يتمتعون بأكثر من 80% من الناتج العالمي . أكثر من ذلك ، كما سنرى فيما بعد في هذا الفصل أن علاقات القوى الدولية غير المتكافئة بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة والمتخلفة تتجه إلى تعميق تلك الفجوة .

4/4 القيمة المحدودة لخبرة النمو التاريخية: الظروف الأولية المختلفة

The limited value of The Historical Growth Exprience: Differing Initial Conditions

كان أحد الأسباب الرئيسية لفشل التنمية الاقتصادية في الخمسينات والستينات هي عدم المقدرة على الاعتراف والأخذ في الاعتبار للقيمة المحدودة للخبرة التاريخية للنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة . فنظريات مراحل النمو الاقتصادي ، والنماذج المرتبطة بالتصنيع السريع قد أعطت أهمية قليلة لدرجة الاختلاف ، وعدم ملاءمة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأولية بالنسبة للدول النامية في فترة ما بعد الحرب . فالحقيقة أن وضع النمو في هذه الدول اليوم مختلف بصورة جوهرية عما كانت عليه الدول المتقدمة ، وهي في طور النمو الاقتصادي . **ويمكن أن نوضح ثمانية اختلافات على الأقل في الظروف الأولية . هذه الاختلافات هي في نفس الوقت توضح أوجه ومتطلبات النمو والتنمية الاقتصادية الحديثة للدول النامية وهي :**

1- الموارد المادية والبشرية المتاحة .
2- نصيب الفرد من الدخل ومستويات الناتج القومي الإجمالي .
3- المناخ . 4- حجم السكان ، وتوزيعه ، ومعدل نموه .
5- الدور التاريخي للهجرة الدولية . 6- منافع التجارة الدولية .
7- القدرات والبحوث والتنمية التكنولوجية والعلمية الأساسية .
8- استقرار ومرونة المؤسسات السياسية والاجتماعية .

وسوف نناقش هذه الظروف مع إلقاء نظرة تتعلق بصياغة المتطلبات الأكثر واقعية والأولويات من أجل إحداث ومساندة النمو الاقتصادي :

1/4/4 وفرة الموارد البشرية والمادية

تمتلك الدول النامية المعاصرة موارد طبيعية أقل بكثير مما كانت تمتلكه الدول المتقدمة وهي في بداية عملية التنمية الاقتصادية بها . وبالرغم من أن هناك عدد قليل من الدول النامية تمتلك معروضًا وفيراً من البترول والمواد الخام والمعادن ، والتي يزداد الطلب عليها خاصة من قبل الدول المتقدمة إلا أن معظم الدول الأقل تقدماً ، وبصفة خاصة في آسيا التي تضم أكثر من ثلث سكان العالم ، تعتبر فقيرة فيما تمتلكه من موارد طبيعية . علاوة على ذلك ، وفي أجزاء من إفريقيا وأمريكا اللاتينية تتوافر الموارد الطبيعية بصورة غزيرة إلا أنها تتطلب استثمارات ضخمة من رأس المال لاستغلالها . إن مثل هذا التمويل لم يكن سهلاً لكي يأتي بدون التضحية بالاستقلال السياسي والتحكم أمام الشركات متعددة الجنسيات Mutinational corporations القوية التي تمتلكها الدول المتقدمة والتي هي وحدها قادرة على الإنتاج الكبير واستغلال تلك الموارد بكفاءة .

كذلك أيضًا من بين الأشياء الأخرى الأكثر وضوحًا نجد الاختلاف في مهارات الموارد البشرية ، حيث تتوقف قدرة الدولة على استغلال مواردها الطبيعية وتحقيق النمو طويل الأجل على البراعة والمهارة الفنية والإدارية لأفرادها وقدرتها على الوصول للأسواق الهامة والمعلومات عن السلع بأقل نفقة . فسكان الدول النامية اليوم يتصفون بأنهم أقل تعليمًا وأقل خبرة ومهارة من قرنائهم في الدول المتقدمة في بداية النمو الاقتصادي لهم . فوفقًا للاقتصادي بول رومر Paul Romer يرى أن الدول النامية اليوم هي أنهم فقراء لأن مواطنيهم ليس لديهم القدرة على تطبيق الأفكار التي استخدمتها الدول الصناعية لتوليد قيمة اقتصادية.

ويرى «رومر Romer» أن الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة تنقسم إلى مكونين هما :

1- فجوة مادية physical gap وتتضمن المصانع والطرق والآلات الحديثة .

2- والأخرى فكرية an idea gap وتتضمن المعرفة عن الأسواق والتوزيع والتحكم في المخزون ، وعقد الصفقات وحث العاملين على العمل . هذه الفجوة الفكرية أو فجوة الإبداع ingenuity كما أسماها توماس هومر - ودكسون هي القدرة على

استعمال الأفكار المبتكرة لحل المشاكل الاجتماعية والفنية بين الدول الغنية والدول الفقيرة التي تشكل محور التنمية at the core of the development ، ولم تكن مثل هذه الفجوات موجودة في الموارد البشرية للدول المتقدمة في فترة التقدم الاقتصادي والتصنيع .

2/4/4 المستويات النسبية لنصيب الفرد من الدخل والناتج القومي

يعيش أكثر من أربع أخماس سكان العالم اليوم في الدول النامية ، وذلك عند مستوي من الدخل أقل بكثير من نظرائهم في الدول المتقدمة في القرن التاسع عشر .

أولاً : كما اكتشفنا في الفصل الثاني أن أكثر من 70% من سكان العالم الثالث يعيش عند مستويات متدنية للغاية .

ثانيًا : كانت الدول المتقدمة في بداية نموها الاقتصادي الحديث في وضع أفضل يسمح لهم بميزة أن يكونوا في وضع مالي قوي نسبيًا لأن تتسع فجوة الدخل بينهم وبين الدول الأقل حظًا ، وعلى العكس من ذلك بدأت الدول الأقل تقدمًا LDCs نموها الاقتصادي في مستوى منخفض جدًا من الدخل .

وهذا الوضع الاقتصادي الضعيف للدول النامية مشابه لمسابقة عدو 1500 متر بين شاب رياضي ورجل عجوز ، وكان الفرق بينهما في بداية السباق 1000 متر . فمثل هذا الوضع المتأخر لا يمثل صعوبة اقتصادية فقط للتغلب أو حتى تقليل الفجوة ، إنما أيضًا نفسيًا يخلق شعور بالإحباط والرغبة لأن ينمو عند أى تكلفة ، وهذا في الواقع يمكن أن يعرقل أو يمنع من تحسين مستوى المعيشة في الأجل الطويل .

3/4/4 الاختلافات المناخية

تقع معظم الدول النامية في المناطق المناخية الاستوائية والحارة في حين يلاحظ أن معظم الدول الصناعية تقع في المناطق المعتدلة مناخًا . وبالتالي نلاحظ أن الظروف المناخية قد يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الوضع الاقتصادي لأى دولة .

فالمناخ شديد الحرارة والرطوبة يؤدي إلى تدهور التربة الزراعية وكذلك له تأثير على معدل الإهلاك السريع لبعض السلع الضرورية ، وكذلك له تأثير على انخفاض إنتاجية بعض المحاصيل ، وكذلك له تأثير سلبي على صحة الأفراد والحيوانات .

فدرجة الحرارة المرتفعة قد تؤدي إلى ضعف إنتاجية العاملين وانخفاض إنتاجية بعض المحاصيل . وأخيراً وربما يكون له تأثير قوي على راحة العاملين الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف صحتهم وانخفاض الرغبة للارتباط بالعمل العضلي ، وبالتالي تؤدي درجة الحرارة المرتفعة إلى انخفاض الإنتاجية والكفاءة للعاملين . ومع ذلك سواء كان أو لم يكن هذا العامل المناخي له تأثير سلبي على فشل أو نجاح مجهودات التنمية فإنه لم يتم اختباره بعناية في هذا الخصوص من خلال الدراسات التنموية والنمو .

4/4/4 حجم السكان و توزيعهم ومعدلات نموهم

سوف نبحث بالتفصيل في الفصل السادس بعض مشاكل التنمية المتعلقة بأثر النمو السكاني في هذا المقام . ونلاحظ هنا أن حجم السكان في العالم الثالث والكثافة السكانية هو اختلاف آخر مهم بين الدول المتقدمة والدول الأقل تقدماً .

وقبل وأثناء سنوات النمو المبكر لها ، فإن الدول الغربية كانت خبرتها تؤكد أن ارتفاع أو زيادة معدل النمو السكاني لها كانت تنمو ببطء شديد . ومع استمرار عملية التصنيع فإن معدلات النمو السكاني قد زادت في البداية ليس فقط نتيجة للانخفاض الكبير في معدلات الوفيات ، ولكن أيضًا بسبب الزيادة البطيئة في معدل نمو المواليد . وهكذا فإن في فترات النمو الحديثة لكل من دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ، نجد أن معدلات النمو السكاني ومعدلات الزيادة الطبيعية للسكان في حدود 2% سنويًا .

وعلى العكس من ذلك ، نجد أن معدلات النمو السكاني في كثير من الدول النامية ، تتزايد بمعدلات سنوية تزيد على 2,5% سنويًا خلال العقود القليلة الماضية ، في حين بعض قليل من هذه الدول ينمو بمعدلات أسرع من ذلك في عالم اليوم . بالإضافة إلى ما سبق ، فإن التركيز على هذا النمو السكاني المتزايد والحجم الكبير للسكان في مناطق قليلة من العالم يعني أن معظم الدول الأقل نمواً تبدأ عملية التنمية وهي تعاني من ارتفاع نسبة السكان إلى الأرض قياساً إلى الوضع في الدول الأوروبية التي بدأت النمو والتنمية في سنوات مبكرة عن تلك الدول النامية .

وأخيراً ، وباستخدام معايير المقارنة للحجم المطلق للسكان ، لا توجد دولة حققت نمواً اقتصادياً لفترة زمنية طويلة قد وصل حجم سكانها مثل ما وصل إليه

حجم سكان دول مثل الهند ، ومصر ، وباكستان ، وإندونيسيا ، ونيجيريا ، أو البرازيل . وكذلك ، لا توجد دولة حققت هذا النمو السكاني في ظل معدلات النمو السكاني السائدة حالياً في المكسيك ، وكينيا ، والفلبين ، وبنجلاديش ، وملاوي ، أو جواتيمالا . وفي الحقيقة ، يشكك كثير من المراقبين في أن الثورة الصناعية ومعدلات النمو الاقتصادي التي حققتها الدول المتقدمة في المدى الطويل ، كان من الممكن تحقيقها بهذه السرعة لو كانت هذه الدول تواجه المشاكل الناجمة عن النمو السكاني السريع ، وعلى وجه الخصوص في الشرائح السكانية الفقيرة جداً .

5/4/4 الدور التاريخي للهجرة الدولية

إذا نظرنا إلى أهمية الدور التاريخي للهجرة على المستوى العالمي ، نجد أن هذا الدور يختلف من منطقة لأخرى ومن فترة زمنية لأخرى . وبتتبع الهجرة الدولية تاريخيًا ، نجد أنه في حقيقة الأمر خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كانت هناك كثافة سكانية عالية في المناطق الريفية والتي بدأت بعد ذلك تتحرك نحو الهجرة إلى المناطق الحضرية ، ومن بعض الدول مثل إيطاليا ، المانيا وأيرلندا خلال فترات المجاعة وحدوث ضغط كبير على بقعة الأرض والذي تزامن مع انخفاض الفرص الاقتصادية في المناطق الصناعية الحضرية مما دفع العمالة غير الماهرة من المناطق الريفية لتتجه نحو الدول نادرة العمالة في كل من أمريكا الشمالية وأستراليا . ولذلك دفع هذا الذي حدث من انتقال للعمالة من الدول الأوروبية إلى كل من أمريكا الشمالية وأستراليا ، الاقتصادي برنيلي توماس إلى القول بأن : «**مساهمات الدول الأوروبية في الهجرة المتجهة إلى العالم الجديد في أمريكا الشمالية واستراليا كانت كبيرة وساهمت في تدعيم اقتصاديات تلك الدول . حيث كانت الهجرة 1,2 مليون من أيرلندا ، ما يقرب من مليون من ألمانيا تدفقوا بين عامي 1847 ، 1855 ، بالإضافة إلى ما يقرب من نصف مليون من الدول الاسكندنافية وأكثر من مليون ألماني بين عامي 1880 ، 1885 ، فضلاً عن 1,75 مليون من إيطاليا بين عامي 1898 ، 1907**» .

بينما نجد أن الحركة الأساسية للهجرة الدولية ، كانت واضحة وثابتة خلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى وحتى عام 1914 ، نجد أن الفترة منذ بداية الحرب العالمية الثانية عام 1939 ، شهدت تغييرات في عملية الهجرة الدولية حيث كانت

الهجـرة داخل أوروبا نفسـها ومن الدول التي تعـاني من زيـادة في الكثافة السكانية وبصـورة مؤقتـة . فضـلاً عمـا سبق ، فإن القوى الإقتـصـادية أدت إلى نمو وزيادة هذه الهجرة بصفة أساسية ولاسيما خلال الخمسينات من القرن العشرين وبصفة خاصة في الستينيات حيث حدث فائض كبير في العمالة الريفية التي اضطرت للانتقال من جنوب إيطاليا واليونان وتركيا في اتجاه المناطق التي تعاني من نقص في تلك القوى العاملة وبصفة أساسية في كل من المانيا الغربية وسويسرا . وفي الحقيقة ، فإن مزيد من تدفقات وموجات الهجرة المتنقلة وبصفة أساسية من المناطق ذات الفائض في العمالة في جنوب وجنوب شرق أوروبا إلى باقي مناطق أوروبا أسهمت في زيادة التشغيل لدى هذه الدول وحل مشاكل كثير من هؤلاء الفقراء . كما أسهمت في التنمية في الدول المهاجر إليها وأسهمت في تخفيف المعاناة على كاهل الحكومات في دول المنشأ لمعالجة مشاكل البطالة في تلك الدول كما أسهمت في دعم أنشطة الاقتصاد الوطني بسبب زيادة تحويلات العملة الاجنبية التي ترسلها تلك العمالة إلى الدول الأم .

وربما – وأثناء هذه المناقشة– ، يتساءل البعض ويناقش موضوع وهو أنه لماذا لا تقوم الدول في كل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بعمل مثل ذلك لاسيما في ضوء زيادة النمو السكاني وكبر حجم السكان والكثافة السكانية مثلما عملت الدول الأوروبية مع بعضها البعض أو مع كل من أمريكا الشمالية وأستراليا لتبحث عن وظائف دائمة أو مؤقتة في مناطق العجز بالنسبة للقوى العاملة . تاريخيًا على الأقل ، بالنسبة لحالة أفريقيا فإن هجرة العمالة سواء هجرة داخلية أو خارجية كانت أمراً شائعاً ، وخففت من بعض العبء على المناطق المزدحمة . وحتى في هذه الأيام ، هناك كثير من المزايا التي تحققت ، والمشاكل التي أمكن تفاديها من خلال السماح بهجرة الآلاف من العمالة غير الماهرة القادمة من بوركينا فاسو (وهي فولتا العليا سابقاً) إلي جارتها ساحل العاج للعمل بشكل مؤقت . ونفس المثال يصدق على العمالة المصرية والباكستانية والهندية في الكويت والمملكة العربية السعودية ، وكذلك العمالة التونسية والمغربية والجزائرية في جنوب أوروبا ، ونفس المثال يصدق أيضًا على العمالة الكولومبية في فنزويلا والعمالة الهايتية في جمهورية الدومينيكان في أمريكا اللاتينية . إن هذه الحقيقة تؤكد ، بالإضافة لما سبق ، أن هناك نطاق ضيق جداً

لتخفيض مشكلة العمالة المتزايدة والسكان المتزايدين في دول العالم الثالث اليوم من خلال دعم عمليات الهجرة الدولية وتشجيعها . والأسباب كثيرة منها عدم توافر المعلومات عن الفرص الموجودة في تلك الدول بالإضافة إلى التباين الجغرافي والديموجرافي والاجتماعي والثقافي وتباين العادات والتقاليد وغير ذلك . ناهيك عن القيود الوطنية التي تضعها الدول المتقدمة والقوانين المختلفة التي تسنها الدول المتقدمة للحد من الهجرة القادمة من الدول النامية إليها .

وبالرغم من هذه القيود والعقبات التي تفرضها الدول المتقدمة ، فهناك على الأقل حوالي 40 مليون مواطن من الدول النامية قاموا بالهجرة إلى الدول المتقدمة منذ عام 1960 . وفي عام 1995 ، على سبيل المثال ، فإن أكبر ست مجموعات مهاجرة في الولايات المتحدة جاءت من المكسيك والاتحاد السوفيتي السابق والفلبين وفيتنام وجمهورية الدومينيكان والصين «ولا غرو أن نجد كثير من الجنود الأمريكان اليوم في أفغانستان والعراق بزعمهم مكافحة الإرهاب هم في الواقع مرتزقة ينتمون إلى كثير من هذه الدول»(*) .

والجدول التالي رقم (4-1) يوضح ذلك . كما أن الهجرة المتدفقة إلى بريطانيا من كل من باكستان والهند وبنجلاديش ونيجيريا تشكل حوالي ثلثي من هاجر إليها وذلك في عام 1995 ، بينما الهجرة الجديدة القادمة إلى كندا تأتي بصفة أساسية من هونج كونج والهند والفلبين والصين وسيريلانكا وتايوان بالإضافة إلى الهجرة القانونية السابقة هناك مالا يقل عن 6 ملايين مهاجر بطرق غير شرعية وغير قانونية وعبر وسائل معينة خارجة عن القانون وهم يتزايدون بشكل درامي لاسيما بين عامي 1980 ، 1998 . وهذه العمالة في معظمها تتجه لأعمال فقيرة وتتناسب مع المهارات المنخفضة التي تتوافر لديهم والأعمال غير المرغوب فيها من جانب المواطنين المحليين في أوروبا وأمريكا وأستراليا . بالإضافة إلى أن أسرهم تشكل عبء اجتماعي وربما ثقافي وسياسي على تلك الدول المضيفة لأنهم يطلبون خدمات اجتماعية وصحية وتعليمية لهم ولأسرهم مما يشكل ضغط على دافعي الضرائب المحلية لتدعيم تلك الأنشطة والخدمات . ولذلك فإن هذه الأنواع من الهجرة دفعت كل من أمريكا وأوروبا لعمل قوانين لتحد منها

(*) المترجم .

وتقضي عليها مما سيكون له فوائد اقتصادية على الدول المهاجر إليها ، وقد يضر بإقتصاديات الدول صاحبة العمالة المهاجرة . ولكن هذه العمالة بعد استقرارها ، أصبحت هناك صعوبات بالغة لإعادة توطينها في بلادها مرة ثانية لاسيما وأن بعضها أنشأ جيلاً أو جيلين في بلد المهجر مثلما حدث للمهاجرين الجزائريين في فرنسا . وفي الصفحات القليلة القادمة سنجد كثيراً من الضوء يسلط على هذه القضية ، وذلك للسيطرة على الهجرة غير القانونية . كما أن عمليات تنظيم وإدارة الهجرة القانونية وغير القانونية في الدول النامية والمتجهة للدول المتقدمة ستحظى بمزيد من الاهتمام في السنوات القادمة بسبب الفقر وظروف البطالة في دول العالم الثالث . مما سيدفع الدول المتلقية إلى محاولة إيقاف تلك الهجرة غير القانونية . لذلك فإن الهجرة الآن أصبحت في معظمها هجرة عمالة غير ماهرة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة .

جدول (1-4) دول المنشأ للهجرة عام 1995 (بالألف نسمة)

أستراليا		بريطانيا		كندا	
نيوزيلاندا	12,3	باكستان	6,3	هونج كونج	31,7
بريطانيا	11,3	الهند	4,9	الهند	16,2
الصين	11,2	الولايات المتحدة	4,00	الفلبين	15,1
يوغسلافيا السابقة	7,7	بنجلاديش	3,3	الصين	13,3
هونج كونج	4,4	نيجيريا	3,3	سريلانكا	8,9
الهند	3,7	أستراليا	2,0	تايوان	7,7
فرنسا		**اليابان**		**الولايات المتحدة**	
الجزائر	8,4	الصين	38,8	المكسيك	89,9
المغرب	6,6	الفلبين	30,3	الاتحاد السوفيتي سابقا	54,5
تركيا	3,6	الولايات المتحدة	27,0	الفلبين	51,0
الولايات المتحدة	2,4	كوريا الجنوبية	18,8	فيتنام	41,8
تونس	1,9	البرازيل	11,9	ج الدومينكان	38,5
يوغسلافيا السابقة	1,6	تايلاند	6,5	الصين	35,5

المصدر : مجلة الإكونوميست ، عدد أول نوفمبر ، 1997 ، ص 82 .

أما ما يميز الهجرة الدولية اليوم ، فإنه بالإضافة إلى الهجرة التقليدية المتمثلة في العمالة غير الماهرة (سواء الهجرة القانونية أو غير القانونية) المتنقلة من الدول النامية إلى

الدول المتقدمة ، فقد ظهر هناك نوع جديد في الآونة الأخيرة من هذه الهجرة ، وهو هجرة العمالة الماهرة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة ، وهي العمالة المتعلمة مما يشكل نوع من استنزاف العقول brain drain ينتقل من الدول النامية للدول المتقدمة . وبالتالي يسهم في عرقلة وإبطاء التنمية في دولهم الأصلية ، وفي نفس الوقت يساهمون في دعم النمو في الدول المهاجر إليها . لذلك لا غرو أن نجد كثير من الهنود والمصريين والباكستانيين وغيرهم يعملون كعمالة ماهرة وينتمون إلى فئات العلماء والعلميين والمهندسين والأطباء وربما بعض الاقتصاديين في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا . فعلى سبيل المثال أكثر من مليون متعلمين تعليم عالي بين عامي 1960 ، 1990 وتكنولوچيين انتقلوا من الدول النامية إلى الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة فقط . وفي أواخر الثمانينات ، فقدت أفريقيا ما يقرب من ثلث عمالتها الماهرة أى حوالي ستون ألفًا ما بين متعلم تعليم متوسط ومتميز هاجروا لأوروبا وأمريكا الشمالية بين عامي 1985 ، 1990 . فمثلاً السودان فقدت 17% من أطبائها و 20% من أساتذة الجامعات لديها ليعملوا كعمالة متميزة في الولايات المتحدة ، و 30% من مهندسيها و 45% من متميزها . كما أن الفلبين فقدت 12% من عمالتها الماهرة لتتجه للولايات المتحدة . كما أن 60% من أطباء غانا الآن يعملون للخارج .

6/4/4 التجارة الدولية وحفز النمو

عادة ما يشار إلى التجارة الدولية الحرة بأنها «محرك النمو **engine of growth**» الذي أسهم في تحقيق التنمية في العالم المتقدم اقتصادياً حالياً ، وذلك خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . فقد أدى التوسع الكبير في الأسواق التصديرية إلى تعزيز الطلب المحلي المتنامي ، وقد ساعد ذلك على قيام صناعات ذات نطاق إنتاج كبير . كما نلاحظ أن الاستقرار النسبي في الهيكل السياسي ، ومرونة المؤسسات الاجتماعية قد أدى إلى تيسير اقتراض الدول النامية ، خلال القرن التاسع عشر ، من أسواق المال العالمية بمعدلات فائدة منخفضة جداً . وقد ساعد هذا التراكم الرأسمالي في تحفيز القيام بمزيد من الإنتاج ، وإمكانية زيادة الواردات ، الأمر الذي قاد إلى مزيد من التنوع في الهيكل الصناعي لهذه الدول .

ففي القرن التاسع عشر ، كانت دول أوربا وأمريكا الشمالية قادرة على المشاركة

بشكل فعال في النمو الديناميكي للتبادل الدولي ، على أساس حرية التجارة ، وحرية تحرك رأس المال ، والهجرة الدولية لفائض العمالة غير الماهرة .

أما في الوقت الراهن ، فإن وضع كثير من الدول الأقل تقدماً مختلف تماماً . وباستثناء عدد قليل من الدول الناجحة في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ، نجد أن الدول النامية غير البترولية تواجه صعوبات شديدة عند محاولتها تحقيق النمو الاقتصادي السريع استناداً إلى التجارة العالمية . ومن الملاحظ منذ الحرب العالمية الأولى أن كثيراً من الدول النامية قد شهد تدهوراً في أوضاعه التجارية ، كذلك حدث انخفاض كبير في معدل التبادل الدولي (الأسعار النسبية لصادرات هذه الدول بالمقارنة بالأسعار النسبية لوارداتها) . وفي ظل هذا الوضع ، يحتاج الأمر إلى نمو سريع في حجم الصادرات لمجرد الحصول على نفس مقدار العملة الأجنبية المحقق في سنوات سابقة .

علاوة على ما تقدم ، فإن السبق الاقتصادي الذي حققته الدول المتقدمة على الدول الأقل تقدماً ، يمكنها من الاستفادة بقدراتها العلمية والتكنولوچية بحيث تظل أكثر تنافسية ، وأكثر قدرة على ابتكار وتطوير منتجات جديدة تحل محل الصادرات السلعية التقليدية للدول النامية ، ناهيك عن قدرتها على الحصول على التمويل الدولي بشرط أفضل . وأخيراً ، وحيثما استطاعت الدول النامية تحقيق النجاح في إنتاج بعض السلع بصورة تنافسية (مثل المنسوجات ، والملابس ، والأحذية ، وبعض المصنوعات الخفيفة) ، فإن الدول المتقدمة تلجأ إلى القيود الجمركية وغير الجمركية على السلع القادمة من الدول النامية ، ومن صور هذه القيود نجد حصص الاستيراد ، الاشتراطات الصحية ، . . . إلخ .

7/4/4 العلوم الأساسية والبحوث التكنولوچية والمقدرة على التطوير

لقد لعب البحوث والتطوير التكنولوچي دوراً كبيراً في خبرة النمو الاقتصادي الحديث للدول المتقدمة . فقد ارتكز النمو الاقتصادي المرتفع في تلك الدول على الاهتمام الكبير بالبحوث العلمية والتطور التكنولوچي خلال التطور التاريخي للنمو الاقتصادي لتلك الدول . وحتى اليوم تتركز عملية البحوث والتطوير على المنتجات في تلك الدول الغنية . فأكثر من 90% من الانفاق على البحوث والتطوير (R&D) في

كل العالم تنفق من قبل الدول المتقدمة حيث تنفق تلك الدول أموالها على (R&D) لحل المشاكل الاقتصادية والتكنولوجية المتعلقة بأولوياتها الاقتصادية economic Priori-ties ومواردها . وتهتم الدول الغنية بصورة رئيسية بتطوير إنتاجها وسلعها المرتبطة بالأسواق الكبيرة ، وكذلك طرق الإنتاج المتقدمة تكنولوچيًا التي تستخدم مدخلات رأس المال والمستويات المرتفعة من المهارات والإدارة والاستغلال الأفضل لعنصر العمل النادر . على العكس من ذلك نجد أن الدول الفقيرة تهتم فقط بالمنتجات البسيطة وكذلك التصميمات البسيطة وتوفير رأس المال واستخدام عنصر العمل بكثرة والانتاج من أجل الأسواق الصغيرة . فتلك الدول ليس لديها موارد مالية ولا المعرفة التكنولوچية والعلمية في الوقت الحالي لكي تأخذ البحوث والتطوير (R&D) ولكي تستفيد بها فإعتمادهم على التكنولوچيا الأجنبية يمكن أن يخلق ويخلد الثنائية الاقتصادية الداخلية .

وعلى هذا يمكن أن نستنتج بالنسبة للبحوث والتطوير أن دول العالم الثالث اليوم في وضع تنافسي سيء للغاية مقارنة بالدول المتقدمة . وعلى العكس نجد أن الدول المتقدمة حاليًا عندما أقدمت على عملية التنمية والنمو مبكراً كانت سباقة تكنولوچيًا وعلميًا على العالم .

8/4/4 الاستقرار والمرونة في المؤسسات الاجتماعية والسياسية

إن الاختلاف الأخير بين الخبرة التاريخية للدول المتقدمة والوضع الحالي للدول النامية مرتبط بطبيعة المؤسسات الاجتماعية والسياسية. وأحد الاختلافات الأساسية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة هو أنه قبل الثورة الصناعية كانت الدول المتقدمة عبارة عن دول قومية nation موحدة قادرة على تنفيذ السياسات القومية استناداً إلى وجود اتفاق عام على الاتجاه نحو التحضر .

وعلى العكس بالنسبة لدول العالم الثالث ، فإن بعض المفاهيم مثل الرشد والتفكير العلمي ، والفردية ، والحراك الاقتصادي والاجتماعي ، وأخلاقيات العمل ، نجدها غير متأصلة لدى هذه الدول ، ويستثنى من ذلك النخبة المتعلمة الحاكمة . وحتى يمكن تحقيق استقرار ومرونة المؤسسات السياسية ، ويصاحبها التأييد العام

الواسع ، فإن الأوضاع الاجتماعية والثقافية السائدةفي الدول النامية سوف تكبح قدرة هذه الدول على تحقيق التقدم الاقتصادي السريع .

ومع انتشار التكنولوچيا المتقدمة والتوسع في الاتجاه نحو العالمية وتدفق رؤوس الأموال مع نهاية الحرب الباردة من المفترض أن يكون له دور كبير وهام على التنمية الاقتصادية . إلا أن تدفق رؤوس الأموال يستجيب بسرعة للتغييرات في المناخ السياسي والاقتصادي خاصة في الدول النامية . وكانت خطورة تدفق هذه الأموال الساخنة hot Money واضحة بصورة أكبر بعد التخفيض المفاجئ في قيمة العملة المكسيكية «البيزو» Peso في ديسمبر 1994 . حيث تم سحب أموال طائلة بكميات ضخمة من قبل المستثمرين الأجانب ليس من المكسيك وحدها وإنما أيضًا من دول كثيرة بأمريكا اللاتينية . وحدثت أيضًا أزمة مماثلة لها بنفس السيناريو والتي عرفت بالأزمة الآسيوية خلال الفترة 1997 – 1998 ، حيث تدفقت الأموال للخارج وحدث منافسة كبيرة في تخفيض العملة المحلية والذعر الاقتصادي Economic Panic لدول تايلاند واندونيسيا وماليزيا وكوريا الجنوبية وغيرها .

وقد أكد الباحثون إلى حد ما على الأهمية الكبيرة للاستقرار السياسي لتحقيق النمو الاقتصادي . وذلك من خلال عدد من الدراسات الكمية . وقد وجد الباحثون أن النمو الاقتصادي يتأثر باستقرار النظام السياسي أكثر من نوعه (ديمقراطي ، وديكتاتوري) . وقد وجدوا أيضًا أن التحول من الديكتاتورية إلى الديمقراطية ، وما يصاحبها من ضغوط هائلة من تنافس جماعات المصالح تؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي . ولكن في الأجل الطويل تحقق الديمقراطيات المستقرة معدلات نمو اقتصادي أعلى مما تحققه النظم الديكتاتورية .



9/4 الحالة الدراسية

للفصل الرابع

إقتصاد ماليزيا

• **بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية:**

العاصمة : كوالالمبور

المساحة : 330 ألف كم2

السكان : 22,2 مليون نسمة (1998) .

معدل النمو السنوي للسكان : 2,1% (1998) .

نصيب الفرد من الـGNP : 4680 دولار سنويًا (1997) .

متوسط معدل نصيب الفرد من الـ GNP

حسب تعادل القوى الشرائية : 10920 (1997) .

معدل نمو نصيب الفرد من الـ GNP : 4,1% (1965 -1996) .

مساهمة قطاع الزراعة في الـ GDP : 12% (1997) .

مساهمة قطاع الصادرات في الـ GDP : 87% (1996) .

معدل وفيات الأطفال الرضع (في الألف) : 10 (1998) .

معدل الأطفال المعرضون لسوء التغذية : 20% (92 -1997) .

نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة : 37% (1997) .

معدل الأمية (الأكثر من 15 سنة) : الرجال 11% النساء 22% (1996) .

مؤشر التنمية البشرية : 83% (مرتفع) (1995) .

تعتبر ماليزيا من الدول القليلة ضمن العالم الثالث ، والتي استطاعت توليد وتحقيق معدلات تنمية متواصلة مرتفعة في الأجل الطويل مع انخفاض معدلات التضخم . لقد بلغ متوسط النمو السنوي في المتوسط في حدود 6% في متوسط نمو نصيب الفرد من الدخل الحقيقي خلال الفترة 1985 - 1996 ، كما نجحت ماليزيابالرغم من ارتفاع معدلات النمو السكاني وتنوع خلفياتها العرقية والدينية . إن السبب الرئيسي وراء كل تلك الإنجازات في ماليزيا هو الاستقرار السياسي والاقتصادي ومرونة المؤسسات والتي اعتبرها «كوزنتس» العنصر الإرتكازي في تشجيع النمو الاقتصادي طويل الأجل .

أما عن موقعها فهي تقع في النصف الجنوبي من الملايو ، وفي الجزء الجنوبي من جزيرة بورنو ، وعلى بعد 650 كم إلى الشرق من بحر الصين الجنوبي . وتحدها تايلاند من الشمال وهي منفصلة عن سنغافورة في الجنوب بواسطة خط ضيق .

أما عن السكان في ماليزيا ، فيبلغ عددهم 22 مليون ويتزايدون بمعدل نمو 2,1% سنويًا . و35% من جملة السكان تقل أعمارهم عن 15 سنة . أما عن توزيع السكان فهو غير متسق ، حيث يسكن ثلاثة أرباع السكان الماليزيين في الأراضي الماليزية المنخفضة . ومنذ عام 1960 تعتبر ماليزيا من الدول التي على قمة العالم النامي في إحراز تقدم اقتصادي غير مسبوق . فقد وسعت الدولة استثماراتها في مجال الخدمات التعليمية ، حيث نجد أن 100% من الأطفال الماليزيين ملتحقين بالتعليم الأساسي و50% منهم يلتحق بالتعليم الثانوي . كل هذا انعكس على مستوى الكفاءة وجعل الأفراد في حالة حرب مدنية حضارية وهدوء شامل بعد فترة قدرها 40 عام من الاستقلال السياسي وبمقارنة الانفاق على التعليم بالانفاق على الخدمات الصحية والإنفاق لخلق الوظائف فإن ماليزيا حققت أقل معدلات للفقر على مستوى كل الدول الأقل نموًا (15% فقط) .

أما عن التجمعات السكانية في ماليزيا ، فإنها تنتمي إلى عدة مجموعات عرقية ، الملايو وهم الأغلبية حيث يشكلون 49% من إجمالي السكان وهم المسيطرون على الأنظمة الحاكمة وكلهم مسلمون . وفي ظل النمو السريع نحو التحضر ، ومع ذلك تظل مساحات من الحضر ، مع وجود نسبة كبيرة من الصينيين كأقلية في البلاد ، ولكن لهم ثقلهم الاقتصادي حيث إن ما يقرب من ثلث الماليزيين من الأصول الصينية ، ومعظم هؤلاء هاجروا من الصين لماليزيا في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . والصين أساسًا من الحضر ، ويلعبون دوراً مهمًا في النشاط التجاري ، وفي نشاط الأعمال وأنشطة المال والتمويل فهم يشكلون بحق قوة اقتصادية في ماليزيا .

كما أن حوالي 85% من الماليزيين يتكلمون اللغة الماليزية بإعتبارها اللغة الرسمية مع الأخذ في الاعتبار التباين في القدرة على الحديث بهذه اللغة . كما أن اللغة الانجليزية تتقدم على نطاق واسع في الأوساط الحكومية وبين رجال الأعمال . أما معدلات التعليم (الإلمام بالقراءة والكتابة) فهي تتعدى 60% كما في ولايات بورنو (ساراباك - ساباح - لابوان) وتصل إلى 80% في الملايو .

ومنذ الاستقلال عن بريطانيا في عام 1957 ، فإن ماليزيا كانت تعتمد في اقتصادها على سلعتين رئيسيتين هما المطاط والقصدير ، وفي السنوات التالية ، فإن الاقتصاد الماليزي قد سجل واحد من أكثر الدول الآسيوية نجاحًا . فمنذ عام 1965 إلى عام 1984 ، فقد حقق الاقتصاد معدل نمو سنوي مستفيداً من الخبرة الدولية - بلغ في المتوسط من 7% إلى 8% كما أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي قد وصل إلى 2000 دولار سنويًا عام 1984 . ويعتبر كل من زيت النخيل والأخشاب والمطاط والكاكاو من أهم الصادرات الماليزية كمواد خام . كما تعتبر ماليزيا دولة رائدة في إنتاج المطاط والقصدير ونخيل الزيت والأخشاب الاستوائية مرتفعة الجودة ومتباينة الاستخدامات أما قطاع البترول فقد حدث تقدم وتوسع كبير فيه منذ عام 1980 ، بحيث أصبحت ماليزيا من الدول المهمة المصدرة للبترول والغاز الطبيعي .

أما الاستثمارات الجديدة المحلية والأجنبية فقد ركزت علي التصنيع ومعظم الاستثمارات الأجنبية كانت قادمة من اليابان والولايات المتحدة . ولقد

ترتب علي ذلك زيادة الصادرات من المكونات الإلكترونية (السلع الإلكترونية المجمعة) ، والسلع الاستهلاكية الكهربائية ، منتجات الملابس الجاهزة) وبعض السلع الصناعية الأخرى . لقد نما قطاع التصنيع من 13,4% كنسبة من الـ GDP عام 1970 إلى 34% عام 1996 .

أما الانحسار العالمي الكبير الذي حدث في الفترة (1981 - 1982) فقد أدى إلى انخفاض أسعار صادرات السلع الماليزية ، ومن ثم انخفض معدل النمو وتدهورت الإستثمارات . ولقد صممت الحكومة على مواصلة النمو الاقتصادي من خلال مواصلة النمو الصناعي عن طريق زيادة الإنفاق في عدد من الصناعات الثقيلة المهمة والبنية الأساسية والمشروعات الخاصة بها . أما المشروعات المملوكة للحكومة والقطاع العام ، فقد تم التوسع فيها أيضًا وزاد المتفق عليها مع الرقابة الدقيقة للمشروعات الأجنبية وبما يتوافق مع الاحتياجات والمصالح الوطنية . إن معظم الزيادة في المنفق على المشروعات العامة كانت في المنفق على القروض الخارجية مما ترتب عليه زيادة الديون الماليزية لتصل إلى 15 مليار دولار عام 1984 .

ولكن النمو المرتفع طويل الأجل الذي حققته ماليزيا في الثمانينات ، إنخفض بعد ذلك بسبب تدهور الأسعار العالمية لأهم الصادرات الماليزية (أسعار البترول وزيت النخيل) مما جعل الاقتصاد الماليزي يتجه إلى الركود والانحسار - كما تدهور الناتج القومي أثناء الفترة 1985- 1986 . كما أن تدهور شروط التجارة الماليزية (أسعار صادرات الدولة مقارنة بأسعار وارداتها) بسبب إنخفاض القيمة الأسمية للناتج القومي الإجمالي لـ 11,5% في عامي 1985 ، 1986 . كما إنخفض نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من 2000 دولار سنة 1984 إلى 600 دولار عام 1986 .

كما أن حجم العجز في القطاع العام ونمو المديونية الخارجية لماليزيا دفعت الحكومة بأن تعيد النظر في سياساتها . حيث إن الانفاق العام والمديونية الخارجية يقتطعان جزء كبير من أموال الدولة ، وخاصة وأن انخفاض العملة الماليزية أمام الين والعملات الأوروبية منذ عام 1986 قد ضاعف من أزمة المديونية للبلاد مقارنة بالعملة المحلية . إن أهداف الإنفاق في الخطة الخمسية (86- 1990) قد تم تعطيل بعض منها . وكما اتجهت الحكومة إلى دعم أنشطة القطاع الخاص وتخفيض قيمتها على كثير من الأنشطة الاقتصادية واتجهت نحو الخصخصة لكثير من المشروعات المملوكة للحكومة وللقطاع العام مثل أنصبتها في النقل الجوي والنقل البحري التي تم بيعها لمستثمرين كما تم تحويل الاتصالات إلى شركة إتصالات (وإن كانت الحكومة ظلت تمتلك 100% من أسهمها) .

أما خروج البلاد من الركود ، فقد بدأ مع نهاية عام 1986 ، حيث بدأت في الانتعاش بعد ذلك ، إن تحسنت أسعار السلع والنمو الشديد في الصادرات المصنعة أدى إلى التحسن بعض الشيء . لقد قدرت الحكومة أن نصيب الفرد من الـ GDP الحقيقي نما بمعدل متوسط 5,7% سنويًا من بين عامي 1985 ، 1995 . كما ارتفع الطلب الخارجي على المنتجات الماليزية وصادراتها حيث زاد حجم الصادرات أكثر من 75% .

ولكن للأسف حدث عكس ذلك في نهاية التسعينات ، حيث أصبح معدل النمو سلبي (2,4%) في الـ GDP عام 1998 بسبب أزمة العملة الآسيوية عام 1997 ، حيث فقدت العملة الماليزية أكثر من 40% من قيمتها (انظر الفصل الـ 13) مما جعل الدولة تراقب سعر صرف عملتها في سبتمبر 1998 ، وهذا بالطبع أثر على الوضع الاقتصادي ، ولكن استطاعت البلاد تفادي الأزمة بسبب القوى العاملة الجديدة والتعليم المرتفع والاستقرار النسبي في البيئة السياسية وزيادة المدخرات الوطنية اللازمة لتمويل الاستثمارات المطلوبة ، ومن ثم ظلت ماليزيا جاذبة للمستثمرين الأجانب رغم هذه الأزمة . إن انخفاض قيمة العملة في نهاية أزمة 1997 ، حسن من الوضع التنافسي للصادرات الماليزية ، ومن ثم ظل الاقتصاد قادر على مواجهة وامتصاص أثر الصدمات الخارجية . حيث كانت الصادرات مسئولة عن 87% من الـ GDP بالرغم من الركود الآسيوي الذي لم تنجوا منه حتى اليابان والدول الصناعية الأخرى المتقدمة والذي قد ينعكس على الاقتصاد الماليزي فيما بعد .

10/4 أسئلة للمناقشة

س 1 : كيف تصف عملية النمو الاقتصادي باستخدام تحليل منحنيات إمكانية الإنتاج؟ وما هي المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي؟ ، وكيف يمكن شرحها باستخدام الرسم البياني لمنحنى إمكانية الإنتاج؟ .

س 2 : ما هي الخلفية التاريخية عن طبيعة عملية النمو في الدول المتقدمة حديثًا؟ وماذا كانت مكوناتها الرئيسية؟

س 3 : ما هي أهمية السجل التاريخي للنمو الاقتصادي الحديث بالنسبة للدول النامية المعاصرة؟ وما هي درجة أهمية الاختلاف في الظروف المبدئية لكل دولة؟ اطرح بعض الأمثلة عن ظروف دولة نامية ، بحيث تجعلها هذه الظروف مختلفة عن ظروف معظم الدول المتقدمة في بداية تجربتها مع النمو الاقتصادي الحديث .

س 4 : الإبتكارات المؤسسية والاجتماعية تعتبر مهمة للنمو الاقتصادي مثلها في ذلك مثل الإبتكارات والاختراعات التكنولوجية والعلمية . ما هو المقصود بهذه العبارة؟ اشرح إجابتك .

س 5 : ما هي الأسباب المنطقية من وجهة نظرك والتي تجعل النمو الاقتصادي ينتشر بسرعة بين الدول المتقدمة حديثًا أثناء القرن الـ 19 وبداية القرن العشرين؟ ولماذا فشلت أسباب النمو في التعجيل به بطريقة متعادلة بالنسبة لبقية الدول الأقل تقدمًا LDCs باستثناء بعض دول آسيا؟

القســم الثاني

المشكلات والسياسات التنموية على المستوى المحلي

Problems and Policies : Domestic

مقدمة القسم الثاني :

يغطي هذا القسم - باعتباره القسم الثاني من كتاب التنمية الاقتصادية - كثير من الموضوعات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية . فهو يركز بصفة أساسية على عرض وتحليل ومن ثم إيجاد الحلول اللازمة لكثير من مشكلات التنمية والسياسات الملائمة لها على المستوى المحلي (الوطني) للدول النامية . فهو يعرض لتلك المشكلات ويقدم الخبرة التي تساعد في حلها .

لذلك جاء الفصل الأول من هذا القسم (الفصل الخامس في ترتيب فصول الكتاب) ليتناول المشكلات المرتبطة بالنمو والفقر وسوء توزيع الدخل . لذلك فهو يعرض لموضوعات التوزيع الوظيفي للدخل ، التوزيع الشخصي للدخل ، مفاهيم الفقر ، الفقر المطلق ، خط الفقر في دول العالم الثالث ، الخصائص الاقتصادية للمجموعات الفقيرة وإعادة تعديل أهداف التنمية بما يتطلب من ضرورة زيادة الدخل مع حسن توزيعه ودور التحليل الاقتصادي وأدواته المختلفة في تحقيق ذلك ، ومدى ضرورة توفير حزمة من السياسات المختلفة لمواجهة مشكلة الفقر وسوء توزيع الدخل . وأخيراً يعرض الفصل لكل من الهند وجنوب أفريقيا كحالتين دراسيتين تجسدان مفاهيم وحقائق التنمية الواردة بهذا الفصل .

أما الفصل الثاني منه ، (السادس) فهو يتناول قضايا النمو السكاني وعلاقتها بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية . لذلك فهو يركز على عرض قضية النمو السكاني المتزايد في الدول النامية وتأثيره على جودة الحياة ومقارنة ذلك بالوضع في الدول المتقدمة . كما يعرض لقضايا التحول الديموجرافي وأسباب ارتفاع معدلات الخصوبة في الدول النامية من خلال عرض نظريات مالتس في السكان ونظرية الاقتصاد المنزلي الجديدة ،وما هي النتائج التي ترتبت على ارتفاع معدلات الخصوبة في تلك الدول ، وما هي السياسات الملائمة لمواجهة النمو السكاني في الدول النامية . ثم يعرض الفصل في نهايته لحالة الصين كحالة مناسبة تعكس كبر حجم السكان باعتبارها تضم أكثر من 1300 مليون نسمة أى ما يقرب من ربع سكان العالم .

بينما الفصل الثالث (السابع) من هذا القسم نجده يركز بالدراسة والتحليل على قضية مهمة ومشكلة أساسية تؤرق صانع القرار والمواطنين في الدول النامية والأقل نمواً وهي مشكلة البطالة سواء

تعريفها ، أسبابها - نتائجها وآثارها وكيفية مواجهتها من خلال أدوات السياسة الاقتصادية المختلفة . ثم يتناول الفصل في نهاية الحالة الدراسية للاقتصاد الكيني باعتباره يواجه مشكلات بسبب تفشي ظاهرة البطالة بأنواعها المختلفة فيه ، والمحاولات من الجانب الحكومي لمواجهتها .

في حين يشرح الفصل الرابع (الثامن) قضايا الريف والحضر والتحضر والهجرة من الريف إلى الحضر . حيث يتناول ذلك الموضوع من زاويتين النظرية (نظرية الهجرة) والسياسة (كيفية حل هذه المشكلة) حيث يعرض لمعضلة الهجرة أولاً ، ثم يتناول قضايا البطالة الناجمة عنها في الحضر وارتباط الهجرة والتنمية وكيفية وضع نموذج أو نظرية اقتصادية تفسر الهجرة بين الريف والحضر . ولما كانت المكسيك من الدول عالية الهجرة الداخلية (من ريفها لحضرها) والهجرة الخارجية (من المكسيك إلى الولايات المتحدة بصفة خاصة) فإنها تصبح خير مثال كحالة دراسية تعرض قضايا هذا الفصل .

أما الفصل الخامس (التاسع) فهو يتناول قضية مهمة من قضايا كل من التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية وهي قضية التعليم وإرتباطها بالتنمية بصفة عامة والتنمية البشرية والاقتصادية بصفة خاصة . وذلك من خلال عرض تأثير التعليم على رأس المال البشري وتأثيره على التنمية وعلى تنمية المرأة وارتباطه بقضايا البطالة وتأثيره على المجتمع والسياسات التعليمية الأكثر ملائمة لدعم برامج التنمية الاقتصادية وتوسع بعض الدول النامية في التعليم بهدف احداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية كما في حالة مصر كحالة دراسية لهذا الفصل .

وجاء الفصل السادس (العاشر في ترتيب فصول الكتاب) ليتناول قضايا الاصلاح الزراعي ونظم الزراعة وارتباطها بالتنمية الريفية ، وتأثير التقدم الزراعي على التقدم الاقتصادي . حيث يتناول عرض تاريخي للركود ثم النمو الزراعي منذ الخمسينات من القرن العشرين . كما يتناول هيكل النظم الزراعية السائدة في دول العالم الثالث في كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية باعتبار وجود نمطين للزراعة عالميًاالنمط التقليدي والنمط الحديث (الزراعة المعيشية والزراعة التجارية النقدية) وأهمية دور المرأة في ذلك واقتصاديات التنمية الزراعية وضرورة التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة التجارية المتخصصة وكيفية وضع استراتيجية للتنمية الزراعية والريفية بسبب ترابطهما . كما يتناول الفصل حالتين دراسيتين لكل من بنجلاديش وغانا في آسيا وأفريقيا فهما يجسدان مفاهيم وقضايا الزراعة والتنمية الريفية الواردة بهذا الفصل .

أما الفصل السابع والأخير (الحادي عشر) في هذا القسم فهو يعرض بعمق لقضايا البيئة والتنمية ليعكس مدى الترابط الكبير والتأثير المتبادل بين كل من التنمية البيئية والتنمية الاقتصادية . لذلك فهو يركز على عرض قضايا اقتصاديات البيئة وعلاقتها بالتنمية ونطاق الانتهاك البيئي وكيفية مواجهته وكيف تؤثر وتتأثر التنمية الريفية بالبيئة من خلال استخدام نموذج القريتين ، وما هي النماذج الاقتصادية التقليدية للبيئة ، وما هي العلاقة بين التنمية الحضرية والبيئة . مع ضرورة الحاجة لوضع سياسة بيئية ملائمة . وما هي المجهودات العالمية والاقليمية للحفاظ على البيئة ، وما هو دور كل من الدول النامية والدول المتقدمة في ذلك . ونظرًا لتأثير البيئة على التنمية بشكل واضح في باكستان ، تم عرضها كحالة دراسية لهذا الفصل .

الفصل الخامس

النمو والفقر وتوزيع الدخل
Growth, Poverty, and Income Distribution

1/5 جدلية النمو The Growth Controversy

شهدت السبعينات تغير ملحوظ في المفاهيم العامة والخاصة عن طبيعة النشاط الاقتصادي ، في كل من الدول الغنية والدول الفقيرة ، كان هناك اهتمام غير عادي بفكرة المتابعة المستمرة للنمو حيث كان النمو المتواصل هو الهدف الاقتصادي الأساسي للمجتمع . ففي الدول المتقدمة كان الاهتمام الأكبر موجه نحو نوعية الحياة ، هذا الاهتمام كان واضحًا في الاهتمام بالبيئة ، حيث كان هناك مناداة ضد ما يصاحب النمو الصناعي من : تلوث الهواء والماء واستنفاد للموارد الطبيعية . ويؤكد على ذلك الكتاب ذائع السيط ، «حدود النمو» الذي نشر تحت رعاية نادي روما ، وظهر في عام 1972 بهدف توثيق الحقيقة ، حيث قام أولاً بشرح الوضع القائم في بداية القرن التاسع عشر . وآراء كل من ديفيد ريكاردو وبصفة خاصة توماس مالتس الذي أكد على أن الموارد المحدودة للأرض لا تستطيع أن تحتمل استمرار المعدلات المرتفعة للنمو دون كوارث اقتصادية واجتماعية ، وهذا الكتاب أصبح واسع الانتشار كما ذكرنا .

أما في الدول الفقيرة ، فإن الاهتمام الرئيسي كان منصبًا على النمو في مواجهة توزيع الدخل . فكما أن التنمية تتطلب ناتج قومي إجمالي مرتفع ومعدل نمو سريع بشكل واضح ، فإن الموضوع الأساسي في ذلك ليس زيادة النمو الاقتصادي من خلال زيادة الناتج القومي الإجمالي فقط ولكن أيضًا من سيقوم بهذا النمو ، هل هم كثير أم قليل . فإذا كان الأغنياء هم الأكثر حظًا في الحصول على عوائد النمو فإن الفقراء يستمرون في اتجاههم للأسوأ وتتعمق ظاهرة سوء توزيع الدخل . ولكن إذا كان النمو بواسطة الأغلبية فهم يجب أن يكونوا المنتفعين الأساسيين ويقسم النمو الاقتصادي وثماره عليهم . لذلك فإن العديد من دول العالم الثالث التي شهدت معدلات النمو

الاقتصـادي المرتفعة تذهب في معظمهـا للأغنياء ، والقليل منها يذهب لمنفعـة الفقراء ، وبالمعايير التـاريخية ندرك أن هذا النمو يشكل منفعـة بسيطة للفقراء . لذلك فإن مئات الملايين من الأفراد في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية يعـانون من مستويات معيشة تبدو كأنها ساكنة ، كما أن معدلات البطالة في الريف والحضر ترتفع ، وتوزيع الدخل يبدو أقل عدالة لكل سنة . كما أن معظم الأفراد تشعـر بأن النمو الاقتصادي السريع قد فشل في تخفيض الفقر المطلق المنتشر .

ومن ثم ففي كل من العـالم المتقدم والنامي ، هناك مناداة بضرورة عدم الاستغناء عن هدف زيادة مـعدل النمـو في الناتج القـومي الإجمـالي باعـتباره هدف أسـاسي للنشـاط الاقتصـادي ، كما أن الاهتمام بمشاكل الفقر وعدم المسـاواة أصبح الموضـوع الأساسي للتنمية الاقتصادية خلال السبعينيات . وعلى الرغم من إحياء الاقتصاديات النيوكلاسيكية ونظريات النمو الحديثة في الثمانينيات والتسعينيات والتي تضع مرة أخرى النمـو وإعادة توزيع الدخل في المقدمة ، كما ترى أن مشاكل الفقر ليست فقط في وجوده ولكن استمرارها للأسوأ كاقتصاديات دول العالم الثالث خاصة الموجودة في أمريكا اللاتينية ودول أفريقيا جنوب الصحراء التي بدأت تنهار تحت شدة وطأة الديون (انظر فصل 14) ، وانتشار المجاعات ، كما أن برامج الحكومة قد وقعت على عاتق الفقراء .

وفي سبتمبر 1994 ، أكد برنامج العمل المنبثق عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة ، أنه على الرغم من استمرار جهود التنمية لعدة عقود زمنية ، فإن الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة من ناحية ، والفجوة بين الأغنيـاء والفقراء داخل نفس الدولة من ناحية أخرى ، قد اتسعت . وقد تم التأكيد على نفس المشكلة مرة أخرى في مؤتمر القمة الخاص بالتنمية الاجتماعية ، والذي عـقد تحت رعاية الأمم المتحدة في كوبنهاجن في مارس 1995 ، وبحضـور ما يزيد على 134 من رؤساء الدول والحكومات .

نسـتنتج مما سـبق أن عـوامل انتـشار الفـقر وعـدم المسـاواة في الدخل تكون لب مشاكل التنمية ، وفي الحقيقة فإنها تحدد لكثير من الأفراد الأهداف الأساسية لسياسة التنمية . لذلك بدأنا القسم الثاني بالتركيز على طبيعة الفقر ومشاكل عدم المساواة في دول العالم الثالث ، وعلى الرغم من أن تركيزنا الأساسي يكون على عدم المساواة

الاقتصادية في توزيع الدخل والثروات ، فيجب ألا يغيب عن الذهن أن ذلك يشكل جزءاً صغيراً من مشكلة أكبر تتمثل في عدم المساواة السائدة في الدول النامية .إن الأهمية الأكبر أو حتى الموازية لا تكمن في عدم المساواة فحسب . ولكن تكون عدم المساواة في القوة والجنس والوضع الاجتماعي والهيبة أو الكرامة والإشباع الوظيفي وشروط العمل ودرجة المشاركة وحرية الاختيار والعديد من المشكلات التي ترتبط بالتوليفات المتباينة لمعنى التنمية .لذلك لا نستطيع أيضًا ، كما هو الحال في أكثر العلاقات الاجتماعية فصل المظاهر الاقتصادية وغير الاقتصادية لعدم المساواة .

إن الحل الأساسي للمشكلة يتلخص في ضرورة تحديد طبيعة الفقر ، ومشكلة توزيع الدخل وأهمية الاختلافات الكمية لجوانب المشكلة في دول العالم المتعددة .ثم بعد ذلك ننتقل لتحديد وحصر الأهداف الممكنة وعرض طرق التحليل الاقتصادية التي يمكن أن توضح المشكلة ، وأخيراً اكتشاف السياسات البديلة الممكنة للقضاء على الفقر وتخفيض التباين الشديد في توزيع الدخل في دول العالم الثالث من خلال فهم الظواهر الاقتصادية الجوهرية للتخلف .هذه الفصول التي يشتمل عليها القسم الثاني يمدنا بتحليل لموضوعات التنمية تتضمن النمو السكاني والبطالة وتنمية الريف والتعليم والتجارة الدولية والمساعدات الأجنبية .

أما في هذا الفصل ، سوف نشرح العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والفقر من خلال الإجابة على الأسئلة الخمسة الآتية :

1- ما هي درجة عدم المساواة النسبية في دول العالم الثالث ، وكيف يرتبط ذلك بدرجة الفقر المطلق؟ .

2- من هم الفقراء وما هي الخصائص الاقتصادية لهم؟

3- ما هي المحددات الطبيعية للنمو الاقتصادي ، ومن هم المنتفعين بهذا النمو؟

4- هل النمو الاقتصادي السريع والتوزيع الأكثر عدالة للدخل أهداف متعارضة للدول منخفضة الدخل؟ بشكل آخر ، هل النمو الاقتصادي السريع يمكن تحقيقه على حساب درجة أكبر من عدم العدالة في توزيع الدخل ، أو أن تقليل التفاوت في الدخل يسهم في ارتفاع معدلات النمو؟

5- ما هي السياسات المطلوبة لتخفيض حجم ودرجة الفقر المطلق؟

2/5 بعض المفاهيم الأساسية: التوزيع الشخصي والوظيفي للدخل

Some Basic Concepts: Size and Functional Distributions of Income

يمكننا الحصول على بعض الأفكار للإجابة على السؤال الأول والثاني ، بالإشارة إلى مدى وخصائص عدم المساواة والفقر في الدول النامية بربطهم معًا ببعض المشاهدات من مصادر متعددة .

ستتعرض في هذا الفصل ، لمقاييس توزيع الدخل ومشاكل الفقر ، وأيضًا العناصر المتشابهة لخصائص المشكلة في العديد من دول العالم الثالث ، لكن أولاً ، لابد أن يكون واضحًا لدينا ما الذي نقيسه عندما نتحدث عن توزيع الدخل .

يميز الاقتصاديون دائمًا بين مبدأين عند قياس توزيع الدخل لكل من الأغراض الكمية والتحليلية وهما : التوزيع الشخصي للدخل والتوزيع الوظيفي للدخل .

1/2/5 التوزيع الشخصي (حسب الحجم)

والتوزيع الشخصي للدخل يعتبر مقياس شائع الاستخدام من جانب الاقتصاديين ، فهو يوضح ببساطة تقسيم للأفراد أو القطاع العائلي وإجمالي الدخل الذي يحصلوا عليه . ويلاحظ أن طريقة حصول الأفراد على الدخل غير مهمة ، فلا يهم إذا كان دخل الفرد جاء من التوظف أو من مصادر أخرى مثل الحصول على فائدة أو ربح أو ريع أو إرث . كذلك مكان تحقيق الدخل (مناطق ريفية أو حضرية) ، والمصادر المهنية للدخل (مثل قطاع الزراعة - الصناعة - التجارة - الخدمات . . .) ، فكل ذلك نتجاهله عند التحدث عن التوزيع الشخصي للدخل . فإذا كانت الآنسة (X) والأستاذ (Y) يتسلمان نفس الدخل الشخصي ، فإنهما يصنفان معًا بصرف النظر عن حقيقة أن الآنسة ربما تعمل 10 ساعات في اليوم كطبيبة ، بينما الأستاذ (Y) لا يعمل ، بل يحصل على فائدة من إرثه .

كما أن الاقتصاديين والاحصائيين في هذا النوع من التوزيع يقومون بترتيب الأفراد ترتيب تصاعدي على حسب دخولهم الشخصية . ويقومون أيضًا بتقسيم إجمالي السكان إلى مجموعات وأحجام متميزة . إن الطريقة الشائعة تكون تقسيم

السكان إلى فئات خمسية quintiles (أي 20% للمجموعة) أو شرائح عشرية (أى 10% للمجموعة) Deciles طبقًا لتصاعد مستويات الدخل ، ثم تحديد النسبة من الدخل القومي الإجمالي التي تسلم لكل مجموعة دخلية . على سبيل المثال ، الجدول (5-1) يوضح نظريًا فقط توزيع افتراضي للدخل لدولة نامية ، مرتبين طبقًا لتصاعد الدخل الشخصي السنوي ، ابتداء من الفرد صاحب أقل دخل (0.8 وحدة) إلى أن يصل إلى أعلى فرد في الدخل (15.0 وحدة) . وهذا المثال يعتمد على أن الدخل الإجمالي القومي لكل هؤلاء الأفراد يساوي (100 وحدة) وهي نفس المجموع في العمود 2 . ولقد تم تقسيم السكان إلى فئات في العمود 3 ، الفئة الأولى تمثل أدنى 20% من السكان ، هذه المجموعة تأخذ فقط 5% من إجمالي الدخل القومي . المجموعة الثانية تأخذ 9% من إجمالي الدخل القومي بالتعاقب . أى أن أدنى 40% من السكان (الفئتين الأولى والثانية) يأخذوا فقط 14% من إجمالي الدخل ، بينما أعلى 20% من السكان (الفئة الخامسة) تأخذ وحدها 51% من إجمالي الدخل .

إن المقياس الشائع لعدم المساواة الذي يمكن اشتقاقه من العمود (3) في الجدول (1-5) والذي يمثل معدل أو نسبة الدخل المتسلم بواسطة أقل 40% وأعلى 20% من السكان ، هذا المعدل غالبًا يستخدم لقياس درجة عدم المساواة بين المجموعتين الأشد فقراً وغنى في الدولة . ففي مثالنا ، معدل عدم المساواة يساوي 14 مقسومة على 51 أى بالتقريب 1 : 3,7 أو 0,28 .

لكي نوضح بتفصيل أكبر التوزيع الشخصي للدخل ، يوجد تقسيم في ضوء شرائح عشرية (10%) موضحة في العمود 4 من الجدول (5-1) . سنرى على سبيل المثال ، أن أقل 10% من السكان (الاثنين الأكثر فقراً من الأفراد) يتسلموا فقط 1,8% من إجمالي الدخل القومي ، بينما أعلى 10% من السكان (الاثنين الأكثر غنى من الأفراد) يتسلموا 28,5% . في النهاية ، إذا أردنا أن نعرف ما يتسلمه أعلى 5% من السكان ، علينا أن نقسم المجموع الكلي للسكان إلى 20 مجموعة متساوية من الأفراد ونحسب النسبة المئوية للدخل الكلي المتسلم بواسطة المجموعة الأعلى . في الجدول (5-1) ، سنرى أن أعلى 5% من السكان (الفرد العشرين) يتسلم 15% من الدخل ، ونصيبه أعلى من مجموع أنصبة أقل 40% من السكان .

جدول (5 –1) التوزيع الشخصي للدخل في الدول النامية حشب شرائح الدخل

الأشخاص	الدخل الشخصي "وحدات نقدية"	النصيب النسبي من الدخل الإجمالي	
		الفئات الخمسية (20% من السكان)	الفئات العشرية (10% من السكان)
1	0,8		1,8
2	1		
3	1,4		3,2
4	1,8	5	
5	1,9		3,9
6	2		
7	2,4		5,1
8	2,7	9	
9	2,8		5,8
10	3		
11	3,4	13	7,2
12	3,8		
13	4,2		9
14	4,8		
15	5,9	22	13
16	7,1		
17	10,5		22,5
18	12		
19	13,5		
20	15	51	28,5
الإجمالي (الدخل القومي)	100	100	100

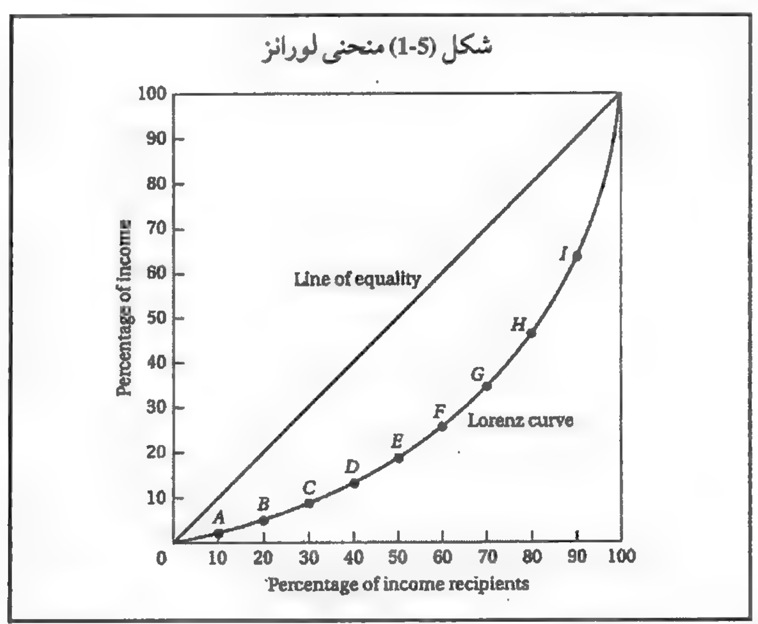
ملاحظة : مقياس عدم المساواة = نصيب أقل 40% من السكان على نصيب أعلى 20%=51/14 = 0.28 .

1/1/2/5 منحنيات لورانز

الطريقة الأخرى الشائعة للتحليل الاحصائي للدخل الشخصي ، هي إنشاء ما يعرف بمنحني لورانز . الشكل (5-1) يوضح هذا المنحني حيث أعداد متسلمي الدخل رسمت على المحور الأفقي ، ولكن ليس بشكل مطلق بل كنسبة مئوية تراكمية . على سبيل المثال ، النقطة 20 تمثل أقل (افقر) 20% من السكان ، و النقطة 60 تمثل أدنى 60% من السكان وفي نهاية المحور نكون قد رصدنا كل الـ 100% من السكان . أما على المحور الرأسي فقد تم رسم وتمثيل النسبة المئوية التراكمية للدخل وأيضًا متجمعة إلى 100% . لذلك نجد أن كلا المحورين متساويين في الطول .

إن الخط المستقيم المرسوم من أسفل الركن اليساري إلى أعلى الركن اليميني(قطر المربع المرسوم) ، كل نقطة على هذا المستقيم يكون عندها النسبة المئوية للدخل المتسلم تتعادل تمامًا مع النسبة المئوية لمتسلمي الدخل. على سبيل المثال ، النقطة التي تقع في منتصف الخط المستقيم توضح أن 50% من الدخل القومي موزعة تمامًا على 50% من السكان ، وعند النقطة التي تقع في 4/3 الخط المستقيم توضح أن 75% من الدخل القومي موزعة على 75% من السكان . بعبارة أخرى ، الخط المستقيم الموضح في الشكل (5-1) يمثل عدالة ومساواة تامة (مطلقة) في توزيع الدخل ، فكل نسبة مئوية لمجموعة مستقبلي الدخل تحصل على نفس النسبة من إجمالي الدخل القومي . على سبيل المثال ، أقل 40% من السكان تتسلم 40% من الدخل بينما أعلى 5% من السكان يحصلون على 5% من إجمالي الدخل .

شكل (5-1) منحنى لورانز



ومن ثم فإن منحني لورنز يوضح العلاقة الكمية الحقيقية بين النسبة المئوية لمتسلمي الدخل والنسبة المئوية للدخل الكلي والذي يتسلموه السكان سنويًا . ففي الشكل (1.5) تم رسم منحنى لورنز باستخدام بيانات الجدول (5-1) . بعبارة أخرى ، تم تقسيم المحور الأفقي والرأسي إلى 10 أقسام متساوية يقابلها 10 مجموعات . النقطة A تشير إلى أن أقل من 10% من السكان يتسلموا فقط 1,8% من الدخل الكلي ، ولكن

النقطة B توضح أن أقل 20% من السكان يتسلموا 5% من الدخل ، وهكذا بالنسبة للثماني مجموعات العشرية المتراكمة . يلاحظ أن عند النقطة التي في المنتصف فإن 50% من السكان يتسلموا فقط 19,8% من الدخل الكلي .

لذلك فإن منحنيات لورانز الأكثر بعداً عن الخط المستقيم (والذي يمثل خط المساواة التامة) تمثل درجة أكبر في عدم المساواة . أما الحالة القصوى لعدم المساواة (أى أن هناك شخص واحد فقط يتسلم كل الدخل القومي بينما الأفراد الآخرين لا يتسلموا شيء من الدخل) فهي تتحقق بتطابق منحني لورنز مع المحور الأفقي والمحور الرأسي الأيمن . وحيث إنه ليس هناك دولة تتعرض إلى حالة مساواة تامة في توزيع الدخل أو عدم مساواة تامة فإن منحنيات لورنز للدول المختلفة سوف تقع في مكان ما على يمين الخط المستقيم . في الشكل (5-1) نجد أن الدرجة الأكبر لعدم المساواة يمثلها منحنى لورنز الأكثر ميلاً وقريب من المحور الأفقي . وهناك توزيعين للدخل ممثلين في الشكل (5-2) ، ففي التوزيع الأول فيه عدالة نسبية (شكل5-a2) والآخر يوضح توزيع غير عادل نسبيًا أيضًا (شكل 5-b2) . (هل يمكن أن تفسر لماذا منحنى لورنز لا يستطيع أن يكون أعلى أو على يسار الخط المستقيم؟) .

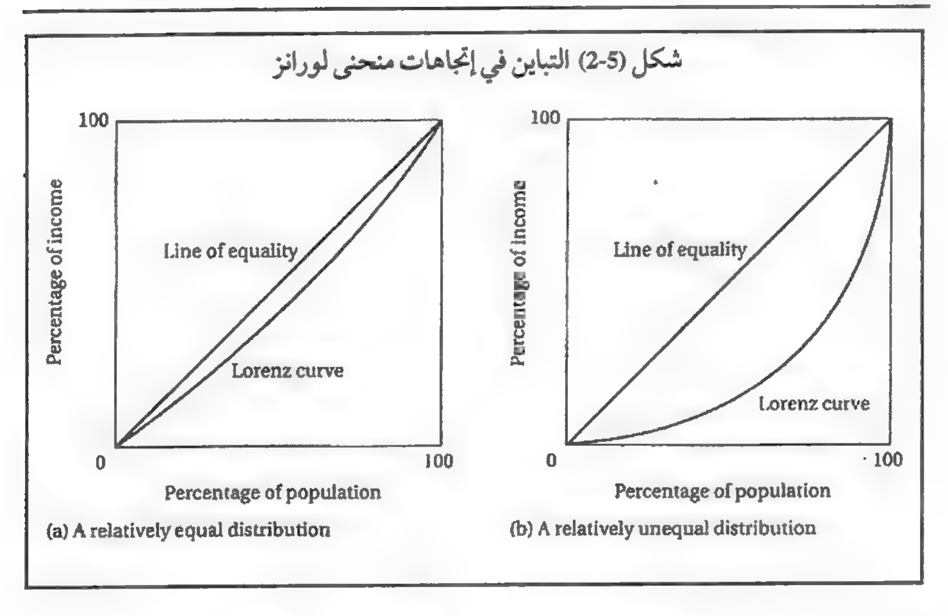
2/1/2/5التنمية المزدوجة (الثنائية) وانتقال منحنيات لورانز: بعض الأنماط:

عرض جيري . س . فيليدز ، في كتابه الهام «الفقروعدم المساواة والتنمية» ، كيف أن منحني لورنز يمكن أن يستخدم لتحليل ثلاث حالات محدودة للتنمية الثنائية تحت الخطوط العريضة المقترحة لنموذج آرثر لويس . فقد ميز بين ثلاثة أساليب مميزة للتنمية :

1- اتساع نمو القطاع الحديث ، أى أن الاقتصاد ذي القطاعين ينمو بواسطة إثراء وتوسيع القطاع الحديث ، بينما يحافظ على مستوى الأجور ثابت في كلا القطاعين - هذه الحالة صورها نموذج آرثر لويس في الفصل الـ 3 - وهذا يماثل تقريبًا نموذج النمو في الدول الغربية المتقدمة وبدرجة أقل في بعض الدول مثل اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان .

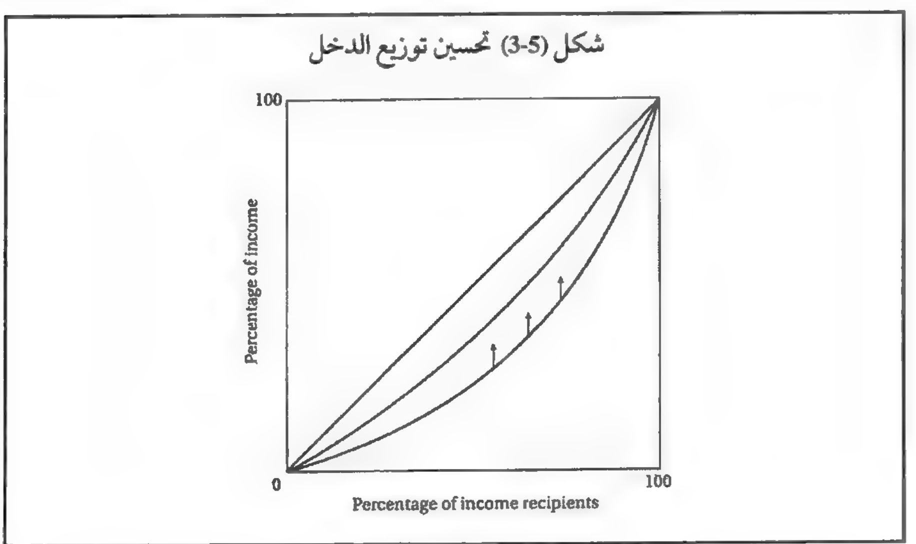
2- إثراء نمو القطاع الحديث ، لكن هذا النمو يقتصر على عدد ثابت من الأفراد في القطاع الحديث ، أى أن عدد محدود من الأفراد هم الذين يقومون بالنمو . مع ثبات عدد العمال والأجور في القطاع التقليدي . وهذا ما حدث في كثير من دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا .

شكل (5-2) التباين في إتجاهات منحنى لورانز



(a) A relatively equal distribution (b) A relatively unequal distribution

شكل (5-3) تحسين توزيع الدخل



3- القطاع التقليدي هو الذي يثري النمو ، ومنافع النمو تقسم بالعدل بين عمال القطاع التقليدي ، مع حدوث نمو قليل أو منعدم في القطاع الحديث . وهذا ما حدث في الصين وعدد قليل من اقتصاديات الدول الاشتراكية والثورية .

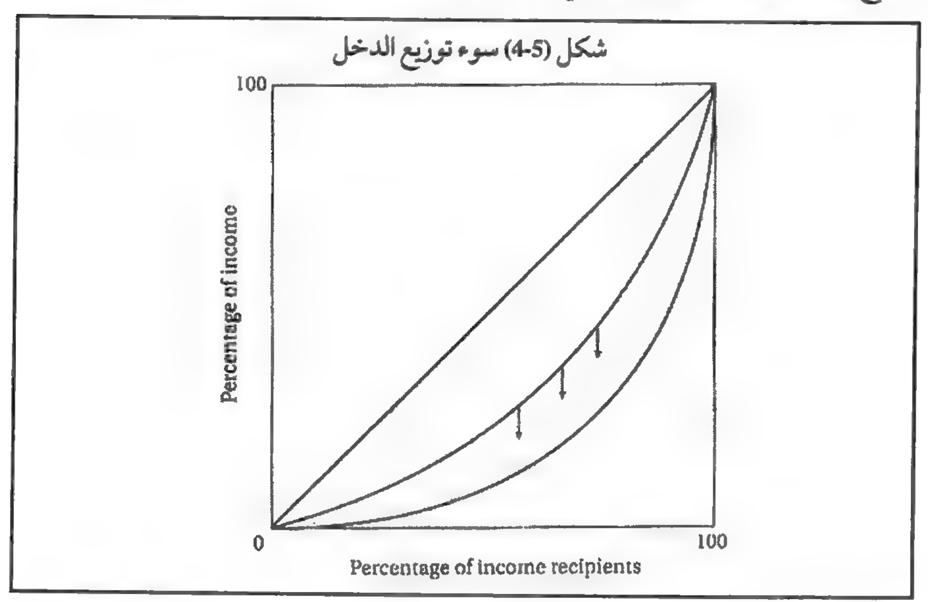
باستخدام الثلاث حالات السابقة ومنحنى لورنز استطاع فيليدز أن يعبر بشكل صحيح عن الفرضيات التالية :

1- **في إثراء نمو القطاع التقليدي** ، فإن النمـو ينتج عنه دخل مرتفع ومساواة أكثر نسبيًا في تـوزيع الدخل ودرجة فقر أقل . فإثراء نمو القطاع التقليدي يؤدي إلى انتقال منحني لورنز إلى أعلى ويقترب من خط المساواة التامة ، كما في شكل (5-3) .

2- في إثراء نمو القطاع الحديث ، فإن النمو ينتج عنه دخل مرتفع ومساواة أقل في توزيع الدخل ولا تتغير حالة الفقر . فإثراء نمو القطاع الحديث سبب انتقال منحني لورنز إلى أسفل وبعد عن خط المساواة التامة ، كما في شكل (5-4) .

3- **أخيراً في حالة نموذج آرثر لويس** ، فإن اتساع نمو القطاع الحديث سيحدث الآتي : يرتفع الدخل المطلق وينخفض الفقر المطلق ولكن منحني لورنز سيكون دائمًا متقاطع ، لذلك لا نستطيع أن نضع أى موقف مفهوم للتغيرات في عدم المساواة النسبية . ربما يكون هناك تحسن وربما يكون هناك سوء . يوضح «فيليدز» هذه الحقيقة ، حيث إنه في المراحل الأولى للتنمية يكون الوضع أسوأ ، ولكن بعد ذلك يتحسن . إن تقاطع منحنيات لورنز موضحة في الشكل (5.5) .

شكل (5-4) سوء توزيع الدخل



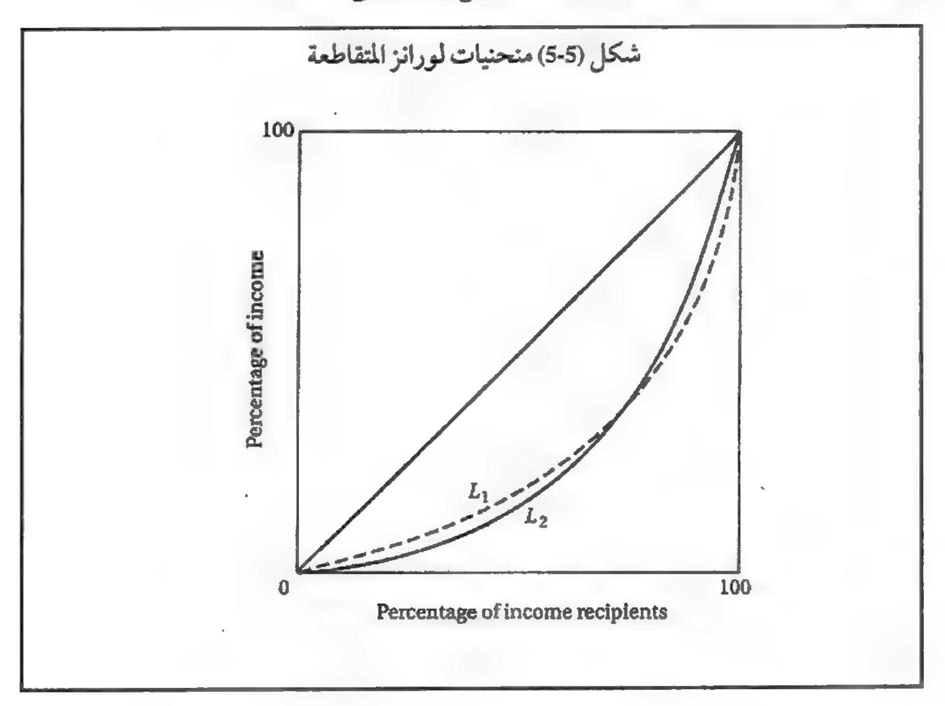
تفسير التقاطع في الشكل (5-5) كما يلي :

الفقـراء الذين يظلوا في القطاع التـقليدي دخـولهم لن تتغـير ، لكن دخـولهم أصبحت الآن تمثل جزء صغير من الإجمالي . لذلك منحني لورنز الجديد L2 يقع تحت

منحنى لورنز القديم L1 ، ليوضح الانخفاض في درجة عدالة توزيع الدخل . وكل عامل في القطاع الحديث يتسلم نفس الدخل المطلق ، كما سبق ، لكن الآن النصيب المتسلم بواسطة المجموعة الغنية أصبح صغير لذلك منحني لورنز الجديد يقع أعلى منحني لورنز القديم لارتفاع درجة عدالة توزيع الدخل .

لذلك فإن منحني لورنز القديم والجديد لابد أن يتقاطعا في نقطة ما ، مع نتيجة أنه لايوجد حكم واضح على الرفاهية للتغييرات في عدم المساواة النسبية التي يمكن أن توجد . ولذلك يتطلب الأمر دراسة حالة كل دولة على حدى .

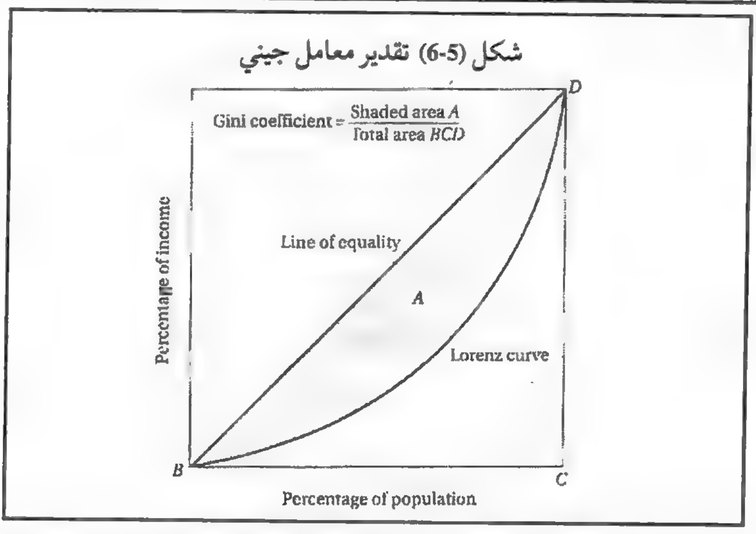
شكل (5-5) منحنيات لورانز المتقاطعة



3/1/2/5 معاملات جيني والمقاييس الكلية لعدم المساواة

إن المقياس الأخير والمختصر لقياس الدرجة النسبية لعدم المساواة في توزيع الدخل في الدولة يمكن الحصول عليه بحساب نسبة المنطقة بين الخط المستقيم ومنحني لورنز مقسومة على إجمالي المنطقة الواقعة أسفل الخط المستقيم . في الشكل (5-6) تكون نسبة المنطقة A المظللة إلى إجمالي المنطقة المثلثة BCD تعرف بمعدل تركيز جيني والذي يعرف ببساطة بمعامل جيني (سمي بذلك بعد أن شكله الإحصائي الإيطالي جيني) .

شكل (6-5) تقدير معامل جيني



إن معامل جيني لقياس عدم المساواة يتراوح دائمًا بين الصفر (الذي يمثل مساواة تامة) والواحد الصحيح (الذي يمثل عدم مساواة تامة) . في الحقيقة ، كما سنكتشف ، معامل جيني للدول ذات عدم مساواة كبيرة نسبيًا في توزيع الدخل يتراوح بين 0,50 و 0,70 بينما الدول الأكثر مساواة في توزيع الدخل يتراوح بين 0,20 إلى 0,35. إن معامل جيني في توزيعنا المفترض في جدول (5-1) وشكل (5-1) يساوي تقريبًا 0,61 مما يعكس عدم مساواة نسبيًا في التوزيع .

وبالرغم من أن معامل جيني يمدنا بمعلومات مفيدة عن مستويات وتغييرات عدم المساواة النسبية للدخل بالاعتماد على منحنيات لورنز في الماضي والحاضر ، فهناك مشكلة تنشأ عندما تتقاطع منحنيات لورنز كما في حالة التنمية الثنائية في إثراء نمو القطاع الحديث المصورة في الشكل (5.5) فالمنحنيات L1 ، L2 ربما تنتج بالفعل قيم لمعامل جيني مختلفة ، ورغم ذلك يكون من الصعب أن نقول أن القيمة الأعلى لمعامل جيني سوف تمثل عدم مساواة أكبر في التوزيع . ولذلك لابد من الحذر عند التحليل .

2/2/5 التوزيع الوظيفي للدخل

المقياس الثاني الشائع لقياس توزيع الدخل الذي يستخدم من قبل الاقتصاديين ، هو التوزيع الوظيفي أو توزيع عوائد عوامل الانتاج من الدخل . فهو يحاول أن يشرح أو يفسر تقسيم الدخل القومي الإجمالي على كل عوامل الانتاج (العمل – رأس المال

- التنظيم - الطبيعة) بدلا من النظر إلى الأفراد كوحدات منفصلة . إن توضيح نظرية التوزيع الوظيفي للدخل يتحقق من خلال مقارنة النسبة المئوية المتسلمة للعمل متمثلة في الأجور ومقارنتها بالنسبة المئوية لإجمالي توزيع الدخل من ريع وفائدة وربح (أى عوائد الأرض ورأس المال والتنظيم) . وعلى الرغم من أن بعض الأفراد قد يتسلموا الدخل من هذه المصادر مجتمعة ، ولكن ذلك لا يهم في شرح المدخل الوظيفي للدخل .

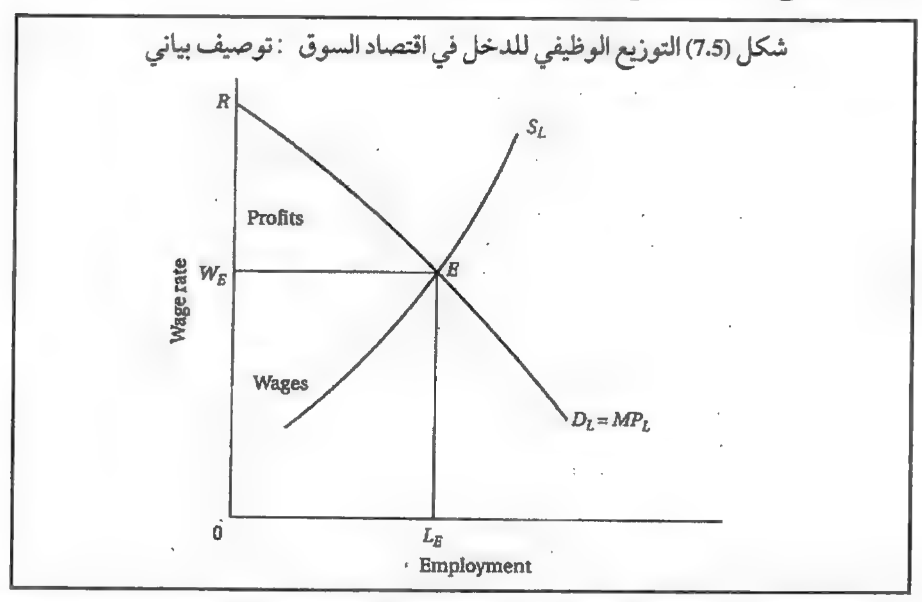
كما أن الهيكل النظري المبني عليه مفهوم التوزيع الوظيفي للدخل ، يحاول شرح دخل عوامل الإنتاج بمساهمة هذه العوامل في العملية الانتاجية من خلال الاعتماد على منحنيات العرض والطلب لكل عنصر من عناصر الانتاج ، إن منحنيات العرض والطلب للعنصر الانتاجي تفترض أنها تحدد سعر هذا العنصر . وبالتالي فإن الطلب والعرض على العمل يفترض تحديدها في سوق العمل ، وعندها يتحدد الأجر التوازني ، وعندما نحصل على ناتج مضروب الأجر والمستوى الإجمالي للتوظف نحصل على مقياس لإجمالي الأجور ، وفي بعض الأحيان تسمى فاتورة الأجور الإجمالية .

والشكل التالي (7.5) يوضح التحليل البياني للنظرية التقليدية للتوزيع الوظيفي للدخل ، بفرض أن هناك عاملين إنتاجيين فقط هما رأس المال والعمل ، حيث إن رأس المال عنصر ثابت والعمل عنصر متغير . وتحت فروض سوق المنافسة الكاملة ، فإن الطلب على العمل سوف يتحدد بواسطة قيمة الناتج الحدي للعمل (أى أن إضافة وحدات عنصر العمل ستظل إلى أن تتعادل قيمة الإنتاجية الحدية للعمل مع الأجور الحقيقية للعاملين) . لكن طبقًا لمبدأ تناقص الإنتاجية الحدية فهذا الطلب للعمل سوف يكون دالة متناقصة في عدد الموظفين .

إن تلاقي ميل منحني الطلب السالب للعمل كما في شكل (7-5) والذي يمثله خط DL مع ميل منحني العرض الموجب للعمل والذي يمثله خط SL ، يتحدد الأجر التوازني عند WE . كما أن إجمالي الناتج القومي (الذي يعادل إجمالي الدخل القومي) سوف يمثل بالمنطقة OReLe هذا الدخل مقسم إلى جزئين : الجزء OWEELE

سـوف تذهب إلى العـمـال في شكل أجـور ، والجزء الآخـرW_ER_E سـوف يذهب إلى أصـحاب رأس المال في شكـل فـائدة . ومن هنا ففي سوق المنافـسة ومع ثبات عـوائد عـوامل الانتاج بالنسبة للنطاق (مضـاعفة كل المدخلات تضاعف المخرجات) ، فإن أسعار عـوامل الإنتاج تتحدد بواسطة منحنيات العـرض والطلب . كـما أن نصيب عوامل الانتاج دائمًا يستقطع من الناتج القومي .

شكل (7.5) التوزيع الوظيفي للدخل في اقتصاد السوق : توصيف بياني



ولكن ولسوء الحظ ، فإن أهميـة النظرية الوظيفـية لتـوزيع الـدخل قـد تضـاءلت بدرجـة كبيرة ، وذلك لفشلهـا في أن تأخذ في الحسبان الدور الهـام لتأثير القـوى غير السوقية في تحديد أسعار هذه العوامل . على سبيل المثال ، دور المساومة الجماعية بين العـاملين وأصـحاب العـمل في تحـديد مـعدلات الأجـور في القطـاع الحـديث وقـوة المحتكرين وأصحاب الأرض في وتحـديد أسعـار احتكارية لكل من رأس المال والأرض والمنتجات .

أخيـراً ، في هذا الفـصل سـوف نتـعـرض أكـثـر لنقـاط الضـعف والقـوة لمداخل التـوزيع الشـخـصي والوظيفي لتـحليل توزيع الدخـل ، لكـن أولاً دعنا نعـرض بعض البيانات العمليـة للحصول على فكرة أفضل لمشاكل عدم المساواة والفقـر في كثير من الدول النامية .

3/5 مراجعة الدليل: عدم المساواة والفقر المطلق في العالم الثالث

A Review of Evidence: Inequality and Absolute Poverty in Third World Countries

1/3/5 عدم المساواة: الاختلافات بين الدول

كخطوة أولى في تحديد أهمية توزيع الدخل ومشاكل الفقر في دول العالم الثالث ، دعنا ننظر إلى البيانات المجمعة من 15 دولة بتقسيم النسبة المئوية لإجمالي الدخل القومي لمجموعات مختلفة . (انظر جدول 5-2) . وعلى الرغم من اختلاف طرق التجميع ودرجة التغطية والتعريفات الخاصة للدخل الشخصي من دولة إلى أخرى ، فالأرقام المسجلة في الجدول (5-2) تقدم صورة تقريبية توضح تباين كبير في عدم مساواة الدخل في هذه الدول النامية . على سبيل المثال ، يوضح السطر الأخير في الجدول متوسط ما تحصل عليه مجموعات السكان في دول العينة (15 دولة) . ونلاحظ أن أفقر20% من السكان يحصلون على 5,2% فقط من الدخل ، على حين يحصل أغنى 10% ، 20% من السكان على نحو 36% ، 51,8% من الدخل على التوالي . وعلى النقيض ، نجد أنه في دولة متقدمة مثل اليابان ، تحصل أفقر 20% من السكان على نحو 8,7% من الدخل ، بينما يحصل أغنى 10% ، 20% من السكان على ما يعادل 22,40% ، 37,5% من الدخل على الترتيب .

نعتبر الآن ، أن هناك علاقة بين مستوى متوسط نصيب الفرد من الدخل ودرجة عدم المساواة ، هل الدخل المرتفع يصاحبه ارتفاع أم انخفاض في عدم المساواة ، أو هل لا توجد علاقة محددة بينهما؟ إن الجدول (5-3) يمدنا ببيانات حديثة نسبيًا لتوزيع الدخل وعلاقته بمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لعينة من **10** دول نامية . **كما أن توزيع الدخل تم قياسه بثلاث طرق** :

- نصيب أفقر 40% من السكان من إجمالي الدخل .
- نسبة أغنى 20% من السكان مقسومة على أفقر 20% من السكان .
- وباستخدام معامل جيني .

يلاحظ أن الدول مرتبة تصاعديًا (من الأقل إلى الأعلى) على حسب متوسط نصيب الفرد من الدخل .

جدول (5-2) تقدير توزيع الدخل لبعض الدول النامية في التسعينيات

الدولـــــة	الشـــــــرائـــــــح كل شريحة 20%					أعلى 10% من السكان	السنة
	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة		
بنجلاديش	9,4	13,5	17,2	22	37,9	23,7	1992
بتسوانا	3,6	6,9	11,4	19,2	58,9	42,9	1986
البرازيل	2,5	5,7	9,9	17,7	64,2	47,9	1995
كولومبيا	3,1	6,8	10,9	17,6	61,5	46,9	1995
كوستاريكا	4	8,8	13,7	21,7	51,8	34,7	1996
غانا	7,9	12	16,1	21,8	42,2	27,3	1992
جواتيمالا	2,1	5,8	10,5	18,6	63	46,6	1989
هوندوراس	3,4	7,1	11,7	19,7	58	42,1	1996
الهند	9,2	13	16,8	21,7	39,3	25	1994
جامايكا	5,8	10,2	14,9	21,6	47,5	31,9	1991
باكستان	8,4	12,9	16,9	22,2	39,7	25,2	1991
بيرو	4,9	9,2	14,1	21,4	50,4	34,3	1994
الفلبين	5,9	9,6	13,9	21,1	49,6	33,5	1994
جنوب أفريقيا	3,3	5,8	9,8	17,7	63,3	47,3	1993
زامبيا	3,9	8	13,8	23,8	50,4	31,3	1993
المتوسط	**5,2**	**8,5**	**13,7**	**20,8**	**51,8**	**36**	

المصدر : البنك الدولي ، مؤشرات التنمية العالمية 1998 ، جدول 2-8 .

يبدو واضحًا من جدول (3.5) أنه ليس هناك علاقة قوية بين متوسط نصيب الفرد من الدخل وأي من المقاييس الثلاثة السابقة لقياس عدم المساواة . على سبيل المثال ، دخل دولة مثل سيرلانكا سدس دخل البرازيل ، لكن المقاييس الثلاثة لعدم المساواة توضح أنها أقل في سيرلانكا عن البرازيل . فمعامل جيني في سيرلانكا 0,30 بينما في البرازيل 0,60 . بالمثل ، بارجواي دخلها أعلى بسبع مرات من دخل دولة بنجلاديش ، ونرى فيها عدم مساواة كبير . على العكس ، ماليزيا عام 1996 كان متوسط نصيب الفرد من الدخل أكبر بـ 65% من متوسط نصيب الفرد من الدخل في كوستاريكا Cos-ta Rica ، في حين نجد أن مقاييس عدم المساواة توضح عدم اختلاف كبير بين

الدولتين . يمكن أن نستخلص من ذلك ، أنه ليس هناك علاقة واضحة ومحددة ومستقرة بين متوسط نصيب الفرد من الدخل ودرجة تركز الدخل ودرجة المساواة لدخول الدول الأقل تقدمًا .

جدول (3-5) نصيب الفرد من الدخل ومقاييس عدم المساواة في بعض الدول النامية في التسعينيات

الدولــــة	نصيب الفرد من الـ GNP 1996(دولار)	نصيب أفقر 40% من الدخل	معامل أغنى 20% منسوبًا إلى أفقر 20%	معامل جيني
بنجلاديش	260	22,9	4,0	,28
كينيا	320	10,1	18,3	,58
سريلانكا	740	22	4,4	,30
أندونيسيا	1,080	20,4	5,1	,34
الفلبين	1,160	15,5	8,4	,43
جامايكا	1,600	16	8,2	,41
بارجواي	1,850	8,2	27,1	,59
كوستاريكا	2,640	12,8	12,9	,47
ماليزيا	4,370	12,9	11,7	,48
البرازيل	4,400	8,2	25,7	,60

المصدر : البنك الدولي ، مؤشرات التنمية العالمية ، 1998 جدول 1-1 ، 2-8

في النهاية ، دعنا ننظر إلى التغيرات في عدم المساواة من الستينات إلى الثمانينيات وهو التقدير الذي قدمته Irma Adelman . إن جدول (4.5) يمثل تلخيص لتغييرات توزيع الدخل في مجموعة من الدول النامية غير الشيوعية ، ممثلة بمعامل جيني . نرى أنه في الفترة ما بين الستينات والثمانينيات هناك تزايد في عدم المساواة في الدخل لدول العالم الثالث غير الشيوعي ، لهذا فمعامل جيني زاد من 0,544 إلى 0,602 . مع ذلك نجد أن توزيع الدخل يتحسن في الدول المتوسطة الدخل ، غير المنتجة للبترول ولكن يسوء في الدول منخفضة الدخل والدول المصدرة للبترول . كما نرى أن الارتفاع في معامل جيني في آخر مجموعتين بالجدول يشير إلى توزيع سيء للدخل بين مختلف الدول وبين أفراد الدول الأقل تقدمًا . ولذلك فإن Adelman تستخلص أنه «إذا انخفض أى من مصادر عدم المساواة (سواء داخل أو بين الدول) يمكن أن يحدث

ذلك تحسن ومساهمة في تخفيض الفقر» كما أن عدم المساواة تستمر في النمو للغالبية العظمى من الدول النامية خاصة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية .

جدول (4.5) اتجاهات توزيع الدخل (1960 - 1990) .

مجموعات الدول	معامل جيني لتوزيع الدخل (1960 – 1980)	
	1960	1980
الدول النامية غير الاشتراكية	,544	,602
الدول منخفضة الدخل	,407	,450
الدول متوسطة الدخل غير البترولية	,603	569
الدول المصدرة للبترول	,575	,612

المصدر : إرما آدبليمان ، منهج التركيز على الفقر في سياسة التنمية ، مجلس التنمية عبر البحار ، واشنطن ، 1986 ، ص 53

ربما نلاحظ فيما مضى ، منذ السبعينيات أن عدم المساواة تزداد في العديد من الدول الصناعية أيضًا . على سبيل المثال ، فلسفة السوق الحر والخصخصة خفضت الضرائب على الأغنياء كما أن تخفيض الأنشطة الحكومية قد ساعد أغنى 1% في الولايات المتحدة التي أصبحت تستحوذ على 60% من النمو بعد ضريبة الدخل في الفترة بين 1977 و1995 . على العكس أقل 40% من السكان لم يحدث لهم تحسن أوحدث لهم تحسن ولكن قليل ، فقد انخفض نصيبهم الفعلي من الدخل .

2/3/5 الفقر المطلق: نطاقه وحجمه

دعنا الآن نحول انتباهنا من التقسيم النسبي للدخل للمجموعات المختلفة للسكان إلى سؤال أكثر أهمية عن مدى وعظم حجم الفقر المطلق في الدول النامية . في الفصل (2) عرفنا الفقر المطلق بأنه : عدد الأفراد غير القادرين على الاستحواذ على الموارد الكافية لإشباع حاجتهم الأساسية . هؤلاء الأفراد كعدد إجمالي يعيشون تحت المستوى الأدنى للدخل الحقيقي (الخط الخيالي الدولي للفقر) . هذا الخط يعرف بدون حدود قومية فاصلة ويعتمد على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي . يلاحظ أن الفقر المطلق يمكن أن يوجد في أى مكان ، فقد نجده في مدينة نيويورك وفي مدن مثل لاجوس Lagos ، بوجوتا Bogota ، كالكتا Calculta ، القاهرة Cairo على الرغم من كبر حظهم في انخفاض النسبة المئوية لإجمالي السكان بهم . ومن أكثر

الدراسات شمولة واتساع في هذا الصدد ، تقرير البنك الدولي عن الفقر عام 1996 الذي يحاول تقدير مدى حجم الفقر في دول العالم الثالث الذي قدر خط الفقر بـ 1$ أمريكي في اليوم . فأى أسرة في عام 1985 القوة الشرائية لدخلها أقل من أو تساوي 370$ سوف تصنف على أنها فقيرة أو تحت خط الفقر . والجدول (5-5) يمثل نتائج هذا الاختبار للأقاليم المختلفة في الدول النامية لأعوام 1987 و1990 و1993 .

جدول (5-5) عدد الافراد من الدول النامية والتي في مرحلة تحول تعيش تحت خط الفقر (87 -1993)

المنطقة	% السكان الذي شملها المسح	عدد الفقراء بالمليون			% السكان تحت خط الفقر			فجوة الفقر (%)		
		87	90	93	87	90	93	87	90	90
الدول النامية ومن في مرحلة تحول	85	1227	--	1314	30,1	--	29,4	9,5	--	9.2
شرق أوروبا ووسط آسيا	85,9	2	--	15	0,6	--	3,5	0,2	--	1,1
الدول النامية	85	1225	1261	1299	33,3	32,9	31,8	10,8	10,3	10,5
أمريكا اللاتينية والكاريبي	83,9	91	101	110	22	23	23,5	8,2	9	9,1
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	46,7	10	10	11	4,7	4,3	4,1	0,9	0.9	0,6
أفريقيا جنوب الصحراء	65,9	180	201	219	38,5	39,3	39,1	14,4	14,5	15,3
جنوب آسيا	98,4	480	480	515	45,4	43	43,1	14,1	12,3	12,6
الصين شرق آسيا والباسيفيك	88	464	468	446	28,2	28,5	26	8,3	8	7,8

المصدر : البنك الدولي ، معالجة الفقر والبنك الدولي ، 1996 ، جدول 1-2 .

نلاحظ أنه في عام 1987 ، هناك حوالي 1,2 بليون نسمة يعيشوا تحت خط الفقر ، بمعدل فقر 30,1% . وعلى الرغم من اتجاه انخفاض الفقر بشكل طفيف في الدول النامية بين عام 1987و1993 (من 30,1% إلى 29,4%) إلا أن العدد المطلق للفقراء قد زاد بحوالي 80 مليون نسمة أى من 1,23 بليون إلى 1,31بليون . وفي الدول النامية فقط فإن العدد يزداد بحوالي 74 مليون ، مع حدوث ارتفاع نسبي أو مطلق للفقر في أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء . إن الانخفاض الوحيد في العدد (من الفقراء) سجل في الصين وشرق آسيا والباسيفيك ، حيث يوجد تقريبًا أقل من 16مليون نسمة يعدون في فقر مطلق .

وفي عام 1993 كانت هناك 12 دولة بهم أكثر من 80% من فقراء العالم ، هذه

الدول موضحة في جدول (6.5) بتقدير إجمالي لعدد الفقراء في عام 1997 . وعلى الرغم من أن مؤشرات إحصاء عدد الأفراد (أى معدلات الفقر) ربما تكون مرتفعة في بعض الدول الأقل نمواً ، تكون هذه الدول ذات حجم كبير للسكان ، مما يساعد على كبر حجم الفقر الكلي . والجدول يوضح شيئان هما :

الأول : في ضوء الزيادة السريعة للسكان في الدول النامية ، فإذا ظلت معدلات الفقر عام1993 . كما هي دون تغيير في هذه الدول ، فسوف يصل عدد الأفراد تحت خط الفقر إلى بليون عام 1997 .

الثاني : حتى لو حدث- كما افترض العديد من الاقتصاديين - انخفاض طفيف في معدل الفقر في واحد أو أكثر من الدول ذات الزيادة السكانية العالية (مثل الصين) ، فإن عدد الأفراد الفقراء سوف يستمر في الزيادة خلال القرن الحادي والعشرين .

جدول (6-5) أكبر 12 دولة تستحوذ على 80% من فقراء العالم (1997)

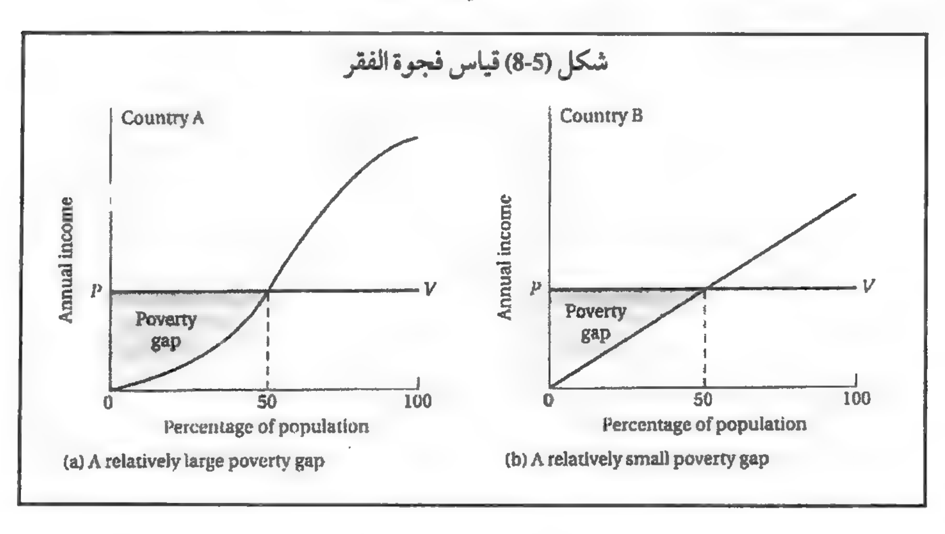
الدولـــــة	السكان بالمليون (1997)	% تحت خط الفقر سنوياً	عدد الفقراء بالمليون
الهند	970	(1992) 52,5	509
الصين	1236	(1995) 22,2	274
البرازيل	160	(1995) 23,6	38
نيجيريا	107	(1993) 31,1	33
أثيوبيا	59	(1982) 46	27
أندونيسيا	204	(1995) 11,8	24
الفلبين	73	(1991) 28,6	21
باكستان	138	(1991) 11,6	16
كينيا	29	(1992) 50,2	15
المكسيك	96	(1992) 14,9	14
بيرو	24	(1991) 54	13
نيبال	23	(1995) 50,3	12
الإجمالي	----	----	**996**

المصدر : البنك الدولي ، إحصاءات السكان ، 1997 ، مؤشرات التنمية العالمية ، 1998 ، جدول 2-7 .

ولكن الحساب البسيط لعدد الأفراد تحت خط الفقر يمكن أن تكتنفه بعض الصعوبات . فعلى سبيل المثال ، إذا كان خط الفقر هو ما يعادل ، 360$ في السنة ، سيكون هناك اختلاف كبير إذا كان معظم الفقراء يكسبون 350$ أو 300$ في السنة . فكلا منهما يسجل نفس الوزن عندما نحسب نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ، لذلك أصبح واضحًا من الحالات الأخيرة أن مشكلة الفقر لها أهمية كبيرة . لذلك حاول الاقتصاديون حساب فجوة الفقر التي تقيس مقدار الدخل الكلي الضروري لرفع كل واحد يعيش تحت خط الفقر ليصل إلى هذا الخط . والشكل (8.5) يوضح كيف يمكن قياس فجوة الفقر التي تمثل المنطقة المظللة بين خط الفقر PV ، والخط الذي يمثل دخل السكان . إن فجوة الفقر تكون أكثر دقة من مجرد معرفة من يعيشون تحت خط الفقر .

على الرغم من أن كلا من الدولتين B, A ، 50% من سكانهما يقعوا تحت خط الفقر ، نجد أن فجوة الفقر في الدولة A أكبر من فجوة الفقر في الدولة B . لذلك ستحتاج الدولة A إلى مجهود أكبر للتخلص من الفقر . بإعادة النظر في الجدول (5.5) نرى أنه على الرغم من أن معدل الفقر في جنوب آسيا في 1993 كان 43,1% مقارنة بـ 39,1 في افريقيا جنوب الصحراء ، فجوة الفقر في افريقيا كانت 15,3% مقارنة بفجوة الفقر بآسيا والتي كانت 12,6% . افريقيا إذن يمكن أن تمثل حالتها كما في الشكل (8.5a) بينما جنوب آسيا تمثلل حالتها كما في الشكل (8.5b) .

شكل (5-8) قياس فجوة الفقر



(a) A relatively large poverty gap (b) A relatively small poverty gap

يجب أن نتطرق إلى نقطة أخيرة ، وهي مشابهة للملاحظة الأولية التي أظهرت غياب أى علاقة قوية بين متوسط نصيب الفرد من الدخل وتوزيع هذا الدخل ، وهي أن : الارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل لا يضمن غياب الأرقام الهامة والقوية للفقر المطلق (أى عدم وجود الفقر المطلق) . وحيث إن تقسيم الدخل للوحدات الأقل من السكان يمكن أن يختلف بشكل كبير من دولة إلى أخرى ومن الممكن أن دولة ذات ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل يكون لديها نسبة عالية من السكان تحت خط الفقر وفجوة كبيرة في الفقر ، قياساً إلى دولة أخرى ذات انخفاض في متوسط نصيب الفرد من الدخل . فعلى سبيل المثال ، جنوب أفريقيا عام 1996 كان متوسط نصيب الفرد من الدخل 3520$ ، ومعدل الفقر 24% وفجوة الفقر بها 6,6% بينما سيرلانكا عام 1996 كان متوسط نصيب الفرد من الدخل فقط 740$ ومعدل الفقر بها 4% وفجوة الفقر 0,7% . لذلك فإن مشكلة الفقر وارتفاع عدم المساواة في توزيع الدخل ليس فقط النتيجة الطبيعية لعمليات النمو الاقتصادي ، ولكنها أيضًا تعتمد على نوع النمو الاقتصادي والترتيبات السياسية والمؤسسية والتي من خلالها يتم تحديد كيفية توزيع الزيادة في الدخل على قطاعات عريضة من السكان .

3/3/5 مؤشر الفقر البشري

آخر مقياس مقدم للفقر من قبل برنامج التنمية للأمم المتحدة في 1997 في تقرير التنمية البشرية يتطلب منا بعض الانتباه . ولقد طلب UNDP إحلال مقياس الفقر «البشري» بفقر «الدخل» الخاص بالبنك الدولي . لذلك أنشأ مؤشر الفقر البشري (HPI) . هناك عدة طرق متشابهة لقياس مؤشر الفقر البشري . والفقر البشري يجب أن يقاس من خلال ثلاثة مقاييس للحرمان . مقياس الحياة (أكثر من 30%من الأفراد في الدول الأقل نمواً لا يعيشون أكثر من 40 سنة) ، التعليم الأساسي (تقاس كنسبة في الشباب الأميين ، مع حرمان البنات من التعليم) والدعم الاقتصادي (يقاس بنسبة الأفراد الذين بدون خدمة صحية ومياه نظيفة آمنة بالإضافة إلى نسبة الأطفال تحت 5 الذين يكونوا ناقصي الوزن) . باستخدام شكل معقد لحساب HPI لـ 78 دولة فقيرة ، فالتقرير عام 1997 رتب هذه الدول من الأقل إلى الأعلى طبقًا لمؤشر HPI ووجد أن هذه الترتيبات يمكن أن تختلف أساسًا في كلا من ترتيب وفق الدخل للبنك الدولي وترتيب

HDI لـ UNDPs . قيمة HPI تشير إلى أن نسبة السكان تتأثر بثلاث صور من الحرمان (المعيشة - التعليم - الدعم الاقتصادي) ، انخفاض HPI يكون جيد (أى أن نسبة صغيرة من السكان يكونوا محروميين) وارتفاع HPI يشير إلى حرمان كبير . أعلى عشر دول في الترتيب بها انخفاض في HPI وأقل عشرة دول في الترتيب بها ارتفاع في HPI في عام 1997 موضحة في الجدول (7.5) مع انحرافات HPI عن HDI أى مؤشر التنمية البشرية وترتيبات فقر الدخل لنفس الدول .

4/5 الخصائص الاقتصادية للتجمعات الفقيرة

Economic Characteristics of Poverty Groups

رسمنا صورة لتوزيع الدخل ومشاكل الفقر في الدول النامية ، وناقشنا أهمية وحجم الفقر المطلق كتوليفة من انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل وارتفاع عدم المساواة في توزيع الدخل . ومن الواضح ، أنه عند أى توزيع معين للدخل ، فإن ارتفاع مستوى نصيب الفرد من الدخل معناه انخفاض العدد المطلق للفقراء . لكن كما رأينا ، أن ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل لا يضمن انخفاض مستويات الفقر . ومن هنا يمكن القول أن فهم طبيعة التوزيع الشخصي للدخل يكون أساسي عند تحليل مشكلة الفقر في الدول ذات الدخل المنخفض .

لكن رسم صورة للفقر في العالم الثالث لا يكفي . فقبل وصف السياسات والبرامج الفعالة لمحاربة الفقر من مصادره ، نحتاج أولاً لمعرفة مجموعات الفقر وخصائصهم الاقتصادية في هذه الدول ، كما سنوضح لاحقًا . ببساطة لا يكفي التركيز على رفع معدل نمو الناتج القومي الإجمالي على أمل أن يكون الدخل القومي سوف يحسن من مستوى معيشة الفقراء . على العكس ، فالعديد من المشاهدات تناقش ضرورة المواجهة المباشرة مع الفقر بواسطة السياسات والخطط التي يمكن أن تكون أكثر فعالية في الأجل القصير والطويل ، ولا نستطيع محاربة الفقر بدون معرفة تفصيلية عن مكان تواجده وخصائصه .

1/4/5 الفقر الريفي

إن التعميم الأكثر صلاحية عن الفقراء بأنهم يتواجدوا في أماكن متفرقة في الريف ، فهم مرتبطين أساسًا بالنشاط الزراعي والأنشطة المرتبطة بها ، والنساء والأطفال أكثر من الرجال البالغين . ويتركزوا غالبًا في مجموعات الأقليات العرقية

والسكان الأصليين . والبيانات المتاحة من بيانات مقطعية لدول العالم الثالث ، نجد منها على سبيل المثال أن هناك حوالي ثلثين الفقراء يأتي رزقهم من النشاط الأساسي ، وهو الزراعة وأيضًا كزراع صغار أو كعمال يتقاضوا أجر زهيد . والثلث الآخر بعضهم مستقر أيضًا في المناطق الريفية ، ولكن يعملوا في الخدمات الحقيرة ، والبعض الآخر مستقر في المناطق العشوائية في الحضر حيث يعملوا في أشكال متنوعة للعمل ، وهو ما يسمى التوظف الذاتي مثل العمل في الخدمات الزهيدة أو كباعة جائلين في الشوارع أو في التجارات الصغيرة . في المتوسط ربما نستنتج أن حوالي من 80% إلى 90% من كل مجموعات الفقر موجودة في المناطق الريفية الموجودة في أفريقيا وآسيا وبحوالي 50% في أمريكا اللاتينية . والجدول (8.5) يمدنا بالبيانات عن بعض الدول .

جدول (5-7) مؤشر الفقر البشري HPI لأقل وأكبر عشر دول نامية لعام 1997

أعلى عشر دول				أقل عشر دول			
ترتيب الدولة	مؤشر الفقر البشري %	ترتيب مؤشر الفقر مطروحًا من ترتيب مؤشر التنمية البشرية	ترتيب مؤشر الفقر مطروحًا من ترتيب من يعيش بأقل من دولار يوميًا	ترتيب الدولة	مؤشر الفقر البشري %	ترتيب مؤشر الفقر مطروحًا من ترتيب مؤشر التنمية البشرية	ترتيب مؤشر الفقر مطروحًا من ترتيب من يعيش بأقل من دولار يوميًا
1- ترينداد وتوباجو	4,1	-4	--	69- بوروندي	49	-3	--
2- كوبا	5,1	-18	--	70- مدغشقر	49,5	9	-1
3- شيلي	5,4	1	-13	71- غينيا	50	صفر	19
4- سنغافوره	6,6	3	--	72- موزمبيق	50,1	2	--
5- كوستاريكا	6,6	2	-15	73- كمبوديا	52,5	11	--
6- كولومبيا	10,7	-3	-6	74- مالي	54,7	صفر	--
7- المكسيك	10,9	-1	-9	75- أثيوبيا	56,2	2	14
8- الأردن	10,9	-11	1	76- بوركينا فاسو	58,3	1	--
9- بنما	11,2	2	-13	77- سيراليون	59,2	-1	--
10- أوروجواي	11,7	6	--	78- النيجر	66	2	3

المصدر : برنامج الأمم المتحدة التنموي ، تقرير التنمية البشرية ، 1997 ، نيويورك ، جدول 1-1 .

جدول (8.5) الفقر في الريف كنسبة من اجمالي الفقر في عدة دول

المنطقة والدولة	سكان الريف كنسبة من الإجمالي %	سكان الريف الفقراء كنسبة من الإجمالي %
أفريقيا جنوب الصحراء :		
غانا	65	80
ساحل العاج	57	86
كينيا	80	96
آسيا :		
الهند	77	79
أندونيسيا	73	91
ماليزيا	62	80
الفلبين	60	67
تايلاند	70	80
أمريكا اللاتينية :		
جواتيمالا	59	66
المكسيك	31	37
بنما	50	59
بيرو	44	52
فنزويلا	15	20

المصدر : البنك الدولي ، تقرير التنمية في العالم ، نيويورك جدول 2-2 .

من المهم أن نلاحظ أن التركيز الريفي المطلق للفقر يرجع إلى أن معظم الانفاق الحكومي في الدول الأقل تقدمًا في الربع الأخير من القرن الماضي يتجه مباشرة إلى المناطق الحضرية وداخلها نحو القطاع الصناعي الحديث والقطاع التجاري سواء في مجال الاستثمارالاقتصادي المباشر أو في مجال التعليم والصحة والإسكان والخدمات الاجتماعية الأخرى . فميل الانفاق الحكومي نحوالقطاع الحضري الحديث يكون لب العديد من مشاكل التنمية ، ومن ثم نحتاج إلى التعرض إلى نقطة واحدة هنا وهي أن أى قرارات سياسية تتخذ بشأن تخفيض أعداد الفقراء لابد أن تكون مباشرة وتتجه بدرجة كبيرة نحو تنمية المناطق الريفية بصفة عامة وإلى القطاع الزراعي فيها بصفة خاصة .

2/4/5 المرأة والفقر

يلاحظ أن الغالبية العظمى من فقراء العالم من النسـاء ، فإذا قارنا الذين يسكنون في أفقـر الطوائف في العالـم الثالث ، سنكتـشف أن في كل مكان النسـاء والأطفـال يعـانوا حرمـانًا شديدًا وقـاسيًا . فهم أكثر نصيباً في الفقر وسوء التغذية ، وأقل حظًا ونصيبًا في تلقي الخدمات العلاجية المناسبة وفي مياه نظيفة وصحية وأيضًا في المنافع الأخرى . إن انتشار النساء القائدات للأسر ، وانخفاض قدرة المرأة على الكسب ، والتحكم المحدود في دخل الزوج ، يساهم كل ذلك في هذه الظاهرة وإعادة التوزيع لصالح الرجال . بالإضافة إلى أن النساء نصيبها أقل من التعليم والتوظف في القطاع الرسمي والتأمين الاجتماعي وبرامج التوظف الحكومي . هذه الحقائق تساعد في ضمان فقر المصادر المالية للنساء وتجعل هذه المصادر هزيلة وغير مستقر بالمقارنة بالمصادر المالية للرجال .

ففي أفقر شرائح العالم نجد الذين يعيشون في أسر ترأسها امرأة ، في هذه الحالة لا يكون هناك دخل مكتسب من قبل الرجل بصفة عامة . ففي الهند مثلاً نجد النساء التي ترأس الأسرة تمثل نسبة 20% وفي كوستاريكا 17% وتبلغ 40% في ريف كينيا . وعمومًا فإن النسبة مرتفعة في معظم دول العالم الثالث لأن الدخل المحتمل للمرأة ذو أهمية ووزن منخفض لمثيلها الرجل . فالمرأة يزيد احتمال أن تكون بين الفقراء .

بشكل عام ، المرأة التي تكون رئيسة الأسرة ومسئولة عنها يكون حظها أقل من التعليم ودخلها منخفض ، بالإضافة إلى قيامها بجهد كبير باعتبارها تمثل الوالدين معا (الأب والأم) ، والحجم الكبير للاسرة يكون معظم دخله ينفق على الغذاء لانخفاض متوسط نصيب الفرد من الانفاق على الغذاء .

إن تباين حصة الدخل بين الرجل والمرأة التي ترأس الأسرة ، يمكن أن يفسر بالاختلاف الكبير في مكاسب كل منهما ، بالإضافة إلى حقيقة أن المرأة غالبًا تتقاضى أجراً أقل في إنجاز نفس المهام التي يقوم بها الرجل . فهناك حاجز بين المرأة والمهن عالية الأجر ، في المناطق الحضرية ، فمثلاً نجد المرأة نصيبها أقل في الحصول على توظف رسمي في الشركات الخاصة أو الهيئات العامة ومحصور عملها في شكل غير

قانوني في بعض الأعمال الإنتاجية والعمل بالقطعة ومنعها من الاستفادة من قانون الحد الأدنى للأجور ومنافع التأمين والضمان الاجتماعي . بالمثل ، المرأة الريفية نصيبها أقل من الموارد الضرورية للحصول على دخل ثابت ، فالقانون غالبًا يمنع المرأة من امتلاك الأراضي والتوقيع على العقود بدون إمضاء الزوج ، والمرأة نوعًا ما غير مؤهلة للتدريب والحصول على الائتمان . ويلاحظ أن برامج الحكومة للتوظف وزيادة الدخل موجهة بشكل أكبر لتوظيف الرجال ، مما يزيد من التباين في الدخل بين الرجل والمرأة .

ومن ثم فإن دخل الأسرة التي ترأسها امرأة يفشل في تقليل الحرمان النسبي للمرأة وأسرتها ، لأن النسبة العالية من النساء الذين يرأسوا الأسرة موجودين في أفقر الأماكن ، التي بها رعاية قليلة أو منعدمة من قبل خدمات الحكومة مثل المياه النظيفة والرعاية الصحية . فهم الأعضاء الأكثر نصيبًا في الإصابة بالأمراض وأقل حظًا في تلقي العناية الصحية ، بالإضافة إلى أن أطفال المرأة التي ترأس الأسرة يكونوا أقل نصيبًا في الالتحاق بالمدارس ويزداد احتمال خروجهم للعمل للمساعدة في زيادة دخل الأسرة .

إن درجة الفاقة الاقتصادية ربما تختلف بشكل كبير داخل الأسرة . لقد وضحنا أن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي مقياس غير مناسب لقياس التنمية لأنه فشل في الإشارة إلى مدى الفقر المطلق . وبطريقة مماثلة فإن دخل الأسرة يكون مقياس ضعيف لقياس رفاهية الفرد لأن توزيع الدخل في الأسرة ربما يكون غير متساوي . وفي الحقيقة فإن الحالة الاقتصادية للمرأة تمدنا بدلالة أفضل لمستوي رفاهية الأسرة ، وكذلك حالة الأطفال . ولقد أوضحت الدراسات التي تمت عن الأسرة ، أنه في العديد من مناطق العالم يوجد تحيز ضد المرأة في أشياء كثيرة مثل التغذية والرعاية الطبية والتعليم والإرث . فعلى سبيل المثال ، نجد أن التقديرات في الهند توضح أن البنات يعانين أربعة أضعاف الذكور من سوء التغذية الشديدة ، والأولاد أكثر نصيبًا بحوالي أربعين مرة للذهاب إلى المستشفى في حالة مرضهم بالمقارنة بالإناث ، وأوضحت الأبحاث العملية أن المحاباة الجنسية (تفضيل الولد على البنت) مصدر هام

لانخفاض معدل الحياة بين الأطفال الإناث . ولقد تم تسجيل معدل جنس الأولاد والبنات في دولة مثل الصين ، فوجد أن هناك حوالي 200 مليون بنت في حكم المفقودين . فالمحاباة والعطف الواضح تجاه الأولاد يشير إلى حقيقة أن الرجال احتمالهم أكبر للمشاركة المالية في إعاشة الأسرة .

إن هذا التحيز يتأثر بالحالةالاقتصادية للمرأة ، كما يؤثر فيها . فالدراسات وجدت أنه عندما يكون نصيب المرأة من الدخل في البيت أعلى نسبيًا ، فهناك معاملة أقل تمييزاً ضد البنات لأن المرأة تكون قادرة على مقابلة احتياجاتها وأيضًا احتياجات أطفالها . أما عندما يكون دخل الأسرة حدي ، فبالفعل 100% من دخل المرأة يساهم في تحسن تغذية الأسرة . من غير المدهش أن البرامج المقررة لزيادة تغذية وصحة الأسرة تكون أكثر فعالية عندما توجه للمرأة أكثر من توجيها للرجل . وفي الحقيقة فإن الزيادة الكبيرة في دخل الأسرة ليس من الضروري أن تترجم في شكل التحسن الغذائي بها . فاستمرار المستويات المعيشية المنخفضة للمرأة والأطفال تكون شائعة عندما تظل الحالة الاقتصادية للمرأة منخفضة .

كما أن درجة تحكم المرأة في دخل الأسرة والموارد تكون محدودة لعدد من الأسباب . ومن الأسباب الهامة أن جزءاً كبيراً نسبياً من عمل المرأة يكون بدون مقابل . على سبيل المثال ، تجميع حطب الوقود والطبخ . وربما يكون حتى غير ملموس كالأمومة . أيضًا فإن تحكم المرأة في مصادر وموارد الأسرة ربما يكون مقيداً بسبب حقيقة أن هناك العديد من النساء في الواقع من أسر فقيرة لا يتقاضوا أجراً من عملهم في الزراعة والمشروعات العائلية . على سبيل المثال ، في المكسيك 22,5% في القطاع الزراعي و 7,63% من النساء في القطاعات غير الزراعية يعملوا وقت كامل بدون أجر . الشائع أن الرجال هم الذين يرأسوا الأسرة لتحكمهم في كل الأموال التي يحصلوا عليها من الحصاد أو من المشروعات العائلية ، حتى لو أن النسبة الهامة لمدخلات العمل تأتي من قبل زوجته . بالإضافة إلى ما سبق فإن العديد من الثقافات تنظر إلى مشاركة المرأة الهامة في دخل الأسرة على أنه أمر غير مقبول من الناحية الاجتماعية ، لذلك فإن عمل المرأة يظل خفي أو غير معترف به . لهذه العوامل

السابقة وغيرها يظل هناك انخفاض في الحالة الاقتصادية للمرأة ويمكن أن يؤدي ذلك إلى محدودية شديدة في تحكمها في موارد الأسرة .

أما عن سياسات التنمية التي تزيد من تباين الإنتاجية بين الرجل والمرأة من الممكن أن تؤدي إلى مزيد من التدهور للفارق بين مكاسب الطرفين ، كما تتآكل أيضًا الحالة الاقتصادية للمرأة في الأسرة . كما أن برامج الحكومة التي تخفف من الفقر تكون غالبًا مقصورة على الرجال مما يفاقم من مشكلة عدم المساواة . وفي المناطق الحضرية نجد أن برامج التدريب لزيادة الدخل المحتمل والتوظف في القطاع الرسمي تكون عادة مقصورة على الرجال وبرامج التوسع الزراعي تشجع المحاصيل التي يسيطر عليها الرجال ، وفي كثير من الأحيان يكون ذلك على حساب نقص أماكن زراعة الخضراوات وهي تخصص النساء . كما أن الدراسات أوضحت أن جهود التنمية يمكن أن تزيد من حجم عمل المرأة بينما ينخفض في نفس الوقت نصيبها من موارد الأسرة . إن المرأة تظل من أكثر المجموعات الاقتصادية غير المحصنة ضد الفقرفي الدول النامية .

في الحقيقة ، أن رفاهية المرأة والأطفال تتأثر بشكل كبير بسياسات التنمية ، مما يقلل من أهمية إدماج المرأة في برامج التنمية . ولتحسين ظروف المعيشية للأفراد الأكثر فقراً ، فيجب أن يزيد معدل مشاركة المرأة في التعليم وبرامج التدريب والتوظف في القطاع الرسمي وفي برامج التوسع الزراعي . وأيضًا هناك أهمية كبرى في أخذ المرأة لنصيبها في موارد الحكومة التي تشمل التعليم والخدمات والتوظف وبرامج الأمن الاجتماعي ، وشرعية حصولها على التوظف في القطاع الرسمي ، حيث إن تشغيل معظم قوة العمل النسائية لابد أن يحسن من ظروفها الاقتصادية .

إن مستتبعات تدهور الوضع الاقتصادي النسبي أو المطلق للنساء تشمل الجوانب الأخلاقية والنواحي الاقتصادية في المدى الطويل . إن أية عملية للنمو الاقتصادي تفشل في تحسين رفاهة هؤلاء الذين يعانون أشد المصاعب ، وهم النساء والأطفال باعتراف الجميع ، تكون قد فشلت في إنجاز أحد الأهداف الرئيسية للتنمية . ففي المدى الطويل ، نجد أن انخفاض الوضع الاقتصادي للمرأة يؤدي إلى تباطؤ معدلات

النمو الاقتصادي . وهذا الأمر صحيح لأن حصول الأطفال على نصيبهم من التعليم ووضعهم المالي في المستقبل ، يتأثر إلى حد كبير بوضع المرأة أكثر من الرجل . لذلك نجد أن منافع الاستثمار الحالي في رأس المال البشري يزيد احتمال وصولها للأجيال القادمة إذا تم إدماج المرأة بنجاح في عملية النمو الاقتصادي . وإذا أخذنا في الاعتبار أن رأس المال البشري ربما يكون هو أكثر المتطلبات أهمية لتحقيق النمو ، فإن تعليم المرأة وتدعيم وضعها الاقتصادي يكون أمراً حاسماً لتحقيق أهداف التنمية في المدى الطويل . وقد كان ذلك أحد الموضوعات الرئيسية التي نوقشت في مؤتمر المرأة العالمي الذي عقد في بكين عاصمة الصين ، تحت رعاية الأمم المتحدة في عام 1995 .

3/4/5 الأقلية العرقية من السكان المحليين أو الوطنيين والفقر:

إن التعميم الأخير ، لحدوث الفقر في العالم الثالث يقع بصفة خاصة على مجموعات الأقليات العرقية والسكان الأصليين . لقد رأينا في الفصل (2) أن هناك 40% من دول العالم لديها أكثر من خمس مجموعات عرقية كبيرة الحجم . واحدة أو أكثر منها تواجه تمييز اقتصادي وسياسي واجتماعي خطير في السنوات الحالية . كما أن الصراع المحلي والحروب الأهلية تنتج إدراك حسي للمجموعة العرقية بأنهم يخرجوا خارج المنافسة لمحدودية الموارد وتضاؤل فرص العمل . مشكلة الفقر أكثر أهمية للسكان الأصليين الذين يزيد عددهم عن 300 مليون شخص في 70 دولة . هذا الموقف تم التركيز عليه عندما أعلنت الأمم المتحدة أن عام 1993 هو عام السكان الأصليين .

وعلى الرغم من صعوبة الحصول على البيانات المفصلة عن الفقر النسبي للأقليات العرقية والسكان الأصليين (لأسباب سياسية ، ولأن عدد قليل من الدول يركز الانتباه على هذه المشاكل) ، إلا أن الباحثين لديهم بيانات تم تجميعها عن الفقر للسكان الأصليين في أمريكا اللاتينية . إن النتيجة الواضحة لتلك الأبحاث تعبر عن أن معظم المجموعات أو السكان الأصليين يعيشون في فقر شديد وزيادة كبيرة في تعرض الأفراد لسوء التغذية والأمية وفقر الصحة وعدم التوظف . وعلى سبيل المثال ، يوضح البحث أنه في المكسيك أكثر من 80% من السكان الأصليين يعيشون

في فقر بالمقارنة بـ 18% من غير السكان الأصليين . والجدول (5-9) يوضح نفس الموقف في دول مثل بيرو Peru ، وجواتيمالا Guatemala ، وبوليفيا Bolivia ، وسواء تحدثنا عن الأكراد في العراق أو التاميل Tamils في سيرلانكا أو الكارنز Karens في ميانمار Myanmar أو المسلمين في الهند ، أو أهل التبت أو Tibetans في الصين ، فإن مأزق الفقر للأقليات العرقية في دول العالم الثالث وللسكان الأصليين وللمرأة الريفية يكون هو الأسوأ على الإطلاق .

5/5 مستويات الدخل والنمو والفقر: فرضية كوزنتس والاختبارات الأخرى

Income levels, Growth, and the Extent of Poverty: The Kuznets Hypothesis and Other Tests

لقد وضحنا فيما سبق حقيقة مؤداها أن الاعتماد المقصور على القوى الطبيعية للنمو الاقتصادي لخفض الفقر المطلق في معظم الدول النامية ، ربما يكون غير كاف . هذا الموضوع يعد محور نظرية التنمية وسياساتها التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة لأن السؤال الأساسي الآن هو : هل تحقيق النمو الاقتصادي التقليدي للناتج القومي الإجمالي يؤدي إلى تحسن أم إلى تدهور أم ليس له تأثير على توزيع الدخل ومدى الفقر في الدول النامية؟ . لسوء الحظ ، الاقتصاديين في الحاضر لا يملكوا معرفة محددة عن العوامل التي تؤثر في تغييرات توزيع الدخل عبر الزمن في كل دولة على حدة .

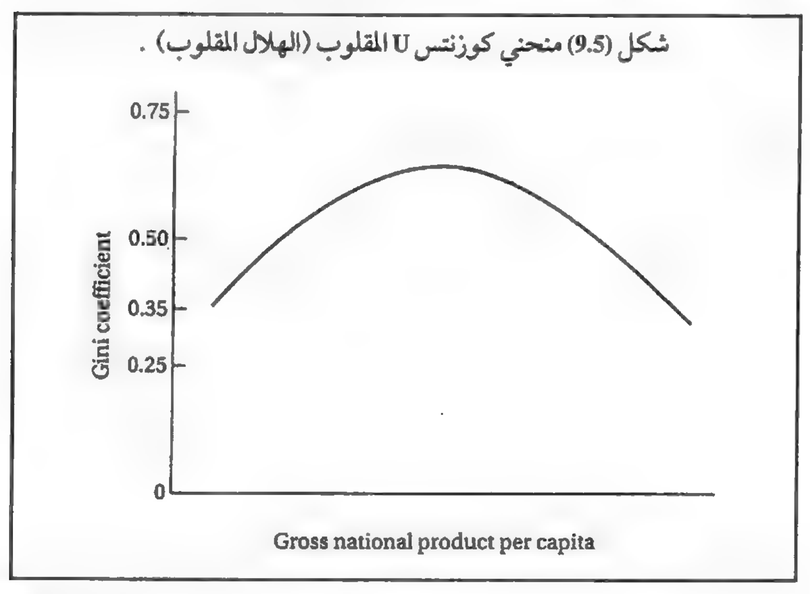
ويلاحظ أن سيمون كيوزنتس صاحب التحليل الريادي في تحليل النمو التاريخي لعينات من الدول المتقدمة المعاصرة ، يقول أنه في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي يتجه توزيع الدخل إلى التدهور ، بينما في المراحل المتقدمة سوف يميل إلى التحسن ، وهو ما يوضحه الهلال المقلوب (المنحنى المقلوب) لأن التعبير عن التغييرات في توزيع الدخل في المدى الطويل (باستخدام السلاسل الزمنية) مقيسة بمعامل جيني ، يأخذ شكل منحنى الهلال المقلوب على النحو الموضح في الشكل (9.5) .

جدول (9.5) الفقر الداخلي في بعض دول أمريكا اللاتينية

الدولــة	نسبة السكان تحت خط الفقر	
	السكان الأصليين	السكان غير الأصليين
بوليفيا	64,3	48,1
جواتيمالا	86,6	53,9
المكسيك	80,6	17,9
بيرو	79	49,7

المصدر : مجلة التمويل والتنمية ، مارس ، 1994 ، ص 14 ،

شكل (9.5) منحني كوزنتس U المقلوب (الهلال المقلوب) .



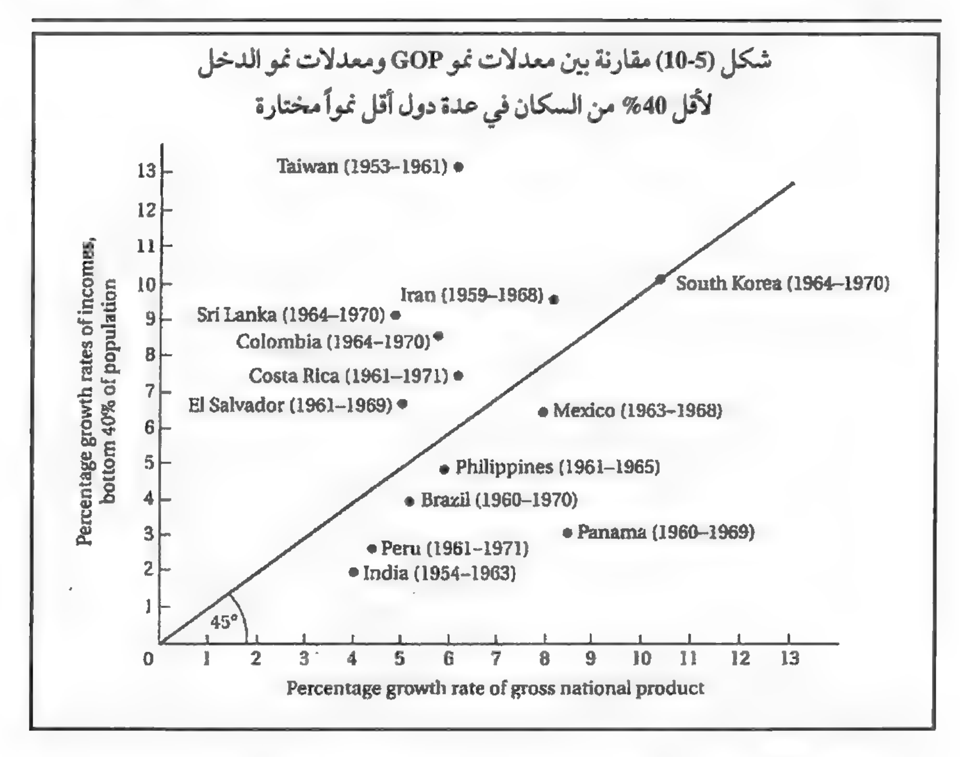
وهناك تفسيرات عديدة تتعلق بسبب اتجاه عدم المساواة في توزيع الدخل للتدهور خلال المراحل المبكرة للنمو الاقتصادي ، قبل أن تميل بعد ذلك للتحسن . وعادة ما تشير هذه التفسيرات إلى طبيعة التغيير الهيكلي المصاحب للنمو . إن المراحل المبكرة للنمو الاقتصادي – حسب نموذج لويس – تتركز في القطاع الصناعي الحديث الذي يتسم بمحدودية التوظف ، ولكن ترتفع فيه الأجور والإنتاجية . وعلى ذلك ، نجد أن فجوة الدخل بين القطاع الحديث وبين القطاعات التقليدية تتسع بسرعة في البداية ، وذلك قبل أن تبدأ في الانكماش والضيق . إن درجة عدم المساواة الموجودة في القطاع الحديث المزدهر ، تكون أكبر من مثيلتها في القطاع التقليدي الراكد . كما

أن عمليات تحويل الدخل من الأغنياء إلى الفقراء ، وبرامج الإنفاق العام التي تهدف إلى تقليل الفقر ، تواجه صعوبة شديدة إذا قامت بها حكومات الدول ذات الدخل المنخفض جداً .

وأياً كان التفسير النظري لمنحنى كوزنتس ، فإن مدى الصلاحية التطبيقية لهذه الظاهرة يظل مفتوحاً لمزيد من النقاش . وعلى الرغم من أن بيانات المدى الطويل في الدول الغربية تبدو مؤيدة لهذه الفرضية ، فإن دراسة هذه الظاهرة في دول العالم الثالث قد أفرزت نتائج متضاربة . ويمكن إرجاع جزء من هذه المشكلة إلى أمور تتعلق بالمنهجية المستخدمة . إن عدم توافر المعلومات التي تأخذ شكل السلاسل الزمنية لمعظم الدول الأقل تقدماً ، جعل الباحثين يلجأون إلى استخدام البيانات المقطعية لدراسة ظاهرة ذات مدى زمني طويل (وطبقاً لأسلوب البيانات المقطعية ، يتم دراسة عدد كبير من الدول عند نقطة زمنية معينة ، وذلك بدلاً من دراسة حالة دولة واحدة لفترة زمنية طويلة) . إن استخلاص النتائج من بيانات مقطعية عن ظاهرة تأخذ شكل سلسلة زمنية أمر محفوف بالمخاطر . علاوة على ذلك ، أشار بعض المنتقدين إلى أن الدراسات المؤيدة لفرضية منحنى كوزنتس يمكن أن تنعكس نتائجها ، ببساطة ، إذا قمنا بإسقاط دولة أو دولتين من العينة الإحصائية المستخدمة .

ويغض النظر عن مدى جدارة هذا الجدل المنهجي ، هناك عدد قليل من اقتصاديي التنمية يشككون في حتمية التتابع الذي أشار إليه كوزنتس ، من حيث زيادة درجة عدم العدالة في توزيع الدخل ، ثم انخفاضها بعد ذلك . فقد أصبح هناك عدد من دراسات الحالة ، وأمثلة محددة عن دول مثل تايوان ، وكوريا الجنوبية ، والصين ، وكوستاريكا ، وسيريلانكا ، وهي دول توضح أن مستويات الدخل المرتفعة يمكن أن تكون مصحوبة بانخفاض درجة عدم العدالة في توزيع الدخل وليس بارتفاعها . فالأمر يتوقف على طبيعة عملية التنمية . أما المنظرون المؤيدون لحتمية حدوث تتابع كوزنتس – وخاصة القادة السياسيون في الدول التي تشهد درجة مرتفعة ومتزايدة من عدم العدالة – فهم في الغالب يبحثون عن سحابة من الدخان يخفون وراءها المبالغة في الأهداف الاقتصادية أو لتغطية فشل سياساتهم .

شكل (10-5) مقارنة بين معدلات نمو GOP ومعدلات نمو الدخل لأقل 40% من السكان في عدة دول أقل نمواً مختارة

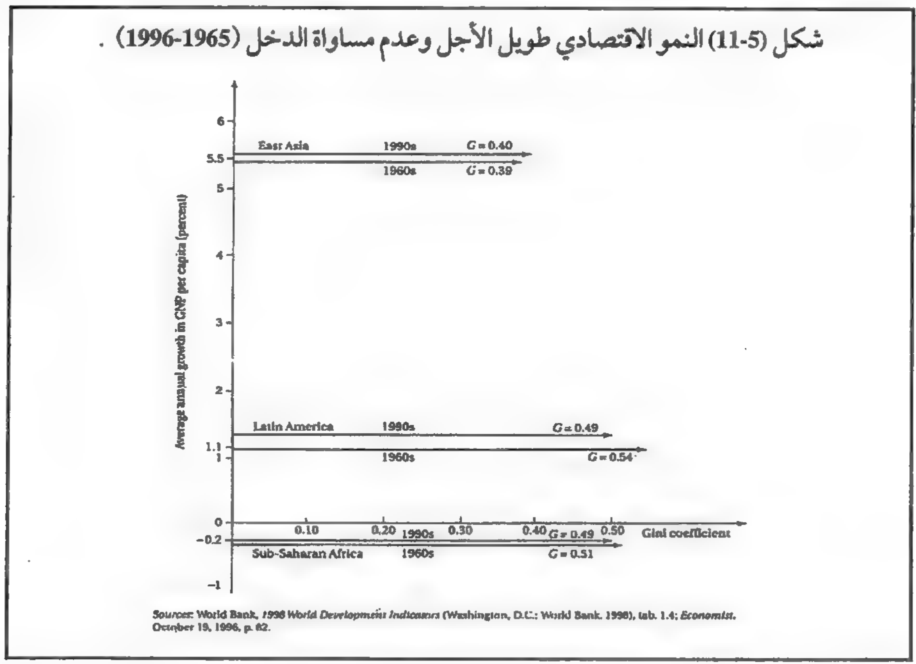


وبعد أن أوضحنا العلاقة بين عدم المساواة ومستوى نصيب الفرد من الدخل ، دعنا ننظر الآن في علاقة النمو الاقتصادي وعدم المساواة . ففي الشكل (10-5) ، تم عرض معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي لـ 13 دولة نامية موضحة على المحور الأفقي ومعدلات نمو الدخل لأدنى 40% من سكانها على المحور الرأسي . البيانات عبر الزمن موضحة في فترة زمنية بين قوسين بعد كل دولة ، وشكل الانتشار معد ليكشف أية علاقة واضحة بين معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي والتحسن في مستويات الدخل للفقراء . وبيانات كل دولة ، رسمت في الشكل كنقطة تشير إلى التوليفة من نمو الناتج القومي الإجمالي ونمو الدخل لأقل 40% من السكان . الدول فوق الخط 45° تمثل الدول ذات التحسن في توزيع الدخل - أى أن دخل أقل 40% ينمو أسرع من معدل نمو الناتج القومي الإجمالي - والدول تحت الخط 45° يمثل الدول ذات أسوأ توزيع للدخل في الفترة المشار إليها .

ونقاط الانتشار الموجودة في الشكل رقم (10-5) لا تظهر أية علاقة قوية أو واضحة بين نمو الناتج القومي الاجمالي وتوزيع الدخل في دول العينة .

إن معدلات النمو المرتفع لا تؤدي بالضرورة إلى سوء توزيع الدخل ، مثلما أشار بعض المراقبين . ففي دول مثل تايوان وإيران وكوريا الجنوبية ، فيوجد بهم معدلات مرتفعة نسبيًا من الناتج القومي الإجمالي ، وأيضًا تحسن أو على الأقل عدم تغيير في توزيع الدخل . ومع ذلك فإن دول مثل المكسيك وبنما لديها نفس النمو السريع في الناتج القومي الإجمالي ، ولكن بها تدهور في توزيع الدخل ، بناء علي ذلك فليس هناك اتجاه واضح للعلاقة بين نمو الناتج القومي الإجمالي وتحسن توزيع الدخل . في بعض الدول النامية مثل الهند وبيرو Peru والفلبين بها انخفاض لمعدل نمو الناتج القومي الإجمالي ويلازم ذلك تدهور النصيب النسبي للدخل لأقل 40% من سكانها . ودول أخرى مثل سيريلانكا وكولومبيا وكوستاريكا Casta Rica والسلفادور El Salvadorبها نفس معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي المنخفضة ، ولكنها اتجهت للتحسن النسبي في الرفاهية الاقتصادية لسكانها الفقراء .

شكل (5-11) النمو الاقتصادي طويل الأجل وعدم مساواة الدخل (1965-1996) .



Source: World Bank, *1998 World Development Indicators* (Washington, D.C.: World Bank, 1998), tab. 1.4; *Economist*, October 19, 1996, p. 62.

والشكل رقم (5-11) يمدنا ببيانات حديثة لمدى طويل حيث تغطي تلك البيانات الفترة من الستينات إلى منتصف التسعينيات . وتوضح البيانات أن عدم المساواة مقاسة بواسطة معامل جيني لاترتبط بمعدلات نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي .

وخلال هذه الفترة نجد أن نمو نصيب الفرد في شرق آسيا متوسطه 5,5% بينما في أفريقيا انخفض ليصبح 0,2% ومعاملات جيني ظلت بدون تغيير . إن البيانات الواضحة من الشكلين (5-10) و (5-11) تقترح مرة أخرى أن هذه هي أهم خصائص النمو الاقتصادي (كيف أنها تحققت ، من يشارك فيها ، أى القطاعات لها الأولوية وما الترتيبات المؤسسية التي تم وضعها والتركيز عليها . . الخ) وهي تحدد درجة النمو الذي يحسن أو لا يحسن مستويات المعيشة للفقراء جداً .

هذه الخصائص للنمو نوقشت بواسطة دراسة عملية واسعة لـ 43 دولة نامية بهدف تفسير العلاقة بين التقسيم النسبي للدخل الذي يذهب لأفقر 60% من السكان والأداء الاقتصادي الكلي للدولة . ولقد وجدت الدراسة أن الأثر الأول للتنمية الاقتصادية على توزيع الدخل يعمل عامة على انخفاض كلا من الدخل النسبي والمطلق للفقراء . ولا توجد دلائل للانخفاض الأوتوماتيكي لمنافع النمو الاقتصادي للفقراء جداً . وعلى العكس فإن عملية النمو لـ 43 دولة الأقل نمواً أدت إلى صعود في الطبقة المتوسطة الصغيرة وخاصة الغنية جداً . وهنا نجد أن المؤلفين يفسرون ذلك بـ «أن الهيكل الاقتصادي وليس مستوى أو معدل النمو الاقتصادي هو المحدد الأساسي لنمط توزيع الدخل» .

6/5 إعادة تحديد أهداف التنمية: النمو مع تحسين توزيع الدخل
Redefining Development Goals : Growth with Improved Income Distribution

إن ضرورة إعادة تحديد أولويات التنمية بحيث لا تقتصر تعظيم معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي ، وتتسع لتشمل الأهداف الاجتماعية العريضة مثل استئصال الفقر وتخفيض الفجوة الواسعة في تباين الدخل ، كل ذلك أصبح معروف من قبل دول العالم الثالث . ومن هنا فإن الفجوة بين مشكلة إعادة التعريف وصياغة أهداف التنمية يمكن على ذلك أن تكون ضخمة . بالطبع توجد هناك مشاكل سياسية ومؤسسية ومشاكل في هياكل القوى تصاحب إعادة توجيه استراتيجية للتنمية تحاول تعظيم منافع الفقراء جداً . كما أن علم الاقتصاد نفسه لديه القليل جداً من الطرق النظرية لتوضيح كيف ينمو الاقتصاد النامي أو ما الاستراتيجيات الخاصة بالاستثمار

التي يمكن أن تعظم معدلات النمو الاقتصادي . هناك اتفاق نسبي ضئيل بين الاقتصاديين على الاستراتيجية الواجبة الاتباع ،وما إذا كانت هناك أية استراتيجية اقتصادية محددة يمكن أن تخفض من حدوث الفقر .

وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي السريع لا يمدنا بالإجابة المباشرة ، مع ذلك يظل المكون الأساسي في برامج التنمية التي تتسم بالواقعية وتهدف إلى القضاء على الفقر وتحسين توزيع الدخل . لذلك فإن النمو الاقتصادي السريع والعدالة في توزيع الدخل ليس بالضرورة هدفان متنافران في أهداف التنمية بل ربما يكونان متكاملان .إن الاختيار ليس بين نمو أكثر أم عدالة أكثر لكن عن نوع النموالاقتصادي في دول العالم الثالث الذي لابد من تحقيقه . وفي الجزء التالي سوف نركز على بعض الحجج الاقتصادية الخاصة بكيف ولماذا أن النمو والمساواة لا يتعارضان . من أجل ذلك الغرض ربما نستنتج أن استراتيجية التنمية لا تتطلب فقط الاهتمام بتعجيل النمو الاقتصادي ، ولكن أيضًا الاهتمام المباشر بتحسين معايير المعيشة لقطاعات كبيرة من السكان في العالم الثالث الذين لم يستفيدوا من النمو الاقتصادي في الثلاثة عقود الماضية .

7/5 دور التحليل الاقتصادي: إعادة التوزيع من خلال النمو
The Role of Economic Analysis: Redistribution from Growth

1/7/5 النمو مقابل توزيع الدخل

إن مناقشة العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل تأخذ عدة أشكال . وفيما يلي الحجج الرئيسية في هذا الخصوص .

* **الحجة التقليدية** : *نصيب العوامل والإدخار والنمو الاقتصادي* :

على الرغم من أن أكثر التحليل الاقتصادي كان له صمت غريب على العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل ، فإن الهيكل الكبير للنظرية ، يؤكد أن الارتفاع غير المتساوي للتوزيع يكون ضرورة للنمو السريع . في الحقيقة فإنه في الستينيات والثمانينيات وبداية التسعينيات ومع زيادة نفوذ نظرية الاقتصاد الحر وسياساته والقبول الواضح والضمني في هذا الرأى من قبل الاقتصاديين في الدول المتقدمة والنامية وتحويل اهتمامهم ، سواء بشكل جماعي أو فردي ، بعيداً عن مشاكل الفقر

وتوزيع الدخل . فإذا كان اتساع درجة عدم المساواة في توزيع الدخل شرطاً ضرورياً لتعظيم النمو الاقتصادي ، وإذا كان هذا النمو - في المدى الطويل - يعتبر شرطاً ضرورياً لرفع مستويات المعيشة للجميع من خلال تقليل أهمية المنافسة والنظم الاقتصادية المختلطة ، فإن الاهتمام المباشر بتخفيف الفقر سوف ينهزم من داخله .

إن الحجة الاقتصادية الأساسية لتبرير عدم المساواة الكبير في الدخل تتلخص في : إن الدخل الشخصي المرتفع هو شرط ضروري للادخار الذي يمكن من الاستثمار والنمو الاقتصادي من خلال ميكانزيم مثل نموذج هارود - دومار الذي تم التعرض له في الفصل الثالث . فإذا كان الأغنياء يدخرون ويستثمرون نسبة هامة من دخولهم بينما الفقراء ينفقوا كل دخولهم على استهلاك السلع . وإذا كان معدل نمو الناتج القومي الإجمالي يرتبط طردياً مع النسبة المدخرة من الدخل القومي ، فيصبح من الواضح أن الاقتصاد الذي به عدم مساواة في توزيع الدخل يستطيع أن يدخر أكثر ، ومن ثم ينمو أسرع من اقتصاد آخر به مساواة في توزيع الدخل . وفي الواقع ، من المفترض أن الدخل القومي ونصيب الفرد من الدخل كان مرتفعاً بدرجة تكفي لإعادة توزيع الدخل عن طريق فرض ضرائب على الأغنياء وبرامج الإعانات للفقراء ، ولكن حتى الوصول لهذه النقطة فإن أى محاولة لإعادة توزيع الدخل تكون وحدها مسئولة عن انخفاض معدلات التنمية وأيضًا عن تأخير الزمن عندما تتحقق زيادة كبيرة في الدخل ويتم توزيعها في شكل شرائح كبيرة لكافة مجموعات السكان .

*** حجة مضادة :**

هناك خمسة أسباب عامة توضح لماذا يعتقد العديد من الاقتصاديين أن المنافسة السابقة بين معدل النمو وتوزيع الدخل غير صحيحة ، وأيضًا توضح لماذا المساواة الكبيرة في الدول النامية ، ربما تكون في الحقيقة شرط لمساندة ذاتية النمو الاقتصادي عكس ما قيل في الحجة السابقة . إن هذه الحجة المعاكسة تعتمد على المرتكزات الخمسة الآتية :

أولاً : ارتفاع درجة عدم المساواة وانتشار الفقر ، وما يترتب عليها من عدم القدرة على الحصول على الائتمان وعدم القدرة على الدعم المالي لتعليم أطفالهم وغياب

فرص الاستثمار العيني والنقدي ، فالأطفال يتم النظر إليهم كأمان مالي لكبار السن . كل هذه العوامل تجعل نصيب الفرد في النمو يكون أقل مما يجب أن يكون إذا كان هناك مساواة أكبر .

ثانيًا : وهناك مقولة شائعة ، تدعمها البيانات الحديثة عن الثروة ، توضح أن أغنياء الدول النامية – على عكس ما كان يحدث في الدول المتقدمة – ليس لديهم نفس الرغبة في الادخار والاستثمار . فأغنياء الدول النامية ، سواء كانوا من أصحاب الأرض ، أو رجال أعمال ، أو سياسيين ، ينفقون معظم دخلهم على استيراد السلع الترفية وشراء الذهب والمجوهرات والمنازل الفخمة والسفر للخارج أو الادخار في الخارج كأمان لهم . مثل هذه الادخارات والاستثمار في الحقيقة لا تضيف إلى الموارد الإنتاجية القومية ، وقد يرجع ذلك إلى عدم بذل الجهد للحصول على الدخل ، فهم يحصلون على ناتج جهد وعرق العمال غير المهرة وغير المتعلمين . باختصار ، فالأغنياء لا يدخروا ولا يستثمروا نسبة كبيرة من دخولهم أكثر من الفقراء . لذلك فإن استراتيجية النمو التي تعتمد على حجم ونمو عدم مساواة الدخل ربما تكون في الحقيقة لا شيء أكثر من خرافة انتهازية تهدف للحفاظ على الوضع القائم للصفوة السياسية والنخبة الحاكمة في دول العالم الثالث على حساب الأغلبية الفقيرة . مثل هذه الاستراتيجيات من الأفضل أن نطلق عليها أنها مضادة للتنمية Antidevelopmental .

ثالثًا : يجب أن يكون معلومًا لدينا بأن انخفاض دخل ومستوى معيشة الفقراء ، الذي يظهر في افتقارهم للصحة والتغذية والتعليم ، يمكن أن يخفض من الإنتاجية الاقتصادية ، وذلك يؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى تباطؤ النمو الاقتصادي . إن استراتيجيات رفع الدخل ومستوى المعيشة تقول أن أدنى 40% من السكان يجب أن يساهموا ليس فقط في تحقيق رفاهيتهم المادية ، ولكن في زيادة إنتاجية ودخل الاقتصاد ككل . إن تهميش إنتاجية ما يقرب من نصف السكان سيضعف الاقتصاد بلاشك .

رابعًا : ارتفاع مستويات دخل الفقراء سوف يحفز زيادة الطلب على المنتج المحلي خاصة المنتج من الغذاء والملابس والسلع الضرورية . في حين أن الأغنياء يتجه

إنفاقهم لدخولهم الإضافية على استيراد السلع الترفيهية ، ومن هنا فإن ارتفاع الطلب على السلع المحلية يمدنا بدافع أكبر نحو زيادة الإنتاج المحلي ورفع معدلات التوظف المحلي والاستثمار المحلي . مثل هذا الطلب ينشئ ركائز أساسية للنمو الاقتصادي السريع والمشاركة الشعبية الكبيرة في ذلك النمو .

خامسًا : وأخيراً – وليس آخراً – فإن زيادة عدالة توزيع الدخل التي تتحقق من خلال الانخفاض الكبير في الفقر ، يمكن أن يشجع النمو الاقتصادي السليم من خلال العمل كحافز مادي وسيكولوجي لتوسيع المشاركة العامة في عملية التنمية . وعلى العكس من ذلك فإن التباين الكبير بين الدخل وانتشار الفقر يمكن أن يمثل عقبة في عملية التنمية ، ربما يسبب الغضب والإحباط الكبير والانفجار السياسي للأفراد وخاصة الحاصلين على قسط من التعليم .

يمكن أن ننتهي من ذلك إلى أن تشجيع الزيادة السريعة للنمو الاقتصادي وانخفاض الفقر وعدم المساواة ليست أهداف متعارضة . وقد وصل البنك الدولي في تقريره عن الفقر عام 1990 إلى نفس النتائج ، عندما أعلن : إن مناقشات سياسة مواجهة الفقر عادة تركز على التعارض بين النمو والفقر ، ولكن بإعادة النظر لتجارب الدول إتضح أنه ليس هناك تعارضاً كبيراً . فبعض السياسات المفيدة للفقراء يمكن أن تجعلهم يشاركوا في النمو ، وعندما يفعلوا ذلك فإن الانخفاض السريع في الفقر يكون متسقاً مع تواصل النمو .

2/7/5 نمو الناتج القومي الاجمالي كمؤشر متحيز للتنمية الوطنية والرفاهية:

لقد انتقدنا بالفعل الاعتماد على الناتج القومي الاجمالي ومعدل نموه كمؤشر رئيسي للتنمية والرفاهية الاقتصادية . فالأرقام الخاصة بمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لا تعطي مؤشر لكيفية توزيع الدخل القومي ، ومن يستفيد أكثر من نمو الانتاج . رأينا سابقًا على سبيل المثال ، أن الارتفاع في المستوى المطلق ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي يستطيع تمويه الحقيقة ، وهي أن الفقراء ليسوا أفضل من قبل .

على الرغم من أن كثير من الأفراد (ويشمل ذلك بعض الاقتصاديين) يتجاهلوا هذه الحقيقة التالية ، وهي أن حساب معدل نمو الناتج القومي الإجمالي يكون إلى حد كبير مجرد حساب لمعدل نمو الدخل لأعلى 40% من السكان الذين يتلقون جزءاً كبيراً غير متناسب من الناتج القومي ، لذلك فمعدل نمو الناتج القومي الإجمالي يمكن أن يكون مضلل جداً كمؤشر لتحسن الرفاهية . ولاعطاء مثال واضح على ذلك افترض أن الاقتصاد مكون من 10 أفراد و9 منهم لا يملكوا أى دخل والعاشر يتسلم 100 وحدة من الدخل أى أن الناتج القومي الإجمالي لهذا الاقتصاد يكون 100 ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي يجب أن يكون 10 . افترض الآن أن دخل كل فرد زاد بـ20% ، لذلك سوف يرتفع الناتج القومي الإجمالي إلى 120 بينما متوسط نصيب الفرد من نمو الدخل يكون 12 . لا يوجد دخل للتسع أفراد السابقين وأيضًا الآن يظلوا بدون دخل . (أى أن 120 × 0= 0) ، مثل هذا الارتفاع في نصيب الفرد من الدخل لا يعطي سبب للابتهاج . أغنى فرد مازال يملك كل الدخل . والناتج القومي الإجمالي بدلا من أن يقيس رفاهية المجتمع ككل ، أصبح مجرد مقياس لرفاهية فرد واحد .

ويمكن استخدام نفس منطق السببية على موقف أكثر واقعية عندما يكون هناك عدم مساواة كبيرة في توزيع الدخل ، على الرغم من عدم المساواة التامة كما في مثالنا . بأخذ الأرقام من جدول (5-1) حيث يقسم السكان إلى فئات خمسية تستلم %5 ، %9 ،%13 ، %22 ، %51 كحصص من الدخل ، على الترتيب . سوف نجد أن أنصبة الدخل تقيس الرفاهية الاقتصادية النسبية لكل طبقة دخلية ومعدل نمو الدخل في كل فئة يقيس نمو الرفاهية الاقتصادية للطبقة . يمكننا تقريب النمو في إجمالي رفاهية المجتمع كمجموع مرجح بسيط لنمو دخل كل طبقة . هذا في الحقيقة مايقيسه معدل نمو الناتج القومي الإجمالي ، والوزن المستخدم لكل طبقة دخلية يعبر عن نصيبها من الدخل القومي ولكي نكون أكثر تحديداً في حالة تقسيم السكان إلى فئات كل منها يعادل 20% من السكان طبقًا لارتفاع مستوى الدخل ، يمكن أن نحصل على المعادلة الآتية :

$$G= W1g1 + W2g2 + W3g3 + W4g4 + W5g5 \quad 1.5$$

حيث إن :

G مؤشر مرجح لنمو الرفاهية الاجتماعية

gi معدل نمو الدخل بالنسبة للفئة I (حيث إن هناك خمس فئات مرتبة 5,4,3,2,1 في مثالنا) .

wi وزن الرفاهية للفئة i

(في مثالنا : Wi= 0.05, W2 = 0.09 , W3 = 0.13 , W4 = 0.22 , W5 = 0.51)

وحيث إن مجموع الأجزاء يعادل الواحد الصحيح ويكون غير سالب ، فإن مقياس النمو لرفاهية المجتمع G يجب أن يقع في مكان ما بين أدنى وأعلى معدلات نمو الدخل في الفئات المختلفة . في حالة خاصة وهي أن الدخل يذهب لفرد واحد أو مجموعة واحدة من الأفراد في الفئة الأعلى ، وحيث أن أوزان الرفاهية تعبر عن أنصبة الدخل ، فالمعادلة (1.5) يمكن كتابتها كما يلي :

$$G= 0g1 +)g2 + 0g3 + 0g4 + 1.0g5 = 1.0g5 \qquad 2.5$$

النمو في رفاهيةالمجتمع مقصور على نمو الدخول في أعلى فئة من السكان (أعلى 20% من السكان) في مثالنا المشتق من جدول 1.5 ، إن أوزان تقسيم الدخل كمؤشر لرفاهية المجتمع يمكن كتابتها كما يلي :

$$0.05\ g1 + 0.09\ g2 + 0.13\ g3 + 0.22\ g4 + 0.51\ g5 \qquad 3.5$$

افترض الآن أن معدل نمو الدخل لأقل 60% من السكان= صفر(أى أن g1 = g2 = g3 = 0) بينما معدل نمو الدخل لأعلى 40% من السكان يعادل 10% (أى أن g4= g5= 0.10) يمكن كتابة المعادلة (3.5) كما يلي :

$$G = 0.05(0) + 0.09(0) + 0.13(0) + 0.22\ (0.10) + 0.51(0.10)= 0.073 \qquad 4.5$$

ومؤشر رفاهية المجتمع يجب أن يرتفع أكثر من 7% ، أى يكون معدل الناتج القومي الإجمالي أى أن الناتج القومي الإجمالي يجب أن يرتفع من 100 كما في جدول 1.5 إلى 107,3 إذا كانت دخول الفئة الرابعة والخامسة تنمو بـ 10% .

وعلى ذلك فإن شرح حالة ارتفاع الناتج القومي الإجمالي بـ 7,3% يدل ضمنيًا على أن رفاهية المجتمع قد زادت بنفس النسبة حتى على الرغم من أن 60% من السكان ليسوا في وضع أفضل من قبل . فمازالت هذه الـ 60% الأقل تأخذ فقط 5 ، 13 ، 22 وحدة من الدخل على الترتيب ويتضح من هذا أن توزيع الدخل سيكون أسوأ بسبب هذا النمو في الناتج القومي الإجمالي .

المثال الرقمي المعطي في المعادلة (4.5) يوضح نقطة أساسية ، وهي أن استخدام معدل نمو الناتج القومي الإجمالي كمؤشر لقياس رفاهية المجتمع وكطريقة لمقارنة التنمية بين الدول المختلفة يمكن أن يكون مضلل إلى حد كبير خاصة عندما تكون هذه الدول لديها هياكل مختلفة لتوزيع الدخل . كما أن أوزان الرفاهية المرفقة لمعدلات النمو للمجموعات الدخلية المختلفة تكون غير متساوية ، علاوة على أن المجتمع يحدث النمو في دخل المجموعات المرتفعة دخلياً . ففي المعادلة 3.5 نجد أن 1% نمو في دخل أعلى الفئات يحدث أكثر من 10 مرات وزن من وزن نمو 1% في الفئات المنخفضة (0,51 مقارنة بـ 0,05) لأن ذلك يدل ضمنياً على زيادة مطلقة تكون أكبر 10 مرات . بعبارة أخرى فإن استخدام مقياس نمو الناتج القومي الإجمالي كمؤشر لتحسين الرفاهية في المجتمع والتنمية طبقاً لكل مجموعة دخلية يكون مطابقاً لحصص الدخل (أي أن 1% زيادة في دخل أغنى 20% من السكان يتضمن افتراض أنه يعادل أكثر من 10 مرات زيادة 1%في الدخل لأقل 20%) . ومعنى ذلك أن أفضل طريقة لتعظيم رفاهية المجتمع تكون من خلال تعظيم معدل نمو الدخول للأغنياء بينما تتجاهل الفقراء .

3/7/5 تركيب مؤشر الفقر المرجح للرفاهية الاجتماعية

كخيار بديل لاستخدام مؤشر معدل نمو الناتج القومي الإجمالي أو مؤشر التوزيع لرفاهية المجتمع تم إنشاء مؤشر بأوزان متساوية كمؤشر مرجح للفقر . آخر مؤشرين ربما يشيران إلى دول تسعى للتخلص من الفقر كهدف أساسي للتنمية . هذا الاسم يدل على مؤشر تساوي الأوزان الذي يقيس أوزان نمو الدخل لكل طبقة ليس كنسبة في إجمالي الدخل ولكن كنسبة في إجمالي السكان ، أى تتم معاملة جميع الأفراد بنفس الوزن . في اقتصاد مقسم إلى فئات خمسية (20%) ، مثل هذا المؤشر يعطي وزن 0,2 لنمو الدخل في كل فئة . لذلك 10% زيادة في دخل أقل 20% من السكان له نفس التأثير في مقياس تحسن رفاهية المجتمع كـ 10% زيادة في دخل أعلى 20% من السكان أو في أى فئة أخرى .

إن استخدام مؤشر تساوي الأوزان في مثالنا لنمو الدخل 10% لأعلى فئتين مع ثبات الفئات الثلاث الأقل كما هي ، سوف نحصل على :

$$G = 0.20g1 + 0.20g2 + 0.20g3 + 0.20g4 + 0.20g5 \qquad 5.5$$

و بإدراج معدلات النمو للمجموعات من g1 إلى g5 نحصل على :

$$G = 0.20(0) + 0.20(0) + 0.20(0) + 0.20(0.10) + 0.20(0.10) = 0.04 \qquad 6.5$$

إن رفاهية المجتمع سوف تزداد فقط بـ 4% مقارنة بـ 7,3% الزيادة المسجلة باستخدام مؤشر معدل نمو الناتج القومي الإجمالي . فعلى الرغم من أن الناتج القومي الإجمالي مازال ينمو بـ 7,3% فمؤشر الرفاهية البديل للتنمية يوضح أنه يرتفع بـ 4% فقط .

في النهاية ، باعتبار أن الدولة النامية تهتم فقط بتحسين رفاهية أفقر 40% من السكان . مثل هذه الدولة ربما تنشئ مؤشر مرجح للفقر لقياس التنمية . بعبارة أخرى ربما يكون وزن الرفاهية تحكمي ويقدر w1 بـ 0,60 و لـ w2 بـ 0,40 بينما يعطي w3 ، w4 ، w5 وزن يعادل الصفر . وباستخدام مثالنا الرقمي ، فإن مؤشر نمو رفاهية المجتمع في هذه الدولة يمكن التعبير عنه كما يلي :

$$G = 0.60g1 + 0.40g2 + 0g3 + 0g4 + 0g5 \qquad 7.5$$

وعندما نقوم بالإحلال g1, g2, g3 =0 & g4, g5 = 0.10 سنحصل على :

$$G = 0.60(0) + 0.40(0) + 0(0) + 0(0.10) + 0(0.10) \qquad 8.5$$

لذلك فإن مؤشر أوزان الفقر يسجل بناء عما سبق عدم تحسن في رفاهية المجتمع (أى لا يوجد تنمية) حتى على الرغم من أن مؤشر نمو الناتج القومي الإجمالي يسجل نمو بـ 7,3% ! .

على الرغم من أن اختيار أوزان الرفاهية في أى مؤشر للتنمية يكون اختيار تحكمي ، فإنه يمثل ويشير إلى أهمية قيمة حكم المجتمع على الأهداف المتحققة . بالتأكيد من المهم أن تعرف إذا كان ممكن ، أن يختلف وزن الرفاهية الحقيقي لاستراتيجيات التنمية المختلفة في دول العالم الثالث . والنقطة الأساسية هي أنه طالما يتم استخدام معدل النمو ، سواء بشكل صريح أو ضمني ، لمقارنة الأداء التنموي ، فيجب أن يكون معلوماً أننا نستخدم مؤشر مرجح بوزن الثروة لهذا الخصوص .

ولوضع بعض المظاهر الحقيقية للعالم في مناقشة المؤشرات البديلة لتحسن الرفاهية الاقتصادية ولشرح فائدة اختلاف مؤشرات أوزان النمو في تقييم الأداء الاقتصادي للدول المختلفة ، **توضح البيانات في جدول (5-10) نمو الدخل في 17 دولة مقاسة :**

أولا : بمعدل نمو الناتج القومي الإجمالي .

وثانيًا : بمؤشر الأوزان المتساوية .

والثالث : بمؤشر أوزان الفقر ، حيث الأوزان الحقيقية تحدد معدلات نمو الدخل لأقل 40% من السكان والفئة المتوسطة (40%من السكان) وأعلى 20% من السكان كما يلي 0,6 و 0,4 و 0,0 على الترتيب .

جدول (5-10) توزيع الدخل والنمو في 17 دولة مختارة

الدولـــــة	نمو الدخل			الزيادة السنوية في الرفاهية		
	أعلى 20%	أوسط 40%	أقل 40%	أوزان الـGNP	أوزان المساواة	أوزان الفقر
البرازيل	6,7	3,1	3,7	5,2	4,1	3,5
كندا	7	5,3	6,5	6,2	6,1	6,1
كولومبيا	5,2	7,9	7,8	6,2	7,3	7,8
كوستاريكا	4,5	9,3	7	6,3	7,4	7,8
السلفادور	3,5	9,5	6,4	5,7	7,1	7,4
فنلندا	6	5	2,1	5,1	4	3,1
فرنسا	5,6	4,5	1,4	4,8	3,5	2,4
الهند	5,3	3,5	2	4,2	3,3	2,5
المكسيك	8,8	5,8	6	7,8	6,5	5,9
بنما	8,8	9,2	3,2	8,2	6,7	5,2
بيرو	3,9	6,7	2,4	4,6	4,4	3,8
الفلبين	5	6,7	4,4	5,5	5,4	5,2
كوريا الجنوبية	12,4	9,5	11	11	10,7	10,5
سريلانكا	3,1	6,3	8,3	5	6,5	7,6
تايوان	4,5	9,1	12,1	6,8	9,4	11,1
الولايات المتحدة	5,6	5,2	4,1	5,2	4,8	4,5
يوغسلافيا	5	5	4,3	4,9	4,7	4,5

المصدر : البنك الدولي ،إعادة التوزيع مع النمو : منهج للسياسة ، واشنطن ، 1974 ، ص 5 .

بعض الاستنتاجات الهامة المستنبطة من إعادة النظر في آخر ثلاثة أعمدة من الجدول (5-10) يمكن عرضها في الآتي :

1- عند قياس الأداء الاقتصادي باستخدام مؤشرات الأوزان المتساوية ومؤشرات الفقر المرجح ، كانت النتائج أسوأ في بعض الدول التي حققت مستويات نمو مرتفعة للناتج القومي الإجمالي مثل البرازيل والمكسيك و بنما ، وذلك لأن هذه الدول شهدت تدهور توزيع الدخل ، وتركز نمو الدخل في المجموعات العليا خلال هذه الفترة . أما مؤشرات تساوي الأوزان وأوزان الفقر فتوضح وجود تأثير أقل لأداء التنمية عن القياس البسيط للناتج القومي الإجمالي .

2- في الخمس دول التالية (كولومبيا و كوستاريكا وسنغافورة وسيريلانكا وتايوان) نجد أن المؤشرات المرجحة بأوزان أشارت إلى وجود أداء أفضل أكثر مما يوضحه مؤشر الناتج القومي الإجمالي ، لأن النمو النسبي في الدخل للمجموعات الدخلية المنخفضة كان أكثر سرعة في هذه الفترة من نمو الدخل للمجموعات الدخلية الأعلى .

3- في الأربع دول التالية (بيرو والفلبين وكوريا الجنوبية ويوغسلافيا السابقة) حدث تغيير بسيط في توزيع الدخل خلال هذه الفترة ، نتج عنه اختلاف بسيط بين مقياس نمو الناتج القومي الإجمالي والمؤشرين البديلين للأوزان لقياس رفاهية المجتمع .

ربما نستخلص بناء على ذلك ان المقياس المختصر المفيد لدرجة أى نمو اقتصادي يميل نحو التحسين النسبي للمجموعات عالية الدخل أو منخفضة الدخل يقع بين مؤشر أوزان رفاهية المجتمع ومعدل النمو الحقيقي للناتج القومي الإجمالي .

وفي النهاية ، يقودنا تحليلنا إلى استنتاج مؤداه أن المفاضلة بين النمو الاقتصادي السريع أو تحقيق مساواة أكثر في توزيع الدخل يعكس في الحقيقة بشكل أفضل بكثير من المفاضلة بين معدلات نمو الدخل بين المجموعات الدخلية المختلفة . إن استخدام مؤشر أوزان الرفاهية لقياس التنمية الاقصادية ليس ممكناً فحسب ، ولكن ربما أيضاً يكون مرغوب فيه لأن انخفاض معدل نمو الناتج القومي الإجمالي قد يكون مصحوباً بوجود معدل مرتفع للتنمية الاقتصادية .

4/7/5 المزج بين اقتصاديات النمو و التوزيع

إن إعادة صياغة مؤشرات التنمية لتأخذ في حسبانها العلاوة الاجتماعية البديلة للمجموعات الدخلية المختلفة والتي تأخذنا في طريق طويل نحو فهم أفضل للعلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل لشيء واحد هو أن استخدام هذه المؤشرات تضع خطوط تحت أهمية التركيز على التحسين المباشر لمستويات المعيشة للمجموعات الدخلية المنخفضة بدلاً من القلق من افتراض إتساع الهوة بين النمو والتوزيع أو بشكل عام عن نمط توزيع الدخل في الدول النامية . ومن ناحية أخرى ، فإن الاعتراف بأن التنمية الحقيقية تتضمن هجوماً مباشراً على مصادر الفقر داخل الدولة ، يكون عديم الفائدة بدون الفهم العميق للعوامل التي تحدد أنصبة الدخل ، والمعدلات النسبية للنمو داخل المجموعات الدخلية المختلفة . ولسوء الحظ ، فإن النظرية الاقتصادية عرضت توجيهات قليلة ، خاصة بإهتمامها الدائم ليس بالتوزيع الشخصي للدخل (من يحصل) لكن على محددات التوزيع الوظيفي للدخل (كم من إجمالي الناتج القومي الإجمالي ينسب إلى إجمالي إنتاجية العمل ورأس المال والأرض . . . الخ) . حتى إذا كانت النظرية التقليدية لمحددات التوزيع الوظيفي للدخل كنسبة (أى كما رأينا ، لا تكون هكذا بسبب الفروض غير الواقعية عن تسعير عوامل الإنتاج وأسواق المنافسة وتأثير القوة) إن معرفة الكيفية التي يتم بها التوزيع الوظيفي للدخل لا يساعدنا لفهم كيف ولماذا يتجه الدخل للتركيز في مجموعات معينة من السكان . لذلك فنحن نحتاج لمعرفة كم من الدخول المكتسبة لعوامل الانتاج توزع بين مختلف المجموعات للأفراد . فنحن نعلم ، على سبيل المثال ، أن الدخل الشخصي يتكون ليس فقط من الدخل المشتق من عرض عمل الأفراد لكن أيضًا من امتلاك الأفراد أصول أخرى تدر الدخل مثل الأراضي ورأس المال العيني والمالي .

وعندما نحلل المحددات الحقيقية لعدم مساواة توزيع الدخل ، فإن الأمر يعود إلى عدم المساواة لتوزيع الأصول مثل الأرض ورأس المال بين قطاعات سكان العالم الثالث ، مما يؤدي لاتساع فجوة الدخل بين الأغنياء والفقراء . إن تركيز رأس المال (العيني والمالي) والأراضي في أيدي أفراد قليلة والصفوة السياسية القادرين على الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم . ولذلك يتحكموا في النصيب الأكبر من الناتج القومي . أما

في الميدان الدولي ، فهي حالة أخرى تؤكد أن الغني يصبح أغنى بينما يظل الفقير كما هو . إن أى محاولة لتحسين معايير المعيشة للفقراء لابد أن تركز ليس فقط على زيادة العوائد الاقتصادية للعوامل المحدودة التي يملكوها (أى ارتفاع عوائد العمل من خلال زيادة التوظف) لكن أيضًا على تغيير تركيز رأس المال البشري والعيني نحو المجموعات الدخلية منخفضة الدخل . إن إعادة التوزيع هنا ربما تتحقق بشكل أفضل في اقتصاد يحقق نمواً . وهذا يقودنا مباشرة إلى استنتاج تقسيم للمداخل البديلة للسياسات الاقتصادية في هذا المجال .

8/5 مدى خيارات السياسة: بعض الاعتبارات الأساسية

The Range of Policy Options: Some Basic Consideration

إن الدول النامية التي تهدف لتخفيض الفقر وعدم المساواة المفرط في توزيع الدخل تحتاج لمعرفة كيف تحقق أهدافها . وما هي أنواع البدائل الاقتصادية والسياسية الأخرى التي ربما تتخذها حكومات الدول الأقل نمواً لتخفيض الفقر وعدم المساواة بينما تحافظ أو حتى تسرع بمعدلات النمو الاقتصادي؟ . كل اهتمامنا هنا ينصب حول اعتدال التوزيع الشخصي للدخل عامة وارتفاع مستويات الدخل ، فلنقل ، لأقل 40% من السكان بصفة خاصة ، يكون مهم فهم المحددات المختلفة لتوزيع الدخل في الاقتصاد ، ولنرى ما هي الطرق التي تتدخل بها الحكومة لتستطيع التأثير بها لتحقيق ذلك .

1/8/5 مناطق التدخل

يمكن أن نحدد أربع مناطق يمكن أن تتدخل بها السياسة الحكومية ، وهي تطابق العناصر الأربعة التالية في محددات تنمية التوزيع الاقتصادي للدخل :

1- **التوزيع الوظيفي** : عوائد العمل والأرض ورأس المال كما تحددها أسعار العوامل ومستويات الاستخدام . وبالتالي نصيب كل عامل إنتاجي من الدخل القومي الذي يذهب لملاك كل عنصر .

2- **التوزيع الشخصي** : التوزيع الوظيفي للدخل يترجم اقتصاديًا التوزيع الشخصي بمعرفة كيف تتركز ملكية عوامل الإنتاج ، والأصول الإنتاجية ومهارات العمل ، وكذلك كيفية توزيعها على المجموعات السكانية المختلفة . إن توزيع هذه الأصول والمهارات الطبيعية تحدد التوزيع الشخصي للدخل .

3- **تخفيض التوزيع الشخصي للمستويات العالية من الدخل** من خلال زيادة الضرائب التصاعدية على الدخل الشخصي والثروة . ومثل هذه الضرائب تزيد عوائد الحكومة وتحول مستوى الدخل الشخصي الذي يتحدد من خلال السوق أو ملكية الأصول المادية إلى دخل ممكن التصرف فيه بعد التعديل .

4- **زيادة التوزيع الشخصي للمستويات المنخفضة** من خلال سياسة الانفاق العام من عوائد الضرائب لرفع دخول الفقراء سواء بشكل مباشر (مثل التحويلات المالية) أو بشكل غير مباشر (مثل سياسة الدعم المجاني ودعم التعليم الأساسي وخلق فرص التوظف والعلاج المجاني للرجال والنساء) . مثل هذه السياسات ترفع من مستوى الدخل الحقيقي للفقراء أعلى من دخلهم الشخصي المحدد في السوق .

2/8/5 خيارات السياسة

نجد أن حكومات دول العالم الثالث لديها العديد من الخيارات والبدائل السياسية الممكنة من خلال العناصر الأربعة للتدخل ، دعنا نتعرف على طبيعة كل منهم بإيجاز :

- **تغيير التوزيع الوظيفي للدخل من خلال إقرار السياسات المصممة لإحداث التغيير النسبي لأسعار عوامل الإنتاج:**

إن تغيير وتعديل التوزيع الوظيفي يمثل المدخل الاقتصادي التقليدي ، وهناك اعتقاد بأنه نتيجة لوجود عوائق مؤسسية ، وتطبيق سياسات حكومية خاطئة ، يكون السعر النسبي لعنصر العمل (وخاصة معدل الأجر) أعلى من المستوى الذي يتحدد نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب . على سبيل المثال ، قوة اتحادات العمال تحاول أن ترفع الحد الأدنى للأجور إلى مستويات عالية بشكل مصطنع (أي من الذي يجب أن ينشأ من العرض والطلب) حتى في ظل الانتشار الواسع للبطالة وهو ما يؤخذ غالبًا كمثال لتشويه سعر العمل .

وانطلاقاً من ذلك ، هناك اعتقاد بأن التدابير الموضوعة لتخفيض سعر عنصر العمل بالنسبة لعنصر رأس المال (من خلال الأجور المحددة سوقياً للتوظف في القطاع العام ، أو من خلال الدعم الحكومي للاجور والذي يقدم لأصحاب الأعمال) سوف تؤدي إلى استبدال عنصر العمل بعنصر رأس المال ، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى التوظف ، ويرفع دخول الفقراء الذين يملكون فقط خدمات العمل .

في الميدان الدولي ، فهي حالة أخرى تؤكد أن الغني يصبح أغنى بينما يظل الفقير كما هو . إن أى محاولة لتحسين معايير المعيشة للفقراء لابد أن تركز ليس فقط على زيادة العوائد الاقتصادية للعوامل المحدودة التي يملكوها (أى ارتفاع عوائد العمل من خلال زيادة التوظف) لكن أيضًا على تغيير تركيز رأس المال البشري والعيني نحو المجموعات الدخلية منخفضة الدخل . إن إعادة التوزيع هنا ربما تتحقق بشكل أفضل في اقتصاد يحقق نمواً . وهذا يقودنا مباشرة إلى استنتاج تقسيم للمداخل البديلة للسياسات الاقتصادية في هذا المجال .

8/5 مدى خيارات السياسة: بعض الاعتبارات الأساسية

The Range of Policy Options: Some Basic Consideration

إن الدول النامية التي تهدف لتخفيض الفقر وعدم المساواة المفرط في توزيع الدخل تحتاج لمعرفة كيف تحقق أهدافها . وما هي أنواع البدائل الاقتصادية والسياسية الأخرى التي ربما تتخذها حكومات الدول الأقل نمواً لتخفيض الفقر وعدم المساواة بينما تحافظ أو حتى تسرع بمعدلات النمو الاقتصادي؟ . كل اهتمامنا هنا ينصب حول اعتدال التوزيع الشخصي للدخل عامة وارتفاع مستويات الدخل ، فلنقل ، لأقل 40% من السكان بصفة خاصة ، يكون مهم فهم المحددات المختلفة لتوزيع الدخل في الاقتصاد ، ولنرى ما هي الطرق التي تتدخل بها الحكومة لتستطيع التأثير بها لتحقيق ذلك .

1/8/5 مناطق التدخل

يمكن أن نحدد أربع مناطق يمكن أن تتدخل بها السياسة الحكومية ، وهي تطابق العناصر الأربعة التالية في محددات تنمية التوزيع الاقتصادي للدخل :

1- **التوزيع الوظيفي** : عوائد العمل والأرض ورأس المال كما تحددها أسعار العوامل ومستويات الاستخدام . وبالتالي نصيب كل عامل إنتاجي من الدخل القومي الذي يذهب لملاك كل عنصر .

2- **التوزيع الشخصي** : التوزيع الوظيفي للدخل يترجم اقتصاديًا التوزيع الشخصي بمعرفة كيف تتركز ملكية عوامل الإنتاج ، والأصول الإنتاجية ومهارات العمل ، وكذلك كيفية توزيعها على المجموعات السكانية المختلفة . إن توزيع هذه الأصول والمهارات الطبيعية تحدد التوزيع الشخصي للدخل .

• **تعديل حجم التوزيع من خلال التصاعد في إعادة توزيع الأصول المملوكة:**

بافتراض سريان الأسعار الصحيحة لعوامل الإنتاج وتحديد مستوى استخدام كل نوع من العناصر الإنتاجية (العمل ، والأرض ، ورأس المال) ، فإننا نستطيع الوصول إلى تقديرات تتعلق بالعوائد الإجمالية لكل أصل من الأصول الإنتاجية . ولكي نستطيع ترجمة التوزيع الوظيفي للدخل إلى توزيع شخصي ، فإننا بحاجة إلى معرفة كيفية توزيع وتملك هذه الأصول فيما بين القطاعات السكانية المختلفة وداخلها . وعندئذ نكون قد وصلنا إلى أكثر الحقائق أهمية بالنسبة لكيفية تحديد توزيع الدخل في اقتصاد ما : إن السبب الرئيسي لعدم عدالة التوزيع الشخصي للدخل في معظم دول العالم الثالث يعود إلى أنماط ملكية الثروة ، من حيث عدم العدالة والتركز . فالسبب الرئيسي لحصول ما يعادل أقل من 20% من عدد السكان على ما يتجاوز 50% من الدخل القومي ، إنما يعود إلى تملك هذا القطاع من السكان ما يزيد على 90% من الموارد الإنتاجية والمالية ، وعلى وجه الخصوص رأس المال العيني والأرض ، بالإضافة الأسهم والسندات ، ورأس المال البشري في شكل الحصول على تعليم أفضل . وعلى ذلك ، فإن مجرد تصحيح أسعار عوامل الإنتاج لا يكفي لتقليل التباين الواضح في الدخل أو يقلل من الانتشار الواسع للفقر ، بسبب التركز الكبير في ملكية الأصول العينية والمالية والتعليم الجيد .

ولتخفيض الفقر وعدم المساواة في هذه الحالة لابد من التوجيه المباشر لتخفيض تركيز التحكم في الأصول وعدم المساواة في توزيع القوة وعدم المساواة في الفرص التعليمية والمكاسب الدخلية والتي تشكل في مجموعها خصائص العديد من الدول النامية . إن الحالة الكلاسيكية والعلاج التقليدي لمثل سياسات إعادة التوزيع المرتبط بانتشار الفقر الريفي والذي يضم من 70% إلى 80% من مجموعة الفقر المستهدفة ، ومن ثم يكون إعادة توزيع الأرض هو الحل . إن التنفيذ العملي لإعادة توزيع الأرض يكون عن طريق تحويل الملكيات الكبيرة إلى ملكيات صغيرة لأشخاص سيكون لديهم حافز لزيادة الإنتاج وتحسين دخلهم . لكن كما سنرى في الفصل 9 فإن توزيع الأرض ربما أداة ضعيفة في إعادة توزيع الدخل إذا كانت المؤسسات الأخرى وتشويه السعر في النظام الاقتصادي يمنع صغار الفلاحين من ضمان الحصول على الذين يحتاجون إليه مثلاً في بعض المدخلات مثل الائتمان والسماد والبذور وسهولة

على أية حال ، فإنه غالبًا ما يشير ذلك وينطبق بشكل صحيح إلى سعر رأس المال أيضًا عندما يكون عند مستوى منخفض ومزيف وغير واقعي (تحت ما تشير إليه قوى العرض والطلب) من خلال السياسات العامة المتعددة مثل حوافز الاستثمار وتخفيض الضرائب وأسعار الفائدة المدعمة ، والمبالغة في تقييم سعر الصرف وانخفاض التعريفة الجمركية على استيراد السلع الرأسمالية مثل الجرارات والأجهزة . وإذا تم إلغاء هذه الامتيازات الخاصة وإعانات رأس المال فسعر رأس المال سوف يرتفع ليعبر عن مستوى «الندرة» الحقيقي ، ومن ثم فإن المنتجين سيكون لديهم حافز لزيادة استخدام عنصر العمل المتوفر لديهم ويخفضوا من استخدام رأس المال النادر . علاوة على ذلك ، فإن أصحاب رأس المال (العيني والمالي) لا يتسلمون عوائد اقتصادية مرتفعة بشكل مصطنع يتمتعون بها الآن ، ومن ثم فإن دخلهم الشخصي بذلك سينخفض .

وحيث إنه من المفترض أن تعمل أسعار عوامل الإنتاج كإشارة وحافز في أى اقتصاد . فإن تصحيح هذا السعر (أى الانخفاض النسبي في سعر العمل والارتفاع النسبي في سعر رأس المال) لن يؤدي فقط إلى زيادة الإنتاجية والكفاءة ، ولكنه سيخفض عدم المساواة أيضًا بتحسين الأجور المدفوعة للعاملين غير المهرة ومتوسطي المهارة . وأيضًا يخفض الدخل المزيف المرتفع لأصحاب رأس المال . إن إزالة مثل هذا التشويه في السعر سوف يكون بداية الطريق نحو زيادة النمو وكفاءة أكبر في التوظيف وفقر أقل ومساواة أكبر .

سنتعامل بشكل أوسع مع السؤال الهام عن تشويه أسعار العوامل وخلق فرص التوظف واختيار الأساليب الفنية الملائمة للإنتاج في الفصل 7 . أما الآن ، ربما نستخلص أن هناك الكثير الذي يستحق أن يناقش في موضوع التشويه التقليدي في سعر العنصر الإنتاجي وأن تصحيح الأسعار يمكن أن يساهم في خفض الفقر وتحسين توزيع الدخل . مقدار هذه المساهمة سوف يعتمد على قيام المنشآت والمزارع بالتحول إلى طرائق الإنتاج كثيفة العمل نتيجة لانخفاض السعر النسبي للعمل وارتفاع السعر النسبي لرأس المال . هذا سؤال هام . ويمكن أن تختلف الإجابة عليه من دولة لأخرى . وإن كان بعض التحسن يمكن أن نتوقعه في توزيع الدخل وتخفيف الفقر .

ضرائب شخصية وضرائب شركات لكن ربما تشمل أيضاً ضرائب تصاعدية على الإرث . وفي أية حالة من الحالتين ، فإن عبء الضرائب من المفروض أن يقع على المجموعات عالية الدخل .

لسوء الحظ ، في العديد من الدول النامية (وأيضًا الدول المتقدمة) فهناك فجوة بين ما يفترض أن يدفع من الضرائب وما يدفع بالفعل ، فالمجموعات المنخفضة والمتوسطة الدخل تدفع نسبة كبيرة من دخولهم في الضرائب من المجموعات الدخلية العالية . السبب ببساطة : إن الفقراء يدفعون ضرائب من مصدر دخولهم وإنفاقهم (الضرائب على الأجور وضريبة على الإنفاق مثل فرض ضرائب غير مباشرة على المشتريات من السلع مثل السجائر والمشروبات) . على العكس نجد الأغنياء يشتقون الجزء الأكبر من دخولهم من العوائد المالية والعينية للأصول ، التي غالبًا لا يتم تسجيلها . وأنهم غالبًا ما يملكون القوة والقدرة على التهرب من دفع الضرائب بدون خوف من الحكومة .

ومن هنا فإن السياسات المطلوبة لتطبيق معدلات الضرائب التصاعدية على الدخل والثروة خاصة على المستويات العالية دخليًا ،هي أهم العناصر التي يمكن من خلالها إعادة التوزيع . (انظر الفصل 17 الذي يناقش الضرائب والتنمية) .

- **زيادة الدخل الشخصي للمستويات المنخفضة للدخل من خلال المدفوعات التحويلية ودعم السلع والخدمات العامة :**

إن الدعم المباشر لاستهلاك السلع والخدمات العامة للفقراء من المحتمل أن يكون وسيلة مهمة لقرار السياسة الاقتصادية في استئصال الفقر . فالأمثلة تشمل المشروعات الصحية في القرى الريفية ، وفي المناطق العشوائية في الحضر وزيادة برامج التغذية المدرسية والدعم للمياه النظيفة والكهرباء لإدخالها المناطق الريفية والتحويلات المالية المباشرة وبرامج المعونات الغذائية للمناطق الريفية والحضرية الفقيرة ، أيضًا هناك السياسات الحكومية المباشرة للحفاظ على إبقاء سعر المواد الغذائية الضرورية منخفض . ويمثل ذلك أشكال إضافية من معونات الاستهلاك العامة . كل هذه السياسات لها تأثيرها في رفع مستويات الدخل الشخصي الحقيقي للفقراء . لسوء الحظ ، في الثمانينات وأوائل التسعينات ، خلال الأزمة الشديدة لديون العالم الثالث وبرامج التكيف الهيكلي التي يوصى بتطبيقها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، فإن أول ضحايا تخفيض الانفاق العام هم فقراء الريف والحضر وخاصة المرأة .

التسويق والتعليم الزراعي . بالمثل فإن الإصلاح في المناطق الحضرية يتضمن توفير الائتمان التجاري بأسعار السوق (بدلاً من استغلال المقرضين) لصغار المنتجين ، لذلك يمكن أن ينتجوا أعمال ويوفروا وظائف أكثر للعمال المحليين ، وبالتالي المساهمة في إعادة توزيع الدخل بطريقة أفضل وتخفيف الفقر .

إن السياسات الديناميكية لإعادة التوزيع يمكن تنفيذها بشكل تدريجي ، على سبيل المثال ، حكومات العالم الثالث تحول نسبة هامة من الادخار السنوي والاستثمارات للمجموعات الدخلية المنخفضة . لذلك فإن التدرج يكون مقبول أكثر في إعادة التوزيع لإضافة أصول كتراكم عبر الزمن . هذا ما يشار إليه غالبًا بتعبير **«إعادة التوزيع من خلال النمو»** . وسواء كان إعادة التوزيع التدريجي من النمو ممكن أكثر من إعادة التوزيع من الأصول الموجودة فإن الأمر موضع نقاش . ولكن بعض أشكال إعادة التوزيع للأصول سواء كان ساكن أو حركي تبدو شرط ضروري لأي تخفيض هام في الفقر وعدم المساواة في معظم دول العالم الثالث .

كما أن رأس المال البشري في شكل ارتفاع التعليم والمهارة مثال آخر لعدم المساواة في توزيع ملكية الأصول الإنتاجية . فيجب على السياسة العامة أن ترفع بشكل واسع فرص التعليم (للبنات مثل الأولاد) لزيادة الدخل المكتسب لمزيد من الأفراد . هذاالاستثمار في رأس المال البشري يعتبر استراتيجية أساسية لتخفيف الفقر والذي يشجعه البنك الدولي في تقاريره المختلفة المتعلقة بالفقر ، خاصة تقرير التنمية العالمية بعنوان **«المعرفة من أجل التنمية»** 1998 / 1999 . ولكن مثل توزيع ملكية الأراضي ، فإن دعم التعليم قد لا يكون ضامن بشكل كبير لانخفاض الفقر . وقد نوقشت العلاقة بين التعليم والتوظف والتنمية في الفصل 9 كما سيأتي بيانه .

- **انخفاض حجم التوزيع في المستويات العليا من الدخل من خلال ضرائب الدخل والثروة التصاعدية:**

إن أى سياسة قومية لمحاولة تحسين مستويات المعيشة لأقل 40% من سكانها لابد أن توجد مصادر مالية كافية لتحويل الخطط التي هي على الورق إلى برامج حقيقية . إن المصدر الرئيسي لتمويل التنمية هو الضرائب المباشرة والتصاعدية على كل من الدخل والثروة ، إن ضرائب الدخل المباشرة والتصاعدية تركز على الدخل الشخصي ودخل الشركات ، مع مطالبة الأغنياء بدفع نسبة من دخولهم أكبر من الفقراء . ويلاحظ أن الضرائب على الثروة (المخزون المتراكم من الأصول والدخل) تشمل

9/5 الملخص والاستنتاجات: الحاجة لحزمة من السياسات

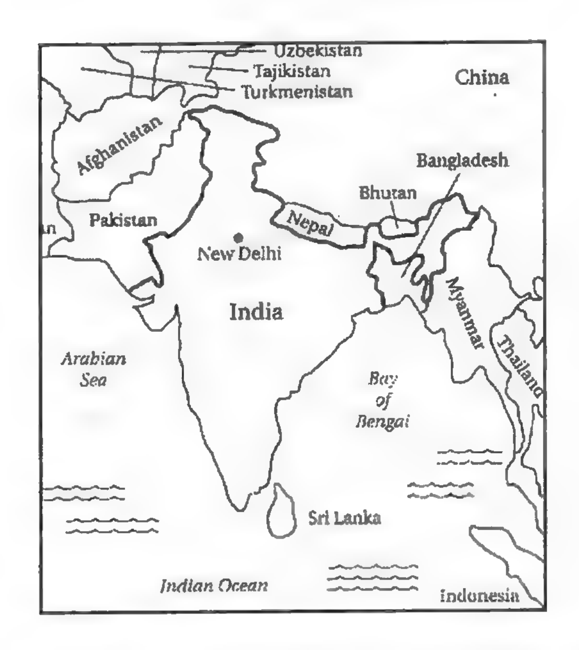
Summary and Conclusions: The Need for a Package of Policies

لتلخيص مناقشتنا للبدائل السياسية لمشكلة النمو والفقر وعدم المساواة في دول العالم الثالث ، فإن الاحتياج ليس لواحد أو اثنين فقط من هذه السياسات منفصلة عن الآخرين ، ولكن لحزمة من السياسات المتكاملة ، التي يجب على صانع السياسة الاقتصادية أن يقوم بتفعيلها معًا وبطريقة متكاملة . هذه الحزمة تتكون من العناصر الثلاثة الرئيسية الآتية :

1- السياسة أو مجموعة السياسات التي تقرر لتصحيح تشوهات أسعار عوامل الإنتاج ، حيث إنه عندما يتم تصحيح تشوهات الأسعار سوف يحفز ذلك كلا من المنتجين وعارضين عوامل الانتاج على تصحيح تشويه الأسعار الذي يساهم في زيادة الكفاءة الإنتاجية والتوظف وتخفيض الفقر . وربما يزيد من أنشطة البحوث والتطوير التي تعتمد على طرائق الإنتاج كثيفة العمل . (انظر فصل 7) .

2- السياسة أو مجموعة السياسات التي تقرر إعادة توزيع الأصول والقوة وأيضًا فرص التعليم والتوظف على نطاق واسع .

3- السياسة أو مجموعة السياسات التي تقرر توزيع الدخل في المستويات العالية من الدخل الشخصي من خلال تنفيذ القوانين الخاصة بالضرائب التصاعدية على الدخل والثروة . وكذلك توزيع الدخل للفقراء من خلال التحويلات المباشرة والدعم الواسع للاستهلاك للسلع والخدمات العامة .



10/5 الحالة الدراسية الأولى للفصل الخامس

إقتصاد الهند

• بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية:

العاصمة : نيودلهي

المساحة : 3,287,263 ألف كم2

السكان : 988,7 مليون نسمة (1998) .

معدل النمو السنوي للسكان : 1,9% (1998) .

نصيب الفرد من الـGNP : 390 دولار سنويًا (1997) .

نصيب الفرد من الـ GNP (PPP) : 1650 دولار (1997) .

معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الـ GNP : 2,3% (1965 -1995) .

مساهمة قطاع الزراعة في الـGDP : 25% (1997) .

مساهمة قطاع الصادرات في الـGDP : 12% (1996) .

معدل وفيات الأطفال الرضع (في الألف) : 72 (1998) .

معدل الأطفال المعرضون لسوء التغذية : 53% (92 -1997) .

نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة : 32% (1997) .

معدل الأمية (الأكثر من 15 سنة) : الرجال 35% النساء 62% (1996) .

مؤشر التنمية البشرية : 0,45% و(منخفض) (1995) .

الهند من الدول التي تحقق أعلى معدل فقر في العــالم (52,5% في عــام 1996) . بهــا أكبــر عــدد للسكان الذين يعيشـون على أقل من 1$ في اليـوم (509 مليون ، مقـارنة بـ 247 مليون صيني) ، الهند تلخص مشكلة الفقـر المطلق . فالهند أكبـر دول جنوب آسيا وتعد السابعة على مستوى العالم . والثانية على العالم من حيث عدد السكان بأكثر من 990 مليون نسمة في 1998 وبمعدل نمو للسكان بها 2,0% خلال العقد الماضي . في 1997 متوسط نصيب الفرد من الدخل كان 390 $ مازال الأقل في العالم الخارجي في افريقيا . هذه الزيادة السريعة للسكان ليست فقط تعوق البرامج الاقتصادية في تحقيق أهدافهـا ولكن أيضًا تزيد من الضغط على الموارد الطبيعية وتساهم في العديد من الاستنزاف البيئي وإنتاج عمل يواجه النمو وحجم استمرار الزيادة في الطاقة الاقتصادية . إن الفقر المطلق يظل في زيادة ، الأميـة أزيد من 60% للنسـاء ومعـدلات وفيـات الأطفال قريبة من 73 لكل 1000 من السكان . كما أن أكثر من 50% من فقراء العالم في الهند . الفقر يوجد في أكثر من ثلث سكان ريف الهند وخمسه في المناطق الحضرية .

ولقد منحت الهند الاستـقلال في 1947 بعد نضال طويل ضد الحكم البريطاني . وكلا من الهند وباكستـان المعـاصرين قـد نشـأوا في هذا الوقت كتقسيم بريطاني للمستعـمرة الهندية لفصل الهندوس (في الهند) والمسلمين (في باكستـان) . ولقـد ظلت الهند لعـديد من السنوات جمـهـورية ديمقراطية بحكومة فيدرالية بوحي من نظام البرلمان البريطاني . على ذلك في أواخر الثمانينات وأوائل التسـعينيـات ،فقـد اتجهت الهند من الاقتـصـاد الاشتراكي نحو نظام السوق الرأسمالي .

وتعتـبر الزراعة الأكثـر أهمـية في الأنشطة الاقتصادية بالهند ، فهي تحتل 4/3 قوة العمل وتحتل 28% من الناتج القـومي الاجـمـالي . بعـد «الثـورة الخضـراء» في آخر الستينات وأوائل السـبعينيات ، الإنتــاج الزراعي بدأ يزداد بمعـدل سنوي 3% ، هذا أدى إلى تحسن كبير في التكنولوجيا الزراعية ونظم الري . ونتيجة لذلك ، أصبحت الهند تكفي نفسها في إنتاج الحبوب . واستطاعت أن تزيد إنتاج القمح من 10 مليـون طن في عــام 1964 إلى أكـثــر من 45 مليـون طن في عــام 1985 ، بينمـا إجـمـالي إنتـاج الحبوب الغذائية ارتفع إلى 150 مليون طن في عام 1984 . الإنتاج احتفظ بنفس مستواه مع زيادة سريعة لنمو السكان . في عام 2000 قدر أن الهند ستحتاج إلى 280 مليون طن من غذاء الحبوب كل عام كغذاء لسكانهـا هذا يحـتـاج لزيادة 50 مليـون آخـرين . وسيكون ذلك صعب ، بسبب أن الأراضي الزراعية بالهند تعـاني من الخـراب البيـئي من خـلال إزالة الأشجار وتعرية التربة والتدهور بها . والتي تؤثر على أكثر من 2 مليون كيلو متر مربع من الأرض .

على الرغم من أن نمو الناتج القومي الإجمالي ينمو في المتوسط بمعدل 5,3% في عام 1980 ، النمو الموازي للسكان يؤدي إلى مكاسب صـغـيــرة في مـتـوسط نصـيب الفـرد من الدخل . إنتـاج القطن والنسيج مازال يمثل أكثر الأنشطة الصناعية أهمية ، على الرغم من الامتلاك الشائع الكبير وعـمليات الشـركات الصناعيـة لإنتـاج أدوات وعدد الفـولاذ والعـدد الكهـربائيـة وتحويل الآلات مـوجـودة منذ الستينات . في بداية التسعينيات ، العديد من هذه المشـروعـات تحـولـت إلى أيدي الأفـراد عن طريق الخصخصة . المبادرة الهامة الجديدة أن حكومة الهند تعهدت في التسعينيات بتحرير الصناعة ومحاباة التجارة باستخدام نظام الحوافز ومجموعة السياسات التي تهدف إلى تشجيع التحول للميزة التكنولوجية . خاصة خصخصة قطاع أجهزة الاتصالات والسماح بتصـدير صناعة الكمبيوتر والإلكترونيات وتقديم

تسهيلات كثيرة للعمليات الإنتاجية في الأدوات الصناعية وتتخذ العديد من المقاييس المرنة لاستيراد السلع الرأسمالية ، يمثل مبادرة السلطات الحكومية لتنمية جديدة . إن النمو الاقتصادي يسمح للهند بتحقيق بعض النجاح في صراعها ضد الفقر وقهر معدل نمو السكان .

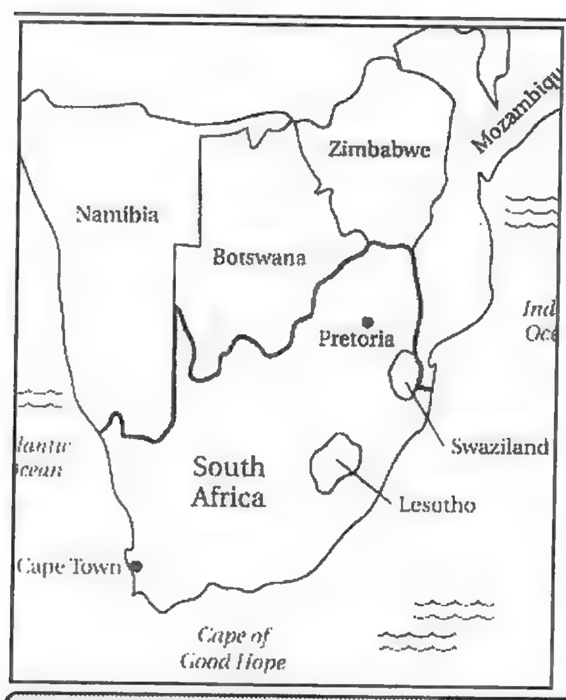
هناك ثلاثة اتجاهات سياسية ضمت في الخطة الخمسية (1985 -1990) تؤكد على أهمية برامج النمو التي تنتج عملة أجنبية ، التي تحتاج لزيادة جهود محاربة الفقر وتنمية الموارد البشرية ، والرغبة في تخفيض معدل النمو السكاني . في 1991 بدأت الحكومة الجديدة بمجموعة اقتصادية نشيطة تشمل إعادة تقييم حالي يقرر رفع الصادرات وتخفيض الواردات وتخفيض اعانات الانتاج واستيراد السلع الرأسمالية والتقييد الكمي للواردات وحدوث تقدم ملموس في سعر الفائدة لرفع مستوى الادخار والاستثمار وتحديث نظام ضرائب الدخل الشخصي والتعجيل بعملية الخصخصة مما يشجع الاستثمار الأجنبي .

ولقد تحول الاقتصاد الهندي بسرعة للاتجاه من النموذج الاشتراكي كمرشد تقليدي للتنمية الاقتصادية والتحرك نحو الاعتماد على السوق الحر والاقتصاد المفتوح بشكل أكبر ، هذا زود الاهتمام بتحسين الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي ربما تتحقق بتوسع كبير في عدم عدالة الدخل وتوظف أعلى واستمرار التدمير البيئي وانخفاض الدخل الحقيقي للطبقات الفقيرة والمتوسطة . لذلك فالتحدي الذي يواجه الحكومة الهندية كمدخل في أول القرن العشرين سيكون ، كيف توازن النمو مع العدالة والكفاءة مع التوظف وإنتاج الطعام مع توزيعه والسوق الحر مع تخفيف الفقر - كل ذلك بجانب سرعة النمو السكاني والعنف العرقي المتزايد بين الهندوس والمسلمين ، سوف يقهر المحاولات الرامية لتحقيق التنمية ومحاربة الفقر في البلاد .

11/5 الحالة الدراسية الثانية

للفصل الخامس

إقتصاد جنوب أفريقيا



• بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية:

العاصمة	:	بيرتوريا (العاصمة الإدارية) ، كيب تاون (العاصمة الرسمية)
المساحة	:	1,200,000 ألف كم2
السكان	:	38,9 مليون نسمة (1998) .
معدل النمو السنوي للسكان	:	1,5% (1998) .
نصيب الفرد من الـGNP	:	3400 دولار سنويًا (1997) .
متوسط معدل نصيب الفرد من الـ GNP حسب تعادل القوى الشرائية	:	7490 دولار سنويًا (1997) .
معدل نمو نصيب الفرد من الـ GNP	:	0,2% (1965 -1996) .
مساهمة قطاع الزراعة في الـ GDP	:	5% (1997) .
مساهمة قطاع الصادرات في الـ GDP	:	26% (1996) .
معدل وفيات الأطفال الرضع (في الألف)	:	52 (1998) .
معدل الأطفال المعرضون لسوء التغذية	:	9% (92 -1997) .
نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة	:	38% (1997) .
معدل الأمية (الأكثر من 15 سنة)	:	الرجال 18% النساء 18% (1996) .
مؤشر التنمية البشرية	:	0,72% و(متوسط) (1995) . البيض 0.88 (مرتفع) السود 0.46 (منخفض)

جنوب أفريقيا في منتصف تغير ضخم لم يسبق له مثيل . فبعد عديد من سنوات التفرقة العنصرية بين البيض والسود كدولتين - واحدة غنية وأخرى فقيرة في حدود مشتركة ، فإن جنوب أفريقيا الحديثة تعاني من التحول الهادئ وإذا نجحت فإنها تصبح أكبر عملية غير متوقعة للتحول السلمي من حكم البيض إلى حكم السود من بين جميع دول افريقيا جنوب الصحراء .

ستتعرض إلى بعض الخلفية التاريخية لكيفية وصول افريقيا إلى الوضع الحالي . الأفراد المقيمين في جنوبي افريقيا لآلاف السنوات من قبيلة الخويصان Khoisan فهي من أقدم من أقام على هذه الأرض . ورغم ذلك فإن قليل غادر جنوب أفريقيا اليوم إلى غربي أفريقيا . ونجد أن معظم السود في جنوب افريقيا انتمى إلى قبيلة البانتا Bantu والتي هاجرت إلى الجنوب من مركز أفريقيا ، حيث أنهم استوطنوا في قطاع الترانسفال Transvaal ، لبعض الوقت قبل 100 عام .

وتعتبر البرتغال أول الاوروبيين الذين وصلوا إلى Cape وذلك عام 1488 . ورغم ذلك فإن استيطان البيض لم يبدأ حتى عام 1652 ، بعد ذلك بدأت تأسيس شركة الهند الشرقية ، وبدأ الاستيطان الفرنسي والألماني داخل Cape حيث أنهم قسموا سكان افريقيا إلى قطاعات .

وهذا الاستيطان كان له تأثراته الاجتماعية والسياسية على القبائل الموجودة بالفعل في هذه المنطقة مما أدى إلى انقلاب وثورة في مجتمعهم واستعبدوا هؤلاء الأفراد أو السكان . بحلول عام 1779 توسع الأوروبيين من استيطانهم شرقًا وجنوبًا . وهنا كان أول حرب على الحدود بين Xho-sa, Dutch الدوتش والهوزا .

كما أن البريطانيين استطاعوا إحكام السيطرة على Cape في نهاية القرن الثامن عشر ، تقسيمات وقوانين بريطانيا صنعت صراع طويل بين الأفارقة والانجليز . اكتشاف الماس في كمبرلي Kimberley عام 1870 ، وكذلك ودائع الذهب في الترنسفال Witwatersrand region of the Transvaal في 1886 تسببت في تدفق الأوروبيين (خاصة الانجليز) والاستثمارات . أيضًا العديد من السود اتجهوا إلى مناطق العمل في مناجم الفحم . وبناء الفنادق والتحكم في عمالها مجموعة أخرى للتوسع في المنطقة . كان رد فعل الفلاحين البيض تجاه هذا التدفق مع خديعة السياسيين البريطانيين قادت إلى حرب anglo-boer من 1880-1881 و1899-1902 . القوة البريطانية كانت هي السائدة في النزاع ، والأراضي كانت مندمجة في الامبراطورية البريطانية . في مايو 1910 ، الجمهوريات المختلفة والاستعمار شكلاً اتحاد جنوب أفريقيا وسيطرة الحكومة البريطانية . دستور هذا الاتحاد وضع كل القوى السياسية في أيدي البيض .

وفي عام 1912 ، شكل الكونجرس القومي لافريقيا الجنوبية في Bloemfontein والذي أصبح اسمه أخيراً ، الكونجرس القومي الافريقي (ANC) . كانت أهدافه إزالة التفرقة والقيود المبنية على اللون ومنح حق الاقتراع للسود ، ولكن برغم هذه الجهود في تقييد حرية السود . في عام 1948 ، الـ National Party (NP) أعطي أصوات وقوانين تشريعية لسيطرة البيض وإحداث تفرقة عنصرية عرفت بسياسة التمييز العنصري .

في عام 1948 أصبح الدستور الجديد ساري المفعول حيث سمح للبيض (وبعض المهجنين) والآسياويين بدور محدود في الحكومة القومية والتحكم في علاقتهم في المناطق الهامة . أخيراً ، ورغم ذلك ، بقيت كل القوى في أيدي البيض وظل السود محرومين من ممارسة حقوقهم . التمرد الشعبي في عام 1976و1985 ساعد في إقناع بعض أعضاء (NP) للتغيير . المناقشات السرية بين هؤلاء الأعضاء وقائد ANC السجون : "NelsonMandela" بدأت في 1989 . في فبراير 1990 ، الرئيس F.W. de

Klerk والذي جاد إلى السلطة في سبتمبر 1989أعلن التمرد والعصيان لـ (ANC) وكل أفراد التمييز العنصري ، بعد ذلك بإسبوعين خرج نيلسون من السجن . وتم تنصيب نيلسون رئيسًا لجنوب أفريقيا في مايو 1999 .

حتى عام 1991 كان قانون جنوب افريقيا يقسم السكان لأربع طبقات : السود - البيض - الملونيين- الآسيان . و رغم أن هذا القانون قد تم إلغاؤه إلا أن كثير من الافريقيين الجنوبيين مازالوا يروا أنفسهم مقسمين طبقًا لهذه الطبقات . الافريقيون يمثلون 75% من السكان ويقسمون في داخلهم إلى عدة قبائل ، البيض يمثلوا 14% من السكان ، الملونيين يمثلون 9% من إجمالي السكان ، الآسياويين يمثلون العمال من الهند الذين جاءوا للعمل في صناعة السكر في Natal Province . فهم يمثلون 2% من إجمالي السكان والمركزين في هذه المنطقة .

التعليم يوجد في ولاية Flux . تحت سياسة التمييز العنصري ، كانت المدارس مفصولة لكل من البيض والسود على حدة ، وكذلك نوعية التعليم ولكن هذا التمييز والقوانين الحكومية تم إلغاؤها وتم تقديم التعليم لكل الأفراد بلا تفرقة .

جنوب افريقيا أصبحت ذات اقتصاد صناعي ، وظهر أن معظم خصاذصه مرتبطة بالاقتصاديات النامية حيث تقسيم العمالة بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي ، والتوزيع غير المتساوي للثروة والدخل والاعتماد على السلع التصديرية والتدخل الحكومي . القطاع الرسمي معتمد على مناجم الفحم ، والتصنيع الذي في طريقه للتقدم والزراعة وبالرغم من قوة القطاع الخاص إلا أنه كانت هناك تدخلات رئيسية للحكومة في الاقتصاد . السياسة الاقتصادية ركزت على القطاع الرسمي ، لكن منذ منتصف الثمانينيات فإن السياسة الاقتصادية بدأت تهتم بالقطاع غير الرسمي . وركزت على التعليم والتدريب وإيجاد الوظائف . التحول تجاه الديمقراطية ووجود حكومة غير عنصرية بدأت في 1990 ، العمل على تنشيط السياسات الاقتصادية المستقبلية لتنشيط النمو الاقتصادي ، وإصلاح التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة للغالبية العظمى من السكان .

الحكومة لاحقت السياسات المبنية على السوق مع القطاع الخاص لانتاج الثروة ، حاولت الحكومة أن تحسن قطاع التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية . وبدأت عملها هذا على مدى خمس سنوات وعن طريق برامج التنمية والتي تكلفت 10,5 مليون دولار لتخفيض البطالة . كما عملت حكومة جنوب افريقيا على تهيئة البيئة للاستثمار سواء كان استثمار محلي أو أجنبي .

جنوب أفريقيا لديها موارد معدنية ويعتبر إنتاجها الأكبر من هذه المعادن ، كما أنها تعتبر المنتج الرئيسي والمصدر الأكبر للعالم من الذهب وأيضًا بعض صادرات الفحم . عمليات القيمة المضافة للمعادن مثل إنتاج الصلب تعتبر الصناعة الرئيسية للنمو لهذه المنطقة .

وتمثل الزراعة حوالي 5% من الناتج المحلي الاجمالي وتتركز على الفواكه الحمضية والذرة ومنتجات الألبان والخشب والخمر والدخان وقصب السكر . كما أن البنية التحتية للاتصالات تم تنميتها لتلبية الاحتياجات المحلية والاقليمية .

ولقد تم النهوض بالاقتصاد بعد خمس سنوات من الكساد ، حيث كانت بداية النمو من قطاع الزراعة لذلك من المتوقع أن يتحسن مستقبلاً ، حيث من المتوقع زيادة الناتج المحلي الاجمالي . ومن المتوقع انخفاض عملته The rand أمام الدولار ، ورغم ذلك فهناك عدة عوامل تستطيع أن تغير هذه التنبؤات مثل أسعار السلع المستقبلية .

وتمثل الصادرات والواردات 24% من الناتج المحلي الإجمالي ، ومع رفع الحصار والعقوبة من التفرقة العنصرية في عام 1993 ، الأمم المتحدة

أعادت وضع جنوب افريقيا كشريك أساسي في التجارة الدولية ، فجنوب افريقيا يعتبر أكبر سوق تصديري لـ U.S في عام 1993 صدرت أمريكا إلى جنوب افريقيا بإجمالي 2,4 بليون دولار ، بما يمثل 14% من إجمالي واردات جنوب افريقيا . كذلك كانت شريك رئيسي لكل من ألمانيا واليابان وبريطانيا . استطاعت افريقيا أن تقضي على التفرقة العنصرية بها ، السكان الأفارقة الأصليين يعيشون في حياة مختلفة تماماً عن بعض سكان أفريقيا البيض والذين يمثلوا 14% من السكان فهم يملكون 88% من الثروة مع المستثمرين الأجانب وأكثر من 90% من التجارة ولاصناعة . أكثر من نصف السكان السود يعيشون تحت خط الفقر ، و40% من الأطفال السود الذين يعيشون في الريف يعانوا من سوء التغذية . مع معدل للأمية 33% وأكثر من ٣/ ٤ المدرسين السود غير مؤهلين لوظائفهم . توزيع الدخل بين البيض والسود كان غير عادل ، حيث نجد أن تقرير التنمية البشرية وضح أن هناك تفاوت كبير بين البيض والسود حيث أن هذا التفاوت يصل إلى أربع أضعاف في أمريكا . حيث أن متوسط دخل الفرد في أمريكا من البيض يصل إلى 10 أضعاف متوسط دخل السود .

وفي مارس 1995 أزاح نيلسون مانديلا الستار عن الخطة الاقتصادية ، توقف نظام ثنائية العملة Dual Currency لتحسين الاستثمار الأجنبي وتم رصد 1,5 بليون دولار لبناء المساكن والتعليم وإيجاد وظائف للفقراء . ومع نمو الناتج القومي الإجمالي بـ 3% في عام 1995 وبأكثر من 2,5 بليزن دولار استثمارات أمريكية و26% زيادة في الرصيد المحلي ، فإن حكومة جنوب افريقيا الجديدة لديها آمال عريضة إن التفرقة الماضية والحالية سوف تقل قريبًا وغالبًا ستنتهي .

12/5 أسئلة للمناقشة

س 1 : معظم اقتصاديو التنمية الآن يوافقون أن مستوى ومعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي ونصيب الفرد من الدخل القومي لا يقدم مقياس كافي أو حتى تقريبي لتنمية وتقدم الدولة ، ما هي الأسانيد التي اعتمدوا عليها في ذلك؟ اعطي بعض الأمثلة .

س 2 : فرق بين التوزيع الوظيفي والتوزيع الشخصي للدخل في دولة ما . وهل تعتقد أنه مفهوم أكثر ملائمة (مناسب)؟ اشرح إجابتك .

س 3 : ما المقصود بالفقر المطلق؟ وما هي فجوة الفقر؟ وهل هذه المقاييس تختلف عن مؤشر الفقر البشري الذي وضعته الأمم المتحدة؟ ولماذا يجب علينا أن نهتم ونعتني بقياس الفقر في دول العالم الثالث؟

س 4 : ما هي الخصائص الاقتصادية الرئيسية لمجموعات الفقر؟ وماذا تخبرنا هذه الخصائص عن الطبيعة الممكنة التي يمكن من خلالها وضع استراتيجية للتنمية تكون مركزة أكثر على مواجهة الفقر؟

س 5 : اشرح فرضية كوزنيتس ، وناقش جدارة وقيود هذه الفرضية عند تطبيقها على الدول النامية .

س 6 : توصلنا في المتن وبأمثلة إحصائية رقمية أن هناك فروق متسعة جداً بين الدول النامية ، ووجدنا أنه ليست هناك علاقة مباشرة (موجبة أوسالبة) بين مستوى الناتج القومي الإجمالي للدولة ونصيب الفرد من ذلك الناتج وبين معدل النمو الاقتصادي من ناحية ، وبين وجود الفقر المطلق وبين درجة المساواة في توزيع الدخل من ناحية أخرى . وبإفتراض أن هذه الإحصاءات صحيحة ، فماذا تخبرنا عن درجة أهمية خاصية عملية نمو الدول وعن هيكلها المؤسسي .

س 7 : ما هي العلاقة بين منحنى لورانز ومعامل جيني؟ اعطي بعض الأمثلة عن كيفية استخدامها كمقياسين مختصر للمساواة وعدم المساواة في توزيع الدخل في الدول .

س 8 : هناك تأكيد في الفصل على أن المحور الرئيسي لتوزيع الدخل في أى دولة هو توزيعها لملكية الأصول الإنتاجية والأصول التي تدر الدخل ، اشرح معنى هذه العبارة ، مع إعطاء أمثلة عن الأنواع المختلفة .

س 9 : هل النمو الاقتصادي السريع (مقاس بكل من الـ GNP) وتوزيع الدخل بطريقة أكثر مساواة في توزيع الدخل الشخصي هما هدفين متعارضين بالضرورة؟ لخص حجج كل منهما ومدى وجود هذا التعارض وكيفية تخفيف هذا التعارض ، مع شرح وجهة نظرك الشخصية .

س 10 : يعتبر نمو الـ GNP مؤشر متحيز للتنمية الوطنية والرفاهية الاقتصادية ، اشرح معنى هذه العبارة مع إعطاء أمثلة إفتراضية أو حقيقية لمثل هذا التحيز .

س 11 : ما هي القيمة من تأسيس وإنشاء الأوزان المتساوية (المرجحة) أو مؤشر الفقر المرجح للرفاهية الاجتماعية؟ وتحت أى الظروف هذه المؤشرات للرفاهية تختلف عن الـ GNP؟ اشرح اجابتك .

س 12 : ان النمو الاقتصادي يعتبر شرط ضروري ، ولكنه غير كافي للتخفيف من حدة الفقر المطلق ولتقليل عدم المساواة ، ما هي الأسباب التي تدعم من هذا الرأى؟

س 13 : اعطي صورة عن الخطوط العريضة للخيارات المرتبطة بالسياسة الرئيسية لحكومات الدول الأقل نمواً لتختار وتفاضل بين طرق توزيع الدخل . وما هي السياسة أو السياسات التي تعتقد أنها ضرورية بصورة مطلقة ، وما هي الأكثر أهمية وإن كانت ليست قاطعة . اشرح إجابتك .

الفصل السادس

النمو السكاني والتنمية الاقتصادية
الأسباب والنتائج والمجادلات

Population Growth and Economic Development: Causes, Consequences, and Controversies

مقدمة :

مع بداية القرن الحادي والعشرون قدر سكان العالم بـ 6.1 بليون نسمة ، كما أن توقعات الأمم المتحدة تؤكد أن السكان سيصلوا إلى أكثر من 9.3 بليون نسمة عام 2050 قبل أن يصلوا أكثر من 11 بليون نسمة بحلول عام 2200 ، وأكثر من 90% من هذا العدد سوف يكونوا في الدول النامية .

إذاً ماذا سيكون التأثير الاجتماعي والاقتصادي لمستويات المعيشة ، الجانب القومي ، حرية الاختيار . باختصار ماذا سيحدث للتنمية إذا كانت هذه التصورات سوف تتحقق ، وهل هذه التصورات حتمية أم أنها ستعتمد على مدى نجاح أو فشل جهود التنمية في العالم الثالث .

في نهاية هذه المقدمة نطرح سؤالاً مؤداه هو :

هل النمو السكاني المتزايد السريع هو مشكلة حادة كما يعتقد أغلب الأفراد ، أم أنه صورة رئيسية من صور التخلف والاستخدام غير المتكافئ للموارد بين الدول الغنية والدول الفقيرة؟ . سنتحدث عن عدة مواضيع ، والتي تربط جميعها النمو السكاني بالتنمية الاقتصادية ، وسنبدأ بالنظر إلى اتجاه نمو السكان تاريخيا وتغيير التوزيع الجغرافي لسكان العالم . وسنقدم بعض النماذج الاقتصادية الشهيرة والفرضيات الخاصة بالأسباب والنتائج للنمو السكاني المتزايد ، والجدل المحيط بمغزى عامل السكان عموما في الدول الأقل نمواً .

وفي النهاية نناقش مجموعة من السياسات البديلة كخيارات ، والتي يمكن أن تتخذها دول العالم الثالث للتأثير على حجم السكان ونموهم ، وكذلك الطرق التي يمكن أن تشارك بها الدول المتقدمة لترويض النمو السكاني وحسن استغلال موارد البيئة .

1/6 القضية الأساسية: نمو السكان وجودة الحياة
The Basic Issue: Population Growth and the Quality of Life

نجد في كل سنة أكثر من 81 مليون نسمة يضافوا إلى سكان العالم ، وأكثر من 78 مليون من هذه الزيادة يولدوا في دول العالم الثالث ، وهذه الزيادة لم يسبق لهامثيل في التاريخ ، لكن المشكلة ببساطة ليست مشكلة أرقام فحسب ، ولكنها مشكلة رفاهية الفرد والتنمية ، نعم إنها مشكلة رفاهية الفرد وعلاقتها بالتنمية .

إن النمو السكاني السريع يمكن أن يكون له مستتبعات خطيرة على الرفاهية البشرية . فإذا اشتملت التنمية على تحسين مستويات معيشة البشر – أى زيادة دخلهم ، وتحسين الصحة والتعليم ، والرفاهية العامة – وإذا تضمنت كذلك تقديرهم للذات واحترامها ، والكرامة ، وحرية الاختيار ، عندئذ يكون السؤال المهم المتعلق بالنمو السكاني هو : إلى أى مدى يمكن للوضع السكاني الحالي في كثير من الدول النامية أن يضيف أو ينتقص من فرص هذه الدول في تحقيق أهداف التنمية ، ليس فقط بالنسبة للجيل الحالي وإنما لأجيال المستقبل؟ وبصورة عكسية ، كيف تؤثر التنمية على النمو السكاني ؟

إن من الموضوعات الأساسية المرتبطة بهذه العلاقة بين النمو السكاني والتنمية نجد الآتي :

1- هل العالم الثالث قادر على تحسين مستويات المعيشة للسكان مع مستويات النمو السكاني الحالية والمتوقعة؟ وإلى أى مدى سيضع النمو السكاني المتزايد المشكلات أمام تقديم الخدمات الاجتماعية الضرورية ، والتي تشمل الإسكان ، والنقل ، والصحة ، والأمن؟ بمعنى هل النمو السكاني قيد على التنمية يمكن تفاديه ؟

2- كيف ستكون الدول النامية قادرة على معالجة الزيادة الكبيرة في قوة عملها خلال العقود القادمة . بمعنى هل ستكون فرص التوظف متوفرة ، وهل سيكون هناك إنجازات رئيسية للحفاظ على معدلات البطالة دون زيادة أم أن هذه الدول ستنزلق في الركود والبطالة ؟ .

3- ما معنى المعدلات العالية للنمو السكاني بالنسبة لفقراء العالم . وما هي فرصتهم في التغلب على التعاسة الإنسانية؟ ، وهل العرض العالمي للغذاء وتوزيعه سيكون كافي ليس فقط لمقابلة أعداد السكان المتوقعة في الحقبة القادمة ، بل وأيضا لتحسين مستويات التغذية إلى النقطة التى عندها يستطيع كل البشر أن يكون لديهم الغذاء الكافي؟ .

4- هل النمو السكاني المتوقع سيجعل الدول النامية قادرة على تعظيم وتحسين الجودة في نظام الصحة والتعليم لكي يستطيع كل فرد على الأقل أن يأخذ احتياجه من الرعاية الصحية والتعليم الأساسي ؟ أم أن النمو السكاني سيضع قيد أمام تحقيق ذلك ؟ .

5- إلى أى مدى يعتبر انخفاض مستويات المعيشة عامل مهم فى تحديد حرية الآباء في اختيار حجم أسرتهم المرغوب فيها؟ وهل هناك علاقة بين الفقر وحجم الأسرة ؟ وما هو شكل هذه العلاقة؟ .

6- إلى أى مدى يكون النمو الوفير للدول المتقدمة عامل مهم يعوق الدول الفقيرة من متابعة نموهم السكاني ؟ وهل متابعة هذه الزيادة الكبيرة والوفيرة للدول الغنية تكون أكثر ضرراً على البيئة وأكثر ضرراً بمستويات المعيشة بين الفقراء أكثر من الزيادة المطلقة في عددهم ؟ .

2/6 مراجعة الأرقام: نمو السكان - الماضي والحاضر والمستقبل

A Review of Numbers: Population Growth - Past, Present, and Future

إن نظرة على الأعداد (النمو السكاني في الماضي والحاضر والمستقبل) نلاحظ الآتي :

1/2/6 نمو سكان العالم تاريخياً

في خلال 2 مليون سنة الماضية من الوجود البشري على الأرض ، كان أعداد البشر قليلة . فعندما بدأ الناس قديما منذ حوالي 12000 سنة يستخدمون الطعام الناتج عن الزراعة ، كان تقدير سكان العالم لا يزيد عن 5 مليون نسمة ، أى أقل من عدد السكان الذين يعيشون الآن في بانجكوك ، ومع بداية التقويم الميلادي ، أى منذ 2000

سنة مضت ، كان عدد سكان العالم نحو 250 مليون نسمة ، وهو ما يعادل أقل من ربع سكان الصين في الوقت الراهن . (انظر الجدول (6–1)) .

جدول (6-1) تقدير النمو السكاني العالمي تاريخيًا

السنـــــة	تقدير السكان بالمليون	معدل النمو السنوي في الزيادة السكانية
منذ عشرة آلاف سنة ق .م	5	---
العام الميلادي الأول	250	0,04
1650	545	0,04
1750	728	0,29
1800	906	0,45
1850	1171	0,53
1900	1608	0,65
1950	2576	0,91
1970	3698	2,09
1980	4448	1,76
1990	5292	1,73
2000	6090	1,48
2050 متوقع	9370	0,45

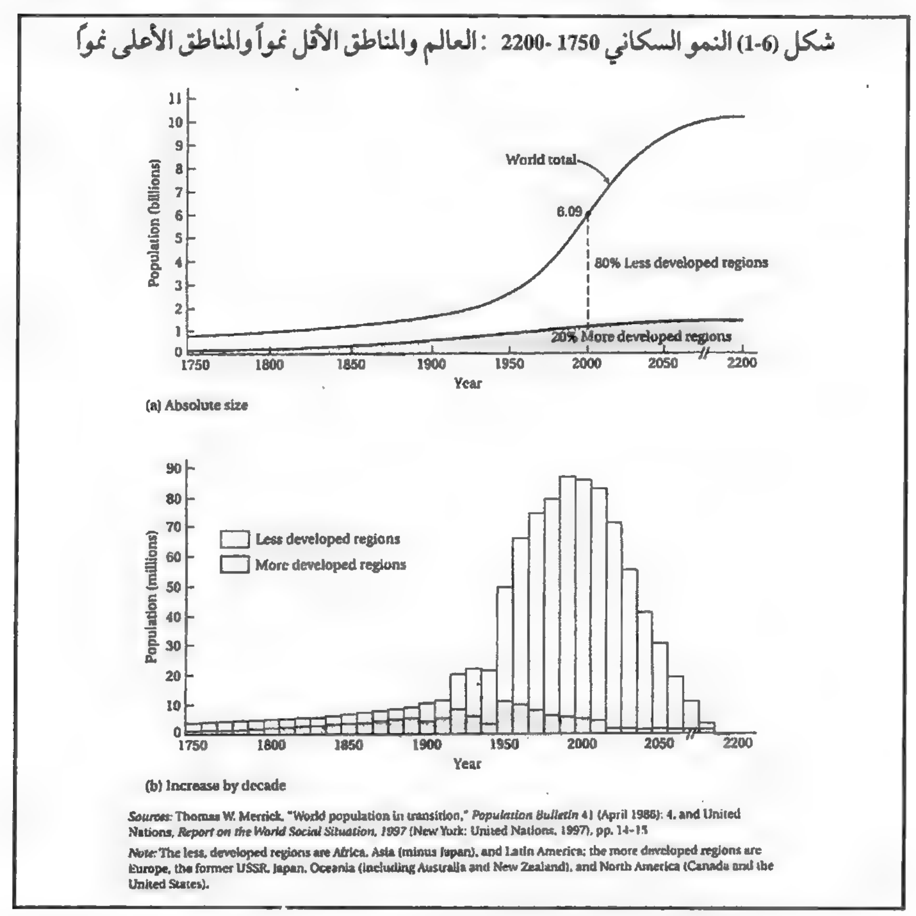
المصدر : وارين تومسون وديفيد لويس ، المشاكل السكانية ، الطبعة الخامسة ، نيويورك ، ماكروهيل ، 4 ص 38

وبداية من سنة 1 ميلادية إلى بداية الثورة الصناعية حوالي 1750 ، فقد تضاعف عدد السكان ثلاث مرات إلى أن وصل إلى 728 مليون نسمة ، وهو أقل من إجمالي السكان الذين يعيشون في الهند اليوم . فخلال 200 سنة التي تلت الثورة الصناعية تم إضافة 1.7 بليون إلى إجمالي السكان .

ولكن خلال أربع عقود (1950– 1990) نجد أن حجم السكان قد تضاعف ليصبح حوالي 5.3 مليون ، وقد دخل العالم القرن الحادي والعشرين بأكثر من 6.1 بليون نسمة . وشكل (6 - 1) يوضح ذلك .

ويوضح الشكل التالي (6-1) النمو السكاني العالمي منذ الثورة الصناعية وحتى عام 2200 للدول النامية والمتقدمة :

شكل (6-1) النمو السكاني 1750 -2200 : العالم والمناطق الأقل نمواً والمناطق الأعلى نمواً



Sources: Thomas W. Merrick, "World population in transition," *Population Bulletin* 41 (April 1986): 4, and United Nations, *Report on the World Social Situation, 1997* (New York: United Nations, 1997), pp. 14-15

Note: The less, developed regions are Africa, Asia (minus Japan), and Latin America; the more developed regions are Europe, the former USSR, Japan, Oceania (including Australia and New Zealand), and North America (Canada and the United States).

يوضح هذا الشكل كيف أن إجمالي السكان ينمو بزيادة مضطردة خلال أربعة عقود (1950 - 1990) في مقارنة مع قرنين ماضيين من الزمان ؛ وسنأخذ الزيادة في النمو السكاني كنسبة من إجمالي السكان والزيادة بصورة مطلقة . ومن ثم يمدنا هذا الشكل بتوقعات أعداد السكان إلى عام 2200 حيث من المتوقع أن يكون سكان العالم حوالي 11 بليون آنذاك .

وإذا نظرنا إلى العلاقة بين معدل الزيادة السنوية والوقت اللازم لكي يتضاعف السكان ، فيوضح في العمود الأيمن من الجدول (6 - 2) حيث نرى أنه قبل عام 1650 كان يأخذ 1400 جيل أو 36000 سنة لكي يتضاعف عدد سكان العالم . واليوم في أقل من 53 سنة أى خلال جيلين يتضاعف عدد سكان العالم ، بينما كان يتطلب 1750 سنة لإضافة نحو 480 مليون نسمة خلال الفترة من سنة (1) إلى بداية الثورة الصناعية .

جدول (2-6) معدلات النمو السكاني العالمي وزمن التضاعف

الفترة	معدلات النمو %	زمن التضاعف (السنوات)
منذ نشأة البشرية وحتى أوقات مبكرة من التاريخ	0,002	36000
1650 - 1750	0,3	240
1850 - 1900	0,6	115
1930 - 1950	1	72
1960 - 1980	2,3	31
حاليـــاً	1,37	53

المصدر : نفس مصدر الجدول السابق ، ص 384 .

في ظل معدلات النمو الحالية فإن نفس هذا العدد من السكان يضاف إلى سكان الأرض كل ست سنوات . إن التغيير المفاجئ في اتجاه غالبية السكان سواء بالزيادة أو النقصان يعتمد بصفة أساسية على عدة تأثيرات مثل : المجاعة والوباء والأمراض والطاعون والحروب ومدى التقلب في الوفيات . وفي ظل التقدم التكنولوجي عمومًا نجد أن معدل الوفيات قد انخفض ، وذلك بسبب التقدم في تكنولوجيا الصحة وانتشار مستوى النظافة .

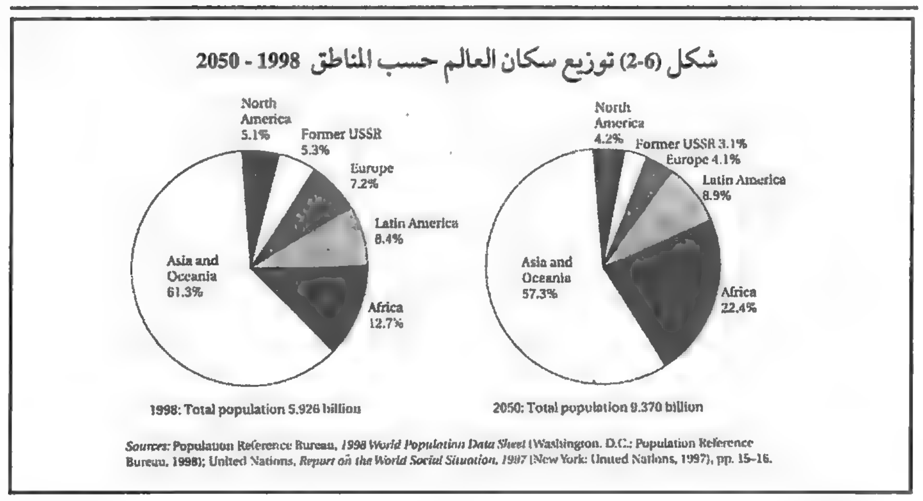
وباختصار فإن النمو السكاني المتزايد اليوم هو نتيجة الانتقال السريع من العهد التاريخي الذي تميز بمعدلات ميلاد مرتفعة ومعدلات وفيات مرتفعة إلى معدلات ميلاد مرتفعة ومعدلات وفيات منخفضة خاصة في الدول النامية .

2/2/6 هيكل سكان العالم

إن سكان العالم موزعين بشكل غير متكافئ على الأقاليم الجغرافية ، وبحسب مستويات الخصوبة والوفيات ، وطبقاً لهيكل العمر .

- **التوزيع الجغرافي للسكان :**

من الملاحظ أن توزيع سكان العالم جغرافيا يتميز بسوء توزيع شديد حيث نجد تباين معدل المواليد والوفيات وهيكل العمر ، حيث نجد أن أكثر من ثلاثة أرباعهم يعيشون في الدول النامية ، والربع الباقي يعيش في الدول المتقدمة . وشكل (6-2) يوضح التوزيعات الإقليمية للسكان في عام 1998 وسكان العالم المتوقع عام 2050 .



شكل (6-2) توزيع سكان العالم حسب المناطق 1998 - 2050

Sources: Population Reference Bureau, *1998 World Population Data Sheet* (Washington, D.C.: Population Reference Bureau, 1998); United Nations, *Report on the World Social Situation, 1997* (New York: United Nations, 1997), pp. 15–16.

ونلاحظ أن معدل النمو السكاني في أجزاء من العالم مرتفع جدا (خاصة في الدول الأقل نمواً) . ولا شك أن التوزيع الإقليمي لسكان العالم سيتغير بحلول عام 2050 .حيث سيكون هناك أكثر من 7 بليون نسمة على الأرض زيادة على ما كان في عام 1950 ، وأكثر من 3.5 بليون زيادة عن عام 1998 وأن أفريقيا سيكون لها أكبر نسبة من الزيادة الإجمالية وهى184% حيث سيكون سكانها 2.1 بليون عام 1998 . أما في آسيا وأمريكا اللاتينية ينمو السكان بحوالي 50% و70% . هؤلاء الثلاث قارات سيحتفظون بحوالي 88% من السكان بحلول عام 2050 ، وفي مقابل 70% في عام 1950 ، و 82% في عام 1998 . أما بالنسبة للسكان الذين يعيشون في أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق وأمريكا الشمالية ستنخفض نسبتهم من17% إلى 12% .

- **اتجاه المواليد والوفيات :**

يقاس معدل الزيادة السكانية كمياً بالزيادة السنوية الصافية في حجم السكان (أو انخفاضهم) أى بسبب الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة الدولية . والزيادة الطبيعية تقاس بالفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات .

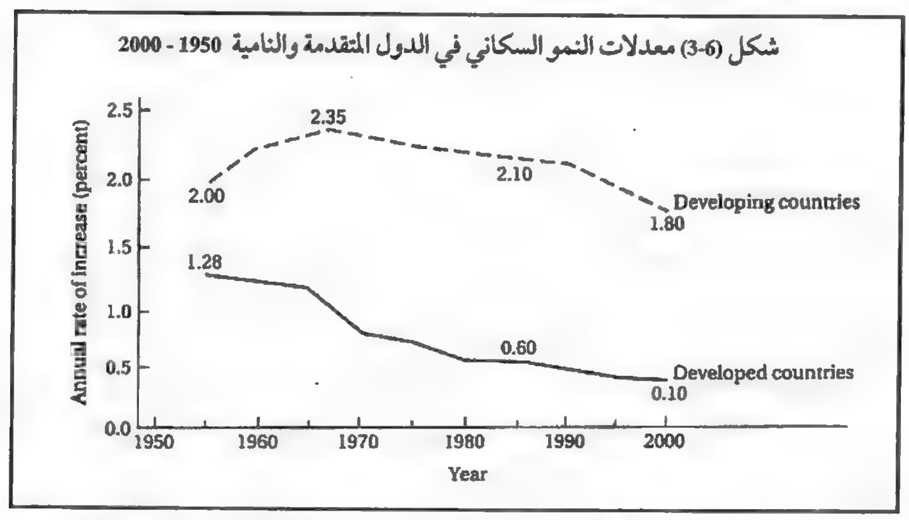
أما صافي الهجرة الدولية فإنها تكون مهملة على الرغم من أنها كانت في القرن التاسع عشر من أهم العوامل لزيادة السكان فى أمريكا الشمالية واستراليا ونيوزلاندا مقابل الانخفاض في أوربا الغربية .

أما الزيادة في العالم الثالث فهي أيضاً تعتمد كلية على الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات . والفرق بين الدول المتقدمة والدول النامية في تحديد النمو السكاني

يمكن أن يوضح بمعدل المواليد (الخصوبة) حيث إن معدلات الإنجاب عالية جدا في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة . كما أن معدل الوفيات مرتفع فى الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة .

ومع ذلك تكون معدلات الوفيات منخفضة بالمقارنة بمعدلات المواليد ، ونتيجة لذلك فإن متوسط معدل نمو السكان في الدول النامية يكون حوالي 1.8% ، وفي بعض الأحيان يكون 2.1% (إذا تم استبعاد الصين) ، بينما فى معظم الدول المتقدمة يكون معدل النمو السنوي من 0.2% إلى 0.5% .

شكل (3-6) معدلات النمو السكاني في الدول المتقدمة والنامية 1950 - 2000



ويوضح شكل (6 - 3) التصورات الخاصة بالنمو السكاني لكل من الدول المتقدمة والدول النامية . لاحظ أن النمو السكاني وصل في قمة ذروته إلى 2.35 في أواخر الستينيات وبداية السبعينيات ثم بدأ مرة أخرى في الانخفاض ببطء بعد ذلك .

والسبب الرئيسي في اختلاف معدل النمو السكاني بين الدول المتقدمة والدول النامية يرجع بصفة أساسية إلى وجود الزواج المبكر في الدول النامية وارتفاع معدل المواليد . حيث إن معدل المواليد في الدول النامية يكون من 25 - 40 في الـ1000 ، أما في الدول المتقدمة يكون أقل من 15 في الألف .

هذا النمو السكاني الكبير بسبب الزواج المبكر في دول العالم الثالث ، ولكن نجد أن معدل واتجاه الخصوبة بدأ ينخفض عما كان عليه في العقدين الماضيين ليس فقط في دول مثل تايوان وكوريا الجنوبية ، وسنغافورة حيث التزايد السريع في التنمية

الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت ولكن أيضاً في الدول الأقل نمواً متضمنة المكسيك وزيمبابوي ، وفي بعض الدول التي بها ركود مثل بنجلاديش وغيرها .

جدول (6-3) أكبر 15 دولة سكانية والنمو السكاني فيها

الدولة	الرتبة	اجمالي السكان 1998 بالمليون	معدل النمو الطبيعي 1998 %	الزيادة السنوية بالمليون
الصين	1	1,243	1	12,4
الهند	2	989	1,9	18,8
الولايات المتحدة	3	270	0,6	1,6
أندونيسيا	4	207	1,5	3,1
البرازيل	5	162	1,4	2,3
روسيا	6	147	0,5-	0,7-
باكستان	7	142	2,8	4
اليابان	8	126	0,2	0,3
بنجلاديش	9	123	1,8	2,2
نيجيريا	10	122	3	3,7
المكسيك	11	98	2,2	2,2
المانيا	12	82	0,1-	0,1-
فيتنام	13	79	1,2	0,9
الفلبين	14	75	2,3	1,7
تركيا	15	65	1,6	1

المصدر : مكتب الإحصاء السكاني ، 1998 ، بيانات السكان العالمية ، واشنطن ، مراجع السكان .

بينما تضيق فجوة الخصوبة في الدول الأقل نمواً إلا أننا نجد أن الفجوة بين معدل المواليد ومعدل الوفيات تنخفض والسبب في ذلك يرجع بلا شك للتحسن في الظروف الصحية في العالم الثالث ، زيادة حملات التطعيم ضد الملاريا والكوليرا والجدرى بالإضافة إلى تسهيلات الصحة العامة ، عرض الماء النظيف ، تحسين التغذية والتعليم العام ، كانوا يعملون معًا منذ أكثر من 30 سنة . وذلك لتخفيض معدل الوفيات أكثر من 50% في أجزاء من آسيا وأكثر من 30% في افريقيا والشرق الأوسط . ومع ذلك ظل متوسط توقع الحياة أكبر بمقدار 13 سنة في الدول المتقدمة ، لكن حتى هذه الفجوة انخفضت حدتها خلال 30 سنة الماضية .

فعلى سبيل المثال ، في عام 1950 كان متوسط توقع الحياة في دول العالـم الثالث من 35–40 سنة مقارنة بـــ 62 - 65 في الدول المتقدمة . بحلول عام 1980 فإن اختلاف متوسط توقع الحـياة انخفض إلى 16 سنة حيث إنه في بعض الدول الأقل تقدما ارتفع توقع الحياة إلى 56 سنة أى بزيادة مقدارها 40% . أما الدول المتقدمة فقد ارتفع توقع الحياة فيها ليصل إلى 72 سنة أى بزيادة نسبتها 13% . أما اليوم وبسبب استمرار الارتفاع النسبي لمعدل وفيات الأطفال فإن توقع الحياة في افريقيا انخفض إلى 53 سنة بينما متوسط توقع الحيـاة في القطاعـات الأخرى مثل أوروبا أصبح 77 سنة ولكثير من الدول الأقل نمواً (LDCs) انخفض أكثر بشكل درامي خلال العقدين الماضيين . انظر جدول (6- 4) .

جدول (6-4) معدلات الخصوبة لعدة دول (1970-1998)

الدولـة	معدلات المواليد الإجمالي (الخصوبة)	
	1970	1998
بنجلاديش	7	3,8
كولومبيا	5,3	3
أندونيسيا	5,5	2,7
جامايكا	5,3	3
المكسيك	4,9	3,1
تايلاند	5,5	2
زيمبابوي	7,7	4,4

المصدر : البنك الدولي ، مؤشرات التنمية في العالم ، 1998 .

• هيكل العمر وعبء الإعالة

إن سكان العالم اليوم أكثر شباب ، خاصة في دول العالم الثالث . حيث إن الأطفال تحت 15 سنة يمثلوا أكثر من 40% من إجمالي السكان في دول العالم الثالث ، بينما يمثلوا فقط 20% في الدول المتقدمة . على سبيل المثال 46% في نيجيريا و 48% في أثيوبيا كانوا تحت 15سنة في عام 1997 ، وفي المكسيك كان حوالى 36% . أما إيران وباكستان والهند 44% ، 41% ، 35% على التوالي .

في دول بها مثل هذا الهيكل من العمر فإن معدل اعتمادية الشباب أو معدل إعالة الشباب وهو نسبة الشباب (تحت 15 سنة) إلى نسبة الأفراد الاقتصاديين العاملين (الراشدين) (15-65) مرتفع . لذا فإن القوى العاملة في الدول النامية تعول نسبة مضاعفة من الأطفال عنها في الدول المتقدمة أو الغنية .

على سبيل المثال :

في السويد والمملكة المتحدة فإن نسبة القوة العاملة (15 - 64) يقدر بحوالي 65% من إجمالي السكان ، بينما قوة العمل تعول فقط بـ 18% و 19% على الترتيب . إن المشكلة الرئيسية التي تعاني منها الدول المتقدمة المشار إليها مرتبطة أكثر بمعدل نموهم المنخفض و المسنين الأكبر من 65 سنة حيث إنهم يمثلون من 18% ، 16% من السكان على التوالي . في المقابل في دولة مثل نيجيريا ، بنجلاديش ، غانا فإن القوى العاملة النشطة والأطفال المعالين يمثلوا 50% من إجمالي السكان . وبصفة عامة فإن التزايد في معدل النمو السكاني ، أدى إلى ارتفاع نسبة الأطفال من إجمالي السكان والأكثر صعوبة هو للأفراد الذين يعملون لمساعدة ومساندة الأفراد الذين لا يعملون . هذه الظاهرة لإعالة الشباب للآخرين تقودنا إلى مفهوم هام وهو التوسع الخفي أو قوة الدفع للنمو السكاني .

جدول (6-5) معدلات وفيات الأطفال في عامي (1970-1998)

الدولة	عدد وفيات الأطفال الرضع (لكل 1000 مولود)	
	1970	1998
بنجلاديش	140	82
بوليفيا	163	75
الصين	69	31
غانا	111	66
الهند	137	72
كينيا	102	62
نيجيريا	139	84
سريلانكا	53	17
زامبيا	106	109

المصدر : البنك الدولي ، مؤشرات التنمية في العالم ، 1998 .

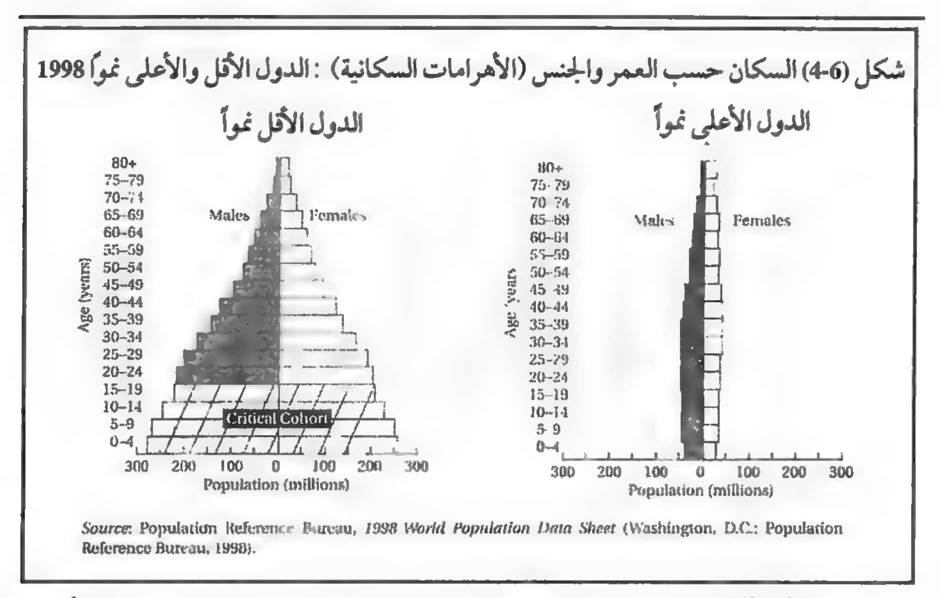
3/2/6 قوة الدفع الخفية للنمو السكاني

ربما الأقل فهما هو استمرار النمو السكني في التزايد حتى بعد انخفاض معدل المواليد ، هذه الزيادة أو القوة الدافعة مثل السيارة التي تسير بسرعة وعند توقفها تميل إلى السير لفترة من الزمن قبل أن تتوقف . وفي حالة النمو السكاني فإن هذه القوة الدافعة تستمر لعدة حقب قبل انخفاض معدل المواليد . وهناك سببين رئيسيين لذلك هما :

الأول : أن معدل المواليد المرتفع لا يمكن التخلص منه بصورة أساسية وكاملة فجأة ، وذلك لأن القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية لها تأثير على معدل المواليد . ونحن نعرف من خلال تجارب الدول الأوروبية أن التخفيض في معدل المواليد قد يأخذ عدة حقب زمنية ، ومن ثم حتى لو أن الدول النامية حددت أولوية تحديد النموالسكاني فإنها ستأخذ سنوات كثيرة لتخفيض معدل الخصوبة الموصل إلى مستويات النمو المرغوب .

الثاني : والأقل وضوحاً من الأول وهو أن التوسع الخفي للنمو مرتبط بالهيكل العمري لسكان الدول الأقل تقدما ، والشكل (6-4) يشرح ذلك حيث الاختلاف الكبير في هيكل العمر في الدول النامية والدول المتقدمة بمعنى وجود هرمين للسكان في عام 1998 وكل هرم يزيد بفترات زمنية مدة كل منها خمس سنوات من 0 - 80 لكل من الإناث والذكور . والعدد الإجمالي لكل جماعة عمرية يقاس على المحور الأفقي . ونحن نرى من هرم دول (LDCs) في عام 1998 أن أكثر من 2 بليون من الشباب تحت 20 سنة وأكثر من 400 مليون ما بين 15 و 19 سنة . في المقابل نجد في الدول المتقدمة أقل من 75 مليون يقعوا بين 15 و 19 سنة . وهذا الاختلاف الجوهري يعبر عن حقيقة أن أعداد المراهقين -teenag ers الذين قاموا بالانجاب ترتفع نسبتهم إلى ما يتراوح من 18% إلى 24% في الكثير من دول (LDCs) بينما في بعض الدول يصل هذا المعدل إلى أقل من 1% . وهذا يعني شبابية الهرم السكاني في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة .

شكل (6-4) السكان حسب العمر والجنس (الأهرامات السكانية) : الدول الأقل والأعلى نمواً 1998

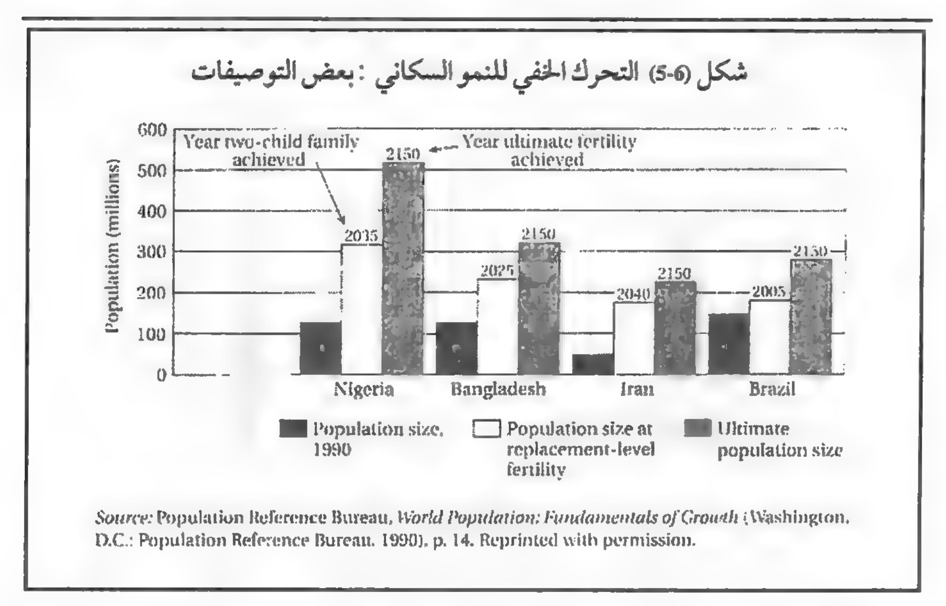


Source: Population Reference Bureau, *1998 World Population Data Sheet* (Washington, D.C.: Population Reference Bureau, 1998).

نحن رأينا أن الدول ذات معدلات المواليد المرتفعة لديها نسبة كبيرة من الأطفال والشباب وفي بعض الأحيان ترتفع إلى 50% ، وفي ظل معدل خصوبة مرتفع فإن أعداد الشباب يفوق أعداد الآباء ، وعندما يصل هذا الجيل لسن البلوغ فإن عدد الآباء المستقبلي سيكون أكبر من عدد الآباء الحالي ، وتبعا لذلك حتى لو أن الآباء الجدد لديهم أطفال قليلة لإحلال أنفسهم ، لكل أسرة بالمقارنة بآبائهم والذين كان لديهم ربما 4 أطفال . الحقيقة أن إجمالي عدد الأزواج الذين لديهم طفلين سيكون أكبر من عدد الآباء الذين كان لديهم أربعة أطفال ، وهذا معناه أن إجمالي السكان سيستمر في الزيادة . وهذا يمكن أن يطلق عليه مجازاً مضاعف النمو السكاني .

إن بعض الأمثلة التي تشرح عملية النمو الخفي للسكان تم عرضها وتوضيحها في شكل (6 - 5) .

أول عمود لكل أربع دول يعطي حجم سكان تلك الدول في عام 1990 . أما العمود الثاني فيوضح حجم السكان الذي سيكون عندما يتم إحلال معدلات الخصوبة (طفلين لكل أسرة وذلك تبعا لتقديرات البنك الدولي) . في حين يوضح العمود الأخير التصورات النهائية لمستوى السكان كما نرى . فمثلاً لو أن بنجلاديش توصلت إلى إحلال معدلات الخصوبة في عام 2025 إلى أكثر من 200 مليون فإن السكان لن يستقروا تماماً حتى عام 2150 حيث إنها ستنمو بـ 100 مليون نسمة أخرى .



شكل (5-6) التحرك الخفي للنمو السكاني : بعض التوصيفات

Source: Population Reference Bureau, *World Population: Fundamentals of Growth* (Washington, D.C.: Population Reference Bureau, 1990), p. 14. Reprinted with permission.

نيجيريا ، مع معدل مرتفع للشباب وتزايد معدل النمو فإنه يمكن توقع زيادة سكانها بمقدار أربعة أضعاف تقريباً قبل أن تصل إلى مرحلة الاستقرار .

إيــــران ، يمكن توقع زيادة سكانها أربعة أضعاف .

البرازيل ، يمكن توقع مضاعفة سكانها الحاليين أو أكثر من ضعف سكانها .

لقد أشارت التقديرات الديموجرافية التي قام بها John Bongara إلى أن التوسع السكاني وحده سيزيد عدد الأفراد في الدول النامية من 4.5 بليون في عام 1995 إلى 7.3 بليون عام 2100 قبل أن يحدث الاستقرار . وبكلمات أخرى ، لو أن الدول الأقل تقدما عملت على إحلال معدل الخصوبة فقط اليوم فإن عدد السكان سينمو بحوالي 2.8 بليون أو 62% قبل أن يصل إلى مرحلة الاستقرار .

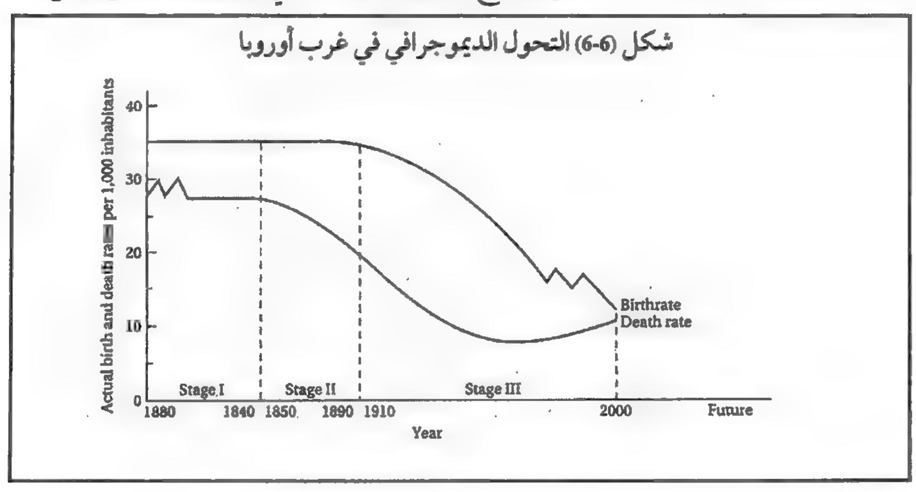
هذا الشرح يؤكد بوضوح أن أغلب دول العالم الثالث سيكون بها زيادة في السكان مهما حدث لمعدلات الخصوبة . وكمجموعة من الأهداف المرغوبة لحجم السكان المستقبلي المنخفض ، من الممكن أن نقبل حقيقة أن الزيادة ستكون من 60% إلى 125% بغض النظر عن السياسات الاستراتيجية التي ستتخذ لتقليل النمو السكاني وتخفيض معدلات الخصوبة . إن الرسالة الهامة للقوة الدافعة للسكان هي : أن كل سنة تمر بدون انخفاض في الخصوبة يعني مضاعفة أكبر للحجم الحالي للسكان قبل ما يستطيع حجم السكان أن يتوقف .

3/6 التحول الديموجرافي The Demographic Transition

إن انخفاض معدلات الخصوبة تم تصويرها بمفهوم اقتصادي ديموجرافي مشهور يسمى التحول الديموجرافي . والتحول الديموجرافي يحاول شرح لماذا كل الدول المتقدمة المعاصرة مرت بدرجة أكثر أو أقل خلال نفس الثلاث مراحل في تاريخ السكان الحديث . قبل أن يحدث هذا التقدم الاقتصادي فإن هذه الدول لقرون كان النمو السكاني بها ثابت أو بطئ جداً نتيجة لمعدلات المواليد المرتفعة ، وأيضا كانت تتساوى مع معدلات وفيات مرتفعة ، هذه هى المرحلة الأولى I . أما المرحلة الثانية II فتحدث عندما يرافق التحديث طرق وسياسات صحية أفضل ، مثل الطعام والشراب الصحي ، الدخول المرتفعة والتحسينات الأخرى مما يؤدي إلى انخفاض في الوفيات وارتفاع مدة الحياة المتوقعة من 40 سنة إلى أكثر من 60 سنة وهكذا . كما أن انخفاض معدلات الوفيات لا يكون مباشر أو ملازم للانخفاض في الخصوبة ، نتيجة التباعد بين معدل مواليد مرتفع وانخفاض معدل الوفيات مما يؤدي إلى زيادة حادة في النمو السكاني مقارنة بالقرون السابقة . في حين المرحلة الثالثة III توضح تحول ديموجرافي (تحول من ثبات أو نمو سكاني بطئ إلى زيادة سريعة في الأعداد ثم انخفاض في المعدلات بعد ذلك .

في النهاية ، تبدأ المرحلةالثالثة III عندما يبدأ تأثير التحديث والتنمية التي تسببت في انخفاض الخصوبة ، وهو في الحقيقة انخفاض معدلات المواليد يتلاقى مع معدلات الوفيات المنخفضة ، حتى أصبح لا يوجد نمو سكاني أو يوجد ولكن قليل .

شكل (6-6) التحول الديموجرافي في غرب أوروبا



والشكل (6-6) يصور تقريبا المراحل الثلاث التاريخية للتحول الديمجرافي في أوروبا الغربية . يلاحظ أنه قبل بداية القرن التاسع عشر ، فإن معدل المواليد يدور حول 35 لكل 1000 تقريبا ومعدلات الوفيات تتقلب حول 30 لكل 1000 . هذه النتيجة هي أن معدل نمو السكان تقريبا 5 لكل 1000 أو أقل من 0.5% في السنة . أما المرحلة الثانية II فقد بدأت عملية التحول الديموجرافي في أوروبا الغربية من حوالي الربع الأول من القرن التاسع عشر بانخفاض بطئ في معدل الوفيات نتيجة لتحسن الظروف الاقتصادية والتنمية التدريجية في الطب الحديث المتحكم في الأمراض والسياسات الصحية والتكنولوچية . أما انخفاض معدلات المواليد في المرحلة الثالثة III ، لم يبدأ حتى آخر القرن التاسع عشر ، مع انخفاض كبير في العقود التي أتت بعد النمو الاقتصادي الحديث ، وبعد مرور فترة طويلة من الهبوط في معدلات الوفيات ، لكن منذ المستوى الابتدائي فقد كانت معدلات المواليد بصفة عامة منخفضة في أوروبا الغربية نتيجة لتأخير الزواج ولم تكن تزيد على 1% حتى في ذروتها . ومع نهاية مرحلة التحول الديمجرافي في أوروبا الغربية في النصف الثاني من القرن العشرين ، نجد العلاقة بين معدلات المواليد والوفيات كانت قد انعكست ، حيث استمر التقلب في معدل المواليد ، ومعدل الوفيات ظل ثابت أو ارتفع . هذه الظاهرة ببساطة ترجع إلى توزيع أكبر للعمر للسكان الأوروبيين حاليًا .

يوضح الشكل السابق رقم (6-6) تاريخ السكان المعاصر في دول العالم الثالث مقارنة بدول أوروبا الغربية . إن معدل المواليد في الدول الأقل نمو اليوم أكبر بكثير من معدل المواليد فى أوروبا الغربية قبل التصنيع . وهذا بسبب اتجاه المرأة للزواج في سن مبكرة ، ونتيجة لذلك توجد عائلات أكثر بالنسبة لحجم سكان معين ، وسنوات أكثر ليكون هناك فرصة أكبر لإنجاب أطفال . وبداية من الاربعينيات وخاصة في الخمسينيات والستينيات كانت المرحلة II في التحول الديمجرافي تحدث في كل مكان في معظم دول العالم الثالث .

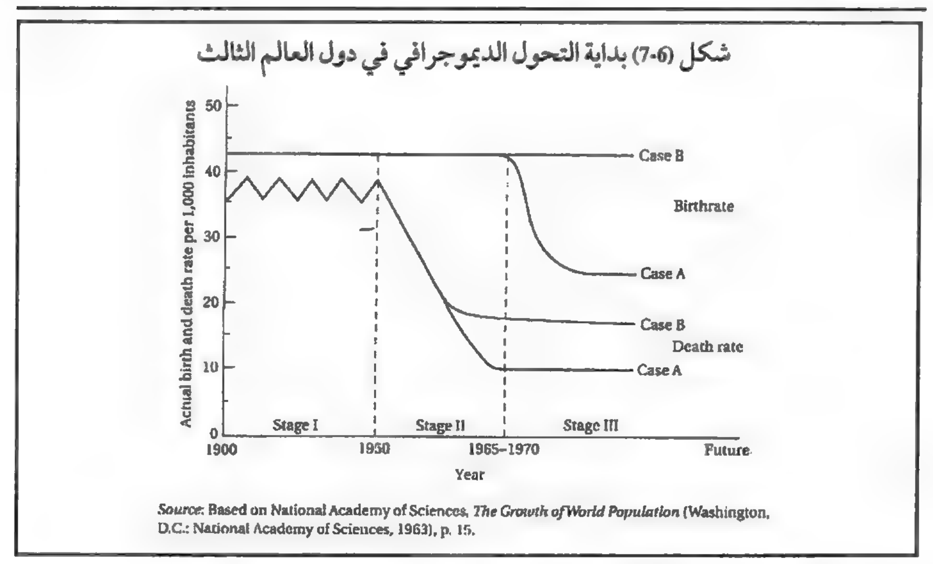
وبفضل تطبيق السياسة الصحية والتكنولوچية والطب الحديث ، كل هذا كان له تأثيره الكبير في انخفاض معدلات الوفيات في الدول الأقل تقدماً ، وبمعدل أسرع من

الذي شهدته أوربا في القرن التاسع عشر . وبالنظر تاريخيا إلى معدلات المواليد المرتفعة التي تزيد على (40 لكل 1000 في دول عديدة) ، هذا يعني أن المرحلة الثانية للتحول الديموجرافي في الدول الأقل تقدما تتميز بمعدلات نموها السكاني المتزايد الذي يتجاوز 2.0% إلى 2.5% سنويا . وبالنظر إلى المرحلة III يمكن أن نميز بين مجموعتين للدول النامية ، في حالة A في الشكل (6-7) نجد أن الطرق الطبية لتقليل معدل الوفيات التي تزامنت مع زيادة التوزيع المتسع في مستوى المعيشة ، قد نتج عنها انخفاض معدلات الوفيات لتصل إلى 10 لكل 1000 وأيضا انخفاض معدلات المواليد بسرعة لمستوى يتراوح بين 20 و 30 لكل 1000 . ونجد كثير من هذه الدول وبشكل ملحوظ تايوان ، كوريا الجنوبية ، الصين ، كوبا ، شيلي وسيرلانكا دخلوا في المرحلة III من مرحلة التحول الديمجرافي والانخفاض السريع في النمو السكاني بها . وفي الثمانينيات والتسعينيات دخل العديد من الدول مثل كولمبيا ، أندونيسيا ، وجمهورية الدومنيكان ، تايلاند ، ماليزيا ، المكسيك ، البرازيل في مرحلة انخفاض الخصوبة كما في الحالة A .

ولكن معظم دول العالم الثالث تقع في الحالة B كما في الشكل (6-7) فبعد بداية دورة الانخفاض السريعة ، فإن معدلات الوفيات لم تنخفض بسبب استمرار وجود الفقر المطلق المنتشر وانخفاض مستوى المعيشة ، وهكذا الاستمرار في معدل المواليد المرتفع كنتيجة لانخفاض مستوى المعيشة . هذه الأسباب جعلت معدل نمو السكان يظل مرتفع نسبياً . هذه الدول تشمل معظم دول افريقيا والشرق الأوسط فما زالت في المرحلة II من مراحل التحول الديمجرافي .

السؤال الهام هو متى وتحت أى ظروف تشهد دول العالم الثالث انخفاض معدل المواليد ويكون هناك بطء في زيادة السكان؟ . لإجابة هذا السؤال تحتاج أن تسأل سؤال قبله ، ما هي المحددات الأساسية التي تسبب معدل الخصوبة المرتفع في الدول النامية وهل هذه المحددات «للطلب» على الأطفال تؤثر فيها سياسة الحكومة؟ للإجابة على هذا السؤال الانتقادي سوف نعود إلى أقدم وأشهر النماذج الكلية والجزئية النيوكلاسيكية ونظرية القطاع العائلي للخصوبة .

شكل (7-6) بداية التحول الديموجرافي في دول العالم الثالث



Source: Based on National Academy of Sciences, *The Growth of World Population* (Washington, D.C.: National Academy of Sciences, 1963), p. 15.

4/6 أسباب ارتفاع معدلات الخصوبة في الدول النامية: نماذج مالتس والقطاع العائلي

The Causes of High Fertility in Developing Countries: The Malthusian and Household Models

1/4/6 مصيدة السكان لمالتس

منذ قرنين من الزمان ، وضع الاقتصادي الشهير «توماس مالتس» نظريته عن العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية ، وهي نظرية لازالت صالحة حتى يومنا هذا . ففي عام 1798 ، طرح مالتس في مقالته عن مبادئ السكان هذه العلاقة استناداً إلى مفهوم العوائد المتناقصة (الغلة المتناقصة) ، حيث أشار إلى أن سكان أية دولة سوف يزيدون في شكل متوالية هندسية (1 ، 2 ، 4 ، 8 ، 16 ، 32 ، . . .الخ) أى تكون الزيادة بمقدار الضعف ، وبالتالي يتضاعف عدد السكان كل فترة تتراوح بين 30 ، 40 سنة . وفي نفس الوقت ، وبسبب سريان قانون تناقص الغلة بالنسبة لعنصر الإنتاج الثابت (وهو الأرض) ، نجد أن إنتاج الغذاء يزيد في شكل متوالية حسابية (1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 5 ، . . .الخ) أى تكون الزيادة بمقدار المثل .

وفي ضوء انخفاض نصيب الفرد من الأرض الزراعية ، فإن المساهمة الحدية في إنتاج الطعام تبدأ في الانخفاض ، وبالتالي يتجه متوسط نصيب الفرد من الدخل نحو الانخفاض (وهو يقاس في المجتمع الزراعي بمتوسط نصيب الفرد من إنتاج الغذاء) حتى يصل إلى مستوى الكفاف أو أعلى قليلاً .

ويرى «مالتس» أن السبيل الوحيد لتجنب هذا الوضع الذي يعكس الانخفاض المزمن في مستويات المعيشة أو الفقر المطلق ، هو القيد المعنوي الذي يدفع الناس إلى تقليل عدد الذرية . وعلى ذلك ، نستطيع اعتبار «مالتس» هو رائد فكرة تحديد النسل أو الذرية في العصر الحديث .

ولقد أخذ الاقتصاديون المحدثون فكرة مالتس هذه وأطلقوا عليها اصطلاح «المصيدة السكانية» . ونموذج مالتس يمكن إيضاحه من خلال المقارنة بين شكل ووضع المنحنيات التي تمثل معدلات النمو السكاني ومجموع معدلات نمو الدخل الكلي عندما يرسم كلا المنحنيين عند مستويات نصيب الفرد من الدخل . وهذا موضح في الشكل (6-8) .

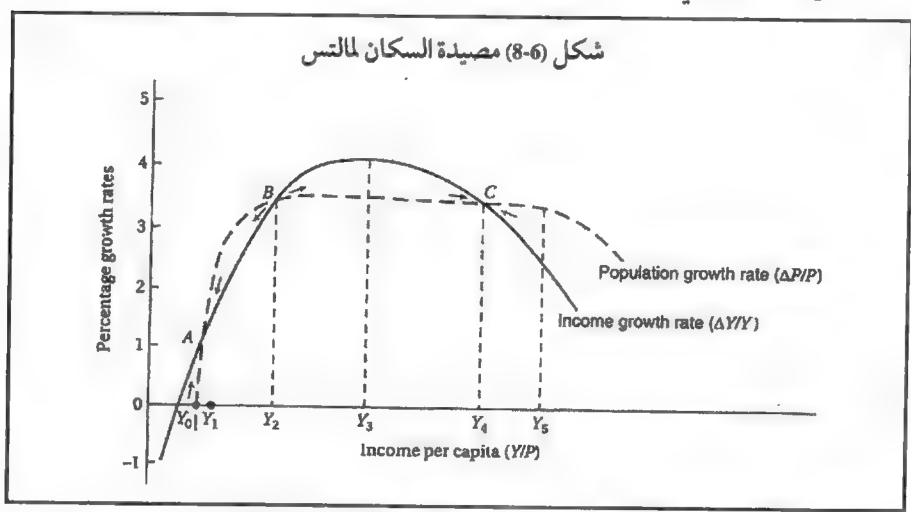
على المحور الرأسي تم وضع النسبة المئوية للتغيير ، السالبة والموجبة ، في المتغيرين الأساسيين (إجمالي السكان ومجموع الدخل) . بينما على المحور الأفقي ، نقيس مستويات نصيب الفرد من الدخل . انظر أولا إلى المنحني المتقطع الذي يوضح العلاقة المفترضة بين معدلات نمو السكان (مقاسة رأسيا) ومستويات نصيب الفرد من الدخل (مقاسة أفقيا) . عند المستوى المنخفض جداً من نصيب الفرد من الدخل Yo فإن معدل نمو السكان سوف لا يتغير بأى شيء وثبات السكان سيتحقق .

لذلك Yo ربما تمثل مفهوم الفقر المطلق ، حيث تكون معدلات المواليد والوفيات متساوية وحجم السكان ثابت عند المستوى المطلق ، وهذا الموقف يمثل المرحلة الأولى فى نظرية التحول الديمجرافي . وعند مستوى دخل يزيد على متوسط نصيب الفرد من الدخل Yo (على يمينه) يفترض أن حجم السكان سوف يبدأ بالزيادة تحت ضغط انخفاض معدل الوفيات . إن الدخل المرتفع يعني جوع أقل وأمراض أقل ، ومعدلات المواليد دائما تكون عند الحد الأقصى من الناحية البيولوچية ، كما أن انخفاض معدلات الوفيات يدفع إلى زيادة السكان (مرحلة II) .

في الشكل (6-8) نجد أن نمو السكان يحقق أقصى معدل تقريبا 3,3% عندما يكون متوسط نصيب الفرد من الدخل Y_2 . يفترض أن المستوى سوف يظل كما هو حتى يتم تحقيق مستويات أعلى من نصيب الفرد من الدخل . بعد ذلك ، وبعد النقطة Y_5 نجد أن

الوضع يتمشى مع المرحلة III من مراحل التحول . حيث إن معدل المواليد سوف يبدأ في الانخفاض ومنحني معدل نمو السكان سوف يصبح ميله سالب ويقترب مرة أخرى من المحور الأفقي .

شكل (8-6) مصيدة السكان لمالتس



أما الجزء الآخر من نظرية مالتس فإنه يتطلب رسم العلاقة بين معدل نمو الدخل الكلي (في ظل غياب نمو السكان) ومستويات نصيب الفرد من الدخل . نستطيع أن نقارن بين المعدلين (الدخل الكلي وإجمالي السكان) . إذا كان الدخل الكلي (إجمالي الناتج) يرتفع بمعدل أسرع من النمو السكاني فإن نصيب الفرد من الدخل لابد أن يرتفع . أما إذا كان إجمالي السكان ينمو أسرع من إجمالي الدخل ، فإن نصيب الفرد من الدخل لابد أن ينخفض . وفي الشكل (8-6) فإن معدل نموالدخل الكلي(لابد أن يقاس رأسيًا) حيث نفترض في البداية أن هناك علاقة موجبة بالنسبة لمستويات نصيب الفرد من الدخل ، وكلما ارتفع نصيب الفرد من الدخل ، حدث ارتفاع في معدل نمو الدخل الكلي . والسبب الاقتصادي لهذه العلاقة الموجبة أنها تفترض أن الادخار يتغير تغييراً إيجابيا مع متوسط نصيب الفرد من الدخل . إن الدول التي يكون نصيب الفرد من الدخل عالي فيها نفترض أنها قادرة على توليد معدل إدخار أعلى ومزيد من الاستثمار .

بالنظر إلى نموذج هارود – دومار للنمو الاقتصادي (انظر الفصل 3 من الكتاب) نجد أن معدل الإدخار المرتفع يعني معدل مرتفع لنمو الدخل ، وما بعد نقطة Y_3 من

نصيب الفرد من الدخل فإن منحني معدل نمو الدخل يفترض أنه مسطح ، وبعد ذلك يبدأ في الانخفاض حيث يحتاج الأمر إلى استثمار جديد ، ووجود كثير من الأفراد المطلوب منهم أن يعملوا مستخدمين مقادير ثابتة من الأرض والموارد الطبيعية . هذه هي النقطة التي تقل فيها العوائد في نموذج مالتس (مع الأخذ في الاعتبار أنه لم يأخذ العامل التكنولوچي في حسبانه) . ويلاحظ أن منحني نمو الدخل مشابه لمنحني الناتج الكلي في نظرية الإنتاج .

يلاحظ أنه في شكل (6-8) أن المنحنيات مرسومة بصورة تجعلها تتقاطع في ثلاث نقاط A , B , C . النقطة A تمثل النقطة التى توضح فخ السكان لمالتس عند وصول مستوى نصيب الفرد من الدخل إلى Y1 ، وتمثل في نفس الوقت نقطة توازن مستقر ، حيث إن أية حركة صغيرة شمال أو يمين النقطة A سوف تؤدي إلى عودة نصيب الفرد من الدخل إلى النقطة التوازنية Y1 . على سبيل المثال إذا ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل من Y_1 إلى Y_2 ، فإن معدل نمو السكان المنخفض سوف يزيد على معدل نمو الدخل . ونحن نعلم أنه عندما يكون نمو السكان أسرع من الدخل ، فإن نصيب الفرد من الدخل ينخفض . إن اتجاه السهم للاشارة للنقطة A من اليمين ، يوضح أن متوسط نصيب الفرد من الدخل سوف ينخفض ليعود إلى مستواه عند Y_1 لكل النقط بين Y_1 إلى Y_2 . بالمثل على شمال النقطة A حيث ينمو الدخل بمعدل أسرع من السكان مما يسبب ارتفاع مستوى نصيب الفرد من الدخل إلى Y_1 .

وطبقا للمالتسيون الجدد neo- Malthusians ، فإن الأمم الفقيرة غيرقادرة على الارتفاع بمستوى معيشتهم ونصيبهم من الدخل فوق مستوى الكفاف ما لم يبدأ الضبط الوقائي (التحكم في المواليد) في معدل نمو السكان . وفي ظل غياب هذه الضوابط الوقائية فإن الضوابط الإيجابية (المجاعات والأمراض والحروب) سوف تواجه الزيادة في نمو السكان وقوة الكبح .

واستكمالا لوصف مصيدة السكان في شكل رقم (6-8) ، نرى النقطة B ، نقطة توازن غير مستقرة . إذا ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل بسرعة من Y1 إلى Y2

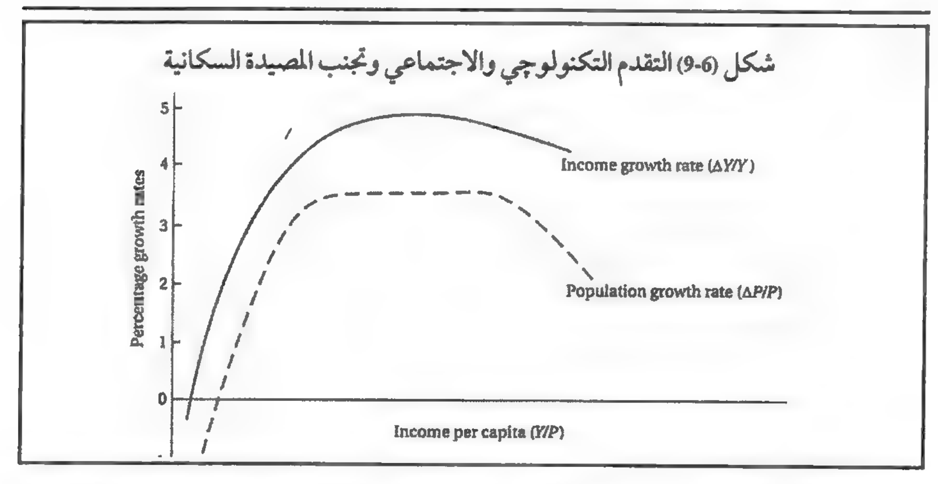
(كنتيجة مثلا لدفعة قوية في الاستثمار والبرامج الصناعية) قبل أن تفرض الضوابط الإيجابية ، سوف يستمر النمو حتى تصل إلى نقطة توازن مستقرة عند C ليصل متوسط نصيب الفرد من الدخل إلى Y4 . إن النقطة B نقطة توازن غير مستقرة فأى حركة يمينها أو يسارها سوف تستمر حتى نصل إلى أى من النقطتين A or C .

2/4/6 نقد نموذج مالتس

فخ السكان لمالتس يمدنا ببساطة وبعدة طرق نظرية جذابة توضح العلاقةبين نمو السكان والتنمية الاقتصادية . ولكن لسوء الحظ يلاحظ أن الاعتماد على عدد الفروض المبسطة والفرضيات التي لا تستطيع الصمود أمام اختبارات التطبيق العملي ، نستطيع أن نوجه النقد لنموذج المصيدة السكانية من محورين أساسيين هما :

الأول : يفترض نموذج مالتس عدم وجود - أو يتجاهل - الأثر الضخم للتقدم التكنولوچي الذي يلغي تأثير القوى التي تعوق النمو ، والتي تنجم عن النمو السكاني السريع . فقد اكتشفنا في الفصل الرابع عند دراستنا لتاريخ النمو الاقتصادي الحديث ، أنه كان مرتبطاً بالتقدم التكنولوچي السريع ، الذي أخذ شكل سلسلة متصلةمن الاختراعات والابتكارات العلمية والتكنولوچية والاجتماعية . فقد كانت السمة المميزة للنمو الحديث هي تحقيق ظاهرة تزايد العوائد بالنسبة للنطاق بدلاً من تناقص هذه العوائد . وبينما كانت وجهة نظر «مالتس» صحيحة عندما أشار إلى محدودية المعروض من الأرض ، فإنه لم يستطع توقع سلوك التقدم التكنولوچي الذي يمكنه رفع كفاءة الأرض (أي زيادة إنتاجيتها) حتى بالرغم من ثبات مساحة الأرض الزراعية تقريباً .

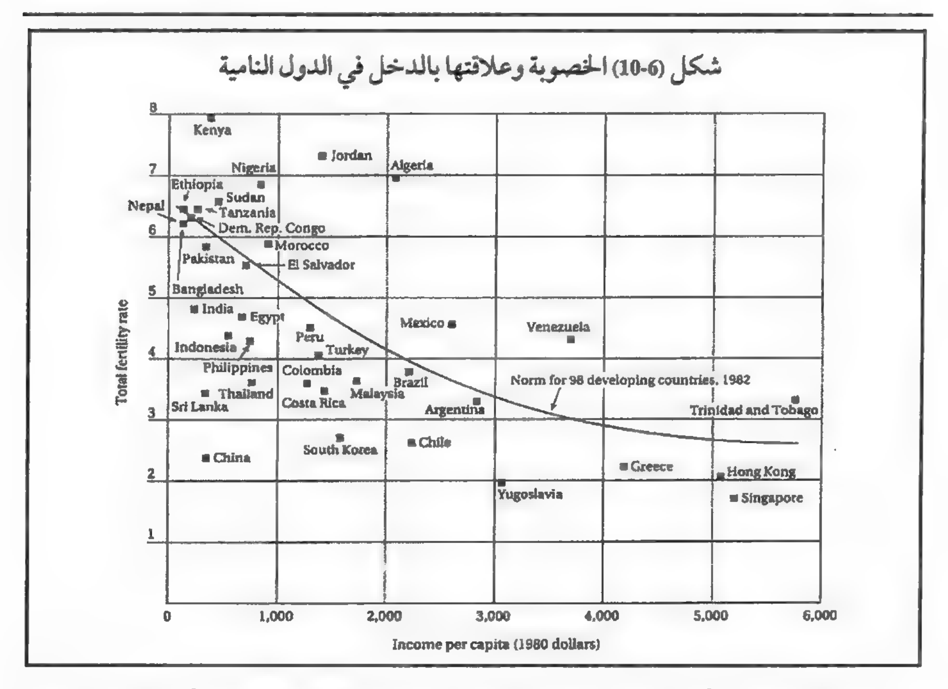
وبمعايير المصيدة السكانية ، يمكن التعبير عن التقدم التكنولوچي السريع والمستمر في شكل تحرك منحني نمو الدخل (الناتج الكلي) لأعلى ، بحيث تصبح جميع مستويات الدخول الفردية أعلى من منحني النمو السكاني ، وذلك عند قياسها على المحور الرأسي . ويوضح الشكل (6-9) هذا التحليل . وخلاصة الأمر ، أن متوسط الدخل الفردي سوف ينمو بثبات عبر الزمن ، وبالتالي يصبح في إمكان جميع الدول أن تهرب من الوقوع في المصيدة السكانية التي أشار إليها مالتس .



شكل (6-9) التقدم التكنولوجي والاجتماعي وتجنب المصيدة السكانية

الثاني : افتراض وجود علاقة مباشرة (موجبة) بين معدل زيادة السكان في الدولة من ناحية ، ومستوى نصيب الفرد من الدخل القومي من ناحية أخرى . وطبقاً لهذا الافتراض ، وعند المستويات المنخفضة نسبياً لمتوسط نصيب الفرد من الدخل ، ينبغي أن نتوقع حدوث ارتفاع في معدلات النمو السكاني في ظل تزايد متوسط نصيب الفرد من الدخل . ولكن البحوث التي تناولت الدول الأقل تقدماً أظهرت أنه لا يوجد ارتباط واضح بين معدلات نمو السكان ومستويات متوسط نصيب الفرد من الدخل . ونتيجة لتطبيق أساليب الطب الحديثة والبرامج الصحية العامة ، اتجهت معدلات الوفيات نحو الانخفاض السريع ، وأصبحت أقل اعتماداً على مستوى الدخل الفردي . علاوة على ذلك ، وكما يتضح من الشكل (6–10) ، ليست هناك علاقة محددة بين معدل المواليد ومستوى الدخل الفردي . كما ينبغي أن نلاحظ التباين الكبير في معدلات الخصوبة بين الدول ذات نفس متوسط الدخل الفردي ، وخاصة في الدول التي يقل فيها مستوى الدخل عن 1000 دولار . ونستخلص مما سبق أن ما يؤثر على النمو السكاني ليس المتوسط التجميعي لنصيب الفرد من الدخل ، وإنما الأهم هو كيفية توزيع هذا الدخل . والأمر الأكثر أهمية هو مستوى دخل الأسرة وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل . وعلى ذلك ، تعتبر المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية في الدولة ، وفلسفة التنمية التي تطبقها ، هي محددات أكثر أهمية بالنسبة لمعدلات النمو السكاني ، قياساً إلى المتغيرات الاقتصادية الكلية ونماذج النمو الاقتصادي .

شكل (10-6) الخصوبة وعلاقتها بالدخل في الدول النامية



لذلك نستطيع أن نرفض نظرية مالتس والنظريات النيومالتسية أيضا والتي بنيت على نظرية مالتس عند تطبيقها على الدول النامية المعاصرة . **ونلخص أسباب الرفض في النقاط التالية :**

1- عدم إعطاء الاهتمام الكافي لدور التقدم التكنولوچي وتأثيره .

2- اعتمدت فروضهم على العلاقة الكلية بين نمو السكان ومستوى نصيب الفرد من الدخل ، وهي علاقة لم تصمد أمام الاختبار التطبيقي .

3- التركيز على متغيرات خاطئة ، مثل اعتبار نصيب الفرد من الدخل كعامل أساسي محدد لمعدلات النمو السكاني . وكان المدخل الأفضل والأكثر صلاحية لعلاقة السكان والتنمية هو منهج الاقتصاد الجزئي للقرار الخاص بحجم الأسرة الذي يتخذ طبقا للفرد وليس للجميع . إن مستوى المعيشة أصبح هو المحدد الأساسي لقرار العائلة لكي ينجبوا عدداً كبيراً أو قليلاً من الأطفال .

نظرية الاقتصا د الجزئى الأسرى للخصوبة

في السنوات الأخيرة بدأ الاقتصاديون ينظرون إلى المحددات الإقتصادية الجزئية لخصوبة الأسرة في محاولة لإمدادنا بتفسيرات نظرية وتطبيقية أفضل لما نشاهده من

انخفاض معدلات المواليد المرتبطة بالمرحلة الثالثة لنموذج التحول الديموجرافي . ومن ثم اعتمدوا على النظرية التقليدية النيوكلاسيكية لسلوك المستهلك في نموذجهم التحليلي واستخدموا المبادئ الأساسية للاقتصاد والأمثلية . وذلك لتوضيح قرارات حجم الأسرة .

إن النظرية التقليدية لسلوك المستهلك تفترض أن الأسرة طبقا لأذواقها وتفضيلاتها لمدى معين من السلع (دالة المنفعة) تعمل على تعظيم منفعتها لإستهلاك حجم معين من السلع في ظل الدخل المتاح والأسعار النسبية لكل السلع . وعند تطبيق هذه النظرية وربطها بمعدلات الخصوبة فإن الأطفال يعتبرون نوع خاص من الاستهلاك (وفي الدول الأقل تقدماً ، كنوع من الاستثمار) ، وبالتالي يصبح الإنجاب نوعاً من الاستجابة الاقتصادية الرشيدة لطلب الأسرة على الأطفال في مقابل السلع الأخرى . وهنا ينطبق أثر الدخل وأثر الإحلال . وفي ظل ثبات العوامل الأخرى فإن عدد الأطفال المرغوب يتوقع أن يتناسب طرديا مع دخل الأسرة . مع ملاحظة أن العلاقة قد لا تكون منطبقة في المجتمعات الفقيرة حيث إنها تعتمد على قوة العلاقة في الطلب على الأطفال في مقابل السلع الأخرى ومصادر زيادة الدخل الأخرى مثل عمل المرأة ، وترتبط عكسيا مع تكلفة الأطفال ، وكذلك على مدى قوة تفضيلات السلع الأخرى في مقابل حيازة الأطفال . وهذه العلاقة يتم التعبير عنها رياضيا كالآتي :

$$Cd = f(Y, Pc, Px, Tx) \qquad X = 1, 2, \ldots\ldots\ldots\ldots, n)$$

Cd : تمثل الطلب على الأطفال الموجودين على قيد الحياة في ظل اعتبار مهم وهو زيادة معدلات وفيات الأطفال في المجتمعات الفقيرة وهي دالة في :

Y : مستوى دخل الأسرة .

Pc : صافي سعر الطفل ويمثل الفرق المتوقع بين تكلفة الطفل والعائد من تشغيل هذا الطفل .

Px : سعر باقي السلع الأخرى .

Tx : هي ميل الأذواق للسلع الأخرى في مقابل حيازة الأطفال .

وتحت شروط نظرية النيوكلاسيك نستطيع توقع الآتي :

$\delta Cd / \delta Y > 0$ الدخل المرتفع للأسرة يؤدي إلى زيادة الطلب على الأطفال .

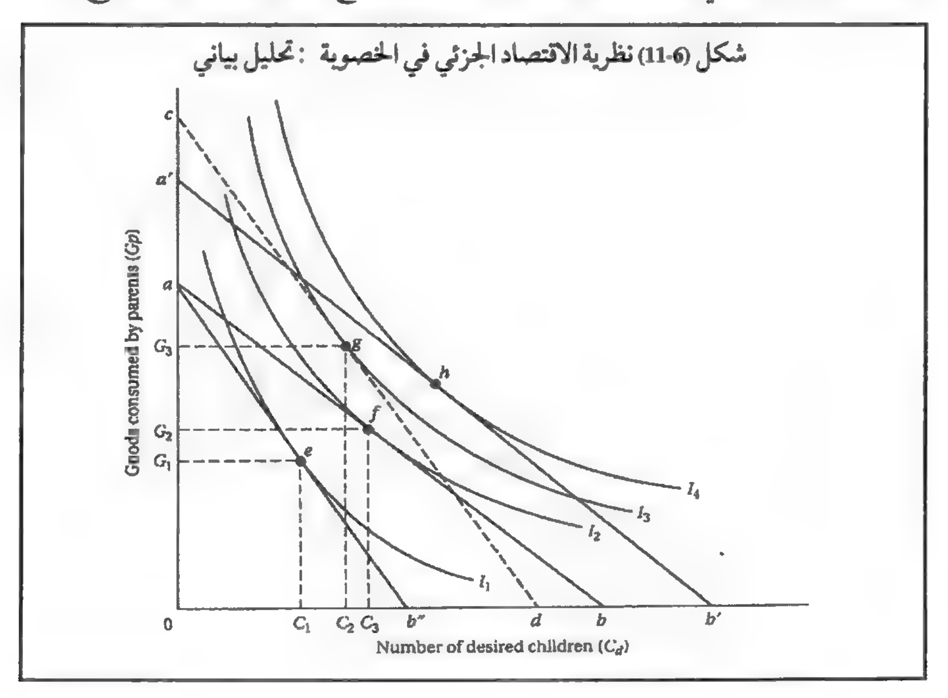
$\delta Cd / \delta Pt < 0$ زيادة سعر الطفل يؤدي إلى انخفاض الطلب على الأطفال .

$\delta Cd / \delta Px > 0$ زيادة سعر السلع الأخرى يؤدي إلى زيادة الطلب على الأطفال .

$\delta Cd / \delta Tx < 0$ زيادة تفضيلات السلع الأخرى مقابل الأطفال تؤدي إلى إنخفاض الطلب على الأطفال :

والشكل رقم (6 -11) يمدنا بتوضيح مبسط لنظرية الخصوبة المبنية على الاقتصاد الجزئي . حيث إن عدد الأطفال المرغوب يقاس على المحور الأفقي أما كمية السلع الأخرى تقاس على المحور الرأسي ، ورغبات الأسرة للأطفال يعبر عنها عن طريق خريطة السواء والتي تعبر عن درجة الإشباع الذاتي المستمدة للآباء لكل التوليفات الممكنة المكونة من السلع والأطفال ، حيث يوضح كل منحنى سواء منفرد توليفة الأطفال والسلع والتي تعطي نفس الكمية من الإشباع ، وأى نقطة أو توليفة من السلع والأطفال على منحني سواء أعلى تعبر عن مستوى إشباع أعلى والعكس صحيح .

شكل (6-11) نظرية الاقتصاد الجزئي في الخصوبة : تحليل بياني



وتعطي كل نقطة على نفس منحنى السواء ذات المقدار من الإشباع . فإذا نظرنا إلى الشكل (6 -11) نجد أن هناك أربعة منحنيات سواء من I 1 إلى I4 . وطبقاً للنظرية ، هناك عدد لانهائي من منحنيات السواء تغطي كل التوليفات المحتملة من السلع والأطفال .

كما أن قدرة الأسرة لشراء توليفات مختلفة من السلع والأطفال تمثل بخط الميزانية ab . لذا فإن كل التوليفات على خط الميزانية أو أسفله داخل المثلث (Oab) يمكن الحصول عليه ماديا عن طريق دخل الأسرة المنتظر والأسعار النسبية للسلع والأطفال كما هو موضح بميل خط الميزانية . وكلما كان هذا الخط أكثر انحداراً Steeper زاد سعر الطفل مقارنة بالسلع الأخرى والعكس . وتبعا لنظرية الخصوبة المعتمدة على الطلب فإن الأسر ستختار التوليفة المناسبة والتي تعمل على تعظيم درجة الإشباع . والتوليفة المثلى تمثل بالنقطة f وهي نقطة التماس بين خط الدخل ومنحنى السواء I2 لذلك يكون الطلب على الأطفال هو C3 والسلع الأخرى G2 ، وإذا زاد دخل الأسرة ينتقل خط الدخل (الميزانية) من ab إلى a^1b^1 ومن ثم تحقيق مستويات إشباع أعلى . ويكون ذلك بتماس منحنى السواء I 4 مع خط الميزانية a^1b^1 عند النقطة h ، وذلك على إفتراض أن الأطفال سلعة عادية مثل معظم السلع الأخرى . وهذه خاصية مهمة في الدول ذات الدخل المنخفض حيث يزيد فيها الطلب على الأطفال كنوع من الأمان المستقبلي . وفي حالة زيادةتكلفة الأطفال في حالة بقاء سعر السلع الأخرى ثابت نجد أن أثر الإحلال هو السائد. وفي ظل ثبات الدخل والأذواق فإن زيادة الأسعار النسبية للأطفال يؤدي إلى الإنتقال إلى مستوى إشباع أقل . ومن ثم الانتقال من النقطة f إلى النقطة e وذلك بتحرك خط الميزانية ab̋ .

وفي النهاية إذا كانت هناك زيادة متزامنة في دخل الأسرة وصافي سعر الطفل نتيجة زيادة فرص وظائف النساء وزيادة الأجر مع وجود ضريبة على الأطفال إلى مابعد عدد معين لكل أسرة ، فإن هذا سيؤدي إلى تحرك خط الميزانية إلى أعلى أو يستدير لأسفل على النحو الذي يوضحه الخط المنقطع cd . ومن ثم الإنتقال إلى النقطة g والتي تعظم مستوى الإشباع في ظل عدد أقل من الأطفال . باختصار يمكن القول بأن

مستويات عالية من المعيشة في ظل دخل منخفض للمرأة وتكلفة أعلى لتربية الأطفال سيحفز الأسر على وجود حجم أقل للأسرة ، ومن ثم تحسين مستوى الرفاهية لهذه الأسر .

3/4/6 الطلب على الأطفال في الدول النامية:

كما سبق أن رأينا ، تفترض نظرية الخصوبة أن طلب الأسرة على الأطفال يتحدد بتفضيلات هذه الأسرة لعدد معين من الأطفال الأحياء (وخاصة الذكور) . ومن الطبيعي أن تختلف هذه التفضيلات في المناطق التي تشهد ارتفاع معدل وفيات الأطفال ، حيث يميل الآباء لإنجاب عدد أكبر من المرغوب فيه فعلاً تحسباً لوفاة بعضهم . وتشير النظرية إلى محددات أخرى مثل تكلفة رعاية هؤلاء الأطفال ، ومستوى دخل الأسرة . ففي المجتمعات الفقيرة ، يكون الأطفال بمثابة سلعة استثمارية تغل عائداً ، سواء أخذ هذا العائد شكل تشغيل الطفل مبكراً ، أو تقديم الدعم المالي للوالدين عندما يتقدم بهما العمر .

ومن الملاحظ في العديد من الدول النامية ، أن العوامل السيكولوچية (النفسية) والثقافية تعتبر من المحددات الهامة لحجم الأسرة ، حيث يتم اعتبار أول طفلين أو ثلاثة بمثابة سلع استهلاكية ، وبالتالي فإن استجابة الطلب عليهم بسبب التغييرات في السعر النسبي تكون محدودة .

إن تطبيق آلية الاختيار - حسب نظرية الخصوبة - على الدول الأقل تقدماً ، من المفترض أن يتم بالنسبة للطفل الإضافي (أو الحدي) الذي ينظر إليه باعتباره نوعاً من الاستثمار . وعندما تقرر الأسرة إنجاب طفل إضافي ، من المفترض أنها توازن بين المكاسب الاقتصادية والتكاليف الناجمة عن استقبال هذا الطفل . وقد أشرنا في الفقرة السابقة إلى المكاسب المتوقعة ، أما التكاليف فهي تأخذ شكلين رئيسيين هما نفقة الفرصة البديلة لوقت الأم (أي الدخل الذي كان من المتوقع الحصول عليه إذا خرجت للعمل بدلاً من رعاية الطفل بالمنزل) ، ونفقات تعليم الأطفال ، حيث يكون هناك تناوب (أو تعارض) بين احتمالين هما : الحصول على عدد قليل من الأطفال المؤهلين جيداً ، مع ارتفاع تكلفة التعليم ، حيث تزيد إمكانية حصولهم على دخل مرتفع . أما

الاحتمال الثاني فهو إنجاب عدد أكبر من الأطفال ذوي المهارة المحدودة بسبب انخفاض المستوي التعليمي وتكلفته ، مع ضآلة الدخل المتوقع .

وباستخدام نفس عمليات التفكير الدارجة في النظرية التقليدية لسلوك المستهلك ، نجد أن تطبيق نظرية خصوبة الأسرة على واقع الدول الأقل تقدماً ، يجعلنا نستنتج أنه عندما يرتفع سعر أو تكلفة الطفل نتيجة لزيادة فرص التعليم والتوظف أمام النساء ، أو حدوث زيادة في رسوم التعليم بالمدارس ، أو إصدار قوانين تحدد سن تشغيل الأطفال عند حد أدنى معين ، أو تطبيق نظام للضمان الاجتماعي تموله الحكومة ، كل ذلك يقلل من طلب الآباء على الحصول على طفل إضافي ، ويجعلهم يفضلون الكيف على الكم ، أو الحصول على دخل من توظف المرأة بدلاً من الإنفاق على رعاية الطفل . وينتج عن كل ذلك أن أحد طرق تقليل رغبة الأسرة في الحصول على مزيد من الأطفال يكون من خلال رفع تكلفة رعاية الطفل ، عن طريق تقديم فرص أكبر للتعليم ، ومدى أوسع لتشغيل النساء صغيرات السن في وظائف ذات رواتب مرتفعة .

4/4/6 بعض البراهين التطبيقية

إذا نظرنا إلى الدراسات الإحصائية نجدها تلقي الضوء على الدول النامية وتمدنا بأدلة قوية للنظرية الاقتصادية للخصوبة . على سبيل المثال وجدت هذه الدراسة أن هناك معدلات عالية من النساء العاملات خارج المنزل وارتفاع نسبة الإناث في المدارس خاصة في المرحلة الابتدائية والثانوية تكون مصحوبة بانخفاض كبير في مستويات الخصوبة . حيث إن الإناث قد حصلن على تعليم جيد ، وهذا قاد إلى زيادة مشاركتهم في الدخل الأسري وإنجاب أطفال أقل . أكثر من ذلك فإن هذه الدراسات أثبتت العلاقة القوية بين إنخفاض وفيات الأطفال وإنخفاض معدلات الخصوبة . ومن ثم فإن زيادة تعليم الإناث وزيادة دخلهم الناتج عن توفير فرص عمل لهم يمكن أن تخفض من معدلات وفيات الأطفال . وهذه الحقيقة بمفردها توضح أهمية تعليم الإناث وتحسين الصحة العامة وبرامج الإهتمام بتغذية الطفل هي التي ستؤدي إلى تخفيض معدلات الإنجاب في دول العالم الثالث .

5/4/6 بعض الاستنتاجات الخاصة بالتنمية والخصوبة

إن كل الوقـائع والنظريات السـابقة يمكن أن تلخص في الآتي : إن تأثير التقدم الاقتصادي والاجتماعي في تخفيض معدلات الإنجاب في الدول النامية ستكون أعظم عندما تكون الغالبية العظمى من السكان ، وبخاصة الفقراء لهم نصيب من هذه المنافع (بفعل التقدم الإقتصادي) . **وتحديداً ، يمكن القول بأن معدلات المواليد بين الفقراء ستنخفض عندما يتحقق الآتي :**

1- زيادة تعليم الإناث وما ينتج عن ذلك من تغيير في دورهن ووضعهن الاجتماعي .

2- الزيادة في فرص توظيف النساء وزيادة أجورهن غير الزراعية ، ومن ثم زيادة تكلفة تربية الطفل الإضافي .

3- مستوى دخل الأسرة عن طريق الزيادة المباشرة في فرص التوظف ، وزيادة متحصلات الزوج والزوجة ، أو من خلال إعادة توزيع الدخل أو الأصول والثروات من الأغنياء إلى الفقراء .

4- تخفيض معدلات وفيات الأطفال عبر التوسع فى برامج الصحة العامة والرعاية الغذائية للطفل والأم .

5- الاهتمام بالمسنين ووضع التأمينات الاجتماعية لهم ، وخاصة النساء .

باختصار فإن الجهود التوسعية لإيجاد وظائف والاهتمام بالتعليم والصحة لابد وأن تتوافر لأكبر قطاع من المجموعات الفقيرة بصفة عامة والنساء بصفة خاصة ، حيث إن هذا لن يساعد فقط على إحداث عملية التنمية ، ولكن من الممكن أن يحفز الأفراد على وجود عائلة صغيرة وإنجاب عدد أقل من الأطفال ، ومن ثم انخفاض معدل النمو السكاني .

إن مجرد وجود حوافز ووجود برامج تنظيم الأسرة من الممكن أن تكون أدوات فعالة لتخفيض معدل النمو السكاني . ولكن يجب أن تدعم بمجهودات تنموية أخرى خاصة التنمية الاجتماعية مثل العناية بالتعليم والصحة والمرأة .

5/6 آثار الخصوبة المرتفعة: بعض الآراء المتضاربة

The Consequences of High Fertility: Some Conflicting Opinions

لعدة سنوات ، ناقش إقتصاديو التنمية وبعض علماء الاجتماع خطورة تزايد معدلات النمو السكاني . هذه المناقشة كانت أعلى صوتا في مؤتمر السكان الذي عقد في بوخارست (عاصمة رومانيا) عام 1974 . ومن ناحية أخرى يجب أن نعرف أن النمو السكاني ليس هو السبب الوحيد أو الأساسي لانخفاض مستويات المعيشة أو إنخفاض مستوى الحريات في دول العالم الثالث . وعلى الجانب الآخر ، نجد أنه من السذاجة أن نعتقد أن تزايد معدل النمو السكاني في بعض الدول أو القطاعات لا يزداد حدة بل أنه يمثل مشكلة جادة ومركبة لهذه المكونات المحدثة للتخلف خاصة إنخفاض مستويات المعيشة وتحديد الحريات . إن بعض التلخيصات التالية للحجج الرئيسية ضد فكرة أن تزايد النمو السكاني يقود إلى مشاكل خطيرة للتنمية هي :

1/5/6 نمو السكان ليس المشكلة الحقيقية

نستطيع أن نتعرف على ثلاثة خطوط رئيسية للحجج التي يسوقها بعض الأفراد الذين يؤكدون أن النمو السكاني ليس هو المشكلة الحقيقية وذلك للأسباب الآتية :

1- المشكلة ليست في النمو السكاني ولكن في قضايا أخرى .

2- النمو السكاني هو موضوع كاذب اختلق بواسطة الدول المتقدمة والمؤسسات والوكالات العالمية لجعل سكان هذه الدول مستمرين في تخلفهم ولديهم إعتماد على العالم الخارجي .

3- في بعض الدول النامية نجد أن النمو السكاني شيء مرغوب فيه ، فهو نعمة وليس نقمة .

القضايا الأخرى

كثير من العارفين ببواطن الأمور في كل من الدول المتقدمة والنامية يقولون أن النمو السكاني ليس هو المشكلة الرئيسية ، ولكنها واحدة من الأربعة موضوعات التالية :

التخلف

إذا كانت الإستراتچية الصحيحة بتلاحقها تقود إلى مستويات عالية من المعيشة وزيادة الحريات فإن السكان سيهتمون بأنفسهم . وفي الحقيقة ، سوف تختفي مشكلة الزيادة السكانية مثل الوضع في الدول المتقدمة . وتبعا لهذه المناقشة فإن التخلف هو المشكلة الرئيسية وأن التنمية لابد وأن تكون هي الهدف الرئيسي . فمع وجود تقدم إقتصادي واجتماعي فإن هذا سوف ينظم أوتوماتيكيا النمو السكاني وتوزيعه ، حيث إن الغالبية العظمى من سكان الدول النامية لا تتمتع بمميزات التعليم والإعتناء بها صحيًا وإجتماعيًا . وبالتالي فإن الأسرة الكبيرة تعتبر هي مظهر الأمان الاجتماعي . وينتهي مؤيدو حجة التخلف إلى أن برامج التحكم في الإنجاب سوف تفشل بالتأكيد ، عندما لا يكون هناك حافز من جانب العائلات ذاتها لتخفيض عدد أفرادها . .

إستنزاف الموارد العالمية والتدمير البيئي

World Resource Depletion and Envirohmental Destruction

إن السكان يمكن أن يكونوا مشكلة إقتصادية عندما تتم نسبتهم إلى مدى توافر ، ودرجة استغلال الموارد الطبيعية النادرة . وفي الحقيقة فإن الدول المتقدمة التي يعيش فيها أقل من ربع سكان العالم تستهلك حوالي 80% من الموارد العالمية (انظر جدول (6-6)) . على سبيل المثال ، فإن المستهلك في أمريكا الشمالية وأوروبا يحصل على مايقرب من 16 ضعف من الموارد الطبيعية والمادية والغذاء ، وذلك بالمقارنة بدول العالم الثالث . ومن منظور استنفاد الموارد الطبيعية المحدودة فإن الطفل الإضافي في الدول المتقدمة يستهلك ما يعادل استهلاك 16 طفل إضافي في الدول المتخلفة في المتوسط . وتبعا لهذا ، على الدول المتقدمة أن تخفض من استهلاكها المرتفع بدلا من أن تطالب الدول النامية بتخفيض معدلات الخصوبة العالية والتي تكون سبب في انخفاض مستويات المعيشة والتى ترجع في الأساس إلى استهلاك أغلب الموارد العالمية من قبل الدول المتقدمة وحدها . لذا فإن عادات الاستهلاك الوفير من الدول المتقدمة والأفراد الأغنياء في الدول الفقيرة وليس النمو السكاني يجب وأن تكون هي الهدف الرئيسي لإهتمام العالم .

جدول (6-6) استهلاك السلع الرئيسية حسب المناطق (1984)

السكان والموارد	الدول النامية	الدول المتقدمة	الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية
السكان (مليون)	3,592	792	388
% من الإجمالي	75,3	16,6	8,1
الوقود (آلاف الأطنان المترية من الفحم وما يعادلها)	1,953,187	4603777	2241617
% من الإجمالي	22,2	52,3	25,5
نصيب الفرد بالكيلوجرامات	543,8	5816,0	5777,4
الحديد (آلاف الأطنان)	200650	313799	193870
% من الإجمالي	28,6	44,3	27,4
نصيب الفرد منه بالكيلوجرام	55,9	396,2	499,7
الحبوب (آلاف الأطنان)	929000	595704	276980
% من الإجمالي	51,6	33,1	15,4
نصيب الفرد منه بالكيلوجرام	250,3	752,2	713,9
الأخشاب (آلاف الأطنان)	91400	363000	178600
% من الإجمالي	14,4	57,3	28,2
نصيب الفرد منه بالكيلوجرام	24,6	458,3	460,3

المصدر : روبرت ربيتو : السكان ، الموارد والبيئة : مستقبل غير متوقع ، دورية السكان رقم 42 ، يوليو 1987 ، جدول 14 .

توزيع السكان

إن المشكلة ليست فقط في حجم السكان في حد ذاته ولكن في كيفية توزيع هؤلاء السكان في المساحة المتاحة مثل بعض الأجزاء من دول أفريقياجنوب الصحراء Subsahran في أفريقيا ، وكثير من الأقاليم داخل الدول مثل إقليم الأمازون في البرازيل حيث يتواجد عدد سكان أقل مما ينبغي ، وبعض القطاعات يتركز فيها السكان بصورة كثيفة في مساحة صغيرة مثل معظم القطاعات الحضرية في أغلب دول (LDCs) .

لذلك فإن على الحكومة ليس فقط العمل على تقليل معدل نمو السكان ، ولكن أيضا تخفيض معدل الهجرة من الريف إلى المدينة ، وأن تحدث توزيع أفضل للسكان طبقا للموارد المتاحة وعلى أقاليم الدولة المختلفة .

تهميش المرأة

وكما رأينا فإن المرأة تتحمل دائما النسبة الأكبر من أعباء الفقر ، ونقص التعليم ، وقلة الوظائف ومحدودية دورها الاجتماعي . وفي كثير من الحالات فإن تدني دورهم الاجتماعي ومحدودية برامج تنظيم الأسرة تظهر في معدلات الخصوبة العالية . تبعا لهذه الحجة فإن النمو السكاني هو العائد الطبيعي والنتيجة الحتمية لقلة فرصهم الاقتصادية . فلو أن المرأة أصبحت بصحة جيدة ، وحصلت على تعليم جيد ورفاهية إقتصادية مع وجود دورها الهام في المجتمع والأسرة فإن هذه السلطة الممنوحة للمرأة ستقود بكل تأكيد إلى إنخفاض حجم الأسرة وتخفيض معدل النمو السكاني . وتلك كانت الرسالة الأساسية لمؤتمر السكان الذي عقد في القاهرة عام 1994 .

2/5/6 التحايل المتعمد لطرح قضية خاطئة

إن الموضوع الرئيسي الثاني القابل للمناقشة والذي ينكر أهمية النمو السكاني كمشكلة كبيرة للتنمية يتحدد بشدة في ضوء نظرية التبعية للتخلف التي شرحت في الفصل الثالث . فقد نوقش ذلك وتم إستنتاج أن الإهتمام الزائد من جانب الدول الغنية بقضية النمو السكاني للدول الفقيرة هو في الحقيقة محاولة لإعاقة التنميةفي الدول الفقيرة لكي تحافظ الدول المتقدمة على مكانتها الدولية بصورة تتناسب مع مصالحها الشخصية . لذلك فإن الدول الغنية تضغط على الدول الفقيرة لكي تلزم سكانها ببرامج تنظيم الأسرة حتى لو أنهم هم أنفسهم مروا بهذه المرحلة من زيادة كبيرة في السكان والتي عجلت بعملية التنمية لديهم . المدرسة النيوماركسية الراديكالية ترى أن برامج تحديد الأسرة بالدولة الغنية والوكالات الأخرى المؤيدة لهم تعمل بشكل يتسم بالعنصرية ومحاولة الإبادة الجماعية ، وتسعى إلى تخفيض الحجم النسبي والمطلق للفقراء ، وخاصة الملونين منهم والتي يعتقدون أنها تشكل مشكلة خطيرة يوما ما لرفاهية الأغنياء وبخاصة المجتمعات البيضاء المسيطرة .

إن حملات تنظيم الأسرة المنتشرة في كافة أنحاء العالم تظهر مخاوف العالم المتقدم في مواجهة التحديات الجذرية المحتملة للنظام العالمي عن طريق الأشخاص الذين سيكونوا هم أول ضحاياهم .

3/5/6 الظاهرة المرغوبة

إن الحجة الاقتصادية التقليدية ترى أن النمو السكاني هو المكون الأساسي لتحفيز عملية التنمية الاقتصادية لأن الحجم الكبير للسكان يولد طلب المستهلكين . ومن ثم توليد إقتصاديات حجم إيجابية أو مرغوبة في الإنتاج ، تخفيض تكلفة الإنتاج ، وتقديم عدد كافي من عنصر العمل منخفض التكلفة . ومن ثم زيادة مستويات الإنتاج . إن اقتصاديي السكان طبقا لمدرسة الثورة النيوكلاسيكية المضادة تناقش على سبيل المثال ، أن الأسواق الحرة سوف تستجيب دائماً لأية ندرة تنتج عن النمو السكاني ، ومثل هذه الندرة ستجعل السعر يرتفع ، ومن ثم تعمل على وجود تكنولوچيا إنتاج موفرة للنفقات . في النهاية فإن حرية الأسواق والإبداع البشري سوف يحل كل المشكلات الناتجة عن النمو السكاني . وجهة النظر المعدلة هذه كانت في مقابل النظرية التقليدية والتي استمرت من الخمسينيات إلى السبعينات والتي تروج أن النمو السكاني كانت له نتائج اقتصادية خطيرة والتي إذا تركت بدون تصحيح ستبطئ التنمية الإقتصادية . ومن ناحية أخرى ، ومن المنظور السياسي فإنها نوقشت بواسطة بعض إقتصاديي العالم الثالث النيوماركسيين والذين قالوا إن الكثير من المناطق الريفية هي في الحقيقة بها عدد سكان أقل من العدد المرغوب . ومن ناحية أخرى نجد الأراضي غير مستخدمة وإن كانت قابلة للزراعة تستطيع أن تطرح كميات كبيرة من الإنتاج لو تم زراعتها . وهناك عدة قطاعات في أفريقيا الإستوائية وأمريكا اللاتينية وحتى بعض القطاعات من آسيا كانت بها نفس الأوضاع ، أراضي صالحة غير مستزرعة . وبالنسبة لأفريقيا على سبيل المثال بعض المراقبين لاحظوا أن كثيراً من القطاعات كانت ذات أعداد كبيرة من السكان في الماضي البعيد عن وجودهم اليوم . هذا التفريغ السكاني للريف نشأ ليس فقط من تجارة العبيد ، ولكن أيضا من الخدمة العسكرية الإجبارية ، وكذلك سياسات القوى العاملة للحكومات الإستعمارية السابقة . على سبيل المثال ، في القرن السادس عشر كانت مملكة الكونجو بها 2 مليون

نسمة تقريبا ، ولكن بحلول الاستعمار والذي جاء بعد 300 سنة من تجارة الرقيق انخفض عدد السكان لأقل من الثلث . و اليوم أجزاء من جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً) اقتربت من أرقام القرن السادس عشر . وهناك مناطق أخرى من شرق وغرب افريقيا تحظى بأمثلة مشابهة على الأقل في عيون المدافعين عن الزيادات السريعة للسكان في أفريقيا .

ولا شك أن مثل هذه المناقشات قد أثرت على الأفراد فى كل من الدول المتقدمة والنامية . وبوضوح فإن بعض هذه الأمور تعتبر صحيحة إلى درجة كبيرة بالنسبة لدول العالم الثالث عن الآخرين . إن النقطة الهامة أنهم يمثلوا مدى واسع من الآراء ووجهات النظر والتي تحتاج أن توضع في مقابل الحجة المضادة للمنظرين الذين يعتقدون أن النمو السكاني هو في الحقيقة مشكلة خطيرة .

4/5/6 نمو السكان هو المشكلة الحقيقية

يلاحظ أن الآراء المؤيدة لتقليص حجم السكان بسبب النتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية السلبية تكون مبنية على واحدة من الثلاث حجج التالية :

الحجة المتطرفة : السكان والأزمة العالمية

إن النقاش المبالغ فيه لوضع السكان كمشكلة يحاول أن ينسب معظم الشرور الاجتماعية والاقتصادية العالمية إلى الزيادة المفرطة للسكان . وهذا الرأى منطلق من أن الزيادة السكانيةغير المقيدة تمثل أزمة كبرى تواجه الجنس البشري ، وهي السبب الأساسي للفقر ، وانخفاض مستويات المعيشة ، وسوء التغذية ، وإعتلال الصحة وتدهور البيئة بالفعل والتصورات الرهيبة لكوارث الغذاء العالمية ، وكوارث البيئة تنسب في معظمها كلية إلى النمو السكاني العالمي . إن مثل هذا النقاش المتطرف قاد بعض المؤيدين لتأكيد أن استقرار السكان أوحتى تخفيضهم ضرورة ملحة حتى لو استلزم الأمر وجود قوانين إلزامية وإجبارية لتحديد حجم الأسرة مثلما حدث في بعض دول العالم الثالث مثل بنجلاديش والهند .

الحجة النظرية : دائرة الفقر - السكان - الاحتياج لبرامج تنظيم الأسرة

نظرية دائرة الفقر – السكان تعتبر الحجة الرئيسية التي قدمها بعض الإقتصاديين والذين يعتقدون أن زيادة معدلات النمو السكاني تطرح آثاراً سلبية إقتصادية ، ويجب

أن تحظى باهتمام حقيقي من دول العالم الثالث ، وأن المؤيدين بدأوا من الإقتراح الأساسي وهو أن النمو السكاني يكثف ويضخم المشاكل الإقتصادية والاجتماعية المرتبطة أساسا بظروف التخلف . كما أن النمو السكاني يؤدى إلى تأخير وجود حياة أفضل للموجودين أساسًا ، وذلك من خلال تخفيض معدلات الإدخار الأسري والقومي . وكذلك يؤدي لتخفيض إيرادات الحكومة لتطوير قطاعات الصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى للسكان الإضافيين ، وهذا بدوره سيؤدي لتخفيض احتمال أى تحسن في مستوى المعيشة للأجيال الحالية ، وقد يؤدي لإنتقال الفقر إلى الأجيال القادمة .

وأن النموذج الأساسي الذي استخدمه الإقتصاديون يظهر النتائج المعاكسة للنمو السكاني السريع من خلال تبسيط نموذج سولو للنمو ؛

حيث تأخذ دالة الإنتاج الشكل التالي :

$$Y = f(K, L, R, T) \qquad (6-1)$$

حيث إن الناتج دالة فى رأس المال والعمل والموارد والتكنولوجيا

$$Y - I = a(K - I) + t \qquad (6-2)$$

حيث y هي معدل النمو في الـ GNP ، بينما I هي معدل نمو القوى العاملة (نمو السكان) ، في حين نجد أن K تعبر عن معدل النمو في رصيد رأس المال ، x هي مرونة رأس المال إلى الناتج (وعادة ما تكون ثابتة) ، وأخيراً t تعكس تأثير التغيير التكنولوچي (فائض سولو في الدراسات التطبيقية الخاصة بنمو الموارد الاقتصادية في الدول المتقدمة) (انظر الفصل الثالث) .

وبافتراض ثبات عوائد الحجم طبقا للمعادلة (2 - 6) ، فإن معدل نمو نصيب الفرد من الدخل يتناسب طرديا مع معدل نمو رأس المال إلى الناتج K - I بالإضافة لتأثير التقدم التكنولوچي متمثل في التحسن في رأس المال البشري والمادي . وفي غياب عامل التكنولوجيا فإنه بارتفاع معدل نمو رأس المال K ومعدل النمو السكاني I يجب أن

يعظم معـدل الإدخار والإستثمار لكي يتم الحفاظ على متوسط نصيب الفرد من الدخل تبعا لنموذج هارود - دومار . وعلاوة على ذلك ولأن K قد لا يكون مستقلا عن I لكنه يمثل علاقة عكسية بين I, K بسبب تخفيض الإدخار ضمنيا بسبب وجود أعباء الإعالة الناتجة عن تزايد النمو السكاني ، ومن ثم فإن الآثار السلبية الاقتصادية للنمو السكاني ربما تكون أكبر مما يفترض نموذج النمو للنيوكلاسيك . في النهاية إذا كان انخفاض الدخل يستحث العائلات الفقيرة لحيازة أطفال أكثر ، وذلك كمصدر للعمالة الرخيصة والأمن الاجتماعي للوالدين ، عندئذ تتولد حلقة مفرغة أخرى وهي أن الأفراد الفقراء يمتلكون أسر كبيرة كتعويض عن فقرهم ، ولكن معنى هذا نمو سكاني متزايد وكبير ، وأعباء إعالة أكبر ، وانخفاض الإدخار ، وانخفاض الإستثمار ، ومن ثم تباطؤ النمو الإقتصادي ، لذا يتولد فقر عظيم .

لذا نجد أن النمو السكاني يظهر كسبب ونتيجة في نفس الوقت للتخلف ، لأن الانتشار الواسع للفقر المطلق وانخفاض مستويات المعيشة يعتبر سبباً رئيسياً لكبر حجم العائلة وتخفيض النمو الاقتصادي . يتبع ذلك مناداة بعدالة التنمية الاجتماعية والاقتصادية حيث إنها شرط ضروري وأساسي لتوقف النمو السكاني . لكن تبعا لهذه المناقشة فإنها ليست شرطاً كافياً ، فالأمر لا يقتصر فقط على العمل على إمداد الأسرة والأفراد بحوافز لتخفيض حجم أسرهم ، ولكن بانتشار برامج تنظيم الأسرة . ورغم ذلك فإن هناك دول مثل فرنسا واليابان وحاليا كوريا الجنوبية قادرة على تخفيض معدلات سكانها دون اللجوء إلى وجود عيادات تنظيم الأسرة .

5/5/6 الحجة التطبيقية: الآثار السلبية السبعة لنمو السكان

إن حجة المشاكل المتزايدة التى يولدها النمو السكاني الكثيف تنبع من سبع نتائج سلبية للنمو السكاني . وتبعاً لآخر بحث عملي فإن النتائج السلبية المحتملة للنمو السكاني يمكن أن تقسم إلى سبع طبقات هي : النمو الإقتصادي البطئ ، الفقر وعدم العدالة ، التعليم ، الصحة ، الغذاء ، تدهور البيئة . وأخيراً زيادة الهجرة الدولية .

النمو الاقتصادي : لقد أشارت الدلائل أن النمو السكاني السريع يقلل نصيب الفرد من الدخل في معظم دول (LDCs) خاصة هؤلاء الفقراء المعتمدين أساسا على الزراعة ويعانون من ضغوط تتعلق بحجم الأرض والموارد الطبيعية .

الفقر وعدم العدالة : حتى لو أن المقاييس الاحصائية المجمعة ربطت بين مقاييس الفقر والنمو السكاني على المستوى القومي فهي في الغالب تكون غير حاسمة ، أما على مستوى الأسرة فإن النتائج تكون أقوى وأوضح . إن النتائج السلبية للنمو السكاني تقع بشدة على كاهل الفقراء لأنهم هم الوحيدون الذين لا يملكون الأرض ، وأول من يعاني من الإستقطاعات في التأمين الصحي ، برامج التعليم والمعاناة من التدهورات البيئية والفقراء هم الضحايا الرئيسيون فى انخفاض عدد الوظائف لهم بسبب بطء النمو الإقتصادي . والنساء الفقيرات هن أكبر المتضررين لأعباء قسوة هذه البرامج ولا شك أن كل هذا يفاقم من مشكلة الفقر وعدم العدالة .

التعليم : أيضا البيانات قد تكون غامضة أحياناً في هذه النقطة ، وطبقا لحجم العائلة وانخفاض الدخل يتم تقييد الفرص أمام الآباء لتعليم الأبناء . وعلى المستوى القومي فإن تزايد النمو السكاني هو السبب في جعل الإنفاق التعليمى يكون ضعيفا منخفض الجودة ، وهذا بالطبع يعود على النمو الاقتصادي لأن رصيد رأس المال البشرى ينخفض بزيادة النمو السكاني .

الصحة : ارتفاع الخصوبة يؤدي إلى إضعاف صحة الأمهات والأطفال . فهي تزيد من المخاطر الصحية للحمل ، كما أن قصر الفترة بين الولادات المتوالية يؤدي إلى نقص وزن المولود ويزيد من معدل وفيات الأطفال .

الغذاء : إطعام سكان العالم أصبح صعبًا بتزايد النمو السكاني . إن أكثر من 90% من مستلزمات الغذاء الإضافية لدول العالم الثالث ، سببها زيادة السكان . وعلى التكنولوجيا الحديثة للإنتاج أن تكون أسرع عملاً من أجل زيادة إنتاجية الأرض الصالحة للزراعة .

البيئة : لا شك أن تزايد النمو السكاني يساهم في تدمير البيئة ، و ذلك من خلال تلوث الماء والهواء وتدمير طبقة الأوزون وإنخفاض الثروة السمكية والحيوانية وإزدحام القطاع الحضري وغير ذلك . كما أن التدمير البيئي يؤثر على النمو السكاني .

الهجرة الدولية : بعض المراقبين لاحظوا أن زيادة الهجرة الدولية الشرعية وغير الشرعية واحدة من أعظم نتائج النمو السكاني في دول العالم الثالث . إن هناك كثير من العوامل تسبب الهجرة منها البحث عن وظائف بصورة أكبر من الفرص المتاحة في الدول النامية ، ومعنى هذا أن الهجرة تعكس بعض التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للهجرة الدولية لدرجة أنها تهدد مستقبل الدول وخاصة أنها تزيد في الدول المتقدمة . هذه ليست مفاجأة حيث إن هذا الموضوع نوقش مؤخراً من الجانب السياسي في أمريكا الشمالية وأوروبا .

6/6 أهداف وأغراض: نحو اتفاق جماعي

Goals and Objectives : Toward a Consensus

بالرغم مما يبدو من جدل متضارب بشدة عن التبعات السلبية والإيجابية للنمو السكاني خلال العقد الماضي ، فقد نشأت قاعدة مشتركة اتفق عليها كلا الجانبين . وهذا الوضع تم وصفه بواسطة Robert Cassen في كتابه السياسة السكانية Population Policy : New Consensus .

فبعد مضى حقبة الجدال على موضوع السكان وأصبح هناك إجماع دولي جديد بين الدول المتقدمة والنامية ، فإن الأفراد والدول والعالم سوف يكونون أفضل لو أصبح نموهم بطيئاً . إن نتائج النمو السكاني السريع يجب ألا يكون مبالغاً فيها أو يتم الإقلال منها حيث إن بعض التجارب الماضية عن الهجوم على النمو السكاني كان مغالي فيها .

إن الأربع فرضيات الرئيسية التالية تشكل العناصر الرئيسية لهذا الإتفاق الجماعي في الرأي وذلك كما يلي :

1- إن النمو السكاني ليس هو المسبب الرئيسي لانخفاض مستويات المعيشة المتزايد والنمو في عدم المساواة وعدم الإختيار و التي تكون السمة المميزة لدول العالم الثالث . إن الأسباب الرئيسية لهذه المشكلة يجب أن نبحث عنها في ضوء الطبيعة الثنائية الموجودة في النظام الاقتصادي والاجتماعي الدولي والمحلي ، بالإضافة لفشل الكثير من خطط التنمية في إيجاد الوظائف والدخل للأسر خاصة النساء .

2- إن مشكلة السكان ببساطة ليست مشكلة كم ولكنها مشكلة كيف حيث جودة الحياة وتحقيق الرفاهية المادية . لذا فإن حجم سكان دول العالم الثالث يجب أن يكون في إقتران مع دول العالم المتقدم والوفرة التي لديها والمرتبطة بكمية ، وتوزيع الموارد في العالم ، وليس فقط في الارتباط بالموارد المحلية لدول (LDCs) .

3- ولكن تزايد مشاكل النمو السكاني لابد وأن يفاقم مشكلة التخلف ، وكما نرى فإن التوسع الخفي يعني فيما بعد وجود كوارث حيث إن السكان في الدول النامية سوف يزيدون بصورة مطردة خلال العقود القادمة مهما حدث من رقابة على معدلات الإنجاب . وسيتبع ذلك معدلات نمو سكاني مرتفع مع ذلك فهي ليست السبب الرئيسي للتخلف وإن كانت عامل مهم ومشارك في ظاهرة التخلف خاصة في بعض الدول والقطاعات في العالم .

4- الكثير من المشاكل الحقيقية لزيادة السكان تكمن ، ليس في الحجم ككل ولكن في مشاكل التركز خاصة بسبب التعجيل في معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة . ومن ثم فإن وجود توزيع أكثر كفاءة ورشادة سيصبح البديل في بعض الدول لتباطوء النمو السكاني .

في نظرة على هذه الفرضيات الأربع يمكن إضافة ثلاثة أهداف سياسية في أى مدخل حقيقي لموضوع النمو السكاني للدول النامية . هذه الأهداف هي :

1- في الدول أو الأقاليم حيث حجم السكان وتوزيعهم ونموهم يتم اعتباره مشكلة كائنة أو محتملة ، فإن الهدف الرئيسي والأول لأى استراتيچية لتقليل أو تحديد الزيادة في حجم السكان يجب ألا يتعامل فقط مع متغير السكان في حد ذاته ولكن أيضا مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للتخلف . إن مشاكل مثل الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل وانتشار البطالة خاصة بين النساء ومحدودية الزيادة في تعليم النساء والتسهيلات الصحية للفقراء يجب أن تعطي أولوية . وتحسينهم هو شرط أساسي وضروري لحدوث التنمية بل والمحفز الرئيسي لتحسين حرية الأفراد في اختيار الأفضل ، وفى كثير من الحالات يكون اختيارهم هو الأسرة الصغيرة .

2- إيجاد عائلات صغيرة يمكن أن يتم من خلال وجود حوافز للتنمية وبرامج تنظيم الأسرة التي تستخدم التعليم والتكنولوجيا ، وذلك لتنظيم الإنجاب للأفراد الذين يرغبون في التنظيم .

3- الدول المتقدمة لابد وأن تساعد الدول النامية لكي تحقق أهداف تخفيض معدلات الإنجاب والوفيات ، ليس فقط بإمدادهم بوسائل منع الحمل وعيادات تنظيم الأسرة ، ولكن أيضا بحجز جزء من الموارد المملوكة لهم وغير القابلة للتجديد ، وذلك من خلال وجود برامج تحد من الإستهلاك غير الضروري للمنتجات والتى تستخدم هذه الموارد بكثافة ، واستخدام هذه الموارد لإستئصال الفقر والجهل وأمراض سوء التغذية في العالم الثالث . لذا فإن التنمية هي الموضوع الحقيقي وليس التحكم في حجم السكان .

7/6 بعض مداخل السياسة Some Policy Approaches

في نظرة لهذه الأهداف ، ما هى أنواع السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي يجب أن تتخذها حكومات الدول المتقدمة والنامية والوكالات العالمية للمعونة لإحداث تخفيض في معدل النمو السكاني العالمي على المدى الطويل ؟

هناك ثلاثة مجالات للسياسة لها تأثير مباشر وغير مباشر على رفاهية سكان العالم الحاليين والقادمين . هذه المجالات الثلاثة هي :

1- السياسات العامة والخاصة والتي يمكن أن تبدأ بها حكومات الدول النامية للتأثير وربما تحديد نموهم السكاني وتوزيعهم .

2- السياسات العامة والخاصة والتي يمكن لحكومات الدول المتقدمة أن تتخذها لتقليل استهلاكهم غير المتناسب للموارد العالمية المحدودة مع وجود توزيع عادل لمنافع التقدم الإقتصادي العالمي .

3- السياسات العامة والخاصة والتى تستطيع حكومات الدول المتقدمة ووكالات المساعدات الدولية أن تساعد بها الدول النامية لتحقيق أهداف سكانهم .

ولنتعرض إلى كل مجال من هذه المجالات على حدة :

1/7/6 ما الذي تستطيع الدول النامية عمله

إن المناقشات السابقة قادتنا إلى نتائج أساسية وهي أن المتغيرات الرئيسية والتي تؤثر على مستوى الطلب على الأطفال تكون هى الأكثر إرتباطا بمفهوم التنمية . لذا فإن سياسات التنمية المتبعة هي في الحقيقة النقطة الحاسمة في التحول من نمو عال للسكان إلى نمو منخفض .

إن هدف هذه السياسات هو القضاء على الفقر المطلق ، تقليل عدم العدالة في توزيع الدخل ، التوسع في فرص التعليم خاصة للمرأة ، العمل على الاستفادة من وجود الطب الوقائي ، زيادة فرص التوظيف للرجال والنساء ، وجود مياه صحية ونظيفة لفقراء الريف والمدن ، تحسين صحة الأم الحامل والطفل من خلال برامج تغذية سليمة وخدمات إجتماعية لأكبر قطاع من السكان .

مرة أخرى نؤكد على أن مشكلة السكان ليست مشكلة أعداد في حد ذاتها أو عدم رشادة الأبوين ، ولكنها مشكلة انتشار الفقر المطلق وانخفاض مستويات المعيشة والتي تكون المحرك الأساسي الاقتصادي للأسر الكبيرة والتوسع السكاني . ومن ثم فإن تدفق الآثار السلبية الاجتماعية لقرار الآباء بالنسبة للتعليم ، العناية الصحية ، عرض الغذاء ، إستنزاف الموارد ، خلق الوظائف ، وتوزيع الدخل هي التي تؤدي إلى تدخل الحكومة في شئون السكان بسبب وجود تبريرات إقتصادية وتوجد تبريرات غير إقتصادية واضحة أيضا . كذلك فإن سياسات التنمية طويلة الأجل تكون أساسية وضرورية لاستقرار السكان كهدف نهائي . **وهناك أكثر من سياسة يمكن لحكومات الدول النامية أن تتخذها وتتبناها لتخفيض معدل المواليد في الأجل القصير . ويمكنها تحديد النسل من خلال ست طرق :**

1- يمكنها أن تقنع الأفراد بوجود أسرة صغيرة ، وذلك من خلال وسائل الإعلام والوسائل التعليمية سواء المدرسية أو التعليم الجامعي .

2- العمل على وجود برامج تنظيم الأسرة ووجود وسائل منع الحمل وهذه البرامج موجودة في 47 دولة (انظر جدول (6 - 7)) . واليوم قليل جدا من هذه الدول لا تتعامل مع هذه البرامج مثل : زائير ، ميانمار Myanmar ، أثيوبيا ونيجيريا .

3- من الممكن التعامل بنظام الحوافز الاقتصادية الإيجابية والسلبية بالنسبة لعدد الأطفال لكل أسرة ، وذلك من خلال إلغاء أو تخفيض معاش الأم أو الحوافز الإقتصادية عند وجود أطفال أكثر من العدد المحدد أو توفير الدعم للأسر ذات الدخل المنخفض مع توفير الضمان الاجتماعي لكبار السن وزيادة مصروفات المدارس وإلغاء الدعم عند المرحلة الثانوية والتعليم الجامعي . هذه السياسات موجودة فعلا في أكثر من 30 دولة من دول (LDCs) ومن أشهر هذه الدول الصين وكوريا وتجربتهما الشهيرة وسياستهما تجاه تخفيض حجم الأسر ، ومن أمثلة هذه الدول : سنغافورة ، والهند ، وتايوان ، وكوريا الجنوبية ، والصين .

سنغافورة :

على سبيل المثال ، تقوم سنغافورة بتوزيع المساكن العامة التي تتسم بالندرة دون إعطاء أى اعتبارات لحجم الأسرة . كما عملت على تقييد اجازات الحمل والولادة مدفوعة الأجر إذا زاد عدد أطفال الأم على اثنين ، وأعطت أولوية لقبول الأطفال أبناء الأمهات ذات الدرجة الجامعية . بينما ألزمت الأمهات ذات الدرجة التعليمية الأقل بدفع مبالغ أكثر في حالة إنجابها أكثر من طفلين .

الهند :

بالنسبة لولاية Tea في منتصف السبعينيات تم تطبيق تجربة تقوم على عمل ودائع إدخارية للنساء العاملات خلال فترة عدم حملهن . وهذه الودائع تحدد طبقا لعدد الأطفال ، وهذا الحساب يمكن أن يلغى لو أن المرأة انجبت عدد كبير من الأطفال . وهذا الحساب الإدخاري يدفع لها عندما تبلغ المرأة سن 45 سنة كنوع من الأمان الاجتماعي بدلا من الأطفال . واليوم في شمال الهند نجد النساء (أو عادة أزواجهم) يحصلون على حوافز نقدية عند خضوعهم لعمليات تعقيم .

تايوان :

ففي تجربة تايوان في المدينة الريفية ، نجد أن الحكومة وضعت ودائع في البنك لكل إثنين متزوجين حديثا تغطي تكاليف تعليم أول طفلين لديهم ، وإذا أنجب الزوجان الطفل الثالث يفقدون جزءاً من الوديعة ، وإذا أنجبوا الطفل الرابع يفقدون

الوديعة كلها . وهذا البرنامج صمم لتشجيع الأسرة على إنجاب عدد أقل من الأطفال ولكن ذو تعليم جيد .

الصين :

الصين إلى الآن هي الدولة الأكثر شمولا من حيث تطبيق حوافز تنظيم الأسرة . في الثمانينات بدأت تفكر في طريقة تؤثر بها على معدلات المواليد وتخفيضها إلى معدل نمو سنوي 1% خلال تلك الحقبة ، وبدأت تشدد على إنجاز هذا الهدف من خلال الحكومة الصينية حيث حددت طفل واحد لكل أسرة . إن الضغط السياسي والاجتماعي لتحديد حجم الأسرة أعطى النساء الحق في التظلم لدى اللجان المجاورة للسماح لها بالحمل . أيضا فإن أول ولادة لها يكون موافق عليها روتينيا ، ثاني ولادة يوافق عليها فقط في حالة أن يكون الطفل الأول به مرض أو أن المرأة تزوجت مرة أخرى . كما أن الضغط الإقتصادي أعطى أولوية للأسر ذات الطفل الواحد من حيث الإسكان والصحة والتعليم والأمهات ذات الطفلين أو أكثر لا يحصلن على هذه المميزات .

4- يمكن للدول إعادة توجيه سكانها وذلك من خلال زيادة مساحة النمو الريفية ، وذلك بإزالة الفرص الإقتصادية والاجتماعية غير المتوازنة في القطاع الحضري ، أو بمعنى آخر إيجاد عوامل جذب في الريف . ونلاحظ أنه بدأ الاهتمام بالقطاع الريفي ، وذلك بوجود استراتيجيات لتحقيق برامج التنمية فيه لزيادة إنتقال السكان من المدينة إلي الريف وإحداث توزيع متوازن للسكان بين الريف والحضر .

5- يمكن للحكومة أن تجبر الأفراد على امتلاك أسرة صغيرة ، وذلك من خلال التشريعات القانونية وفرض غرامات بعد عدد معين من الأطفال .

6- وفي النهاية لا توجد سياسة ناجحة ومثلى في التحكم في معدلات الإنجاب . مالم يتم تكثيف الجهود لتحسين حالة المرأة الإقتصادية والاجتماعية . ومن ثم توفير ظروف أفضل لها وبالتالي تأخير سن الزواج وتقليل الفترة الزمنية التي تستطيع المرأة خلالها الإنجاب . إن العنصر الأساسي والخطير في برامج تخفيض معدلات الإنجاب هو زيادة تعليم النساء ، وخلق فرص عمل لهم خارج المنزل . إن توفير فرصة اكتساب دخل تستطيع أن تقود المرأة لتأخير سن الزواج إلى أن تحقق الاكتفاء

الذاتي من الناحية الاقتصادية وإكتساب وضع جيد في المجتمع وإختيار جيد لشريك حياتها . وبصفة عامة فإن وجود مصادر للدخل خارج المنزل تكون بديل للزواج المبكر وكثرة الإنجاب . كما أن أهمية هذه السياسات التي تكمن في تحسين حالة المرأة كانت الهدف الرئيسي لمؤتمر السكان الذي عقد في القاهرة عام 1994 حيث إنه يعكس نفس المبادئ لأول مؤتمرين عقدا للسكان في بوخارست عام 1974 وميكسيكو سيتي عام 1984 . **وهذا المؤتمر لخص الوضع الآتي :**

جدول (6-7) الدول واضعة برامج تخطيط الأسرة لتخفيض معدلات النمو السكاني 60 -1990

المنطقة	تاريخ وضع البرنامج الوطني للتخطيط العائلي					
	قبل1960	1964 - 60	1969 - 65	1974 -70	1979 - 75	1990 - 80
آسيا والباسفيك	الهند	الصين	أندونيسيا	بنجلاديش	فيتنام	اليمن
		فيجي	إيران	هونج كونج		
		كوريا الجنوبية	ماليزيا	الفلبين		
		باكستان	نيبال	تايلاند		
			سنغافورة			
			سيرلانكا			
			تايوان			
			تركيا			
أمريكا اللاتينية والكاريبي			باربادوس	كولومبيا	جواتيمالا	هايتي
			الدومينيكان	السلفادور		هوندوراس
			جامايكا	المكسيك		بيرو
			ترينيدادوتوباجو	بيورتوريكو		البرازيل
أفريقيا			مصر	بتسوانا		الجزائر
			غانا			بوروندي
			كينيا			جامبيا
			موريشيوس			ليسوتو
			المغرب			رواندا
			تونس			السنغال
						أوغندا
						زيمبابوي
الإجمالي	1	4	18	9	2	13

المصدر : مجلس السكان ، 1992 ، واشنطن .

إن إعطاء سلطة للمرأة وتحسين وضعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي بالإضافة للإهتمام بصحتها من أهم الوسائل لتحقيق التنمية ، وعلى المدى الطويل تحقيق برامج التنمية . حيث إن الخبرة تؤكد أن برامج السكان والتنمية تكون في معظم الأحيان أكثر فعالية عندما تتخذ خطوات جادة لتحسين حالة المرأة .

2/7/6 ما الذي تستطيع الدول المتقدمة عمله: الموارد، والسكان، والبيئة العالمية:

عندما نلقي نظرة على مشكلة السكان من منظور الموارد العالمية والبيئة فإن السؤال هنا يركز على طبيعة العلاقة بين حجم سكان العالم وتوزيعهم وإستنزاف الموارد غير المتجددة في كل من الدول المتقدمة والنامية . ففي العالم نجد أن 4.6% من السكان يقعوا في دولة واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية التي تستهلك وحدها حوالي 40% من الموارد العالمية سنويا ، بصفة عامة فإن أقل من 20% من سكان العالم يستهلكوا 80% من الموارد العالمية سنويا . من الواضح أننا لا نتعامل فقط مع مشكلة أعداد بل أننا نهتم بتأثير الزيادة الوفيرة من السكان وعدم المساواة في توزيع الدخل على الموارد غير القابلة للتجديد مثل البترول والمواد الخام الأخرى الضرورية للنمو الإقتصادي . وبمقياس استهلاك الغذاء ، فإن المحاصيل الرئيسية مثل القمح والذرة والأرز تكون إلى حد ما هي المصدر الرئيسي المباشر لإمداد البشر بالطاقة من خلال استهلاك بنسبة 52% بصورة مباشرة ويستهلكوا باقي غذائهم بصورة غير مباشرة عن طريق إطعام الحبوب للمواشي والتي يمكن للسكان بعد ذلك أن يستهلكوا لحومها وألبانهاوتصنيع منتجاتها بعد ذلك . والملاحظ أن الشخص في منطقة أمريكا الشمالية يستهلك خمسة أضعاف الموارد التي يستهلكها الفرد في الهند أو كولومبيا أو نيجيريا وبالنسبة لموارد الطاقة ، فإن متوسط استهلاك الفرد في أمريكا الشمالية من الوقود مثل (البترول أو الفحم) في عام 1990 كان 25 مرة من متوسط إستهلاك البرازيل ، 60 مرة من استهلاك الهند ، 191 مرة من استهلاك نيجيريا و 351 مرة من استهلاك الفرد في أثيوبيا . إن هذا الاستخدام المتزايد للطاقة خاصة البترول والذى يستخدم كوقود للسيارات والعمليات المنزلية وتكييف هواء المكاتب والمنازل يكون إلى حد ما هو المسبب الرئيسي لتلوث الهواء بثاني أكسيد الكربون CO_2 ووجود ظاهرة ثقب

الأوزون . إن كثيراً من الأمثلة يمكن أن توضح عدم العدالة في استخدام الموارد العالمية وربما الأكثر أهمية من ذلك أن الدولة المتقدمة تستعمل الموارد العالمية وبصورة مغالي فيها تصل إلى حد التبذير . النقطة الهامة أيضا هنا هي أن أى برنامج واسع الإنتشار يصمم لإحداث توازن بين الأفراد والموارد ، وذلك بتخفيض النمو السكاني للعالم الثالث من خلال التدخلات الاجتماعية وبرامج تنظيم الأسرة ، يجب أن يتضمن أيضًا استجابة الدول الغنية لتخفيض طلبهم الإستهلاكي العام ونمط الحياة لديهم .

إن مثل هذه التدابير يمكن أن تحرر الموارد حتى تستطيع الدول الفقيرة استخدامها لتوليد التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل تخفيض معدل النمو السكاني ، بالإضافة لتخفيض العادات الاستهلاكية ونمط الحياة للدول المتقدمة . وهناك شيء آخر إيجابي ولكن بعيد الاحتمال وهي السياسة الداخلية للدولة المتقدمة ، وهي أن تتبنى المشاكل العالمية الجارية الخاصة بالسكان والتى تتمثل فى الهجرة ، حيث يجب أن تكون متسامحة في قوانين الهجرة الدولية للفقراء والعمال غير المهرة وأسرهم القادمين من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية لأمريكا الشمالية ، وأوربا ، واستراليا . إن الهجرة الدولية للفلاحين من أوروبا إلى استراليا وأمريكا الشمالية ونيوزيلندا كان عامل مهم لتخفيف حدة التخلف والضغط السكاني فى الدول الأوروبية ، ولكن لا يوجد صمام أمان مثل ذلك بالنسبة للدول النامية .

3/7/6 كيف تستطيع الدول المتقدمة مساعدة الدول النامية في برامجها

هناك عدة طرق تستطيع بها الدول المتقدمة والوكالات المانحة للمعونات مساعدة حكومات الدول النامية لكي تحقق أهداف سياستها السكانية في فترة قصيرة من الزمن . إن أهم شيء لتحقيق هذا الهدف هو وجود رغبة من جانب الدولة المتقدمة في مساعدة الدول النامية في جهود التنمية ، وهذه المساعدات لا تكون فقط في شكل المساعدات المالية العامة والخاصة ، ولكن من خلال العلاقات التجارية وإنتقال التكنولوجيا والمساعدة في مجال البحث العلمي وإعطائهم نصيب عادل من الموارد الطبيعية العالمية . وهناك نشاطين آخرين مرتبطين بصورة مباشرة بتخفيض معدلات

الإنجاب حيث تستطيع حكومات الدول الغنية والوكالات العالمية أن يكون لها دور مهم في مساعدة الدول الأقل تقدماً .

النشاط الأول : من هذه الأنشطة هو الأبحاث الكلية في مجال تحديد النسل والوسائل الأخرى مثل أقراص منع الحمل ، عمليات التعقيم الإرادية ، ولأفريقيا خاصة في عهد الإيدز توجد وسيلة فعالة هي العازل الطبي . وقد استمرت الأبحاث في هذا الاتجاه لعدد من السنوات . ثم تمويل معظمها عن طريق المنظمات المانحة العالمية ، المؤسسات الخاصة وهيئات المعونة التابعة للدول المتقدمة .

ولابد من تشجيع المزيد من هذه الجهود لتحسين فعالية تقنية منع الحمل ، بجانب تخفيض المخاطر الصحية .

أما النشاط الثاني : فيتضمن المساعدات المالية المقدمة من الدول المتقدمة لبرامج تنظيم الأسرة ، التعليم العام ، النشاط البحثي لسياسات السكان العامة في الدول النامية . هذه هي المجالات الأولية لمساعدات الدول المتقدمة في مجال السكان . كما أن الموارد الإجمالية الموجهة لهذه الأنشطة زادت بصورة مطردة من 2 مليون $ في الستينيات إلى 3 بليون $ في التسعينيات . ولكن يبقى السؤال مفتوح هو أن هذه الموارد لن تكون فعالة عند توجيهها لبرامج تنظيم الأسرة لتخفيض معدلات الإنجاب بقدر ما تكون فعالة عندما يتم توجيهها لرفع مستويات معيشة الفقراء في الدول النامية . فكما نرى ورأينا أنه من الصعب أن تحقق برامج تنظيم الأسرة أهدافها طالما لا توجد هناك حوافز للأفراد لتخفيض حجم أسرهم .



8/6 الحالة الدراسية الأولى للفصل السادس

اقتصاد الصين

- **بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديموجرافية:**

العاصمة : بكين

المساحة : 9,600,000 كم2

السكان : 1,24 مليار نسمة (1998) .

معدل النمو السنوي للسكان : 1% (1998) .

نصيب الفرد من الـGNP : 860 دولار سنويًا (1997) .

متوسط معدل نصيب الفرد من الـ GNP بتعادل القوى الشرائية : 4382 دولار (1997) .

متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الـ GNP : 6,7% (1965 -1996) .

مساهمة قطاع الزراعة في الـ GDP : 19% (1997) .

مساهمة قطاع الصادرات في الـ GDP : 21% (1996) .

معدل وفيات الأطفال الرضع (في الألف) : 31 (1998) .

معدل الأطفال المعرضون لسوء التغذية : 16% (92 -1997) .

نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة : 45% (1997) .

معدل الأمية (الأكثر من 15 سنة) : الرجال 10% النساء 27% (1996) .

مؤشر التنمية البشرية : 0,65% (متوسط) (1995) .

في أى مناقشة نركز على مشكلة سكان العالم فإن الصين هى أول دولة تذكر يليها الهند كأول دولة بها أكثر من مليار نسمة . والصين الآن أصبح لها تأثير كبير على الاقتصاد العالمي يزداد عبر السنين .

تقع جمهورية الصين الشعبية في غرب آسيا وهي ثالث أكبر دولة في العالم من حيث المساحة بعد روسيا وكندا ، وعلى أى حال فإن ثلثي المساحة تعتبر جبلية وصحراوية وعشرها فقط هو المزروع . كما أن 90% من السكان يعيشون علي 16% من الأرض ، السكان الصينيين يعتبروا إلى حد ما أكبر تعداد في العالم ، في عام 1998 قدر سكانها بـ 1.24 بليون نسمة ينمو بحوالى 12.5 مليون سنويا . لكن معدل النمو السنوي هذا انخفض بحوالي 44% من 2.3% في عام 1973 إلى 1.0 في عام 1998 . ولو أن معدل الخصوبة الحالي ظل بدون تغيير فإن سكان الصين سيصلوا إلى 1.6 بليون عام 2025 و 2 بليون عام 2050 . إن هدف الحكومة الصينية هو أن يصل حجم الأسرة إلى ثلاثة أفراد ، وقدمت حوافز لتخفيض عدد الأطفال لكل أسرة واحد أو إثنين . إن سياسة طفل واحد لكل أسرة سيجعل معدل النمو السنوى ZERO عام 2010 حيث يكون عدد السكان حوالي 1.4 بليون .

عندما استقلت الجمهورية الصينية عام 1949 كان الاقتصاد الصينى يوصف بالاضطراب بسبب عقود الحرب والتضخم كانت إهتمامات الحكومة الجديدة إعادة إصلاح النظام العام وإزالة البطالة والمجاعات المنتشرة إن معظم هذه المشاكل تم حلها بحلول عام 1952 ، كما قرر الصينيون إعادة تشكيل الاقتصاد واستخدموا النموذج السوفيتي والخطط المركزية . كما خفضوا الإستثمارات في الزراعة وركزوا في أول خطة خمسية لهم على إعادة بناء الصناعات الثقيلة خاصة المرتبطة بالدفاع الوطني . إن أكبر عدد من التسهيلات والتمويل كان مستورد من الاتحاد السوفيتي بالإضافة لوجود المساعدات والتكنولوجيا المستوردة منهم . لذلك بلغ النمو الاقتصادي للصين 5.7% سنويا عام 1957 ، وكان مقبول لكن الإضطرابات السياسية والكوارث الطبيعية وسوء التخطيط كانت تمنع من تحقيق معدلات أعلى من التنمية . التجارب فيما يسمى بـ Great leap أو القفزة العظمى للأمام من - 1960) (1958 عملوا على إزالة الريف التراكمى وإزالة حوافز الأجور وإلغاء الخلل الموجود في المصانع والانحراف الهائل للتمهيدات الأولية أدخل الصين في منخفض كساد عام 1960 . ومما ضاعف من هذه الصعوبات المحلية إنسحاب المساعدات السوفيتية والفنيين السوفيت بسبب سوء العلاقات الصينية السوفيتية . وإستجابت بكين لهذا بالتأكيد واعتمدت على سياسة الاعتماد على النفس وإعادة توجيه نصيب أكبر في الاستثمارات في الزراعة ، وبعد فترة قصيرة من النمو أحدث السياسيون ثورة ثقافية حيث تم حقن الاقتصاد بأيدولوجية محددة وهى مقاطعة المنتجات الأجنبية وأغلقت التسهيلات التعليمية والتدريبية . وفي عام 1975 وضع رئيس الوزراء سياسة إقتصادية جديدة بهدف جعل الصين ذات قوة إقتصادية كبرى بحلول عام 2000 . هذه المجهودات ذات المراحل المتعددة تعرف الآن ببرامج التحديث وكان هدف هذه البرامج هو تحقيق زيادة الإنتاج في الزراعة والصناعة والعلوم التكنولوجية الحديثة والدفاع فى مواجهة العالم في عام 1976 كما أن موت رئيس الوزراء Mao zedong وإعتقال عصابة الأربعة وإستقرار الحكومة الجديدة تحت رئاسة Deng Xiaoping و HuaGuofeng عملوا على تخفيض دور الايدولوجية في السياسة الصينية .

والتزمت الصين بتنفيذ هذه البرامج الأربعة وعملت على وضع خطة مدتها عشر سنوات عملت فيها على زيادة وارداتها بهدف إكتمال مصانعها واستيراد التكنولوجيا من الغرب . وبنهاية عام 1978 وضعت الصين إتفاقية ألزمت نفسها بدفع مبلغ 7 مليون $ للأجانب

ومنذ عام 1978 كان المقياس الرئيسي للسياسة الصينية الاقتصادية هو رفاهية المستهلك ، زيادة الإنتاجية ، الاستقرار السياسي والتأكيد على زيادة الدخل الشخصي وزيادة الإستهلاك وإنتاج منتجات جديدة في ظل وجود نظم الحوافز . إن المثير للجدل هو إعادة تشكيل الأهداف من خلال تخفيض دور الإدارة المركزية وجعلهامختلطة حيث عملت على وجود قانون تشريع الإصلاح الزراعي ، خفضت من عبء الضرائب على المشاريع غير الحكومية وعملت

على توفير تسهيلات فى الإتصال المباشر بين الصينيين والشركات التجارية الأجنبية . هذه الإصلاحات حققت نجاحا عظيما حيث أن الدخل القومى للزراعة والصناعة والمخرجات زادت بنسبة 10% خلال الثمانينيات و 11% عام 1996 . كما أن متوسط دخل الفلاح الحقيقي تضاعف وكذلك دخل القطاع الحضري زادت إلى النصف وأصبحت الصين ذات إكتفاء ذاتى فى إنتاج الحبوب . وبالنسبة للصناعة في الحضر فقد إزدهرت وأصبحت تمتص فائض العمالة في القطاع الريفي . كما أن الإصلاح الصناعى قد زاد من خلال زيادة الصناعات الخفيفة وتوفير سلع جيدة للمستهلك . القائد الصينى شرح مدى القدرة على التكيف للضغط الاقتصادى ، وذلك بتبنى عدد من السياسات الإدارية . وكانت نتيجة تغيرات هذه السياسة والخلط بين الإتجاه المركزي والمبادرة المحلية خلق إقتصاد مهجن وهو ما يطلق عليه الصينيون نظام السلع الإشتراكي المتأثر بعمليات السوق . إن الكثير من النجاح قد عبر عنه بالشفاء من مرحلة الثورة الثقافية والتى كانت كارثة . ولكن إعادة هيكلة الإقتصاد وإدخال إقتصاد معنى أكثر بالسوق حدث معه زيادة فى التضخم والذى وصل إلى 21.7% عام 1994 ، زيادة الجريمة والفساد إنخفاض الناتج الزراعي ، زيادة البطالة وتفاوت توزيع الدخول . هناك تقديرات بأن أكثر من 100 مليون فلاح بدون عمل وأنه بحلول عام 2000 سيكون هناك 300 مليون زراعى عاطل يغزون المدن بحثا عن عمل . وعلى الجانب السياسي فإن إعادة هيكلة الإقتصاد في الثمانينيات حدث بدون إعادة هيكلة سياسية حيث بدأت المناداة بمشاركة ديموقراطية أكبر . لسوء حظ الصينيين وإقتصادهم أن الكبت الذي حدث في يونيو عام 1989 في مذبحة ميدان تينامين أخر التقدم الاجتماعي وإعادة الهيكلة السياسية وسوف يعتمد الكثير على كيف سيحل الديموقراطية السياسية . فإذا تم حلها بنجاح فإن الصين ستستعيد خطواتها نحو القمة ، وإذا لم يحدث فإنها ستبقى ذات إمكانات هائلة وتقدم محدود .

ويجب أن تراجع من مناقشتنا في الفصل الرابع كيف أن حل النزاع السياسي سيكون حاسم وعلى المدى البعيد من أجل تحقيق نمو إقتصادي . فالآن تتجه أنظار العالم إلى الصين لتوضح الدروس المستفادة للدول النامية الأخرى المعنية بالسوق والمحكومة بالنظم السياسية المتسلطة .

* * *

9/6 أسئلة للمناقشة

س 1 : لقد مر النمو السكاني في الدول النامية بمعدلات لم يسبق لها مثيل خلال العقود القليلة الماضية . قارن بين معدلات النمو السكاني الحالية في الدول الأقل نمواً مع الدول المتقدمة خلال سنوات نموها المبكرة . وما هو العنصر الأساسي الذي أسهم في سرعة معدلات النمو السكاني في الدول الأقل نمواً منذ الحرب العالمية الثانية؟ اشرح إجابتك .

س 2 : ما هي العلاقة بين الهيكل العمري للسكان وعبء الإعالة الاجتماعية ، وهل هذه الاعالة مرتفعة أم منخفضة في الدول النامية؟ ولماذا؟

س 3 : اشرح تصورك عن النمو السكاني الخفي ، ولماذا هو موضوع مهم لتحديد أبعاد مواجهة مشكلة السكان في كثير من الدول النامية؟

س 4 : اشرح بإختصار نظرية التحول الديموجرافي ، وفي أى مرحلة منها تمر معظم الدول النامية؟ اشرح إجابتك .

س 5 : ما هي نظرية الاقتصاد الجزئي للخصوبة . وكيف يمكن ربطها بنظرية اختيار

المستهلك؟ وهل تعتقد أن الدوافع الاقتصادية والمثبطات الاقتصادية يمكن أن تؤثر على قرارات تحديد حجم الأسرة؟ اشرح إجابتك مع إعطاء بعض الأمثلة المحددة لمثل هذه الدوافع وتلك المثبطات .

س 6 : «إن المشكلة السكانية في العالم لا تكمن فقط في زيادة أعداد البشر ، ولكنها مشكلة تزايد الغنى والموارد المحدودة . وهي مشكلة سببها الدول المتقدمة ولكنها موجودة في الدول النامية» . علق على هذه العبارة .

س 7 : اشرح باختصار العناصر التي تتسبب في ارتفاع النمو السكاني في الدول الأقل نمواً والآثار الرئيسية المترتبة على ذلك .

س 8 : اشرح معدلات الخصوبة ، ولماذا تفشل في بعض الدول النامية ، ولا يحدث ذلك في غيرها؟

س 9 : حدد باختصار بعض الحجج التي تعارض الفكرة القائلة بأن النمو السكاني هو مشكلة خطيرة في الدول النامية .

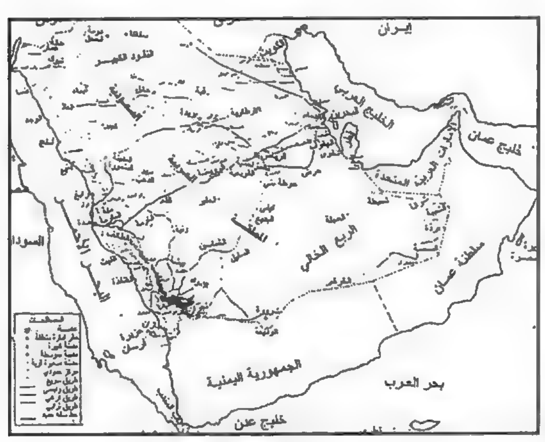
س 10 : حدد باختصار أيضًا بعض الحجج التي تؤيد الفكرة القائلة بأن النمو السكاني هو مشكلة خطيرة في الدول النامية .

س 11 : حدد باختصار خيارات السياسة المتباينة والمتاحة أمام الدول الأقل نمواً وحكوماتها لمحاولتها تقليل أو مواجهة مشكلة معدلات النمو السكاني المتزايدة .

10/6 الحالة الدراسية الثانية

للفصل السادس

اقتصاد المملكة العربية السعودية



• بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديموجرافية:

العاصمة	: الرياض
المساحة	: 2,1 مليون كم2
السكان	: 21,9 مليون نسمة (2002) .
معدل النمو السنوي للسكان	: 2,8% (2002) .
نصيب الفرد من الـGNP	: 8530 دولار سنويًا (2002) .
متوسط معدل نصيب الفرد من الـ GNP بتعادل القوى الشرائية	: 11800 دولار (2003) .
متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الـ GNP	: 4% (تقديري في 2004) .
مساهمة قطاع الزراعة في الـ GDP	: 5,2% (2002) .
مساهمة قطاع الصادرات في الـ GDP	: 40,8% (2002) .
معدل وفيات الأطفال (في الألف)	: 28 (2002) .
نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل	: 10% تقريباً .
معدل الأمية (لأكثر من 15 سنة)	: الرجال 22,1% النساء 30,5% .
مؤشر التنمية البشرية	: 0,76% (مرتفع) (1985) .

يعتمد اقتصاد المملكة العربية السعودية على النفط بصورة أساسية oil-based economy ، مع وجود إشراف حكومي قوي على الأنشطة الاقتصادية الرئيسية . ويقف على رأس المملكة خادم الحرمين الشريفين الملك «فهد بن عبد العزيز آل سعود» ، وولي العهد هو الأمير «عبد الله بن عبد العزيز آل سعود» وقد حصلت المملكة على الاستقلال . وتم توحيدها في 23 سبتمبر عام 1932 . والموقع الجغرافي للمملكة ينحصر بين الخليج العربي والبحر الأحمر ، ويحدها من الشمال الكويت والعراق والأردن ، ومن الشرق قطر والبحرين والإمارات العربية وسلطنة عمان ، ومن الجنوب اليمن .

ويبلغ عدد سكان المملكة نحو 21,9 مليون نسمة (2002) وبمعدل نمو سنوي يبلغ 2,8% . ويتكون السكان من 90% من العرب ، 10% من الأفرو أسيويين . ويدين 100% من السكان بالدين الإسلامي والأغلبية من السنة ، وهناك أقلية شيعية تتركز في شرق المملكة) . وأهم مدن المملكة هي الرياض (العاصمة) ، وجدة (العاصمة الإدارية) ، والمدينة ، ومكة ، والدمام ، والقصيم .

وقد تم اكتشاف النفط في المملكة بواسطة جيولوجي أمريكي في ثلاثينيات القرن العشرين ، ولم يبدأ الإنتاج على نطاق كبير إلا بعد الحرب العالمية الثانية . وقد ساعدت الثروة النفطية على تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة ، والتي بدأت في أوائل الستينيات ، وسارت بسرعة أكبر خلال عقد السبعينيات . وتعتبر احتياطيات النفط الموجودة في المملكة هي الأكبر على مستوى العالم (نحو 25% من الاحتياطي العالمي المؤكد) . والمملكة هي أكبر منتج للنفط في العالم ، وكذلك أكبر مصدر على مستوى العالم ، بالإضافة إلى قيادتها لمنظمة الأقطار المنتجة والمصدرة للنفط OPEC . وتبلغ صادرات النفط ما يزيد على 90% من صادرات الدولة ، وما يقرب من 75% من إيرادات الحكومة . كما يسهم قطاع النفط بنحو 45% من الناتج المحلي الإجمالي GDP . وأكثر من 95% من إنتاج النفط السعودي تقوم به شركة آرامكو ARAMCO وهي شركة شبه حكومية عملاقة parastatal giant . وفي يونيو 1993 قامت شركة آرامكو بالاستحواز على الشركة الوطنية لتسويق وتكرير النفط SAMAREC ، وبالتالي أصبحت أكبر شركة متكاملة للنفط على مستوى العالم .

وتستوعب المملكة نحو 5,5 مليون شخص أجنبي يلعبون دوراً هاماً في الاقتصاد السعودي ، سواء في قطاع النفط أو في قطاع الخدمات . وبالنظر إلى الهيكل الاقتصادي للمملكة نجد أن قطاع الزراعة يسهم بنحو 5,2% من الناتج المحلي الإجمالي ، ثم يأتي قطاع الصناعة (وتدخل فيه صناعة النفط) بنسبة قدرها 50,4% ، وأخيراً يسهم قطاع الخدمات بنسبة 44,4% من الناتج المحلي الإجمالي .

ويبلغ حجم القوة العاملة في المملكة نحو 7 مليون شخص موزعين على القطاعات المختلفة ، حيث يستوعب قطاع الزراعة نحو 12% من القوة العاملة ، ويستوعب قطاع الصناعة نسبة مقدارها 25% من العمالة ، بينما يستأثر قطاع الخدمات بنحو 63% من حجم القوة العاملة . وجدير بالذكر ، أن ما يزيد على 35% من حجم السكان في الفئة العمرية (15– 64 سنة) من غير رعايا المملكة وذلك في عام 1999 .

وبالنظر إلى أهم الصناعات الموجودة في المملكة ، نجد على رأسها صناعة استخراج النفط الخام ، وصناعة تكرير النفط ، وصناعة البتروكيماويات الأساسية ، والأسمنت ، والأسمدة ، والبلاستيك(اللدائن) . وفيما يتعلق بالإنتاج الزراعي للمملكة ، نجد القمح على رأس القائمة ، ثم الشعير ، والطماطم ، والشمام ، والتمور ، والموالح ، والضأن ، والدواجن ، والبيض ، واللبن .

وتبلغ صادرات المملكة نحو 86,5 بليون دولار في عام 2003 ، وتتمثل أهم أسواق التصدير في سوق الولايات المتحدة التي تستوعب نحو 19% من حجم الصادرات السعودية ، ثم اليابان بنسبة 16% ، وكوريا الجنوبية بنسبة 10,3% ، سنغافورة بنحو 5,2% ، والصين بنسبة 4,7% ، وذلك حسب تقديرات عام 2002 .

وتبلغ واردات المملكة نحـو 30,38 بليـون دولار في عــام 2003 ، وأهم الـواردات هي الآلات والمعـدات ، والمواد الـغـذائيـة ، والكيـمـاويات ، والسيـارات ، والمنسوجات . وتأتي هذه الواردات من الدول الآتية : الولايات المتحدة بنسبة 11,1% ، واليابان بنسبة 8,7% ، وألمانيا بنحو 7,5% ، والمملكة المتحدة بنسبة 4,9% ، وفرنسا بنسبة 4,8% ، ثم ايطاليا بنحو 4% ، وذلك حسب بيانات عام 2002 .

ويبلغ حجم الدين الخارجي للمملكة نحو 39 بليـون دولار ، وهو مـا يعـادل 19% من الناتج المحلي الإجمـالي في عام 2003 . كمـا يبلغ صافي حيازة المملكة من الأصول الأجنبية الرسمية نحو 68 بليون دولار في عام 2003 .

وفيـمـا يتـعلق بأهم التطورات التي شهـدها اقتصاد المملكة ، نجد أن الارتفاع الكبير في أسعار النفط في عام 1974 (بعد حرب أكتوبر 1973) جعل اقتصـاد المملكة واحداً من أسرع الاقتـصادات نمواً على مستوى العـالم . وقد لعبت العـوائد النفطية دوراً حاسماً في جهود التنمية الاقتصادية ، والإنفاق على الدفاع والأمن القـومي ، وتوجيه المساعدات إلى عدد من الدول العربية والإسلامية .

ومع الانخـفـاض الحاد في أسعـار النفط في منتصف الثمـانينيات - بسبب زيادة الإنتاج العالمي من ناحية وانخفاض الاستهلاك العـالمي من ناحية أخرى- انخفض إنتاج السعودية من النفط ، فبعد أن وصل إلى مـا يقرب من 10 مليـون برميل يومـياً خـلال الفـتـرة 80/ 1981 ، انخـفض الإنتـاج إلى مـستـوى 2 مليـون برمـيل يومـيـاً في عـام 1985 . وبدأت الموازنة الحكومية تشهد عجزاً ، وسحبت الحكومة من احتياطياتها الرسمية .

وفي نهـاية عام 1997 واجهت المملكة تحدياً جديداً ناجمـاً عن أسعـار النفط المنخـفضـة . فقد تجمعت عدة أسباب ، أهمهـا الأزمة الاقتصادية في دول شرق آسيا ، والشتاء الدافئ في الغرب ، وزيادة إنتـاج النفط في الدول غـيـر الأعـضـاء في أوبك OPEC ، حيث ترتب على ذلك انخفـاض حـجم الطلب العـالمي على النفط مع وجـود فـائض في المعـروض ، مما أدى إلى انخفـاض جديد في سعر النفط بمقدار الثلث .

ولقد بدأت المملكة في تطبيق مـجموعة من الخطط الخمسية للتنمية ، يتم من خلالها استخدام عـوائد تصـدير النفط في إجـراء مـجـمـوعـة من التحـولات في هيكل الاقـتصاد السعـودي لتـقليل الاعـتـمـاد على هذا المصـدر ، وبناء قـاعـدة صناعـية حديثة . وعلى الرغم من عدم تحقيق خطط التنمية لجميع أهدافها ، إلا أنها أسهمت في الإسراع بالتقدم الاقـتـصـادي ، وتحسين مسـتوى مـعـيـشـة المواطن السعودي ، ومع ذلك استمرت هيمنة قطاع النفط .

وقد غطت خطط التنمية الأولى والثانية فترة السبـعـينيات ، حيـث ركـزت على إقـامـة البنية الأساسية ، وتم تحقيق نتائج باهرة . فقد زاد طول الطرق السريعة المرصوفة إلى ثلاثة أضعاف الموجود ، وزادت طاقة تـوليد الكهربـاء بمقدار 28 ضعف ، كما زادت الطاقة الاستيعابية للموانـي البحرية بمقدار 10 أضعاف ما كانت عليه .

وبالنسبـة للخطة الخـمسـيـة الثالثـة (1980-1985) ، فقد تحول التركيز من البنية الأساسية إلى مـجـالات أخـرى مـثـل : التـعليم ، والصـحـة ، والخدمات الاجتماعية . ومع ذلك ، لم يتغير الهيكل الاقتصادي كثيراً كما هو مخطط ، وقد تم إنشاء اثنتين من المدن الصناعية هما «جبيل Jubail» ، و«ينبع Yanbu» ، بهدف استخدام النفط والغاز الطبيعي في إنتـاج الصلب ، والبتروكيـمـاويات ، والأسـمـدة ، ومنتجات تكرير النفط .

وفيما يتعلق بالخطة الخمسية الرابعة (1985-1990) ، فقد استمـر الاهتمام بالتعليم والتدريب ، خاصة بعد استكمال البنية الأساسية العملاقة . وبدأ تشـجيع القطاع الخاص والاستـثمار الأجنبي على الدخول في مشروعات مشتركة مع القطاعين العام والخاص . وقد زادت مساهمة القطاع الخاص بصورة كبيرة ، حيث ارتفعت لتصل إلى نحو 70% من الناتج المحلي غير النفطي non- oil GDP في عام 1987 . وقد انتشر تواجد القطاع الخاص في مجـالات التجارة ، والصناعة ، والزراعة ، والتشييد . وقد حظي القطاع

الخاص بدعم الحكومة من خلال المعونات المالية والحوافز ، وذلك بهدف الوصول إلى نسبة ملكية تتراوح بين 70% ، 80% في المشروعات المشتركة .

وقد ركزت الخطة الخمسية الخامسة (1990-1995) على تلبية احتياجات الأمن القومي والدفاع ، وتحسين الخدمات الاجتماعية الحكومية وزيادة كفاءتها ، والاهتمام بالتنمية الإقليمية للمساحة الشاسعة للمملكة . والأكثر أهمية ، العمل على زيادة فرص العمل في القطاع الخاص أمام المواطن السعودي ، وإحلال العامل السعودي محل العامل الأجنبي (فيما يعرف باسم «سعودة الوظائف») .

أما الخطة الخمسية السادسة فقد ركزت على محاولة تخفيض تكلفة الخدمات الحكومية ، دون أن يترتب على ذلك تخفيض حجم هذه الخدمات ، مع التوسع في برامج التعليم والتدريب . وتهدف الخطة إلى تقليل اعتماد المملكة على قطاع النفط ، عن طريق تنويع النشاط الاقتصادي ، وعلى وجه الخصوص في القطاع الخاص ، مع إعطاء الاهتمام للصناعة والزراعة ، مع استمرار سياسة سعودة القوة العاملة «Saudiize -- the labor force» . وفي عام 1999 أعلنت الحكومة عن خطة للخصخصة privati-zation ، وقد بدأت بشركة الاتصالات ، ثم شركات الكهرباء .

تم الاعتماد في إعداد هذه الحالة الدراسية على المراجع التالية :

- CIA, The World Fact-book: Saudi Arabia, http:// www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/sa.htm.
- Library of Congress Country studies, Saudi Arabia Economy, http://lcweb2.loc.gov/cgi-bin/query/r?frd/cstdy:@field(DOCID+SaOOO7).
- The world Bank Group, Saudi Arabia Data profile, http://devdata.worldbank.org/external/CPP rofile.asp?CCODE=SAU&Type=Cp.
- Saudi Arabia Country Analysis Brief, http://www.eia.doe. gov/emeu/cabs/Saudi.html.

(سوق العمل في المملكة العربية السعودية)

إن التركيبة الهيكلية لسوق العمل حسب تقديرات مجلس القوى العاملة في عام 2001م تتضح من خلال الإحصاءات الآتية : يقدر حجم القوى العاملة بنحو 8.5 مليـون عـامل ، منهم (89%) أي مـا يعـادل (7565000 عامل) يشتغلون في القطاع الخاص ، و(11%) (935000 عـامل) في القطاع العام . أما عن الجنسيـة : تقدر نسبة العمـالة الوافدة (61%) من مجموع القوى العـاملة في المملكة يعمل معظمهم (95%) في القطاع الخاص . هذا وقدرت نسبة العمالة السعودية المشتغلة في القطاع العام (ما عدا الشركات الحكومية) بنحو (78%) ، وفي منشآت القطاع الخاص التي يعمل بها أكثر من 10موظفين تصل النسبة إلى (16%) فقط . والتركيب الهيكلي للعمـالة حسب النشـاط : يستـحـوذ القطاع الخـاص حسب إحصاءات مجلس القوى العاملة على أكثر من(80%) من العمالة المدنية في المملكة ، ولذلك يجب التركيز على نوع الوظائف التي يوفرها . وإذا نظرنا إلى توزيع العمـالة حسب النشاط الاقتصادي نجد أن تجارة الجملة والتجزئة تستحوذ على أكثر من (35%) من العمـالة في القطاع الخاص ، منهم (91%) غير سعوديين ، يلي ذلك قطاع التـشـيـيـد والبناء بنسبـة (29%) منهم (92%) غـيـر سعـوديين . ويأتي في المرتبـة الثـالثـة نشـاط الصناعـة التحويلية بنسبة (15%) منهم (83%)غير سعوديين . أي أن العمـالة الوافدة تهيمن على أكبر ثلاثة أنشطة اقتصادية في البلاد .

* تطور سوق العمل في المملكة :

لقد مر سوق العمل في المملكة بتغييرات كبيرة وتطورات متعاقبة على مدار الربع الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين . فلقد تعاقبت على سوق العمل هناك 7 خطط خمسية تختلف الثلاث الأولى منها في سماتها عن الأخيرة ، حيث أدى الاختلاف في الظروف المرحلية للخطط الخمسية المتعاقبة ، إلى التأثير على تطور واتجاهات الطلب على العمـالة في المملكة ، والذي شهد زيادة كبيرة خلال الخطط الثلاث الأولى ، مما أدى إلى التوسع في استقدام واستقبال وتوظيف العمالة الأجنبية بصفة عامة والعمالة الآسيوية والعربية بصفة خاصة . أما خطة التنمية الرابعة فقد اتسمت بالتوجه نحو السعودة وتقليل الطلب على العمالة الأجنبية ، مما تطلب الأمر تكثيف الجهود لتنمية القوى البشرية الوطنية من خلال التوسع الكمي والكيفي في التعليم والتدريب والتأهيل المهني اللازم لرفع كفاءة العمالة الوطنية . وقد استمرت خطة التنمية الخامسة والأخيرة في هذا التوجه بالتركيز على المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات التنمية ، مع توفير الحوافز المشجعة للقطاع الخاص على توظيف العمالة السعودية على حساب تقليص الطلب على العمالة الأجنبية الوافدة من الخارج مما سيسهم – وبلا شك– في زيادة توفير فرص التوظيف الوطني . ومن ثم مكافحة البطالة التي بدأت تظهر في الآونة الأخيرة .

أما خطة التنمية السادسة فقد أصبحت تنمية القوى البشرية وزيادة توظيفها من أهم المحاور الرئيسية لهذه الخطة . كما ركزت الخطة ضمن أولوياتها أيضا على السياسات الملائمة لمعالجة المعوقات التي تواجه التنمية البشرية ، وإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية ، وتشجيع وحفز القطاع الخاص على توفير وإتاحة فرص العمل للمواطنين وتشجيعهم للإلتحاق بها حتى ولو كان ذلك بعد أوقات العمل الرسمية . وقد شهدت خطة التنمية السادسة تطورات إيجابية أهمها :

– نمو وزيادة مساهمة العمالة الوطنية في سوق العمل وربطها بمخرجات التعليم والتدريب المتواجد في المملكة .

– العمل على تشجيع القطاع الخاص لتوظيف العمالة الوطنية وإحلالها محل العمالة غير السعودية . ومن ثم المشاركة بفعالية في تنفيذ برنامج السعودة ومكافحة ظهور البطالة المحلية .

– القيام بتوفير الموارد المالية الكافية والمعلومات اللازمة لتحسين كفاءة أداء خدمات سوق العمل في البلاد .

أما بالنسبة لخطة التنمية السابعة ، فقد ركزت على تنمية القوى البشرية الوطنية ضمن محاورها الرئيسية ، وحرصت على معالجة القضايا المرتبطة بكفاءة سوق العمل وتطوير وتحديث سياسته في المعطيات والمستجدات المحلية والإقليمية والدولية ، ومن أهمها الانعكاسات المتوقعة من التخصيصية ، وانضمام المملكة (المتوقع) إلى منظمة التجارة العالمية ، مما يتطلب ضرورة العمل على تحسين إنتاجية العمالة الوطنية ورفع كفاءة أدائها ، وتذليل الصعوبات ومعوقات الإحلال بالقطاعين الحكومي والخاص . كما يجب العمل على زيادة الطاقة الاستيعابية للقطاع الخاص لتوظيف الأعداد المتزايدة من الخريجين ، وإيجاد آلية لتعزيز دور القطاع الخاص في توفير إمكانات التدريب وتطوير برامج التدريب . فضلا عما سبق ، يجب توفير قاعدة بيانات كافية ودقيقة وشاملة عن سوق العمل الوطني . كما يتطلب الأمر ضرورة دعم الأجهزة ذات العلاقة بوضع خطط تشغيل العمالة الوطنية وتنفيذها ومتابعتها وزيادة الروابط بين تلك الأجهزة مما يكفل في النهاية رفع كفاءة طريقة العمل في سوق العمل الوطني .

ويعتبر موضوع تنمية القوى العاملة الوطنية في البلاد من أهم التحديات التي تواجه خطة التنمية السابعة ، مما يتطلب الأمر ضرورة معالجتها في إطار تخطيطا استراتيجي متكامل وطويل الأجل من حيث تحديد الأهداف ووضع وصياغة السياسات الكفيلة لتحقيق هذه الأهداف .

ومن أهم المشكلات والتحديات التي تواجه سوق العمل هى مشكلة تنفيذ عملية سعودة الوظائف ، ومشكله ورفع إنتاجية العمالة الوطنية ، وتأهيلها بما يلائم احتياجات سوق العمل ، وزيادة نسبة مشاركتها في إجمالي القوى العاملة ، وتطوير خدمات سوق العمل ، وستشير إلى كل من هذه التحديات على الوجه التالي :

أما عن مشكلة السعودة ومعوقاتها هناك مجموعة من المعوقات تواجهها عمليات السعودة خاصة بالقطاع الخاص ، ومن هذه المعوقات على سبيل المثال الارتفاع النسبي في تكلفة العمالة الوطنية مقارنة بالعمالة المستوردة ، حيث تشير نتائج البحوث والدراسات التي تمت إلى ضعف استجابة القطاع الخاص بشأن تنفيذ توجهات السعودة نظرا للارتفاع النسبي في أجور ورواتب العمالة الوطنية مقارنة بالعمالة الأجنبية ، كما أن استمرار تدفق العمالة الوافدة إلى سوق العمل خلال خطة التنمية السادسة ، مما ترتب عليه زيادتها بنسبة تقدر بنحو(1.5%) من حجمها في سنة الأساس 1415/1414هـ (1994م) . وقد شكلت هذه الزيادة ضغوطاً كبيرة على الوضع التنافسي للعمالة الوطنية سواء بالنسبة لحصولها على وظائف جديدة أو إحلالها محل العمالة الوافدة .

أما التحدي الثاني فهو ضرورة رفع إنتاجية العمالة الوطنية حيث إنه على الرغم من الاهتمام المتزايد بتحسين إنتاجية العمالة خلال الخطط الخمسية السابقة ، إلا أن الدراسات أكدت أن الإنجازات المحققة في هذا المجال ، ما زالت قليلة لذا أصبح من الضروري تطبيق سياسات ومبادرات أكثر فاعلية لتحقيق معدلات النمو المستهدفة بشأن إنتاجية العمالة الوطنية بالقطاعين الحكومي والخاص .

أما التحدي الثالث فهو يتلخص في ضرورة تأهيل العمالة الوطنية وذلك من حيث التأهيل العلمي الذي يهتم بالمواءمة بين نظام التعليم والتدريب من حيث المناهج والتخصصات العلمية من ناحية ، والوظائف ذات التصنيف والتوصيف المهني وفقا لاحتياجات سوق العمل من ناحية أخرى . فمازالت مخرجات نظم التعليم والتدريب غير متوافقة بالقدر الكافي مع متطلبات سوق العمل ، ومازالت هناك الكثير من التخصصات التي تزيد أعداد الخريجين فيها عن متطلبات سوق العمل ، وفي نفس الوقت تعجز تخصصات أخرى عن تلبية متطلبات ذلك السوق .

وبالإضافة لما سبق ، نجد ضعف التأهيل العملي ، والذي يكمن في نقص الخبرة العملية للعمالة الوطنية في المجالات الإنتاجية ، نتيجة لجاذبية العمل الحكومي ، وضعف تكيف العمالة الوطنية مع ظروف العمل بالقطاع الخاص .

لذلك يجب تطوير سوق العمل والخدمات التي يقدمها من حيث ضرورة إتاحة المزيد من فرص العمل للقوى العاملة السعودية سواء من خلال التعيين أو الإحلال في جميع المهن والقطاعات الاقتصادية خصوصاً في القطاع الخاص كما يجب ترشيد عملية استقدام العمالة غير السعودية ، وقصر العمل في بعض المهن والقطاعات على العمالة السعودية فقط . مع ضرورة زيادة مجالات فرص عمل المرأة السعودية وزيادة إسهاماتها في سوق العمل ، بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية . ومحاولة تحسين إنتاجية القوى العاملة الوطنية ورفع مستواها وإعدادها لمواكبة التغييرات التقنية . وتحقيق المزيد من المواءمة بين مخرجات نظم التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل وتطوير خدمات سوق العمل ووضع قواعد متكاملة للمعلومات الخاصة بها مع ضرورة

جدول رقم (1) القوى العاملة في خطة التنمية السابعة

1421/1420هـ 1425/1424هـ (2000م-2004م)

البيان	العدد بالألف		التوزيع النسبي (%)		التوزيع النسبي (%)		
	1420/1419 (1999)م	1425/1424 (2004)م	1420/1419 (1999)م	1425/1424 (2004)م	العدد بالألف	النسبة (%)	معدل النمو السنوي المتوسط (%)
1- القطاع الخاص غير النفطي	6161.2	3472.2	85.9	86.2	311.0	91.6	1.0
1/1 القطاع الخاص الإنتاجي	2273.3	2460.6	31.7	32.8	187.3	57.0	1.6
- الزراعة	557.9	582.3	7.8	7.8	24.4	7.4	0.9
- التعدين غير النفطي	13.2	14.7	0.2	0.2	1.5	0.5	2.2
- الصناعات التحويلية :	589.0	661.0	8.2	8.8	72.0	21.9	2.3
- تكرير الزيت	21.5	21.8	03.5	0.3	0.3	0.1	0.3
- البتروكيماويات	9.4	10.1	0.1	0.1	0.7	0.2	1.4
- الصناعات الأخرى	558.1	629.1	7.8	8.4	71.0	21.6	2.4
- الكهرباء والغاز والمياه	93.5	101.5	1.3	1.4	8.0	2.4	1.7
- التشييد والبناء	1019.7	1101.1	14.2	14.7	81.4	24.8	1.5
1/2 القطاع الخاص الخدمي	3887.9	4011.6	54.2	53.5	123.7	37.6	0.6
- التجارة	1036.6	1071.2	14.4	14.3	34.6	10.5	0.7
- النقل والاتصالات	299.2	310.1	4.2	4.1	10.9	3.3	0.7
- خدمات المال والعقار	334.9	375.2	4.7	5.0	40.3	12.3	2.3
- الخدمات الجماعية والشخصية	2217.2	2255.1	30.9	30.0	37.9	11.5	0.3
2- الخدمات الحكومية	916.2	932.3	12.8	12.4	16.1	4.9	0.3
3- القطاعات غير النفطية	7077.4	7404.5	98.6	98.7	327.1	99.5	0.9
4- النفط الخام والغاز الطبيعي	98.9	100.4	1.4	1.3	1.5	0.5	0.3
إجمالي القطاعات	**7176.3**	**7504.9**	**100.0**	**100.0**	**328.6**	**100.0**	**0.9**

تحقيق التكامل في مجال التخطيط للقوى العاملة وذلك لاتخاذ قرارات يمكن تنفيذها بكفاءة وفعالية . والجدول السابق رقم 1 يوضح هيكل القوى العاملة خلال الخطة الخمسية السابعة حسب القطاعات المختلفة وذلك على النحو التالي :

أما فيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية المختلفة الموزعة بها تلك القوى العاملة ، فيمكن أن يتضح لنا ذلك من خلال عرض الهيكل الوظيفي والمهني لتلك العمالة في الخطة الخمسية السابقة وذلك في الجدول التالي رقم 2 :

جدول رقم (2) الهيكل الوظيفي في خطة التنمية السابعة

1421/1420هـ 1425/1424هـ (2000م-2004م)

البيـــان	العدد بالألف		التوزيع النسبي (%)		التغير الكلي و النسبي (%)		
	1420/1419 (1999)م	1425/1424 (2004)م	1420/1419 (1999)م	1425/1424 (2004)م	العدد بالألف	النسبة (%)	معدل النمو السنوي المتوسط (%)
المهن العلمية والفنية	1122.4	1159.9	15.6	15.5	37.5	11.4	0.7
المديرون والإداريون ومديرو الأعمال	133.9	142.9	1.9	1.9	9.0	2.7	1.3
القائمون بالأعمال الكتابية	534.4	55.8.4	7.4	7.4	24.0	7.3	0.9
القائمون بأعمال البيع	507.6	528.2	7.1	7.0	20.6	6.3	0.8
العاملون بالخدمات	2138.1	2196.6	29.8	29.3	5.8.5	17.8	0.5
العاملون بالزراعة والصيد	51.0	575.1	7.7	7.7	24.1	7.3	0.9
العاملون بالزراعة والصيد	2188.9	2343.8	30.5	31.2	154.9	47.1	1.4
إجمالي القطاعات	**7176.3**	**7504.9**	**100.0**	**100.0**	**328.6**	**100.0**	**0.9**

وفيما يتعلق بحجم المعروض من القوى العمالة الوطنية فيجب إتباع إجراءات وسياسات فعالة لزيادته وتحسين نوعيته ، مع الاهتمام بضرورة إحداث تغييرات هيكلية في التخصصات العلمية للعمالة الوطنية بحيث تزداد أعداد حملة المؤهلات العلمية بشكل عام وحملة المؤهلات العليا والفنية بشكل خاص .

أما عن قوة العمل حسب فئات العمر حيث يشير الجدول التالى إلى أن متوسط معدل النمو السنوى للسكان في سن العمل خلال سنوات خطة التنمية السابعة يقدر بنحو (3.9%) وذلك مقابل (2.6%) للسكان دون سن العمل ، مما يعنى زيادة معدل نمو السكان في سن العمل .

وتبلغ الزيادة التراكمية في قوة العمل (الداخلين الجدد إلى سوق العمل) خلال الخطة (817.3) ألف عام . ويتوقع أن يتم توظيفهم في الفرص الوظيفية الناشئة أما عن النمو أو الإحلال محل العمالة غير أو كليهما وذلك كما يتضح من الجدول التالي رقم 3 :

جدول رقم (3) تقديرات عرض القوى العاملة في خطة التنمية السابعة
1421/1420هـ 1425/1424هـ (2000م-2004م)

البيـــان		1420/1419 (1999)م	1425/1424 (2004)م	التغير الكلي والنسبي (%)
السكان دون سن العمل	العدد (بالآلاف)	5996.2	6814.8	
	معدل النمو السنوي (%) في المتوسط			
السكان في سن العمل	العدد (بالآلاف)	9662.2	11705.5	
	معدل النمو السنوي (%) في المتوسط			
إجمالي السكان	العدد (بالآلاف)	15658.4	18520.3	
	معدل النمو السنوي (%) في المتوسط			
معدل الإعالة (%)		62.1	58.2	
معدل المشاركة الكلية في قوة العمل		32.8	34.1	
السكاني في قوة العمل	العدد (بالآلاف)	3172.9	3990.2	
	معدل النمو السنوي في المتوسط			

وانطلاقـا من هـذا الوضـع فـقـد قـام مـركـز الخليج للدراسات الاستراتيجية بتقديم وإعداد مجلده العاشر عن «العمـالة في دول مـجلس التـعـاون الخليـجي - قـضـايا وتحديات» ضمن سلسلة الموسوعة الأمنية العربية والذي يقدم تحليلاً مفـصلا لظاهرة العمـالة الأجنبيـة والوافدة وجهود معالجتها إضافة إلى رصد أهم وأبرز تطورات هذه القضية خلال 5سنوات ونصف . (1997 - 2001) وينقسم المجلد إلى خمسة أقسام رئيسية من ضمنها مجموعة من الملاحق والجداول معنية بهذه الظاهرة وبانوراما مختارة ترصد لأهم تطورات قضية العمالة .

وفي النهاية يمكن القول أن هناك كثير من التحديات المستقبلية والقضايا الأساسية التي تواجه البلاد وسوق العمل بها ، ولذلك يجب تطوير سوق العمل في البلاد وبما يتوافق مع مجموعة التحديات المحلية والإقليمية والعالمية لاسيما مع زيادة تدفقات العمالة المهاجرة لداخل المملكة وتحديات العولمة وتحرير التجارة العالمية وزيادة حدة المنافسة وزيادة تدفقات الاستثمارات العالمية المباشرة وتنامي دور الشركات متعددة الجنسية كما يجب دعم عمليات التدريب والتأهيل لتلك العمالة حتى يمكن لها مجابهة تلك التحديات .

- **أهم المراجع :**

1- http:/// www.planning.gov.sa/PLANNING/Drive_A/ch6.htm.
2- http:/// www.planning.gov.sa/PLANNING/Drive_A/ch7.htm.
3- http:/// www.gcss.org.bh/publication/encyclopedia/010.htm.
4- http:/// www.ipa.edu.sa/RESALH/detail.asp?iArt=268&iType=30.

الفصل السابع

البطالة: القضايا والأبعاد والتحليلات

Unemployment: Issues, Dimensions, and Analyses

1/7 مشكلة التوظف: بعض القضايا الأساسية

The Employment Problem: Some Basic Issues

تعتبر مشكلة البطالة وعدم توافر فرص العمل المناسبة من أهم المشكلات التي تواجه السكان في القديم والحديث . إذا نظرنا إلى عملية التنمية الاقتصادية في دول غرب أوروبا وأمريكا الشمالية من منظور تاريخي نصفها بأنها كانت عملية مستمرة للتحول في كل من الأنشطة الاقتصادية والسكان من المناطق النائية إلى المناطق المتحضرة سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول وبعضها البعض .

لقد زاد التوسع الصناعي الحضري . وبدأ الاقتصاد في التوسع في خلق فرص عمل جديدة ومتعددة استطاعت استيعاب حركات الهجرة من الريف للحضر خلال تلك المرحلة . وقد تزامن ذلك مع حدوث تقدم في الأساليب التكنولوچية الموفرة للعمل في مجال الزراعة ، مما قلل الحاجة إلى العمالة الزراعية .

وعلى الرغم من الكساد والبطالة والتباطؤ الاقتصادي الملحوظ في دول غرب أوروبا بالقرن الـ 19 إلا أن التوسع فى التحول للقطاع الصناعي مع استمرار ميكنة القطاع الزراعي قد ساعدت تلك الدول في إجراء تحول منتظم ومتسق في انتقال العنصر البشري من الريف إلى الحضر .

استناداً لمبدأ تبادل الخبرات ، يرى كثير من الاقتصاديين أن عملية التنمية الاقتصادية في العالم الثالث ، تحتاج إلى تركيز الجهد من أجل الإسراع بالنمو الصناعي في المناطق الحضرية . لذلك ، فهم ينظرون إلى المدن باعتبارها مراكز للنمو ، وبؤرة

الاهتمام لانتعاش الاقتصاد . ولكن لسوء الحظ ، فقد فشلت استراتيجية التصنيع السريع في كثير من الحالات في تحقيق النتائج المرغوب فيها ، والتي تنبأت بها الخبرة التاريخية .

وفي الوقت الحالي ، هناك إنزعاج لدى كثير من الدول النامية بسبب التركيبة التاريخية الفريدة التي جمعت بين الحركات الواسعة للهجرة من الريف إلى الحضر ، وتباطؤ الإنتاجية الزراعية ، وارتفاع مستويات البطالة والتوظف الناقص سواء في الريف أو الحضر . إن تواجد البطالة على نطاق واسع في الدول الأقل تقدماً ، ربما يكون واحد من أهم الأعراض التي تشير إلى عدم كفاية عمليات التنمية . ويشهد كثير من الدول الفقيرة نوعاً من البطالة السافرة ، وخاصة في المناطق الحضرية ، وهي ظاهرة تصيب عدداً يتراوح بين 10% ، 20% من القوة العاملة . وأكثر قطاعات السكان بالبطالة هم الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15- 24 سنة ، والمتعلمين منهم على وجه الخصوص . وهناك قطاعات عريضة من القوة العاملة في الريف والحضر تعاني من مشكلة التوظف الناقص (أي العمل لبعض الوقت فقط) . وبسبب العلاقة بين البطالة ومشكلة الفقر في العالم الثالث ، فقد احتلت قضية التوظف بؤرة الاهتمام عند دراسة ظاهرة التخلف الاقتصادي .

إن مشكلة البطالة في الدول النامية لها عدة أوجه تجعلها ظاهرة فريدة من الناحية التاريخية ، وبالتالي فهي تحتاج إلى أساليب غير تقليدية للتحليل الاقتصادي ، ويعود ذلك لثلاثة أسباب رئيسية هي :

1- تؤثر البطالة والتوظف الناقص ، بشكل منتظم وبصورة مزمنة ، على نسبة كبيرة من القوة العاملة للدول الأقل تقدماً ، أكثر مما أثرت البطالة على الدول الصناعية حتى خلال أسوأ سنوات الكساد العظيم .

2- إن مشاكل التوظف في العالم الثالث تعود إلى أسباب معقدة بالقياس إلى مشاكل التوظف في الدول المتقدمة . لذلك ، فالأمر يحتاج إلى توليفة من السياسات تذهب لأبعد مما توصي به السياسات الكينزية البسيطة Simple Keynesian type policy بضرورة زيادة الطلب الكلي .

3- أياً كانت أبعاد مشكلة البطالة وأسبابها في الدول النامية ، فهي مصحوبة بظروف إنسانية صعبة مثل الفقر وانخفاض مستويات المعيشة ، وهي ظروف لم تشهدها الدول المتقدمة حالياً . وهناك حاجة ملحة لإيجاد سياسات متناغمة من جانب الدول المتقدمة والدول الأقل تقدماً . وكما سوف نرى ، تحتاج الدول الأقل تقدماً إلى إعادة تعديل سياساتها الداخلية بحيث تشتمل على خلق فرص العمل كهدف اقتصادي واجتماعي رئيسي . أما الدول المتقدمة ، فينبغي عليها أن تعدل سياستها الوطنية في مجالات التجارة والمعونات الاقتصادية ونقل التكنولوچيا ، للتيسير على الدول النامية .

وجدير بالذكر أن اهتمامنا في هذا الفصل ، وكذلك الفصل التالي ، سوف ينصب على محاولة الإجابة عن سؤالين رئيسيين يواجهان كافة الدول النامية تقريباً . وهذان السؤالان هما :

(أ) لماذا فشل النمو الصناعي السريع في كثير من الدول النامية في توليد قدر كاف من فرص العمل الجديدة خلال عقدي الستينيات والسبعينيات وما الذي يحمله التغيير في البيئة الاقتصادية الدولية بالنسبة لقدرة الدول النامية على خلق الوظائف في المستقبل؟

(ب) لماذا يستمر عدد كبير من الأفراد في الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن المزدحمة بالرغم من ارتفاع وتزايد مستويات البطالة في الحضر؟

2/7 أبعاد البطالة في الدول الأقل تقدماً : الدليل والمفاهيم

Dimensions of LDC Unemployment: Evidence and Concepts

سوف نستعرض في هذا الجزء بعض الأبعاد الكمية والنوعية لمشكلة البطالة في الدول النامية .

1/2/7 التوظف والبطالة: الاتجاهات والتصورات

خلال عقد السبعينيات ، زاد الاهتمام من جانب اقتصاديي التنمية وهيئات التخطيط المحلية ، ووكالات المعونة الدولية ، بالانتشار الواسع لمشكلة البطالة والتوظف الناقص في دول العالم الثالث . وقد نتج عن هذا الاهتمام إعطاء صورة أكثر وضوحاً للأبعاد الكمية لمشكلة البطالة .

جدول (7-1) التوظف والبطالة في الدول النامية 1960 - 1990

(بالآلاف)

المؤشر / السنة	1960	1970	1973	1980 (أ)	1990 (ب)
كل الدول النامية (ب)					
التوظف (ج)	507,416	617,244	658,000	773,110	991,600
البطالة	36,466	48,798	54,130	65,620	88,693
معدل البطالة (%)	**6,7**	**7,4**	**7,6**	**7,8**	**8,2**
معدل البطالة والتوظف الناقص	25	27	29	---	---
أفريقيا	31	39	38	---	---
آسيا	24	26	28	---	---
أمريكا اللاتينية	18	20	25	---	---
كل أفريقيا :					
التوظف (ج)	100,412	119,633	127,490	149,390	191,180
البطالة	8,416	12,831	13,890	15,973	21,105
معدل البطالة (%)	**7,7**	**9,6**	**9,8**	**9,8**	**9,9**
كل آسيا :					
التوظف (ج)	340,211	413,991	441,330	516,800	660,300
البطالة	24,792	31,440	34,420	43,029	59,485
معدل البطالة (%)	**6,8**	**7,1**	**7,2**	**7,7**	**8,3**
كل أمريكا اللاتينية :					
التوظف (ج)	66,793	83,620	89,180	106,920	140,120
البطالة	3,258	4,527	5,820	6,618	8,103
معدل البطالة (%)	**4,7**	**5,1**	**6,1**	**5,8**	**5,5**

المصدر : - سابولو يافيس : التوظف والبطالة 1960 - 1990 . دورية العمالة الدولية رقم 112 ، يونيو 1975 ، جدول 3 .

(أ) تصور تم عام 1975 .

(ب) باستثناء الصين .

(جـ) يشمل التوظف الناقص .

ويقدم الجدول رقم (7–1) صورة موجزة عن اتجاهات التوظف والبطالة خلال الستينيات والسبعينيات وحتى التسعينيات ، وذلك بالنسبة للدول النامية ككل ، ثم بالنسبة لدول في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . ويتضح من الجدول أن عدد العاطلين قد زاد من نحو 36,5 مليون في عام 1960 إلى ما يزيد على 54 مليون شخص في عام 1973 ، وهي زيادة تبلغ 46% ، ويعني ذلك أن المتوسط السنوي لمعدل البطالة يزيد بمقدار 3% ، وهو أعلى من معدل النمو في التوظف خلال نفس الفترة . كما نلاحظ أن عدد الأشخاص الذين في حالة توظف ناقص (أي الذين لا يعملون لكل الوقت) قد بلغ نحو 250 مليون شخص في عام 1973 .

2/2/7 الأبعاد الأربعة لمشكلة التوظف

في ضوء الطبيعة الفريدة لمشكلة التوظف في الدول النامية ، هناك أربعة أبعاد يمكن من خلالها استجلاء حقيقة تلك الظاهرة في الدول النامية والأقل نمواً . وتتمثل هذه الأبعاد فيما يلي :

1- العاطل المتعلم

من خلال الدراسة الخاصة للعلاقة بين مستوى التعليم وعملية التنمية وجد أنه في ذات الوقت هنالك علاقة موجبة غير متوقعة بين مستوى التعليم ومستوى البطالة في الاقتصاد في الدول الأقل نمواً .

حيث وجد أن مستوى البطالة بين المتعلمين في دول مثل الهند يصل إلى 9% للحاصلين على الشهادة الثانوية بينما بين غير المتعلمين 2% فقط . حتى أنه وصل إلى 12% لخريجي الجامعة . والجدول التالي رقم (7-2) يوضح البطالة حسب التعليم في الدول النامية .

إن التفسير المنطقي لهذه الظاهرة هو أن غير المتعلم لا يبحث عن نوع معين من العمل بل يلتحق مباشرة بأول فرصة عمل تتاح له في القطاع غير الرسمي ، ويفضل حتى أن يعمل لمدة يوم واحد فقط في الأسبوع على أن يظل بدون عمل . على العكس من حاصلي المؤهلات العليا حيث يرغبون في الالتحاق بالعمل الذي يتناسب مع مستواهم العلمي ، ويكون له صفة الاستمرارية . والسبب الآخر المنطقي هو أن ناتج

نظام التـعليم بهـذه الدول لا يتناسب نوعًـا أو كمًـا مع المتـوافر أو المطلـوب من فـرص العمل بالسـوق . وبالتالي يحدث نوع من عدم التكافؤ بين متطلبات الوظائف والخبرة التعليمية لدى هؤلاء المتعلمين . وهـذا البعـد يعتبـر من الأبعاد الحديثة لمشكلة البطالة ويحتاج لوسائل فعالة وقوية لعلاجه .

جدول (2-7) البطالة حسب مستوى التعليم في دول نامية مختارة (%)

الدولـــــة	السنة	أمية	ابتدائية	ثانوية	بعد الثانوية
الجزائر	1989	9,2	24,2	28,9	5,8
تونس	1989	11,2	20,4	17,4	5,2
غانا	1988	3,4	7,6	13,5	14,7
كينيا	1986	13,5	15,6	22,2	5,4
زيمبابوي	1987	1,6	6,8	11,6	غير متاح
ماليزيا	1985	4,7	22,9	30,6	3,9
الهند	1989	2,0	3,0	9,0	12,0
أندونيسيا	1985	0,6	1,5	7,5	5,3
سريلانكا	1981	4,5	14,5	15,1	4,2
ساحل العاج	1985	1,0	5,2	21,7	13,7

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية ، 1993 ، نيويورك ، ص 38 .

2- التوظف الذاتي

حـيث إن مـعظم سكـان الدول الأقل نمواً الـواقـعين تحت ضـغـوط اقـتـصـادية واجتماعية دائمة مثل إعالة الأسرة يلجأون إلى توفير فرص عمل « **مشروعات صغيرة**» لأنفسهـم ولا ينتظر الواحد منهم حتى يجد فـرصة العمل الملائمة لدى الغير . والدليل على ذلك أن عـدد أصحـاب الأعـمال في الدول النـاميـة أكبـر من نظيـره في الدول المتقدمة . ولكن مع الفـارق حيث نجد معظمـهم أصحاب مـحلات صـغيـرة أو ورش أعمال أو باعة متجولون .

3- النساء والتوظف

على الرغم إن مشـاركة المرأة في قوى العمـل بالمجتمع في الدول الأقل نمواً تصل إلى 43% في آسيـا ، 32% بأمـريكا اللاتينية ، 13% بالوطن العـربي ، إلا أن معظمـهم

يعملون في وظائف ذات إنتاجية منخفضة ويحصلون على رواتب ضعيفة للغاية . فقد وصلت النسبة إلى 80% من العاملين بالقطاع الزراعي من النساء في آسيا . أو يعملون كعمال إنتاج على خطوط الإنتاج بالمصانع مثل صناعات النسيج أو الإلكترونيات في شرق آسيا مثلاً .

وهنا يترتب عليه أن معظم السيدات العاملات يتعرضن لظروف عمل سيئة حيث يحصلن على رواتب أقل ولا يتم التأمين عليهن .

4- بطالة الشباب وعمل الأطفال

إن أكبر الشرائح العمرية التي تعاني من مشكلة البطالة في الدول الأقل نمواً هي الشريحة من 15-24 عام وهي فئة الشباب من الرجال أو النساء ، سواء المتعلمين أو غيرهم .

وهنالك جانب آخر للمشكلة وهو عمالة الأطفال . ونعني بالأطفال من هم دون الـ14 عامًا ، حيث وجد أن نسبة ليست بالقليلة من الدول الأقل نمواً تعتمد على عمالة الأطفال في اقتصادها . حيث تعمل هذه الفئة برواتب ضعيفة للغاية ، وفي ظل ظروف عمل سيئة جداً ولمدة طويلة يوميًا . إن مثل هذه السلبيات وغيرها من السلبيات الكثيرة التي تصاحب تشغيل الأطفال أو عمالة الطفل دفعت منظمة العمل الدولية وغيرها من التشريعات المحلية التي تصدر قوانين وتشريعات تحرم عمالة الأطفال أو على الأقل تضع الضوابط التي تحكم الأجور مما يكفل الحماية لهذا النوع من العمالة وبالشكل الذي لا يؤثر على المستوى الصحي أو التعليمي أو الترفيهي ، وإنما يتم في إطار التدريب والتعلم والمعرفة المهنية التي تدعم المعرفة العلمية التي يتلقاها هؤلاء الأطفال في المؤسسات التعليمية . وقد عقدت اليونسكو ومنظمة العمل الدولية عديد من المؤتمرات المتعلقة بهذا الشأن .

3/2/7 القوة العاملة: الحاضر والمستقبل

إن عدد الباحثين عن فرص التوظيف في الدول الأقل نمواً يعتمد بصفة أساسية على الهيكل العمري وحجم السكان . بمعنى أن هنالك عاملين أساسيين يحددان وبقوة قوة العمل في المجتمع وهما معدلي الخصوبة والوفيات . حيث إن معدل نمو كلي للسكان 3% في ظل معدل خصوبة 50 ووفيات 20 يختلف تماما عن معدل النمو

الكلي للسكان في ظل معدل خصوبة 40 ووفيات 10 من كل ألف لما له من تأثير على هيكل التكوين العمري للسكان في المجتمع .

كما أن هناك ظاهرة أخرى هامة تؤثر علي قوة العمل وهي الدفعة السكانية Popu-lation momentum . حيث إن أثر اختلاف معدلات المواليد من السكان عن معدلات الوفيات لن يظهر بصورة مباشرة في تغير الهيكل العمري للقوى العاملة ولكنه سيأخذ فترة زمنية حتى يظهر هذا الأثر (عامل طويل الأجل) . بمعنى أن حجم وتكوين قوة العمل المستقبلية تحدده معدلات الخصوبة الحالية في المجتمع . وهذا ما يسمى بفترة الإعالة السكانية بين فترتين [الطفولة (1 - 15) وسن العمل (15 -60)] .

4/2/7 العمالة دون مستوى التوظيف الأمثل

في دراسة قام بها العالم Eolgar. Edwards فرق بين خمسة أنواع من البطالة هي :

1- البطالة المفتوحة (أو السافرة)

وتشمل البطالة الإجبارية والاختيارية معًا . والجدول التالي (7-3) يوضح معدلات البطالة المفتوحة في الدول النامية .

2- التوظيف الناقص

وعرفهم بأنهم أشخاص يعملون أقل من اللازم (يوميًا أو أسبوعيًا أو موسمياً) عما هم على استعداد لتقديمه من عمل .

3- التوظيف الظاهري مع عدم الاستغلال

وهم أشخاص لا يمكن تصنيفهم في فئة العاطلين أو في حالة توظف ناقص وهم :

(أ) البطالة المقنعة

وهم العاملون في شركة معينة أو مؤسسة ما على أساس العمل كيوم كامل ، ولكن الأعمال التي يقومون بها لا تحتاج ليوم عمل كامل مثل موظفي الحكومة ، وهذا النوع من البطالة يسمى بالبطالة المقنعة .

(ب) البطالة المستترة

وهم الأشخاص المرتبطون بأعمال مثل التعليم أو رعاية المنازل ، وذلك لعدم وجود وظائف إما تتناسب مع ما تعلموه أو لارتباطات اجتماعية مثل ربات المنازل .

(جـ) التقاعد المبكر

وهم غالبًا من موظفي الحكومة الذين يتقاعدون مبكراً .

جدول (7-3) معدلات البطالة المفتوحة في الدول النامية في الثمانينيات والتسعينيات

الدولــــة	معــــدل البطــالــــة %	
	المناطق الحضريــــة	الإجمالـــــي
أفريقيا جنوب الصحراء :		
بوتسوانا	31	25
كينيا	23	24
نيجيريا	10	28
تنزانيا	22	غير متاح
زامبيا	31	غير متاح
أمريكا اللاتينية :		
الأرجنتين	6	19
البرازيل	8	5
شيلي	17	6
كولومبيا	14	9
الإكوادور	12	8
فنزويلا	13	10
آسيا :		
بنجلاديش	12	غير متاح
ماليزيا	9	3
الفلبين	7	10
كوريا الجنوبية	4	3

المصدر : منظمة العمل الدولية ، تقرير العمالة العالمية ، جنيف ، 1989 ، جداول 1-7 ، 1-12 .

منظمة الأمم المتحدة ، تقرير عن الأوضاع الاجتماعية في العالم ، 1997 ، جدول 7-4 .

4- العمالة المنهكة

وهم أشخاص يعملون على أساس اليوم الكامل ولكن مجهودهم يتأثر إما بسوء التغذية أو عدم توافر الطب الوقائي .

5- العمالة غير المنتجة

والذين بإمكانهم إمداد المجتمع بعناصر الإنتاج البشري الهامة لخلق عمل منتج ، ولكنهم يقضون ساعات طويلة في الصراع مع موارد مكملة غير كافية ، والفـرد منهـم لا يستطيع سوى الحصول على ضروريات الحياة . والجـدول التالي (7-4) يوضح معدلات البطالة حسب العمر في المناطق الحضرية في عدة دول نامية .

جدول (7-4) معدلات البطالة حسب العمر في المناطق الحضرية % .

الدولـــــة	معدل إجمالي	حسب العمر 15 -24 سنة	حسب العمر أكبر من 25 سنة	السنوات
كينيا	14,1	38,1	8,2	1986
الهند	7,1	19,4	3,4	1988
أندونيسيا	7,3	23,4	2,6	1986
سيريلانكا	19,5	40,2	11,5	1986
الفلبين	9,0	18,6	5,6	1983
بوليفيا	11,5	15,2	غير متاح	1988
كولومبيا	9,3	14,2	5,1	1988
فنزويلا	9,1	17,6	6,5	1987

المصدر : ديفيد تورنهام ، التوظف والتنمية ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، باريس ، 1993 ، ج 2-3 .

5/2/7 الروابط بين البطالة والفقر وتوزيع الدخل

حيث دلت الإحصائيات عن الدول الأقل نمواً على أن من 47% إلى 65% من المتعطلين عن العمل يتمركزون في أقل فئات الدخل . بمعنى أن 40% من نسبة البطالة في المستويات الدنيا من الدخول يقابلها 15% من البطالة في المستويات المرتفعة من الدخول . ومن هنا يمكن القول أن هناك علاقة قوية بين معدلات البطالة والفقر وتوزيع الدخول في المجتمع . والجدول التالي (7-5) يوضح البطالة وتوزيع الدخل في بعض دول أمريكا اللاتينية .

جدول (7-5) البطالة وتوزيع الدخل في أمريكا اللاتينية

الدولـــــــة	شرائح الدخـــــل (كل فئة تضم 20% من السكان)					
	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	الإجمالي
توزيع العـاطلين حـسب شرائح الدخل (%) :						
البرازيل	40,4	24,5	16,7	13,2	5,2	100
كولومبيا	31,2	25,7	19,7	14,7	8,4	100
كوستاريكا	31,1	21,9	25,6	14,4	6,8	100
بنما	33,6	29,9	22,0	12,9	1,4	100
فنزويلا	21,9	25,6	25,6	17,2	11,3	100
مـعـدلات البطالة لكل شرائح الدخل (%) :						
البرازيل	9.3	4,8	3,3	2,7	1,1	
كولومبيا	22,1	18,3	12,9	9,0	5,3	
كوستاريكا	10,0	7,3	6,0	3,9	1,8	
بنما	19,1	12,3	8,8	4,9	0,6	
فنزويلا	13,2	12,4	10,6	8,0	5,5	

المصدر : ديفيد تورنهام ، التوظف والتنمية ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، باريس ، 1993 ، ج 2-8 .

6/2/7 ظاهرة نمو أعداد العاطلين وفجوة الناتج - التوظف

لقد كان من أهم التوجهات في أدبيات التنمية أن نجاح جهود التنمية يتوقف على ثنائية تتمثل في وجود تراكم رأسمالي سريع مع نمو صناعي كبير ، بحيث تسهم في جذب واستيعاب عوامل الضعف في الاقتصاد وأهمها العمالة الزائدة في القطاع الزراعي . والجدول التالي (7-6) يوضح تأثير التصنيع على التوظف في مجموعة من الدول النامية .

جدول (6-7) التصنيع والتوظف في الدول النامية 1963 ، 1969

الدولـــــة	معـــــدل النمو %	
	معدل النمو السنوي للناتج الصناعي%	معدل النمو للعمالة الصناعية%
أفريقيا :		
مصـــر	11,2	0,7
أثيوبيا	12,8	6,4
كينيا	6,4	4,3
نيجيريا	14,1	5,3
آسيا :		
الهند	5,9	5,3
باكستان	12,3	2,6
الفلبين	6,1	4,8
تايلاند	10,7	12,0_
أمريكا اللاتينية :		
البرازيل	6,5	1,1
كولومبيا	5,9	2,8
كوستاريكا	8,9	2,8
الدومنيكان	1,7	3,3_
إكوادور	11,4	6,0
بنما	12,9	7,4

المصدر : دافيد موراوتيذ ، التوظف في التصنيع في الدول النامية ، مجلة الاقتصاد ، 84 ، سبتمبر ، 1974 .

ولكن كـمـا سنرى أن النتـائج المرجـوة حـدث عكسـهـا ، ولم يسـتطع القطاع الصناعي تقديم فرص العمل الكافية لاستيعاب حركات الهجرة من الريف إلى المدن بحثا عن فرص العمل مما يعد كأحد أكبر أسباب الفشل في عملية التنمية في الدول الأقل نمواً .

ويبـدأ الانتبـاه لظاهرة نمو أعـداد العـاطلين jobless growth أو مـا يسـمى على المستوى الرسمي فجوة الناتج – التوظف output - employment lag أى عندما يتباطأ نمو الناتج وينخفض مستوى الأجور الحقيقية .

والسبب في عدم قدرة القطاع الصناعي في الدول النامية على خلق فرص عمل كافية يمكن توضيحها من خلال المثال التالي :

نفترض أن إحدى الدول توظف 20% من القوى العاملة في القطاع الصناعي ، فإنها تحتاج لزيادة قدرها 15% سنويًا في فرص العمل لامتصاص زيادة قدرها 3% في حجم القوة العاملة بالمجتمع سنويًا . والجدول التالي رقم (7-7) يوضح حجم التوظف الذاتي في عدة دول نامية مختارة .

جدول (7-7) التوظف الذاتي في دول مختارة

الدولــــــة	التوظيف الذاتي من إجمالي القوى العاملة	السنة
غانا	68	1984
باكستان	56	1984
نيجيريا	56	1983
المكسيك	48	1981
الفلبين	36	1987
الهند	31	1981
فرنسا	11 أ	1987
ألمانيا (ب)	8 أ	1987
الولايات المتحدة	8 أ	1987
كندا	7 أ	1987

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية ، 1993 ، جدول 3-2 .
(أ) التوظف الذاتي في القوى العاملة غير الزراعية .
(ب) ألمانيا الغربية فقط .

ولذلك نجد أن القطاع الصناعي لا يمكنه بأى حال من الأحوال الاستجابة لمثل هذه النسبة المرتفعة من النمو في عرض فرص العمل . وهنا جدير بالملاحظة أن الفرق بين تجربتي التحضر والنمو الصناعي بين الدول الأقل نموًا حاليًا وبين النموذج التاريخي لأوروبا الغربية يكمن في أن معدلات النمو الصناعي في مطلع القرن التاسع عشر كانت أسرع من معدلات التحضر « **الهجرة من الريف للحضر** » . بمعنى أن النسبة من القوى العاملة في الصناعة كانت دائمًا أعلى من عدد سكان المدن ، بينما

العكس تمامًا هو ما حدث في تجربة الدول الأقل نموًا . والجدول التالي رقم (7-8) يوضح البطالة والعوائد وساعات العمل بالنسبة للمرأة في عدة دول مختارة ، كما أن الجدول (7-9) يوضح معدل النمو في انخفاض الوظائف ويربط التوظف بالناتج المحلي الإجمالي وذلك على النحو التالي :

جدول (7-8) البطالة والعوائد وساعات العمل للمرأة في دول مختارة 1990

الدولـــة	معدل البطالة %		العوائد غير الزراعية للمرأة كنسبة من عوائد الرجال	عدد ساعات العمل أسبوعيًا «شاملة ساعات العمل داخل المنزل»	
	الرجال	النساء		الرجال	النساء
كينيا	15,6	18,6	80,5	40,1	47,2
سيريلانكا	10,8	24,3	78,5	52,4	56,7
كوستاريكا	4,2	5,9	65,9	45,7	48,3
كوريا الجنوبية	2,9	1,8	53,5	48,2	53,3
كولومبيا	8,1	13,2	غير متاح	غير متاح	غير متاح

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية ، 1993 ، ص 45 .

جدول (7-9) نمو أعداد العاطلين : الناتج المحلي الإجمالي والتوظف 1990 - 2000 (1975 = 100)

المنطقـــة	1990 حقيقـــي		2000 متوقـــع	
	الناتج المحلي الاجمالي GDP	التوظف	الناتج المحلي الاجمالي GDP	التوظف
أفريقيا جنوب الصحراء	141	121	196	150
أمريكا اللاتينية	143	131	191	148
جنوب آسيـا	198	137	299	154
شـرق آسيـا	304	183	518	256

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية ، 1993 ، شكل رقم 3-2 .

3/7 النماذج الاقتصادية لتحديد التوظف

Economic Models of Employment Determination

سوف نستعرض في هذا الجزء ثلاثة من النماذج على النحو التالي :

1/3/7 نموذج السوق الحر التنافسي التقليدي

مرونة الأجور والتوظف الكامل :

فروض النموذج :

1- في ظل اقتصاد السوق الحر وسيادة المستهلك وعمل المنظمات على تعظيم الأرباح لأقصى حد ممكن ، وفي ظل المنافسة الكاملة ، فإن مستوى التوظف والأجور يتحددان تلقائيًا مع باقي العناصر الأخرى المتاحة في الاقتصاد حسب قانون العرض والطلب .

2- المنتجون يطلبون العمالة طالما أن قيمة الناتج الحدي للعامل الأخير تتخطى تكلفته (راتبه) .

3- وطبقًا لقانون تناقص إنتاجية العامل في ظل ثبات الأسعار للمنتجات ، فإن منحني طلب العمالة ينحدر سلبيًا من (أعلى لأسفل) ويزداد الطلب على العمالة كلما قلت أسعارهم (رواتبهم) .

4- في جانب العرض فإن الأفراد في سعيهم لتعظيم منافعهم سيقسمون وقتهم بين اللهو والعمل . وكلما ارتفع عائد العمل كلما قل إنفاق الأفراد أوقاتهم في اللهو . والشكل التالي رقم (7-1) يوضح التوظف وتحديد الأجور من خلال منحنيات الطلب والعرض في إطار النموذج الكلاسيكي الحر .

5- يتحقق مستوى الدخل التوازني عندما يتساوى حجم ساعات العمل الذي يرغب الأفراد في تقديمها مع مستوى الأجور التي يرغب المنتجون في تقديمها « **ساعات العمل التي يطلبها المنتجون** » .

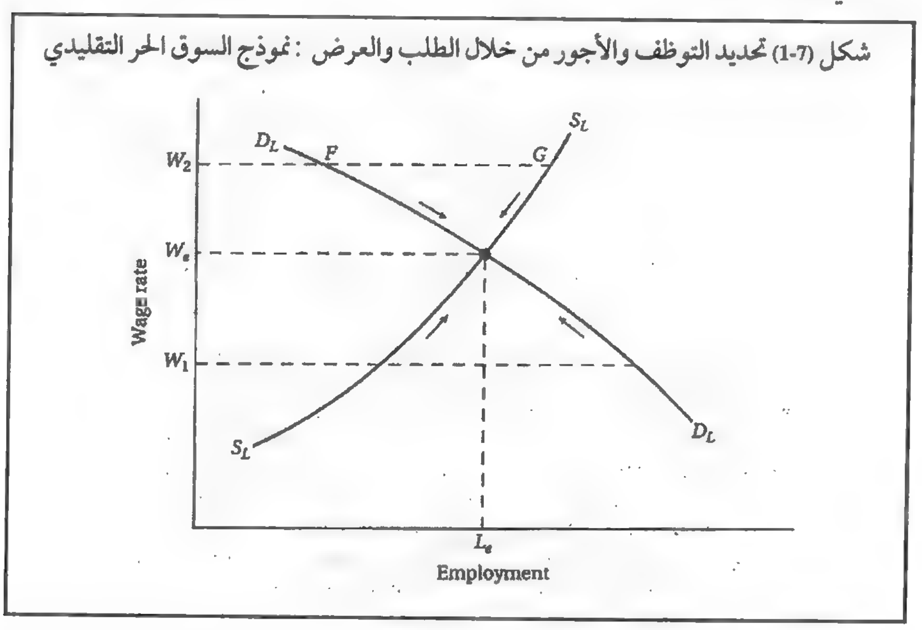
قيود النموذج السابق بالنسبة لتطبيقه علي الدول النامية :

(أ) أن الأجور النقدية في هذه الدول تتحدد بصورة غير مرنة . وذلك بسبب الضغوط السياسية التي تمارسها بعض المؤسسات مثل اتحادات العمل والتدخل الحكومي ، والتي تحول دون انخفاض الأجور .

(ب) أن الأجور النقدية في هذه الدول لا تكفل مستوى معيشة جيدة مقارنة بمستوى التضخم السائد في المجتمع ولذلك يلجأ معظم الأفراد للبحث عن عمل إضافي لرفع أجورهم الحقيقية .

(جـ) وجود ظاهرتي تشوهات الأسعار وأسعار الظل في الاقتصاد تجعل النموذج بصورته الحالية غير معبر عما يحدث في الواقع من تحديد لقوى العرض والطلب في سوق العمالة .

شكل (7-1) تحديد التوظف والأجور من خلال الطلب والعرض : نموذج السوق الحر التقليدي



يتضح لنا مما سبق عدم قدرة النموذج الكلاسيكي على تفسير طبيعة سوق العمل ومتغيراته الثلاثة (عرض العمل - الطلب على العمل - الأجور في الدول النامية) لا سيما وأن هذا النموذج يفترض مرونة الأجور التي تمثل سعر عنصر العمل ، وأن هذه المرونة قلما تتوافر في اقتصاديات الدول النامية بسبب مجموعة المحددات أو القيود السابق ذكرها في تلك الدول .

2/3/7 نمو الناتج والتوظف : تعارض أم توافق؟

كامتداد طبيعي لفكرة النمو خلال معظم نظريات التنمية في الستينات والسبعينات والتي ركزت على السياسات الهادفة لزيادة الناتج القومي ، وذلك من خلال الإسراع بمعدل تكوين رأس المال في الاقتصاد ، وإن معظم هذه النظريات ربطت بين الزيادة في الناتج القومي ومعدلات التوظف في المجتمع . وكان أقوى أدوات وصف عملية النمو هو نموذج هارود - دومار ، حيث ظلت الفكرة السائدة وهي أن

النمو الاقتصادي هو نتاج لزيادة معدلات كل من الادخار والتراكم الرأسمالي من ناحية ومعدل الإنتاجية الحدية للاستثمار من ناحية أخرى Capital - output ration .

وهذا يعني أنه عند مستوى محدد من معامل رأس المال الناتج يمكنه مضاعفة الناتج القومي وفرص التوظف في المجتمع مع زيادة معدلات الادخار والاستثمار . ومن هنا أصبح القطاع الصناعي هو كلمة السر في معظم الدول الهادفة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة فيما سمي «**بالدفعة القوية** » أو نموذج النمو الاقتصادي من خلال استخدام الدفعة القوية pig push . ولكن على نفس المنوال لماذا فشلت أيضًا هذه النظريات في تفسير إخفاق الاقتصاد في خلق فرص عمل جديدة رغم النمو المتزايد في القطاع الصناعي ؟

الإجابة هى « **انخفاض معدل نمو إنتاجية العامل** » حيث إن :

معدل النمو في الناتج يؤثر على معدل نمو إنتاجية العامل وهو بدوره يؤثر على معدل نمو العمالة .

وقد افترض نموذج هارود – دومار ثبات العلاقة بين معدل التغير في الناتج ومعدل التغير في رأس المال وهو ليس بالصحيح في ظل الفرض القائل بأثر معدل إنتاجية العمل على حجم الناتج .

وفي ظل التحليل السابق دائمًا ما ينظر إلى تحقيق أقصى معدل لنمو الناتج مع أقصى معدل لنمو فرص العمالة كهدفين متعارضين . ولكن الكتابات الاقتصادية الحديثة حاولت الوصول لصيغة توفيقية يتمكن من خلالها الاقتصاد من تحقيق الهدفين السابقين ، وفي ظل سياسات تهدف لإزالة التشوهات السعرية لعناصر الإنتاج والمنتجات . كذلك تهدف إلى تحفيز الاعتماد على تكنولوجيا كثيفة العمالة كوسيلة وأسلوب للإنتاج .

مما سبق يمكن القول أن نموذج هارود – دومار وغيره من نماذج النمو إنما تم وصفه في ظل ظروف وبيئات متقدمة تختلف فى كثير من جوانبها عن ظروف الدول الأقل نمواً حيث تنخفض فيها دور معامل رأس المال / الناتج أو ما يسمى بقيمة المعجل . ومن ثم لا نجد تأثير لصيغة النموذج ولا سيما على التراكم الرأسمالي في زيادة عملية التوظف والقضاء على مشكلة البطالة .

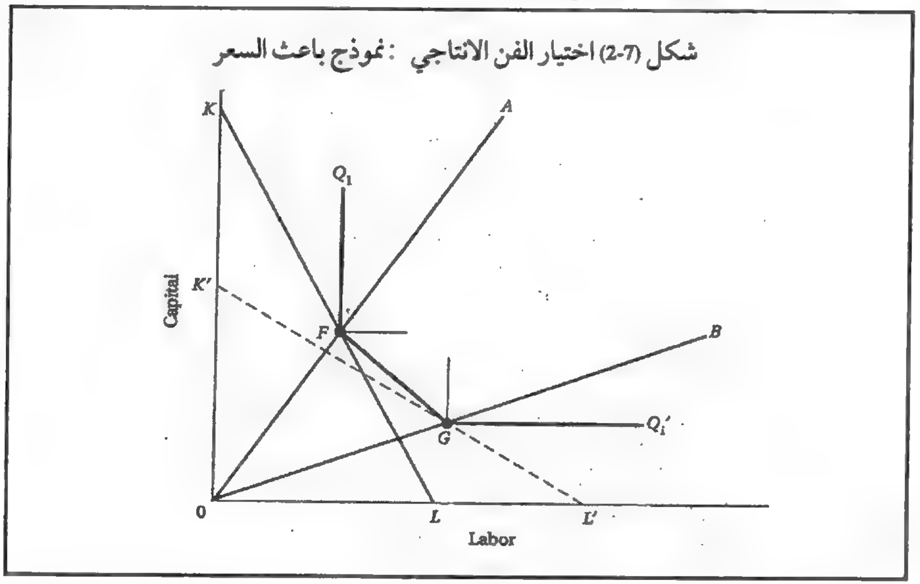
3/3/7 التكنولوچيا الملائمة وتوليد التوظف :

نموذج باعث السعر

ويبدأ هذا النموذج في طرح فكرة المدرسة النيوكلاسيكية حول مشكلة تشوهات الأسعار وأثرها على الناتج ومعدلات البطالة كالآتي :

إن المنتجين يتعرضون في عملية الإنتاج لتنويعه من أسعار عناصر الإنتاج . وهم في ظل سعيهم لتحقيق معدل معين من الناتج فإنهم يضطرون لعمل مزيج من هذه العناصر بحيث تكون التكلفة أقل ما يمكن .

شكل (2-7) اختيار الفن الانتاجي : نموذج باعث السعر



وفي ظل ثبات الفن التكنولوچي في المجتمع بين إنتاج كثيف رأس المال أو إنتاج كثيف العمالة فإن توجه المنتجون لاختيار نوع التكنولوجيا يحدده سعر العنصر الأقل ثمنًا سواء رأس المال أو العمالة . والشكل التالي رقم (2-7) يوضح كيفية اختيار الفن الانتاجي في ظل نموذج باعث السعر حيث نجد :

1- المنتجون في المجتمع لديهم طريقتين فقط للإنتاج إما تكنولوجيا كثيفة العمل أوتكنولوچيا كثيفة رأس المال .

2- النقطة G تدل على إنتاج وحدة واحدة بأسلوب التكنولوجيا كثيفة العمل والنقطة F تدل على وحدة منتجة بأسلوب التكنولوجيا كثيفة رأس المال .

3- الخط الواصل بين Q/1 + G + F + Q1 هو خط الناتج المتساوي الـ Iso - quant الذي يواجه المنتجون لإنتاج وحدة واحدة من السلعة Q سواء بتكنولوجيا كثيفة العمل أو بتكنولوچيا كثيفة رأس المال .

4- يكون قرار المنتج بالإنتاج عند النقطة G عندما يكون السعر النسبي لعنصر العمل مقارنة بسعر رأس المال هو الأقل حيث يمثل الخط /K/L خط ISO - Cost أو خط التكاليف المتساوي ويكون القرار بالإنتاج عند النقطة F عندما يكون السعر النسبي لعنصر رأس المال أمام العمل هو الأقل ويكون الخط KL خط ISO - Cost أو خط التكاليف المتساوي آنذاك .

4/3/7 تشوهات سعر العنصر والتكنولوچيا الملائمة

يلاحظ أنه بالرغم من أن معظم الدول النامية تعاني من ندرة في رأس المال مقارنة بحجم العمالة المتوافرة لديها ، إلا أن معظم هذه الدول تستعين بالتكنولوجيا كثيفة رأس المال سواء فى القطاع الصناعي أو الزراعي بها . وتفسير ذلك طبقًا للمدرسة النيوكلاسيكية هو أنه بناءًا على التكوين السياسي والاجتماعي في هذه الدول لهذا العنصر في الاقتصاد يجعل سعر عنصر العمل (الأجر) أعلى من سعر عنصر رأس المال (معدل الفائدة) بخلاف ما تعكسه ندرة كل منهما ، لذلك ينبغي أن نأخذ في الاعتبار سعر الظل Shadow price ، وفي الشكل السابق يكون الخط /K/L هو معدل أسعار الظل بين العمل ورأس المال

وفي الشكل السابق يكون الخط KL هو معدل الأسعار المشوهة بين العمل ورأس المال .

5/3/7 إمكانات الإحلال بين العمل ورأس المال

ولتوضيح الصورة أكثر لابد من الإشارة إلى أن الأثر الفعلي لإزالة تشوهات الأسعار علي البطالة يتوقف أيضًا على أى مدى يمكن لعنصر العمل أن يحل محل رأس المال في عملية الإنتاج في الدول النامية . وهو ما يعرف بمرونة إحلال العنصر وتدل عليه المعادلة التالية :

وهي النسبة (المعدل) بين التغير في نسب عنصر العمل / رأس المال إلى نسبة (معدل) التغيير في نسب أسعار عناصر رأس المال / العمل .

4/7 الاستنتاجات Conclusion

وبصفة عامة فإن معظم الدراسات التطبيقية على ظاهرة الإحلال في اقتصاديات الدول النامية تدل على أن تخفيض نسبي في الأجور سوف يؤدي لزيادة قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل أكثر ، إذا ترك سعر رأس المال في الارتفاع طبقًا لندرته في الاقتصاد .

وبهذا فإن العمل على القضاء على ظاهرة تشوهات الأسعار بالنسبة لعناصر الإنتاج وبخاصة العمل هو أهم الاستراتيجيات الواجب إتباعها في عملية التنمية لخلق المزيد من فرص العمل في المجتمع .



5/7 الحالة الدراسية للفصل السابع

اقتصاد كينيا

- **بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية:**

العاصمة : نيروبى

المساحة : 582.646 كم2

السكان : 28.3 مليون نسمة (1998)

معدل النمو السنوي للسكان : 2%(1998)

نصيب الفرد من الـGNP : 330 دولار (1997)

متوسط معدل نصيب الفرد من الـ GNP

تعادل القوى الشرائية : 1110 دولار (1997)

معدل نمو نصيب الفرد من الـ GNP : 1.5% (65 - 1996)

مساهمة قطاع الزراعة في الـ GDP : 29% (1997)

مساهمة قطاع الصادرات في الـ GDP : 33% (1996)

معدل وفيات الأطفال الرضع (في الألف) : 62 في الألف (1998)

معدل الأطفال المعرضون لسوء التغذية : 62 % (1997)

نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة : 23% (92- 1997)

معدل الأمية (الأكثر من 15 سنة) : 14% (الرجال) ، 30% (النساء) (1996)

مؤشر التنمية البشرية : 0,46 (منخفض) (1995)

يتسم الإقتصاد الكيني بمعدلات عالية من البطالة والتوظف الناقص لعدة سنوات. ولكن حدثت مزيد من المخاطر السياسية وغيرها منذ نهاية 1990 وكثر الفساد ، وأصبحت الحاجة ملحة لمواجهته . إن موقع كينيا في شرق أفريقيا جعلها تمتلك موقع جغرافي متميز ولديها وفرة في الظروف المناخية ، كما أن ثلاثة أخماس البلاد مناخها شبه صحراوى (معظمه يقع في الشمال) . ونتيجة لعدم جودة هذه الأراضى وعدم صلاحيتها للزراعة جعلت حوالى 85% من السكان ومعظم الأنشطة الاقتصادية تقيم وتتم في خمس البلاد الأخرى . كما أن معدلات النمو السكاني في كينيا تتم بسرعة وفي ضوء كم كبير من عدم التجانس (والذي يشمل الرعاة التقليديين ، والمزارعين والتجاريين التقليديين ، المسلمين العرب ، و المقيمين في نيروبي) . إن مستوى المعيشة على الأقل في غالبية المدن مرتفع نسبيًا بالمقارنة بمتوسط الآخرين من الدول التي تقع في أفريقيا جنوب الصحراء .

علاوة على ما سبق ، فإن الفقر المنتشر على نطاق واسع والبطالة المرتفعة وعدم توزيع الدخل بعدالة جعل البلاد فى وضع إقتصادي سيئ . أما فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية ، فإن القطاع الزراعى هو الأكثر أهمية بين الأنشطة الاقتصادية الأخرى . كما أن أكثر من 78% من السكان لا يزالون يعيشون في المناطق الريفية ، وهناك حوالي 7 مليون عامل يعملون في القطاع الزراعي والذين يمثلون حوالي ثلاثة أرباع العمالة الإجمالية في البلاد .

وهناك عدة تغييرات في النظام الديموقراطي تشمل التحول من النظام الفيدرالي إلى الحكومة الجمهورية ، والتحول من النظام الوزاري (رئيس مجلس الوزراء) إلى النظام الرئاسى (رئيس الجمهورية) ، مع التعديل التشريعي وغير ذلك . ولكن بالرغم من ذلك لم تنعم كينيا كثيراً بالاستقرار السياسي ، وإن كانت مستقرة نسبيًا من الناحية السياسية (طبقا للمعايير الإفريقية) منذ حصولها على الاستقلال عن بريطانيا عام 1963 .

ومنذ استقلالها لم يحكمها سوى رئيسين فقط ، فضلاً عن أن هذا الاستقرار لم يستمر حيث إندلعت الصراعات العرقية على نطاق واسع والصراع السياسي منذ عام 1992 بسبب الفساد الاقتصادي والدور الجزئى غير الشعبي والتحديات التي يفرزها الفساد الحكومي والوضع المتوتر .

كما أن السياسة الاقتصادية التوسعية من خلال الاستثمار العام الكبير ودعم وحدات الإنتاج الزراعي الصغيرة وتشجيع دعم الاستثمارات الصناعية الخاصة المحلية والأجنبية التى من الممكن أن تلعب دورًا ولعبت فعلاً دوراً مهمًا مبكراً قدر بحوالي 7% من معدل النمو في الـ GOP في منتصف العقد الذي تلا الاستقلال . أما في السنوات السبع التالية - 1980) (1973 فإن أزمة البترول أسهمت فى تخفيض معدل نمو الـ GDP ليصبح 5% سنويًا . وبسبب الصدمة التي أحدثتها أسعار البترول ، فإن العجز في الإدخار المحلي المحقق و الاستثمار قد أبطأ من النمو الاقتصادي . ولقد تم تصحيح كثير من السياسات الاقتصادية المختلفة لتشجيع النمو الصناعي . فقد أدى إلى إلغاء الانخفاض الذى حدث فى الأسعار الزراعية وأسعار الأراضى الزراعية والإنتاج الزراعي ودخول المزارعين . بينما المزارعين التقليديين الذين يقومون بفلاحة الأرض فقد أصبحوا فقراء أكثر ، بينما كثيرمنهم اضطر للهجرة إلى العاصمة نيروبي والتي أصبحت مدينة أكثر إزدحامًا مما أدت إلى مزيد من البطالة الموجودة أصلا فى المناطق الحضرية . كما أن معدلات النمو السكاني مرتفعة للغاية ، بسبب إنخفاض معدلات الوفيات التي جعلت معدلات النمو السكاني الكيني من أعلى المعدلات فى العالم (4.1% سنويًا) في عام 1988 .

كما أن الانخفاض في معدل نمو الـ GDP الذي حدث في السنوات الخمس المتتالية (1980 - 1985) قد بلغ سنويًا 2.6% . لقد كانت هذه فترة إستقرار بسبب التغير السياسي الذي حدث عام 1982 والتطورات التي حدثت عام 1984 وأحدثت تقدم كبير في النمو الصناعي . كما ارتفعت أسعار الفائدة وانخفضت الأجور في القطاعات العامة والخاصة . كما أن التحسن الذي حدث في عجز الموازنة وفي الحساب الجاري قد حدث بسبب خفض الإنفاق وبسبب السياسات الحديثة التي هدفت إلى تخفيض الاستيراد

والذى أسهم في تخفيض معدل النمو الإقتصادي . وفي عـام 1990 ، فـإن نصيب الفرد من الدخل في كينيا انخفض بمعدل 90% عما كان عليه عام 1980 ، حيث انخفض من 410 دولار سنويًا إلى 370 دولار سنويًا . كمـا استمـر في الإنخفـاض في بداية التسعينات ، حيث انخفض إلى 340 دولار عام 1991 ثم انخفض إلى 310 دولار عام 1992 ، وأخيراً إلى 260 دولار عام 1993 ، قبل أن يعاود ارتفاعه ثانية ليصل إلى 330 دولار عام 1997 . وفي نفس الوقت فإن معدل البطالة الحضرية قد ارتفع إلى 30% من حجم القوى العاملة . ونظراً لأهمية القطاع الزراعي في البلاد من خلال مساهمته في التصدير وفي توليد الـ GDP وفي تشغيل القوى العـاملة ، فقـد قـامت الحكومة الكينية بوضع وتنفيذ عدة سياسات لتطوير القطاع الزراعي . وهناك سياستين منهـا تشمـلان وضع أسعار للمنتجين أكثر جاذبية ، مع العمل على زيادة الكميـات المتـاحة من الأسمدة والمدخلات الزراعية وتيسيرها لهم . ويعتبر البن من أهم عناصر قائمة الصادرات الكينية الزراعية ، ثم الشاى والنيبال والمنتجات الزراعيـة الأخرى الأقل أهميـة . ومن الناحيـة التقليدية يعتبر البن هو المصدر الأساسى لكينيا من الصرف الأجنبي ، ولكن مع انخفـاض الأسعار العالمية في عام 1978 فإن البن فقد صدارته لتسبقه السياحة في توفير موارد الصرف الأجنبي .

وبالرغم من أن كينيا بلد زراعي ملئ بالأراضي والعقارات ، ولكنها بقيت كباقي الدول الصناعية في شرق أفريقيا . حيث أن الصناعـات الخاصـة والعـامـة تسـهم بحـوالي 16% من الناتج المحلي الإجمالي طبقا لإحصـاءات عام 1996 . كما أن الأنشطة الصناعية الأساسية تتم في التصنيع الغذائى وصناعـات اللحـوم الحيـوانيـة والتبغ والأحـذية والملابس والغزل والنسيج والأسمنت والمنتجات المعدنية والورق والصناعات الكيماوية .

وتواجه كينيا حديثًا عديد من المشاكل المتنوعة وهذه المشكلات تشمل الركود الاقتصـادي وعدم النضج السياسي والعجز الكبير في الموازنة والبطالة المرتفعة ومشكلة العجز الهيكلي والمزمن والمستمر في ميزان المدفوعات . كما أن المشكلة الأساسية الكينيـة عـلاوة على مـا سبق ، هى مـعـدل النمـو السكاني المرتفع بسبب النمو المتزايد في معـدلات الخصوبة ومعدلات المواليد مع الانخفاض المستمر في معدلات الوفيات خلال العشرين سنة الماضية ، مما ترتب عليه أن نصف حجم السكان فى البـلاد أصبح يقل عمرهم عن 15 سنة وهذا ينعكس بالطبع على شكل الهـرم السكاني للبـلاد . وهذا كله له أبعاده الاقتصادية ويؤثر على القوة العاملة ، ويجب الاهتمام بهؤلاء من أجل زيادة الإنتاجية .

وفي ضوء تنامي معدلات البطالة التي وصلت إلى 30% من إجمالي القوى العاملة وتزيد مع زيادة النمو السكـاني ، فإن كينيا تواجه مشكلة رئيسية وهى كيفية تشغيل القوى العاملة وإيجاد فرص عمل لهم . واليوم نجد من الأراضى الزراعية لتستوعب فقط من 10% إلى 15% من البـاحـثين على فـرص العـمل لذلك يجب التـوسع في القطاع الصناعي ليستوعب جزء من هذه العمالة وذلك لأن الأجور في القطاع الزراعي منخفضة والفرص نادرة ومن ثم تبقى نسبة البطالة عالية .

وبالإضـافة لمشكلة البطالة ، فإن البلاد تواجـه مشكلة مؤداها هو أنها كيف تستطيع كينيا تلبيـة احتياجات السكان المتزايدين من المواد الغذائية لا سيما أن زيادة النمـو السكاني ترتب عليهـا زيادة الطلب على الغـذاء والآن نجـد أن 20% فـقط من الأراضى الكينيـة صـالحة للزراعـة . وذلك يتطلب أن تكون الأراضى المزروعة أكثر إنتاجية لتغطية ذلك الطلب . وبالطبع هناك عدة أسبـاب ربما تحد من زيادة إنتاج الغـذاء فى البـلاد منهـا زيادة الإنتـهاكـات البـيئيـة والتكلفة العالية للمدخلات الزراعية وشراء الحكومة للحاصلات الزراعية والتدخل فى البيع والشراء وفي التسعير للمدخلات الزراعية .

وبالنسبة للسنة المالية 1995 بلغ عجز الموازنة 362 مليـون دولار ، وهو أعلى من المعـدل الذى كـانت الحكومـة تراه . ومن ثم فـإن التعـامل مع هذا العـجز ومواجهته يعتبر مشكلة جديدة تواجهها البلاد . وفى ضوء انضمـام كينيا للسوق المشتركة لشرق أفريقيا فقد انخفض معدل النمو الصناعي نتيجة لقيام الحكومة بإلغـاء وتخفيض الضـرائب . ونتيجـة لانخفـاض

المدخرات المحلية ، فيجب علي الحكومة أن تتجه لأكثر من مصدر من مصادر التمويل الدولية بالإضافة إلى المساعدات والمنح الأجنبية المقدمة من الحكومات الغربية . كما أن البلاد تقدم حماية مرتفعة للمشروعات العامة مما انعكس على زيادة المشكلات والفقر وتدنى مستويات الأداء وانعكس على عجز الموازنة الحكومية . ومن ثم حتى تستطيع كينيا مواجهة ذلك ، فإن عليها أن تولى وجهها شطر المؤسسات الدولية الاقتصادية . وفي السنوات الحديثة فقد اقترضت الحكومة من النظام البنكي الدولي بطريقة متتالية مما انعكس على معدلات النمو السريعة فى عرض النقود ، وهذا تمخض في النهاية في مزيد من التضخم وانخفاض القدرة على الائتمان .

وتمتلك كينيا أيضا مشكلة عجز كبير في ميزان المدفوعات . حيث إن انخفاض أسعار صادراتها بالإضافة إلى ارتفاع أسعار وارداتها جعل كينيا تواجه عجز كبير في الميزان التجاري بلغ في المتوسط 1.3 مليار دولار عام 1996 . فقد انخفض الطلب العالمي على البن ، كما أن الصادرات الكينية ظلت أقل من المعروض . ومن ثم فإن كينيا لم تستطع استغلال الميزة النسبية في إنتاج البن ومن ثم ارتفع مخزونها من البن . كما أن الشاى ، وهو من أهم الصادرات الكينية أيضا واجه عدة مشكلات . ففي عام 1987 قامت باكستان بتخفيض وارداتها من الشاى باعتبارها ثاني أكبر مستورد للشاى الكيني بالإضافة لبعض المشكلات الأخرى في السوق العالمي ، هذا الانخفاض في الطلب أدى إلى إنخفاض سعر الشاي . ومن ثم ترتب على ذلك انخفاض قيمة الصادرات الزراعية الكينية

وتواجه كينيا حديثًا مجموعة كبيرة من التحديات ، حيث إن معدل النمو الحالي من المتوقع ألا يزيد عن 1% إلى 2% سنويًا ، كما أن المحاصيل الثقيلة قد تؤثر سلبًا علي المحاصيل وتحطم الطرق الرئيسية وخطوط التليفونات . كما أن الصرف الأجنبى من السياحة قد ينخفض حيث انخفض بنسبة 40% في منتصف عام 1990 . كما أن الحبوب الرئيسية فى البلاد التى تواجه مشكلة الغذاء هى الأخرى تعانى من بعض المشكلات .

إن برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلى المقدمة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ربما تستغرق وقت طويل ، وتؤثر فقط على جانب الطلب . بينما النظام الاقتصادي والسياسي الكيني ربما لا يوفر المتطلبات اللازمة لذلك . كما أن الظروف والنواحي الديموقراطية والصراعات العرقية ربما تعطل كثيراً من نجاح تلك البرامج وتصعب من إمكانية الإصلاح .

6/7 اسئلة للمناقشة

س 1 : ناقش طبيعة مشكلة البطالة في الدول النامية . مع تضمين مناقشتك الأبعاد المختلفة للعمالة غير المستغلة بشكل كامل .

س 2 : ما المقصود بالبطالة ونقص التوظف؟ ولماذا تعتبر هذه الأمور من مشكلات التنمية؟

س 3 : كيف تنظر النظرية الاقتصادية التقليدية لمشاكل التوظف في الدول النامية . وما هي قيود هذه النظرية مع التحديد؟

س 4 : ما هي العلاقة - إذا كانت هناك علاقة - بين البطالة ومشاكل الفقر وعدم المساواة؟

س 5 : ما هي الأسباب الاقتصادية للفشل الواسع الانتشار للنمو الصناعي السريع في الدول الأقل نمواً في توليد زيادة في التوظف بنفس السرعة ومكافحة البطالة؟ وهل هناك فجوة حتمية بين الناتج والتوظف كنتيجة للنمو الصناعي الحديث . اشرح إجابتك .

الفصل الثامن

التحضر والهجرة بين الريف والحضر: النظرية والسياسة

Urbanization and Rural-urban Migration: Theory and Policy

1/8 الهجرة ومعضلة (مأزق) التحضر

The Migration and Urbanization Dilemma

تعتبر انتقالات السكان بين الريف والحضر من الظواهر السكانية الهامة التي لها آثاراً اقتصادية مهمة مثل أثرها على البطالة في كل من الريف والحضر . لذلك سنركز في هذا الفصل على واحدة من أهم عوامل وبراهين الارتباك في عملية التنمية ، وهي ظاهرة الانتقال الضخم للأفراد من الريف إلى المدن في دول كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . ففي الفصول السابقة سبق لنا أن تحدثنا عن الزيادة السكانية في العالم ، وخاصة في دول العالم الثالث في السنوات العشر الأخيرة ، ومن المتوقع أن يبلغ عدد السكان في العالم في عام 2050 إلى ما يقرب من 9.4 بليون نسمة والتي تمثل زيادة خطيرة وخاصة في الدول النامية عن غيرها من الدول .

بعد مراجعة الاتجاهات والتوقعات الخاصة بالنمو السكاني في الحضر ، سوف نقوم بدراسة نمو ظاهرة الاقتصاد الحضري غير الرسمي (ويطلق عليه أحياناً اسم الاقتصاد الخفي) في محاولة للتحقق من دوره المرتقب ووظائفه . وبعد ذلك ننتقل إلى دراسة النموذج النظري الذي يتناول انتقال العمال من الريف إلى الحضر في إطار النمو السريع والارتفاع الكبير في البطالة في المناطق الحضرية .

وفي الجزء الأخير سوف نقوم بعرض وتقييم لبعض المحاولات والسياسات المقدمة من قبل حكومات الدول النامية لحل مشكلة الهجرة من الريف للمدن وحل مشكلة البطالة التي تصيب المدن المزدحمة . وفي النهاية نعرض تجربة المكسيك كحالة عملية للتطبيق على الهجرة الداخلية للأفراد من الريف إلى المدن والتي ينتج عنها زيادة الأجور في الريف وانخفاضها أحيانًا في الحضر ، مع ظهور مشكلة البطالة في الحضر بسبب الهجرة من الريف إليه .

1/1/8 التحضر: الاتجاهات والتصورات

إن الزيادة السكانية السريعة في دول العالم النامي كانت ولا تزال واحدة من أهم وأكبر الظواهر الديموجرافية بعد الحروب . كما أن لها مجموعة من الأبعاد الاقتصادية خاصة في ظل النمو السريع لسكان المدن في الدول النامية .

ففي عام 1950 م بلغ عدد السكان المقيمين في المدن في دول العالم الثالث إلى مايقرب من 275 مليون نسمة من إجمالي 724 مليون نسمة هم عدد سكان المدن في العالم أى مايقرب من 38% من سكان هذه المدن (62% الباقية في العالم المتقدم) . ووفقًا لحسابات الأمم المتحدة ، بلغ عدد سكان المناطق الحضرية في العالم لما يقرب من 2.6 مليون نسمة في عام 1995 حيث يوجد ما يقرب من 66% منهم (1.7 مليون) يعيشون في المناطق المتحضرة في الدول النامية . وهذا يؤكد النمو المتزايد والمستمر نحو الانتقال من الريف إلى الحضر في الدول النامية . وفي تقرير الأمم المتحدة أكد أنه في عام 2050 فإن أكثر من 4.1 بليون نسمة أى ما يقرب من 88% من السكان في المجتمعات الحضرية سوف يقيمون في مناطق أقل نمواً ، وهذا يعني زيادة تصل لما يقرب 178% أو 1.8 بليون ساكن حضري جديد في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، وهذا يعتمد جوهريًا على طبيعة خطط التنمية المستخدمة . والجدول التالي رقم (8-1) يمثل النمو في سكان الحضر في الأقاليم الرئيسية من العالم من عام 1950 إلى 1995 م بالإضافة إلى حسابات تقديرية لعام 2050 .

وبالنظر لهذا الجدول نجد في أكبر مدينتين في العالم المتقدم « طوكيو / نيويورك» أن الزيادة في معدل نمو الهجرة من الريف إلى الحضر أقل من 1% لكل سنة بينما تصل

إلى 6% لكل سنة في بعض الدول الأفريقية متضمنة « نيروبي / لاجوس / أكرا » . وفي بعض دول آسيا وأمريكا اللاتينية يتراوح معدل النمو بين 4% و 5% .

جدول (8-1) سكان الحضر في المناطق الرئيسية في العالم 1950 - 2025 (بالمليون)

الإقليم	1950	1960	1970	1980	1995	2000	2025 *
العالم	724	1,012	1,352	1,807	2,584	3,208	5,065
الدول المتقدمة	449	573	698	834	875	965	1,040
الدول الأقل نمواً	275	439	654	972	1,709	2,101	4,025
أفريقيا	32	50	83	133	250	331	804
أمريكا اللاتينية	68	107	162	241	358	431	601
آسيا	218	342	407	596	1,101	1,291	2,615

المصدر : الأمم المتحدة ، أنماط النمو السكاني في الحضر والريف ، نيويورك ، 1980 .

* متوقع .

وتمثل المعلومات الواردة في الجدول التالي رقم (8-2) بعض المعلومات عن أكبر 15 مدينة في العالم في عام 1995 بالإضافة إلى توقعات النموذج في عام 2015 من قبل الأمم المتحدة مع مراعاة أن 4 من بين 15 مدينة كانت موجودة في الدول المتقدمة في عام 1995 ، و11 آخرين كانت في دول نامية وبلغ عدد سكانهم 141 مليون نسمة . وبجانب الانتشار السريع للتحضر وانتشار الحضر في ظل استراتيجية التنمية إلا أن النمو الضخم للعشوائيات ما زال مستمراً ومتزايداً عام بعد الآخر .

وفي آخر الثمانينيات كان حوالي 72 شخص من كل 100 من السكان في العالم الثالث يقيمون في المناطق العشوائية . وفي أفريقيا وصل الرقم إلى 92 من كل 100 شخص . فإذا نظرنا إلى هذه المناطق العشوائية فإنه من المعروف أن معظم هذه المناطق والمساكن بدون مياه نظيفة أو مرافق للصرف الصحي أو كهرباء . فمثلاً في القاهرة يوجد 15 مليون نسمة ولكن المرافق الصحية والمياه مصممة لتخدم 2 مليون نسمة فقط

أي حـوالي 13% فقط والباقي (87%) مناطق عشـوائيات خـالية من كل أو مـعظم تلك المرافق والخـدمـات . وذلك كـمـا يتـضح من الجـدول التـالي رقم(8-3) الذي يوضح المستعمرات والمناطق العشوائية كنسبة من سكان المدن الموضحة في الجدول .

جدول (8-2) أكبر 15 مدينة في العالم من حيث عدد السكان 1995 - 2015

المدينــــة	سكان 1995		متوسط معدل النمو السنوي 1990 - 1995%	سكان 2015 *	
	المرتبة	بالمليون		المرتبة	بالمليون
طوكيو – اليابان	1	26,8	1,41	1	28,7
ساوباولو – البرازيل	2	16,4	2,01	6	20,8
نيويورك – الولايات المتحدة	3	16,3	0,34	11	17,6
مكسيكو سيتي – المكسيك	4	15,6	0,73	10	18,8
بمباي – الهند	5	15,1	4,22	2	27,4
شنغهاي – الصين	6	15,1	2,29	4	23,4
لوس أنجلوس – الولايات المتحدة	7	12,4	1,60	--	--
بكين – الصين	8	12,4	2,57	8	19,4
كالكوتا – الهند	9	11,7	1,67	12	17,6
سول – كوريا الجنوبية	10	11,6	1,95	--	--
جاكارتا – أندونيسيا	11	11,5	4,35	5	21,2
بيونيس أيرس – الأرجنتين	12	11,0	0,68	--	--
تيانجن – الصين	13	10,7	2,88	14	17
أوساكا – اليابان	14	10,6	0,23	--	--
لاجوس – نيجيريا	15	10,3	5,68	3	24.4
كراتشي – باكستان	16	--	--	7	20,6
دكا – بنجلاديش	17	--	--	9	19
مانيلا – الفلبين	18	--	--	15	14,7
دلهي – الهند	19	--	--	13	17,1

المصدر : معهد الموارد العـالمي – الموارد العالمية 96 - 1997 ، البيئة الحضـرية ، جامعة نيويورك ، 1996 ، جدول 1-1

– الأمم المتحدة ، التحضر العالمي ، عدد 1994 ، جدول 1 .

* متوقع .

فالمسئول الرئيسي عن ظاهرة الانفجار السكاني في العشوائيات هو الزيادة السكانية وسرعة الهجرة من الريف إلى المدن ، وجزء آخر من المشكلة يقع على عاتق حكومات الدول النامية وسببها السياسات الخاطئة للتخطيط العمراني ، وعدم تطبيق القوانين الخاصة بمواصفات المساكن ، مما يعني أن من 80% إلى 90% من المنازل في تلك المدن غير شرعية أي منازل غير قانونية . فمثلاً في فترة الاستعمار في نيروبي كانت تراخيص البناء مستحيلة لبناء منزل قانوني بتكلفة تقل عن 3500 دولار . ويطلب القانون أيضًا ممن يرغب في البناء أن يكون المنزل من الممكن الوصول إليه بالسيارات .

جدول (3-8) المستعمرات العشوائية كنسبة من سكان الحضر

المدينــــــــة	المستعمرات العشوائية كنسبة من سكان المدينة %
أمريكا اللاتينية :	
بوجوتا – كولومبيا	60
مكسيكو سيتي – المكسيك	46
كاراكاس – فنزويلا	54
ريودي جانيرو – البرازيل	20
الشرق الأوسط وأفريقيا :	
أديس أبابا – أثيوبيا	79
كازابلانكا – المغرب	70
أنقرة – تركيا	60
القاهرة – مصر	60
دار السلام – تنزانيا	53
آسيا :	
كالكوتا – الهند	67
كراتشي – باكستان	44
مانيلا – الفلبين	35
جاكارتا – أندونيسيا	26

المصدر : الأزمات السكانية ، النمو السكاني العالمي والأمن العالمي ، تقرير رقم 13 ، واشنطن .

ونتيجة لهذا فإن ثلثي أراضي نيروبي يسكن فيها 10% فقط من السكان ، بينما 90% يقيمون في مساكن غير قانونية أى في مساكن عشوائية ، ولا يمكن إصلاحها . وبالمثل في مانيلا عاصمة الفلبين 88% من السكان فقراء جداً لا يمكنهم بناء أو استئجار منزل قانوني ، ومن ثم فإن أقل من 12% فقط من سكان مانيلا يعيشون في مساكن قانونية .

ويوضح الجدول رقم (8-4) أهمية الهجرة من الريف إلى الحضر كمصدر لنمو سكان الحضر في الدول النامية .

جدول (8-4) أهمية الهجرة بين الريف والحضر كمصدر لنمو سكان الحضر في عدة دول نامية مختارة

الدولــــة	% النمو السنوي للحضر	نسبة النمو نتيجة الهجرة % مساهمة الهجرة في هذا النمو
الأرجنتين	2,0	35
البرازيل	4,5	36
كولومبيا	4,9	43
الهند	3,8	45
أندونيسيا	4,7	49
نيجيريا	7,0	64
الفلبين	4,8	42
سريلانكا	4,3	61
تنزانيا	7,5	64
تايلاند	5,3	45

المصدر : ك . الأرض الجديدة ، حدود المدينة : وضع القيود على النمو الحضري ، دورية الساعة العالمية رقم 38 ، واشنطن ، 1980 ، ص 10 .

2/1/8 القطاع الحضري غير الرسمي

لم يكن القطاع غير الرسمي informal sector أو غير المنظم unorganized (وهو يضم في الغالب منشآت تعمل بصورة قانونية ولكنها غير مقيدة في سجلات الدولة ، بالإضافة إلى الأعمال الهامشية التي يقوم بها الأفراد ، سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة) ظاهرة معترف بها في أوائل السبعينيات ، حتى شهد كثير من الدول النامية

أعداداً هائلة من القوة العاملة في المناطق الحضرية لا تستطيع إيجاد فرصة عمل في القطاع الرسمي ، كما أنها غير مسجلة في إحصاءات البطالة . ويعمل معظم الوافدين الجدد إلى القوة العاملة في الحضر في المشروعات الصغيرة ذات الطابع العائلي ، أو يعملون لحسابهم الخاص (تشغيل ذاتي) . وهناك مجموعة من الأنشطة يعمل فيها المشتغلون ذاتياً مثل أعمال التجارة والحدادة وإصلاح السيارات ، والحلاقة ، والخدمة في المنازل ، بالإضافة إلى بعض الأنشطة غير المشروعة مثل الدعارة وتوزيع المخدرات وبيع السلع المسروقة والمهربة . . .الخ .

وتشير عدة دراسات إلى أن نسبة القوة العاملة في الحضر ، التي تنخرط في أنشطة القطاع غير الرسمي ، آخذة في التزايد حيث تتراوح بين 30% ، 70% (انظر الجدول رقم 8-5) .

ويتسم القطاع غير الرسمي بانخفاض مستوى إنتاجية العامل ودخله . علاوة على ذلك ، لا يتمتع من يعمل في هذا القطاع بأي شكل من أشكال الحماية مثل تدابير الأمن الصناعي ، والرعاية الصحية ، ومعاشات التقاعد ، . . .الخ . كما يعيش هؤلاء الأفراد في مناطق عشوائية تفتقر إلى الحد الأدنى الضروري للحياة الكريمة ، فلا توجد مياه صالحة للشرب ، أو صرف صحي ، أو كهرباء ، أو وسائل نقل ، أو خدمات صحية وتعليمية . وقد يصل الأمر إلى السكن على الأرصفة وفي الشوارع أو تحت الكباري . ولكن على الرغم من كل هذه المساوئ ، فإن القطاع غير الرسمي يلعب دوراً هاماً في توفير فرص للحصول على الدخل للطبقات الفقيرة من القوة العاملة في الحضر .

ومثل أي ظاهرة ، نجد أن القطاع غير الرسمي له مجموعة من المزايا وأخرى من العيوب ، وذلك على النحو التالي :

(أ) مزايا وجود القطاع غير الرسمي :

- على الرغم من المشاكل التي يعاني منها القطاع غير الرسمي ، فإنه يحقق فائضاً اقتصادياً يسهم في نمو الاقتصاد الحضري .

- انخفاض حجم رأس المال المطلوب لتشغيل عامل جديد في هذا القطاع بسبب انخفاض الكثافة الرأسمالية لأنشطة هذا القطاع .
- انخفاض تكلفة التدريب على الأعمال الحرفية مما يسهم في تكوين رأس المال البشري .
- استيعاب أعداد كبيرة من العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة التي لا تجد فرصة عمل في القطاع الرسمي .
- تطبيق الأساليب التكنولوچية الملائمة لأنشطة هذا القطاع ، واستخدام الموارد المحلية ، بما يسهم في كفاءة تخصيص الموارد .
- إعادة تدوير النفايات ، حيث يقوم هذا القطاع بجمع المخلفات التي تتراوح بين خردة الحديد وأعقاب السجائر ، ناهيك عن توفير السلع والأجهزة المستعملة للطبقات الفقيرة .

(ب) مساوئ وجود القطاع غير الرسمي :

- وجود علاقة قوية بين الهجرة من الريف إلى الحضر واستيعاب العمال في القطاع غير الرسمي مما يشجع على مزيد من الهجرة بما تشتمل عليه من مشاكل أبرزها البطالة .
- زيادة معدلات التلوث البيئي المصاحبة لأنشطة هذا القطاع ، والتي تتزامن مع تدهور أحوال المعيشة في العشوائيات ، الأمر الذي يؤثر سلباً على المناطق الحضرية بأكملها .

3/1/8 المرأة في القطاع غير الرسمي للعمالة في الحضر

في بعض الدول في العالم تحتل هجرة النساء من الريف إلى المدن الغالبية العظمى من إجمالي الهجرة السكانية من الريف للحضر .

ففي الماضي كانت المرأة ترافق زوجها لكسب رزقه في الحضر ثم أصبحت تسافر إلى المدن بمفردها ، وهناك عدد كبير من النساء غير المتزوجات في أمريكا اللاتينية وآسيا وافريقيا يهاجرن إلى المدن بحثاً عن فرص العمل .

جدول (8-5) تقدير نسبة القوى العاملة الحضرية في القطاع غير الرسمي في دول نامية مختارة

المنطقـــة	% المساهمـــة
أفريقيا :	
غانا	70 - 60
ساحل العاج	31
كينيا	44
نيجيريا	50
السنغال	50
تونس	34
آسيا :	
الهند	50
أندونسيا	45
ماليزيا	35
باكستان	69
أمريكا اللاتينية :	
الأرجنتين	53
بوليفيا	61
البرازيل	56
شيلي	51
كولومبيا	62
كوستاريكا	46
الأكوادور	54
هوندوراس	52
المكسيك	57
بنما	40
باراجواي	69
بيرو	56
فنزويلا	45

المصدر : منظمة العمل الدولية ، القطاع الحضري غير الرسمي في الدول النامية ، 1997/96 جنيف .

وتسعى المرأة لكسب الرزق حتى ولو بأجر منخفض وفي أعمال غير ثابتة . ومن ثم فإن المرأة بعملها في القطاع غير الرسمي أقل حظًا من الرجال الذين يعملون بهذا القطاع حيث إنها تحتاج إلى قدر أكبر من الرعاية صحيًا وغذائيًا ولا يتحقق لها هذا .

فمثلاً في البرازيل يتمتع الرجال بأربعة أضعاف الرعاية عن المرأة حيث تقوم الحكومة بكفالتهم ورعايتهم .

وحتى بعض الأحيان نجد أن المرأة تقوم بإدارة بعض المشروعات الصغيرة جداً ، والتي تعتمد على رأس مال صغير وموارد قليلة مع الاعتماد الكلي على مجهودها الشخصى في القيام بهذا العمل مثل قيامها بإنتاج المواد الغذائية أو المشغولات اليدوية في منزلها .

ولكن من الملاحظ أن معظم الحكومات تولي اهتمامها الأول بالرجال الذين يعملون في القطاع الرسمي وتسعى لتحسين أوضاعهم باعتبارهم مسئولون عن الانفاق على الأسرة وتهمل فى حق المرأة في التمتع بمثل هذا الاهتمام لا سيما مع الانخفاض فى إنتاجيتها مقارنة بالرجل . ولهذا يجب تغيير مثل هذه القوانين غير العادلة وتحقيق المساواة بين العاملين من رجال ونساء في الاهتمام بهم ومحاولة تحسين أوضاعهم ومساعدتهم في الحصول على أجور كريمة تحسن من مستوى معيشتهم وتقلل من احتمال تعرضهم للبطالة .

2/8 البطالة الحضرية Urban Unemployment

كما سبق أن رأينا ، فإن إحدى النتائج الرئيسية لعملية التحضرالسريع تتمثل في تزايد المعروض من الأشخاص الباحثين عن وظيفة سواء في القطاع الرسمي أو القطاع غير الرسمي في المجتمع الحضري . ففي كثير من الدول النامية ، نلاحظ أن المعروض من العمال يفوق كثيراً الطلب عليهم ، الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع كبير في معدلات البطالة والتوظف الناقص في المناطق الحضرية . ويقدم الجدول رقم (8-6) بعض البيانات التفصيليةعن البطالة في 20 دولة ، مع ملاحظة أن الجدول يركز على معدلات البطالة المفتوحة (السافرة) ، ويهمل العدد الكبير من الأفراد الذين يعملون لبعض الوقت (التوظف الناقص) في القطاع غير الرسمي . كما يتضح من الجدول المذكور أن 15 دولة من العشرين التي تم تناولها لديها معدلات بطالة تزيد على 9% ، و13 دولة منها تزيد نسبة البطالة فيها على 10% .

3/8 الهجرة والتنمية Migration and Development

حتى وقت قريب ، كانت أدبيات التنمية الاقتصادية تنظر نظرة مشجعة للهجرة من الريف إلى الحضر . فقد كان يتم اعتبار الهجرة الداخلية عملية طبيعية ، يتم بموجبها سحب فائض العمالة بشكل تدريجي من القطاع الريفي لتلبية احتياجات النمو الصناعي الحضري من العمال . وقد كانت هذه العملية مفيدة من الناحية الاجتماعية ، حيث يتم تحويل الموارد البشرية من الأماكن التي يعتقد أن الناتج الحدي للعمال يعادل الصفر ، إلى المناطق التي يكون فيها هذا الناتج موجباً ، بل ويتجه إلى الزيادة السريعة بسبب توافر التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي .

وعلى النقيض من النظرة السابقة ، فإن خبرة الدول الأقل تقدماً تشير إلى أن معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر تتجاوز معدلات خلق الوظائف في القطاع الحضري ، وتفوق القدرة الاستيعابية لقطاعي الصناعة والخدمات في المناطق الحضرية . وبالتالي لم يعد الاقتصاديون ينظرون إلى الهجرة كعملية مفيدة وضرورية لحل مشاكل الطلب المتزايد على القوة العاملة في المناطق الحضرية . بل على العكس ، أصبحت الهجرة عاملاً رئيسياً يسهم في تضخيم ظاهرة فائض العمالة في القطاع الحضري ، وهو ما يزيد من خطورة مشاكل البطالة في الحضر ، الناجمة عن الاختلال الهيكلي بين المناطق الريفية والحضرية .

إن الهجرة تؤدي إلى تضخيم الاختلالات الهيكلية بين الريف والحضر بطريقين مباشرين هما :

(أ) جانب العرض :

تؤدي الهجرة الداخلية إلى زيادة لا تناسبية في معدل نمو الأشخاص الباحثين عن عمل قياساً إلى النمو السكاني الحضري ، والتي وصلت إلى معدلات لم يسبق لها مثيل في التاريخ . واستمرار هذه الهجرة سوف يؤدي إلى تفريغ المناطق الريفية من رأس المال البشري .

(ب) جانب الطلب :

إن خلق فرص العمل في الحضر يكون أكثر تكلفة من خلق هذه الفرص في المناطق الريفية ، وذلك بسبب الاحتياج إلى قدر كبير من الموارد المكملة بالنسبة لمعظم الوظائف الموجودة في القطاع الصناعي . بالإضافة إلى وجود كثير من الضغوط من أجل رفع الأجور والمزايا الإضافية في القطاع الحضري .

ومفاد ما سبق ، أن الزيادة السريعة في المعروض من عنصر العمل ، وتباطؤ معدلات نمو الطلب على العمال ، يؤدي إلى تحويل مشاكل المدى القصير المتعلقة بعدم التوازن بين الموارد ، إلى مشكلة طويلة المدى تتمثل في وجود اتجاه مزمن ومتزايد في فائض عنصر العمل .

إن فهم أسباب ومحددات ونتائج الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر يعتبر أمراً لا غنى عنه لفهم طبيعة وصفات عملية التنمية ، كما يساعد في رسم السياسات اللازمة لتحقيق التنمية بطرق تكون مقبولة من الناحية الاجتماعية .

4/8 نحو نظرية اقتصادية للهجرة الريفية - الحضرية

Toward an Economic Theory of Rural-Urban Migration

بالنظر إلى التنمية الاقتصادية التي حدثت في أوربا الغربية والولايات المتحدة ، وفي ظل هيمنة الأنشطة الزراعية على القطاع الريفي وتركيز القطاع الحضري على عمليات التصنيع ، نلاحظ أنها اتصفت بإعادة تخصيص عنصر العمل بشكل تدريجي ، عن طريق سحبه من النشاط الزراعي إلى النشاط الصناعي عن طريق الهجرة من الريف إلى الحضر ، سواء كانت هجرة داخلية أو خارجية . ومفاد ذلك ، أن التحضر والتصنيع كانا صنوين (أي وجهين لعملة واحدة) . وقد تم استخدام هذا النموذج التاريخي كخطة عمل لتنفيذ التنمية الاقتصادية في الدول الأقل تقدماً ، وهو ما أشارت إليه نظرية لويس الخاصة بتحويل عنصر العمل .

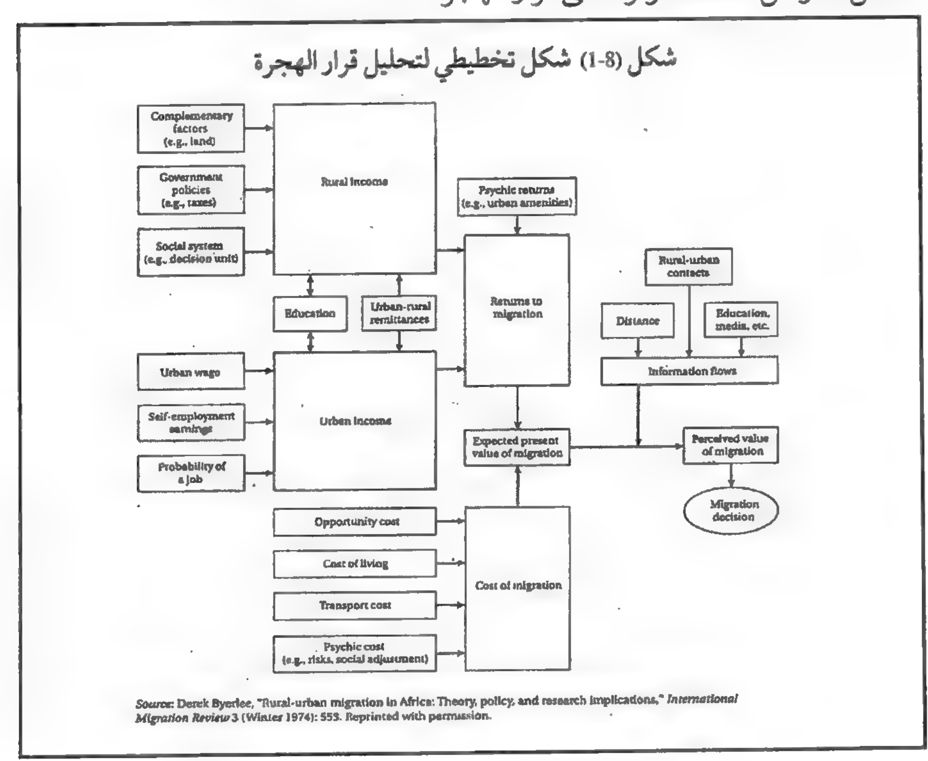
بالنظر إلى الشواهد الكاسحة خلال الستينيات والسبعينيات ، فقد كانت الدول النامية تعاني من هجرة واسعة النطاق من الريف إلى المناطق الحضرية ، على الرغم من ارتفاع معدلات البطالة والتوظف الناقص في هذه المناطق . وقد ترتب على ذلك

تقليل صلاحية نموذج القطاعين لآرثر لويس كنموذج للتنمية . وفي محاولة لتفسير هذه العلاقة المحيرة ، تم طرح نموذج تودارو للهجرة Todaro migration model .

1/4/8 الوصف اللفظي لنموذج تودارو

انطلاقاً من الافتراض القائل بأن الهجرة هي ظاهرة اقتصادية من حيث المبدأ ، وبالتالي ينبغي أن يتسم قرار الهجرة بالرشد الاقتصادي بالرغم من وجود بطالة في القطاع الحضري . ويقول نموذج «تودارو» أن الهجرة تحدث استجابة للفروق في الدخل المتوقع الحصول عليه بين الريف والحضر ، وليس بسبب الدخل الفعلي . ويقوم المهاجرون بدراسة فرص العمل المتاحة لهم سواء في قطاع الريف أو في الحضر ، ثم يقومون باختيار الفرصة التي تؤدي إلى تعظيم المكاسب المتوقعة من الهجرة . وتقاس المكاسب بالفرق بين الدخل الحقيقي الذي يمكن الحصول عليه من العمل في الريف أو في الحضر ، بالإضافة احتمال حصول مهاجر جديد على فرصة عمل في القطاع الحضري . ويقدم الشكل رقم (8-1) شكلاً تخطيطياً يوضح كيف تتفاعل العوامل المختلفة المؤثرة على قرار الهجرة .

شكل (8-1) شكل تخطيطي لتحليل قرار الهجرة



Source: Derek Byerlee, "Rural-urban migration in Africa: Theory, policy, and research implications," *International Migration Review* 3 (Winter 1974): 553. Reprinted with permission.

جدول (6-8) معدلات البطالة المفتوحة في الحضر في عشرين دولة نامية 1993 - 1998

الدولـة	السنـة	معدل البطالة (%)
الجزائر	1995	23,8
الأرجنتين	1994	18,6
باربادوس	1994	21,9
شيلي	1994	6,3
كولومبيا	1994	9,2
مصر	1993	8,3
أندونيسيا	1998	10,0
جامايكا	1994	15,4
المغرب	1998	15,5
نيكاراجوا	1995	20,2
بنما	1995	14,3
بيرو	1994	8,8
الفلبين	1995	9,5
السعودية	1993	15,5
جنوب أفريقيا	1995	33,0
كوريا الجنوبية	1998	6,4
سريلانكا	1995	13,6
تايلاند	1998	5,8
أوروجواي	1994	10,7
فنزويلا	1994	10,3

المصدر : مكتب العمل الدولي ، التوظف العالمي ، 96/1997 ، جنيف جدول (5-1) .

- مجلة الإكونوميست 25 ابريل ، 1998 ، ص 72 .
- الأمم المتحدة ، تقرير عن الوضع الاجتماعي العالمي ،1997 ، نيويورك ، ص 108 - 109 .

وفي الأساس ، تفترض النظرية أن أفراد القوة العاملة سواء كانت الفعلية أو المرتقبة ، يقومون بمقارنة الدخل المتوقع أن يحصلوا عليه خلال فترة زمنية معينة في القطاع الحضري (أى المقارنة بين عوائد الهجرة ونفقاتها) بمتوسط الدخل السائد في المناطق الريفية ، ويتخذون قرار الهجرة إذا كان الدخل المتوقع في المنطقة المهاجر إليها يفوق نظيره في الموطن الأصلي . وقد أوضح النموذج أيضاً أن للهجرة أربع خصائص أساسية هي :

1- اعتماد الهجرة أساسًا على اعتبارات اقتصادية منطقية ومحسوبة تأخذ في الاعتبار مجموعة من الفوائد المتوقعة ، والتضحيات المتوقعة ، إضافة إلى اعتبارات نفسية لا يمكن إغفالها وإن كان يصعب قياسها وتحديدها بدقة .

2- إن قرار الهجرة يعتمد على التفاوت المتوقع في الأجر من المنطقة المهاجر منها والمهاجر إليها أكثر منه على تفاوت الأجر الفعلي في المنطقتين حيث يتحدد التفاوت المتوقع من خلال التفاعل بين عاملين هما :

- التفاوت الفعلي في الأجر بين المنطقة المهاجر منها والمنطقة المهاجر إليها .
- احتمال النجاح في الحصول على عمل في المنطقة المهاجر إليها .

3- يرتبط احتمال الحصول على عمل في المنطقة المهاجر إليها ارتباطًا عكسيًا بمعدل البطالة فيها .

4- إن زيادة معدلات الهجرة عن معدلات نمو فرص العمل في المناطق المهاجر إليها أمر لا مفر من حدوثه في ظل تفاوت الدخول المتوقعة والفعلية بين المنطقتين المهاجر منها والمهاجر إليها .

5/8 الملخص والاستنتاجات : استراتيجية شاملة للهجرة والتوظف

Summary and Conclusions : A Comprehensive Migration and Employment Strategy

هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين على شكل الاستراتيجية الشاملة للهجرة والتوظف . ويأخذ الأمر ستة عناصر على النحو التالي :

1- إيجاد التوازن الاقتصادي المناسب بين الريف والحضر :

إن إيجاد التوازن المناسب بين الفرص الاقتصادية الموجودة في الريف والحضر يعتبر أمراً لا غنى عنه للتغلب على مشاكل البطالة في كلا القطاعين ، وبالتالي يتم إبطاء عمليات الهجرة من الريف إلى الحضر . ويتحقق ذلك من خلال التنمية المتكاملة للقطاع الريفي ، ونشر الصناعات الصغيرة في المناطق الريفية ، وزيادة نصيب هذه المناطق من الاستثمارات والاهتمام من جانب صانع السياسة .

2- التوسع في الصناعات الصغيرة كثيفة العمل :

إن توسع الصناعات الصغيرة ذات الكثافة العمالية المرتفعة ، سواء في المناطق الريفية أو الحضرية ، يمكن أن يتم بطريقتين :

(أ) الطريقة المباشرة ، وذلك عن طريق الاستثمار والحوافز الحكومية ، وبصفة خاصة لأنشطة القطاع غير الرسمي في المناطق الحضرية .

(ب) الطريقة غير المباشرة ، وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء في المناطق الريفية ، حيث يميل أفراد هذه الفئة من السكان إلى طلب السلع المحلية كثيفة العمل .

3- إزالة التشوهات في أسعار عناصر الإنتاج :

تشير الشواهد التاريخية إلى أن تصحيح التشوهات في أسعار العوامل ، من خلال إلغاء الدعم المقدم لعنصر رأس المال ، وضبط الزيادة في الأجور السائدة في القطاع الحضري ، يمكن أن يؤدي إلى زيادة فرص التوظف ، وحسن استخدام الموارد الرأسمالية النادرة .

4- اختيار أساليب الإنتاج كثيفة العمل :

إن أحد أهم العوامل التي تعوق نجاح أى برنامج طويل المدى لتوليد فرص العمل سواء في الريف أو الحضر ، يتمثل في الاعتماد الكامل من جانب الدول النامية على الأساليب التكنولوجية (الآلات والمعدات) المستوردة من الدول المتقدمة ، وهي بطبيعتها أساليب موفرة للعمل . وبالتالي يحتاج الأمر إلى تطوير الصناعات الصغيرة ذات الكثافة العمالية المرتفعة ، فهي الأكثر ملاءمة لظروف معظم الدول النامية .

5- تحديث الصلة المباشرة بين التعليم والتوظف :

إن وجود ظاهرة البطالة بين المتعلمين يطرح كثيراً من التساؤلات المتعلقة بمدى ملاءمة التوسع الكمي في نظم التعليم ، وخاصة على مستوى التعليم الجامعي . وقد أصبح عدد الخريجين يفوق قدرة سوق العمل على خلق الوظائف ، مما يستدعي ضرورة إعادة النظر في الهرم التعليمي بحيث يتسع عند القاعدة ويقل عند القمة ، مع التوسع فيما يطلق عليه برامج التدريب التحويلي وإعادة التأهيل .

6- ضبط معدلات النمو السكاني :

ويتحقق ذلك من خلال تقليل نطاق الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل ، مع التوسع في برامج تنظيم الأسرة ونشر الخدمات الصحية في الريف .

6/8 الحالة الدراسية

للفصل الثامن

اقتصاد المكسيك



• بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية:

العاصمة : مكسيكو ستي .

المساحة : 1.97300 كم2 .

السكان : 97.5 مليون .

معدل النمو السنوي للسكان : متوسط سنوي 2.2% (1998)

نصيب الفرد من الـGNP : 3680$ (1997م) 368 دولار (1997) .

متوسط نصيب الفرد من الـ GNP حسب

تعادل القوى الشرائية : 8120 دولار (1997)

متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الـ GNP : 1,5% (65-1996)

مساهمة قطاع الزراعة في الـ GDP : 5% (1997)

مساهمة قطاع الصادرات في الـ GDP : 22% (1996) .

معدل وفيات الأطفال الرضع (في الألف) : 28 (1998) .

معدل الأطفال المعرضون لسوء التغذية : 14% (92-1997)

نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة : 32% (1997)

معدل الأمية (الأكثر من 15 سنة) : 8% للرجال و13% للاناث (1996)

مؤشر التنمية البشرية : 0,85 (مرتفع) (1995) .

إن معدل النمو السكاني المتزايد بسرعة كبيرة في مدينة مكسيكوستي « العاصمة » والتي هى رابع مدينة في العالم من حيث عدد السكان قد زاد بشكل كبير خلال العقدين الماضيين بسبب الهجرة من الريف إلى المدن .

كما أن ملايين من الفلاحين والكثير من المتعلمين الريفيين دخلوا سوق العمل لمدينة مكسيكوستي بحثًا عن وظيفة ، والتي تتميز بأنها وظيفة في القطاع الحديث ذو الأجر المرتفع فبعضهم نجح وبعضهم فشل . ولكن هذا لم يمنع من أن الهجرة للولايات المتحدة والتي تمثل أملاً في إيجاد معدلات أجور أعلى فى الحضر بدلاً من البقاء فى الريف هي عليه مستمرة .

وتعتبر المكسيك إحدى الدول الصناعية الجديدة مثلها في ذلك مثل البرازيل . وهى تتميز بتنوع الموارد وإمكانيات اقتصادية هائلة متوافرة لديها .

كما أن الاقتصاد المكسيكي يقع ترتيبه الثلاثين ضمن أضخم الاقتصاديات في العالم وكذلك الرابع من حيث تصدير البترول . ولديها قاعدة واسعة من الصناعات التحويلية وأراضي زراعية خصبة ذات إنتاجية عالية وقدرة تصديرية واعدة وخصوصًا في فرصتها للتصدير لشمال ووسط الولايات المتحدة في ضوء منطقة التجارة الحرة التي تجمعهما وهي NAFTA .

وعلى كل حال فإن المكسيك ، مثل البرازيل تعاني من معدل نمو سكاني مرتفع . وانتشار الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل وأنواع متعددة من البطالة وخاصًا في المدن ودين خارجي هائل توقفت عن دفعه مع مطلع الثمانينيات . وتعتبر الولايات المتحدة المكسيك أكبر شريك تجاري لها في الثلاثين سنة الماضية . وفي المستقبل أيضًا وخاصًا في ظل تميز القطاع الصناعي المكسيكي والذي تم التوسع فيه بالإضافة إلى الصادرات الزراعية .

ففي عام 1974 م استطاعت المكسيك أن تلحق بالدول الصناعية الجديدة ، فى جنوب شرق آسيا وذلك من خلال إنتاجها للسلع التحويلية التي مثلت 50% من الصادرات بينما انخفض نسبة السلع الزراعية لتصل إلى 39% فقط أن إجمالي الصادرات .

ومع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات تم اكتشاف العديد من آبار البترول والغاز الطبيعي ، وبسبب زيادة أسعار البترول العالمية قامت الحكومة المكسيكية بتمويل النمو الصناعي بمبالغ كبيرة جداً تم تمويلها من خلال الإنفاق العام الذي يعتبر البترول أهم مصادر تمويله . وهذا الأنفاق الضخم أسهم في تحقيق عجز كبير في الموازنة العامة ومعدلات تضخم مرتفعة .

وفي عام 1982 م دخلت المكسيك في أزمة ركود وسيولة حادة حدثت سبب العجز الكبير في موازنة الحكومة والعجز في الميزان التجاري ، وكذلك الركود في الدول الصناعية وانخفاض أسعار البترول وزيادة أعباء الديون الأجنبية وقامت الحكومة بعمل مجموعة من السياسات وتخفيض قيمة العملة المحلية لتصحيح الاختلالات في الاقتصاد . وقام صندوق النقد الدولي بمنح المكسيك قرض بقيمة 53 وحدة سحب خاصة .

ومند عام 1982 م هناك العديد من برامج إعادة الهيكلة قامت بها الحكومات المكسيكية المتعاقبة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي .

إلا أن أزمة المديونية التي حدثت بسبب عدم القدرة علي سداد المديونية الخارجية آثرت سلبًا علي التنميـة في المكسيك . ومن ثم إنعكست على الاقتصاد بصفة عامة وبقطاعاته المختلفة .

كذلك تواجه المكسيك العديد من المشاكل منها انخفاض العدالة في توزيع الدخل والانفجار السكاني وخصوصًا في الحضر وانتشار البطالة على الرغم من جهود الحكومة في هذا المجال . وكذلك مشكلة الهجرة من الريف إلى المدن وما لها من آثار سلبية سبق عرضها وقامت الحكومة بالعديد من برامج إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي آخرها كان عام 1994م حيث قامت بتخفيض قيمة العملية المحلية «البيزو» مع السعى إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية FDI والإسراع في عملية الخصخصة . حيث أدت الأزمة الأخيرة إلى انخفاض الدخل الحقيقي للعمال بحوالي 40% وكذلك انخفاض معدلات الادخار بـ 30% وفقدان 2 مليون وظيفة وإغلاق 25 ألف مشروع

صغير . ولكن الولايات المتحدة قامت بمنح دعم للمكسيك . وقامت المكسيك بعمل آخر برامج الإصلاح بها في مارس 1995 م والذي نجح في تخفيض الإنفاق الحكومي بمقدار 9.8% وزيادة ضرائب المبيعات بنسبة 15% ، ونتيجة لهذا انخفض معدل التضخم وإن كان ذلك قد أدى إلى انخفاض نصيب الفرد من الدخل من 3680 إلى 3320 دولار .

كما تعاني الطبقات الفقيرة والمتوسطة خصوصًا في الحضر من هذه الأزمة بشدة ، وذلك بسبب ما أدت إليه الهجرة من الريف إلى الحضر من آثار سلبية أهمها زيادة مشكلة البطالة في الحضر .

* * *

7/8 أسئلة للمناقشة

س 1 : لماذا تعتبر مشكلة التحضر السريع قضية سكانية أكثر أهمية من خفض معدلات النمو السكاني خلال العقدين القادمين؟ اشرح إجابتك .

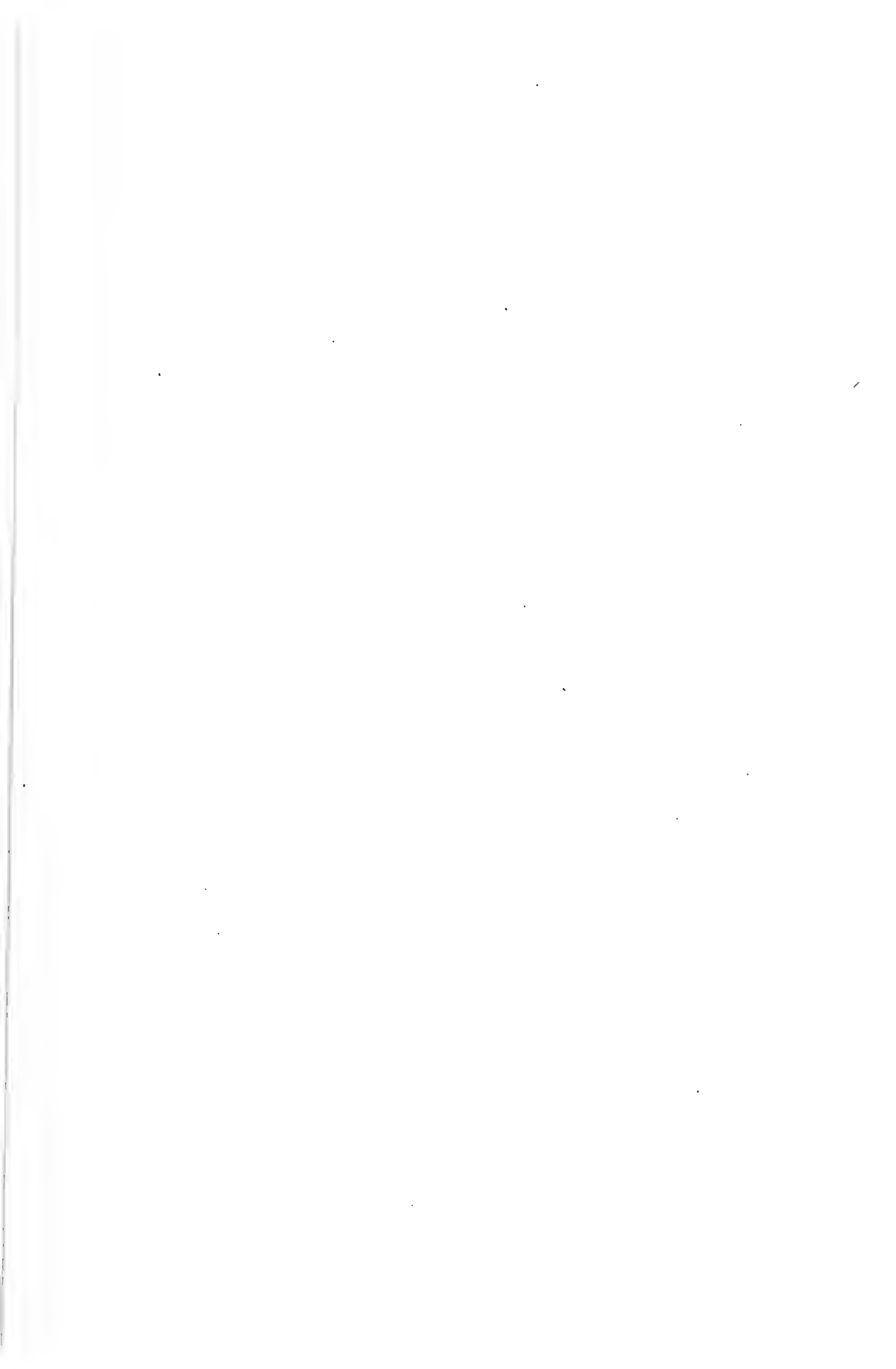
س 2 : صف بإيجاز الافتراضات الأساسية والسمات الرئيسية لنموذج تودارو للهجرة من الريف إلى الحضر . إن أحد أهم مضامين هذا النموذج هو النتيجة المحيرة التي تقول أن السياسات الحكومية التي تم وضعها لخلق مزيد من فرص التوظف في الحضر ، تؤدي في واقع الأمر إلى مزيد من البطالة الحضرية . اشرح أسباب وجود هذه النتيجة المحيرة .

س 3 : «إن مفتاح حل المشكلة الخطيرة المتمثلة في الزيادة الكبيرة للهجرة من الريف إلى الحضر ، وارتفاع معدلات البطالة والتوظف الناقص في الدول النامية ، يكمن في استعادة التوازن بين الفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة أمام الريف والحضر» . ناقش الأسباب التي تكمن في هذه العبارة ، مع إعطاء أمثلة محددة لسياسات حكومية يمكن أن تؤدي إلى توازن أفضل بين الفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة أمام قطاعي الريف والحضر .

س 4 : لسنوات عديدة كانت الحكمة التقليدية التي تستند إليها عملية التنمية الاقتصادية تفترض وجود تضارب بين أهداف تعظيم نمو الناتج من ناحية ، وتحقيق النمو السريع في التوظف الصناعي . لماذا يعتبر هذين الهدفين يدعم كل منهما الآخر وليسا متعارضين؟ اشرح إجابتك .

س 5 : إن القطاع غير الرسمي يصبح الآن جزءاً كبيراً من هيكل الاقتصاد الحضري . فرق بين القطاعات الرسمية وغير الرسمية في الحضر ، مع ضرورة مناقشة كل من الآثار الإيجابية والسلبية على سوق العمل الحضري غير الرسمي .

س 6 : ماذا يقصد بمصطلح « تصحيح الأسعار » وتحت أى شروط سوف تؤدي إزالة التشوهات في سعر العنصر إلى توليد فرص العمل الجديدة؟ (يجب أن تكون متأكداً من تعريف المقصود بتشوهات أسعار العنصر) .



الفصل التاسع

التعليم والتنمية

Education and Development

1/9 التعليم والموارد البشرية Education and Resources

يقول معظم الاقتصاديين أن الموارد البشرية للدولة ، وليس مواردها الطبيعية أو رأس مالها العيني ، هو المحدد النهائي والأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . فعلى سبيل المثال ، يرى الاقتصادي « **فردريك هاربسون** » أن :

« الموارد البشرية . . هي المكون الأساسي لثروة الأمم . فرأس المال والموارد الطبيعية هي عوامل سلبية أو على الأكثر عوامل مساعدة في العملية الإنتاجية . فالفرد هو المحرك الرئيسي النشط والفعال ، الذي يقوم بعمل التراكم في رأس المال واكتشاف الموارد الطبيعية ، وكذلك هو الذي يقوم ببناء وتشييد المنظمات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ومن ثم فالدولة غير القادرة على تنمية مهارات ومعرفة أفرادها فإنها لا تستطيع بأى حال من الأحوال أن تنمي أى شيء آخر» .

ويعتبر النظام التعليمي الرسمي ، هو المحدد الأساسي لتنمية واكتساب المهارات والمعرفة للأفراد كما تعتقد معظم الدول النامية . إن التوسع الكمي السريع للفرص التعليمية هو مفتاح التنمية لتلك الدول والركيزة الأساسية لها : فكلما زاد التعليم وارتفعت فرصه ، زادت التنمية بمعدل أسرع . لذلك فقد أصبح التعليم هدفًا عامًا وسياسيًا ولكنه مكلف اقتصاديًا .

وبالإضافة إلى أن التعليم يؤدي إلى رفع مستويات المعيشة للأفراد خاصة للفقراء ، كذلك يؤدي أيضًا إلى انتشار واتساع فرص التوظف لجميع الأفراد . ومن ثم

يقلل نسبيًا من مشكلة البطالة ، كما يؤدي إلى تقليل الاضطرابات العرقية ، وكذلك يؤدي إلى تشجيع الاتجاهات الحديثة وتنمية روح الإبتكار والتجديد . إلا أن الإنفاق على التعليم قد يؤدي إلى زيادة البطالة ، وكذلك زيادة التفاوت في توزيع الدخل ، وكذلك ضياع للموارد . وذلك بتحويل الموارد النادرة من الأنشطة الأكثر إنتاجية إذا ماكان التوسع يعتمد على الكم ، وليس الكيف ، وبذلك يصبح الانفاق على التعليم أحيانًا عائق Drag للتنمية بدلا من حثها وزيادتها وإن كان ذلك نادر الحدوث أو إن حدث فإنه يحدث في المدى القصير .

فالتعليم في دول العالم الثالث لابد ألا يقتصر فقط على تعريف وتبليغ المعرفة والمهارات فحسب ، بل لتزويد قدرة الأفراد على الإنتاج . وكذلك تحقيق التغيير الاقتصادي بما يدعم في النهاية من الاتجاهات والطموحات الراقية إلى زيادة عملية التنمية .

في هذا الفصل من الكتاب سوف نبحث العلاقة بين التنمية والتوسع التعليمي الكمي والكيفي من خلال تناول 6 موضوعات أو نقاط رئيسية ، هذه النقاط أو الموضوعات هي :

1- دراسة وتحليل كيف يمكن أن يؤثر معدل التعليم على هيكل وطبيعة النمو الاقتصادي ؟ وبالعكس كيف تؤثر طبيعة وهيكل النموالاقتصادي على طبيعة النظام التعليمي ؟

2- هل التعليم بصفة عامة وهيكل النظم التعليمية بصفة خاصة في الدول النامية يمكن أن يساهم أو يعوق نمو الفقر والتفاوت المحلي في توزيع الدخول؟

3- ما هي علاقة التعليم بالهجرة الداخلية (من الريف إلى الحضر) والبطالة الحضرية ؟ وهل مستويات البطالة بين المتعلمين ظاهرة مزمنة أم مؤقتة؟

4- هل تتأخر المرأة عن الرجل في التعليم ، وهل توجد علاقة بين تعليم المرأة وحجم العائلة المرغوب فيه؟

5- هل النظم التعليمية المعاصرة تؤدي إلى تشجيع أم إعاقة التنمية الحضرية والزراعية؟

6- ما هي علاقة النظم التعليمية في الدول النامية والنظم التعليمية في الدول المتقدمة بالهجرة الدولية للمتخصصين Professional والعمالة الفنية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة ؟

في هذا الإطار سوف نبدأ بتوضيح مكانة التعليم في الدول النامية حيث نركز في هذا الجانب على معدلات الإنفاق العام على التعليم ، ومعدلات الالتحاق ومستويات التعليم والثقافة ، ومعدلات التسرب من التعليم ، وتكاليف التعليم وعوائده وفجوة التعليم بين الإناث والذكور . ثم سنلقي نظرة بعد ذلك على بعض المفاهيم الأساسية في اقتصاديات التعليم مشتملة على محددات الطلب والعرض للأماكن الدراسية والتمييز بين المنافع والتكاليف الخاصة والعامة للاستثمار في التعليم . ثم نتناول بالتفصيل الموضوع السادس لنرى ما إذا كنا سنصل إلى أى استنتاج حول العلاقة بين التعليم والمكونات الأساسية لعملية التنمية أم لا . وننهي الفصل بنظرة على السياسات والخيارات البديلة لدول العالم الثالث في محاولة لتطوير النظم التعليمية التي سوف تخدم بصورة أكثر فاعلية احتياجات وطموحات كل أفراد الشعوب لديها . وسوف نأخذ كتطبيق « كحالة دراسية » جمهورية مصر العربية وعلاقة التعليم بالتنمية فيها .

2/9 التعليم في الأقاليم النامية Education in Developing Regions

نتناول في هذا الجزء مجموعة من النقاط هي :

1/2/9 الإنفاق التعليمي العام

نلاحظ أن التعليم في الدول النامية يعتبر أكبر صناعة وأكبر مستهلك للإيرادات العامة للدولة ، كما أن تلك الدول تستثمر مبالغ كبيرة جداً في التعليم ، وذلك لأسباب عديدة . فالمزارعون المتعلمون يكونوا أكثر ميلاً للأخذ بالتقدم التكنولوجي من المزارعين الأميين ، كما أن العمال الحرفيين الذين يتلقون قدر أولي من التعليم يكونوا أكثر استعداد للتعامل مع العدد والمنتجات الحديثة . كما أن تعليم الفقراء يؤدي إلى تحسين فرصتهم في الإفلات من الفقر إلى حد كبير ، وبالتالي يؤدي التعليم إلى زيادة الإنتاجية . لذلك نجد أن الأفراد أنفسهم أغنياء وفقراء قد بذلوا ضغوطًا كبيرة من أجل التوسع في الأماكن التعليمية .

لذلك نجد أن التعليم في الدول النامية ازداد بصورة كبيرة خلال الثلاثة عقود الأخيرة (منذ الستينيات وحتى التسعينيات) . إذ نجد في قارة آسيا قد تضاعف الإنفاق على التعليم ثلاث مرات (300%) خلال الستينيات والسبعينيات ، وفي قارة افريقيا زاد الإنفاق على التعليم خلال تلك الفترة إلى الضعفين (200%) ، وبحلول التسعينيات تراوح الإنفاق الحكومي على التعليم في الدول النامية من 15% إلى 27% من إجمالي الانفاق الحكومي الجاري . وهذا يعني أن في بعض الدول النامية تعدى الإنفاق على التعليم 1/4 حجم إنفاق الحكومة . ومع ذلك نجد أن نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم في الدول النامية أقل من نظيره في الدول المتقدمة . حيث يصل نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم في الدول النامية حوالي 229$ فقط بينما يبلغ نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم في الدول المتقدمة حوالي 468$. أى أن نصيب الفرد من المنفق على التعليم فى الدول المتقدمة أكثر من ضعف نصيب الفرد من المنفق على التعليم في الدول النامية .

2/2/9 نسب الالتحاق بالتعليم

ارتفع عدد الأفراد المقيدين في مستويات التعليم الثلاث في كل من افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط من 163 مليون إلى 440 مليون فرد ، وذلك في الفترة 1960 - 1990- وبمتوسط زيادة سنوية 5% . وبالرغم من أن أكبر قدر من الزيادة قد اتجه إلى التعليم الابتدائي ، فإن مراحل التعليم الثانوي وما بعد الثانوي كانت صاحبة أكبر معدل للزيادة السنوية ، حيث بلغت 12.7% و 14.5% على التوالي ، إلا أن المقيدين في المراحل الابتدائية ما زالت نسبتهم قريبة من 78% من إجمالي الأطفال المستهدفين في الدول النامية .

وبالرغم من أن سن التعليم واحد في المستويات الابتدائية والثانوية والجامعية إلا أن هناك اختلافات بين المناطق المتقدمة والأقل تقدماً وحتى بين دول العالم الثالث أنفسهم في المراحل الثلاث إذ نجد أن نسبة المقيدين من الأطفال فى المرحلة الابتدائية في افريقيا حوالي 67% . و الجدول (9-1) يوضح لنا بيانات مقارنة لنسب الالتحاق في المراحل (الابتدائية والثانوية والجامعية) لمجموعة من الدول المنخفضة ومتوسطة الدخل خلال عامي 1980 ، 1995 .

جدول (9- 1) نسب الالتحاق في المدارس في دول نامية مختارة
(أساسي ، ثانوي ، مابعد الثانوي 1980 - 1995)

الدولـــة	عدد المقيدين كنسبة من مجموعات العمر					
	الإبتدائي		الثانوي		مابعد الثانوي	
	1980	1995	1980	1995	1980	1995
الدول منخفضة الدخل :						
بنجلاديش	61	92	18	19	3	4
أثيوبيا	36	31	9	11	صفر	1
هاييتي	76	-	14	22	صفر	1
الهند	88	100	30	49	5	6
سيريلانكا	103	113	55	75	3	5
تنزانيا	93	97	3	5	صفر	1
الدول متوسطة الدخل :						
كولومبيا	124	114	41	67	9	17
جواتيمالا	71	84	18	25	8	8
المكسيك	120	115	49	58	14	14
الفلبين	112	116	64	79	24	27
كوريا الجنوبية	110	101	78	101	15	52
تايلاند	99	87	29	55	15	20
الدول المتقدمة :	102	103	87	104	35	57

المصدر : البنك الدولي ، تقرير التنمية العالمية 1992 ، 1995 ، جدول 28 بالملحق الاحصائي .
البنك الدولي ، مؤشرات التنمية العالمية ، 1998 ، جدول 2-10 .

وقد تكون بيانات الجدول (9 - 1) مضللة لأنها توضح معدلات القيد بالمدارس بصورة كلية بصرف النظر عن العمر بالنسبة لسكان المجموعة العمرية . لذلك يفضل استخدام معدل الالتحاق الصافى Net Enrollment (يمثل نسبة عدد الأطفال في سن التعليم الرسمي المقيدين في التعليم إلي عدد الأطفال الإجمالي فى سن التعليم من السكان) ولكن لسوء الحظ ، ففي معظم الدول النامية نجد أن المعدلات الصافية غير متاحة ، لذلك فإننا نستخدم معدل القيد الكلي المتضخم إلى حد ما ، وهو الموضح في الجدول المذكور .

إن من أهم المشاكل التعليمية التى تواجه الدول النامية هي مشكلة ارتفاع نسبة التسرب للتلاميذ من التعليم قبل إتمام المرحلة الأساسية . فعلي سبيل المثال نجد في أمريكا اللاتينية تصل نسبة التسرب من التعليم إلى 60% من جانب التلاميذ قبل إتمام التعليم الابتدائي ، وقد وصل معدل التسرب فى بعض دول أمريكا اللاتينية حوالى 75% . وفي افريقيا وآسيا يبلغ معدل التسرب في المتوسط حوالى 54%و 20% على التوالي . ولكن الاختلاف بين الدول يتسع بصورة كبيرة ، إذ نجد أن معدل التسرب في بعض الدول الافريقية يصل إلى 81% ، وفي بعض الدول الآسيوية يصل معدل التسرب إلى 64% .

وفي المراحل الثانوية تصل معدلات التسرب إلى38.7% فى افريقيا و 18% فى أمريكا اللاتينية و آسيا . و في أوروبا يصل هذا المعدل تقريبا إلى 11.4% . وتتمثل خطورة التسرب في المراحل الثانوية في زيادة صفوف البطالة المتعلمة خاصة في افريقيا حيث يصنف هؤلاء على أنهم متعلمون . وفي نفس الوقت لم يكملوا التعليم الذي يؤهلهم للحصول على فرص عمل مناسبة فتزداد البطالة بينهم .

3/2/9 معرفة القراءة والكتابة

يمكن تعريف التعليم بأنه القدرة على القراءة والكتابة والإلمام بالمعلومات ، باعتباره المكون الأساسي والجوهري لتنمية الموارد البشرية . وبالرغم من انخفاض نسبة أمية الكبار (الشخص الذي يزيد عمره على 15 سنة) في الدول النامية حيث انخفضت من 60% في عام 1960 إلى 31% عام 1995 ، مع ذلك فإن العدد الفعلي لهؤلاء الأميين قد ارتفع في نفس الفترة بما يقرب من 150 مليون ليصل إلى 872 مليون عام 1996 بسبب زيادة النمو السكاني . وتوجد أعلى معدلات الأمية في جنوب آسيا (50%) يليها الدول العربية (43%) ، وافريقيا جنوب الصحراء (43%) ، وتبلغ الأمية في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية 16% و13% على التوالي ، بينما تقترب معدلات الأمية فى أمريكا الشمالية وأوروبا من 1% و 2.5% على التوالي .

4/2/9 التكاليف والايرادات الخاصة بالتعليم

إن أحد الانتقادات التي وجهت إلى الدول النامية في السنوات الأخيرة هي عدم

التناسب الكبير في فروق تكلفة فرص التعليم على مستوى مراحله الثلاث . والجدول (9- 2) يوضح مقارنة لمعدل إجمالي التكاليف لكل طالب سنويا طبقا للمرحلة التعليمية في مجموعة من الدول المتقدمة والأقل تقدماً في الستينيات . فكما يتضح من الجدول أن النفقة النسبية لتعليم التلميذ الواحد في المرحلة الثانوية لسنة و احدة في الدول المتقدمة تعادل التكلفة النسبية لتعليم 6.6 تلميذ في المرحلة الابتدائية ، وأن فرصة تعليم الطالب في التعليم العالي تعادل النفقة النسبية لتعليم 17.6 تلميذ في المرحلة الابتدائية في الدول المتقدمة .

جدول (9- 2) معاملات التكلفة الاجمالية حسب المستوى التعليمي لكل طالب سنويًا

مجموعات الدول	التكلفة النسبية	
	الثانوي مقابل الابتدائي	التعليم العالي مقابل الابتدائي
الولايات المتحدة ، بريطانيا ، نيوزيلاندا .	6,6	17,6
ماليزيا ، غانا ، كوريا الجنوبية ، كينيا ، أوغندا ، نيجيريا ، الهند .	11,9	87,9

المصدر : جورج باشوردبولس ، عوائد التعليم : تحليل عالمي مقارن ، أمستردام ، 1972 ، جدول 8-2 .

أما بالنسبة للدول النامية فكما يتضح من الجدول أن النفقة النسبية لتعليم التلميذ الواحد لسنة واحدة من التعليم الثانوي تعادل نفقة نسبية لتعليم 11.9 تلميذ في المرحلة الابتدائية ، وأن فرصة تعليم الطالب الواحد في التعليم العالي تعادل النفقة النسبية لتعليم 87.9 تلميذ في المرحلة الابتدائية . وفي بعض الدول الإفريقية تبلغ النفقة النسبية لتعليم الطالب تعليم 283 تلميذ في الابتدائي .

وبالرغم من أن الدول النامية تنفق نسب كبيرة من ميزانيتها التعليمية على طلاب الجامعات إلا أنه نجد أن من كل 100 طالب ابتدائي يصل طالب و احد فقط إلى الجامعة (بينما يصل هذا المعدل في الدول المتقدمة 1 من كل 10) . وفي دراسة للبنك الدولي لتوزيع الإنفاق التعليمي العام أظهرت هذه الدراسة أنه في الدول النامية بأكملها نجد أن حوالي 6% من الطلاب الذين يصلون إلى لتعليم العالي يحصلون على 40% من

الموارد . وفي افريقيا ، نجد أن نسبة أقل 2% من طلاب الجامعة يحصلون على نحو 35% من الإنفاق الحكومي على التعليم . وفي أمريكا اللاتينية على سبيل المثال يحصل 12% من الطلاب الذين وصلوا إلى الجامعة على حوالي 42% من ميزانية التعليم أي مايقرب من نصف ميزانية التعليم تخصص للتعليم الجامعي .

جدول (9- 3) نسب متوسط العوائد السنوية للعمل حسب مستوى التعليم

مجموعات الدول	العوائد النسبية	
	الثانوي مقابل الابتدائي	التعليم العالي مقابل الابتدائي
الولايات المتحدة ، بريطانيا ، كندا .	1,4	2,4
ماليزيا ، غانا ، كوريا الجنوبية ، كينيا ، أوغندا ، نيجيريا ، الهند .	2,4	6,4

المصدر : نفس مصدر الجدول السابق ، جدول 8-4 .

وتوضح بيانات الجدول السابق (9 - 3) متوسط العائد النسبي الذي يحصل عليه من أتم مستويات التعليم المختلفة مقارنة بالتكلفة في كل من الدول المتقدمة والدول النامية فنجد ما يلي :

1- ما يحصل عليه حامل المؤهل الثانوي يعادل 1.4 مرة ما يحصل عليه حامل المؤهل الابتدائي ، وأن ما يحصل عليه حامل المؤهل الجامعي يعادل 2.4 مرة ما يحصل عليه حامل المؤهل الابتدائي وذلك في الدول المتقدمة .

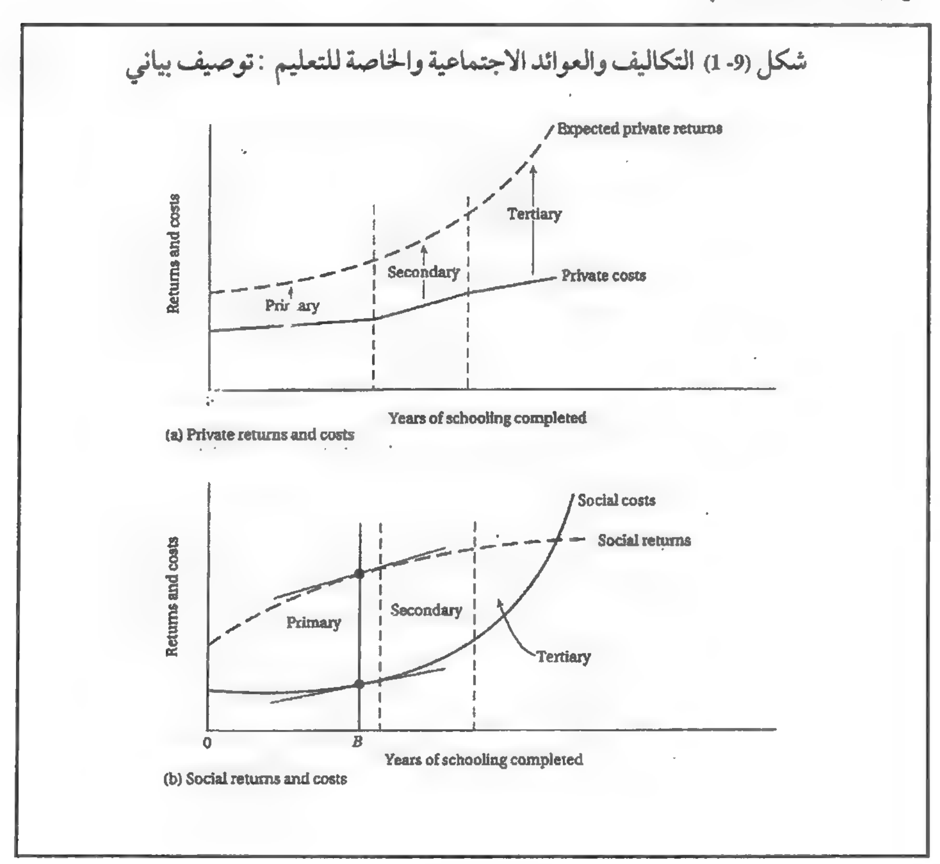
2- في حين تسجل هذه المعدلات في الدول النامية علي التوالي 2.4 مرة و 6.4 مرة . أي أن ما يحصل عليه حامل المؤهل الثانوي يعادل 2.4 مرة ما يحصل عليه حامل المؤهل الابتدائي ، وأن ما يحصل عليه حامل المؤهل الجامعي يعادل 6.4 مرة ما يحصل عليه حامل المؤهل الابتدائي .

ويعني ذلك أن فروق الدخل النسبي بين حاملي المؤهلات في الدول النامية واضحة . ومن زاوية أخرى بمقارنة بيانات الجدولين (9 - 2) (9 - 3) والتي تمثل الفروق في التكاليف والعوائد النسبية ، وبالنظر إلى الجانب الأيمن بالجدولين نستخلص النتائج الآتية :

في الدول النامية تعادل تكلفة حامل المؤهل الجامعي ما يوازي 87.9 تلميذ ابتدائي في حين أن عائد صاحب هذا المؤهل تعادل 6.4 مرة فقط ، في حين نجد أن تكلفة حامل المؤهل الجامعي في الدول المتقدمة تعادل 17.6 تلميذ ابتدائي . في حين أن عائد صاحب هذا المؤهل تعادل 2.6 مرة فقط .

وبهذه المقارنة النسبية يتضح لنا أن صافي العائد لحاملي المؤهلات الابتدائية أكبر من صافي العائد لحاملي المؤهلات العليا في الدول النامية . مما يشير ذلك إلى أن الدول النامية تنفق مبالغ طائلة في الاستثمار في التعليم العالي كان يمكن أن تصبح أكثر إنتاجا إذا تم تحويل هذا الاستثمار في التوسع في المدارس أو التعليم الابتدائي خصوصًا ، والتعليم قبل الجامعي عموما لا سيما التعليم الفني . والشكل التالي رقم (9-1) يشرح بيانيًا التكاليف والعوائد الاجتماعية والخاصة للتعليم من خلال شكلين فرعيين هما (أ) ، (ب) .

شكل (9-1) التكاليف والعوائد الاجتماعية والخاصة للتعليم : توصيف بياني



وقد أوضحت دراسات كل من Bridsall & Behrman أن جودة التعليم (مهارات التدريس ، والتجهيزات ، والمناهج الدراسية) . وليس كميته وحدها (أى سنوات التعليم) هي أفضل مفسر للفروق في العوائد والإنتاجية الخاصة بالعملية التعليمية . وبالتالي يجب على حكومات الدول النامية أن يكون استثمارها في رأس المال البشري مركزاً علي الكيف وليس على الكم أى مركزاً على جودة العمليات التعليمية وليس على عدد المدارس أو التلاميذ .

3/9 الفجوة بين الجنسين : المرأة والتعليم

The Gender Gap: Women and Education

تحصل المرأة في معظم دول العالم الثالث وبصفة عامة على مستوى تعليم أقل من مستوى التعليم الذي يحصل عليه الرجل . حيث نجد أن قيد الإناث في التعليم الابتدائي والثانوي في 66 دولة من 108 دولة نامية يقل بنسبة 10% على الأقل بالنسبة للذكور . وتزداد هذه الفجوة بصورة خاصة في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا . والجدول التالي (9 - 5) يوضح فجوة التعليم بين الذكور والإناث في 10 دول مختارة من دول العالم الثالث .

جدول (9- 4) معدلات العوائد للاستثمارات في التعليم
حسب مستوى التعليم والدول والمناطق (%)

مجموعات الدول	المعدل الاجتماعي للعائد			معدل العائد الخاص		
	الابتدائي	الثانوي	العالي	الابتدائي	الثانوي	العالي
الدول النامية :						
افريقيا جنوب الصحراء	24	18	11	41	27	28
آسيا	20	13	12	39	19	20
أمريكا اللاتينية	18	13	12	26	17	20
الدول المتقدمة :	14	10	9	22	12	12

المصدر : نفس مصدر الجدول السابق : العوائد من الاستثمار في التعليم ، 1993 ، جدول 1 .

يتضح من الجدول رقم (9-5) أن متوسط الإناث المقيدين بالتعليم في كل الدول المختارة يقل بنسبة 29% عدد الذكور . كما أن متوسط سنوات الدراسة للمرأة يقل بمقدار 45% بالنسبة لسنوات الدراسة للرجل ، كما أن معدلات قيد الإناث بمراحل

التعليم الثلاث (الابتدائي والثانوي والجامعي) تقل على التوالي (9% و 28% و 49%) مقارنة بالذكور .

جدول (9- 5) فجوة الجنس في التعليم : النساء كنسبة من الرجال

الدولة	% التعليم للبالغين	متوسط عدد سنوات الدراسة	المقيدين في الابتدائي	المقيدين في الثانوي	المقيدين بعد الثانوي
أفغانستان	32	14	52	50	24
الجزائر	66	18	89	79	44
بنجلاديش	47	29	86	46	19
مصر	54	41	79	82	52
الهند	55	34	97	57	45
المكسيك	94	96	97	100	76
المغرب	62	37	68	70	58
نيجيريا	65	28	93	74	37
كوريا الجنوبية	95	61	100	96	49
السودان	28	45	71	87	70
كل الدول النامية	71	55	91	72	51

المصدر : الأمم المتحدة ، برنامج التنمية ، تقرير التنمية البشرية ، 1994 ، جدول 9 .

لكن السؤال الذي يثور هنا هو : ما أهمية التعليم للمرأة ؟ وللإجابة على هذا التساؤل ننظر إلى الدراسات التطبيقية ، والتي أظهرت أن عدم تعليم المرأة يؤدي إلى إحداث تخلف وتأخر في التنمية الاقتصادية ، بالإضافة إلى إحداث قدر كبير من التباين والتفاوت الاجتماعي .

ويعتبر تعليم المرأة أمراً مرغوبًا اقتصاديًا لأربعة أسباب هي :

1- أن معدل العائد لتعليم الإناث أعلى من معدل العائد على تعليم الذكور في معظم الدول النامية .

2- عندما تتعلم المرأة فإنها تزيد من مشاركتها في القوة العاملة ، كما يؤدي تعلمها إلى تحسين المستوى الصحي والتعليمي للأطفال ، ويتأخر الزواج وينخفض معدل المواليد ، ومن ثم ينخفض معدل النمو السكاني الذي يعرقل التنمية .

3- يؤدى تعليم المرأة إلى تأثير مضاعف على جودة الموارد البشرية للدول ممثلة في الأجيال القادمة .

4- حيث إن المرأة هى التي تتحمل الجانب الأكبر من عبء الفقر وتدهور الصحة في عديد من الدول النامية ، ومن ثم فإن تعلمها يخفض من عبء الفقر ويرفع من معدلات صحتها وهذا له مردوده على التنمية . ولكن في النهاية لا ننسى أن للتنمية أيضًا مردود إيجابى على زيادة درجة التعليم سواء بالنسبة للمرأة وحدها أو بالنسبة لها وللرجل .

4/9 اقتصاديات التعليم والتوظف

Economics of Eduction and Employment

تدور معظم المناقشات بالنسبة للتعليم والتنمية بصفة عامة ، والتعليم والتوظف بصفة خاصة ، حول عنصرين اقتصاديين جوهريين هما :

1- التفاعل بين الطلب على التعليم من جانب الأفراد ، وعرض تلك الأماكن التعليمية من جانب المؤسسات التعليمية المحددة كاستجابة للضغوط السياسية داخل الدولة .

2- التمييز بين المنافع والتكاليف الخاصة من ناحية والمنافع والتكاليف الاجتماعية من ناحية أخرى بالنسبة لمستويات التعليم المختلفة . و بالتالي التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات حول ما هية استراتيجية الاستثمار التعليمي .

1/4/9 عرض التعليم والطلب عليه:

العلاقة بين فرص التوظف والطلب التعليمي

يتحدد التعليم بالطلب عليه والعرض منه مثل أى سلعة أو أى خدمة أخرى ، بالرغم من وجود كثير من العوامل الأخرى . وحيث إن معظم العرض من التعليم يعتبر سلعة عامة في الدول النامية ، فإن محددات الطلب على التعليم أصبحت أكثر أهمية من محددات العرض .

وبالنسبة لجانب الطلب على التعليم ، تتوقف كمية التعليم المرغوبة من جانب المواطنين على عاملين أساسيين هما :

1- الدخول التي من الممكن أن يحصل عليها الأفراد في المستقبل كلما زاد تعليمهم ، وذلك عند التوظف في القطاع الحضري (وتسمي بمنافع التعليم العائلية الخاصة) .

2- التكاليف التعليمية المباشرة وغير المباشرة التي يتحملها الطلاب كلما زاد تعليمهم في مراحل التعليم المختلفة .

إن الطلب على التعليم ، في حقيقة الأمر ، يعتبر طلباً مشتقاً من الطلب على فرص التوظف ذات الأجر المرتفع في القطاع الحديث . ويعود السبب في ذلك إلى أن الحصول على مثل هذه الوظائف يتحدد إلى درجة كبيرة بمقدار التعليم الذي حصل عليه الشخص . وبذلك يمكن القول أن معظم الأفراد في الدول النامية (والفقراء منهم على وجه الخصوص) لا يطلبون التعليم من أجل الحصول على المنافع غير الاقتصادية ، وإنما يطلبونه لضمان الحصول على وظيفة في القطاع الحضري الحديث . وينبغي أن تفوق تلك المنافع المشتقة ما يتكبده الشخص من نفقات التعليم .

أما بالنسبة لجانب العرض من التعليم ، نجد أن حجم المعروض من الأماكن التعليمية المختلفة يتوقف على العملية السياسية بدرجة كبيرة ، والتي هى غالبا ما تكون مرتبطة بمعايير غير اقتصادية . وبالتالي يمكن القول أن العرض التعليمي يتحدد بمقدار الإنفاق الحكومي على التعليم .

إن حجم الفرص التعليمية المطلوبة ، والذي يكفي لتأهيل شخص ما للعمل في القطاع الحديث ، يتحدد بالأثر المشترك للعوامل الأربعة التالية :

1- فروق الأجور بين الوظائف في القطاع الحضري والوظائف في القطاعات الأخرى (مثل مزرعة العائلة ، والتوظف الذاتي في الريف والحضر) . فكلما زادت الفروق الدخلية بين القطاع التقليدي والقطاع الحضري أو الحديث ، زادت بالتالي الكمية المطلوبة من التعليم . أى أن العلاقة بين الكمية المطلوبة من التعليم والفروق الأجرية هي علاقة موجبة . فكلما زادت فروق الأجور بين المتعلمين وغير المتعلمين ، زاد الطلب على التعليم والعكس صحيح .

2- احتمال إيجاد وظيفة في القطاع الحضري . حيث تعتمد الوظائف في القطاع الحضري على مستوى التعليم ، فالفرد الحاصل على التعليم الأساسي تكون

فرصته أفضل في الحصول على وظيفة في القطاع الحضري من الشخص الذي لم يحصل علي هذا القدر من التعليم (الشخص الأمي) . وبالطبع ، إذا كانت معدلات البطالة في الحضر متزايدة بالنسبة للمتعلمين ، فإننا ينبغي أن نتحدث عن الفروق المتوقعة في الدخل وليس عن الفروق الفعلية . وحيث إن احتمال النجاح في الحصول على فرصة عمل يرتبط عكسياً بمعدل البطالة ، فإننا نستطيع القول : أن هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة الحالي والبطالة في القطاع الحضري والكمية المطلوبة من التعليم .

3- تكاليف التعليم الخاص المباشرة التي يتحملها الأفراد ، والمتمثلة في المصروفات المدرسية والكتب والملابس والمواصلات وغيرها من التكاليف الخاصة . وهنا نجد أن كمية التعليم المطلوبة ترتبط بعلاقة عكسية مع تكاليف التعليم ، وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى . حيث نجد في افريقيا علي سبيل المثال أن متوسط التكاليف المنفقة علي التعليم الابتدائي للطفل (وهي لا تتضمن تكلفة الفرصة البديلة) تزيد عن نصيب الفرد من الدخل بحوالي 20% (فمثلا إذا كان متوسط دخل الفرد 100 دولار سنويا ، فالمنفق على تعليمه يبلغ 120$) .

4- تكاليف الفرصة البديلة للتعليم (التكاليف غير المباشرة) ، فالاستثمار في تعليم الأبناء يتضمن تكاليف أكثر من مجرد التكاليف المباشرة للتعليم ، فعندما يصل عمر الابن بصفة خاصة إلى القدرة على الإنتاج والمساهمة في الدخل العائلي ، ويتخلي الطفل عن هذا الدخل ويدخل في مراحل التعليم ، فإن هذه تسمى بتكلفة الفرصة البديلة للتعليم والتي يجب أن تؤخذ في الاعتبار ولا تهمل كمتغير مؤثر على التعليم . وبالتالي يمكن أن نتوقع أن تكون العلاقة بين تكلفة الفرصة البديلة للتعليم والكمية المطلوبة بأنها علاقة عكسية . وربما هذا هو سبب رئيسي لإنخفاض الطلب علي التعليم في معظم الدول النامية .

بالرغم من وجود العديد من المتغيرات والعوامل الهامة الأخرى غير الاقتصادية (مثل ثقافة المجتمع ، والنوع والمكانة الاجتماعية وحجم العائلة وغيرها) التي تؤثر على الكمية المطلوبة من التعليم ، إلا أننا هنا نركز على الأربعة متغيرات الاقتصادية السابقة التي لها أهمية للعلاقة بين كمية التعليم المطلوبة والتوظف .

فعلى سبيل المثال ، افترض أننا أمام موقف إحدى دول العالم الثالث ، حيث تسود الظروف التالية :

1- فجوة الأجور بين القطاع الحديث والتقليدي أو القطاع الحضري والريفي كبيرة جداً وليكن مثلا 100% لصالح خريجي التعليم الثانوي مقارنة بخريجي التعليم الابتدائي .

2- معدل الزيادة في فرص التوظف في القطاع الحضري بالنسبة للمتسربين من التعليم الابتدائي أقل من المعدل الذي يدخل به هؤلاء الأفراد سوق العمل ، ونفس الشيء ينطبق بالنسبة لمستوي التعليم الثانوي وحتي الجامعي في دول مثل الهند والمكسيك ومصر وباكستان وغانا ونيجيريا وكينيا .

3- يفاضل أصحاب الأعمال بين طلبات التوظف على أساس المستوى التعليمي ، حيث يتم اختيار الأفراد الحاصلين على الشهادة الثانوية بدلا من الأفراد الحاصلين على الشهادة الابتدائية ، بالرغم من أن الوظيفة لا تتطلب أكثر من خريجي التعليم الابتدائي .

4- تتجه الحكومات نتيجة للضغط السياسي إلى أن تربط الأجر بمستوى التعليم وليس بالحد الأدنى من المؤهلات التعليمية المطلوبة لأداء العمل .

5- مصروفات التعليم في المستوى المبكر من التعليم الابتدائي عادة ما تكون صورية أو لا توجد مصروفات ، ثم تتجه تلك المصروفات للزيادة بحدة في المستوى المتأخر في التعليم الابتدائي . وكذلك التعليم الثانوي ، ثم تتجه للانخفاض مرة أخرى في مستوى التعليم الجامعي حيث تتحمل الدول النسبة الكبيرة من مصروفات الطلاب في تلك المرحلة .

في ظل هذه الظروف والتي تنطبق على عديد من الدول النامية ، فإننا يمكن أن نتوقع أن كمية التعليم المطلوبة تصبح أساسية وكبيرة ، لأن المنافع الخاصة المتوقعة لتعليم أكثر يمكن أن تصبح أكبر ، وذلك مقارنة بمستوى التعليم الأقل . حيث تكون التكاليف المباشرة وغير المباشرة عند هذه المستويات المرتفعة من التعليم منخفضة

نسبيًا . وبالتالي نجد أن الطلب على التعليم يزداد عبر الوقت بصورة حلزونية ، وذلك كلما ازدادت فرص التوظف لمستويات التعليم الأعلى .

وما يدعو إلى التعجب ، أنه كلما أصبح مستوى معين من التعليم غير مربح ، فإنه يصبح بمثابة نقطة نهاية ، وبالتالي يزيد الطلب على هذا المستوى التعليمي باعتباره مرحلة وسيطة أو شرط مسبق للاتجاه إلى المستوى التالي . ويترتب على ذلك توليد ضغط كبير على الحكومة كي تزيد من التجهيزات المطلوبة للتعليم على كافة المستويات ، حتى تستطيع تلبية الطلب المتزايد . فإذا لم تستطع تلك الحكومات أن تستجيب بالسرعة الكافية ، فإن الأفراد يمكن أن يفعلوا ذلك على حسابهم الخاص . فقد قامت حركة Harambee التي تهدف إلى الاعتماد على الذات ببناء المدارس الثانوية في كينيا ، بالاعتماد على مساعدات من الأفراد وبالجهود الذاتية مع معرفتها بأن تكاليف صيانة هذه المدارس سوف تتحملها الحكومة فيما بعد .

ويترتب على كل ما سبق وجود اتجاه مزمن هيكلي للدول النامية للتوسع في إمكانياتها التعليمية عند المستوى الذى يصعب تبريره سواء اجتماعيًا أو ماليًا وفقًا للتخصيص الأمثل للموارد . حيث تتعادل الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة ليس بآلية السعر السوقي . ولكن تتعادل بصورة أكثر مركزية من خلال الدولة والنظام السياسي السائد . وبالنظر إلى منافع التعليم الاجتماعية لكل مستويات التعليم نجدها تقل بصورة كبيرة بالنسبة للمنافع الخاصة (انظر جدول 9 - 4) . وكلما كان الحصول على الوظيفة عند مستوي تعليمي معين (مستوى أدنى) أمر صعب كلما زاد الطلب على المستوى التعليمي الأعلى (وبالتالي العرض) . ونجد في العديد من الدول النامية أن أرباب الأعمال سواء في القطاع الخاص أو القطاع الحكومي يدعموا هذا الاتجاه ، وذلك بطلب موظفين ذوى مستوى تعليمي أكبر .

2/4/9 الفوائد والتكاليف الخاصة مقابل الفوائد والتكاليف الاجتماعية

تنقسم تكاليف التعليم إلى نوعين هما : التكاليف الاجتماعية والتكاليف الخاصة . وتتمثل التكاليف الاجتماعية للتعليم في تكلفة الفرصة البديلة والمتمثلة في استخدام الأموال التي يتم التوسع بها في التعليم في استثمارها في أى قطاع آخر أكثر

إنتاجية ، حيث تزداد التكاليف الاجتماعية للتعليم بمعدل متزايد عند مستويات التعليم المرتفعة . أما تكاليف التعليم الخاصة وهي التكاليف التي يتحملها الطالب فهى تزيد بمعدل متناقص كلما زاد مستوى الطلب على مراحل التعليم المرتفعة ، بل وربما تنخفض .

وبذلك نجد هناك فجوة بين التكاليف الاجتماعية والتكاليف الخاصة للتعليم . وتتزايد هذه الفجوة عند مستويات التعليم المرتفعة مقارنة بالطلب عند المستويات المنخفضة . لذلك نجد أن الطلب على التعليم عند المستويات المرتفعة في الدول النامية يكون متزايد بصورة مبالغ فيها ، وذلك مقارنة بأماكن التعليم المتوافرة عند تلك المستويات المرتفعة في تلك الدول . وبالتالي نجد هناك سوء في تخصيص الموارد في تلك المراحل ، وذلك بمعيار التكاليف الاجتماعية .

وكذلك أيضا تنقسم المنافع من التعليم إلى منافع خاصة ومنافع اجتماعية . حيث تتمثل المنافع الاجتماعية للتعليم في زيادة مستويات الإنتاجية نتيجة لزيادة الثقافة والمهارات الرياضية والمهنية التي يكتسبها الأفراد من التعليم . أما المنافع الخاصة فهي تتمثل في زيادة الأجر كلما زاد مستوى التعليم .

والشكل رقم (9 - 1) يصور لنا التباين بين المنافع والتكاليف الخاصة والاجتماعية ، كذلك يبين هذا الشكل أن هذا التباين يؤدي إلى سوء تخصيص للموارد .

ويلاحظ أن الشكل (9a - 1) يوضح العوائد الخاصة المتوقعة والتكاليف الخاصة الفعلية ، مقارنة بسنوات ومراحل التعليم ، حيث يتضح من الشكل ، أن العوائد أو المنافع الخاصة المتوقعة تتزايد بمعدل متزايد في البداية وهو ما يعكس تحسن مستويات الإنتاجية ، فمثلاً ترتفع إنتاجية صغار المزارعين وأصحاب التوظف الذاتي نتيجة حصولهم على التعليم الأساسي والتخلص من الأمية . وتكون الاستراتيجية المثلى لتعظيم معدل العائد عند تعظيم الفرق بين المنافع والتكاليف الخاصة ، وذلك عند المستوى الجامعي للتعليم أى كلما كان التعليم الأعلى ممكنًا بالنسبة للفرد .

أما الشكل (1 - 9b) فيوضح المنافع والتكاليف الاجتماعية مقارنة بسنوات ومراحل التعليم . ومن الشكل يتضح أن منحني المنافع الاجتماعية يرتفع عند المراحل الأولى من مستويات التعليم ، حيث يحصل الفلاح والموظف على التعليم الأساسي والمهارات الرياضية والمهنية ، أما عند مستويات التعليم المرتفعة تزداد المنافع الاجتماعية بصورة أقل إلى أن تصل المنافع الاجتماعية إلى نهايتها . على العكس من ذلك نجد منحني التكاليف الاجتماعية يزداد بمعدل منخفض عند مستويات التعليم الأولية ، بينما يتزايد هذا المنحني بمعدلات متزايدة عند مستويات التعليم المرتفعة . وترجع هذه الزيادة المتسارعة في التكاليف الاجتماعية عند مستويات التعليم المرتفعة لكلا من الزيادة في رأس المال والتكاليف العالية والتكاليف الجارية لمستويات التعليم العليا (المباني والعدد والآلات وغيرها) ، فضلا عن أن التعليم العالي في الدول النامية مدعوم بصورة باهظة جداً .

إذاً يتضح من الشكل (1 - 9b) أن الاستراتيجية المثلى للتعليم من وجهة النظر الاجتماعية تنحصر عند إعطاء جميع التلاميذ المستوى B من سنوات الدراسة كحد أدنى ، حيث يصل صافي العوائد الاجتماعية إلى أقصاه . فأى نقطة على يمين المستوى B يقل فيها صافي العوائد الاجتماعية حيث تزداد التكاليف وتقل العوائد الاجتماعية . والعكس صحيح فعند أى نقطة على يسار المستوى B ، يكون من الأفضل اجتماعيا تكملة سنوات الدراسة حتى المستوى B فقط .

إن الاستراتيجية الاجتماعية المثلى للاستثمار في التعليم تتمثل في العمل على رفع جودة وأداء المدارس الابتدائية الموجودة فعلاً وليس التوسع في عدد هذه المدارس . والشكل رقم (1-9b) يوضح التعارض بين الكم والكيف ، حيث يميل منحني العائد الاجتماعي للانتقال إلى مستوى أعلى .

وعلى ذلك ، يتضح من الشكل رقم (1-9) أن هناك تعارض متأصل بين الاستراتيجية المثلى للاستثمار الخاص وتلك الخاصة بالاستثمار الاجتماعي . وسوف يستمر هذا التعارض طالما هناك اختلاف في تقييم الاستثمار في التعليم من المنظورين الخاص والعام ، بالنسبة للدرجات المختلفة على السلم التعليمي .

5/9 التعليم والمجتمع والتنمية: بعض القضايا

Eduction, Society , and Development : Some Issues

لا يمكن أن نناقش العلاقة بين التعليم والتنمية دون أن نربط بشكل واضح وصريح بين هيكل النظام التعليمي والخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات العالم الثالث . فالنظم التعليمية غالبًا لا تعكس إلا جوهر طبيعة هذا المجتمع . على سبيل المثال ، إذا كان هناك تفاوت في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع ، فإن النظام التعليمي في المحتمل أنه يعكس هذا التفاوت . في نفس الوقت يمكن أن يؤثر التعليم على شكل واتجاه المجتمع المستقبلي بعدة طرق . وعلى هذا فإن الربط بين التعليم والتنمية يسير في الاتجاهين ، فالهيكل الاقتصادي والاجتماعي للأمم يؤثر في النظم التعليمية ، وبالعكس فإن إصلاح التعليم بتطويره سواء من داخل أو خارج النظام ، فإن هناك احتمال كبير بأن يؤدي ذلك إلى الاستجابة لإعادة هيكلة وتطوير الشكل الاجتماعي والاقتصادي في الدول بأكملها .

وبأخذ هذه الملاحظات العامة في الاعتبار ننظر إلى خمسة مكونات أساسية لقضية التنمية ، وهي :

1- النمو الاقتصادي .
2- سوء توزيع الدخل والفقر .
3- السكان والخصوبة .
4- الهجرة .
5- التنمية الريفية .

ولنرى معاً طبيعة العلاقة التبادلية بين هذه القضايا والنظم التعليمية المختلفة في الدول النامية وذلك كما يلي :

1/5/9 التعليم والنمو الاقتصادي

يؤثر التعليم على النمو الاقتصادي بصورة مباشرة . فقد أوضحت الدراسات أن التقدم في الدول الغربية لم يكن نتيجة للنمو في رأس المال المادي فحسب ، وإنما أيضا نتيجة الاستثمار في رأس المال البشري . ومن ثم هناك علاقة بين درجة التعليم كمتغير مستقل ودرجة النمو الاقتصادي كمتغير تابع .

حيث يسهم التوسع في التعليم في زيادة النمو الاقتصادي الكلي من خلال العناصر الأربعة التالية :

1- صنع قوة عاملة أكثر إنتاجية مع إمدادها بكل ما تحتاجه من معرفة ومهارة .

2- توفير فرص عمالة وتوظف للمدرسين وعمال المدارس والبناء ومطابع الورق والكتب وكذلك تشغيل مصانع الزي المدرسي ، وكذلك العمالة المرتبطة بالعملية التعليمية .

3- تأهيل طبقة من القادة المتعلمين ليحلوا محل الأجانب سواء في الحكومة أو الاتحادات والنقابات والمشروعات الخاصة والمهنيين .

4- توفير نوع من التدريب والمهارات الأساسية والتشجيع على قبول الاتجاهات الحديثة بالنسبة للمجتمع . وبالتالي نستنتج مما سبق أن التعليم هو شرط ضروري - وإن كان غير كافي - للنمو الاقتصادي . وجدير بالذكر ، أنه حتى لو كانت هناك استثمارات أخرى بديلة تولد قدراً أكبر من النمو الاقتصادي ، فإن ذلك لا ينتقص من المساهمة الكبيرة - سواء الاقتصادية أو غير الاقتصادية - التي يقدمها التعليم لتشجيع النمو الاقتصادي .

2/5/9 التعليم وعدم المساواة والفقر

بدأ الاهتمام بدراسة العلاقة بين التعليم والفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ، فقد كانت الدراسات قبل ذلك معنية فقط بدراسة أثر التعليم على معدلات نمو الناتج . ومع ذلك فقد أظهرت الدراسات الحديثة عكس ما هو كان مفترض بأن النظم التعليمية في العديد من الدول النامية تؤدي إلى زيادة بدلا من تخفيض عدم المساواة في توزيع الدخل . أى أن التعليم وفقًا لهذه الدراسات يعمق سوء توزيع الدخل .

ويرجع السبب الأساسي لهذا الأثر المعكوس إلى وجود ارتباط موجب بين مستوى التعليم ومستوى الدخل الذي يحصل عليه الشخص خلال حياته . ويكون هذا الارتباط صحيحاً ، بصفة خاصة ، بالنسبة للعاملين الذين أكملوا مراحل التعليم

الثانوي والجامعي ، حيث تزيد دخولهم كثيراً عن العاملين الذين حصلوا على التعليم الأساسي فقط ، وذلك بمقدار يتراوح بين 300% ، 800% . وحيث يتوقف مستوى الدخل الذي يمكن اكتسابه على عدد سنوات التعليم ، فإن قدراً كبيراً من عدم المساواة في الدخل سوف يتولد إذا كانت نسبة كبيرة من الطلاب تنتمي إلى فئات الدخل العليا والمتوسطة ، هي التي تلتحق بالتعليم الثانوي والجامعي . وبإيجاز شديد ، إذا كان الفقراء لا يستطيعون الالتحاق بالتعليم الثانوي والجامعي لأسباب مالية أو غير مالية ، فإن نظام التعليم سوف يبقي على عدم العدالة في توزيع الدخل في الدول النامية وربما يزيدها .

وقد أوضح الاقتصادي المتخصص في التعليم John Simmon أهمية التعليم للفقراء . فالتعليم السريع لابد منه للفقراء في معظم الدول النامية لأنه هو طوق النجاة من الفقر . فالفقراء هم أول من يتسربون من التعليم لأنهم يحتاجون إلى العمل . كما أنهم أول من يطردون خارج الفصل لأنهم ينامون فى الفصل نتيجة سوء التغذية ، كما أنهم أول من يفشلون فى الاختبارات الخاصة باللغة الإنجليزية والفرنسية لأن الأطفال ذوى الدخول المرتفعة لديهم فرصة أفضل في المنازل لتعلم تلك اللغات ، فالآباء الفقراء يكتفوا بتعليم أبنائهم عند المستوى الذي يجعلهم يحصلون على وظيفة حتى وإن كانت وظيفة حقيرة . في الوقت الذي يتركوا فيه بناتهم بجانبهم دون تعليم .

وهناك سببين اقتصاديين رئيسيين لتفسير العلاقة الموجبة بين التعليم وسوء توزيع الدخل في الدول النامية ، هذان السببان هما :

السبب الأول : هو تكاليف التعليم الابتدائي الخاصة (خاصة من وجهة نظر تكلفة الفرصة البديلة لعمالة الأطفال بالنسبة للعائلات الفقيرة) حيث تكون هذه التكلفة مرتفعة بالنسبة للطلاب الفقراء مقارنة بالطلاب الأكثر وفرة وغنى .

السبب الثاني : وهو أن المنافع المتوقعة للتعليم الابتدائي تكون أقل لهؤلاء الطلاب الفقراء .

وبجمع هذين السببين معًا ، نجد أن معدل العائد للعائلات الفقيرة على الاستثمار في تعليم أطفالهم يكون أقل منه بالنسبة للعائلات الأخرى الغنية . لذلك نجد أن الفقراء هم الأكثر احتمالا للتسرب من التعليم خلال المراحل المبكرة منه .

وبالبحث عن أسباب ارتفاع تكاليف التعليم وانخفاض المنافع بالنسبة للأطفال الفقراء نجد الآتي :

أولا : ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة للعمل بالنسبة للأسرة الفقيرة يعني أنه حتى لو كانت سنوات التعليم الأولى مجانية فإنها لا تمثل تكلفة على العائلة . وحيث إن الأطفال الذين هم في سن التعليم مطلوبين للعمل في ظل العائلة للفلاحة ، وفي نفس الوقت مطلوبين لدخول المدرسة ، فإذا دخل الأطفال المدرسة فإن العائلة سوف تعاني سلبيًا سواء من إنخفاض قيمة الإنتاج المضاف أو من ما تطلبه العائلة لاستئجاره للعمل ليحل محل الطفل الغائب ، في كلتا الحالتين توجد تكلفة حقيقية للعائلة الفقيرة عند التحاق أطفالها بالمراحل الابتدائية . وهذه التكلفة ليست مرتبطة برسوم التعليم وبالنسبة للعائلات أصحاب الدخول المرتفعة تكون أقل أهمية ، فالعديد منهم يعيشون في المناطق الحضرية حيث إن عمالة الأطفال لم تكن مطلوبة من جانبهم .

ونتيجة لهذه التكاليف (تكاليف الفرصة البديلة) المرتفعة للعائلات الفقيرة فإن ذلك يؤدى إلى أن تفضيل تعليم الأطفال في العائلات الفقيرة يكون أقل بكثير من العائلات ذات الدخول المرتفعة . ومع ذلك وفي ظل وجود المجانية في التعليم الابتدائي العام في العديد من الدول النامية نجد أن الأطفال الفقراء خاصة في المناطق الريفية من النادر أن يكونوا قادرين على الاستمرار لأبعد من سنوات التعليم القليلة . كما أن سوء نتائجهم في التعليم لا يرتبط بنقص في قدراتهم الإدراكية ، ولكنها تعزى إلى ظروفهم الاقتصادية السيئة .

إن هذه العملية المالية التي تستبعد الفقراء نسبيًا من التعليم خلال السنوات القليلة عادة ما تتضاعف بالعبء الأكبر لمصاريف التعليم في المستوى الثانوي ، في العديد من الدول النامية . حيث نجد أن أجرة التعليم (خاصة في المدارس الخاصة)

تقريبا معادلة لنصيب الفرد من الدخل ولذلك تصبح تكلفة التعليم مانع للعائلات أصحاب الدخول المنخفضة . حيث نجد أن في النظم التعليمية المتقدمة لا ترتكز على أى معيار حقيقي خاص بالكفاءة والجدارة ، وإنما يعتمد على مستوي دخل الأسرة .

ثانيا : طبيعة عدم التساوي في العديد من النظم التعليمية لدول العالم الثالث تتضاعف أكثر عند المستوى الجامعي حيث إن الحكومة يمكن أن تتحمل تكلفة التعليم بالكامل والمصاريف ، وكذلك تقدم للطلاب الجامعيين راتب أو معونة شهرية في حين أن هؤلاء الطلاب الجامعيين أتوا بالفعل من أصحاب الدخول المرتفعة نسبيًا . وبذلك نجد أن الأموال العامة تستخدم كمية منها كمدفوعات تحويلية من الفقراء إلى الأغنياء تحت اسم مجانية التعليم العالي !! .

الجدول (9 - 6) يوضح منافع الانفاق التعليمي للحكومة بالنسبة للمجموعات الحرفية المختلفة (وبالتالي الدخل) في عدد من مناطق دول العالم الثالث . حيث إن آخر **ثلاثة أعمدة هى الأكثر أهمية أو الأكثر إيضاحًا فكل منهم يوضح نسبة الموارد التعليمية العامة المتحصلة من جانب :**

1- الفلاحين ذوى الدخول المنخفضة .

2- العمال والتجار أصحاب الدخول المتوسطة .

3- ذوى الدخول المرتفعة من الموظفين وغيرهم .

توضح البيانات من الجدول المذكور أن الأطفال الذين ينتمون إلى العائلات البرجوازية (أصحاب الياقات البيضاء) يحصلون بصورة أكبر على منافع التعليم العام . في حين الطفل الفلاح يحصل على دعم أقل ، على سبيل المثال في دول افريقيا الفرانكفونية Francophone نجد أن الأطفال البرجوازيين يحصلون على معونة أكثر 10 مرات مما يحصل عليها الأطفال الفلاحين في الريف . وبذلك نجد أن النظام التعليمي في العديد من الدول النامية لم يؤدي إلى تحسين توزيع الدخل بل بالعكس يعمل في عكس الاتجاه ليقوى أو يوسع من التفاوت في توزيع الدخل .

جدول (9-6) نصيب الموارد العامة للتعليم طبقاً لمجموعات
متباينة اجتماعيًا واقتصاديًا حسب الإقليم

المنطقة	النسبة من السكان			النسبة من موارد المدارس العامة			المعامل بين نسبة الموارد والسكان		
	مزارعين	تجار وعمالة يدوية	أصحاب الياقات البيضاء	مزارعين	تجار وعمالة يدوية	أصحاب الياقات البيضاء	مزارعين	تجار وعمالة يدوية	أصحاب الياقات البيضاء
أفريقيا :									
الأنجلوفونية	76	18	6	56	21	23	0,73	1,19	3,78
الفرانكفونية	76	18	6	44	21	36	0,58	1,15	5,93
آسيا	58	32	10	34	38	28	0,59	1,19	2,79
أمريكا اللاتينية	36	49	15	18	51	31	0,49	1,04	2,87
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	42	48	10	25	46	29	0,60	0,35	2,87
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD	12	53	35	11	46	42	0,95	0,87	1,2

المصدر : إيمانويل ليمينز : الدعم الحكومي للتعليم والصحة في الدول النامية : مراجعة لمدى العدالة والكفاءة ، بحث للبنك الدولي ، رقم 1 ، يناير 1986 ، جدول 3 .

3/5/9 التعليم والهجرة الداخلية واستنزاف العقول

يمثل التعليم عامل هام مؤثر على الهجرة من الريف إلى المدينة ، فقد أظهرت العديد من الدراسات في دول متنوعة وجود علاقة موجبة بين التعليم والهجرة من الريف إلى المدينة لأن من أسباب الهجرة الداخلية هو دافع التعليم .

حيث إن الأفراد الذين يحصلون على مستوى تعليم مرتفع في الريف يكون لديهم القدرة علي الحصول علي الوظائف ذات الدخول العالية في الحضر عن الأفراد الذين يحصلون على مستوى تعليمي منخفض . فكلما زاد مستوى التعليم الريفي فإن ذلك يعني زيادة الهجرة ، وبالتالي يؤدي ذلك إلى زيادة مستوى البطالة بين الأقل تعليمًا .

كذلك أيضا يلعب التعليم دوراً هامًا في نمو مشكلة الهجرة الدولية للأفراد ذوي مستويات التعليم المرتفعة ، لذلك يسمى بنزيف العقول من الدول الفقيرة إلي الدول الغنية . حيث تظهر هذه الصورة بوضوح بين العلماء والأطباء والمهندسين ومئات الآلاف من الذين تدربوا في أوطانهم ومؤسساتها مع الأخذ في الاعتبار التكلفة الاجتماعية المتمثلة في حرمان دولهم من المنافع التى تسهم في زيادة النمو الاقتصادي في الدول الأخري الغنية وتخفض ذلك النمو في الدول الفقيرة . ويرجع سبب هجرة العقول أو نزيف العقول ليس فقط لتأثرها بمعدل وهيكل النمو الاقتصادي للدول النامية ، لكن أيضا بسبب صدمتهم في نموذج ومنهج النظم التعليمية لدول العالم الثالث ، فنزيف العقول لا يؤدي إلى تخفيض عرض الأفراد المتخصصين داخل الدول النامية فحسب بل يتعدى إلى ما هو أخطر من ذلك وهو أنه قد يحول انتباه العلماء والأطباء والمهندسين والأكاديميين الذين ظلوا بعيداً عن الأهداف والمشاكل المحلية الهامة . وبالتالي فإن الدول الغنية المتقدمة هي التى تسيطر على الأفكار . وبذلك يعتبر نزيف العقول من أخطر المشاكل الداخلية التي تعاني منها الدول النامية ، وتسهم فيها الدول المتقدمة .

4/5/9 تعليم المرأة والخصوبة وصحة الطفل

لقد أوضحت معظم الدراسات العلاقة العكسية بين تعليم المرأة وحجم عائلتها بصورة خاصة عند مستويات التعليم المنخفضة . وبافتراض أن أهم أهداف سياسات حكومات دول العالم الثالث هي وجود مستوي منخفض من البطالة (خاصة بطالة المتعلمين) ومستوى منخفض من الخصوبة ، فإن القضية الأساسية تتعلق بما إذا كان التوسع الكمي السريع والمستمر في النظم التعليمية سوف يؤدي إلى تحسين أم تضخيم المشاكل المعقدة مثل الهجرة الداخلية والنمو السكاني السريع . ووفقًا لهذه القضية فقد أظهرت الدراسات النظرية والتطبيقية أن الموارد الحكومية محدودة وأن التوسع في الأماكن التعليمية لأكثر من التعليم الأساسي ربما يكون أمر غير مرغوب فيه أو غير معقول . وهناك **سببين لذلك :**

1- كما لاحظنا سابقًا أن التوسع في التعليم الابتدائي سوف يولد ضغط على جانب الطلب للتوسع في أماكن التعليم الثانوي والجامعي . وبالتالي تكون النتيجة الصافية هي اتساع وانتشار ظاهرة التوسع المفرط للأماكن التعليمية من منطلق احتياجات الموارد الحقيقية وما يصاحبها من زيادة مستوى الهجرة المرتفعة من الريف إلى المدينة وكذلك البطالة الحضرية .

2- كما يقول العديد من المراقبين أن تعليم المرأة يؤثر علي سلوكها الإنجابي ، وذلك بسبب عمل المرأة نتيجة التعليم ، الأمر الذي يؤدي إلى أن المرأة تفكر في تكلفة الفرصة البديلة إذا ما أنجبت أطفال .

وأخيراً يؤدى تعليم المرأة إلى تحسين مستوي صحة أطفالها . فقد أشارت العديد من الدراسات أن تعليم المرأة يؤدي إلى انخفاض معدلات وفيات الأطفال . كذلك أيضا أشارت هذه الدراسات إلى أن تعليم المرأة يخفض من معدلات الخصوبة وتحسين نوعية الأطفال ، حيث يكون الاهتمام بالكيف وليس بكم الأطفال الذين ترعاهم الأسرة .

5/5/9 التعليم والتنمية الريفية

سوف نناقش في الفصل العاشر قضية أنه لكي تصبح التنمية القومية أمراً حقيقياً في دول العالم الثالث ، ينبغي أن يكون هناك نوع من التوازن بين التنمية الريفية والتنمية في الحضر . وحيث إن المشروعات ذات الأولوية خلال العقود الزمنية القليلة الماضية قد ركزت على تحديث وتطوير القطاع الحضري ، فينبغي إعطاء قدر أكبر من التركيز والاهتمام ، خلال سنوات المستقبل ، من أجل زيادة الفرص الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية . وعلى الرغم من أن التنمية الزراعية تعتبر هي المكون الرئيسي في أى برنامج ناجح للتنمية الريفية ، حيث إن نحو 60% من سكان الريف في الدول الأقل تقدماً ينخرطون بشكل مباشر أو غير مباشر في أنشطة زراعية ، فينبغي أن ننظر إلى التنمية الريفية من منظور أكثر اتساعاً .

أولاً ، يجب أن ننظر إلى التنمية الريفية في سياق التحولات الكبيرة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ، والمؤسسات ، والعلاقات القائمة ، والعمليات التي تتم في

المناطق الريفية . ولا يمكن ، ببساطة ، أن تقتصر أهداف التنمية الريفية على مجرد تحقيق النمو الزراعي والاقتصادي . وبدلاً من ذلك ، ينبغي أن ننظر إليها بمعيار التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة ، مع التركيز على تحقيق العدالة في توزيع الدخل ، والإسراع في توليد المنافع الناجمة عن ارتفاع مستوى المعيشة . ويكون من ضمن هذه الأهداف العريضة ، أن تعمل التنمية الريفية على خلق المزيد من فرص العمل المنتجة ، سواء داخل الزراعة أو خارجها ، وعدالة الحصول على الأراضي القابلة للزراعة ، وتوزيع أكثر عدالة للدخل الزراعي ، وانتشار وتحسين الصحة والغذاء والإسكان ، بالإضافة إلى توسيع فرص الالتحاق بالتعليم الرسمي (داخل المدارس) والتعليم غير الرسمي (خارج المدارس) سواء للبالغين أو للأطفال ، وبشكل يلبي احتياجات وطموحات أهل الريف .

وإذا طرحنا سؤالاً مفاده : إلى أي مدى تتمشى نظم التعليم في دول العالم الثالث مع هذه النظرة المقدسة لمفهوم التنمية الريفية؟ إن الإجابة تشير إلى عدم تمشي هذه النظم مع ما هو مأمول .

وهنا تطرح السؤال التالي : ما هي الاحتياجات الحقيقية والمستمرة اللازمة لتحقيق التنمية الريفية؟ هناك نموذج قدمه الباحثان Philip H. Coombs & Manzoor Ahamed ، حيث قاما بتقسيم الاحتياجات التعليمية إلي ‹ جموعات ، صغار وكبار ، ذكور وإناث ، وذلك من خلال أربعة محاور أساسية هي :

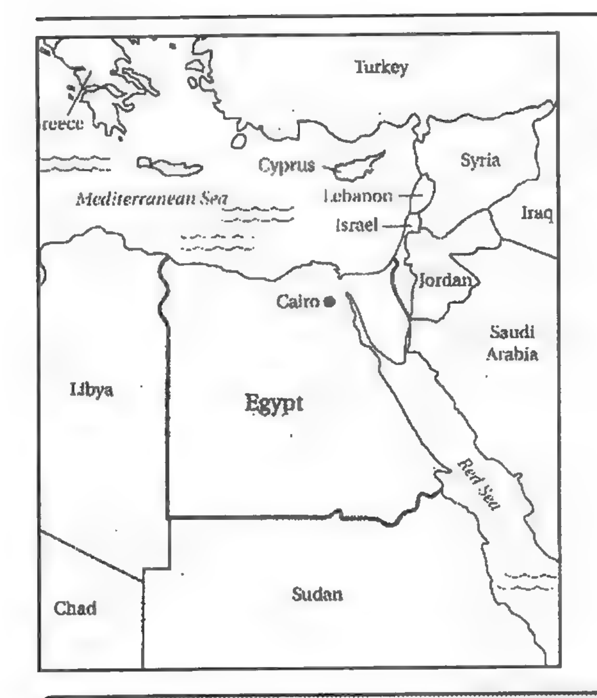
1- التعليم العام أو الأساسي (محو الأمية ، والرياضيات ، ومبادئ العلوم ، والبيئة ، . . .إلخ) هذا هو ما تسعى المدارس الابتدائية والثانوية إلى تحقيقه .

2- التعليم لتحسين أوضاع الأسرة ، وهو مصمم بداءة لنشر المعرفة والمهارات ، وتبني الاتجاهات التي تدعم العمل على تحسين نوعية الحياة ، مثل الموضوعات الخاصة بالصحة والتغذية ، والتدبير المنزلي ، ورعاية الطفل ، وتنظيم الأسرة .

3- التعليم لتحسين أوضاع المجتمع ، وهو موضوع بهدف تقوية المؤسسات المحلية والقومية ، من خلال التعليمات الخاصة بالأجهزة الحكومية المحلية والمركزية ، والجمعيات التعاونية ، وما شابه ذلك .

4- التـعليم المهنـي ، وهو مـخطط لتطوير مـعـارف ومـهـارات مـعـينة ترتبط بـالأنشطة الاقتصادية المختلفة ، والتي تجعل الحياة أكثر فائدة .

وجـدير بالذكـر ، أن المحـور الأول فقط (التـعليم العـام) هو الذي حظي باهتـمـام الدول النامية ، على الرغم من أهمية المحاور الأخرى بالنسبة للتنمية الريفية على وجه الخصوص .



6/9 الحالة الدراسية للفصل التاسع

اقتصاد مصر

• بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية:	
العاصمة	القاهرة
المساحة	1,1 مليون كيلو متر مربع
السكان	65,5 مليون نسمة (1998)
معدل النمو السنوي للسكان	%2,2 (1998)
نصيب الفرد من الـGNP	1180 دولار (1997)
متوسط معدل نصيب الفرد من الـ GNP تعادل القوى الشرائية	2940 دولار (1997)
معدل نمو نصيب الفرد من الـ GNP	%4 (1965 – 1996)
مساهمة قطاع الزراعة في الـ GDP	%18 (1997)
مساهمة قطاع الصادرات في الـ GDP	%21 (1996)
معدل وفيات الأطفال الرضع (في الألف)	63 (1998)
معدل الأطفال المعرضون لسوء التغذية	%15 (1992– 1997)
نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة	%29 (1997)
معدل الأمية (الأكثر من 15 سنة)	%36 الرجال ، %61 النساء (1996)
مؤشر التنمية البشرية	0,61 (متوسط) (1995) .

يمثل الاقتصاد المصري مثالا واضحا للتكاليف الاجتماعية والاقتصادية للتوسع في مستويات التعليم العالي المرتفعة والمتزايدة جداً ، المرتكزة على الضمان الحكومى لتوظف أى شخص بالشهادة الثانوية أو بعد الشهادة الثانوية (التعليم الجامعي) Post Secondary . وهذا الضمان للتوظف طوال العمر ومع المنافع العديدة طوال الوقت أدى كل ذلك إلى النمو الكبير في الطلب على التعليم الثانوي والجامعي .

هذا الطلب على الوظائف بسبب التعليم يحث بالتالي الطلب المتزايد على التعليم الابتدائي سواء في القطاع العام أو الخاص . وبزيادة الطلاب الحاصلين على الشهادات المناسبة كانت الحكومة تأخذ هؤلاء الخريجين وتوظفهم بالرغم من وجود فائض كبير من العمالة لدى القطاع الحكومى . وبالتالي أصبحت فاتورة الأجور للقطاع الحكومى كبيرة جداً مع كل زيادة في الطلاب الخريجين المنتظرين في طابور الوظائف الحكومية ناهيك عن زيادة البطالة المقنعة في القطاع الحكومي .

وتقع مصر في الركن الشمالي الشرقي لقارة افريقيا . تحاط من الشرق بالبحر الأحمر وفلسطين ومن الشمال البحر المتوسط ومن الغرب ليبيا والسودان من الجنوب . وتقدر مساحة مصر بـ 1.1 مليون كيلو متر مربع ويبلغ عدد السكان طبقا لاحصائيات 1998 حوالى 65.5 مليون نسمة ، بمعدل نمو 2.2% . ونصيب الفرد من الدخل يقدر بـ 1.180$ (PPP $ 2.940) وذلك طبقا لاحصائيات 1997 . ومع معدل نمو حقيقي 4% في الفترة من 1965 - 1996 . وتبلغ الصحراء في مصر حوالي 96.5% ، وتبلغ الأراضي الزراعية حوالي 2.8% . ومن المثير أن نلاحظ أن المناطق الحضرية تقع في الصحراء ، وهناك مدينتين رئيسيتين هما القاهرة (العاصمة) والإسكندرية .

ومن أهم الصناعات المصرية الرئيسية ، الصناعات الغذائية والمنسوجات والكيماويات والبتروكيماويات والحديد والصلب والألومنيوم والأسمنت والمعدات الحربية . وقد حظيت مصر بقليل من الموارد الطبيعية ، حيث البترول والغاز الطبيعى هما الأكثر أهمية ، فيعتبر البترول أهم سلعة تصديرية . والمحاصيل الرئيسية هي القطن والأرز والبصل والفول والموالح والقمح والحبوب والقصب . ومعظم الفلاحين المصريين متركزين في وادي النيل الخصيب حيث المياه المتاحة والمناخ الذي يضاعف إنتاجية وجودة المحاصيل .

وقد قامت مصر بخطوات واسعة وجوهرية في النواحي التعليمية . لكن هناك مشاكل مرتبطة بمعدلات التسرب والسياسات التوظيفية . في عام 1996 كان معدل الأمية للبالغين هو 36% للرجال و61% للمرأة .

والتعليم المجاني حتى المستوى الجامعي يميز مصر ، حيث قدر أن 80.1% من الأطفال في عمر الدراسة يدخلون التعليم الابتدائي ، ولكن بعضهم فقط هو الذي ينهي الصف السادس وأن الذين يتخرجون من الجامعة يمثلون فقط 2% .

ومصر لديها نظام صحي مرتفع الجودة ، كما يتوفر بها رعاية صحية مجانية من خلال وزارة الصحة ، حيث يوجد بها 9 كليات للطب تخرج حوالي 3500 طبيب سنويا . ويهاجر العديد من الأطباء إلى الدول العربية وافريقيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ، والتي تساهم في نزيف العقول . كما أن متوسط الحياة في مصر 61 عام ، معدل وفيات الأطفال 63 لكل 1000 نسمة .

بالرغم من أن القطاع الخاص المصري متسع إلا أن القطاع العام مسيطر على الصناعة والتوظف . ومعظم الصناعات ذات الحجم الكبير مملوكة للدولة . 35% فقط إنتاج صناعي و 20% من الصادرات تأتي من جانب القطاع الخاص . لكن هذه الأرقام أو الأعداد في تزايد . والنشاط الصناعي المسيطر هو الصناعات الغذائية والمنسوجات القطنية ، بالرغم من نمو القطاعات الهندسية والتعدينية ، فقد ظل قطاع الزراعة يسيطر عليه القطاع الخاص إلا أن الحكومة هي التى تدير الأسعار وهي المرشدة للإنتاج . وتعتمد مصر بدرجة كبيرة علي واردات الغذاء لتكفي كل احتياجاتها من الغذاء بالرغم من نمو القطاع الزراعي في السنوات الأخيرة وخاصة وارداتها من القمح .

أما الفقر فلم يكن شاملا في مصر مثل العديد من الدول الأقل نمواً . حيث يمثل عدد الأفراد والذين يعيشون في فقر حوالي 14 مليون فقط . النمو الحضري السريع له مشاكل خطيرة حيث وصل عدد المقيمين في القاهرة حوالي 12 مليون أى أكثر من

الضـعف في 25 سنة . حـيث أن 60% من سكان القاهرة يعيشون في مناطق فقيرة ومنازل عشوائية ، حيث أن هذا النمو الحضري المتسارع يجب أن يلازمه معدل بطالة مرتفع . كما أن معدل البطالة الحالي مرتفع حيث تواجه مصر مشاكل بسبب التوظف الناقص للعـمـالة الماهرة ، والنقص الموجـود في الحرفيين المهرة والفنيين .

وقد قدرت البطالة المقنعة في القطاع العـام بـ 20 - 25 % . ونتيجة ذلك هو انخفاض في إنتاجية العـامل المصـري وزيادة الإنفـاق الحكومي على الدعم . وفي عـام 1993 تبنت الحكومـة المصـرية برنامج الخصخصة لأكثر من 70 شركة ، وكان نتيجة ذلك هو فقد حوالي 100.000 وظيفة ، الأمر الذي كان له آثاره الاجتماعية السيئة نتيجة لزيادة البطالة خاصة بين الشباب من الرجال والإناث .

وكان نتيجة ضمان الحكومة لوظيفة لكل خريج ثانوي وجـامـعي كـان له تأثيـر سلبي على أعـداد العمالة الماهرة ، وكذلك أدى ذلك إلى وجود فائض في العمالة في القطاع العام .

وكذلك كان لمشكلة نقص العمالة الماهرة تأثير سلبي ، وذلك بهجرة العاملين ذو المهارات إلى دول الخليج . وقد ركزت أو اهتمت الحكومة المصرية الآن بتنمية مهارات الأفراد وذلك من خلال زيادة عرض العمالة الماهرة .

بجانب مشاكل التعليم والبطالة التى تعاني منها مـصر هناك مـشاكـل أكـثر خطورة تواجـه المخططين المصريين وهى ندرة المساكن بجميع أنواعها ، والتي ترجع في المقام الأول إلى الهجرة من الريف إلى المدن والسكن في مناطق عشوائية . إذ يقدر معدل النمو الحضري بـ 4% سنويًا ، إضافة لذلك أن معظم تلك المنازل لا يتوافر لها المياه النظيفة وكذلك وجودها في الأحياء الفقيرة .

7/9 أسئلة للمناقشة :

س 1 : ما هي أسباب التسرب الكبير من التعليم في الدول النامية؟ وما يجب عمله لتخفيض ذلك التسرب؟

س 2 : ما هو الفرق بين التعليم الرسمي وغير الرسمي؟ اعطي بعض الأمثلة لكل نوع منهما .

س 3 : غالبًا ما نجد أن نظم التعليم في الدول الأقل نمواً وخاصة في المناطق الريفية تكون غير مناسبة للإحتياجات والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية . هل توافق أم تعترض على هذه العبارة؟ إشرح أسباب موافقتك أو عدم موافقتك عليها؟

س 4 : كيف يمكن أن تفسر الحقيقة القائلة بأن التكاليف النسبية والعوائد النسبية للتعليم العالي تكون أكثر ارتفاعاً في الدول الأقل نمواً عنها في الدول المتقدمة؟

س 5 : ما هو المنطق وراء القرار الخاص بدعم وإعانة التعليم العالي في العديد من دول العالم الثالث؟ وهل تعتقد أن هذا الرأى منطقي من وجهة النظر الاقتصادية؟ اشرح إجابتك؟

س 6 : إن الإطار البيئي للطفولة المبكرة يقال أنه من المحددات المهمة للأداء المدرسي . ما هي أهم عناصر هذا الإطار وكيف يمكن تفعيلها ، وما الذي يجب عمله لنضمن أن هذه العناصر لا تعمل في الاتجاه السلبي؟

س 7 : ما هو المقصود بإقتصاديات التعليم؟ وهل تعتقد أنه يوجد تفعيل للاعتبارات الاقتصادية عند إتخاذ القرارات الخاصة للسياسة التعليمية والتخطيط التعليمي؟ اشرح ذلك ، مع إعطاء بعض الأمثلة الإفتراضية أو الواقعية على ذلك؟

س 8 : ما هو المقصود بالعبارة الآتية : «إن الطلب على التعليم هو بمثابة طلب مشتق من فرص التوظف في القطاع الحديث»؟ كما أن كثير من المتخصصين في التعليم يرون أن طلب الأطفال والأسر على التعليم في الدول النامية لا ينظر إليه كاستثمار جيد وإنما كسلعة استهلاكية . هل تعتقد بصحة هذا الرأى ، وهل تعتقد بأن الأهمية النسبية للطلب الاستهلاكي على التعليم موجودة لدى دارسيك وأصدقائك الدارسين؟

س 9 : ما هي قنوات الإرتباط بين نظم التعليم وأسواق العمل وتحديد مستوى التوظف في العديد من الدول النامية؟ اشرح كيف تتم عملية إزاحة الوظائف التعليمية .

س 10 : فرق بدقة بين المكاسب الاجتماعية والتكاليف الاجتماعية للتعليم وبين المكاسب الخاصة والتكاليف الخاصة له . وما هي العناصر المسئولة عن الفروق الواسعة والهوة السحيقة بينهما في معظم الدول النامية؟ وهل ينبغي على الحكومات من خلال سياساتها الاقتصادية والتعليمية أن تحاول تقليل هذه الفجوة في القيمتين الاجتماعية والخاصة للتعليم؟ اشرح ذلك .

س 11 : اشرح العلاقات الآتية التي تربط بين التعليم والتنمية مع التعليق عليها :

(أ) التعليم والنمو الاقتصادي : هل التعليم يشجع النمو؟ وكيف؟

(ب) التعليم ، وعدم العدالة في توزيع الدخل والفقر : هل نظم التعليم في الدول النامية تؤدي إلى تعميق عدم العدالة وتزيد الفقر أم العكس ، اشرح ذلك مع تطبيقه على إحدى الدول .

(جـ) التعليم والهجرة : هل التعليم يشجع على الهجرة من الريف للحضر؟ ولماذا؟

(د) التعليم والخصوبة : هل تعليم المرأة يؤدي إلى تقليل خصوبتها؟ ولماذا؟

(هـ) التعليم وتنمية الريف : هل معظم نظم التعليم الرسمي تسهم في تشجيع تنمية الريف؟ اشرح ذلك .

(و) التعليم واستنزاف العقول : ما هي أسباب الهجرة الدولية للعمالة عالية التعليم من الدول الأقل نمواً للدول المتقدمة؟ وما هو المقصود بإستنزاف العقول المحلية؟ اشرح مع إعطاء أمثلة .

س 12 : تستطيع الحكومات التأثير على خصائص وجودة ومحتوى نظمها التعليمية من خلال تفعيل بعض العناصر الاقتصادية وغير الاقتصادية ، وربطها معًا بالمتغيرات التعليمية والنظم التعليمية . ما هي أهم هذه العناصر الداخلية والخارجية وكيف تستطيع السياسات الحكومية جعل التعليم أكثر ملاءمة وإتساقًا مع المعاني الحقيقية للتنمية؟



الفصل العاشر

التحول الزراعي والتنمية الريفية

Agricultural Transformation and Rural Development

1/10 حتمية التقدم الزراعي والتنمية الريفية

Agricultural progress and Rural Development

إن هجرة السكان بشهادة أو بدون شهادة دراسية أو تعليم إلى المدن في دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية هو انتقال بمعدلات لم يسبق لها مثيل في التاريخ في أماكن أخرى من العالم . كما أن النقطة الأكثر أهمية هي أن هذه الهجرة إلى الريف تؤدي إلى حدوث ركود (أو كساد) اقتصادي في المناطق الريفية . إن سكان العالم سوف يصبح منهم أكثر من 2.5 بليون نسمة في دول العالم الثالث مهاجرين من المناطق الريفية ، كما أن أكثر من 3 بليون نسمة من سكان العالم يسكنوا في المناطق الريفية وذلك طبقا لإحصاء 1997 ، وذلك الرقم سوف يزيد إلى 3.3 بليون نسمة بحلول عام 2010 ، ويقدر الناس الذين يسكنون في المناطق الريفية بأكثر من نصف المجتمع في دول أمريكا اللاتينية وآسيا . وفي بعض الدول مثل : بوليفيا وجواتمالا والهند وأندونسيا والأكوادور وسيرلانكا وباكستان والفلبين والصين . أما في أفريقيا فيلاحظ أن المقيمين في المناطق الريفية يمثلون ثلاثة أرباع من إجمالي السكان أى (75%) . وبالرغم من الهجرة واسعة النطاق إلى المدن ، فإن الحجم المطلق لسكان المناطق الريفية في معظم دول العالم الثالث سوف يستمر في الزيادة ليصبح أكبر من عدد السكان في الحضر ، على الأقل خلال العقد القادم .

إن الشئ الأكثر أهمية أيضا هو أن 70% من السكان أى ما يقرب من 4/3 السكان الفقراء في العالم يسكنون في المناطق الريفية ويعملون بصفة أساسية في القطاع

الزراعي . كما أن حوالي 800 مليون من هؤلاء السكان لا يجدون الغذاء الذي يكفي احتياجاتهم . ولذلك فإن التنمية الريفية يجب أن تكون من خلال تحقيق الاكتفاء والتواصل الذاتي Self-sustaining في المناطق الريفية بصفة عامة ، وفي قطاع الزراعة على وجه الخصوص . إن لب المشكلة التي تؤدي إلى اتساع فجوة الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخول ، وزيادة مشكلة البطالة كل ذلك يجد جذوره في الكساد الاقتصادي ، بل وتراجع مستوى المعيشة للأفراد في مناطق الريف مقارنة بالمناطق الحضرية . ومن الناحية التقليدية نجد أن دور الزراعة في التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث يكون سلبياً ، وذلك استناداً إلى التجارب التاريخية للدول الغربية التي تؤكد على أن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى تحول في الهيكل الاقتصادي ، وذلك من النشاط الزراعي إلى أنشطة أكثر تعقيداً أى إلى مجتمع الصناعة والخدمات حيث الأنشطة الصناعية والخدمية . حيث إن أسعار السلع الزراعية منخفضة مقارنة بأسعار السلع الصناعية . كما أن القطاع الذي يجب أن يقود عملية التنمية هو القطاع الصناعي الذي يطلق عليه القطاع القائد (leading sector) ودوره الهام في تنفيذ استراتيجية التنمية الاقتصادية . وهنا نجد العالم الاقتصادي المشهور آرثرلويس Lewis الذي قسم المجتمع إلى قطاعين كما جاء في الفصل الثالث من الكتاب عند الحديث عن نظريات التنمية الاقتصادية ، وأوضح أن قطاع الزراعة في الدول النامية به فائض في العمالة التي يمكن استغلالها في قطاع الصناعة حيث ترتفع الإنتاجية لتلك العمالة مقارنة بالإنتاجية في قطاع الزراعة منخفض الإنتاجية . واليوم تعتمد التنمية الاقتصادية على التصنيع industrialization . إن المؤيدين لنجاح التنمية الاقتصادية يرون أن قطاع الزراعة جزء من الاستراتيجية العامة للتقدم الاقتصادي وخاصة في 61 دولة من دول العالم التي يكون فيها الدخل منخفض جدا . إن تحقيق التنمية الزراعية وزيادة التوظف employment جزء أساسي من عملية التنمية الاقتصادية ، **ويتطلب ذلك تكامل العناصر الثلاثة التالية :**

1 - نمو الإنتاج من خلال استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة ورفع مستوى الإنتاج في المزارع الصغيرة للفلاحين .

2- زيادة الطلب المحلي على الإنتاج الزراعي المشتق من اتباع استراتيجية التنمية الحضرية التي تعتمد على زيادة التوظف .

3 - الاعتماد على تنمية ريفية تكون أنشطتها متنوعة ، وغير زراعية ، وكثيفة العمل ، والتي تحقق الدعم المتبادل بينها وبين المجتمع الزراعي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر .

وهناك خمسة أسئلة عن الإنتاج الزراعي وإنتاجية الفرد وزيادة مزايا الفلاح الصغير والمزارع الصغيرة واستغلال الأراضي الزراعية والمقيمين في الريف كلها تحتاج الإجابة عليها حتى يتم الحصول على فائض في الغذاء food surplus وتنمية الحضر growing urban وقطاع الصناعة industrial sector . **ونورد هذه الأسئلة الخمسة فيما يلي :**

1 - كيف يمكن زيادة الناتج الزراعي وإنتاجية الفرد بطريقة تعود بالفائدة على المزارع الصغير والمعدمين (من لا أرض لهم) بشكل مباشر ، وفي نفس الوقت زيادة فائض إنتاج الغذاء من أجل دعم القطاع الصناعي الحضري الآخذ في النمو؟

2- ما هي العملية التي نستطيع من خلالها تحويل المزارع التقليدية ذات الإنتاجية المنخفضة إلى مشروعات تجارية ذات إنتاجية مرتفعة؟

3 - متى تقوم الأسرة الزراعية بمقاومة التغيير ، وهل هذا السلوك يتسم بالعند واللامنطق ، أم أنهم يتصرفون بطريقة رشيدة في سياق البيئة الاقتصادية التي يعيشون فيها؟

4 - هل الحوافز الاقتصادية والسعرية تكفي لإحداث زيادة في الناتج من جانب فئة المزارعين ، أم أن الأمر يتطلب إحداث تغييرات مؤسسية وهيكلية في النظم الزراعية الريفية؟

5- هل رفع الإنتاجية الزراعية يكفي لتحسين الحياة في الريف ، أم لابد من أن يصاحب ذلك عملية توليد للوظائف خارج القطاع الزراعي ، مع إدخال تحسينات على الخدمات التعليمية والطبية ، وغير ذلك من خدمات اجتماعية؟ أو بصيغة أخرى ، ماذا نقصد بالتنمية الريفية ، وكيف يمكن تحقيقها؟

وفي هذا الفصل من الكتاب نبدأ بالموضوعات التالية وتحليلها تباعاً وذلك على النحو التالي :

2/10 الركود الزراعي والنمو منذ عام 1950

Agricultural Stagnation and Growth since 1950

لقد رأينا كيف حققت دول نامية عديدة لمعدلات نمو الناتج القومي الاجمالي تدعو للاحترام خلال العقود الزمنية الماضية . وقد كانت أكبر نسبة مساهمة في هذا النمو في قطاعي الصناعة والخدمات ، حيث تجاوزت معدلات النمو السنوي في الناتج 10% . وعلى العكس من ذلك ، فقد كان معدل نمو الناتج الزراعي في معظم الدول النامية أقل كثيراً خلال نفس هذه الفترة الزمنية ، حيث انخفضت مساهمة الناتج الزراعي في الناتج القومي الإجمالي . ويوضح الجدول رقم (10-1) أنه على الرغم من استحواز القطاع الزراعي على معظم فرص التوظف في الدول النامية ، فإن نصيبه من الناتج القومي كان أقل بدرجة كبيرة . وفي الحقيقة ، لا توجد دول نامية حقق فيها الإنتاج الزراعي نسبة تزيد على 30% من إجمالي الناتج القومي . وهذا يتناقض بشكل جوهري مع الخبرة التاريخية للدول المتقدمة ، حيث كان الناتج الزراعي – خلال المراحل المبكرة للنمو – بنسبة تعادل على الأقل نسبة القوة العاملة التي تنخرط في هذه الأنشطة– ومفاد ذلك هو انخفاض إنتاجية العامل في القطاع الزراعي لدول العالم الثالث مقارنة بإنتاجية العامل في القطاع الصناعي والتجاري .

جدول (10-1) الناتج والتوظف في القطاع الزراعي في العالم الثالث 1995

المنطقة	% قوة العمل في قطاع الزراعة	ناتج الزراعة كنسبة من الـ GDP
جنوب آسيا	64	30
شرق آسيا (شاملة الصين)	70	18
أمريكا اللاتينية	25	10
أفريقيا	68	20

المصدر : البنك الدولي ، تقرير التنمية العالمية ، 1997 ، جدول الملاحق رقم 4 , 12 .

الجدول رقم (10-1) يوضح الناتج والتوظف في الزراعة في دول العالم الثالث عام 1995 . ويوضح الجدول أيضاً نسبة قوة العمالة في قطاع الزراعة percentage of the labor force in Agriculture ونسبة مساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي إجمالي out put of agriculture as a percentage of Gross Domestic product من دول جنوب آسيا وغرب آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا . والجدول 10-1 يوضح أن مساهمة العمالة في قطاع الزراعة في دول آسيا كانت أعلى المعدلات حيث سجلت 64% في جنوب آسيا و70% في شرق آسيا ، وفي أمريكا اللاتينية كانت نسبة العمالة 25% وفي أفريقيا كانت نسبة العمالة 68% من إجمالي قوة العمالة في تلك الدول . أما عن مساهمة الإنتاج الزراعي كنسبة من إجمالي الإنتاج المحلي فقد كان أعلى معدل لها في دول جنوب آسيا حيث يمثل 30% من إجمالي الإنتاج المحلي ، أما في دول شرق آسيا فكان يمثل 18% من إجمالي الناتج المحلي . وفي دول أمريكا اللاتينية يمثل 10% فقط من الناتج المحلي الإجمالي . أما في أفريقيا يمثل الإنتاج الزراعي 20% من إجمالي الناتج المحلي . ونلاحظ أن أعلى معدل للإنتاج الزراعي كان في دول جنوب آسيا يليها أفريقيا حيث يمثل 20% ، وينخفض الإنتاج الزراعي في أمريكا اللاتينية حيث يمثل 10% فقط . أما الدول المتقدمة فإن القطاع الصناعي هو القطاع الرائد والذي يمثل جزء كبير من إجمالي الناتج المحلي ، بينما نجد ارتفاع نسبة العمالة في دول أفريقيا وانخفاض أسعار الإنتاج الزراعي مقارنة بأسعار السلع الصناعية في الدول المتقدمة .

جدول (10-1) الناتج والتوظف في القطاع الزراعي في العالم الثالث 1995

المنطقة	% قوة العمل في قطاع الزراعة	ناتج الزراعة كنسبة من الـ GDP
جنوب آسيا	64	30
شرق آسيا (شاملة الصين)	70	18
أمريكا اللاتينية	25	10
أفريقيا	68	20

المصدر : البنك الدولي ، تقرير التنمية العالمية ، 1997 ، جدول الملاحق رقم 4 , 12 .

يتضح من الجدول أن نسبة العمالة في الزراعة في دول العالم الثالث تتراوح بين 25 ، 70% ، والناتج الزراعي كنسبة من إجمالى الناتج المحلي الإجمالي GDP يتراوح بين 10% ، 30% في تلك المناطق (جنوب آسيا – غرب آسيا – أمريكا اللاتينية – أفريقيا) .

أما الجدول رقم (10-2) والشكل رقم (10-1) فيوضحان مدى التغيير السنوي لنصيب الفرد من الغذاء food والناتج الزراعي في دول العالم الثالث والدول المتقدمة ، وفي أمريكا اللاتينية واليابان وإسرائيل ودول جنوب أفريقيا .

ومن الجدول نلاحظ تغيير نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي من عام 1960 حتى عام 1994 ففي الفترة من 1960 إلى 1970 انخفض نصيب الفرد من الغذاء من -0,7%إلى -1,2% في أفريقيا بينما يزيد نصيب الفرد في دول أمريكا اللاتينية من 0.6 إلى 0.9 .

أما نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي فقد انخفض في أفريقيا من 0.3% إلى -0.5 بين عامي 1960 و 1970 ، ثم وصل الانخفاض إلى -1.4% عام 1980 .

كما أن في جدول (10-2) نلاحظ نمو وزيادة في الإنتاج الغذائي والزراعي بين 1970 ، 1980 حوالي 0.9 ، 0.7 . وفي دول أفريقيا يقل الإنتاج الزراعي والغذائي بين 1970 ، 1980 من 1.2 ، 1.4 مما يعنى أن هناك زيادة في التخلف في دول العالم الثالث والإنتاج الغذائي والزراعي لا يكفي حاجة السكان . كما أن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) The united Nalions food and Agriculture organization قدرت أن 750 مليون نسمة يعيشون في أفريقيا منهم 270 مليون لا يوجد غذاء كاف لهم ، وتوجد مجاعات ونقص في الغذاء في دول مثل زامبيا وتنزانيا ومالاوى وأوغندا وموزمبيق وزيمبابوى وانجولا .

لهذا السبب فإن التنمية الزراعية هامة في دول العالم الثالث والأقاليم الفقيرة poor والتي يجب أن تقوم بعملية التحول من قطاع الزراعة التقليدية إلى قطاع الصناعة والتحضر الصناعي The urban industrial والتصنيع industrialization فهو السبيل لتنمية المجتمع في دول العالم الثالث .

فعلى سبيل المثال في 18 دولة نامية كان الاستثمار في النشاط الزراعي 12% ويمثل 30%من إجمالي الناتج القومي GNP ويستوعب عمالة 60% من إجمالي العمالة في تلك الدول .

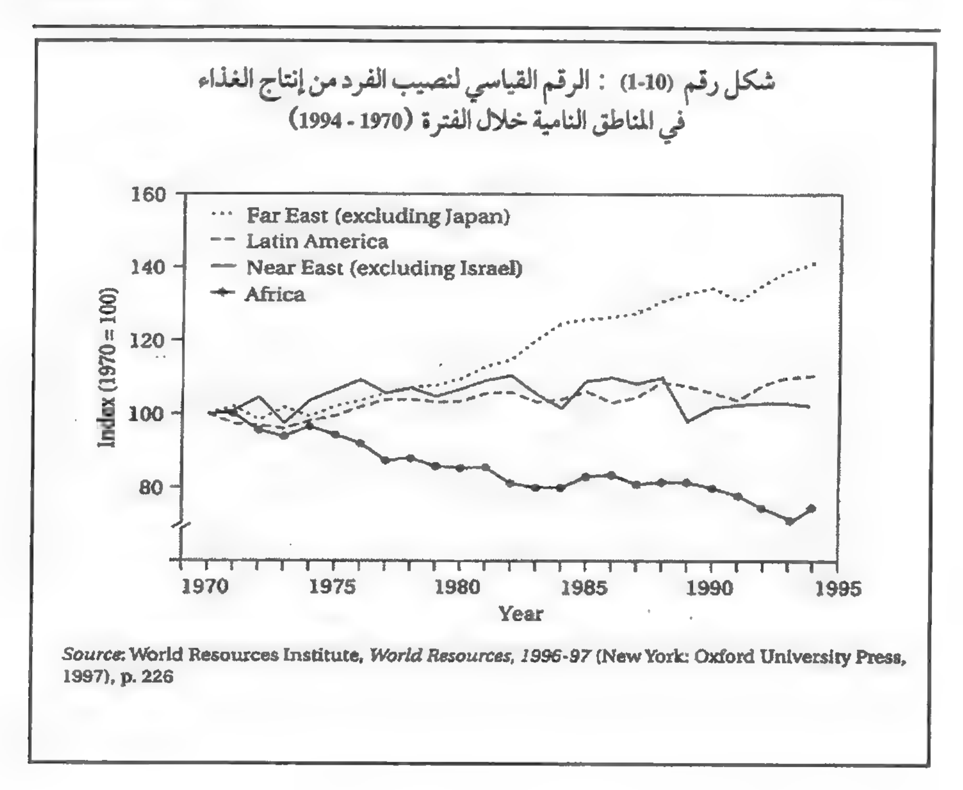
جدول (2-10) التغيير السنوى في نصيب الفرد في الغذاء والإنتاج الزراعي في دول العالم الثالث والدول المتقدمة من 1950 - 1994

الأقاليم Regions	التغيير فى نصيب الفرد من الإنتاج الزراعى %				التغيير فى نصيب الفرد من الإنتاج الغذائى (%)			
	1980 1994	1970 1980	1960 1970	1952/48 1960	1980 1994	1970 1980	1960 1970	1952/48 1960
أمريكا اللاتينية	0,5	0,7	0,0	0,2	0,8	0,9	0,6	0,4
الشرق الأقصى (بدون اليابان)	1,7	0,6	0,3	0,7	1,7	0,7	0,3	0,8
الشرق الأدنى (بدون إسرائيل)	1,1	0,4	0,0	0,8	1,3	0,7_	0,0	0,7
افريقيا (بدون جنوب أفريقيا)	0,0	1,4_	0,5_	0,3	0,0	1,2_	0,7_	0,0
جميع الدول النامية	0,8	0,8	0,0	0,6	0,9	0,5	0,1	0,6
الدول المتقدمة	0,5	1,2	0,6	1,0	0,3	1,3	0,9	1,1

المصدر : كيث جريفن ، السياسة الزراعية : البعد الاقتصادي والسياسي ، التنمية العالمية رقم 1 نوفمبر 1973 – التقرير السنوي للتنمية والأمم المتحدة .

نتيجة لهذا فإن دول العالم الثالث تحتاج للتحول من قطاع الزراعة نحو التصنيع والتنمية الريفية . إن الخطوة الأولى A first step نحو فهم متطلبات الزراعة والتنمية الريفية rural development يجب من خلالها أن نقارن بين نظام الزراعة في الأقاليم المتقدمة developed regions والدول المتخلفة under developed للتحول من نظام الزراعة التقليدية إلى الزراعة التجارية The transition to commercial agriculture .

والشكل التالي رقم (10-1) يشرح بيانيًا الرقم القياسي لنصيب الفرد من إنتاج الغذاء في المناطق النامية خلال الفترة 1970 - 1994 .



شكل رقم (10-1) : الرقم القياسي لنصيب الفرد من إنتاج الغذاء في المناطق النامية خلال الفترة (1970 - 1994)

Source: World Resources Institute, *World Resources, 1996-97* (New York: Oxford University Press, 1997), p. 226

3/10 هيكل النظم الزراعية في دول العالم الثالث

The Structure of Third World Agrarian Systems

1/3/10 أنواع الزراعة العالمية

عندما ننظر إلى الزراعة في الدول الفقيرة نحتاج لأن نقارن بين نوعين من الزراعة في كل من الدول المتقدمة والدول المتخلفة developed nations and the under developed nations وذلك على النحو التالي :

1 - الكفاءة العالية في الزراعة في الدول المتقدمة والإنتاجية المرتفعة وزيادة الإنتاج للعامل وأعداد العمالة القليلة في المزارع

The highly efficient and high output of developed countries, productive capacity and high output per worker, small number of farmers.

2 - انخفاض الكفاءة في الزراعة في دول العالم الثالث والإنتاجية المنخفضة ووجود عمالة فائضة في قطاع الزراعة في تلك الدول .

The inefficient and low-productivity agriculture of developing countries.

مما سبق نلاحظ أن الفجوة ين النوعين The gap between the two kinds في الزراعة تكون متسعة وذلك كما يلي :

أولا : في الدول المتقدمة نجد أن السكان الذين يعملون في الزراعة هم حوالي 115 مليون نسمة وإجمالي قيمة الإنتاج الذي ينتجونه 78 بليون دولار . كما أن نصيب الفرد من ذلك الإنتاج هو 680 دولار في عام 1960 .

ثانيا : في الدول المتخلفة كان نصيب الفرد من الإنتاج 52دولار فقط ، والإنتاجية للعمالة كانت بنسبة (1 :13) بين الدول المتقدمة والنامية في عام 1960 ثم زادت هذه النسبة لتصبح (1 :50) . أى إن إنتاجية العامل في الدول المتقدمة تعادل إنتاجية 50عامل في الدول الآخذة في النمو عام 1995 . على سبيل المثال القيمة المضافة The value Added للعامل في الزراعة عام 1995 كانت 459$ بينما في دول مثل النرويج ، و السويد ، واليابان كانت 34.809$ ، 28.590$ ، 16.712$ على الترتيب ، أى أن هناك فجوة في الإنتاجية productivity gap بين دول العالم الثالث والدول المتقدمة .

والجدول رقم (10 -3) يوضح إنتاجية الأراضي ومتوسط الكيلو جرامات لكل هكتار وعدد السكان بالمليون .

فمثلا في اليابان نجد عدد السكان 125 مليون نسمة والإنتاجية 6.119 كجم ، وفي الولايات المتحدة نجد السكان 263 وإنتاجية الهكتار 5136 كجم ، أما في بنجلادش عدد السكان 120 والإنتاجية للمحصول 2606 كجم ، وفي المكسيك السكان 92 مليون نسمة والإنتاجية 2506 كجم ، وفي البرازيل عدد السكان 159 والإنتاجية 2.383 كجم في الهند عدد السكان 929 مليون نسمة الإنتاجية 2.136كجم ، وفي باكستان عدد السكان 130 مليون نسمة والإنتاجية 1943 كجم ، وأخيرا في نيجيريا السكان 111 مليون نسمة والإنتاجية 1172 كيلو جرام لكل هكتار .

نلاحظ من جدول(10 -3) أيضا أن الدول المتقدمة يقل فيها عدد السكان في الزراعة ولكن الإنتاجية للفدان الواحد للأرض مرتفعة ، مثل عدد السكان في اليابان 125 مليون والإنتاجية 6119 كجم لكل هكتار ، بعكس دولة مثل الهند عدد السكان

929 مليون نسمة والإنتاجية 2136 كجم . كما نلاحظ أن الإنتاجية للأراضي الزراعية في الدول المتقدمة مرتفعة وفي الدول النامية الإنتاجية للأراضي الزراعية منخفضة لأن الدول المتقدمة تعتمد على أساليب التكنولوجيا الحديثة في الزراعة وتحليل البيولوجيا الجزئية للتربة وخصوبتها باستخدام الهندسة الوراثية كل هذا يؤدى لارتفاع الإنتاجية للأراضي .

جدول(10 -3) إنتاجية الأراضى الزراعية فى الدول المتقدمة والنامية

الدولة Country	السكان (بالمليون)	متوسط المحصول (كيلو جرام لكل هكتار)
اليابان	125	6119
الولايات المتحدة	263	5136
بنجلادش	120	2602
المكسيك	92	2506
البرازيل	159	2383
الهند	929	2136
باكستان	130	1943
نيجريا	111	1172

المصدر : البنك الدولى (مؤشرات التنمية الدولية) 1998 .

2/3/10 أحوال المزارعين في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا

في كثير من الدول النامية ، أدت ظروف تاريخية متنوعة إلى تركز مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية في أيدي طبقة صغيرة من الملاك (الإقطاعيين) ، ويصدق هذا الأمر على أمريكا اللاتينية وأجزاء من آسيا . أما في أفريقيا فنجد أن الصورة مختلفة إلى حد ما بسبب توافر مساحات من الأراضي غير المستغلة ، وبالتالي يختلف نمط وهيكل النشاط الزراعي . وبمعيار الإنتاجية الزراعية ، لا توجد فروق بين الأقاليم الثلاثة . إن الصفة الزراعية المشتركة في هذه الأقاليم هي وضع الأسرة باعتبارها وحدة الإنتاج الأساسية .

(أ) أمريكا اللاتينية وآسيا : أوجه الشبه والاختلاف :

على الرغم من الاختلاف الكبير في الموروث الثقافي والحضاري بين أمريكا

اللاتينية وآسيا ، فإن نمط الحياة الريفية يتشابه إلى حد كبير في الإقليمين . وقد أشار Francis Foland إلى سمات هذا التشابه على النحو التالي :

«ينصب اهتمام الفلاح في أمريكا اللاتينية وآسيا على كسب العيش . فكسب العيش هو مفهومه عن الحياة . وهو يناضل ليضمن لنفسه وأسرته الحد الأدنى الضروري للعيش ، وذلك من خلال زراعة قطعة أرض صغيرة يمتلكها أو يستأجرها ، أو عن طريق العمل في مشروع زراعي تجاري . وهو يحصل على أرباح قدرية Windfalls تعتمد على أحوال المناخ أو السوق ، وليس اعتماداً على أهداف مخططة . ويعتمد أسلوبه في الزراعة على أساليب تقليدية قوامها القوة البشرية والحيوانية وليس المعدات الميكانيكية . كما يستخدم الأسمدة التقليدية (مخرجات الإنسان والحيوان) وليس الأسمدة الكيماوية ، ويعتمد على المحاصيل التقليدية والبذور أكثر مما يعتمد على المحاصيل التجريبية . ولا يتمتع هذا المزارع بأى شكل من أشكال الضمان الاجتماعي ، وتأمين البطالة ، أو القوانين التي تحدد الحد الأدنى للأجر . وتعتمد جميع قراراته ، بشكل مباشر ، على نضاله من أجل البقاء . وفي الدول التي يعيش فيها عدد كبير من المزارعين تعتبر المحاصيل الغذائية التقليدية هي العمود الفقري للزراعة ، ومثال ذلك محصول الذرة في المكسيك ، والأرز في إندونيسيا ، والمانديوكا Mandioca في البرازيل ، وفول الصويا في الصين .

وعلى الرغم من النضال اليومي من أجل البقاء ، نجد أن اتجاهات المزارعين وطبيعة النظام الزراعي في أمريكا اللاتينية وآسيا (وأيضاً في افريقيا ، على الرغم من اختلاف الهياكل والمؤسسات الريفية) تختلف بصورة ملحوظة . ففي أمريكا اللاتينية يعتمد المزارعون على نظام latifundio - minifundio . أما في آسيا ، فالاعتماد يكون تجزئة الأراضي إلى مساحات صغيرة للغاية .

(ب) نمط المزارع الكبيرة والصغيرة في أمريكا اللاتينية :

في أمريكا اللاتينية ، مثلما هو الحال في آسيا وأفريقيا ، نجد أن الهياكل الزراعية ليست مجرد جزء من نظام الإنتاج ، وإنما تعتبر سمة أساسية للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بأكمله للحياة الريفية . إن الهيكل الزراعي الذي ساد أمريكا اللاتينية إبان الحقبة

الاستعمارية ترك بصماته على التنظيم الاجتماعي في شكل نمط من الازدواجية الزراعية المعروف بنظام المزارع الكبيرة latifundos ، والمزارع الصغيرة minifundios .

ويقصد بالمزارع الكبيرة ، تلك المساحات الكبيرة من الأرض التي تكفي لتشغيل ما يزيد على 12 شخص . أما المزارع الصغيرة ، فهي المساحات الصغيرة من الأرض التي تعمل فيها أسرة واحدة (شخصان) . ويسود نفس مستوى الدخل والتكنولوجيا ورأس المال والدخل في كل دولة أو إقليم .

وطبقاً لمنظمة الأغذية والزراعة «الفاو FAO» نجد أن نحو 1,3% من أصحاب الأراضي في أمريكا اللاتينية يمتلكون نحو 71,6% من الأرض المزروعة . وإذا قمنا باستبعاد الدول التي شهدت عمليات واسعة للإصلاح الزراعي (المكسيك ، وبوليفيا ، وكوبا) ، نجد أن الهيكل الزراعي في أمريكا اللاتينية يأخذ نمطاً موحداً . وطبقاً لهذا النمط ، يتحكم عدد قليل من المزارع الكبيرة في نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية ، بينما يوجد عدد ضخم من المزارع الصغيرة التي يجاهد أصحابها على مساحة ضئيلة جداً من الأرض من أجل البقاء .

ويقدم الجدول رقم (10-4) صورة درامية عن عدم العدالة في توزيع ملكية الأرض الزراعية في سبع من دول أمريكا اللاتينية .

حيث نجد أنه خلال عام 1960 كانت الملكية الصغيرة تمثل 90% من المزارع ، وتمثل أكثر من 16% من إجمالى الأراضي الزراعية في الأكوادور وجواتيمالا . كما أن الملكية الصغيرة سائدة في الأرجنتين حيث المزارع الصغيرة وتمثل 43.2% ، بينما في الأكوادور 89.9% ، وفي جواتيمالا 88.9% ، وفي بيرو تبلغ 88.0% . أما المزارع الكبيرة فهي تمثل أكبر نسبة في شيلي 6.9% وفي الأرجنتين 0.8% . إن معظم البيانات الحديثة في توزيع الأراضي في أمريكا اللاتينية توضح عدم المساواة في التملك . ولقد تم استخدام معامل جيني Gini coefficients لقياس درجة التركز في ملكية الأراضي كما يلي :

- في شيلي كان معامل جيني 0.64 .
- في كولومبيا كان معامل جيني 0.70 .

- في البرازيل كان 0.84 وفي بيرو 0.91 .
- في فنزويلا كان المعامل 0.91 وفي بارجواى 0.94 .

يوضح المعامل عدم المساواة في الملكية أو عدم المساواة في الدخل income ine- quality في أمريكا اللاتينية لذلك فإن الزراعة في أمريكيا اللاتينية تحتوي على الملكية الكبيرة والملكية الصغيرة للمزارع الريفية .

لكن المزارع الكبيرة والصغيرة ليست هي كل ما يمثل الملكية الزراعية في أمريكا اللاتينية ، حيث يأتي قدر كبير من الإنتاج الزراعي من أشكال أخرى هي المزارع الأسرية family farms ، والمزارع متوسطة الحجم medium- sized والتي يطلق عليها أحياناً اسم المزارع متعددة الأسر multifamily farms . وتقوم المزارع الأسرية بتشغيل عدد يتراوح بين 2-4 أشخاص . أما المزارع متوسط الحجم (المزارع متعددة الأسر) فهي تقوم بتشغيل عدد يتراوح بين 4-12 شخصاً . ومن الملاحظ أن هذه الأشكال الوسيطة من المزارع تقوم بإنتاج نحو 50% من إجمالي الإنتاج الزراعي في فنزويلا ، والبرازيل ، وأروجواي ، وتقوم بتوظيف نسبة مماثلة من العمالة الزراعية .

ويفترض الاقتصاديون ، في المعتاد ، أن المزارع الكبيرة تكون أكثر قدرة على استخدام الموارد الإنتاجية بكفاءة أعلى ، حيث يمكنها الاستفادة من مزايا اقتصاديات الإنتاج الكبير economies of large- scale production ، وبالتالي تنخفض تكلفة إنتاج الوحدة . لكن الشواهد العملية في دول أمريكا اللاتينية تظهر أن المزارع الصغيرة هي الأكثر كفاءة ، حيث تنتج معظم المحاصيل الزراعية بتكلفة أقل . على سبيل المثال ، تعطي المزارع الصغيرة في الأرجنتين والبرازيل وشيلي أكثر من ضعف إنتاجية الهكتار قياساً إلى المزارع الكبيرة .

ويمكن تفسير عدم الكفاءة النسبية للمزارع الكبيرة بأن أصحاب المزارع الكبيرة لا يهتمون بمساهمة هذه المزارع في الناتج الزراعي القومي ، ولكن ينصب اهتمامهم على ما تمثله ملكية هذه المزارع من زهو اجتماعي وقوة . أضف إلى ذلك ، أن نفقة المعاملات Transaction cost بالنسبة للمزارع الكبيرة تكون أعلى ، وخاصة نفقة الإشراف على العمالة المؤجرة .

إن زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين كفاءة النظم الزراعية في أمريكا اللاتينية يحتاج إلى ما هو أكثر من تقديم البذور المنتقاه والأسمدة ، وإزالة التشوهات في أسعار عوامل الإنتاج ، وتحسين نظم التسويق ، فالأمر يتطلب إعادة تنظيم الهياكل الاجتماعية والمؤسسية في الريف ، لإتاحة الفرصة أمام غالبية المزارعين الفقراء للخروج من حالة البؤس التي يعيشون فيها .

والجدول التالي رقم (10-4) يوضح هيكل الزراعة في أمريكا اللاتينية ، ونظام تملك الأراضي والمساحات الصغيرة والمساحات الكبيرة ونموذج الملكية الزراعية الكبيرة lalifundiosونموذج الملكية الزراعية الصغيرة minfundios . ويوضح ذلك الجدول أن نموذج المزارع الصغيرة هو النموذج السائد في دول مثل الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا والأكوادور وجاتمالا وبيرو ، وان المزارع تحتل مساحة كبيرة داخل الدولة أما نموذج الملكية فيكون عدد المزارع قليلة في دول أمريكا اللاتينية ، وأن المزارع تمثل 50%من إجمالي الناتج المحلي في أمريكا اللاتينية ونلاحظ أن هناك ازدواجية زراعية في أمريكا اللاتينية حيث تحتوي على المزارع الكبيرة والمزارع الصغيرة ، ولكن المزارع الصغيرة تمثل نسبة أكبر . بالإضافة للمزارع الكبيرة Latifundins والمزارع الصغيرة Minifunduosهناك مزارع العائلة family farms والمزارع متوسطة الحجم medium-sized farms.

(جـ) تجزئة وتقسيم الأراضي الزراعية في آسيا :

إذا كانت المشكلة الأساسية التي تواجه القطاع الزراعي في أمريكا اللاتينية تتمثل في سيطرة عدد قليل من الأشخاص على معظم الأرض الزراعية ، فإن المشكلة الرئيسية في آسيا هي وجود عدد كبير جداً من السكان على مساحة محدودة من الأرض . على سبيل المثال ، نجد أن نصيب الفرد من الأرض الزراعية في الهند ، والصين ، وبنجلاديش ، كان 0.19 ، 0.08 ، 0.07 هكتار على الترتيب ، وذلك في عام 1994 . وتعتبر حالة إقليم جاوة في إندونيسيا مثالاً صارخاً للضغط السكاني على مساحة محدودة من الأرض ، فقد حققت أعلى رقم للكثافة السكانية على مستوى العالم (1500 شخص في الكيلو متر المربع) .

جدول (10-4) هيكل الزراعة : الملكية الكبيرة والصغيرة فى بعض دول أمريكا اللاتينية

المنطقة	المزارع الصغيرة		المزارع الصغيرة	
	المزارع	مساحة الأرض	المزارع	مساحة الأرض
الأرجنتين	43,2	3,4	0,8	36,9
البرازيل	22,5	0,5	4,7	59,5
شيلى	36,9	0,2	6,9	81,3
كولومبيا	64,0	4,9	1,3	49,5
الأكوادور	89,9	16,6	0,4	45,1
جواتيمالا	88,4	14,3	0,1	40,8
بيرو	88,0	7,4	1,1	82,4

المصدر : التنمية الاقتصادية فى أمريكا اللاتينية (1970) .

وخلال معظم القرن العشرين ، شهدت الأحوال الريفية في آسيا تدهوراً مستمراً . وقد أشار الاقتصادي الشهير «جونار ميردال Gunner Myrdal» إلى وجود ثلاث قوى متشابكة شكلت النمط التقليدي لملكية الأرض في شكلها المجزأ الحالي . **هذه القوى هي :**

1- التدخل الأوربي .

2- التحول المتصاعد نحو العمليات التي تأخذ الشكل النقدي ، وزيادة سطوة مقرضي الأموال .

3- النمو السريع في عدد سكان آسيا .

إن الهيكل الزراعي الآسيوي التقليدي ، الذي ساد قبل حقبة الاستعمار الأوربي ، كان محوره القرية . وكان الزعماء المحليون والأسر القروية يتبادلان السلع والخدمات معاً . فقد كان الفلاحون ينتجون ويعملون لصالح الزعيم في مقابل الحصول على الحماية والحق في استخدام الأرض ، والخدمات العامة . وكانت القرارات التي تتعلق بتخصيص الأرض وتحويلها إلى شخص آخر ، واستخدامها ، فقد كانت تصدر إما من القبيلة أو المجتمع المحلي ككيان واحد أو عن طريق الزعيم المحلي . وكانت عملية إعادة

توزيع الأرض على أفراد القرية تتم نتيجة لحدوث زيادة سكانية أو نتيجة للكوارث الطبيعية مثل الجفاف ، والفيضانات ، والمجاعات ، والحروب ، وانتشار الأوبئة . وداخل كل مجتمع ، يكون للأسرة حق أساسي في زراعة الأرض للاستخدام الشخصي ، ولا يمكن إخراجهم من الأرض إلا بقرار من القرية ككل .

وقد أدى دخول الاستعمار الأوربي (وخاصة الاستعمار البريطاني ، والفرنسي ، والهولندي) إلى حدوث تغييرات جوهرية في الهيكل الزراعي التقليدي . وقد لخص Myrdal الوضع قائلاً : «لقد لعب الحكم الاستعماري دور منشط التفاعل catalyst لإحداث التغيير ، سواء بشكل مباشر عن طريق آثاره على حقوق الملكية ، أو بشكل غير مباشر من خلال تأثيره على مسار المجتمع نحو التقييم النقدي للمعاملات الاقتصادية ، ومن خلال أثر النمو السكاني . وفيما يتعلق بحقوق الملكية ، فقد تم اقتباس نظم تملك الأرض في أوربا ، والتي تقوم على الملكية الخاصة ، وقد تم تدعيم ذلك من خلال القانون . ومن أبرز النتائج الاجتماعية التي ترتبت على ذلك ، حدوث تفكك في درجة تماسك وتلاحم القرية ، ذلك التماسك الذي أخذ صورة غير رسمية ، وهيكلة مجموعة من الحقوق والواجبات . وأصبح مالك الأرض يتمتع بحق لا يقيده شيء في طرد من يريد من الأرض ، وفي رفع الإتاوة التي يفرضها إلى أعلى حد ممكن . كما تحرر من مهمة بسط الحماية وتقديم الخدمات العامة ، فقد تحولت هذه المهام إلى الحكومة .

وهنا نجد أن ملاك الأراضي land lords المعاصرين (في ذلك الوقت) في كل من الهند وباكستان كانوا قادرين على تحاشي معظم الضرائب المفروضة على دخولهم والمشتقة من ممتلكاتهم الزراعية . واليوم نجد أن مالك الأراضي في جنوب آسيا هو مالك غائب لأنه يعيش بعيدا في المدينة ويدير عمله في الأراضي التابعة له من خلال أسلوب المشاركة في المحصول (المزارعة) ومن خلال المزارعين الأجراء . ولعدة اعتبارات ، فإن موقفه وقوته في الهيكل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في المجتمع الريفي أصبح مماثل للدور الذي يقوم به البارونات patron في أمريكا اللاتينية . وإن كان هناك اختلاف في هذا الشأن فهو يتمثل في غياب المالك في

النموذج الآسيوي ، بينما مالك الأرض في أمريكا اللاتينية غالبا ما يعيش في مزرعته الكبيرة ولكن الكفاءة والإنتاجية من الناحية العملية كانت متساوية في النظامين (في آسيا وأمريكا اللاتينية) .

أدت إمكانية تملك الأشخاص للأراضي إلى وجود كيان آخر ساعد على تغيير الهياكل الاجتماعية/ الاقتصادية في ريف آسيا . ويتمثل هذا الكيان في مقرضي الأموال (المرابين) فحالما استقرت الملكية الخاصة ، فإن الأرض تصبح أحد الأصول محل التفاوض . وبالتالي يمكن للمزارع أن يقدم الأرض كضمان لما يحصل عليه من قروض . وفي حالة الفشل في السداد ، تنتقل ملكية الأرض إلى مقرض المال (المرابي) . وخلال تلك الأثناء ، تحولت الزراعة الآسيوية من زراعة معيشية إلى زراعة تجارية ، وقد نتج ذلك عن زيادة الطلب المحلي في المدن الجديدة ، والأمر الأكثر أهمية هو زيادة الطلب الخارجي على الغذاء من جانب القوى الأوربية المستعمرة . ومع هذا التحول من الزراعة المعيشية إلى الزراعة التجارية ، تغير الدور الذي يلعبه مقرض الأموال بشكل جذري . ففي ظل الاقتصاد المعيشي ، كانت أنشطة مقرض الأموال تقتصر على إمداد المزارعين بالنقود التي تقيل عثرتهم عند فشل المحصول ، أو لمواجهة نفقات احتفالية غير عادية مثل حفلات الزواج ، والجنازات . وكان معظم هذه القروض يرد بالمثل (أي في شكل مواد غذائية) مضافاً إليها معدلات فائدة مرتفعة جداً . ومع التحول إلى الزراعة التجارية ، زادت احتياجات المزارعين إلى السيولة النقدية بدرجة كبيرة . وكانت القروض تستخدم لتمويل شراء البذور ، والأسمدة ، وغير ذلك من مدخلات الإنتاج . كما كانت تستخدم للوفاء بالاحتياجات الغذائية عندما يتحول المزارع إلى إنتاج المحاصيل النقدية مثل الشاي والمطاط والجوت . وفي الغالب ، كان المقرضون يهدفون إلى الحصول على أرض المزارع عند فشله في سداد القرض أكثر من رغبتهم في الحصول على معدلات الفائدة المرتفعة . وعن طريق معدلات الفائدة الباهظة ، وإغراء المزارعين على الحصول على قروض بمبالغ طائلة ، كان المقرضون ينجحون في طرد المزارعين من أرضهم . ثم يقوم المقرض بالمضاربة على سعر الأرض ، ويحصل على أرباح كبيرة من بيع الأرض إلى أحد الأغنياء من

أصحاب الملكيات الكبيرة . وقد أصبح كثير من هؤلاء المقرضين من كبار ملاك الأراضي الأقوياء ، وكان ذلك على حساب تدهور الأوضاع الاقتصادية للمزارعين عبر الزمن .

إن القوة الرئيسية الأخيرة التي غيرت الهيكل الزراعي التقليدي في آسيا تمثلت في معدل النمو السكاني السريع ، وخاصة عبر الثلاثين أو الأربعين سنة الأخيرة ، وقد أشار إلى ذلك «ميردال **Myrdal**» بقوله : «حينما وحيثما يكون التوسع في الأرض القابلة للزراعة بديلاً ممكناً - سواء كان ذلك لأسباب طبيعية ، أو فنية ، أو اجتماعية ، أو اقتصادية ، أو مؤسسية- فإن النمو السكاني ينعكس لأول وهلة في تقسيم وتجزئة المساحات المزروعة وبشكل متتابع . وقد أدت هذه العملية فيما بعد ، وبالاشتراك مع نشأة الملكية الخاصة ، والتحول نحو الزراعة التجارية ، والإقراض النقدي ، إلى زيادة الملكيات الزراعية الكبيرة ، وتوريث الممتلكات الزراعية الصغيرة ، وزيادة أعداد المعدمين» .

ويمكن القول بأن افتقار المزارعين كان هو النتيجة الحتمية التي نجمت عن عملية التجزئة ، والهشاشة الاقتصادية ، وفقدان الأراضي لصالح أصحاب الأرض الأغنياء الذين يتمتعون بالقوة .

ولكن نتفهم أسباب التدهور في الأحوال الريفية في بعض دول آسيا خلال القرن العشرين ، نتناول حالة كل من الهند ، وإندونيسيا ، والفلبين . ففي عام 1901 كان عدد سكان الهند يبلغ 286 مليون نسمة ، وقد تضاعف الآن بمقدار 3,5 ضعف . وكان عدد سكان إندونيسيا في عام 1900 يبلغ 28,4 مليون نسمة ، ووصل في عام 1998 إلى نحو 208 مليون شخص . كما زاد عدد سكان مقاطعة Luzon في الفلبين بما يزيد على عشرة أضعاف عن العدد في عام 1903 (1 مليون مواطن) . في كل حالة من هذه الحالات ، حذثت تجزئة شديدة في الأراضي الزراعية ، بحيث أصبح متوسط ما يملكه المزارع في هذه الدول ما يعادل أقل من هكتار واحد .

ومع حدوث مزيد من الانكماش في حجم هذه الأملاك ، انخفض الإنتاج إلى مستوى يقل عن المستوى الضروري لمعيشة الإنسان ، وأصبح الفقر المدقع هو طابع

الحياة . وأصبح المزارعون مجبرين على اقتراض المزيد من الأموال بمعدلات فائدة تتراوح بين 50% ، 200% . وبالتالي أصبح معظم المزارعين غير قادرين على السداد ، وبالتالي فهم مجبرون على بيع أرضهم ويتحولون إلى مستأجرين مثقلين بالديون . وبسبب ندرة الأراضي الزراعية ، فقد كان لزاماً على هؤلاء المستأجرين دفع إيجار مرتفع . وإذا كانوا يزرعون بنظام المشاركة (المزارعة) ، فقد كانوا ملزمين بإعطاء صاحب الأرض نسبة تتراوح بين 50% ، 80% من المحصول . وبسبب وفرة الأيدي العاملة ، اتجهت الأجور إلى مستوى غاية في الانخفاض . وأصبح المزارعون في مصيدة لا مهرب منها بدون حدوث إصلاح وإعادة هيكله . ومثلما حدث في بعض دول أمريكا اللاتينية ، نجد أن الكثير من المزارعين الآسيويين قد تحولوا تدريجياً من أصحاب مزارع صغيرة إلى مستأجرين ومزارعين بالمشاركة ، ثم إلى معدمين بلا أرض ، ثم أجراء ، وتحولوا بعد ذلك إلى عاطلين ، الأمر الذي دفعهم إلى الهجرة إلى المناطق الحضرية والسكن في العشوائيات . وقد نجم عن كل ما سبق ، ليس فقط تدهور مستوى معيشة هؤلاء البشر ، ولكن فقدان إحساسهم بتقدير الذات واحترامها ، وهو ما كانوا يحرصون عليه حتى عندما كانت دخولهم منخفضة . فهناك مئات الملايين من البشر في كل من آسيا وأمريكا اللاتينية لم يتمتعوا بمزيد من التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لا سيما في تلك المناطق الريفية . فمن خلال الملاحظة اليومية لعالم الاجتماع (Mead coin) والذي عاد بعد عامين كاملين من العيش في قرية ريفية صغيرة ، فضلا عن (clar Go palpur) في بنجلاديش والذي عمل بحثاً مبكراً وصف فيه وبوضوح الوضع غير الثابت وغير المستقر للحياة التي يعيشها الفلاحين وصغار الملاك الزراعيين في جنوب آسيا .

فمثلا تحدث عن بنجلاديش والذي أوضح أنها كانت ولا تزال ضحية الفقر خاصة في المناطق الريفية ، حيث انخفاض نصيب الفرد من الأراضي القابلة للزراعة ، وتحول معظم صغار الملاك الزراعيين إلى مجرد أجراء عند أصحاب الملكيات الكبيرة وعند المقرضين السابقين لهم ، ومن ثم بات الأمر ضرورياً لإحداث تغيير في نمط الملكية وإعادة توزيع الأراضي الزراعية ، ومزيد من التقدم الاقتصادي والاجتماعي

والتكنولوجي في البلاد حتى يمكن تحديث القرى والريف عموماً ، وذلك لتخفيف حدة تدفقات الهجرة منه إلى المناطق الحضرية في البلاد . ولقد كان هذا الوضع وتحت هذه الظرف مسئولا عن جعل البلاد من أفقر الدول في القارة الآسيوية بصفة عام وفي جنوب آسيا بصفة خاصة . وسوف يتم عرض الحالة الدراسية عن بنجلادش بهدف توفير الصورة الواضحة عن المناطق الريفية والتنمية الاقتصادية في تلك البقعة الفقيرة جدا ، والمحاولات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة لتحقيق التنمية الاقتصادية عموماً والتنمية الريفية على وجه الخصوص .

(د) الزراعة المعيشية والزراعة الكثيفة في افريقيا :

وكما كان الوضع سائداً في كل من آسيا وأمريكا اللاتينية ، فإن نظام الزراعة المعيشية (الزراعة غير التجارية بهدف الاكتفاء الذاتي) في صورة زراعة مساحات صغيرة من الأرض كان هو بمثابة نمط الحياة السائد للغالبية العظمى من السكان في أفريقيا . ومع ذلك فإن نظام وهياكل الزراعة في أفريقيا تختلف إلى حد ما عن تلك التي كانت سائدة في كل من آسيا وأمريكا اللاتينية . ففيما عدا المناطق التي أعاد شكلها الاستعمار مثل المزارع الكبيرة المتخصصة للسكان البيض في كينيا ،وبعض المزارع الكبيرة للسكر والكاكاو والبن والموجودة أيضا في دول شرق وغرب أفريقيا ، فإن الغالبية العظمى من الأسر الزراعية الريفية في معظم المناطق الاستوائية الأفريقية ظلوا على حالهم من تملكهم لمساحات صغيرة تزرع بأنماط تقليدية جداً وبهدف الاكتفاء الذاتي للأسرة . وبحيث أصبحت السمة الأساسية للزراعة الأفريقية . كما أن المتغير الأساسي في مدخلات الزراعة الأفريقية هو الأسرة الزراعية وقوة العمل القروية والريفية . **كما أن أنماط ونظم الزراعة الأفريقية تتسم بثلاثة خصائص وصفات جوهرية هي :**

1- أهمية الزراعة المعيشية في مجتمع القرية في أفريقيا (الريف الأفريقي) .

2- وجود بعض الأراضي (والتي تنخفض بشدة) تزيد على المتطلبات الحالية ، والتي تعتبر تطبيق عام للزراعة المتنقلة والتي تقلل من قيمة ملكية الأراضي كأداة ومؤشر للقوة الاقتصادية والسياسية .

3- من حق كل أسرة (سواء الصغيرة جداً أو الممتدة) في القرية أن تملك مزيد من الأرض والمياه بالقرب من الأقاليم التي توجد بها وتعيش عليها .

إن الإنتاجية المنخفضة للزراعة المعيشية تميز معظم أنماط الزراعة الأفريقية التقليدية . ولقد انخفضت الإنتاجية في تلك الأنماط التقليدية بسبب تأثير ثلاثة قوى تاريخية تضافرت فيما بينها وأدت إلى تقييد نمو الناتج الزراعي ، هذه الثلاث هي :

1- بالرغم من وجود بعض الأراضي الزراعية والقابلة للزراعة في حالة غير مستغلة ، فقد كانت مساحات صغيرة فقط هي التي تتم زراعتها من جانب الأسرة الريفية في كل مرة ، في ظل استخدام الأدوات التقليدية مثل الفأس والشرشرة والمنجل . وفي بعض الدول كان استخدام الحيوانات في الزراعة أمراً مستحيلاً بسبب وجود ذبابة التستسي القاتلة Tsetse Fly أو لنقص الأعلاف خلال مواسم الجفاف الطويلة ، وبالتالي كان من الضروري أن يتم الاعتماد على العمل البشري ، في زراعة أجزاء صغيرة من الأرض .

2- إن المساحة المحدودة من الأراضي الزراعية والمتاحة لكل أسرة تحتم على تلك الأسرة الريفية أن تقوم بالزراعة بالاعتماد على تكنولوچيا تقليدية وتستخدم أدوات بدائية . كما أن هذه المساحات الصغيرة يتطلب الأمر زراعتها بكثافة ، والنتيجة الطبيعية لذلك هي مزيد من انخفاض الغلة أو العائد لكل وحدة عمل مضافة (الإنتاج في ظل مراحل تناقص الغلة) وفي مثل هذه الظروف فإن الزراعة المتنقلة ، هي طريقة من أفضل الطرق من الناحية الاقتصادية لاستخدام المعروض من العمل والمكثف في المساحات الصغيرة . وفي ظل الزراعة المتنقلة Shifting cultivation ، هناك عدة عوامل تكون مسئولة عن انخفاض خصوبة التربة نتيجة زراعتها بعدة محاصيل في نفس الوقت . و الأراضي الزراعية الجديدة يتم تجهيزها وتكون عملية حرثها وزراعتها وتنقيتها من الحشائش تتم بصورة متكررة . وفي تلك الأثناء ، تترك الأرض التي سبق استخدامها حتى تستعيد خصوبتها مرة أخرى حتى تستخدم مرة ثانية . وفي مثل هذه الحالة ، فإن الأسمدة الكيماوية والعضوية تكون غير ضرورية ، وبالرغم من أنه في معظم القرى الأفريقية ، فإن معظم الأسمدة العضوية

(مثل روث الحيوان) تكون موضوعة وموجودة بالقرب من الأراضي الزراعية ، والتي تزرع بكثافة لوجود متطلباتها من الأسمدة .

3 - يكون عنصر العمل نادرا أثناء المواسم النشطة بالنمو والمزدحمة بالمحاصيل ، وفي أوقات الغرس والرش وتنقية البذور . أما في باقى الأوقات الأخرى (الفصول الأخرى) من السنة فإن معظم هذه العمالة تكون وفيرة وفي حالة بطالة سافرة أو في حالة بطالة مقنعة ، وذلك لأن موسم الري والبذر يتحدد طبقا لأوقات هطول الأمطار . ولأن معظم القارة الأفريقية تخضع لفصل مطر يكاد يكون واحداً وفي نفس الوقت بالنسبة لمعظمها وهو فصل وحيد ممطر ، لذلك فإن الطلب على العمالة الزراعية أثناء الأسابيع المبكرة من هذا الفصل الممطر عادة ما يكون كبير ومتزايد على مستوى كافة المناطق الريفية الزراعية المتاحة في القارة الأفريقية ويزيد على المتاح من هذه العمالة .

إن النتيجة الصافية والنهائية من هذه القوى الثلاث تنعكس في وجود مستوى ثابت نسبياً للناتج الزراعي الإجمالي ولإنتاجية العمالة الزراعية لمعظم المناطق الريفية الأفريقية . إن هذا الخط التاريخي من الإنتاجية المنخفضة والزراعة المتنقلة جعل معظم القبائل الأفريقية قادرة على توفير احتياجاتهم المحلية من الأغذية وتحقيق الاكتفاء الذاتي منها . ولكن الفائدة أو الجدوى من الزراعة المتنقلة تحطمت وتلاشت بسبب الزيادة السكانية الكبيرة .

وقد تم التحول إلى نوع آخر من الاستزراع في شكل الزراعة المستقرة Sedentary على أجزاء صغيرة من الأراضي المملوكة . وقد نتج عن ذلك ، زيادة الحاجة إلى مدخلات إنتاج غير بشرية وتكنولوجيا جديدة ، خاصة في المناطق الزراعية المزدحمة بالسكان في كينيا ، ونيجيريا ، وغانا ، وأوغندا . علاوة على ذلك ، ومع نمو المدن ، وتغلغل الاقتصاد النقدي ، واستمرار تآكل التربة والتصحر ، وفرض الضرائب على الأراضي ، لم يعد من الممكن استمرار أساليب الزراعة المعيشية . وكان من الضروري أن تظهر المزارع المختلطة والتجارية ، مثلما حدث فعلاً في أجزاء من أفريقيا جنوب الصحراء .

وكما هو ملاحظ من جدول رقم (10-2) أنه من بين كل المناطق الرئيسية من العالم ، نجد أن أفريقيا عانت من عدم قدرتها على توسعة إنتاجها الغذائي لمواجهة

احتياجاتها المتزايدة بسبب النمو السكاني الكبير فيها . ونتيجة لانخفاض الإنتاج ، فإن نصيب الفرد من استهلاك المواد الغذائية قد انخفض بطريقة درامية خلال عقد الثمانينات وبداية التسعينيات ، بينما زاد الاعتماد على السلع الغذائية المستوردة ، ولاسيما الحبوب الغذائية مثل القمح والأرز . ومن ثم تواجه أفريقيا فجوة غذائية كبيرة .

3/3/10 الخلاصة

يمكن أن ننهي تحليلنا السابق بالإشارة إلى أنه بالرغم من الاختلاف الملحوظ بين النظم الاجتماعية التقليدية في أفريقيا وبين الهياكل الزراعية السائدة في معظم مناطق آسيا وأمريكا اللاتينية ، فإن الوضع الاقتصادي المعاصر للمزارع الصغير لا يختلف كثيراً بين القارات الثلاث . إن تحقيق متطلبات العيش لازال هو الهدف الرئيسي للقطاع الزراعي في دول العالم الثالث . وإذا كان المزارع الأفريقي الصغير قد تمتع بميزة عن أقرانه في آسيا وأمريكا اللاتينية ، فإن النمو السكاني السريع في المناطق الريفية في دول أفريقيا جنوب الصحراء ، قد أدى إلى تجزئة مماثلة للملكيات الزراعية الصغيرة . وإذا لم تتحول الزراعة منخفضة الإنتاجية إلى مزارع ذات إنتاجية أعلى ، في مناطق آسيا وأمريكا اللاتينية (من خلال تشريعات الإصلاح الزراعي المصحوبة بتغييرات هيكلية في المؤسسات الاقتصادية/ الاجتماعية) وفي افريقيا (عن طريق تحسين أساليب الزراعة وزيادة الحوافز السعرية) ، فإن مئات الملايين من الفقراء والمعدمين في الريف سوف يواجهون المزيد من البؤس خلال السنوات القادمة .

4/10 الدور المهم للمرأة The Important Role of Women

من السمات الرئيسية للنظم الزراعية في الدول الأقل تقدماً ، وخاصة في أفريقيا وآسيا ، ذلك الدور المحوري الذي تلعبه النساء في الإنتاج الزراعي . ففي أفريقيا ، حيث تسود الزراعة المعيشية ، وتلعب الزراعة المتنقلة دوراً هاماً ، نجد أن جميع المهام المتعلقة بإنتاج الغذاء اللازم للعيش تؤديها النساء . وعلى الرغم من بقاء الرجال في المنازل بصفة عامة ، فإنهم يقومون بمهمة قطع الأشجار وغرس الشجيرات ، ثم تتولى النساء جميع العمليات التي تلي ذلك ، مثل حرق بقايا الأشجار ، وزراعة الأرض ، وتنقيتها

من الحشائش الضارة ، والحصاد ، وتجهيز المحصول سواء للتخزين أو للاستهلاك الفوري . وفي دراستها الرائدة عن النساء والتنمية قامت الكاتبة «Ester Boserup» بتحليل لعملية مشاركة المرأة في الزراعة ، ووجدت أنه في جميع الحالات التي تم تناولها تقريباً ، تقوم المرأة بمعظم الأعمال الزراعية . ففي بعض الحالات ، كانت المرأة تقوم بنحو 70% من العمل ، وفي إحدى الحالات وصلت النسبة إلى 80% . وجدير بالذكر ، أن هذه الأعمال تتم بواسطة أدوات بدائية جداً ، ويستغرق الأمر أياماً طويلة من العمل الشاق لمجرد إنتاج ما يكفي المتطلبات المعيشية للأسرة ، بينما يحاول الرجال الحصول على دخل نقدي عن طريق العمل في المزارع المجاورة أو في المدن .

وتنجز النساء مجموعة متنوعة من الوظائف في القطاع الزراعي لدول العالم الثالث . فبالإضافة لدورها في الإنجاب ، فهي تشكل مصدراً هاماً للعمل في إنتاج المحاصيل النقدية ، وإنتاج الغذاء اللازم للأسرة ، تربية وبيع الماشية ، توليد دخل إضافي من بعض الصناعات المنزلية ، وجمع الأخشاب اللازمة لاستخدامها كمصدر للطاقة والإتيان بالماء اللازم للشرب ، . . .الخ . ونتيجة للطبيعة المستهلكة للوقت للمهام المتنوعة التي تؤديها ، نجد أن المرأة تعمل عدد ساعات أكثر من الرجل . وإذا كان الأمر كذلك ، فإن أى محاولة ناجحة لإصلاح الزراعة ، سوف تتطلب العمل على زيادة إنتاجية النساء .

إن تنوع واجبات المرأة يجعل هناك صعوبة في تحديد نسبة مشاركتها في الإنتاج الزراعي ، أو تحديد القيمة الاقتصادية لهذا العمل . ومن ناحية أخرى ، نجد أن الدراسات الحالية تقلل من أهمية العمل الزراعي للمرأة . وهناك من يقول أنه بالإضافة لما تقوم به المرأة من أعمال منزلية ، فإنها تقدم نسبة من العمل الزراعي تتراوح بين 60% ، 80% في أفريقيا وآسيا ، ونحو 40% في أمريكا اللاتينية . ومعظم هذا العمل يكون غير منظور invisible من الناحية الاحصائية ، حيث لا تحصل المرأة على مقابل نقدي نظير القيام بهذه الأعمال .

وتسهم المرأة بدرجة كبيرة في الاقتصاد الزراعي من خلال ما تعرضه من خدمات العمل لزراعة المحاصيل النقدية . وبالرغم من سيطرة الرجال على إنتاج وأرباح المحاصيل

التجارية ، فإن المرأة عادة ما تكون مسئولة عن الأعمال الشاقة مثل تنقية الأرض من الحشائش الضارة ، ونقل النبات من تربة إلى أخرى Transplanting .

وفي ظل وجود الكثافة السكانية المتزايدة وثبات الأرض نسبيا ، وبمرور الزمن ، فإن المرأة يجب عليها تدخل في مجالات جديدة ومتزايدة . وغالباً وفي ظل المناخ شديد الحرارة والذي يجعل العمل يزداد صعوبة وقسوة ، فبالإضافة إلى المحاصيل التجارية فإن المرأة غالبا ما تقوم بزراعة حدائق الخضراوات الصغيرة والتي توفر احتياجات الأسرة من المواد الغذائية للاستهلاك المحلي . ومن ثم فإن القيمة النقدية للإنتاج المتحصل عليه من تلك المزارع الصغيرة ربما يكون قليل ، ولكن غالبا ما يعتبر مهم كمكون أساسي من مكونات الموارد والمصادر الكلية المتاحة للمرأة .

إن عمل المرأة في القطاع العائلي يتضمن أمور كثيرة تشمل جمع وطحن الحبوب وتربية الحيوانات وتربية الطيور وأعمال الطهي وتربية ورعاية الأطفال وغير ذلك ، وفي ظل انخفاض بعض الموارد مثل الأخشاب وغير ذلك تقوم المرأة هنا بدور مهم يتعلق بتجميع الحطب والأخشاب كوقود ، فضلا عن جلب المياه من أماكنها كل هذه الأعمال تضيف أبعاد جديدة لدور وعمل المرأة المهم في القطاع الريفي بصفة خاصة ويضاف ضمن سلسلة أعمالها اليومية . ولتحقيق دخل إضافي ، تقوم المرأة بإنتاج بعض السلع داخل المنزل بهدف البيع في سوق القرية . وهذه السلع تكون مرتبطة بكل إقليم على حدة . ولكن هناك بعض الأمثلة القليلة لهذه المنتجات المنزلية مثل الأغذية المصنعة والمنسوجات المختلفة للأسرة وبعض الأدوات المنزلية .

وربما كان أكثر أدوار المرأة أهمية هو ما تقدمه من أمن غذائي للأسرة . ويتحقق ذلك من قيامها بتدابير موارد إضافية للأسرة ، وتنويع مصادر دخلها ، وتربية الحيوانات لزيادة ما لدى الأسرة من أصول . إن إنتاج الخضراوات للاستهلاك العائلي يحمي الأسرة من التقلبات الحادة في أسعار الغذاء ، ويقلل من إنفاقها النقدي على شراء السلع الضرورية ، خاصة في أوقات ركود الدخل . كما أن قيام المرأة بالاستثمار في مشروعات تولد الدخل ، وفي تربية الحيوانات والطيور ، يعتبر عنصراً أساسياً

لتحقيق الاستقرار في دخل الأسرة ، وخاصة بالنسبة للأسر التي تعولها النساء والتي تواجه صعوبات مالية حادة .

ومن ناحية ، نجد أن الاستثمارات المالية تصاحبها المخاطر ، وكلما زاد فقر الأسرة ، كانت أكثر حرصاً على تجنب المخاطر من أى نوع . وعندما لا تتوافر الموارد أو الائتمان ، فإن تقليل التقلبات في متحصلات الأسرة ، يتضمن اختيار طرائق إنتاج أقل كفاءة ، وهو ما يؤدي إلى توليد دخل أقل . وهذا النوع من التناقض عادة ما يواجه الأسر التي تعولها النساء ، بسبب ضخامة القيود التي تواجهها . وقد ترتب على ضيق مجال الاختيار ، أن اتجهت المرأة إلى الاحتفاظ بالوسائل التقليدية للنشاط الاقتصادي . وقد نجم عن هذا الوضع ركود إنتاجية المرأة ، بينما استمرت إنتاجية الرجل في التحسن .

وحيثما يصبح هيكل الزراعة أكثر توجهاً نحو الاتجار ، فإن دور المرأة ، ومن ثم وضعها الاجتماعي ، لابد وأن يتغير . ففي أماكن كثيرة من العالم الثالث لاتزال المرأة مهضومة الحق ، حيث تحصل على أجل أقل مقابل العمل لساعات أكثر في زراعة المحاصيل التجارية . ومع التوسع في إنتاج المحاصيل النقدية وزيادة أهميتها ، نجد الموارد المتاحة للمرأة تتجه إلى النقصان . ويعود ذلك بقدر كبير إلى حقيقة مفادها تحويل قدر كبير من الموارد العائلية مثل الأرض والمدخلات من إنتاج الخضر التي تزرعهاالمرأة إلى إنتاج المحاصيل النقدية .

كما أن برامج التوسع الحكومي التي تقتصر في منح مواردها على الرجال ، تؤدي إلى تضخيم الفروق الموجودة حالياً ، بالنسبة لقدرة الرجال والنساء على الحصول على الموارد . فإذا كان منح الائتمان يقتصر على الرجال أو يقدم إليهم بشروط تفضيلية بغرض التوسع في المحاصيل النقدية ، فسوف يزيد الإنتاج التجاري على حساب الخضراوات التي تقوم المرأة بإنتاجها . وحيث يكون من الضروري شراء بدائل للخضر المزروعة لتغذية الأسرة ، فلابد وأن تتحقق زيادة كبيرة في دخل الزوج من إنتاج المحاصيل النقدية لتعويض ما خسرته المرأة . وإذا حدث ارتفاع في السعر السوقي للخضراوات بمقدار كبير ، فإن الزيادة في دخل الزوج قد لا تكفي لتعويض الزيادة في الطلب على النقود ، وبالتالي تنخفض رفاهة المرأة وأطفالها .

ومن الملاحظ كذلك ، أن معظم البرامج التي ترعاها الحكومة مستمرة في استبعاد النساء ، ويعود ذلك في الغالب إلى عدم امتلاك المرأة لما يمكن تقديمه كضمان للقروض ، أو أن تكون ممنوعة بحكم القانون من امتلاك شيء أو إبرام عمليات مالية بدون موافقة الزوج . ومن النادر أن نجد بعض البرامج التي تقدم المدخلات الزراعية والتدريب إلى النساء . وهناك مجموعة من العراقيل الثقافية والاجتماعية تحول دون اندماج المرأة في البرامج الزراعية ، ففي دول كثيرة يعتبر حصول المرأة على دخل تهديد لسلطة الرجال .

إن المشروعات الإنمائية القليلة التي صممت خصيصاً لرفع إنتاجية النساء قد أعطت نتائج مبهرة . على سبيل المثال ، نجد أن بنك Grameen في بنجلاديش ، والذي يقدم القروض الصغيرة إلى المنظمين الفقراء من أهل الريف (والغالبية العظمى منهم من النساء) ، قد حقق نسبة أداء مرتفعة بشكل ملحوظ . فقد زادت معدلات سداد القروض على 98% ، وكان معدل العائد على استثمارات المرأة يفوق نسبة 150% ، وذلك عند تقييم نفقة الفرصة البديلة لساعات العمل حسب معدلات أجور النساء . وإنطلاقاً من هذا الواقع ، الذي يعبر عن المشاركة الفعالة من جانب النساء ، يجب على السياسات الاقتصادية أن تضمن استفادة المرأة بشكل يتكافأ مع ما يحصل عليه الرجل من جهود التنمية .

5/10 اقتصاديات التنمية الزراعية التحول من الزراعة المعيشية إلى الزراعة التجارية المتخصصة

The Economics of Agricultural Development: Transition from Peasant to Specialized Commercial Farming

لسهولة العرض ، يمكننا التعرف على ثلاث مراحل لتطور الإنتاج الزراعي . المرحلة الأولى ، وهي أكثر المراحل بدائية ، هي مرحلة المزرعة الريفية المعيشية البحتة ذات الإنتاجية المنخفضة . والمرحلة الثانية هي ما يمكن أن نطلق عليها اسم الزراعة العائلية المختلطة أو المتنوعة ، حيث يتم توزيع الإنتاج إلى جزئين ، أحدهما للاستهلاك العائلي ، والآخر للبيع إلى القطاع التجاري . أما المرحلة الثالثة فهي تشير إلى المزرعة الحديثة ، وهي تقتصر على الزراعة المتخصصة عالية الإنتاجية ، وهي مخصصة للسوق التجاري .

إن التحديث الزراعي في الاقتصاديات النامية المختلطة ، يمكن وصفه من خلال التحول التدريجي والمتواصل ، من الزراعة المعيشية إلى الإنتاج المتخصص والمتنوع . إن مثل هذا التحول يتضمن ما هو أكثر من مجرد إعادة تنظيم هيكل الاقتصاد المزرعي ، أو تطبيق تكنولوچيات زراعية جديدة . وكما سبق أن رأينا ، فإن الزراعة في المجتمعات التقليدية ليست مجرد نشاط اقتصادي ، وإنما هي طريقة أو نمط للحياة . وأية حكومة تسعى إلى تحويل قطاعهاالزراعي التقليدي ، ينبغي أن تعترف بأنه بالإضافة إلى تعديل هيكل المزرعة للوفاء بالطلب المتزايد على الإنتاج ، يجب عليها إحداث تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسياسية والمؤسسية التي تحكم المجتمعات الريفية . وبدون القيام بمثل هذه التغييرات ، فإن التنمية الزراعية إما أنها لن تبدأ على الإطلاق ، أو تؤدي إلى توسيع الفجوة الموجودة فعلاً بين القلة الغنية من أصحاب الأرض ، وجموع المزارعين المستأجرين الفقراء ، والمعدمين ، وهذا هو المرجح حدوثه .

1/5/10 الزراعة المعيشية: تجنب المخاطرة وعدم اليقين والعيش

في الزراعة المعيشية الكلاسيكية ، يكون معظم الإنتاج لتغطية استهلاك العائلة (بالرغم من أن جزءاً من الإنتاج يتم الاتجار فيه) ، ويكون في شكل عدد قليل من المحاصيل الرئيسية (مثل القمح والشعير ، والذرة والأرز) باعتبارها المصدر الرئيسي للغذاء . وتتسم هذه الزراعة بانخفاض الناتج والإنتاجية ، وباستخدام أبسط طرائق الإنتاج التقليدية ، وأبسط الأدوات . ويكون رأس المال المستثمر عند حده الأدنى ، فالأرض والعمل يمثلان العناصر الرئيسية للإنتاج .

ويبدأ قانون الغلة المتناقصة في العمل ، حيث يزيد عدد العمال المتواجدين على قطعة أرض آخذة في التقلص والانكماش . إن عدم هطول الأمطار ، ومصادرة الأرض ، وظهور مقرض المال لتحصيل الديون ، هي عوامل الخراب التي تهدد المزارع وتجعله يخاف من الحياة . ويكون العمال في حالة توظف ناقص في معظم أوقات السنة ، بالرغم من انشغالهم الكامل خلال فترات الذروة الموسمية ، مثل وقت الزراعة والحصاد . وفي المعتاد ، يقوم الفلاح بزراعة مساحة الأرض التي تستطيع أسرته أن

تديرها دون الحاجة إلى استئجار عمال . وبرغم ذلك هناك بعض الفلاحين الذين يقومون بتشغيل واحد أو اثنين من العمال المعدمين . إن القيود المتعلقة بالتكنولوچيا ، وجمود المؤسسات الاجتماعية ، وانفصال الأسواق ، وعدم توافر شبكات الاتصال بين المناطق الريفية والمراكز الحضرية ، أدت جميعها إلى إعاقة محاولات رفع مستويات الإنتاج . وأى دخل نقدي يتم توليده ، يأتي في المقام الأول من الأجر في أعمال لاترتبط بالزراعة .

وفي معظم مناطق العالم الثالث ، لايزال القطاع الزراعي في مرحلة الزراعة المعيشية . ولكن بالرغم من التخلف النسبي في تكنولوچيا الإنتاج ، والتفسيرات المضللة من جانب بعض الأجانب الذين ينسبون مقاومة المزارعين للتغيير إلى عدم كفاءتهم وعدم الرشد ، ولكن تظل الحقيقة المتمثلة في البيئة الساكنة (الاستاتيكية) التي يعيش فيها المزارعون ، وعدم اليقين الذي يحيط بهم ، واحتياجهم للوفاء بمستويات الإنتاج الضرورية لمعيشتهم ، والمؤسسات الاجتماعية التي تقيدهم ، فإن معظم المزارعين يتصرفون حسب المنطق الاقتصادي عندما يواجهون فرصاً بديلة .

وتقدم النظرية النيوكلاسيكية التقليدية للإنتاج ، التي تعتمد على اثنين من عناصر الإنتاج أحدهما عنصر ثابت هو الأرض (وأحياناً رأس المال) وثانيهما عنصر متغير هو العمل ، بعض الرؤى التي تتعلق باقتصاديات الزراعة المعيشية . وتحديداً ، تعطينا المنطق الاقتصادي الذي يمكن من خلاله تفسير سبب الإنتاجية المنخفضة في الزراعة التقليدية عن طريق قانون الغلة الحدية المتناقصة The low of diminishing marginal productivity .

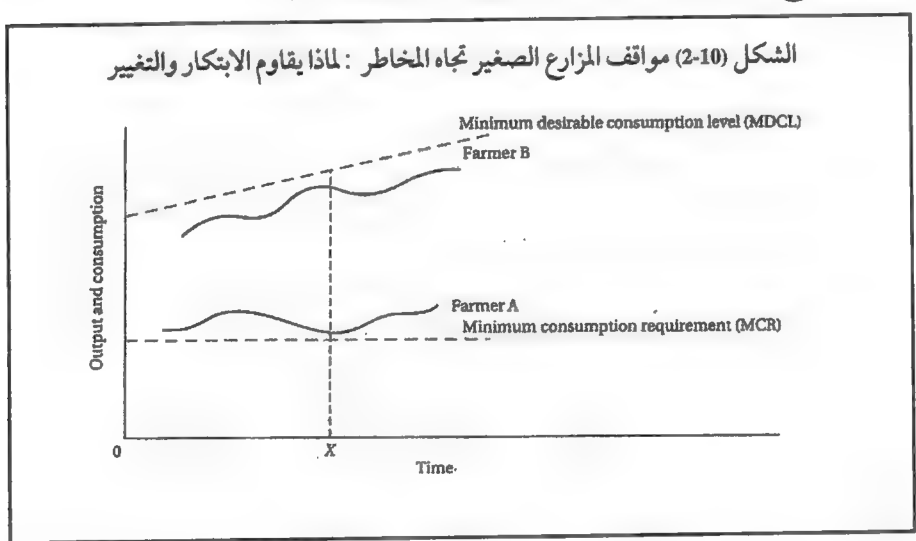
ولسوء الحظ ، لم تستطع هذه النظرية إعطاء تفسير مقنع عن أسباب مقاومة المزارعين للابتكارات التكنولوچية في أساليب الزراعة ، أو تجربة استخدام البذور الجديدة أو التحول إلى زراعة المحاصيل النقدية . وطبقاً لهذه النظرية ، تتجه المزارع التي تهدف إلى تعظيم أرباحها أو دخلها دائماً إلى استخدام طريقة الإنتاج التي تقلل التكلفة (أو زيادة حجم الإنتاج باستخدام نفس التكاليف) . ولكن النظرية تعتمد على افتراض أساسي فحواه أن المزارعين يمتلكون معلومات كاملة عن كافة العلاقات التكنولوچية بين المدخلات والمخرجات ، بالإضافة إلى المعلومات الخاصة بالأسعار السائدة لعناصر

الإنتاج والسلع . وهذا هو ما يفقد هذه النظرية صلاحيتها الكاملة عند تطبيقها على البيئة الخاصة بالزراعة المعيشية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . ففي ظل عدم كمال المعلومات ، يكون الحصول على المعلومات مقترناً بدفع ما يسمى نفقات المعاملات Transaction costs وهي غالباً ما تكون مرتفعة . وينتج عن ذلك ، أن المزارع يواجه مدى واسع من الأسعار وليس سعراً واحداً لكل مدخل من مدخلات الإنتاج . فإذا أضفنا إلى ذلك صعوبة الحصول على الائتمان والتأمين ، فإن هذه البيئة تجعل تطبيق السلوك الذي أشارت إليه النظرية أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً .

لكل ما سبق ، تعتبر الزراعة المعيشية مشروعاً ينطوي على درجة عالية من المخاطرة وعدم اليقين . ففي الأقاليم التي تكون فيها المزارع صغيرة جداً ، وتعتمد في زراعتها على تغيير حجم الأمطار ، فإن متوسط الناتج سيكون منخفضاً ، وفي السنوات الرديئة سوف يتعرض المزارع وأسرته لخطر المجاعة الحقيقية . وفي مثل هذه الظروف ، فإن القوة الدافعة الرئيسية في حياة المزارع هي تعظيم فرص أسرته في الحياة وليس تعظيم الدخل . واستناداً إلى ذلك ، عندما تكون المخاطر وصور عدم اليقين مرتفعة ، فإن المزارع الصغير يقاوم فكرة التحول عن الأساليب التقليدية في الزراعة والنمط المحصولي الذي اعتاد عليه لسنوات طويلة ، فهو يحتاج أن يعرف ويفهم لماذا يتحول إلى إنتاج محصول جديد يعد بغلة أعلى ، ولكن في نفس الوقت تزداد مخاطر فشل المحصول . وعندما تكون حياة الإنسان عرضة للخطر ، يكون الأمر الأكثر أهمية هو تجنب السنة الرديئة (التي يفشل فيها المحصول بالكامل) وليس تعظيم الناتج في السنوات الأفضل . وحسبما تشير الاحصاءات الاقتصادية ، فإن المزارع الذي يرغب في تجنب المخاطر ، يفضل تكنولوجيا إنتاج الغذاء ، حيث يكون متوسط غلة الهكتار منخفضاً ، ولكن التقلبات حول هذا المتوسط تكون محدودة . وبالتالي فهو يعزف عن التكنولوجيات البديلة التي تعد بتحقيق غلة أعلى ، ولكنها تتضمن مخاطر أكبر بسبب التقلبات في غلة المحصول .

ويقدم الشكل رقم (10-2) عرضاً مبسطاً يوضح كيف تؤثر مواقف صغار المزارعين تجاه المخاطر ، ضد الابتكارات المبررة اقتصادياً . وتقاس مستويات الإنتاج

والاستهلاك على المحور الرأسي ، أما المحور الأفقي فهو يوضح عنصر الزمن . ويقيس الخط الأفقي السفلي الحد الأدنى من متطلبات الاستهلاك من الغذاء اللازم لبقاء الأسرة الزراعية على قيد الحياة (وهو الحد الذي تحدده الطبيعة البشرية) ، فإذا كان الناتج أقل من هذا المستوى ، تتعرض حياة الأسرة لكارثة . أما الخط العلوي ذو الميل الموجب ، فهو يحدد الحد الأدني المرغوب فيه من استهلاك الغذاء في ظل العوامل الثقافية السائدة والتي تؤثر على أنماط الاستهلاك في القرية . ومن المفترض أن الحد الأدنى المرغوب فيه لمستويات الاستهلاك يرتفع عبر الزمن ليعكس زيادة التوقعات الخاصة بانفتاح المجتمعات التقليدية على المؤثرات الخارجية (وهو ما يسمى أثر المحاكاة والتقليد) . إن موقف المنتج تجاه المخاطر يكون مشروطاً إلى حد كبير بالأداء الذي يحققه الناتج عبر الزمن بالنسبة للمستويين المشار إليهما عاليه .

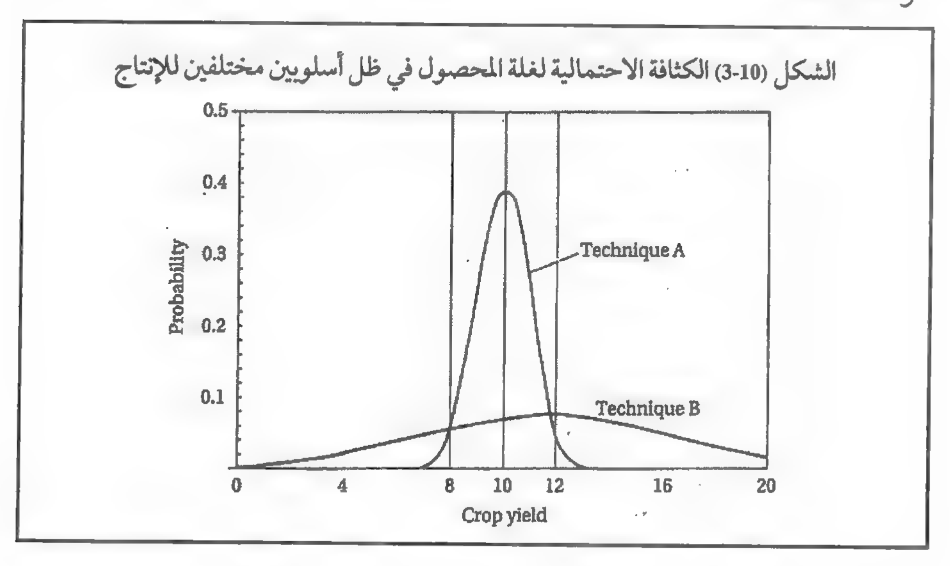


الشكل (2-10) مواقف المزارع الصغير تجاه المخاطر : لماذا يقاوم الابتكار والتغيير

وبالنظر إلى الشكل (2-10) نلاحظ أنه عند النقطة الزمنية X يكون مستوى إنتاج المزارع A قريباً جداً من مستوى الاستهلاك الأدني ، وبالتالي فهو لا يستطيع تحمل مخاطر فشل المحصول . وهنا يكون لديه حافز أكبر على تدنية المخاطر التي يتعرض لها بالمقارنة بالمزارع B الذي يكون إنتاجه أعلى من الحد الأدنى الضروري ، ويقترب من المستوى الاستهلاكي المرغوب فيه في ضوء ثقافة القرية . وبذلك يكون المزارع B أكثر قبولاً للابتكار والتغيير قياساً إلى المزارع A .

وبالنسـبة لمن يفـهـمـون الاحـصـاء جيداً ، هناك طريق بديل للنظر إلى قرارات المزارعين الراغبين في تجنب المخاطر . وبالنظر إلى الشكل رقم (10-3) نجد أنه يعـرض اثنين من التوزيعات الاحتمالية الافتراضية للغلة من محصول معين . المنحنى الأعلى الذي يعبر عن الأسلوب A ويصور تكنولوجيا الإنتاج التي تعطي غلة متوسطة (10 وحدات) ولكن التباين حول المتوسط يكون ضئيلاً . أماالأسلوب الثاني B والذي يحدده المنحني الأدنى ، فهو يعطي متوسط غلة أكبر (12 وحدة) لكن التباين أكبر حول القيمة المتوسطة . ومفاد ذلك أن درجة المخاطرة تزيد مع انتهاج الأسلوب B ، وعلى المزارع الذي يرغب في تجنب المخاطر أن يختار الأسلوب A بالرغم من انخفاض متوسط الغلة .

الشكل (3-10) الكثافة الاحتمالية لغلة المحصول في ظل أسلوبين مختلفين للإنتاج



إن كثيراً من البرامج التي تهدف إلى رفع الإنتاجية لصغار المزارعين تعاني بسبب الفشل في تقديم التغطية التأمينية الكافية (سواء من خلال الائتمان التمويلي أو عن طريق مخزون الأمان) ضد المخاطر الناجمة نقص المحصول ، بغض النظر عن كون هذه المخاطر حقيقية أم تخيلية . وبالتالي يكون من غير المنصف أن نتهم هؤلاء المزارعين الصغار بالتخلف والكسل وعدم الطموح . علاوة على ذلك ، فقد لوحظ في مناطق كثيرة في آسيا وأمريكا اللاتينية أن عدم استجابة المزارعين للفرص الاقتصادية الناجمة عن الابتكار والتغيير ، **يمكن تفسيرها من خلال النقاط التالية :**

1- حصول مالك الأرض على جميع المكاسب .

2- حصول مقرض الأموال على جميع الأرباح .

3- أن السعر الذي تحدده الحكومة وتضمنه لا يطبق على الإطلاق .

4- عدم توافر المدخلات المكملة (مثل الأسمدة ، والمبيدات ، وإمدادات المياه المؤكدة ، والائتمان غير المستغل ، . . .الخ) .

ومما سبق ، نستطيع أن نخلص إلى أن المزارعين يتصرفون بطريقة رشيدة ، ويستجيبون للحوافز والفرص الاقتصادية . وحيثما تفشل الابتكارات والتغييرات ، فلا ينبغي أن نفترض أن المزارعين أغبياء ، ولا يتصرفون طبقاً للمنطق ، أو متحفظون ، بل يجب علينا أن ندرس بعناية البيئة التي يعمل من خلالها المزارع الصغير للبحث عن عقبات مؤسسية أو تجارية يمكن أن تعرقل التغيير البناء .

إن الجهود المبذولة لتقليل المخاطر إلى الحد الأدنى ، وإزالة العقبات التجارية والمؤسسية التي تحول دون تطبيق ابتكارات المزارع الصغير تعتبر من المتطلبات الأساسية للتنمية الزراعية والريفية .

2/5/10 المشاركة في المحصول وتشابك أسواق عناصر الإنتاج

إن ظاهرة الرغبة في تجنب المخاطر من جانب المزارعين الصغار ، يمكن أن تساعد على تفسير انتشار أسلوب المشاركة في المحصول (المزارعة) في كثير من مناطق آسيا وأمريكا اللاتينية . وعلى الرغم من وجود أشكال مختلفة للعلاقات التي يمكن أن تنشأ بين مالك الأرض ومن يعملون فيها (كمستأجرين أو كعمال بأجر) ، فقد انتشر أسلوب المشاركة في المحصول على نطاق واسع . وطبقاً لهذا الأسلوب ، يقوم المزارع باستغلال مزرعة صاحب الأرض مقابل دفع حصة من الغذاء الذي تم إنتاجه ، مثل دفع نصف ما قام بإنتاجه من أرز أو قمح . ويتراوح ما يحصل عليه صاحب الأرض بين أقل من الثلث وأكثر من ثلثي الإنتاج ، ويعتمد ذلك على مدى توافر العمالة المحلية ، وغير ذلك من المدخلات (كالبذور وأدوات الحرث) التي يقدمها صاحب الأرض ، ولكن خلال المناقشة التالية سوف نفترض اقتسام الناتج مناصفة بين صاحب الأرض والمزارع المعني بالأمر .

ولفترة طويلة من الزمن ، كان الاقتصاديون يعتبرون أسلوب المشاركة بالمحصول غير كفء من الناحية الاقتصادية . فقد لاحظ الاقتصادي الشهير الفريد مارشال Afred Marshall أن المزارع يدفع فعلاً نصف ما قام بإنتاجه ، وليس كل الناتج الحدي ، وبالتالي يكون منطقياً أن يقلل ما يبذله من جهد في العمل . لكن الدراسات الحديثة أظهرت أن المشاركة في المحصول أسلوب كفء ، فهو يحقق أفضل ما يمكن في ظل عدم اليقين والمخاطرة التي تواجه الطرفين . فإذا كان صاحب الأرض يدفع أجراً مباشراً للمزارع ، فإن الأمر يتسم بالكفاءة إذا أعطى العامل كل مجهوده دون رقابة تكبد صاحب الأرض تكلفة إضافية . ويكون لدى العامل حافز للحصول على الأجر النقدي دون أن يرهق نفسه بالعمل الشاق . وإذا كان المزارع المستأجر يدفع إيجاراً نقدياً ، فإنه سوف يواجه مخاطر السنوات العجاف ، مثل سنوات الجفاف ، وقد لا يتبقى لديه شيء يكفي لطعامه هو وأسرته بعد أن يقوم بدفع الإيجار . لذلك ، أصبح مفهوماً أن أسلوب المشاركة في المحصول يمثل حلاً وسط Compromise بين نوعين من المخاطر هما : مخاطرة بالنسبة لصاحب الأرض ناجمة عن عدم قيام المزارع بالجهد المطلوب . وهناك مخاطرة تواجه المستأجر لأن الايجار الثابت قد يترك المستأجر في بعض السنوات العجاف بدون دخل تقريباً . ولذلك ، حتى لو كان نظام المشاركة في المحصول غير كفء في عالم يسوده اليقين التام ، فإنه في عالم الواقع الذي نعيشه يعتبر أسلوباً يتسم بالكفاءة بقدر ما نحسن استخدامه .

لكن الإطار الاقتصادي والاجتماعي الذي نشأ فيه أسلوب المشاركة في المحصول يعتبر من الأطر التي شهدت حالة غير عادية من عدم العدالة في توزيع الثروات والدخل وفشل نظام السوق . فعندما يواجه المزارع صاحب الأرض ، فإنه لا يواجه فقط الشخص الذي يسعى لإقناعه بأن يؤجر له الأرض ، ولكنه في نفس الوقت يواجه من سيقوم بالعمل لديه ، ومن يقرضه المال ، ومن يشتري منه المحصول في النهاية (كل ذلك يتمثل في شخص واحد) . وهذه الأحوال هي ما يطلق عليها تشابك أسواق عناصر الإنتاج ، وهي ما تعطي صاحب الأرض مصادر وفيرة من الاحتكار monopoly بصفة عامة ، واحتكار الشراء بصفة خاصة monopsony ، وهو ما يجعل النظام الاقتصادي والاجتماعي في الريف يقاوم جهود الإصلاح بضراوة . ولقد تناولت النظرية الاقتصادية

ودراسات الحالة النتائج المترتبة على وجود هذه الأوضاع . فإذا افترضنا ، على سبيل المثال ، أن الحكومة وضعت حداً أعلى لمعدل الفائدة الذي يستطيع مالك الأرض أن يتقاضاه ، عندئذ تكون استجابة صاحب الأرض ، ببساطة ، في شكل تخفيض الأجر الذي يدفعه ، أو تخفيض حصة المستأجر من المحصول ، أو سعر شراء المحصول ، أو رفع أسعار البذور والأدوات التي يقدمها صاحب الأرض إلى المستأجر .

3/5/10 التحول إلى الزراعة المختلطة والمتنوعة

ليس من الأمور الواقعية ولا من المرغوب فيه بالضرورة ، أن نفكر في حدوث تحول فوري في نظام زراعي تقليدي ساد لعدة أجيال ، ليصبح نظاماً زراعياً تجارياً متخصصاً . إن محاولة إدخال زراعة المحاصيل النقدية بشكل غير منضبط إلى المزارع المعيشية سوف يؤدي في الغالب إلى خسارة الفلاح لأرضه لصالح مقرض المال أو لكبار الملاك . وبالنسبة لصغار المزارعين ، إن الاعتماد الكلي على المحاصيل النقدية يمكن أن يكون أكثر خطورة من الزراعة المعيشية البحتة ، حيث تضاف مخاطر تقلبات الأسعار إلى مخاطر عدم اليقين المتعلقة بالطبيعة .

إن الزراعة المتنوعة أو المختلطة تمثل خطوة منطقية وسيطة في عملية التحول من الإنتاج المعيشي إلى الإنتاج المتخصص . وفي هذه المرحلة ، لم تعد المحاصيل الرئيسية هي المهيمن على الإنتاج الزراعي ، حيث يتم إدخال محاصيل جديدة مثل الفاكهة والخضر ، والبن والشاي ، وغير ذلك من المحاصيل النقدية ، بالإضافة إلى عدد بسيط من الماشية . إن هذه الأنشطة الجديدة يمكن أن تقضي على التباطؤ المعتاد في الأعمال الزراعية خلال فترات السنة التي تسود فيها البطالة المقنعة . ويعتبر هذا الأمر مرغوباً فيه بوجه خاص في كثير من الدول النامية التي تتوافر فيها العمالة الزراعية ، بحيث يمكن توجيه هذه العمالة إلى استخدامات أفضل وأكثر كفاءة .

على سبيل المثال ، إذا كانت المحاصيل الأساسية تشغل الأرض خلال فترات معينة من السنة ، فإنه يمكن زراعة المحاصيل الجديدة خلال مواسم الركود ، حتى يمكن الاستفادة بالأفراد العاطلين والأرض غير المستغلة . وفي الفترات التي تشهد ندرة في

المعروض من العمل في أوقات الذروة الزراعية ، مثلما هو الحال في أجزاء كثيرة في أفريقيا ، يتم اللجوء إلى بعض الأدوات البسيطة الموفرة للعمل (مثل الجرارات الصغيرة ، وماكينات نشر البذور ، والمحاريث التي تجرها الدواب) .

وأخيراً ، نجد أن استخدام البذور الجيدة ، والأسمدة ، وترشيد عمليات الري ، يؤدي إلى زيادة غلة المحاصيل الرئيسية مثل القمح والذرة والأرز ، وبالتالي يمكن تخصيص مزيد من الأرض لزراعة المحاصيل النقدية ، وفي نفس الوقت ضمان وجود قدر كافي من المحاصيل الغذائية .

وبالتالي يتوافر لمن يقوم بتشغيل المزرعة فائضاً يمكن تسويقه ، ويستغل حصيلة البيع في تحسين المستوى الاستهلاكي للعائلة ، أو لاستثماره لتحسين أوضاع المزرعة . إن الزراعة المتنوعة يمكن أن تقلل من أثر فشل المحصول الرئيسي ، وتعطي الأمان لتوافر الدخل وهو مالم يكن متاحاً من قبل .

إن نجاح أو فشل الجهود المبذولة لتحويل الزراعة التقليدية سوف يعتمد ، ليس فقط على قدرة ومهارة المزارع في رفع إنتاجيته ، وإنما على أمور أكثر أهمية مثل الأحوال الاجتماعية والتجارية والمؤسسية ، التي يتم العمل في ظلها . وبشكل أكثر تحديداً ، إذا توافر للمزارع الائتمان المناسب ، والأسمدة ، ومياه الري ، وقنوات التسويق ، ومعلومات جيدة عن المحاصيل النقدية ، وإذا حصل على السعر العادل لما يقوم بإنتاجه ، وإذا شعر بأنه وعائلته هم أول المستفيدين من أى تحسينات تتم ، عندئذ لا يوجد سبب لافتراض أن المزارع التقليدي لن يستجيب للحوافز الاقتصادية والفرص الجديدة التي تؤدي إلى تحسين مستواه المعيشي . وتدل الشواهد العملية من دول مختلفة مثل : كولومبيا ، والمكسيك ، ونيجيريا ، وغانا ، وكينيا ، والهند ، وباكستان ، وتايلاند ، والفلبين ، أنه في ظل الأوضاع السليمة ، يستجيب صغار المزارعين للحوافز السعرية والفرص الاقتصادية ، ويقوم المزارعون بإجراء تغييرات جذرية فيما يقومون بإنتاجه ، وفي الكيفية التي يتم الإنتاج من خلالها . وعلى ذلك ، يمكن القول بأن نقص الابتكار في الزراعة لا يكون في المعتاد بسبب عدم وجود الدافع أو الخوف من التغيير في حد ذاته ، وإنما بسبب عدم توافر الفرص الكافية والمربحة .

4/5/10 من التشتت إلى التخصيص: الزراعة التجارية الحديثة

إن المزرعة المتخصصة آخر مرحلة للملكية الفردية في الاقتصاد المختلط وأكثرها تقدماً . فهي النوع الأكثر انتشاراً من أشكال الزراعة في الدول الصناعية المتقدمة . فلقد تطور هذا الشكل من الزراعة استجابة للتنمية الحادثة في مجالات أخرى من الاقتصاد القومي ، ومتوازياً معها . إن الارتفاع العام في مستويات المعيشة ، والتقدم البيولوجي والفني ، واتساع الأسواق الوطنية والعالمية ، كانت القوة الدافعة لنشأة الزراعة المتخصصة ونموها .

وفي ظل الزراعة المتخصصة ، لم يعد تدبير الغذاء اللازم للأسرة هو الهدف الرئيسي . وبدلاً من ذلك ، أصبح الربح التجاري البحت هو معيار النجاح ، وكذلك تحقيق أقصى غلة ممكنة من الهكتار باستخدام الموارد الصناعية (الري ، السماد ، المبيدات ، البذور المهجنة ، . . .الخ) والموارد الطبيعية ، كهدف للنشاط الزراعي . وبإيجاز ، يكون الإنتاج بأكمله للسوق . كما أن المفاهيم الاقتصادية مثل النفقات الثابتة والمتغيرة ، والادخار والاستثمار ، ومعدلات العائد ، والتوليفات المثلى لعوامل الإنتاج ، وأقصى إمكانات للإنتاج ، وأسعار السوق ، ودعم الأسعار ، أصبحت ذات أهمية سواء من الناحية الكمية أو الكيفية . إن التركيز على استغلال الموارد لم يقتصر على الأرض ، والمياه ، والقوة العاملة ، مثلما هو الحال في الزراعة المعيشية والمختلطة . وبدلاً من ذلك ، أصبح التكوين الرأسمالي ، والتقدم التكنولوچي ، وأنشطة البحوث العلمية والتطوير ، هي المتغيرات التي تلعب الدور الرئيسي في الحث على رفع مستويات الناتج والإنتاجية .

وتتفاوت المزارع المتخصصة من حيث الحجم والوظيفة . فهي تتدرج من المزارع التي تزرع الفاكهة والخضر بكثافة إلى حقول القمح والذرة الشاسعة في أمريكا الشمالية . وفي معظم الحالات ، يتم استخدام معدات رأسمالية معقدة وموفرة للعمل ، تتراوح بين الجرارات الضخمة وآلات الحصاد المركبة ، وأساليب رش المبيدات بالطائرات ، مما يسمح لعائلة منفردة لأن تزرع عدة آلاف من هكتارات الأرض .

إن السمات المشتركة لجميع المزارع المتخصصة تتمثل في تركيزها على زراعة محصول واحد معين ، واستخدامها لأساليب الإنتاج كثيفة رأس المال ، وهي أساليب تكون في كثير من الحالات موفرة لعنصر العمل ، واعتمادها على اقتصاد الحجم من أجل تخفيض النفقات وتعظيم الأرباح . ولأجل جميع الأغراض العملية ، لاتختلف المزارع المتخصصة عن المشروعات الصناعية الكبيرة ، سواء من حيث المفهوم أو التشغيل . وفي الحقيقة ، نجد أن معظم أعمال الزراعة المتخصصة ، سواء في الدول المتقدمة ، والدول النامية بصفة خاصة ، تمتلكها وتديرها شركات متعددة الجنسية عملاقة متخصصة في النشاط الزراعي .

5/5/10 الخلاصة والاستنتاجات

بالرغم من إمكانية تواجد الأنواع الثلاثة من الزراعة - الزراعة المعيشية ، والمختلطة ، والمتخصصة - في نفس الوقت في معظم الدول النامية تقريباً ، فإنه بالنسبة للغالبية العظمى من الدول ، تكون النظم الزراعية المعاصرة المطبقة لازالت تسيطر عليها الزراعة المعيشية والمزارع العائلية المختلطة صغيرة الحجم . إن تعاظم عدد المشروعات التجارية قد يكون من الصعب تحقيقه ، ويتوقف ذلك على حل الكثير من المشاكل في المدى القصير والمدى المتوسط . وبالتالي ، نستطيع أن نستنتج أن التحسن في أساليب الزراعة المختلطة سواء صغيرة أو متوسطة الحجم ، التي ستؤدي إلى زيادة الدخل الزراعي ، والغلة المتوسطة ، وتستوعب الأيدي العاملة غير المستغلة بالكامل - إذا كانت تعتمد على أساليب كثيفة العمل - فإنها تقدم طريقاً عاجلاً لتحقيق التنمية الريفية التي تستهدف البشر .

6/10 نحو استراتيجية للتنمية الزراعية والريفية : بعض المتطلبات الأساسية

Toward a Strategy of Agricultural and Rural Development Some Main Requirements

إذا كان الهدف الرئيسي للتنمية الزراعية والريفية في دول العالم الثالث هو التحسن التصاعدي في مستويات المعيشة في الريف ، الذي يتحقق بداءة من الزيادة في دخل المزارع الصغيرة والناتج والإنتاجية ، يكون من الضروري أن نتعرف على المصادر الرئيسية للتقدم الزراعي ، والشروط الأساسية اللازمة لتحقيق ذلك الهدف .

وفيما يلي نقدم هذه المصادر ، وهي بالضرورة ذات ارتباط متبادل ، لكي نقوم بعرضها بشكل تفصيلي بعد ذلك .

مصادر التقدم الزراعي صغير النطاق :

1- التغيير التكنولوچي والابتكار .

2- السياسات الاقتصادية الحكومية الملائمة .

3- المؤسسات الاجتماعية الداعمة .

شروط التقدم الريفي العام :

1- تحديث الهياكل الزراعية للوفاء بالطلب المتزايد على الغذاء .

2- إنشاء نظام فعال للمساندة .

3- تغيير البيئة الريفية من أجل تحسين مستويات المعيشة .

1/6/10 التكنولوچيا والابتكار

في معظم الدول النامية نجد أن التكنولوچيات الزراعية الجديدة والابتكارات الزراعية تمثل الشروط المسبقة اللازمة لإحداث تحسين متواصل في مستويات الناتج والإنتاجية . ففي مناطق كثيرة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، كانت الزيادة المحققة في الناتج في السنوات المبكرة تحدث دون الحاجة إلى تكنولوچيا جديدة ، بسبب امتداد الزراعة إلى أراضي أخرى غير مستغلة . والآن ، يمكن القول بأن جميع هذه الفرص قد تم استغلالها تقريباً .

ويمكن القول بأن هناك مصدرين رئيسيين للابتكارالتكنولوچي يترتب عليهما زيادة الغلة الزراعية . ولسوء الحظ ، يشتمل كلاهما على بعض المشاكل بالنسبة للتنمية الزراعية في الدول النامية . المصدر الأول يتمثل في ميكنة الزراعة لتحل محل العمل البشري . إن إدخال الآلات الموفرة للعمل يمكن أن يكون له آثار كبيرة على حجم الناتج لكل عامل (إنتاجية العامل) ، وخاصة في حالة الزراعة الواسعة وندرة العمل . على سبيل المثال ، يستطيع عامل واحد تشغيل آلة حصاد ضخمة تقوم في ساعة واحدة بما يقوم به مئات من العمال باستخدام الطرق التقليدية .

ولكن في المناطق الريفية في معظم الدول النامية ، حيث تكون مساحات الأرض صغيرة ، ويكون رأس المال نادراً والعمل وفيراً ، فإن استخدام الأساليب الميكانيكية بشكل مكثف ، ليس فقط غير ملائم للبيئة الطبيعية في هذه المناطق ، ولكنه يؤدي أيضاً إلى زيادة البطالة الريفية دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى خفض نفقة إنتاج الوحدة من الغذاء . وعلى ذلك ، يكون استيراد مثل هذه الآلات مضاد للتنمية ، لأن الاستخدام الكفء لمثل هذه الآلات يحتاج إلى مساحات كبيرة من الأرض (وهو ما قد يؤدي إلى نزع ملكية المزارع الصغيرة لصالح كبار الملاك ومقرضي الأموال) ، وقد يؤدي ذلك إلى تضخيم المشاكل الخطيرة الموجودة فعلاً مثل انتشار الفقر والبطالة في الريف . وإذا كانت الأساليب الميكانيكية تستبعد المرأة ، فإن فجوة الإنتاجية بين الذكور والإناث سوف تتسع ويكون لذلك الأمر انعكاسات خطيرة .

وعلى النقيض ، نجد أن الابتكارات البيولوجية (البذور الهجين) ، وللتحكم في المياه (أساليب الري الحديثة) ، والكيماوية (الأسمدة ، والمبيدات ، . . .الخ) ، والتي تشكل المصدر الثاني ، ليست آمنة تماماً ، حيث توجد لها مشاكلها الخاصة . وتؤدي هذه الابتكارات إلى تحسين جودة الأرض الموجودة من خلال زيادة إنتاجية هكتار الأرض ، كما أنها تؤدي إلى زيادة إنتاجية العامل بشكل غير مباشر . إن البذور المحسنة ، وأساليب الري المتقدمة ، ونظام الدورة المحصولية (الزراعية) ، وزيادة استخدام الأسمدة والمبيدات ، والتطورات الحديثة في مجال علاج وتغذية الحيوان ، كل ذلك يعتبر صوراً من التقدم العلمي في مجال الزراعة الحديثة . وجدير بالذكر ، أن هذه الأساليب تعتبر محايدة تكنولوجياً ، بمعنى أنها يمكن أن تستخدم في المزارع الكبيرة أو الصغيرة بنفس درجة الفعالية . وهي لا تحتاج بالضرورة إلى مدخلات رأسمالية كبيرة أو معدات ميكانيكية . كما تلائم إلى حد كبير ، الأقاليم الاستوائية وشبه الاستوائية ، مما يزيد الآفاق أمام رفع الناتج الزراعي في دول العالم الثالث .

2/6/10 السياسات المؤسسية والسعرية

لسوء الحظ ، وبالرغم من أن البذور الجديدة الهجين (وتسمى البذور المعجزة) للقمح والذرة والأرز ، في تكاملها مع أساليب الري والكيماويات (والتي يشار إليها

مجتمعة باسم الثورة الخضراء) تعتبر محايدة بالنسبة للنطاق Scale - neutral مما يسمح باستفادة وتقدم المزارع الصغيرة ، فإن المؤسسات الاجتماعية والسياسات الاقتصادية الحكومية التي تصاحب تطبيق الثورة الخضراء على الاقتصاد الريفي ليست محايدة بالنسبة للنطاق . على العكس ، نجد أن هذه المؤسسات والسياسات تخدم مصالح أصحاب الأرض الأغنياء - ولأن استخدام البذور الهجين الجديدة يتطلب تواجد مدخلات مكملة مثل الري ، والأسمدة ، والمبيدات ، والائتمان ، فإذا كانت هذه المدخلات توجه إلى قلة صغيرة من أصحاب المزارع الكبيرة ، فإن الأثر الفعال للثورة الخضراء (مثلما حدث في مناطق كثيرة في جنوب آسيا والمكسيك) سيؤدي إلى إفقار جموع المزارعين . إن حصول كبار ملاك الأرض على هذه المدخلات والخدمات يكسبهم ميزة تنافسية Competitive advantage على صغار الملاك ، وبشكل يمكن أن يؤدي إلى إخراجهم من السوق . ومن الملاحظ أن كبار الملاك يحصلون على الائتمان الحكومي بسعر فائدة منخفض ، بينما يضطر صغار الملاك للاقتراض من مقرضي الأموال (المرابين) . وتتمثل النتيجة الحتمية لذلك الأمر في اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء . وبالتالي ، نجد أن أحد الابتكارات الإنمائية التي يمكن أن تساعد في تخفيف الفقر في الريف وزيادة الناتج الزراعي ، ينقلب ليصبح مضاداً للتنمية إذا كانت السياسات العامة والمؤسسات الاجتماعية تحول دون المشاركة الفعالة من جانب صغار المزارعين .

وهناك مجال حساس آخر يحتاج إلى إصلاح في السياسات الحكومية ، يتعلق بتسعير السلع الزراعية ، وخاصة الحبوب الغذائية وغيرها من المحاصيل الرئيسية المنتجة للسوق المحلي . ومن الملاحظ أن كثيراً من حكومات الدول النامية ، في سعيها لتحقيق التنمية الصناعية والحضرية السريعة ، تقوم بالحفاظ على أسعار السلع الزراعية منخفضة ، في محاولة منها لتوفير الغذاء الرخيص للقطاع الحضري الحديث . ويحصل المزارعون على أسعار لمنتجاتهم تقل عن الأسعار العالمية أو أسعار السوق الحرة في الداخل . وبالتالي نجد أن شروط التجارة الداخلية (وتقاس بنسبة أسعار الغذاء إلى أسعار السلع المصنوعة) تميل لصالح السلع الصناعية . وفي بعض الأحيان ، تكون أسعار السلع الزراعية أقل من تكلفتها ، وبالتالي لا يوجد حافز لدى المزارعين

للتوسع في الإنتاج أو للاستثمار في تكنولوجيا تزيد الإنتاجية . وينتج عن ذلك قصور في المعروض من الغذاء المحلي عن الطلب عليه ، وتتحول الدول التي كانت مكتفية ذاتيًا في إنتاج الغذاء لتصبح مستوردة له . ويترتب على هذا الوضع مزيد من الضغط على ميزان المدفوعات ، ويزيده من حدة أزمة الديون العالمية مثلما حدث في عقد الثمانينات .

3/6/10 شروط التنمية الريفية

إن الشروط الأساسية الضرورية لتنفيذ استراتيچية للتنمية الزراعية والريفية تهدف إلى مصلحة الشعب تتمثل في ثلاث من الفرضيات تتعلق بالإصلاح الزراعي ، والسياسات الداعمة ، وتكامل الأهداف الإنمائية .

(أ) ينبغي تعديل الهياكل الزراعية وأنماط الملكية بحيث تحقق هدفاً مزدوجاً يتمثل في زيادة إنتاج الغذاء ، وتوسيع قاعدة الاستفادة من التقدم الزراعي (الإصلاح الزراعي) .

(ب) لا يمكن تحقيق مزايا التنمية الزراعية بالكامل بالنسبة للمزارع صغيرة النطاق ، مالم يتم إنشاء نظم حكومية للمساندة ، بحيث تقدم الحوافز الضرورية ، وتخلق الفرص الاقتصادية ، وتوفر الائتمان والمدخلات لصغار المزارعين حتى يمكنهم زيادة الناتج والإنتاجية (السياسات الداعمة) .

(جـ) التنمية الريفية ، بالرغم من اعتمادها بداءة على تحقيق التقدم للمزارع الصغير ، فإنها تشتمل على ما هو أكثر من ذلك . فهي تتضمن كافة الجهود المبذولة لزيادة الدخل الحقيقي في الريف سواء كان مصدره الأنشطة الزراعية أو غير الزراعية ، وتصنيع الريف ، ونشر التعليم ، ومد مظلة الخدمات الصحية والإسكان ، وكل ما يرتبط بذلك من خدمات . كما تشتمل أيضاً على محاولة تقليل عدم المساواة في توزيع الثروة والدخل ، وتقليل التفاوت بين الريف والحضر . بالإضافة إلى ضمان استمرارية التحسن المحقق في القطاع الريفي (تكامل الأهداف الإنمائية) .



7/10 الحالة الدراسية

للفصل العاشر

إقتصاد بنجلاديش

- **بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية:**

العاصمة : داكا

المساحة : 143.988 كيلو متر مربع .

السكان : 123.4 مليون نسمة (1998) .

معدل النمو السكاني السنوي : 1.8%(1998) .

نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي : 270 دولار أمريكي (1997) .

نصيب الفرد من الناتج القومي حسب تعادل القوة الشرائية : 1050 دولار (1997) .

معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي : 1%(1965-1996) .

مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي GDP : 30%(1996) .

مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي GDP : 14%(1996)

معدل وفيات الأطفال في الألف : 77(1996) .

نسبة سوء التغذية للأطفال : 56%(92-1997) .

مساهمة المرأة في قوة العمل : 42%(1997) .

معدل الأمية (لأكثر من 15سنة) : 51% للرجال ، 74% للسيدات (1996) .

مؤشر التنمية البشرية HDI : 0.37 (منخفض) (1995) .

لعدة سنوات ، كانت بنجلاديش تصنف على أنها دولة كثيفة المجاعة وشديدة الفقر جداً . فلقد كان الإنتاج الغذائي غير قادر على تلبية الاحتياجات المتزايدة بسبب الزيادة السكانية الكبيرة وكبر حجم السكان . أما اليوم فقد قامت الدولة بتغيير هذا الوضع المتردي الذي تعيشه ، وذلك من خلال استدعائها لكثير من خبراء التنمية والذين يتكلمون عن الوضع المهتز والمتأرجح لبنجلاديش ، والبعض أطلق عليها بأنها تشبه حالة السلة في آسيا .

وتصنف بنجلاديش على أنها من أكثر بلاد جنوب آسيا من حيث المناخ الاستوائي شديد الحرارة ، وبها أعلى معدلات سقوط الأمطار في العالم ، والتي تؤثر بدورها على الطبيعة الجغرافية للبلاد وعلى شكل الأنشطة الاقتصادية ومواقعها وتخصيصها . إن معظم أجزاء البلاد تغمرها مياه الأمطار أثناء مواسم المطر ، ولذلك فإن زراعة الأرز والجوت هي السائدة والتي تستقطب جزء كبير من القوى العاملة في البلاد .

كما تعتبر بنجلادش من أكثر الدول الزراعية من حيث الكثافة السكانية في العالم حيث بها 123 مليون نسمة طبقا لإحصاءات عام 1998وهي أيضا من أفقر الدول ومعدلات التنمية بها منخفضة جداً حيث يبلغ نصيب الفرد السنوي من الـ GNP 270 دولار فقط ومتوسط العمر بها 58 سنة ، ومعدل تعليم المرأة فقط 26% . أما عن حجم القوى العاملة فهو يزيد بدرجة كبيرة نتيجة للنمو السكاني الكبير ، كما زادت نسبة البطالة لتصل إلى 20% ، كما نجد أن دخلها موزع نسبيا أفضل بالمقارنة بباقي الدول الأقل نمواً كما أن نصيب الفرد من الدخل منخفض بطبيعته (أقل خمس عشرة مرة عن متوسط العالم) . كما يوجد في بنجلاديش أعلى معدلات الفقر في العالم (نسبة الفقر في المناطق الريفية 40% في عام 1995) .

وبسبب عمليات التحضر الكثيفة في الآونة الأخيرة ، ولكن بالرغم من ذلك ، فهناك 84% من السكان لا يزالون يعيشون في المناطق الريفية ، ومعظم الاقتصاد الزراعي اقتصاد معيشي . كما أن الاقتصاد البنجلاديشي يعاني من الكثير من القيود والتحديات الهيكلية مثل الفقر وغيره ، والتي يحاول صانع السياسة الاقتصادية تخفيفها ومواجهتها لتحسين الوضع الاقتصادي .

كما أن الزراعة تشكل ثلث كل من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات . وهناك اعتماد كبير على الزراعة والذي لم يسمح لبنجلاديش أن تستوعب النمو المتزايد والسريع في قوة العمل ، أو لم يولد التدفق الكافي لعائدات البلاد من الصرف الأجنبي . وهذا هو السبب الذي جعل الخطط الحديثة للنمو تركز أكثر على إحداث نمو في الصناعة (والتي تسهم حاليا فقط بحوالي 4% من الـGDP) .

إن قوة العمل في بنجلادش هي كبيرة وغير ماهرة وغير متعلمة أيضا ، لذلك فهي تسهم في زيادة النمو السكاني ، كما أن تنمية وتطوير المورد البشرى يتم ببطء شديد . إن الاقتصاد في البلاد يتميز بعدة خصائص هي الانخفاض الكبير في معدل الادخار المحلي والعجز الكبير والمزمن في ميزان المدفوعات والاعتماد على المساعدات الخارجية (المعونات الأجنبية) التي تدفع بصفة مستمرة ، وتؤدي دور مهم في تغطية متطلبات الميزانية وميزان المدفوعات معاً .

وبالرغم مما سبق ، إلا أن بنجلاديش تملك بعض المقومات الخاصة بالتقدم في كثير في مناطقها كما أن عجز التجارة الخارجية قد انخفض بسبب السياسات التي تم تبنيها وتصميمها لتشجيع الصادرات وتحسين إدارة معدل الصرف الأجنبي ، كما أن العجز الحكومي قد تم تخفيضه أيضا . وذلك من خلال تخفيض حجم الاستثمارات العامة إن السياسات التي اتخذت كل لها دورها التنفيذى لتحديد الأسعار الخاصة بالمزارعين والمحاصيل الزراعية ، وذلك بهدف إعادة ترتيب الاستثمارات الخاصة وإجراءات منح التراخيص الخاصة بتلك الاستثمارات ، وذلك للتعهد أكثر والالتزام بتدعيم اللامركزية الرئيسية في المشروعات العامة . إن مثل

هذه السياسات جعلت بنجلادش تحقق معدل نمو لنصيب الفرد سنويا من الـ GNP بحوالي 2.7% بين عامي 1990 و 1996 .

إن الهدف الأول الأساسي المعلن لجهودات الحكومة الحالية في إحداث التنمية هو القضاء على حدة الفقر في البلاد ، وذلك من خلال زيادة الإنتاج ورفع معدلات الإنتاجية خاصة في الغذاء والسلع والمواد الأساسية الأخرى . إن تحقيق هذه الأهداف سوف يتطلب معدل نمو اقتصادي متواصل لا يقل في متوسطه عن (5% - 5,5%) سنوياً فضلا عن ضرورة تحقيق النمو السريع في معدل التعليم والقضاء على الأمية وتخفيض معدل النمو السكاني السريع . ومع اعتماد البلاد المتزايد والكثير على المعونات الأجنبية غير المؤكدة ، فقد انخفضت هذه المساعدات على المستوى العالمي خاصة بعد حرب الخليج الثانية ، وأصبحت هناك الحاجة ماسة لزيادة الادخار المحلي والاستثمار المحلي بنسبة تتراوح بين (10 -15%) لذلك فإن على بنجلاديش أن تعمل بجد لتواصل الزيادة المستمرة في منتجاتها الزراعية في نفس الوقت الذي تستمر فيه لزيادة التوسع في إنتاجها الصناعي وبناء قاعدتها الصناعية . وحديثا ، فإن الانخفاض الذي حدث في معدل النمو السكاني ، مع الحصول على عديد من الأسواق الجديدة لتصدير منتجاتها المصنعة ، فإن هذا من شأنه أن يؤدي مستقبلا إلى وضع أفضل .

8/10 أسئلة للمناقشة :

س 1 : لماذا أى تحليل لمشاكل التنمية يلقى بمزيد من التركيز على دراسة النظم الزراعية وخاصة الزراعة القروية والقطاع الريفي؟

س 2 : ما هي الأسباب الرئيسية للركود النسبي في زراعة دول العالم الثالث أثناء فترة عقود التنمية 1960 -1970 ، وكيف يمكن تحسين ذلك الأداء المنخفض في المستقبل؟ اشرح إجابتك .

س 3 : يقال أحيانا أن العالم يتكون من شكلين من أشكال الزراعة . اشرح المقصود بهذه العبارة وكيف يمكن توصيف ذلك؟

س 4 : قارن بين المشروعات الزراعية صغيرة الحجم في كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وكيف تختلف النظم الزراعية عبر هذه المناطق ، وما هي الخصائص المشتركة بينهم في هذا المجال؟

س 5 : اشرح المقصود بالعبارة التي قالها الاقتصادي «ميردال» : «إن القطاع الزراعي هو الذي سيحدد الفائز والخاسر في معركة التنمية الاقتصادية في المدى الطويل» .

س 6 : يقال أحياناً أن صغار المزارعين متخلفون وجهلاء لأنهم يقاومون الابتكارات الزراعية التي يمكن أن تزيد غلة المزرعة بدرجة كبيرة . هل هذه المقاومة تنبثق عن عدم رشد من جانبهم ، أم تعزي إلى أسباب أخرى يغفلها الاقتصاديون الغربيون؟ اشرح إجابتك .

س 7 : شرحنا في هذا الفصل ثلاث مراحل للانتقال من الزراعة المعيشية إلى الزراعة الحديثة المتخصصة ، ما هي السمات والخصائص الرئيسية لهذه المراحل الثلاث .

س 8 : يبدو أن هناك اتفاقاً واسع النطاق على أن الأقاليم التي يتسم فيها توزيع ملكية الأرض بعدم العدالة إلى حد كبير (أساساً في أمريكا اللاتينية وبعض مناطق آسيا) يكون الإصلاح الزراعي فيها شرطاً ضرورياً ولكنه غير كاف لتشجيع الزراعة ذات النطاق الصغير . ما المقصود بهذه العبارة ، وما هو مفهوم الإصلاح الزراعي؟ إعط بعض الأمثلة لبعض تدابير السياسة الاقتصادية التي ينبغي أن تصاحب الإصلاح الزراعي .

س 9 : ما المقصود بالتنمية الريفية المتكاملة أو الشاملة؟ وما هي المعايير التي يمكن أن نستخدمها لتقرير ما إذا كانت التنمية الريفية موجودة أم غير موجودة؟

الفصل الحادي عشر

البيئة والتنمية
The Environment and Development

1/11 الاقتصاد والبيئة Economics and the Environment

يلاحظ أنه في السنوات الحديثة الماضية فإن الاقتصاديين أصبحوا أكثر اهتماما بالموضوعات المتعلقة بالبيئة والتي ترتبط بنجاح جهود التنمية . ونحن ندرك الآن التفاعل بين الفقر والتدهور البيئي الذي يمكن أن يقود إلى عملية تدوم وتتواصل ذاتياً . وكنتيجة للجهل أو الضرورة الاقتصادية ، فإن بعض فئات المجتمع تقوم بعملية تدمير أو استنفاد لموارد تعتمد عليها الحياة كما أن تزايد الضغوط لزيادة الضرائب على الموارد البيئية في الدول النامية يمكن أن يكون له نتائج خطيرة على الاكتفاء الذاتي في العالم الثالث ، وعلى توزيع الدخل ، وكذلك على النمو المرتقب في المستقبل .

إن التدهور البيئي يمكن أن يقلل من خطوات التنمية الاقتصادية من خلال التكاليف المرتفعة التي تنفقها الدول النامية على الصحة وانخفاض إنتاجية الموارد الاقتصادية وخاصة المورد البشري .

ويلاحظ أن أفقر 20% من سكان العالم هم المجموعة التي تعاني من سوء البيئة بصورة كبيرة . إن التدمير البيئي الشديد يؤدي إلى ضغوط سكانية على الأرض الحدية مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية الأرض وانخفاض متوسط نصيب الفرد من إنتاج الغذاء . بالمثل يؤدي ذلك إلى صعوبة الحصول على مياه نظيفة وصحية تؤثر بدورها أساساً على الفقراء والتي تسبب حوالي 80% من الأمراض المنتشرة . إن من بين الحلول الأخرى لهذه المشاكل البيئية المتعددة تعزيز إنتاجية الموارد وتحسين الظروف المعيشية بين الفقراء ، وتحقيق نمو بيئي قابل للاستمرارية يكون مترادف ومتوافق في نفس الوقت مع تعريفنا للتنمية الاقتصادية .

وهناك جدال حول التكاليف البيئية المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية المتنوعة ، ولكن اقتصاديٍّ التنمية يتفقوا في الرأى حول أن الاعتبارات البيئية تشكل جزء من المبادرة السياسية وأن له أثره الكبير على التنمية . إن استبعاد التكاليف البيئية من حسابات الناتج القومي الإجمالي تكون مسئولة بشكل كبير عن الإهمال التاريخي للاعتبارات البيئية في اقتصاديات التنمية ، كما أن أضرار النفايات وتلوث المياه وقطع الغابات بسبب استخدام طرائق إنتاج لا يمكن استمرارها يمكن أن تخفض بشكل كبير الإنتاجية القومية في الأجل الطويل لكن سيكون لها تأثير إيجابي على الناتج القومي الإجمالي الحالي . هكذا يكون من المهم الأخذ في الاعتبار الأمور البيئية في الأجل الطويل عند التحليل الاقتصادي . كما أن النمو السكاني السريع وتوسع الأنشطة الاقتصادية في دول العالم النامي تكون أكثر اتجاهاً لتوسع الدمار البيئي ما لم تتخذ خطوات جادة وسريعة تخفف من هذه النتائج السلبية على البيئة وعلى التنمية في نفس الوقت .

2/11 البيئة والتنمية: القضايا الأساسية
Environment and Development: The Basic Issues

هناك سبع قضايا أساسية تتعلق بتعريف بيئة التنمية هي :

1/2/11 التنمية المتواصلة والحسابات البيئية

يلاحظ أن اقتصاديٍّ البيئة قد استعملوا مصطلح الاستمرارية أو التواصل في محاولة منهم لتوضيح الرغبة في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي من ناحية والحفاظ على التوازن البيئي من الناحية الأخرى . وعلى الرغم من وجود عدة تعريفات للنمو المتواصل أساساً تشير إلى (مقابلة الاحتياجات للأجيال الحاضرة بدون تعريض احتياجات الأجيال المستقبلية للخطر) فإن الاقتصاديين يرون أن طريق التنمية يكون مستمر (فقط إذا كان المخزون من الأصول الرأسمالية يظل ثابت أو يرتفع مع الزمن) . وضمن هذه المواقف يتضح أن نمو وتحسن المستقبل وكل جودة الحياة تعتمد على جودة البيئة . إن الموارد الطبيعية في الدولة وجودة الهواء والمياه والأرض الشائعة تعتبر ميراث لكل الأجيال ، وكثيرا ما سنجد أن تدمير هذه الهبات بشكل غير تمييزي أثناء تحقيق الأهداف الاقتصادية قصيرة الأجل يكون عقاباً للجيل الحاضر ، وبصفة خاصة الأجيال المستقبلية . لذلك يكون من المهم لمخططي التنمية أن يأخذوا في

اعتبارهم الحسابات البيئية في قراراتهم السياسية . فعلى سبيل المثال فإن الحفاظ على ، أو فقدان الموارد البيئية الثمينة يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تقدير النمو الاقتصادي ورفاهية البشرية . وبالتتابع فإن على صانعي السياسات أن يضعوا أهدافهم بما لا يضيع الأصول البيئية ولا يهدر البيئة بل يحافظ على التوازن البيئي .

ويلاحظ أن الحسابات البيئية قد عرضت بواسطة Pearce & Warford حيث أوضحا أنها يجب أن تشتمل على الأصول الرأسمالية الكلية ولا تحتوي فقط على رأس المال الصناعي (آلات ، مصانع ، طرق) لكن أيضا رأس المال البشري (المعرفة ، الخبرة ، والمهارات) ورأس المال البيئي (الغابات ، وجودة التربة ، وسلاسل الجبال) ، ومن خلال هذا التعريف ، فإن التنمية المتواصلة تتطلب عدم نقصان كل أصول رأس المال ، وأن المقياس الصحيح للدخل القومي المتواصل (أو الناتج القومي الصافي المتواصل) هو ذلك المقدار الذي يمكن استهلاكه دون نقصان رصيد رأس المال ، ويعبر عنها بالمعادلة الآتية : . NNP* = GNP-Dm-Dn .

حيث إن NNP* الناتج القومي الصافي ، Dm قيمة الإهلاك للأصول الرأسمالية الصناعية ، Dn يكون قيمة الإهلاك لرأس المال البيئي .

وبقياس أفضل ولكن أكثر صعوبة من خلال الاعتماد على طريقة تجميع البيانات الحالية كما يلي : NNP*=GNP-Dm-Dn-R-A.

حيث إن R تكون الإنفاق المطلوب لتعويض رأس المال البيئي (مثل التربة والثروة السمكية وغيرها) و A وهي الإنفاق المطلوب لتفادى دمار رأس المال البيئي (والمتمثل في تلوث الهواء - انخفاض جودة الماء والتربة . . . إلخ) .

وفي ضوء زيادة مستويات الاستهلاك على مستوى العالم في ظل ارتفاع معدلات النمو السكاني ، ندرك أن التنمية المتواصلة ستصبح من أكبر التحديات . كذلك يجب أن نسأل أنفسنا ، ما هي التوقعات الحقيقية لمستوى المعيشة المتواصل؟ . وفي ضوء المعلومات المتاحة ، هناك استخدام سريع ومهدر للموارد البيئية ، وفي ظل توقع زيادة سكان العالم بحوالي 3.7مليار خلال الـ 30 سنة القادمة سوف يحتاج الأمر إلى تغيير جذري في أنماط الإنتاج والاستهلاك ، وسوف نناقش ذلك في الفصول التالية .

2/2/11 السكان والموارد والبيئة

إن كثيرا من الاهتمام بالقضايا البيئية ينبثق من إدراك حقيقة هي : أن هناك عدد محدد من التعداد السكاني الممكن الوصول إليه الذي يمكن أن يقابل الموارد البيئية المحددة . لكن من الواضح أن الاستمرار في سرعة معدلات التدهور البيئي لن تكون عملية سهلة في ظل القدرة المحدودة للجيل الحالي وجيل المستقبل على توليد هذه الاحتياجات . إن تقليل معدل النمو السكاني يمكن أن يساعد في حل كثير من المشاكل البيئية . كما أن إنقاص معدل الخصوبة والوصول إلى الحجم النهائي للسكان يعتمد بشكل واسع على التزام الحكومات بتوفير الشروط الاقتصادية والمؤسسية اللازمة للحد من الخصوبة .

ويلاحظ أن النمو السكاني السريع لدول العالم الثالث يؤدي إلى نقص في الوقود والمياه في المناطق الريفية ويؤدي إلى حدوث أزمات صحية في المدن في كثير من الأقاليم الفقيرة جدا في الكرة الأرضية . كما أنه من الواضح أن الزيادة السكانية تؤدي إلى التعجيل بتدمير الموارد البيئية التي يعتمد عليها البقاء الإنساني . ولمقابلة التوسع في الاحتياجات المتزايدة للدول الأقل نمواً ، فإن التدمير البيئي يجب أن يقف مع العمل على زيادة إنتاجية الموارد الموجودة فعلاً لتحقيق استفادة أكبر لسكان العالم .

3/2/11 الفقر والبيئة

في الغالب الأعم ، يتم إلقاء اللوم على ارتفاع الخصوبة (النمو السكاني) كسبب لوجود كثير من المشاكل التي تعزى إلى الفقر ذاته . على سبيل المثال ، نجد أن الكثافة السكانية في هكتار الأرض الزراعية في الصين تبلغ ضعف نظيرتها في الهند ، ومع ذلك نجد أن الغلة أعلى بمقدار الضعف أيضاً . وبالرغم من الدمار البيئي وارتفاع الخصوبة يسيران جنباً إلى جنب ، فإن هناك عاملاً ثالثاً يؤثر على الاثنين معاً ، هو الفقر المطلق . ولكي تنجح السياسات البيئية في الدول النامية ، ينبغي عليها أن تركز أولاً على قضايا من لا أرض لهم (المعدمين) ، والفقر ، وصعوبة الوصول إلى المصادر المؤسسية . إن عدم ضمان حقوق ملكية الأرض ، ونقص الائتمان والمدخلات ، وغياب المعلومات ، كل ذلك يمنع قيام الفقراء بالاستثمار الذي يؤدي إلى الحفاظ على

الأصول البيئية environmental assets التي يعيشون عليها . ذلك أن الحفاظ على البيئة من التدهور هو أمر يرتبط بتقديم الدعم المؤسسي للفقراء أكثر منه محاربة لعملية التدهور الحتمية .

4/2/11 النمو والبيئة

في حقيقة الأمر ،إذا كان في الإمكان تقليل حجم الدمار البيئي عن طريق زيادة دخل الفقراء ، عندئذ يمكن تحقيق النمو دون إحداث المزيد من التدمير البيئي . إن الدلائل تشير إلى أن أسوأ من يسهم في دمار البيئة أغنى بليون شخص وأفقر بليون شخص على سطح الأرض . وهناك اعتقاد أن الأثر التدميري على البيئة من جانب البليون شخص من الفقراء ، أشد فتكاً من تأثير الطبقات متوسطة الدخل والتي يبلغ تعدادها نحو 3,2 بليون نسمة . ونستنتج من ذلك أن تحسين الوضع الاقتصادي للجماعات الأكثر فقراً ، سوف يؤدي إلى تحسين الأوضاع البيئية . ومن ناحية أخرى ، هناك احتمال لأن تؤدي الزيادة في الدخل وفي مستويات الاستهلاك إلى زيادة حجم الدمار البيئي . وتلك هي المعضلة التي تواجه العالم .

5/2/11 التنمية الريفية والبيئة

لمقابلة زيادة احتياجات الغذاء بسبب زيادة النمو السكاني في الدول الأقل نمواً ، فإن تقدير إنتاج الطعام في الدول النامية سوف يتضاعف بحلول سنة 2010 ، وذلك بسبب الأرض في معظم مناطق العالم الثالث والتي تكون محملة بالسكان ، ولمقابلة هذا الناتج يتطلب الأمر إحداث تغييرات سريعة في التوزيع ، والاستخدام ، وكمية المواد المتاحة في القطاع الزراعي . ولأن المرأة تكون مشرفة على الموارد الريفية مثل الغابات والمياه في الريف وتساعد كثيرا في عرض العمل الزراعي ، يكون ذلك له أهمية أساسيةفي دمجها في برامج التنمية . بالإضافة إلى أن جهود تخفيف الفقر ينبغي أن تستهدف الوضع الاقتصادي للمرأة بوجه خاص ، حتى يمكن تقليل اعتماد النساء على طرائق إنتاج غير قابلة للاستمرار . إن إمكانية زيادة المدخلات الزراعية لصغار المزارعين ، مع تقديم وإعادة تقديم طرق متواصلة ، ومستمرة للزراعة ، سوف يساعد كل هذا في خلق بدائل أكثر جاذبية بدلاً من تلك التي تدمر البيئة حالياً . كما أن

الاستثمارات في زيادة الأراضي الزراعية يمكن أن يزيد كثيرا من العوائد المحققة من الأراضي الزراعية ، ويساعد كثيرا في ضمان توفير الاكتفاء الذاتي المستقبلي في الغذاء لمعظم الدول النامية .

6/2/11 التنمية الحضرية والبيئة

وضحنا في الفصل الثامن أن الزيادة السكانية السريعة مرتبطة بالهجرة من الريف إلى الحضر والتي يتسبب عنها نمو سكاني في المدن لم يسبق له مثيل ، وفي بعض الأحيان تصل إلى ضعف معدل النمو السكاني القومي ككل . وبالتالي فإن قليل من الحكومات تكون قادرة على معالجة هذه المشكلة ، والتعامل مع نتائج أمراض البيئة ذات المخاطر الصحية الشديدة على الأفراد المتعرضين لها . كما أن حالات التهديد لنتائج إنهيار البنية التحتية في الحضر والانتشار السريع للوباء والحالات الصحية الحرجة لا سيما في ظل التشريعات الحالية التي تجعل معظم المساكن الحضرية غير قانونية ، الأمر الذي يجعل الاستثمار العائلي الخاص ينطوي على مخاطر كبيرة ، بسبب حجب الخدمات الحكومية عن قطاعات عريضة من سكان العشوائيات في المناطق الحضرية . كما أن تراكم الانبعاثات والمخلفات الصناعية ومخلفات السيارات ، في ظل عدم التوافر الكافي للزراعة والحدائق التي تولد الأكسجين وتمتص تلك الغازات ، كل هذا يرفع من تكاليف تنظيم البيئة في ظل النمو الحضري المستمر ، فضلا عن انخفاض إنتاجية العمال بسبب المرض وتدهور وتلوث المياه وتدمير البنية الأساسية ، فضلا عن زيادة تكلفة الوقود اللازم لغلي الماء الملوث ، كمثال للتكاليف المصاحبة لظروف الفقر في المناطق الحضرية . لقد أظهرت الدراسات أن البيئة الحضرية ، تتجه للتدهور وبمعدل أسرع من معدل نمو السكان ، ولذلك فإن التكلفة البيئية الحدية للمقيمين في المدينة في زيادة مستمرة عبر الزمن .

7/2/11 البيئة العالمية

مع استمرار الزيادة في سكان العالم ، وارتفاع مستوى الدخل ، نجد أن صافي الدمار البيئي للكرة الأرضية آخذ في الازدياد . إن وجود بعض التنازلات يعتبر أمراً ضرورياً لتحقيق التنمية العالمية المتواصلة . إن استخدام الموارد بصورة أكثر كفاءة ، يجعل بعض التغييرات البيئية تحقق وفراً اقتصادياً ، ويجعل البعض الآخر يتم بتكلفة

أقل . ومن ناحية أخرى ، فإن الكثير من التغييرات الأساسية تستلزم القيام باستثمارات كبيرة في التكنولوچيا التي تقلل التلوث ، فلابد من قبول بعض التعارض بين تحقيق زيادة في الناتج وبين تحسين أوضاع البيئة . وكلما كانت الدولة أكثر فقراً ، قلت قدرتها على تحمل مثل هذه النفقات . إن عدداً من القضايا مثل التنوع البيولوچي ، وتدمير الغابات التي تنمو بالأمطار ، والنمو السكاني ، سوف تركز على أكثر مناطق العالم تضرراً من الناحية الاقتصادية . ففي غياب المساعدات الكافية للدول ذات الدخل المنخفض ، نجد أن الجهود البيئية سوف تمول على حساب برامج اجتماعية أخرى مثل التعليم ، والخدمات الصحية ، وخطط التوظف ، وهي برامج ذات أهمية كبرى للحفاظ على البيئة العالمية .

إن الحديث عن التضحيات المطلوبة ، ومن سوف يتحملها ، لازال قيد الجدل الشديد ، وليس أدل على ذلك مما حدث في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية UNCED والمعروف اختصاراً بقمة الأرض ، والذي عقد في مدينة ريودي جانيرو بالبرازيل في يونيو عام 1992 ، والمؤتمر الذي تلاه في مدينة كيوتو اليابانية في عام 1997 . إن معظم الدمار البيئي الحادث الآن سببه العالم الأول (الدول المتقدمة) . ولكن مع ارتفاع معدلات الخصوبة في العالم الثالث ، وزيادة متوسط الدخل ، وزيادة عدم العدالة في توزيع الدخل ، من المتوقع أن ينقلب الوضع في القرن الحادي والعشرين ، ليصبح العالم الثالث هو أكبر مصدر للتلوث والدمار البيئي . وحتي الآن ، ليس واضحاً كيف سيتم توزيع نفقات إصلاح البيئة العالمية . هل سيكون حسب متوسط نصيب الفرد من الانبعاثات الملوثة (وهنا تتحمل الدول المتقدمة الشطر الأكبر من النفقة) ، أم بحسب معدل النمو في نصيب الفرد من الملوثات (وهنا يكون على الدول النامية أن تتحمل معظم النفقات) .

3/11 نطاق التدهور البيئي: عرض احصائي مختصر

The Scope of Environmental Degradation: A Brief Statistical Review

إن معظم التحديات الهامة للبيئة في الدول النامية في العقود القادمة سوف تكون بسبب الفقر . وسوف تشتمل هذه التحديات على مخاطر الصحة بسبب نقص المياه النظيفة والصحية ، فضلا عن زيادة تلوث الهواء الداخلي الناتج من المواقد وإزالة الأشجار ،

والنقص الحاد لخصوبة التربة . والجدول رقم (11-1) يلخص أثر مخاطر البيئة على الصحة والإنتاجية في دول العالم الثالث . وفيه تقسم المخاطر إلى سبع مجموعات :

1- تلوث المياه وندرتها .
2- تلوث الهواء .
3- الملوثات الصلبة والمخلفات الخطرة .
4- التدهور الحاد للتربة وخصوبتها .
5- إزالة وقطع الأشجار .
6- فقد التنوع البيولوجي .
7- تغييرات الغلاف الجوي .

وفي سنة 1980 انخفض متوسط نصيب الفرد من الأرض القابلة للزراعة بمقدار 1.9%سنويا . مما قاد إلى نقص كبير في الأرض المزروعة لكثير من الفقراء . ومن المقدر أن أكثر من 60% من الفقراء المقيمين في الدول النامية يكافحون من أجل البقاء على الزراعة في الأرض الحدية . وهذا الاتجاه يكون أسوأ في بعض مناطق دول العالم الثالث بسبب التفاوت الشديد في توزيع الأرض . كما أن النمو السريع للزراعة على أرض غير خصبة (هشة) يؤدي إلى التآكل السريع للتربة وانخفاض الإنتاجية . وتقريبا فإن 270000 كم مربع من التربة الزراعية تفقد فعليا كل إنتاجيتها كل سنة ، وهذا ما يقرب من مساحة الهند والصين مجتمعين أو حوالي 1.2 مليار فدان قد تم تبويرها . وهذا يدل على درجة عالية من التدهور البيئي . وتقدر الخسارة السنوية في الزراعة ما بين 0.5% إلى 1.5% من GNP العالمي . ونتيجة للزيادة السكانية السريعة ، وفشل الإنتاج الزراعي في التمشي مع هذه الزيادة ، نجد أن نصيب الفرد من الغذاء انخفض في نحو 69 دولة خلال عقد الثمانينيات . (انظر الفصل العاشر) .

إن المشكلة البيئية لكل من الفقراء في الريف والحضر تكون بشيوع الظروف الغير صحية التي نشأت بسبب نقص المياه النظيفة والصرف الصحي . وقد أدى ذلك بالتالي إلى الانتشار السريع للأمراض المعدية ، حيث تقدر نسبة الإصابات بالأمراض التي تصيب الإنسان نتيجة تلوث المياه بالجرثومات المسببة للتيفود والكوليرا المعدية

الجدول (11-1) الآثار الصحية والإنتاجية للانتهاك البيئي

المشاكل البيئية	الأثر على الصحة	الأثر على الإنتاجية
تلوث المياه وندرة المياه .	أكثر من 2 مليون يموتون بسبب المياه الملوثة فضلا عن عدة مليارات من البشر يصابون بالعديد من الأمراض الناجمة عن ذلك ومن ثم زيادة المخاطر الصحية خاصة بالنسبة للفقراء بسبب ندرة المياه .	الأثر السلبي على الثروة السمكية وعلى توافر المياه اللازمة للشرب وعلى إنتاجية المواطنين وعلى توفير المياه الكافية للنشاط الزراعي والنشاط الصناعي ونقص في النشاط الاقتصادي بصفة عامة .
تلوث الهواء	من 300 إلى 700 ألف يموتون سنويا بسبب تلوث الهواء واستنشاق الهواء غير النقي نصفهم من الأطفال ، كما أن من 400 إلى 700 مليون معظمهم من الأطفال والنساء يصابون بسبب الدخان المتصاعد في الهواء والموجود فى المنازل بسبب الطهي وحرق الأخشاب .	تأثيره السلبي على الأمطار الحمضية وتأثيرها على الأنشطة الصناعية والزراعية والخدمية المختلفة والغابات .
المخلفات الصلبة والخطرة	مزيد من الأمراض الناجمة عن القمامة وانسداد المجاري وقد تتسبب فى بعض الوفيات ناهيك عن الأمراض	تلوث موارد المياه الأرضية والجوفية والتي تستخدم في الأنشطة الإنتاجية
تدهور التربة	نقص الغذاء لدى أسر المزارعين الفقراء ، وسرعة التأثير بالجفاف .	انخفاض إنتاجية الحقول انخفاض الـ GDP بحوالى 1.5% وزيادة ملوحة الأرض
قطع الغابات	مزيد من الأمراض وحالات الوفاة الناجمة عن الفيضانات .	فقد مصادر الأخشاب ، وارتفاع مستويات الكربون .

تابع الجدول (11-1) الآثار الصحية والإنتاجية للانتهاك البيئى

المشاكل البيئية	الأثر على الصحة	الأثر على الإنتاجية
فقد التنوع البيولوجي	الفقد المحتمل للأدوية الجديدة	فقد فى الموارد المختلفة وانخفاض في القدرة على التكيف مع البيئة
التغيرات في الغلاف الجوي	الزيادة المحتملة في الأمراض الوراثية ، المخاطر الناجمة عن التغيرات المناخية الطبيعية ، الأمراض الناجمة عن انخفاض طبقة الأوزون 300 ألف حالة إصابة بمرض سرطان الجلد سنويا و 1.7 مليون حالة كتاركت .	تغيرات فى مستويات البحار ، تغيرات إقليمية فى الإنتاجية الزراعية ، انقطاع في سلسلة الأغذية البحرية .

والإسهال الشديد بحوالي 80% من الأمراض في الدول النامية ، وأكثر من 90% من أطفال الدول النامية والذين يقدرون بـ 13 مليون طفل الذين يموتون سنويا . ولقد ارتفع عدد الأفراد الذين يعيشون بدون مياه نظيفة في الفترة 1970– 1984 بمقدار 135 مليون فرد ، ويعتبر التدهور في الظروف البيئية كعامل مساهم في الانتشار السريع لوباء الكوليرا في عدد من دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا خلال التسعينيات .

كما أن النمو السريع للسكان وكذلك الهجرة الشديدة من الريف إلى الحضر تجعل هناك صعوبة في الوفاء بالاحتياجات الخدمية في الحضر أمام هذا العدد الهائل من السكان ، على سبيل المثال : لتزويد كل الأفراد الساكنين في الحضر في مدن أمريكا اللاتينية بالمياه النظيفة سنة 2030 فإن المستفيدين بواسطة التسهيلات العامة سوف يرتفع بنسبة 250% وهذا العدد الذي يلفت النظر يستبعد 1.2 مليار شخص يعيشون في الريف ، والذي يجب مقابلة احتياجاتهم . إن الهدف المشابه للصرف الصحي سوف يتطلب معدل نمو 400% و 900% زيادة في الحضر والريف على التوالي .

ويلاحظ على مستوى العالم النامي أن 72%من السكان الجدد في الحضر يتمركزون في أكواخ أو تجمعات سكانية بينما في أفريقيا تكون النسبة أعظم من ذلك وتقدر بحوالي 92% معظمهم لا يتمتعون بخدمات عامة في تلك المناطق العشوائية .

إن الملوثات المنقولة جوا تكون ذات تكلفة مرتفعة على الصحة في العالم الثالث . إن الاعتماد على الوقود البيولوجي مثل الخشب والقش وروث الحيوان ، يرتبط بشدة مع الفقر . كما أن استخدام هذا الوقود لعمليات طهي وغلي المياه في المنازل يتسبب في ارتفاع مستويات التلوث لما يقرب من 400 إلى 700 مليون فرد وهم المعرضون لها معظمهم من النساء والأطفال . كما أن الدخان والأبخرة الناتجة عن المواقد المستعملة في البيوت التي تطلق دخاناً يمكن أن تسهم في وفاة 4.3 مليون طفل يموتون سنويا بالأمراض التنفسية ، وعدد أكبر بكثير بالإصابة بالأمراض التنفسية المزمنة (انظر الجدول 11-1) .

وفي المناطق الحضرية فإن المصادر الأخرى للتلوث تهدد بشدة الوجود المادي هناك . وطبقا لإحصاءات لمنظمة الصحة العالمية فإن 1.3 مليار طفل يعيشون في مناطق حضرية غير آمنة صحيا بسبب الملوثات الهوائية .

وفي سنة 2030 من المتوقع أن التصنيع في الدول النامية سوف يرفع معدلات نمو التلوث إلى 600% مما سيزيد البيئة تدهورا بسبب هذه الملوثات . وللحفاظ فقط على مستويات الهواء في الدول المتقدمة عام 2030 وفي الدول الأقل نمواً لابد من تخفيض مخرجات الصناعات والمولدات الكهربائية بنسبة تتراوح ما بين 90% إلى 95% لكل وحدة من الناتج .

4/11 التنمية الريفية والبيئة : نموذج القريتين

Rural Development of the Environment: a tale of two villages

لتوضيح كيف أن الفقر الريفي والتدهور البيئي يتفاعلان ويرتبطان معا دعنا نفترض أن هناك قريتين في دول العالم الثالث إحداهما تقع في أفريقيا والأخرى في أمريكا الجنوبية .

ونفترض أن الأفراد الذين يعيشون في القرية الأفريقية يقيمون في مناطق جافة ، والخبراء الدوليين حذروا من قطع الأشجار والزراعة الحدية للأرض حيث يزداد الأمر سوءا ومعاناة مما هو عليه . إن الأولوية في المقام الأول لكل عائلة هي أن تحقق ضروريات البقاء ، فهم يحققون الوظائف المختلفة من قطع الأشجار لكن تظل الأهمية للأشجار عندهم في استخدام نيرانها لطهي الطعام فقط ، (في صورة صناعة وجبات الغلال والبذور أو غلى المياه) . ونتيجة للاستعمال الشديد والمفرط للأرض بسبب النمو السكاني السريع فإن قطع الأشجار للحصول على النار والزراعة الحديثة ، تصبح التربة أكثر عرضة لقوى التدهور البيئي وتفقد البيئة الكثير من سماتها الجيدة ومقومات نقائها وبقائها نظيفة .

كما أن فقد الكساء النباتي (المساحات الخضراء) الذي يساعد في التخفيف من الأثر التدميري الناجم عن الرياح الشديدة وسقوط الأمطار والتجفيف بالشمس كل هذا يقود إلى تآكل سريع للتربة الخصبة الثمينة والتي نحتاج إليها في الزراعة .

ونتيجة لهذه الظروف ، يصبح الحصول على غله جيدة من الأرض أكثر صعوبة ، وتتعاظم الآثار السلبية لسنوات الجفاف . إن ظاهرة التصحر Desertification– ويقصد بها الوصول إلى المرحلة التي تتآكل فيها الطبقة الخصبة من التربة – تهدد بابتلاع المزيد من الأراضي الصالحة للزراعة . ونتيجة لفقدان الطبقة الثمينة الخصبة من التربة ، ينخفض الناتج وتقل كمية المحاصيل التي يمكن مقايضتها في السوق للحصول على الاحتياجات الضرورية .

وكثير من القطاع العائلي يتعرض لنقص طعام أطفاله . وتقضي العائلات الكثير من الساعات محاولة تحقيق الدخل الكافي للبقاء .ويقل عدد فرص العمل المتوافرة محلياً . لذلك بعض العائلات تكسب كميات قليلة من الدخل الإضافي بإرسال أفراد من العائلة للعمل في المزارع المزدهرة في المناطق المجاورة .

كما أن الوظيفة العامة للسيدات تكون بتجميع الخشب للوقود للطهي اليومي . ربما تأخذ المرأة الكثير من الساعات في المشى من وإلى المناطق الممكنة لجمع الأخشاب في اليوم الواحد . وهذا يكون نسبيا غير فعال لاستخدام المرأة لوقتها ولا يوجد هناك

أشكال أخرى من الوقـود المباع في السوق المحلي ، وحتى إذا توافر هـذا الوقـود فليس لدى العائلة مبالغ تكفي لشرائه .

في الواقع فإن كثير من السيدات يقضون وقتاً إضافياً في جمع الوقود لصناعة فحم الخشب والذي يمكن لهم أن يبيعوه في المدن مقابل مبالغ قليلة والتي تساعدهم في شـراء ضرورياتهم . إن تكلفـة الفـرصـة البديلة المنخـفضـة لوقت المرأة يزيد من المساحات المفقودة من الغابات وتصبح الظروف البيئية أكثر سوءا .

ونفتـرض الآن قـرية أخرى في غابات أخرى من غابات أمريكا الجنوبيـة حيث الغالبيـة العظمى من المزارعين هناك يكونوا من الوافدين الجدد بوعـود حكومية عن ازدهار الأرض . كما أن برنامج التوطن العام يوزع عقود الملكية على المستوطنين الجدد الراغبين في استصلاح الأرض وهو برنامج مصمم لتقليل المزاحمة المرتفعة في المدن ومتابعة المهاجرين من الريف إلى الحضر . وعلى العكس من القرية الأفريقيـة ، هذا التوطن لا يعاني من نقص سقوط الأمطار والحيوانات البرية أو الأشجار . وفي الواقع فإن الغابة تعتبر عقبة لهجرة هؤلاء المزارعين ، وبالتالي يتم حرق الأشجار لتمهيد الأرض للزراعة .

وبالرغم من أن حرق الغابات يمكن أن يشكل مصـدراً مؤقتـاً للدخل بالنسـبة للمزارعين المعدمين ، فإن التـربة في 90% من أرض الغابات المطيرة في العالـم غيـر خصبة ، ولا يمكن الزراعة فيها بشكل متواصل وكثيف أكثر من بضع سنوات . كما أن هناك نقصاً في المدخلات الإنتاجية المكملة وفي المعرفة الفنيـة الزراعية ، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض غلة الأرض بشدة بعد مرور السنوات الأولى من الزراعة . وبالتالي يتجه المستوطنون في هذه الغابات إلى حرق مساحات جديدة داخل الغابة . وحيث يعيش هؤلاء المستوطنون على أراضي جديدة ، فينبغي عليهم أن يبحثوا بشكل مستمر عن أراضي خصبة جديدة ، مع تضاءل آمالهم في ارتفاع مستوى المعيشة فوق مستوى الكفاف ، يمكن القول بأن هذا البرنامج الحكومي - الخاص بتوطين المعدمين في منطقة الغابات- مضاد للتنمية في المدى الطويل . فالدخل منخفض وغير مستقر ، والإنتاجية منخفضة ، والتدمير البيئي مستمر .

وبالرغم من أن الحضرية الشديدة تؤدي إلى تغييرات ديموجرافية سريعة فإن النسبة العظمى من الفقراء تعيش في المناطق الريفية وتتشابه في القريتين الموضحتين ، وتكراراً ، فإن من 70% إلى80% من الفقراء في LDCs يقيمون في القطاع الزراعي . إن الضرورة الاقتصادية والضغط المعيشي غالبا ما يرغمان صغار المزارعين لاستخدام المصادر والموارد كسبل لضمان البقاء في الفترة القصيرة ولكن تقلل الإنتاجية للأصول البيئية في المستقبل . إن نماذج المعيشة غير القابلة للاستمرارية تفرضها الضرورة الاقتصادية . كما أن فترات نقص الغذاء المستمرة التي يقل فيها الغذاء وشدة الحاجة إليه والجوع يدفعان المزارعين بأن يأكلوا من البذور المخصصة للزراعة في السنة القادمة القادمة ، وهو ما يمهد الطريق لحدوث كارثة في المستقبل .

ويلاحظ أن الأسباب والنتائج الخاصة بالتدمير البيئي في الريف تتفاوت كثيراً بين الأقاليم المختلفة . ومع ذلك ، فإن الفقر المستمر هو السبب الجذري . والغالبية العظمى من الفقراء في الدول النامية يتمركزون في المناطق الريفية ذات التربة قليلة العمق ومنخفضة الخصوبة جافة أو رملية لتساندهم دائما في الزراعة ليحصلون منها على محاصيل ضعيفة . إذا كانت الأرض لا تستعيد خصوبتها أو يستخدم فيها السماد فإنها تنتهك بيئياً وينقص بذلك المحصول في مواسم الحصاد المتعاقبة . لكن الفقراء عموما ليس لديهم الشئ الذي بواسطته يمكن زيادة الإنتاجية من الأرض أو بعمل استثمارات في المزارع في الرى والتسميد بل قد يؤدي لعكس ذلك بالإضافة إلى ارتفاع معدلات المواليد في الأطفال التي تكون إمداداً هاماً للاقتصاد من خلال المساهمة في الأجور أو قوة العمل بالمزارع والسكان والزراعة الكثيفة كلاهما يزداد بالوقت ، ويؤثران بسرعة على انتهاك التربة والتأثير على البيئة .

وهناك نتيجة واحدة حاليا من الضغط البيئي وهي أن (تآكل التربة) مع نقص الغطاء النباتي الذي يحمي التربة من الرياح والمطر ، وتآكل الطبقة الغنية من التربة مما يعزز نقص إنتاجية الأرض . إن هذه العملية من التدهور البيئي تؤدي إلى نقص مستمر في متوسط إنتاجية الغذاء وتؤدي أخيراً إلى التصحر . وهذه الظاهرة تشبه الزيادة في معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر .

وهناك عامل آخر يلعب دوره في دائرة الفقر الريفي والدمار البيئي هو ظاهرة إزالة الغابات deforestation . إن الغالبية العظمى من عمليات قطع الأشجار في العالم الثالث تكون بغرض استخدامها كوقود لعمليات الطهي . إن فقدان غطاء الأشجار يؤدي لوجود اثنين من الآثار البيئية الكاسحة على الفقراء وسكان الريف . إن إزالة الغابات يمكن أن تؤدي إلى عدد من المصاعب البيئية ، والتي يمكن أن تؤدي بمرور الوقت إلى انخفاض كبير في الغلة الزراعية ، وزيادة الصعوبات التي تواجه الريف . فعلى أساس يومي ، نجد أن زيادة ندرة الأخشاب التي تستخدم كوقود يعني قيام النساء بتخصيص عدد أكبر من ساعات اليوم للبحث عن مصادر الوقود ، وذلك على حساب الوقت المخصص لأنشطة أخرى هامة مثل توليد الدخل أو رعاية الأطفال . وفي أكثر الحالات سوءاً ، قد يتطلب النقص في الوقود اللجوء إلى حرق المخلفات البيولوجية والأسمدة الطبيعية مثل روث الحيوان ، وهذه الأسمدة تعتبر من المدخلات الهامة اللازمة للحفاظ على إنتاجية المحاصيل .

إن التدهور البيئي الذي يبدأ على نطاق محلي يمكن أن يتصاعد بسرعة ليصبح مشكلة إقليمية .

5/11 النماذج الاقتصادية التقليدية للبيئة

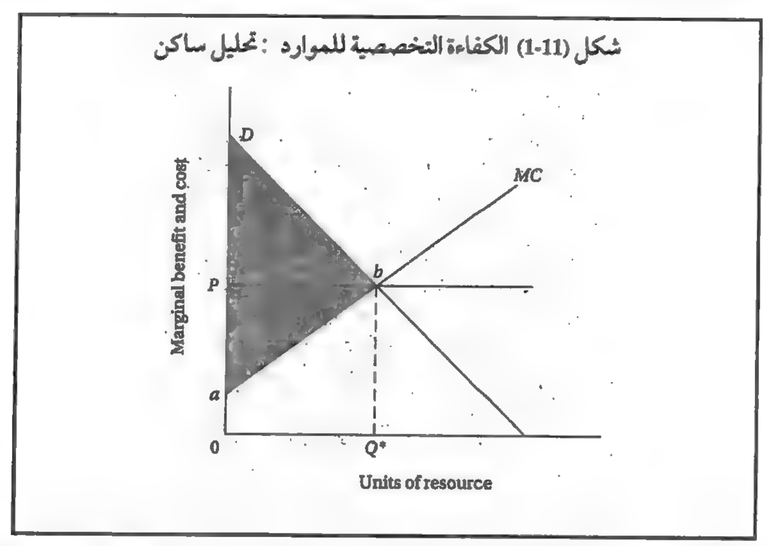
Traditional Economic Models of The Environment

1/5/11 الموارد المملوكة ملكية خاصة

سوف نلقي النظر على بعض النماذج الاقتصادية الشائعة للبيئة في الدول ذات الأسواق النقدية المتقدمة . وفي كل نموذج ، فإن فشل السوق في حساب وتقدير الآثار الخارجية للبيئة يكون استثناء وليس القاعدة ، والنظرية النيوكلاسيكية يمكن تطبيقها هنا لتكون علاجاً لحالة عدم الكفاءة . كما أن النظرية النيوكلاسيكية تطبق على الموضوعات البيئية لتحديد ما هي الشروط الضرورية للتوزيع الكفء للموارد وكيف أن فشل السوق أدى إلى عدم الكفاءة ولاقتراح الطرق والوسائل التي يمكن من خلالها تصحيح هذه التشوهات .

والشكل رقم (1-11) يشرح كيف أن السوق يحدد الاستهلاك الأمثل من الموارد الطبيعية . كما أن إيجاد مخرجات السوق المثلى يشمل تعظيم إجمالي صافي المنافع للمجتمع من الموارد ، والتي تكون عبارة عن الفرق بين إجمالي المنافع للمجتمع ، والمشتقة من الموارد وإجمالي التكاليف للإنتاج ، أى المساحة المحصورة بين منحني الطلب ومنحني العرض قبل تقاطعهما في النقطة b وعند السعر P وعند كمية من الموارد قدرها *Q وهي تساوى المنطقة المظللة في الشكل 11-1 .

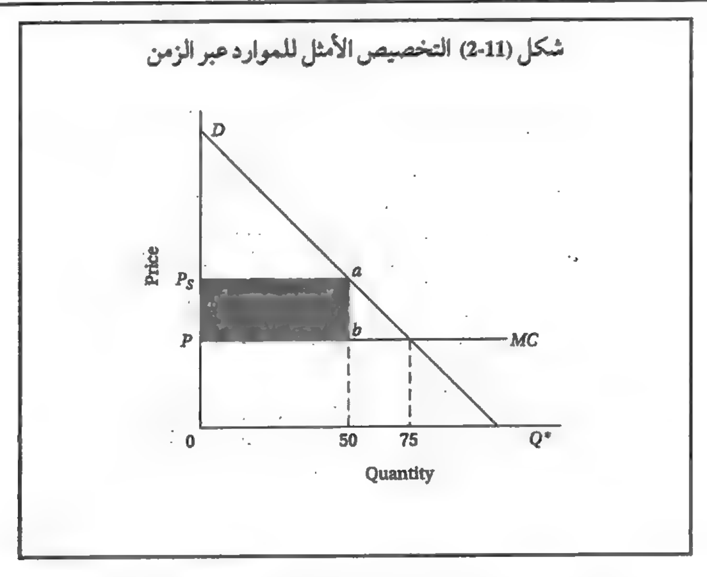
شكل (1-11) الكفاءة التخصصية للموارد : تحليل ساكن



ومن الشكل يتضح أن إجمالي المنافع الصافية تعظم عندما تكون التكلفة الحدية للإنتاج تساوى منفعتها الحدية للمستهلك ويحدث ذلك عندما تكون كمية الموارد التوازنية *Q ، حيث يتقاطع المنحني الطلب من منحني العرض في سوق المنافسة الكاملة ، وفي ضوء الكمية *Qسوف تكون مثل منحني التكلفة الحدية في الشكل(1-11) لأعلى بسبب أن التكلفة تزداد كلما أصبحت الموارد أكثر ندرة . كما أن فائض المنتج يطلق عليه ريع الندرة scarcity rent في الشكل ذاته ، وفائض المنتج يكون المنطقة abp في حين أن فائض المستهلك .DPb مما يؤدي إلى تعظيم صافي المنافع المساوي للمساحة المظللة Dab .

أما إذا كانت الموارد نادرة عبر الزمن ، فإن ريع الندرة ربما يرتفع حتى عندما تكون التكلفة الحدية للإنتاج ثابتة كما هو واضح في الشكل رقم 11-2 .

شكل (11-2) التخصيص الأمثل للموارد عبر الزمن



يتضح من الشكل رقم 11-2 أن ملاك الموارد النادرة يملكوا عدد محدود من الموارد Xللبيع (75وحدة) ويعرفون أنه بادخار جزء منها للبيع في المستقبل ، يكون في استطاعتهم الحصول على سعر أعلى الآن . كما أن سعر السلعة الذي يتم تقنينه (عبر الزمن) يجب أن يساوى القيمة الحالية لصافي المنافع الحدية لآخر وحدة مستهلكة في كل فترة . لذلك فإن المستهلك يكون في حالة سواء (الأمر سيان) بين الحصول على الوحدة التالية اليوم أو غدا . وفي الشكل 11-2 يفترض أن مالك الموارد عنده 75 وحدة متاحة إذا عرض فقط 50 وحدة في اليوم ، وسعر السوق للموارد النادرة يكون Ps. وريع الندرة الذي يحصل عليه مالك الموارد يعادل Psabp ، وهي المنطقة المظللة في الشكل بين السعر والتكلفة الحدية . أما قدرة المالك على تجميع هذا الريع تكون ضرورية لضمان كفاءة توزيع الموارد عبر الزمن . في ظل غياب هذه الندرة ، فإن كل الموارد سوف تكون تكلفتها P= MC ، 75 وحدة سوف تستهلك في وقت واحد ولا يوجد ريع في هذه الحالة .

لذلك فإن نظرية السوق الحر النيوكلاسيكية تؤكد عدم كفاءة توزيع الموارد بسبب عوائق تواجه عمل السوق الحر . وعلى ذلك إذا كانت الموارد مملوكة ملكية خاصة ولا يوجد تشوهات في السوق ، فإن الموارد عندئذ سوف توزع بكفاءة .

إن الأسواق كاملة حقوق الملكية تتميز بأربعة عناصر أساسية ، ولها أربعة شروط هي :

1- كل الموارد مملوكة ملكية خاصة (العمومية) .
2- يمكن منع الآخرين من الاستفادة من المنافع من الموارد المملوكة ملكية خاصة (الحصرية أو الخصوصية) .
3- ملاك الموارد ربما يبيعوا الموارد عندما يرغبوا في ذلك (إمكانية النقل أو التحويل) .
4- توزيع السوق للمنافع الناجمة من الموارد يجب أن ينفذ . (التنفيذ أو الإلزام) .

وتحت هذه الشروط ، فإن أصحاب الموارد النادرة يكون لديهم حافز اقتصادي لتعظيم صافي المنافع من بيعها أو استخدامها . على سبيل المثال ، المزارعين الذين يملكوا الأرض سوف يختاروا مستويات الاستثمار ، التكنولوچيا و الناتج الذي يعظم المنافع من استخدام الأرض . وذلك لأن قيمة الأرض ربما تستخدم كضمان ، لأى استثمار يمكن أن يمول بالحصول على قرض بمعدل الفائدة السائد في السوق .

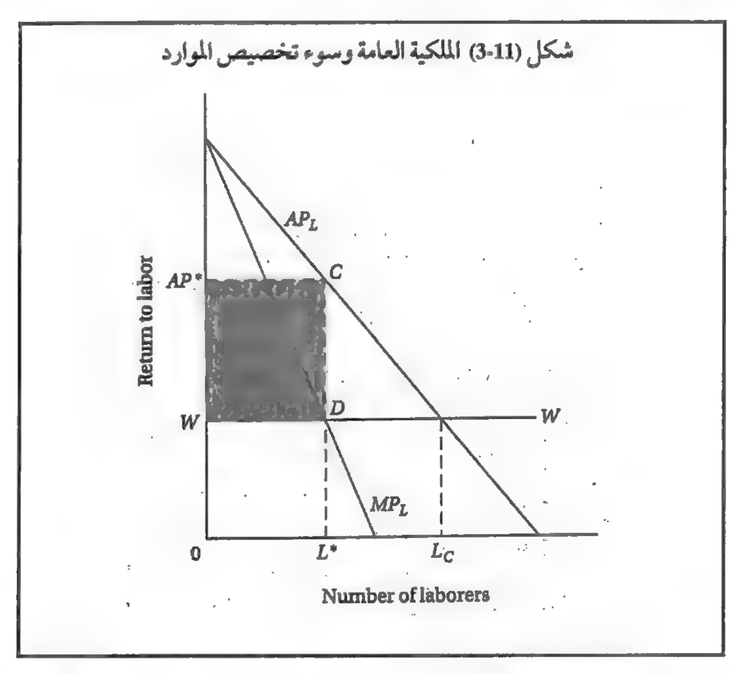
ولذلك ، ففي ظل غياب هذه الشروط الأربعة السابقة ، فإن احتمال عدم الكفاءة أمر وارد ومرتفع . ومن ثم فإن الطريق لتصحيح التخصيص السيء للموارد يجب أن يتم عبر إزالة تشوهات السوق . وهناك الكثير من النماذج التي صممت لشرح عدم كفاءة الأسواق في ظل التشوهات البيئية ، وسنركز على أبسط اثنين منها في إطار الأسواق غير الكاملة ، مع توضيح القضايا البيئية المصاحبة لذلك في دول العالم الثالث .

2/5/11 الموارد المملوكة ملكية مشتركة

إذا كانت الموارد النادرة (مثل الأرض القابلة للزراعة) ذات ملكية عامة ومتاحة بحرية للجميع ، (مثل المزارع أو المراعي) يطلق عليها حالة الملكية العامة للموارد ، فإن أى أرباح محتملة أو ريع ندرة ، سوف يتم التنافس بشأنها بعيداً . كما لاحظنا ، أن النظرية النيوكلاسيكية تقترح أنه في غياب ريع الندرة فإن عدم الكفاءة سوف تنشأ . وسوف تتحقق إذا كانت عدم كفاءة توزيع الموارد تحت نظام شيوع ملكية الموارد .

والشكل رقم 11-3 يصف العلاقة بين العوائد المعطاة لقطع الأرض وعدد العمال في القطاع الزراعي .

شكل (11-3) الملكية العامة وسوء تخصيص الموارد



افترض في الوقت الحالي أن هذه القطع من الأرض تكون مملوكة ملكية خاصة ، فإن المعرفة التقليدية تخبرنا أن ملاك الأراضي سوف يضيفوا العمال للعمل في الأرض حتى يتساوى قيمة الإنتاج الحدي لآخر عامل مع أجر السوق W ، في النقطة *L ، ويؤدي العمل من خلال المشاركة المتساوية بين الموظفين وكل واحد منهم ينتج متوسط الإنتاج . بافتراض نقص عوائد العمل وأن أى عامل جديد يستأجر يقلل من متوسط الإنتاج لكل العاملين . ومن ثم فإن الإنتاج الحدي لكل عامل إضافي يتساوى مع متوسط الإنتاج مطروحا منه النقص في متوسط الإنتاج لكل العمال الآخرين . فإذا أستأجر موظف إضافي بعد المستوى *L تكلفته W سوف تكون أكبر من إنتاجه الحدي والفرق سوف يمثل الخسائر الصافية لمالك الأرض . لذلك فإن الربح المعظم سوف يكون عند تأجير *L من العاملين مع مخرجات تساوى *AP وهو متوسط الإنتاج مضروباً في عدد العاملين عند *L . كما أن ريع الندرة الذي يتحقق لمالك الأرض يعادل المساحة (*WDCAP) .

ولذلك فإن إجمالي المنافع الاجتماعية الصافية من الأرض سوف تنخفض في ظل نظام الملكية العامة ، إذا كانت ملكية الأرض عامة فإن كل عامل يكون قادرا على أن يستولى على الإنتاج الكامل من عمله ، والذي يتعادل مع الإنتاج المتوسط لكل العاملين . إن دخل العامل سيستمر في الزيادة بزيادة أجره حتى يصبح كافي بأن يجذب العمالة الأخرى ، لذلك سينخفض متوسط الأجر على مستوى الأجور عند النقطة التي ستكون عندها القوى العاملة تساوى Lc . والناتج النهائي للمزرعة سيرتفع أو سينخفض (معتمدا على ما إذا كان MPLموجب أو سالب وهو سالب كما في الشكل السابق 11-3 ، كما أن الناتج الحدي للعمالة الإضافية سيكون أقل من مستوى الأجور . ولأننا افترضنا أن العمال يتم توظيفهم فقط عندما تكون إنتاجيتهم معادلة أو أكبر من الأجرW ، وتستمر لذلك في التدفق ويتبع ذلك تدهور في الرفاهية الاجتماعية عندما ينخفض الناتج الحدي ليصبح أقل من الأجر W ، وفي هذه الحالة لا يوجد ريع للندرة يتم تجميعه عند النقطة Lc . إن تطبيق نموذج الموارد المملوكة ملكية عامة يكون ممكناً ، عندما تكون خصخصة الموارد ممكنة وستقود إلى زيادة في الرفاهية الإجمالية وإلى التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية .

ويجب أن نلاحظ هنا أن هذه النماذج النيوكلاسيكية تركز بشدة على الكفاءة ولا تركز على القضايا المرتبطة بالمساواة والعدالة في توزيع الموارد . إن توزيع الدخل لم يؤخذ في الاعتبار هنا ، والنظرية لم تركز على القضايا التوزيعية التي تظهر عندما يكون كل عائد أو ريع الندرة من الموارد القومية يذهب إلى عدد قليل جدا من أصحاب الملكية الخاصة .

3/5/11 محددات الاطار النظري النيوكلاسيكي للملكية المشتركة

إن النتائج السابقة التي تم التوصل إليها من النموذج السابق الخاص بالملكية المشتركة يمكن أن يثير بعض الاستفسارات . أولها أنه يشترك مع نموذج لويس الذي تم شرحه في الفصل الثالث . كما أن نموذج الملكية المشتركة يفترض حالة التوظف الكامل بصفة عامة ، وهذا يعني أن كل عامل إضافي يترتب عليه تخفيض الإنتاج أو

عدم زيادة الإنتاج ، بينما تكون إنتاجيته الحدية على الأقل أكبر من الأجر الذي يحصل عليه . بالإضافة إلى النظرة القريبة على اقتصاديات دول العالم الثالث حيث توجد حالات كثيرة من البطالة في المناطق الحضرية جنبا إلى جنب مع البطالة المتفشية في المناطق الريفية في تلك الدول ، وهذا يتعارض بالطبع مع افتراض النموذج لحالة التوظف الكامل . فإذا كانت هناك أسر زراعية جديدة تكون إنتاجيتهم الحدية أقل من الأجور ، وفي نفس الوقت فإن الوظائف البديلة لم تكن متاحة ، فإن إنتاجيتهم الحدية ربما ترتفع في الواقع ، وهذا يرفع الناتج المتوسط والرفاهية الاجتماعية .

وهناك فرض آخر غير منطقي لهذا النموذج ، وهو أن ملاك الأراضي طبقا لهذا النموذج يتجهوا إلى تعظيم الربح ، ومن ثم سيتجهوا إلى اختيار مستوى الإنتاج الأمثل . وفي الواقع ، وكما تمت مناقشته في الفصل العاشر ، فإن ملاك الأراضي الزراعية ليس معظمهم من فئة المنتجين الأكفاء ، وذلك لأنهم قد يمتلكوا الأراضي الزراعية بدوافع ليست زراعية أى ليس من أجل زراعتها . لذلك فإن السوق كامل الملكية ليس شرطا كافيا لاستخدام الأرض بكفاءة عالية . ونفس هذا الكلام يكون صحيحاً بالنسبة لاستغلال الموارد الطبيعية ، وذلك في ظل تباين العناصر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحول دون التخصيص الاجتماعي الأمثل .

فضلا عما سبق ، فمن خلال إجبار صغار المزارعين على استغلال الأراضي الحدية ، فإن تجميع الأراضي الزراعية في أيدى عدد قليل من كبار الملاك ، قد يكثف من عدد السكان الموجودين للضغط على مناطق زراعية قليلة مهددة بقطع الغابات والتصحر .

ولكن ربما يكون الانتقاد الأكثر منطقية لذلك النموذج ، من منظور التنمية هو فشل هذا النموذج في التركيز على القضايا الأساسية الخاصة بالمساواة والعدالة والحاجات الضرورية وكلها موضوعات ضرورية للتنمية ولنتائج التنمية . ولكن ببساطة ، فإن كفاءة السوق النيوكلاسيكي يمكن أن تتحقق حتى في ظل اقتصاد مزدوج أو عالي الثنائية ، حيث الفقر الشديد متواجد جنبا إلى جنب مع الثروة الكبيرة

والغنى الفادح عند الآخرين . فإذا كان الهدف الأساسي والأولى للتنمية وهو رفع الكفاءة وزيادة الدخل الكافي ، للقطاع العائلي حتى يوفر احتياجاته الأساسية ، فإن توزيع المكاسب الناجمة من الموارد الطبيعية النادرة سيرتفع ليصبح الأول من حيث الأهمية . وبالرغم من أن أصحاب النظرية النيوكلاسيكية والمدافعين عنها يقترحوا أحيانا أن الأمثلية يمكن أن تتحقق من خلال السياسة الضريبية ، ومن ثم يمكن إعادة توزيع الدخل الناجم من الموارد الطبيعية النادرة ، إلا أن الواقع التاريخي في الماضي لم يسجل أى نجاح أو تشجيع لمثل هذه المجهودات . وهذا سيكون صحيح بصفة خاصة عندما تكون السلطات المسئولة عن إصدار التشريعات وتنسيق عمليات إعادة التوزيع ، هي أيضاً من فئة الملاك . ومن ثم فإن تطبيق الخصخصة التجارية على نطاق واسع على الموارد لا يضمن بالضرورة حدوث تحسن في مستويات المعيشة للغالبية الفقيرة .

وبعيدا عن الحجج النيوكلاسيكية النمطية ، فهناك عدد من الأسباب البديلة إلى توضيح لماذا يتجه الأشخاص لاستخدام الموارد المملوكة ملكية عامة التي قد لا تستخدم بكفاءة ويستخدمونها كقرينة في إطار نظم الزراعة في دول العالم الثالث . إن الأسر الزراعية ، على النحو الذي بيناه في الفصل العاشر هي من أفضل الأسر في تحقيق الاستغلال الأمثل والأعلى كفاءة من الأراضي الزراعية ، وهؤلاء يتجنبون القيام باستثمارات تزيد كفاءة الأرض إذا كانوا يخافون من فقدان سيطرتهم على الأرض المملوكة ملكية عامة . وإن كان هؤلاء أيضا قد لا يمتكلوا المبالغ الكافية لتشغيل عمالة إضافية أو لشراء بعض الموارد المكملة ، وذلك بسبب النقص الشديد في الأشياء التي تستخدم كضمان للقروض . وبسبب نقص الائتمان الممنوح لفقراء المزارعين سوف يؤثر هذا على الإنتاجية ، والسؤال المرتبط بهيكل حقوق الملكية هنا هو : من الذي يجب أن يحصل على الأرض إذا حدثت عملية الخصخصة؟ إن البيع بالمزاد العلني البسيط من جانب ملاك الأرض العموميين لأعلى العطاءات ، لا يتوافق مع أغراض التنمية .

4/5/11 السلع والأضرار العامة: التدهور الاقليمي للبيئة ومشكلة الراكب المجاني

في المناقشة السابقة ، فإن كل عامل إضافي يشترك في زراعة الأرض المشتركة كان يخلق أثناء ذلك آثاراً خارجية سلبية (معوقات خارجية) من خلال تخفيض العوائد لكل العاملين الآخرين بدون تقديم أى تعويض . وهذه المعوقات تحدث عندما يؤثر السلوك الإنتاجي أو الاستهلاكي لأى شخص على الآخرين بدون أى تعويض من جانبه . إن المنافع والتكاليف التي هي نتيجة أفعال شخص يقال أنها تمت في الداخل (آثار داخلية) عندما يكون هذا الشخص متحمل لها بالكامل ولا تنتقل لغيره ولا تتعدى أحد سواه . وفيما يتعلق بمشكلة الملكية المشتركة السابق عرضها ، فإن هذه الآثار الخارجية تحدث خلال انخفاض الناتج المتوسط والتي يسهل تحويلها لآثار داخلية من خلال إعادة إنشاء أسواق الملكية الكاملة عبر خصخصة الملكية العامة . وفي العديد من الحالات ، فإن تحويل الآثار الخارجية إلى آثار داخلية internalization لا يمكن أن يتم بسهولة . وهذا يكون بصفة خاصة في حالة ما إذا كانت الآثار أو النتائج الناجمة عن الأعمال الشخصية سلعة عامة أو ضرر عام . والسلعة العامة publie good هي أى شئ يعطي فائدة أو ربح أو عائد لكل واحد وهو متاح لأى شخص ، ولا يترتب على استهلاك الشخص لها حرمان الآخرين من التمتع بفوائدها . ومن الأمثلة المشتركة التي توضح السلع العامة مثل الهواء النقي والدفاع الوطني . أما الضرر العام public bad فهو أى منتج أو أى شئ يقلل من مزايا الآخرين ومكاسبهم بنمط أو أسلوب لا ينفد أو لا ينتهي . إن تلوث الهواء وتلوث الماء هما مثالان على ذلك . ومن الواضح أن الطبيعة الإنسانية المعروفة والحقائق تؤكد أن الأشخاص لا يدفعوا كل التكاليف الناجمة عن أفعالهم ، فإن كثيراً جداً من المساوئ العامة سوف تتولد ، ونتيجة لذلك لا يتم تحقيق الأمثلية من الناحية الاجتماعية . وسوف نعرض ذلك ونوضحه باختصار باستخدام الرسوم البيانية .

دعنا نفترض حالة وجود ضرر عام معين هو الانتهاك البيئي الإقليمي الذي يحدث نتيجة قطع الغابات وغيرها . وهذا ما يزيد من قوى التآكل للموارد ، والجفاف المتزايد للتربة والفقد المستمر والإقليمى للمياه الجوفية فضلا عن تلوث إمدادات المياه

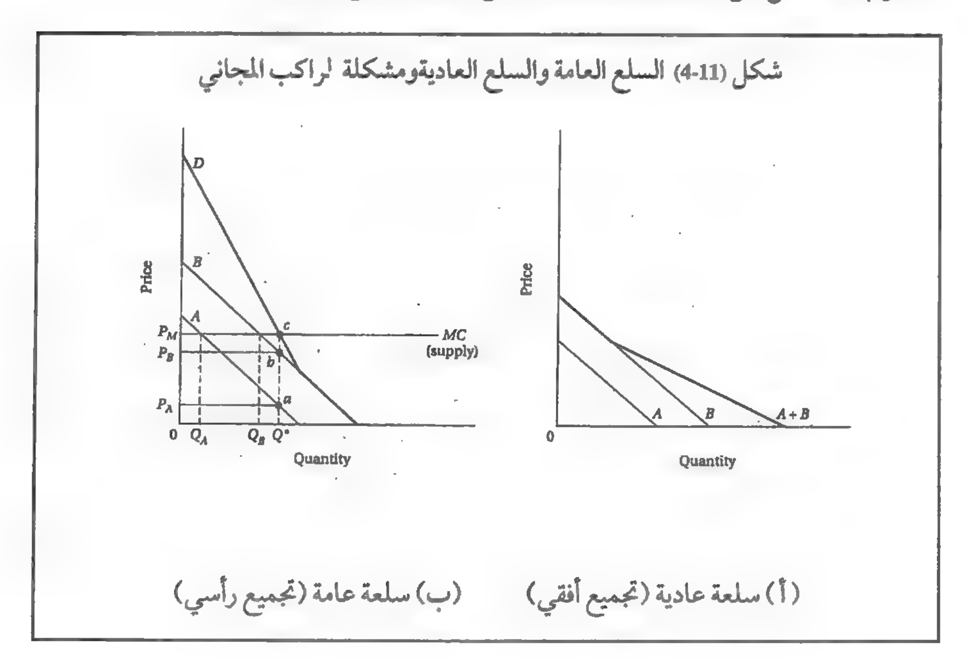
العامة واحتمالات حدوث بعض التغييرات المناخية ، كل هذه المساوئ العامة (الأضرار) تحدث جنبا إلى جنب مع القطع المستمر والإزالة والإبادة للأشجار والغابات ، وحتى إذا كانت هذه الأشجار أو الغابات مملوكة ملكية خاصة أو ملكية جماعية فإن انكشاف التغطية الحمائية للأرض ، حتى لغرض زراعتها أو حتى بغرض الحصول على الأخشاب منها ، قد يؤدي ذلك إلى مزيد من الانتهاك البيئي الإقليمي على نطاق واسع . ولتبسيط تحليلنا هذا ، سوف نترجم هذه المشكلة المرتبطة بالأضرار العامة إلى سلعة عامة . إن الاعتبارات البيئية وحمايتها من خلال حماية الأشجار والغابات يزودنا بالمكاسب التي تفيد الجميع ومن ثم تتحول عملية حماية الغابات إلى فائدة أو سلعة عامة .

ومعظم الاختلاف الواضح بين السلعة العامة والسلعة الخاصة البحتة ، هو أن الطلب الكلي على الموارد العامة يتحدد بواسطة تجميع منحنيات الطلب الفردي رأسياً وليس أفقيا ، وهذا كما في حالة السلع الخاصة . والشكل رقم (11-4)يوضح نمطين للتجميع الرأسي والأفقى . إن النتائج المختلفة عن المواقع هي أن العديد من الأشخاص قد يتمتعوا بنفس الوحدة من السلعة العامة ، ولكن ، واحد فقط قد يستفيد من الوحدة من السلعة العادية المستهلكة استهلاك خاص . ومن خلال التجميع الرأسي سوف نضمن الحصول على كل المكاسب التي تحدث لكل الأفراد ومن كل وحدة مستهلك من السلعة العامة . كما أن التكلفة الحدية الناجمة من كل عملية حماية شجرة إضافية تعادل تكلفة صيانة الغابة بالإضافة إلى تكلفة الفرصة البديلة للشجرة ، لذلك فإن أغلى البدائل لاستخدام الشجرة تتمثل في استخدامها كوقود أو لعمل الفحم النباتي أو كغذاء للحيوانات أو حتى كأخشاب . والشكل رقم (11-4) شرح لنا مشكلة تسعير السلعة العامة .

ففي الشكل رقم (11-4) أ نجد أن عدد الأشجار الكافي لتحقيق الأمثلية الاجتماعية هو Q^*. وهذا العدد أو الحجم قد تم تحديده من خلال تقاطع منحني الطلب الكلي (المجمع من الطلبات الفردية مع منحني العرض المعبر عنه بالتكلفة الحدية Mc وعند الكمية Q^* فإن صافي المنافع الكلية للمجتمع من السلعة العامة يتحدد ، ويتم تعظيم

المساحة $P_M D_C$. علاوة على ما سبق ، يترتب على ذلك ما نسميه بمشكله الراكب المجاني لأن السوق الحر سوف لايؤدي إلى تلك الكمية المثلى ، وذلك لأن الأشخاص يمكنهم التمتع بالمكاسب الناجمة من الأشجار المقدمة من جانب الأفراد الآخرين ، وكل واحد سيسهم بطريقة أقل عما لو كان يعمل بشكل مستقل . وعند السعر P_M فإن السوق الحر سوف يشبع طلب الشخص Bويكون طلبه QB ، بينما لا يرضى هذا متطلبات الشخص Aعند الطلب QA ، ولذلك ، فإن الشخص A يستطيع أن يستفيد من مساهمة الشخص B . ولذلك فإن السوق سوف يزودنا بمستوى جزئي للأمثلية الخاصة بقطع أشجار الغابات عند الكمية QB . وللحفاظ على الأمثلية (وهي الكمية Q* من السلعة العامة) ، فإن بعض أشكال التدخل الحكومي يجب أن تتم . إن أفضل الحلول الفعالة يكمن في أن كل فرد مستهلك يستهلك فقط الكمية الكافية من كل وحدة ، بحيث تكون PA ، P_B للشخصين A و B على الترتيب حتى يطلب كل منهم الكمية المثلى من الأشجار والمتمثلة في Q* وتكون مدفوعاتهم المشتركة هي P_A X Q* بالنسبة للشخص A+ PB X Q* بالنسبة للشخص B ، ومن ثم يمكن عرض المساهمة الكلية لتصبح مساوية لـ P_M X Q* ، وهي بالضبط نفس الكمية المطلوبة لشراء المستوى المطلوب والأمثل من الناحية الاجتماعية من الحفاظ على البيئة .

شكل (11-4) السلع العامة والسلع العاديةومشكلة لراكب المجاني



(أ) سلعة عادية (تجميع أفقي) (ب) سلعة عامة (تجميع رأسي)

5/5/11 محددات الاطار النظري للسلعة العامة

إن المشكلة الخاصة بالآلية التي يتم بها تسعير السلعة العامة هي ، بالطبع ، تتلخص في الآتي : كيف نعرف السعر الذي نتقاضاه . كما أن الناس لا يعرفون بدقة كم يستفيدون من السلعة العامة بسبب تحايلهم عليها ، فهم قد يحاولون الحصول عليها بدون مقابل . وهنا فإن الحكومة قد تكون قادرة على تخفيض عدم كفاءة السوق ، ولكن لا تحب أن تكون راغبة في تحقيق الوضع الذي يحقق التخصيص الكامل للموارد بسبب القصور في المعلومات المتاحة عنها . ونظريا ، فإن الرسوم التي يتم تحصيلها يمكن أن تستخدم لتزويد السلع العامة بمزيد من الحماية للغابات الموجودة أو لإدارة برنامج لإنتاج الأخشاب والذي من خلاله سيتم عرض وتوفير كميات الأخشاب التي يحتاجها المجتمع ككل . وبالرغم من أن دفع رسوم أو مقابل لاستخدام الموارد المتاحة ولتخفيض الضغط على استخدامها ، قد يبدو سليماً من الناحية العملية ، فإنه يواجه صعوبات مستمرة . وفي سياق عملية التنمية ، فإن المشاكل تصبح أكثر تعقيداً . وعندما يتم تجميع الرسوم الناجمة عن استغلال الموارد العامة ، في صورة ضرائب ، فإن نسبة قليلة من السكان الذين سيقومون بالدفع ، ومن ثم مثل هذا البرنامج يصبح غير ممكن وسيترتب عليه صعوبات مماثلة مرتبطة بالمدفوعات المجمعة من أولئك الذين يقطعون الأشجار لمقابلة احتياجاتهم ومتطلباتهم اليومية .

ولكن من الممكن أن تكون النظرية النيوكلاسيكية مفيدة لشرح وتفسير ، لماذا يؤدي فشل السوق للتخصيص غير الكفء للموارد في الاقتصاديات المعتمدة أكثر على التجارة ، وكيف يمكن تخفيف هذه الصور من عدم الكفاءة . علاوة على ما سبق ، فإن هذه النظريات تمتلك إمكانية محدودة للتطبيق على المشكلات المتزايدة الموجودة في الاقتصاديات عديمة الأسواق أو مختلطة الأسواق أو في المناطق التي يكون الأفراد فيها أيضا أكثر فقراً وغير قادرين على الحصول على المزايا الناجمة من البدائل ، والتي سوف تعظم المكاسب والعوائد المالية الناجمة من الموارد الطبيعية .

6/11 التنمية الحضرية والبيئة

Urban Development and the Environment

1/6/11 طبيعة العلاقة بين الكائنات في المناطق الحضرية

بطريقة ما ، فإن الحياة بين الفقراء في المناطق الحضرية تكون مشابهة لحياة أولئك الفقراء الذين يعيشون في القرى الريفية ، حيث تعمل الأسر هناك لساعات طويلة ، كما يكون الدخل غير مؤكد . وهناك نوع من التضارب بين المبالغ التي ينبغي أن تتم للانفاق على الغذاء ، وعلى الخدمات الصحية والتعليمية . لذلك ففي المتوسط ، فإن المقيمين في الحضر يمكنهم الحصول على دخول مرتفعة والفقراء منهم يتعرضون لمخاطر كبيرة مرتبطة بالظروف البيئية الخطيرة . ودعنا نعكس نظرتنا المبكرة على الظروف البيئية في المجتمعات الريفية في كل من أفريقيا وأمريكا الجنوبية ، ومقارنة ذلك بأولئك الذين يعيشون في المناطق الحضرية في آسيا .

ففي ظل المناطق الحضرية في بعض المناطق الحضرية الآسيوية ، فإن الملوثات التي تهدد الظروف الصحية تكون شائعة سواء داخل أو خارج المنزل . فالمرأة تتجه للحصول على الأخشاب لاستخدامها كوقود للطهي في المنزل ولغلي الماء للنظافة ، ولا تعبأ بما قد يترتب على ذلك من الأضرار الصحية خاصة بالنسبة للأطفال الصغار في المدى الطويل . علاوة على ذلك فحتى لو كان هؤلاء يمتلكون المعرفة فإنها بمفردها لا تستطيع تغيير الضرورة الاقتصادية للطهي في ظل نظرهم لهذه الوسائل على أنها وسائل رخيصة ومتاحة ولا ترهقهم اقتصاديا . إن الدخان الذي يتطاير من تلك الإشتعالات المنزلية يعادل في تأثيره تدخين كمية كبيرة من السجائر كل يوم . كما أن المرأة وأطفالها يستنشقون ذلك الدخان بصفة مستمرة ، وربما يتحاشى الأطفال ذلك التأثير في فترات ذهابهم للمدارس . وإن كان هناك العديد من الأطفال يتسربون من التعليم بهدف مساعدة الأسرة في البيت أو المزرعة أو للعمل في بعض الأعمال البسيطة للرجوع آخر اليوم بمبالغ قليلة لمساعدة أهلهم ، هذه هي الحياة ذات السمات المشتركة للفقراء أينما كانوا .

ولكن يلاحظ أنه ليس هذا فقط هو الذي يحدث في البيت من تلوث وأضرار بيئية ولا يتعداه إلى خارج البيت ، بل أن الأشخاص أيضا يتعرضون لملوثات الشوارع

والطرقات والممرات والأسواق التي تعج بمصادر التلوث والمخلفات المختلفة سواء في المناطق الحضرية في كثير من الدول النامية ، أو في كل المناطق الريفية الفقيرة . كل هذا يتسبب في كثير من الأمراض . ولما كان الطعام ومياه الشرب ملوثة بصفة مستمرة ، فإن مرض الإسهال يكون منتشر بصورة عامة ولاسيما بين الأطفال . كل هذا ينعكس في الإنتاج والإنتاجية ويتسبب في نقل أمراض أخرى لمرضى آخرين وترتفع وفيات الأطفال والأطفال الرضع . كل هذه الظروف البيئية الخطيرة تسهل إلى حد كبير عملية انتقال العدوى . وكل هذا في النهاية يرفع من تكاليف تقديم الخدمات الصحية في تلك المناطق عالية التلوث أو التي تشهد ذلك الكم الكبير من الانتهاك البيئي ، وتتضح مظاهره في البيت وخارج البيت وبصفة ملحوظة في كل شيء في الطعام والشراب والهواء والتربة وغير ذلك . وهؤلاء الأطفال الذين يعملون لمساعدة الأسرة يحملونها نفقات للعلاج كبيرة . ولذلك فإنه ليس من المفاجئ أن هؤلاء الأطفال من الذكور مرغوبون أكثر من أخواتهم الإناث .

كما أن هؤلاء الأطفال الذين يلعبون في الشارع أو يعملون في أعمال أخرى خارج المنزل يتعرضون أيضا ويكونون فريسة لانبعاثات المصانع وعوادم السيارات . كل هذه الملوثات تضر بالهواء والغلاف الجوى وتفسده ، وإن كان هناك بعض السيارات الآن في الدول الغربية تستخدم مصادر للطاقة غير ملوثة للبيئة . ونتيجة لهذه المعاناة المادية والمعنوية التي تضغط وتضر بالبيئة والعناصر البيئية ، وفي ظل تكرار عملية التهرب من المدارس ، فإن الأطفال الفقراء يجدون كثيراً في الصعوبات لمواجهة متطلباتهم الأكاديمية التقليدية حتى يستمروا في المدارس . ومع وجود مئات الآلاف من المهاجرين الجدد سنوياً من الريف للمدن ، فإن الظروف سوف تزداد سوءاً في المستقبل .

إن المراكز الحضرية في الدول النامية سوف تستوعب أكثر من 80% من الزيادة السكانية المستقبلية على مستوى العالم ، وكل هذا بسبب الهجرات الكثيفة من الريف إلى الحضر في تلك الدول . كما أنه من المتوقع مع حلول عام 2010 أن سكان الريف في الدول النامية سوف يثبتوا ويستقروا عند رقم 2.8 مليار نسمة على مستوى العالم ، وهذا يعني أن النمو السكاني بأكمله سيظهر في المناطق الحضرية . كما أن التوسع

السريع في المراكز الحضرية سوف يرفع من الضغط على الموارد ويدفع حكومات الدولة النامية إلى توفير المزيد من المرافق العامة والبنية الأساسية والخدمات المختلفة أكثر من أى وقت آخر في تلك المناطق الحضرية المستقبلة للهجرات المتدفقة إليها من الريف .

كما أن الخدمات والأعباء والتكاليف الصحية الناجمة عن استمرار عمليات الانتهاك البيئي بدأت في الزيادة في المناطق الريفية نتيجة للاتجاه السريع لبعض المناطق الريفية للتحول إلى مناطق حضرية ، مما سيرفع من كمية الأمراض مستقبلا ، وسيترتب عليه مزيد من المشاكل الصحية والظروف غير الآمنة في تلك المدن . كما أن الظروف البيئية السيئة التي تنشأ بسبب الزيادة السريعة في المناطق الحضرية وفي انبعاثات المصانع وعوادم السيارات يترتب عليها الكثير من المشاكل والأضرار الصحية (انظر الجدول رقم (11-1)) . إن درجة التركز العالية للملوثات السامة في كل من الهواء والماء تتسبب في رفع وزيادة المشكلات الصحية المختلفة ، مما تتطلب مزيد من الانفاق والتكاليف لمواجهتها . ومن ثم تحقق بعض الأضرار الاقتصادية بسببها . إن الملوثات البيئية تتزايد مع النمو الكبير في أحجام وعدد مدن دول العالم الثالث .

ولما كان فقراء المناطق الحضرية أقل قدرة من الأثرياء على مواجهة وحماية أنفسهم من الآثار السلبية الناجمة عن المشكلات البيئية ، فإنهم يكونون أكثر معاناة من غيرهم بسبب الآثار والنتائج الناجمة عن الانتهاك البيئي والأضرار البيئية . كما أن الظروف الصحية السيئة التي يعاني منها هؤلاء الفقراء الموجودون في المناطق الحضرية يترتب عليها تخفيض قدرتهم على مقاومة تلك الآثار البيئية . فهناك 60% من السكان الذين يعيشون في المدن في الدول النامية يعيشون في ظروف سيئة ، وهذه النسبة قد ترتفع في المستقبل بسبب الارتفاع الكبير في معدل بناء المساكن والتعمير كل عام في تلك العشوائيات .

إن حجم أى زيادات في وفيات الأطفال والوفيات عموما في المناطق الحضرية سيكون بسبب الظروف الصحية الناجمة عن التعرض المزمن للعوامل التي تضعف قدرة الجسم على مواجهة الأمراض وعلى الدفاع عن نفسه . ومن ثم فإن الكثير من الأمراض مثل الإسهال وغيره سوف تصيب نسبة كبيرة من سكان الدول الأقل نمواً ،

وذلك بسبب الضغط المتزايد على البيئة وزيادة المواد السامة وانتشارها في الماء والهواء والتربة وغيرها . لذلك فإنه من المهم أن نركز تحليلنا على الخبرات والظروف التي تواجه سكان الحضر من يوم لآخر .

إن معظم الانتهاكات البيئية التي تتم في المناطق الحضرية وتتسبب في كثير من التعطيل والتأثير السلبي على النمو الاقتصادي وعلى الظروف الصحية ، يمكن تجنبها وتحاشيها والحفاظ على البيئة للمساهمة في تحقيق النمو . لذلك يجب طرح المزيد من الحلول لتلك المشاكل حتى يمكن حصر تلك المشاكل وتوصيفها ثم بعد ذلك وضع أفضل الطرق لمواجهتها . إن الأسباب التي تؤدي إلى كثير من المشكلات البيئية في المناطق الحضرية هي أسباب متعددة ومتباينة ، ولكن لاختصار وسهولة التحليل ، سوف تقسم تلك المسببات أو العناصر إلى مجموعتين هما : زيادة الحضر والنمو الصناعي ، وهذان هما المسئولان عن معظم الأضرار البيئية ويجب مواجهتهما .

2/6/11 التصنيع وتلوث الهواء في المدن

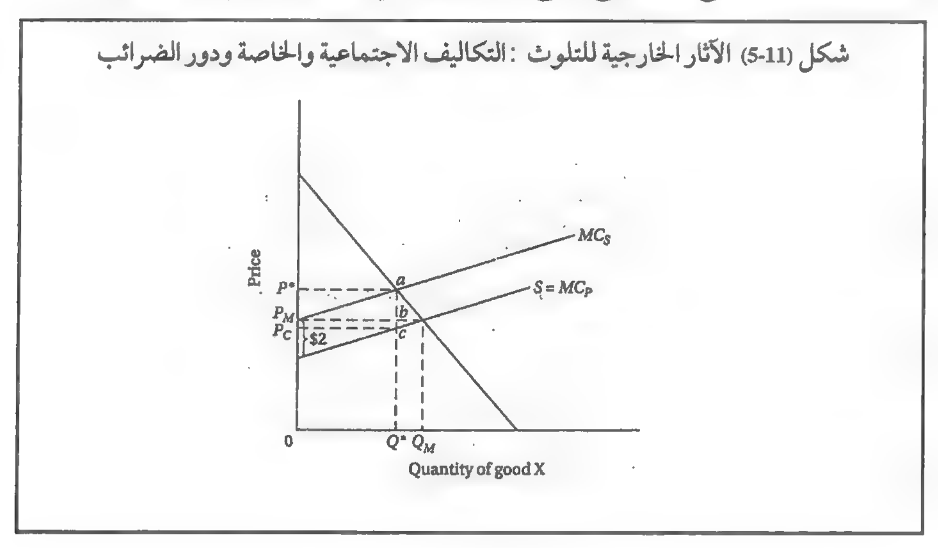
إن المراحل المبكرة من التمدن والتصنيع في الدول النامية كانت مصحوبة بصفة عامة بزيادة الدخول وسوء الظروف البيئية ، والتحليل المقطعي (المعتمد على بيانات مقطعية وليس سلسلة زمنية) لعدة دول ذات مستويات دخل مختلفة تكون مشابهة لمعامل جيني ، حيث يتجه تلوث المدن في البداية إلى الارتفاع مع زيادة مستويات الدخول الوطنية ثم يتجه إلى الانخفاض بعد ذلك . وبناء على بيانات عام 1992 ، الموجودة في تقرير التنمية العالمية ، فإن مستويات التلوث حتى بالنسبة للفئة المرتفعة الدخل التي تعادل ربع عدد السكان كان أفضل من ذلك الربع الذي يعيش في المدن منخفضة الدخل . ولذلك فإنه في المدن ذات الدخول المرتفعة يمكن مواجهة ذلك بالانفاق أكثر على التكنولوچيا النظيفة . كما أن الهواء (والماء) وجودتهما مرتبطة بالاتجاهات والنظم والقوانين الحكومية الموجودة .

إن المصادر الرئيسية لتلوث الهواء ، والتي تواجه الغالبية بظروف صحية غير مواتية ، تنشأ بسبب التحديث واستخدامات مصادر الطاقة بكثافة وانبعاثات السيارات ونمو الإنتاج الصناعي . إن التصنيع من الممكن أن يؤدي إلى زيادات كبيرة في النفايات وبقايا التصنيع ، كما أنه ينعكس سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على أنماط

الاستهلاك وأنماط الطلب على السلع المصنعة ويخلق نماذج جديدة للطلب وللأذواق في تلك الدول . إن الإنتاج الصناعي يتسبب في كثير من الانبعاثات التي تضر بالبيئة وتزيد من عمليات الانتهاك البيئي . إن القدر الذي يمكن به تجريد البيئة سوف يعتمد على مجموعة من العناصر تشمل : نمط وشكل المنتجات الثانوية وكمياتها ، وطريقة استخدامها وكيفية التخلص منها . وفي ظل غياب القوانين والتشريعات المنظمة ، سيتم اختيار أرخص طرق التخلص من النفايات ، وهي عادة لا تشتمل على معالجة هذه النفايات ، ومن ثم يضر بالبيئة حيث يتلوث الهواء وتتلوث مياه الشرب مثل المياه الجوفية ومياه الأنهار وتتلوث التربة بسبب مخلفات المصانع الصلبة والسائلة وتتأثر الثروة السمكية وخصوبة التربة ، وغير ذلك مما سيكون له آثاره الاقتصادية السلبية مالم تتحرك الحكومات وتضع من الضوابط والقوانين ما يكفل حماية البيئة من آثار التصنيع غير المواتية . كما أن التصنيع يترتب عليه مزيد من عمل البيئة الأساسية والمرافق العامة ، ويتسبب هذا في الضغط على المرافق ومن ثم في مشاكل بيئية . كما أن التحديث والتحضر الذي ينشأ بسبب التصنيع وغيره يؤدي إلى مزيد من التكاليف البيئية الناجمة في المناطق الحضرية .

لقد تعرضنا الآن باختصار إلى قضية الآثار الخارجية التي سبق شرحها في بداية هذا الفصل ، وإلى الحقيقة التي تقول أن الكثير من التكاليف الخاصة بمواجهة التلوث يتحملها شخص غير الذي أدى لوجود هذا التلوث ، فهذا يعني أن السعر المدفوع لاستهلاك السلعة يكون أقل من التكلفة الاجتماعية المحتملة بسبب إنتاج هذه السلعة . والشكل التالي رقم (11-5) يشرح منحنيات العرض والطلب . وفي هذه الحالة ، بالرغم من أننا نرى أن منحني العرض هو S=MCp لأنه يمثل التكاليف الخاصة الحدية الناجمة عن إنتاج السلع . كما أن توازن السوق الحر يتم عند كمية من الإنتاج QM وعند السعر التوازني PM على الترتيب يتم إنتاجها من السلع X ، فإن منحني التكلفة الحدية MCp لا يمثل التكلفة الصحيحة للمجتمع من جراء إنتاج هذه السلع . وإذا كانت كل وحدة منتجة من السلع X يتم تحميل تكاليف قدرها 2 دولار على طرف ثالث ، فإنه يمكن الحصول على منحني التكاليف الاجتماعية الحدية الصحيح ليكون MCs من خلال فرض قانون يحدد 2 دولار ضرائب على كل وحدة مباعة من المخرجات . إن مثل

ضريبة التلوث هذه Pollution tax سوف تنقل منحني التكاليف الخاصة إلى أعلى بـ 2 دولار لكل وحدة على كل نقطة على المنحني MCs في الشكل (5-11) . أما عن التقاطع الجديد بين منحني الطلب ومنحني التكلفة الاجتماعية الحدية فإن الكمية *Q هي الكمية المنتجة المثلى والسعر *P هو السعر الأمـثل . ولذلك ، فمع دمج وإضافة التكاليف الاجتمـاعـية للتلوث داخل التـحليل ، فإن الناتج الحقـيقي للمنتجـات الملوثة سـوف ينخفض عند المستوى الأمثل الاجتماعي بينما ستتحرك الأسعار لترتفع أمام المستهلك من PM إلى *P أما الأسعار التي يحصل عليها المنتجين فسوف تنخفض من PM إلى PCوبالاعـتمـاد على المرونات النسبية لكل من منحنيات الطلب والعرض ، فإن عبء ضريبة التلوث سوف يتم تحمله بواسطة كل من المستهلكين والمنتجين . وفي الشكل-(5 11)فإن المستهلك يدفع abوالمنتج يدفع bc من إجمالي الضرائب التي تعادل ac .



شكل (5-11) الآثار الخارجية للتلوث : التكاليف الاجتماعية والخاصة ودور الضرائب

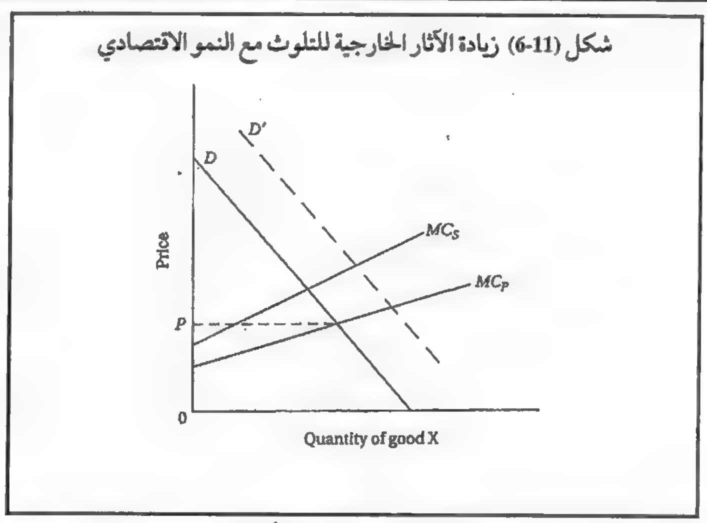
وعند المستويات العالية ، فإن معظم الانبعـاثات ستكون سامة على الإنسـان أو حتى لهـا آثارها المدمرة على البيئة ، بينما في المستويات المنخفـضـة فإن تكاليف كل وحـدة منتجة قد تكون غير مـؤثرة . وهذا يكون نتيجة للحقـيقـة القـائلة البشر لديهم قـدرة على التعايش مع نسبة معينة من التلوث ، ولكن هذه القدرة تتدهور بشـدة مع ارتفاع نسب تركيز الملوثات في مياه الشرب والهواء . كـما أن البيئة أيضًا تمتلك مقدرة

استيعابية لاستيعاب كمية معينة من الملوثات ، ولكن بعدها تصبح البيئة مشبعة بالتلوث المضر ولا تستطيع استيعابه . وهذه الكمية الحرجة والمتزايدة من الملوثات في تزايد مستمر ، فضلا عن أن المركزات ومن ثم السموم في البيئة تتجه للارتفاع بشدة .

وفي الشكل رقم (11-6) نرسم منحنى للنفقة الحدية الاجتماعية يكون أكثر واقعية . فمع تزايد نسب تركيز الملوثات (مع زيادة الإنتاج الكلي) نجد أن الفجوة بين منحنيات التكلفة الاجتماعية والتكلفة الخاصة تتجه نحو الزيادة . وعلى حين يظل منحني الطلب التجميعي منخفضاً ، فإن الفرق سوف يكون صغيراً . ومن ناحية أخرى ، عندما يرتفع منحني الطلب من D إلى D1 نتيجة التحضر السريع وزيادة الدخل ، نجد أن أهمية المؤثرات الخارجية ترتفع بمعدل متزايد . ومفاد ذلك أن النفقات المصاحبة لعلاج الأمراض الناجمة عن التحضر نتيجة الزحام ، سوف تزيد بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان .

إن التدهور الصحي الذي ينشأ بسبب الانبعاثات السامة في الهواء ، وزيادة حجم المخلفات الخطرة ، سيزيد من أحجام الدمار الذي يصيب إمدادات المياه ويصيب الأراضي والتربة . لذلك فإن البحث في القضية شيء قليل وغير كاف ، حيث إن هناك دليل متزايد بأنه في حالة غياب التشريعات فإن الزيادات الحالية والمستقبلية في عمليات النقل والتصنيع في الدول الأقل نمواً سوف تتجه باستمرار لتسبب بعض الأضرار على مستويات الصحة العامة ، ولقد تم تقدير ذلك على أنه في النصف الأخير من الثمانينات (بواسطة منظمة الصحة العالمية WHO) وطبقا لمعايير المنظمة فإن 1.3 مليار نسمة يعيشون في المدن ، وفي ظل مستويات غير آمنة من ملوثات الهواء airborne ويعانون منه . كما أن هناك 1 مليار آخرين يعيشون في ظل مستويات غير مقبولة من ثاني أكسيد الكبريت Sulfur dioxide. وهناك مكونات أخرى مثل أكسيد النيتروز والمركبات العضوية لاسيما في ظل زيادة الأهمية النسبية للعمليات التصنيعية . وفي ظل نقص إمدادات المياه وزيادة مستويات تلوث الهواء وتلف الملكية الخاصة والعامة ، فإن التلوث الصناعي يعتبر من الأسباب الرئيسية لتدهور الصحة الإنسانية وله آثاره الاقتصادية الضارة .

شكل (11-6) زيادة الآثار الخارجية للتلوث مع النمو الاقتصادي



وهناك الكثير من دراسات الحالة تعرض لنا الآثار المتوقعة للتلوث الصناعي . ففي بانكوك عاصمة تايلاند ، فإن المستويات المرتفعة من تلوث الهواء قد ترتب عليها العديد من الآثار السيئة على التنمية وعلى الأطفال الصغار ، حيث انخفضت الـ IQ المتوسط لكل طفل بأكثر من أربعة مرات المستوى الذي تكون عليه عند عمر 7 سنوات . وأن 70% من الأطفال في مكسيكو سيتي عاصمة المكسيك لديهم مشاكل في الدم طبقا لتقديرات منظمة الصحة العالمية WHO . ونتيجة للتلوث المستمر للهواء في عام 1980 ، فإن القلعة الصناعية الموجودة في مدينة كيباتوا Cubatao بالبرازيل قد قدرت بـ 10.000 حالة طبية طارئة تتضمن أمراض تصيب الجهاز التنفسي من إجمالي السكان في المدينة وعددهم 80.000 نسمة . كما أن المشاكل الصحية بسبب دخان الهواء المصحوب بالضباب تكون أكثر سوءاً في دول العالم الثالث . بينما تكون الأمراض البيئية التي تصيب الفقراء ربما أكثر . إن الآثار الصحية السيئة تكون أكثر ضرراً على الشباب والأطفال فهؤلاء أكثر تضرراً من التلوث ، حيث يستنشقون كمية من الملوثات تعادل ضعف ما يحصل عليه البالغون .

3/6/11 مشاكل الازدحام والحاجة للمياه النظيفة والصرف الصحي

لقد تسبب ارتفاع مستويات التصنيع والانبعاثات المنطلقة من المصانع في زيادة التلوث الذي ترتب عليه أضرار صحية في كثير من المناطق الحضرية في الدول النامية . وفي الوقت الحالي فإن هناك عنصرين أساسيين من العناصر البيئية يؤثران على

المستويات الصحية لفقراء المدن هما عدم نظافة المياه وعدم توافر الصرف الصحي . فهناك تقديرات تحدد أن أكثر من واحد مليار نسمة على مستوى العالم يعيشون في ظل توافر مياه غير نقية ، وهناك مليار آخر يعيشون في ظل النقص الشديد في مياه الشرب النقية . كما أن هناك 1.7 مليار نسمة آخرين يعيشون في ظل عدم وجود صرف صحي . وبين عامي 1970 و 1988 ، فإن عدد العائلات المقيمة في المدن في الدول العالم الثالث التي تعاني من عدم توافر الصرف الصحي قد زاد بنسبة 247% وأولئك الذين بدون مياه صحية وآمنة قد ازداد بنسبة 56%. وفي عام 1995 فهناك 25% على الأقل من المجتمعات الحضرية (و58% من المجتمعات الريفية) بدون مياه نقية لتغطية الاحتياجات الصحية . ولأنه ليست هناك موارد بديلة فإن الغالبية من الفقراء يقومون بتجميع مياه الشرب من الأنهار والقنوات الملوثة بالمخلفات البشرية وبالمواد الكيماوية .

لذلك فإن المناطق الحضرية الأكثر فقرا تواجه كثير من الظروف البيئية مثل الفقر الموجود في الريف ، التلوث والازدحام بسبب الكثافة السكانية المتزايدة . كل هذه الظروف غير المواتية في البيت والشوارع والمدن تجعل الجو صالح لانتشار كثير من الأمراض بسرعة . وهذا يمكن التعبير عنه بالحقيقة القائلة بأن مياه المجاري تختلط بالقمامة وتؤدي لإنتشار الأمراض . لذلك فإن معدلات البقاء على قيد الحياة في الدول النامية قد تحسن لبعض الوقت ، وهذا لا يمكن أن يتحقق الآن من خلال الزيادة السريعة في أعداد الفقراء في ظل عدم وجود المياه النظيفة أو الصرف الصحي .

إن التكاليف الصحية والاقتصادية الناجمة عن تلك الظروف تضع العديد من القيود أمام محاولات تحسين مستويات المعيشة . إن انتشار المرض واحتمال انتشار الأوبئة يكون منخفض في ظل توافر مياه صالحة للشرب ونقية ونظيفة صحياً ، وفي ظل نجاح المجتمع في الضغط على الموارد واستغلالها بأسلوب سليم لا يساعد على انتشار الأمراض . فهناك 900مليون حالة من أمراض الإسهال ، و 200 مليون حالة Schistosomiasis و 900 مليون حالة من أمراض الديدان .hookworm تحدث كل عام كما أن أمراض مثل الكوليرا ، التيفود وغيرها أيضا تنتشر بصفة كبيرة وتشكل معاناة للإنسان . إن توفير المياه النظيفة والصرف الصحي يسهم كثيرا في تخفيض هذه

المعدلات من الأمراض . فعلى سبيل المثال ، فإن الأطفال في القطاع العائلي الذين يحصلون على التسهيلات المناسبة والظروف المواتية تقل عندهم أمراض الإسهال بنسبة 60% وتزداد الوفيات بسبب هذه المرض عند أولئك الأطفال الذين لا يحصلون على تلك الظروف المناسبة والمواتية من مياه نقية وصحية .

إن التكاليف الاقتصادية الهائلة الناجمة من انخفاض الإنتاجية ، ومن التكاليف التي تدفع للرعاية الصحية تقف حجر عثرة أمام عملية التنمية الاقتصادية . إن انتشار الأمراض وتدهور المستوى الصحي هما سبب ونتيجة للفقر . إن تدهور توفير الغذاء للفقراء ، وتدهور الأداء الدراسي وانخفاض الإنتاجية والإعاقة المستديمة ، ومن ثم عدم القدرة على تحقيق التقدم الاقتصادي كل هذه نتائج تنجم عن الظروف البيئية والصحية غير السليمة . بالإضافة لما سبق ، فإن تحسين إمدادات المياه النقية والصحية سوف يقلل من انتشار تلك الأمراض ، ومن ثم يقلل من التكاليف الناجمة عن تلك الأمراض .

وبالرغم من أن العائلات الأكثر دخلاً تتمتع بقدرة أكبر على الحصول على الخدمات العامة والخاصة ، نجد أن الفقراء لا يحصلون عادة على مثل هذه الخدمات . ويعود ذلك إلى الوضع غير القانوني لمعظم المساكن التي يعيش فيها الفقراء ، والتي تجعلها غير مؤهلة للحصول على الخدمات الحكومية ، كما يخشى الأفراد من القيام باستثمارات تؤدي إلى تحسين الأوضاع لعدم مشروعية البناء في المناطق العشوائية . ويقدر عدد المساكن الحضرية غير الشرعية في الدول النامية بنحو 70% من المساكن الجديدة . وينتج عن ذلك ، أنه ينبغي على أغلبية الفقراء شراء المياه ، والتي تكون ملوثة في العادة ، وبسعر يزيد 10 مرات على تكلفة المياه الحكومية النظيفة .

وحتى نأخذ مثال دقيق وأكثر تعبيراً ، ففي مدينة ليما عاصمة بيرو ، نجد أن القطاع العائلي الفقير يستهلك سدس الكمية التي يستهلكها القطاع العائلي مرتفع الدخل من المياه ، ولكن فاتورة المياه بالنسبة للفئة الأولى تكون في المتوسط ثلاثة أضعاف فاتورة الفئة الثانية مرتفعة الدخل . يضاف إلى ذلك أن الماء منخفض الجودة ويجب أن يتم غليانه حتى نضمن نقائه وسلامته الصحية لفترة من الزمن ، وهذا بدوره

يؤدي إلى التلوث بسبب عملية حرق الأخشاب اللازمة لغلي المياه . فإذا قامت الحكومة بهذه المهمة فإن تكاليف الوقود الإضافية سوف تستهلك 29% من دخل ذلك القطاع . وفي جاكارتا بإندونيسيا ، فإن 50 مليون دولار تنفق سنويا على غلي المياه . ومعظم هذه التكاليف يمكن تحاشيها ويجب تفاديها لأن الإنفاق الكلي على المياه يجب أن ينخفض ، إذا كان الماء النقي متاح على نطاق واسع .

إن تأجيل الاستثمارات في متطلبات البنية الأساسية لتزويد المناطق الحضرية بالمياه النقية والصحية ممكن أن يؤدي إلى زيادة في التكلفة في المستقبل . كما أن عدم توفير المياه للفقراء يؤدي إلى انتشار نظم الآبار الخاصة على نطاق واسع ، والتي قد تكون مؤثرة على كمية المياه الجوفية الموجودة وقدرتها على الإمداد . ففي عدد من المدن الكبيرة والتي تشمل : بانكوك ، مكسيكو سيتي وجاكارتا ، فإن هذه الظاهرة أدت إلى انهيار البنية الأساسية الموجودة وانهيار بعض الأبنية من خلال سكون وهبوط الأرض وعمليات الغمر المائي والفيضانات . وفي المناطق الساحلية ، فإن الاستخدام الزائد للماء المستخرج يؤثر على الإمدادات الخاصة به ، وتتوافر به درجة الملوحة الدائمة . ومن ثم فإن عجز المياه وعدم توافرها يؤدي إلى مشاكل صحية في المدى الطويل ويؤثر على الصحة العامة . كما أن العوائد من الصرف الأجنبي هي الأخرى قد تتأثر بسبب عدم توافر المياه النقية والصحية والصالحة للشرب ، وقد تؤثر أيضا على إمدادات المياه النقية ومدى توافرها ، وذلك لأن المعايير الصحية الموضوعة من قبل الدول المتقدمة (دول العالم الأول) قد تضع ضوابط وقيود أمام تدفق الصادرات الزراعية للدول النامية إليها طالما كانت هذه الزراعة تستخدم مياه غير صحية وغير نقية وملوثة . فمثلا انتشار وباء الكوليرا في (بيرو) في عام 1991 أدى إلى انخفاض صادراتها بمقدار مليار دولار . كما انخفضت أسواقها السياحية خلال أشهر قليلة . وفي ضوء تلك المشكلات فإنه ليس من المستغرب أو المفاجئ أن التكاليف الوقائية قد قدرت بأقل بكثير من تلك التي يتم تحملها بسبب تدهور العوائد وفقدانها وتدهور الموارد والبنية الأساسية المطلوبة والاستثمارات لتوفير المياه النقية والصرف الصحي لأن كل هذا سيجعل المجتمع يتحاشى الخسائر ويحقق المزيد من العوائد الاقتصادية وبما يخفض من

المشاكل البيئية التي تواجهها المدن . علاوة على ما سبق ، فيجب أن تكون المجهودات المبذولة لتزويد وتحسين المياه وتوفيرها نظيفة في المدن يجب أن تمتد إلى المناطق الريفية كذلك بطريقة تدريجية . وهذا يقودنا إلى تبني خطط واضحة وسليمة لتوفير تلك الاحتياجات في ضوء الإمكانيات المالية والفائدة المالية المحققة من ذلك . وسوف نعرض لذلك الموضوع في البند التالي وفي نهاية وملخص هذا الفصل أيضا .

7/11 الحاجة إلى إصلاح السياسات القائمة

The Need for Policy Reform

هناك إدراك متزايد بأن القرار الكفء والضروري من الممكن أن يؤدي إلى تخفيض المخاطر البيئية وذلك من خلال العناية بالصحة الأساسية وبالتعليم وتوفير الكثير من الخدمات مثل المياه النظيفة والصرف الصحي . وبناء على أحد التقديرات فإن الإنفاق على هذه البرامج يجب أن يتضاعف خلال السنوات القليلة القادمة وذلك فقط لتحسين الموقف الحالي . ولكن هيكل بعض البرامج الموجودة قد يعوق في الحقيقة التقدم ويؤخره . وحديثا ، فقد تم توفير بعض الخدمات ذات الأرقام المنخفضة في الميزانية حتى لو أدت إلى أن تكون أكثر في تكلفتها ، خاصة عندما تكون منظمات المجتمع معنية بتلك الخدمات . فهناك 10 مليار دولار أو فقط 0.5% من الناتج المحلي للدول النامية هو الذي يتم إنفاقه لتوفير خدمات المياه النظيفة والصرف الصحي ، و 80% يتم إنفاقها في تكاليف البرامج التي تبلغ على الأقل بالنسبة للمواطن الواحد 550دولار ، وبينما أقل من 20% يتم إنفاقها على برامج تقل تكلفتها عن 30دولار بالنسبة للمواطن الواحد . وهناك أنماط ونماذج وأشكال مشابهة تحدث في توفير الخدمات الصحية السليمة . ونتيجة لذلك ، فإن الخطط الحكومية تتجه للبحث عن مجموعة اختيارات مناسبة وبديلة للناخبين ولمسايرة النظام السياسي ، بينما تفشل كثيراً في مواجهة التحديات والمشاكل الأساسية التي تحدث محليا وعالميا والناجمة عن الفقر والذي يمكن وصفه بأن أخطر شئ يواجه العالم النامي وهو من أسوأ الموضوعات التي توفر ظروف بيئية سيئة وغير سليمة . وبدون محاولة الحكومة تخفيض الزيادة السريعة في النمو السكاني من خلال برامج معينة ، فإن هذه المشكلات الاقتصادية والبيئية ستزداد وسيتجه الوضع إلى أن يكون أكثر سوءا لا سيما في ظل النمو السريع

للتحضر على حساب الريف ونشأة كثير من المدن والعواصم المتريفة مثل الخرطوم وممباسا ونيروبي . . إلخ في المستقبل .

ولتحقيق الأهداف التي تواجه الحكومة والخاصة بكيفية زيادة وتوفير الأموال ومواجهة التدهور التمويلي ، فيجب على هذه الحكومات أن تحدث تغييرات جذرية حتى يمكن مواجهة وتحسين استغلال الموارد النادرة وإدارتها بأسلوب جيد . ففي الماضي كانت السياسات قد صممت لتعالج الأمراض والمشاكل البيئية ، ولكن في الواقع نجد أن هذه المشكلات قد إزدادت سوءاً . وإذا تم تقديم هذه الموارد بأسعار تقل عن تكلفتها الفعلية فسوف تكون هناك ندرة مصطنعة في المعروض منها . فعلى سبيل المثال ، في المتوسط ، وعلى مستوى الدول النامية ، فإن السعر الذي يدفع مقابل المياه التي تضخها الحكومة فقط يعادل 35% من إجمالي تكلفة إمدادات المياه . ونتيجة للترشيد ، فإن بعض الدعم والإعانات تفيد فقط بعض الناس أصحاب الدخول المرتفعة . بينما الفقراء يواجهون ويضطرون لشراء المياه من الباعة بسعر يعادل عشرة أضعاف السعر المدفوع للمياه . وهنا كثير من الحكومات تقوم بتوفير خدمات المياه مجاناً ولكن بكميات قليلة وبدون تعديل وتغيير وتطوير فيها ، حتى في المناطق التي يكون بها عجز في المياه . والنتيجة من ذلك هي مزيد من الفقد والإهدار للموارد . فمثلا في القاهرة ، وجاكارتا وليما ومانيلا ومكسيكو سيتي ، وكلها مدن موجودة في دول تنتمي للعالم الثالث فإن أكثر من نصف إمدادات المياه في المناطق الحضرية يتم بدون دفع مقابل له . ومما يدعو إلى التهكم والاستهزاء ، أن عجز المياه وعدم توفيرها يؤثر على ويصيب 2 مليار مواطن تقريبا ، ونتيجة الإفراط الزائد في الري واستخدام المياه بغباء قد أسهم في زيادة ملوحة الأرض تقريبا بنسبة 215% من إجمالي الأرض المروية ، مما سيؤدي إلى الإنخفاض الكبير في إنتاجيتها .

وكثير من الأشكال المشابهة تتكرر في الطاقة وفي المدخلات الزراعية ، حيث إن متوسط السعر الذي يدفع للكهرباء في الدول النامية يكون أقل من نصف تكلفة إمدادات الكهرباء ، وقد لا تكون هذه الخدمة متوافرة للجميع حتى في المدن والعواصم أو غير متوافرة بطريقة منتظمة . والفقد في التوصيل يبلغ ثلاث أو أربع مرات أعلى من الدول الصناعية الكبرى .

إن سياسات التسعير الأفضل ومتطلبات الكفاءة سوف يترتب عليها حدوث تحسينات كبيرة في تخصيص الموارد ، وكذلك توفير مبالغ كبيرة كانت مخصصة لاستيراد الوقود . كما أن الأسمدة والبذور المنتقاة والدعم عليها والذي يقدم لكبار المزارعين يؤدي إلى تشجيع زراعة محصول واحد مما يجهد الأرض ويحول دون استخدام طرق متواصلة مثل التطبيق المتكامل للمبيدات . كما أن الاستخدام الزائد يؤدي إلى تلوث باطن التربة وتلوث المياه الموجودة على سطح التربة وفي باطنها .

وهناك عامل آخر يحتاج إلى عناية ويجب أن نأخذه في الحسبان عند تصميم أى سياسة بيئية وهو الدور المهم للمرأة في إدارة واستغلال الموارد . فمن خلال هذه الأدوار فإن المرأة هي المديرة لعمليات الوقود والمياه ومسئولة عن إمداداتها ، عن إحضار المنتجات الزراعية والمسئولة عن حرائق المنازل وعن الصحة . لذلك فالمرأة رقيبة على كثير من الموارد العالمية ومسئولة عنها ، واليوم وفي ضوء التوسع في البرامج لإدارة البيئة وحسن استغلال الموارد ، فإن المرأة في العالم الثالث تعمل من 60 إلى 90 ساعة أسبوعيا وتستخدم هذه الموارد بسهولة . لذلك فإن الاستثمار في تعليم المرأة ينعكس في زيادة المستوى الصحي لأطفالها وينجح كثير من السياسات البيئية باعتبارها – أى المرأة – مستخدمة للموارد البيئة .

8/11 البيئة العالمية: تدمير الغابات وانبعاثات الصوبات الزراعية

The Global Environment: Rain Forest Destruction and Greenhouse Gases

في وقت مبكر أخبرنا مالتس عن كثير من الأفكار المتشائمة والخاصة بالبيئة والتنمية وحديثا ، فإن الدراسات تؤكد أن هناك انخفاض في قدرة النظام البيئي على تجديد نفسه في ظل التدهور البيئي ، فضلا عن ظهور مشكلة تآكل طبقة الأوزون والتي نجمت عن المشاكل البيئية وتلوث الهواء ، ومن ثم زيادة ثقب الأوزون مما ترتب عليه ارتفاع درجة حرارة الأرض مما انعكس على المناخ على سطح الأرض بصفة عامة . ومن الآثار التي ترتبت على ذلك زيادة الأمراض الخاصة بالجلد مثل سرطان الجلد والتصحر وارتفاع المياه في المحيطات . إن التكاليف المتوقعة بسبب التغييرات المناخية تختلف كثيرا من منطقة لأخرى ، وإن كانت ترتفع أكثر في المناطق الحارة وفي مناطق الدول النامية المعتمدة على الزراعة ، وذلك لأن معظم دول العالم الثالث تعتمد في

نشاطها الاقتصادي على الزراعة التي تتأثر بالمناخ وبالظروف الجوية المختلفة من حرارة وأمطار ومياه وهواء وغير ذلك ، حيث إن أى تغيير في درجات الحرارة من الممكن أن يترتب عليه خسائر كبيرة للدول الأقل نمواً وفي قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء .

كما أن التغييرات الحديثة التي تمت في أنماط الزراعة في الدول النامية أسهمت كثيرا في اتجاه التركيز العالمي على الغازات والأبخرة المنبعثة من الصوبات الزراعية والتي تقدر بحوالي 20% من غاز ثاني أكسيد الكربون CO2 زيادة على مستوى العالم . فضلا عن أن أى عملية قطع للغابات وإزالتها تؤدي إلى خلل في مصدر الأكسجين المتوافر في الهواء الجوي ، وذلك لأن الأشجار تمتص الملوثات مثل ثاني أكسيد الكربون في نفس الوقت الذي تعتبر فيه بمثابة مصنع لتصنيع الأكسجين من خلال عملية البناء الضوئي .

كما أن كثيراً من الغابات الاستوائية المطيرة قد تم تدميره ، فقد تم قطع نحو 60% من الغابات لاستغلال الأرض في مزارع صغار المزارعين . وهناك 4.5 مليون هيكتار سنوياً تتم لهذا الغرض .

لذلك فهناك مجموعة من الخطوات يجب أن تتم للحفاظ على الغابات الممطرة . فيجب على الدول النامية أن ترفع من الكفاءة الخاصة بالاستخدام الاقتصادي للغابات المطيرة من خلال حسن إدارتها وإيجاد الأسواق البديلة الذي تجتذب منتجات مياه الأمطار مثل اللحوم والحبوب والفواكه والزيوت والمطاط والجلود والمواد المصنعة والمكونات الطبية الطبيعية . كما أن المجتمع الدولي أيضا يجب أن يساعد في تلك المجهودات (انظر الفصل 18) من خلال تخفيض تحقيق قيود التجارة على السلع المنتجة في الدول النامية والتي لها بدائل في الدول المتقدمة فضلا عن ضرورة الاستفادة من برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي التي تقدمها المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي WB وصندوق النقد الدولي IMF (انظر الفصل 14) والتي غالبا ما تركز على كيفية القضاء على مشكلة الفقر وآثاره على البيئة وكيفية حماية البيئة . ولكن تحقيق ذلك مرهون بمساندة الحكومات الوطنية لذلك .

9/11 خيارات السياسة في الدول النامية والمتقدمة

Policy Options in Developing and Developed Countries

1/9/11 ما الذي تستطيع الدول النامية عمله

ما هو شكل خيارات السياسة المطروح أمام الدول الأقل نمواً والمتاح للحكومات فعله . إن هذه السياسة يجب أن تتضمن ستة عناصر هي :

1- سياسة التسعير المناسبة للموارد .

2- الشمول الاجتماعي (إشراك المجتمع) .

3- وضوح حقوق الملكية وملكية الموارد .

4- تحسين البدائل الاقتصادية أمام الفقراء .

5- تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة .

6- وضع سياسات لمواجهة الانبعاثات الصناعية وملوثات المصانع .

ودعنا في السطور القليلة نشرح باختصار هذه العناصر الستة كما يلي :

1- *تسعير الموارد بطريقة سليمة :*

هناك جزء كبير من الإصلاح والتعديل للتنمية يقع على عاتق سياسة التسعير الحكومية ، والتي من الممكن أن تؤدي إلى تضخيم نقص الموارد وتشجيع الطرق والوسائل غير المتواصلة للإنتاج . إن معظم البرامج التي تم تصميمها لتخفيض وتقليل المعاناة على الناس الأكثر فقراً كان لها تأثير قليل جداً على تخفيض الفقر فضلا عن أنها تؤدي إلى تدعيم عدم المساواة والتفاوت الموجود . وبسبب ترشيد استخدام الموارد ، نجد أن القطاعات العائلية مرتفعة الدخل هي المستفيد الرئيسي من الطاقة والمياه والإعانات الزراعية . وقد نتج عن ذلك مزيد من الاستخدام السيء وغير الكفء لتلك الموارد . وبالرغم من أن إلغاء الاعانات الموجهة بطريقة خاطئة لا يكلف الحكومة شيئاً لحماية البيئة فإن المخاطر السياسية تكون مرتفعة ، لأن ذلك معناه نزع جزء من المزايا التي تحصل عليها النخبة القوية .

2- *الشمول الاجتماعي (إشراك المجتمع) :*

إن البرامج الخاصة بتحسين الظروف البيئية من المرجح أن تكون ذات فاعلية لاسيما عندما تعمل في إطار تدعمه شبكات المجتمع ، وحتى نضمن أن يكون تصميم البرنامج متوافق مع كل من الأهداف المحلية والأهداف الوطنية . إن خبرة وكالات التنمية تؤكد لنا أن المجهودات الأصلية والعميقة من الممكن أن تكون أكثر كفاءة من حيث التكلفة ، وذلك لأنها تتضمن عموما استخدام البدائل منخفضة التكاليف وتوفر فرص العمل المطلوبة للسكان المحليين . وعندما تستفيد المجتمعات الفقيرة حقا من برامج العمل العام ، فإن المقيمين غالبا ما يكونون راغبين وقادرين على تقديم مزيد من المساهمة في معظم تكاليف البرنامج .

3- *وضوح حقوق الملكية وملكية الموارد :*

إن الاستثمارات التي يقوم بها القطاع العائلي على الصرف الصحي وتوفير الري ومياه الشرب النقية ، غالبا ما تتطلب استخدام مدخرات العمر (تحويشة العمر) بالنسبة للفقراء وتكون آثارها الاقتصادية كبيرة على القطاع العائلي . لذلك فإن عدم وجود درجة الأمان لكل من الملكية الحضرية والملكية الريفية يمكن أن يؤثر كثيرا في الاستثمارات البيئية . كما أن تقنين عملية التملك من الممكن أن تؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية للفقراء وتزيد من جملة الاستثمارات الزراعية المنفذة .

وفي كثير من الحالات ، علاوة على ما سبق ، فإن الإصلاح الزراعي وإعادة هيكلة الملكية قد يكون أيضا شئ ضروري ومطلوب لاسيما في ظل توافر وانتشار سوء توزيع هذه الأراضي وعدم العدالة ، والذي يترتب عليه بقاء مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية عالية الجودة بدون زراعة وبدون استغلال ، إلى جانب مساحة الأرض الحدية المزروعة في مقابل الأعداد المتزايدة من العمال الزراعيين . لذلك يجب تعديل نمط الملكية لدعم التنمية الزراعية .

4- *برامج تحسين البدائل الاقتصادية للفقراء :*

إن الانتهاكات البيئية المستمرة لاسيما في المناطق الريفية من الممكن تفاديها بعدة وسائل وطرق مختلفة ، من خلال الاستثمارات الزراعية التي تتم في مجالات الري

وتكنولوجيا الزراعة المستمرة والمتواصلة ، واستخدام مصادر الطاقة والوقود البديلة مع وضع مزيد من القيود التي تكفل تحسين الأداء الزراعي وتحسين استخدام الموارد بما يضمن حماية البيئة . علاوة على ما سبق ، فإن التكاليف الاقتصادية لكل بديل من هذه البدائل يجب أن تكون منخفضة ومتناسبة مع الكمية الكبيرة والغالبية العظمى من المنتجين الزراعيين والأسر الزراعية الفقيرة . ومما يدعو إلى التهكم ، أنه في ظل التدهور البيئي الكبير والمتزايد ، فإن قليل من السكان الريفيين سوف يكونون قادرين على تقديم طرق بديلة للإنتاج . لذلك فإن من المهم على البرامج الحكومية أن تعمل نظام ائتمان يستفيد منه صغار الملاك الزراعيين حتى يستطيعون شراء المدخلات الزراعية اللازمة للزراعة . فمن خلال توفير الفرص الاقتصادية أمام الزراعة الريفية خارج المنزل ، تستطيع الحكومة أيضا إيجاد وتوفير بدائل للتوظيف وتقليل البطالة أمام العمالة الفقيرة حتى لا تكون مجبرة على زراعة الأرض الحدية . فعلى سبيل المثال ، عمل برامج لبناء بنية أساسية للريف (طرق - تسهيلات - مخازن . .) كل هذا يخلق فرص عمل محلية ، مع ضرورة أن تكون هذه البرامج داعمة لعملية تقليل الكثافة السكانية لتقليل الكثافة على الأرض ، مع الاستمرار في التنمية الريفية وتقليل تدفق الهجرة من الريف إلى المدن وغير ذلك . إن برنامج يشمل كل هذه العناصر والمقومات سيسهم بالطبع في تحسين الوضع الاقتصادي للفقراء .

5- *سياسات تقليل الانبعاثات الصناعية :*

إن من ضمن البدائل والخيارات المطروحة أمام الدول النامية لتنفيذ سياساتها لحماية البيئة وتحقيق التنمية ، هو قيام حكومات الدول النامية بتقليل التلوث الناجم عن التصنيع ، وذلك من خلال تنفيذ برامج تشمل كثير من العناصر مثل : فرض ضريبة على التلوث وانبعاثات المصانع تتحملها تلك المصانع الملوثة للبيئة ، وإصدار التراخيص التجارية ، وضع نظام الحصص أمام هذه المصانع ، وضع معايير بيئية معينة تلتزم بها هذه المصانع في إنتاجها . ومن بعض الخبرات ، نجد أن هناك من يقترح بالجدوى العالية لأول سياستين من السياسات التي تم ذكرها والذّان يعتمدان على السوق وقدرته لأنهما يؤديان إلى مكافأة المنتجين الأكثر كفاءة ويسمحان بالمرونة

الكبيرة للشركات في تطبيقهما ويسهل تنفيذهما . كما أن الإجراءات يجب أن تكون سهلة وبسيطة بقدر الإمكان ويجب ضمان القدرة على تنفيذها . ووجود الحوافز التي تضمن تطبيق التكنولوچيا النظيفة في المصانع من الممكن أن تسهم في حل المشكلة . ومن الضوابط الأخرى التي تضمن تطبيق تلك الأنواع من التكنولوچيا النظيفة ، الائتمانات الضريبية ، الدعم والإعانات خاصة تلك التي تمنع وتقيد من شراء أو تنمية وتطوير التكنولوچيات غير الملوثة للبيئة . ومما يدعو إلى السخرية ، أن الصناعات التي يصعب تطبيق الإجراءات عليها هي تلك التابعة للحكومة ، لأن دافع الربح ليس موجوداً دائماً . وبصفة عامة فإنه من الصعب لأى مجموعة أن تعيد ضبط نفسها وتعدل إجراءاتها بنفسها .

6- تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة :

إن تحسين الوضع التعليمي للمرأة وزيادة نطاق البدائل الاقتصادية أمامها سوف يرفع من تكلفة الفرصة البديلة لوقتها ، وقد يؤدي إلى تخفيض رغبة الأسرة في التوسع في حجمها (انظر الفصل 6) . كما أن التعليم يؤدي لزيادة معرفة المرأة بالمعلومات الضرورية والمرتبطة بكيفية تحسين تربية الأطفال ومعالجة مشكلاتهم وبما يضمن تخفيض معدلات وفيات الأطفال . ومن المهم عند وضع برامج بيئية تعتمد على المشاركة الجماعية أن نهتم بدور المرأة ونرفع من وضعها الاقتصادي ، لأن ما تقوم به من أنشطة يزيد يوماً بعد يوم ، وربما يسهم في وضع أنماط ونماذج لاستخدام الموارد بكفاءة عالية ، وحتى نستفيد من قدرتها على مقابلة احتياجات أسرتها من خلال قدرتها على الإدارة الجيدة والمتواصلة لاستخدام المياه ومصادر الطاقة وتوفير الإمدادات الخاصة بهما وترشيد استهلاكهم بما يضمن تحسين الأداء البيئي .

2/9/11 كيف تستطيع الدول المتقدمة مساعدة الدول الأقل نموا

تستطيع الدول الصناعية المتقدمة مساعدة الدول النامية في مجهوداتها لتحسين البيئة التنموية من خلال ثلاث وسائل هي :

1- تحرير التجارة .
2- حل مشكلة الديون .
3- المساعدات التكنولوجية والمالية .

1- *سياسات التجارة :*

إن تركيز معظم المناقشة ينصب على البيئة وكيفية تحسين تلك البيئة لتحقيق التنمية وعلاج الفقر في الدول النامية . علاوة على ذلك ، فقد اتجهت الدول المتقدمة لفرض المزيد من الحماية في الثمانينات أمام التجارة الدولية لمنتجات الدول الأقل نمواً ، ومن ثم تخفيض العوائد التي تحصل عليها الدول الأقل نموا بطريقة مستمرة بسبب هذه القيود (انظر الفصل 12 ، والفصل 13) . وبالاعتماد على ما قالته الأمم المتحدة عام 1992 في تقرير التنمية البشرية فإن الخسائر التي تحملتها الدول النامية نتيجة نقص التصدير ومشاكل الأسواق والقيود التي تفرضها دول العالم الأول كانت أكثر من 150% من حجم المساعدات التي حصلت عليها هذه الدول عام 1990 . إن الدول المتقدمة تأخذ بالشمال ما أعطته باليمين ، وهذا سينعكس على العمالة ورأس المال وأسواقهما حيث كانت الخسائر الإجمالية في هذه الأسواق 500 مليار دولار . إن إزالة القيود التجارية أمام صادرات الدول النامية يحسن من النمو في تلك الدول ويرفع من إمكانية توفير فرص عمل جديدة ، ويشجع التنمية الريفية ، كما يضمن في النهاية تخفيض كل من مستوى ومعدل نمو الفقر المطلق .

بالإضافة إلى القيود التجارية ، فإن الدول الصناعية المتقدمة تعاقب وتضر بالدول الأقل نمواً وبصادراتها من خلال الدعم المستمر والمتزايد الذي تمنحه للمزارعين المحليين مما يجعل منتجات هؤلاء المنتجين المحليين الزراعية منخفضة الأسعار ، ومن ثم لا تستطيع صادرات الدول النامية من تلك المنتجات الزراعية منافسة المنتجات المحلية في الدول المتقدمة . وهذا يترتب عليه فقد الميزة النسبية التي تتمتع بها ، ومن ثم تتدهور الصادرات الزراعية للدول النامية بسبب سياسات الدعم التي تطبقها الدول المتقدمة في الداخل . وهناك بعض التقديرات ترى أن تخفيض الدعم من جانب الدول المتقدمة والذي يقدر بنحو 300 مليار دولار سوف يسهم في نجاح مجهودات التنمية في المناطق الريفية في الدول الأقل نمواً وتخفيض الفقر وتحسين البيئة التنموية . إن الوضع الملائم للأسواق العالمية أمام منتجات الدول النامية سوف لا يرفع فقط الدخل في تلك الدول ، بل من الممكن أيضا أن يحسن من قدرة هذه الدول التمويلية ، ومن ثم يستطيع تخفيض عمليات الاقتراض فضلا عن قدرتها على مواجهة متطلبات

خدمة ديونها من أقساط وفوائد ، كما يستطيع تقليل اعتمادها على الاستغلال المتواصل للغابات والموارد الصناعية الأخرى بهدف زيادة عوائدها من النقد الأجنبي .

2- حل مشكلة المديونية :

من المعروف أن مشكلة المديونية وأعبائها المختلفة من أقساط وفوائد تستنزف كثير من موارد الدول النامية وتجعل حكومات تلك الدول عاجزة عن تنفيذ برامج تنموية محلية وتنفيذ البرامج الاجتماعية مثل تلك المصممة لمعالجة الفقر وتقليل الأضرار والانتهاكات البيئية (انظر الفصل رقم 14) . إن مشاكل التنمية يمكن أن تحل إذا استطاعت حكومة الدول الأقل نمواً أن تعمل بمرونة وتقوم بإجراء التغيرات الضرورية اللازمة لتحقيق التنمية المتواصلة .

ومن الوسائل المطروحة في هذا الصدد ما يسمى مبادلة الطبيعة بالديون Debt- for - nature swaps باعتبارها طريقة جذابة ومفيدة للطرفين ، حيث تؤدي إلى التخلص من الدين بالعملة الأجنبية ، وفي نفس الوقت تضمن حماية الغابات الاستوائية المطيرة . وطبقاً لهذه الطريقة ، تقوم إحدى المنظمات الأجنبية الخاصة المهتمة بالبيئة بالعمل مع المنظمات المحلية للحفاظ على البيئة . حيث تقوم الأولى بشراء ديون العالم الثالث من أسواق المال ، ويكون الدين مقوماً بنحو 30% من قيمته الإسمية ، ثم تبادله مع حكومة الدولة المعنية بسندات حكومية مقومة بالعملة المحلية حسب القيمة الأصلية للدين بالعملة الأجنبية . ويتم استخدام عائد هذه السندات الحكومية في الحفاظ على الغابات والحياة البرية . وبهذه الطريقة تتخفف الدولة النامية من ديونها الأجنبية من ناحية ، وتكون قادرة على الحفاظ على مواردها الوطنية من ناحية أخرى .

وفي عام 1979 بلغ حجم مبادلات الطبيعة بالدين نحو 152,7 مليون دولار ، تم التفاوض بشأنها في 15 دولة من بينها كوستاريكا ، الإكوادور ، الفلبين ، المكسيك ، وغانا . ثم وصلت هذه العمليات إلى الذروة في عام 1989 ، وبحلول عام 1997 انخفض حجم هذه المبادلات إلى نحو 576 ألف دولار فقط في دولة واحدة هي المكسيك باعتبارهاالمشارك الوحيد . وبالرغم من أن هذه الآلية قد أسهمت في حل مشكلة الديون الخارجية بشكل جزئي ، فإن عدداً من الصعوبات الاقتصادية والسياسية

قيد من نطاق مثل هذه الخطط ، من بينها الخوف من التحكم الأجنبي في القرارات المتعلقة بالموارد المحلية .

3- *مساعدات التنمية :*

لقد قدر البنك الدولي WB عام 1992 في تقرير التنميـة الخاصة به ، أن الاستثمارات المنفذة يجب أن تزيد بنسبة من 2% إلى 3% وهذا ضروري بالنسبة للدول النامية لتحقيق التنمية المتواصلة . إن مثل هذه الاستثمارات سوف تستخدم ، ويجب أن تستخدم في تنفيذ برامج معينة لمواجهة ومكافحة الفقر ، وتوفير الكثير من الخدمات والترويج لمجموعة من الأنماط والأشكال المتواصلة للإنتاج بالإضافة إلى أن المساعدات المقدمة من الدول النامية الغنية يكون لها آثارها الإيجابية على البيئات الموجودة في الدول النامية (انظر الفصل 15) .

بالإضافة لما سبق ، فإن المساعدات الضخمة يجب أن تتم لأنها ضرورية للحفاظ على الغابات الاستوائية والتي لها الكثير من الفوائد على مستوى البيئة العالمية والمجتمع الدولي لأنها تخفض وتمتص غاز ثاني أكسيد الكربون CO_2 . كما أن المساعدات الخارجية من الممكن أن تستخدم لهذا الغرض ولا يعتبر من قبيل المساعدات لأنها تفيد كل البشرية على الأرض .

3/9/11 ما الذي تستطيع الدول المتقدمة عمله للبيئة العالمية

ربما معظم الاهتمام ينصب على الدول المتقدمة ، وذلك لأنها تستهلك حاليا أكثر من 70%من الموارد الموجودة على كوكب الأرض ، (انظر الجدول 6-6) والتي من الممكن أن تسهم مباشرة في تحسين الأداء البيئي العالمي من خلال العديد من المجهودات فالأدوات التي تمتلكها مثل :

1- تقليل الانبعاثات الحرارية والملوثات الضارة .

2- تطوير وتنمية التكنولوجيات النظيفة لها وللدول الأقل نمواً .

3- تعديل نماذج وأنماط الطلب الضخم لديها ليتوافق مع البيئة ومتطلباتها المختلفة . وفيما يلي شرح لهذه النقاط .

1-*التحكم في الانبعاثات والملوثات الضارة :*

ربما تكون المساهمة والضخمة التي تقدمها الدول المتقدمة في كميات الانبعاثات والملوثات البيئية يجعل البيئة في خطر ويهدد التنمية ، ومن ثم على هذه الدول محاولة التحكم في هذه الملوثات ومواجهتها لتوفير بيئة نظيفة وتحسين صورة البيئة على كوكب الأرض بصفة عامة بما تمتلكه من موارد وإمكانيات . لأن هذه الدول تدرك أنها هي الملوث الرئيسي للبيئة بهوائها وبحارها . لذلك يجب على الدول المتقدمة أن تقود حملة دولية لإحداث تغيير عالمي في الأنماط والنماذج الحالية والمستقبلية للإنتاج النظيف . وإذا لم تستطع أو لم ترغب الدول ذات الثروات في تحقيق تخفيض مستمر ومؤكد في الإنتاج الذي يلوث البيئة والذي يزيد من انبعاث الغازات من الصوبات الزراعية ، والذي يقلل من المواد الكيماوية ويقلل من الإضرار بطبقة الأوزون ، فإن الدول النامية يصبح عليها الجهد القليل جدا الذي يمكن أن تعمله بإمكانياتها القليلة باعتبار أن مستويات الانبعاثات التي تتم منها منسوبة إلى الأفراد أقل كثيراً من نصيب الفرد من الانبعاثات والملوثات التي تقدمها وتفرزها الدول الصناعية المتقدمة .

2- *البحوث والتطوير :*

يجب على الدول المتقدمة أيضا أن تأخذ بزمام المبادأة والمبادرة لدعم عمليات الإنفاق المتزايد والمستمر على البحوث والتطوير R&D ودعم مجهوداته . إن تنمية الدعم العام المقدم لمزيد من التطوير البيئي وتنظيم البيئة ووضع الإجراءات اللازمة لحمايتها في الدول الصناعية يجب أن يتم ليؤدي إلى تطوير وتنمية التكنولوچيات قليلة الانبعاثات الضارة وتدعيم عمليات الإنتاج النظيف غير الملوث . إن ضمان نتائج البحوث والتطوير الإيجابية سوف يدعم من مجهودات الدول الأقل نمواً لتقليل الانبعاثات إذا كانت هذه الاتجاهات مستمرة في الدول المتقدمة والدول النامية . وحديثا فهناك عديد من التكنولوچيات النظيفة تكون غالية ومرتفعة الثمن بالنسبة لدول العالم الثالث وصناعاته . لذلك من المتوقع أن الدول منخفضة الدخل سوف لا ترغب كثيرا في استيراد تلك التكنولوچيات مرتفعة التكلفة . لذلك يجب على الدول المتقدمة دعم تلك التكنولوچيات وتقديمها للدول الفقيرة بتكلفة منخفضة حتى تسهم في تطوير البيئة الدولية والحفاظ على البيئة النظيفة .

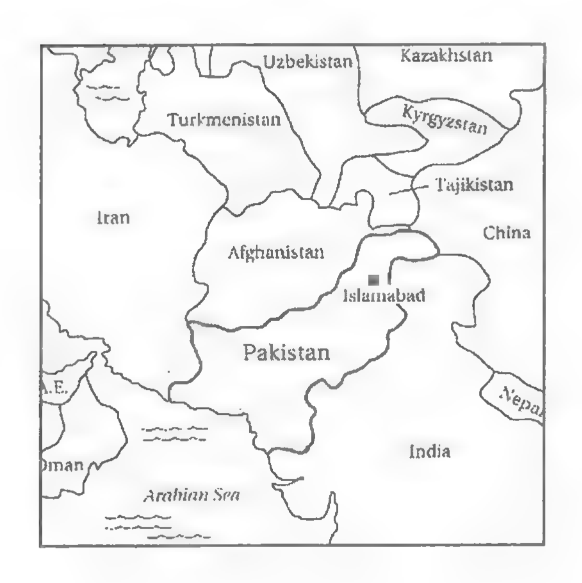
3- *قيود الواردات :*

من خلال استيرادها للإنتاج وللمنتجات التي تكون غير متوافقة بيئيا ، فهناك كثير من القيود التي من الممكن أن تفرضها الدول المتقدمة أمام الواردات القادمة إليها من دول أخرى سواء من الدول المتقدمة نفسها أو من الدول النامية أو حتى من الدول الأقل نمواً . وطالما كانت ضارة بالبيئة وغير آمنة وغير نظيفة ولها أضرارها البيئية والتنموية ، مع ضرورة تفعيل الاتفاقات الدولية المبرمة في هذا الشأن . وذلك لأن القيود التي توضع على الواردات تكون بمثابة أداة فعالة لتقييد إنتاج السلع التي تضر بالبيئة العالمية ، ومن ثم تقليل التجارة الدولية لهذه المنتجات . إن حماية المستهلك تكون هي الزريعة لتحقيق ذلك كما يجب التركيز على الشركات الكبيرة المستوردة والمصدرة حتى تلتزم بهذه الإجراءات والمعايير والتي لا تطبق عليها تلك القيود فيجب على هذه الشركات تقديم المساهمات الكبيرة في هذا الصدد .

إن العديد من القضايا والسياسات التي كانت في أجندة أو جدول أعمال عام 1992 في المؤتمر الذي انعقد في مدينة ريودى جانيرو (مؤتمر قمة الأرض) ، والمؤتمر الآخر (القمة الأخرى) الذي انعقد كذلك في مدينة كيوتو في اليابان عام 1997 قد ركز على ذلك . وسوف نركز على طبيعة وشرح هذه المؤتمرات وأهدافها ونتائجها في الفصل الثامن عشر من الكتاب عندما نلقي الضوء بكثافة على القضايا الارتكازية التي تؤثر على التنمية الاقتصادية في بداية القرن الحادي والعشرين .

10/11 الحالة الدراسية للفصل الحادي عشر

إقتصاد باكستان



- **بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية:**

العاصمة : إسلام أباد .
المساحة : 803.934 كم2
السكان : 141.9 مليون نسمة (1998) .
معدل النمو السنوي للسكان : (1998) سنويًا عام 2,8% .
نصيب الفرد من الـGNP : 410 دولار سنويًا (1997) .
نصيب الفرد من الـ GNP معدل بحسب القوة الشرائية PPP : 1590 (1997) .
معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الـ GNP : 2,7% (1965 -1996) .
مساهمة قطاع الزراعة في الـ GDP : 25% (1997) .
مساهمة الصادرات في الـ GDP : 17% (1996) .
معدل وفيات الأطفال الرضع (في الألف) : 91 (1998) .
نسبة سوء التغذية في الأطفال : 38% (92 -1997) .
نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة : 27% (1997) .
معدل الأمية (الأكثر من 15 سنة) : الرجال 50% النساء 76% (1996) .
مؤشر التنمية البشرية : 0,45 (منخفض) (1996) .

مثل كثير من الدول النامية التي تسعى إلى التعجيل برفع معدل النمو الاقتصادي لديها ، فإن باكستان أعطت القليل من اهتماماتها لمواصلة الاهتمام بمواردها ورفع جودة البيئة الطبيعية لديها ، ونتيجة لهذا الاهتمام القليل وغير الكافي ، فإن الغابات قد تم إبادتها بدون تمييز ، كما أن المناطق الحضرية قد عمها وغطاها التلوث ، كما أن التربة الزراعية قد فقدت كثير من مقومات خصوبتها .

ومن الناحية الجغرافية ، فإن باكستان تقع على بعد 1600 كيلومتر شمال بحر العرب . وتقع على حدودها كل من إيران وأفغانستان والصين والهند . كما أن بعض حدودها مع كل من أفغانستان والهند لا يزال متنازع عليها كما في إقليم كشمير المتنازع عليه مع الهند .

ولقد بدأت فكرة استقلال أو انفصال باكستان في دولة مسلمة مستقلة عن الهند تشمل الأقاليم التي يعيش فيها المسلمون ، بدأت هذه الفكرة تنمو منذ عام 1930 وخاصة بعض اندلاع المظاهرات الشعبية عامة 1937 . وبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ، عانت بريطانيا العظمى من آثار تلك الحرب ، ومن ثم اتخذت خطوات نهائية وفعلية لتوفير الاستقلال للهند . ولكن الجزء المسلم لم يوافق على كثير من شروط وبنود ذلك الاستقلال ، ولكن وافق على تشكيل حكومة وطنية . وفي يونيو من عام 1947 ، قررت بريطانيا العظمى أنه يجب فصل شبة القارة الهندية إلى دولتين مستقلتين هما الهند وباكستان . وبحيث تضم باكستان الأقاليم التي يقطنها المسلمون ، ومن ثم أصبحت باكستان لها حكومة مستقلة في إطار الكومنولث البريطاني في 14 أغسطس 1947 .

ولذلك تحركت الكثافة السكانية بما يتناسب ، وذلك التقسيم حيث تحرك المسلمون ليسكنوا في باكستان ، في حين أتجه كل من الهندوس والسيخ للاستقرار في الهند . أما إقليم البنغال فقد استقل هو الآخر ليحمل اسم دولة بنجلاديش التي انفصلت عن باكستان وتضم أغلبية مسلمة في عام 1971 .

أما عن الاقتصاد الباكستاني فهو يعاني من التدهور الاقتصادي ، وإن كان حدث نمو في نصيب الفرد من الدخل بنسبة 1.6% سنويا خلال العشر سنوات الأخيرة . وبالمقارنة بباقي دول العالم الأقل نمواً فإن معدل النمو طويل الأجل في باكستان هو معدل محترم ولائق ، حيث نجد أن معدل النمو في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في عام 1997 قد تضاعف عما كان عليه في عام 1965 إن التقدم الممتاز واستمرار الأداء الجيد للقطاع الصناعي قد أسهم كثيراً في تحقيق ذلك النمو المستمر . وبالرغم من ذلك ، فإن باكستان تقاسم الدول النامية الأخرى العبء المشترك والمتمثل في المشاكل الآتية : النمو السكاني الكبير (2.8 % سنويا) وحجم السكان الضخم (142 مليون) ، عيوب المجتمع التقليدي ، عدم توافر الخدمات الصحية والاجتماعية في ظل تزايد الإنفاق على التسليح الذي وصل في عام 1994 أكثر من ضعف الإنفاق على الصحة والتعليم مجتمعين ، فضلا عن ارتفاع معدل وفيات الأطفال الرضع (91 في الألف) وارتفاع وتفشى الأمية ليصل معدلها إلى 50% بالنسبة للرجال ، 76% بالنسبة للسيدات ، ارتفاع معدل التسرب من المدارس الابتدائية (التعليم الأساسى) لتصل نسبة التسرب إلى 63% بالمقارنة بـ50% في جنوب آسيا . ويقدر الذين يعيشون تحت خط الفقر بحوالي 12 مليون طفل (نصفهم أقل من عشر سنوات) ويعملون في ظل ظروف عمل سيئة ، في ظل التطور والنمو السريع للبيئة الموجودة في كل من المناطق الريفية والمناطق الحضرية .

وكمثل جارتها الهند ، فإن باكستان لديها خبرة طويلة وتاريخ طويل في التدمير البيئي وإحداث

التدهور البيئي ، حيث إن معظم الغابات قد تم قطعها لأغراض انتاج فحم الخشب . كما أن معدل إزالة الغابات في باكستان منذ عام 1980 (3%سنوياً) هو من أعلى المعدلات على مستوى العالم . كما أن التربة تتدهور باستمرار وإمدادات الماء بدأت تتدهور ، وعملية التصحر بدأت تتحرك باستمرار نحو الزيادة . وهذا التدهور في الموارد الطبيعية بدأ يترتب عليه مشاكل زراعية ، كما أن البيئة الطبيعية نفسها يجب أن تتغير لمواجهة الكثافة السكانية الكثيرة .

إن الزراعة حالياً تشكل حوالي 24% من الـ GDP الباكستاني ، كما أنها مسئولة عن تشغيل 55% من القوى العاملة هناك . ويعتبر القطن هو المحصول الزراعي الرئيسي ثم يأتي بعده الأرز ثم السكر وحتى بالنسبة للمزارعين الصغار الذي يمارسون نشاطهم بطرق تقليدية في الزراعة ، فإن إنتاجيتهم قد ارتفعت وإن كان الارتفاع بطئ في العشرين سنة الأخيرة .

وفيما يتعلق بالاستقلال وعدم التبعية ، فإن باكستان لديها صناعة قليلة نسبيا . فخلال الفترة الخمسينيات والستينيات نما وتطور التصنيع سريعاً ، حيث ينتج القطاع الصناعي الآن الكثير من المنتجات كما أن صناعة الغزل والنسيج المرتبطة بالقطن هي من أهم الصناعات وأكثرهم تطوراً هناك . ومن ضمن الصناعات الرئيسية الأخرى أيضا نجد الصناعات الغذائية والكيماوية وصناعة الأسمدة والصناعات الدوائية ، وصناعة الصلب والمنتجات البترولية وصناعة الأسلاك والأسمنت ومعدات النقل ، وبعد الركود الذي بدأ مبكرا من أول عام 1970 ، فإن الإنتاج الصناعي قد تم تطويره أكثر من أواخر عام 1970 بعد أن قامت الحكومة بالتحول من التخطيط المركزي إلى القطاع الخاص والإشراف عليه ومساعدته . وفي عام 1980 وفي بداية التسعينيات استمرت الحكومة في تشجيع القطاع الخاص حتى تسمح للأسواق أن تعمل بكفاءة وحتى تتحرك الأسعار بأسلوب سليم ، وحتى يحدث نمو في الصادرات الصناعية . أما عن الإنفاق الحكومي فقد تم توجيهه ليتم في ثلاثة مجالات معينة ، توليد الطاقة ، التوسع في التعليم وتحسين الصحة العامة وتوفير العناية الصحية ، وكانت كل النتائج بالنسبة لهذه الأهداف وهذا الإنفاق مرضية .

أما بالنسبة للعقد الحالي والقادم ، فإن على باكستان أن تركز على أربعة أهداف رئيسية إذا كانت راغبة حقا في تحقيق التنمية المتواصلة والمتوازنة في ظل بيئة غير متدهورة :

1- تخفيض معدل النمو السكاني .

2- الارتقاء بكفاءة العنصر البشري وذلك من خلال الاهتمام بالتعليم وتوفير الرعاية الصحية الكاملة .

3- تقليل العجز المزمن والمتزايد في كل من الموازنة العامة والميزان التجاري من خلال تطبيق استراتيجية تشجيع الصادرات مع تطبيق سياسة الخصخصة لكثير من الصناعات التي تمتلكها الدولة وتقع في إطار القطاع العام ، مع التوسع في فتح أسواق جديدة للتصدير ، وأخيراً وليس آخراً .

4- يجب عليها أن تراعي البعد البيئي للتنمية وأن تخفض من الضغط على الموارد الطبيعية ، وخاصة بالنسبة للثلاثة عناصر الارتكازية ، الحفاظ على الغابات ، الحفاظ على توفير مصادر المياه اللازمة للري وتقليل ملوحة الأراضي الزراعية . هذا ضروري فضلا عن أن باكستان في سعيها لتحقيق تلك الأهداف ، فإن عليها باستمرار أن تحاول حماية الطبقات منخفضة الدخل من أى آثار جانبية قد تحدث نتيجة ذلك الإصلاح .

11/11 أسئلة للمناقشة :

س 1 : هل تحقيق التنمية المتواصلة هو هدف عملي وله جدوى بالنسبة للدول؟ وما هي بعض الصعوبات التي يواجهها هذا الهدف وكيفية مواجهتها؟ اشرح إجابتك .

س 2 : بأي الطرق يمكن القول أن الفقر يؤدي إلى الانحطاط أو التدهور البيئي؟ وما هي أشكال وأنواع المشاكل البيئية التي يشارك فيها الفقراء في الريف والحضر؟ وما هي الاختلافات في الظروف التي تواجه الفقر في الريف والحضر؟

س 3 : ما هي العلاقات المتداخلة بين كل من النمو السكاني والفقر والضغط المتزايد على مساحات الأرض شبه الثابتة؟ اشرح كيف أن هذه المشاكل يمكن أن تخلق حلقة مفرغة خبيثة من تلك الأحداث والوقائع .

س 4 : ما هي الخطوات التي يمكن لحكومات الدول الأقل نمواً اتخاذها لمواجهة الاستغلال الزائد للمواد الطبيعية؟ وما هو تأثير سياسات التسعير الخاصة بهذه الموارد؟

س 5 : لماذا يمكن القول بأن الاعتبارات البيئية القومية في الدول الأقل نموا تركز بشكل متزايد على المشاكل الحضرية في المستقبل؟ وما هي الظروف الحضرية المرتبطة بالهجرة من الريف إلى الحضر؟

س 6 : لماذا تعتبر أهداف التنمية الاقتصادية والنمو المتواصل ذات علاقة تبادلية وقوية فيما بينها؟

س 7 : بأى الطرق تمدنا النظرية النيوكلاسيكية بالإطار المفيد لتحليل القضايا البيئية؟ وما هي حدود وعيوب هذه النظرية؟

س 8 : ما هي بعض أهم التكاليف المصاحبة لحدوث التدهور البيئي؟ وكيف أن ذلك يمكن أن يقلل من النمو الاقتصادي وما هي الاستنتاجات التنموية لذلك؟

س 9 : لماذا يعتبر الأطفال أكثر تأثراً من الكبار بالمخاطر الصحية الناجمة عن البيئة التي يعيشون فيها؟

س 10 : بأى الطرق تستطيع دول العالم الأول أن تسهم بطريق أفضل في حل المشاكل البيئية المحلية والدولية للدول الأقل نموا؟ كن محدداً في إجابتك .

القسم الثالث

المشكلات والسياسات التنموية على المستوى الدولي

Problems and Policies : International

مقدمة القسم الثالث :

يتناول هذا القسم باعتباره القسم الثالث وقبل الأخير من مؤلف التنمية الاقتصادية ، قضايا التنمية الاقتصادية ومشكلاتها وكيفية وضع الحلول الملائمة لها ، وذلك على المستوى الدولي والعالمي . فهو يتناول مشكلات وسياسات التنمية دوليًا .

لذلك نجد أن الفصل الأول منه (الثاني عشر في ترتيب فصول الكتاب) يتناول قضايا التجارة الخارجية ونظريات التجارة وارتباطها بخبرة التنمية وأهمية التجارة الخارجية والتمويل وتأثيرها على إحداث التنمية ، وشروط التجارة ، فرضية بريبش – سنجر ، النظرية التقليدية في تفسير التجارة الخارجية وبعض الانتقادات لنظرية حرية التجارة الخارجية التقليدية ، ثم يعرض الفصل كحالة دراسية للاقتصاد التايواني كنموذج فريد استطاع الاستفادة من التجارة الخارجية وخاصة التوسع في التصدير لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية .

أما الفصل الثاني (الثالث عشر) فهو يحلل سياسات التجارة الخارجية والتي سلكتها بطرق متباينة الدول النامية ، وبعضها نجح في ذلك والبعض الآخر لم يحالفه النجاح فيتناول الفصل أولاً استراتيچية سياسة الاحلال محل الواردات ، ثم استراتيجية أو سياسة تشجيع الصادرات ومزايا وعيوب كل منها ، ثم يتناول السياسة التجارية للعالم المتقدم وكيف يمكن تطويرها بما يخدم مصالح التنمية في دول العالم النامي ولما كانت كوريا الجنوبية نموذج فريد في تطبيق سياستي إحلال الواردات وتشجيع الصادرات لاحداث التنمية ، تم عرضها كحالة دراسية لهذا الفصل .

بينما يتناول الفصل الثالث (الرابع عشر في الترتيب العام) موضوع من أهم الموضوعات ذات البعد الدولي لاحداث التنمية الاقتصادية وهو موضوع التوازن الخارجي وموازين المدفوعات وقضايا المديونية الخارجية لدول العالم الثالث وقضايا التعديل والاستقرار الاقتصادي الكلي لديها .

لذلك فهو يتناول أولاً مفاهيم موازين المدفوعات وكيفية تمويل العجز فيها ثم يعرض ثانيًا لمشكلة المديونية وكيفية مواجهتها والحاجة إلى إعادة صياغة وتشكيل سياسة جديدة لإدارة شئون الاقتصاد الكلي ويحقق الاستقرار الاقتصادي ومدى الاستفادة بنماذج المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي في هذا الشأن . ولما كانت فنزويلا من الدول ثقيلة المديونية في أمريكا اللاتينية ، فقد تمت دراستها كحالة توضح وتبرز قضايا هذا الفصل بشكل أساسي .

في حين يتناول الفصل الرابع والأخير في هذا القسم (الخامس عشر في ترتيب الكتاب) قضايا التمويل الأجنبي والاستثمار وقضايا المساعدات والمنح الخارجية وما هي الطرق التي يتبعها ، وما هي - من ناحية أخرى - التحديات التي تفرضها . لذلك فهو يركز على عرض التدفقات الدولية لمصادر التمويل سواء الرسمية أو غير الرسمية ، ثم يتناول قضايا الاستثمار الخاص الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات والمساعدات الخارجية ومدى قدرتها على حل مشاكل التنمية والمساهمة في إحداث وتحقيق تلك التنمية ، ومدى الحاجة الملحة لاعادة صياغة هذه المساعدات وفق شروط وضوابط تحقق مصالح التنمية في دول العالم الثالث . وأخيراً يعرض الفصل لأندونيسيا كحالة دراسية تعكس قضايا التمويل والاستثمار والشركات متعددة الجنسية والمساعدات الخارجية ، وكيف أثر كل ذلك على التنمية لديها سواء أثر إيجابي أو أثر سلبي كما حدث في الأزمة الآسيوية سنة 1997 .

الفصل الثاني عشر

نظرية التجارة وخبرة التنمية

Trade Theory and Development Experience

«إن حرية التجارة الخارجية تعمل أحيانا على دفع عجلة الثورة الصناعية في الدولة التي لا تمتلك الموارد الكافية والمدخلات المحلية للتصنيع»

جون ستيوارت ميل ، 1846 .

1/12 أهمية التجارة الدولية والتمويل الدولي

The Importance of International Trade and Finance

تلعب التجارة الدولية في الغالب دوراً رئيسيا ومهما في تحقيق التنمية . أما من الناحية التاريخية فإن هذا الدور لم يكن مقطوعاً به في تنمية دول العالم الثالث . وبالنظر إلى أفريقيا ، آسيا ، الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ، فإن صادرات المواد الخام الأولية ، كان لها دور نصيب كبير عند محاولة حساب نصيبها من الناتج القومي الإجمالي على مستوى كل دولة . وفي بعض الدول الصغيرة والفقيرة فإن ما يقرب من (25% إلى 40%) من الناتج القومي الإجمالي النقدي يتم اشتقاقه والحصول عليه من المبيعات الدولية للمنتجات الزراعية والمواد الخام الأولية الأخرى أو السلع الأولية مثل : البن والقطن والكاكاو والسكر وزيت النخيل والنحاس والمطاط وغيرها . وعلى سبيل المثال وبصفة خاصة ، في الدول المنتجة للبترول في منطقة الخليج وغيرها فإن صادراتها البترولية إلى دول العالم قد بلغت أكثر من 70% من دخلها القومي . "بل إن هذه النسبة قد تتعدى 90% في بعض الدول مثل الكويت والإمارات العربية المتحدة[1]" . ولكن بعيدا عن تلك الأمثلة ، نجد دول أخرى مثل الدول غير البترولية

(1) المترجم .

وبعض الدول حـديثة العهـد بالتصنيع مثل : كـوريا الجنوبية ، تايوان وسنغـافورة ، ومعظم الدول النـامية تعتمد على الصـادرات غير التعدينية وغير الأولية والتي تشكل في الوقت الحالي معظم عوائدها من الصرف الأجنبي . ولما كانت أسواق وأسعار هذه المنتجات الخام المصدرة في الدول الأقل نمواً في الغالب متقلبة وغير مستقرة ، فإن الاعتـماد على صـادرات تلك المنتـجات يرفع من درجـة المخاطرة التي تتعرض لـها اقتصـاديات تلك الدول ، بل وتزيد من عدم التـأكـد لما يمكـن أن يتم تنفيـذه من برامج تنموية مرغوبة اعتمادا على حصيلة تلك الصادرات التقليدية .

بالإضـافة إلى اعتـماد الدول الأقل نمواً على الصـادرات الأوليـة ، فإن الكثيـر من الدول النامية تظهر بصفة عامة كمستورد كبير للمـواد الخام والآلات والمعدات والسلع الرأسماليـة والسلع والمنتجات الوسيطة بل وحتى كـثير من السلع الاستهـلاكية ، وذلك بهـدف توفيـر متطلبات التـوسع الصناعـي (إحـلال الواردات) ولتـوفيـر المتطلبـات الضرورية ورفع مستوى معيشـة السكان بتوفير المنتجات الاستهـلاكية اللازمة لهم . وبالنسبة لمعظم الدول النامية أيضا ، فإن الطلب على الواردات يفوق قدرتها على توليد وتوفير عوائد وموارد كافية من مبيعات صادراتها الأولية . إن مثل هذا يؤدي إلى تحقيق عـجز مـزمن ومتـأصل في مـوازين مـدفوعـات تـلك الدول في مـواجـهـة دول العـالم الأخرى . وربما مثل هذه العجوزات المحققة في الحساب الجاري (والذي يعبر عن الفرق بين الصادرات السلعية والخدمية من جانب ، والواردات السلعية والخدمية من جانب آخـر) قـد يكون في الغـالب أكبر مـن أن يتـم تعـويضـه وتغطيتـه بواسطـة الفائـض أو الفوائض المحققة في حسـاب رأس المال الذي يعتبـر جزء من ميزان المدفـوعات (وهو يعـبر- أي حـسـاب رأس المال- عن الفـرق بين القـروض الخـاصـة والعـامة وعـوائد الاستثمارات وبين الديون الخاصـة والعامة ومـدفوعات الاستثمارات المالية وغيرها) . ففي السنوات الأخيرة فإن مدفـوعـات وأعباء الديون الدولية والاستـثمارات الدولية أصبـحت تتـزايد باسـتمرار بل وتشكل عبء أمـام قـدرة الدول الناميـة على سـدادها وعبء أيضـا على عملية التنمية . ففي بعض الدول الأقل نمواً LDCs فإن العـجوزات المتعـددة والمستمرة في الموازيـن الجـارية بل ومـوازين رأس المال قـد أدت إلى حـدوث ارتباك في متـحصلاتها من النقـد الأجنبي بل وفي احتياطياتها من النقـود الدولية ، كما

ترتب على استنزاف تلك الاحتياطات ، فضلا عن تحقيق عدم الاستقرار في قيمة عملتها ، تحقيق الانخفاض المستمر في النمو الاقتصادي .

ففي الثمانينات والتسعينات ، فإن هذه الصورة أو التوليفة من العجوزات التجارية المتزايدة وزيادة الديون الخارجية ، وهروب رؤوس الأموال وتدهور الاحتياطات الدولية كانت شائعة . كل هذا وغيره قد أدى إلى ضرورة التدخل لضبط إيقاع السياسات المالية والنقدية في تلك الدول (وهذا غالبا ما يحدث بناء على طلب صندوق النقد الدولي لتلك البلاد بعمل ذلك الإصلاح الاقتصادي في السياسات) ، وكل هذا ربما يؤثر سلبا على سير معدلات النمو الاقتصادي قدماً ، فضلا عن تأثيره السلبي على مستويات المعيشة وزيادة الفقر وبروز مشاكل البطالة في الدول النامية . إن المعنى الدقيق لتلك المفاهيم المتعددة والمتباينة للاقتصاد الدولي سوف يتم شرحها بالتفصيل فيما بعد في هذا الفصل وفي الفصلين التاليين . أما هنا ، فإن النقط التي يجب التركيز عليها هي أن الزيادة المزمنة للإنفاق الأجنبي بطريقة تفوق المتحصلات (والذي قد لا يترك شئ أمام الدول النامية لتفعله في ظل عدم قدرتها على توفير المتطلبات التمويلية بل ربما أكثر من هذا قد يوصلها إلى حساسية اقتصادها للتقلبات في الاقتصاد العالمي) قد يعيق هذا بكل تأكيد مجهودات التنمية . كما أن هذا يحد من قدرة الدول الفقيرة على السير قدما نحو تنفيذ استراتيجياتها الاقتصادية المرغوب في تحقيقها .

ولكن التجارة الدولية والتمويل الدولي يجب أن تفهم على أنها أكبر من مجرد عملية بسيطة لتدفق السلع والموارد التمويلية عبر الدول المختلفة . لأنه من خلال فتح الاقتصاديات والمجتمعات أمام حركة التجارة الدولية والتمويل الدولي ، ومن خلال تفهم وتبنى نظرة التوجه للخارج إلى باقى دول العالم ، فإن الدول النامية مدعوة ليس فقط للانخراط في عمليات النقل الدولي للسلع والخدمات والموارد المالية . ولكن مدعوة أيضا إلى نقل التكنولوجيا لإحداث تنمية محلية ولاستقطاب أنماط من الاستهلاك وإحداث إصلاحات وترتيبات مؤسسية جديدة وتغييرات تنظيمية تتوافق مع تلك التطورات الدولية . فضلا عن ضرورة تطوير النظم الخاصة بالتعليم والصحة والنظم الاجتماعية الأخرى وتغير وتغيير منظومة القيم العامة ، ونظم الحياة وطرقها حتى تتوافق مع الدول المتقدمة في العالم . إن تأثير مثل ذلك التعديل الذي يجب أن يحدث

في الدول النامية ليغطى النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية يعتبر شرط أساسي وخاصية ضرورية يجب توفيرها لإحداث عملية التنمية واستمرارها . ومن هنا فإن الغالبية سوف تعتمد على الطبيعة السياسية والاجتماعية والمؤسسية السائدة في الدول المتلقية وطريقتها في التنمية . وسواء أكان هذا أفضل للدول الأقل نمواً في أن تتجه بأنظارها للخارج وترويج أكثر للتصدير (تتبع استراتيجية تشجيع الصادرات) ، فإن هذا يشجع الاستثمار في الأنشطة التصديرية ومؤيدى حرية التجارة ، ويدعم من آراء الانفتاحيين والعالميين ، أو أنها ستركز أكثر على الداخل وتروج أكثر للإحلال محل الواردات (استراتيجية الإنتاج المحلي البديل) فإن هذا يشجع الآراء المؤيدة لتقييد التجارة ويدعم من آراء المحليين والحمائيين . وقد يكون هناك اتجاه ثالث وهو تبنى المدخلين أو الاستراتيجيتين معاً (استراتيجية تشجيع الصادرات ، واستراتيجية الإحلال محل الواردات) كل ذلك يجب أن يتم في ظل الظروف التي تتناسب مع الدولة . ولكن يمكن القول أن على الدول النامية أن تعدل من أوضاعها وتوفق من ظروفها بما يتناسب والأوضاع العالمية الجديدة وبما يخدم عملية اندماجها في المجتمع الدولي باعتبار أن ذلك هو الشعاع الذي سيضيئ لها الطريق نحو تحقيق أهدافها التنموية . إن إحداث التقدم والتنمية يتطلب تحديد الأهداف بوضوح وتحديد المكاسب التي سيتم التحصل عليها من كل استراتيجية ، فضلا عن توقع المخاطر الخاصة بكل منها لاسيما في ظل زيادة مخاطر التجارة الدولية عن مخاطر التجارة الداخلية .

ولسوء الحظ فإن العديد من الدول الصغيرة والفقيرة جداً (وهي تبلغ أكثر من نصف الدول الناعية) تمتلك خيارات قليلة فيما يتعلق بقدرتها أو عدم قدرتها على التفاعل مع العالم . وإن كان يجب عليهم أن يدخلوا في التجارة ويتفاعلوا معها . وكما سنرى ، بالإضافة لما سبق ، فإن الاستراتيجية الواعدة ، وخاصة بالنسبة لتلك الدول الصغيرة من الدول الأقل نمواً LDCs ، ربما تتلخص في أن تركز على التوجه للخارج ، ولكن بأسلوب وباتجاه مختلف (مثل التوجه والانفتاح للخارج ولكن مع الدول الأقل نمواً الأخرى للتعاون معها) وفي نفس الوقت تتجه للداخل نحو نفسها بين بعضها البعض كشركاء وكمجموعة دول تتكامل فيما بينها وتنسق فيما بينها

لتنفيذ استراتيجيات مشتركة للتنمية كمحاولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي لها جميعاً من خلال التكامل الاقتصادي ، كما حدث في دول غرب أفريقيا ودول الكوميسا وغيرها من المجتمعات الاقتصادية الإقليمية .

إن دراسة التجارة الخارجية والتمويل الدولي تعود إلى أقدم فروع علم الاقتصاد . وهذا يرجعنا إلى القرن السادس عشر وسياسة التجاريين نحو زيادة الرصيد الذهبي وزيادة الصادرات على حساب تقييد الواردات مثلما حدث في أسبانيا ، وهذا يختلف عن ما حدث في القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر حيث حدث نمو اقتصادي حديث وجديد بفعل القوى المحركة المتمثلة في التجارة الدولية . إن أكبر العلماء والمفكرين الاقتصاديين مثل آدم سميث وديفيد ريكاردو وجون سيتوارت ميل قد وفروا الكثير من المفاهيم الأساسية ووضحوا الكثير من المصطلحات التي نستخدمها حتى اليوم ، وأشاروا إلى ضرورة حرية التجارة والتخصص وتقسيم العمل . إن الجدل السائد بين المؤيدين لحرية التجارة وأولئك المعارضين لها مستمر حتى اليوم ، وله تاريخه وجذوره لاسيما بين أولئك المتخصصين في التنمية وكتابها . كما أن التطورات الحديثة التي ظهرت في القرن العشرين مثل نظم الاتصالات وتقدم وسائل المواصلات قد جعلت العالم في وضع يشبه القرية الدولية مما حتم من عملية التفاعل والانفتاح بأبعاده المختلفة اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية . لذلك ولغير ذلك من الأسباب يجب أن نتجه الآن نحو ترك الجدل حول هذا الموضوع وضرورة التسليم بالانفتاح مع العالم الخارجي والتركيز من جانب الباحثين على مجالات الانفتاح وكيفيته ، وكيف يتم تطوير السياسة الاقتصادية والتحليل الاقتصادي ليخدم عملية التنمية في ظل ذلك الانفتاح ، وفي ظل حرية التجارة الدولية والتمويل الدولي .

2/12 الأسئلة الخمسة الأساسية عن التجارة والتنمية

Five Basic Questions About Trade and Development

حتى يمكن مناقشة وفهم أبعاد ذلك الموضوع بالتفصيل ، فإن هدفنا في هذا الفصل هو التركيز على النظريات التقليدية والحديثة للتجارة الدولية ، والتي يمكن طرحها من خلال خمسة أسئلة رئيسية لتبرز الأهمية الخاصة التي توفرها لتحقيق التنمية للدول النامية ، هذه النقاط هي :

1-كيف تؤثر التجارة الدولية على معدل وهيكل وسمة النمو الاقتصادي للدول النامية والأقل نموا؟ وهذا ما يسمى تقليديا بالتجارة كمحرك للنمو ، وما هي شروط تحقيق التجارة الدولية لطموحات التنمية .

2- كيف يمكن للتجارة الدولية أن تعيد توزيع الدخل والثروة داخل الدولة الواحدة بل وبين الدول المختلفة على مستوى العالم؟ وهل تعتبر التجارة أداة أو قوة لتحقيق المساواة على المستويين المحلي والدولي أم أنها تعمق من عدم المساواة؟ وبتعبير آخر ، كيف يتم توزيع المكاسب والخسائر بين الدول؟ ومن سيستفيد ومن سيخسر (فهناك بالتأكيد دول ستخسر وأخرى ستربح)؟

3- تحت أى شروط أو ظروف تستطيع التجارة أن تساعد الدول الأقل نمواً في تحقيق أهدافها التنموية؟

4- هل تستطيع الدول الأقل نموا بأفعالها المنفردة تحديد حجم وكمية التجارة التي يجب أن تشترك بها دوليا ؟

5- مع الاسترشاد بخبرة الماضي وتوقعات المستقبل ، هل على الدول الأقل نمواً أن تتبنى تطبيق سياسة التوجه للخارج (حرية التجارة ، التوسع في تدفق رؤوس الأموال والموارد البشرية ، نقل التكنولوجيا والأفكار . . . الخ) أو أن تتبنى تطبيق سياسة التوجه للداخل (الحماية ، القيود المختلفة ، التصنيع لبدائل الواردات . . . الخ) أو أن تتبنى تطبيق مزيد من السياسيتين معاً وبما يتوافق مع ظروفها ، على سبيل المثال تطبيق شكل من أشكال التعاون الاقتصادي الإقليمي؟ . وما هي الحجج المؤيدة والمعارضة لكل بديل من البدائل الثلاثة السابقة لاختيار استراتيجية التنمية المناسبة للدول الأقل نمواً؟ .

بوضوح ، فإن الإجابة ، أو اقتراح إجابة لتلك الأسئلة الخمسة سوف لا يكون شئ ثابت ونمطي بالنسبة لجميع الدول الأقل نمواً ولا يتوافق مع اقتصادياتها كلها في نفس الوقت ، وذلك لأنه عند الدخول في التجارة الدولية نجد أن كل دولة لها مواردها الخاصة بها والتي تتوافر لديها بخلاف دولة أخرى وهكذا . كما أن هناك تباين في مؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية وفي قدرتها على إحداث النمو والتنمية . كما أن

الدول النامية أيضا ليست استثناء من هذه القاعدة . فهناك بعض الدول كثيفة السكان وتمتلك موارد طبيعية وبشرية ومهارات قليلة ، في حين هناك دول أخرى قليلة السكان ، ولكنها تمتلك وفرة في الموارد الطبيعية والمدخلات والمواد الخام ، في حين هناك مجموعة ثالثة من تلك الدول - وهي معظمها - ذات اقتصاديات صغيرة ولا تمتلك موارد طبيعية أو حتى موارد بشرية ، وهي تحاول تكوين قاعدة تساعدها في تطبيق استراتيجية لتحقيق الاكتفاء الذاتي بصفة مستمرة وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . والآن ومع ظهور الدول البترولية الغنية في منطقة الشرق الأوسط وبعض الدول البترولية الأخرى الغنية والتي تمتك الموارد التعدينية ذات الطلب المتزايد عليها عالميا ، فإن معظم الدول النامية تواجه بعض القضايا والخيارات المتشابهة في علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى المتقدمة بل ومع بعضها البعض ، وبما يخدم ظروف ومتطلبات التنمية لديها . وبناء على ما سبق ، فإن الجهود والمحاولات يجب أن تعمل وتتم بهدف طرح بدائل واستراتيجيات مرتبطة بالتجارة الدولية والتمويل الدولي تتناسب مع الدول الأقل نمواً وتكون هذه الاستراتيجيات بديلة ومتعددة تختار كل دولة من الدول النامية تلك التي تتوافق معها وتتناسب مع ظروفها .

وبناء على ما سبق ، فسوف نبدأ بعرض ملخص إحصائى لدول العالم الثالث الحديثة ، ونعرض نماذج وأداء التجارة لديها . ثم نعرض بأسلوب مختصر للنظريات النيوكلاسيكية الخاصة بالتجارة الخارجية ومدى تأثيرها في الكفاءة وتوزيع الدخل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو (هناك أربعة مفاهيم اقتصادية مرتبطة بالأسئلة الخمسة التي ذكرناها) كما سنعرض أيضا للنظريات التي تنادى بحرية التجارة على هدى من الخبرة التاريخية والتطورات الحالية الحادثة في الاقتصادي العالمي .

ومثل حرية الأسواق ، نجد أن التجارة الحرة لها العديد من السمات النظرية المرغوب فيها ، ليس فقط زيادة الكفاءة الاقتصادية الاستاتيكية ، والتخصيص الأمثل للموارد ، ولكنها أيضاً مثل الأسواق الحرة والمنافسة التامة ، فالتجارة الحرة موجودة أكثر في التحليل النظري أكثر من التطبيق ، وعلى الدول النامية أن تعمل في ظل عالم واقعي يتسم بعدم الكمال وعدم المساواة في التجارة العالمية . ونتيجة لذلك ، وكجزء من النقد الموجه للنظرية النيوكلاسيكية ، سوف نناقش بإيجاز نماذج التجارة الحديثة ،

والتي تضم نماذج التبادل بين الشمال والجنوب ، التي تركز على حالة المنافسة غير الكاملة التي تسود العالم الواقعي ، والتجارة غير المتكافئة ، والآثار الديناميكية للفروق في الموارد البشرية والنمو التكنولوجي .

أما في الفصلين الثالث عشر والرابع عشر ، فسوف نتعلم بعض الشئ عن موازين مدفوعات الدول ونعرض لبعض القضايا الخاصة بالتمويل الدولي ، مع تحليل مشكلة المديونية لدول العالم الثالث ، ومحاولة اكتشاف ما يجب أن تكون عليه السياسات التجارية (التعريفات الجمركية - الحصص - الدعم والإعانات - تعديل سعر الصرف . . . الخ) التي يجب على الدول الأقل نمواً أن تأخذ بها حتى يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية وحتى يمكن الاقتراب أكثر من تطبيق سياسة تشجيع الصادرات على حساب سياسة إحلال الواردات . كما أن المكاسب الناجمة من حرية التجارة الدولية على المستوى العالمي قد تم توصيفها وشرحها باختصار في هذا الفصل عندما تم دراسة الحالة الاقتصادية لتايوان كمثال تطبيقي في نهاية هذا الفصل .

3/12 أهمية التجارة للتنمية: عرض إحصائي

The Importance of Trade for Development: Statistical Review

1/3/12 صادرات الدول الأقل نمواً: الاتجاهات والأنماط

إن حجم وقيمة وهيكل التجارة العالمية قد تغير كثيرا خلال الأربعة عقود الأخيرة . فقد توسع الاقتصاد العالمي ونما بشدة في فترة الستينيات والسبعينيات على مستوى معظم دول العالم سواء الغنية أو الفقيرة والتي حدث فيها مثل هذا النمو . أما بين عامي 1980 ، 1990 ، فإن القيمة الحقيقية للصادرات العالمية ظلت إلى حد كبير دون تغيير ، بالرغم من زيادة القيمة الإسمية لها بحوالي 70% . انظر الجدول رقم (12-1) .

فضلا عما سبق ، فإنه في التسعينيات نجد أن كلاً من القيمة الحقيقية والقيمة الإسمية للصادرات قد نمت وزادت بسرعة ، ولكن يجب ملاحظة أن المساهمة الحقيقية في الصادرات العالمية . وبرغم ذلك ، ظل نصيب الدول النامية ثابتاً عند نسبة 18%من الصادرات خلال نفس الفترة . وبالرغم من ارتفاع نسبة مساهمة التجارة

الدولية في الناتج المحلي الإجمالي ، فهناك حوالي 44 من الدول الأقل تقدماً كانت مساهمتها آخذة في الانخفاض .

جدول (12-1) إتجاهات الصادرات العالمية 70 - 1997

	1970	1980	1983	1990	1996	1997
صادرات العالم						
القيمة الأسمية (مليار دولار)	312	2,002	1,814	3,401	5,231	5,394
القيمة الفعلية (مليار دولار بأسعار عام 1980)	590	2,002	1,620	2,076	2,987	2,909
% من الصادرات العالمية :						
الدول المتقدمة	71,9	66,3	64,1	74,6	78,5	76,5
الدول النامية	17,6	27,9	24,9	17,8	17,3	18,9
دول التخطيط المركزي	10,5	8,8	11	7,5	4,2	4,6

المصدر : جون سيويل وآخرون ، النمو ، الصادرات والوظائف في اقتصاديات العالم المتغيرة ، 1988 .

وفي الحقيقة فإن هذا الانخفاض يقارب الـ 50% في هذا الدول التي يعيش فيها 10% من سكان العالم ، أصبح نصيبها يعادل 0,3% من التجارة العالمية . أما اليوم وفي داخل الدول النامية ، فهناك كبار المصدرين الذين ينتمون للدول حديثة العهد بالتصنيع NICs في قارة آسيا أمثال : كوريا الجنوبية ، سنغافورة ، تايوان ، هونج كونج (عندما عادت إلى الصين عام 1997) . ومن هنا ، فإن الصادرات الصناعية القادمة من هذه الدول حديثة العهد بالتصنيع رفعت من نصيبها في التجارة العالمية إلى أكثر من الضعف ، بينما مساهمة هذه الدول بالمقارنة بتجارة دول العالم الثالث وصادراته كانت تنمو بأكثر من 250% ، من 30.8%عام 1965 إلى 82.8% عام 1990 (انظر الجدول رقم 12-2) . وخلال نفس الفترة ، فإن باقي الدول الأقل نمواً (خاصة الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء وبعض دول أمريكا اللاتينية) قد انخفض نصيبهم بشكل ملحوظ في التجارة الدولية وتدهورت عوائد التصدير الخاصة بهم .

جدول (2-12) الدول النامية الرئيسية المصدرة للسلع المصنعة

الدولة	الصادرات المصنعة كنسبة اجمالي الصادرات					إجمالي الصادرات كنسبة من الـGNP				% إجمالي الصادرات المصنعة للدول النامية				
السنة	1965	70	75	80	90	70	75	80	90	65	70	75	80	1990
تايوان	46	78,6	83,6	90,8	93	26,3	34,5	49,4	50,7	4,6	13,8	17,1	23,4	28,5
كوريا	52	74,9	76,8	80,1	94,1	9,4	24,3	28,5	32,6	2	7,4	15	18,2	24,6
هونج كونج	92,4	95,3	96,7	95,6	95,8	56,4	49	49,6	50,1	17,9	23,1	17,2	17	16,7
سنغافوره	28,9	26,7	39,9	45,6	73	81,1	94,5	178	132,9	6,3	4,9	8,3	11,5	13
البرازيل	5	9,7	23,3	32,8	53,1	6,5	7,1	8,3	6,7	1,8	3,1	7,8	8,6	6,4
المكسيك	14,1	30	29,5	11	44,2	3,4	3,5	8,5	18,9	3,1	4,3	3,4	2,2	3,2
الأرجنتين	5,2	12,3	23,6	21,4	36	8,3	8,4	14,3	15,2	1,7	2,6	2,7	2,2	1

المصدر : الأمم المتحدة ، الكتاب الاحصائي للتجارة الخارجية ، نيويورك ، سنوات متفرقة .
- البنك الدولي ، جداول المديونية العالمية ، واشنطن ، 1992,1985 .
- صندوق النقد الدولي ، آفاق الاقتصاد العالمي ، 1992 .

وبالنسبة لغالبية الدول النامية متوسطة ومنخفضة الدخل (والتي يصل عددها إلى 120دولة) ، فإن صادرات السلع الأولية (مثل الأغذية والمنتجات الغذائية والمواد الخام والتعدين والوقود) قد ظلت ثابتة عند قيمة أكثر من ثلاثة أرباع إجمالي عوائد التصدير . وخلال التسعينيات ، على سبيل المثال ، فإن صادرات السلع الأولية ظلت تسهم بحوالي 80%من إجمالي الصادرات في دول أفريقيا جنوب الصحراء ، وأكثر من 50% من صادرات كثير من الدول النامية متوسطة ومنخفضة الدخل في آسيا وأمريكا اللاتينية . والجدول التالي رقم 12-3 يعرض لنا قائمة بصادرات المنتجات الأولية لأكبر الدول النامية المصدرة لها ، وأهم عارضين لهذه الصادرات في الدول الأقل نمواً .

2/3/12 أهمية الصادرات لعديد من الدول النامية

بالرغم من أن النظر بصفة إجمالية لحجم وقيمة صادرات الدول الأقل نموا يعطى لنا مؤشرات مهمة لأنماط التجارة لتلك الدول كمجموعة ، إلا أنه عند النظر إلى هذه

الدول فرادى ، نجد أن هناك تباين في مساهمة هذه الصادرات في الاقتصاد القومي لتلك الدول في ضوء المؤشرات الإحصائية الكلية الصادرة عنها . ففي الجدول رقم (12-4)يعطى لنا صورة واضحة للأهمية النسبية لعوائد الصادرات السلعية لعديد من الدول النامية سواء على مستوى الأحجام المختلفة أو مستوى التوزيع الجغرافي المتباين . ولأجل المقارنة ، فهناك ثلاث دول متقدمة ارتكازية قد تم وضعها في الجزء السفلي من نفس الجدول .

جدول (12-3) صادرات الدول النامية من السلع الأولية الرئيسية

السلعة	مليار دولار	مساهمة السلعة في الصادرات العالمية %	أهم المنتجين الرئيسيين من الدول النامية							
			% في الصادرات العالمية للسلعة							
البترول	216,5	81	السعودية	26,8	المكسيك	5,8	الإمارات	5,7	إيران	5,6
السكر	8,5	69,1	كوبا	36,6	البرازيل	5,9	الفلبين	3,5	تايلاند	3,5
البن	8,3	91,6	البرازيل	20	كولومبيا	16,4	ساحل العاج	4,8	السلفادور	4,6
النحاس	5,1	63,8	شيلي	22,1	زامبيا	12,2	الكونغو	7,3	بيرو	4,8
الأخشاب	4,6	27,8	ماليزيا	11	أندونيسيا	3,8	ساحل العاج	1,9	الفلبين	1,7
خام الحديد	3,2	46,8	البرازيل	24,9	الهند	5,2	ليبريا	4,4	فنزويلا	3,3
المطاط	3	98,3	ماليزيا	47	اندونيسيا	24,8	تايلاند	15,4	سريلانكا	4,2
القطن	2,9	43,4	مصر	6,5	باكستان	5,5	تركيا	4,2	المكسيك	3
الأرز	2,5	55	تايلاند	22,5	باكستان	9,2	الصين	5,5	الهند	5,2
الدخان	2,3	51,3	البرازيل	9,8	تركيا	7,4	زيمبابوي	6	الهند	4,6
الذرة	2	19,2	الارجنتين	8,7	تايلاند	3,5	يوغسلافيا	1,2	زيمبابوي	0,5
القصدير	1,9	74,7	ماليزيا	28,6	أندونيسيا	13,4	تايلاند	12,7	بوليفيا	10
الكاكاو	1,9	92,1	ساحل العاج	26,4	غانا	16,3	نيجيريا	12,2	البرازيل	11,8
الشاي	1,5	84,6	الهند	26,6	سريلانكا	18,2	الصين	12,8	كينيا	8,9
زيت النخيل	1,4	81,6	ماليزيا	70,1	أندونيسيا	7	ساحل العاج	1,7	غينيا الجديده	0,5
اللحوم	1,3	16,7	الارجنتين	5,4	أورجواي	2,5	البرازيل	2,2	يوغسلافيا	1,3
الموز	1,2	86,7	كوستاريكا	16,7	هندوراس	14,2	اكوادور	13,8	كولومبيا	10,2
القمح	1,2	6,9	الأرجنتين	5,7	تركيا	0,4	اورجواي	0,1	يوغسلافيا	0,1
الفوسفات	1,1	62,9	المغرب	34,1	الأردن	8,5	التوجو	4,8	السنغال	3

المصدر : البنك الدولي ، اتجاهات الأسعاروالتجارة السلعية ، واشنطن ، 1986 ، جداول 7 ،8 .

جدول (4-12) عوائد التصدير كنسبة من الـ GDP ونصيب السلع الأولية والمصنعة في إجمالي الصادرات لدول مختارة في عام 1996

الدولة	% مساهمة من الـ GOP	% مساهمة السلع الأولية	% مساهمة السلع المصنعة
أولاً : الدول النامية :			
هونج كونج	142	8	92
جاميكا	55	31	69
الفلبين	42	16	84
السعودية	42	91	9
نيجيريا	38	92	8
فنزاويلا	37	88	12
سيرلانكا	35	27	73
كينيا	33	89	11
كوريا الجنوبية	32	8	92
توجو	31	94	6
المكسيك	22	22	78
الهند	12	26	74
البرازيل	7	46	54
ثانياً : الدول المتقدمة :			
المملكة المتحدة	28	18	82
الولايات المتحدة	11	22	78
اليابان	9	5	95

المصدر : البنك الدولي ، مؤشرات التنمية العالمية ، نيويورك ، 1998 ، جدول 4-4 ، 4-8 .

* قبل عودة هونج كونج إلى الصين في عام 1997 .

وإذا نظرنا إلى الجدول نرى أن الدول الكبرى مثل البرازيل والهند تكون أقل اعتماداً على التجارة الخارجية في توليد دخلها القومي بالمقارنة بالدول النامية الصغرى مثل تلك الدول الموجودة في أفريقيا الاستوائية وشرق آسيا . وكمجموعة ، وبناء على ما سبق ، فإن الدول الأقل نموا أكثر اعتمادا على التجارة الخارجية في توليد الدخل القومي من الدول المتقدمة . وهذا قد تم عرضه بوضوح في حالات الولايات المتحدة واليابان حيث تسهم الصادرات فقط بـ 10% من الـ GDP ، في حين أن هذه المساهمة لمعظم الدول النامية تكون في المتوسط في حدود من 30% إلى 40% .

إن الوضع الحرج لموازين التجارة السلعية لدول العالم الثالث واضح ، حيث نجد مزيد من العجز في قيم صادراتها بالمقارنة بوارداتها . وبالرغم من أن الربع الأخير من القرن الحالي قد شهد نمواً في صادرات السلع الصناعية فإن هذا النمو غير كاف بل ومركز فقط في دول جنوب شرق آسيا وهي الدول حديثة التصنيع ، وهم الدول الأربع الذين ينتجون أكثر من ثلاثة أرباع السلع المصنعة للدول النامية . أما بالنسبة لبقية دول العالم الثالث فإن المنتجات الأولية هي التي تشكل معظم صادراتها . وأخيرا إذا نظرنا إلى آخر عمودين في الجدول (12-4) نجد أن معظم الدول الأقل نموا ظلت تعتمد في صادرتها بقوة على المنتجات الأولية ، في حين أن الدول الصناعية المتقدمة تصدر المنتجات المصنعة . وبين عامى 1981 - 1995 ، فإن متوسط النمو السنوي لنمو صادرات الدول الأقل نموا كانت2.1% ، أما الصادرات الصناعية للدول المتقدمة فقد نمت بمعدل قدرة 5.1% ، وبالقيم الحقيقية ، فإن الصادرات السلعية للدول العالم الثالث قد تدهورت بينما صادرات الدول الغنية قد زادت خلال نفس الفترة الزمنية .

3/3/12 مرونات الطلب وعدم استقرار عوائد الصادرات

نحن لدينا دليل مهم وقاطع متعلق بأنه لماذا يعتبر أداء الصادرات لمعظم الدول الأقل نمواً ضعيف نسبيا بالمقارنة بأداء الصادرات للدول الغنية . وهذا مرتبط بمفهوم أو بموضوع مرونة الطلب . فمعظم الدراسات الإحصائية التي تمت على أنماط ونماذج الطلب العالمي لعديد من المجموعات السلعية تشير إلى أن الطلب على مجموعة المنتجات الأولية هو طلب منخفض المرونة (انخفاض مرونة الطلب الداخلية) مع كل زيادة نسبية تحدث في كمية تلك المنتجات الأولية التي يتم طلبها من جانب المستوردين (وخاصة المستوردين من الدول الغنية) ، حيث تكون الزيادة في الطلب أقل نسبيا من الزيادة النسبية في الناتج القومى للدول الغنية . وبالعكس بالنسبة للوقود وبعض المواد الخام والسلع الصناعية ، فإن مرونة الطلب الداخلية تكون مرتفعة نسبيا . فعلى سبيل المثال ، تم حساب هذه المرونة ووجد أن زيادة الدخل بنسبة 1% في دول متقدمة سوف يترتب عليه زيادة قدرها 0,6% في وارداتها من المواد الغذائية ، ونسبة زيادة قدرها 0,5%في المواد الخام والسلع الزراعية مثل المطاط والزيوت الغذائية. أما بالنسبة للزيادة في المنتجات البترولية وأنواع الوقود ومصادر الطاقة الأخرى ، فقد كانت نسبة الزيادة

2.4% بينما كـانت نسبة الزيادة في السلع المصنعـة 1.9%. وبناء على مـا سبق ، فإنه عندما ترتفع الدخول في الدول الغنية ، فإن طلبها على الغذاء والمنتجات الغذائية والمواد الخام من دول العالم الثالث يتجه إلى الارتفاع البطيء نسبياً ، بينما طلب الدول الأقل نموا على السلع المصنعة وتلك المنتجات التي تنتجها الدول المتقدمة يتجه إلى الزيادة السريعة .

والنتيجة الطبيعية لانخفاض مرونات الطلب الداخلية هو الاتجاه نحو الانخفاض التدريجي للأسعار النسبية للسلع الأولية عبر الزمن . علاوة على ذلك ، نجد أن مرونة الطلب السعرية (والعرض السعرية) للسلع الأولية منخفضة بدرجة كبيرة (أى أن المرونة منخفضة أو الطلب غير مرن) فإن أى زيادة أو تحرك لمنحني الطلب أو العرض يتسبب كثيرا في إحداث تقلبات سعرية . إن انخفاض مرونتي الطلب السعرية والدخلية كظاهرة تسهم في معرفة وتوضيح أسباب عدم استقرار عوائد التصدير للدول النامية ، وهذا ما تم عرضه وتوضيحه بما يسمى عدم استقرار حصيلةالصادرات ، والتي تؤدي إلى توقع انخفاض معدلات النمو الاقتصادي .

4/12 شروط التجارة وفرضية بريبش - سنجر

The Terms of Trade and the Prebisch- Singer Thesis

إن مسألة اختلاف مستويات الأسعار للسلع المختلفة يقودنا إلى أبعاد أخرى كمية هامة في تاريخ مشاكل التجارة الدولية والتي واجهتها الدول النامية في الحقبة الماضية ولا تزال تواجهها . كما أن إجمالي العائد من الصادرات لا يعتمد فقط على كمية الصادرات التي تباع في الخارج بل أيضا على السعر المدفوع فيها . ولذلك فإن القيمة الإجمالية للصادرات تتناسب طرديا مع سعرها . فإذا انخفض سعر التصدير فإن كمية كبيرة من الصادرات يجب أن تباع للحفاظ على ثبات إجمالي العائد من الصادرات .

وبالمثل ، فعلى الجانب الآخر وهو الواردات فإن إجمالي النقد الأجنبي المدفوع من جانب الدولة يعتمد على الكمية والسعر للواردات . أى أن قيمة الواردات تتأثر طرديا بسعرها وبكميتها اللذان يحددان في النهاية فاتورة الواردات والتي تمثل عبء على الميزان التجاري للدولة وعلى النقد الأجنبي .

ويوضوح فإذا كان سعر صادرات دولة انخفض بالنسبة إلى سعر المنتجات التي تستوردها . فإن هذه الدولة يجب أن تبيع كمية أكبر من المنتجات التي تصدرها ، وكذلك إدراج الكثير من مواردها النادرة ، وذلك للحافظ على نفس مستوى الاستيراد أو البضائع التي قامت بشرائها في السنوات الماضية . وسوف يزداد ذلك بالنسبة للدول إذا كان سعر صادراتها يتراجع باستمرار بالنسبة لأسعار وارداتها .

إن الاقتصاديين لديهم اسم يطلقونه على العلاقة بين سعر الوحدة من الصادرات وسعر الوحدة من الواردات . هذا الاسم هو **"شرط التجارة السلعية"** ويتم التعبير عنه بالرمز Px/Pm حيث :

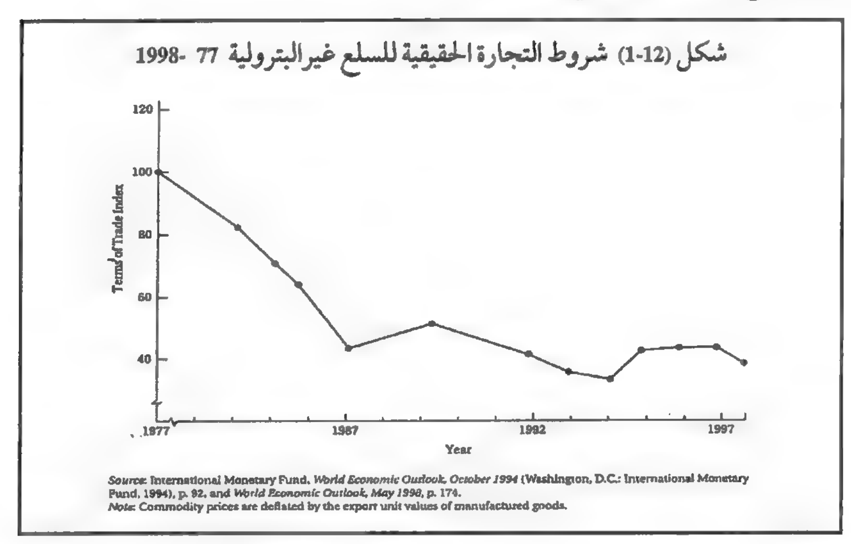
PX سعر الوحدة من الصادرات .

PM سعر الوحدة من الواردات .

ولنفس سنة الأساس ، فمثلا في عام 1985 إذا كانت شروط التجارة = 100 فإن شرط تجارة السلع يقال عليه أخذ في التدهور إذا كانت Px/Pm منخفضة أى أقل من 100% أو أقل من الواحد الصحيح . أما إذا كانت قيمة المؤشر مرتفعة أى أكبر من 100% أو أكثر من الواحد الصحيح يقال في هذه الحالة أن شروط التجارة السلعية آخذه في التحسن . في حين لو كانت قيمة المؤشر = 100% أو الواحد الصحيح فإن شروط التجارة في هذه الحالة تعتبر متعادلة أى أن أسعار الصادرات تتغير بنفس نسبة تغير أسعار الواردات .

وتاريخيا نجد أن أسعار السلع الأولية تنخفض بالنسبة لأسعار السلع المصنعة ، وهذا يعني تدهور شروط التجارة بالنسبة للمواد الأولية والسلع الخام على حساب تحسن شروط التجارة بالنسبة للسلع الصناعية التي تنتجها الدول المتقدمة والدول حديثة العهد بالتصنيع في آسيا . وكذلك فإن شروط التجارة تصبح في المتوسط في حالة تدهور . ويزداد مع الوقت بالنسبة للصادرات الغير بترولية للدول النامية بينما يظهر تحسن ملحوظ بالنسبة للدول المتقدمة المصنعة في حين تتضرر الدول النامية غير البترولية من تدهور شروط التجارة لديها بسبب ارتفاع أسعار وارداتها المصنعة باستمرار في مقابل استقرار أو انخفاض أسعار صادراتها من المواد الأولية .

مـثلا نجـد أن بعض الدراسـات الحديثة التطبيقيـة تقـول أن الأسـعـار الحقيـقـية للمنتجات الأولية قد انخفضت في المتوسط بمعدل سنوى قدره 0.6% منذ عام 1900 ، وفي الفترة ما بين عـامي 1977 ، 1994 انخفـضت أسعار السلع الغير بترولية بالنسبة لأسعار السلع المصنعة بحوالي 60% .



شكل (1-12) شروط التجارة الحقيقية للسلع غير البترولية 77 -1998

ولذلك فإن في عام 1994 وصلت هذه الأسعار إلى أدنى تقدير لها في الانخفاض خلال تسعين عاماً وذلك بسبب شدة الانحدار في الأسعار الحقيقية للسلع . ولذلك فإن الدول الأقل نموا كـان يجب عليها بيع كميات أكبر من المواد الأولية من أجل شراء نفس كـميات السلع المصنعـة . وهناك تقـدير للتكاليف الزائدة الناجمـة عن تدهور شـروط التجارة في الدول الأقل نموا بحـوالي 2.5مليار دولار في العـام خلال العقـد الماضي ، وكـذلك انخفض مـعدل نمو أسـعار السلـع (سلع العـالم الثالث) بشكل سئ خـلال عـام 1990 . والشكل التـالي رقم (1-12) يعـرض لنا الانخـفـاض المتتـالي في الأسعار الحقيقية النسبية للسلع الأولية غير البترولية بين عامي (1977 - 1998) . ولما كان هذا الانخفاض ينعكس على الأسـعار الحقيقية للصادرات الأولية غير البترولية للدول الأقل نمواً ، فيجب عليها أن تبيع كـميات كبيرة من منتجاتها الأوليـة (حيث يكون الطلب الدولي على مثل هذه المنتجات منخفض عند زيادة الدخل أي منخفضة المرونة الدخلية ، وكذلك تكون مرونة الطلب السعرية عليها منخفضة أيضا) حتى تتمكن من

شراء نفس الكمية من الواردات المصنعة . ولقد تم تقدير أثر زيادة التكلفة بسبب تدهور شروط التجارة للدول الأقل نموا بأكثر من 2.5 مليار دولار سنوياً .

إن قدراً كبيراً من الحجة التي هي ضد التوسع في تصدير المواد الأولية ، مع التوسع في تصدير المواد المصنعة بالنسبة للدول النامية خلال الخمسينيات والستينيات قد اعتمد على الانخفاض الدائري والمتتالي لشروط التجارة الخاصة بالسلع غير البترولية . وشروط التجارة هذه يمكن تحليلها بالاعتماد على فرضية سنجر-بيربيش وذلك لأن ارتفاع أسعار الواردات المصنعة يجعل الدول النامية تتبع سياسة الإحلال محل الواردات في الأجل الطويل (انظر الفصل الـ 13) .

ولكن لفهم أكثر عن هذا الموضوع ، فإنه من المهم أن نفهم النظرية ونطبقها على الاقتصاديات الدولية . وسوف نعرض باختصار النظرية التقليدية في التجارة الدولية ، ومن ثم نلقي الضوء على النماذج البديلة التي تشمل نموذج تجارة الشمال - الجنوب ، الهيكليين ، ونظريات تصدير الفائض والتي تحاول إعادة التنسيق بين العناصر التي تحدد نماذج التجارة الحقيقية وأداء الدول النامية .

5/12 النظرية التقليدية للتجارة الدولية

The Traditional Theory of International Trade

إن ظاهرة المبادلات التجارية هي أحد المكونات الأساسية لأنشطة الإنسان على مستوى العالم ، وحتى القرى الصغيرة في أفريقيا يتقابل الناس بشكل دوري في سوق لمبادلة السلع أحيانا مقابل مال وأحيانا أخرى مقابل سلع أخرى ، والتي تسمى بتجارة المبادلة أو نظام المقايضة .

هذه العملية تتكون من شقين أحدهما يمنح والآخر يأخذ . هذا في القرية الأفريقية وكذلك النساء أيضا يقومون هناك بذلك مثل مبادلة الأغذية (نبات الكاسافا) وذلك في مقابل الملابس ، أو المجوهرات البسيطة مقابل الأوعية الفخارية .

ويمكن القول بأن هناك سعر ضمني في كل المبادلات . فمثلا إذا كانت 20 وحدة من نبات الكاسافا (نوع من الطعام في أفريقيا) يقابل متر من قماش معين أو إناء فخاري مثلا ، فهنا يمكن القول بأن وحدة الإناء الفخارى = وحدة واحدة من القماش . هذا بالطبع في نفس السوق .

لماذا يتاجر الناس؟ في الأساس فإن الناس من المربح لهم القيام بذلك . فالناس مختلفين ويمتلكون قدرات مختلفة . وربما يريدون استهلاك حصص مختلفة من السلع وتلبية احتياجات متنوعة طبيعية بقدر المستطاع . ويجد الناس أنه من المربح لهم الاتجار في أشياء يملكونها بكميات كبيرة في مقابل الحصول على أشياء يحتاجون إليها بشدة لأنه من المستحيل طبيعيا أن يوجد شخص لديه كل الأشياء التي يحتاجها حتى في أبسط أشكال الحياة . بل من المفضل الاشتراك في علاقات مع آخرين لمنح الأشياء والحصول على الأشياء الأخرى . ويستطيعون أيضا مبادلة الفائض من الإنتاج المنزلي من السلع . وعلى ذلك فإن ظاهرة التخصص تقوم على أساس نشأة مميزات نسبية من أجل البقاء على الأنشطة الاقتصادية وعلى الوجود الإنساني وتوفير متطلبات الحياة .

ونفس المبادئ الخاصة بالتخصص والمزايا النسبية نجدها مقبولة لدى الاقتصاديين في مبادلة السلع بين الأمم كإجابة للسؤال عن ما هي الأشياء التي يتم مبادلتها ، ولماذا تنتج بعض الدول سلع بينما تنتج دول أخرى سلع مختلفة؟ . وقد اعتقد الاقتصاديون منذ آدم سميث أن الإجابة تكمن في إنتاج الدول سلع مختلفة مثل الناس ويتخصصون في قدر محدود من الأنشطة الإنتاجية وفقا للمزايا التي تتمتع بها . أى يتخصصون في الأنشطة التي يحققون أعلى عائد من التخصص فيها .

ولكن لماذا في حالة التجارة الدولية تختلف التكلفة من دولة إلى أخرى؟ مثلا لماذا تستطيع ألمانيا إنتاج الكاميرات والسيارات والسلع الكهربائية أرخص من كينيا ثم تبادلها بالسلع الزراعية من كينيا (الفاكهة ، البن ، الشاي) التي تنتجها أرخص منها؟ مرة أخرى الإجابة تتمثل في الاختلافات الدولية في هيكل التكلفة والأسعار . البعض من هذا الإنتاج يمكن إنتاجه في ألمانيا ، ويكون مربح إذا تم تصديره إلى الدول الأخرى مثل كينيا . وأيضا البعض الآخر من المنتجات (الزراعية) يمكن إنتاجه في كينيا ويكون مربح إذا تم تصديره إلى الدول الأخرى مثل ألمانيا . ثم يتبادل الاثنان (ألمانيا - كينيا) السلع بما يحقق للاثنين المنفعة من التجارة الدولية ، ومن ثم ينشأ التبادل الدولي في ضوء التخصص وتقسيم العمل وتستفيد كلا الدولتين من ذلك التبادل .

إن مفهوم النفقة النسبية relative cost وفروق الأسعار يعتبر أمراً أساسياً بالنسبة لنظرية التجارة الدولية . كما أن مبدأ الميزة النسبية يؤكد على أن الدولة سوف تتخصص في تصدير المنتجات التي تستطيع إنتاجها بأقل نفقة نسبية ممكنة . إن ألمانيا يمكن أن تكون قادرة على إنتاج آلات التصوير (الكاميرا) والسيارات ، وكذلك الفاكهة والخضراوات ، بنفقة مطلقة أقل من كينيا ، ولكن نظراً لأن الفروق في تكلفة إنتاج السلعة تكون أوضح في حالة السلع الصناعية عنها في حالة السلع الزراعية ، فسوف يكون من مصلحة ألمانيا أن تتخصص في إنتاج السلع الصناعية ومبادلتها مع كينيا للحصول على السلع الزراعية . لذلك ، وعلى الرغم من تمتع ألمانيا بميزة مطلقة (أو تفوق مطلق) absolute advantage في إنتاج كلتا السلعتين ، فإن ميزتها النسبية (أو تفوقها النسبي) Comparative advantage يكون أكبر في السلع الصناعية . وعلى النقيض من ذلك ، نجد أن كينيا تعاني من تخلف مطلق (عدم تميز مطلق) بالنسبة لألمانيا سواء في السلع الصناعية أو الزراعية ، حيث تكون النفقة المطلقة لإنتاج الوحدة من السلعة أعلى في الحالتين . ومع ذلك ، تستطيع كينيا الاستفادة من الدخول في التجارة الدولية لأنها تتمتع بميزة نسبية في إنتاج السلع الزراعية . وعلى ذلك ، فإن ظاهرة الاختلاف في النفقة النسبية هي السبب في ربحية التجارة حتى لو قامت بين أطراف غير متكافئة .

1/5/12 الوفرة النسبية في عناصر الإنتاج والتخصص الدولي: النموذج النيوكلاسيكي

إن نظرية المزايا النسبية التقليدية بالنسبة للتجارة الحرة تعد نموذج استاتيكي قائم على عامل واحد متغير وهو تكلفة العمالة ، ومنهج التخصص الكامل لتبيان المكاسب الناتجة عن التجارة .

إن نموذج التجارة الحرة في القرن الـ 19 والموضوع في البداية بواسطة دافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل قد تم تعديله بواسطة اثنين من الاقتصاديين السويديين هما إيلى هكشر وبرتل أولين ليأخذ في الحسبان الفروق في المعروض من عوامل الإنتاج (الأرض – العمالة – رأس المال) وأثرها على التخصص الدولي . وهذا يعنى تعديل فرض العمل أساس القيمة وإن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد . وتقدم نظرية

هكشر - أولين وصفاً تحليلياً لأثر اختلاف نسب توافر عناصر الإنتاج على النمو الاقتصادي ، ومن ثم على أنماط التجارة ، وتأثير الأخيرة على هيكل الاقتصاد القومي ، وعلى عوائد عناصر الإنتاج .

وعلى العكس من النموذج الكلاسيكي لتكلفة العمل ، حيث تقوم التجارة بسبب الاختلاف في إنتاجية عنصر العمل (على الرغم من ثبات حجم القوة العاملة) في إنتاج السلع المختلفة في دولة مختلفة ، نجد أن النموذج النيوكلاسيكي لنسب عناصر الإنتاج يستبعد الاختلافات النسبية في إنتاجية عنصر العمل ، من خلال افتراض إمكانية حصول جميع الدول على نفس الإمكانات التكنولوچية لإنتاج جميع السلع . فإذا تساوت أسعار العنصر الإنتاجي في مختلف الدول ، نجد أن جميع الدول سوف تستخدم نفس طرائق الإنتاج ، وبالتالي يكون لديها نفس نسب الأسعار المحلية ، ونفس إنتاجية عوامل الإنتاج . وبالتالي ، يكون أساس قيام التجارة ليس الفروق التكنولوچية في إنتاجية عنصر العمل بين الدول المختلفة ، ولكن بسبب الاختلاف في هبات عناصر الإنتاج التي حظيت بها الدول المختلفة . وإذا اختلفت نسب توافر عناصر الإنتاج فلابد وأن تختلف الأسعار النسبية لهذه العوامل (أي يكون عنصر العمل رخيصاً في الدولة وفيرة العمل) ، وكذلك تختلف الأسعار النسبية للسلع المختلفة . والدول ذات العمل الرخيص سوف تتمتع بميزة نسبية في النفقة والسعر على الدول التي يكون العمل لديها مكلفاً ، وذلك في السلع التي تستخدم عنصر العمل بوفرة (مثل المنتجات الأولية) . وبالتالي ينبغي عليها أن تركز على إنتاج السلع كثيفة العمل labor- intensive goods ، وتصدر ما يزيد على حاجتها للحصول على الواردات من السلع كثيفة رأس المال capital- intensive .

وعلى العكس ، نجد أن الدول التي وهبت بمقادير كبيرة من رأس المال ، سوف تتمتع بميزة نسبية في النفقة والسعر عند إنتاج السلع الصناعية ، التي تحتاج إلى مقادير كبيرة من مدخلات رأس المال بالمقارنة بالعمل . وبالتالي تستطيع هذه الدول أن تتخصص في إنتاج وتصدير السلع الصناعية كثيفة رأس المال مقابل استيراد السلع كثيفة العمل . ولذلك ، تعتبر التجارة وسيلة لتركيز الدولة على عوامل الإنتاج الوفيرة

لديها من خلال تكثيف عمليات إنتاج وتصدير السلع التي تستخدم هذه المدخلات بنسب كبيرة .

وتلخيصاً لما سبق ، يمكن القول أن نظرية نسب عناصر الإنتاج مبنية على فرضيتين أو نقطتين أساسيتين :

1- السلع المختلفة تحتاج إلى مقادير مختلفة من عوامل الإنتاج . على سبيل المثال ، تحتاج السلع الزراعية إلى مقادير أكبر نسبياً من عنصر العمل لكل وحدة رأسمال ، وذلك بالمقارنة بالسلع الصناعية التي تحتاج مقدار أكبر من زمن الآلات (عنصر رأس المال) لكل عامل ، بالقياس إلى معظم المنتجات الأولية . إن النسب التي تستخدم فعلاً من عناصر الإنتاج سوف تعتمد على الأسعار النسبية لهذه العوامل . وأياً كان سعر العنصر الإنتاجي ، نجد أن نموذج هبات العوامل يفترض أن هناك منتجات معينة سوف تكون دائماً كثيفة رأس المال ، بينما منتجات أخرى سوف تكون كثيفة العمل . إن هذه الكثافة النسبية للعوامل في هذه السلع لن تختلف سواء تم إنتاجها في الهند أو في الولايات المتحدة . فالمنتجات الأولية تعتبر سلعاً كثيفة العمل ، أما السلع الصناعية فهي كثيفة رأس المال سواء في الهند أو في الولايات المتحدة .

2- الدول تمتلك هبات مختلفة من عوامل الإنتاج . إن بعض الدول مثل الولايات المتحدة ، لديها مقادير أكبر من رأس المال بالقياس إلى عنصر العمل ، ولذلك تصنف ضمن الدول وفيرة رأس المال . وهناك دول أخرى مثل الهند ، ومصر ، وكولومبيا تمتلك القليل من رأس المال والكثير من العمل ، لذلك تصنف باعتبارها دول وفيرة العمل . وبصفة عامة ، تعتبر الدول المتقدمة وفيرة رأس المال نسبياً ، بينما يعتبر معظم الدول النامية من الدول وفيرة العمل .

إن نظرية الهبات الطبيعية (وفرة عوامل الإنتاج) تذهب لمناقشة أن الدول غزيرة رأس المال تميل إلى التخصص في سلع مثل : السيارات ، والطائرات ، والسلع الكهربائية ، وأجهزة الحاسبات التي تستعمل رأس المال بكثرة وتصدرها لتستورد سلع كثيفة العمالة أو كثيفة الأرض مثل الأغذية والمواد الأولية والمعادن والتي يكون من الأفضل إنتاجها بواسطة دول أخرى كثيفة العمالة .

هذه النظرية والتي لعبت دورا رئيسيا في الأدب المبكر للتجارة والتنمية ، تشجع الدول النامية للتركيز على العمالة والأرض التي تملكها في إنتاج وتصدير سلع أولية ، ثم تبادلها بسلع أخرى مصنوعة تنتجها الدول المتقدمة التي تكون أفضل من غيرها في إنتاجها .

وتستطيع الدول النامية أن تدرك المزايا الضخمة التي يمكن أن تحصل عليها من حرية التجارة مع الدول الغنية في العالم . هذه الحرية في التجارة كمبدأ سياسي ومعتقدات ، يمكن أن تخدم المصالح السياسية للدول الاستعمارية التي تبحث عن صفقات المواد الأولية لتلبية توسعاتها الصناعية وإيجاد أسواق لبيع سلعها المصنعة .

إن الآلية التي تنتقل من خلالها منافع التجارة عبر الحدود القومية الفاصلة تحت تأثير عامل الهبات الطبيعية يماثل المنهج التقليدي القائم على نفقة العمل .

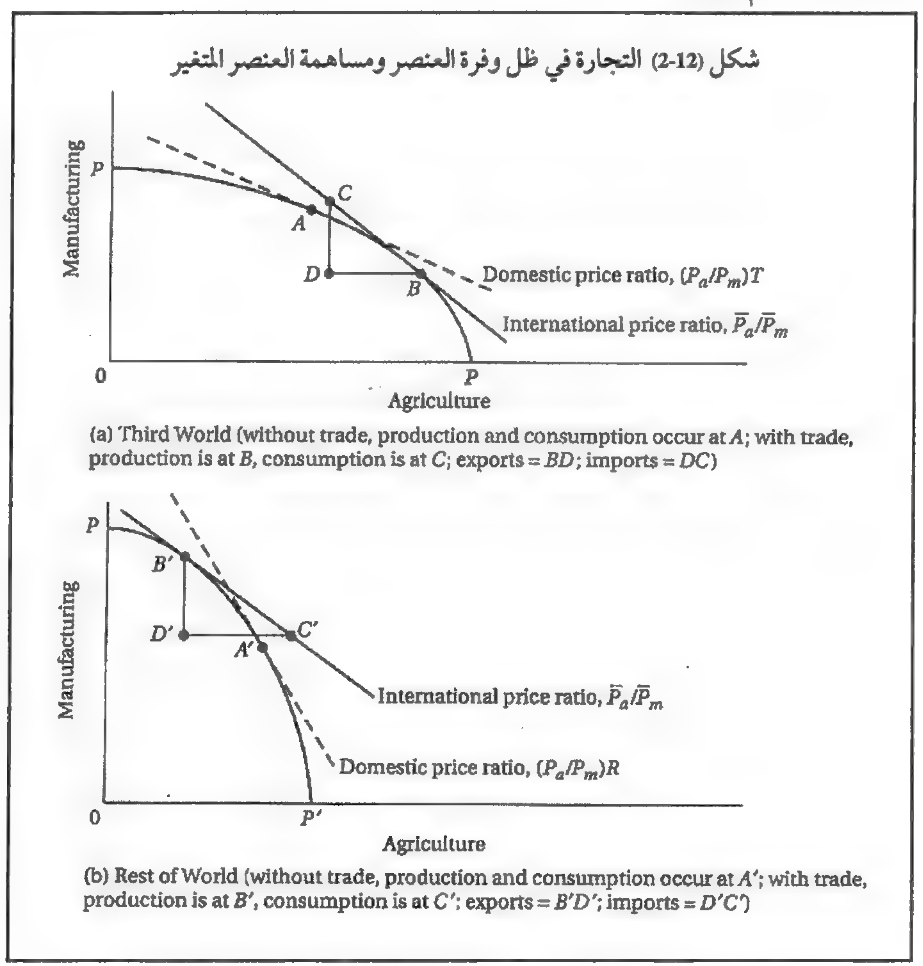
ومن ناحية أخرى ، وفي الحالة الخاصة بهبات عناصر الإنتاج ، مع إمكانية وجود توليفات مختلفة لإنتاج السلع المختلفة ، نفترض أن الدولة تقوم بالإنتاج عند نقطة معينة على منحني إمكانية الإنتاج الذي يخصها (وهو منحني محدب ليعبر عن تزايد نفقة الفرصة البديلة) ، وتتحدد هذه النقطة بناء على أحوال الطلب المحلي . على سبيل المثال ، إذا استخدمنا نموذج الدولتين/ السلعتين ، ونفترض أن الدولتين هما دولة نامية ، وباقي العالم (كدولة ثانية) ، وأن السلعتين هما السلع الزراعية والسلع الصناعية ، وذلك على النحو الموضح في الشكل رقم (12-2) .

وفقا للشكل السابق (12-2) فإن المنافع النظرية من حرية التجارة بالنسبة للدولة النامية تظهر في الشكل (12-2 أ) وبالنسبة للدول الأخرى (باقي دول العالم كما فرضنا) تظهر في الشكل (12-2ب) .

النقطة A في الشكل الخاص بالدول النامية (12-2 أ) توضح أنه مع حالة التشغيل الكامل لكل الموارد وفي ظل افتراض المنافسة الكاملة ، فإن دول العالم الثالث سوف تنتج وتستهلك عند النقطة A . ويكون السعر النسبي هو Pa/Pm وسوف يعطي بواسطة انحدار الخط (Pa/Pm)T عند النقطة A . أما باقي دول العالم يمكن أن ينتجوا ويستهلكوا عند النقطة A' في الشكل 12 -2ب ويكون السعر هو pa/pm والذي

يختلف حيث السلع الزراعية ستكون مكلفة عن السلع المصنعة التي ستكون أرخص لدى دول العالم الثالث .

شكل (2-12) التجارة في ظل وفرة العنصر ومساهمة العنصر المتغير



(a) Third World (without trade, production and consumption occur at *A*; with trade, production is at *B*, consumption is at *C*; exports = *BD*; imports = *DC*)

(b) Rest of World (without trade, production and consumption occur at *A′*; with trade, production is at *B′*, consumption is at *C′*; exports = *B′D′*; imports = *D′C′*)

لاحظ أن في الاقتصاد المغلق كلا الدولتين سوف تنتجان النوعين ، ومع ذلك فإن دول العالم الثالث ستكون فقيرة وتنتج كميات أكبر من الغذاء لنفس كمية الناتج الإجمالي .

إن الاختلافات النسبية في تكلفة الإنتاج والأسعار عند النقطتين A,Á تعطى الارتفاع مرة أخرى في احتمالات ربحية التجارة مثل نموذج تكلفة العمالة . أما التجارة الدولية الحرة فإن معدل السعر $\bar{P}a/\bar{P}m$ (وهو معدل التبادل الدولي) سوف يقع بين (Pa/Pm)T ، R. $(\bar{P}a/\bar{P}m)$ وهي نسب الأسعار المحلية في الدولتين .

أما خطوط $\bar{P}a/\bar{P}m$ في كلا الشكلين فهما يرمزان إلى معدل السعر العالمي الشائع (شروط التجارة أو معدل التبادل الدولي) . بالنسبة للعالم الثالث فإن هذا الانحدار المتدرج في $\bar{P}a/\bar{P}m$ يعني أنه يمكن أن يحصل على سلع مصنعة أكثر مقابل وحدة من السلع الزراعية بالقياس إلى الوضع قبل قيام التجارة . وبناء على ذلك فإن السعر العالمي للسلع الزراعية بالنسبة للمصنعة يكون مرتفع عن معدل السعر في العالم الثالث . وهذا سوف يؤدى إلى إعادة تخصيص الموارد عن السلع الكثيفة رأس المال المصنعة حيث تتجه نحو التخصص في السلع كثيفة العمالة الزراعية .

وفي ظل افتراض سريان المنافسة الكاملة ، سوف تقوم الدولة بالإنتاج عند النقطة B على منحني إمكانات الإنتاج الخاصة بها ، تكون التكلفة النسبية للإنتاج (نفقة الفرصة البديلة) معادلة للأسعار النسبية العالمية ، وبالتالي تستطيع الاتجار عند السعر العالمي السائد الذي يعبر عنه الخط $\bar{P}a/\bar{P}m$ ، وتصدر الكمية B D من السلع الزراعية مقابل الحصول على الكمية DC من السلع الصناعية ، وبالتالي تصل إلى الاستهلاك النهائي الذي يتحدد عند النقطة C والتي تشير إلى تحقيق كميات أكبر من السلعتين بالمقارنة بالوضع قبل قيام التجارة .

ولإعطاء مثال رقمي ، نفترض أن السعر العالمي في ظل التجارة الحرة هو $\bar{P}a/\bar{P}m$ (1:2) ، أي أن سعر الوحدة من السلع الزراعية يعادل سعر الوحدة من السلع الصناعية . ومعنى ذلك ، أن كل وحدة من السلعة الزراعية التي تقوم الدولة المعنية بتصديرها ، تستطيع أن تستورد مقابلها وحدتين من السلعة الصناعية . ويعبر ميل خط السعر العالمي عن شروط التجارة (أو معدل التبادل الدولي) . فإذا قامت الدولة المعنية بتصدير 30 وحدة من السلعة الزراعية ، فإنها تحصل مقابلها على 60 وحدة من السلعة الصناعية .

وبطريقة مماثلة بالنسبة لبقية دول العالم ، فإن معدل السعر الدولي الجديد يعني مزيد من المنتجات الزراعية يتم مبادلتها مقابل السلع المصنعة بطريقة أفضل من الأسعار المحلية . وبيانياً ، فإن معدل السعر الدولي يكون أقل ميلا من معدل السعر المحلي لبقية العالم (انظر الشكل 12-2ب) . ومن ثم فإن الدولة الثانية (باقي دول العالم) تعيد تخصيص الموارد الرأسمالية الوفيرة لإنتاج أكثر من السلع المصنعة وأقل من السلع

الزراعية عند النقطة $\bar{B}$حيث تكون تكلفة الإنتاج المحلي النسبية معادلة تماماً للأسعار العالمية النسبية . ومن ثم تنشأ التجارة التي تعادل $\bar{B}\bar{D}$ = (DC) للسلع الصناعية التي تعادل $\bar{D}\bar{C}$ (BD=) للمنتجات الزراعية لدولة العالم الثالث . كما تستطيع دولة العالم الثالث أن تتحرك خارج منحني إمكانية إنتاجها وتستهلك عند نقط أفضل (أعلى) وهي النقط C في الشكل (12-2ب) وتتعادل أو تتوازن التجارة وتكون الصادرات معادلة للواردات لكل من المنطقتين . علاوة على ما سبق ، سيترتب على ذلك مزيد من الاستهلاك من كلتا السلعتين لكلتا المنطقتين كما هو موضح من المقارنة بين الوضعين بعد التجارة ($C,\bar{C}$)وقبل التجارة ($A,\bar{A}$) في الشكل رقم (12-2) .

إن الخلاصة الأساسية من النموذج النيوكلاسيكي لحرية التجارة هو أن كل الدول ستستفيد من التجارة وأن الناتج العالمي سيزداد والاستهلاك سيزداد ، علاوة على بعض المزايا الأخرى غير الميزتين السابقتين . كما أن نظرية وفرة عناصر الإنتاج أى النظرية السويدية (H-O) تعكس في النهاية مزيد من التجارة ،ومن ثم مزيد من النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والنمو المتواصل .

2/4/12 نظرية التجارة والتنمية: الحجج التقليدية

نحن الآن في صدد تلخيص الإجابات النظرية للأسئلة الخمسة الرئيسية عن التجارة والتنمية في النموذج النيوكلاسيكي لحرية التجارة :

1- التجارة هي المحفز الرئيسي للنمو الاقتصادي فإنها تزيد من الاستهلاك المحلي وتزيد من المخرجات العالمية وتؤدي إلى اتساع الأسواق ، والتي تفتقر إليها الدول النامية .

2- تساعد التجارة في إنشاء وتحقيق التوازن المحلي والعالمي من خلال تحقيق الأسعار التوازنية لعنصر الإنتاج وزيادة الدخول الحقيقية للدول المتاجرة ، والاستخدام الأمثل للموارد (رفع الأجور نسبيا في الدول كثيفة العمل وتخفيضها في الدول نادرة العمالة) .

3- تساعد التجارة أيضا الدول في تحقيق التنمية عن طريق تشجيع ومكافأة قطاعات الاقتصاد ، التي تمتلك الدولة فيها ميزة نسبية ، سواء في حالة كفاءة العمل أو توافر العنصر بكثافة كما قالت به النظرية السويدية (نظرية هيكشر-أولين) .

4- في عالم التجارة الحرة ، تحدد الأسعار العالمية وتكاليف الإنتاج ، حجم التجارة التي يجب على الدول أن تتبعها لزيادة رفاهيتها الاقتصادية ، فعليها أن تتبع الطرق التي تمليها مبادئ الميزة النسبية ولا تحاول التدخل في آليات السوق .

5- أخيرا ، لزيادة النمو والتنمية لابد من وجود سياسة عالمية لحرية التجارة . وفي كل الحالات ، فإن التوجه الذاتي القائم على أن الفصل الجزئي أو عدم التكامل قد تم التأكيد عليه بأنه شئ ردىء من الناحية الاقتصادية ويجب تشجيع الانخراط في عالم حرية التجارة غير المحدودة .

6/12 بعض الانتقادات الموجهة لنظرية حرية التجارة (التقليدية في ضوء الخبرة بدول العالم الثالث)

Some Criticisms of Traditional Free-trade Theory In The Context of Third World Experience

إن استنتاجات نظرية التجارة الدولية الكلاسيكية تأتي من عدد من الفروض الضمنية والواضحة والتي تتعارض مع واقع العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة ، وهذه النظرية عادة ما تقود إلى استنتاجات تختلف مع كلا من التجربة المعاصرة والتاريخية لكثير من الدول النامية . وهذا ليس لإنكار عوائد حرية التجارة الدولية ، حيث إن العالم يحاصر بجميع أنواع الحماية ، وسياسات الأسعار الدولية الغير تنافسية والغير عادلة . وهذه أحد أوجه النقد لنظرية حرية التجارة .

ولفهم ما هي الفروض الرئيسية لنظرية توافر العنصر (عناصر الإنتاج) في التجارة ، وكيف أن هذه الفروض تتعارض مع الواقع يجب تمعن ودراسة الفروض الستة الرئيسية لنظرية التجارة الكلاسيكية وإلقاء الضوء عليها كما يلي :

1- ثبات عناصر الإنتاج في الكمية ومتساوية في الجودة والخصائص فيما بين الدول والتوظف الكامل لها ، وعدم انتقال عناصر الإنتاج دوليا .

2- ثبات أو تشابه تكنولوجيا الإنتاج (النموذج الكلاسيكي) وتوافرها بسهولة وحرية لجميع الدول (نموذج توافر العنصر) . علاوة على ذلك ، انتشار الفن التكنولوچي والذي يعود بالعوائد على جميع الدول ، وثبات أذواق المستهلكين واستقلاله عن تأثير المنتجين (انتشار سيادة المستهلك دوليا) .

3- القـدرة التامـة على التنقل لعناصر الإنتـاج بين الأنشطة الإنتـاجيـة المختلفـة داخل الدولة ، وسيادة المنافسة الكاملة وعدم وجود مخاطر أو عدم تأكد تحيط بالنشـاط الاقتصادي في وجوهه المختلفة .

4- عدم تدخل الدول في العلاقات الاقتصادية الدولية ، ويسعى المنتجون باستمرار لزيادة أرباحهم وتقليل تكاليف الإنتاج ، وبالتالي تتحدد الأسعار العالمية طبقا لقوى العرض والطلب .

5- توازن التـجـارة الخـارجـيـة للدول في أى وقت وعند أية نقطة ، وسهـولة تقـبل الاقتصاديات وقدرتها على التكيف طبقا للتغيرات التي تحدث في الأسعار العالمية وبأقل الخسائر الممكنة .

6- إن عوائد التجارة والتي تتحقق للدول تعود بالرفاهية على مواطنين ورعايا تلك الدول ومن ثم استفادتهم من التجارة الخارجية ومن تحريرها .

والآن يمكن أن نتفحص كل هذه الفروض في سياق الموقف المعاصر للدول النامية في النظام الاقتصادي الدولي ، وبعض من هذه الانتقادات يشكل نظريات جديدة في التجارة والتنمية ومن ضمنها نظرية منفذ للفائض ، والهيكلين ، ونموذج الشمال والجنوب .

1/6/12 ثبات الموارد والتوظف الكامل وعدم قدرة رأس المال والعمل الماهر على التنقل دولياً

(أ) نمو التجارة والموارد : نماذج الشمال والجنوب في التجارة غير المتكافئة (غير العادلة)

هذا الفرض المبدئي عن الطبيعة الساكنة للتبادل الدولي وثبات الموارد واستغلالها بالكامل وثبات وتشابه دوال المنتج والإنتاج دوليا طبقا لجوهر النظرية الكلاسيكية في التجارة والتمويل . في الواقع نجد أن الاقتصاد العالمي يتسم بالتغير السريع وعدم ثبات عناصر الإنتاج في كل من الجودة والكمية ، كما نجد أن عملية التراكم الرأسمالي وتنمية الموارد البشرية عملية تحدث باستمرار وبصفة مستمرة طوال الوقت .

كما أن التجارة كانت وسوف تظل واحدة من أهم المحددات الرئيسية للنمو غير المتكافئ في الموارد الإنتاجية في الدول المختلفة . باعتبار أن الموارد والتي هي هامة جداً للتنمية والنمو ، ومن أمثلة هذه الموارد : رأس المال البشري ، والقدرات التنظيمية ، الطاقات العلمية ، القدرة على القيام بالبحوث الفنية والتطوير ، وتحديث المهارات الفنية للقوى العاملة .

كما أن الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج والتكاليف النسبية ليسا محددين ولكنهم في تغير مستمر وليسا ساكنين . علاوة على ذلك ، فإنهما لا يتحددان غالبا تحديداً ذاتيا ، ولكن عن طريق طبيعة وشكل وخصائص التخصص الدولي في سياق التجارة غير المتكافئة وغير العادلة بين الدول الغنية والفقيرة . ويلاحظ أن الدول الغنية (الشمال) نتيجة للقوة التاريخية نسبيا تتمتع بالموارد الحيوية مثل رأس المال ، العمل الماهر فإنها تتخصص في المنتجات والعمليات التي تستخدم هذه الموارد بكثافة ، والتي تخلق الظروف الضرورية والحوافز الاقتصادية للنمو السريع . على العكس في دول العالم الثالث (الجنوب) المتمتع بالإمدادات الوفيرة في العمل الغير ماهر والذي يتخصص في المنتجات التي تستخدم العمل الغير ماهر بكثافة ، والتي يقل الطلب العالمي عليها باستمرار . ومن ثم تصبح شروط التجارة في غير صالحها ، وعادة تجد نفسها مصابة بحالة من الكساد ، والتي تؤدي إلى بقاء الميزة النسبية للأنشطة غير المنتجة والتي لا تعتمد على المهارة ، الأمر الذي يؤدى بدوره إلى منع نمو رأس المال المحلي المطلوب لعملية التنمية وكذلك المهارات التنظيمية والفنية .

وفي الأعوام الأخيرة بعض الاقتصاديين قد تحدوا النموذج النيوكلاسيكي الساكن بنموذج ديناميكي بديل في التجارة والنمو ، والذي يؤكد على عملية تراكم العنصر والتنمية غير العادلة ويسمى "بنموذج التجارة بين الشمال والجنوب" ، والذي يركز بالتحديد على العلاقات التجارية بين الدول الغنية والدول الفقيرة . حيث إن النموذج النيوكلاسيكي كان يفترض أن يطبق على كل الدول غنية وفقيرة دون تميز (دول غنية وأخرى فقيرة ، أو دول غنية وأخرى غنية ، أو دول فقيرة وأخرى فقيرة) . ويناقش هذا النموذج على سبيل المثال أن الوفرة المبدئية المرتفعة لرأس المال في الدول الصناعية تؤدي إلى توليد وفورات خارجية واضحة في المخرجات الصناعية ، ومعدلات ربح

عالية ، هذا بالإضافة إلى القوة الاحتكارية والتي تؤدي إلى معدلات النمو المرتفعة في الشمال . ونتيجة لذلك وخلال هذا النمو السريع فإن نمو الشمال السريع يعمل على تنمية الميزة التنافسية التراكمية في مقابل الجنوب الأبطأ نمواً .

وإذا أضفنا مرونة الدخل المختلفة للطلب والتي ترتفع بالنسبة **"للسلع الرأسمالية"** المصنوعة في الشمال عنها بالنسبة **"للسلع الاستهلاكية المصنوعة في الجنوب"** ، وتحركات رؤوس الأموال للنموذج (في إطار هروب رؤوس الأموال من الدول النامية إلى الدول المتقدمة كما حدث في الثمانينات) فإنها سوف تزيد من التشاؤم للعالم الثالث وترفع من المشكلات التي تواجهه .

ولا توجد دولة تحب أن تقتنع بأنها دولة متخصصة في العمل الغير ماهر بينما تترك الدول الأخرى تجني ثمار عوائد العمل الماهر والتكنولوجيا ورأس المال ، وتتبع الإملاءات النظرية للعناصر التي حظيت بها . فربما تنغلق الدول الأقل نموا على نفسها وتتجه إلى هيكل اقتصادي محلي والذي يتعارض مع طموحات التنمية طويلة الأجل ومع التعاون الدولي والتبادل التجاري وفوائده .

كما أن بعض الدول مثل النمور الأربعة الأسيوية (تايوان ، كوريا الجنوبية ، سنغافورة ، هونج كونج) ربما نجحت في نقل اقتصادياتها من خلال جهود هادفة من اقتصاديات العمل الغير ماهر إلى العمل الماهر والإنتاج كثيف رأس المال . أما بالنسبة للقاعدة العريضة والغالبية العظمى من الدول الفقيرة فإن احتمالات التجارة نفسها ، وتحريك التغيرات الاقتصادية المشابهة بعيدة جداً عن تحقيق نفس النجاح .

ومن الأمثلة الأخرى الهامة لنماذج التجارة الدولية بعد النظرية النيوكلاسيكية نجد فرضية **"الميزة التنافسية للدول"** لمايكل بورتر . لقد خرج بورتر عن النموذج المألوف ، فنظريته تعكس الاختلاف الكيفي بين العناصر الأساسية والعناصر المتقدمة للإنتاج . فإنه يجادل بأن نظرية التجارة الكلاسيكية تطبق فقط على العناصر الأساسية مثل الموارد المادية الغير متطورة والعمل الغير ماهر .

أما في العناصر المتقدمة والمتخصصة أكثر والتي تشتمل على العمالة الماهرة المدربة ، والتي لديها مهارات خاصة والموارد المعرفية مثل مراكز البحوث الخاصة

والحكومية والجامعات الرئيسية والجمعيات الصناعية الكبرى فإن النظرية الكلاسيكية لا يمكن تطبيقها ، كما لا يمكن تطبيق النظرية النيوكلاسيكية .

(ب) البطالة وعدم استغلال الموارد ونظرية منفذ الفائض في التجارة :

إن فرض التوظف الكامل في نموذج التجارة الكلاسيكي يشابه نموذج التوازن التنافسي التام في النظرية الاقتصادية الجزئية ، والذي يتنافي مع واقع انتشار البطالة والتوظف الناقص في الدول النامية .

هناك استنتاجان يمكن استنباطهما من البطالة المنتشرة في العالم الثالث . هذان الاستنتاجان هما :

الأول : الموارد البشرية الغير مستغلة تخلق الفرصة لزيادة الطاقة الإنتاجية والناتج القومي الإجمالي بتكاليف منخفضة جداً عن طريق الإنتاج للأسواق الخارجية لتلك المنتجات والتي تكون غير مطلوبة محلياً .وهذا يعرف بنظرية "منفذ للفائض في التجارة الدولية أو نظرية تصدير الفائض" ، والذي وضع في البداية بواسطة آدم سميث ثم حدث توسيع لها مؤخراً في سياق الدول النامية بواسطة الاقتصادي "هلا ما ينت " Hla myint .

وطبقا لهذه النظرية ، فإن فتح الأسواق العالمية للدول الزراعية يخلق الفرص ليس لإعادة تخصيص الموارد العاملة بالكامل كما في النموذج الكلاسيكي . ولكن للاستخدام الكامل للأراضي الغير مستغلة من قبل والقوى العاملة ، لزيادة المخرجات والإنتاج للتصدير للأسواق الخارجية ، ومن ثم مزيد من التنمية وزيادة الرفاهية .

ويمكن توضيح نظرية الفائض عن طريق الشكل التالي رقم (12-3) من خلال زيادة الإنتاج من النقطة (V) إلى النقطة B في الشكل(12-3) مع زيادة التجارة والاستهلاك المحلي بالكامل من (V) إلى (C) . ويمكن توضيح ذلك قبل التجارة وبعد التجارة في الآتي :

فإن الوضع قبل التجارة هو أن الموارد الاقتصادية للاقتصاد النامي المغلق كانت بالكامل لا تستغل فالإنتاج عند النقطة (V) والمسافة من (YO) تعبر عن الإنتاج والاستهلاك من السلع الصناعية والمسافة OX تشير إلى الاستهلاك من السلع الأولية .

وبعد فتح السوق المحلي للأسواق الخارجية (بعد التجارة) سوف تزداد القوة الاقتصادية المحركة للاستفادة من الموارد المعطلة . وسوف يزداد الإنتاج من المنتجات الأولية القابلة للتصدير من (XO) إلى (XÒ) عند النقطة B . وعند معدلات الأسعار العالمية Pa, Pm فإن المسافة من X: ´X تساوى المسافة من B : V ويمكن تصدير وتبادل السلع الأولية مع الكمية (Y: ´Y) والتي تساوى الكمية من C: V من السلع الصناعية .

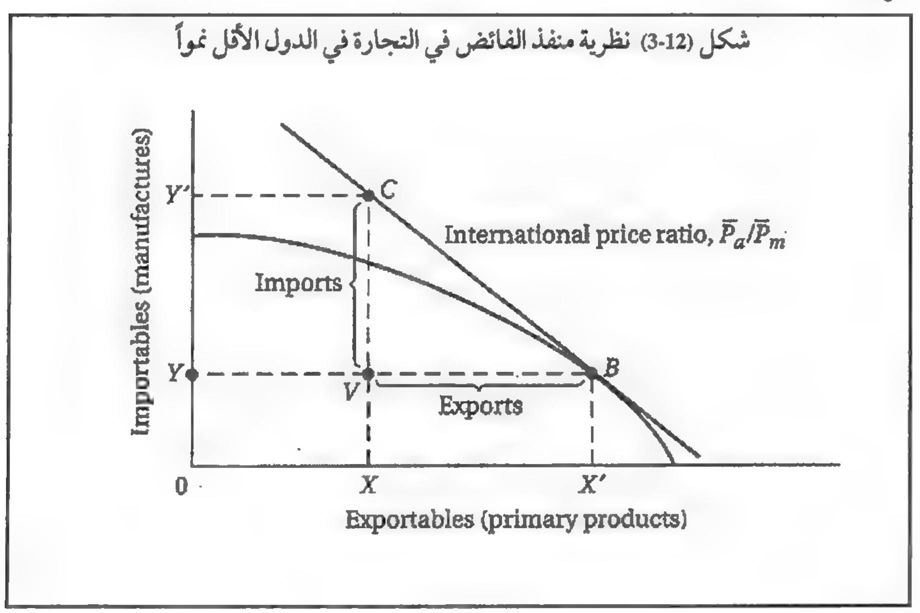
ونتيجة لذلك يمكن الوصول لكمية الاستهلاك C نفس كمية الإنتاج من السلع الأولية (X) والتي كانت تستهلك من قبل ، ولكن مع زيادة السلع الصناعية المستوردة المتاحة حاليا .

إن حجج نظرية الفائض لا تتضمن سيناريو تحليلي واقعي للتجارب التجارية لكثير من الدول الأقل نمواً ، أكثر مما قدمه كل من النموذج الكلاسيكي والنيوكلاسيكي .

على أية حال ، في الأجل القصير فإن المستفيد من هذه العملية عادة هو القوى الاستعمارية أكثر من اقتصاديات الدول الأقل نمواً .

وفي الأجل الطويل فإن التكييف الهيكلي لاقتصاديات الدول الأقل نموا تجاه تصدير السلع الأولية تخلق تبعية اقتصادية وصعوبة التحول تجاه اقتصاد ذاتي أكثر تنوعا .

شكل (12-3) نظرية منفذ الفائض في التجارة في الدول الأقل نمواً



والاستنتاج الثاني الذي يمكن أن تستنبطه إدراك البطالة المنتشرة في العالم الثالث هو أن الطريقة الرئيسية لخلق فرص توظف تتمثل في حماية الصناعات المحلية (صناعية ، زراعية) ضد المنافسة الخارجية منخفضة التكلفة . وهذه الحماية تتم من خلال الحواجز التجارية المختلفة مثل التعريفة الجمركية والحصص ، وسوف يتم مناقشة مزايا وعيوب السياسة التجارية في الفصل الثالث عشر .

إن الدول الأقل نموا والتي تقرر أولوية خلق فرص التوظيف فإنها تتبع سياسات حمائية قصيرة الأجل لكي تبنى صناعتها الريفية والحضرية لتمتص القوى العاملة الزائدة بها في أقاليمها المختلفة ، وهذا ما قامت به كل من كوريا الجنوبية وتايوان في الستينيات .

والمضمون النظري الثالث الأكثر أهمية في انتهاك فرض التوظف الكامل وعدم قدرة انتقال رؤوس الأموال دوليا في النظرية الكلاسيكية يتضح من خلال :

1- انتقال رؤوس الأموال بحرية كاملة .

2- عندما تتمتع الدول بمزية مطلقة في سلعتين أو كل السلع كما يحدث في الدول المتقدمة في ظل نموذج الدولتين / السلعتين .

3- عدم التوظف الكامل للقوى العاملة (في الدول الأقل نموا) كما يحدث فعلا في الواقع العملي .

إن الدول المتقدمة والتي تتمتع بميزة مطلقة في جميع أنواع السلع تجذب رؤوس الأموال الأجنبية لمواجهة الطلب العالمي على سلعها . في حين أن الإنتاج في الدول الأقل نموا ينخفض وتزداد البطالة بها وتدهور الاقتصاد وتنخفض معدلات النمو والتنمية .

(جـ) تحرك العنصر دولياً والشركات متعددة الجنسيات :

إن المكون الثالث في الفرض الأول لنظرية التجارة التقليدية وهو عدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل دولياً ، بعد افتراض المنافسة الكاملة ، هو الأقل واقعية في نظريتي التجارة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية .

إن رأس المال والعمل الماهر ينتقل دائما بين دول العالم المختلفة في الواقع ، وحيث إن تجربة النمو في الدول الغربية في القرن التاسع عشر يمكن أن تتضح من ترسيخ تحركات رأس المال دوليا . ربما التطور الواضح في العلاقات الاقتصادية الدولية أثناء العقدين الماضيين هو الارتفاع الواضح في قوة وتأثير الشركات متعددة الجنسيات العملاقة وإلى تحمل رؤوس الأموال والتكنولوجيا والعامل الماهر دوليا مع عملياتها الإنتاجية المختلفة إلى العالم الثالث .

إن التعقيد الكبير للنظرية البسيطة في التجارة الدولية خاصة اعتبارات توزيع عوائدها يعتبر من التحديات التي تواجه نظريات التجارة الدولية . كما أن ظهور الشركات متعددة الجنسيات يعتبر من الظواهر الجديدة في حقل التجارة والاستثمار الدولي . فالشركات مثل I.B.M ، Ford ، E-Xxon ، Coca cola وغيرها قد قامت بتدويل عملياتها الإنتاجية ، كما أن حسابات توزيع عوائد الإنتاج الدولي بين الأجانب والمحليين أصبحت عملية صعبة جداً .

وسوف نعود إلى هذه النقطة الهامة في الفصل الخامس عشر بينما نشرح مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر التي تقوم بتنفيذه معظم تلك الشركات دولية النشاط . إن تحركات رؤوس الأموال والمهارات دوليا يلعب دوراً هاماً في العلاقات الاقتصادية الدولية . وإذا أبعدنا وجودها وتأثيرها على الهياكل الاقتصادية واقتصاديات الدول النامية كما في نظريتي توافر العنصر الكلاسيكية في التجارة ، فإننا نتجاهل أهم حقائق الاقتصاد الدولي المعاصر . ومن أكثر الأمور سخرية في الثمانينيات ظاهرة هروب رؤوس الأموال فأكثر من 250 بليون دولار هربت من أكبر دول العالم الثالث واستثمرت في البورصة في الدول المتقدمة ، والتي لديها وفرة في رؤوس الأموال . والأمر الآخر الذي يدعو إلى السخرية هو انتقال العامل الماهر بأرقام خيالية من الجنوب إلى الشمال نتيجة للركود الاقتصادي وفرص الاستثمار المحدودة . كما أشير إليه في الفصل السابق والذي أثر بشدة على الاقتصاديات الأفريقية في الثمانينات والتسعينيات في القرن العشرين .

2/6/12 ثبات وسهولة الحصول على التكنولوچيا وسيادة المستهلك

إن الموارد المالية ورؤوس الأموال تنتشر وتتحرك بسرعة دوليا لزيادة العوائد لأصحابها، وتؤثر بالتالي على واقع العلاقات الاقتصادية الدولية .

كما أن التغير التكنولوچي والذي يحدث بكثرة في الغرب يؤثر وبقوة على العلاقات الاقتصادية الدولية من الشمال والجنوب . وإحدى الأمثلة الشهيرة على تأثير التغير التكنولوچي في الدول المتقدمة على عوائد وصادرات العالم الثالث، هو عملية البدائل الصناعية لكثير من المنتجات والسلع الأولية التقليدية على مدار الأربعة عقود السابقة . فالبدائل الصناعية لأنواع مختلفة من السلع مثل : المطاط، الخشب، القطن، الجلود والتي تم تصنيعها بكميات متزايدة، كان لها آثارها السلبية على صادرات الدول الأقل نموا المنتجة لهذه المواد الأولية . فالحصص السوقية للعالم الثالث من هذه المنتجات الطبيعية قد انخفضت بشدة . فعلى سبيل المثال : بين 1950 و 1980 فإن نصيب المطاط الطبيعي من الاستهلاك العالمي للمطاط انخفض من 62% إلى 28% ونصيب القطن من استهلاك الألياف انخفض من 41% إلى 29% . ومن ثم فإن الإحلال التكنولوچي ومرونة الطلب والسعر المنخفضة للمنتجات الأولية وارتفاع الحماية الزراعية في الدول المتقدمة تسير جنباً إلى جنب مع الاملاءات النظرية للميزة النسبية والتسليم الكامل بها ويمكن أن يكون له مخاطر وعادة تكون مشروع بلا عائد لكثير من الدول الأقل نمواً .

إن إتاحة تكنولوچيا عالمية جديدة مصنوعة في الغرب قد أمدت كثير من الدول حديثة التصنيع بالفرصة اللازمة للنمو من خلال الاستفادة من الإنفاق على البحوث والتطوير الغربى وتقليد تلك المنتجات عن طريق التقليد السريع للمنتجات المتطورة خارجيا . وبالتأكيد فإن الدول الأقل نموا والتي لديها الرأسمال البشري الكافي (Asian NICs) تستطيع إتباع نموذج دورة حياة المنتج دوليا مستخدمة أجورها المنخفضة ودرجة عالية من التكنولوجيا وسد الفجوة الصناعية التي تركتها الدول الأكثر تصنيعاً (الدول الصناعية) ومن ثم طرح هذه المنتجات بأسعار عالمية منخفضة .

إن فرض ثبات أذواق وتفضيلات المستهلكين دوليا هو الخطأ الآخر في نظرية التجارة . فليس فقط رؤوس الأموال وتكنولوجيا الإنتاج تنتقل دوليا عن طريق الشركات متعددة الجنسيات بمساعدة حكومات الدول التي تنتمي إليها ، ولكن أيضا دوال الاستهلاك (أذواق وتفضيلات المستهلكين) والتي عادة تخلق بواسطة الحملات الإعلانية للشركات العملاقة ، والتي تسيطر على الأسواق الدولية ويمكن أن تخلق مناخ لها . وهذا واضح في الدول الأقل نموا والتي تقل بها المعلومات الكاملة عن كلٍ من الإنتاج والاستهلاك والذي يخلق شكل من الأسواق الغير كاملة . فعلى سبيل المثال قدر بأن في كثير من الدول النامية ، أكثر من 90% من الإعلانات تتم بواسطة الشركات الأجنبية ، والتي تعمل في السوق المحلية . فكما أشير من قبل أن المستهلكين الحاليين نادرا ما تكون لهم السيادة في أى شئ .

3/6/12 تحرك العناصر داخليا والمنافسة الكاملة

إن النظرية الكلاسيكية تفترض أن الدول قادرة على تعديل هياكلها الاقتصادية طبقا لمتطلبات الأسعار العالمية وتحركات الأسواق على طول حدود إمكانات الإنتاج المتاحة متضمنا إعادة تخصيص الموارد من صناعة إلى أخرى ، من الممكن أن يكون سهلا على الورق ، ولكن طبقا لحجج الهيكلين فإن إعادة التخصيص صعبة جدا من الناحية العملية .

وهذه حقيقة خاصة بالدول النامية والتي عادة بها القاعدة الإنتاجية غير المرنة وتحركات العنصر تكون مقيدة وغير سهلة . ومن الأمثلة الشهيرة على ذلك المزارع والمشروعات الزراعية والتجارية الصغيرة والتي تعتمد على عدد قليل من صادرات المنتجات الأولية .

إن البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية (طرق ، السكك الحديدية ، الاتصالات ، محطات القوى ترتيبات التسويق والائتمان) تقام من أجل تسهيل حركة البضائع من أماكن الإنتاج إلى أماكن الشحن والمخازن ، لنقلها إلى الأسواق الخارجية في الوقت المحدد وبالشروط المناسبة .

إن الاستـثمار التراكـمي لرأس المال ربما قد تم إغـراقه في هذه البنية التحتـية والاقتصادية والذي لا يأتي بسهولـة للأنشطة الصناعيـة للعالم الثالث المنتشرة في كل مكان .

هكذا فإن الدول الأكثـر اعتمـادا وأقل استـقلالية تصبـح واحدة من المصـدرين الصغار للمنتجات الأولية ويصبح الهيكل الاقتصادي بها أقل مرونة وأكثر سوءاً وأكثر عرضة للتقلبات بالأسواق الدولية . كما أن تنمية ونقل الاقتصاد من الاعتمـاد القائم على الصـادرات الأولية إلى اقتصـاد متعدد القطاعـات قد يأخذ أعوام عـديدة وجهـود كثيرة من جانب الدول الأقل نموا .

وبشكل أكـثر عـمـومية يجـادل الهيكـليون بأن جـميع أنواع القيـود الهيكـلية والمؤسسية والسياسية ، والتي تشمل عدم المرونة الإنتاجية ، ونقص السلع الوسيطة والأسواق النقدية المجزأة والتبادل الخارجي المحدود والترخيص الحكومي ، الرقابة على الواردات ، إمكانيات النقل والتوزيع الفقيرة ، ندرة العامل الماهر عادة تحد من قـدرة الدول الأقل نموا على الاستجابة لنموذج التجارة النيوكلاسيكي والتغيرات في إشارات السعر الدولية .

وهكذا فإن عـمليات التعديل الداخلية وإعادة التخصيص ضرورية للتعامل مع الظروف الاقتصادية العالمية المتغيرة ، ولكنها صعبة التحقق في اقتصاديات دول العالم الثالث الأقل تنوعاً .

إن الدول الأقل نموا تستطيع توسيع طاقتها لإنتاج سلع صـناعية كثيفـة العمل ومنخفـضة التكلفة للتصدير مثل : الصناعات النسيـجية ، الأحذية ، المنتجات الرياضيـة ، حقـائب اليـد ، المنتجات الغذائية ، السجـاد . ولكنها عـادة تجد أن هذه الصادرات أيضا يتم تقييدها نتيجة القيود التعريفية والغير تعريفية والمفروضة بواسطة الدول المتقدمة لتقيد دخول السلع منخفضة التكلفة إلى أسواقها المحلية .

ولقد قام البنك الدولي بتقدير تكاليف القيود التجارية على الدول الأقل نمواً بـ 75 بليون دولار سنويا ، أي نحو 3% من الناتج القومي الإجمالي لها . كما أن ترتيبات الألياف الصناعية المتعددة في الشمال قد تزيد من صادرات الجنوب بـ 24 بليون دولار سنويا .

إن الأسباب التي يعطيها دائما الشمال لفرض مثل هذه القيود هي المنافسة الخارجية منخفضة التكلفة ، والتي تخلق بطالة فيما بين الصناعات المحلية مرتفعة التكلفة في الدول المتقدمة .

إن خطورة مشاكل التكيف الاقتصادي الداخلية تقيد عملية السماح للمنافسة الخارجية . ومن هنا فإن فرض إمكانية تنقل العنصر داخليا تتحدد إمكانية تطبيقه . نحن لا نريد أن نتعمق في النموذج التنافسي الكامل والذي تم مناقشته من قبل ، إلا أنه من الضروري الإشارة إلى عائقين رئيسيين لتطبيق هذا النموذج .

الأول : افتراض ثبات أو تناقص الغلة مع الحجم أى ثبات أو زيادة تكاليف الإنتاج أيضا مع زيادة المخرجات . إن نظريتي وفرة العناصر وتكلفة العمل يتجاهلان واحدة من أهم الظواهر في العلاقات الاقتصادية الدولية وهي الأثر الساحق لزيادة الدخل الناجم عن العوائد المتزايدة بالنسبة إلى الحجم . ومن ثم انخفاض تكاليف الإنتاج (ظاهرة تزايد الغلة) .

إن انخفاض تكاليف الإنتاج تعنى ببساطة أن المؤسسات الكبيرة الموجودة قادرة على أن تخفض السعر عن المؤسسات الصغيرة أو الجديدة .

وهكذا يتم انتشار التحكم الاحتكاري في الأسواق العالمية . إن اقتصاديات الحجم عنصر هام في تحديد أشكال التجارة وأيضا في الزراعة ، حيث إن المشروعات الزراعية في الدول المتقدمة قادرة على خفض السعر أقل من المشروعات العائلية منخفضة الإنتاج في الدول النامية .

لذلك فإن اقتصاديات الإنتاج كبير الحجم تؤدي إلى التحكم الاحتكاري واحتكار القلة وتحكمها في العرض العالمي (كما يفعلوا في الأسواق المحلية) يسرى على السلع . علاوة على ذلك ، فإن عملية التحكم والسيطرة على السوق غير قابلة للانعكاس ، فصناعات الدول الفقيرة لا تستطيع ببساطة المنافسة مع الكيانات العملاقة . بالإضافة إلى أن التحكم الاحتكاري واحتكار القلة في أسواق السلع المتداولة دولياً مع تمييز المنتجات المنتشر والاقتصاديات الخارجية للإنتاج تعني أن شركات فردية كبرى قادرة على التلاعب في الأسعار العالمية والعرض لمصلحتها . وبدلاً من المنافسة فنحن نرى

أن الاتحادات والمساومات الاحتكارية فيما بين البائعين والمشترين الكبار في السعر والكمية تحدد قوى الاقتصاد العالمي .

ولكن من وجهة نظر الدول النامية فإنها تحاول تنويع اقتصادياتها وتشجيع الصادرات الصناعية بالتحديد .

إن ظاهرة الغلة المتزايدة وتميز المنتج (المنافسة الاحتكارية) تتحد مع القوى الغير اقتصادية للشركات متعددة الجنسيات الكبرى (أى تأثيرها السياسي مع العديد من الحكومات) حيث إنها قادرة على المخاطرة في اقتصاديات الحجم وتميز المنتجات لتبقى على موقفها المسيطر على الأسواق العالمية .

وكثير من محاولات التنظير الحالية تحاول التركيز على الدور الهام للمنافسة الغير كاملة في التجارة الدولية تقود إلى عديد من الاستنتاجات ، والتي تتعارض مع نظرية حرية التجارة . فعلى سبيل المثال في النموذج الاستاتيكي يمكن أن توضح كيف أن التجارة داخل الصناعات في المنتجات المميزة يمكن أن تكون مغرية في ظل حماية تعريفية (أى يرتفع الطلب عليها في ظل الحماية الجمركية) .

وفي نموذج ديناميكي آخر للتجارة بين الشمال والجنوب في ظل تمييز المنتج والمنافسة الغير كاملة يتضح أن مناخ حرية التجارة يجعل الرأسمالية الشمالية تحصل على القيادة التكنولوچية ، والتي تبقى للأبد ، كما يحدث الآن في صادراتها الصناعية من المنتجات المميزة .

إن القيد الرئيسي الثاني لفرض المنافسة الكاملة في نموذج التجارة هو استبعاد المخاطرة وعدم التأكد في عمليات التجارة الدولية . وحتى لو أننا قابلنا كل الفروض الغير واقعية في النموذج الكلاسيكي للتجارة وطبق في الدول الأقل نموا فإنه لا يزال في غير صالحها في الأجل الطويل الاستثمار بكثرة وكثافة في تنمية الصادرات من المنتجات الأولية خاصة مع التأكيد على عدم الاستقرار التاريخي للأسواق العالمية للسلع الأولية بالمقارنة بالسلع الصناعية كما أشرنا حالاً .

حيث إن التركيز في نوع أو نوعين من الصادرات الأولية الحيوية يؤدى إلى دمار خطط التنمية في الدول الأقل نموا ، عندما تكون عوائد التجارة الخارجية لا يمكن التنبؤ

بها من عام إلى آخر . ومن هنا فإن إتباع إملاءات الميزة النسبية الاستاتيكية قد تكون سياسة غير جيدة وغير ملائمة للتنمية طويلة الأجل وحتى في الواقع العملي في نظرية التجارة الكلاسيكية .

4/6/12 غياب الحكومات الوطنية في العلاقات التجارية

في الاقتصاديات المحلية ، فإن التواجد المشترك أو وجود المناطق الغنية جنباً إلى جنب مع المناطق الفقيرة ، مع الصناعات سريعة النمو والصناعات الراكدة ، وعدم التناسب بين كثير من الأقاليم في الأمور الخاصة بالتوزيع الإقليمي للمكاسب الناجمة عن النمو الاقتصادي .كل هذا ، على الأقل نظرياً ، يكون عقبة يمكن إصلاحها وتحسينها بواسطة تدخل الدولة . إن عملية إعادة توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء ومحاولة تقليل التفاوت بين المجموعتين من الممكن أن تقوم به الحكومة من خلال تدخلها بعدة أدوات ووسائل وإجراءات قانونية وتشريعية ، ومن خلال الضرائب والمدفوعات التحويلية ، والإعانات والخدمات الاجتماعية وبرامج التنمية الإقليمية وغير ذلك من الأمور التي تتطلب تدخل الحكومات الوطنية لمساندة العلاقة التجارية وإدارتها بما يخدم اقتصادياتها الوطنية . ولكن في ظل غياب حكومة دولية تستطيع مواجهة الاتجاه الطبيعي للدول الغنية في أن تتحرك تجاه النمو على حساب الدول الفقيرة ، فإن عملية التجارة وتوزيع مكاسبها تصبح عملية غير عادلة ولا تتم بصورة متكافئة بين الأغنياء والفقراء . ومن ثم فإن هذه العملية يجب أن تقوم بها الحكومات الوطنية لتشجيع وحماية المكاسب التي يحصلون عليها وتوزيعها بطريقة عادلة . إن النجاح الكبير في الصادرات اليابانية والدول الأخرى حديثة العهد بالتصنيع مثل كوريا الجنوبية وتايوان قد تمت مساندتها من خلال الدعم المقدم من جانب حكوماتها ووضع الخطط التي تشجع الصادرات الصناعية لشركاتها المختلفة .

وبالتركيز على السلوك المتنافر للشركات التنافسية في عديد من السلع المختلفة والتي تنتج في كثير من الدول ، فإن نظرية التجارة النمطية قد ألغت الدور الحاسم للحكومات ، والتي يجب أن تلعب دورا في المحافل الاقتصادية الدولية وفي العلاقات الاقتصادية الدولية . وبالأحرى ، فإن الحكومات غالبا ما تكون مدفوعة بأن تلعب دورا

جزئيا ، ولكن يجب عليها أن تلعب دورا مهما أثناء تدخلها في هذا المجال لوضع وصياغة سياسية صناعية سليمة .

هذا ويعد تاريخ النمو الصناعي في اليابان في فترة الخمسينيات والستينيات من خلال وزارة التجارة الخارجية (الدولية) والصناعة الشهيرة ، وحديثا في تايوان وكوريا الجنوبية ، أمثلة رائعة للسياسات الصناعية .

وهناك عبارة كلاسيكية تشرح ميكانيكية وضع سياسة صناعية فعالة قد عبر عنها نائب وزير التجارة الدولية والصناعة« أوجيمى Ojimi» كالتالي :

لقد قررت وزارة التجارة الخارجية والصناعة أن تنشئ في اليابان صناعات تتطلب رأسمال وعمالة مكثفين وتكنولوجيا مكثفة ، والتي من حيث اعتبارات تكاليف الإنتاج النسبية يجب أن تكون غير مناسبة لليابان مثل : صناعات الحديد ، تكرير البترول ، البتروكيماويات ، السيارات ، الطائرات ، والآلات الصناعية والمعدات لكل أنواع الصناعة والإلكترونيات متضمنة الحاسبات الآلية . من وجهة نظر استاتيكية قصيرة المدى ، فإن تشجيع مثل هذه الصناعات سوف يتعارض مع الترشيد الاقتصادي ولكن من وجهة نظر بعيدة المدى ، حيث أن تلك الصناعات التي تتمتع بارتفاع مرونة الطلب الدخلية ، والتقدم التكنولوچي سريع ، وترتفع إنتاجية العمالة فيها بشكل سريع تكون هي المناسبة .

ويمكن أن تقوم الحكومات أيضا باستخدام أدوات متعددة خاصة بالسياسة التجارية وذلك مثل التعريفات الجمركية ، والحصص على الواردات ، ودعم الصادرات ، وتستطيع أيضا التلاعب في أسعار السلع ، وبالتالي وضعهم التجاري حيال باقي دول العالم . فضلا عن ذلك ، فإنه عندما تتبع حكومات الدول المتقدمة سياسات اقتصادية صارمة مصممة من أجل التعامل مع أمور داخلية بشكل تام كالتضخم والبطالة ، فإن مثل تلك السياسات يمكن أن يكون لها آثار سلبية سحيقة على اقتصاد الدول الفقيرة . وعلى الرغم من ذلك فإن العكس ليس بصحيح ، حيث إن السياسات الاقتصادية الداخلية للدول النامية لها - بشكل عام - تأثير ضئيل على اقتصاد الدول الغنية . علاوة على ذلك ، فإن حكومات الدول المتقدمة غالبا ما تتحالف كي ترعى وتتعهد مصالحها

المشتركة عن طريق تجارة منظمة ومشروعات اقتصادية مشتركة أخرى . وبالرغم من أن تلك الحكومات يمكن ألا تكون قاصدة تلك النشاطات رعاية مصالحها على حساب هؤلاء من الدول النامية ، إلا أن هذه هي النتيجة في الغالب .

لذا فإن وجهة نظرنا تتسم بالبساطة الشديدة ، حيث تقوم نظريات التجارة التقليدية بإهمال الدور الجوهري التي تستطيع أن تلعبه - وبالفعل التي تلعبه - الحكومات القومية في مجال الاقتصاد الدولي . غالبا ما تقوم الحكومات بتعزيز وتوزيع الموارد الغير متساوية والعوائد من التجارة الناتجة عن الاختلافات في الحجم والقوة الاقتصاديين . وتستطيع الحكومات بالدول الغنية أن تؤثر على شئون الاقتصاد العالمي عن طريق سياستها الداخلية والدولية ، ويمكنهم أن يقاوموا الضغوط الاقتصادية التي تمارسها الدول الأضعف ، ويمكن أن تتصرف في تواطؤ وتلازم مع شركاتهم متعددة الجنسية ذات القوة من أجل مصالحهم القومية . إنه لا توجد هيئة عليا أو حكومة دولية كي تحمي وترعى مصالح الأطراف الضعيفة (الدول النامية) في مثل تلك الشئون الدولية . ومن ثم لا تدع نظرية التجارة الدولية مجالا لذكر مثل هذه القوى الحكومية العظيمة ، لذا فقد ضعفت قواعدهم بشكل كبير وذلك بسب هذا الإهمال .

5/6/12 التجارة المتوازنة وتعديلات السعر الدولي

إن نظرية التجارة الدولية مثل نماذج التوازن التنافسي الأخرى تماما في عملية الاقتصاد ، ليست عبارة عن نموذج توظف كامل ، بل إنها واحدة من النظريات والتي تتعدل بها عادة المنتجات الدولية والمحلية المرنة الأسعار على الفور تبعا لظروف العرض والطلب .

وعلى وجه الخصوص ، فإن شروط التجارة (نسب ومعدلات الأسعار الدولية للسلع) تتعدل لتوازن بين العرض والطلب الخاص بمنتجات الدولة القابلة للتصدير والمنتجات القابلة للاستيراد بحيث تكون التجارة عادة متوازنة ، بمعنى أن تكون قيمة الصادرات (الكمية مضروبة في السعر) دائما مساوية لقيمة (الواردات) . في ظل التجارة المتوازنة ، وفي ظل عدم انتقال رؤوس الأموال الدولية ، فإن مشاكل ميزان

المدفوعات لا تظهر في النظرية البحتة للتجارة . ولكن الحقائق في الاقتصاد العالمي في فترة الثمانينات والتسعينات اقتضت أن العجز في ميزان المدفوعات وأن العواقب المترتبة على استنزاف الاحتياطيات من النقد الأجنبي (أو الحاجة إلى الاقتراض الأجنبي من أجل تغطية عجز السلع) كانت سبب رئيسي يثير اهتمام جميع الأمم غنية كانت أو فقيرة . وبالنسبة للدول الغير منتجة للبترول والفقيرة على وجه الخصوص ، فإن توليفة تتكون من شروط تجارة متدهورة وطلب راكد على صادراتهم قد أدت إلى عجز تجاري مزمن .

وقد أشار الانخفاض التدريجي للمساعدات الثنائية الأجنبية والأخرى المتعددة ، والاهتمام المتزايد بالدول النامية بالتكاليف الاجتماعية الخاصة بالاستثمار الأجنبي الخاص (انظر فصل 15) ، يعني أن مشكلات ميزان المدفوعات تحتم الابتعاد عن التجارة الحرة .

6/6/12 عوائد التجارة التي تعود على المواطنين

يعد الفرض الرئيسي السادس والنهائي في نظرية التجارة الدولية التقليدية – وهو عوائد التجارة التي تعود على المواطنين في الدول التي تقوم بالتجارة – أكثر ضمنية من الخمسة فروض الأخرى . ونادراً جداً ما يتم شرح هذا الفرض ، ولم يكن يحتاج لذلك إذا تقبلنا الفرض بأن العوامل غير قادرة على التنقل دوليا . ولكن في ظل عدم واقعية هذا الفرض فإننا نحتاج لفحص الفكرة أو المفهوم الكامن أو الضمني – الذي نادرا ما يتغير – وهو أنه إذا كانت الدول النامية تستفيد من التجارة ، فإن شعوب تلك الدول هي التي تجني هذه الفوائد ، وبالتالي فإن الموضوع يدور حول السؤال التالي : من هو مالك الأرض ورأس المال والمهارات التي تحصل على عائد التجارة ، هل هم مواطنين أم أجانب ، وإن كان كلاهما ، فبأى نسبة يتم توزيع العوائد؟

نحن نعرف – على سبيل المثال – أنه في اقتصاديات البلاد المحاطة بأراضي أجنبية في دول العالم الثالث مثل هؤلاء الذين لديهم عمليات زراعة وتعدين ، ولكنها مملوكة للأجانب – يدفع الأجانب ريعاً ضئيلاً جداً من أجل استخدام الأراضي – يوظفوا رؤوس أموالهم الأجنبية والعمالة المدربة ، ويستخدموا العمال المحليين غير المهرة بأجور

المعيشة ، ولها تأثير صغير على باقي الاقتصاد بالرغم من أنهم من الممكن أن يولدوا عوائد صادرات بالغة الأهمية .

وعلى الرغم من أن كل من التعدين والزراعة في المناطق التي تحيط بها أراضي أجنبية أخذ في الاختفاء تدريجيا ، إلا أنهما يستبدلان بمناطق التصنيع من أجل التصدير ، وذلك نتيجة للتوغل الاقتصادي من قبل الشركات متعددة الجنسية . لذا فإن الفارق بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والذي يعرف على أنه مقياس قيمة الناتج الذي ينتج خلال حدود جغرافية معينة - والناتج القومى الإجمالي(GNP) والذي يقيس الدخل الذي يحصل عليه مواطنو هذه الدول بالفعل - يصبح غاية في الأهمية ، إلى الحد الذي يصبح عنده قطاع التصدير - أو أى قطاع اقتصادي يهتم بهذا الأمر - مملوك ومدار من قبل جهات أجنبية ، ويصبح الناتج المحلي الإجمالي أعلى بكثير من الناتج القومي الإجمالي ، ويعود القليل من عوائد التجارة على مواطني الدول النامية . بل وإنه حتى من الممكن أن تصبح قيمة الصادرات أعلى من الناتج القومي الإجمالي ، وذلك بمعنى أنه يمكن أن تزيد عوائد الصادرات الأجنبية عن إجمالي الدخول المحلية المتراكمة نظرا لتكتل وتكاثر الشركات المتعددة الجنسية والملكية الأجنبية المتزايدة للعوامل ووسائل الإنتاج في نطاق كثير من الدول . كما نجد أنه - استنادا إلى إحصاءات مجمعة أو كلية لعوائد الصادرات في الدول النامية (والناتج المحلي للإجمالي) - يمكن أن يخفي حقيقة أن مواطني الدول النامية خاصة هؤلاء الذين من ذوى الدخول المنخفضة لا يستفيدوا على الإطلاق من تلك الصادرات . ولكن الجزء الأكبر من هذه العوائد يعود نفعها على من لا ينتمون إلى هذه الدولة ، والذين غالبا ما يعيدون نسباً كبيرة من هذه العوائد إلى بلادهم . ونجد أن التجارة داخل الصناعات والتجارة بين الصناعات تتم وكأنها تجارة مابين الأمم الغنية والأمم الفقيرة . ولكن في الواقع فإن مثل هذه التجارة تجرى ما بين أمم غنية ومواطني دول أخرى غنية تمارس نشاطاتها في دول العالم الثالث . وإلى وقت قريب أخذت معظم عمليات التعدين والزراعة هذا الشكل . والأهم من ذلك ، إن الكثير من مناطق تصنيع الصادرات في دول فقيرة لا تعدو أن تكون أكثر من غطاء لحقيقة مؤداها أن نسب كبيرة من الفوائد تجنيها شركات ومؤسسات أجنبية .

بإيجاز ، فإن أداء صادرات الدول النامية يمكن أن يكون خادعاً مالم نقم بتحليل هيكل وصفة عوائد الصادرات عن طريق التحقق من الذي يملك أو يحكم عوامل الإنتاج التي تمنح نتيجة للتوسع في الصادرات .

7/12 بعض الاستنتاجات على التجارة والتنمية الاقتصادية: حدود النظرية

Some Conclusions On Trade and Economic Development
The Limits of Theory

نستطيع الآن أن نقدم إجابات عامة على الأسئلة الخمسة التمهيدية المطروحة في بداية الفصل ، مرة أخرى يجب أن نركز على أن هذه الاستنتاجات أو الأجوبة سوف تكون عامة وفي سياق تنوع الدول النامية ، والكثير سوف لا يكون صالحاً للتطبيق على أمم معينة في أى وقت من الأوقات . ولكن إجمالاً فإن الاستنتاجات تظهر كي تمثل إجماع التفكير الاقتصادي الحالي – خاصة بين علماء الاقتصاد في الدول النامية – على العلاقة القوية بين التجارة والتنمية ، كما عرف المصطلح الأخير على مدار فصول هذا الكتاب .

أولا ، بالنظر إلى معدل وهيكل النمو الاقتصادي ، فإن استنتاجنا هو أن التجارة يمكن أن تصبح حافزا مهم من أجل نمو اقتصادي سريع ، فقد ثبت ذلك من خلال التجارب الناجحة التي مرت بها دول مثل : ماليزيا ، وتايلاند ، والبرازيل وشيلى وسنغافورة وكوريا الجنوبية . ويعد الوصول إلى أسواق الأمم المتقدمة (عامل كبير للدول النامية منصب على ترويج الصادرات) حافزاً مهما للاستفادة من الموارد البشرية وموارد رأس المال المعطلة .

تستطيع عوائد الصرف الأجنبي الموسعة– عن طريق تحسين أداء الصادرات – توفير المال الضروري للدول النامية والتي تستطيع به توفير وزيادة مواردها المالية والمادية النادرة . بإيجاز ، حيثما زادت فرص التبادل المربح ، فإن التجارة الخارجية تستطيع أن توفر حافزاً فعالاً لنمو اقتصادي كلي على النهج الذي تفترضه النظرية التقليدية . ولكن كما رأينا في فصول سابقة ، فإن النمو السريع للناتج القومي قد يكون له تأثير ضئيل على التنمية . إن استراتيجية نمو من خلال التصدير ، لا سيما عندما تعود نسبة كبيرة من عوائد التصدير على الأجانب – قد لا توجه هيكل الاقتصاد في اتجاهات خاطئة

فقط (بعدم تموين وتزويد الشعب المحلي بالاحتياجات الحقيقة) بل تعزيز سمة عدم المساواة والازدواجية الخارجية والداخلية لذلك النمو . لذا فإن حقيقة أن ترويج عوائد الصادرات الموسعة وحتى زيادة مستويات الإنتاج لا تعني أنها استراتيجية مرغوبة فيها بهذا الشكل الواضح ، من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية . ويعتمد ذلك على طبيعة قطاع الصادرات وتوزيع فوائده وارتباطه أو اقترانه بباقي الاقتصاد .

بالنسبة للأثر التوزيعي للتجارة فإنه من العدل أن نقول أن الفوائد المبدئية من التجارة الدولية قد عادت بشكل غير متكافئ على الأمم الغنية وداخل الدول الفقيرة – وبشكل غير متكافئ أيضا للمقيمين الأجانب والمواطنين الأثرياء . ولا يجب أن يفسر هذا على أنه اتهام للطبيعة الجوهرية للتجارة . بل أنه يعكس الترتيب الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي الغير متكافئ وبشكل كبير بالنظام العالمي ، والتي تحكم فيه أمم قليلة قوية وشركاتها المتعددة الجنسية كميات ضخمة من موارد العالم . إن استنتاج نظرية التجارة التقليدية الذي يقول أن التجارة الحرة سوف تؤدي إلى مساواة الدخول ليس أكثر من إضافة نظرية . إن التجارة كالتعليم تتجه إلى تعزيز التفاوت والتباين الموجود ولكنها تحتوي على قصور إضافي بسبب كونها تجرى على المستوى الدولي . حيث يستطيع غياب سلطة عليا فوق الدول أن يزيل إمكانية إعادة توزيع العوائد والتي على الأقل موجودة في النظرية على المستوى القومي أو استثمارهم من أجل تدعيم التنمية في المناطق المحرومة . إن عوامل مثل وجود العوائد المتزايدة المنتشرة ، توزيع القوة والأصول الاقتصادية دوليا بشكل غير متكافئ ، الأثر المتزايد للشركات المتعددة الجنسيات ، في التواطؤ البالغ الوضوح بين الحكومات القومية وشركاتها العملاقة ، والقدرة المجمعة لكل من الحكومة وقطاع الأعمال على التلاعب في الأسعار الدولية ، ومستويات الإنتاج وأنماط طلب ، فإن كل هذه العوامل – والتي يفترض عدم وجودها في النظرية التقليدية للتجارة – تعد عوامل جوهرية وأساسية وجميعها تقودنا إلى الاستنتاج العام الذي يقول إن كثير من الدول النامية قد استفادت بشكل غير متكافئ أى استفادة قليلة من صفقاتها الاقتصادية مع الأمم المتقدمة .

يجب الآن أن يكون واضحا أن الإجابة على السؤال الثالث – السؤال الذي يتكلم عن الشروط أو الظروف التي تستطيع التجارة من خلالها أن تساعد الدول النامية كي

تحقق مصالحها في التنمية – توجد بشكل كبير في قدرة الدول النامية (ربما في شكل مجموعة) على أن تستخلص من الدول المتقدمة امتيازات تجارية مرضية ، خاصة في شكل إزالة الموانع بالنسبة لصادرات الدول النامية من السلع المصنعة بعمالة مكثفة . وهاهي جولة أورجواى الخاصة باتفاقية الجات التي عقدت مفاوضاتها حديثا من أجل تقليل مستوى التعريفات الجمركية العالمية النطاق تعد بداية جيدة (انظر فصل 13) وأيضا الحد الذي تستطيع عندها الصادرات للدول النامية أن تستغل من موارد رأس المال النادرة الاستغلال الأقصى للعمالة الغزيرة المعروضة ، والتي لا تزال غير مستغلة سوف تحدد الدرجة التي تستطيع عندها عوائد الصادرات أن تفيد المواطن العادي . إن الروابط والعلاقة بين عوائد الصادرات وقطاعات الاقتصاد الأخرى علاقة وطيدة . فعلى سبيل المثال ، عوائد صادرات زراعية تخص مزرعة صغيرة سوف تمد وتوسع الطلب على السلع البسيطة التي تنتج محليا ، في حين أن عوائد الصادرات من الصناعات كثيفة رأس المال ، من المحتمل أن تجد طريقها في العودة إلى الأمم الغنية عن المدفوعات مقابل استيراد السلع الترفية . الخلاصة أن الكثير يعتمد على كيف تستطيع الدول النامية أن تؤثر على وتتحكم في أنشطة المؤسسات الأجنبية الخاصة – وذلك لأن قدرة هذه الأمم على أن تتعامل بشكل فعال مع الشركات الأجنبية (متعددة الجنسية) بضمان نصيب عادل من الفوائد للمواطن المحلي غاية في الأهمية .

ويمكن أن تكون الإجابة على السؤال الرابع – ما إذا كانت الدول النامية تستطيع أن تحدد مقدار تجارتهم أم لا تعتبر تخمينية بشكل كبير . ويعد خيار عدم القيام بالتجارة بالنسبة لمعظم الدول الفقيرة الصغيرة – عن طريق غلق حدودها مع باقي العالم خياراً غير واقعي – فإنهم لا يفتقرون فقط للموارد والأسواق إلى تحقق لهم الاكتفاء الذاتي ، بل إنهم يفتقدون أيضا لمقدرات بقاءهم خاصة في مجال إنتاج الغذاء ، وغالبا ما يعتمد على قدرتهم على ضمان الحصول على السلع والموارد الأجنبية . بعض الدول النامية وعددها 32 دولة تقريبا تواجه تهديدات سنوية لمجاعة شديدة حيث إن المساعدات الدولية ليس خيار بل هو ضرورة ، وسواء أن تتاجر أم أن تظل في عزلة . ونجد أن كل الدول تقوم بالتجارة ، وكما لاحظ كلا من "جارشيلا شيشيلنسكي" و"جيوفري هيل" أن الأمر الحقيقي هو أنه سواء حدث توسيع للصادرات أم لا ، فإن حدث هذا التوسع

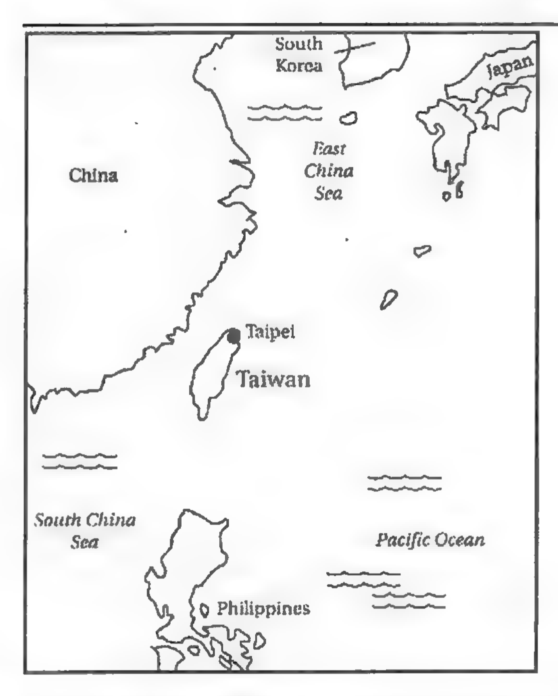
فأى صادرات سوف تروج . فإن السؤال غالبا يكون عن التوازن الصحيح بين القطاعات الاقتصادية المحلية ، والقطاعات الاقتصادية الدولية . وتقدم النظرية النيوكلاسيكية عن مكاسب التجارة إرشاد بسيط على مثل هذه الأسئلة . وسوف تناقش هذه المواضيع ومواضيع أخرى متعلقة بالسياسة التجارية في الفصل 13 .

ونجد أنه حتى بالنسبة لمعظم الدول النامية ، فإن النظام الاقتصادي الدولي ، والذي يعتبر نظام غير عادل ومتحيز ضد مصالح تنميتهم على المدى الطويل لا يزال يقدم فقط المصدر الحقيقي لرأس المال النادر والمعرفة التكنولوجية المطلوبة . إن الظروف التي تستطيع تلك الدول من خلالها الحصول على الموارد سوف تؤثر بشكل كبير على طابع عملية التنمية ، كما هو في الفصل 13 ، على المدى البعيد تستطيع الدول النامية نفسها أن تستفيد من خلال إيجاد كتل تجارية إقليمية مشابهة للسوق الأوروبية المشتركة أو الاتحاد الأوروبي ، قد يقدم إمكانية أفضل في سياسة تنمية متوازنة متنوعة بدلا من الاعتماد الكلي الحالي على العلاقات التبادلية الغير متوازنة بالمرة والتي يشاركوا فيها بشكل فردي مع الأمم المتقدمة .

خلاصة القول ، أن بالنسبة للدول القليلة الغنية بالموارد المعدنية أو المواد الخام ، خاصة هؤلاء الذين أصبح لديهم القدرة على إقامة موقف مساومة دولية فعالة ضد الشركات الكبيرة التي تشترى صادراتهم مثل أعضاء منظمة الأويك ، فإن التجارة قد كانت تستمر في كونها مصدر حيوى لتمويل التنمية . ننتقل الآن إلى السؤال الخامس وهو : هل من الأفضل بالنسبة للدول النامية أن تنظر خارجا تجاه باقي العالم أم تنظر داخليا تجاه قدرتها الخاصة على التنمية . إن من الممكن لصالح هذه الدول أن تفضل بشكل جوهري كلا من التجارة الدولية الحرة بين الدول الفردية والتعاون المشترك بين مجموعات الدول النامية ، في شكل تجمع قائم على الاعتماد على النفس بشكل كبير . نجد أن الحديث يسير كالآتي : في الماضي لم تكن التجارة حرة وذلك بالرغم من اقتراحات النظرية النيوكلاسيكية السديدة . بينما القليل من الدول حديثة التصنيع قد ازدهرت من خلال نظم التجارة القائمة ، ولم يستفيد المعظم إلا استفادة قليلة وظل الباقون في حالة الاعتماد الاقتصادي والتبعية الاقتصادية .

وفي ظل الخلل الموجود في القوة الدولية والثروة الدولية ، فإن اتباع سياسات التجارة الحرة وتوزيع أكثر عدالة لفوائد التجارة من المحتمل أن تحولها الأمم الثرية أى الغنية كي ترعى مصالحها الخاصة أو القومية . لذا فعلى الدول النامية أن تكون انتقائية في علاقتها الاقتصادية مع الدول المتقدمة . ويجب عليهم أن يقوموا بتوسيع صادراتهم كلما كان ذلك ممكن ، في حين أنها عليها تفادي الدخول في اتفاقيات ومشروعات الإنتاج المشتركة والتي على أساسها من المحتمل أن يعدلوا عن التحكم ولا تكون لها السيطرة . في حين أن اكتشاف فرص مربحة للتجارة مع باقي العالم ، فإن الدول النامية يجب عليها أن تبحث عن طرق من شأنها توسيع نصيبهم في التجارة العالمية ويمدون روابطهم الاقتصادية مع بعضهم البعض . فعلى سبيل المثال عن طريق تجميع مواردهم ، تستطيع الدول الصغيرة أن تتغلب على حدود أسواقهم الفردية الصغيرة والقيود الشديدة على مواردهم مع الاحتفاظ بدرجة من الاستقلال في تتبع مطامحهم التنموية الفردية . وبالرغم من وجود استحالة لمعظم الدول النامية أن تعتمد على نفسها بشكل فردي ، فإن شكل معين من التجارة والتعاون الاقتصادي بين من هم على نفس المستوى من المحتمل أن يكون أفضل بالنسبة لكل دولة تحاول أن تمشى على نهجه وحدها في عالم من التجارة الغير متساوية ، ومن السيادة التكنولوچية ومن صور عدم كمال الأسواق المنتشرة .

وإذا كانت التنافسات السياسية بين الأقاليم يمكن التغاضي عنها ، فإنه لا يبدو واضحا أن التعاون الإقليمي المتزايد بين الأمم النامية في مراحل متساوية بشكل عام من التنمية يقدم بديل قابل للاستمرار بدلاً من العلاقات المنفصلة وغير المتساوية على الإطلاق في باقى العالم . لذا قد يكون من الممكن للدول النامية أن تحتجز أو تحصل على بعض من العوائد الحقيقية الممكنة الناتجة من التخصص والتجارة فيما بينها (بين بعضهم البعض) . في حين يجب تقليل بعض من الآثار التنموية السلبية للاقتصاد العالمي المعاصر والنظام التجاري الذي تسيطر عليه جماعة صغيرة من الأمم الغنية وشركاتها ذات القوة أى الشركات متعددة الجنسية .



8/12 الحالة الدراسية

للفصل الثاني عشر

إقتصاد تايوان

• **بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية:**

العاصمة : تايبيه

المساحة : 35,981 كم2

السكان : 21,7 مليون نسمة (1998)

معدل النمو السنوي للسكان : 1% (1998)

نصيب الفرد من الـGNP : 12651 دولار (1996)

متوسط معدل نصيب الفرد من الـ GNP

حسب تعادل القوى الشرائية : غير متاح

متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الـ GNP : 6% (1990 - 1996)

مساهمة قطاع الزراعة في الـ GDP : 4% (1990)

مساهمة قطاع الصادرات في الـ GDP : 38% (1993)

معدل وفيات الأطفال الرضع (في الألف) : 6,7 (1998)

معدل الأطفال المعرضون لسوء التغذية : غير متاح

نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة : غير متاح

معدل الأمية (الأكثر من 15 سنة) : 9,3% (1985)

مؤشر التنمية البشرية : غير متاح

إن تايوان تمثل مثال تقليدي (كلاسيكي) فهي جزيرة صغيرة أدمجت نفسها داخل الاقتصاد العالمي من خلال التجارة الدولية. إن النجاح الكبير لسياسة تشجيع الصادرات، ينسب إلى طاقتها، كما أن التعليم بها وقوة العمل العاملة والاشتراك المتقارب بين القطاعات العامة والخاصة والموقع الجغرافي الاستراتيجي خلال الحرب الباردة التي حققت لها المساعدة الأجنبية من الولايات المتحدة الأمريكية كلها عوامل ساعدت على تحقيق ذلك التقدم. وتايوان هي جزيرة في غرب المحيط الهادي بين بحر الصين شرقا وبحر الصين جنوبا وهي غالبا 36.000 كيلو متر مربع في المساحة وعدد السكان 21.7 مليون نسمة. إن جزيرة تايوان تبعد بأقل من 100 ميل من المياه عن البر الأصلي للصين وتبدو تايوان كتجربة للأمم النامية بسبب نجاحها الكبير في إحداث النمو الاقتصادي السريع مع تفاوت الدخول المنخفضة نسبيا بجانب الأمم الناجحة التي بجوار المحيط الهادي (كوريا الجنوبية، سنغافورة، هونج كونج قبل ضمها مع البر الأصلي للصين). وتايوان اليوم كدولة صناعية جديدة(NIC) واجهت طريق طويل من الظروف الاقتصادية الفقيرة جدا التي سادت في الوقت الذي استولت فيه الإدارة الصينية القومية بعد الحكم الياباني عام 1945.

ومنذ أكثر من نصف القرن الماضي وتايوان تغيرت من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي. كما أن الاستثمار الأجنبي والقادم غالبا من ما وراء بحر الصين والولايات المتحدة واليابان وأوروبا الغربية مساعد في إدخال تكنولوجيا كثيفة العمل حدث للجزيرة في الستينيات لكي تصبح قوية حيث تغيرت من إنتاج صناعة البضائع الاستهلاكية للتصدير إلى الصناعات الثقيلة ومعظمها منتجات تكنولوجية.

في العقد 1973 - 1982 كان الناتج المحلي الإجمالي يرتفع بمعدل سنوى 9.5%، وأثناء الانكماش الذي تلى حظر البترول عام 1973، فقد قررت تايوان التغلب على الانخفاض في صادراتها الصناعية باتباع برنامج استقرار اقتصادي ناجح.

وهناك عشرة مشروعات رئيسية في البنية التحتية دفعت إلى تحريك النشاط الاقتصادي. إن المخططين الاقتصاديين التايوانيين توقعوا أن الزيادة الحادة في الاستثمار لهذه المشروعات المقرونة بطلب منتعش لصادرات الجزيرة سوف تؤسس قاعدة للنجاح المستمر. كما أن السلطات أيضا قد شجعت الاستثمار الأجنبي كسبيل للمساعدة المالية لجهود الجزيرة لتتحرك من صناعة موجهة للتصدير كثيفة العمل إلى إنتاج كثيف رأس المال للتصدير واستبدال الاستيراد. إن نجاحات تايوان المستمرة في الثمانينات كانت قائمة على الانتقال داخل البنية الصناعية تجاه زيادة وتراكم مكثف لرأس المال، وزيادة في كفاءة النشاط أن صناع السياسة الاقتصادية أرادوا لصناعات التصدير التي تشكل 80% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1990 بين القطاعات الجديدة الرئيسية التي تطورت بجهود صناعية تايوانية الأكثر أهمية والتي تشمل المعلوماتية والإلكترونية وضبط الآلات والمكينات والعلوم المادية للتكنولوجيا العالمية وعلوم الطاقة والهندسة الملاحية الجوية وهندسة تكاثر الموارد الحيوانية والنباتية. إن التجارة الخارجية أصبحت القطاع الرئيسي في النمو التايواني السريع. وقيمة التجارة تقريبا تزداد ثلاثة أضعاف في كل فترة خمس سنين حتى 1955 وزادت تقريبا 6أضعاف بين 1975 - 1990.

وقد تغيرت الصادرات التايوانية من السلع الزراعية إلى 90% منها بضائع صناعية مثل الكمبيوتر المحمول والأسكانر واللوحة الأم الرئيسية Mother board في الحاسب الآلي والتي لها النصيب الأكبر في الأسواق العالمية، وأن تعتمد على الواردات لكي تقابل أكثر من 75% من احتياجاتها للطاقة. وبالرغم من تبعية هذه السلع المستوردة، فإن تايوان ستستمر في التصدير الناجح ونموها الجذاب للمستثمرين الأجانب (خاصة من اليابان والولايات المتحدة).

وأصبح من الممكن خلال الثمانينات أن يتولد فائض تجاري كبر وتكوين احتياطات صرف أجنبي ضخمة خلال التسعينيات. وعندما واجهت العملة الأسيوية الأزمة عام 1997. فإن تايوان قد استطاعت

أن تقاوم الصدمة أفضل من أي اقتصاد آخر في شرق آسيا . في الحقيقة بينما أصبحت القوميات الاسيوية الأخرى تتدهور بسبب الأزمة إلا أن خبرة تايوان جعلتها تحقق 5% معدل نمو سنوى في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في عام 1998 .

إن قصة النجاح عن التنمية الاقتصادية بتايوان تنبع وترجع لعدة عوامل هي : برنامج الإصلاح الحديث مع التشديد على زيادة الإنتاج الزراعي التي تشتهر بها تايوان وأصبحت تعتمد على نفسها في الإنتاج اللازم من الأرز مع الاستفادة من ثقافتها وقدرتها الشديدة على التحمل والارتفاع بالإنتاج لاتحاد العمال من خلال التبنى الأولى للصناعات كثيفة العمل في أسواق التصدير ، والتعاون والتوازن المحكم بين القطاعين الخاص والعام ، والنظام المالي الدقيق مع انخفاض القدرة على توزيع وتخصيص الأرصدة بسبب حرص القيادة في الصناعات التصديرية لتقليل وجود الخضوع المالي للحد الأدنى لسعر الفائدة والأهمية العظمى لإدراك النمو الاقتصادي السريع والمساواة الاقتصادية المرتفعة والأهداف الملائمة وغير المتعارضة التي ترغب في تحقيقها .

12 /9 أسئلة للمناقشة :

س 1 : إن تأثير التجارة الخارجية لدولة ما على التنمية الاقتصادية يكون غالبا معتمدا على أربعة مفاهيم اقتصادية أساسية هي :
الكفاءة ، النمو ، المساواة ، والاستقرار . اشرح باختصار ما هو المقصود بكل من هذه المفاهيم الأربعة؟

س 2 : قارن وفرق بين نظرية العمل أساس القيمة في ظل نظرية الميزة النسبية مع النظرية النيوكلاسيكية المرتبطة بنسب توافر عناصر الإنتاج في التجارة الخارجية حتى يمكن التوصل إلى تحليل لفروض كلتا النظريتين والتوصل للنتائج الخاصة بكل منها؟

س 3 : اعطى وصف مختصر عن النتائج الأساسية للنظرية التقليدية لحرية التجارة مع الإشارة إلى تأثيرها النظري على الكفاءة المحلية والعالمية ، وعلى توزيع الدخل وعلى نماذج وأنماط الإنتاج والاستهلاك العالمي ؟

س 4 : إن مؤيدى حرية التجارة ، واقتصاديو الدول المتقدمة الأوائل يعتقدون أن حرية أو تحرير العلاقات التجارية بين الدول الغنية والفقيرة (إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية) سوف يقود إلى مكاسب طويلة الأجل لكل الدول . تحت أى الظروف أو الشروط يمكن القول أن إلغاء تلك القيود على التجارة يعمل في اتجاه زيادة المزايا والمكاسب للدول النامية . اشرح ذلك؟

س 5 : ما هي العناصر والمكونات الاقتصادية والسياسية والتاريخية التي تعتقد أنها تحدد ما إذا كانت الدول النامية أقل اعتمادا أو أكثر اعتمادا على التبادل الدولي؟ اشرح إجابتك ، مع إعطاء بعض الأمثلة من بعض الدول الأقل نموا المختلفة .

س 6 : اشرح بعض الأسباب التي تبين أنه لماذا كانت بعض الدول غير المنتجة للبترول من دول العالم الثالث أقل استفادة فيما يتعلق بالمكاسب من الدول المتقدمة خلال الثلاثين عام الماضية عند انخراطهم في التجارة الدولية؟

س 7 : تعتمد نظريات حرية التجارة التقليدية على 6 فروض أساسية ، هل هذه الفروض تتوافق أو لا تتوافق مع الدول العالم الثالث (أو مع الدول المتقدمة) . ما هي هذه الفروض وكيف يمكن انتهاكها في ظل الواقع الحقيقي للتجارة الدولية؟

س 8 : إن نظرية حرية التجارة التقليدية هي أساسا نظرية ساكنة للتبادل الدولي تقودنا إلى نتائج معينة عن المكاسب التي تجنيها كل الدول الداخلة في التجارة . ما هي العناصر الديناميكية في الاقتصاد العالمي الحقيقي والتي تؤدي إلى إلغاء مكاسب حرية التجارة . اشرح هذه العملية الديناميكية؟

س 9 : إن تحفظات دول العام الثالث على التجارة الدولية تنصب أحيانا على أن العلاقات التجارية الحالية بين الدول المتقدمة والدول الأقل نموا يمكن أن تكون بمثابة مصدر لإعاقة التنمية فيما بعد وتؤدي لزيادة التبعية والتدهور . اشرح وجهة نظرهم وهل توافق أو لا توافق عليها ، ولماذا ؟ اشرح لماذا .

الفصل الثالث عشر

جدلية السياسة التجارية:
تشجيع الصادرات وإحلال الواردات والتكامل الاقتصادي

The Trade Policy Debates: Export Promotion, Import Substitution, and Economic Integration

إنه لمن السخرية أنه بينما تفتح الدول النامية أسواقها ، فإن الأسواق العالمية مازالت تقيد أو تحدد ذلك وتفرض القيود على الدول النامية ، ولا يمكن أن تبيع الدول النامية منتجاتها إلا إذا قامت الأسواق العالمية بتحرير التجارة وتخفيض قيودها التي تفرضها لحماية الإنتاج الوطني؟

(ويليام درابير III ، مدير برنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 1992)

لقد أصبح العالم بمثابة قرية مالية واحدة . . ولكن هناك حوالي 20% من الشعوب في العالم هم الأكثر فقراً ، حيث إن مكاسبها أقل نتيجة لزيادة العولمة الاقتصادية ، كما أن نصيبهم في التجارة العالمية هو 1% فقط .

(الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية سنة 1995)

هناك جزء كبير من دول العالم النامي لم يحصد بعد أي مكاسب من العولمة ، كما أن بعض الدول باتت تخسر بعض مكاسبها .

(صندوق النقد الدولي ، آفاق الاقتصاد العالمي ، أكتوبر سنة 1997)

مقدمة :

ننتقل في هذا الفصل من دراسة موضوعات نظرية التجارة إلى الموضوعات الخاصة بسياسات التجارة ، وذلك من خلال دراسة شاملة وواسعة على السياسات التجارية للدول النامية ، متضمنة في ذلك العناصر الآتية : التعريفة الجمركية للواردات ، الحصص العينية ، تشجيع الصادرات مقابل إحلال الواردات ، تعديل

مـعـدلات الصـرف والرقـابة على الـصـرف ، الاتـفـاقيـات الدولـيـة الخاصـة بالـسلع والبضائع ، وأخيرا الموضوعات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي .

وهدفنا هنا في هذا الفصل هو التحقق من أن الظروف والأحوال الاقتصادية في ظل هذه السيـاسـات قـد تؤدى إلى مسـاعـدة الدول النامية في تعـاملاتهـا مع العالم الصناعي أى مع الدول المتقدمة . ونخلص بعد ذلك إلى المواقف المختلفة والمتباينة في المناقشات التامة بين المتفائلين بخـصـوص التـجـارة (**التجارة الحرة**) ، والمتشـائمين (**المعتنقون لمبدأ حـماية الإنتاج الوطني**) أي بين استراتيچية التوجه للداخل واستراتيچية التوجه الخارج .

وفي النهاية ، فنحن ننظر إلى سياسـات التجارة الخاصة بالدول النامية لنرى إلى أى مدى تؤثر هذه السياسات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر على اقتصاد العالم الثالث . ونجد خير مثال وهو الأكثر وضوحا على سياسة التجارة خلال الثلاثة عقود الأخيرة في كوريا الجنوبية وهو ما سنقوم بدراسته في هذا الفصل كحالة دراسية له .

13 /1 استراتيجيات التجارة لتحقيق التنمية: ترويج الصادرات مقابل إحلال الواردات

Trade Strategies for Development Export Promotion Versus Import Substitution

إن الطريقة الصحيحة والملائمة للاقتراب من الموضوعات المعقدة أو المركبة في السياسات التجارية الملائمة للتنمية ، هي الإعداد الدقيق لتلك السياسات من خلال استراتيچية أوسع سواء كان ذلك من خلال النظرة الخارجية أو الداخلية . ونرى في المقولة التالية لباول ستريتين ما يؤكد على تفضيل النظرة الخارجية لسياسات التنمية : **"أنها لا تشجع حرية التجارة فقط ، بل أيضا حرية انتقال رؤوس الأموال ، العاملين والمؤسسات والطلاب . . ، والشركات المتعددة الجنسية ، ونظام الاتصال المفتوح"** . وعلى النقيض من النظرة الخارجية فالنظرة الداخلية لسياسة التنمية تؤكد على احتياجات الدول النامية لتطوير شكل ونظام التنمية الخاص بها ولتسيطر على مصيرها ومقدراتها وحاجاتها الأساسية . فالسياسات وسيلة لتشجيع نظرية "التعلم من خلال

العمل" في الصناعة وفي طبيعة المتطلبات التكنولوجية الملائمة لموارد الدولة وهباتها الطبيعية (ميزاتها النسبية) .

ووفقا لمؤيدي النظرة الداخلية "**إحلال الواردات**" للتنمية ، فإن الاعتماد على النفس بشكل أكبر لا يمكن أن يتحقق إلا في حالة تقييد التجارة أو الحد من حرية التجارة ، وكذلك انتقال الأفراد وحركة الاتصال ، وكذلك في حالة إذا تم تجنب الشركات المتعددة الجنسية بكل منتجاتها واحتياجاتها المحفزة للتصدير وحتى التكنولوجيا الخاصة بها .

ومن خلال هذان المدخلان الفلسفيان للتنمية ، فإن المناقشات النشطة ظلت متواصلة منذ بداية الخمسينيات وحتى الآن حولهما .

هذه المحاورات أو المناقشات الدائرة بين المناشدين لحرية التجارة من طرف (وهم المؤيدين للنظرة الخارجية) وتأييد استراتيجية ترويج الصادرات المصنعة ، وبين هؤلاء المحافظين على مبدأ حماية الإنتاج الوطني ، وهم الذين يقترحون ويؤيدون استراتيجية إحلال الوارد "**النظرة الداخلية**" من طرف آخر .

ولقد ظل ذلك الجدل والمناقشات والآراء تتأرجح ما بين التقدم والتراجع في فترة الخمسينيات والستينيات ، وذلك من خلال سيطرة فكرة إحلال الواردات . ولكن في النهاية نجد أنه حدثت سيطرة لفكرة ترويج الصادرات في أواخر السبعينيات ، خاصة فيما بين الدول الغربية والاقتصاديات الرأسمالية ، وكان ذلك في فترة الثمانينات وحتى التسعينيات .

وفي الفصل 12 نوقش المدخل التجاري الجديد أو الاستراتيچية التجارية الحديثة ، والتي تعتبر اقتصاديات الدول المتقدمة حليفا لها في علاقتها مع دول العالم الثالث .

وعلى أية حال فمازالت الأسس الفلسفية لإحلال الواردات ، وكذلك مبدأ الاعتماد على النفس ، مازال بقوته في التسعينيات كما كان في العقود السابقة .

إن الفرق أساسا بين استراتيچيتي التنمية المرتبطتين بالتجارة يكمن في مؤيدي إحلال الواردات الذين يعتقدون أن على الدول النامية أولاً إحلال الإنتاج المحلى محل السلع الاستهلاكية المستوردة آنفا (وذلك كمرحلة أولى) ثم تقوم بالإحلال من خلال

الإنتاج المحلي ، بالنسبة لنطاق أوسع لسلع مصنعة أكثر تعقيداً (كمرحلة ثانية) وذلك مع الأخذ في الاعتبار حماية ذلك الإنتاج المحلي بالتعريفات الجمركية والحصص على تلك الواردات .

كما نجد أن مؤيدي إحلال الواردات يشيدون بمكاسب وينوهون عن فوائد تنويع الصناعة المحلية بشكل أكبر (وهو ما يسمى باستراتيجية النمو المتوازن) والقدرة النهائية على تصدير السلع المصنعة المحمية سابقاً ، والاستفادة من اقتصاديات الحجم ، وتكاليف العمالة الأقل ، والمخرجات التعليمية الإيجابية التي تتسبب في أن يصبح السعر المحلي أكثر منافسة تجاه السعر العالمي .

وعلى العكس ، نجد مؤيدي فكرة تشجيع الصادرات - لكل من السلع الأولية والسلع المصنعة - يشيدون بالكفاءة وفوائد النمو التي تعود من التجارة الحرة والمنافسة الكاملة ، وأيضا أهمية إحلال أسواق عالمية كبيرة محل الأسواق المحلية الصغيرة ، ومعالجة تشويه الأسعار والآثار السلبية لتكلفة الحماية . كما يشيدوا أيضا بالنجاحات المتعددة عن طريق تجربة اقتصاديات الصادرات الموجهة في دول شرق آسيا مثل : كوريا الجنوبية ، تايوان ، سنغافورة ، وهونج كونج .

وبشكل عملي فإن الفارق بين فكرتي أو استراتيجيتي إحلال الواردات وتشجيع الصادرات هو أقل بكثير مما قد يتحمله كثير من المؤيدين . فنجد أن معظم الدول النامية قامت بتوظيف كلتا الاستراتيجيتين بدرجات متفاوتة ، مع التركيز على إحداهما في وقت معين وعلى الثانية في وقت آخر . فعلى سبيل المثال في الخمسينيات والستينيات ، كانت الاستراتيجية هي نظرة التصنيع الداخلية التي قامت بها أمريكيا اللاتينية ودول آسيا مثل : شيلي وبيرو ، والأرجنتين والهند ، وباكستان والفلبين وبنجلادش ، وكان ذلك موجها بشكل كبير عن طريق استراتيجية إحلال الواردات . وفي نهاية الستينيات بدأت بعض دول أفريقيا مثل : نيجيريا ، وأثيوبيا ، وزامبيا ، وأوغندا ، تتبع سياسة إحلال الواردات ، كما أن بعض الدول الصغيرة في أمريكا اللاتينية أيضا قد اتبعت تلك السياسة ، وبالرغم من ذلك فإنه منذ منتصف السبعينيات وسياسة تشجيع الصادرات تتبع بشكل متزايد من قبل عدد متزايد من الدول . وعلى العكس نجد أن أنصار سياسة ترويج الصادرات الأوائل قد تمثلوا في دول شرق آسيا ،

حيث الصادرات الأكثر نجاحا في شرق آسيا قد اعتمدت على سياسة إحلال الواردات في السابق ، وفي وقت متزامن في صناعات معينة . ولذلك فإنه ليس من الدقة أن نسميهم تجار أحرار ، بالرغم من أنهم بكل تأكيد أصحاب توجه خارجي .

وفي ضوء تلك الخلفية نستطيع الآن دراسة موضوع النظرة الخارجية لترويج الصادرات في مقابل النظرة الداخلية لإحلال الواردات ونتناولها بشئ من التفصيل ، وذلك عن طريق تطبيق التصنيف الرباعى التالي :

1- سياسة النظرة الخارجية الأولية (استراتيجية تشجيع الصادرات) (تشجيع الزراعة وتصدير المواد الخام) .
2- السياسات الثانوية للنظرة الخارجية (ترويج السلع تامة الصنع) .
3- السياسات الأولية للنظرة الداخلية (استراتيجية إحلال الواردات) (الاكتفاء الذاتي الزراعي بشكل رئيسي) .
4- السياسات الثانوية للنظرة الداخلية (استراتيجية إحلال الواردات) (الاكتفاء الذاتي في السلع تامة الصنع من خلال إحلال الواردات) .

1/1/13 تشجيع الصادرات: النظر نحو الخارج وكشف موانع التجارة وعوائقها

Export Promotion: Looking Outward and Seeing Trade Barriers

يعد عرض الصادرات الأولية أو الثانوية في الدول النامية من المكونات الأساسية في أى سياسة تنمية قادرة على الاستمرار على المدى الطويل .

وتعد الأقاليم الاستعمارية مثل أفريقيا ، وآسيا بمناجمها المملوكة عن طريق أجانب فضلا عن الزراعة أمثلة كلاسيكية للمناطق الأولية للنظرة الخارجية .

وكان ذلك ، جزئياً ، كرد فعل لهيكل اقتصاد الدول المحاطة بأراضي أجنبية ، وكجزء آخر كان نتيجة للتحيز التصنيعي في الخمسينيات والستينيات حتى في الدول المستقلة حديثا ، بالإضافة إلى الدول النامية القديمة فقد كان الاعتماد بشكل أكبر على إنتاج السلع التامة الصنع بشكل ابتدائي في السوق المحلية (نظرة ثانوية داخلية) ويعد ذلك تأتي الصادرات (نظرة ثانوية خارجية) .

وبالتالي فسنعرض باختصار لنطاق وحدود القدرة على التوسع في صادرات الدول النامية ، أولا من ناحية المنتجات الأولية ، ثم من ناحية الصادرات التامة الصنع .

التوسع في الصادرات من السلع الأولية : (طلب محدود ، وأسواق منكمشة) :

كما سبق وذكرنا في الفصل الثاني عشر ، فكثيرا من الدول النامية محدودة الدخل أو منخفضة الدخل لا تزال تعتمد على المنتجات الأولية في معظم ايراداتها من الصادرات المعتمدة على المنتجات الأولية ، والتي نمت بشكل أكثر بطئا كنسبة من إجمالي التجارة العالمية . فضلا عن ذلك ، فإن نصيب الدول النامية من هذه الصادرات لا يزال مستمرا في الانخفاض على مدار العقود القليلة الماضية .

ولما كانت المنتجات الزراعية الغذائية وغير الغذائية بالإضافة إلى المواد الخام ، تمثل معظم صادرات الدول النامية وخاصة الدول الفقيرة التي تكون هذه المنتجات مصدر أساسي للنقد الأجنبي بالنسبة لها ، فإننا نحتاج إلى فحص ودراسة العوامل التي تؤثر على عرض وطلب الصادرات الخاصة بالمنتجات الأولية .

فبالنسبة لجانب الطلب ، يبدو لنا على الأقل أن هناك ، خمسة عوامل تعمل على إعاقة التمدد والتوسع السريع في الطلب على المنتجات الأولية للعالم الثالث وعلى وجه الخصوص الصادرات الزراعية إلى الدول المتقدمة (والتي تعد أسواقها الرئيسية) . **هذه العوامل هي :**

أولا : نجد أن مرونات الطلب الدخلية على الزراعة الغذائية والمواد الخام منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بالطلب الخاص بالوقود ومعادن معينة ، وصناعات معينة . فعلى سبيل المثال ، نجد أن مرونة الطلب الدخلية على السكر والكاكاو والشاى والقهوة والموز ، جميعها مقدرة بأقل من 1 ، بمتوسط (0.3 : 0.5) أى طلب غير مرن (طلب قليل المرونة) ، وهذا لا يسهم فقط في مشكله عدم استقرار حصيلة الصادرات ولكنه يعنى أيضا أن كل زيادة ثابتة ومتواصلة في دخل الفرد في الدول المتقدمة لن تؤدى حتى إلى توسع معتدل في تلك السلع المعينة من الدول النامية ، مثل معدلات النمو المرتفعة التي سادت في فترة الستينيات ، ولكنها لم ترفع المنفعة والمكاسب في ذلك الوقت على منتجات المواد الأولية في الدول النامية .

ثانيا : معدلات نمو السكان في الدول المتقدمة قد وصلت إلى مستوى الإحلال أو قريباً منه ، لذا فإنه يتوقع من تلك المصادر توسع ضئيل للغاية في الطلب على منتجات المواد الأولية للدول النامية .

ثالثا : الانخفاض النسبي في مرونة الطلب السعرية على معظم السلع الأولية ، في حالة الانخفاض النسبي لأسعار السلع الزراعية ، كما كان الحال في معظم ، الثلاثة عقود الماضية ، فإن مثل تلك المرونة المنخفضة تعني إجمالي عوائد أقل بالنسبة للدول النامية المصدرة . فعلى سبيل المثال ما بين يونيو 1980 ويونيو 1982 ، انخفض سعر السكر بنسبة 78% ، والمطاط بنسبة 37% ، والنحاس الأحمر بنسبة 35% .

وفيما بين عامي 1989 ، 1991 ، انخفضت أسعار السلع الأولية بحوالي 20% . وكانت أسعار القصدير منخفضة للغاية الأمر الذي أدى إلى جعل صهر المعادن وتنقيتها لم يعد مربحا فضلا عن أن السعر الحقيقي للشاى والقهوة كان أقل من أى وقت آخر منذ عام 1950 ، والشكل (13-1) يعرض - مع استثناء منتصف السبعينيات- السعر الحقيقي للسلع الغير بترولية والذي انخفض بحوالي 40% ما بين 1957 ، 1998 مثل هذا الانخفاض وخاصة في الثمانينات والتسعينيات عندما انخفضت الأسعار بنسبة 35% قد تسبب في ضرر الدول الأقل تقدماً بشكل أكبر .

ونرى أن أسعار البترول لم تعزل عن هذا بشكل كبير ، لقد واصلت الانخفاض خلال 13عام حتى عام 1999 . ولقد دفع ذلك الدول النامية إلى وضع جهاز لاستخدامه بشكل واسع لمحاولة تعديل اتجاه أسعار السلع الأولية إلى الاستقرار بالنسبة إلى سلعها التجارية المتبادلة ألا وهو إنشاء جهاز أو آلية الاتفاقيات السلعية الدولية . لقد كان الهدف الرئيسي لتلك الاتفاقيات هو منع التدهور المستمر في أسعار المنتجات الأولية من خلال تحديد المستوى الكلي للإنتاج ثم تحديد حصة لكل دولة منتجة . إن تلك الاتفاقيات كانت معنية بتسجيل وحصر جميع المخرجات الأولية ، وذلك كي تجعل الأسعار الدولية لتلك المنتجات في حالة من الاستقرار ، وكي تحدد نصيب "حصة" لمختلف الدول المنتجة لبعض العناصر الأولية مثل القهوة ، والشاى ، والنحاس

الأحمر ، الرصاص ، والسكر . ولكي يعملوا بشكل فعال فإنهم يحتاجون إلى التعاون والتوفيق بين المشاركين لتستطيع أيضا اتفاقيات السلع أن تقدم حماية أكبر لدول التصدير الفردية ، ضد المنافسة المبالغ فيها والتمدد "التوسع" الشديد في الإنتاج العالمي . وقد يقلل مثل ذلك التمدد الشديد والمبالغ فيه من الأسعار كما يمكن أن يقلص نمو المكاسب في جميع الدول . ويتم ذلك بإحداث قدر من التوازن بين منتجات الدول النامية الأولية ومنتجات الدول الصناعية المصنعة .

وباختصار فإن اتفاقيات السلع تحاول أن تضمن للدول المشاركة نصيبا ثابتاً نسبيا من حصيلة الصادرات العالمية بالإضافة إلى استقرار أكثر لأسعار سلعهم الأولية في الأسواق العالمية .

وكان ذلك هو السبب الذي دفع الانكتاد (UNCTAD) (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) وفي مؤتمره العالمي الرابع ، الذي انعقد في نيروبي بكينيا في مايو 1976 بتأييد إنشاء صندوق مشترك بمبلغ قدره 11 مليار دولار لتمويل "عملية إنشاء مخزون عازل(مخزون أمان) Baffer stock بهدف تدعيم الاستقرار لأسعار 19 سلعة أولية (متضمنا في ذلك السكر والقهوة والشاى والبوكسيت والقطن والقصدير والزيوت النباتية والجوت) تنتجها عدة دول نامية . وهذا المؤتمر هو ما يعرف باسم الأنكتاد (UNCTAD) .

ولسوء حظ مصدري الدول النامية ، كان هناك تقدم ضئيل في تنفيذ مقترحات الـ (UNCTAD) ، حيث وجدنا أن معظم اتفاقيات السلع الغير بترولية إما فشلت (مثل القصدير) ، أو قام المنتجون بتجاهلها (مثل القهوة والسكر) .

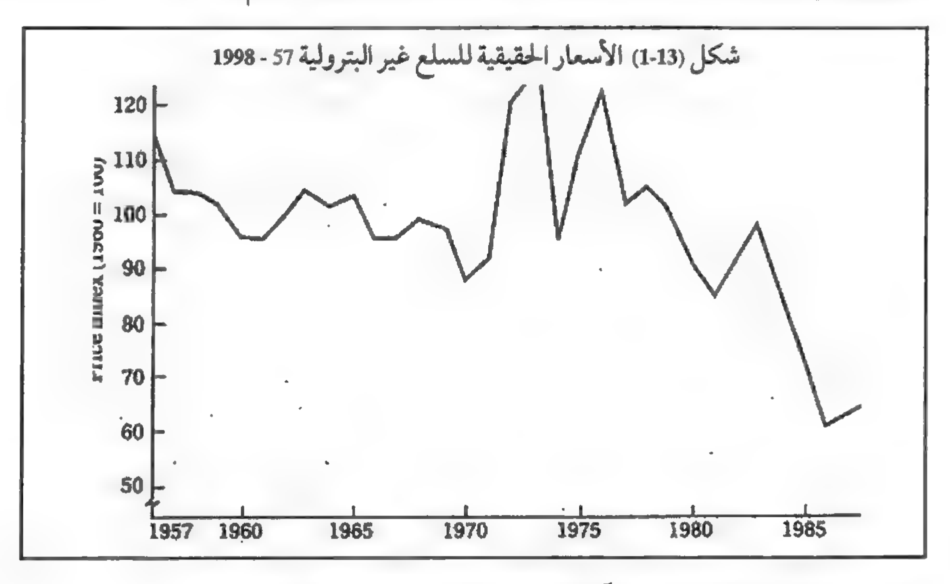
والشكل التالي (13-1) يوضح ذلك :

ونأتي إلى العاملين الرابع والخامس ، أولهما تنمية الإحلال الخاص بالبدائل الصناعية محل المواد الخام الطبيعية ، وثانيهما هو نمو وزيادة الحماية الزراعية في الدول المتقدمة ، وهما عاملان أكثر أهمية .

بالنسبة للإحلال الاصطناعي للسلع محل الإنتاج الطبيعي مثل : القطن ، المطاط ، الجوت ، والسيزال وجلود الحيوان (وحتى حديثا النحاس الأحمر مع ألياف

الزجاج من أجل عمل شبكات الاتصال) ، فإنها تعمل مثل المكابح (الفرامل) لأسعار السلع المصنعة ، وأيضا كمصدر مباشر للمنافسة في أسواق التصدير العالمية . وكما رأينا في الفصل الثاني عشر ، فإن نصيب البدائل الصناعية من إيرادات صادرات الأسواق العالمية قد ارتفعت بثبات أو بمعدل مستقر على مدار الوقت في حين أن نصيب المنتجات الطبيعية أخذ في الانخفاض . وفي حالة حماية الزراعة (العامل الخامس) والتي عادة ما تأخذ شكل التعريفات الجمركية والحصص والعوائق غير التعريفية ، مثل القوانين الصحية الوقائية التي تنظم استيراد الأطعمة والألياف ، فإن التأثير يمكن أن يكون مخربا ومدمراً ، لعوائد صادرات دول العالم الثالث .

شكل (1-13) الأسعار الحقيقية للسلع غير البترولية 57 - 1998



المصدر : صندوق النقد الدولي ، آفاق الاقتصاد العالمي 1987 ، 1998 .

فعلى سبيل المثال ، فإن السياسة الزراعية المشتركة ، الخاصة بالاتحاد الأوروبي تفرض تعريفة ضد صادرات الدول النامية من الأطعمة أكثر تمييزاً من تلك السياسات التي سادت سابقا في الدول الأعضاء الفردية في الاتحاد الأوروبي .

وننتقل الآن إلى جانب العرض ، وفيه أيضا نجد أن عدداً من العوامل تعرقل تمدد عوائد صادرات المنتجات الأولية . ويعد الخلل الهيكلي لنظام الإنتاج الريفي في كثير من دول العالم الثالث من أهم تلك العوامل ، وقد تم مناقشة هذا الخلل الهيكلي ، مثل محدودية الموارد ، سوء المناخ ، التربة السيئة ، وهياكل الربط المؤسسية

والاجتماعية والاقتصادية البالية والطرق العقيمة لتملك الأرض . وأياً كان موقف الطلب العالمي على سلع معينة (وذلك بالتأكيد يختلف من سلعة لأخرى) ، فإنه يتوقع تمدد وتوسيع الصادرات بدرجة ضئيلة ، خاصة عندما تؤثر هياكل الريف الاقتصادية والاجتماعية سلبا على استجابات العرض الإيجابي من قبل الفلاح الريفي أو الفردي والذي بدوره يخشى من المخاطرة .

فضلا عن ذلك ، فإن في الدول النامية ذات الهياكل الزراعية الثنائية (كالشركات الكبرى التي تمد الفلاحين برؤوس المال الموجودة جنبا إلى جنب مع آلاف من الفلاحين المجزأين والأفراد ذوي الإنتاجية المنخفضة) ، فإن أى نمو في حصيلة الصادرات من المرجح أن يوزع بشكل غير عادل ما بين سكان الريف . ونجد أن بعض المزارعين الصغار يواجهون مشاكل في بعض الدول (خاصة في أفريقيا) والتي تعمل فيها مجالس التسويق الزراعي كوسيط بين المزارع وأسواق التصدير .

أما مجالس التسويق فهي تقيد عملية التصدير ، وذلك عن طريق إجبار المزارعين على بيع بضائعهم بأسعار ثابتة (وعادة ما تكون أقل من أسعار السوق العالمية وهو ما يسمى بنظام التوريد الإجباري) . وعلى ذلك يتم إلغاء الحافز على تكثيف الجهد لكي يزيدوا من الناتج .

وفي النهاية علينا أن نذكر الآثار الوخيمة لسياسات الدول المتقدمة التجارية (مثل حصة سكر الولايات المتحدة الأمريكية) وسياسات المساعدات الأجنبية التي تؤدى إلى خفض الأسعار الزراعية في الدول النامية . كما تقوم بإعاقة الإنتاج فعلى سبيل المثال فإن سياسة بيع اللحوم المدعمة الخاصة بالاتحاد الأوروبي لدول غرب أفريقيا في شكل المساعدات الأجنبية قد دمرت أسعار المواشي في تلك الدول وأثرت سلبا على الإنتاج الحيواني بها . ويمكن أن نستنتج من ذلك أن تشجيع صادرات المنتجات الأولية الناجحة لن يحدث إذا لم يكن هناك إعادة تنظيم للهياكل الريفية الاقتصادية والاجتماعية على طول الخط . وذلك مع ما هو مقترح في الفصل العاشر لرفع إجمالي الإنتاجية الزراعية ولتوزيع الفوائد بشكل أوسع وأفضل .

إن أى استراتيجية تنمية يقوم بها ريف دول العالم الثالث يجب أن توفر الاكتفاء الغذائي لإطعام الناس أولا وبعد ذلك تتجه إلى توسيع الصادرات ولكن لإنجاز تحقيق

مهمة التنمية – تلك الغاية في الصعوبة – فإن الدول النامية يمكن أن تصبح قادرة على إدراك الفائدة المرتقبة من ميزاتها النسبية في أسواق المنتجات الأولية العالمية ، **وذلك لن يتحقق إلا من خلال :**

1- تعاون تلك الدول المستوردة مع المنتجة والمصدرة للمواد الأولية بعضهم البعض .

2- أن تقوم الدول المتقدمة بمساعدة تلك الدول في تشكيل وتنفيذ اتفاقيات سلع دولية عملية وإخراج ما وضعته الأنكتاد إلى حيز التنفيذ .

3- تأمين عملية الدخول إلى الأسواق الخاصة بالدول المتقدمة بشكل أسهل من خلال تخفيف القيود المفروضة .

ولسوء الحظ في ظل هيكل الطلب العالمي على المنتجات الأولية ، وتهديد نقص الأطعمة المحلية ، وبالتالي الرغبة في الاكتفاء الذاتي الزراعي ، وحتمية تنمية الإحلالات لمواد خام صناعية أخرى محل الطبيعية واستبعاد مستويات الحماية الزراعية المنخفضة بشكل مؤثر فيما بين الأمم المتقدمة ، في ظل كل هذا يعد النطاق الحقيقي لتوسيع صادرات المنتجات الأولية الزراعية والمعدنية في الدول النامية الفردية محدود للغاية .

*** توسيع الصادرات من السلع التامة الصنع : (بعض النجاحات ، وكثير من الموانع) :**

إن التوسع في صادرات الدول النامية تامة الصنع قد أعطت حافزا مذهلا للأداء التصديري للعديد من البلاد ، مثل الذي حدث في كل من كوريا الجنوبية ، سنغافورة ، هونج كونج ، تايوان ، المكسيك ، وأخيرا البرازيل وذلك على مدار الأربعة عقود الماضية .

فمثلا نجد أن صادرات تايوان نمت بمعدل سنوي يفوق 20% ، وأن صادرات كوريا الجنوبية قد نمت بشكل أسرع من ذلك . وفي كلتا الحالتين كان هذا النمو التصديري يعتبر كنتيجة لزيادة السلع التامة الصنع والتي ساهمت بأكثر من 80% من عوائد الصرف الأجنبي لكلتا الدولتين .

وبالنسبة للعالم الثالث بأجمعه ، فإن صادرات السلع التامة الصنع قد نمت من 6% من إجمالي الصادرات السلعية عام 1950 إلى ما يقرب من 45% عام 1990 .

وبالرغم من هذا النمو ، فإن نصيب الدول النامية في التجارة العالمية من الصادرات الصناعية ظل ثابتا نسبيا ، ولو أنه قد زاد من 7% عام 1965 ، إلى 18% سنة 1990 . وقد وفرت النجاحات الخاصة بالصادرات في خلال العقود الحالية ، خاصة ما بين دول النمو الآسيوية الأربعة ، الحافز الأساسي لمجادلات ثورة معارضو النظرية الكلاسيكية الجديدة ومؤيدو التوجه للخارج – وعلى وجه الخصوص هؤلاء الذين في المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي – التي تقول أن النمو الاقتصادي الخاص بالدول النامية قد يستفيد بشكل أفضل من خلال السماح لقوى السوق ، مؤسسات تجارية حرة واقتصاد مفتوح ليسود كل ذلك في ظل تدخل حكومي أقل .

ولسوء الحظ ، فإن حقيقة حالات شرق آسيا لا تدعم تلك النظرة القائلة بضرورة الحرية وعدم التدخل وكيف قد حققوا نجاحاتهم التصديرية (في كوريا الجنوبية ، تايوان ، سنغافورة ، مثلما كان في اليابان سابقا ، فنجد أن إنتاج وهيكل الصادرات لم يترك للسوق ولكنه كان نتيجة تدخل حكومي محكم التخطيط . وعلى الرغم من اختلاف مشاكل الطلب على توسيع صادرات الدول النامية من السلع تامة الصنع في المحتويات الاقتصادية الأساسية عن تلك الخاصة بالسلع الأولية ، إلا أنهما متشابهان . وبالرغم من أن مرونة الطلب الدخلية والسعرية الدولية على السلع تامة الصنع في المجمل أعلى من تلك التي تكون على السلع الأولية ، إلا أنهما كانا قادرين على تحقيق قليل من الراحة لكثير من الدول النامية وقدرتها الاحتمالية على توسيع صادراتها .

للعديد من السنين كانت هناك حماية كبيرة منتشرة في الدول المتقدمة تجاه صادرات الدول النامية وخاصة من السلع التامة الصنع ، والتي كانت في جزء منها نتيجة مباشرة للتغلغل الناجح من قبَل الصناعات منخفضة التكلفة وكثيفة العمل ، وذلك من بلاد عديدة مثل : تايوانَ ، هونج كونج ، كوريا الجنوبية ، وذلك خلال الستينيات والسبعينيات .

إن الموانع والقيود الخاصة بالدول المتقدمة تعد عامة وشاملة في مواجهة المنتجات الصناعية للدول النامية . ففي خلال الثمانينيات على سبيل المثال ، قامت 20 دولة من

الـ 24 دول الصناعية بزيادة حمايتها ضد صادرات الدول النامية والتي غالبا ما تزيد بمستوى العمليات التي تجرى (مثلا ، التعريفات الجمركية على الكاكاو المجهز ضعف الكاكاو الخام ، مما يجعل استيراد الشوكولاته غير مشجع ، السكر الخام يلاقي تعريفة جمركية أقل من 2% بينما السكر المكرر ومنتجاته فتلاقى تعريفات جمركية بما يقدر بـ 20%) .

وبذلك فإن الموانع غير التعريفية والتي تمثل الآن الشكل الرئيسي للحماية ضد صادرات دول العالم الثالث تامة الصنع تؤثر سلبا على الصادرات الصناعية للدول النامية ، مما يؤثر على الأقل على الثلث منهم .

ونجد أن الأكثر أهمية وتأثيراً كانت اتفاقيات الألياف المتعددة أو (MFA) ، وهو نظام معقد بحيث يفرض في الأغلب حصة ثنائية على الدول النامية من صادراتها في القطن ، والصوف ومنتجات الألياف المركبة . وقد قدر برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن نظام MFA يكلف دول العالم الثالث 24 مليار دولار سنويا خسارة في مكاسب المنسوجات ومكاسب صادرات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة .

وبشكل عام فإن قيود التجارة التي تفرضها الدول المتقدمة تكلف الدول النامية 40مليار دولار سنويا في الصادرات الأجنبية ، وتقلل من ناتجهم الكلي القومي بأكثر من 3% . وإذا تم إلغاء تلك الحواجز والموانع فإن صادرات الدول النامية من السلع التامة الصنع يمكن أن تنمو بما يقدر بـ 30أو 40 مليار دولار سنويا .

وكما هو الحال في المنتجات الزراعية وأى منتجات أخرى أولية ، فإن الآفاق غير المؤكدة من الصادرات ، لا يجب أن تكون سبباً في تقليص الإنتاج الصناعي المطلوب في عملية توسيع الصادرات ليخدم أسواق الدول النامية المحلية .

وهناك مجال كبير للتجارة التعاونية أو التبادلية المربحة في الصناعات فيما بين الدول النامية نفسها ، وذلك من خلال التكامل الاقتصادي التدريجي لاقتصادهم القومي . وهناك تركيز كبير على تحليل الآفاق التجارية للدول النامية مع الدول المتقدمة (تجارة الشمال مع الجنوب) وعدم الاكتفاء بالنظرة إلى التجارة التبادلية المربحة التي تتم بين دولة وأخرى نامية (تجارة الجنوب مع الجنوب) .

2/1/13 إحلال الواردات: النظرة إلى الداخل مع بقاء الاتجاه للخارج
Import Substitution: Looking Inward But Still Paying Outward

في أثناء الخمسينيات والستينيات شهدت الدول النامية انخفاضاً في الأسواق العالمية لمنتجاتها الأولية وعجز متزايد في ميزان المدفوعات في حساباتهم الجارية . وكإعتقاد عام في سحر التصنيع وأهميته بالإضافة إلى حجة شروط التجارة التي أشارت إليها فرضية كل من بريبيش - سنجر ، فهم تحولوا إلى استراتيجية إحلال الواردات الخاصة بتنمية المنتجات الصناعية في الداخل بدلاً من استيرادها ، ومن ثم التركيز على تصنيع المنتجات الخام المحلية . ونجد أن بعض الدول لا تزال تتبع تلك الاستراتيجية لأسباب سياسية واقتصادية . وذلك على الرغم من ارتفاع تكلفة الفرص البديلة التي يحملها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمثل هؤلاء المحاولين لتطبيق تلك السياسة والمؤيدين لها .

وكما أشرنا آنفاً ، فإن إحلال الواردات يستلزم محاولة للإحلال محل السلع التي تستورد ، عادة بالسلع الاستهلاكية التامة الصنع ، وذلك بمصادر محلية للإنتاج والعرض .

كما أن السياسة النموذجية لإحلال الواردات تتطلب وضع موانع تعريفية أو حصص على سلع مستوردة معينة ، ثم القيام بتثبيت وإنشاء صناعة محلية من أجل إنتاج مثل هذه السلع مثل : الراديو ، والدراجات ، أو الأجهزة الكهربية المنزلية وغير ذلك . وبشكل نموذجي فإن ذلك يحتاج إلى تعاون مشترك مع شركات أجنبية ، والتي تشجع على إنشاء مصانعهم ومؤسساتهم خلف حائط حماية التعريفة الجمركية مع الإعفاء من جميع أنواع الضرائب ومنح حوافز الاستثمار .

وبالرغم من أن التكاليف الأولية للإنتاج يمكن أن تبدو أعلى من تلك السابقة للبضائع المستوردة فإن الأساس الاقتصادي المنطقي المؤيد لعمليات تصنيع سلع إحلالية ، إما لأن الصناعة سوف تكون في النهاية لديها القدرة على جني ثمار الإنتاج المتبع في ظل توافر نظام اقتصاديات الحجم والتكلفة المنخفضة (وهي ما يطلق عليه حجة الصناعة الوليدة) أو أن ميزان المدفوعات سوف يتحسن بحيث تصبح السلع

الاستهلاكية المستوردة أقل ، وفي الغالب فإن كلا من تلك المناقشات والحجج محل اعتبار ويمكن الاقتناع بها . في آخر المطاف ، فإنه من المأمول والمتوقع أن تنمو الصناعات الناشئة وتصبح قادرة على ملء فراغ في الأسواق . وفي تلك اللحظة سوف تكون قادرة على توليد عائد صافي من النقد الأجنبي ، وذلك بمجرد أن تقلل تكاليفها الإنتاجية المتوسطية ، وعند ذلك تكون قادرة على الاستغناء عن الحماية . ودعنا نرى كيف تستخدم نظرية الحماية كي تقوم بتدعيم تلك الصناعات الناشئة؟

*** التعريفة الجمركية والصناعات الناشئة ونظرية الحماية :**

إن الآلية المبدئية في سياسة إحلال الواردات هي فرض تعاريف جمركية حمائية (ضرائب على الواردات ، أو حصص على الكميات المستوردة) فوق ما هو مسموح به .

ونجد أن الأساس الاقتصادي لمثل تلك الحماية هو حجة الصناعة الناشئة وهو ما ذكرناه سابقا .

فحماية التعريفة الجمركية ضد السلع المستوردة شئ مهم والجميع في الحاجة إليه ، كما تقر المناقشات ، وذلك كي تسمح للمنتجين اللذين ينتجون الآن بأسعار أعلى بوقت كاف لكي يتعلموا إدارة الأعمال ، ولكي يحققوا اقتصاديات الحجم في الإنتاج والوفورات الخارجية الخاصة بالتعليم والتطبيق والتي تعد ضرورية لتقليل سعر وتكلفة الوحدة .

فمع مرور الزمن ومن خلال الإنتاج الكفء تستطيع الصناعات الناشئة في النهاية أن تنمو ، وتكون قادرة على المنافسة بشكل مباشر مع منتجي الدول المتقدمة ، ومن ثم تصبح بالتالي هناك حاجة ماسة لتلك الحماية لدعم الصناعات الناشئة . وفي واقع الأمر ، كما هو الحال في كثير من الصناعات الإحلالية المحمية سابقا في كوريا الجنوبية ، وتايوان ، فإن منتجي الدول النامية سوف يكون لديهم القدرة على الإنتاج ليس فقط من أجل السوق المحلية بدون حائط من التعريفات الجمركية أو تدعيمات حكومية ، ولكن أيضا تصدر سلعها تامة الصنع والتي تنتجها الآن بتكلفة أقل إلى باقى أنحاء العالم . وهنا تصبح الحماية غير ضرورية وتتحول الصناعة ليس للسوق المحلي

ولكن السوق الخارجي . ومن ثم فإن الكثير من دول العالم الثالث ، نظريا تعتبر سياسة إحلال الواردات باعتبارها أحد المتطلبات من أجل تطبيق سياسة تشجيع الصادرات . ولذلك السبب ، والأسباب الأخرى ، (مثل الرغبة في تقليل الاعتمادية وتحقيق اعتماد على النفس أكبر ، والحاجة إلى بناء قاعدة صناعية محلية ، وسهولة جمع عوائد ضرائبية حقيقية من جمع التعريفات الجمركية) ، فإن سياسة إحلال الواردات تروق لكثير من حكومات الدول النامية .

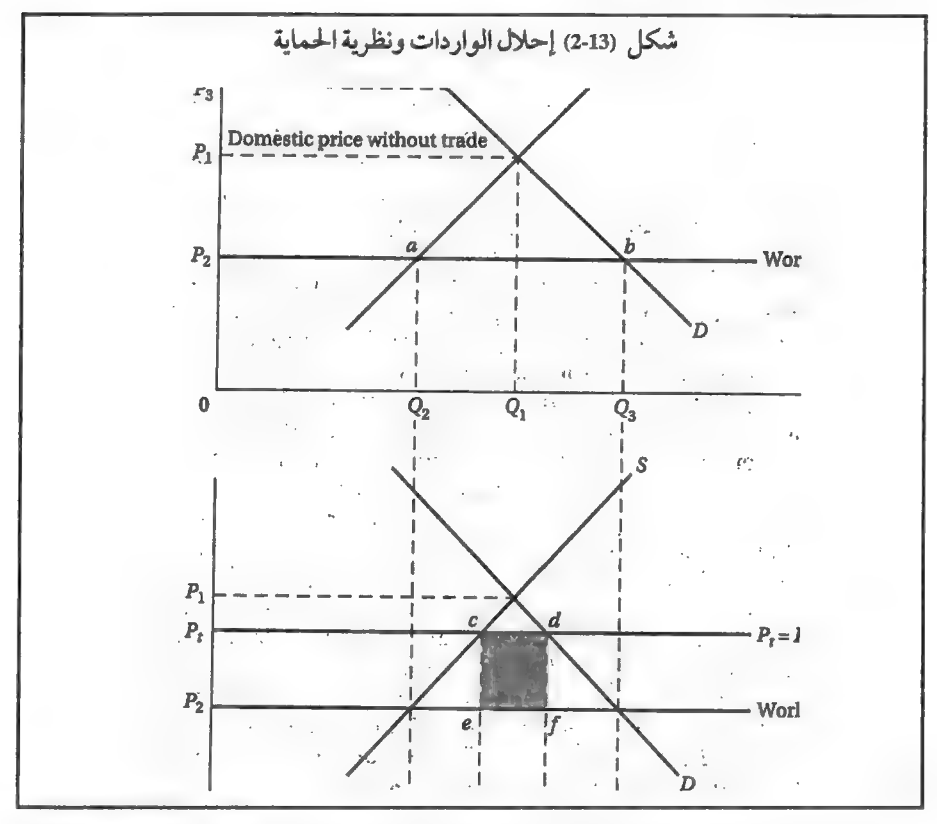
إن النظريات الأساسية للحماية هي أمر قديم ومثير للجدل في مجال التجارة الدولية . ولتوضيح ذلك نستعين بالشكل 13-2 كي يوضح ذلك .

الجزء العلوي من الشكل يعرض منحنيين عرض وطلب عاديين ، وذلك للصناعة موضوع المناقشة (ولتكن الأحذية) هذا إن لم يكن هناك تجارة دولية ، وذلك بمعنى أننا في اقتصاد مغلق . فإن نقطة التوازن تحدد السعر التوازني P_1 والكمية التوازنية Q_1 في داخل الوطن . إن كان هذا يمثل دولة نامية فإنها عندما تفتح اقتصادها على التجارة الدولية ، فإن حجمها الضئيل مقارنة بالسوق العالمية يعني أنها سوف تواجه منحنى طلب أفقي تام المرونة (أى لا يؤثر عرض الدول الصغيرة على العرض والسعر العالمي) . بمعنى آخر ، أنها سوف تستطيع أن تبيع (أو تشترى) كل ما تريد عند السعر العالمي المنخفض P_2 ، ويمكن أن يستفيد المستهلكون المحليون من أسعار الواردات المنخفضة والكمية الكبيرة المشتراه الناتجة عن ذلك السعر المنخفض ، بينما يمكن أن يعاني المنتجون المحليون وموظفوهم بوضوح فهم يخسروا بسبب زيادة العرض بتكاليف أقل . ولذلك فإن في ظل السعر العالمي المنخفض P_2 ، ترتفع الكمية المطلوبة من Q_1 إلى Q_3 ، بينما تنقص الكمية المعروضة بواسطة المنتجين المحليين من Q_1 إلى Q_2 . والفرق بين ما يرغب المنتجون المحليون في عرضه عند السعر العالمي P_2 وهي الكمية Q_2 ، وما يرغب في شرائه المستهلكون Q_3 هي الكمية التي سوف تستورد ، المبينة بالخط (ab) في الشكل .

ولمواجهة الخسارة المحتملة في الوظائف وفي الإنتاج المحلي نتيجة للتجارة الحرة ورغبة في الحصول على حماية الصناعات الناشئة ، فإن منتجي الدول النامية سوف يسعون لفرض مثل هذه التعريفات الجمركية من قبل الحكومة .

ونرى أن آثار التعريفة (التي تعادل to) كما هو مبين في النصف السفلى من الشكل 13-2 فتسبب التعريفات ارتفاع للأسعار المحلية للأحذية من P3 إلى Pt ، بمعنى أن Pt=P2 (1+to) . وفي هذه الحالة فإن المستهلكين المحليين عليهم أن يدفعوا السعر الأعلى للمستورد ، وبذلك يقللوا كمياتهم المطلوبة والمستوردة من Q3 إلى Q5 ويستطيع الآن المنتجون المحليون توسيع الإنتاج (والعمالة) حتى تصل إلى Q4 بعد أن كانت Q2وتقيس مساحة المستطيل (cdfe) كمية عوائد التعريفات المتحصلة من قبل الحكومة على الأحذية المستوردة .

شكل (13-2) إحلال الواردات ونظرية الحماية



بوضوح شديد ، فإنه كلما كانت التعريفات الجمركية أعلى ، كان السعر العالمي بالإضافة إلى الضريبة على الواردات أقرب إلى السعر المحلي .

ونجد أن في سيناريو الصناعات الإحلالية التقليدية ، فالتعريفة الجمركية يمكن أن تكون عالمية لدرجة كبيرة بالقدر الذي يؤدي إلى رفع سعر إنتاج الاستيراد فوق P1

وليكن إلى P3 في الرسم العلوى في الشكل 13-2 وذلك لكي تصبح الواردات ممنوعة بشكل مؤثر ، وتصبح الصناعات المحلية مسموح لها بأن تعمل خلف حائط حمائي بشكل تام من التعريفات . مرة أخرى يتم بيع ناتج بكمية Q1 عند سعر P1 . ونجد في المدى القريب ، أن تأثير مثل تلك التعريفات المانعة يتمثل في عقاب المستهلكين ، والذين يدعمون المنتجين المحليين وموظفيهم ، وذلك عن طريق الأسعار المرتفعة والاستهلاك الأقل . أى انخفاض رفاهية المستهلكين وبالتالي ، نستطيع أن نقول أن التعريفات الجمركية تعيد توزيع الدخل من المستهلك ، إلى المنتج ، أى زيادة رفاهية المنتجين . وعلى الرغم من ذلك ، فإن في المدى الطويل ، يرى مؤيدو سياسة إحلال الواردات الخاصة بالصناعات الناشئة للدول النامية أن كل فرد سوف يستفيد ، حيث أن مصانع الأحذية المحلية وغيرها تجني ثمار النمو المتوازن واكتساب الخبرة من خلال التطبيق ، حتى ينتهي الأمر بانخفاض السعر المحلي تحت P2 (وهو السعر العالمي) . عندئذ سوف يتم الإنتاج لكلا السوقين المحلي والعالمي ، وبذلك سوف يستفيد كل من المنتج المحلي والمستهلك المحلي ، مما يؤدى إلى أن تزال التعريفات الحمائية ، وتستطيع الحكومة أن تعوض حصيلة التعريفة الجمركية التي تفقدها من خلال عوائدها بالضرائب على دخول المصانع المحلية المرتفعة جداً في هذه الآونة .

كل ذلك يبدو منطقيا ومقنعاً نظرياً ، ولكن كيف يتم تنفيذه وأداؤه عملياً؟ هذا هو السؤال .

3/1/13 استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات ونتائجها

The Import Substitution Industrialization Strategy And Results

اتفق كثير من الملاحظين على أن استراتيجية تصنيع السلع الإحلالية كانت إلى حد كبير غير ناجحة ، خاصة وأنها أظهرت تحديداً خمسة نواتج غير مرغوب فيها "**سلبية السياسات**" هي :

أولاً : البقاء خلف حائط من التعريفات الوقائية والمناعة من الضغوط التنافسية أدى إلى أن كثير من صناعات إحلال الواردات (سواء مملوكة لقطاع عام أو قطاع خاص تظل غير كفء بالإضافة إلى احتياجها إلى تكلفة عالية التشغيل) .

ثانياً : المستفيدون الرئيسيون من عملية إحلال الواردات هم الشركات الأجنبية التي كانت قادرة على أن تضع نفسها خلف حائط التعريفات وتأخذ ميزة الضريبة المحررة وحوافز الاستثمار ، وبعد استخراج الفوائد والأرباح والضرائب ومصاريف الإدارة ، ومعظم الأموال يقومون بتحويلها للخارج ، ويتراكم القليل الذي يمكن أن يترك عادة إلى الصناع المحليين ذوي الثروات والذين تتعاون معهم المصانع الأجنبية والذين يوفروا الغطاء الاقتصادي والسياسى لها .

ثالثاً : معظم عمليات إحلال الواردات التي تمت قد تمت بالاستيراد المدعم حكوميا بشكل كبير للسلع الرأسمالية والمنتجات الوسيطة ، وذلك بواسطة شركات أجنبية وشركات محلية .

في حالة الشركات الأجنبية ، فإن معظم هذه المشتريات تشترى عن طريق الشركات الأم أو الفروع في الخارج . وهناك نتيجتان وقتيتان هما :

1- إقامة الصناعات الرأسمالية التي تلبي احتياجات الأغنياء في حين أن تأثيرها ضئيل على العمالة .

2- بعيدا عن تحسين موقف ميزان مدفوعات الدولة النامية وتلطيف مشكلة الديون ، فإن إحلال الواردات الغير مقيد غالبا ما يجعل الأمر أسوأ عن طريق زيادة الحاجة إلي مدخلات سلع رأسمالية مستوردة ومنتجات وسيطة وجزء من الأرباح تحول إلى الخارج في صورة مدفوعات وتحويلات خاصة .

رابعاً : سياسات إحلال الواردات قد أصبح تأثيرها ضاراً على تصدير المنتجات الأولية التقليدية ، من أجل تشجيع التصنيع المحلي من خلال استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة الرخيصة ، فإن أسعار الصرف عادة ما تُقوّم بشكل غير صحيح . وذلك له دوره في رفع سعر الصادرات وخفض سعر الواردات بالعملة المحلية . على سبيل المثال ، إذا كان سعر الصرف في السوق الحرة بين الروبية الباكستاني والدولار الأمريكي كان 20 إلى 1 بينما كان السعر الرسمي 10 إلى 1 ، فإن ما يتكلف 10 دولار في الولايات المتحدة يمكن أن تستورده باكستان بمائة روبية (مع استبعاد تكاليف الانتقال والمصاريف الأخرى على

الخدمات الأخرى) . إذا ساد سعر صرف السوق الحرة (سعر الصرف الذي يتحدد بناء على العرض والطلب لصرف الروبية الباكستاني بالدولار الأمريكي) ، فإن هذا الشئ سوف يتكلف 200 روبية ، وبالتالي فإن التقييم المبالغ فيه لسعر الصرف يمكن حكومة الدول النامية بشكل فعال أن تقلل من سعر وارادتهم بالعملة المحلية . وفي الوقت ذاته ، ترتفع أسعار صادراتهم فعلى سبيل المثال ، عند أى سعر صرف ، مثلاً 10 إلى 1 فإن المستوردين الأمريكيين عليهم أن يدفعوا عشرة سنت لكل واحد روبية بدلا من 5 سنتات الذين كان سوف يدفعوهم إذا كانت النسبة والسعر الافتراضي للسوق الحرة هي 1 :20 في الواقع .

ويعرض الجدول (13-1) تقديرات تقريبية توضح مدى المغالاة في تقدير العملة في تسع دول نامية خلال الثمانينيات .

جدول (13-1) درجات تقييم العملة بأعلى من قيمتها في عدة دول نامية 80 - 1989

الدولـــــة	علاوة رفع قيمة العملة 80/ 1989	أعلى علاوات رفع قيمة العملة خلال الفترة
علاوة منخفضة :		
أندونيسيا	3,4	15,5
المكسيك	17,7	66
فنزويلا	75,2	213
علاوة متوسطة :		
كينيا	15,2	44,9
البرازيل	43,1	173
بوليفيا	17,6	293,1
علاوة مرتفعة :		
بيرو	27	278,9
تنزانيا	214,3	809,1
غانا	142	4263,7

المصدر : ميجل كيجل وستيفن كونيل ، أسعار الصرف الموازية في الدول النامية ، بحث البنك الدولي رقم 10 ، فبراير 1995 ، ص 23 .

ونرى أن الأثر الصافي للمبالغة في أسعار الصرف في سياق الحديث عن سياسات إحلال الواردات هو تشجيع وسائل الإنتاج كثيفة رأس المال الذي يؤدي إلى إعاقة القطاع التقليدي للمنتجات الأولية عن طريق ارتفاع مصطنع في سعر الصادرات بالنسبة للعملات الأجنبية ، وبالتالي فإن هذا التقدير المبالغ فيه يدفع المزارعين المحليين لأن يكونوا أقل تنافسية في السوق العالمية . حيث إنه قياسا على مؤثرات توزيع الدخل ، فإن ما تصدره مثل تلك الحكومة من سياسات يمكن أن يعوق المزارع الصغير والذي يعمل حراً في حين أنه يحسن أرباح ملاك رأس المال سواء كانت محليا أو أجنبيا . ولذلك فإن للحماية الصناعية نفس أثر فرض الضرائب على البضائع الزراعية في الدول المحلية بالإضافة إلى إعاقة الصادرات الزراعية .

ونجد أن سياسات إحلال الواردات في الواقع ، قد جعلت توزيع الدخل المحلي أكثر سوءا عن طريق تفضيل القطاع الحضري وجماعات الدخل المرتفع عن القطاع الريفي وجماعات الدخل المنخفض . وهذا من شأنه تعميق سوء توزيع الدخل بين الريف والمدن .

خامساً : وأخيرا ، فإن إحلال الواردات والذي يمكن أن يفهم بفكرة تحفيز تنمية الصناعات الناشئة والتصنيع المحلي عن طريق إعداد روابط أمامية وخلفية مع باقي القطاعات الاقتصادية ، وقد فشل ذلك . وهناك العديد من الصناعات الناشئة لا تنمو أبداً ، فهي تختبئ خلف التعريفات الجمركية . وفي الواقع ، فإن حكومات الدول النامية ذاتها غالبا ما تدير وتشغل الصناعات المحمية كمشروعات مملوكة للدولة . علاوة على ذلك ، فإنه عن طريق زيادة تكاليف المدخلات للصناعات التي تم إحلالها ، والقيام بشراء مدخلاتهم الخاصة من مصادر خارجية أى استيرادها بدلا من أن يوفروا ذلك من خلال روابطهم الخلفية مع الموردين المحليين ، فإن شركات إحلال الواردات الغير كفء يمكن في الواقع أن تمنع وتعوق عمليات التصنيع المتكاملة ذات الاعتماد الذاتي المأمول .

إن اعتبارات أنماط إحلال الواردات يقود إلى استنتاج دروس مثل تلك التي استنتجتها جيرالد هيلينر ، والتي لقيت رؤيتها إجماع من علماء اقتصاد التنمية .

إنه من الصـعب أن تجـد كـثيريـن مـؤيدين لأنماط صناعة إحـلال الـواردات والتي أصبحت ، سواء بشكل واعي أو لا ، غير رائجة . وقد أعطيت اهتمام لا داعى له في معظم الدول . ولقد أعيرت اهتمام يتعلق بالميزات النسبية المحتملة على المدى البعيد . فعلى سبيل المثال فإنها تهيئ استخدام الموارد الطبيعية وتعلم كيفية الاستفادة من الإمكانات المحلية ، كما أنها قد وظفت طرائق إنتاج غير ملائمة ، ولكن كل ذلك كان بشكل صغير وقليل . فعلى سبيل المثال ، فهي صناعات كثيفة رأس المال وتستخدم تكنولوجيا بدرجة غير ضرورية وفوق العادة ، وإذا كان هناك اتجاه متبع لإحلال الواردات ، فإن الاختيار المعين بالفعل في السنين الحالية قد ترك قدراً كبيراً كي يكون مرغوباً فيه ومحبباً إلى صانع السياسة . ونرى أن النتيجة قد تمثلت أيضا بشكل متكرر في خلق قطاع صناعي غير كفء يعمل بأقل من السعة أو القدرة ، وخلق عمالة ضئيلة جداً ، وتوفير ضئيل جداً في النقد الأجنبي ، وآفاق ضيقة لنمو الإنتاجية .

إن الغاية من تلك السياسات يجب أن تكون الآن متدرجة ومرحلية حتى يمكن أن نجعل منها هياكل تحفيز ، وبالتالي الكفاءة النسبية للعديد من الأنشطة الصناعية في شيء من التوازن ، وتشجع بذلك الصناعات المحلية من المنتجات الوسيطة والسلع الرأسمالية على حساب السلع الاستهلاكية المستوردة والتوصل في النهاية إلى تنمية الصناعات التصديرية .

هياكل التعريفات الجمركية والحماية الفعالة :

لما كانت برامج إحلال الواردات مبنية على أساس حماية الصناعات المحلية ضد منافسة الواردات أساساً من خلال استخدام التعريفات الجمركية والحصص العينية ، فإن علينا تحليل دور وقيود أدوات تلك السياسات التجارية في الدول النامية .

وكما سبق أن أشرنا ، فإن الحكومات تفرض التعريفات الجمركية والحصص العينية على الواردات لأسباب عديدة . فعلى سبيل المثال ، فإن تلك التعريفات يمكن أن توضع من أجل رفع الايرادات العامة .

في الواقع ، فإن في ظل الصعوبات السياسية والإدارية لجمع ضرائب الدخل القومي (المحلي) ، فإن فرض ضريبة محددة على الواردات تجمع عند موانئ قليلة نسبيا

غالبا ما تكون واحد من أرخص وأكفأ الطرق كي تزيد عوائد الحكومة . ونجد أن في كثير من الدول النامية ، تكون ضرائب التجارة الخارجية من أبرز معالم النظام المالي الشامل . وبالرغم من صعوبة إدارة الحصص العينية على الواردات مثل السيارات والكميات الأخرى من السلع الاستهلاكية وتكون معرضة أكثر للتعطيل ، وعدم الكفاءة وفساد الباحثين عن دخل إضافي (مثلا ، بالنسبة لمنح رخص الاستيراد) ، فإنها تعتبر وسائل فعالة لتقييد بعض السلع المثيرة للمشاكل .

ويمكن استخدام التعريفات الجمركية أيضا كي تقيد استيراد المنتجات الغير ضرورية (والتي عادة ما تكون سلع استهلاكية غالية الثمن وسلع كمالية) .

وعن طريق تحديد وتقييد الاستيراد ، تستطيع كل من التعريفات الجمركية والحصص تحسين حالة ميزان المدفوعات . ومثل عملية المغالاة في تقييم سعر الصرف الرسمي ، فإن التعريفات يمكن أن تستخدم لتحسين معدل التبادل الدولي (شروط التجارة) للدولة . بينما في دولة صغيرة غير قادرة على التأثير في الأسعار العالمية لصادراتها ووارداتها (معظم الدول النامية ، بشكل أوضح) فإن حجة التعريفات (أو تخفيض القيمة) لديه قدر ضئيل من الصلاحية .

وفي النهاية ، وكما رأينا ، فيمكن أن تشكل التعريفات الجمركية مكونا تكميلياً لسياسة إحلال الواردات . وأيا كانت الوسائل المستخدمة في تقييد الواردات والتحكم فيها فإن مثل هذه القيود تحمي الشركات المحلية أيضا من المنافسة مع المنتجين من خارج البلاد . ولقياس درجة الحماية فإننا نحتاج فعليا أن نسأل إلى أى مدى سوف تجعل تلك القيود السعر المحلي يزيد عما لو لم تكن هناك حماية .

وهناك مقياسان أساسيان للحماية :

* المعدل الاسمى للحماية :   * المعدل الفعال (الفعلي) للحماية :

ويعرض معدل الحماية الاسمية المدى بالنسبة المئوية الذي يزيد عنده السعر المحلى للسلع المستوردة عن السعر في حالة غياب الحماية . ولذلك فإن معدل التعريفة الاسمي (t) يشير إلى السعر النهائي للسلع ، ويمكن أن يعرف كالآتي :

$$t = \frac{P_1 - P}{P} \qquad (1\text{-}13)$$

حيث P,PI هما أسعار الوحدة من مخرجات الصناعة ، وذلك بالتعريفات وبدونها على التوالى (أى أن P1 تشير إلى السعر متضمنا التعريفات و P تشير إلى السعر بدونها) .

على سبيل المثال ، إذا كان السعر المحلي (P) لسيارة مستوردة هو 5000 دولار أمريكي بينما يصل السعر إلى 4000 دولار أمريكي بعد أن تصل السيارة إلى ميناء الدخول (أى بعد إضافة تكاليف الشحن والتأمين) أى (P) وعلى ذلك سوف يكون المعدل الأسمى هو 25%هذا هو نوع من التعريفات كما هو مصور في الشكل (13-2) . وعلى العكس ، فإن معدل الحماية الفعال يعرض النسبة التي تزيد بها القيمة المضافة في مرحلة ما من مراحل التصنيع في الصناعة المحلية عن ما إذا لم يكن هناك حماية . وبمعنى آخر فإنه يعرض النسبة التي سوف يزيد بها مجموع الأجور ، الفوائد ، الأرباح والاهلاكات المرغوبة من قبل الشركات المحلية ، نتيجة للحماية ، عن هذا المجموع إذا كانت تلك الشركات تواجه منافسة غير مقيدة (لا توجد حماية تعريفية) من المنتجين الأجانب .

إن المعدل الفعال (g) يمكن بالتالي تفسيره على أنه الفرق بين القيمة المضافة (النسبة المئوية من الناتج) بالسعر المحلي والقيمة المضافة بالأسعار العالمية ، ويعبر عنه بالنسبة المئوية التالية بحيث :

$$g = \frac{V^1 - V}{V} \qquad (2\text{-}13)$$

حيث : (v1) ، (v) هما القيمة المضافة للوحدة من الناتج بالحماية ومن غير الحماية على التوالى ، أى أن (v1) تشير إلى القيمة بالحماية و (v) هي القيمة بدون حماية .

ويمكن أن تكون النتيجة موجبة أو سالبة ، على حسب ما إذا كانت V^1 أكبر من أو أصغر من V ، وتكون هذه النسبة موجبة بشكل مرتفع لمعظم الدول النامية مما يعكس ارتفاع معدل الحماية الفعالة في تلك الدول . ويقدم الجدول التالي التغيرات الخاصة بمعدل الحماية الفعال في بعض الدول النامية :

جدول (2-13) معدل الحماية الفعال في عدة دول نامية مختارة

الدولــــة	متوسط معدل الحماية الفعال (%)
أوروجواي	384
باكستان	356
الهند	69
البرازيل	63
ساحل العاج	41
تايلاند	27
سنغافورة	22
كولومبيا	19
كوريا الجنوبية	1-

المصدر : ديفيد جرينا واى وكريس ميلنر ، نظرية التجارة والدول الأقل نمواً ، في : نورمال جيرمين (محرر) ، مسح في اقتصاديات التنمية ، أكسفورد ، بلاك ويل ، 1987 ، جدول 1-5 .

وعامة نجد أن الدول التي تطبق سياسة إحلال الواردات مثل باكستان وأوروجواى لها غالبا النسبة المئوية الأعلى من الحماية أكثر من الدول التي تطبق سياسة ترويج الصادرات مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة .

إن أهم فرق بين المعدلات الاسمية والمعدلات الفعلية للحماية يمكن توضيحه عن طريق المثال التالي : نفترض أن هناك دولة بدون تعريفات جمركية بحيث تنتج السيارة بالسعر العالمي والدولي وهو (10000 دولار) ، ويفترض أن تكون القيمة المضافة بواسطة العمالة في عملية التجميع النهائية (2000 دولار) ، والقيمة الكلية للمدخلات المتبقية هي (8000دولار) ، ولنفترض - للتبسيط - أن سعر المدخلات الغير مستفاد منها معادل لسعرهم العالمي ، ولنفترض أيضا أنه قد فرض الآن (10%) تعريفة اسمية على السيارات المستوردة ، والتي تقوم برفع السعر المحلي للسيارات إلى (11000) ، ولكن تستبقي جميع الوحدات الوسيطة الأخرى المستوردة بدون تغيير في سعرها .

وتستطيع الآن عملية إنتاج السيارات المحلية أن تنفق (3000دولار) لكل وحدة من المخرجات (الناتج) على المدخلات من العمل ، وذلك مقارنة بـ 2000 دولار لكل وحدة قبل التعريفات . وترى نظرية الحماية الفعالة أنه تحت تلك الظروف والشروط فإن التعريفة

الإسمية بـ 10% على المنتج النهائي (السيـارات) قد تنتج عنه معدل حـماية فعالة يقـدر بـ 50% لعملية التجميع المحلي ، وذلك بدلالة قيمتها المضافة لكل وحدة من المخرجات .

ويترتب على ذلك أنه عند معدل تعريفة اسمي معطي ، فإن المعدل الفعال يكون أكبر كلما قلت القيمة المضافة في العملية بمعنى أن :

$$g=\frac{t}{(1-a)} \qquad (3\text{-}13)$$

حيث (t) هي المعدل الاسمي على المنتج النهائي و (a) هي نسبة القيمة المضافة للمدخلات القابلة للاستيراد في سوق حرة بحيث يفترض أن تدخل هذه المدخلات إلى داخل الدول بدون ضرائب مفروضة عليها .

ويجادل معظم الاقتصاديين بأن المعدل الفعال هو المفهوم الأكثر إفادة (وإن كان المعدل الاسمي أسهل في طريقة قياسه) وأكثر نفعا في التحقق من درجة الحماية والتشجيع المقدم للصناع المحليين عن طريق هيكل الدولة التعريفي المعطي . وذلك بسبب أن المعدل الفعال للحماية يعرض الأثر الصافي والنهائي على شركة أو صناعة للقيود على الواردات من كل من المدخلات والمخرجات .

وبالنسبة لمعظم البلاد ، نامية ومتقدمة فإننا نجد أن المعدل الفعال يزيد عادة عن المعدل الإسمي ، ففي أوائل الستينيات كان يزيد بحوالي ما يقرب من 200% . فعلى سبيل المثال فإن كل من ليتل ، وسايتوفسكي ، وسكوت ، وجدوا أن متوسط مستويات معدل الحماية الفعالة خلال الستينيات قد زاد عن 200% لباكستان والهند ، 100% للأرجنتين والبرازيل ، و50% للفلبين ، و33% لتايوان ، و 25% للمكسيك .

ومن بعض ما يتضمنه تحليل المعدل الفعال للحماية التعريفية مقارنة بالمعدل الإسمي بالنسبة للدول النامية ، هناك نقطتان بارزتان ، كما أنهما على وجه الخصوص جديرتان بالملاحظة هاتان النقطتان هما :

الأولى : لقد اتبعت معظم الدول النامية ـ كما رأينا ـ برامج تصنيع تقوم على إحلال الواردات مع التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية النهائية محلياً من أجل ما هو مفترض من وجود سوق لها . فضلاً عن ذلك فإن إنتاج السلع النهائية أقل تعقيداً من حيث التكنولوجيا من إنتاج السلع الرأسمالية الوسيطة .

وكان المتوقع في وقتها أن ارتفاع الطلب واقتصاديات الحجم في إنتاج السلع التامة الصنع سوف يخلق ارتباط خلفي قوى يقود إلى خلق صناعات السلع الوسيطة المحلية . وكما رأينا فإن مؤشرات الأداء كانت محبطة وغير مبشرة وضعيفة لكثير أو لمعظم الدول النامية . وكجزء من سبب فقدان النجاح هو أن هياكل التعريفات في الدول النامية قد أولت اهتمام أكبر بالمعدلات الفعالة للحماية على صناعة السلع النهائية بينما السلع الوسيطة والرأسمالية قد لاقت حماية فعالة أقل . والنتيجة النهائية هي استقطاب الموارد النادرة بعيداً عن إنتاج السلع الوسيطة وغالباً تجاه الإنتاج الغير كفء للسلع الاستهلاكية النهائية المحمية بشكل كبير .

ولكن الروابط الخلفية لم تتطور ـ مع ارتفاع تكاليف استيراد السلع الوسيطة ـ ولاسيما على المدى البعيد فإن تنمية صناعة السلع الرأسمالية المحلية تركز على الكفاءة ، والتكلفة المنخفضة ، وتقنيات العمالة المركزة والتي كانت معاقة بشكل كبير ومتدهورة .

الثانية : حتى لو كانت المعدلات الاسمية للحماية في الدول المتقدمة على الواردات من الدول النامية تبدو منخفضة إلى حد كبير ، فإن المعدلات الفعلية يمكن أن تكون أضخم وأكبر . وكما رأينا آنفاً في حالات السكر ، والكاكاو ، والمواد الخام فإنها تستورد بدون أن تخضع للرسوم والضرائب في حين أن المنتجات المصنعة مثل البن المحمص والمطحون ، وزيت جوز الهند ، وزبدة الكاكاو فإنها تكون عليها تعريفات اسمية منخفضة .

وتقترح نظرية الحماية الفعالة أن في حالة عدم وجود أية تعريفات جمركية على المواد الخام المستوردة ، فإن تعريفات اسمية منخفضة على المنتجات المصنعة تستطيع أن تقدم معدلات حماية فعالة أكبر . فعلى سبيل المثال ، إذا فرضنا تعريفة جمركية على زيت جوز الهند المصنع بمقدار 10% ، في حين استوردنا جوز الهند المجفف بدون أن يخضع للرسوم الجمركية والضرائب ، وإذا كانت القيمة المضافة من صنع الزيت من جوز الهند المجفف هي 5% من جملة قيمة زيت جوز الهند ، فإن العملية تكون محمية في الواقع بمقدار 200% وهذا يعوق بشكل كبير تنمية الأغذية والصناعة المعتمدة على المواد الخام الأخرى في الدول النامية ويخفض من مكاسبهم المحتملة من التبادل التجاري .

وتزيد معدلات الحماية الفعالة بشكل كبير عن معدلات الحماية الاسمية في الدول المتقدمة . على سبيل المثال المعدلات الفعالة على الغزل والنسيج ، والملبوسات أو المنسوجات والأقمشة والمنتجات الخشبية ، والجلد والسلع المطاطية تبلغ معدلاتها أكثر من حوالي ضعف المعدل الاسمي على نفس تلك الأشياء في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي .

ففي الاتحاد الأوروبي تكون المعدلات الفعالة على زيت جوز الهند (10) أضعاف المعدلات الاسمية (150% مقارنة بـ 15%) ، وتلك التي على فول الصويا المصنع 16 ضعف مقارنة بالمعدلات الاسمية (160%مقارنة بـ10%) .

في ضوء ما سبق ، فإن الحجة النموذجية لحماية التعريفات الجمركية في الدول النامية تتكون من اربعة مكونات رئيسية هي :

1- إن المصدر الرئيسي لعوائد الحكومة في معظم الدول النامية هو الرسوم والضرائب على التجارة ، وذلك لأنها شكل سهل من أشكال فرض الضرائب ، كما أنها أسهل في التحصيل .

2- تمثل القيود على الواردات استجابة واضحة لمشاكل الديون وميزان المدفوعات المزمنة . وذلك لأنها تسهم في تخفيض الواردات . ومن ثم تقليل الديون وتخفيض العجز في الميزان التجاري .

3- تعد الحماية ضد الواردات واحدة من أنسب الوسائل لرعاية وتقوية اقتصاديات الحجم ، والوفورات الخارجية الموجبة والاعتماد على النفس في الصناعة بالإضافة إلى التغلب على حالة التبعية الاقتصادية السائدة في معظم دول العالم الثالث .

4- تستطيع الدول النامية عن طريق اتباع سياسات تقييد الواردات ، اكتساب قدر أكبر من التحكم في مقدراتها الاقتصادية على الرغم من تشجيع مصالح الأعمال الأجنبية كي يستثمروا في صناعات إحلال الواردات المحلية ، فذلك يولد أرباحاً مرتفعة . وبالتالي ارتفاع محتمل في المدخرات ونمو في المستقبل . كما أنهم يستطيعون الحصول على معدات مستوردة والسعر مقبول نسبياً ومحدد وفي سوق محلية منشأة بالفعل من أجل إنتاج محلي أو يتم التحكم فيه محلياً .

في النهاية ، قد يستطيع المنتجون المحليون أن يصبحوا لديهم القدرة التنافسية الكافية والتي تمكنهم من التصدير للسوق العالمية . وعلى الرغم من أن تلك الحجج والتبريرات تبدو مقنعة وأن بعض السياسات الحمائية قد ثبت أنها مفيدة إلى حد كبير في الدول النامية ـ كما وجدنا سابقاً ـ فإن الكثير منهم قد فشلوا في إحداث وتحقيق نتائجهم المرغوب فيها .

ويمكن أن تلعب الحماية دوراً كبيراً في التنمية في دول العالم الثالث ، لمسببات اقتصادية وغير اقتصادية ، وتعد أداة لسياسة اقتصادية والتي بدورها يجب أن توظف بشكل انتقائي وبحكمة ، وليس كدواء عام يطبق بشكل غير مميز وبدون الرجوع إلى كل من عواقب المدى البعيد والمدى القصير .

4/1/13 معدلات الصرف الأجنبي، والرقابة على الصرف وقرارات تخفيض قيمة العملة المحلية

Foreign Exchange Rates, Exchange Controls, and the Devaluation Decision

لقد ناقشنا باختصار مسألة معدلات الصرف الأجنبي ، نذكر أن المعدل الرسمي لمعدل الصرف لدولة ما ، هو المعدل الذي يكون عنده البنك المركزي لتلك الدولة مستعد كي يجري تبادلات بين عملته وعملات دول أخرى في أسواق الصرف . وسعر العملات الأجنبية الرسمي يحدد بالدولار الأمريكي ، أى عدد وحدات البيزو والريال والجنيه والشيلين والروبية والين وغيرها بالنسبة لكل دولار . فعلى سبيل المثال ، كان سعر العملة الرسمي للصرف الأجنبي في جنوب أفريقيا في سنة 1998 الراند/ دولار أمريكي هو ما يقرب 5 راند لكل دولار أمريكي ، كما كان يقيم الروبية الهندية رسمياً بحوالي 40 روبية للدولار الأمريكي الواحد (دولار = 5 راند ، دولار = 40 روبية هندي) . فإذا أراد صاحب مصنع من جنوب أفريقيا أن يستورد أقمشة من مصدر منسوجات هندي بتكلفة 40 ألف روبية ، وبذلك فهو يحتاج إلى 5000 راند كي يشتري تلك الأقمشة . ومن ناحية أخرى فبما أن معظم معاملات الصرف الأجنبي تتم بالدولار فإن المستورد الجنوب أفريقي سوف يحتاج لشراء ما يعادل 1000 دولار نقد أجنبي من البنك المركزي في جنوب أفريقيا للـ 5000 راند التي يمتلكهم ثم ينقل تلك الدولارات إلى المصدر الهندي من خلال قنوات رسمية .

وليس من الضروري أن تكون أسعار الصرف الرسمية مثبتة أو موضوعة عند أو بالقرب من سعر الصرف الاقتصادي التوازني . وهو ما يعني أن المعدل الذي عنده يكون الطلب المحلي على العملة الأجنبية مثل الدولار مساوي تماماً للعرض في ظل غياب تدخل الحكومة أو تنظيماتها .

في الواقع وكما رأينا في الجدول (13-1) فإن عملات معظم الدول النامية مقومة بشكل مبالغ فيه بأسعار صرف العملات الأخرى . وذلك عندما يكون السعر الرسمي لسعر الصرف موضوع ـ في ظل غياب القيود والرقابة الحكومية ـ عند المستوى الذي ينتج عنه زيادة في الطلب المحلي عن العرض المتاح للصرف الأجنبي فإنه يقال عن العملة المحلية المعينة أنها مقومة بشكل مبالغ فيه أى بأعلى من قيمتها . فمثلاً في المثال السابق قد يكون :

(دولار > 5 راند ، دولار > 40 روبية) ، وفي حالة زيادة الطلب فإن البنوك المركزية في الدول النامية لديها ثلاثة اختيارات أساسية كي تحافظ على سعر الصرف الرسمي .

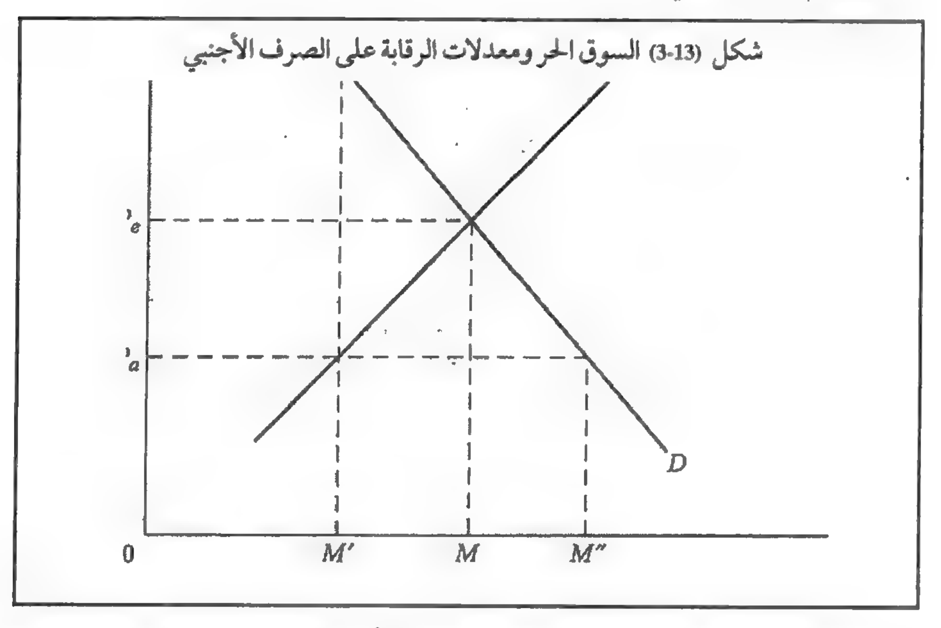
الأول : يستطيعون أن يحاولوا أن تلبية الطلب المتزايد عن طريق الاستفادة من احتياطهم من الصرف (كما فعلت المكسيك من 1991 :1995 وتايلاند وماليزيا وأندونيسيا ، وكذلك الفلبين خلال الفترة ما بين سنة 1995 – 1997 ، أو عن طريق اقتراض الصرف الأجنبي من الخارج وبالتالي جلب ديون أخرى ، كما فعلت الكثير من دول إفريقيا في الثمانينات وأندونيسيا وكوريا الجنوبية في التسعينات) .

الثاني : يمكن أن يحاولوا التخفيض والتقليل من الطلب المتزايد على العملة الأجنبية باتباع سياسات تجارية وتدابير ضريبية مصممة لكي تخفف وتقلل من الطلب على الواردات (مثلاً التعريفات الجمركية ، الحصص العينية ، التراخيص) .

الثالث : القيام بتنظيم سوق الصرف الأجنبي والتدخل فيه عن طريق تقنين (ترشيد استخدام) العرض المحدود من النقد الأجنبي المتوافر لتلبية طلبات العملاء المفضلين . وهذا النوع من التقنين يطلق عليه سياسة الرقابة على الصرف exchange control . وهذه السياسة تستخدم على نطاق واسع في دول العالم الثالث ، وربما تعد

الآلية المالية الرئيسية للحفاظ على مستوي احتياطي الدولة من النقد الأجنبي عند سعر الصرف الرسمي السائد .إن آلية وعملية التحكم في الصرف يمكن توضيحها في الشكل رقم (13-3) التالي :

شكل (13-3) السوق الحر ومعدلات الرقابة على الصرف الأجنبي



تحت ظروف السوق الحرة فإن سعر الصرف الأجنبي الذي يكون عنده التوازن هو (Pe) بمجموع (M) من وحدات الصرف الأجنبي المعروض والمطلوب (كمية الصرف التوازنية) .

وإذا كانت الحكومة تحافظ على سعر الصرف الأجنبي بشكل اصطناعي تدخلي أى المبالغة في تقييم العملة الأجنبية عند (Pa) وتكون الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي هي ´M وحدة وذلك لأن الصادرات بها مغالاة في التسعير . ولكن عند سعر Pa فإن الطلب على الصرف الأجنبي سوف يكون " M وحدة بزيادة في الطلب كنتيجة لذلك تساوي فجوة العرض قدرها 'M''M وحدة .

لذلك فإنه يجب استخدام بعض الآليات من أجل ترشيد العرض ´M ، ومن ثم فإنه سيكون المستوردون راغبون في دفع السعر (Pb) للصرف الأجنبي بسبب زيادة الطلب عن العرض ، في مثل هذه الحالة تستطيع الحكومة تحقيق ربح بمقدار(Pb-Pa) لكل وحدة . ولكن مثل هذه المزادات نادراً ما تنفذ ، والعروض المحددة من الصرف

الأجنبي توزع من خلال جهاز إداري لتوزيع الحصص أو إعطاء الرخص . ونظراً لأن المستوردين راغبين في دفع سعر (Pb) للوحدة من الصرف الأجنبي ، فإن فرص الفساد ، والتهرب ، وظهور السوق السوداء كبيرة ومؤثرة .

لماذا إذاً تختار معظم الدول النامية معدل الصرف المغالي في تقييمه؟ أى تقييم العملة المحلية بأعلى من قيمتها . في الأساس وكما رأينا ، فإنهم قد فعلوا ذلك كجزء من برنامج لإحلال الواردات والتصنيع السريع ، لذلك فإن معدلات سعر الصرف المبالغ في تقييمه تقلل سعر الواردات مقوماً بالعملة المحلية عن المستوى الذي يمكن أن يوجد في سوق صرف أجنبي حرة (أى عن طريق قوى العرض والطلب) . ولتمويل عملية التصنيع فإننا نحتاج إلى واردات أرخص ، خاصة السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية ، ولكن معدلات سعر الصرف المبالغ في تقييمه يخفض من سعر السلع الاستهلاكية المستوردة بالعملة المحلية ، خاصة المنتجات الكمالية غالية الثمن .

وتأمل دول العالم الثالث في الحد من مثل هذه الواردات المكلفة والغير ضرورية والتي غالباً ما تحتاج لإنشاء ضوابط استيرادية (وغالباً ما تكون حصص مادية) ، أو إقامة نظام ثنائي أو متوازي لمعدل الصرف الأجنبي (إنشاء سوق موازية للصرف الأجنبي) بمعدل واحد عادة يكون مبالغ في تقييمه بشكل كبير ومثبت بشكل قانوني أو شرعي يطبق على الواردات من السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية ، والسعر الآخر يكون منخفضاً وغير شرعي ويطبق على السلع الكمالية المستوردة ، يجعل السعر المحلي للسلع الكمالية المستوردة مرتفع للغاية في حين يدعم سعر الواردات الخاصة بالسلع الإنتاجية أى يجعل سعرها منخفض لتشجيع استيرادها .

وتجدر الإشارة إلى أن نظم معدل الصرف المزدوج ـ مثل الرقابة على الصرف وتراخيص الواردات ـ تفرز مشاكل إدارية خطيرة ويمكن أن تؤدي إلى السوق السوداء ، والفساد والتهرب ، وغير ذلك .

في حين أن العملات المبالغ في تقييمها تقلل من العوائد على المصدرين المحليين وعلى الصناعات المنافسة للواردات الغير محمية عن طريق تعريفات جمركية أو حصص شديدة . ويستلم المصدرون عملة محلية لمنتجاتهم أقل مما يحصلون عليه إذا كانت معدلات صرفهم الأجنبي في السوق أعلى من السائد . فضلاً عن ذلك ، فإنه

في ظل غياب دعم الصادرات لتقليل سعر العملة الأجنبية الخاصة بصادرات الدول النامية ، فإن المصدرين في معظم الأحيان ، يصبحوا أقل منافسة في السوق العالمية ، وذلك بسبب أن سعر المنتجات قد ارتفع على نحو زائف عن طريق معدل الصرف الغير متوازن والغير واقعي .

وفي حالة الصناعات المحلية المنافسة للواردات الغير محمية ، فإن معدل الصرف الغير متوازن يقلل بشكل مصطنع السعر بالعملة المحلية للواردات الأجنبية الخاصة بنفس المنتج (مثلاً : المذياع ، الإطارات ، أو الأواني المنزلية) . ومن ثم فإنه في غياب التنظيم الحكومي والتدخل الحكومي الفعال في معاملات تبادل الصرف الأجنبي الخاص بالمواطنين ، يكون للمعدلات الغير متوازنة سبباً في إحداث اضطرابات في ميزان المدفوعات ومشاكل في الديون الأجنبية ، وذلك بكل سهولة بسبب أنهم يرخصوا الواردات في حين أنهم يجعلوا الصادرات مكلفة بشكل أكبر .

ويمكن أن يحسن عجز ميزان المدفوعات المزمن والناتج بشكل أساسي عن معاملات الحساب الجاري (الصادرات والواردات السلعية والخدمية) وذلك عن طريق تخفيض قيمة العملة . ويعرف ذلك ببساطة على أنه : تخفيض قيمة عملة دولة ما de-valuation عندما يرتفع المعدل الرسمي الذي يكون عنده البنك المركزي بتلك الدولة جاهزاً لمبادلة العملة المحلية بالدولارات على نحو مفاجئ . وعلى العكس ، فإن انخفاض قيمة depreciation العملة يشير إلى انخفاض تدريجي في القوة الشرائية للعملة المحلية في السوق الأجنبية نسبة إلى الأسواق المحلية ،.وأما ارتفاع قيمة العملة depreciation فيشير إلى ارتفاع تدريجي . فعلى سبيل المثال : تخفيض عملة جنوب أفريقيا (الراند) وكذلك الروبية الهندية يمكن أن تحدث لو أن معدلات صرفهم الرسمية والتي تقدر بحوالي 5 راند و 40 روبية/ $ قد تحولت ـ مثلاً ـ إلى 8 راند و 50 روبية/ $.

ويترتب على هذا الانخفاض في القيمة أن المستوردين الأمريكيين الذين يستوردون بضائع جنوب أفريقيا والهند سوف يدفعوا دولارات أقل للحصول على نفس المنتجات ، ولكن المصدرين الأمريكيين الذين يصدرون إلى جنوب أفريقيا والهند سوف يصبحوا أغلى ومن ثم يحتاج المستوردون في الدولتين إلى راند وروبية أكثر ليستوردوا المنتجات الأمريكية وربما يرفع ذلك التصدير ويقلل الاستيراد في المدى

القصير ، عن طريق خفض سعر العملة الأجنبية الخاصة بصادراتها (وبالتالي توليد طلب أجنبي أكثر) في حين رفع سعر العملة المحلية لوارداتها (وبالتالي تقليل الطلب المحلي) . وتتوقع دول العالم الثالث التي تخفض من قيمة عملتها أن يتحسن ميزانها التجاري في مواجهة باقي دول العالم ، وذلك يعتبر سبب مبدئي وأساسي يجعل تخفيض القيمة هو دائماً أحد أهم مكونات سياسات صندوق النقد الدولي التي تعمل على الاستقرار . وكبديل لتخفيض قيمة العملة يمكن أن يكون السماح لمعدلات الصرف الأجنبية أن تتقلب (ارتفاعاً وانخفاضاً) بشكل حر طبقاً لظروف تغير العرض الدولي والطلب الدولي .

ولم تكن التقلبات في سعر العملة أو ما يطلق عليه أسعار الصرف المرنة مرغوباً فيها في الماضي ، وعلى وجه الأخص في الدول النامية ، والتي تعتمد إلى حد كبير على الواردات والصادرات لأنهما غير خاضعين للتوقع بشكل كبير ، ومن ثم يكونوا عرضه للتقلبات الواسعة والغير قابلة للتحكم . كما أنهم يكونوا عرضه لمضاربات العملة المحلية والأجنبية .

مثل هذه التقلبات التي لا يمكن التنبؤ بها يمكن أن تدمر خطة التنمية سواء في المدى القصير أو في المدى البعيد ، إلا أنه أثناء أزمة ميزان المدفوعات والديون الشاملة في الثمانينات قد أجبر عدد من الدول النامية ـ متضمنة المكسيك ، والأرجنتين وشيلي والفلبين ـ عن طريق صندوق النقد الدولي على تعويم معدلات صرفهم تعويماً حراً من أجل تصحيح عدم التوازن المزمن والموجود في ميزان المدفوعات . وقد حدثت نفس الظاهرة مرة أخرى في المكسيك في سنة 1994 في تايلاند والفلبين وكوريا الجنوبية وماليزيا وأندونيسيا سنة 1997وسنة 1998 أثناء أزمة العملة الآسيوية . ففي غضون عدة أشهر خلال سنة 1997 ، فقد الباهت التايلاندي حوالي ثلث قيمته في مقابل الدولار ، كما أن كل من البيزو الفيلبيني ، واليوان في كوريا الجنوبية والرينجيت الماليزي والروبية الأندونيسية قلت بما يعادل 30% (كما حدث ذلك بالنسبة للجنيه المصري الذي فقد 30% من قيمته في فبراير 2003)[1] ونجد أن النظام الدولي لتعويم

(1) المترجم .

معدلات الصرف الأجنبية ، والذي قد أبيح رسمياً سنة 1976 في اجتماع صندوق النقد الدولي بجامايكا ، يمثل توفيق بين معدل الصرف الثابت ونظام سعر الصرف المرن بشكل كامل . وفي ظل نظام التعويم المدار هذا ، فإن العملات الدولية أصبحت مسموح لها بالتقلب بشكل حر ، ولكن في الحدود المسموح بها دولياً وتكون محددة من قبل البنك المركزي عن طريق تدخله .

وبالرغم من ذلك فإن معظم الدول النامية قد قررت أن تستمر في ربط عملاتها بالعملات الخاصة بالدول المتقدمة .

كما أن بعض الدول ـ مثل كينيا ـ قد اتخذت مسلكاً آخر وقررت أن تربط عملتها بالتحركات التي تحدث في سلة من العملات العالمية الكبرى بدلاً من أن تربط عملتها بعملة معينة مثل الدولار الأمريكي أو الجنيه الإسترليني .

وتبقى نقطة أخيرة والتي يجب أن نأخذها في الاعتبار في صدد الحديث عن تخفيض عملات دول العالم الثالث ، وخاصة في ضوء المناقشة السابقة ، وذلك بخصوص تأثير ذلك التخفيض على الأسعار المحلية ، فنجد أن له التأثير العاجل في رفع أسعار السلع المستوردة مقومة بالعملة المحلية . وعلى ذلك فإن القمصان ، والأحذية والراديو وأجهزة التسجيل والأغذية والدراجات المستوردة التي كانت تتكلف (س) روبيات ، فإنها الآن تتكلف (1 + أ) س روبيات ، وذلك اعتماداً على جسامة النسبة الخاصة بالتخفيض (أ) . وإذا سعى العمال المحليين للحفاظ على القيمة الحقيقية لقواهم الشرائية ، ونتيجة لتلك الأسعار المرتفعة فإنهم من المحتمل أن يبدءوا بالمطالبة بأجور ومرتبات أعلى . مثل هذه الزيادة أو هذا الارتفاع ـ إذا كان مسلم به ـ سوف يقوم برفع تكاليف الإنتاج كما يمكن أن يزيد من الأسعار المحلية . وبالتالي تظهر العلاقة الحلزونية بين الأسعار والأجور . ونجد أنه بالفعل تنتج حلقة مفرغة من التخفيض في قيمة العملة ؛ وهي أن ترتفع الأسعار والأجور المحلية ، ومن ثم يحدث ارتفاع في أسعار الصادرات ، ويسوء الميزان التجاري بدلاً من تحسنه بسبب ارتفاع المكون الأجنبي في المنتجات المحلية الموجهة للتصدير وبسبب العلاقة الحلزونية بين الأسعار والأجور وغير ذلك .

وبالتالي فإن قرار تخفيض القيمة أى قيمة العملة يمكن أن يحدث اضطراب في ميزان المدفوعات ، كما يؤدي إلى تزايد التضخم المحلي (بسبب التضخم المستورد) .

فعلى سبيل المثال ، بسبب اتباع تخفيض العملة الشامل المحث عن طريق صندوق النقد الدولي إبان الأزمة الآسيوية سنة 1997 ، فإن معدلات التضخم ارتفعت سنة 1998 من 11% إلى 35% في أندونيسيا ، ومن 6% إلى 12% في تايلاند ، ومن 5% إلى 10% في الفلبين . كما تضاعفت معدلات البطالة وخرج العمال إلى الشوارع يطالبون بوضع نهاية لتلك الاجراءات وضرورة رفع الأجور من أجل التغلب على فقدهم القوة الشرائية . وبالنسبة للآثار التوزيعية لتخفيض قيمة العملة ، فإن ذلك واضح عن طريق تغيير السعر المحلي وعوائد السلع القابلة للتجارة (الصادرات والواردات) وخلق حوافز من أجل إنتاج الصادرات في مقابل السلع المحلية . لذلك فإن تخفيض القيمة سوف يقوم بإفادة جماعات معينة على حساب خسارة جماعات أخرى .

بشكل عام ، فإن من يتقاضى أجره في الحضر ، والأفراد ذووا الدخول الثابتة ، والعاطلين ، والفلاحين الصغار والمنتجين في الحضر والريفيون الذين ينتجون على نطاق ضيق وعارضوا الخدمات الذين لا يساهموا في قطاع الصادرات يكونوا عرضة للضرر المالي عن طريق التضخم المحلي الذي يتبع تخفيض القيمة مباشرة .

وبالعكس فإن المصدرون الكبار (عادة يكونوا ملاك أراضي كبرى والمؤسسات المملوكة لجهة أجنبية) والمشروعات المحلية المتوسطة الحجم المرتبطة بالتجارة الخارجية عادة ما تستفيد الاستفادة الكبرى .

بالرغم من أننا لا نستطيع أن نجزم أن تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى إساءة التوزيع للدخل ، بل نستطيع أن نستنتج أنه كلما زاد التحكم في التملك في قطاع التصدير وتركزه في أيادي خاصة بدلاً من عامة ، كان احتمالية أن يكون لتخفيض القيمة أثر سلبي أكبر على توزيع الدخل . ولهذا السبب ـ من بين أسباب أخرى ـ فإن المشكلات التمويلية والتجارية الدولية (مثل العجز المزمن في موازين المدفوعات) لا يمكن أن تنفصل انفصالاً تاماً عن المشكلات المحلية (مثل الفقر وعدم المساواة) في دول العالم الثالث . ولذا فإن ردود واستجابات السياسة الاقتصادية (مالية ـ نقدية ـ سعر صرف) للقضاء على مشكلة واحدة يمكن أن تحسن أو تشوه وتخرب مشكلات أخرى .

2/13 الخلاصة والخاتمة : المتفائلون والمتشائمون من التجارة

Summary and Conclusions: Trade Optimists and Trade Pessimists

يمكن في النهاية تلخيص القضية الأساسية والحجج في أنها تدور حول اثنين ، حرية التجارة والحجج المؤيدة لذلك ، وتقييد التجارة والحجج المؤيدة لذلك أيضاً ، ومن ثم المفاضلة بين تشجيع الصادرات وإحلال الواردات . دعنا الآن نناقش حجج المدرستين المعارضون المتشائمون والمؤيدون المتفائلون كما يلي :

1/2/13 حجج المتشائمين من التجارة

يتجه هؤلاء المتشائمون للتركيز على ثلاثة موضوعات رئيسية تؤيد وجهة نظرهم هي :

1- النمو المحدود للطلب العالمي خاصة على الصادرات الأولية .

2- اتجاه شروط التجارة للتدهور بالنسبة للدول النامية والأقل نمواً المنتجة للمواد الأولية .

3- ارتفاع درجة الحماية الجديدة في مواجهة صادرات الدول الأقل نمواً من المنتجات الصناعية المصنعة من مدخلات وسلع زراعية .

ومن ثم فإن صادرات الدول الأقل نمواً تنمو ببطء للأسباب الآتية :

1- تحول الدول المتقدمة من التكنولوجيا البسيطة كثيفة المواد الخام إلى التكنولوجيا المتقدمة كثيفة المهارة ، وهذا أدى لانخفاض الطلب على منتجات المواد الخام التي تنتجها الدول الأقل نمواً .

2- زيادة الكفاءة في الاستخدامات الصناعية للمواد الخام ، ومن ثم توفير الكثير منها لدى الدول الصناعية .

3- إحلال كثير من المدخلات الصناعية محل المدخلات الطبيعية مثل المطاط الصناعي محل المطاط الطبيعي ، وكذلك الحال بالنسبة للنحاس الطبيعي والقطن الطبيعي وغيره .

4- انخفاض مرونة الطلب الدخلية على المنتجات الخام والصناعات الخفيفة ، وارتفاع تلك المرونة بالنسبة للسلع المصنعة .

5- ارتفاع الانتاجية الزراعية في الدول المتقدمة . وبالتالي توفير كثير من المواد الخام الزراعية التي كانت تستوردها من الدول النامية .

6- ارتفاع درجة الحماية لكل من الصناعات المعتمدة على المدخلات الزراعية وكثيفة العمل في الدول المتقدمة . هذا هو تفسير الحجة الأولى .

أما تفسير الحجة الثانية والخاصة بتدهور شروط التجارة للدول الأقل نمواً فكان ذلك للأسباب الآتية :

1- تحكم وسيطرة منافسي القلة المستوردون لتلك المنتجات ، وهم من الدول المتقدمة في مقابل كثرة عدد المنافسين في جانب المصدرين لتلك المنتجات ، وهم من الدول الأقل نمواً ومن ثم زادت القدرة التفاوضية للمجموعة الأولى على حساب الثانية (مثل شركات البترول العالمية وسيطرتها قبل إنشاء اتحاد الأوبك للمنتجين) .

2- المستوى المنخفض عموماً لمرونة الطلب الدخلية على صادرات الدول الأقل نمواً .

في حين نرى **أن تفسير الحجة الثالثة والخاصة بارتفاع درجة الحماية الجديدة في الدول المتقدمة** ، يرجع إلى الزيادة الكبيرة في عدد الدول الأقل نمواً التي نجحت في إنتاج كثير من المنتجات الأولية والثانوية وعرضها بأسعار تنافسية في الأسواق العالمية في نفس الوقت الذي تكون فيه تكلفة العمالة في الدول المتقدمة مرتفعة . وبالتالي قد يتعرض هؤلاء العمال لفقد وظائفهم في الدول المتقدمة . وهؤلاء العمال يضغطون من خلال اتحاداتهم على حكوماتهم في أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان لمنع وتقييد الواردات المنافسة القادمة من الدول النامية .

لذلك يلخص المتشائمون من حرية التجارة ذلك بأن التجارة سوف تضر بتنمية الدول الأقل نمواً للأسباب الآتية :

1- النمو البطئ في الطلب على صادراتهم التقليدية ، وذلك لأن التوسع في التصدير سينتج عنه انخفاض في أسعار الصادرات وتحول الدخل من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية .

2- بدون وجود قيود أمام الواردات فإن المرونة العالية لطلب الدول الأقل نمواً على الواردات مقارنة بالمرونة المنخفضة لصادراتهم يجعل الدول النامية مضطرة للنمو ببطء لتتحاشى العجز في ميزان المدفوعات والتعرض لأزمات سعر الصرف .

3- لأن الدول النامية لديها ميزة نسبية (ساكنة) في المنتجات الأولية ، فإن سياسات حرية التجارة وتشجيع الصادرات ستؤدي إلى منع وعرقلة التصنيع ، والذي يعتبر بمثابة القاطرة الرئيسية لتكوين المهارات الفنية والكوادر التنظيمية ورجال الأعمال .

2/2/13 حجج المتفائلين من التجارة

هؤلاء ، من ناحية أخرى ، يثقون في المكاسب من حرية التجارة ، ويقللون من أهمية والدور الذي يلعبه الطلب العالمي في تحديد تلك المكاسب من التجارة . وبدلاً من ذلك يركزون على العلاقة بين السياسة التجارية للدول الأقل نمواً وأداء الصادرات و النمو الاقتصادي . فهم يحتجون بأن حرية التجارة (وما تشمله من تشجيع الصادرات وتخفيض العملة وإزالة قيود التجارة وعموماً سيادة الأسعار الصحيحة) كل هذا سينتج عنه زيادة كبيرة في الصادرات والنمو الاقتصادي وذلك **لأن حرية التجارة توفر عدة مزايا هي :**

1- تشجيع المنافسة وتحسين عملية تخصيص الموارد وتحقيق اقتصاديات الحجم في المجالات التي تكون فيها الدول الأقل نمواً تمتلك ميزة نسبية . ومن ثم تكون تكاليف الإنتاج منخفضة .

2- إن حرية التجارة تولد ضغوط لزيادة الكفاءات وتحسين المنتج وإحداث التغيير الفني ، ومن ثم زيادة إنتاجية العنصر وما يترتب عليه من انخفاض في تكاليف الإنتاج .

3- إن حرية التجارة تعجل من إحداث النمو الاقتصادي الشامل والذي يرفع بدوره من الأرباح وتشجيع الادخار الكبير والاستثمار الكبير . ومن ثم مزيد من إحداث النمو وهكذا .

4- إن حرية التجارة تعمل على جذب الكثير من رأس المال الأجنبي والخبراء ، والذي يعتبر عرضهم نادراً في الدول الأقل نمواً .

5- إن حرية التجارة تولد الصرف الأجنبي المطلوب والذي يمكن استخدامه لاستيراد الغذاء خاصة إذا كان قطاع الزراعة يعاني من بعض المشاكل الطبيعية وغير الطبيعية في تلك الدول .

6- كما أن حرية التجارة تقضي على تشوهات الأسعار التي تنتج بسبب التدخل الحكومي في كل من الصادرات وأسواق الصرف الأجنبي ، وتحل نظام السوق في تخصيص الموارد محل الفساد وأنشطة البحث عن الريع واللذان يظهران في حالة وجود تدخل حكومي على نطاق واسع وقطاع حكومي كبير وممتد .

7- وأخيراً فإن حرية التجارة تشجع إلى مزيد من الاستخدام الأمثل للموارد النادرة ، وهذا يحسن من تخصيص الموارد بصفة عامة .

وأخيراً فإن حجة المتفائلين من حرية التجارة هي أن تشجيع الصادرات ، قد يكون صعب في البداية في ظل انخفاض مزاياه خاصة مع مقارنتها بمزايا إحلال الواردات في مراحلها الأولية . ولكن في المدى الطويل وبعد مضي فترة كافية ، فإن المكاسب الاقتصادية لتشجيع الصادرات ستكون أكبر من مكاسب إحلال الواردات والتي – أي الأخيرة – ستواجه تناقص سريع في عوائدها .

3/13 التوفيق بين الحجج المؤيدة والمعارضة: البيانات والتوفيق بينها

Reconciling the Arguments: The Data and the Consensus

يمكن مناقشة وتقييم ما سبق على مستويين ، التطبيقي والفلسفي . ففي دراسته التي قام بها عن خبرة الدول النامية على مدار الثلاثة عقود الماضية ، توصل روستام . م . كافوسي وأثبت لنا أن البرهان التطبيقي يقدم لنا بوضوح أنه لا المتفائلين ولا المتشائمين من حرية التجارة على صواب في كل الأحوال وتحت كل الظروف . وإنما يعتمد ذلك على التقلبات والتغييرات التي تصيب الاقتصاد العالمي . ومن ثم فعندما يكون الاقتصاد العالمي ينمو بشدة وهذا ماحدث بالفعل أثناء الفترة من 1960 - 1973 ، فإن الانفتاح من جانب الدول الأقل نمواً سيكون أداء اقتصادها (معبر عنه بمزيد من الصادرات الكلية والنمو الاقتصادي) أفضل من الاقتصاد المغلق . إن المؤيدين لحرية التجارة تكون حججهم قوية أثناء مثل هذه الفترات التي يكون فيها النمو العالمي سريع ، ولكن عندما ينمو الاقتصاد العالمي ببطء ، وهذا ما حدث في الفترة-1977) (1973فإن الدولة الأكثر انفتاحاً ستعاني أكثر من الدول الأخرى (باستثناء دول النمور الآسيوية الأربعة حديثة العهد بالتصنيع) وهنا تكون حجج المتشائمين من حرية التجارة والمؤيدين لتقييدها وإحلال الواردات هي الأفضل والأكثر منطقية . وقد أعقب ذلك

في عام 1988 ، دراسة تطبيقية قام بها كل من هانز سنجر ، وباتريشيا جراي والذان توسعاً في تطبيق تحليل كافوسي التطبيقي على الفترة الزمنية (1977 - 1983) والتي كانت فيها ظروف الاقتصاد العالمي معاكسة وتؤيد النتيجة القائلة أن معدلات النمو المرتفع لعوائد الصادرات تحدث فقط عندما يكون الطلب الخارجي نشط وكبير . إن تغييرات السياسة التجارية قد لا يكون لها تأثير أو يكون تأثيرها محدوداً . وهكذا فإن الدول منخفضة الدخل سوف تجد نفسها في وضع سيىء في جميع الأوقات . إن حجة كل من سنجروجراي بأن موقف البنك الدولي والآخرين معه المتفائلين من حرية التجارة وتشجيع التوجه للخارج قد لا يكون صحيح بالنسبة لجميع الدول الأقل نمواً . ولتلخيص ما سبق ، فإنه يمكن القول أن كلتا السياستين تشجيع الصادرات وإحلال الواردات له مزاياه وعيوبه ، و من ثم له متطلباته وشروطه وظروفه التي ينجح في ظلها . كما أنه قد تنجح سياسة في دولة ما ولا تنجح في دولة أخرى . إن ظروف الزمان والمكان وظروف الاقتصاد الداخلي بل والاقتصاد العالمي ، كل هذا ينعكس على أداء كل سياسة أو استراتيجية .

وخلاصة ما سبق أنه ليس على الدول النامية أن تلتزم بسياسة التوجه بالخارج دون مراعاة لظروف كل دولة ، فقد تكون مصلحة هذه الدول النامية التركيز على الداخل والاهتمام بتوفير بعض الخدمات الاجتماعية المهمة مثل الصحة والتعليم . كما أن فرض القيود أمام الواردات مثل التعريفات الجمركية ، ونظام الحصص الاستيرادية وتعديل أسعار الصرف ربما لا يصلح كل هذا بالضرورة في أن يضمن مزيداً من فرص العمل والدخل المرتفع الذي لا يقابله تعليم جيد وصحة عالية ومياه نقية ، وكل هذا ربما يعتبر أكثر أهمية للدول النامية ويجب أن تعمل من اجل توفيره . إن سياسة تشجيع الصادرات تسهم في مزيد من النمو في الناتج القومي الإجمالي GNP أكثر مما تقوم به سياسة إحلال الواردات ، وهذا ما حدث بالفعل في فترة الستينيات والسبعينيات ، ولم ينطبق نفس التحليل على فترة الثمانينيات .

كما أن نجاح سياسة تشجيع الصادرات في ظل العولمة في التسعينيات كان يرتبط بظروف كل دولة وكل منطقة ، ومن ثم يختلف من منطقة لأخرى ، ومن دولة لأخرى أيضاً . وهنا نجد أن كثير من الدول الآسيوية النامية الأكثر انفتاحاً على العالم عندما

واجهت ظروف انحسار وكساد من خلال تبنيها لسياسة التوجه للخارج لاسيما فيما يتعلق بسياسات التحرير المالي (مثل تايلاند وأندونيسيا وماليزيا وكوريا الجنوبية) فقد وجدت هذه الدول نفسها في حلقة دائرية من الاختلالات عندما انهارت عملاتها وقام المستثمرون والمضاربون الأجانب بسحب ممتلكاتهم منها بسرعة (انظر الفصل رقم 16) .

إن النتائج التي تم استخلاصها خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين تعتبر أكثر غموضاً وكلها أو معظمها يعتمد على هيكل الاقتصاد الداخلي للدول الأقل نمواً من ناحية وهيكل الاقتصاد العالمي من ناحية أخرى .

وباختصار ، فإن الإجماع الحالي الذي يستند إلى رؤية انتقائية تقوم على التوفيق بين الحجج الخاصة بكل من السياستين ، إنما يعتمد على شكل الاقتصاد وطبيعة المؤسسات والإدراك السياسي عند المراحل المختلفة للتنمية . فقد تنجح إحداها في مكان وتنجح الأخرى في مكان آخر ، وقد تنجح أحدهما في مكان ولا تنجح في مكان آخر داخل الدول النامية ، وهذه النتيجة هي التي استخلصها الاقتصادي كولين .ل . فورد .

وأخيراً فإنه يمكن القول أن تطبيق إحدى الاستراتيجيتين أو كلاهما في مكان ما في الدول النامية قد يؤدي إلى إبطاء النمو ، وربما يسرع النمو بعد ذلك وهذا يتوقف على حجم الدولة (صغير أو متوسط) وبعض الظروف الأخرى والتي قد تكون أفضل من ظروف العقود الأربعة الأخيرة . كما أنه يجب تعميق التبادل التجاري البيني للدول النامية (بين الجنوب والجنوب) أكثر من التركيز على التبادل التجاري (بين الشمال والجنوب) مع ضرورة تحقيق التكامل الاقتصادي في المناطق الخاصة بالدول النامية على غرار ما حدث في الدول المتقدمة .

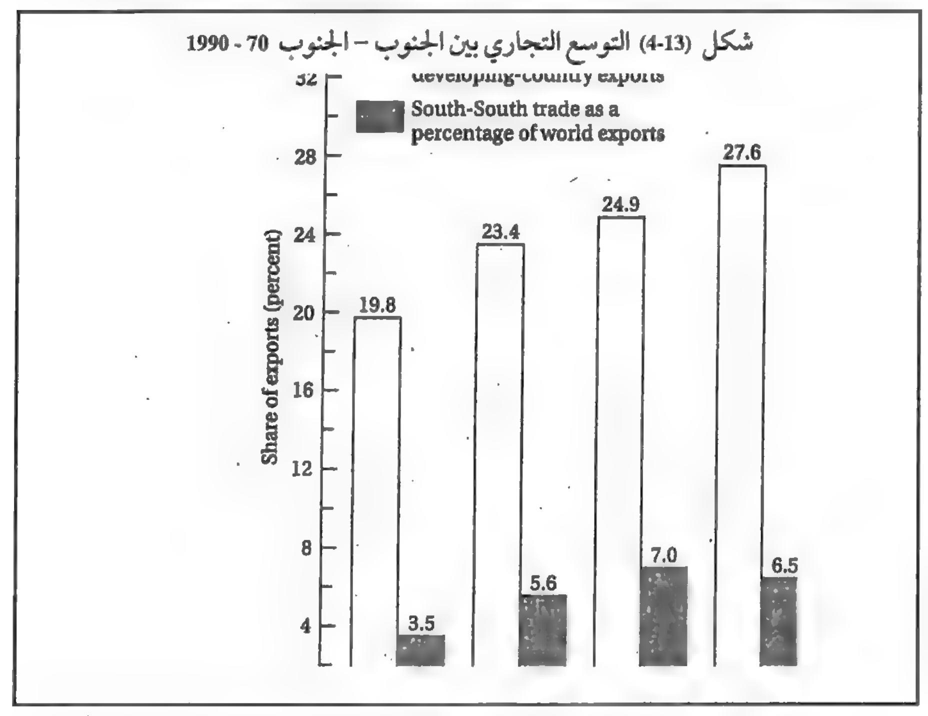
4/13 التجارة بين الجنوب والجنوب والتكامل الاقتصادي: التوجه للخارج وللداخل

South - South Trade & Economic Integration: Looking Outward & Inward

1/4/13 نمو التجارة بين الدول النامية

بالرغم من أن التجارة بين الدول النامية تدور في حدود 7% فقط من إجمالي التجارة العالمية في السبعينات ، إلا أنها منذ الثمانينات بدأت تنمو بمعدل سريع . وفي

التسعينات نمت هذه التجارة بين الجنوب والجنوب لتشكل 33% من إجمالي صادرات دول العالم الثالث (انظر الشكل رقم 13-4) أما التجارة في السلع المصنعة فقد ارتفعت من 5% فقط في عام 1960 إلى حوالي 35% من إجمالي الصادرات في التسعينيات . إلا أن معظم هذا النمو الذي حدث في صادرات الدول الأقل نمواً البينية قد ساعد على تخفيض حدة نقص الطلب ونمو الحماية في الدول المتقدمة تجاه تلك الدول النامية والأقل نمواً .



شكل (13-4) التوسع التجاري بين الجنوب – الجنوب 70 - 1990

وهناك عديد من اقتصاديي التنمية يرون أن الدول النامية يجب عليها ـ تبعاً لذلك ـ أن توجه تجارتها نحو بعضها البعض . كما أن حججهم التي تبرر هذا الرأى عادة ما تتلخص في الأربع حجج الأساسية الآتية :

1- هناك تغييرات نسبية في الميزة النسبية بين تجارة الجنوب والجنوب على العكس بين تجارة الشمال والشمال .

2- هناك مكاسب ديناميكية كبيرة يتم الحصول عليها من مثل هذه التجارة .

3- إن عدم استقرار الصادرات الذي ينتج من التقلبات التي تحدث في الدول المتقدمة يمكن تقليلها في حالة تعاون دول الجنوب معاً .

4- تحقيق استراتيچية الاعتماد على الذات ، ومن ثم تخفيض التبعية للدول المتقدمة في الشمال .

دعنا الآن نعطي أمثلة عن طبيعة هذه الحجج وتلك المبررات .

2/4/13 التكامل الاقتصادي: النظرية والتطبيق

بسبب التباين الكبير في التبادل التجاري بين دول الجنوب والجنوب ، فإنه يفترض أن على الدول النامية أن تعمق من تبادلها التجاري مع بعضها البعض في شكل مجموعات أو تبادلات ثنائية ، مع التحرك نحو مزيد من التكامل الاقتصادي . ويحدث التكامل الاقتصادي عندما تقوم مجموعة من الدول تقع في منطقة جغرافية واحدة وخاصة لو كانت من نفس الأحجام والمساحات ومراحل النمو الاقتصادي والهيكل الاقتصادي ، في الاتحاد سوياً في شكل اتحاد اقتصادي أو تكتل تجاري إقليمي .

ولعمل شكل ما من أشكال الوحدة الاقتصادية أو عمل تجمع تجاري إقليمي من خلال رفع وزيادة التعريفة المشتركة والموحدة تجاه باقي الدول التي تقع خارج هذا التكتل أو التجمع مع إلغاء التعريفة الجمركية البينية في نفس الوقت على مستوى هذا التكتل أو التجمع . وفيما يتعلق بالإطار النظري لأدبيات التكامل ، فإذا كانت التعريفة الجمركية غير موجودة بين الدول المشتركة في نفس الوقت الذي توجد فيه تعريفة موحدة خارج التكتل تجاه العالم الخارجي ، فإن هذا الشكل من أشكال أو درجات التكامل الاقتصادي يسمى بالاتحاد الجمركي . أما إذا كانت التعريفة الخارجية على مستوى الدول المندمجة غير موحدة ، أما التعريفة الداخلية فهي الملغاة ، فإن في هذه الحالة يعرف شكل التكامل بأنه إقامة منطقة تجارة حرة ، وأخيراً في مرحلة السوق المشتركة تشمل بالإضافة لتوافر شروط الاتحاد الجمركي ، حرية انتقال كل من عنصر العمل وعنصر رأس المال (عناصر الإنتاج) المشتركة في تلك السوق .

ولقد تم تأسيس نظرية الاتحادات الجمركية والتكامل الاقتصادي في البداية على يد الاقتصادي جاكوب فاينر الأستاذ بجامعة برينستون في الأربعينيات . إن اللب الرئيسي والتقليدي لهذه النظرية هو إبرازها الآثار الرئيسية الساكنة لعملية تخصيص

الموارد في ضوء توزيع الموارد والمنتجات بين الدول الأعضاء في التكتل في ظل وجود تكتل بين دول عالية المرونة في صناعاتها ، بينما تكون تلك المكاسب محدودة في حالة الدول النامية التي لا تمتلك قواعد صناعية مرنة . ومن ثم ينبغي عليها بناء مثل تلك القواعد الصناعية حتى تستفيد أكثر من مزايا التكامل الاقتصادي . واليوم ، هناك بعض المفاهيم المرتبطة بنظرية التكامل الاقتصادي تعطينا القدرة على مدى اختيار ومعرفة وتقويم النجاح – في المدى القصير – الذي يمكن أن تعكسه مثل تلك الأشكال للتكامل الاقتصادي بين دول العالم الثالث ، وتوضيح العيوب أو الفشل أيضاً الذي يمكن أن يصيب ذلك التكامل في إطار تلك الدول .

إن الفائدة الاقتصادية الأساسية المنبثقة من تفعيل التكامل التدريجي بين الاقتصاديات يتمثل في فائدة ديناميكية في الأجل الطويل وهي : أن التكامل يوفر الفرصة أمام الصناعات التي تكون قد نشأت منذ فترة لتحصل على مزايا اقتصاديات الحجم والمتمثلة في توافر سوق اقتصادي ضخم يضم دول التكتل كلها . لذلك فإن التكامل هو آلية تعمل على تشجيع التقسيم الرشيد للعمل بين مجموعة الدول المشاركة ، ومن ثم تستفيد كل دولة من التكامل وتتخصص أكثر في سلع الميزة النسبية وتنتج بتكاليف أقل . أما في ظل غياب التكامل فإن كل دولة تحاول بطريقة منفصلة أن تعمل وربما لا يتوافر لها السوق التضخم الكافي الذي يحقق لها اقتصاديات الحجم لأن سوقها المحلي صغير ، مما يدفع المصانع المحلية لتقليل إنتاجها . وبالتالي يحدث ارتفاع في التكاليف .

وفي مثل هذه الحالات ، فإن التصنيع بالإحلال محل الواردات سيعطى نفس النتائج حيث ستكون التكلفة عالية والصناعات المحلية غير كفء . علاوة على ما سبق ، فإنه في حالة غياب التكامل أيضاً فإن الصناعة نفسها (مثل المنسوجات والأحذية وغيرها) ربما تكون قد تم إنشاؤها في دولتين أو أكثر من الدول الصغيرة ، وفي كل منها ستعمل الصناعة بطاقة أقل من طاقتها القصوى (تعمل في ظل وجود طاقة عاطلة) ومن ثم يجب حمايتها من الواردات المثيلة المنافسة سواء باستخدام التعريفة الجمركية أو نظام الحصص . وهذا لا يمثل فقط إهدار للموارد النادرة ، ولكن يعني أيضاً أن المستهلكين يجب أن يدفعوا أسعاراً أعلى للمنتجات عن الوضع في

حالة التكامل والسوق الكبير الذي تكون فيه التكلفة منخفضة عن سوق الدولة الواحدة .

وهناك فائدة ديناميكية ثانية تجنيها الاقتصاديات المشاركة في التكامل الاقتصادي خاصة اقتصاديات الدولة الأقل نمواً . فمن خلال إزالة القيود أمام التجارة بين الدول المشاركة الأعضاء في التكتل ، فإن هناك إمكانية لعمل تخطيط صناعي منسق ومتوافق بين هذه الدول ، خاصة في الصناعات التي تتمتع باقتصاديات الحجم والتي تكون موجودة بالفعل . ومن الأمثلة على هذه الصناعات ، الأسمدة والصناعات البتروكيماوية والصناعات الثقيلة مثل : الحديد والصلب والسلع الرأسمالية وصناعات الآلات والمعدات والتركيبات والتجهيزات الميكانيكية الخاصة بالمزارع الصغيرة . ولكن التخطيط المنسق للتوسع الصناعي الذي يغطي كل الدول المشاركة للتعجيل بمعدلات نموها الصناعي من خلال الصناعات الموجودة التي تختلف من دولة لأخرى سواء الظروف البيئية أو غيرها يجعل هذه الدول تقترب من حالة التكامل الاقتصادي الكامل وربما لوحدة سياسية حقيقية . ولكن ربما مشكلة التخلي عن السيادة وعدم الرغبة في ذلك والاعتداد بالنفس هي التي تواجه المراحل العليا للتكامل الاقتصادي والسياسي ، وبناء على ما سبق فإن دول العالم الثالث ، وخاصة الصغيرة منها ، ستستمر في الحصول على الخبرات ، وستستفيد من التكتل بدلاً من أن تكون منغلقة ، أو مشاركة بالكامل داخل اقتصاد عالمي غير متكافئ . ومن هنا فإن المكاسب من التكامل سوف تزداد لاسيما في المدى الطويل لأى شكل من أشكال التعاون الاقتصادي وربما يحدث أيضاً تعاون وتقارب سياسي .

بالإضافة للفائدتين الديناميكيتين المتحصل عليهما من التكامل في الأجل الطويل والسابق ذكرهما ، فهناك أيضاً حجة إستاتيكية (ساكنة) نمطية تعرف بمكاسب خلق التجارة وتحويل التجارة . وخلق التجارة يحدث عندما تكون القيود الخارجية واحدة ومشتركة ، وهناك حرية في التجارة الداخلية بين الدول الأعضاء في شكل التكامل ، وهذا ينقل الإنتاج من الدول ذات التكلفة المرتفعة إلى الدول ذات التكلفة المنخفضة داخل التكتل . ومن ثم تستفيد الدول من مزايا تخصص الدول الأخرى وانخفاض تكاليف الإنتاج بها .

فعلى سبيل المثال ، قبل التكامل ، ربما تقوم الدولتان A ، B بإنتاج نفس السلعة ولتكن المنسوجات لعرضها في أسواقهما المحلية وربما يكون إنتاج الدولة A منخفض التكلفة ، ولكن صادراتها إلى الدولة B معرقلة بسبب التعريفة العالية التي تفرضها الدولة الأخيرة (B) . ولكن إذا قامت الدولتان B,A بتشكيل اتحاد جمركي من خلال إلغاء قيود التجارة الجمركية بينها ، فإن الدولة A تصبح أكثر كفاءة في صناعة المنسوجات منخفضة التكاليف . ومن ثم ستتخصص في هذه الصناعة وتخدم السوقيين سوقها وسوق الدولة B . ومن ثم ستخلق وتزداد التجارة بينهما بسبب إلغاء هذه القيود ، كما تقوم الدولة B بمزيد من الاستهلاك من هذه السلعة بسبب استيرادها بأسعار رخيصة من الدولة A ، حيث إن تكلفة إنتاجها في الدولة B مرتفعة ومن ثم تزداد التجارة بينهما .

وبالمثل فإن تحويل التجارة يحدث عندما تتسبب التعريفة الجمركية الموحدة على مستوى الاتحاد الجمركي والمفروض على الدولة خارج الاتحاد في التأثير على كل من الاستهلاك والإنتاج في دول الاتحاد ، حيث سيحدث تحول في التجارة من دول خارج الاتحاد تكون تكاليفها منخفضة (مثل أحد الدول المتقدمة) إلى التجارة مع أحد دول الاتحاد (تكون تكاليفها مرتفعة) . ومن هنا فإن أثر تحويل التجارة دائما ما يكون سالبا لذلك فهو غير مرغوب فيه ويخفض من الآثار الإيجابية الصافية للاتحاد الجمركي لأنهم سيضطروا للتعامل مع دول الاتحاد التي ربما تكون أقل كفاءة (مثل أحد الدول النامية) من الدول خارج الاتحاد بسبب السياج الجمركي الموحد المفروض قبل العالم الخارجي خارج حزام الاتحاد الجمركي المفروض . ولكن هذه المبررات والحجج الساكنة (الآثار الاستاتيكية) وخاصة تحويل التجارة للتكامل الاقتصادي يتجاهل حقيقتين أساسيتين هما : الأولى ، هناك اقتصاديات حجم محتملة ، فضلا عن إمكانية خلق فرص عمل محلية ، بالإضافة إلى التدفق الدائري للدخل داخل منطقة التكامل . إن تحويل التجارة (الأثر الساكن الثاني) ربما يتحول إلى أثر ديناميكي لخلق التجارة بعد ذلك . وهذا باختصار يتباين ويختلف عن حجة الصناعة الناشئة وحمايتها . ولكن مع احتمال نمو هذه الصناعات الناشئة بسبب كبر حجم السوق الناتج عن الاتحاد الجمركي ، فإن هذا يكون له أثره الإيجابي وليس السلبي . أما الحقيقة

الثانية ، فهي أنه إذا كان في غياب التكامل ، فإن كل دولة سوف تحمى صناعتها المحلية التي تحل محل الواردات في مواجهة كل العارضين الأجانب ذوى التكاليف المنخفضة ، فإن التعريفة الخارجية الموحدة على جميع الدول المشاركة في الاتحاد سوف تتسبب في وقف مزيد من أثر تحويل التجارة الذي كان سيحدث في أى حال ، ولكن بمجرد تحقيق اقتصاديات الحجم فإن إمكانية خلق التجارة الديناميكية يبدأ في الظهور . ومن ثم ، فإن تلخيص وتوضيح هذه المفاهيم الاستاتيكية مثل تحويل التجارة وخلق التجارة يعتبر أمر هام ومفيد . وبناء على ما سبق ، فإن من المهم أن نحلل الأثر والكيفية الديناميكية للنمو والتنمية الخاص بالدول أكثر من الاهتمام بالإطار النظري لنماذج التجارة الحرة التقليدية .

3/4/13 تجمعات التجارة الإقليمية وعالمية التجارة

يمكن أن نستخلص مما سبق ، أن الدول النامية التي تتساوى نسبياً في مراحل التنمية الصناعية ، مع أحجام السوق الصغيرة ، ومع الاهتمام القوى في تنسيق وترشيد نماذج النمو الصناعي المشتركة ، والتي من خلالها تعظم الفائدة من سياسات التجارة الخارجية سواء الموجهة للداخل أو الخارج والمعاد صياغتها من خلال (في ضوء) التكامل الاقتصادي . وبصفة خاصة ، فإن التجمعات الإقليمية للدول الصغيرة مثل دول وسط أمريكا وجنوب وغرب أفريقيا تستطيع خلق الظروف الاقتصادية (وبصفة أساسية خلق سوق كبير داخلي) للتعجيل بمجهوداتها التنموية (المشتركة) . إن مثل هذه التجمعات تستطيع أيضا أن تشجع من التنمية طويلة الأجل من خلال تمكين الدول النامية من عمل علاقات تجارية مع الدول المتقدمة ، وتكون قوتها التفاوضية في هذه الحالة أكبر من قوتها فرادى ، وربما أيضا تمتلك القوة التي تمكنها من الضغط على الشركات متعددة الجنسيات العاملة في قطاعاتها الصناعية ومن ثم كسر احتكار تلك الشركات . وعلى أية حال ، فإنه يمكن القول بشكل قاطع أنه بدون تعاون وتكامل فإن إمكانية التوصل لتقدم اقتصادي متواصل في معظم الدول الأقل نموا متوسطة ومنخفضة الدخل سوف يكون احتمال تحقيقه أمر ضعيف .

ولكن حتى إذا كان التكامل الاقتصادي يمتلك منطق اقتصادى ، وله فوائده على الورق (وربما في الواقع لحل بعض المشاكل الاستفادة في الطويل للدول الصغيرة) ، إلا أنه في التطبيق العملي يتطلب قدر من التقارب الإقليمى أكثر من التوجه الوطني ، الذي غالبا ما يكون منخفض في كثير من الدول . فمثلا ، الوضع غير الجاد وغير الناجح لاتحاد شرق أفريقيا في السبعينيات ، يتأكد بسبب الصراعات السياسية والعرقية والأيديولوچية والتي توجد بين هذه الدول مثل : كينيا وتنزانيا وأوغندا ، والتي يمكن أن تفشل المنطق الاقتصادي للتعاون الإقليمى . ومن ثم فإن التعاون السياسي والتقارب الأيدلوچي يمكن أن يسهم في تحقيق التعاون والتقارب الاقتصادي ، كما أن التعاون الاقتصادي يمكن أن يقلل من الخلافات السياسية والعرقية . ولكن باستشراف المستقبل ، يمكن القول أن التأثير الخاص للتكامل هو تأثير إيجابي متزايد ، حيث أصبح التعامل التجاري في تزايد مستمر في إطار العولمة ، وحتى الدول الكبرى الصناعية أدركت الآن أنها لا تستطيع العيش والمضي في تقدمها الاقتصادي بمفردها . ففي أوروبا ، أصبح موضوع السوق الأوروبية الموحدة حقيقة بنهاية عام 1992 حيث تم إلغاء كافة القيود الداخلية على التجارة بين دول السوق ، والآن وصلت إلى الاتحاد الأوروبي الذي وضع عملة واحدة وأحدث قدر كبير من التعاون النقدي لاسيما مع قرار إنضمام عشر دول أخرى من أوروبا الشرقية إلى الاتحاد الأوروبي في أول مايو 2004[1] ، مما خلق تأثير كبير على الاقتصاد العالمي . وبطريقة مشابهة ، فإن المجهودات التي تقوم بها أمريكا الشمالية من خلال إقامة منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية النافتا (AFTA) تعرض لنا ترتيبات معينة ينبغى على الدول النامية أن تحذو حذوها . كما يوضح هذا التكتل أن أحد الدول النامية وهي المكسيك انضمت لهذا التكتل الذي يضم الدول المتقدمة ،وهي كندا والولايات المتحدة (كما أن شيلي أيضا كدولة نامية تسعى للانضمام) .

وهناك تجمعين اقتصاديين أساسيين يوجدان الآن في أمريكا اللاتينية . حيث نجد أن كل من الأرجنتين والبرازيل وأورجواى وبارجواى قد أنهوا عام ، 1994 الترتيبات الخاصة بإقامة منطقة تجارة حرة تسمى "السوق المشتركة للمخروط الجنوبي لأمريكا

(1) المترجم .

اللاتينية" ، كما يعرف أيضا بالـ (Mercosur) . فبعد مُضي ست سنوات تالية من الترتيبات الخاصة بذلك التكتل ، فإن التجارة البينية في هذا التكتل يتوقع أن تزيد بأكثر من 17 مليار دولار (انظر الجدول رقم (13-3) ، ومن هنا تحولت البرازيل مكان الولايات المتحدة في التبادل التجاري مع الأرجنتين كسوق كبير (وكلتا الدولتين الأرجنتين والبرازيل ستكونان في وضع أفضل) وإن هذا التكتل سيحقق اقتصاديات الحجم ويخلق سوق كبير ومتسع يضم 180 مليون نسمة وبه أنشطة اقتصادية تعادل 800 مليار دولار . كما أن الدول الأمريكية الجنوبية الأخرى عملت تجمع هو تجميع (الآندين) (ويشمل كل من بوليفيا وكولومبيا والأكوادور وبيرو ، وفنزويلا) ، الذي أنشأ سوق كاملا مشتركة في عام 1995 . وسيترتب عليه زيادة التجارة البينية لهذا التكتل بنسبة (370%) بين عامي 1990 - 1996 . أما في أفريقيا فهي تتجه أيضا نحو مزيد من التجمعات الاقتصادية وتشجع التكامل الاقتصادي الإقليمي . وأهم هذه التكتلات التي تشكلت هو الاتحاد التنموي للجنوب الأفريقي السادك .(SADC) ويتشكل هذا الاتحاد من عشر دول هي : أنجولا ، بتسوانا ، ليسوتو ، مالاوى ، موزمبيق ، ناميبيا ، جنوب أفريقيا ، سوازيلاند ، زامبيا ، وزيمبابوى ، مما سيوفر نمو كبير في التجارة لهذه الدول ، ويدعم التنمية بها ويوجد كثير من الفرص لها ، والموضحة في جدول (13-3) ، حيث زادت التجارة البينية لدول السادك بنسبة 450% خلال التسعينيات .

إن السؤال الحاسم الذي يتعلق بجميع التكتلات التجارية الإقليمية لا يتعلق بما إذا كان التكامل سيؤدي إلى تشجيع النمو الداخلي ، ولكنه يتعلق بما إذا كانت هذه التجمعات الإقليمية سوف تؤدي إلى تجزئة الاقتصاد العالمي في عكس اتجاه العولمة الحالي الخاص بالتجارة . ويعتقد معظم الاقتصاديين أن العولمة قد وجدت لتبقى ، وخاصة في ظل قيام الشركات متعددة الجنسية بإقامة فروع لها في كافة أنحاء العالم . وبالنسبة للدول الأقل تقدماً ، يمكن أن تمثل التكتلات الإقليمية الفعالة سياجاً يحمي هذه الدول من الآثار السلبية الناجمة عن العولمة globalization ، وفي نفس الوقت يسمح لها بالاستفادة من المزايا الديناميكية الناتجة عن التخصص ، وتحقيق درجة أكبر من المساواة والعدالة بين الدول الأعضاء .

جدول (13-3) التجارة داخل التكتلات التجارية الإقليمية في العالم الثالث 1970-1996

السنة / التكتل التجاري	1970		1980		1990		1996	
	الحجم مليون دولار	نصيب اجمالي الصادرات %	الحجم مليون دولار	نصيب اجمالي الصادرات %	الحجم مليون دولار	نصيب اجمالي الصادرات %	الحجم مليون دولار	نصيب اجمالي الصادرات %
أمريكا اللاتينية :								
مجموعة الأندين	97	1,8	1161	3,8	1312	3,8	4806	10,4
تكتل الميركوسور	451	9,4	3424	11,6	4127	8,9	17151	22,8
تجمع وسط أمريكا CACM	287	26	1174	24,4	671	15,3	1566	15,7
تكتل أمريكا اللاتينية LAIA	1263	9,9	10981	13,7	12331	8,9	38617	16,5
أفريقيا :								
تجمع الكوميسا	239	7,5	592	10,3	847	7,6	1479	9,3
تجمع الاكواس	86	2,9	692	10,1	1533	7,8	2345	8,7
تجمع الساديك	76	1,4	96	0,3	942	2,9	4231	10,4
آسيا :								
تجمع الآسيان	1201	19,7	12016	16,9	26397	18,7	77221	23,2

المصدر : البنك الدولي ، مؤشرات التنمية العالمية ، واشنطن ، 1998 ، جدول 6-6 .

5/13 السياسات التجارية للدول المتقدمة: الحاجة إلى إعادة صياغتها
Trade Policies of Developed Countries: The Need for Reform

يعتبر تغيير السياسات الاقتصادية والتجارية للدول المتقدمة مهمة جدا لمستقبل وحاضر دول العالم الثالث ، وعوائد الصرف الأجنبي ، وذلك من خلال ثلاثة مداخل رئيسية هي :

1- تأثير القيود التعريفية وغير التعريفية على صادرات الدول الأقل نموا .

2- مساعدات التكيف التي تقدمها الدول المتقدمة للعاملين الذين تتم إزاحتهم من قطاع الصناعة بسبب واردات الصناعات كثيفة العمل من الدول النامية .

3- التأثير العام للسياسات الاقتصادية المحلية للدولة الغنية على اقتصاديات الدول النامية .

6/13 الحالة الدراسية

للفصل الثالث عشر

إقتصاد كوريا الجنوبية



• **بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية:**

العاصمة : سول

المساحة : 98500 كم2

السكان : 46,4 مليون نسمة (1998)

معدل النمو السنوي للسكان : 1% (1998)

نصيب الفرد من الـGNP : 10550 دولار سنوياً (1997)

متوسط معدل نصيب الفرد من الـ GNP

حسب تعادل القوى الشرائية : 13500 دولار سنوياً (1997)

متوسط معدل نصيب الفرد من الـ GNP : 7,3% (1965 - 1996)

مساهمة قطاع الزراعة في الـ GDP : 6% (1997)

مساهمة قطاع الصادرات في الـ GDP : 32% (1996)

معدل وفيات الأطفال الرضع (في الألف) : 1 (1998)

معدل الأطفال المعرضون لسوء التغذية : أقل من 1% (1998)

نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة : 41% (1997)

معدل الأمية (الأكثر من 15 سنة) : الرجال 1% ،النساء 3% (1996)

مؤشر التنمية البشرية : 0,89 مرتفع (1995)

تعد كوريا الجنوبية من أنجح الأمثلة على أنه كيف تستطيع التجارة الدولية والسياسة التجارية تحويل دولة نامية من حالة فقر عام وشامل إلى حالة دخول مرتفعة في بحر جيل واحد . وبالرغم من خلو كوريا من الموارد الطبيعية إلا أن أحد أعظم موجوداتها هي مثابراتها وكدها وشعبها المتعلم المثقف ، والتي قادتها للنجاح بالإضافة إلى التحالفات الاستراتيجية الموجودة فيها بين الحكومة والصناعة الخاصة في إنتاج وتسويق الصادرات المختارة بعناية مع العمل على حمايتهم أى حماية الصناعة الوطنية بشكل حصين من منافسة الواردات .

وتمثل جمهورية كوريا (كوريا الجنوبية) الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة الكورية الواقعة في الجزء الجنوبي الشرقي من الصين ، كما تفصل بحر اليابان عن البحر الأصفر . وتتمثل حدود كوريا الأرضية الوحيدة التي تحدها مع كوريا الشمالية ، والتي تشكلت بواسطة الخط الفاصل العسكري (MDL) والذي يبين الخط الذي يفصل بين الدول المتحاربة في نهاية الحرب الكورية . وتحتل كوريا الجنوبية مركزا من أكثر دول الكثافة السكانية تركزا في العالم وذلك بحوالي 46 مليون نسمة وهو أكثر من الهند (مثلا) أو اليابان ، بينما كوريا الشمالية والتي هي أكبر إقليميا ، فتضم حوالي 24 مليون نسمة . وقد كان النمو الاقتصادي لكوريا الجنوبية على مدار الـ 40 عام الماضية ، شيء مؤثر . كما تفوقت الدولة في أن تتحول من كونها واحد من أفقر دول العالم في الخمسينيات إلى واحد من أغنى دول العالم في التسعينيات .

وفي الواقع فنجد أنه في عام 1996 ، قد أطلق البنك الدولي على كوريا اسم دولة الدخل المرتفع كما أنها انضمت للـ (OECD) أو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس كدولة تصنيعية ، ودولة مساعدة أى تقدم المساعدات للدول الأقل نمواً . ولكن كل هذا كان قبل أن تصبح الضحية الرئيسية لأزمة سنة 1997 الأسيوية .

ونجد أن انقسام شبه الجزيرة الكورية سنة 1945 قد أسفر عن وحدتين اقتصاديتين مشوهتين . حيث ورثت كوريا الشمالية معظم الموارد المعدنية والموارد المائية بالإضافة إلى معظم القواعد الصناعية التقليدية الموجودة التي قام ببنائها اليابانيون أثناء الاحتلال الطويل . وقد تركت كوريا الجنوبية بعمالة غير مدربة أو مؤهلة ومعظم الموارد الزراعية المحدودة في شبه الجزيرة الكورية .

وبالرغم من أن كل منهما - كوريا الشمالية والجنوبية - عانت من الدمار الذي ولدته الحرب الكورية في الخمسينيات ، إلا أن تدفق اللاجئين قد أضاف لاقتصاد كوريا الجنوبية الكثير من البلاء . لهذا السبب فقد بدأت كوريا الجنوبية فترة ما بعد الحرب بناتج قومي كلي للفرد ينقص بكثير عن ذلك الموجود في كوريا الشمالية .

وتتضمن موارد كوريا الجنوبية المعدنية الضئيلة معدن التنجستين ، وفحم الأنثراسيت وخام الحديد والحجر الجيرى والكولونيت والجرافيت . ولا يوجد هناك بترول ، وتعد الطاقة هي الاهتمام الرئيسي من قبل المخطط الاقتصادي الوطني .

ونرى أن برامج الدولة الطموحة لبناء قوة نووية قائما على قدم وساق مع خطط عديدة التنفيذ ووجود عدد يعمل فعلاً في عام 1994م . وقد كانت كوريا الجنوبية مكتفية ذاتيا في إنتاج الأرز في عام 1977م ، ولكن مع ارتفاع الطلب ومع المحاصيل العديدة المخيبة للأمل قد جعلتها مستوردة للأرز .

وقد بدأ النمو الصناعي الناجح لكوريا الجنوبية في أوائل الستينيات ، عندما قامت الحكومة بتأسيس وتشكيل إصلاحات اقتصادية مؤكدة على الصادرات والصناعات التصديرية في ضوء العمالة المكثفة . كما قامت الحكومة أيضا بتنفيذ إصلاح في العملة ، وتقوية المؤسسات المالية بالإضافة إلى أنها أقامت خطط اقتصادية مرنة .

ويعزى النمو والتنمية السريعة المدعم في كوريا الجنوبية إلى بعض العوامل الاقتصادية والسياسة المحددة : مثل مستوى التضحية ، ومعرفة القراءة والكتابة بين الشعب ، في أوائل الستينيات ، الإصلاحات الاقتصادية (متضمنة إصلاح الأراضي) ، والتي كانت تهدف إلى توسيع الصادرات والصناعات الكثيفة العمالة ، وإزالة موانع الواردات

تدريجيا ، والمرونة القصوى لإدارة الاقتصاد والتعاون المتقارب بين الحكومة والصناعات الخاصة ، واستغلال النظام المصرفي وتنمية السوق التمويلية الكفء .

وقد أحدثت التشوهات الاقتصادية الداخلية – الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي تبعت اغتيال الرئيس بارك سنة 1979 وآثار التنمية الاقتصادية العالمية مثل ارتفاع أسعار البترول العالمية سنة 1979 التي أدت إلى فترة ركود شديدة في كوريا الجنوبية سنة 1980 وقد انتعش الاقتصاد بشكل ما في السنتين التاليتين ، ولكنها لم تظل إلى ربيع 1983 . كما أن انتعاش الاقتصاد في الولايات المتحدة أدى إلى ارتفاع أداء الاقتصاد في كوريا الجنوبية بحيث يصبح يتخذ الشكل الجيد الذي كان في الأيام الماضية قبل الأزمة . وقد أدار مخططو الاقتصاد تأكيدهم واهتمامهم من النمو المرتفع إلى النمو المستقر . ويعد تسجيل 5% نمو للناتج القومي الكلي الحقيقي في عام 1985م فقد نهض الاقتصاد في كوريا الجنوبية بشكل مؤثر ، وتعد السنوات 1986 - 1988 من أنجح سنوات الاقتصاد على الإطلاق ، حيث إن ازدهار الصادرات قد أدى إلى زيادة في معدل النمو السنوي بما يقرب من 15%واستمرت كوريا الجنوبية في إدارة ديونها الخارجية الكبيرة (حوالي 42 مليار دولار في سنة 1992)وكان لها معدل نمو سنوي للدخل الحقيقي للفرد ما بين 1985 - 1995 حوالي 7.6% .

وتعد كوريا الآن الدولة العاشرة في العالم كاقتصاد قائم على التبادل . وذلك في عام 1995 ، حيث عبر دخل الفرد حاجز الـ 8356 دولار الذي يفصل دول الدخل المرتفع عن دول الدخل المتوسط ، في نظام تصنيف البنك الدولي . وقد نمت الصادرات بأكثر من 16% سنويا وذلك ما بين 1965 و 1995 . وقد أدت الاستثمارات الكثيفة في التعليم بالإضافة إلى المدخرات المرتفعة وتراكم رأس المال إلى 11% زيادة سنوية في إنتاجية العمالة في الستينيات والتسعينيات اخذت شكل الظاهرة . وقد تحول نمو الصادرات من الصناعات كثيفة العمل (المنسوجات والأحذية) إلى الصناعات كثيفة المهارات ورأس المال البشري والإنتاج ذو الكفاءة العالية (الأجهزة الإلكترونية والسيارات) حيث كيفت كوريا الجنوبية تقنيات أجنبية تتناسب مع عمالتها ذات الأجر المنخفض ولكنها متعلمة جيداً .

وكقوة عظمى جديدة في الاقتصاد الدولي وكواحدة من أقوى الدول اقتصاديا في عداد الدول الصناعية المستحدثة ، من دول العالم الثالث ، فإن كوريا الجنوبية تعد مثالاً جديا وواضحا على تنمية طويلة الأجل ناجحة . ولكن في شهور الضعف في عام 1997سقطت كوريا الجنوبية ضحية لأزمة العملة الأسيوية حيث فقدت عملتها – اليوان – حوالي30% من قيمتها وبدأ الاقتصاد الدخول في حالة انخفاض اقتصادي ، وكانت الأسباب كثيرة ومتنوعة ، متضمنة تراكم الديون المحلية والأجنبية الغير مشار إليها ، كما أن عجز الميزان التجاري تزايد بسبب استنزاف لاحتياطات الصرف الأجنبي ، والنظام المصرفي المفتقد (للشفافية) ، (عدم جلاء كامل ووضوح لكل مشاكل ديونها) .

وكان من الضروري استدعاء صندوق النقد الدولي كى ينقذ عملتها المحلية «اليوان» وكي ينقذ الاقتصاد المتداعي وذلك باتفاقية إنقاذ تتضمن إقراض كوريا 57 مليار دولار .

وفي المقابل ، كان على كوريا الجنوبية أن تقوم بإصلاحات جذرية في السوق لاقتصادها الذي تسيطر عليه البيروقراطية متضمنة إنشاء وكالة رقابة مالية ، وإلغاء السقوف على أسعار الفائدة ، وأن تقوم بتحسينات في الإفصاح المالي ، ورغبة في احتواء العناقيد التي تسيطر على الصناعات الكورية ، وإن يفتحوا دفاترهم المالية . وأجبر الكثير بالتالي على إشهار الإفلاس عندما أصبحوا لا يستطيعوا الخروج من النشاط أو اللجوء كما كان في الماضي إلى البنك المركزي كما أدى سياسيا لإنقاذهم من الأزمة .

ولم يكن أثر أزمة آسيا 1997 طويل الأجل على كوريا الجنوبية أكيد في تلك الآونة . فقد تحول معدل نمو الإنتاج الكلي المحلي عام 1997 من 6% إلى 5% في عام 1998 ، وهي السنة الأولى التي ينخفض فيها منذ 1980 كما تضاعفت البطالة من 3.5% إلى9% وقفزت الافلاسات من أقل من الـ 1000 في الشهر

عام 1997 إلى أكثر من 3300 عام 1998 . فضلا عن أن بعض المحللين لديهم شك أن كوريا الجنوبية ستشفي من تلك الأزمة وتستكمل تنميتها . إن المعجزة الآسيوية لم تنته بعد ، إنها مجرد كبوة . وأزمة ربما تكون عارضة ومؤقتة .

* * *

7/13 أسئلة للمناقشة :

س 1 : اشرح الفرق بين سياسات التنمية الموجهة للدخل (الأولية والثانوية) وسياسات التنمية الموجهة للخارج (الأولية والثانوية)؟

س 2 : اشرح باختصار السياسات التجارية المتاحة أمام دول العالم الثالث؟ واشرح لماذا كانت بعض هذه السياسات قد تم تبنيها؟

س 3 : ما هي إمكانيات ومزايا وعيوب سياسة تشجيع الصادرات في الدول النامية ، مع الإشارة إلى بعض النماذج المحددة لبعض السلع (على سبيل المثال المنتجات الغذائية الأولية ، المواد الخام ، المعادن ، والوقود ، السلع المصنعة)؟

س 4 : إن معظم الدول الأقل نموا في قارات أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا اتبعوا سياسات لإحلال الواردات واعتبروها من أهم المكونات الأساسية لاستراتيجياتهم التنموية . اشرح التبريرات النظرية والعملية لهذه الاستراتيجية والتي جعلتها تدعم من اتجاهها نحو سياسات إحلال الواردات ، وما هي العقبات التي تواجه التطبيق العملي لهذه السياسة؟ ولماذا كانت النتائج في معظم الحالات لا تتماشى مع التوقعات التي كانت مرجوة منها؟

س 5 : اشرح بعض الحجج التي تؤيد الأخذ بالقيود التعريفية والحصص والقيود التجارية الأخرى في الدول النامية؟

س 6 : ما هي القضايا والقواعد التي بنى عليها كل من المؤيدين للتجارة (المتفائلين) والمعارضين لها (المتشائمين) وآرائهم ، وأى من الفريقين على صواب؟ اشرح إجابتك .

س 7 : ما هي الآثار الديناميكية والاستاتيكية للتكامل الاقتصادي في الدول الأقل نموا؟ أوصف باختصار الأشكال المختلفة للتكامل الاقتصادي (على سبيل المثال الاتحاد الجمركي ، مناطق التجارة الحرة) وما هي القيود الأساسية التي تحد من فاعلية التكامل الاقتصادي في مناطق العالم الثالث؟

س 8 : كيف تعمل السياسات التجارية للدول المتقدمة في التأثير على قدرة الدول الأقل نموا في الاستفادة من المساهمة الكبيرة والاشتراك في الاقتصاد العالمي ، وكيف تعمل السياسات الاقتصادية المحلية غير التجارية للدول الغنية في التأثير على عوائد التصدير الخاصة بدول العالم الثالث؟ وما المقصود بمساعدات التكيف ، ولماذا تعتبر أكثر أهمية لمستقبل الصادرات الصناعية للدول الأقل نموا وتوقعاتها؟ اشرح ذلك .



الفصل الرابع عشر

موازين المدفوعات وديون العالم الثالث وجدال استقرار الاقتصاد الكلي

Balance of Payments, Third World Debt, and the Macroeconomic Stabilization Controversy

إن مشاكل العديد من الدول النامية ذات المديونية الثقيلة تعد سبباً للقلق الاقتصادي والسياسي ، ويمكن أن تشكل خطراً على استقرار العالم .

– إعلان (مجموعة السبعة) دول الصناعية ، 1988 .

إن كل منا يُعد شاهداً ، في ظل المسار المؤلم لحياتنا اليومية ، على الآثار المنعكسة لموقف دولي لم نبتدعه ولكنه سقط علينا وحولنا إلى مصدرين صافيين لرأس المال للخارج . ومطلوب منا (في أمريكا اللاتينية) تعديلات لا تبدي الدول المتقدمة أية إشارة لرغبتها في القيام بها في اقتصادها نفسه .

– چوس سارناي ، رئيس البرازيل ، 1987 .

لو كنت رئيساً لدولة من دول العالم الثالث . . . كنت سأصبح مرعوباً من رجل أنيق الملبس يقدم قروضاً من صندوق النقد الدولي (IMF) ، أو من سيتي بنك أكثر بكثير من رعبي من غوريللا ضخمة ذات لحية فيما يخص التهديد بالثورة .

– لويس لافام ، في حفل تنكري امبريالي ، 1990 .

مقدمة:

في الفصلين 12 , 13 ، تناولنا حدود وهدف نظرية وسياسة التجارة التقليدية . وكان تركيزنا أولاً على التجارة السلعية الدولية بين النظرية والتطبيق ، وتأثيراتها المتوقعة على نمو العالم الثالث وكفاءته وتوازنه واستقراره . وفي هذا الفصل والتالي له سنطيل ، ونستكمل هذا التحليل بالطرق الآتية :

أولاً : في هذا الفصل بعد إلقاء نظرة على حسابات ميزان مدفوعات إحدى الدول والاتجاهات الحديثة في الموازين التجارية للدول الأقل نمواً LDCs ، سنعرف بالتفصيل أبعاد وتشعبات أزمة ديون العالم الثالث ، وسيكون تركيزنا على : كيف ظهرت أزمة الديون خلال السبعينات والثمانينات ، وماذا يتم بشأنها ، ومن الذي يتحمل عبء برامج الاستقرار والتكيف الهيكلي المقدمة من الـ IMF . وعلى وجه التحديد نحن نسأل : «*هل أزمة الديون لا تعد قضية ذات شأن أم أنها تراجعت من عناوين الصحف لأن البنوك التجارية بالدول المتقدمة تدون قروضها المشكوك في تحصيلها؟*» . وحيث إن فنزويلا كانت ، ولا تزال إحدى أكبر دول العالم الثالث من حيث المديونية ، فسيتم مناقشة حالتها في نهاية هذا الفصل كحالة تطبيقية . **وفي الفصل 15 سيمتد تحليلنا إلى دور التمويل في دعم التجارة الخارجية لدراسة التدفق الدولي لمصادر التمويل المكونة من :**

1- تدفق الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة ، بصفة مبدئية عن طريق المؤسسات الحديثة متعددة الجنسيات .
2- عودة التمويل الخاص مؤخراً للحياة (استثمارات الأوراق المالية) بمساعدة بورصات السندات والأوراق المالية بالعالم الثالث والتي تم إنشاؤها أو تجديدها .
3- تدفق الموارد العامة المالية والفنية على شكل مساعدة أجنبية ثنائية أو متعددة الأطراف .
4- الأهمية المتزايدة للتمويل الخاص والدعم الفني لأفقر دول الـ LDCs على هيئة مساعدات منظمات غير حكومية (NGOs) وبرامج مساعدة أجنبية .

1/14 حساب ميزان المدفوعات The Balance of Payments Account

1/1/14 الاعتبارات العامة

إن امتداد تحليلنا ليتجاوز التبادل التجاري البسيط إلى التدفق الدولي للموارد المالية ، يسمح لنا بتناول ميزان مدفوعات الدول النامية . إن الجدول التالي (رقم 14-1)

مصمم لتلخيص المعاملات المالية لإحدى الدول مع العالم الخارجي . وهي مقسمة إلى 3 مكونات ، كما يوضح الملخص في جدول 14-1 أولاً الحساب الجاري وهو يركز على صادرات وواردات السلع والخدمات ، ثم دخل الاستثمار ، ونفقات خدمة الديون ، وصافي التحويلات العامة والخاصة . بالتحديد ، فهو يطرح قيمة الواردات من الصادرات (ميزان التجارة كما في الفصل 12) ثم يضيف صافي دخل الاستثمارات الواردة من الخارج (الفرق بين الفائدة وحصة التوزيعات على الأسهم والسندات الأجنبية ، وإيداعات البنوك التي يملكها مواطني LDCs والتي أدخلت إلى البلد ، لمنع تحركها عبر البحار ، وتلك السندات ، الموجودة في دول الـ LDCs يملكها أجانب بالإضافة إلى الأرباح العائدة للبلد من المؤسسات متعددة الجنسيات) .

جدول (14-1) مخطط مقترح لحساب ميزان المدفوعات

الصادرات من السلع والخدمات	A
الواردات من السلع والخدمات	B
دخل الاستثمار	C
مدفوعات خدمة الديون	D
صافي التحويلات المالية	E
المجموع الحالي لحساب الميزان الجاري (A-B+C-D+E)	F
الاستثمار الخاص المباشر	G
القروض الأجنبية (الخاصة والعامة) مطروحاً منها الاقساط	H
زيادة الأصول الأجنبية في النظام البنكي المحلي	I
تدفق رأس المال للخارج	J
مجموع ميزان حساب رأس المال (G+H- I-J) .	K
الزيادة (أو النقص) في احتياطي حساب السيولة	L
السهو والخطأ (L-F-K) .	M

إذا أخذنا هذا المجموع (في جدول 14-1 : A-B+C) ، سنجد أنه يخصم العنصر D ، أى دفعات خدمة الديون ، والذي يمثل مكوناً كبيراً ومتنامياً من عجز الحساب الجاري في دول العالم الثالث . ويضيف العنصر E ، أى صافي التحويلات العامة والخاصة التي يحولها للوطن مواطني LDC العاملين بالخارج (المكسيكيين والفلبينيين في الولايات المتحدة ، والجزائريين في فرنسا ، والباكستانيين في الكويت وهكذا) . والنتيجة الختامية لـ (A-B+C-D+E) هي تنتج رصيد حساب الميزان الجاري حيث يطلق

على الرصيد الايجابي فائض ، وعلى الرصيد السلبي عجز . ولذلك فالحساب الجاري يسمح بتحليل تأثير السياسات التجارية المختلفة ، بشكل أساسي على التبادل التجاري ، ولكن أيضًا بشكل غير مباشر على دخل الاستثمار ، ودفعات خدمة الديون ، والتحويلات الخاصة .

ويسجل المكون الثاني لميزان المدفوعات وهو **حساب رأس المال** قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة (أغلبها تقوم بها مؤسسات وشركات متعددة الجنسيات) ، والقروض الأجنبية المقدمة من البنوك الدولية الخاصة ، والقروض والمنح المقدمة من الحكومات الأجنبية (كما في شكل المساعدات الأجنبية) والوكالات الدولية متعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي WB . ثم يخصم عنصراً هاماً للغاية خاصة بالنسبة لأكبر الدول المدينة في أمريكا اللاتينية مثل : المكسيك ، البرازيل ، الأرچنتين ، وفنزويلا ، وهو ما يسمى بـ (تدفق رأس المال الوطني للخارج) في جدول 14-1 ، أو يُعرف بأنه «**طيران أو هروب رأس المال**» .

وخلال الثمانينات ، تم تقدير حجم طيران رأس المال على يد مواطني الـ LDCs الأثرياء ، والتي أرسلت في شكل مبالغ ضخمة من الأموال إلى حساباتهم في بنوك الدول المتقدمة ، ومضاربات العقارات ، وشراء الأسهم والسندات ، وتشكل هذه الأموال نحو نصف ديون بعض دول أمريكا اللاتينية . وأدى هذا لأن تبدو إيرادات القروض العامة والخاصة والاستثمارات ضئيلة بالمقارنة ، كما أسهم ذلك بشكل كبير في أن يصبح ميزان مدفوعات العديد من الدول النامية أسوأ مما كان .

ولذلك فإن الميزان يتم حسابه على (ميزان أو حساب رأس المال) بالعناصر الآتية : (G+H-I-J) كما في جدول رقم 14-1 . وللمرة الثانية فإن الرصيد الإيجابي يسمى فائض ، والسلبي يسمى عجزاً .

وأخيراً ، فإن حساب النقود السائلة ، أو حساب الاحتياطي الدولي (العنصر L) هو العنصر الذي يحقق التوازن («*بند السهو والخطأ*» العنصر M والذي يحدث توافقاً بعدم التساوي الإحصائي) الذي ينخفض (ويُظهر صافي تدفق الاحتياطي الأجنبي للخارج) كلما تجاوزت النفقات الإجمالية في الحسابات الحالية وحسابات رأس المال إجمالي الإيرادات .

ويعرض الجدول رقم 14-2 بياناً مبسطاً لكل الذي يشكل عنصر (ائتمان أو دائن) إيجابي ، و(دين) سلبي في جدول ميزان المدفوعات . **إن الدول تكدس احتياطي الأموال السائلة الدولية في واحد أو في كل الأشكال الثلاثة الآتية :**

1- عملة صعبة أجنبية (بشكل أساسي الدولارات الأمريكية) ولكن أيضاً هناك عملات أخرى مثل : الين الياباني بشكل متزايد ، والجنيه الاسترليني ، أو العملة الأوربية الجديدة اليورو) كلما يبيعون في الخارج أكثر مما يشترون .
2- الذهب ، سواء منقب عنه في الداخل أو تم شراؤه من الخارج .
3- إيداعات في الـ IMF ، والذي يعمل كبنك للاحتياطي للبنوك المركزية للأمم الفردية أي لدول العالم الأعضاء في الصندوق .

2/1/14 عرض افتراضي: العجوزات والديون

إن مثالاً رقمياً قد يساعد في شرح وتبسيط هذه النقطة . إن الجدول رقم 14-3 ، يصور لنا جدولاً إفتراضياً لميزان مدفوعات إحدى الدول النامية . في البداية ، وتحت بند الحساب الجاري هناك رصيد سالب قيمته 10 مليون دولار ناتج عن 35 مليون دولار إيرادات تصدير بضائع (أكثر من 70% منها نتجت من منتجات مواد خام وأولية زراعية ومعدنية (25 مليون دولار)) ومدفوعات واردات بقيمة 45 مليون دولار تخص غالباً سلع صناعية استهلاكية ، وسلع وسيطة ورأسمالية . ونضيف لهذا المجموع 5 مليون دولار كدفعات لشركات خدمات الشحن الأجنبية ومليوناً من الدولارات إيراد دخل الاستثمارات الأجنبية من السندات . ويخصم 15 مليون دولار لدفعات خدمة الديون ، والتي تمثل تكاليف الفائدة لهذا العام على الديون الأجنبية المتراكمة على احدى دول الـ LDCs ، ويضيف 2 مليون دولار إيرادات التحويلات المالية الناتجة عن دفعات العمال المحليين المقيمين عبر البحار والذين يرسلون إلى الوطن جزءاً من إيرادهم أي تحويلات العاملين بالخارج . وبتجميع كل هذه البنود يصل العجز في الحساب الجاري إلى 27 مليون دولار .

وكما يتضح من الجدول رقم (14-4) ، فإن هذه الأرقام قد انقلبت في الثمانينيات ، فالتدفق للخارج لدفع الديون المتراكمة تجاوز التدفق للداخل سواء في شكل معونات عامة أو قروض مصرفية لإعادة التمويل . ونتيجة لذلك ، نجد أن مبلغ صافي التحويلات من الدول المتقدمة إلى الدول النامية في عام 1981 والذي يبلغ 35,9 بليون دولار ، قد تحول

ليصبح 22,5 بليون دولار تتدفق من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية بحلول عام 1990 (ثم عاد صافي التحويلات موجباً مرة أخرى في التسعينيات ، انظر الفصل 15) .

جدول (2-14) التأثيرات الإيجابية والسلبية علي حسابات ميزان المدفوعات

التأثيرات الإيجابية (دائن)	التأثيرات السلبية (مدين)
1- أى عملية بيع للبضائع أو الخدمات بالخارج (تصدير)	1- أى عمليات شراء للبضائع أو الخدمات من الخارج (استيراد)
2- أى مكاسب للاستثمار في دولة أجنبية .	2- أى استثمار في دولة أجنبية
3- أية إيرادات بالعملة الأجنبية	3- أى مدفوعات لدولة أجنبية
4- أية مساعدة أو هبة من دولة أجنبية	4- أى هبة أو مساعدة للخارج
5- أية مبيعات أجنبية للأسهم والسندات	5- أى عمليات شراء لأسهم أو سندات من الخارج

المصدر : جون تشارلس بول ، استيفان ستاموس ، ابجديات التمويل الدولي ، دار نشر ليكسنجتون ، 1987

ونعود الآن لحساب رأس المال ، سنجد أن هناك تدفقاً صافياً للداخل (7 مليون دولار) لاستثمارات خاصة أجنبية تتكون من 3 مليون دولار من الاستثمارات المباشرة عن طريق مؤسسات متعددة الجنسيات ، على هيئة مصانع محلية جديدة ، و 4 مليون دولار في شكل قروض خاصة (من البنوك التجارية الدولية) وحافظة استثمارات خاصة (أسهم وسندات) يقوم بها أفراد أجانب وتمويل مشترك (انظر فصل 15) . وهناك أيضاً صافي تدفق إيجابي قيمته 3 مليون دولار قروض عامة على هيئة معونة أجنبية ، ودعم وكالة متعددة الأطراف . لاحظ أن إجمالي تدفق 9 مليون في القروض العامة والمنح يوازنه جزئياً تدفق رأس مال للخارج قيمته 6 مليون دولار تمثل استهلاك الدين (الانخفاض التدريجي في أصل المبالغ في قروض سابقة) . ولكن ، وكما يبدو بعد ذلك في جدول 14-4 ، هذه الأرقام لرأس المال من الأمم والدول الفقيرة إلى تلك الغنية ، وهو المستويات المرتفعة جداً لتدفق رأس المال الوطني للخارج . إن هذا التدفق يقدر بـ 100 بليون دولار تقريباً خلال النصف الأول من الثمانينات من خمس فقط من الدول الضالعة في الأمر (الأرجنتين ، البرازيل ، المكسيك ، الفلبين ، وفنزويلا) و200 بليون دولار تقريباً على مدار عشر سنوات من 1976–1985 . في جدول 14-3 مذكور مبلغ 8 مليون دولار كتدفق للخارج . والناتج الصافي هو 2 مليون دولار كرصيد

إيجابي على حساب رأس المال ، مما يحمل إجمالي الميزان على (الحسابات الجارية وحساب رأس المال) بعجز قيمته 25 مليون دولار .

جدول (14-3) ميزان مدفوعات افتراضي لدولة نامية

العنصـــــــــــر	المبالغ	(بالمليون دولار)
(أ) الحساب الجاري:		
صادرات البضائع		35 +
المنتجات الأولية	25 +	
البضائع المصنعة	10 +	
واردات البضائع		45 -
المنتجات الأولية	10 -	
البضائع المصنعة	35 -	
الخدمات (مثل تكاليف الشحن)		5 -
دخل الاستثمار		1 +
دفعات خدمة الديون		15 -
صافي التحويلات المالية		2 +
صافي رصيد ميزان الحساب الجاري	27 -	
(ب) حساب رأس المال		
الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر		3 +
القروض الخاصة وحافظة الاستثمارات		4 +
التدفقات الحكومية ومتعددة الأطراف (صافي)		3 +
القروض	9 +	
استهلاك الدين	6 -	
تدفق رأس المال الوطني للخارج		8 -
صافي رصيد ميزان حساب رأس المال	2 +	
ميزان الحساب الجاري وحساب رأس المال		25 -
(ج) حساب السيولة النقدية		25 +
صافي الهبوط في الاحتياطي المالي الرسمي		
ميزان حساب السيولة النقدية		25 +
الرصيد النهائي لميزان المدفوعات		صفر (-25 + 25)

جدول (4-14) الحساب الجاري للموازين وصافي التحويلات المالية لحساب رأس المال بالدول النامية من 1978 – 1990 (بلايين الدولارات)

العام	الحساب الجاري	حساب رأس المال صافي التحويلات المالية
1978	32,1 -	33,2 +
1979	10 +	31,2 +
1980	30,6 +	29,5 +
1981	48,6 -	35,9 +
1982	86,9 -	20,1 +
1983	64 -	3,7 +
1984	31,7 -	10,2 -
1985	24,9 -	20,5 -
1986	46,4 -	23,6 -
1987	4,4 -	34 -
1988	22,4 -	35,2 -
1989	18,4 -	29,6 -
1990	3 -	22,5 -

المصدر : صندوق النقد الدولي ،آفاق الاقتصاد العالمي ،عامي 1988 ، 1992 .

وبالعودة لجدول 14-3 سنرى أن هناك سبباً رئيسياً للتدفق الجامح . إن العناصر معاً تضيف إلى العجز في الحساب الجاري مبلغ 27 مليون دولار كما هو موضح آنفًا .

2/14 تمويل وتقليل العجز في ميزان المدفوعات

Financing and Reducing Payments Desicits

1/2/14 بعض قضايا السياسة الأولية

لتمويل هذه الـ 25 مليون دولار كرصيد سلبي في كل من الحسابات الجارية وحسابات رأس المال معاً فإن دولتنا الافتراضية سيتوجب عليها سحب 25 مليون دولار مما يستحوذ عليه بنكها المركزي من الاحتياطي المالي الرسمي . ومثل هذا الاحتياطي يتكون من الذهب ، وعددقليل من العملات الأجنبية الأساسية ، وحقوق سحب خاصة لدى الـ IMF (وهذا سيتم شرحه بعد قليل) . ويؤدي الاحتياطي الدولي بالنسبة للدول

نفس الغرض الذي تقوم به حسابات البنوك بالنسبة للأفراد . حيث يمكن السحب عليه لدفع الفواتير وتسديد الديون ، ويزداد بالإيداعات التي تمثل صافي مبيعات الصادرات وتدفق رأس المال للداخل ، كما يمكن استخدامه كضمان لإقتراض احتياطي إضافي .

ولذلك نرى أن الرصيد الخاص بحساب رأس المال بالإضافة إلى الرصيد الخاص بالحساب الجاري يجب أن تعادلهما من خلال رصيد حساب السيولة النقدية ، وهذا يوضحه صافي انخفاض مقداره حوالي 25 مليون دولار في الاحتياطيات الرسمية حيث إن : رصيد الحساب الجاري + رصيد حساب رأس المال + رصيد حساب السيولة النقدية = صفر = الرصيد الحسابي لميزان المدفوعات (التوازن الحسابي لميزان المدفوعات) . ولو أن البلد فقير للغاية فمن المحتمل أن يمتلك كم محدود جداً من هذا الاحتياطي ، ولذلك فهذا العجز في ميزان المدفوعات بمقدار 25 مليون دولار قد يضع قيوداً صارمة على الاقتصاد ويعوق بشكل كبير قدرة الدولة على الاستمرار في استيراد رأس المال المطلوب والسلع الاستهلاكية . وفي أقل الدول تقدماً في العالم والتي تضطر لاستيراد الطعام لإطعام الشعب الجائع ، وتمتلك كم محدود جداً من الاحتياطي النقدي ، مثل هذا العجز في المدفوعات قد يسبب كارثة لملايين البشر .

وفي مواجهة عجز ميزان المدفوعات - القائم فعلياً - على الحسابات الجارية وحسابات رأس المال ، تمتلك الدول النامية خيارات سياسية مختلفة .

أولاً : يمكنها أن تحاول تحسين وضع الحساب الجاري بالتوسع وزيادة التصدير أو بتقليل الاستيراد (أو كلاهما) . وفي هذه الحالة السابقة هناك اختيار أوسع بالتركيز على التوسع في تصدير المنتجات الأولية أو الثانوية . وفي الحالة التالية قد تتم تجربة سياسات إحلال الواردات (حماية وتشجيع الصناعات المحلية لكي تحل محل السلع المصنعة السابق استيرادها ، في السوق المحلية) .

وكبديل يمكن للدول أن تحاول تحقيق كلا الهدفين في وقت واحد عن طريق التعريفات الجمركية والحصص الكمية وحظر الاستيراد ، وكذلك عن طريق تغيير معدلات سعر الصرف الأجنبي الرسمي من خلال خفض قيمة العملة التي تخفض من أسعار الصادرات وترفع من أسعار الواردات . يمكنها أيضاً اتباع سياسات حكومية

ومالية غاية في الإحكام (يطلق عليها البنك الدولي (التكيف الهيكلي) ، بينما يسميها الـ IMF سياسات الاستقرار الاقتصادي (انظر الملحق رقم 14-1 لتحصل على وصف وتاريخ هذه المنظمات) .

وقد تم تصميم هذه السياسات لتقليل الطلب المحلي وأيضاً لخفض الواردات وتقليل ضغوط التضخم التي قد تسهم في المبالغة في قيمة سعر الصرف مما يبطئ من حركة الصادرات ويزيد الواردات .

وهناك بديل آخر ، هو أن تحاول الدول النامية تحسين الميزان من خلال الإعتماد على حساب رأس مالها بزيادة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر أو من خلال السندات ، والاقتراض من البنوك التجارية الدولية ، أو السعي وراء الحصول على دعم أجنبي أكبر . ولكن لا الاستثمار الأجنبي الخاص ، ولا المساعدة الأجنبية الخاصة تأتي في صورة هبات (منح خالصة) . إن الحصول على قرض المساعدة يتضمن ضرورة السداد المستقبلي لأصل المبلغ والفائدة . والاستثمارات الأجنبية المنتجة بشكل مباشر ، مثل ، بناء مصانع محلية تؤدي إلى أن تعود إلى البلد بحصص كبيرة من أرباح الاستثمارات المملوكة للأجانب . وكما هو موضح في (الفصل 15) فإن تشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص يحمل آثار أوسع للتنمية أكثر من مجرد التمويل المالي أو المادي لمصادر رأس المال .

وأخيراً ، فإن دول العالم الثالث يمكنها أن تحاول تعديل الأثر الضار للعجز المزمن في ميزان المدفوعات بالتوسع في مخزونهم من الاحتياطي المالي الرسمي . ويمكن تحقيق ذلك بطريقة واحدة وهي الاستحواذ على حصة أكبر من «وثيقة الذهب» (Paper gold) الدولية الجديدة والمعروفة بحقوق السحب الخاصة (SDRs) . وتقليدياً ، وتحت راية إعمال النظام المالي الدولي ، فإن الدول ذات العجز في ميزان مدفوعاتها كانت مطالبة بالسحب من احتياطيها الرسمي لاثنين من الأصول المالية الثابتة ، الذهب والدولار الأمريكي لسداد هذا العجز . ولكن مع النمو الملحوظ في حجم وقيمة التجارة العالمية ظهرت الحاجة لنوع جديد من الأصول ليضاف إلى المخزون المحدود من الذهب والدولار . ونتيجة لذلك ، مُنح الـ IMF في عام 1970 السلطة لإيجاد 10 بليون

دولار من حقوق السحب الخاصة هذه . وهذه الأصول الدولية الجديدة تؤدي العديد من مهام الذهب والدولار في تسوية حسابات ميزان المدفوعات وتقدر قيمتها على أساس سلة من العملات (متوسط مرجح محسوب لقيمة أربع عملات مختلفة هي : الدولار الأمريكي ، اليورو وهي العملة الأوربية الجديدة ، الجنيه الاسترليني ، والين الياباني) وتوجه الطلبات إلى الـ IMF وهكذا يمكن أن تستبدل بعملات قابلة للتحويل لتسوية المعاملات الرسمية الدولية . وفي 1988 (عندما كان المارك الألماني مازال مستخدماً قبل بداية تداول اليورو في 1999) ، كانت القيمة الإجمالية لما تستحوذ عليه الـ (SDRs) يقترب من 192 بليون دولارمنها 34 بليون دولار ، أو 17,7% ، كانت مخصصة للدول النامية . وفي عام 1998 كانت القيمة الدولارية التقريبية لوحدة حقوق السحب الخاصة تبلغ 1,33 دولار . وفي النهاية ، فإن الـ IMF سيرضيه أن يجد كل التسويات المالية الدولية تتم عن طريق الـ SDRs ، مع سقوط الذهب والدولار كأوساط مصرفية رسمية .

ولذلك ، فإن توزيع حصص الـ SDRs تعد قضية هامة تشغل اهتمام الدول النامية . فالصيغة الحالية لتوزيع حقوق السحب الخاصة تعطي 75% من المجموع للـ 25 دولة الصناعية . وهذا يترك 25% فقط ليتم توزيعها بين 90 دولة أو أكثر هي دول العالم الثالث التي تشترك في النظام المالي الدولي . وبوصفها غير راضية عن هذا الوضع ، فإن هذه الدول تقوم الآن بممارسة الضغط على الدول المتقدمة لكي توافق على وضع حقوق سحب خاصة إضافية يمكن توزيعها بشروط تفضيلية ، أو بمقادير تفضيلية ، على الدول النامية .

بعد أن لخصنا أهم مفاهيم وموضوعات ميزان المدفوعات ، حيث إنها ترتبط مع كل من تجارة البضائع والتدفق الدولي للموارد المالية ، يمكننا الآن أن نستعرض باختصار وأهم الاتجاهات في ميزان مدفوعات الدول النامية . ثم نركز اهتمامنا بعد ذلك على تحليل مفصل لمشكلة ديون العالم الثالث .

2/2/14 الاتجاهات الحديثة في موازين مدفوعات الدول الأقل نمواً

بالنسبة لمعظم الدول النامية ، فإن الثمانينات قد شهدت تحولاً كبيراً في موازين مدفوعاتها مع باقي دول العالم . وقبل 1980 كانت دول العالم الثالث تعمل في ظل

استراتيجية التنمية التقليدية ، مع وجود عجز كبير في الحساب الجاري لأن واردات رأس المال والسلع الوسيطة كانت مطلوبة لتوفير الآلات والمعدات من أجل الاتجاه السريع نحو التصنيع .

وكان عائد التصدير يسدد معظم - وليس كل - قيمة الواردات ، ولذلك فإن تمويل هذا العجز كان قد أصبح ممكناً بسبب التحويلات الضخمة لموارد حساب رأس المال على هيئة معونة أجنبية من بلد إلى بلد (على أساس ثنائي) ، واستثمار خاص مباشر تقوم به المؤسسات متعددة الجنسيات ، والقروض الخاصة التي تقدمها البنوك الدولية لكل من حكومات الـ LDCs ، والمشروعات المحلية ، والقروض متعددة الأطراف من البنك الدولي ووكالات تنمية دولية أخرى . ولذلك ، فإن فائض حساب رأس المال قد عوض بشكل نموذجي بل وأكثر عن عجز الحساب الجاري حتى أن الاحتياطي الدولي أصبح متراكماً .

ومع ذلك ، فبعد 1980 ، مر العالم النامي بتدهور جوهري في كل من ميزان الحساب الجاري وحساب رأس المال . وكما يوضح جدول 14-4 ، فإن مكون صافي التحويلات المالية في حساب رأس المال (الذي يتضمن كل ما في جدول 3,14 ما عدا الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص) انقلب سلبياً بشكل حاد بدءاً من 1984 . وقد بلغ التحول الكلي أكثر من 68 بليون دولار ، بمقارنة ميزان حساب رأس المال الايجابي البالغ 33,2 بليون دولار في 1978 ، بالميزان السلبي البالغ 35,2 بليون دولار في 1988 . وفي هذه الأثناء ، فإن الفائض الكبير للحساب الجاري والذي كان قصير الأمد ، كان يعكس كلية إيرادات انتعاش التصدير الخاصة بالأويك في 1979 -1980 ، والتي أصبحت سلبية بشكل مفاجئ في 1981 . وكما يوضح جدول 5.14 فقد ظلت سلبية لمدة 20 عاماً .

إن أسباب الهبوط في موازين الحساب الجاري في الثمانينات ، والتسعينات تتضمن :

1- هبوط درامي في أسعار السلع ، ومن ضمنها البترول .

2- حدوث ركود شامل في اعوام 1981- 1982 ، و1991 -1992 ، مما سبب تقلصاً عاماً في التجارة الدولية .

3- زيادة تطبيق سياسة حماية المنتج المحلي في الدول المتقدمة في مواجهة صادرات العالم الثالث .

4- المبالغة الشديدة في تقدير قيمة معدل سعر الصرف الأجنبي ، خاصة بين مصدري شرق آسيا .

وقد أبدى حساب رأس المال تحوله الدرامي كنتيجة مركبة لارتفاع التزامات LDCs الخاصة بخدمة الديون ، والهبوط الحاد في الإقراض عن طريق البنوك الدولية ، وتضخم ظاهرة طيران أو هروب رأس المال . وخلال الثمانينات ، حولت هذه العوامل ما كان يعد سابقاً تدفقاً سنوياً إيجابياً للموارد يبلغ ما بين 25 بليون دولار إلى 35 بليون دولار من الدول المتقدمة إلى الأقل تقدماً ، تحول إلى تدفق سنوي سلبي يبلغ ما بين 25 إلى 35 بليون دولار من العالم الثالث إلى العالم الأول . ولكن خلف كل هذه الاتجاهات المزعجة تكمن المشكلة الدولية الرئيسية التي واجهتها الدول النامية خلال الثمانينات والتسعينات وهي أزمة ديون العالم الثالث المضنية .

جدول 14-5 ملخص ميزان الحساب الجاري لموازين مدفوعات الدول النامية
من 1980 – 1999 (بلايين الدولارات)

	1980	1985	1990	1991	1994	1996	1997	1998	1999
كل الدول النامية									
حسب المنطقة :	30,6	24,9-	25,1-	98,3-	88,5-	74,3-	82,8-	87,2-	89,7-
أفريقيا	2,1-	1,2-	8-	6,8-	13,2-	5,7-	6-	16,4	14,9-
آسيا	14,4-	13,1-	16,4-	11,3-	19,5-	37,7-	11,2-	11,9	7,4
الشرق الاوسط	92,5	7,6-	0,6	63,4-	6,7-	8,3	0,5-	15,8-	12,4-
أمريكا اللاتينية	29,8-	1,9-	1,3-	16,8-	49,1-	39,3-	64,4-	66,9-	69,8-

المصدر : صندوق النقد الدولي : آفاق الاقتصاد العالمي ، 1988 ، 1998 واشنطن ، جدول A-33,34 .

3/14 أزمة ديون العالم الثالث The Third World Debt Crisis

1/3/14 الخلفية والتحليل

إن تراكم الدين الخارجي يعد ظاهرة عادية في الدول النامية في مرحلة التنمية الاقتصادية حيث يكون عرض المدخرات المحلية منخفض ، وعجز مدفوعات الحساب الجاري مرتفع ، وواردات رأس المال مطلوبة لزيادة الموارد المحلية . وقبل أوائل

السبعينات ، كان الدين الخارجي للدول النامية صغير نسبيًا ، وكان في البداية ظاهرة رسمية ، وكان معظم الدائنين حكومات أجنبية ومؤسسات مالية دولية مثل IMF ، والبنك الدولي ، وبنوك التنمية الإقليمية . وكانت معظم القروض تُمنح بشروط ميسرة (فائدة منخفضة) وكانت تقدم بغرض تنفيذ مشروعات التنمية والاتساع في استيراد السلع الرأسمالية . ولكن خلال نهاية السبعينات وبداية الثمانينات ، بدأت البنوك التجارية في لعب دوراً كبيراً في الإقراض الدولي بإعادة استخدام فائض الأوبك **«دولارات البترول»** وتقديم قروض ذات أغراض عامة لـ LDCs لتوفير دعم ميزان المدفوعات ، والتوسع في قطاعات التصدير .

وبرغم أن الاقتراض الأجنبي يمكنه أن يكون مفيداً للغاية ، من حيث التزويد بالموارد الضرورية لدفع النمو الاقتصادي ، إلا أنه له ثمنه . وفي السنوات الأخيرة تجاوز هذا الثمن المنافع بمراحل بالنسبة للعديد من الدول النامية . كان الثمن الأساسي المشترك مع تراكم دين خارجي كبير هو خدمة الدين . وخدمة الدين هي أقساط استهلاك الدين (تصفية الدين الأصلي) وفائدة متراكمة . إنها مطالبة تعاقدية ثابتة على الدخل القومي الحقيقي والمدخرات . ومع تزايد حجم الديون ، ولأن معدلات الفائدة ترتفع فإن مدفوعات خدمة الدين تزداد أيضًا . ومدفوعات خدمة الدين يجب أن تسدد بالعملة الأجنبية . بمعنى آخر ، فإن التزامات خدمة الدين يمكن توفيرها فقط عن طريق إيرادات التصدير ، والحد من الواردات ، أو المضي قدمًا في الاقتراض الخارجي . وفي ظل الظروف العادية فإن معظم التزامات خدمة ديون احدى الدول توفي عن طريق إيرادات صادراتها . ولكن مع اختلاف هيكل الواردات ، وارتفاع معدلات الفائدة بشكل ملحوظ ، فقد حدث تضخم لمدفوعات خدمة الديون . و قد يحدث أن تنخفض إيرادات التصدير ، وبالتالي يكون من المتوقع زيادة صعوبات خدمة الديون . لقد كانت هذه هي تجربة معظم دول العالم الثالث ذات المديونية الثقيلة لاسيما في بعض دول أمريكا اللاتينية .

ولكن قبل الدخول في تفاصيل احصائية وتتبع أصول وجوانب أزمة ديون العالم الثالث ، من الضروري أن نفهم مفهوماً أساسياً يعرف بالتحويل الرئيسي للدولة .

والذي يعرّف بأنه صافي التدفق من النقد الأجنبي للداخل أو الخارج والمرتبط بالاقتراض الدولي لهذه الدولة . ويقاس بالفرق بين صافي تدفق رأس المال للداخل ومدفوعات الفائدة على الديون القائمة . ويعد التحويل الرئيسي مفهوماً هاماً لانه يمثل مبلغ الصرف الأجنبي الذي تربحه أو تخسره دولة معينة من دول الـ LDCs كل عام من تدفق رأس المال الدولي . وكما سنعرف قريباً ، فإن التحويل الرئيسي أصبح سلبياً للغاية بالنسبة للدول النامية خلال الثمانينات ، مما سبب خسارة في الصرف الأجنبي ، وتدفق صافي لرأس المال إلى الخارج .

إن معادلة التحويل الرئيسي يمكن التعبير عنها كما يلي : دع صافي تدفق رأس المال Fn ، ويعبر عنه كمعدل زيادة إجمالي الدين الخارجي ، وD تمثل مجموع الديون الأجنبية المتراكمة . ولو كانت d هي النسبة المئوية لمعدل الزيادة في مجموع الدين ، إذن :

$$Fn = d\,D \qquad (1\text{-}14)$$

ولأن الفائدة يجب ان تسدد كل عام على الديون المتراكمة ، فدعنا نضع (r) التي تساوي متوسط معدل الفائدة حيث أن rD تقيس مجموع دفعات الفائدة الثانوية . إذن التحويل الرئيسي (BT) هو ببساطة صافي تدفق رأس المال مطروح منه دفعات الفائدة أو :

$$BT = dD - rD = (d-r)D \qquad (2\text{-}14)$$

وستكون (BT) ذات قيمة إيجابية لو أن $d > r$ وستكسب الدولة الصرف الأجنبي . ولكن لو أن $r > d$ فإن التحويل الرئيسي يصبح سلبياً وتخسر الدولة الصرف الأجنبي . وأى تحليل لتطور وجوانب أزمة ديون العالم الثالث يتطلب فحص العوامل المختلفة التي تؤدي إلى ارتفاع وانخفاض قيمة كل من r ، d .

في المراحل الأولى لتراكم الديون ، عندما تكون الديون الإجمالية لإحدى دول الـ LDCs قليلة نسبياً ومقدارها D فإن معدل الزيادة d من المحتمل أن يكون عالياً . وأيضاً لأن معظم المرحلة الأولى لتراكم الديون تأتي من المصادر الرسمية (عكس الخاصة) على هيئة معونة أجنبية ثنائية وإقراض من البنك الدولي ، فإن معظم الديون تمنح بشروط ميسرة أى بمعدلات فائدة أقل من سعر السوق مع فترات سداد طويلة . وبالتالي فإن r تنخفض للغاية وفي كل الاحوال تكون أقل من d . وطالما أن هذا الدين

المتراكم يستخدم في مشروعات تنمية إنتاجية بمعدلات تزيد على r ، فإن الصرف الأجنبي الإضافي وزيادة الدين الأجنبي المتمثل في التحويلات الرئيسية الايجابية لا يضع الدول المستقبلة في مشاكل في الواقع . وكما رأينا في الفصول السابقة ، أن عملية الدين المتراكم هذه تمثل بالنسبة للاستثمارات المنتجة - في كل من المناطق الحضرية والريفية - مكوناً أساسياً في أى استراتيجية مجدية للتنمية طويلة المدى .

ولكن تظهر مشكلة خطيرة عندما :

1- يصبح الدين المتراكم كبير جداً حتى أن معدل زيادته (d) يأخذ تلقائياً في الانخفاض بينما تزداد قيمة استهلاك الدين بالتناسب مع معدلات التدفق الجديدة الضخمة .

2- تتحول مصادر رأس المال الأجنبي من (تدفق رسمي) طويل الأجل بشروط ميسرة ثابتة إلى قروض بنكية خاصة قصيرة الأجل وذات معدل فائدة متغير حسب سعر السوق مما يسبب ارتفاع في قيمة (r) .

3- تبدأ الدولة في مواجهة مشاكل حادة مع ميزان المدفوعات عندما تنخفض أسعار السلع فجأة وتتدهور شروط التجارة بشكل سريع .

4- حدوث ركود شامل ، أو بعض الصدمات الخارجية الأخرى ، مثل حدوث قفزة في أسعار البترول ، وارتفاع كبير في معدلات الفائدة الأمريكية ، والذي تعتمد عليه المعدلات المتغيرة للقروض الخاصة ، أو تغير مفاجىء في قيمة الدولار ، وهو العملة التي تكون الديون مقومة بها .

5- فقد الثقة في قدرة إحدى دول LDCs على السداد والناتجة عن حدوث النقاط 2 ، 3 ، 4 السابقة مما يؤدي إلى وقف البنوك الخاصة الدولية لتدفق أى قروض جديدة (إمتناعها بعدم منح الائتمان لهذه الدولة لفقد الثقة في قدرتها على السداد) .

6- وقد تعتبر هذه أهم النقاط ، وهي حدوث طيران أو هروب كبير لرأس المال بشكل غير محسوب يقوم به مواطني البلد الذين - لأسباب سياسية أو اقتصادية (مثال : توقعات بانخفاض قيمة العملة) - يقومون بتحويل مبالغ هائلة إلى خارج البلاد ليتم استثمارها في سندات مالية بإحدى الدول المتقدمة ، أو في العقارات ، وفي حسابات البنوك .

وكل هذه العوامل الستة تتضافر لخفض قيمة (d) ورفع قيمة (r) في معادلة التحويل الرئيسي ، والنتيجة الخالصة لذلك هي أن إجمالي التحويل الرئيسي يصبح سلبياً بدرجة عالية ، كما يتدفق رأس المال من الدول النامية إلى الدول المتقدمة (كما هو مبين في جدول (14-5) . وهكذا تصبح أزمة الديون ظاهرة تقوى نفسها بنفسها ، وتصبح دول العالم الثالث ذات المديونية الثقيلة مجبرة علي الخوض في منحدر هابط من التحويلات الرئيسية السلبية ، وتضاؤل احتياطي العملات الأجنبية ، وأوجه التنمية المعطلة . إن قصة أزمة ديون الثمانينات يمكن أن تُحكى بتحليل بسيط للعوامل التي تؤثر علي آلية معادلة التحويل الرئيسي (14-2) . وبعد هذه الخلفية التحليلية يمكننا أن نطلّع على التفاصيل الدقيقة لأزمة ديون العالم الثالث والجهود المختلفة للتعامل معها في النقاط التالية :

2/3/14 أبعاد الأزمة

في الفترة من 1970 – 1997 ، ارتفع الدين الخارجي من 68,4 بليون دولار إلى أكثر من 1,76 تريليون دولار ، وهي زيادة بنسبة أكبر من 2500% (انظر جدول 14 - 6) . وازدادت مدفوعات خدمة الديون بنسبة 2527% لتتعدى 277 بليون دولار في 1997 . وبرغم أن أكبر قدر من الديون كان يتركز في 4 من دول أمريكا اللاتينية (البرازيل – المكسيك – الارجنتين – وفنزويلا) إلا أن جدول 14-7 يلقي الضوء على 16 دولة غارقة في الديون (SICs) من مجموع 48 دولة تحقق منها البنك الدولي في 1997 وكانت ديونها قد اعتبرت في موقف حرج جداً من حيث الفشل في سدادها لأن حصة كبيرة جداً منها مملوكة لدائنين تجاريين بمعدلات فائدة ضخمة ومتغيرة . وبرغم أن 7 دول فقط من الـ 16 دولة (SICs) الواردة في القائمة ، تقع في الصحراء الافريقية (قائمة الـ 48 التي أعدها البنك الدولي تتضمن 28 دولة افريقية) فإن مشاكل الديون في هذه المنطقة أصبحت أكثر ازعاجاً بسبب هبوط الدخل وكساد الاقتصاد . إن كلا من ديون هذه الدول ومعدلات خدمة الدين أعلى بكثير من مجمل الصادرات في معظم دول الـ LDCs ، وفي بعض الحالات تكون أعلى حتى من معدلات دول SICs أخرى (انظر بيانات افريقيا في جدول 14-6) .

إن بذور أزمة ديون الثمانينات قد تم غرسها في الفترة من 1974 –1979 ، عندما كان هناك نمواً إنفجارياً في الإقراض الدولي ، دفع اليه أول زيادة كبيرة في سعر بترول الأوبك . وبحلوك 1974 كانت الدول النامية قد بدأت تلعب دوراً كبيراً في اقتصاد العالم ، بتحقيق متوسط معدلات نمو بلغ 6,6% في الفترة من 1967 – 1973 ، بينما كانت معدلات النموفي الدول المتجهة حديثاً للتصنيع ، خاصة دول مثل المكسيك ، البرازيل ، فنزويلا ، والأرجنتين في أمريكا اللاتينية ، أعلى بكثير من متوسط الدول النامية . ولتوفير متطلبات نموها ، كانت العديد من الدول قد بدأت في الاستيراد بشكل مكثف خاصة السلع الرأسمالية والبترول والغذاء ، واتباع خطط تنمية تنظر إلى الخارج ، فتوسعت هذه الدول في صادراتها بشكل قوي . وفي مواجهة أسعار البترول المرتفعة والركود العالمي والذي هبطت خلاله معدلات نمو الدول الصناعية المتقدمة من متوسط 5,2% – في الفترة من 1967 – 1974 إلى متوسط 2,7% حتي نهاية السبعينات ، وحاولت لذلك العديد من الدول النامية أن تحافظ على معدلات نموها المرتفعة عن طريق زيادة الاقتراض .

وبينما ازداد الإقتراض من المصادر الرسمية ، خاصة الإقتراض غير الميسر ، بصورة ملحوظة ، كان ذلك لا يكفي لسد احتياجات الدول النامية ذات الدخل المتوسط والدول حديثة التصنيع . وبالإضافة لذلك ، فإن الدول التي لديها زيادة في الواردات على حساب الصادرات التي تعاني من التباطؤ ،كانت تحجم عن التعامل مع المصادر الرسمية مثل صندوق النقد الدوليIMF ، الذي قد يخضعها لسياسة تكيف مؤلمة . وهكذا اتجهت الدول النامية ذات الدخل المتوسط والدول حديثة التصنيع إلى البنوك التجارية ، وجهات الإقراض الخاصة ، التي بدأت في تنفيذ القروض ذات الأغراض العامة لتوفير دعم ميزان المدفوعات . ومع استحواذ البنوك التجارية على معظم فائض الأوبك ، ومع مواجهتها لانخفاض الطلب على رأس المال من الدول الصناعية بطيئة النمو ، تنافست بقوة فيما بينها على إقراض الدول النامية بشروط قياسية ميسرة وذات مميزات .

جدول 6-14 أبعاد أزمة ديون دول الـ LDCs ، من 1970 – 1999

البيـــان	1970	1975	1980	1985	1990	1995	1996	1997	1999
مجموع الدين الخارجي (بلايين الدولارات)	68,4	180	635,8	949	1,182,3	1,706,6	1,768,4	1,764,0	1,981,1
ما يخص افريقيا	--	14,9	55,6	64,7	283,3	290,9	292,1	283,6	295,7
دفعات خدمة الديون (ب) (بلايين الدولارات)	11	25,8	102,4	128	140,5	228,3	262,3	277,9	249,5
ما يخص افريقيا	--	1,3	4,1	27,6	31,1	27	30,1	31,9	33,4
معدل الدين/ الصادرات (ج) (نسبة)	99,4	76,4	81,9	154,5	178,6	165	153,3	140,9	135,4
ما يخص افريقيا	--	--	92,5	189	230,7	246,3	220,9	209,5	205,2
معدل خدمة الديون (و) (كنسبة من الصادرات)	13,5	9,5	13,2	20,9	9,4	8,6	8,4	8,3	8,1
ما يخص افريقيا	5,7	--	14,4	27,6	11,3	10,1	10,2	10,6	10,3
معدل الديون الـGDP (هـ) (نسبة)	13,3	15,4	24,4	36,4	37,8	36,4	33,8	31,6	32,4
ما يخص أفريقيا	20,9	--	28,3	46,6	61,4	63,4	57,4	53,3	63,4

المصدر : صندوق النقد الدولي : آفاق الاقتصاد العالمي ، 1988 ، 1998 واشنطن ، جدول A-38 ،A-41 ، A-42 .

(أ) قيم تقديرية .

(ب) مدفوعات فعلية للفائدة على إجمالي الدين + اقساط استهلاك الدين طويل الأجل .

(جـ) نسبة الدين الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات .

(د) خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات .

(هـ) نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي .

إن شكل 14-1 يصـور آليـة دورة دولارات بتـرول الأوبك ، بدءاً بإيداع إيرادات صـادرات بترول الشـرق الأوسط في أمـريكا والبنوك الأوروبيـة ، التي تقوم بعـد ذلك بإقـراض هذه الحسـابات الدولارية للعـالم الثـالث بقطاعيـه العـام والخـاص من المقترضين . وقد تم إعـادة استخدام أكثر من 350 بليون دولار من دول الأوبك بين عامي 1976 و1981 .

جدول 7-14 الدين وخدمة الدين في 16 دولة شديدة المديونية 1996

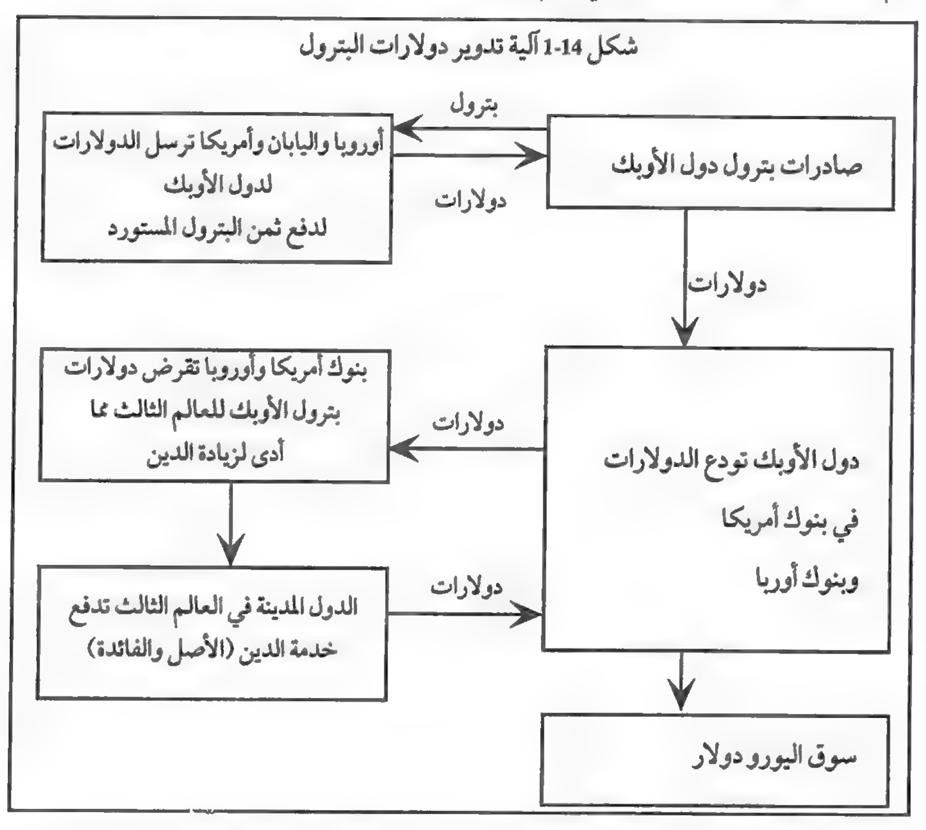
الدولة	الدين القائم (بلايين الدولارات)	خدمة الدين		مؤشر الدين	
		نسبة إلى الـ GNP	نسبة إلى الصادرات	نسبة الدين : GNP (%)	نسبة الدين : الصادرات %
الجزائر	32,3	9,7	27,7	71	228
الأرجنتين	93,8	4,8	44,2	31	323
بوليڤيا	5,2	6,5	30,9	57	270
البرازيل	179,0	3,4	41,1	26	292
بلغاريا	9,8	14,1	20,5	89	151
الكونغو الديموقراطية	5,2	18,0	21,3	260	342
الاكوادور	14,5	7,4	22,6	78	246
اثيوبيا	10,1	5,8	42,2	149	1,093
ساحل العاج	19,7	13,8	26,2	171	299
مدغشقر	4,2	1,9	9,4	97	426
مالاوي	2,3	4,1	18,6	76	294
نيكاراجوا	5,9	13,2	24,2	322	763
نيجيريا	31,4	8,1	16,0	114	240
بيرو	29,2	4,9	35,4	43	318
سيراليون	1,2	6,4	52,6	78	515
فنزويلا	35,3	6,9	16,8	123	322

المصدر : البنك الدولي ، مؤشرات التنمية العالمية ، 1988 ، جداول 4-17 ، 4-18 .

ونتيجة لكل هذه العوامل ، فإن مجموع الدين الخارجي للدول النامية زاد بأكثر من الضعف ، حيث زاد من 180 بليون دولار في 1975 إلى 406 بليون دولار في 1979 ، بزيادة أكثر من 20% سنوياً . ومن الجدير بالملاحظة أن الزيادة في كمية الديون أصبحت الآن بشروط معسرة ، وتتضمن فترات استحقاق أقصر ومعدلات فائدة سوقية متغيرة دائماً . في 1971 كان حوالي 40% من مجموع الدين الخارجي قائماً على شروط لاتحوى امتيازات . وقد تزايدت هذه النسبة إلى 68% بحلول 1975 ، وبحلول 1979 كان أكثر من 77% من الدين قائم على شروط أصعب . وبرغم أن الزيادة في الإقراض الذي لا يحمل امتيازاً في السداد والمقدم من مؤسسات رسمية كانت مسئولة بشكل جزئي عن ارتفاع هذه النسبة ، إلا أن تضاعف الإقراض بواسطة أسواق رأس المال

الخاص لأكثر من 3 أضعاف ، لعب الدور الأكبر في ذلك . إن كلا من الزيادة الكبيرة في حجم الديون والنسبة الأكبر المحددة بشروط صعبة ، يعد مسئولا عن تضاعف مدفوعات خدمة الديون لأكثر من 3 أضعاف ، حيث ارتفعت من 25 بليون دولار في عام 1975 إلى 75 بليون دولار في عام 1979 .

شكل 14-1 آلية تدوير دولارات البترول



المصدر : جون تشارلز وآخرون ، التمويل الدولي ، ليكسنجتون للكتب ، الطبعة الثالثة ، 1991 .

وبرغم الزيادة الكبيرة في التزامات خدمة الدين ، فإن قدرة معظم الدول النامية على تلبية دفعات خدمة الديون خلال نهاية السبعينات ظلت إلى حد كبير دون أن يصيبها الضرر . كانت هذه في البداية أحد مهام المناخ الاقتصادي الدولي التي سادت خلال هذه الفترة . وبالتحديد ، فإن تضافر هبوط أسعار البترول الحقيقية نتيجة للتضخم ، مع معدلات الفائدة الحقيقية المنخفضة أو السلبية ، وزيادة إيرادات التصدير ، قد ضيق من حدود عجز الحساب الجاري حتى نهاية العقد (السبعينات)

ومكن الدول النامية من دعم معدلات نموها المرتفعة نسبياً ، بمتوسط 5,2% خلال الفترة من 1973 –1979 ، بواسطة الاقتراض الضخم .

وباختصار ، فإن موجة الإقراض الدولي ، عقب أولى صدمات البترول ، كانت كبيرة جداً في الفترة من 1974–1979 . وفي ظل مناخ اقتصادي متجانس ، سمح ذلك للدول النامية بالحفاظ على معدلات نمو مرتفعة نسبياً مع خدمة ديون قليلة الصعوبة أي ميسرة . وقد سهل ذلك أيضاً إعادة استخدام الفائض الضخم لصادرات البترول عبر أنشطة البنوك الخاصة في الإقراض للدول المستوردة للبترول ، كما أخمد الكساد في الدول الصناعية عن طريق توفير الطلب المتزايد على التصدير من جانب الدول النامية .

ولسوء الحظ ،لم يدم هذا النجاح طويلاً ، وفي الواقع ، فإن موجة الإقراض الدولي التي حدثت في الفترة من 1974 – 1979 كانت قد وضعت الأساس لكل المشاكل القادمة . وقد سببت صدمة البترول الثانية – والتي حدثت في 1979 – انقلاباً كاملاً لكل الظروف الاقتصادية التي أدت إلى نجاح الإقراض الدولي في الفترة السابقة . وعندئذ واجهت الدول النامية زيادة مفاجئة في أسعار البترول والتي رفعت من فواتير استيراد البترول وأثرت علي واردات البضائع الصناعية . وكانت هناك أيضاً زيادة ضخمة في معدلات الفائدة بسبب سياسات الاستقرار التي تنتهجها الدول الصناعية ، والانخفاض في إيرادات صادرات الدول الأقل نمواً LDCs الناتج عن تضافر النمو البطيء في الدول الأكثر تقدماً والانخفاض الحرج لأكثر من 20% في أسعار تصدير السلع الأولية . وبالاضافة إلى ذلك ، فإن الدول النامية قد ورثت عن الفترة السابقة ديناً ضخماً والتزاماً بخدمة الدين والذي تضخم أكثر بسبب معدلات الفائدة الفادحة وأصبح أكثر اضطراباً نتيجة لمجموعة الاستحقاقات قصيرة الأجل .

وفي النهاية ، وخلال كل فترة تراكم الديون ، فإن أحد أهم وأكثر الاتجاهات ثباتاً كان الزيادة الهائلة في طيران أو هروب رأس المال الخاص . ومن المقدر أن بين عامي 1976 ، 1985 ، قد تم تحويل حوالي200 بليون دولار من الدول ذات المديونية الثقيلة . وكان هذا يساوي 50% من مجموع ما اقترضته دول LDCs في نفس الفترة ، ونجد ان 62% كاملة من نمو دين الأرجنتين و71% من نمو دين المكسيك يُقدر أنها قد نتجت عن

هروب رأس المال الوطني . وفي الواقع هناك بعض الباحثين الذين يناقشون أن مستوى دين المكسيك في عام 1985 كان يمكن أن يصبح 12 بليون دولار (بدلاً من الدين الفعلي 96 بليون دولار) لولا الطيران الضخم لرأس المال الخاص .

وفي مواجهة هذا الموقف الحرج ، كان على الدول النامية أن تختار ما بين سياستين أو بين أمرين أحلاهما مر : إما تقليص الواردات وفرض إجراءات مالية وضريبية صارمة ، وبهذا تعوق النمو واهداف التنمية ، وإما تمويل عجز الحساب الجاري الآخذ في الاتساع من خلال المزيد من الإقتراض الخارجي . ولعدم قدرتها واحياناً لعدم رغبتها في تبني الاختيار الأول كوسيلة لحل أزمة ميزان المدفوعات ، أجبرت العديد من الدول في الثمانينيات على الاعتماد على الاختيار الثاني ، وهو الاقتراض حتى ولو غرقت أكثر في الديون . ونتيجة لذلك ، فإن التزامات خدمة الديون الضخمة تراكمت ، حتى أنه بحلول 1990 كانت دول مثل بوليفيا ونيجيريا والأرجنتين والاكوادور وبيرو قد مرت بنمو اقتصادي سلبي في الثمانينات ، وهكذا واجهت صعوبات قاسية في مجرد سداد الفائدة على ديونها من عائدات التصدير (انظر جدول 14-7) ولم يعد بإمكانها ان تقترض المال من أسواق رأس المال الخاصة بالعالم . وفي الواقع ، لم تتوقف فقط عن الاقتراض الخاص ، ولكن بحلول 1984 كانت الدول النامية ترد للبنوك التجارية 10,2 بليون دولار أكثر مما كانت تحصل عليه من قروض جديدة . ويضم دفعات السداد للمقرضين الدوليين مثل IMF والبنك الدولي ، كما يبين شكل14-2 ، حيث يتضح أن صافي التدفق المالي (القروض الجديدة مطروح منها خدمة الدين) لكل دول الـ LDCs المدينة قد تحول من فائض مقداره 35,9 بليون دولار في 1981 ، إلى عجز بلغ 35,2 بليون دولار في 1988 قبل العودة إلى الاقتراض الخاص والاستثمار في الأسهم مما أدى إلى ارتفاعه مرة أخرى إلى 18 بليون دولار في 1992 . وعندئذ لم يعد أمام الـSICs أي موارد سوى طلب مساعدة الـ IMF ، ومواجهة برامج الاستقرار الاقتصادي التي يتطلبها الـ IMF ، والأوضاع التي شكلت تجربة لسياسة الاختيار الأول .

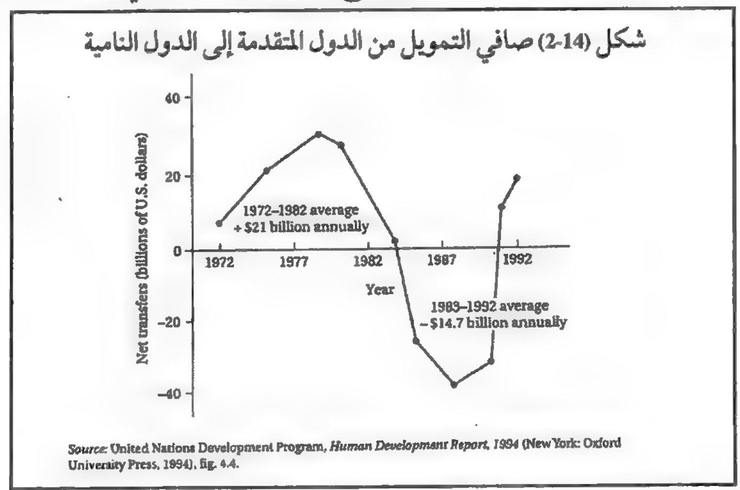
4/14 محاولات الحلول: عدم استقرار الاقتصاد الكلي وسياسات الاصلاح لصندوق النقد الدولي وانتقاداتها

Attempts at Alleviation: Macroeconomic Instability, IMF Stabilization Policies, and Their Critics

1/4/14 برنامج الاستقرار الاقتصادي التابع للـ IMF

مسلك واحد كانت تتبعه بازدياد ، ولكن دائماً بتردد الدول التي تواجه عدم استقرار خطير في الاقتصاد الكلي (تضخم عالي وميزانية حكومية صارمة ، وعجز في المدفوعات بالعملة الأجنبية) جنباً إلى جنب مع نمو التزامات الدين الأجنبي ، وهو إعادة التفاوض مع البنوك الدولية الخاصة بخصوص القروض . كانت الفكرة الأساسية هي مد فترة السداد للأصل والفائدة أو الحصول على تمويل إضافي بشروط ذات مميزات أكبر . ومع ذلك كان على مثل هذه الدول المدينة التعامل مع الـ IMF قبل أن يقبل اتحاد هيئات البنوك الدولية إعادة التمويل أو تأجيل مواعيد القروض القائمة . واعتماداً على أن الـ IMF سيفرض علاجه الشرطي المعتاد وهو سياسات الاستقرار قبل ان يوافق على إقراض دول الـ LDCs بما يفوق حصصها القانونية في الـ IMF . ولقد فسرت البنوك الخاصة مفاوضاتها الناجحة مع الـ IMF بأن الدول المقترضة كانت تبذل جهوداً جادة لخفض عجز المدفوعات والحصول على الصرف الأجنبي المطلوب لرد القروض السابقة . وهناك أربعة مكونات رئيسية لبرنامج الاستقرار النموذجي الخاص بالـ IMF :

شكل (2-14) صافي التمويل من الدول المتقدمة إلى الدول النامية



Source: United Nations Development Program, *Human Development Report, 1994* (New York: Oxford University Press, 1994), fig. 4.4.

المصدر : الأمم المتحدة ، برنامج التنمية ، تقرير التنمية البشرية ، 1994 ، شكل 4-4 .

1- إبطال والتحرر من قيود الصرف الأجنبي وقيود الاستيراد .

2- خفض معدل سعر الصرف الرسمي .

3- برنامج وطني صارم لمكافحة التضخم يتكون من :

(أ) السيطرة على الائتمان لرفع معدلات الفائدة ومستلزمات الاحتياطي .

(ب) التحكم في عجز الحكومة من خلال السيطرة على الإنفاق ، خاصة في مجالات الخدمات الاجتماعية للفقراء ، وإعانات الأغذية الأساسية ، جنباً إلى جنب مع زيادة الضرائب وأسعار منتجات القطاع العام .

(جـ) السيطرة على زيادة الأجور وبالتحديد ، التأكد من أن مثل هذه الزيادات تكون بمعدلات أقل من معدل التضخم . (إلغاء الربط بين الأجور والأسعار) .

(د) التخلص من كل أشكال التحكم في الأسعار ، وتشجيع أسواق أكثر حرية .

4- ترحيب أكبر بالاستثمار الأجنبي وانفتاح عام للاقتصاد على التجارة الدولية .

في مطلع الثمانينات ، اضطرت العديد من الدول المدينة التي استنفدت بشكل كبير احتياطيها من العملات الأجنبية - ومن ضمنها المكسيك والبرازيل والأرجنتين وفنزويلا وبنجلاديش وغانا - إلى اللجوء إلى الـ IMF لكي يؤمن لها صرفاً أجنبياً إضافياً . وبحلول عام 1992 ، كانت 10 دول قد رتبت اقتراض إجمالي قدره 37,2 بليون دولار بنظام حقوق السحب الخاصة (أي ما يساوي 27 بليون دولار تقريباً) من الـ IMF . وخلال الأزمة الآسيوية عام 1997 ، اضطر الـ IMF أن يتدخل بمبالغ مالية أكبر بشكل أساسي في محاولة لتحقيق استقرار الاقتصاد المضطرب لكل من تايلاند (حصلت على قروض بـ 3,9 بليون دولار من IMF) وباكستان (1,6 بليون) ، الفلبين (435 مليون دولار) ، اندونيسيا (10 بليون) ، وكوريا الجنوبية (21 بليون)ولاستلام قروضها ، والأهم ، للتفاوض بشأن ائتمانات إضافية من البنوك الخاصة طولبت كل هذه الدول بتبني بعض أو كل سياسات الاستقرار العديدة . وبالرغم من أن مثل هذه السياسات قد تكون ناجحة في تقليل التضخم ، وتحسين وضع ميزان مدفوعات دول الـ LDCs ، فإنها يمكن أن تكون غير شعبية للغاية من الناحية السياسية (كما أضرت بمصالح الشعب وجعلته ضد الـ IMF في كل من فنزويلا ،

ونيجيريا ، واندونيسيا ، وكوريا الجنوبية في التسعينات) لأنها تصيب جهود التنمية في الصـميم بإضـرارها بشكل غيـر مـحدود بالمجـموعـات ذات الدخول المنخـفـضـة والمتوسطة . وبشكل آخر ، فإن هذه السياسـات كانت دائماً ما ينظر إليهـا قادة العـالم الثالث على أنهـا تمثل معياراً مزدوجاً - حيث تكون سياسات التكيف القاسية خاصة بدول LDCs المدينة فقط ، بينمـا لا يوجد أي تكيف للميـزانية الضخمة أو عجز التجارة لأكبـر دولة مـدينة في العـالم وهي الولايات المتحـدة الأمريكيـة . وفي النهـاية ، لأن سياسـات الـ IMF قد فرضتـهـا وكالة دولـية أدرك العـديد من الاقتـصاديـين - خاصة اولئك التـابعين لمدرسة التـبعيـة - كـونـهـا مـجـرد ذراع للأمم الصـناعيـة الغنيـة ، فإن سياسات الاستقرار يُنظر إليها دائماً كإجراءات مـصـممة أساسًا للإبقاء على فقر وتبعية أمم العـالـم الثالث ، بينـمـا تحافظ على كيان السـوق العـالمي لـصـالح البنوك الـدوليـة ومستثـمري القطـاع الخاص (والمضـاربين) من الدول الصناعـيـة . وعلى سبيل المثال ، ففي إحدى المقالات الشـاملة عن الـ IMF وبرامجه للاسـتقرار ، ناقش شيـريل باير أن مهـام الـ IMF في ظل نظام تجـارة عـالمي يحكمـه العـالـم الأول «يمثل أداة تم اختـيـارها لغرض نظام مالي إمبريالي على الدول الفقيرة» مما يخلق نوعاً من الاستعباد بالديون ، والذي من خلاله تصبح مشاكل ميزان مـدفوعات الـ LDCs دائمة بدلاً من حلهـا . كما ناقش باير أيضًا أن الـ IMF يشجع الـ LDCs لكي تسعى للحـصـول على دين إضافي من مـؤسسـات التـمـويل الدوليـة بينمـا هو «يبتزها» (عن طريق التـهـديد برفض القـروض) لتخـوض في برامج استـقـرار هي في الواقع ضـد التـنميـة . وهكذا فـعبء هذا الدين الإضـافي يصبح مـصـدراً لمشـاكل ميـزان المدفـوعات في المستقبل ، بحيث تدور دول العـالم الثـالث المدينة في دائرة خبيثة تـضطر فيـهـا إلى الجري أسرع فـقط لكي تظل في مكانها .

ويرى مراقبون أقل تطرفاً أن الـ IMF ليس مـؤسسـة تنموية ولا ضـد التنمية ، وإنما هو ببسـاطة مـؤسـسـة تحاول تنفـيـذ عـملهـا الأصـلي ، برغـم بعض الخروج عن مـهـامـه الأصلية ، وهو منتـدب للحفاظ على تماسك السوق الرأسـمالي العـالمي بواسطة اتباع سياسات تمويل دولي قصير الأجل ، وتكون متحفظة بشكل عام . وهدفه الأساسي هو الحفاظ على نظام صرف دولي مرتب ، ومصـمم لدفع التعاون المالي ، وتوسيع التجارة

الدولية ، والتحكم في التضخم ، وتشجيع استقرار سعر الصرف ، والأهم ، مساعدة الدول على التعامل مع مشاكل ميزان المدفوعات قصيرة المدى ذات النتائج السيئة من خلال التزويد بموارد الصرف الأجنبي النادرة . وللأسف ، في عالم تجاري غير متوازن بشدة ، فإن مشاكل ميزان المدفوعات في العديد من الدول النامية قد تكون هيكلية وذات طبيعة طويلة المدى ، والنتيجة أن سياسات الاستقرار قصيرة الأجل قد تؤدي ببساطة إلى أزمات طويلة المدى في التنمية .

وعلى سبيل المثال : ما بين عامي 1982 ، 1988 ، كانت استراتيچية الـ IMF قد اختُبرت في 28 دولة من مجموع 32 دولة هي دول أمريكا اللاتينية والكاريبي . وكان من الواضح عدم جدواها في هذه الدول . وخلال هذه الفترة سددت أمريكا اللاتينية 145 بليون دولار لدفعات الديون ، ولكن الثمن كان حدوث كساد اقتصادي ، وارتفاع البطالة ، وهبوط في نصيب الفرد من الدخل بنسبة 7% . هذه الدول «تكيفت» لكنها لم تنمو . وبحلول 1988 كانت هناك دولتين فقط قادرتين على الوفاء بمدفوعات خدمة الدين . وقد ظهرت نفس المشكلة في كثير من دول أفريقيا .

وفي غياب حركة رئيسية لإعادة هيكلة كلا من الاقتصاد القومي لـ LDCs (ربما بمساعدة قروض التكيف الهيكلي التي قدمها البنك الدولي والتي سيتم مناقشتها بالتفصيل في الفصل الأخير) وتنظيم الاقتصاد الدولي ، فإن تبني السياسات الاقتصادية المعترف بها في تنفيذ أهداف ميزان المدفوعات المعترف بها قد يعرض للخطر نفس النظام الذي يسعى الـ IMF للحفاظ عليه . ورغم أن دوافعه ، قد لا تكون خطرة كما وصفها باير ، فإن قسوة سياسات الـ IMF الصارمة على الدول المدينة كانت تهدف إلى إلقاء عبء اقتصادي قاسي ولا ضرورة له ، بشكل دائم ، على عاتق أمم لا يمكنها احتماله في كثير من الأحيان . ولحسن الحظ ، فإن الـ IMF كان قد بدأ في تعامله مع الأزمة الآسيوية في تايلاند واندونيسيا وكوريا الجنوبية في إظهار بعض المرونة والرغبة في تعديل العلاج الموصوف ليلائم الأمراض المختلفة لمرضاه من الدول النامية . ويبدو هذا أكثر منطقية وأكثر إنسانية كما أنه مسلك تنموي إلى أقصى حد أكثر من وصفات تشمل سياسات الاستقرار السابقة .

2/4/14 الأبعاد العالمية لمشكلة مديونية دول العالم الثالث

لقد أصبحت مشكلة ديون الـ LDC مشكلة عالمية في ظل المضمون الاقتصادي الخطيـرلكل من الـدول المتـقـدمـة ، والدول الأقل تقـدمـاً . في الواقـع إن أزمـة ديون الثمـانينات ، والتي بدأت بإعلان المكسيك لتأجيل سداد دفعات الديون في عام 1982 (وكـان تكرار المكسيك لذلك وشيكاً في 1995) وضع استقـرار وجدوى النظام المالي الدولي في مـوضع التسـاؤل . وأعلنت المخاوف من أن دولة أو اثنين من كبـار الدول المدينة (البرازيل ، المكسيك أو الأرجنتين) ستعجز عن السداد ، إذا أنكرت مجموعـة من الدول المدينة ديونها بتكوين اتحاد للمدينين ، أو إذا اتبعت دول أكـثر مبـادرة بيرو السابقة لربط خدمة الدين بإيرادات التصدير ، فإن اقتصاد الدول الغربية قد يتأثر بشكل خطير . وعقب إندلاع أزمة الديون ، نجد أن معظم الدول الناميـة قد تم إبعادها عن سـوق رأس المال الدولية . وعـقدت اجـتمـاعـات طارئة بين رجـال البنوك الدولـيـة ، ومسئولي الحكومات في الدول المتقدمة والدول الناميـة المدينة ، وذلك في عـواصم العالم المالية . وأدت شائعات عن توقف وشيك عن السداد بالمضـاربين في العملة إلى شراء الدولار مما رفع من قيمـة الدولار في السوق في 1983–1984 إلى مستوى يتـجاوز قيمته الخيالية ، وأضاف الكثير إلي أعباء ديون الأمم النامية ذات القيمة الدولارية .

وقد قُدمت العديد من المقترحات أو الحلول لتخفيف أو إعادة هيكلة أعباء ديون الدول ذات المديونية العالية . وقد تراوحت هـذه المقترحات ما بين تخصيص جديد لحقوق السـحب الخـاصـة وإعادة الهـيكلة (بشروط أفـضل لصـالح الدول المدينة) بتخفيض دفعات الأصل المستحقة خلال فترة تجميد متفق عليها . وأكثر العروض اللافتة للانتباه كانت اتفاقات نادي باريس ، بعرضها لشروط ميسرة لحد كبير ، يطلق عليـهـا شـروط تورنتـو . وكـانت هذه الاتفـاقـات الثنائيـة للقـروض العـامـة تسـمح للحكومات الدائنة بالاختيار ما بين 3 بدائل لاختيـارات التيسير – الإلغاء الجزئي لثلث القروض غير الميسرة ، أو تقليل معـدلات الفائدة أو فترة استحقاق ممتدة للدفعات (25 سنة) – لتـوليد مدخـرات من السيـولة النقـدية لدى الـدول المدينة . وبالنسبـة للبنوك التجارية ، فقد ربطت خطة برادى في عام 1989 الحذف الجزئي للديون بالدعم المادي المقدم من الـ IMF والبنك الدولي ، مع ضمان سداد القروض الباقية ، إلى جانب التزام

الـ LDCs بتبني النوع المشدد من برامج الـ IMF للتكيف ، وتشجيع الأسواق الحرة ، والترحيب بالمستثمرين الأجانب ، واسترداد رأس المال الهارب الموجود عبر البحار إلى داخل البلد . وبالإضافة لذلك ، كانت هناك مناقشة كبيرة لمقايضات الدين بالأسهم (Debt -for-equity Swaps) . وهي البيع بخصم (يتجاوز في بعض الأحيان 50%) لديون بنوك الـ LDCs التجارية لصالح الاستثمار الخاص (وغالبًا ما يكون مؤسسات أجنبية) في أسواق تجارية ثانوية . وتقوم هذه المؤسسات بعد ذلك بمقايضة صك مديونية الدول المدينة بأصول كلية مملوكة للدولة ، مثل مصنع للصلب أو شركة للهاتف . وعندئذ أصبحت البنوك التجارية ميالة أكثر للدخول في مثل هذه الصفقات لأن اللوائح والصياغات الجديدة لبنوك الولايات المتحدة تسمح لها بقبول خسارة على مقايضة قرض مصرفي ، في حين لا تقلل من القيمة الدفترية لقروض أخرى تدين بها تلك الدولة . ومن جانب الـ LDCs ، فإنها قادرة ، من خلال مقايضة الدين بالأسهم ، على تشجيع الاستثمار المتعلق بأصول العملة المحلية ، وذلك عن طريق المستثمرين الأجانب أو مواطني البلد على السواء إلى جانب تقليل إجمالي التزامات ديونها . وقد تمت الكثير من صفقات الخصخصة ، التي حدثت في دول أمريكا اللاتينية المدينة ، عبر هذه الترتيبات المصرفية . ومع ذلك ، فالجانب الآخر لهذه المميزات ، هو حقيقة أن المستثمرين الأجانب يشترون الأصول الحقيقية المملوكة للدولة في الدول النامية ، مثل : مصانع الصلب وشركات الهاتف ، بتخفيضات كبيرة . وبالنسبة للمراقبين فهم قلقون بشأن تسلل الدول المتقدمة إلى داخل اقتصاد الـ LDCs أو ازدياد القابلية الطبيعية للازدواجية الداخلية سوءًا بسبب هذه المقايضة للدين- بالأسهم . وبين 1985 و1992 وصلت عمليات التحويل لأكثر من 36% من مجموع الديون المحولة .

والأكثر جاذبية ، ولكنها أقل أهمية بكثير ، من بين اتفاقات المقايضة هي تلك الخاصة بمقايضة الدين بالطبيعة ، بقصد ضمان التزام حكومات الـ LDCs بحماية البيئة ، والأصول البيئية مثل الغابات المطيرة في الأكوادور ، أو الحدائق العامة في كوستاريكا (انظر الفصل 11) . ومعظم مقايضات الدين بالطبيعة حددت ملامحها منظمات غير حكومية مثل الصندوق الدولي للحياة البرية أو وكالة حماية البيئة الطبيعية . حيث تقوم هذه المنظمات بشراء صكوك ديون الدول المدينة بتخفيض من

بنك محلي ، ثم تعيد تحويله إلى دفعات بالعملة المحلية ، والتي تستخدم بعد ذلك ، فلنقل ، لحماية موارد الطبيعة المعرضة للخطر . وللأسف ، فإن القيمة الكبيرة لمقايضات الدين بالطبيعة أخذت في الهبوط باستمرار منذ أن وصلت لذروتها 43,9 مليون دولار في 1989 ، لتهبط إلى 537 ألف دولار فقط في 1997 .

إن المشكلة المتعلقة بأغلب عروض تخفيف الديون ، بما في ذلك مقايضة الدين بالأسهم ، هي أنها تتطلب بنوك دولية خاصة لتبادر أو توافق على السياسات . فمعظمها لايرغب في القيام بأى خطوات قد تضر بميزانياتهم في الأجل القصير . والأهم من ذلك أنه في غياب سياسة (إنكار الديون) من جانب واحد ، التي تقوم بها الـ LDCs (وهي سياسة ستضر بالتأكيد كلا من المقرضين والمقترضين على المدى القصير والطويل ، فإن أغلب المقترحات (باستثناء مقايضة الدين بالطبيعة) لا تحل مشكلة الديون ولكنها فقط تؤجل اليوم الذي ستصبح فيه الديون مستحقة بالإضافة إلى اثارة مشاكل أخرى . وعموماً ، فإن أزمة الديون قد نبهت إلى كثير من سمات الاقتصاد الدولي والنظام المالي من هشاشة سياسية والتبعية المتبادلة بشكل ضخم . كما أوضحت أن الدول النامية ليست وحدها الضعيفة أمام زيادة معدلات الفائدة الأمريكية بنقطة أو نقطتين مئويتين . ولكن وقد يكون هذا هو الأهم ، إن الدول المتقدمة قد يصيبها الضرر بحق بسبب الفشل الاقتصادي أو فشل السياسات العامة للدول النامية الرئيسية المدينة .

وبالرغم من أن الدول النامية يمكن أن تعد مسئولة ولو جزئياً عن التراكم الضخم للديون ، فإن الظروف المضطربة التي تواجهها هذه الدول تكون دائماً خارجة عن سيطرتها . وفي الواقع ، فإن هذا المناخ الاقتصادي المضطرب كان ما دفع إليه هو سياسات الاستقرار الاقتصادي التي تتبعها الدول الصناعية نفسها ، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الفائدة ، وركود اقتصادي في انحاء العالم ، والانخفاض المترتب على ذلك في الطلب على صادرات الدول النامية . وقد قدر (ويليام كلاين) ، على سبيل المثال أن 85% تقريباً (401 بليون دولار) من مجموع الزيادة (480 بليون دولار) في الدين الخارجي لدول LDC الغير بترولية ما بين 1973 ، 1982 يمكن إرجاعه إلى أربعة عوامل خارجة عن إرادتها : زيادة أسعار بترول الأوبك ، وارتفاع معدلات فائدة الدولار في

1981 – 1982 ونتيجة للركود العالمي حدث انخفاض كبير في حجم صادرات العالم الثالث ، والهبوط الدرامي في أسعار السلع وما ترتب عليه من تدهور شروط التجارة .

3/4/14 هل اختفت مشكلة المديونية: الفائزون والخاسرون

بالرغم من أن مشكلة ديون العالم الثالث كانت يشار إليها دائماً كأهم الأزمات المالية الدولية في الثمانينات ، إلا أنه في التسعينات بدا أن ديون LDCs قد اختفت من صفحات صحف ومجلات الدول المتقدمة . وهذا لأن 80% تقريباً من الديون القائمة والتي تدين بها معظم دول LDCs ثقيلة المديونية (المكسيك والارجنتين والبرازيل ، وفنزويلا ضمن دول أخرى) للبنوك التجارية ، إلى جانب حصص أصغر تمتلكها الحكومات والمؤسسات متعددة الأطراف ، قد أعيدت هيكلتها . وقد صرح رجال البنوك والمال في الدول الصناعية أن أزمة الديون قد انتهت ، وأنه بتوقيع اتفاق من نوع برادي لإعادة الهيكلة ، مع الأرجنتين في إبريل 1992 ، ومع البرازيل في يوليو 1992 ، فإن الصناعة البنكية يمكنها أن تغلق ملفات ديون العالم الثالث . ولكن البيانات التي احتواها جدول 14-6 ، 14-7 تكشف عن أنه بالنسبة للعديد من الدول ، خاصة تلك الافريقية ، فإن المشكلة أخطر من أى وقت سابق . فمعظم الدول الفقيرة لم تحصل سوى على تخفيف بسيط لديونها ، إذا حصلت عليه أصلاً . ومازالت دفعات خدمة الديون تلتهم ما بين 15% إلى 20% من دخل التصدير ، أى بزيادة أكثر من 10-12% عن معدلات ماقبل فترة الأزمة . إن الوضع حاد خاصة في الصحراء الأفريقية ، حيث نما مجموع ديون المنطقة بشكل ثابت . وهو الآن أكثر من 290 بليون دولار ، أى خمسة أضعاف مجموع ديونها التي كانت في عام 1980 ، وارتفع مجموع ديونها بالنسبة لـ GNP لأكثر من 10% . وتقترب مدفوعات خدمة الدين من 32 بليون دولار سنوياً ، وهو ما يبلغ تقريباً 4 أضعاف ما تنفقه أفريقيا سنوياً على الصحة والتعليم معاً . وهذا يمثل استنزافاً وحشياً لأموال التنمية في المنطقة ، التي هي مستنزفة أصلاً (انظر الفصل 18) . وبسبب عبء السداد الكبير والمتطلبات فإن دول LDCs المدينة تبتلع جرعات كبيرة من دواء الـ IMF الرادع ، وأصبح النمو الاقتصادي للعديد من الدول النامية سلبيًا ، واختفى الاستثمار الضروري لتوليد النمو المطلوب لسداد الديون ، ورفع مستويات المعيشة . وقد تكون الأزمة انتهت بالنسبة للبنوك التجارية بالدول

المتقدمة ، والتي انخفضت قروضها القائمة على العالم الثالث من 67 بليون دولار في 1987 إلى 19 بليون عام 1992 . وبالنسبة لهذه البنوك ، فقد قام الـ IMF بأداء عمل جيد . ولكن بالنسبة للمواطنين ذوي الدخول المنخفضة والمتوسطة بالدول النامية الذين تمت التضحية بازدهارهم الاقتصادي ومازالت التضحية به مستمرة لمنع حكوماتهم المدينة من الغرق والإفلاس ، وأيضاً بلا جدوى ، لم يكن الدواء مُرّاً فقط ، ولكن الأخطر أنه لم يشف المريض . ويصوغ چون كافانه – الخبير في شئون الدول النامية – الأمر على النحو التالي : «إن الـ IMF في كثير من الجوانب ، يبدو كطبيب من العصور الوسطى حيث لا يهم ما هو المرض ، فيستخدم الديدان العلاجية بينما المريض ينزف» . ان معلوماتي هي أن سياسات الـ IMF ناجحة للغاية في توجيه موارد الدول نحو سداد الديون للبنوك التجارية ، ولكنها تؤدي إلى كارثة بالنسبة لصحة اقتصاد هذه الدول على المدى الطويل)) .

إن أزمة الديون لم تمت ، ولكنها في أفضل الأحوال نائمة فقط . وقد ظهر ذلك بوضوح في نهاية 1994 وبداية 1995 ، عندما أُجْبِرت واحدة من الدول صاحبة «قصص نجاح» عظيمة في إعادة جدولة الديون ، وهي المكسيك ، على خفض قيمة عملتها والسعي وراء قروض خاصة لسداد التزامات ديونها قصيرة الأجل . وتقريبًا نصف رأس مال استثمارات السندات الخاص الذي يتدفق إلى المكسيك (ودول أخرى من أمريكا اللاتينية ، بما فيها البرازيل ، الأرجنتين وفنزويلا) في بداية التسعينات ، تم سحبه . واضطرت المكسيك لإعلان برنامج تقشف جديد ، مما زاد من إضعاف الحالة المتدهورة أصلاً للطبقة المتوسطة والطبقة العاملة الفقيرة . ومثلما حدث في 1982 من إثارة دهشة البنوك الدولية الكبيرة وبورصة نيويورك مرة أخرى بسبب تصرف المكسيك . إن « الأموال الساخنة» التي تدفقت من العالم كمنحة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المكسيكي اضافت الآن عبئاً جديداً وهو التقلص حيث سحب معظم المستثمرين أموالهم بمجرد الضرب على مفاتيح أجهزة الكمبيوتر . وقد حدث ذلك بالمثل خلال أزمة العملة الأسيوية في عام 1997 .

وهكذا تم حصار العديد من دول LDCs شديدة المديونية – خاصة تلك الدول الأفريقية – داخل دائرة خبيثة ، يخلق فيها سداد الديون تراجعاً في النمو الاقتصادي ،

ومازال النمو المتسارع هو الأساس المجدي الوحيد لتفادي حدود فخ الديون . وربما يكون الأخطر هو الهبوط الاقتصادي لمدة طويلة بمعنى أن يتطلب الأمر جيلاً بأكمله على الأقل لاستعادة مستويات المعيشة المنخفضة التي مرت بها هذه الدول في نهاية السبعينات .

5/14 الاستنتاجات

إن عبء أزمة الدين العالمي يجب أن يتحمله الجميع لأقصى درجة . وقد تضطر العديد من الدول النامية إلى المرور لفترة من التكيف الصعب وفي نفس الوقت ، ستضطر الدول الصناعية إلى تخفيف سياساتها المالية الخانقة وتشجيع الاستيراد من العالم النامي . وطالما أن الأبحاث توضح ، أنه إلى جانب الاستقرار السياسي ، فإن ما يحدد قدرة الـ LDCs بشكل أساسي على سداد الديون وجذب المستثمر الخاص هو مستوى معدلات الفائدة العالمية والمحلية . ومن المهم لسلطات الدول الدائنة أن تضع ذلك في الاعتبار عند تنفيذها لاستراتيجيات الاقتصاد الكلي . إن بعض تخفيف الديون الإضافي (على سبيل المثال بجعل دفعات الفائدة تتم بالعملة المحلية) سيكون أيضًا ضرورياً لا يمكن بعد الآن أن يُسمح للبنوك التجارية بتحميل خسارتها لدافع الضرائب بالدول المتقدمة . وسيكون على المنظمات الدولية وبصفة أساسية الـ IMF والبنك الدولي WB أن توفر سيولة مالية كافية وسياسات مرنة حتى تتمكن الدول النامية الأكثر فقراً من القيام بالتكيف اللازم دون تضحية أكبر بنموها والعدالة بين رعاياها . وربما يكون الأهم من كل ذلك ، من وجهة نظر بعيدة المدى ، هو الحاجة لإعادة هيكلة التجارة الدولية بمجملها والنظام المالي وذلك بشكل تدريجي . وسنلقي نظرة على هذا الموضوع الأخير عندما نتناول مستقبل النظام الاقتصادي الدولي في الفصل (18) .



6/14 الحالة الدراسية للفصل الرابع عشر

إقتصاد فنزويلا

- **بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية:**

العاصمة : كاراكاس

المساحة : 912,050 كم2

السكان : 23,3 مليون نسمة (1998) .

معدل النمو السنوي للسكان : 2,1% سنوياً

نصيب الفرد من الـGNP : 3,450 دولار سنويًا (1997) .

متوسط معدل نصيب الفرد من الـ GNP

بحسب تعادل القوى الشرائية : 8,530 دولار (1997) .

معدل نمو نصيب الفرد من الـ GNP : -0,8% (1965 -1996) .

مساهمة قطاع الزراعة في الـ GDP : 4% (1997) .

مساهمة قطاع الصادرات في الـ GDP : 37% (1996) .

معدل وفيات الأطفال الرضع (في الألف) : 21 في الألف (1998) .

معدل الأطفال المعرضون لسوء التغذية : 5% (92 -1997) .

نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة : 34% (1997) .

معدل الأمية (الأكثر من 15 سنة) : الرجال 8% النساء 10% (1996) .

مؤشر التنمية البشرية : 0,86 و(مرتفع) (1995) .

كافحت فنزويلا ، جنباً إلى جنب مع البرازيل ، المكسيك ، والأرجنتين ، مشكلة دينها الخارجي الكبير منذ بداية الثمانينات . ومع ذلك فعلى عكس بعض الدول الأخرى ذات الدين المرتفع ، تمكنت فنزويلا من التحكم في مشكلة ديونها بواسطة مجموعة من إجراءات التقشف المشددة تابعة للـ IMF وتحقيق موازين تجارية كبيرة وإيجابية بصورة مستمرة . ونتيجة لذلك ، فإن مجموع دينها الخارجي الذي كان خامس أكبر دين في العالم النامي وبلغ 37,2 بليون دولار في 1993 ، هبط إلى 35,5 بليون في 1997 محتلاً المركز الثاني عشر في القائمة . ولكن هذا التقشف هو عملة ذات وجهين في تحسن مشكلة الدين الأجنبي أضرت فنزويلا أكثر باقتصادها القومي ، وزادت من سوء مشاكلها الاجتماعية .

وفنزويلا تتحكم في الطرق البحرية والجوية الرئيسية التي تربط بين شمال وجنوب نصف الكرة الغربي ويمتد ساحلها مسافة 2,816 كم على البحر الكاريبي والمحيط الأطلنطي . ومعظم أهل فنزويلا ينحدرون من أصول أوربية أو هندية أمريكية ، أو أفريقية . وكانت آخر هجرة أوروبية لفنزويلا في بداية الخمسينات عندما وصل إليها مجموعة كبيرة من المهاجرين الأسبان والإيطاليين والبرتغاليين . وقد أظهر التعداد أن 92% من السكان مولودين في البلد ، بينما أتى معظم المولودين في الخارج من أسبانيا وإيطاليا والبرتغال وأفريقيا وكولومبيا .

إن فنزويلا واحدة من أقل دول نصف الكرة الغربي كثافة سكانية ، وبرغم ذلك ، فمعدل الزيادة السكانية منذ عام 1950 كان 3% وفي عام 1936 ، كان 35% فقط من السكان يعيشون في المدن الكبرى ، والصغرى ذات الألف ساكن أو أكثر ، بينما اليوم حوالي 85% من السكان يفعلون ذلك . وخمس سكان فنزويلا يعيشون في العاصمة كاراكاس .

إن ثروة فنزويلا غير موزعة بالتساوي ، ونسبة ملحوظة من السكان تحصل على تغذية ، وإسكان وملابس ، وتعليم كلها لا تفي بالغرض . وهذه المشاكل تتعقد بسبب الضغوط الرهيبة الناشئة عن النمو السريع في السكان . ويتضاعف سكان فنزويلا حوالي كل 36 عاماً ، و38% من السكان تحت سن 15 سنة ، 70% تحت سن 30 سنة .

وحتى وقت قريب كان أكبر مشاكل العمالة بالنسبة لفنزويلا هي نقص العمال المهرة ، والمديرين لتشغيل ما كان اقتصاداً تكنولوجياًبشكل متزايد . ولسد الثغرة أو الفجوة في تلك العمالة الماهرة ، عينت فنزويلا الكثير من الفنيين الأجانب ، وتوسعت في تسهيلات التعليم الفني ، وأرسلت أبناء فنزويلا للخارج للتدريب . وبرغم الهبوط الاقتصادي في العقد الماضي ، كان الشاغل الأول للعمالة هو البطالة المتزايدة ، برغم بقاء نقص العمال الفنيين المؤهلين ، كعامل ملحوظ .

إن فنزويلا تعتبر منتج ومصدر كبير للبترول . وعضو مؤسس لمنظمة دول تصدير البترول (OPEC) ، وتلعب دوراً رئيسيًا في سوق البترول العالمي . وكانت المكسيك وفنزويلا قد بدأتا في منح القروض لدول أمريكا الوسطى والكاريبي على أساس مبيعات البترول في كلتا الدولتين .

في عام 1996 ، حقق البترول 82% من مجموع دخل فنزويلا من الصادرات السلعية ، و60% من دخل الحكومة وحوالي 22% من إجمالي الناتج القومي . وقد أممت الحكومة الصناعة في أول يناير 1976 . ومنذ ذلك الحين ، تضاعفت العمالة وأصبح الدخل أربع أضعافه ، وانخفض انتاج البترول الخام .

وقدر إنتاج البترول الخام في 1970 بـ 3,7 مليون برميل يوميًا حيث وصل للذروة . وكان الإنتاج 1,8 مليون في عام 1996 . كانت بداية الهبوط ترجع إلى سياسات الحماية الحكومية وقانون الاستثمار في

الاكتشاف والتنمية . ومع ذلك ، ففي الثمانينات والتسعينات كان ذلك يرجع إلى ضعف سوق البترول العالمي .

وبسبب طبيعة الاقتصاد المعتمدة على البترول ، فإن فنزويلا ضعيفة بشكل خاص أمام الصدمات التي تحدث في اقتصاد الدول المتقدمة المستهلكة للبترول . ومنذ بداية الثمانينات تأثر اقتصاد فنزويلا سلبيًا بسبب انخفاض اسعار البترول . فقد أثرت جهود الولايات المتحدة لترشيد استخدام البترول على فنزويلا وأعضاء منظمة الاوبك . وكان هبوط أسعار البترول يعني أيضًا نقص في تجارة فنزويلا ، وزيادة البطالة . وحتى عام 1990 ، عانت الدولة من عجز في الحساب الجاري والتجاري والذي كان لابد أن يموله كلا من الدول الأجنبية والـ IMF وكنتيجة لذلك ، فإن دين فنزويلا الخارجي الكبير جعلها تسعى لطلب مساعدة الـIMF . وتطلب منها أن تقبل طلبات الصندوق المنتشرة الخاصة بالـ (Conditionality) (الشرطية أو المشروطية) . وفي عام 1986 تفاوضت فنزويلا مع الـ IMF بشأن قرض SDR قيمته 6 بليون دولار وفي المقابل ، لتقليص عجز الحساب الجاري ، خضعت لاجراءات الـ IMF الخاصة بالاستقرار والضرائب ، بما فيها من خفض صارم للميزانية للسيطرة علي التضخم ، وتحكم في الأجور ، وبيع المؤسسات العامة ، وخفض قيمة العملة ، وتشجيع الصادرات (خاصة السياحة) . ومع ذلك ، فالهبوط المستمر في نصيب الفرد (Per capita) من الدخل مستمر ، والذي انخفض بنسبة 4,4% سنوياً بين عامي 1988 و1990 ، تضافر مع زيادة الفقر ، وعدم رضا شعبي ، وحركات شغب ضد الـ IMF ، ومحاولة لاغتصاب السلطة في عام 1992 . وبعد ذلك أعلن الرئيس السابق (كارلوس اندرياس بيرز) حركة إصلاحات كبيرة ، وتخلى عن العديد من اجراءات الـ IMF التقشفية . وبرغم ذلك ، فبحلول عام 1996 ، كانت الطبقة المتوسطة أيضًا تشعر بإضمحلال قدرتها الشرائية لأن معدل التضخم بلغ103% مما أحدث تآكلاً في دخلهم الحقيقي ، والذي كان قد انخفض بشكل ثابت منذ الثمانينات ، حتى أن حملة الدكتوراه بالقطاع العام ، وأساتذة الجامعة قاموا بعمل إضراب مطالبين برفع الأجور في عام 1997 . وبرغم أنها ليست أمة فقيرة بأي حال من الأحوال ، وبرغم ارتفاع معدل تصنيف التنمية البشرية بها (0,86 في 1995) ، فإن فنزويلا تمثل حالة كلاسيكية لكيفية تنفيذ برامج التكيف الهيكي رداً على أزمة الديون الخارجية التي يمكن أن تلتهم النسيج الاجتماعي والاقتصادي للأمة .

7/14 أسئلة للمناقشة :

س 1 : ارسم ميزان مدفوعات شبيه بالموجود في جدول 14-3 باستخدام أحدث البيانات عن أي دولة نامية (ارجع إلى النشرة الشهرية للاحصائيات المالية الدولية ، للحصول على أحدث المعلومات) فسر معنى المدخلات المختلفة في الحسابات الجارية وحسابات رأس المال . وما هو وضع الاحتياطي الدولي لهذه الدولة؟ وكيف يُقَارَن بمثيله في العام السابق؟

س 2 : صف آلية التحويل الرئيسي . وباستخدام قائمة البنود الدائنة والمدينة في جدول 2-14 ، تعرف على القيمة التي ستلائم معادلة التحويل الرئيسي . وكيف يساعدنا التحويل الرئيسي على تحليل مشاكل ديون العالم الثالث؟

س 3 : تعقب تطور مشكلة ديون الـ LDCs خلال السبعينات والثمانينات . وما هي الأسباب الرئيسية لها؟ اشرح اجابتك؟

س 4 : لماذا كانت مشكلة طيران أو هروب رأس المال خطيرة في بعض الدول عالية المديونية؟ وما الذي يسبب طيران رأس المال ، وما الذي يمكن فعله في رأيك بخصوصها؟

س 5 : من الذي يجب عليه تحمل معظم عبء مسئولية وجود وتخفيف أزمة الديون ، الـ LDCs أم الـ MDCs؟ وأى العوامل في الـ LDCs والـ MDCs التي يجب أن يوجه لها اللوم في هذه الأزمة؟

س 6 : ما هو المقصود بإعادة تدوير دولارات البترول؟ وكيف ساهمت في أزمة الديون؟ ولماذا كانت دول الـLDCs متلهفة جداً على اقتراض المال من البنوك الدولية ، اشرح إجابتك .

س 7 : ما هي أهمية معدل خدمة الديون؟ وهل يمكن للدول المدينة أن تفعل أي شيء لخفض هذا المعدل؟ اشرح إجابتك .

س 8 : صف مجموعة الاستقرار النموذجية للـ IMF (برنامج الاصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي) بالنسبة للـ SICs ؟ وما هي أهداف هذه السياسات؟ وما سبب تلهف البنوك الدولية الكبيرة على مفاوضات الـ IMF لتسبق مناقشاتها مع الـSICs؟ وما هي التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لهذه البرامج؟ اشرح إجابتك؟

س 9 : هل انتهت أزمة الديون؟ لو أن ذلك صحيح ، ما هو المتوقع بالنسبة لكل من المقرضين والمقترضين ، ولو أنه غير صحيح ، ما هو اللازم فعله؟

8/14 الملحق: تحليل تاريخي مختصر لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي

Appendix: A Brief History and Analysis of the International Monetry Fund and the World Bank

في يوليو 1944 ، ومع بداية تحول الحرب العالمية الثانية بقوة لصالح قوات الحلفاء ، اجتمع ممثلو 45 دولة في برتون وودز ، بنيوهامبشير لتخطيط بنود التعاون التجاري لما بعد الحرب . حيث أن الدمار الاقتصادي الناتج عن الكساد العظيم في الثلاثينات والذي أعقبه الخراب الذي أحدثته الحرب العالمية الثانية ، كان قد أدى إلي إنهيار اسواق المال الدولية

والهبوط المتسارع في حجم التجارة الدولية . وقد أنشئ صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي WB لإعادة بناء أسواق البضائع ورأس المال الدولية ، وإقتصاديات أوربا الغربية التي مزقتها الحرب .

إن الأدوار التي حُددت للـ IMF والبنك الدولي كانت تختلف لدرجة كبيرة ، برغم ان ما كان مخططاً لهما هو أن يكملا بعضهما البعض . وكانت هذه هي الحكمة الطاغية لمؤتمر برتون وودز حيث إن استقرار اسواق رأس المال الدولية كان أساسيًا لاسترجاع حيوية التجارة الدولية والاستثمار . وقد قاد هذا الشاغل إلى تأسيس صندوق النقد الدولي الـ IMF ، والذي أصبح مسئولاً عن رصد وإعادة استقرار النظام المالي الدولي من خلال تمويل قصير الأجل لعجز ميزان المدفوعات . وكان دور البنك الدولي WB المكمل يشمل تمويل إعادة البناء والتنمية للدول الأعضاء ، بشكل أساسي عن طريق بناء البنية الأساسية القومية . وكانت هناك محاولة أيضًا لتأسيس منظمة دولية لتشجيع حل قيود التجارة بين الدول ، مما أدى في النهاية إلى ظهور الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) . ومن المعترف به أن البناء المؤسسي الذي وفرته هذه المؤسسات قد سهل التدفق الدولي في البضائع ورأس المال برغم أنه يبقى هناك خلاف جدير بالاعتبار حول درجة فاعليتها .

وبرغم أن سياسات الـ IMF والبنك الدولي قد تغيرت بشكل كبير منذ إنشائهما ، فإن إطار العمل المؤسسي الذي وضع في برتون وودز بقى كما هو دون أن يمس واستمر في ممارسة تأثيره على الاقتصاد العالمي . وهذا ينطبق خاصة على دول العالم الثالث والتي تتحدد قدرتها على جذب رأس المال الأجنبي إلي حد كبير بواسطة موقف الـ IMF والبنك الدولي . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الاعتماد المتبادل المتزايد بين الدول المتقدمة والنامية قد خدم بشكل مكثف الصفقات المالية بين هذه المؤسسات المالية الدولية والعالم الثالث ، ونتيجة لذلك فإن الـ IMF والبنك الدولي يلعبان الآن أدواراً خطيرة ومتطورة في عملية التنمية .

1/8/14 صندوق النقد الدولي IMF

وضع المشاركون في مؤتمر بريتون وودز نظاماً لمعدلات سعر صرف ثابتة ، وفي ظل هذا النظام كان على كل دولة أن تثبت قيمة عملتها بالنسبة للدولار الأمريكي ، والذي ظل قابل للتحويل مباشرة إلى ذهب بسعر 35 دولاراً للأوقية . وفي البداية كانت مسئولية الـ IMF أن يمول العجز المؤقت في ميزان المدفوعات الذي ارتفع كنتيجة لهذه المعدلات الثابتة لسعر الصرف . وكان على أى دولة تمر بـ «عدم توازن أساسي» في التجارة نتيجة للمبالغة في معدلات سعر الصرف أن تحصل على موافقة الـ IMF قبل أن تقوم بخفض قيمة عملتها (انظر

الفصل 13) . ومن خلال سلطته كمراقب لسياسة معدل سعر الصرف ، والتعامل المالي للدول الأعضاء ، كان على الـ IMF أن يجعل أسواق المال الدولية تستقر ، بضمان إمكانية التحويل بين العملات . وبالإضافة إلى ذلك ، فبتمويل التجارة غير المتوازنة قام الـ IMF بدور المقرض الدولي كملجأ أخير ، مانعاً الأزمات المالية في الدول التي تمر بنقص حاد في الصرف الأجنبي . وقد صممت هذه الأنشطة للحفاظ على جدوى النظام المالي العالمي الذي وضع في بريتون وودز .

واستمر التقدم نحو التعاون والامتثال لبنود اتفاقية برتون وودز حتى منتصف الستينات ، عندما قادت العديد من العوامل الاقتصادية كثيراً من الأعضاء إلى التخلي عن معدلات الصرف الثابتة . كما أن الانخفاض المستمر في مخزون ذهبها ، وعجز ميزان المدفوعات المزمن ، الناتج جزئياً عن المبالغة في قيمة الدولار ، قد أدى بالولايات المتحدة إلى التخلي عن امكانية تحويل الدولار إلى ذهب في أغسطس عام 1971 . وقد أدى الانهيار المترتب على ذلك في نظام بريتون وودز لمعدلات الصرف ، إلى إثارة التساؤل حول دور الـ IMF في التمويل العالمي . وكانت معظم موارد الصندوق قد استخدمت سابقاً للإبقاء على قيمة العديد من أقوى العملات . وكان التحويل إلى أنظمة تعويم أسعار الصرف في الدول الصناعية قد محا المسئولية الأصلية للـ IMF .

ومع ذلك ، ففي نفس الوقت أوضح الحجم المتزايد للتجارة الدولية انه من الضروري وجود آلية للتوسع في السيولة النقدية الدولية . ولذلك ، ففي عام 1989 أصبح الـ IMF مسئولاً عن ابتكار وتوزيع عملة دولية جديدة تدعى حقوق السحب الخاصة (SDRs) . والوظيفة الأساسية لوسيط الصرف الجديد هذا كانت تسهيل التجارة -حيث فرض نقص الاحتياطي الدولي من الذهب والدولار قيوداً مالية ، وبالإضافة لذلك فقد جلبت السبعينات مجموعة جديدة من الأزمات المالية التي ساعدت على إعادة تشكيل دور الـ IMF في الأسواق الدولية . وقد قادت مجموعة من العوامل ، تتضمن كساداً عالمياً ، والارتفاع المفاجىء في أسعار وقود الأويك ، وانخفاض صادرات الـ LDCs ، إلى عجز كبير في ميزان مدفوعات العديد من دول الـ LDCs . وكان هذا عاملاً مساهماً في قرار الـ IMF بزيادة حصص حقوق السحب الخاصة (SDRs) لأكثر من الضعف . وكان جزءًا كبيراً من الأموال الجديدة قد مُنحت كقروض عن طريق مؤسسة ، وهي صندوق الائتمان ، والذي يوفر قروضاً ذات امتيازات (فائدة منخفضة) لتمويل عجز التجارة في أفقر الدول النامية .

والتمويل من الـ IMF مشروط ، بمعنى أنه على الدول المتلقية للقرض الوفاء بمجموعة من الطلبات تعتمد على الغرض من القرض . وخلال الربع قرن الأول من إنشاء الـ IMF ،

كانت الاشتراطات المصاحبة لتمويل الـ IMF قاصرة على سلوك معدل سعر الصرف . ومع ذلك ، فما تلا ذلك من تخلي عن نظام معدلات سعر الصرف الثابتة ، ومع زيادة حجم وعدد القروض المستخدمة في أغراض التكيف ، فإن القيود الموضوعة على السياسات الاقتصادية للدول المتلقية توسعت أيضاً وأصبحت تعرف إجمالياً بالـ (Conditionality) أو (الشرطية) . وهذه الشروط كان المقصود منها زيادة كفاءة موارد الـ IMF بتشجيع المسلك الملائم من جانب الحكومات المدينة في مواجهة مشاكل ميزان المدفوعات المزمنة . ولأن بنود الـ (Conditionality) (الشرطية) تكون مجحفة غالباً ، بفرض أكبر الصعوبات على السكان الأشد فقراً في الدول المدينة ، فقد ظلت محل جدل كبير .

إن تطبيق الشرطية و«الإشراف المباشر» على سياسة الاقتصاد الكلي من قبل الـ IMF أشار إلى تدخله المتزايد في عملية التنمية . وهناك مجالين بدأ الصندوق توسيع انشطته فيهما وهما الإمداد بخدمات المعلومات والدعم الفني لحكومات الدول النامية . وكانت هذه الجهود موجهة بشكل عام نحو تحقيق التكيفات الداخلية التي وصفها الـ IMF لإزالة عدم التوازن في الاقتصاد الكلي والذي يؤدي إلى عجز المدفوعات . وهكذا فقد تغير اتجاه الـ IMF بشكل جاد خلال السبعينات . ووفقاً لما قاله أحد المؤرخين للصندوق «إن استخدام الموارد لم يعد يتم دفاعاً عن قيمة محددة للنظام ولكن لدفع التكيف ذي الكفاءة والاستمرارية واستعادة الأوضاع التي تكفل نمواً اقتصادياً ملائماً ومتوازناً» . وسواء كانت هذه السياسات متوافقة مع أهداف تنمية دول العالم الثالث أم لا ، فإنها قد ساعدت في بعض الأوقات علي الإنذار بقيام ازمة مالية في أسواق رأس المال الدولية .

وبحلول عام 1982 كان الدين الخارجي للدول النامية الغير مصدرة للبترول قد بلغ 600 بليون دولار ، وأكثر من نصف هذا الرقم كانت تدين به بشروط تجارية . وقد هدد التوقف الوشيك عن الدفع من قبل دول العالم الثالث ثقيلة المديونية والتي تعاني من تضخم مرتفع ، وأسواق تصدير ضعيفة ، وهبوط شروط التجارة ، والعجز الحكومي الكبير ، استقرار أسواق رأس المال الدولية . ومع تركز قسوة الأزمة في الدول النامية ، تقلصت مصادر التمويل الخاصة بسرعة ، مما قلل من السيولة الضرورية لسداد الديون . وقد أنذر ذلك بانتشار سريع للتوقف عن السداد ، والتهديد بفشل نظام أسواق المال الدولية . وقد قام الـ IMF بإجراءات استثنائية لتنفيذ عمليات تكيف ناجح . وكان دوره كأداة لاعادة هيكلة وتمويل ديون العالم الثالث خلال أزمة الديون في الثمانينات وأزمة العملة الأسيوية في عامي 1997– 1998 .

وربما كان التأثير الأكبر للـ IMF قد تم من خلال تنظيم ومفاوضات «الحزم المالية» . والحزمة المالية لسياسات الاستقرار هي اتفاقية بين الـ IMF والدول المدينة والبنوك التجارية

الخاصة، صممت لمنع وقف السداد من خلال إعادة هيكلة سياسة الاقتصاد الكلي وتوفير رأس مال جديد. وبالنسبة للمفاوضات وإعادة تمويل القروض، فقد حصل الـ IMF على تعهد من البنوك التجارية بأولوية توفير حصة من التمويل الجديد. وفي ظل هذا النظام امكن للدول المدينة الحصول على تعهدات بقروض جديدة، خاصة من دائني القطاع الخاص، كمجرد جزء من «الحزمة المالية». ولأن كل دولار يدفعه الـ IMF يقابله مالاً تجارياً، فإن الـ IMF يتحكم أساساً في حيز من الموارد أكبر من حدود ميزانيته. ولهذا السبب فإن سلطان الـ IMF على الدول النامية قد ازداد بشكل كبير خلال العقدين الماضيين.

2/8/14 البنك الدولي

إن تكوين البنك الدولي يشبه في العديد من الوجوه تكوين الـ IMF. فكل منهما تشترك في ملكيته الحكومات الأعضاء وعددها 181 حكومة، وتعتمد قوة تصويت كل دولة على مساهمتها السنوية، والتي تتناسب مع حجم اقتصادها. وبالإضافة لذلك، فإن كل من المؤسستين توفران بشكل أساسي تسهيلات في الإقراض. ولكنهما أيضًا تقومان بدور كعامل مساعد في الاستثمار الخارجي، وتوفير النصيحة والخبرة. وبالرغم من كل هذه التشابهات، فإن أهداف واعمال الـ IMF والبنك الدولي تختلف إلى حد كبير. فبالرغم من أن الـ IMF قد عهد إليه الدور الإشرافي على عمليات التمويل الخارجي لأعضاء المجتمع الدولي الذي تم تكوينه في برتون وودز، فإن إعادة البناء الداخلي والتنمية أصبحت مسئولية البنك الدولي. إن الغرض الأساسي من نشاط البنك الدولي هو دفع النمو الاقتصادي والازدهار بتوفير الاموال للاستثمار في مشروعات تساعد على رفع الإنتاجية والعائد. ولدفع الدول النامية نحو الدعم الذاتي للنمو الاقتصادي، فإن البنك الدولي يوفر المساعدة المالية والفنية للتوسع في الأسواق وإنشاء البنية الأساسية وخلق إطار للعمل المؤسسي موجه نحو النمو.

وعبر السنين، تغير إطار العمل المؤسسي للبنك الدولي نفسه. ففي البداية، كان كل إقراض البنك الدولي يسير في قنوات عبر البنك الدولي لإعادة البناء والتنمية (IBRD)، وهو فرع البنك الدولي الذي أسس في أعقاب برتون وودز. وفي ذلك الوقت كان شاغله الأساسي هو إعادة بناء الاقتصاديات التي مزقتها الحرب العالمية الثانية. إن هيكل إقراض الـ(IBRD) كان ثابتاً منذ الأربعينات، برغم ان طبيعة المشروعات التي يدعمها كانت قد تغيرت. فالقروض أصبحت تقدم بشروط تجارية للحكومات المقترضة، أو للشركات الخاصة التي حصلت على ضمانات حكومية.

وبسبب النجاح المذهل لخطة مارشال، فإن إعادة بناء أوروبا كانت قد تمت وأصبحت شيئاً مسلم به في الخمسينات، في الوقت الذي حول فيه البنك الدولي اهتمامه نحو

الاستثمار في الاقتصاديات الأفقر . إن تأسيس الهيئة الدولية للتنمية (IDA) في عام 1960 والتي توفر دعماً أكبر للدول الأكثر فقراً ، يعكس الاهتمام المتزايد بسرعة تقدم التنمية في العالم الثالث . وبرغم أن مسئولياتها تتطابق إلى حد كبير مع مسئوليات الـ (IBRD) فإن الـ (IDA) تختلف في أن الأموال التي تقرضها ، والمسماه ائتمانات ، تقدم بشروط ميسرة للدول التي يكون دخل الفرد Per Capita فيها أقل من المستوى الحرج . وهذه الشروط الميسرة تتضمن فترات سداد أطول بكثير من مثيلاتها في قروض الـ (IBRD) وتكون بدون فوائد . والشروط السابق ذكرها تعد اعترافاً متزايداً بأن الدول التي في أول مراحل التنمية لا يمكنها الاقتراض بمعدلات فائدة تجارية لأنها ضعيفة جداً اقتصاديًا وعائدات الاستثمار بها أبطأ من التصور .

ومعاً فإن الـ (IBRD) والـ (IDA) تكونان ما يعرف بالبنك الدولي . وهناك عضو آخر للبنك الدولي يسمى مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بحيث تشترك في نفس فريق العمل ، ولكنها تظل هيئة مستقلة من الجهتين المالية والقانونية . وعند تأسيسها في عام 1956 صُممت الـ (IFC) لإستكمال جهود البنك الدولي ، بإدخال مجموعة من الانشطة الاقتصادية ، يكون البنك نفسه بعيداً عنها ، ولكنها تخدم بشكل كبير مصالح التنمية . وفي تناقض مع البنك ، فإن الـ (IFC) تقرض بشكل مباشر الشركات الخاصة في غياب الضمانات الحكومية . وبالإضافة إلى ذلك ، فبرغم اختلاف الأنشطة مثل ضمان أو الحفاظ على التوازن ، فإنها قادرة على الحصول على فوائد مالية مباشرة من مستلمي القروض . وبالحث والتشجيع على تنمية أنشطة عمل تجاري جديدة بين رجال الأعمال الذين يستفيدون بشكل مباشر من مشروعات البنك الدولي ، فإن الـ IFC تساعد على تعظيم العوائد الاقتصادية لاستثمارات البنك الدولي .

3/8/14 تغيير الدور

كما ذكر سابقاً ، فإن التركيز الاساسي للبنك الدولي كان على إنعاش الاقتصاد الذي دُمر خلال الحرب العالمية الثانية . وبالرغم من انه كان متوقعاً بوضوح أن تؤدي استثمارات البنك الدولي إلى نمو الإقتصاد الكلي (وبالتالي انتشار إيجابي للتجارة الدولية) ، فإن سياسات البنك الدولي ظلت قائمة على الاقتصاد الجزئي في طبيعتها حتى السبعينات . وخلال العشرين عاماً التي أعقبت الحرب ، كان الحجم الكبير لإقراض البنك الدولي ، يستخدم لتمويل إنشاء البنية الأساسية المتعلقة بالطاقة والنقل . ولا يجب أن يدهشنا ذلك ، مع الدمار الشامل للبنية الأساسية في أوروبا . وقد أدت زيادة الضغوط لرفع تدفق الأموال إلى الدول الأفقر ، عقب التحسن الاقتصادي في أوروبا ، إلى القيام باستثمار مشابه في الدول النامية .

وقد اكتُشف بعد ذلك أن إستثمارات البنية الأساسية في البنية الأساسية في العالم الثالث قد فشلت في تَحقيق نفس العائدات كمثيلاتها في أوروبا (انظر الفصل 4) ، وذلك يرجع بشكل

كبير إلى الافتقار إلى إطار العمل المؤسسي والعمالة الماهرة . وأصبح من الواضح أن إعادة تنظيم أولويات الاستثمار وخاصة احتياجات المناطق النامية ، كان ضروريًا لتنمية ناجحة . وأدى هذا إلى تنوع في الاستثمارات واعتراف عام بأن المشروعات الصغيرة التي تهدف إلى توفير مصدر رزق للشعوب الأكثر فقراً ، تعد ضرورية لتوليد ازدهار اقتصادي دائم .

وكان توسع إقراض البنك الدولي في القطاع الزراعي هو الأسرع ، خاصة في إنتاج المحاصيل للتصدير . وكانت أسباب توجه البنك إلى تشجيع تمويل المحاصيل متعددة فبالإضافة إلى تدفق العملات الأجنبية ، فإن انتاج محاصيل التصدير يُعتقد في انه يزيد من دخول الفقراء ، مع تحسين الأمن الغذائي والاعتراف بأن المستفيدين أساساً من البرامج الزراعية السابقة كانوا كبار المزارعين الذين يتمتعون بالقدرة على الوصول إلى الائتمان والموارد ، قد أدى إلى زيادة الإهتمام بصغار المزارعين . وكانت المجالات الأخرى القليلة التي تلقت موارداً إضافية هي التعليم ، وتوفير المياه والصرف الصحي ، والرعاية الصحية ، والمشروعات الصغيرة . وبرغم أن هذه البرامج قد حظيت باهتمام وافر مؤخراً ، فإن تمويل البنك الدولي قد تباطأ في دعمها .

وقد اتسع أيضًا حيز الخدمات التي يقدمها البنك الدولي وهي تتضمن الدعم الفني ، والبحث ، توفير المعلومات والاحصائيات العامة ، وتمويل الأعمال التجارية ، والأعمال التعاونية مع مؤسسات أخرى لا تهدف للربح . ومنذ نهاية السبعينات ، كانت هناك زيادة كبيرة في الأموال والمساعدات الفنية لأغراض التكيف الهيكلي . وخُصصت هذه الموارد لدفع إعادة هيكلة رئيسية لاقتصاديات الدول المعطلة بسبب اضطراب التجارة وعجز الميزانية . ومنتقدي برامج التكيف الهيكلي يركزون على حقيقة أنها تؤدي بشكل دائم إلى زيادة الصعوبات بالنسبة لمن يعانون الفقر المدقع ، وفي بعض الأحيان تؤدي إلى انقلاب جوهري لمنافع التقدم الاقتصادي السابق . ورغم أن البنك الدولي كان قد حاول مؤخراً مساعدة الشعوب التي أصابتها برامج التكيف بالضرر ، فإن اجراءات التعويض تظل دائماً ذات حيز تطبيق ضيق جداً . والدليل المادي يقول أن هذا التكيف يهدف إلى زيادة عدم المساواة في الدخل سوءاً ، ويمكنه أن يزيد من الفقر ، حتى في الدول التي تمر بتحسن اقتصادي .

4/8/14 التعاون بين الـ IMF البنك الدولي

قبل السبعينات ، كانت سياسة الـ IMF لعلاج عجز ميزان المدفوعات هي ضخ مؤقت لرأس المال الأجنبي لمواجهة نقص العملة أو خفض قيمة العملة حيث أصبح العجز مزمنًا . ولان مؤتمر بريتون وودز قد اختص الـ IMF بمهمة الإشراف على تدفق الصرف الأجنبي ، فقد حدث تداخل بسيط بين أنشطة الصندوق والبنك الدولي . وهكذا ظل الـ IMF مسئولاً عن موازنة الحسابات الخارجية من خلال تكيفات الاقتصاد الكلي ، بينما البنك الدولي يسيطر

على الإنتاج القومي من خلال سياسة الاقتصاد الجزئي . ومع ذلك فإن الأحداث التي مرت خلال الثلاثة عقود الماضية قللت من الحصر المتبادل لهذه الأدوار على جهة معينة . إن صدمات سعر البترول ، وهبوط الصادرات ، وتدهور شروط التجارة ، وهروب رأس المال التي مرت بها الدول النامية أوضحت أن إختلالات الموازين التجارية في العالم الثالث قد أصبحت ذات طبيعة هيكلية .

ولتحسين وضع الدول النامية في مواجهة شركائها التجاريين من العالم الأول ، رأى الـ IMF ضرورة أن تنتهج دول العالم الثالث سياسات الاستقرار ، لخفض التضخم ، وتحسين كفاءة الأسواق الداخلية والمؤسسات ، وخفض الإنفاق الحكومي ، ومراجعة الاستثمارات العامة ، بالإضافة إلى إصلاح أنظمتها الخاصة بمعدل سعر الصرف . وبواسطة دخوله في المفاوضات المتعلقة بهذا الأمر ، استطاع الـ IMF أن يمد أنشطته إلى المجالات التي كانت في الأصل في نطاق سلطة البنك الدولي . وبالمثل ، اعترف البنك الدولي بأن دفع النمو القومي لـ GNP سيتطلب وضع العوامل الخارجية في الاعتبار . ونتيجة لذلك فإن برامج البنك الدولي للتكيف الهيكلي قد بدأت تشمل الاستعداد لرفع التنافسية الدولية للمنتجات القومية من خلال إصلاح سياسة التجارة وأنظمة معدلات الصرف . وهكذا بتصرف مشابه ، كان البنك الدولي قد تدخل في اختصاصات الـ IMF . وبما أن حفظ التوازن في الحسابات الخارجية لا يؤدي إلى نمو اقتصادي طويل المدى ، فإن سياسات الصندوق والبنك لم تكن دائماً متوافقة مع بعضها البعض . والجدير بالملاحظة وهو التشابه بين سياسة الـ IMF الحالية (الشرطية) وسياسة البنك الدولي للتكيف الهيكلي ، الذي يعد نتيجة العودة إلى التقارب الذي حدث خلال السبعينات والثمانينات . وهناك اعتراف متزايد بأن الحل الناجح لكل من المشاكل الداخلية والخارجية يتطلب التنسيق في وقت واحد بين سياسات الاقتصاد الكلي ، والاقتصاد الجزئي . وقد أدى هذا إلى تعاون أكبر بين الـ IMF والبنك الدولي وإزالة الانفصال والانفصام بين أدوارهما .

5/8/14 رؤى مختلفة لمؤسسات أخرى

رغم وجود توافق كبير الآن بين سياسات الـ IMF والبنك الدولي ، لم تكن كل وكالات التنمية الدولية قد آمنت بالإصلاحات . فقد وجد أن كلا من التكيف الهيكلي وسياسات الاستقرار يسهم في زيادة الصعوبات بين مجموعات الفقراء في الدول النامية . وهذا يرجع إلى انخفاض الخدمات الحكومية ، وارتفاع البطالة ، وهبوط الأجور الحقيقية ، وتوقف إعانات الغذاء . ونتيجة لذلك ، فإن العديد من الدول (بما فيها بعض الدول التي تمر بتحسن

اقتصادي) قد شهدت ارتفاعاً في معدل وفيات الرضع وسوء التغذية وانخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس . ويوضح النقاد أن بنود (الشرطية) بالاشتراك مع قروض التكيف هي ضد التنمية لأنها تقضي على أو تبطئ من التحسن في ظروف المعيشة بين ذوي الفقر المدقع .

وتؤكد العديد من وكالات التنمية بشكل كبير على تقليل أو اقتلاع الفقر من جذوره ، وتشدد على أنه من التضليل ضم الدول ذات المعدلات المرتفعة للفقر وسوء التغذية إلى قصص النجاح في التكيف . وفي تقريره عن التنمية البشرية في عام 1990 ، قدم برنامج التنمية للأمم المتحدة تصنيف التنمية البشرية واقترح أن يتم استخدامه كمقياس بديل للتقدم الاقتصادي (انظر ملحق 2 - 1) حيث تتضافر مؤشرات الدخل القومي ، وتوقع الحياة ، وإحراز التعليم لتمدنا بصورة واضحة للحالة الجيدة للاقتصاد القومي ، وقد تستخدم لتحديد العائد الحقيقي للتكيف . وقد وجدت دراسة قامت بها منظمة اليونيسيف ، (التكيف بوجه إنساني) ، ان الأطفال هم دائمًا المجموعة الأضعف في مواجهة النتائج الصعبة التي تفرضها سياسات الاقتصاد الكلي المتعلقة بالتكيف . وبرغم أنهم يؤكدون أن التغيير الهيكلي ضروري بحق للتحسن الاقتصادي ، فإن ما يثير النقاش هو أن البرامج المصممة بعناية لحماية المجموعات ذات الدخل المنخفض يجب أن تضمن أن الإصلاحات الاقتصادية لن تتحقق على حساب الفقراء (وبرغم النقد المكثف من قبل المجتمع الدولي (خاصة منظمات المساعدة غير الحكومية) . ومن منطلق انساني ، فإن البنك الدولي والـ IMF قد فشلا بشكل ملحوظ في إعادة هيكلة سياسات التكيف التي تؤذي الفقراء . وبرغم أنه هناك اعتراف متزايد من هذه المؤسسات بأهمية المشكلة ، فأعدت البرامج التعويضية على أكمل وجه ، إلا أنه لم يُبذل سوى مجهود بسيط لاعادة هيكلة هذه السياسات بشكل أساسي . وعلى سبيل المثال ، ففي اجتماع لقادة الدول السبعة الصناعية الكبرى (مجموعة السبعة) والذي عقد في كندا (يونيو عام 1995) ، قدمت العديد من المقترحات لتحسين دور الـ IMF والبنك الدولي في رصد والاستجابة للمشاكل الاقتصادية للدول الأعضاء (وخاصة الـ LDCs) . وقد بدأت هذه المقترحات مراجعة طويلة المدى للمؤسستين لجعلهما اكثر تجاوباً مع اقتصاد القرن الحادي والعشرين المتغير . ولكن لم يتم التطرق إلى المسألة الحرجة ، وهي إذا ما كانت هذه التغييرات المؤسسية ستقوم فعلاً بتقليل الفقر في العالم الثالث ام انها ببساطة ستزيده بتعزيز السياسات السابقة التي أكدت على النمو والتقشف المالي ، على حساب المجموعات منخفضة الدخل . وإلى أن يتم اتخاذ فعل مباشر في هذا الموضوع ، سيستمر النظر إلى IMF والبنك الدولي كوكلاء لرجال البنوك الدولية الغنية والمستثمرين مع اهتمامهما المحدود بالفقراء .



الفصل الخامس عشر

التمويل الأجنبي والاستثمار والمساعدات: الجدليات والفرص والتحديات

Foreign Finance, Investment, and Aid: Controversies and Opportunities

ما يجب على العالم الثالث السؤال عنه في النظام الاقتصادي العالمي هو . . حقيقة انتقال الموارد الحقيقية وليس الهبات (المساعدات) .

– قرار سانت يجو لاجتماع علماء الاجتماع العالميين الثالث ، ابريل 1973 .

المساعدات الخارجية يجب أن تكون متصلة عادة بأهداف سياسية متفق عليها – خاصة سياسات تخفيض الفقر .

– برنامج التنمية للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية ، 1994 .

هناك صعوبات دائمة في التعامل بين الجنوب والشمال في علاقته بنا من حيث إنه يملي أوامره لما يتصل بالقروض وتوظيف المساعدات .

– نيلسون مانديلا ، القمة الاجتماعية للأمم المتحدة ، مارس 1995 .

1/15 التدفق الدولي للموارد المالية

The International Flow of Financial Resources

في الفصل 14 درسنا أن موقف التمويل الدولي لدولة ما يكون انعكاس لميزان مدفوعاتها وإحتياطياتها المالية ، وليس بالاعتماد فقط على ميزان الحسابات الجارية (التجارة السلعية) ولكن أيضاً على ميزان حساب رأس المال لها (صافي التدفقات الداخلية والخارجية لموارد التمويل الخاصة أو العامة) . لأن معظم غير المصدرين للبترول

من الدول النامية لديهم عجز في ميزان الحسابات الجارية الخاصة بهم ، فإن استمرار التدفقات الصافية للداخل تشكل مكون رئيسي في استراتيچيتها للتنمية في الأجل الطويل .

وعمومًا تأخذ التدفقات الدولية للموارد المالية شكلين أساسيين هما : **الشكل الأول** : هو التدفقات المباشرة للاستثمار الأجنبي ومحافظ الاستثمار ، وتحتوي على :

(أ) الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق الشركات المتعددة الجنسية الكبيرة MNCs والتي توجد مراكزها الرئيسية في الدول المتقدمة .

(ب) محافظ الاستثمارات الخارجية (مثل : الأوراق المالية ، الأسهم ، السندات) في الدول النامية ، والتي تنشيء أسواق للائتمان والأوراق المالية من خلال المؤسسات الآتية : (البنوك ، الصناديق المشتركة ، الشركات ، الأفراد) .

أما الشكل الثاني : لتلك التدفقات فهو مساعدات التنمية الخاصة والعامة (المساعدات الأجنبية) والذي يشمل :

(أ) مساعدات من الحكومة الوطنية المستقلة ومنح الوكالات متعددة الأطراف وغيرها .

(ب) مساعدات من المنظمات الغير حكومية الخاصة ، وهم يشكلون أغلب المتعاملين المباشرين مع الدول النامية على المستوى العام . وفي هذا الفصل سوف ندرس الطبيعة والأهمية والخلافات فيما يتعلق بالاستثمارات الخارجية المباشرة الخاصة ، ومحافظ الاستثمار والمساعدات الخارجية في سياق الكلام عن تغير العالم الاقتصادي وظهور عصر العولمة . وكما في الفصول السابقة ، سيكون تركيزنا على الطرق التي يمكن أن يكون من خلالها الاستثمار الخاص والمساعدات الخارجية مفيد للتنمية ، والطرق التي يمكن أن تكون بها مضرة أى ضرر على مستقبل التنمية . ثم سنسأل عن كيفية مساعدة الاستثمار الخارجي بنوعيه المباشر وغير المباشر في طموحات التنمية للدول النامية مع الإشارة لاندونيسيا كحالة تطبيقية في هذا الموضوع ، وهي أهم متلقي للاستثمارات الخارجية والمساعدات ، وهي الحالة التي سندرسها في هذا الفصل .

2/15 الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص والشركات متعددة الجنسية
Private Foreign Direct Investment and the Multinational Corporation

لقد لعبت بعض التطورات دوراً حاسماً في النمو الاستثنائي للتجارة الدولية ، والتدفقات الرأسمالية الدولية خلال العقود القليلة الماضية من خلال وجود الشركات متعددة الجنسية . والشركة متعددة الجنسية تعرف ببساطة على أنها الشركة أو المؤسسة التجارية التي تقود وتسيطر على أنشطة إنتاجية في أكثر من دولة . هذه الشركات الضخمة ، أغلبها من دول قارة أمريكا الشمالية ، وقارة أوربا ، بالإضافة إلى اليابان (ولكن أيضاً تتزايد في الدول حديثة التصنيع مثل كوريا الشمالية ، تايوان ، البرازيل) وينتج عنها فرص فريدة ، ولكن تنشأ بسببها مجموعة من المشاكل والتحديات الخطيرة أيضاً لكثير من الدول النامية في الأماكن التي تتواجد فيها .

ولقد كان النمو في الاستثمارات الأجنبية الخاصة في العالم الثالث سريعاً جداً خلال العقود القليلة الماضية . فقد ارتفع المعدل السنوي لنمو تلك الاستثمارات من 2,4 بليون دولار في 1962 إلى 11 بليون دولار في 1980 ثم إلى 35 بليون دولار في 1990 قبل الاندفاع لتصل إلى 120 بليون دولار تقريباً في 1997 . كما أن حوالي 60% من هذه الاستثمارات ذهبت إلى آسيا . والجدول 1.15 يوضح هذه الزيادات السريعة حديثًا من الاستثمارات المباشرة الخاصة وتركزها في تسع دول جاذبة لهذه الاستثمارات ، وهي مجتمعة تحصل على 71% من جميع التدفقات الاستثمارية . بينما تتلقى أفريقيا أقل من 3% من الإجمالي ، في حين الدول النامية الباقية تحصل على أقل من 2% فقط . وهذا غير مفاجئ بالنسبة للواقع لأن رأس المال الخاص ينجذب إلى الدول والمناطق ذات العوائد المالية العالية ، والتي تتمتع بقدر عالي من الأمان . ونظراً لمشاكل الديون المعقدة ، والحكومات الغير ثابتة والغير مستقرة ، والإصلاح الاقتصادي مازال في بدايته ، وبالتالي تكون مخاطر الخسائر الرأسمالية من سمات الدول النامية فلا تنجذب لها الاستثمارات كثيراً . ويجب أن نعترف أن الشركات متعددة الجنسية لا تعمل في مجال الأعمال التنموية ، فهدفها هو تعظيم العائد على رأس المال . وذلك لأن أكثر من 90% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية ذهبت إلى دول صناعية أخرى ، ودول العالم الثالث سريعة النمو خاصة في جنوب شرق آسيا . والشركات متعددة الجنسية

تبحث عن أفضل فرص الربحية ، وهي غير معنية بقضايا الفقر وعدم المساواة وتخفيض البطالة . وسوف نتعرض لمعلومات أخرى لهذه الحقيقة في الوقت المناسب ، وفي أجزاء أخرى من هذا الفصل .

والشركات متعددة الجنسية توظف نسبة قليلة من الأفراد في الدول النامية ، بالرغم من النمو السكاني السريع في هذه الدول . والوظائف تميل إلى التركز في القطاع الحضري ذو الأجور المرتفعة ، بالرغم من أهمية التوظف في الدولة بشكل عام . وهذه الشركات غالباً ما تؤثر على مستويات الأجور في الحضر ، وتفهم العاملين بأهمية الهجرة .

جدول (15-1) الاستثمار الأجنبي المباشر FDI في الدول النامية 1970 - 1997

وأهم المستقبلين له عام 1997

السنة	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بمليار دولار	أهم المتلقين	% الـ FDI للمتلقين من الإجمالي
1970	3,1	الصين	31
1980	10,9	البرازيل	13
1990	23,7	المكسيك	7
1991	35,1	أندونيسيا	5
1992	42,5	بولندا	4
1993	53,2	ماليزيا	3
1994	78,1	الأرجنتين	3
1995	96,3	الهند	3
1996	118,9	فنزويلا	2
1997	119,4	الدول النامية الأخرى	29
			%100

المصدر : برنامج الأمم المتحدة التنموي ، تقرير التنمية البشرية ، 1994 ، شكل 4-1 .
– البنك الدولي ، مؤشرات التنمية الدولية ، 1998 ، ص 308 ، 309 .

ولكن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحتوي على أكثر من التحويل البسيط لرأس المال أو إنشاء مصانع محلية في الدول النامية . فالشركات متعددة الجنسية تحمل معها تكنولوچيا الإنتاج ، أذواق وأساليب للحياة ، فلسفة إدارية ، وممارسات أعمال مختلفة ، وتتضمن ترتيبات تعاونية وقيود تسويقية ، واعلان ، وظاهرة «أسعار

التحويل» (ستشرح لاحقاً) . وهي تعمل في عدد محدود من الأنشطة ، وكثير من هذه الأنشطة لا تخدم الطموحات التنموية للدول التي تعمل فيها . ولكن قبل تحليل الحجج المؤيدة والمعارضة للاستثمارات الأجنبية الخاصة بشكل عام ، والشركات متعددة الجنسية بشكل خاص ، فسنقوم بوصف لشكل هذه المؤسسات من حيث أحجامها وهياكلها واتجاهاتها .

3/15 الشركات متعددة الجنسيات : الحجم والأنماط والاتجاهات

Multinational Corporations: Size, Patterns, And Trends

هناك سمتان أساسيتان في الشركات متعددة الجنسية هما : حجمهم الكبير ، فضلاً عن أن عملياتهم منتشرة عالمياً . وكذلك أنشطتهم تميل إلى التحكم المركزي عن طريق الشركة الأم . وهذه الشركات قوة أساسية في انتشار عولمة التجارة العالمية . كما أن أكبر 350 شركة الآن تتحكم في أكثر من 40% من هذه التجارة ، وتسيطر على الإنتاج ، التوزيع ، والبيع لعديد من السلع في الدول النامية (مثل : التبغ ، الإلكترونيات ، الأحذية ، والملابس) . فإن نحو ربع المبادلات الدولية تتضمن مبيعات فيما بين فروع الشركات متعددة الجنسية من السلع الوسيطة أو معدات من فرع في دولة إلى فرع في دولة أخرى . ولقد أصبحت الشركات متعددة الجنسيات في الواقع مصانع عالمية تبحث عن الفرص في أي مكان في العالم . وهناك عديد من الشركات متعددة الجنسية لديهم مبيعات سنوية تزيد عن حجم الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية في الأماكن التي تعمل فيها الشركات متعددة الجنسيات وفروعها . وجدول 2-15 يوضح ، على سبيل المثال أن أكبر الشركات متعددة الجنسية في 1994 ، هي جنرال موتورز ، التي لديها إيراد مبيعات يزيد عن الناتج المحلي الإجمالي التركي والدانمركي . في الحقيقة هذه الشركات يزيد مبيعاتها على الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول النامية عدا سبعة دول هي : (الصين ، الهند ، البرازيل ، اندونيسيا ، المكسيك ، الأرجنتين ، وكوريا الجنوبية) . إن أكبر خمس شركات متعددة الجنسية يبلغ إجمالي إيراداتها ما يزيد عن الناتج المحلي الإجمالي لكثير من الدول المتقدمة ، ومنها سويسرا ، استراليا ، اسبانيا ، السويد ، كندا ، وبلچيكا .

جدول (2-15) مقارنة أكبر 9 شركات متعددة الجنسية وعدة دول مختارة
بناء على حجم مبيعاتها والـ GDP لعام 1994

القيمة : مليار دولار أمريكي

ترتيب الشركات	الدولة أو الشركة	اجمالي الناتج المحلي الإجمالي أو مبيعات الشركة
	أندونيسيا	174,6
1	جنرال موتورز	168,8
	تركيا	149,8
	الدانمارك	146,1
2	فورد	137,1
	جنوب أفريقيا	123,3
3	تويوتا	111,1
4	إكسون	110
5	رويال داتش / شيل	109,8
	النرويج	109,6
	بولندا	92,8
	البرتغال	91,6
6	IBM	72
	ماليزيا	68,5
	فنزويلا	59
	باكستان	57,1
7	يونيليفر	49,7
8	نسلة	47,8
9	سوني	47,6
	مصر	43,9
	نيجيريا	30,4
	أكبر خمس شركات	871,4
	الدول الأقل نمواً	76,5
	جنوب آسيا	451,3
	افريقيا جنوب الصحراء	246,8

المصدر : برنامج الأمم المتحدة التنموي ، تقرير التنمية البشرية ، 1997 ، جدول 4-1 .

ويمعنى أكثر وضوحاً ، فإنهم مجتمعين يحصلون من إيراد المبيعات على حوالي 871,4 بليون دولار ، ويزيد ذلك عن إيرادات الـ 48 دولة الأقل تقدماً بـ 11 مرة ! في الحقيقة . وكما يتضح من الجدول 15-2 فإن إجمالي مبيعاتهم تقدر بحوالي ضعف الناتج المحلي لجنوب آسيا و 3,5 من أفريقيا جنوب الصحراء . وفي وصفنا لأكبر 150

كيان اقتصادي (كلا من الشركات والدول) سوف نجد أن أكثر من النصف (86) سيكونون من الشركات متعددة الجنسية ، وبالطبع نجد أن الشركات متعددة الجنسيات وعددها 150 شركة من مجموع هذه الشركات ، نجد في الذيل شركة يونيون كاربيد التي تزيد مبيعاتها على متوسط الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي .

وخلال البحث عن مقياس للقوة الاقتصادية للشركات الكبيرة في مواجهة الدول ، ظهرت ملحوظة هامة ، وهي أن مصالح هذه الشركات قد تتعارض مع علاقتهم بالدول المضيفة تعارضاً شديداً . كذلك فالأمر يستحق أن نبحث عن مقياس للقوة الاقتصادية الجماعية لهذه المؤسسات . وفي 1995 كان إجمالي مبيعات الشركات متعددة الجنسية من خلال الفروع الخارجية تجاوز 7 ترليون دولار ، وهو مقدار أعظم من إجمالي الصادرات العالمية . ويتساوى مع إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية في عام 1995 . كما أن مبيعات الشركات متعددة الجنسية في الدول النامية تنمو بمعدل 30% أسرع من معدل نمو الصادرات . وعليه فإنه يجب الاهتمام بتفسير هذه الأرقام فهم (أى الباحثون) يفترضون أن القوة الاقتصادية في الشركات الصناعية الأساسية هام للغاية حتى عند مقارنة ذلك بالدول الكبيرة النامية .

الأرقام في 1994 أيضاً توضح التركز العالي للشركات الصناعية الكبرى في دول قليلة . وتعد الولايات المتحدة الأمريكية بجدارة من أهم الدول التي توجد بها الشركات متعددة الجنسية ، حيث يوجد بها 44 شركة من بين أكبر 100 شركة كبرى في العالم . وتأتي اليابان في المركز الثاني بـ 18 شركة . وأهم الدول التي تنتمي إليها باقي الشركات متعددة الجنسية هي في ألمانيا 7 ، بريطانيا 6 ، فرنسا 5 ، وكوريا الجنوبية 4 . إيطاليا وكندا بكل منهم 3 شركات ، هولندا 2 ، وعشر دول أخرى توجد شركة بكل منها .

وفي 1994 أيضاً ، كان يوجد 184 شركة صناعية بمبيعات إجمالية أكثر من 5 بليون دولار ، بالمقارنة بنفس السنة ، بأرقام البنك الدولي تظهر أن 56 من 108 دولة نامية كان الناتج المحلي الإجمالي لها أقل من 5 بليون دولار . في قارة أمريكا الجنوبية ، يوجد 18

دولة نامـيـة ، 6 من هذه الـدول أقل من هذا المعـدل : في أفـريقـيـا ، 21 دولة من 37 يتعاملون في مستوى أقل من 5 بليون دولار .

أخيراً ، يلاحظ أنه حوالي 70 دولة صغيرة غير متضمنة في تقرير البنك الدولي ، مما يعني أن الأرقام المعطاة أقل من القدر الحقيقي لعدد الدول التي تتعامل بقيمة أقل من 5 بليـون دولار . وفي عام 1998 اتسعت الفـجوة بين مبيـعات الشـركات متـعددة الجنسيات والناتج المحلي الإجمالي للدول النامية بل ذهبت إلى أبعد من ذلك مع تزايد عولمة الإنتاج بمعدل سريع .

إن الحجم الهـائل للشركـات يمنح القـوة الاقتـصادية (وأحيـاناً السياسـية) في الشركات متعددة الجنسيات في مواجهة الدول التي تعمل فيها . هذه القوة العظيمة تستمد قوتها من الوضع الاحتكاري للأسواق ، وذلك في الحقيقة يعود لأنهم يميلون للعمل في أسواق المنتجات التي يسيطر عليها عدد قليل من البائعين . وهذا الموقف يعطيهم القدرة على التلاعب في الأسعار والأرباح ، والتواطؤ مع شركات أخرى في تحديد أماكن السيطرة ، وعمـومـاً لتقييد دخـول أى منافسين مرتقبين بالسيطرة على التكنولوچيـا الحـديثـة ، المهـارات الخـاصـة ، وتمايز المنتـجـات والإعـلان ، وأذواق المستهلك .

إن أكبر الشركات متعددة الجنسية لديها العديد من الفروع الأجنبية والشركات الفرعية . تقريباً 200 منهم لديهم فروع في 20 دولة أو أكثر . إن من أكبر 6 شركات متعددة الجنسية يوجد 4 منها أسست في الولايات المتحدة الأمريكية . وتزيد سيطرة الشركات الأمريكية على ما يقرب من 30% من جميع الشركات الفرعية الخارجية المنتسبة ، كما أن الشركات اليابانية ، البريطانية ، الألمانية ، الفرنسية ، الأمريكية مجتمعة تسيطر على أكثر من 75% من جميع الشركات الفرعية لهذه الشركات متعددة الجنسية . وتوضح تقديرات 1996 القيمة الدفترية لجميع الاستثمارات الخارجية للشركات متعددة الجنسيات – الزراعية ، المعدات ، والملكيات الخاصة خارج الدول – في تزايد مستمر لتصل إلى 3 ترليون دولار ، وأكثر من 70% من هذا الإجمالي

مملوكة من الشركات في هذه الدول الخمس . كما أن حوالي ثلث هذا الإجمالي توجد في الدول النامية ، ولكن برغم حجمهم الصغير فإن الدول النامية تشعر بالشركات متعددة الجنسية أكثر من الدول المتقدمة .

تاريخياً ، فإن الشركات متعددة الجنسيات ، خاصة هذه التي تعمل في الدول النامية ، تركز على استخراج الموارد الأولية والصناعات الأولية ، والبترول الخام ، وليس المنتجات البترولية ، والأنشطة الزراعة ، والتي تسيطر عليها شركات زراعية متعددة الجنسيات ، كما كانت الشركات متعددة الجنسية داخلة في الزراعة الموجهة للتصدير وتصنيع الغذاء المحلي . أما حديثاً ، فإن عمليات التصنيع والخدمات (البنوك ، الفنادق ، الخ) احتلت مراكز متقدمة في الأنشطة الإنتاجية للشركات متعددة الجنسيات . وحالياً ، نجد التصنيع والخدمات تحصلان حوالي 50% من قيمة أسهم الاستثمارات الخارجية المباشرة في الدول النامية ، بينما البترول والتعدين يقدمان 33% و 7% على التوالي من هذه الاستثمارات .

1/3/15 الاستثمار الأجنبي الخاص : بعض المزايا والعيوب للتنمية

هناك بعض المناطق القليلة في اقتصاديات التنمية شهدت جدلاً كبيراً ، وتفسيرات متباينة بالنسبة لقضية مزايا ومساوئ الاستثمار الأجنبي المباشر . وإذا نظرنا بدقة لهذا الجدل ، سوف نجد أن هذا لا يتعلق بتأثير الشركات متعددة الجنسيات على المتغيرات الاقتصادية التقليدية الكلية مثل الناتج القومي الإجمالي ، الاستثمار والإدخار ، ومعدل نمو الصناعة (وبرغم أن هذه الخلافات موجودة بالفعل) فيما يتعلق بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي للتنمية وارتباطها بالأنشطة المتنوعة لهذه الشركات متعددة الجنسيات . وبمعنى آخر الجدل بخصوص دور وأثر الاستثمار الخارجي الخاص غالباً ما يكون هو السبب الأساسي للاختلاف بشأن الطبيعة ، الطريقة ، والشخصية لعمليات التنمية المرغوب فيها . ويمكن تلخيص الحجج الأساسية لصالح وضد آثار التنمية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي الخاص ، ويمكن عرضها في سياق الكلام عن نوع التنمية المراد تحقيقها كما يلي :

الحجج الاقتصادية التقليدية المؤيدة للاستثمار الخاص: ملء فجوات الادخار والنقد الأجنبي والايرادات والإدارة:

إن الحـجـج المؤيدة لـلاسـتـثـمـار الأجنبي نشـأت في الأسـاس من النظرية النيوكلاسيكية والنظرية الحديثة للنمو ، وتحليلها الخاص بمحددات النمو الاقتصادي . وعادة ما يتم النظر إلى الاستثمار الأجنبي الخاص (وكذلك المعونات الأجنبية) باعتباره وسيلة لسد الفجوات التي تنشأ بين العرض المحلي للادخار ، والنقد الأجنبي ، والايرادات الحكومية ، ومهارات رأس المال البشري ، من ناحية ، وبين المستوى المرغوب فيه من الموارد الضرورية لتحقيق أهداف النمو والتنمية من ناحية أخرى . وكمثال بسيط عن فجوة «الادخار - الاستثمار» نستدعي التحليل الخاص بنموذج هارود - دومار ، الذي يفترض وجود علاقة طردية بين معدل ادخار الدولة (S) ، ومعدل نمو الناتج (g) عن طريق المعادلة التالية :

$$(g = S/k)$$

حيث تشير k إلى معامل رأس المال/ الناتج في الدولة محل الاعتبار . فإذا كان معدل نمو الناتج القومي المرغوب في تحقيقه هو 7% سنوياً ، ومعامل رأس المال/ الناتج مقداره 3 ، عندئذ يكون معدل الادخار السنوي المطلوب هو 21% (لأن : S=g k) . فإذا كان معدل الادخار المحلي الذي يمكن تعبئته يعادل 16% فقط من الناتج المحلي الإجمالي ، يكون لدينا فجوة إدخار مقدارها 5% .

وإذا استطاعت الدولة سد هذه الفجوة بمصادر مالية أجنبية (سواء خاصة أو عامة) سوف تكون قادرة بصورة أفضل على تحقيق مستويات النمو المرجوة . لذلك فإن أول مساهمة للاستثمار الأجنبي المباشر هي دورة في سد فجوة الموارد بين الاستثمار المطلوب والمحدد والادخار الذي يمكن تعبئته محلياً .

أما ثاني مساهمة ، فهي تتشابه مع الأولى ، وتتمثل في ملء الفجوة بين كميات النقد الأجنبي المطلوبة وبين الكمية المحصلة من صافي الصادرات مضاف عليها المساعدات الخارجية العامة . وهذا ما يسمى بفجوة النقد الأجنبي أو فجوة التجارة

(«نماذج الفجوتين» وهي نماذج ستشرح بالتفصيل لاحقاً في هذا الفصل) . إن التدفقات الداخلة من رأس المال الأجنبي الخاص لا تخفف فقط جزء من أو كل الاختلال في ميزان المدفوعات في ميزان الحسابات الجارية فهي يمكن أيضاً أن تزيل هذا الخلل مع الوقت إذا استطاعت المشروعات الخاصة الأجنبية أن تولد صافي تدفقات موجبة من إيرادات الصادرات . وللأسف فقد اكتشفنا في حالة إحلال الواردات كحالة خاصة ، أن جميع الآثار التي تنتج عن السماح للشركات متعددة الجنسية بأن تنشئ فروع خلف غطاء التعريفة الجمركية وجدران الحصص ، وغالباً تكون أسوأ على وضع ميزان المدفوعات حيث تزيد من الواردات من السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة (عادة من فروع هذه الشركات ، وغالباً بقيمة عالية) والتدفقات الخارجة للنقد الأجنبي في شكل معدلات فائدة ، أجور الإدارة ، مدفوعات حقوق الملكية ، والفوائد على القروض الخاصة .

أما الجانب الثالث من الفجوة الذي يمكن سده عن طريق الاستثمار الأجنبي فهو الفجوة بين إيرادات ضرائب الحكومة المستهدفة والضرائب العامة المحصلة . بفرض ضرائب على مكاسب الشركات متعددة الجنسيات ، والتمويل المشترك في عملياتهم المحلية ، حكومات الدول النامية سوف تكون قادرة على تعبئة المصادر المالية العامة لتحقيق أهداف التنمية .

رابعاً ، توجد فجوة في الإدارة ، والقدرات التنظيمية ، التكنولوچيا ، والمهارة والتي يمكن ملئها جزئياً أو كلياً من خلال العمليات المحلية لشركات الاستثمار الأجنبي الخاص .

ولا تقوم فقط الشركات متعددة الجنسية بتدبير الموارد المالية وإقامة مصانع جديدة في الدول الفقيرة ، ولكنها تقدم أيضاً حزمة من الموارد المطلوبة مثل الخبرة الإدارية ، والقدرات التنظيمية ، والمهارات التكنولوچية التي يمكن نقلها إلى الشركاء المحليين عن طريق التدريب وعمليات التعلم من خلال الممارسة . علاوة على ذلك ، وطبقاً لهذه الحجة ، تستطيع الشركات متعددة الجنسيات أن تقوم بتعليم المديرين المحليين على كيفية التعامل مع البنوك الأجنبية ، وإنشاء مصادر بديلة للعرض ، وتنويع الأسواق .

وأخيراً ، تجلب الشركات متعددة الجنسيات معها المعارف التكنولوچية المعقدة ، والتي تتعلق بعمليات الإنتاج ، اثناء قيامها بتوريد الآلات والمعدات الحديثة إلى دول العالم الثالث الفقيرة في رأس المال . ومن المفترض أن عمليات نقل المعرفة ، والمهارات ، والتكنولوچيا ، تكون مرغوبة ومنتجة بالنسبة للدول المتلقية .

الحجج المعارضة للاستثمار الأجنبي الخاص: اتساع الفجوات

هناك حجتين رئيسيتين ضد الاستثمار الأجنبي الخاص في العموم ونشاط الشركات متعددة الجنسية خصوصاً من منظور اقتصادي وفلسفي أو إيديولوچي .

وعلى الجانب الاقتصادي ، كلاً من الفجوات الأربع المؤيدة لأوضاع الاستثمار الأجنبي ، تواجهها الحجج التالية :

1- بالرغم من قيام الشركات متعددة الجنسيات بتدبير رأس المال ، فإنها يمكن أن تقلل المدخرات المحلية ومعدلات الاستثمار من خلال كبح المنافسة عن طريق عقود الإنتاج الحصرية مع حكومات الدول المضيفة ، والفشل في إعادة استثمار معظم ما تحققه من أرباح ، وتوليد الدخل المحلي للمجموعات التي تتسم بانخفاض ميلها الحدي للادخار ، وإعاقة توسع الشركات الداخلية التي يمكن أن تمدها بالمنتجات الوسيطة ، حيث تقوم الشركات متعددة الجنسية باستيراد هذه المنتجات من الشركات الفرعية التابعة لها بالخارج ، وفرض معدلات فائدة مرتفعة على رأس المال الذي تقترضه الحكومات المضيفة .

2- بالرغم من أن الأثر الابتدائي لاستثمارالشركة متعددة الجنسية يتمثل في تحسن وضع النقد الأجنبي في الدولة المضيفة ، فإن الأثر طويل المدى قد يؤدي إلى تقليل حصيلة النقد الأجنبي سواء في الحساب الجاري أو حساب رأس المال في ميزان المدفوعات .

3- بالرغم من مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في الايرادات العامة للحكومة المضيفة في شكل ضرائب على أرباح هذه الشركات ، فهناك اعتقاد بأن هذه المساهمة أقل مما ينبغي أن تكون عليه بسبب الامتيازات الضريبية ، وانتهاج أسلوب

أسعار التحويل ، ومبالغ اهلاك رأس المال المفرطة ، والاعانات العامة المستترة ، والحماية الجمركية التي تقدمها الحكومات المضيفة .

4- إن المهارات الإدارية ، والقدرات التنظيمية ، والأفكار ، والتكنولوچيا ، والاتصالات الخارجية التي تتيحها الشركات متعددة الجنسيات ، يمكن أن تكون ذات أثر محدود على تطوير المصادر المحلية لهذه المهارات النادرة ، ويمكن في الحقيقة أن تؤدي إلى إعاقة تنمية هذه الموارد عن طريق كبح نمو القدرات التنظيمية الداخلية نتيجة لهيمنة هذه الشركات على الأسواق المحلية .

إن الانتقاد الهام والحقيقي للشركات متعددة الجنسية على المستوى الأساسي ، وعلى الأخص لأن دول العالم الثالث لها طرحت عدداً من الاعتراضات هي :

أولاً : أثر الشركات متعددة الجنسية على التنمية غير عادل ، وفي أوقات عديدة تدعم الشركات متعددة الجنسية مشكلة ازدواج الهيكل الاقتصادي ، وتضخم من عدم المساواة في الدخول أى يعمق من حالة سوء توزيع الدخل . والشركات متعددة الجنسية تميل لتعزيز مصالح عدد قليل من مديري المصانع المحلية ، والعاملين أصحاب الأجور العالية في القطاع الحديث على حساب مصلحة باقي القطاعات مما يزيد من الفجوة في الأجور . وهم يحولون الموارد بعيداً عن إنتاج الغذاء الأساسي والاتجاه لتصنيع سلع أخرى مطلوبة في المقام الأول لطلبات الصفوة المحلية والمستهلكين الخارجيين . وهم يجعلون الوضع التوازني أسوأ بين القرويين والمدنيين (بين الريف والحضر) في الفرص الاقتصادية مما يؤدي إلى تدفق القرويين وهجرتهم من القرية إلى المدينة .

ثانياً : تقوم الشركات متعددةالجنسيات بإنتاج منتجات غير ملائمة (وهي مطلوبة من عدد قليل فقط من المواطنين الأغنياء المحليين) ويتم انتشار هذه الأمثلة ، وتلك الأنماط من الاستهلاك الغير ملائم من خلال الإعلانات ، احتكار الأسواق ، والقيام بذلك جيداً من خلال استخدام تكنولوچيا إنتاج كثيفة رأس المال . وقد يكون هذا من أهم الانتقادات الموجهة للشركات متعددة الجنسيات في ضوء نمو مشاكل التوظف وزيادة البطالة للدول النامية ، وعدم قدرة هذه الشركات على علاج مشكلة البطالة في تلك الدول المضيفة .

ثالثاً : نتيجة للنقطة الأولى والثانية ، فإن الموارد المحلية توجه إلى أنشطة غير مرغوبة اجتماعياً . وذلك يجعل الموقف أسوأ مما هو عليه من عدم تساوي أو حتى تقارب بين الفقراء والأغنياء وخلل خطير بين المدنيين والقرويين في الفرص الاقتصادية .

رابعاً : إن الشركات متعددة الجنسيات تستخدم قوتها الاقتصادية للتأثير على سياسات الحكومة لاتجاهات غير مرغوبة للتنمية . وهم قادرون على استنباط امتيازات اقتصادية وسياسية من حكومات الدول النامية مثل فرض حماية مفرطة ، استرداد الضرائب المدفوعة من قبل ، ومسموحات على الاستثمار ، والحصول على مواقع المصانع والخدمات الاجتماعية بأسعار زهيدة . ونتيجة لذلك فإن الأرباح الخاصة بالشركات متعددة الجنسية قد تزيد من الفوائد الاجتماعية . ومثل هذه القضية قد تجعل العوائد الاجتماعية للدول المضيفة سلبية ! . وبالعكس فإن الشركات متعددة الجنسية يمكنها تجنب كثير من الضرائب المحلية العالية ، وذلك بتحويل الأرباح إلى الدول ذات الضرائب المنخفضة ، عن طريق تضخيم سعر السلع الوسيطة المشتراه من الشركات الفرعية التابعة لها بالخارج بحيث تقلل من الأرباح المحققة محلياً . هذه الظاهرة تعرف بأسعار التحويل ، وهي ممارسة شائعة للشركات متعددة الجنسية ، وتكون سيطرة الدولة المضيفة على هذه الشركات قليلة طالما أن معدلات الضرائب تختلف من دولة لأخرى . وهناك من يقول أن الايرادات التي تضيع على الحكومات المضيفة بسبب أسعار التحويل تقدر ببلايين الدولارات تأخذها تلك الشركات .

خامساً : إن الشركات متعددة الجنسية ، قد تدمر الاقتصاد المضيف بالتضييق على رجال الأعمال المحليين باستخدام منزلتهم العالية من المعرفة ، الاتصال بالعالم الخارجي ، المهارات الإعلانية ومعدل الخدمات المحتملة الجوهرية لطرد المنافسين المحليين ، وتقيد من ظهور المشروعات المحلية الصغيرة . وفي سياق الكلام عن إصلاح أسواق الدول النامية ، وانتشار الخصخصة للمنشآت العامة ، واستخدام الديون للمقايضة بالأسهم لتخفيض عبء الدين ، فالشركات متعددة الجنسية تحقق موقف فريد يتمثل في الاستحواز على بعض المشروعات العامة ، ومزاحمة المستثمرين المحليين والاستيلاء على الأرباح بأنفسهم . على سبيل المثال ، في دراسة كمية لـ 11 دولة نامية

خارج حوض الباسفيك ، فإن الاستثمارات المباشرة تقلل الاستثمارات المحلية ، والادخار المحلي ، وعجز كبير في الحسابات الجارية ، ومعدلات النمو الاقتصادي المنخفض .

وأخيراً : وعلى المستوى السياسي ، فإن الخوف من أن الشركات المتعددة الجنسية يمكن أن تسيطر على الأصول المحلية والوظائف . ومن ثم فهم يبذلون جهوداً للتأثير على القرارات السياسية على جميع المستويات . وفي حالات شديدة يمكن حتى تدمير العمليات السياسية للدول المضيفة ، إما مباشرة عن طريق الرشاوي لإفساد كبار المسئولين على أعلى المستويات أو بشكل غير مباشر عن طريق التبرعات لبعض الاحزاب السياسية (بشكل ودي) (حيث ظهر ذلك مع موضوع التليفونات الدولية والتلغراف في عام 1970 في شيلي) .

وجدول رقم 15-3 يلخص الجدل حول الشركات متعددة الجنسية . في شكل موضوعات إرتكازية وعدد من الأسئلة التي يحيط كل واحد منهابالآتي : تحركات رأس المال الدولية (تتضمن تدفق الدخل وآثار ميزان المدفوعات) ، وإزاحة الإنتاج المحلي ، مدى انتقال التكنولوچيا ، ومدى ملائمة نقل التكنولوچيا ، نمط الاستهلاك ، الهيكل الاجتماعي والطبقي ، وتوزيع الدخل والتنمية المزدوجة .

التوفيق بين الآراء المؤيدة والمعارضة

بالرغم من المناقشة السابقة والقضايا السبع المطروحة في الجدول رقم (15-3) التي قدمت مجموعة من الحجج المتعارضة ، فإن الجدل الحقيقي يتركز في النهاية على اختلاف الايديولوچيات والأحكام الشخصية التي تتعلق بطبيعة ومعنى التنمية الاقتصادية ، والمصادر الرئيسية التي تنبثق منها . ويعتبر المؤيدون للاستثمار الأجنبي المباشر من أنصار السوق الحرة ، والمشروعات الخاصة ، ومبدأ اتركه يعمل واتركه يمر ، وهم يؤمنون بفعالية وفائدة آليات السوق الحر ، ويكون ذلك من خلال رفع أيدي الحكومات المضيفة عن تطبيق السياسات التي تعارض ذلك . وكما رأينا حالاً ، فإن العمليات الفعلية للشركات متعددة الجنسيات تأخذ الشكل الاحتكاري أو احتكار القلة . والسعر الذي تحدده هذه الشركات هو نتاج المساومات الدولية والتواطؤ ، أكثر من كونه نتاج طبيعي لآليات العرض والطلب في السوق .

جدول (3-15) سبع قضايا أساسية عن دور وتأثير الشركات متعددة الجنسية في الدول النامية

القضية الارتكازية	مصادر النزاع
1- التحركات الدولية لرؤوس الأموال (تدفقات الدخل وموازين المدفوعات) .	(أ) هل تأتي بالكثير من رأس المال (المدخرات)؟ (ب) هل تؤدي إلى تحسين موازين المدفوعات؟ (جـ) هل تقوم بتحويل مزيد من مكاسبها وفوائدها؟ (د) هل تطبق أسعار التحويل وتخفي تدفقات رأس المال للخارج؟ (هـ) هل تسعى إلى انشاء قنوات للارتباط مع الاقتصاد المحلي؟ (و) هل تولد عوائد ضريبة كبيرة للبلد المضيف؟
2- إزاحة الإنتاج الداخلي	(أ) هل تقوم بالشراء من الخارج بعيداً عن الصناعات الموجودة المنافسة للواردات؟ (ب) هل تسعى إلى استغلال مزاياهم التنافسية لإبعاد المنافسين المحليين عن أنشطة الأعمال؟
3- نطاق نقل التكنولوچيا	(أ) هل تحتفظ بكل أنشطة البحث والتطوير R&D في البلد الأم (الأصل)؟ (ب) هل تعمل على ممارسة القوة الإحتكارية للحفاظ على تكنولوچياتها؟
4- نقل التكنولوچيا المناسبة	(أ) هل تعمل فقط على نقل التكنولوچيا كثيفة رأس المال؟ (ب) هل تسعى إلى تعديل التكنولوچيا لتتوافق مع العنصر الوفير محليًا أو تركها بدون تغيير؟
5- أنماط الإستهلاك	(أ) هل تسعى إلى تشجيع انماط الاستهلاك غير الملائمة من خلال الاعلان وتكنولوچيا التسويق الحديثة أي التسويق الموجه أو الاستهلاك الموجه بالإعلان؟ (ب) هل تعمل على زيادة استهلاك منتجاتها على حساب المنتجات الأخرى التي قد تكون أكثر أهمية منها؟
6- الهيكل الاجتماعي والطبقات	(أ) هل تسعى إلى تشجيع إنشاء مجموعات محلية ذات دخول مرتفعة موالية لها ، وتوظيف (أو ازاحة) أفضل العناصر التنظيمية المحلية؟ (ب) هل تسعى إلى خلق قيم غريبة عن المجتمع وخلق انماط حياة وطرق معيشة غريبة على العادات والأنماط والمعتقدات المحلية؟
7- توزيع الدخل والتنمية الثنائية .	(أ) هل تسهم في زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء؟ (ب) هل تضخم التحيز للمناطق الحضرية وتوسعة الفجوة بين الريف والحضر؟

المصدر : توماس بيرستيكر ، التشويه أم التنمية : دور الشركات متعددة الجنسية ، كمبردج ، 1978 ، فصل 3

أما المنظرون المعارضون لأنشطة الشركات متعددة الجنسيات فهم مدفوعون ، في الغالب ، بالشعور بأهمية الرقابة الوطنية على الأنشطة الاقتصادية المحلية ، وتقليل الهيمنة والتبعية التي تغلف العلاقة بين الشركات القوية وحكومات دول العالم الثالث . فهم ينظرون إلى هذه الشركات العملاقة ليس باعتبارها أدوات للتغيير الاقتصادي ، ولكن كأداة معوقة للتنمية . ويعتقد هؤلاء المعارضون أن هذه الشركات تقوي ظاهرة الثنائية في الهياكل الاقتصادية ، وتضخم ظاهرة عدم المساواة المحلية من خلال المنتجات الخاطئة والتكنولوچيات غير الملائمة . ويحبذ كثير من المحللين تطبيق لوائح أكثر صرامة على الاستثمارات الأجنبية ، ومساومة أكثر قوة من جانب الحكومات المضيفة ، ووجود رغبة لدى الدول الأقل تقدماً في البحث عن صفقات أفضل ، وتطبيق معايير ومتطلبات للأداء ، وزيادة نطاق الملكية المحلية والتحكم ، ودرجة أكبر من التنسيق بين استراتيچيات الدولة الأقل تقدماً فيما يتعلق بشروط وأحوال الاستثمار الأجنبي . وأحد الأمثلة البارزة على مثل هذا التنسيق ، القرار الذي تم اتخاذه في الثمانينيات من جانب مجموعة الإندين في أمريكا اللاتينية ، والذي يطالب المستثمرين الأجانب بتقليل نسب امتلاكهم للمشروعات المحلية لتصبح حصة الأقلية خلال فترة زمنية قوامها 15 سنة .

كما أن تنزانيا انتهجت سياسة مشابهة بتحديد أنصبة آمنة ومراقبة للمشروعات الأجنبية ، من خلال تصريح أروشا في عام 1967 بشأن الاشتراكية والاعتماد على الذات . ولم يكن مفاجئة أن تنخفض تدفقات الاستثمارات الخارجية الخاصة في كل من دول الإنداين وتنزانيا .

إن الحجج المؤيدة للاستثمار الأجنبي المباشر أو المعارضة لها مازالت بعيدة عن البراهين التطبيقية القاطعة ، ولن يتحقق ذلك لأن هذه الحجج تعكس في نهاية الأمر مجموعة من الأحكام الشخصية والرؤى السياسية المتعلقة باستراتيچيات التنمية المرغوب فيها . ومن الواضح أن أى تقييم حقيقي لدور الشركات متعددة الجنسيات في التنمية يتطلب مجموعة من دراسات الحالة ، تتناول كل واحدة منها إحدى

الشركات متعددة الجنسيات ونشاطها في دولة معينة . وربما تكون النتيجة العامة الوحيدة الصالحة هي أن الاستثمار الأجنبي الخاص يمكن أن يكون محفزاً مهماً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية طالما كان هناك تطابق في مصالح الشركات متعددة الجنسية وحكومات الدول المضيفة (وبالطبع يكون ذلك بافتراض أنها لا تتطابق بخصوص ازدواجية التنمية وتوسيع نطاق عدم المساواة) . وطالما ترى الشركات متعددة الجنسيات أن دورها ينحصر في الإنتاج العالمي وتعظيم الأرباح ، مع قلة اهتمامها بالآثار المحلية طويلة المدى الناجمة عن أنشطتها ، فإن الاتهامات التي يوجهها أنصار المدرسة الفكرية المضادة للاستثمار الخاص سوف تجد مزيداً من القبول في دول العالم الثالث . وربما تكون هناك استحالة في وجود تطابق حقيقي في المصالح بين أهداف تعظيم الربح من جانب الشركات متعددة الجنسيات وأولويات التنمية التي تحددها حكومات الدول الأقل تقدماً . ومن ناحية أخرى ، فإن تقوية القوة النسبية على المساومة لحكومات الدول المضيفة من خلال أنشطتها المنسقة ، وفي نفس الوقت تقليل الأهمية الكلية لنمو الاستثمار الأجنبي الخاص ، يمكن أن يجعل الاستثمار يلائم بشكل أفضل احتياجات وأولويات التنمية طويلة المدى للدول الفقيرة ، وفي ذات الوقت تقدم فرصاً مربحة للمستثمرين الأجانب . وبالمقابل ، قد يكون من المفيد البحث عن شكل ما من أشكال الضمانات المحلية والدولية بتحقيق الشركة متعددة الجنسية لحد أدنى معين من العائد ، يتم تمويله من خلال إحدى الوكالات المانحة ومساهمات الحكومات المحلية . إن مثل هذه الضمانات التي تكون ضد عمليات مصادرة الأصول أو الاضطرابات السياسية ، سوف تؤدي إلى تقليل المخاطر كأمر ضروري لحث الشركات متعددة الجنسيات على تعديل رؤيتها طويلة المدى ، مع التركيز بوجه خاص على تعديل تكنولوچيات الإنتاج القائمة بحيث تلبي احتياجات الدول المضيفة .

إن العشر سنوات القادمة يجب أن تبرهن على أنها الوقت المناسب لإعادة تقييم الآثار الكمية والنوعية لاستثمارات الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية . ونتيجة للتطبيق واسع الانتشار لإصلاحات السوق ، وانفتاح الاقتصاديات ، وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة ، يكون من المحتمل أن تكثف الشركات

متعددة الجنسية من تطبيق استراتيجية المصنع العالمي أو الكوني ، وخاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية . فهي سوف تضيف إلى الناتج القومي ، وتخلق بعض الوظائف ، وتسدد بعض الضرائب ، وتسهم بشكل عام في إيجاد اقتصاد حديث . ولكنها ، أيضاً ، سوف تنجذب إلى الفرص الاستثمارية الأكثر ربحية ، وتشتري المصانع المحلية في الدول الأقل تقدماً التي تعاني من الانكماش بأسعار زهيدة للغاية ، وتمارس أسعار التحويل ، وتقوم بتحويل الأرباح إلى الدولة الأم . ويحتاج الأمر إلى تقييم ما إذا كانت النتيجة الصافية بالنسبة للتنمية في العالم الثالث سوف تكون أكثر إيجابية مما كانت عليه في الماضي . والأمل معقودة على إيجاد الوسائل التي يمكن من خلالها أن تحقق الشركة متعددة الجنسية أرباحاً ، وفي نفس الوقت خدمة أهداف التنمية الوطنية .

2/3/15 الاستثمار في المحفظة الاستثمارية الخاصة: نعمة أم نقمة للدول النامية؟

بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، فإن الأكثر أهمية والأسرع في تحقيق النمو لمحتوى التدفقات الرأسمالية الخاصة في التسعينيات كانت في نطاق المحافظ الاستثمارية . ومع تزايد التحرير للسوق المالي المحلي في الدول النامية وانفتاح هذه الأسواق للمستثمرين الأجانب ، فإن استثمارات الحقيبة الخاصة الآن تشكل ثلث مصادر التدفق للدول النامية . وتتكون حافظة الاستثمار من مشتريات أجنبية من أسهم وسندات ، شهادات الودائع ، والأوراق التجارية للدول النامية . فبين عامي 1989 و1997 ازدادت التدفقات الكلية للمحافظ الاستثمارية أكثر من 1150% لتصل إلى 86,3 بليون دولار (انظر جدول 15-4) . التدفقات للأسهم قفزت إلى 900% بين 1989 و 1997 ، وأغلبها من خلال أشكال جديدة مثل الصناديق المشتركة عن طريق مستثمرين أفراد في الدول النامية ، وعن طريق الاعتماد على صناديق معاشات التقاعد لتنويع استثماراتهم . إن المكسيك على سبيل المثال كانت مستفيد رئيسي (وفيما بعد أصبحت ضحية) لهذه التدفقات ، وقد استقبلت المكسيك حوالي 25% من تمويلها الخارجي بهذا الشكل . ولكن لاحظ الهبوط الكبير في استثمارات الأسهم في عام 1997 .

فكما في قضية الاستثمارات الخارجية المباشرة للشركات متعددة الجنسية ، فإن الفوائد وتكاليف تدفق الاستثمار في المحافظ الخاصة لكل مستثمري الدول المتقدمة والمستقبلين في الدول النامية لديهم موضوع قوي للجدال حول مزايا وعيوب تلك الاستثمارات . فمن وجهة نظر المستثمرين فإن الاستثمار في سوق الأسهم في الدول الصاعدة (بعض الدول النامية يطلق عليها مجتمع التمويل) يسمح لهم بزيادة عوائدهم في أثناء تنويع مخاطرهم .

في بدايات التسعينيات ، كانت العوائد في أسواق الأسهم في الدول الصاعدة عالية جداً (مثال : 39% في أمريكا الجنوبية بين 1988 و1993) ، ولكنها متقلبة جداً . كما أن كثير من صغار المستثمرين في أمريكا في الصناديق المشتركة شعروا بإغراء أسواق الأسهم في الدول النامية بالمشاركة في هذه المكافآت العالية الناجمة عن الاستثمار في محفظة الأوراق المالية من أسهم وسندات ، ثم تعرضوا لهبوط ضخم حدث في ديسمبر 1994 ويناير وفبراير من العام التالي 1995 عندما انهار سوق الأسهم المكسيكي بعد تخفيض البيزو بنسبة 35% . كما أن بعض المشترين خسروا أكثر من 60% من أموالهم في شكل دولارات في بضعة أسابيع ، سواء في البورصة المكسيكية (سوق الأسهم) وفي استمرار البيزو في انخفاضة . هذا ليس مفاجأة في 1995 ، فكثير من الأموال المستثمرة في الأسواق الصاعدة في بدايات التسعينيات قد تم استعادتها بسرعة . إن الخبرة من هذه الخسارة الدرامية كانت انعكاس للهبوط السريع في إجمالي التدفقات الاستثمارية في المحفظة في 1995 . نفس الظاهرة حدثت في أواخر 1997 و1998 خلال أزمة الاقتصاد الآسيوي وحدوث الانخفاض الشديد في سوق الأسهم والسندات في كوريا الجنوبية ، تايلاند ، الهند ، ماليزيا ، هونج كنج ، والفليبين . وقد أرعب ذلك المستثمرين الأجانب وأدى إلى ذعر بين المواطنين المحليين ، وفي سنة 1997 دفعوا الثمن ممثلاً في صافي التدفقات الخارجية الذي بلغ 12 بليون دولار . إن الوضع كان أكثر سوءاً في عام 1998 لانهيار سوق الأسهم في الدول النامية في العالم وهروب الاستثمارات الخارجية ، وكثرة المضاربة للتغطية ، وغير ذلك من أسباب ومظاهر ذلك الإنهيار .

جدول (4-15) تدفقات الاستثمار في المحفظة في الدول النامية (89 -1997) بالمليار دولار

شكل التدفق	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
السندات ، الأوراق التجارية ، وشهادات الإيداع	4	5,5	12,7	23,7	42,6	27,5	23,8	45,7	53,8
الاسهم	3,5	3,8	7,6	13	13,2	32,6	32,5	45,8	325
صناديق الدول الجديدة	2,2	2,9	1,2	1,3	2,7	--	--	--	--
متحصلات الايداعات العالمية والأمريكية	0,0	0,1	4,9	5,9	7,3	--	--	--	--
الأسهم المباشرة	1,3	0,8	1,5	5,8	3,2	--	--	--	--
الإجمالي	7,5	9,3	20,3	36,7	55,8	--	--	91,5	86,3

المصدر : ستيتجن كلاسين ، «نشوء الاستثمار في الأسهم في الدول النامية : نظرة عامة ، المجلة الاقتصادية للبنك الدولي ، العدد 9 ، يناير 1995 ، جدول رقم 1 .

- البنك الدولي ، تمويل التنمية العالمية ، 1998 ، جدول رقم (1-2) .

ومن منظور السياسات التي تطبقها حكومات الدول النامية نجد أن القضية الارتكازية هي أنه مع كبر وسرعة تقلب تدفقات المحافظ الاستثمارية في كل من سوق الأسهم والسندات في الأجل القصير يمكن أن يخلق ذلك قوة اختلال في سوق المال وجميع الاقتصاد بصفة عامة . كما أن بعض الأكاديميين يرون أن هذه التدفقات سوف لا تكون مستقرة أصلاً ، وخلال الأزمة المكسيكية ، نجد أن بلايين الدولارات من تدفقات (النقود الساخنة) اختفت من المكسيك ، وكثير من دول أمريكا اللاتينية في بضعة أيام ، والبعض يقول في دقائق ! . وموضوع كارثة المكسيك كان واضحاً جداً حيث : دول العالم الثالث والتي تعتمد بشدة على استثمارات المحافظ الخارجية الخاصة لإخفاء الضعف الاقتصادي الشديد (في المكسيك وبالطبع بعد ذلك في كوريا الجنوبية ، تايلاند ، ماليزيا ، وأندونيسيا ، إن القيمة المرتفعة للصرف الأجنبي تقود إلى عجز كبير في الحساب الجاري وتناقص الاحتياطي الخارجي) من المتوقع أن تعاني بشدة من نتائج خطيرة في المدى الطويل . ومثل الشركات متعددة الجنسية ، فإن المستثمرين في المحافظ غير مهتمين بأعمال التنمية . وإذا كان معدل الفائدة في الدول المتقدمة يتجه إلى الزيادة أو هناك إحساس بإنخفاض معدل العائد في الدول النامية ،

فإن المضارب الأجنبي سوف يسحب استثماراته بسرعة كما جلبها بسرعة . وما تريده الدول النامية هو استثمارات اقتصادية حقيقية طويلة الأجل (معدات ومصانع ، آلات ، بنية أساسية اجتماعية ومنشآت . . إلخ) ، وليس مضاربات على رؤوس الأموال فقط .

باختصار ، مع أن التدفقات المالية للمحافظ الخاصة ارتفعت وانخفضت بصورة درامية في التسعينيات ، فإنهم اعتمدوا بتوسع على اعتقاد خيالي أن الأسواق الحرة والعملة الجيدة سوف يضمن أوتوماتيكياً نمو مطرد للاقتصاد . ولذلك فإن عدم استقرارهم وتقلبهم واستجابتهم لاختلاف معدل الفائدة العالمي ، طالما أن المستثمرين يعتقدون أن السياسة والاستقرار الاقتصادي ، يجعلهم بمثابة أرضية رخوة على المدى المتوسط أو المدى الطويل لاستراتيجيات التنمية . إن الانهيار المالي الآسيوي في 1997 ، وروسيا 1998 ، والاضطراب النقدي في البرازيل 1999 أظهر هشاشة سوق رأس المال العالمي .

4/15 المساعدات الخارجية: الجدل حول مساعدات التنمية

Foreign Aid: The Development Assistance Debate

1/4/15 مشاكل في المفاهيم والقياس

بالإضافة إلى المتحصلات من الصادرات والاستثمارات الخارجية المباشرة الخاصة والمحافظة الاستثمارية ، فإن آخر أهم مصدرين للدول النامية من الصرف الأجنبي هما مساعدات التنمية الرسمية بين طرفين أو عدة أطراف (المساعدات الثنائية والمساعدات متعددة الأطراف) ، والمساعدات الخاصة غير الرسمية المقدمة من منظمات غير حكومية ، وكلاهما من أشكال المساعدات الخارجية . ومع ذلك فإن المساعدات الرسمية فقط هي التي يتم قياسها وموجودة في الإحصائيات الرئيسية .

وفي الأساس ، فإن جميع المصادر الحكومية المتنقلة من بلد لآخر ينبغي إدخالها ضمن تعريف المساعدات الخارجية . وحتى ذلك التعريف البسيط ، يثير عدداً من المشاكل . وأحد الأشياء المهمة ، أن عديد من المصادر المتنقلة يمكن أن تأخذ أشكال مستترة ، مثل المعاملة التفضيلية للتعريفة المقدمة من الدول المتقدمة إلى صادرات العالم الثالث القادمة من دول العالم الثالث ، والمتمثلة في السلع المصنعة . هذه المعاملة تسمح للدول النامية ببيع منتجاتها الصناعية في أسواق الدول المتقدمة بأسعار

عالية أكثر مما يمكن بطرق أخرى . وبهذا يوجد مكسب صافي للدول النامية وصافي خسارة للدول المقدمة وهو ما يمثل انتقال موارد للدول النامية . ومثل هذا الانتقال الضمني لرأس المال ، أو التدفقات المستترة ، يجب أن تحسب بدقة في تدفقات المساعدات الخارجية وإن كان ذلك لا يحدث بالطبع .

ومن ناحية أخرى لا يجب أن ندرج جميع تدفقات رؤوس الأموال إلى الدول النامية ، وخاصة التدفقات الرأسمالية للمستثمرين الخارجيين . لعدد من السنوات ، كانت المساعدات تحسب كمجموع التدفقات الرأسمالية الخاصة والعامة ، كذلك فإن هذين العنصرين يتم تدوينهما منفصلين في الوقت الحالي . والتدفقات الخاصة تمثل المعاملات التجارية الطبيعية ، والتي تحركها أسباب تجارية من الربح ومعدلات العوائد ، ولذلك يجب عدم رؤيتها والنظر إليها كمساعدات للدول النامية . ومن ثم فإن التدفقات التجارية لرأس المال الخاص ليست شكلاً من أشكال المساعدات الخارجية ، ورغم ذلك تستفيد الدول النامية منها في الأماكن التي تنشأ فيها هذه المساعدات .

ولقد عرف الاقتصاديون المساعدات الخارجية ، بأنها أى تدفقات رأسمالية إلى الدول النامية ، والتي تقابل معيارين أو تتميز بخاصيتين هما :

1- أهدافها يجب أن تكون غير تجارية من وجهة نظر المانحين .
2- يجب أن تتصف بشروط تفضيلية ، بأن تكون معدلات الفائدة وفترة إعادة مدفوعات رأس المال المستعار يجب أن تكون أسهل (أقل صرامة) من الأشكال التجارية .

وحتى ذلك التعريف يمكن أن يكون غير ملائم ، لإمكانية احتوائه على المساعدات العسكرية ، والتي لا تعتبر من الأشكال أو المساعدات التجارية . وطبيعي فإن المساعدات العسكرية تستثنى من القياسات الاقتصادية العالمية لتدفق المساعدات الخارجية . إن مفهوم المساعدات الخارجية ، والذي يستخدم بتوسع وقبول الآن ، يشمل جميع المنح الرسمية والهبات والقروض التي تتضمن امتيازات ، سواء أخذت شكلاً نقدياً أو أى شكل آخر ، والتي لها أهداف واسعة لنقل الموارد من الدول المتقدمة إلى الدول الأقل نمواً للتنمية أو لتوزيع الدخل . ولكن للأسف ، فإنه غالباً ما يكون هناك خط رفيع يفصل بين الهبات الصافية للتنمية والقروض من مصادر تحركها في النهاية اعتبارات الأمان والمصالح التجارية .

ومثلما توجد بعض المشاكل التي تظهر في تعريف المساعدات الخارجية ، ولذلك فإنه هناك اهتمام ببعض المشاكل تتعلق بكيفية حساب تدفقات مساعدات التنمية الحقيقية . بمعنى آخر ، هناك ثلاث مشاكل رئيسية في حساب المساعدات .

أولاً : لا يمكننا ببساطة جمع القيم الدولارية للهبات والقروض ، فلكل منهم أهمية مختلفة لكل من الدول المانحة والمستقبلة ، القروض يجب أن ترد ، وبذلك فإن تكاليف المانحين وفوائد المستقبلين تكون أقل من القيمة الإسمية للقروض نفسها . لذلك يجب أن نخصم قيمة الفائدة المدفوعة للقروض قبل إضافتهم إلى قيمة المنح الكلية .

ثانياً : المساعدات يمكن أن تكون مقيدة سواء عن طريق المصدر (القروض أو المنح يجب أن تنفق على الشراء من الدول المانحة والبضائع والخدمات) أو بمشروع معين (الموارد المالية يمكن أن تستخدم فقط لمشروعات محددة ، مثل الطرق أو مصانع الحديد) . وفي أى من الحالتين ، فإن القيمة الحقيقية للمساعدات تقل لأن المصدر المحدد تكون أسعاره مرتفعة أو لا يكون المشروع على درجة عالية في سلم الأولويات (بطريقة أخرى ، سوف لن يكون هناك حاجة لتقييد المساعدات) . أكثر من ذلك ، فإن المساعدات يمكن أن تقيد لاستيراد معدات كثيفة رأس المال ، التي يمكن أن تفرض مصادر تكاليف إضافية حقيقية ، في شكل ارتفاع معدل البطالة بالنسبة للدولة المستقبلة . أو أن المشروع يحتاج لمشتريات من آلات حديثة ومعدات من مصدرين احتكاريين سوف يوجدون معدات مصنعة في نفس الصناعة ستكون عاملة بمستويات منخفضة جداً من الطاقة . أخيراً ، دائماً ما نكون بحاجة إلى التفرقة بين قيمة المساعدات الخارجية الحقيقية والاسمية ، خصوصاً خلال فترات التضخم السريع . إن تدفق المساعدات غالباً ما يحسب بالقيمة الأسمية ، وتميل إلى الزيادة مع الزمن . وعندما يتم تكميش الزيادة السعرية ، فإن القيمة الحقيقية للمساعدات لأغلب الدول المانحة انخفضت في العشر سنوات السابقة . على سبيل المثال ، خلال الفترة 1960 – 1990 ، فإن التدفقات الخارجية الاسمية من المساعدات الخارجية من الولايات المتحدة زادت بـ 130% ولكن القيمة الحقيقية انخفضت في الواقع بحوالي 30% .

12/4/15 لمقادير وكيفية التخصيص المساعدات العامة

إن الحجم النقدي لقيمة المساعدات التنموية الرسمية ، والتي تحتوي منح ثنائية ، قروض ومساعدات فنية وكذلك تدفقات متعددة ، قد نمت بمعدلات سنوية من 4,6 بليون دولار في 1960 إلى 55بليون دولار في 1996 . وعلى ذلك وفي ضوء نسبة من الناتج القومي الإجمالي للدول المتقدمة ، كان يوجد انخفاض مستمر من0,51% في 1960 إلى 0,25% في 1996 . والجدول رقم 15-5 يوضح توزيع مساعدات التنمية الرسمية من جميع الدول المانحة ، كمقادير اجمالية وكنسبة من الناتج القومي الإجمالي في 1985 و1996 . أيضاً يلاحظ أن الولايات المتحدة (مع اليابان) تضم أكبر عدد من المانحين بالمعايير المطلقة بالمقارنة بالآخرين ، وذلك كما هو واضح من بيانات الجدول التالي :

جدول (15-5) تدفقات مساعدات التنمية الرسمية من الدول المانحة الرئيسية 1985 – 1996

الدولة المانحة	1985		1996	
	مليار دولار	% من الـGDP	مليار دولار	% من الـGDP
كندا	1,6	0,49	1,8	0,32
الدانمارك	غير متاح	غير متاح	1,8	1,04
فرنسا	4	0,78	7,5	0,48
المانيا	2,9	0,47	7,6	0,33
إيطاليا	1,1	0,26	2,4	0,20
اليابان	3,8	0,29	9,4	0,20
هولندا	1,1	0,91	3,2	0,81
السويد	غير متاح	غير متاح	2	0,84
المملكة المتحدة	1,5	0,33	3,2	0,27
الولايات المتحدة	9,4	0,24	9,4	0,12
الإجمالي (21 دولة)	29,4	0,35	55,5	0,25

المصدر : البنك الدولي ، جداول المديونية العالمية 91-1992 ، الجزء الأول ، جدول 2-1 .

– البنك الدولي ، مؤشرات التنمية العالمية 1998 ، جداول 6-9 ، 6-10 .

حيث نجد أن الولايات المتحدة تقدم أقل نسبة من الناتج القومي الإجمالي وهي 0,12% في 1996 ، بالمقارنة بنسبة 0,25% لجميع الدول الصناعية وأقل من المعدل الذي وافقت عليه الأمم المتحدة حيث النسبة المستهدفة هي0,7% . وهناك فقط 3 دول هم الذين يقدمون مساعدات التنمية الأساسية أعلى من ذلك المعدل : (السويد ، هولندا ، الدنمارك يقدمون 0,84% ، 0,81% ،1,04% من ناتجهم القومي الإجمالي في 1997) ، على التوالي . ليست الولايات المتحدة فقط التي معدلاتها من الناتج القومي الإجمالي ومساعدات التنمية الأساسية قليلة بين الدول الصناعية ، ولكن يوجد أيضاً انخفاض شديد من مستوياتها 0,31% في 1970 والقيمة الأسمية مقومة بالدولار انخفضت من 11,3 بليون دولار في 1991 إلى مستوى 4,9 بليون دولار ، ناهيك عن انخفاض قيمتها الحقيقية .

والأكثر أهمية من إجمالي قيمة المساعدات هو طريقة توزيعها ، حيث توزع مساعدات التنمية الرسمية بطرق غريبة وبشكل تحكمي . إن جنوب آسيا ، به حوالي 50% من فقراء العالم ويتلقون 4 دولار لكل شخص كمساعدة . بينما يتلقى الشرق الأوسط أكثر بخمس مرات من جنوب آسيا لكل مواطن . والجدول رقم 15-6 يوضح التوزيع الإقليمي لمساعدات التنمية الرسمية في 1996 .

جدول (15-6) مساعدات التنمية الرسمية (ODA) حسب المناطق 1996

المنطقة	نصيب الفرد من الـ ODA بالدولار	نصيب الفرد من الـ GNP بالدولار	المساعدات كنسبة من الـ GNP %
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	19	2,070	1,3
أفريقيا جنوب الصحراء	26	490	5,3
أمريكا اللاتينية والكاريبي	17	3,710	0,5
شرق آسيا والباسيفيك	5	890	0,6
جنوب آسيا	4	380	1,1

المصدر : البنك الدولي ، مؤشرات التنمية العالمية ، 1998 ، جداول 1-1 ، 6-11 .

وإذا نظرنا الآن إلى توزيع الدول كما نرى في الجدول 15-7 نجد أن أكثر 20 دولة مستقبلة للمساعدات في 1996 يستقبلون أكثر من النصف للمساعدات الرسمية المقدمة .

ثم إذا حسبنا المساعدات كنسبة من الناتج القومي الإجمالي ، فإن النتيجة تكون درامية أكثر وغير متوقعة فهي 0,6% للهند ، على سبيل المثال ، ومصر3,3% ، 15,6% لتنزانيا ، و59,8% لموزمبيق . إذا شرحنا بعد ذلك العلاقة بين توزيع المساعدات ومدى الحاجة سنجد أيضاً نتيجة غريبة . على سبيل المثال هناك فقط 31% من المساعدات تذهب إلى 10 دول نامية تحوي نسبة 66% من السكان في العالم . علاوة على ذلك ، نجد أن نسبة 40% الأغنى من العالم الثالث تحصل على ضعف ما يحصل عليه الفقراء . هذا المعدل زاد بقوة منذ 1970 . أخيراً إذا قارنا حصص مساعدات التنمية الرسمية في الدول النامية بالنفقات العسكرية الكبيرة والصغيرة ، سوف نجد أن الدول التي تنفق أكثر على القطاع العسكري (أكثر من 4% من الناتج القومي الإجمالي) تحصل على الضعف من المساعدات لكل مواطن عن الدول التي تنفق أقل من ذلك .

إنه من الواضح أن حصص المساعدات الخارجية نادراً ما تتحدد حسب الاحتياجات الفعلية النسبية للدول النامية . كما أن أكثر المساعدات الثنائية تميل إلى أن تكون ليس لها علاقة بأولويات التنمية ، وكانت تعتمد بكثرة على الاعتبارات السياسية والعلاقات العسكرية ، وأشياء أخرى غير متنبأ بها والحكم المسبق من جانب متخذي القرار في الدول المانحة ، والجدول التالي رقم (15-6) يوضح ذلك .

إن المساعدات المتعددة الأطراف (مثلاً : من البنك الدولي والوكالات المتعددة للأمم المتحدة) تكون بطريقة ما ذات معقولية اقتصادية ، وكذلك فإن الأغنياء يميلون ، أيضاً ، لجذب موارد أكثر من الفقراء .

ولأن المساعدات الخارجية يمكن رؤيتها من منظور مختلف بالنسبة للدول المانحة والمستقبلة ، يجب أن نحلل عمليات المنح والاستلام في ضوء التعارض في وجهات النظر . إن أحد أهم الانتقادات الموجهة في الأدبيات الخاصة بموضوع المساعدات الخارجية هي التي تركز على وجه الخصوص على مبررات وأهداف الدول المانحة مع إعطاء قليل من الاهتمام لأسباب قبول الدول النامية لهذه المساعدات . وماذا يعتقدون أنها ستنجزه . بعد عرض الأسئلة التي تدور حول المساعدات من كلا المنظورين ، يمكن

تلخيص النظـرة المتعارضة لأثـر علاقات المساعـدات التقليـدية خلال العقـدين السابقين من خـلال الجـدولين التـاليين الجـدول رقم (15-7) ، والجدول رقم (15-8) وذلك على النحو التالي :

جدول (15-7) أكبر 20 دولة متلقية للمساعدات التنموية الرسمية (ODA) 1996

الدولة النامية المتلقية	إجمالي المساعدات ODA بالمليون دولار	المساعدات كنسبة من الـ GNP «مساهمة المساعدات في الـ GNP»
الصين	2,617	0,3
اسرائيل*	2,616	0,4
مصر	2,212	3,3
الهند	1,936	0,6
بنجلاديش	1,254	3,9
أندونيسيا	1,121	0,5
ساحل العاج	968	9,9
نيكاراجوا	954	57,1
فيتنام	927	4
موزمبيق	923	59,8
تنزانيا	894	15,6
الفلبين	883	1
باكستان	877	1,4
بوليفيا	850	13,3
أثيوبيا	849	14,3
تايلاند	832	0,5
البوسنة والهرسك	812	--
أوغندا	684	51,2
رواندا	674	10,5
غانا	654	10,5
الإجمالي =51% من المساعدات ODA	23,537	---

المصدر : البنك الدولي ، مؤشرات التنمية الدولية ، 1998 ، جدول 6-11 .

* اسرائيل ليست دولة نامية ، ومع ذلك فهي تتلقى معظم مساعداتها من الولايات المتحدة .

جدول (15-8) توزيع المعونات الأجنبية والفقر 1992

10 دول نامية تحوي أفقر فقراء العالم	عدد الفقراء بالمليون	الفقراء كنسبة من إجمالي فقراء العالم	مساعدات التنمية الرسمية ODA لكل فرد فقير (بالدولار)	المساعدات الرسمية كنسبة من إجمالي الـ ODA
الهند	350	26,9	7	5,2
الصين	105	8,1	28	6,5
بنجلاديش	93,2	7,2	19	3,8
البرازيل	72,4	5,6	3	0,5
أندونيسيا	47,8	3,7	44	4,6
نيجيريا	46,4	3,6	7	0,5
فيتنام	37,6	2,9	16	1,3
الفلبين	35,2	2,7	49	3,8
باكستان	35	2,7	49	3,8
أثيوبيا	31,9	2,5	41	2,9
الإجمالي	**854,5**	**65,9**	**17**	**31,7**

المصدر : الأمم المتحدة ، برنامج التنمية ، تقريرالتنمية البشرية ، 1994 ، جدول 4-2 .

3/4/15 لماذا يعطي المانحون تلك المساعدات

إن الدول المانحة تعطي تلك المساعدات أساساً لأن ذلك يفيد سياستهم واستراتيجياتهم أو اقتصادياتهم . إن بعض مساعدات التنمية قد يكون دافعها أخلاقي وإنساني رغبة في مساعدة قليلي الحظ (مثل برنامج الغذاء الطارئ) ، ولكن لا توجد دلائل تاريخية بعد مرور فترة طويلة من الزمن أن الدول المانحة ستساعد الآخرين دون توقع أي مجموعة من الفوائد (سياسياً ، اقتصادياً ، وعسكرياً ، إلخ) في المقابل . ويمكن على ذلك تشخيص دوافع المساعدات الخارجية للدول المانحة في جزأين أساسيين مرتبطين هما الدوافع السياسية والدوافع الاقتصادية :

أولاً - الدوافع السياسية

الدوافع السياسية تكون أكثر أهمية للدول المانحة للمساعدة ، وخاصة لأهم دولة تمنح المساعدات وهي الولايات المتحدة الأمريكية . فالولايات المتحدة الأمريكية نجد أن نظرتها للمساعدات الخارجية من البداية في أواخر الأربعينيات تحت خطة مارشال ،

والتي تهدف لإعادة بناء الاقتصاد الذي دمرته الحرب لأوروبا الغربية ، وبهدف احتواء الانتشار الدولي للشيوعية .

وعندما تحول ميزان المصالح الخاص بالحرب الباردة من أوربا إلى العالم الثالث في منتصف الخمسينيات ، نجد أن سياسة الاحتواء ، التي يقوم عليها برنامج المساعدات الأمريكية ، قامت بتحويل الاهتمام إلى تقديم الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري للدول النامية الصديقة ، وبصفة خاصة تلك الدول ذات الأهمية الاستراتيجية من الناحية الجغرافية . إن معظم برامج المعونات المخصصة للدول النامية كانت موجهة في الأساس لشراء الأمن ، ومساندة النظم السياسية الموجودة حتى لو كانت غير مستقرة ، أكثر من الرغبة في تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية طويلة المدى . إن التحولات المتعاقبة في الاهتمام من جنوب آسيا إلى جنوب شرق آسيا ، ثم أمريكا اللاتينية ثم الشرق الأوسط ، ثم العودة إلى جنوب شرق آسيا خلال الخمسينيات والستينيات ، ثم بعد ذلك إلى أفريقيا والخليج العربي في أواخر السبعينيات ، ومنطقة الكاريبي وأمريكا الوسطى في الثمانينيات ، وروسيا الاتحادية ، والبوسنة ، وأوكرانيا ، وآسيا (وخاصة الصين) ، والشرق الأوسط في التسعينيات ، إنما يعكس التغيرات التي حدثت في الاستراتيجية الأمريكية ، وتغير المصالح السياسية والاقتصادية ، أكثر منها تغييراً في تقييم الاحتياج الاقتصادي . إن نظرة إلى الجدول رقم (15-9) توضح ذلك .

وحتى مشروع التحالف من أجل التقدم الذي طرحته الولايات المتحدة في أوائل الستينيات من خلال أبواق دعاية وعبارات انيقة بشأن تشجيع التنمية الاقتصادية في أمريكا اللاتينية ، والذي تمت صياغته في حقيقة الأمر كأستجابة مباشرة لظهور الزعيم الكوبي فيدل كاسترو ، باعتباره وسيلة لنشر الشيوعية في دول أمريكا اللاتينية . وحالما فقدت قضية الأمن وضعها كقضية طارئة ، وظهور مشاكل أخرى ضاغطة (مثل حرب فيتنام ، وتنامي أزمة الدولار ، وزيادة العنف داخل الولايات المتحدة ، . . .الخ) أصيب مشروع التحالف من أجل التقدم بالركود وبدأ نجمه في الأفول . والنقطة التي نستخلصها ببساطة ، هي أنه بالنظر إلى المعونة كوسيلة لتحقيق مصالح الدولة المانحة ، نجد أن حجم تدفق أموال المعونة يتغير طبقاً للتقييم السياسي من جانب الدولة المانحة

بخصوص الأوضاع الدولية المتغيرة ، وليس الاحتياج النسبي للدول المستقبلة للمعونات .

إن الخبرة لدول مانحة أخرى مثل اليابان ، بريطانيا ، فرنسا تتشابه في ذلك مع الولايات المتحدة . لذلك فإن الاستثناءات يمكن أن تكون في (السويد ، هولندا ، النرويج ، كندا) ، وهذه الدول الكبيرة والدول الغربية المانحة تستخدم المساعدات الخارجية سياسياً كمحرك لدعم أو تعزيز نظام سياسي ودي ومتعاون في دول العالم الثالث ، وهي النظم التي يعتقد أن استمرارها سوف يدعم أمنها القومي . ومعظم المعونات القادمة من دول اشتراكية ، وخاصة تلك التي قدمها الاتحاد السوفيتي السابق ، كانت لها نفس الدوافع السياسية والاستراتيجية ، بالرغم من أن شكلها ومحتواها ربما يكون مختلف إلى حد ما .

جدول (15-9) مساعدات التنمية الرسمية الأمريكية لدول استراتيجية مختارة والدول الفقيرة (بالدولار)

الدولة	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي GNP	المساعدات الأمريكية لكل فرد فقير 1990 – 1991
دول استراتيجية حليفة :		
إسرائيل	12110	176
السلفادور	1090	28
بوليفيا	650	26
مصر	610	63
دول فقيرة :		
بنجلاديش	220	1,70
مدغشقر	210	15
تنزانيا	120	2,70
موزمبيق	80	3,60

المصدر : الأمم المتحدة ، برنامج التنمية ، تقرير التنمية البشرية ، 1994 ، جدول 4-7 .

وبنهاية الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفيتي (وقد كان ، القوة العظمى الأخرى والقطب الثاني في العالم) ، قد نتساءل إذا ما كانت هذه الدوافع السياسية ستختفي .

الإجابة في الغالب لا . على سبيل المثال ، حرب الخليج في عام 1991 شهدت تدفقات مباشـرة لحكومات صـديقـة وحليفـة مثل مصـر وتركيـا . علاوة على ذلك ، في التسعينيات ، كل من المساعدات الثنائية والمتعددة اشترطت على الدول المستقبلة رغماً عنها لعمل أسواق حرة ، وفتح اقتصادها ، وهيكلة نفسها حسب شروط المانحين ، وبقواعد الديمقراطية وغير ذلك من مطالب الدول المانحة .

ثانيًا - الدوافع الاقتصادية، نماذج الفجوتان ومعايير أخرى

يمكن تناول تلك القضية من خلال التعرض للنقاط التالية :

- **قيود النقد الأجنبي** : ونتناول هذه النقطة كما يلي :

أولاً ، التمـويل الخارجي (القـروض والمنح) ولكل منها دور هام في استكمال الموارد المالية المحلية لكي تخفف من حدة اختناقات المدخرات أو الصرف الأجنبي . وهذا ما يطلق عليه تحليل الفجوتين للمساعدات الأجنبية . وهو ما تواجهه الدول النامية من حيث العجز في الادخار المحلي عن تلبية الفرص الاستثمارية أو العجز في الصرف الأجنبي اللازم لتمويل احتياجاتها من الواردات من السلع الرأسمالية أو الوسيطة (فجوة الإدخار وفجوة التجارة الخارجية) .

معظم نماذج الفجوتين تفترض أن فجوة الادخار (الموارد المحلية الحقيقية) وفجوة الصرف الأجنبي غير متساويتين في الأهمية ، وأنهما مستقلين بمعنى لا يمكن استبدال أحداهما بالأخرى .

ويمكن عرض النموذج البسيط للفجوتين كالتالي :

1- قيد أو فجوة الادخار :

بداية : بتحديد تدفقات رأس المال (الفرق بين الواردات والصادرات) ، بالإضافة إلى المصادر غير الملموسة(الادخارات المحلية) ويمكن التعبير عن العلاقة بين الادخار والاستثمار في المعادلة التالية :

$$I<F + sY$$

حيث F كمية تدفقات رأس المال للداخل ، فإذا كان تدفق رأس المال مضافاً إلى

الادخار المحلي (sY) يزيد عن الاستثمار المحلي (I) ويكون الاقتصاد في حالة طاقة كاملة ، ويمكن القول بوجود فجوة ادخار .

2- قيد أو فجوة الصرف الأجنبي :

إذا كانت استثمارات الدول النامية نصيبها من الواردات M1 (من 30% إلى 60% في معظم الدول النامية) والميل الحدي للواردات لوحدة الناتج القومي الإجمالي (حوالي 10% إلى 15% في المعتاد) وهي معطاة بواسطة M2 تتحدد فجوة الصرف الأجنبي كما يلي :

$$(M1 - M2)\, I + M2\, Y - E \leq F$$

حيث E مستوى الصادرات الذي يتحدد بعوامل خارجية .

ثانياً : الادخار والنمو : تفرض المساعدات الخارجية لتسهيل والإسراع في عملية التنمية بواسطة توليد مدخرات محلية إضافية كنتيجة لمعدلات النمو العالي .

ثالثاً : المساعدات الفنية : تحتاج المساعدات المالية إلى استكمالها بالمساعدات الفنية التي تدعمها في شكل نقل عمالة على مستوى عالي للتأكد من المساعدات المالية سوف يتم استخدامها بفاعلية لتفعيل النمو الاقتصادي .

رابعاً : الطاقة الاستيعابية : أخيراً فإن كمية المساعدات ، والتي يجب أن تتحدد بحسب الطاقة الاستيعابية للدول المتلقية . وذلك كدليل على قدرتهم على استخدام المساعدات بحكمة ، وفي العمليات الإنتاجية . ولكن إجمالي المتحصلات من المساعدات لا تقدم الكثير لدول العالم الثالث بحكم طاقتهم الاستيعابية ، وكذلك فإن المساعدات الخارجية هي مجرد بواقي وعنصر قليل الأهمية على سلم أولويات إنفاق الدول المانحة . والدول المتلقية ليس لديها ما تقوله في هذا الشأن .

4/4/15 لماذا تقبل الدول النامية المساعدات؟

توجد 3 أسباب منها سبب رئيسي وسببين فرعيين :

والسبب الرئيسي هو : السبب الاقتصادي والبعد التنموي حيث تعتبر المساعدات عنصر أساسي وجوهري في عمليات التنمية للدول النامية ، حيث تعالج

الندرة في الموارد المحلية وتساعد في عملية التحول الهيكلي للاقتصاد وتساعد في الإسراع بمعدلات النمو .

السبب الثاني : ينبع من أن تكون هذه المساعدات لأغراض سياسية ، على سبيل المثال المساعدات المقدمة إلى منطقة أمريكا الوسطى ، وذلك للسيطرة على هذه الدول .

السبب الأخير : وهو الدوافع الأخلاقية ، وتتمثل في أن تؤمن دول العالم الثالث بأن الدول المتقدمة التي تعيش في رفاهية تمد لها يد العون لكي تتقدم اقتصادياً وتعيش حياة كريمة .

5/4/15 الدور المتنامي للمنظمات غير الحكومية

المنظمات غير الحكومية وهي منظمات تطوعية ، والتي تعمل من خلال توجيه المنافع إلى المنظمات الموجودة في الدول النامية . كما تتضمن المنظمات الغير حكومية الجماعات الدينية ومؤسسات خيرية ومنظمات البحث والاتحادات المختلفة مثل (الأطباء ، المهندسين ، والعلميين ، والاقتصاديين أيضاً) والأهمية الكبرى للمنظمات غير الحكومية تتمثل في :

أولاً : أنها ذات طبيعة تتميز بأقل قدر من الالتزامات السياسية ، وتكون مدفوعة بالعديد من المثل الإنسانية .

ثانياً : القدرة على العمل المباشر مع أفراد المنظمات المحلية .

6/4/15 آثار المساعدات

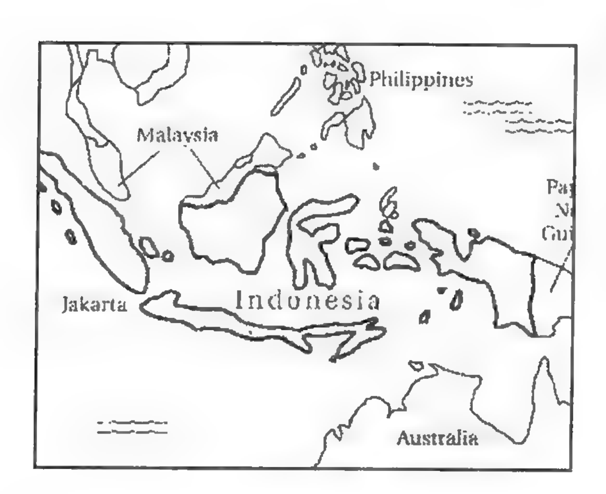
بالتركيز على الآثار الاقتصادية للمساعدات خاصة المساعدات العامة . مثل آثار الاستثمار الأجنبي الخاص تشهد قدر كبير من عدم الاتفاق . حيث إن الجانب المضيء للمساعدات الخارجية يتمثل في الإسراع بمعدلات التنمية ، ولكن في الحقيقة قد تؤدي إلى إعاقة التنمية ، وذلك عن طريق زيادة الالتزامات المطلوبة من الدول النامية . وبالتالي التأثير السيئ على موازين مدفوعاتها .

5/15 الاستنتاجات : نحو نظرة جديدة للمساعدات الأجنبية

Conclusions: Toward a New View of Foreign Aid

يرى الكاتب أن المساعدات الأجنبية يجب أن توجه إلى ضروريات التنمية في الدول النامية وذلك كخطوة إيجابية لتحقيق نمو اقتصادي . كما يرى أن دور وكالات المساعدة المتعددة الجنسية سوف يزداد مثل البنك الدولي . وكذلك انخفاض الاتجاه الداعي إلى ربط المساعدات الاقتصادية بالشروط السياسية . كما يرى أنه في المستقبل سوف يكون للمساعدات إمكانية أكثر بربطها بإصلاحات السوق ، وبناء قدرات مؤسسية وأوجه حاكمية أكثر إيجابية كشرط مسبق للتعديلات الهيكلية في الاقتصاد (وسنشرح ذلك بالتفصيل في الفصل 18) .

6/15 الحالة الدراسية



للفصل الخامس عشر

إقتصاد اندونيسيا

• بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية:

العاصمة : جاكرتا

المساحة : 2,042,034 كم2

السكان : 207 مليون نسمة (1998) .

معدل النمو السنوي للسكان : 1,5% (1998) .

نصيب الفرد من الـGNP : 1110 دولار سنويًا (1997) .

نصيب الفرد من الـ GNP الحقيقي معدل بحسب القوة الشرائية (PPP) : 3450 دولار (1997) .

معدل النمو في نصيب الفرد من الـ GNP : 4,6% (65 -1996) .

مساهمة قطاع الزراعة في الـ GDP : 16% (1997) .

مساهمة قطاع الصادرات في الـ GDP : 26% (1996) .

معدل وفيات الأطفال في الألف : 66 (1998) .

معدل الأطفال المعرضون لسوء التغذية : 34% (92 -1997) .

مساهمة المرأة في قوة العمل : 40% (1997) .

معدل الأمية (الأكثر من 15 سنة) : الرجال 10% النساء 22% (1996) .

مؤشر التنمية البشرية : 0,68 (متوسط) (1995) .

حتى إندلاع الأزمة الآسيوية عام 1997 ، فإن أندونيسيا كانت تعرض من خلال كثير من المحللين على أساس أنها مثال مشرق ومضيء للاقتصاد الآسيوي ، وأنها معجزة اقتصادية ، حيث كانت من أسرع الاقتصاديات نمواً في العالم . حيث استطاعت أن تجذب كمية كبيرة من الاستثمار الأجنبي الخاص من كل من الشركات متعددة الجنسيات والمستثمرين في محفظة الأوراق المالية الخاصة (والمضاربين) ؛ وكانت صديقة ومحببة إلى المساعدات الثنائية ومتعددة الأطراف (والتي معظمها من اليابان والولايات المتحدة) . ولكن عندما وقعت أزمة 1997 في نوفمبر ، فإن أندونيسيا باعتبارها رابع دولة على مستوى العالم من حيث حجم السكان ، ودولة من الدول الغنية بمواردها الطبيعية ، اضطرت للجوء إلى صندوق النقد الدولي IMF بطلب قرض مقداره 43 مليار دولار كحزمة متكاملة تستطيع بها إعادة الأمن والتوازن لاقتصادها ، واسترداد قيمة عملتها «الروبية» التي انهارت تماماً وفقدت أكثر من 70% من قيمتها خلال ثلاثة شهور . كما أن اتجاه السلطات المالية لرفع أسعار الغذاء والوقود ترتب عليه كثير من أحداث الشغب والصراعات العرقية وبعض المظاهرات من الطلاب . كما انعكست الأزمة على مزيد من البطالة والبطالة الجديدة المكونة من أولئك الذين فقدوا وظائفهم وأصبحوا في شوارع جاكارتا وجزيرة جاوا وباقي الجزر الأخرى . هل هناك شيء خطأ؟ ، إن الخلفية المعلوماتية هنا سوف تساعدنا في فهم أبعاد الموقف .

ففي القرن الـ 15 ، عندما بدأت أوروبا في التقدم في إطار الثورة التجارية ، كانت جزيرتي جاوة وسومطرة تتمتعان بالتقدم والمدنية من ميراث حضاري قوامه 1000 عام ، وكانتا إمبراطوريتين أساسيتين في المنطقة . ولكن بداية من عام 1602 نصب الهولنديون انفسهم كحكام ببطء في كل هذه الجزر بإستثناء النصف الشرقي من جزيرة تيمور ، والتي ظلت تحت سيطرة البرتغال حتى عام 1975 ، وخلال الثلاثين عام التالية قام الهولنديون بمحاولة لتطوير جزر الهند الشرقية وتحويلها إلى أكثر مواقع العالم الاستعمارية غنى ووفرة مالية .

وفي بداية القرن العشرين ، تحركت أندونيسيا نحو الحصول على إستقلالها وحصلت على قوة دفع قوية خلال الفترة بين الحربين العالميتين ، كما أن قادتها تشكلوا من مجموعات صغيرة في البداية ، ومكونة من المهنيين والطلاب الذين تعلم بعضهم في هولندا نفسها . وبعد الاستقلال كان أول رئيس لاندونيسيا هو سوكارنو الذي كان له نشاط سياسي بارز ودور واضح في الحصول على الاستقلال .

ولقد احتلت اليابان أندونيسيا لمدة ثلاث سنوات خلال الحرب العالمية الثانية ، ولتحقيق أغراضها ومطامعها الشخصية ، فقد شجعت الحركة الوطنية . وكثير من الأندونسيين اخذوا مواقعهم كإدارة مدنية والتي كانت مغلقة أمامهم خلال حكم الهولنديين . وفي 17 أغسطس سنة 1945 وبعد ثلاثة أيام من هزيمتها أمام الحلفاء ، قامت مجموعة صغيرة من الأندونيسيين بزعامة أحدهم وهو سوكارنو بالمطالبة بأن تأخذ الدولة الشكل الصحيح لها ، وأن تستقل فحصلت على الاستقلال ، وتم إنشاء ما يسمى بجمهورية أندونيسيا .

وفي عام 1967 ، قام الجنرال سوهارتو بالإنقلاب على الرئيس سوكارنو وأصبح رئيساً للبلاد ، وبدأ عهد جديد في الاقتصاد الأندونيسي وفي السياسة الأندونيسية . حيث نقل السياسة الخارجية بعيداً عن الحياد الذي ساد في الفترات التي حكمها سوكارنو وقاد السياسة والاقتصاد بعيداً عن الخطوط الشيوعية ، حيث قام الرئيس الجديد سوهارتو بوضع إطار سياسي قوي وإتجه إلى التعاون مع الغرب وإلى إستقطاب التكنولوجيات الحديثة واستعان بالخبرات الغربية الاقتصادية والتعليمية . ولقد ظل سوهارتو رئيساً للبلاد لمدة ثلاثة عقود من الزمن حتى واجه ثورة من الأندونيسيين وانقلاب ضده ليتنازل عن الحكم في مايو 1998 .

ومنذ أن قاد سوهارتو الدولة ، اتجه الاقتصاد الأندونيسي إلى القوة والصمود حيث ارتفع نصيب الفرد من الدخل القومي ليصل من 70 دولار سنوياً عام 1967 إلى 1110 دولار عام 1997 . كما تحولت أندونيسيا إلى دولة من الدول الآسيوية حديثة العهد للتصنيع . كما كان متوسط معدل النمو الحقيقي في الـ GDP الأندونيسي كان 4,6% لفترة دامت أكثر من ثلاثة عقود . ومن خلال السيطرة على وضبط إيقاع السياستين النقدية والمالية . فقد استطاعت الحكومة السيطرة على التضخم لينحصر بين 8-10% خلال الثمانينيات والتسعينيات على التوالي ، ولكن خلال نفس الفترة ، فإن العجز في الحساب الجاري قد ارتفع من 610مليون دولار عام 1980 إلى 7 مليار دولار عام 1996 .

ويعتبر البترول واحد من أهم الصادرات الأندونيسية . ولقد واجهت البلاد بعض الصعوبات الاقتصادية في بداية الثمانينات بسبب إنخفاض أسعار البترول ، ولكن استطاعت الحكومة أن تنجح في إدارة وتنويع إقتصادها ، وأن تجذب التصنيع ليتجه إلى خلق مناخ إقتصادي مستقر ومتوازن . وفي منتصف الثمانينات ، بدأت الحكومة بإلغاء بعض القيود التي كانت مفروضة على النشاط الاقتصادي . وهذه الخطوات كانت موجهة أساساً وبطريقة مباشرة إلى القطاعات التمويلية والخارجية ، والتي صممت لتدفع بالنمو المستمر للصادرات غير البترولية ، ولتذهب بعيداً عن قيود إحلال الواردات . ولقد تمخضت هذه السياسات عن زيادة قدرها 11% في الاستثمار الأجنبي الخاص عن العقد الماضي . كما أدت إلى زيادة في الصادرات غير البترولية بحيث ارتفعت عوائدها في المستوى الحالي لتصل إلى 74% من إجمالي صادرات البلاد . وفي أثناء حكم سوهارتو فقد ظلت مستويات المساعدات الأجنبية مرتفعة أيضاً حيث كانت أندونيسيا السادسة في ترتيب الدول المستفيدة من المساعدات المقدمة من هيئة المعونة الدولية ODA عام 1996 .

ولكن يقلل من نجاح الاقتصاد الأندونيسي ونجاح السياسات الاقتصادية ، أن البطالة ومعدلاتها استمرت في الزيادة لتصبح من أهم مشكلات البلاد . حيث يدخل سوق العمل سنوياً أكثر من 2,5 مليون نسمة يجب خلق وظائف لهم حتى لا تتفاقم مشكلة البطالة . ولتحقيق هذا الهدف وتوفير ذلك الحجم من الوظائف ، قامت الحكومة عام 1993 بوضع هدف وهو رفع معدل النمو الحقيقي في الاقتصاد ليصل إلى 6,9% سنوياً لأن هذا سيسهم في خلق فرص عمل جديدة مقدارها 12 مليون فرصة علاوة على ما سبق ، فإن هذا الهدف لم يتحقق ، ثم تبعته أزمة عام 1997 حيث ارتفعت نسبة البطالة من 2% عام 1997 إلى 10% كقيمة مقدرة مع بداية عام 1998 . فضلاً عما سبق ، فإن الحكومة الأندونيسية قدرت من يعيشون تحت خط الفقر بـ 15% من إجمالي السكان- بعد أن كانوا 60% عام 1960 ، وإن كان هذا الزعم محل إستنكار وإنكار لكثير من الاقتصاديين المتخصصين داخل وخارج البلاد . كما أن بعض معدلات الفقر المزعومة تصل إلى 30% ، و40% وهذه المعدلات الحديثة هي التي يقبلها البنك الدولي . ومع الزيادة السكانية الكبيرة حيث وصل حجم السكان إلى 207 مليون ومتوقع أن يصل إلى 275 مليون نسمة خلال العقود القليلة القادمة ، فإن أندونيسيا سوف تواجه كثير من مشاكل الفقر ، وما يرتبط به من مشاكل أخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية .

كما أن نشاط الحكومة الأندونيسية يتجه إلى دعم وتشجيع الاستثمار الأجنبي . كما أن متطلبات البنية الأساسية والرغبة في تحقيق الزيادة في تخفيض الاعتماد على القروض التجارية الأجنبية كل هذه أهداف ترغب الحكومة في تحقيقها ، وفي الفترة من عام 1967 إلى عام 1993 فقد وافقت هيئة تنسيق الاستثمارات الرأسمالية (BKPM) أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد قدر بمبلغ 60 مليار دولار ، والتي تم التصديق عليها من قبل الهيئة ، وهو أكثر من

نصف ما تم الموافقة عليه بعد عام 1988 . ولقد كانت الاستثمارات المصدق عليها عام 1992 ، 10,3 مليار دولار ، انخفضت إلى 8,0 مليار دولار عام 1996 . وبينما تعتبر الولايات المتحدة من أكبر شركاء أندونيسيا في قطاع البترول والغاز ، ظلت اليابان من أكبر المستثمرين الأجانب في أندونيسيا .

كما أن من بين كبار المستثمرين الأجانب هناك نجد هونج كونج وتايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة (النمور الأربعة) . ولكن فيما يتعلق بتدفقات الأموال المستثمرة في محافظ الأوراق المالية ، حيث واجهت أندونسيا تدفقات مالية حتمية للداخل في التسعينيات من 338 مليون دولار عام 1990 إلى 9,84 مليار دولار عام 1996 . كما أنها أيضاً تعاني من تدفقات رؤوس الأموال للخارج خاصة عام 1997 و 1998 والسبب تحركات المضاربين «الأموال الساخنة» والذي عجل بالانهيار الكبير الذي واجه أسواق المال الأندونيسية وأسواق الأسهم والسندات ، والتي انخفضت بحوالي 80% كما أنه بنهاية عام 1998 فقد قفز التضخم ليصل إلى 72% وارتفعت البطالة لتصل إلى 17% ، بينما انخفض الـ GDP بـ 16% .

إن الأزمة الاقتصادية التي واجهتها أندونيسيا خلال الفترة (97 – 1998) كانت بسبب التصرفات السيئة التي قامت بها البنوك وسياسات الأقراض الخاصة بها حيث توسعت في ذلك دون ضمانات كافية ، وتعاملت مع رجال الأعمال السيئين ، ودعمت الفساد التجاري والمالي والأقتصادي ، ناهيك عن اتجاهات المحتكرين والمضاربين وإتحاداتهم وتدفقات رأس المال الأجنبي المضارب . كما أن الظروف البيئية لم تكن مواتية وتأثرت جميع القطاعات بما فيها جيش كبير من العمالة الرخيصة . وحتى تستطيع البلاد مواجهة الأزمة والخروج منها يجب عليها أن تعتمد أكثر على قدراتها لتشجيع وإصلاح مؤسساتها الاقتصادية والسياسية واحداث تطوير مؤسسي حتي يتجه الناس ويقتنعوا بضرورة التوجه نحو التنمية والتطوير حتى يمكن تحقيق التقدم وتفادي آثار الأزمة التي حدثت في البلاد .

7/15 أسئلة للمناقشة :

س 1 : إن نشأة الشركات متعددة الجنسيات أدت إلى تغيير طبيعة النشاط الاقتصادي العالمي في العقود القليلة الماضية . كيف تعمل هذه الشركات؟ وما هي الطرق التي تستطيع من خلالها أن تؤثر على هيكل وأنماط العلاقات التجارية بين كل من الدول المتقدمة والدول المتخلفة ؟

س 2 : لخص الحجج التي تؤيد وتلك التي تعارض استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى تأثيره ودوره في اقتصاديات الدول الأقل نمواً . وما هي الاستراتيجيات التي تتبعها دول العالم الثالث لإمكانية استقطاب تلك الاستثمارات وحتى يمكن توجيهها الوجهة السليمة لدعم مجهودات التنمية لديها دون الإطاحة بجميع حوافز المستثمرين الأجانب؟

س 3 : ما هي تدفقات محافظ الأوراق المالية الخاصة؟ ، وما هي العناصر التي تعتقد أنها هامة وضرورية في تحديد كمية وإتجاه مثل هذه التدفقات؟

س 4 : كيف تعمل استثمارات المحفظة حتى تستطيع الدول الأقل نمواً الاستفادة منها باعتبارها دول متلقية لهذه الاستثمارات؟ أو ما هي التكاليف والمخاطر المحتملة لكل من المستثمرين والمتلقين لهذه الاستثمارات؟ اشرح إجابتك .

س 5 : كيف تكون أهمية المساعدات الأجنبية للاقتصاديات النامية بالنسبة للمصادر الأخرى لمتحصلات الصرف الأجنبي؟ اشرح الأشكال المختلفة لمساعدات التنمية الرسمية ، وفرق بين المساعدات الثنائية والمساعدات متعددة الأطراف . وما هي الأشكال التي تعتقد أنها مرغوب فيها أكثر ولماذا؟

س 6 : ما هو المقصود بالمساعدات المشروطة (المقيدة)؟ ومعظم الدول تحولت كثيراً من المنح إلى القروض ومن القروض غير المقيدة إلى القروض والمنح المقيدة ، ما هي العيوب الرئيسية للمساعدات المشروطة ، خاصة عندما تكون هذه المساعدات قادمة في شكل قروض تحمل فائدة؟

القسم الرابع

الإمكانيات والتوقعات

Possibilities and Prospects

مقدمة القسم الرابع :

وأخيراً نتناول في هذا القسم - باعتباره القسم الرابع والأخير من أقسام كتاب التنمية الاقتصادية- القضايا المرتبطة بإمكانيات التنمية وإستشراف المستقبل لشكل التنمية في دول العالم الثالث ، وكيفية التنبؤ بها ، وما هي الفرص والتحديات في هذا الشأن . لذلك جاء الفصل الأول منه (الفصل السادس عشر في ترتيب فصول الكتاب) ليتناول بالتفصيل قضايا التخطيط لعملية التنمية وقضايا الأسواق وفشلها أحياناً وعدم كمال المعلومات ، وما هو دور الدولة في هذا الصدد لضرورة تلك الأسواق والقيام بالتخطيط أحيانًا والإشراف على إدارة نظام السوق . لذلك فهو يتناول موضوع التخطيط من حيث أنواعه وأهدافه ومراحله وأخطاؤه وطبيعته في الدول النامية ، وكيفية ترشيده لاحداث التنمية في دول العالم الثالث والنماذج العملية في التخطيط مثل نموذج المدخلات/ المخرجات ونموذج البرمجة الخطية وغيرها ، وأزمة التخطيط في الدول النامية ، وفشل التخطيط وأسباب ذلك وكيفية تعديل الأسواق وضبط إيقاع نظام السوق . ويعرض الفصل في نهايته لاقتصاد الفلبين كحالة دراسية تجسد مفاهيم التخطيط من أجل التنمية وكيفية الاشراف على ضبط إيقاع نظام السوق لتحقيق التنمية .

أما الفصل الثاني (السابع عشر من ترتيب فصول الكتاب) فيتناول القضايا المرتبطة بالتعديل التمويلي وكيفية ضبط السياسة المالية لإحداث التنمية الاقتصادية ، باعتبار أهمية العملية التمويلية لتحقيق التنمية . لذلك فهو يركز على عرض موضوعات استقرار الاقتصاد الكلي والنظم التمويلية العالمية ، وشكل وأهداف وأدوات السياسة النقدية ، وكيفية إعادة هيكلة النظم التمويلية في دول العالم الثالث ، وكيفية وضع وصياغة السياسة المالية المناسبة من أجل التنمية هناك ، وما هو دور الإدارة العامة والحكومية في تحقيق ذلك ، وما هو دور المشروعات العامة المملوكة للدولة وكيف يمكن تطويرها لتسهم في تحمل عبء التنمية ، وما هو تأثير الانفاق العسكري سلبًا أو إيجابًا

على التنميـة الاقتصادية . وأخيراً يعرض الفصل لاقتصاد جامايكا في أمريكا اللاتينية كحالة دراسية للفصل .

في حين يعرض الفصل الثالث والأخير في هذا القسم (الثامن عشر والأخير في ترتيب فصول الكتاب) للقضايا الحرجة التي تواجه العالم النامي مع مطلع القرن الحادي والعشرون مثل قضايا العولمة من حيث مفهومها ، أهدافها ، خصائصها ، آثارها ، وقضايا البيئة من حيث إنتهاكها وضرورة المحافظة عليها دوليًا ومحليًا وإقليميًا ، وقضايا التحول الاقتصادي في كل من دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق وكيف يمكن دعمها حتى لا تؤثر سلبًا على قضية التنمية في كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وأخيراً قضايا التنمية في أفريقيا وضرورة تعديل شكل الاقتصاد الدولي ليسهم في دعم مجهودات التنمية . ثم يتناول الفصل أخيراً اقتصاد أوغندا كحالة دراسية تظهر التخلف والفقر والمرض والجهل . وتضع على عاتق العالم المتقدم مسئولية المساهمة بجد في مواجهة ذلك الثالوث الخطير والمدمر الذي يواجه معظم دول العالم الثالث (الفقر - الجهل - المرض) ، وذلك حتى يتسنى لدول العالم الثالث مواجهة تلك المشكلات باعتبارها واحداً من أشكال التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية . فهل سيتعاون العالم الأول في ذلك ، أم أنه سيترك العالم الثالث وحده يتخبط في سياساته لإحداث التنمية؟؟؟ .

الفصل السادس عشر

التخطيط والأسواق ودور الدول

Planning, Markets, and The Role of the State

إذا تمكنا أولاً من معرفة أين نحن وإلى أي الجهات نميل سنستطيع أن نحكم ونحدد ماذا نفعل وكيف نؤدي ذلك؟

ABRAHAM LINCOLN

إن دور الدولة في الحياة الاقتصادية يتمثل في إعادة تقييم احتياجات الدول النامية ليس من خلال فرض أيديولوجية غريبة عليها ، ولكن بواسطة الاعتبارات العملية من خلال البدائل الممكنة .

MANMOHAN SINGH, SECRETARY GENERAL OF THE SOUTH COMMISION, 1989

إنه ليس سؤال عن الدولة أو السوق وكلا منها له دوراً كبيراً لا يمكن إحلاله بدور الآخر .

World Bank, World Development Report,1991.

1/16 سحر وجاذبية التخطيط The Planning Mystique

إنه في مستهل العشر سنوات التالية للحرب العالمية الثانية كانت متابعة عملية التنمية الاقتصادية تعكس القبول العالمي للتخطيط أو لخطط التنمية . وذلك كضمان وكأكثر الطرق المباشرة لتحقيق التقدم الاقتصادي . وحتى عهد قريب كانت بعض الشعوب في العالم الثالث تتساءل عن إمكانية الإسترشاد والرغبة في تنفيذ وصياغة خطط التنمية القومية . إن التخطيط أصبح أساس الحياة في الوزارات الحكومية وإنه كل

خمس سنوات مستقبلية أو أكثر يتم وضع خطة تنمية واستعراض تفاصيلها وكيفية تنفيذها ، ثم تقييم نتائجها بعد ذلك .

ولكن لماذا كل هذا السحر الذي صاحب حتى وقت قريب ، عملية التخطيط للتنمية ، وتلك الثقة العامة في منفعة الأخذ بأسلوب التخطيط؟

إن ذلك يرجع في الأساس إلى وجود اعتقاد بأن التخطيط القومي المركزي يقدم الآليات المؤسسية والتنظيمية الأساسية ، وربما تكون الوحيدة القادرة على التغلب على عقبات التنمية ، ولضمان استمرارية المعدلات المرتفعة للنمو الاقتصادي . ففي بعض الحالات كانت النظرة إلى التخطيط الاقتصادي المركزي من خلال المقولة الشهيرة «إفتح يا سمسم **Open Sesame** » ، التي تسمح للدول النامية بالتخطي السريع للعقبات الناجمة عن مستويات المعيشة المنخفضة ، والوصول إلى مرحلة الرخاء . إن اللحاق بقاطرة الرخاء كان يتطلب اقناع الدول الفقيرة برسم خطة قومية شاملة . ولكن لسوء الحظ ، شهدت السنوات الأخيرة عدم نجاح العديد من نماذج التخطيط ، وزال الوهم المرتبط بسحر التخطيط على نطاق واسع .

وفي هذا الفصل ، سوف نتناول دور ومحددات التخطيط بالشكل الذي تطبقه الدول النامية ، ونأخذ في الاعتبار مشاكل التحول الاقتصادي نحو الأسواق التنافسية الحرة ، ثم نوجه بعض الأسئلة الأساسية مثل : ما هو دور الدولة ، وكيف يمكن جعل النشاط الاقتصادي للقطاعين العام والخاص يدعم كل منهما الآخر؟ وسوف نبدأ باستعراض موجز لطبيعة التخطيط للتنمية ، وملخص للقضايا العامة المتعلقة بالتخطيط . وبعد اختبار الحجج الرئيسية المؤيدة للتخطيط وتلك المعارضة له في المجتمعات المتخلفة ، وبعد التناول المختصر للنماذج المختلفة للتخطيط وتقييم المشروعات project appraisal ، نقوم بدراسة متطلبات التحول الاقتصادي إلى اقتصاديات السوق ، وتقييم الحجج المؤيدة والمعارضة لدور الدولة في الدول النامية المعاصرة . ثم نختتم الفصل بالنظر إلى حالة اقتصاد الفلبين ، التي تحولت من نظام التخطيط الذي تلعب فيه الدولة دوراً محورياً (وأيضاً الفساد) إلى اقتصاد أكثر توجهاً نحو السوق ، مما أدى إلى تحسن الأداء الاقتصادي .

2/16 طبيعة التخطيط للتنمية The Nature of Development Planning

سوف نتناول في هذا الجزء اثنين من الموضوعات ، ينصب الأول على المفاهيم الأساسية للتخطيط ، ويتناول الثاني موضوع التخطيط في الاقتصاديات النامية المختلطة .

1/2/16 المفاهيم الأساسية للتخطيط

يوصف التخطيط الاقتصادي بأنه محاولة مقصودة deliberate من جانب الحكومة ، لتنسيق عملية صنع القرارات الاقتصادية في المدى الطويل ، والتأثير بشكل مباشر ، وفي أحيان أخرى ، التحكم في مستوى ومعدل نمو المتغيرات الاقتصادية الرئيسية للدولة المعنية (الدخل ، الاستهلاك ، التوظف ، الاستثمار ، الادخار ، الصادرات ، الواردات ، . . .إلخ) بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الإنمائية المحددة سلفاً .

ويقصد بالخطة الاقتصادية Economic plan مجموعة محددة من الأهداف الاقتصادية الكمية ، التي يستهدف الوصول إليها خلال فترة زمنية معينة ، مع تحديد الاستراتيجية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف . وتنقسم الخطط الاقتصادية من حيث درجة الشمول إلى :

(أ) الخطة الشاملة A Comprehensive plan .

وهي الخطة التي تغطي أهدافها جميع المجالات الرئيسية للاقتصاد القومي .

(ب) الخطة الجزئية A Partial plan .

وهي الخطة التي تغطي فقط جزءاً من الاقتصاد القومي ، مثل الصناعة ، أو الزراعة ، أو القطاع العام ، أو القطاع الخارجي ، . . . وهكذا .

وأخيراً ، توصف عملية التخطيط planning process بأنها تمرين تقوم من خلاله الحكومة أولاً باختيار الأهداف الاجتماعية العامة ، ثم تضع مجموعة من الأهداف المتنوعة الكمية ، وأخيراً تنظيم الإطار اللازم للتنفيذ والتنسيق والمتابعة لخطة التنمية .

وفي عام 1951 في واحدة من أول مطبوعاتها الخاصة بالدول النامية ، قامت إدارة الشئون الاقتصادية للأمم المتحدة بالتمييز بين أربعة أنواع من التخطيط التي تم استخدامها بشكل أو بآخر في معظم الدول النامية LDCs .

أولاً : النوع الأول من التخطيط وهو يشير فقط إلى عمل برنامج للإنفاق العام قد يمتد من سنة إلى 10 سنوات .

ثانياً : النوع الثاني من التخطيط وهو يشير إلى وضع الأهداف الانتاجية سواء كان لمشروعات عامة أو خاصة بالاعتماد على مدخلات من القوى البشرية أو رأس المال أو الموارد النادرة الأخرى واستخدام كل هذا للحصول على المخرجات المطلوبة .

ثالثاً : قد يستخدم أحياناً لوصف القائمة التي تستخدمها الحكومة وتحدد أهداف للاقتصاد القومي ككل وتتعلق بتخصيص جميع الموارد النادرة على فروع الاقتصاد المختلفة .

رابعًا : تستخدم الكلمة أحياناً لوصف الوسائل التي تستخدمها الحكومة في محاولتها لإلزام المشروعات الخاصة بالأهداف التي حددتها الدولة سلفاً .

يقول مؤيدو استخدام التخطيط الاقتصادي في الدول النامية أن السوق الاقتصادي غير المحكوم يمكن أن يعرض هذه الدول لمشاكل الازدواج الاقتصادي economic dualism ، وتقلبات الأسعار ، وعدم استقرار الأسواق ، وانخفاض مستويات التوظف . وبصفة خاصة ، يركز إدعاءهم على أن اقتصاد السوق لا يلائم أسلوب عمل الدول الفقيرة : تعبئة الموارد المحدودة بطريقة تؤدي إلى توفير التغيير الهيكلي الضروري لحث النمو الاقتصادي المتواصل والمتوازن في الاقتصاد ككل . ولذلك أصبح التخطيط مقبولاً كوسيلة أساسية ومحورية لقيادة النمو الاقتصادي والإسراع به في جميع الدول النامية تقريباً .

2/2/16 التخطيط للاقتصاديات النامية المختلطة

إن معظم خطط التنمية تصاغ وتنفذ داخل إطارالعمل للاقتصاديات المختلطة بالعالم الثالث . وهذه الاقتصاديات تميزت بقاعدة مؤسسية تسمح بوجود الملكية الخاصة للموارد الإنتاجية ، والبعض الآخر يتحكم فيه القطاع العام . إن التناسب الحقيقي للتقسيم إلى ملكية عامة وملكية خاصة متنوع ومختلف من دولة إلى دولة أخرى ، ولا القطاع العام أو الخاص يستطيعان فعلاً أن ينفصلا عن بعضهما البعض

ولكن دول اقتصاد السوق هي التي توجد فيها درجة صغيرة في الملكية العامة ، أما في الاقتصاديات النامية المختلطة أو التي تتميز بالمقدارالجوهري والكبير للملكية العامة والحكومية ويحكمها الاطار المؤسسي الحكومي بدرجة كبيرة . **إن القطاع الخاص يشتمل على أربعة أشكال واضحة للملكية الفردية .**

1- القطاع التقليدي : ويشتمل على مزارع خاصة صغيرة الحجم ومحلات الحرف اليدوية التي تبيع جزء من انتاجها في الأسواق المحلية .
2- مشروعات فردية أو عائلية للأعمال التجارية والأنشطة الخدمية في كل من القطاع الحضري الرسمي وغير الرسمي .
3- المشروعات التجارية ذات الحجم المتوسط في الزراعة والصناعة والتجارة والنقل والمملوكة بواسطة رجال الأعمال المحليين .
4- مشروعات مشتركة كبيرة أو ملكية أجنبية كلية لمشروعات التصنيع وشركات التعدين والزراعة وهي في الأصل تنتج للأسواق الأجنبية ، لكن احياناً تقوم ببعض المبيعات المحلية الأساسية (رأس المال لهذه المشروعات يأتي من الخارج والنسبة الجيدة من الفوائد يتم تحويلها إلي ما وراء البحار) .

في سياق الكلام عن كل من التركيبات التنظيمية والمؤسسية ، نحن تستطيع التعرف على المكونات الرئيسية للتخطيط للتنمية في الاقتصاديات المختلطة وهي :

1- التعمد الحكومي في استخدام الادخار المحلي والتمويل الأجنبي لتنفذ في خطط الاستثمار العام والتعبئة للموارد الاقتصادية وتوجيه الموارد النادرة إلى المجالات التي تكون متوقعة لتحقيق عائد عظيم تجاه تحقيق الأهداف الاقتصادية طويلة الأجل (على سبيل المثال تشييد السكك الحديدية - المدارس - المشروعات الكهرومائية - ومكونات أخرى للهيكل الاقتصادي الأساسي وكذلك إنشاء مشروعات إحلال الواردات الصناعية) .

2- السياسة الاقتصادية الحكومية (على سبيل المثال الضرائب والتراخيص الصناعية وتحديد التعريفات والاجور وسعر الفائدة والأسعار وتحديد الحصص) بقصد حث ، وتوجيه ، وفي بعض الحالات تتم السيطرة والتحكم في النشاط الاقتصادي

الخاص لضمان وجود علاقات متناغمة بين رغبات القائمين على المشروعات الخاصة وبين الأهداف الاجتماعية للحكومة المركزية .

3/16 منطق التخطيط في الاقتصاديات النامية

The Rational for Planning in Developing Economies

إن القبول للتخطيط كأداة للتنمية يستند على مجموعة من الحجج الاقتصادية والمؤسسية المحورية ، ومن ذلك نستطيع أن نعرض الحجج الأربع التالية :

1/3/16 فشل السوق

إن الأسواق في الدول النامية LDCs يتخللها عدم كمال في الهيكل والعمليات . إن أسواق السلع وأسواق عناصر الانتاج هي سيئة التنظيم ، ووجود خلل في الأسعار يعني أن المنتجين والمستهلكين استجابوا إلى الارشادات والتشجيعات الاقتصادية التي لاتعكس بشكل سليم عناصر التكلفة الاجتماعية الحقيقية لكل السلع والخدمات والموارد . وهذه المناقشة هي عن إخفاق وعجز السوق ، والحكومات تلعب دوراً هاماً في تكامل الأسواق وتعديل الأسعار . فضلاً عن ذلك فإن الفشل في الأسواق لأسعار عناصر الانتاج تقوم بتوضيح مدى التفاوت الاجمالي بين القيم الاجتماعية والخاصة لمشروعات الاستثمار البديلة ، وفي غياب التدخل الحكومي يقال أن السوق يوزع الموارد بصورة خاطئة بين الحاضر والمستقبل ، على الأقل للتوزيعات التي من المحتمل ألا تكون في صالح الفوائد الاجتماعية طويلة الأجل . وحجة فشل السوق هذه ربما يكون بها معظم الأسباب المؤيدة لاتساع الدور الحكومي في الدول الأقل نمواً . إن فشل نظام السوق هو المبرر الحقيقي للتدخل الحكومي بالتخطيط المركزي . والتقرير الواضح بأن وجهة النظر هذه تم تقديمها في عام 1965 والصادرة عن مؤتمر الامم المتحدة للتخطيط والتي أكدت – أى وجهة النظر – أن :

الغرض من التخطيط هو الانجاز وتحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد النادرة للتنمية الاقتصادية . وإن الحاجة ماسة إلى استخدام مقياس مناسب لاختيار المشروعات المنتجة ، وذلك لأن الفشل لآلية السوق في إمداد الخطوط الارشادية الصحيحة . وفي الاقتصاديات الأقل نمواً نجد أن أسعار السوق لكل عناصر الانتاج مثل

العمل ورأس المال وسعر الصرف الاجنبي ينحرف بعيداً عن تكلفة الفرصة الاجتماعية . لذلك فإن المقياس الصحيح للوفرة النسبية في عناصر الانتاج يتطلب اللجوء للتخطيط مع ضرورة ترشيده .

وفي إحدى المطبوعات التي صدرت عام 1970 عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو UNIDO) ، تم عرض المثال التالي لفشل السوق ، لتأييد منطق الحاجة إلى التخطيط في الدول الأقل تقدماً : «لا تستطيع الحكومات ، ولا ينبغي عليها أن تلعب دوراً خاملاً في عملية توسع التصنيع . فقد أصبح التخطيط جزءاً ضرورياً ومكملاً لبرامج التنمية الصناعية ، ذلك لأن قوى السوق في حد ذاتها لا تستطيع التغلب على أشكال الجمود الهيكلي المتأصلة في اقتصاديات الدول النامية . وأصبحت الحاجة إلى درجة ما من التخطيط الاقتصادي أمراً معترفاً به في العالم . إن التخطيط في الدول النامية أصبح ضرورياً بسبب الكثير من صور القصور التي تعتري آليات السوق ، والتي تحول دون تحقيق كفاءة الأداء الاقتصادي في ضوء تفضيلات المجتمع وأهدافه الاقتصادية . إن عدم كفاية آلية السوق كوسيلة لتخصيص الموارد من أجل التنمية الصناعية تنتج أحياناً من السياسة الحكومية ذاتها أو بسبب الافتراضات النظرية (خاصة فيما يتعلق بقدرة عناصر الإنتاج على الانتقال) ، وهي افتراضات قد لا تنطبق على الوضع الاقتصادي الفعلي . والأمر الأكثر أهمية ، هو أن آلية السوق قد لا تسمح بالتواجد الصحيح للآثار الخارجية الناجمة عن الاستثمار» .

2/3/16 تعبئة الموارد وتخصيصها

لاتستطيع الدول النامية تحمل إهدار مواردها المالية المحدودة وكذلك مواردها البشرية الماهرة ، في مشروعات غير منتجة . وينبغي أن يتم اختيار مشروعات الاستثمار ليس فقط على أساس التحليل الجزئي للإنتاجية الذي تحدده المعاملات الصناعية لرأس المال/ الناتج ، ولكن أيضاً في سياق برنامج شامل للتنمية يأخذ في حسبانه الوفورات الخارجية ، والانعكاسات غير المباشرة ، والأهداف طويلة الأجل . ويجب توظيف العمالة الماهرة في الأنشطة التي تظهر اسهاماتها بشكل ملحوظ . ومن المفترض أن التخطيط الاقتصادي يساعد في التغلب على التأثير المقيد الناجم عن ندرة

الموارد ، وذلك من خلال التعرف على العوائق ، وعن طريق اختيار المشروعات الاستثمارية والتنسيق بينها ، بحيث يتم توجيه العناصر الإنتاجية النادرة إلى أكثر المجالات من حيث الإنتاجية . وعلى النقيض من ذلك ، هناك اعتقاد بأن الأسواق التنافسية سوف تميل إلى توليد استثمارات أقل ، وتوجه هذه الاستثمارات إلى مجالات ذات أولوية اجتماعية منخفضة (مثال ذلك : سلع استهلاكية للأغنياء) ، وتهمل المنافع الإضافية التي يمكن أن تنجم عن وجود برنامج استثماري مخطط ويتسم بالتنسيق في المدى الطويل .

3/3/16 التأثير النفسي أو الموقفي

غالباً ما يفترض أن وجود قائمة تفصيلية بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية القومية ، في شكل خطة محددة للتنمية ، يمكن أن يكون له تأثير نفسي على مواقف واتجاهات المواطنين التي تتصف بالتنوع والانقسام . وقد ينجح ذلك في حشد التأييد الشعبي للحكومة في سعيها للتغلب على الفقر والجهل والمرض . إن حشد التأييد العام ، بعيداً عن العوامل الطبقية ، والعرقية ، الدينية ، والقبلية ، حيث يعمل الجميع لبناء الدولة ، وبالتالي يقدم الحوافز المطلوبة للتغلب على المعوقات وعوامل التجزئة ، من أجل تحقيق التقدم المادي والاجتماعي .

4/3/16 المساعدات الأجنبية

إن صياغة خطط تفصيلية للتنمية ، تتضمن أهداف إنتاجية محددة للقطاعات المختلفة ، ومشروعات استثمارية معدة جيداً ، يعتبر شرطاً ضرورياً للحصول على المساعدات الأجنبية الثنائية ومتعددة الأطراف . وفي الحقيقة ، يعتقد بعض المتشككين أن السبب الحقيقي في قيام الدول النامية بإعداد خطط للتنمية هو ضمان الحصول على المساعدات الأجنبية . إن وجود قائمة لشراء المشروعات من الخارج يجعل حكومات الدول النامية قادرة على الحصول على المساعدات ويقنع الجهات المانحة بأن ما تقدمه من معونات سوف يدرج في خطط العمل المحلية . وإلى حد ما ، يعتبر هذا الأمر من مطالب الدول المتقدمة ، التي ترغب في وجود توصيف تفصيلي للمشروعات في سياق خطة شاملة للتنمية .

4/16 عملية التخطيط: بعض النماذج الأساسية

The planning Process : Some Basic Models

1/4/16 خصائص عملية التخطيط

بالرغم من التنوع الكبير في خطط التنمية وأساليب التخطيط ، فهناك خصائص معينة يتصف بها التخطيط الشامل في معظم الدول النامية .

ويحاول توني كويك Tony Kiuick وضع النقاط الست الآتية عن الخصائص التي تتميز بها عمليه التخطيط . هذه الخصائص هي :

1- يبدأ التخطيط من الاتجاهات والأهداف السياسية الحكومية ومحاولة تعريف التخطيط للأهداف السياسية وخاصة عندما تكون مرتبطة ارتباطًا عضويًا بالتنمية المستقبلية للاقتصاد .

2- تضع خطة التنمية استراتيجية يمكن عن طريقها إنجاز هذه الأهداف التي يتم ترجمتها في شكل مجموعة من الأهداف المحددة .

3- تحاول الخطة تقديم مجموعة من المبادئ والسياسات ذات الاتساق الداخلي ومنسقة مركزياً . ويتم اختيار هذه المبادئ والسياسات كوسائل مثلى لتنفيذ الاستراتيجية وتحقيق الأهداف ، وتكون هناك نية لاستخدامها كإطار يتم الاسترشاد به بالنسبة للقرارات اليومية .

4- تشتمل الخطة على الاقتصاد بأكمله ، ومعنى الشمول هنا يتناقض مع مفهوم تخطيط القطاع العام فقط ، أو أجزاء أخرى فقط من الاقتصاد القومي .

5- لضمان الأمثلية والاتساق ، تستخدم الخطة نموذجاً للاقتصاد الكلي ، بقصد عمل إسقاطات تتعلق بالأداء المستقبلي لاقتصاد الدولة .

6- في المعتاد ، تغطي خطة التنمية فترة زمنية معينة ، ولتكن خمس سنوات مثلاً ، ويتم التعبير المادي عنها في شكل وثيقة كخطة متوسطة الأجل ، ويمكن استخدام مدى زمني أطول من خلال إضافة خطط سنوية تكميلية .

وعلى الرغم من أن صيغة خطة شاملة للتنمية يُعد هدفاً لمعظم الدول الفقيرة ، فقد يكون من الضروري في بعض الأحيان أن تبنى الخطة على أساس التحليل

القطاعي الجزئي بدرجة أكبر . ففي الدول الفقيرة جداً التي تعاني من محدودية البيانات ، ويكون التنوع الصناعي في أدنى درجاته ، تكون الخطط الجزئية هي أفضل ما يمكن القيام به . وبصفة عامة ، هناك اعتقاد بأن عملية التخطيط النموذجية تتكون من ثلاث مراحل أساسية على النحو التالي :

2/4/16 التخطيط في مراحل: النماذج الأساسية الثلاثة

من الناحية التقليدية ، تكون معظم خطط التنمية مبنية على نموذج اقتصادي كلي . وتنقسم نماذج التخطيط التي تشمل الاقتصاد بأكمله إلى مستويين أساسيين هما :

1- نماذج النمو الإجمالي ، وتتضمن تقديرات اقتصادية كلية للتغييرات المخططة أو المطلوبة في المتغيرات الاقتصادية الرئيسية .

2- نماذج المدخلات/ المخرجات متعددة القطاعات ، والتي تتحقق من اتساق المتغيرات الخاصة بالإنتاج ، والموارد ، والتوظف ، والنقد الأجنبي ، لمجموعة معينة من الأهداف الخاصة بالطلب النهائي ، وبما يضمن التنسيق بين تدفقات الناتج بين قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة .

وأخيراً ، وربما الأكثر أهمية ، أن تتضمن الخطة مشروعات استثمارية محددة داخل كل قطاع ، باستخدام أسلوب تقييم المشروعات (جدوى المشروعات) ، والتحليل الاجتماعي للتكلفة والعائد . إن مراحل التخطيط الثلاث - الكلي والقطاعي والمشروع - تشكل الأدوات الفكرية المتاحة أمام سلطات التخطيط .

نماذج النمو الإجمالي: إسقاطات المتغيرات الكلية

إن أول وأبسط نماذج التخطيط المستخدمة في كل الدول النامية تقريباً ، هي نماذج النمو الإجمالي . وتتعامل هذه النماذج مع الاقتصاد القومي بأكمله من خلال مجموعة محدودة من المتغيرات الاقتصادية الكلية ، التي يعتقد أنها الأكثر أهمية في تحديد معدلات نمو الناتج القومي وهي : الادخار ، الاستثمار ، رصيد رأس المال ،

الصادرات ، الواردات ، المساعدات الأجنبية ، . . .الخ . وتقدم هذه النماذج وسيلة مريحة للتنبؤ بنمو الناتج (وربما التوظف أيضاً) عبر فترة زمنية تتراوح بين 3 ، 5 سنوات . وجميع هذه النماذج ، تقريباً ، تشكل بعض الاختلاف البسيط عن النموذج الأساسي لهارود–دومار ، الذي تم تناوله في الفصل الثالث .

إن نموذج هارود–دومار ينظر إلى المدخرات باعتبارها القيد الرئيسي على النمو الاقتصادي الإجمالي . وبافتراض تحديد المعدلات المستهدفة لنمو الناتج القومي الإجمالي ، والمعامل الوطني لرأس المال/ الناتج ، يمكن استخدام نموذج هارود–دومار لتحديد حجم الادخار المحلي الضروري لتحقيق هذا النمو . وفي معظم الحالات ، نجد أنه من غير المحتمل أن يتحقق حجم الادخار الضروري المطلوب في ظل دوال الادخار الموجودة حالياً ، ولذلك تعتبر المشكلة الأساسية التي تواجه السياسة هي في كيفية توليد مدخرات محلية إضافية أو استجلاب مساعدات أجنبية . ولأغراض التخطيط ، عادة ما يصاغ نموذج هارود–دومار على النحو التالي :

– نبدأ بافتراض أن نسبة المخرجات الكلية ورأس المال الممكن إعادة إنتاجه تكون ثابتة ، لذلك :

$$K(t) = k\ Y(t) \qquad 16 - 1$$

وإن K (t) هو رصيد رأس المال في الفترة (t) ، Y(t) هي المخرجات الكلية (GNP) في الفترة t ، وk هو المتوسط (يساوي الحدية) أو معامل رأس المال/ الناتج . ونحن نفرض بعد ذلك ثبات نصيب (s) من المخرجات (Y) وهي دائمًا مدخرة (S) كذلك فإن :

$$I(t) = K(t+1) - K(t)\ \ \delta\ K(t) = sY = S(t) \qquad 16 - 2$$

حيث I (t) يعبر عن إجمالي الاستثمار في الفترة t ، والمعامل δ يعبر عن النسبة التي يتم احتجازها مقابل إهلاك رأس المال في كل فترة زمنية . والآن ، إذا كانت g هي معدل النمو المستهدف للناتج ، فإننا نحصل على المعادلة التالية :

$$g = \frac{Y(t\text{-}1) - Y(t)}{Y(t)} = \frac{\Delta Y(t)}{Y(t)} \qquad 16 - 3$$

وعندئذ ، ينبغي أن ينمو رأس المال بنفس المعدل لأننا نعلم من المعادلة (16-1) أن :

$$\frac{\Delta K}{K} = \frac{k\Delta K}{K} = \frac{k\Delta K / Y}{K/Y} = \frac{\Delta Y}{Y} \qquad 16 - 4$$

وباستخدام المعادلة (16-2) نصل مرة أخرى إلى الصيغة الأساسية لنموذج هارود – دومار (آخذين هذه المرة لمعامل اهلاك رأس المال في الاعتبار) :

$$g = \frac{sY - \delta K}{K} = \frac{s}{k} - \delta \qquad 16 - 5$$

وأخيراً ، وحيث إنه يمكن التعبير عن نمو الناتج كحاصل جمع نمو القوة العاملة (n) ومعدل نمو إنتاجية العامل (P) ، فإن المعادلة (16-5) تعاد صياغتها لأغراض التخطيط لتصبح :

$$n + p = \frac{s}{k} - \delta \qquad 16 - 6$$

وبمعلومية النمو المتوقع في القوة العاملة ومعدل نمو الإنتاجية (يمكن حساب نمو القوة العاملة من المعلومات الديموجرافية المتاحة ، وتقدير نمو الإنتاجية يتم إما على أساس الاتجاهات السابقة ، أو يفترض ثبات معدل النمو) ، يمكن أن نستخدم المعادلة (16-6) لتقدير ما إذا كانت المدخرات المحلية ستكفي لتوفير عدد كافي من فرص العمل الجديدة أمام القوة العاملة النامية . وأحد سبل القيام بذلك يكون عن طريق تجزئة دالة الاستثمار الإجمالي (S=sY) إلى جزئين على الأقل من مصادر الادخار ، وهما الميل

للادخار كنسبة معينة من الأجور W ، والأرباح π . لذلك ، يكون لدينا التوصيف التالي :

$$W + \pi = Y \qquad 16-7$$

$$S\pi\Pi + sw\ W = I \qquad 16-8$$

حيث تشير Sπ إلى الميل للادخار من الأرباح ، Sw إلى الميل للادخار من الأجر على التوالي . وبتعديل المعادلة (16-5) وإحلال المعادلتين (16-7) ، (16-8) فيها ، نصل إلى المعادلة المطورة لنموذج هارود – دومار :

$$k(g+\delta) = (S\pi - Sw)\left(\frac{\pi\Pi}{Y}\right) + Sw \qquad 16-9$$

وهذه الصيغة يمكن استخدامها في التحقق من كفاية الادخار المتولد من الأرباح والأجور .

وفي الدول التي تعاني من عدم كفاية احتياطيات النقد الأجنبي ، والتي يعتقد أنها تشكل قيداً على النمو ، يمكن استخدام نموذج النمو الإجمالي باختلاف طفيف عن نموذج الفجوتين المطروح في الفصل الخامس عشر (جدير بالذكر ، أن نماذج الفجوتين هي ببساطة نماذج هارود– دومار بعد تعميمها بحيث تأخذ مشاكل التجارة الخارجية في الاعتبار) . وفي أي من الحالتين ، تقدم نماذج النمو الإجمالي صورة تقريبية للاتجاه العام الذي ينبغي أن يسلكه الاقتصاد القومي . واستناداً إلى ذلك ، فهذه النماذج من النادر أن تعتبر خطة تنفيذية للتنمية . وربما يكون الأمر الأكثر أهمية هو سهولة وانخفاض تكلفة جمع البيانات التي تستخدم في نماذج النمو الإجمالي ، وهو ما قد يؤدي إلى اغفال أوجه القصور ، خاصة إذا تم تطبيق هذه النماذج بشكل آلي وبدون تصرف . ومن المعروف أن هناك صعوبة كبيرة في تقدير المعاملات المتوسطة لرأس المال/ الناتج ، وهي لا ترتبط كثيراً بالمعاملات الحدية لرأس المال/ الناتج ، كما أن معدلات الادخار تكون غير مستقرة بدرجة كبيرة . إن الخطة التنفيذية تتطلب وجود نموذج متعدد القطاعات يعكس تجزئة النشاط الاقتصادي مثل المنهج المعروف باسم نموذج المدخلات/ المخرجات .

نماذج المدخلات والمخرجات والإسقاطات القطاعية: فكرة أساسية

هناك مدخل أكثر تعقيداً لتخطيط التنمية يتمثل في استخدام نموذج التشابك بين الصناعات interindustry أو نموذج المدخلات والمخرجات، والذي من خلاله ترتبط أنشطة القطاعات الصناعية الرئيسية للاقتصاد القومي بمجموعة من المعادلات الجبرية الآنية، بحيث تعبر عن عمليات إنتاج معينة أو التكنولوچيا التي تستخدمها كل صناعة. ومن خلال هذا النموذج، تعتبر كل الصناعات منتجة لمخرجات معينة، ومستخدمة لمخرجات الصناعات الأخرى. على سبيل المثال، نجد أن القطاع الزراعي يقوم بإنتاج (القمح مثلاً)، ويقوم باستهلاك مخرجات قطاع الصناعة (الآلات، والأسمدة مثلاً). لذلك تتواجد انعكاسات مباشرة وغير مباشرة للتغييرات المخططة في الطلب على منتجات صناعة معينة، والتوظف، وواردات جميع الصناعات الأخرى، وهو ما يمكن اقتفاء أثره في الاقتصاد ككل من خلال شبكة الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

وبافتراض تحديد الأهداف المخططة للناتج (المستهدفة) لكل قطاع في الاقتصاد، فإن نموذج التشابك بين الصناعات يستخدم لتحديد المتطلبات من المواد الوسيطة، والواردات، والعمل، ورأس المال، مع الحصول على خطة اقتصادية شاملة تتصف بالاتساق بين مستويات الإنتاج والاحتياجات من الموارد.

إن نماذج التشابك الصناعي Interindustry تتراوح بين النماذج البسيطة للمدخلات والمخرجات والمعتاد أن تتراوح من 10 إلى 30 قطاع في الاقتصاديات النامية ومن 30 إلى 400 قطاع في الاقتصاديات المتقدمة، إلى نماذج برمجة خطية أكثر تعقيداً أو نماذج التحليل للأنشطة. لكن الخصائص المميزة لمنهج التشابك الصناعي interindustry أوالمدخلات والمخرجات تتمثل في محاولة لتنظيم التناسب الداخلي وخطة التنمية الشاملة وللاقتصاد ككل.

تقييم المشروع والتحليل الاجتماعي للتكلفة والعائد

بالرغم من قيام معظم هيئات التخطيط في الدول النامية باستخدام توليفة من الشكل الأساسي لنموذج هارود-دومار، وبعضها استخدم نماذج قطاعية مبسطة

للمدخلات والمخرجات ، فإن معظم القرارات التنفيذية اليومية التي تتعلق بتخصيص المبالغ المحدودة الخاصة بالاستثمار العام ، كانت مبنية على أحد أساليب التحليل الاقتصادي الجزئي وهو أسلوب تقييم المشروعات . ولا ينبغي إغفال الروابط الفكرية والتنفيذية التي تربط بين الأساليب التخطيطية الرئيسية الثلاثة . فالنماذج الكلية للنمو تضع الاستراتيجية العامة ، ويضمن تحليل المدخلات - المخرجات وجود الاتساق الداخلي بين الأهداف القطاعية ، أما أسلوب تقييم المشروع فهو مصمم لضمان التخطيط الكفء للمشروعات الفردية داخل كل قطاع . إن درجة التفاعل بين هذه المراحل التخطيطية الثلاث سوف تحدد بدرجة كبيرة مدى نجاح العملية التخطيطية .

المفاهيم الأساسية والمنهجية تستند منهجية أسلوب تقييم المشروع على كل من النظرية والتطبيق الخاص بالتحليل الاجتماعي للتكلفة والعائد . إن اتخاذ قرار بشأن جدوى المشروعات التي تتضمن إنفاقاً عاماً ، يكون من الضروري أن تقوم بوزن المزايا (المنافع) والمساوئ (التكاليف) بالنسبة للمجتمع ككل . وتنشأ الحاجة إلى أسلوب تحليل التكلفة والعائد لأن المقياس المعتاد للربحية التجارية الذي يسترشد به المستثمر الخاص عند اتخاذ القرار ، قد لا يكون هو المقياس المناسب بالنسبة لقرارات الاستثمار العام . فالمستثمر الخاص يسعى إلى تعظيم الأرباح الخاصة ، لذلك فهو عادة ما يأخذ في حسبانه المتغيرات التي تؤثر على أرباحه الصافية ، أي الإيرادات والنفقات . وفي المعتاد ، يتم تقويم هذه الإيرادات والنفقات طبقاً لأسعار السوق السائدة بالنسبة للمدخلات والمخرجات .

إن نقطة الانطلاق بالنسبة للتحليل الاجتماعي للتكلفة والعائد هي عدم قبول الايرادات الفعلية كمقياس حقيقي للمنافع الاجتماعية ، أو أن الانفاق الفعلي يعتبر مقياساً حقيقياً للتكاليف الاجتماعية . فليست أسعار السوق الفعلية فقط هي التي تنحرف عن قيمتها الحقيقية ، ولكن المستثمر الخاص لا يأخذ في حسبانه الآثار الخارجية (المؤثرات الخارجية) للقرارات التي يتخذها . فهذه الآثار الخارجية قد تكون ضخمة جداً . بصيغة أخرى ، عندما تنحرف النفقات والمنافع الاجتماعية عن النفقات والمنافع الخاصة ، فإن قرارات الاستثمار المبنية بالكامل على معيار الربحية التجارية ،

يمكن أن يقودنا إلى مجموعة من القرارات الخاطئة من وجهة نظر الرفاهة الاجتماعية ، التي تعتبر المهمة الأساسية للحكومة . وعلى الرغم من أن التقويم الاجتماعي يمكن أن يتفاوت بدرجة كبيرة عن التقويم الخاص ، فإن تطبيق تحليل التكلفة والعائد يكون مبنياً على افتراض مفاده أن هذا التفاوت يمكن تعديله عن طريق السياسة العامة ، بحيث يعكس الفرق بينهما ، وبشكل سليم ، الربحية الاجتماعية باعتبار الفرق بين الايرادات الفعلية والنفقات الفعلية يقيس الربحية الخاصة لاستثمار معين .

ولذلك ، نستطيع تعريف الربح الاجتماعي في أية فترة زمنية بأنه الفرق بين المنافع الاجتماعية والنفقات الاجتماعية ، سواء عند قياسها بطريقة مباشرة (التكلفة الحقيقية للمدخلات والقيمة الحقيقية للمخرجات) ، أو بطريقة غير مباشرة (أى الآثار على التوظف ، والآثار التوزيعية مثلاً) . وعلى ذلك ، نجد أن حساب الربحية الاجتماعية لاستثمار معين يأخذ شكل عملية ذات خطوات ثلاث هي :

1- يجب أولاً تحديد دالة الهدف objective function التي نستهدف تعظيمها - أي صافي المنافع الاجتماعية - مع وجود مقياس يتعلق بكيفية حساب المنافع المختلفة (على سبيل المثال ، نصيب الفرد من الاستهلاك ، توزيع الدخل) ، وما هي أوجه التعارض بينها .

2- للوصول إلى الحسابات الخاصة بصافي العائد الاجتماعي ، نحتاج إلى مقاييس اجتماعية لوحدة القيمة الخاصة بكل مدخلات المشروع ومخرجاته . ويطلق على هذه المقاييس الاجتماعية اسم الأسعار المحاسبية أو أسعار الظل للمدخلات والمخرجات كتمييز لها عن أسعار السوق . وبصفة عامة ، كلما زاد التباين بين أسعار الظل وأسعار السوق ، زادت بالتالي الحاجة إلى استخدام التحليل الاجتماعي للتكلفة والعائد ، للوصول إلى القواعد التي تحكم قرارات الاستثمار العام .

3- نحتاج إلى معيار لاتخاذ القرار من أجل تقليل تيار المنافع والنفقات الاجتماعية المخططة (كرقم قياسي) ، وتستخدم هذه القيمة في عملية قبول أو رفض مشروع معين ، أو للقيام بترتيب المشروعات بحسب جدواها .

والآن نستعرض بإيجاز هذه الخطوات الخاصة بتقييم المشروع ، وذلك على النحو التالي :

تحديد الأهداف إن القيمة الاجتماعية لمشروع ما ينبغي تقويمها في ضوء الأهداف الاقتصادية والاجتماعية القومية . وكما سبق أن رأينا ، فإن أول وأهم مرحلة في صياغة الخطة ، تتمثل في تحديد هذه الأهداف . وبالرغم من أن جميع الخطط مصممة من أجل تعظيم الرفاهة الاجتماعية بشكل أو بآخر ، فإنه من الضروري أن نصل إلى مقاييس للرفاهة الاجتماعية تكون محددة وقابلة للقياس الكمي بقدر الإمكان . ومع التسليم بصعوبة إعطاء قيم رقمية لبعض المتغيرات مثل درجة التلاحم الوطني ، والاعتماد على الذات ، والاستقرار السياسي ، والتحديث ، وجودة الحياة ، يقوم المخططون بقياس القيمة الاجتماعية لمشروع ما بمعيار الدرجة التي يسهم بها في تحقيق تدفق صافي من السلع والخدمات في المستقبل ، أي أثره على مستويات الاستهلاك في المستقبل .

وفي الوقت الراهن ، يوجد معيار رئيسي ثاني هو أثر المشروع على توزيع الدخل . وبدلاً من التركيز على الزيادة الكمية البسيطة في الاستهلاك المتولدة من استثمار معين ، أصبح المخططون يسألون الآن عن كيفية قيام مشروع معين بإفادة المجموعات الدخلية المختلفة ، خاصة الفئات ذات الدخل المنخفض . فإذا كان التفضيل يتجه نحو رفع مستويات استهلاك الفئات منخفضة الدخل ، فإن القيمة الاجتماعية للمشروع يجب حسابها عن طريق الأوزان المرجحة لتوزيع منافع المشروع ، مع إعطاء الزيادة في استهلاك الفقراء وزناً ترجيحياً مرتفعاً في دالة الرفاهة الاجتماعية المستهدفة . وبداية من عام 1991 بدأ محللو المشروعات العاملون في البنك الدولي بإدخال الأثر البيئي كمعيار ثالث للتقييم .

تقدير أسعار الظل ومعدلات الخصم الاجتماعي إن جوهر تحليل العائد والتكلفة الاجتماعية هو حساب أو تقدير الأسعار لكي تستخدم في تحديد القيمة الحقيقية للعوائد والأهمية الحقيقية للتكاليف . وهناك العديد من الأسباب التي تؤكد أنه في

الدول النامية فإن الأسعار السوقية للمدخلات والمخرجات لا تعطى انعكاس حقيقي للتكاليف والعوائد الاجتماعية . وهناك خمسة أسباب على وجه الخصوص تم إعلانها مسئولة عن ذلك وهي :

1- **التضخم والتقييم المغالى فيه لقيمة العملة الوطنية** . ويشهد كثير من الدول النامية حالة من التضخم الجامح ، نتج عنها زيادة اللجوء إلى استخدام أساليب الرقابة على الأسعار . وهذه الأسعار لا تعكس نفقة الفرصة البديلة الحقيقية بالنسبة للمجتمع عند إنتاج السلع والخدمات . علاوة على ذلك ، وفي جميع الدول النامية تقريباً ، تقوم الحكومة بإدارة سعر الصرف الأجنبي . ومع وجود التضخم وعدم تغيير سعر الصرف ، تصبح العملة الوطنية مقومة بأعلى من قيمتها الحقيقية ، وبالتالي نجد أن أسعار الواردات تقلل من القيمة الحقيقية للتكلفة التي تتحملها الدولة عند شراء المنتجات الأجنبية ، كما أن أسعار الصادرات (عند قياسها بالعملة الوطنية) تقلل من قيمة المنافع الحقيقية التي تؤول للدولة من تصدير حجم معين من المنتجات . وبايجاز ، لا يقدم سعر الصرف الأجنبي الاسمي في معظم الدول النامية انعكاساً حقيقياً للتكاليف والمنافع الاجتماعية الناجمة عن الاستيراد والتصدير . ونتيجة لذلك ، نجد أن قرارات الاستثمار العام تكون متحيزة ضد الصناعات التصديرية وتشجع صناعات إحلال الواردات .

2- **معدلات الأجور ، وتكاليف رأس المال ، والبطالة** . تقريباً ، تعاني جميع الدول النامية من التشوهات في أسعار عناصر الإنتاج ، وقد نتج عن ذلك أن معدلات الأجور تزيد على نفقة الفرصة البديلة الاجتماعية (أو سعر الظل) لعنصر العمل ، كما أن معدلات الفائدة تقلل من هذه النفقة بالنسبة لعنصر رأس المال . وقد أدى ذلك - كما سبق أن أشرنا في الفصل السابع - إلى الانتشار الواسع لظاهرتي البطالة والتوظف الناقص ، والإفراط في الكثافة الرأسمالية لتكنولوچيات الإنتاج الصناعي . وإذا قامت الحكومة باستخدام أسعار السوق بدون تعديل بالنسبة لعنصري العمل ورأس المال ، وذلك عند حساب تكاليف المشروعات الاستثمارية البديلة ، فإنها بذلك تقلل من التكلفة الحقيقية للمشروعات كثيفة رأس المال ، الأمر

الذي يؤدي إلى تشجيع هذه المشروعات على حساب المشروعات كثيفة العمل الأقل تكلفة من الناحية الفعلية . علاوة على ذلك ، إذا تضمنت دالة الرفاهة الاجتماعية علاوة تخص تحسين توزيع الدخل ، فإن اختيار المشروعات كثيفة رأس المال لن يقلل من التكاليف بشكل ظاهري فقط ، وإنما يكون إسهام هذه المشروعات هامشياً بالنسبة لتحسين الرفاهة الاجتماعية بالقياس إلى المشروعات كثيفة العمل .

3- **التعريفات الجمركية والحصص وإحلال الواردات** . كما رأينا في الفصل الثالث عشر ، فإن وجود المستويات المرتفعة من الحماية التعريفية الإسمية والفعلية ، بالاشتراك مع حصص الواردات ومعدلات الصرف المغالي فيها ، يؤدي إلى التحيز ضد صادرات القطاع الزراعي ويحابي قطاع إحلال الواردات الصناعية . وحيث إن ذلك يعكس شروط التجارة بشكل غير صحيح بين الزراعة والصناعة ، فإنه بالإضافة إلى ذلك ، يؤدي إلى تشوه أسعار المنتجات المحلية مرة أخرى لصالح الجماعات ذات الدخل المرتفع (العاملين في قطاع الصناعة والقطاع الحضري الحديث) على حساب الجماعات ذات الدخل المنخفض في المجتمع (المزارعين والعمالة الريفية والحضرية ذات التوظف الذاتي) . كما يؤدي ذلك إلى تشجيع الأنشطة الباحثة عن الريع والتي تهدر موارد المجتمع من جانب المصدرين والمستوردين المتنافسين . فهم يتصارعون معاً (وغالبا من خلال الرشوة والتهديد وجماعات الضغط) للحصول على أرباح إضافية يمكن أن تؤول إلى من يحوز تراخيص الاستيراد ، ومن يحصل على إعانات التصدير ، ومن يتمتع بالحماية التعريفية .

4- **قصور المدخرات** . فمع التسليم بوجود ضغوط كبيرة من أجل تقديم مستويات استهلاكية مرتفعة عاجلة لمحدودي الدخل ، نجد أن مستوى المدخرات المحلية ومعدلات نموها في معظم الدول النامية يبتعد عن الوضع الأمثل . وبالرغم من أن عامة الناس يضعون وزناً أعلى للاستهلاك الحالي قياساً إلى الاستهلاك المستقبلي ، مما يؤدي إلى نقص الادخار ، فينبغي على الحكومة أن تتبنى نظرة طويلة المدى ، وتعطي أهمية أكبر لمستويات الادخار الحالية كسبيل لزيادة الدخل والاستهلاك في المستقبل . وطبقاً لهذه الحجة ، يجب على الحكومة أن تستخدم معدل خصم يكون أقل من

معدل الفائدة في السوق من أجل تشجيع المشروعات ذات المردود طويل المدى والتي تولد فوائض قابلة للاستثمار في المستقبل . وبإيجاز ، ينبغي على الحكومة إعطاء وزن أكبر للمشروعات التي تؤدي إلى توليد المدخرات (عن طريق تحديد أسعار ظل مرتفعة على المدخرات) قياساً إلى المشروعات التي تولد الاستهلاك فقط ، وذلك من أجل تعظيم الاستهلاك خلال فترة زمنية غير محددة في المستقبل .

5- **معدل الخصم الاجتماعي** . عند مناقشتنا لموضوع سعر الظل الخاص بالادخار ، ذكرنا أن هناك حاجة من جانب الحكومة لاختيار معدلات الخصم الملائمة عند حساب منافع وتكاليف المشروع عبر فترة من الزمن . ومعدل الخصم الاجتماعي (والذي يسمى أحياناً بالتفضيل الاجتماعي للزمن) هو في الأساس سعر لعنصر الزمن ، وهو المعدل الذي يستخدمه المخططون في حساب صافي القيمة الحالية للتيار الزمني لمنافع ونفقات المشروع .

اختيار المشروعات : بعض معايير اتخاذ القرار بعد حساب أسعار الظل المناسبة ، والفترة الزمنية المتوقعة لمنافع ونفقات المشروع (تتضمن الآثار الخارجية أو غير المباشرة) ، وبعد اختيار سعر خصم اجتماعي ملائم ، يكون المخططون في وضع يمكنهم من الاختيار من بين مجموعة من المشروعات الاستثمارية البديلة ، لتلك المشروعات التي تكون مرغوبة بدرجة أكبر . لذلك ، يحتاج المخططون إلى انتهاج معيار معين يتم على أساسه المفاضلة بين هذه المشروعات . وعادة ، يؤيد الاقتصاديون استخدام قاعدة صافي القيمة الحالية عند اختيار المشروع ، بمعنى أن يتم قبول أو رفض المشروع استناداً إلى القيمة الموجبة أو السالبة لصافي القيمة الحالية . وكما رأينا ، فإن حسابات صافي القيمة الحالية تكون حساسة جداً بالنسبة لاختيار معدل الخصم الاجتماعي .

وهناك منهج بديل يتمثل في حساب معدل الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية للمشروع صفراً ، ومقارنة هذا المعدل (ويطلق عليه معدل العائد الداخلي) سواء بمعدل خصم اجتماعي محدد سلفاً أو بسعر الفائدة السائد في السوق ، واختيار المشروعات التي يزيد معدل العائد الداخلي لها على معدل الخصم أو سعر الفائدة السوقي . ويستخدم هذا المنهج على نطاق واسع في تقييم الاستثمارات في التعليم .

وحيث إن معظم الدول النامية يواجه قيود أساسية تتعلق برأس المال ، فإن اختيار مشروعات الاستثمار سوف يتضمن عملية ترتيب لجميع المشروعات التي تفي بشرط صافي القيمة الحالية . ويتم ترتيب المشروعات تنازلياً بحسب صافي القيمة الحالية . ويتم اختيار المشروع أو مجموعة المشروعات (في بعض الأحيان تعتبر بعض الاستثمارات بمثابة حزمة واحدة) ذات أعلى قيمة محسوبة ، فالأقل ، فالذي يليه وهكذا حتى يتم تخصيص المتاح من رأس المال للاستثمار .

الاستنتاجات: نماذج التخطيط اتساق الخطة

إن عملية صياغة خطة تفصيلية شاملة للتنمية ، توضح التعقيد الكبير في هذه العملية أكثر من الوصف من خلال الثلاث مراحل . وهي تشتمل على حوار شامل وآلية التغذية المرتدة بين القادة القوميين الذين يحددون الأولويات ، والمخططون ، والإحصائيون والعاملون بالأبحاث وموظفي الوزارات والأقسام . إن المنافسة الداخلية والتضارب بالأهداف (ناهيك عن الضغط السياسي من جانب جماعات المصالح) والتي دائماً ما تؤخذ في الحسبان ، مع أن عرضنا هذا على الأقل يقع لمد الشعور بالآليات التخطيطية ولشرح طرق الربط بين المجاميع الكلية والمدخلات والمخرجات ونماذج تخطيط المشروع التي تتمكن من تكوين علاقات تبادلية وتتناسب داخلياً في تكوين خطة تنمية شاملة تتسم بالاتساق .

5/16 التخطيط في أزمة: المشاكل في التنفيذ وفشل الخطة

The Crisis in Planning: Problems of Implementation and Plan Failures

بعد مرور أكثر من أربعة عقود زمنية ، ونتائج تخطيط التنمية في دول العالم الثالث بشكل عام لم توظف ولم تثمر كثيراً . وفي دراسة شاملة للخبرة المبكرة لتخطيط التنمية لخمس وخمسين دولة ، فقد استنتج ألبرت ووترستون Albert Waterston أن :

الفحص أظهر أن تاريخ التخطيط بعد الحرب به الكثير من الفشل أكثر من النجاح في تطبيق خطط التنمية . كما أنه في الغالبية العظمى للدول عجز عن إدراك وتحقيق حتى الدخل المعتدل والمخرجات المستهدفة في خططهم المتوقعة إلا لفترات قصيرة .

وما يقلق أكثر أن الموقف يبدو ويوضح ما هو أسوأ مما كان عليه وذلك عوضاً عن التحسن للدول في استمرارها في الخطة .

وعلى نفس النسق ، أشار ديريك هيلي Derek T. Healey في مقالة استعراضية عن سياسة التنمية خلال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية ، إلى أن نتائج التنمية المخططة كانت مخيبة للآمال بالنسبة لهؤلاء الذين اعتقدوا أن التخطيط هو السبيل الوحيد لتحقيق التنمية . إن الرفض واسع الانتشار للتخطيط المركزي المبني على ضعف الأداء ، كان له عدد من النتائج العملية ، أهمها هو قيام عدد متزايد من الدول النامية باتباع نظم اقتصادية مبنية على نظام السوق ، وحدوث انخفاض كبير في عمليات التخطيط للتنمية .

ما هو الخطأ الذي حدث؟ ولماذا تحولت الآمال العريضة بشأن التخطيط ، تدريجياً لتصبح نوعاً من الإحباط والرفض؟ هنا نستطيع الإشارة إلى مجموعتين مرتبطتين من الإجابات ، تتعامل المجموعة الأولى مع الفجوة القائمة بين المنافع الاقتصادية النظرية وبين النتائج العملية التي تحققت من تخطيط التنمية . أما المجموعة الثانية فهي تتعلق بالعيوب الكبيرة التي شابت عملية التخطيط ، وخاصة ما يتعلق بالكفاءات الإدارية ، والإرادة السياسية ، وتنفيذ الخطة .

1/5/16 النظرية مقابل التطبيق

إن الحجة الرئيسية الاقتصادية للتخطيط تعرض بملخص يسير في هذا الفصل ما يطلق عليه (فشل السوق) ، والانحراف بين التقييم الاجتماعي والتقييم الخاص ، وتعبئة الموارد ، وتنسيق الاستثمار ، وبالمثل كانت نتيجته تأييد ضعيف من خلال خبرة التخطيط الحقيقية . ولقد تم شرح فشل التخطيط من خلال ما سجله كليك Killick فيما يلي :

هناك شكوك في أن الخطط قد أحدثت إشارات مفيدة للمستقبل أكثر مما هو متوقع . وعملياً فإن الحكومات نادراً ما توفق في تصحيح الانحراف بين تقدير القيم المتوقعة الخاصة والاجتماعية . والخطط يحتمل أن يكون لديها فقط تأثير محدود في تعبئة الموارد وفي تنسيق السياسات الاقتصادية . إن التطبيق العملي لنظريات ونماذج

التخطيط أكدت وجود قدر كبير من الفشل . ودور الحكومات في التوفيق بين تقدير القيم الاجتماعية والخاصة للعوائد والتكاليف ، وخبره السياسة الحكومية في بعض LDCs هي واحدة وتؤكد جميعها فشل محاولة التوفيق بين الانحرافات أكثر منه فشل نظام السوق .

أسعار عناصر الإنتاج واختيار التقنية وخلق التوظف

نتج عن الافتراض المسبق بوجود تعارض بين النمو الصناعي السريع والتوسع في فرص التوظف ، إهمال قضية خلق التوظف لمصلحة النمو الصناعي . وكما رأينا في الفصل السابع ، ليست هناك حاجة لوجود مثل هذا التعارض في السياسات الحكومية إذا كانت هذه السياسات تعمل على تعديل أسعار عوامل الإنتاج طبقاً لندرة هذه الموارد في الدول النامية . ولكن في حقيقة الأمر ، نجد أن الأسعار الخاصة تنحرف بشكل متزايد عن التقويم الاجتماعي الضمني لها بسبب اتجاه السياسات العامة إلى رفع مستوى الأجور إلى مستوى يزيد على سعر الظل الذي يعكس درجة ندرة عنصر العمل ، وذلك من خلال تطبيق قوانين الحد الأدنى للأجور ، وربط الأجور بالشهادات العلمية ، ومحاولة التمشي مع المعدلات الدولية للأجور . وبالمثل ، رأينا كيف يؤدي السماح بنسب كبيرة لإهلاك رأس المال والاعفاءات الضريبية ، وأسعار الصرف المغالي فيها ، وانخفاض معدلات الحماية الفعلية ، وحصص الاستيراد ، وتقديم الائتمان بأسعار فائدة منخفضة ، أدى كل ذلك إلى تقليل التكلفة الخاصة لاستخدام رأس المال إلى مستوى يقل عن مستوى التكلفة الاجتماعية له . وقد ساعد ذلك على تبني أساليب إنتاج كثيفة رأس المال .

عدم التوازن بين الريف والحضر والهجرة

هناك نوع آخر للانحراف الكبير بين التقويم الخاص والتقويم الاجتماعي . فحتى وقت قريب ، كانت السياسة الاقتصادية في كثير من الدول النامية مضادة للإنتاج من المنظور الاجتماعي المرتبط بالانتشار الواسع لظاهرة الهجرة من الريف إلى الحضر . فقد اكتشفنا في الفصل الثامن أن سياسات الحكومة التي تتحيز بدرجة كبيرة لصالح التنمية الحضرية ، وهو ما توضحه الفروق الكبيرة بين الدخول في الريف والحضر ،

وتباين الفرص الاقتصادية لتوطن المشروعات ، قد شجعت على تدفق الهجرة من الريف بحثاً عن فرص توظف تعطي دخلاً أعلى ، حتى لو كان عدد هذه الفرص محدوداً . ومع تنامي البطالة في المناطق الحضرية ، وركود الزراعة ، فإن استمرار تدفق الهجرة الريفية يمثل خسارة اجتماعية صافية ، تتمثل في الناتج الزراعي الضائع ، وارتفاع التكاليف الاجتماعية لاستضافة المهاجرين من الريف إلى الحضر .

الطلب على التعليم ومشكلة التوظف

في الفصل التاسع اكتشفنا أن الإشارات الاقتصادية والحوافز ، في كثير من الدول الأقل تقدماً ، قد ساعدت على المغالاة في التقويم الخاص لعوائد التعليم إلى النقطة التي جعلت الطلب على التعليم للحصول على سنوات تعليم أكثر ، يفوق المردود الاجتماعي لهذا التعليم . إن الاتجاه إلى ربط فرص التوظف النادرة ذات الدخل الأعلى بالحصول على مؤهل جامعي ، وسياسة الحكومة لدعم نفقات التعليم الخاص ، خاصة عند مستوياته العليا ، قد أدت مجتمعة إلى وضع تكون فيه العوائد الاجتماعية للاستثمار في التوسع الكمي في التعليم لا تبرر ذلك بالمقارنة بفرص الاستثمار البديلة (أي خلق فرص التوظف المنتج) . ولكن طالما أن التقويم الخاص للتكلفة والعائد يظهر وجود عوائد مرتفعة ، وفي ظل غياب سياسات فعالة مثل تلك التي تم اقتراحها في الفصل التاسع من أجل تعديل الوضع ليتمشى مع التقويم الاجتماعي ، سوف تستمر حكومات الدول النامية في مواجهة ضغوط عامة غير عادية من أجل التوسع في أماكن التعليم على كافة المستويات .

هيكل الاقتصاد

كمثال أخير عن الطريقة التي من خلالها أدى التخطيط والسياسة الحكومية إلى المبالغة غير السليمة للإشارات والحوافز الاجتماعية ، فإننا نركز على إحلال الواردات . فقد رأينا في الفصل الثالث عشر أن هناك مدى واسع من سياسات التسعير الخارجية والداخلية – وتشتمل على منح امتيازات ضريبية خاصة للمستثمر الأجنبي ، وأسعار الصرف المغالي فيها ، ومعدلات الحماية الفعلية المرتفعة المصممة لخفض تكلفة الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة ، وحصص الاستيراد ، ودعم معدلات

الفائدة ، وتوجيه الائتمان للصناعات الجديدة ، والإجراءات البيروقراطية الطويلة للحصول على التراخيص الصناعية - قد أدى كل ذلك إلى وجود حوافز مصطنعة للتوسع في صناعات إحلال الواردات . ولكن تعلمنا أيضاً من تجارب دول أمريكا اللاتينية ، أن سياسة إحلال الواردات قد فشلت في تحقيق ما هو متوقع منها من حيث الوصول إلى إنتاج كفء منخفض التكلفة من جانب الصناعات المحلية . علاوة على ذلك ، نجد أن التركيز الكبير على النمو الصناعي الحضري ، ومحاولة مكافأة النشاط الصناعي الخاص باستخدام حوافز مصطنعة ، قد أدى إلى ركود القطاع الزراعي .

2/5/16 أسباب فشل الخطة

بالنظر إلى الأمثلة السابقة نستطيع أن نستنتج الفجوة بين العوائد الاقتصادية النظرية للتخطيط وبين النتائج العملية في معظم دول العالم الثالث . وتعد الفجوة كبيرة فالفجوة بين الآمال العامة والحقيقة الاقتصادية فهي فعلاً كبيرة . بينما فرضا أن أى اقتصاد من مصلحته الخروج من الفقر وتخفيض التباين وتخفيض البطالة ، فإن معظم سياسات التخطيط في الدول الأقل تقدماً قد ساهمت في الوصول لهذا الوضع . وبعض من الإيضاحات الرئيسية لهذا ينبغي أن تكون منصبة على الفشل الذي نتج عن مشاكل متعلقة بآليات عملية التخطيط . إن من بين أسباب فشل التخطيط الآتي :

القصور في الخطط وتنفيذها

الخطط هي ذات درجات طموح عالية . وهي تحاول إنجاز الكثير من الأهداف خلال الفترة بدون اعتبار أن بعض الأهداف متنافسة أو حتى متناقضة . وهي متعمقة في التصميم ولكنها غامضة في السياسات المحددة لإنجاز الأهداف المقررة . وفي النهاية يمكن القول أن الفجوة بين صياغة الخطة وتنفيذها كبيرة جداً وهائلة (وكثير من الخطط لن تنفذ على الإطلاق) .

المعلومات غير كافية ولا يعتمد عليها

إن القيمة الاقتصادية في خطة التنمية تعتمد إلى درجة كبيرة على كم ونوع البيانات الاحصائية التي يمكن الاعتماد عليها عند وضع الخطة . وعندما تكون تلك

البيانات ضعيفة ولا يعتمد عليها أو غير متوافرة كما في بعض الدول الفقيرة ، فإن درجة الإتقان والتوافق الداخلي للخطط الكمية الاقتصادية تتناقص بدرجة كبيرة . وعندما تكون المعلومات غير المعتمد عليها مركبة من خلال العرض غير الوافي للغرض ، ووجود الاقتصاديين غير المؤهلين والاحصائيين والأشخاص القائمين على التخطيط (كما هو الموقف في معظم الدول الفقيرة) فإن محاولة صياغة وتنفيذ خطة التنمية الشاملة والمفصلة سوف تواجه الفشل على كافة المستويات . وفي مواقف كثيرة فهي تصبح حماقة وضياع لمستوى الجهد العالي للموارد البشرية المستخدمة في ممارسة التخطيط الشامل .

عدم التوقع للإضطراب والتقلب الاقتصادي، الداخلي والخارجي

لأن معظم LDCs هي اقتصاديات مفتوحة تعتمد على التجارة الدولية وبالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي الخاص فقد أصبح صعب للغاية على هذه الدول حتى التنبؤ في آجال قصيرة ، ناهيك عن التخطيط على مدى طويل . وأن اسعار البترول زادت في الفترة بين 1974 إلى 1976 مما أدى إلى الدمار في معظم خطط التنمية في LDCs . ولكن أزمة الطاقة كانت فقط حالة متطرفة في الاتجاه العام للعوامل الاقتصادية التي يكون لحكومات الدول النامية قدرة تحكم قليل لتحدد النجاح أو الفشل في سياستها التنموية .

الضعف المؤسسي

كثيراً ما تم كتابة العديد عن ضعف نظام عمليات التخطيط في الدول النامية ، وذلك يتضمن انفصال هيئات التخطيط عن وحدات اتخاذ القرارات اليومية في الجهاز الحكومي ، وفشل المخططين والإداريين والقادة الاقتصاديين في عمل حوار مستمر من خلال الاتصالات الداخلية . بالإضافة إلى ذلك ، هناك الكثير من دواعي القلق بخصوص عدم كفاءة الموظفين الحكوميين غير المؤهلين ، ومن الإجراءات البيروقراطية المعوقة ، والخوف المفرط ومقاومة الابتكار والتغيير ، ووجود منافسة بين الاشخاص والأقسام العاملة في وزارات مختلفة (على سبيل المثال ، نجد أن وزارات المالية وهيئات التخطيط تعتبر قوى متعارضة أكثر منها متعاونة داخل حكومات الدول النامية) ، نقص الالتزام بتحقيق الأهداف القومية في مواجهة الأهداف الخاصة بالأقاليم

أو الإدارات ، أو ببساطة وجود أهداف خاصة بالقادة السياسيين والأجهزة الحكومية البيروقراطية ، ناهيك عن الفساد الإداري الذي يستشري في كثير من الحكومات .

ومع أن هذا الموضوع يقع خارج نطاق هذا الفصل ، فإننا لا نقلل من أهمية الضعف المؤسسي وضرورة إجراء إصلاحات عليه من أجل الإسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية . فهي تشكل عوامل حاسمة تضاف إلى العوامل الثلاثة السابقة ، لتفسير الفشل الكبير في تخطيط التنمية .

عدم وجود الإرادة السياسية

إن الانجاز الضعيف للخطة ، والفجوة الواسعة بين صياغة الخطة وتنفيذها ، تعزى أيضاً إلى عدم توافر الالتزام والإرادة السياسية من جانب قادة دول العالم الثالث وكبار المسئولين عن صنع القرار . وقد لخص «**ووترستون** Waterston» تحليله الخاص بتجربة التخطيط للتنمية بالقول : إن الدلائل المتاحة توضح أن الدول التي لديها خطط للتنمية تعاني من نقص الدعم الحكومي لهذه الخطط ، وهو ما يعتبر السبب الرئيسي لعدم تنفيذها . وعلى العكس ، فإن الدرس الذي يمكن استخلاصه من تجربة الدول النامية في التخطيط هو أن الالتزام المتواصل من جانب حكومة مستقرة سياسياً شيء لابد منه لتحقيق التنمية . وعندما تضع القيادة السياسية للدولة عملية التنمية في بؤرة اهتمامها ، فإن الناس يتحمسون لذلك من خلال استخدام الحوافز الاقتصادية . كما أنه بالرغم من صعوبة إصلاح الجوانب الإدارية والمؤسسية ، فإن التزام القادة السياسيين يعتبر شرطاً ضرورياً للقيام بالإصلاح ، وبدونه يصبح الأمر مستحيلاً .

ونستطيع أن نضيف أن مثل هذه الإرادة السياسية للقيام بالتنمية من جانب قادة الوطن (التعهد بإزالة الفقر وعدم المساواة ، والقضاء على البطالة ، والعمل على زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي) سوف يتطلب قدرة غير عادية تتمثل في انتهاج نظرة طويلة المدى ، وتغليب المصالح القومية على المصالح الفئوية أو العرقية أو القبلية . كما يتطلب ذلك ، أيضاً ، وجود تعاون من جانب الصفوة الاقتصادية ، التي قد ترى تعارضاً بين مصالحها الخاصة وتحقيق التنمية . لذلك فإن توافر الإرادة السياسية لتحقيق التنمية ليس مجرد شعار نبيل . فالأمر يتطلب قدرة غير عادية وشجاعة

سياسية لمواجهة جماعات المصالح وإقناعهم بأن هذه التنمية سوف تحقق مصالح الجميع في المدى الطويل ، على الرغم من معاناة البعض في المدى القصير . وفي ظل غياب هذا التأييد ، والذي ينبغي أن يتم طوعاً أو كرهاً ، سوف يواجه السياسيون مقاومة عنيفة وصدام داخلي متزايد من جانب جماعات المصالح .

6/16 فشل الحكومة والتفضيل الكبير لنظام السوق عن التخطيط

Goverment Failure and the Resurgent Preference for Markets Over Planning

ونتيجة إلى عدم توافق الاقتصاديات الحرة مع التخطيط المركزي وادراك الفشل في التدخل الحكومي ، وتدهور معدل النمو في غالبية الدول النامية ، فقد أدرك الاقتصاديون الغربيون وبعض الوزراء الحاليين في الدول النامية والرؤساء للمنظمات الدولية الرئيسية للتنمية بدأوا في السنوات الأخيرة بالإشارة إلى ضرورة التوسع في استخدام آلية السوق كأداة رئيسية لترويج وزيادة الكفاءة وتحقيق فاعلية ونمو اقتصادي أكثر سرعة . كما أن رئيس الولايات المتحدة الأسبق رونالد ريجان أصبح مشهوراً لشهادته بأن آليات السوق تعتبر بمثابة أداة سحرية للتقدم ، وكان ذلك في عام 1981 في حديث له في مدينة كانكون Cancun بالمكسيك . كما أن العديد من الدول النامية على استعداد لتؤسس الإصلاح الاقتصادي الرئيسي في اتجاه السوق الحر على أمل أنه الوسيلة غير المنظورة أو غير المرئية وذلك لتمدنا بطاقة تدفعنا أكثر في اتجاه النمو الاقتصادي والتنمية أكثر من الاعتماد على اليد الظاهرة للتخطيط المركزي . وإذا كان عقد السبعينات يوصف بالزيادة في نشاط القطاع العام لتحقيق تنمية أكثر عدلاً فإن الثمانينات والتسعينات شهدت إعادة صعود وتقدم ونمو لإقتصاديات السوق الحر كجزء من التغيير الدائم لتحقيق التنمية المستدامة والمتواصلة .

ويبين التحول المبكر في بعض دول أمريكا اللاتينية متضمنة شيلي عام 1973 وأوراجواي عام 1974 والارجنتين عام 1976 على الرغم من وجود حكومات يمينية تحتاج إلى القليل من التنوير . وحديثاً ، كثير من الدول تحولت للنظام الحر . ومن بين الدول أيضًا الأكثر حداثة الذين قفزوا إلى الأخذ بآليات السوق الحر ، وتتراوح هذه الدول بين دول ذات توجه سوقي أكثر مثل كينيا وبيرو والفلبين وساحل العاج ، إلى الدول ذات التوجهات الاشتراكية سابقًا مثل الهند وسيريلانكا وتنزانيا وجاميكا وتركيا .

وكجزء من برامج التحرير الاقتصادي المحلي ، فإن هذه الدول تبحث عن كيفية خفض دور القطاع العام وتشجيع أكثر للقطاع الخاص واستبعاد التشوهات التي تصيب أسعار الفائدة والأجور وأسعار السلع الاستهلاكية وغيرها . والقصد أو الغرض من هذه التغييرات هو تيسير آلية وعجلة السوق لادارة النشاط الاقتصادي ، بالاضافة إلى أن هذه الدول تبحث عن تحسين الميزة النسبية في الاقتصاد الدولي من خلال خفض معدلات الصرف وترويج وتشجيع الصادرات وإلغاء الحماية . فضلاً عن ذلك فإن الإنتشار السريع للتحول للسوق الذي أصبح الآن ليس مقصوراً على بعض الدول الأقل تقدماً LDCs بل تعداه إلى غالبية دول العالم الثاني المتقدم (سابقًا) من جمهوريات الاتحاد السوفيتي إلى أوربا الشرقية التي هي الآن في عملية الانتقال الصعبة لاقتصاديات السوق (انظر الفصل 18) .

ومن ضمن المنظمات الدولية التي تبشر وتنادي بفاعلية السوق الحر وقدرته على إدارة الاقتصاديات القومية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . وهنا نجد أن صندوق النقد الدولي يتطلب سياسات وبرامج تحرير السوق الاساسية لكي تحسن الدولة مستوى الميزة النسبية والترويج لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي كشروط للدخول في الاستفادة من شرائح الائتمان الأعلى . أما البنك الدولي WB فهو يدقق بحرص على مشروعات الاقراض لكي يتأكد أن المشروعات المقترحة لا يمكن أن تكون متكفل بها القطاع الخاص فضلا على تأكيده على المشروعات المشتركة بين الحكومات والمشروعات الخاصة كجزء من الإقراض لإجراء التكيف الهيكلي . بمعنى أن البنك الدولي يضع شروط للتعديل الهيكلي تتعلق بجانب العرض في الاقتصاد .

ما هي الأسباب وراء كل هذا الجنون المفاجئ للاتجاه نحو السوق الحر؟ جزئيًا هي مشتقة من خلال قصص نجاح دول شرق آسيا خصوصًا كوريا الجنوبية وتايوان التي اعتمدت أكثر على التوسع في المشروعات الخاصة خاصة في المراحل الأخيرة للتنمية . ومع ذلك فإن الجزء الأغلب نهض من خلال نمو عن طريق التدخل الحكومي عامة والتخطيط المركزي خاصة . وبعض الراصدين لهذه الأمور نسبوا معدلات النمو الضعيفة ، والتضخم الكبير والديون العالية ونمو العجز في ميزان المدفوعات الذي حدث أثناء السبعينات والثمانينات إلى زيادة عبء الانفاق العام والتشوية الزائد

للأسعار والنظرة ذات التوجه الداخلي للسياسات التجارية . أي أرجعوه إلى مساوئ التخطيط المركزي مما شكل حافزاً نحو التحرك للسوق الحر . ففي معظم الدول النامية نجد أن القطاع العام قد نما بطريقة درامية وخاصة في الثلاثة عقود السابقة بنسب تتراوح من 15% إلى 25% من GDP ، وبعضها وصل إلى 40% وإلى 50% من الاستثمار الكلي . ومع ذلك فإن هذا النمو تزامن وتوافق مع عدم الفاعلية الكبيرة والإسراف . إن العائد على الاستثمار العام بمعيار النمو في الـ GDP قد انخفض خلال الفترة 1960 إلى 1980 بحوالي 25% . كما أن الكثير من العوائد المتناقصة للاستثمار العام نتجت عن قرارات الاستثمار الضعيف والتأخيرات في التشييد والقدرة المنخفضة على الاستخدام وعدم كفاية الصيانة في المشروعات العامة . تسببت كل هذه المشاكل في العديد من الاضرار ، ومن ثم تشجيع السوق الحر خاصة من جانب أولئك الذين أكدوا أن الدور الكبير للقطاع الخاص قد أخذ على عاتقه المشروعات التي تقود إلى الاستخدام الكفء للموارد .

وفيما يتعلق بتشويه الأسعار كأحد عيوب نظام التخطيط المركزي فإن البنك الدولي قد ناقش هذه التشويهات التي أدت للنمو المتباطئ للـ GDP في بعض الدول النامية . وإن هذه التشوهات قد أدت إلى تدهور معدلات النمو بنسبة 2% أقل من المتوسط بالدول النامية التي لا تطبق التخطيط . فضلاً عن ذلك إنها وجدت أن تخصيص أو توزيع الائتمان وتقديم إعانة مالية لمعدلات الفائدة قد شجع الصناعات كثيفة رأس المال . كما أن متطلبات الحد الأدنى للأجور قد خفضت الطلب على العمل كما أن دعم أسعار السلع الاستهلاكية وخاصة الطعام قد أعاق المنتجين . كل ذلك أحدث عجوزات شائعة في الموازين الاقتصادية . ونتيجة لذلك فإن الشعوب تطرح ضرورة استبعاد للحكومة وإزالة التشوهات في أسعار الفائدة والأجور وأسعار السلع الاستهلاكية ، وذلك أملاً في أن آلية السوق تعمل بسهولة أكثر وأنها تنتج بتوزيع أكثر كفاءة للموارد وتقضي على هذه التشوهات . والجدول رقم (16-1) يمدنا بقائمة عن بعض المشاكل التي نتجت بسبب تدخل الدول بالتخطيط المركزي وذلك في كثير من الدول النامية . ولكن كمثال لفشل السوق التي ليست دائماً تبرر التدخل العام (لأن الحكومات كما رأينا تستطيع أن تفعل أخطاء) وكذلك أيضًا فشل الحكومة ليس بالضرورة حجة لوجود الأسواق الخاصة . على سبيل المثال كانت شركة الصلب في كوريا الشمالية The Pohange Steel بوجه عام على درجة مرتفعة من الكفاءة ، كما أن

هيئة الصلب في الهند وهي مملوكة وتدار بواسطة الدولة أيضاً كانت نموذجاً لعدم الكفاءة . والأنشطة عديمة الإنتاجية للبحث عن الريع والتي قد تجد طريقها بسهولة في تأدية عملها في الأسواق الخاصة غير الكفء .

جدول (16-1) بعض مشكلات التدخل الحكومي في الدول النامية

مسلسل	المشكلة
1-	قد يكون الأفراد أكثر معرفة بما يفضلونه وبظروفهم أكثر من الحكومة .
2-	قد يزيد التخطيط الحكومي من درجة المخاطر وذلك لأن اتجاه كل الأفراد وفق ما تراه الخطة الحكومية قد ينشأ كمية أخطاء أكثر بكثير من أخطاء السوق .
3-	قد يكون التخطيط الحكومي جامد وأقل مرونة من إتخاذ القرارات الخاصة لان القرار الحكومي غالبًا ما يتخذ من خلال خطوات معقدة .
4-	ربما تكون الحكومة غير قادرة على إدارة تفاصيل الخطة ونقاطها الفرعية .
5-	إن الرقابة الحكومية قد تشكل عائق كبير لأنشطة القطاع الخاص لا سيما إذا اتسمت بالبيروقراطية .
6-	غالبًا ما تطلب المنظمات والأشخاص حوافز للعمل والاختراع والابتكار والرقابة على التكاليف والتخصيص الكفء للموارد ، ولا يمكن أن تتواجد هذه العناصر في ظل سيطرة الحكومة وسيطرة المشروعات العامة والمنظمات الحكومية لأن القطاع العام غالبًا لا يخصص الموارد بكفاءة وترتفع فيه نسبة الفاقد .
7-	قد لا يكون هناك تنسيق كامل بين الأجزاء والمستويات المختلفة للإدارة الحكومية لاسيما في ظل غياب مؤشرات التوازن والاستقرار المتولدة من السوق وخاصة بالنسبة للمجموعات والمناطق ذات الاهداف المتباينة والطموحات المختلفة .
8-	تضع الأسواق القيود على ما يمكن أن تحققه الحكومة . على سبيل المثال : إعادة بيع السلع في الأسواق السوداء والانشطة التي تتم في القطاع غير الرسمي والتي لا يمكن تصحيحها بالضرائب .
9-	تخلق الرقابة نوع من التشويه وتوفر فرص الحصول على الريع من خلال الأنشطة غير المنتجة والفساد .
10-	قد يسيطر على التخطيط مجموعات الضغط وعناصر القوى للحصول على مكاسب خاصة بهم والتخطيط الحكومي يخلق هذه المجموعات المستفيدة من التخطيط ، على سبيل المثال ، البيروقراطيين ورجال الصناعة يكونوا في موقف حماية أفضل .
11-	قد تسيطر على الحكومة مجموعات المصالح الصغيرة والمهتمة برفاهيتهم الخاصة وأحيانًا مهتمة ببعض الأنشطة العدائية للشرائح الكبيرة من السكان . إن التخطيط قد يدفع نحو هذا الاتجاه ويزيد من قوة هذه الجماعات .

المصدر : نيكولاس ستيرن ، «اقتصاديات التنمية» ، الصحيفة الاقتصادية ، رقم 99 ، سبتمبر 1989 ، جدول4 .

7/16 اقتصاد السوق The Market Economy

1/7/16 الشروط المسبقة الثقافية والاجتماعية والمتطلبات الاقتصادية

إن المشاكل المتعلقة بالتغيير الاقتصادي والاتجاه نحو الأسواق الخاصة هامة وشديدة المراس على الرغم من أن بعض الاقتصاديين يفترضون إمكانية حدوث الانتقال السهل إلى اقتصاديات السوق الكامل Full-Fledged . وتبقى حقيقة مفادها أن التشغيل الجيد لنظام السوق يتطلب متطلبات اجتماعية خاصة وقوانين وأنظمة والانطلاقات الثقافية التي ربما تكون قليلة في الشعوب النامية . كما أن الخداع والفساد والاحتكار لم تختف مع الموجة السحرية التقليدية الحديثة . وكلا من ناثان كايفيتز Nathan Kayfitz ، وروبرت دورفمان Robert Dorfman على سبيل المثال أوضحا في 14 نقطة تالية تلك المتطلبات الثقافية والنظامية لعملية فاعلية الأسواق الخاصة : **إن هذه المتطلبات ضرورية لنجاح الأسواق الاقتصادية وهذه المتطلبات هي :**

1- الثقة في البنوك وشركات التأمين والموردين . . .إلخ .
2- أهمية القانون والنظام والالتزام بتنفيذ العقود .
3- أمن الأفراد والممتلكات .
4- توازن المنافسة مع التعاون (لحماية منطقة العمل وتنظيف البيئة) .
5- تقسيم المسئولية وانتشار القوى (سلطة قضائية مستقلة) .
6- التكافل الاجتماعي (شبكة ضمان اجتماعي للمعاقين والذين يعانون من البطالة المزمنة وكبار السن . . .إلخ) .
7- سهولة الحراك الاجتماعي والطموح المشروع والسماح بالتنافس .
8- القيم المادية كدافع وحافز للإنتاج الكبير .
9- المكافآت المؤجلة لحدوث المدخرات الخاصة وتشجيعها وتراكمها .
10- الترشيد غير المقيد بواسطة التقاليد .
11- الأمانة الحكومية .
12- الهيئات والاشكال الكفء والفعالة للتنافس ومواجهة تقليص التحكم الاحتكاري .
13- حرية المعلومات (بجانب الحماية من عمليات القرصنة عليها) .

14- تدفق المعلومات بدون شروط أو قيود أو محاباة .

وتعتبر النقاط السابقة بمثابة شروط مسبقة لوضع الاطار المؤسسي والثقافي اللازم لنظام السوق . كما أن التشغيل الجيد لنظام السوق يتطلب على الأقل الاحدى عشر نقطة التالية عن تسهيلات السوق القانونية والتطبيقات الاقتصادية : **إن نجاح السوق الاقتصادي يستدعي ضرورة تحقق الآتي :**

1- يجب تعميق حقوق الملكية المعنية والشائعة بوضوح والإجزاءات الخاصة بحقوق الملكية وانتقالها .

2- يجب تقوية وتنفيذ القانون التجاري والمحاكم الخاصة لاسيما فيما يتعلق بالعقود والتفليسات القانونية .

3- توفير المتطلبات التي تؤدي إلى إنشاء المشروعات فيما عدا تلك التي تحتاج إلى تراخيص مفرطة ، وتكافؤ الفرص عند التعامل مع الأجهزة الحكومية .

4- توفير العملة الثابتة المستقرة والمستوى العالي من الثقة والنظام الكفء لعمل التحويلات النقدية (النظام البنكي الكفء) .

5- ضرورة تحقيق الهيمنة العامة أو المراقبة العامة والدقيقة على الاحتكارات الطبيعية (الصناعات ذات تزايد الغلة بالنسبة للنطاق) خاصة في حالة الصناعات التي تتطلب كفاءة تكنولوچية وتتطلب أن تكون كبيرة بدرجة كافية تزيد من 10% إلى 15% في السوق المحلي .

6- شرط المعلومات الكافية في كل الأسواق عن خصائص المنتجات المعروضة وحالة العرض والطلب للدولة وكلا من البائعين والمشترين .

7- ضرورة حماية الأذواق المستقلة للمستهلكين من تأثير المنتجين وموزعي التموين .

8- يجب أن تكون الإدارة العامة للآثار الخارجية (كل من المضر والمفيد) كفء وتبرر انتاج السلع العامة .

9- يجب توفير أدوات لتنفيذ السياسات النقدية للاستقرار والسياسات المالية (راجع فصل السابع عشر) أى أن تكون السياسة النقدية والمالية تعملان بكفاءة وتنسيق فيما بينهما .

10- يجب توفير شبكات الحماية (الحماية الكاملة) كشروط للحفاظ على مستويات لاستهلاك الأفراد الذين تأثروا في الكوارث الاقتصادية الأكيدة وخاصة البطالة الإجبارية والإصابات الصناعية وعدم القدرة على العمل ، ويجب ألا يتخلى السوق الاقتصادي عن مواجهة تلك المشاكل .

11- التشجيع على الابتكارات خاصة وتنفيذ امتيازات وحقوق الطبع والابتكار .

ولذلك نرى ان إصلاحات السوق تتضمن أكثر من استبعاد لتشويهات الأسعار وخصخصة المشروعات العامة . إن تراجع الإصلاحات والنكسة التي واجهت بعض الإصلاح في السوق في أوروبا الشرقية وروسيا (بالنظر بجدول 18-5) ، ومثال آخر في بعض الاقتصاديات الآسيوية ، يعود لغياب بعض أو معظم الشروط المؤسسية والتنظيمية أو تطبيقات السوق والشروط السابق ذكرها والتي أدت لبعض المشاكل الاقتصادية في جنوب شرق آسيا . ومثال لذلك هو (مهاتيرمحمد) Mahathir Mohamed رئيس الوزراء في ماليزيا الذي طالب بضرورة فرض ضوابط لحماية قيمة العملة والتحكم في رأس المال في سبتمبر عام 1998 وذلك أن السوق الحر أدى إلى مزيد من جلب المشاكل بسبب الاسراف وعدم ضبط السوق الاقتصادي .

2/7/16 دور وحدود السوق في الدول الأقل نمواً

ومبكر جداً لعمل أي استنتاجات عن تأثير اصلاحات السوق على النمو الاقتصادي والتنمية طويلة الأجل ، وفي ضوء المناقشة السابقة فإن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو ما هي دول العالم الثالث التي تستطيع أن تقوم وتعتمد على آلية السوق كبديل للتخطيط الأساسي وانتشار التدخل الواسع للدولة .

من الواضح أن الإجابة سوف تعتمد على الظروف الخاصة بالدول المنفردة . ولكن في بعض الدول النامية تعتمد على إعداد عناصر الإنتاج ، بالإضافة إلي التنويهات المذكورة أن تحدد قدر من الاعتماد الشديد على قوى السوق الممكنة . إجمالاً يمكن القول ان الدول النامية لن تستطيع أن تكون قادرة على الاعتماد على آلية السوق . لقد رأوا الدرجة التي فعلتها الدول الصناعية خلال مراحلهم المبكرة للتنمية . وهناك العديد من الأسباب لهذه الاستنتاجات وبعض منها ذكر في بداية هذا الفصل .

وربما نجد أكثر الأسباب أهمية هي أنه في الدول النامية حيث تتميز الأسواق في الواقع بخصائص مثل عدم الإكتمال . ومن عناصر عدم الاكتمال التي لم تذكر مبكرًا هو نقص المعلومات ووجود حالة من عدم اليقين لمعظم الأفراد المنتجين والمستهلكين . وهكذا في معظم الدول النامية أصبح المنتجون غير متأكدين من حجم الأسواق المحلية ومن وجود منتجين آخرين من عدمه ، وبخصوص توافر المدخلات سواء المدخلات المحلية أو المستوردة . ومن المحتمل أن يكون المستهلكون غير متأكدين من جودة وتوافر المنتجات وبدائلهم . فضلا عن ذلك وعلى النقيض من الدول المتقدمة ، نجد منتجي ومستهلكي العالم الثالث عادة لديهم نقص في الأدوات اللازمة للحصول على هذه المعلومات بسبب قلة ما يحدث من خلال سبل التسويق لتلك المنتجات أو مدخلاتها .

وفي ظل هذه الظروف ، يكون السلوك الهادف إلى تعظيم الربح والمنفعة مبني على معلومات خاطئة . وفي هذه الحالة لن نصل إلى التوزيع الكفء للموارد . والحكومة قد تكون حاولت أن توفر هذه المعلومات ولكن بطريق عالي التكلفة وعلى نطاق كبير يحتمل أن تقرر الدخول في السوق من خلال ارشاد المستهلكين والمنتجين .

ثانيًا – ثاني صور عدم الكمال تتمثل في النقص في درجة المنافسة الفعالة . وفي معظم الدول النامية توجد منافسة غير كاملة وهي منتشرة خصوصًا في القطاع الصناعي الذي يرتكز بشدة علي القوة الاحتكارية التي عادة ما تكون متواجدة . وهذه المواقف تنتج من اقتصاديات النطاق التي تميز الصناعات الحديثة التي تتزامن مع وجود أسواق صغيرة نسبيًا بالنسبة للسلع المصنعة مما يقيد عدد الشركات التي تستطيع أن تنافس . والنتيجة هي التوزيع غير العادل للموارد مع المخرجات المنخفضة والأسعار العالية قياساً إلى حالة المنافسة الكاملة ، ومن ثم حدوث تحويل للثروة من المستهلكين إلى المنتجين . والحكومة ينبغي عليها وبناء على ذلك أن تتدخل لتحدد القوى الاحتكارية الموجودة من خلال تنظيم حجم الشركات أو الرقابة على الأسعار .

النقص الثالث الرئيسي في أسواق الدول الأقل نمواً LDCs يتمثل في وجود الآثار الخارجية externalities الجوهرية للعديد من السلع التي لديها قيمة اجتماعية عالية

لا تعكسها أسعار السوق ، وذلك لأن السلع مثل التعليم والخدمات الصحية ينبغي أن تقدم سعر منخفض عن تكلفتها أو حتى بدون مقابل ، والقطاع الخاص يجب أن يعطي حافز لإنتاجهم . ومن هنا فإن الحكومة مطالبة بتقديم المزيد من هذه السلع لضمان توافر الحد الأدنى للرفاهية .

وبالنظر إلى نمو السكان والفقر الذي يميز معظم الدول النامية فإنها تمثل أنشطة القطاع العام والتي يطلق عليها البنك الدولي (السياسات الصديقة للسوق) سوف تستمر في الاتساع والنمو .

وحتى لو أن السوق عمل بكفاءة نسبية في توزيع الموارد المتداولة ، ومع ذلك فإن الحكومات تنافس على توزيعات للموارد خلال الفترة الزمنية . إن تراكم رأس المال من المتطلبات الأساسية للتنمية . ومن الآن وبواسطة سياساتهم النقدية والمالية ينبغي على الحكومات أن تلعب دور رئيسي دائمًا في تراكم رأس المال (انظر الفصل 17) لأن المدخرات الخاصة منخفضة جداً في المراحل الأولى للتنمية ، كذلك يجب تعويض هذا النقص في المدخرات .

كما أن الاستثمار في البنية الأساسية خاصة خلال المراحل المبكرة للتنمية يمثل أهمية كبيرة وقاطعة وذلك لأنها تمثل اطار العمل بالنسبة للاستثمار اللاحق (التابع) من خلال كل من القطاعات العامة والخاصة . فضلاً عن ذلك حتى في المراحل المتأخرة للتنمية فإن القطاع الخاص من غير المحتمل أن يكون قادر على أن يوفر تمويل كبير يتطلبه إنشاء صناعات محددة بالرغم من تحقيق الربحية طويلة الأجل . وإنه ينبغي على الحكومات أن تعمل على خلق روابط حقيقية حتى تسمح للقطاع الخاص بالازدهار وتحقيق التنمية في المستقبل .

أخيراً فإن الحكومة ينبغي عليها أن تساعد على خلق رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب للقوى العاملة لأنها بذلك سوف تزيد من انتاجية العمالة وترفع من كفاءة رأس المال البشري . وشيء آخر أساسي يركز ويعتمد على المناقشة السابقة عن الأسواق في مقابل التخطيط يتعلق بقضية توزيع الدخل . فعلى الرغم من أن آلية السوق قد ينتج عنها أنشطة ذات التوزيع الكفء للموارد ، ولكنها تستطيع أيضًا أن

تنتج تقسيم للدخل يبتعد عن العدالة بدرجة كبيرة . ومعظم الدول النامية كما نرى لديها انحراف في توزيع الدخل . إن الاعتماد الزائد على آلية السوق لن يصلح من هذا التوزيع . وفي الحقيقة انها قد تتجه إلى أن تضخم المشكلة للأفراد الأغنياء من خلال احتكارهم لقوة النقود التي تحدد توزيع الموارد ومن ثم الدخل . وهذا يوسع مبرر الرفاهية الاجتماعية القوية للتدخل الحكومي المطلوب .

وفي النهاية من المهم أن نتذكر أن التنمية الاقتصادية هي عملية تغيير هيكلية . والسوق يحتمل أن يكون كفء وفعال في توزيع الموارد بالطريقة التي تسمح لصناعات معينة أن تنجح والأخرى أن تفشل ، ولكن يحتمل أن تزيد عدم الكفاءة الانتاجية للتغيرات الكبيرة المستمرة في الهيكل الاقتصادي وهي التغييرات التي يحتمل أن تكون قاطعة بالنسبة لتنمية الدول في الأجل الطويل . والحكومات يحتمل بناء على ذلك أن تتدخل في القطاعات المهمة لتنمية الدول للتأكد من حدوث التغيرات الايجابية خلال الوقت المطلوب .

وهذه الحجج السابقة توضح لنا أن آلية السوق قد تفشل في ظل الانتشار الواسع لصور عدم الكمال ، وهذه الخصائص موجودة في معظم الدول النامية . وهذا لا يعني أن الدول ينبغي ألا تعتمد أكثر على السوق لتوزيع منتجاتهم ومواردهم وتخصيصها .

ولا توجد أية هيئة تخطيطية رئيسية في دول العالم الثالث تكون قادرة على تنظيم كافة عمليات إنتاج لسلع وخدمات مختلفة . وبالأولى عليها أن تعتني بالتعاون الفعال والكبير بين القطاعات العامة والخاصة ، وهذا يعني أيضًا أن الحكومات ينبغي أن تطالب بتحديد هذه المجالات التي يكون السوق قادر فيها على العمل بكفاءة عالية والمجالات التي تكون فيها الحكومة هي الأفضل في تحقيق النتائج في ظل موارد بشرية محدودة .

إن التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص من خلال تبني السياسة الصناعية الحكومية وليس الفوز على نظام السوق ومبدأ إتركه يعمل ، هو الدرس الحقيقي للقصص الناجحة في كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وغيرها من الدول . والخلاصة أن هناك حالات في الدول النامية المختلفة التي تكون قادرة على الاعتماد على آلية السوق لتغذية التنمية الاقتصادية . كما يبدو أن الدول ذات مستوى الدخل المنخفض في المراحل الأولى للتنمية سوف تستمر تعتمد أكثر على التخطيط لأن

الشروط المؤسسية والثقافية المسبقة لاقتصاد السوق غير موجودة ، وسوف يواجهون تغييرات هيكلية رئيسية في المستقبل . أما الدول ذات الدخل المتوسط فهي ممكن تدريجيًا أن تصبح أكثر توجهاً نحو نظام السوق على الرغم من أنهم سوف يستمروا ويبقوا اقتصاديات مختلطة مع مجال واسع من المشاركة الحكومية . بينما الدول في المراحل الأخيرة للتنمية مثل الدول حديثة التصنيع NICs لشرق آسيا وأمريكا اللاتينية الآن لديهم شروط لتسمح بالاعتماد الأكبر على الأسواق الخاصة والأسعار التنافسية . ولكن كثيراً منهم يشعر بالقلق من الاعتماد فقط على القطاع الخاص لتوزيع الموارد وتوزيع الدخل وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية طويلة الأجل . وفيما يتعلق خصوصًا بتجربة أمريكا اللاتينية في الثمانينات ، نجد الاقتصادي الشيلي أليجاندرو فوكسلي Foxley Alejandro يعرض الرؤية الذكية التالية :

إن التقديرات الانتقادية للتجارب السابقة للسوق الحر هي عموماً غير واضحة المعالم في أمريكا اللاتينية . عموماً من المقبول الآن أن ابتعاد الحكومة بشكل ساذج عن التدخل يؤدي لتشوهات خطيرة في تخصيص الموارد مثل : الاستثمار المنخفض وهروب رأس المال المرتفع . . .الخ . وهذا ناتج عن الاداء الضعيف في أسواق معينة مثل أسواق رأس المال المحلية في بعض الدول التي تعرض معدلات فائدة حقيقية تتراوح من 20% إلى 50% لسنوات متعددة ، ولعدم التوازن المستمر في أسواق العمل والسلع ، ولعدم مراجعة السلوك المضارب من خلال العوامل الاقتصادية التي تؤدي إلى هروب رأس المال ، ولأسواق العالم غير التامة لمنتجات التصدير الرئيسية . . .إلخ .

لذلك يبدو أن الدور التنظيمي الفعال للحكومة أمر لا غنى عنه ، وكذلك التدخل الحكومي لحماية القطاعات الفقيرة عن طريق تقديم البرامج الاجتماعية الفعالة . إن الفرق بين هذا النوع من التدخل الحكومي الفعال ، والنمط الحكومي القديم ، يكمن في أن المطلوب الآن هو حكومة صغيرة تتصف باللامركزية ، وتقوم بفتح القنوات أمام القطاع الخاص ونقابات العمال للمشاركة في عملية صنع القرار . إن المناقشات الدائرة الآن في أمريكا اللاتينية تركز أكثر على التنمية اللامركزية ، وعلى الجوانب الاجتماعية أكثر من تركيزها على الدور الحالي للحكومة أو تأييد الأسواق الحرة غير المقيدة .

8/16 تخطيط التنمية والدولة: ملاحظات استنتاجية
Development Planning and the State: Concluding Observations

بالنظر إلى السجل الخاص بالعقود الثلاثة الأخيرة ، نجد أن معظم الاقتصاديين المتخصصين في التنمية الآن من المحتمل ان يوافقوا على اعتقادهم الكاذب الخاص بالفاعلية والعوائدالناجمة من التخطيط المركزي وللتدخل العام الشامل الذي لم يكن إيجابيًا من خلال خبرة العالم الثالث . فضلاً عن ذلك وكما ذكرنا من قبل أن السياسات الاقتصادية التي لديها لا تكون مجرد استجابة لمجابهة الأزمات غير المتوقعة والمتكررة أكثر منها تصميم اقتصادي لعملية التنمية . ولا يمكن أن ننكر إن القادة السياسيين وصناع القرار هم كائنات بشرية مثل الآخرين مع كل الفطرة البشرية المعتادة والقصور والتحيز والضعف عدا بعض القضايا غير العادية جداً ، وهم اتجهوا إلى أخذ الاهتمام أكثر بالطبقة والجنس والقبلية والدين والأخلاق والإقليم . . .إلخ) أكثر من النظرة القومية . وفي ظل الديمقراطية فإن السياسيين ذوي الخبرة سوف يستجيبون أولاً لأنصارهم من الجماعات والمشتركين السياسيين وجماعات المصالح داخل مناطقهم الوطنية . في أكثر الاشكال الاستبدادية للحكومة التي يمكن أن تكون دكتاتورية عسكرية أو تسلط حزب واحد نجد أن القادة السياسيين سوف يستمروا في اتجاه طبيعي للاستجابة للجماعات التي يدينون لها بالولاء ، وينبغي علينا دائماً تذكر أن السياسات الاقتصادية أخيراً تم عملها ليس من خلال الاقتصاديين أو المخططون ولكن من خلال السياسيين ذوي الخبرة الذين قد يكونو ا أكثر تمتع بـ «القدرة على تنفيذ القرارات واتخاذها» وكل اهتمامهم مواجهة الازمات الطارئة وملازمة القوة أكثر من التأسيس الرئيسي للاصلاح الاقتصادي والاجتماعي . لكن هذه المواقف قد تتغير فقط لو حدث تدهور في الأوضاع الآن . وفي السنوات القادمة سوف ترى أزمات التنمية التي قد أثبتت استحالة الحل بدون إصلاح الوضع الاقتصادي والاجتماعي .

ونحن ينبغي بناء على ذلك أن نكون عمليين بخصوص دور وقيود السياسات الاقتصادية في الشعوب النامية . وبداية نحن ينبغي أن نتفادى الاتجاه إلى افتراض أن القادة السياسيين وصناع القرار يضعون المصالح الوطنية فوق منفعتهم الخاصة

أو ليؤسسوا سياساتهم على الرفاهية الاجتماعية بدلاً من الرفاهة الخاصة بالجماعات التي يدينون لها . ومن ناحية أخرى نحن ينبغي بالمثل تفادي النظرة الساخرة بأن المصلحة الاجتماعية خصوصًا مصالح الطبقة الفقيرة وهي غير واضحة المعالم ولا ينبغي إهمالها بل مراعاتها مع الفوائد الاقتصادية الأساسية .

إن الثورات الاجتماعية والسياسية هي وسائل سيئة السمعة يتم عن طريقها استبدال جماعة بأخرى منهم ، بينما الرفاهية الخاصة بالفقراء تظل بدون تأثير بدرجة كبيرة (الصين وممكن أيضًا كوبا تعتبر الاستثناءات التي تستحق الملاحظة) . ويبدو من المعقول أن نبني مناقشتنا عن دور وحدود للدولة في ظل افتراض أن معظم حكومات العالم الثالث تحاصرها القوى المتعارضة وبعض من النخبة وآخرين من المساومين ، وسياساتهم الاقتصادية سوف تكون أكثر انعكاساً للقوة النسبية لهذه القوى المتنافسة . وعلى الرغم من ضيق وضعف مصالح النخبة التي سادت قديماً فإن عمليات التنمية الآن وصلت إلى النقطة التي عندها السياسيين والمخططون لا يستطيعون إغفالها أو إخفاء معالمها من خلال بيان فارغ المضمون .

وبغض النظر عن المفاهيم الإيدلوچية المسبقة بشأن الدور السليم للحكومة في مواجهة القطاع الخاص ، لا يمكن إنكار أنه خلال العقود القليلة الماضية ، قامت حكومات الدول النامية بتحمل المسئولية الرئيسية عن إدارة وتوجيه اقتصادها . ودائماً ما يقال أنه في كثير من الدول ، وخاصة في أفريقيا ، إذا لم تقم الحكومة بتشجيع التنمية ، فلن تكون هناك تنمية على الإطلاق . وربما تكون هناك مبالغة في هذا القول . ومع ذلك ، يمكن القول أن حكومات هذه الدول كانت هي أهم مستخدم للعمالة المدربة . أما كيف يحشدون هذه الموارد البشرية المحدودة ، فتلك هي القضية الحاسمة التي تحدد مدى نجاح أو فشل جهود التنمية . وبإيجاز ، يمكن القول أن هيكل الحكومة وكيفية إدارتها للتنمية تشكل أهمية كبيرة ، وسوف تستمر على هذا الوضع في المستقبل .

وفي الاقتصاديات الكلاسيكية فإن دور الحكومة قد استنبط ببساطة من قدرتها على المحافظة على القوانين والأوامر وتحصيل الضرائب وتقديم الحد الأدني للخدمات الاجتماعية . أما الانقلاب المتعلق بكينز فإن الدور الاقتصادي للحكومة توسع بشكل

كبير . ومن ثم فإن الحكومات قد تحملت مسئولية أولية كبيرة داخل السوق الاقتصادي لتحقيق الاستقرار للنشاط الاقتصادي الاجمالي من خلال السياسات النقدية والسياسات المالية مع تحقيق الاهداف مثل المحافظة على التوظف الكامل بدون تضخم . وفي نفس الوقت فإن ثورة كينز في رأى الاقتصاد الغربي قد سقطت فعلاً وذلك من خلال الاتحاد السوفيتي الذي اثبت للعالم دور قوى التخطيط المركزي لتعبئة الموارد وزيادة سرعة النمو الصناعي .

ومع استبدال القيادة الداخلية بالقيادة الاستعمارية في دول العالم الثالث أصبح في أيدينا نموذجين لدور الدول في النشاط الاقتصادي . وتأثراً بالأداء المحقق في ظل التخطيط السوفيتي ، ولكن بميراث يتكون من هيكل المشروعات الحرة والفلسفة السائدة من أيام الاستعمار ، نجد أن معظم الدول الأقل نمواً LDCs تبنت نظام السوق المختلط مع التخطيط المركزي ، مع التركيز الشديد نسبيًا على التنسيق المركزي ومشاركة القطاع العام في كل شكل من أشكال النشاط الاقتصادي . ومع التسليم بأهمية الأسئلة الخاصة بارتفاع الفقر وعدم المساواة ، فإن دور الدول اليوم ارتفع إلى درجة أكبر من مجرد مواجهة الفقر مع الاجماع بأن التخطيط لم يعمل بسحر وبطريقة سحرية كما يعتقد بعض المنظرين الذين صدقوا أنها سوف تكون كذلك ، وان بعض الشركات العامة مستخدمين غير كفء للموارد البشرية والمالية الثمينة .

ولذلك ، يبدو أن هناك اتفاقاً عاماً بين الاقتصاديين الآن ، على أن حكومات الدول النامية لا ينبغي أن تقلل بالضرورة ما تقوم به ، ولكن ينبغي عليها القيام به بشكل أفضل مما كان في الماضي . ويوافق معظم المراقبين على أن الآلية التي تعمل من خلالها كثير من حكومات العالم الثالث تعتبر معوقة إلى حد كبير . فهناك عدد كبير من الوزارات ، وهي في الغالب ذات مصالح متنافسة ، وعدد كبير من الشركات العامة غير الكفء ، وكثير من المجالس التي تأخذ شكل أو آخر . ويوجه النقد إلى الحكومة بسبب المركزية الشديدة ، والتحيز نحو المناطق الحضرية . وهناك ضعف في استخدام الموظفين الحكوميين والأفراد المدربين جيداً ، وعدم وجود الحوافز المناسبة يجعلهم أقل إنتاجية مما يجب . وهناك قدر كبير من الفساد ، والقليل جداً من

الابتكار . كـما أن وجـود القـيـود البـيـروقـراطية يقـلل من مرونـة الجهـاز الحكومي . وبايجاز ، يمكن القول بأن حكومات الدول النامية المعاصرة يتم انتقادها من منظور أنها لا تختلف كثيراً عن كل الحكومات الأخرى أو الهيئات الدولية حول العالم .

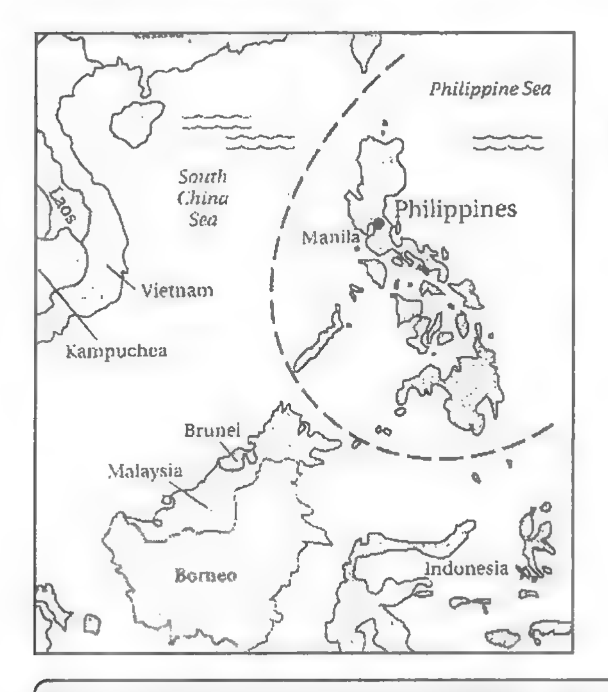
وسواء وافقنا على ذلك أم لا ، فلا مناص من قيام حكومات دول العالم الثالث بتحمل مسئولية نشطة من أجل رفاهة الدولة في المستقبل . وحيث إن المهمة الأساسية لهذه الحكومات هي بناء الدولة (في الدول المستقلة حديثاً) ، وتحقيق النمو الاقتصادي السريع (في جميع الدول النامية) يتم استكمالها تدريجياً بمشاكل الديون الخارجية والعجز في ميزان المدفوعات ، والفقر ، والزيادة السكانية ، والبطالة ، ومشاكل البيئة ، وعدم العدالة ، نجد أن حكومات دول العالم الثالث تتحمل دوراً جديداً ، وهو دور يحتاج إلى توافر الابتكار والقدرة على التغيير على نطاق لم يحدث في الماضي إلا نادراً . ويتمثل لب هذا الدور الجديد في إجراء إصلاحات مؤسسية وهيكلية في مجال تملك الأراضي ، والضرائب ، وملكية الأصول وتوزيعها ، وإصلاح نظم التعليم والرعاية الصحية ، وتخصيص الائتمان ، وعلاقات العمل ، وسياسات التسعير ، وتنظيم وتوجيه البحوث التكنولوچية والتجريبية ، وتشغيل أو خصخصة مشروعات القطاع العام ، وآلية الجهاز الحكومي وجهاز التخطيط ذاته .

وسواء حدث هذا التحول من استراتيچية موجهة كلية نحو النمو إلى استراتيچية أخرى تركز على إزالة الفقر وتقليل عدم المساواة ، فإن الأمر يحتاج إلى تحولات سياسية رئيسية ، كما يعتقد بعض المنظرين ، وسواء كانت القيادة الحالية تستطيع الاستجابة للبيئة الجديدة للتنمية عن طريق المبادرة بإجراء إصلاحات مؤسسية وسوقية رئيسية . ولكن أياً كانت طبيعة الاستجابة ، فإننا نستطيع أن نتنبأ بقدر من اليقين ، أن القطاع العام سواء كان مركزياً أو غير مركزي ، وسواء بالاشتراك مع القطاع الخاص أو بمفرده ، سوف يصبح خلال العقود القادمة هو المسئولية الرئيسية للقوة الحاكمة في معظم الاقتصاديات النامية . ومن المأمول أن تكون حكومات دول العالم الثالث قد تعلمت من خبرات العقود الثلاثة الماضية ، وأن النجاح في المستقبل سوف يعوض إخفاقات الماضي ويزيد من مستوى الرفاهة الاقتصادية .

9/16 الحالة الدراسية

للفصل السادس عشر

إقتصاد الفلبين



• **بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية:**

العاصمة : مانيلا

المساحة : 300,000 كم2

السكان : 75,3 مليون نسمة (1998) .

معدل النمو السنوي للسكان : %2,3 (1998) .

نصيب الفرد من الـGNP : 1220 دولار سنويًا (1997) .

نصيب الفرد من الـ GNP الحقيقي معدل بحسب القوة الشرائية (PPP) : 3670 دولار (1997) .

معدل النمو في نصيب الفرد من الـ GNP : %0,9 (65 -1996) .

مساهمة قطاع الزراعة في الـGDP : %19 (1997) .

مساهمة قطاع الصادرات في الـGDP : %42 (1996) .

معدل وفيات الأطفال في الألف : 34 في الألف (1998) .

معدل الأطفال المعرضون لسوء التغذية : %30 (92 -1997) .

مساهمة المرأة في قوة العمل : %37 (1997) .

معدل الأمية (الأكثر من 15 سنة) : الرجال 5% النساء 6% (1996) .

مؤشر التنمية البشرية : 0,68 و(متوسط) (1995) .

بعد مرور عقدين من الخمول الاقتصادي نتيجة سـوء الإدارة الحكوميـة واضطراب وسـوء الحكم وسـوء السلوك والسـيرة ، قـامت الفلبين بـالسـير بأسلوب عكسي في التسـعينات . وتحت حكم الرئيس فيديل راموس President Fidel Ramos فإن الاقتصاد كان في غير هيئة الاقتصاد قبل التسعينات والكساد واقتصاد تابع لأسلوب حكم Kleptocratic Ferdinand Marcos الذي انتهى في عام 1986 وفشل الأداء الاقتـصـادي لحكومـة Corazon Aquino . وبواسطة حكمه وفطنة اتحاد أو مجموعة اصلاح السوق وتدخل الدوله بتطبيق نموذج النمور الآسيوية فإن الاقتصاد بدأ في التقاط الأنفاس في عام 1996 وكـان هناك نمو أعلى من 7% في السنة . إن معـدل النمو كـان سريعًا خـلال العقدين ولكن عند عام 1997 تعرضت العملة الاسيوية لأزمة والفلبين أيضًا ضمن اعصار حلزوني منحدر إلى أسفل مع هبوط قيمة عملتها بحوالي 30% والناتج المحلي الاجمالي لها GDP انخفض معدل النمو به إلى 1,6% في عام 1998 .

إن جمهورية الفلبين تتكون من 7,107 جزيرة مـسـتـقـرة في جنوب بحر الصين وشـمـال شـرق ماليـزيا . كما أن اغلبيـة شعب الفلبين من Malay stock وهم سـلالة الاندونسـيين وأهل الملايو الذين رحلوا إلى الجزر منذ آلاف السنين . وأكـبـر اقلية عرقية هي الجماعة الإقليمية القادمة من الصين التي لعبت دوراً هاماً في التجارة في القرن التاسع عندما قدموا أولاً إلى الجزيرة بهدف التجارة .

ونتـيـجـة إلى تبـادل الزواج ، وبعض سكان الفلبين لديهم بعض التعاملات مع الأسر الاسبانية والصـينيـة والامـريكان Spaniards ، والتـركـة في العصر الاستعماري التي اقامت وكونت أقلية كبيرة غربية في الدولة .

إن الكثافة السكانية الاجمالية بالفلبين حوالي 638 شخص للميل المربع ولكن الكثافة أكثر وأعظم في المناطق المركزية . ومانيلا هي العاصمة والمدينة الكبرى وهناك سكان بالعاصمة تقدر بحوالي 10 مليـون . ومن المتوقع نموهم إلى 15 مليـون في عام 2015 .

وكان معدل النمو السنوي للسكان حوالي 3% في الستينات وتقهقر في نهاية السبعينيات إلى حـوالي 2,4% بعـد أن ظلت وبقيت ثابتة لحـوالي عقدين من الزمن .

إن الاقـتـصـاد بالفلبين نما بسرعـة بعد الحـرب العالمية الثانية ، وإن سرعة السير كانت بطيئة في الخمسينات إلى بداية الستينات وذلك مع زيادة في إجمالي الناتج القومي الحقيقي فقط بحوالي 5,3% سنويًا من عام 1955 إلى عام 1965 .

كما أن السياسات المالية والنقدية التوسعية في أواخر الستينات تحفزت لتجديد النمو الحقيقي في GNP الذي انخفض بسبب التقلبات التي وصلت إلى 10% في عام 1973 . إن خبرة الفلبين هي انكماش اقتصادي قاسي أو شديد في الفترة من 1984 – 1985 خلال انكماش اقتصادي بأكثر من 10% .

أما منذ عـام 1986 فإن الاقتـصـاد بالفلبين نما برسـوخ ومثـابرة أكـثـر . ومع ذلك تبقى المشـاكل الاساسيـة التي ينبغي أن يتم التعامل معها ، والتي تتضمن المستوى العالي من الفقر ، انتشار البطالة ، العجز الحكومي الكبير ، المستويات المنخفضة من الاستثمار والادخار والديون الخارجية الكثيفة التي وصلت إلى 462 بليون دولار في عام 1996 .

إن الدولة لديها نبع موهوب من خلال المعادن والمصادر للطاقة غير البترولية . إن الفلبين لديها الكرومـيت والنيكل ومـخزون النحاس من ضمن الدول الكبرى في العالـم ، ومعادن أخرى هامة هي الحديد والنحاس والمنجنيز والزئبق والسلفر والجبس والفحم والذهب وبعض المواد غير المعدنية مثل الطفل (الصلصال) والحجر الجيري والدولويت والفلوسبار والرخام والسيليكا والفوسفات كانت كلها شائعة ومنتشرة لديها . . وفي الحقيقة هناك مساحة ارض صغيرة قد فحصت بشكل كافي وقد سخرت للمصادر المعدنية . إن الانتاج الصناعي مركز في المعالجات الصناعية وعمليات التجميع للطعام والمشروبات والتبغ والمنتجات المطاطية والمنسـوجـات والملابس والأحـذيةوالمنتـجـات الصيدلانيـة (الأدوية) والبويات والخشب المصفح والقشرة الخشبية والورق والمنتجات الورقية ولوازم

صغيرة من الإلكترونيات والصناعات الثقيلة مثل الانتاج من الاسمنت والزجاج والصناعات الكيماوية والاسمدة والحديد والصلب والمنتجات البترولية المكررة .

ويتركز القطاع الصناعي في المناطق الحضرية وخاصة في إقليم مانيلا والتي لديها فقط روابط ضعيفة بالاقتصاد الريفي ، وهيكل اساسي غير كافي أو وافي للغرض والنقل والاتصالات وخاصة القوة الكهربية التي تمنع وتقوض النمو الصناعي السريع .

إن الحكومة طالبت وناشدت لوضع خطة اقتصادية جديدة من خلال تشجيع كلا من الاستثمار المحلي والاجنبي ومن خلال اصلاح قوى السوق الحر والبيع بتصفية احتكارات الدولة وتزيل الحواجز الجمركية والتعريفات التي تحمي الصناعات غير الكفء وتخفض حجم العجز في القطاع العام .

إن التجارة الخارجية ذات أهمية كبرى لاقتصاد الفلبين من خلال حسابات الصادرات التي وصلت إلى 42% من GDP في عام 1996 . وإن الولايات المتحدة الامريكية لها تقليديا مع الفلبين شراكة تجارية كبيرة حيث تأخذ حوالي 35% من صادرات الفلبين وتمدها بحوالي 1% من الواردات .

ومع ذلك فإن في السنوات حديثة كانت التجارة مع دول أخرى في منطقة الباسفيكي تنمو كحصة مع الصورة الاجمالية لتجارة الفلبين .

إن الصادرات الاساسية للفلبين تتضمن اشباه الموصلات ومنتجات جوز الهند والسكر والموز والقهوة والملابس (الكساء) والمعادن ومنتجات الغابات . والواردات الرئيسية عبارة عن المواد البترولية للاحتياجات الكهربية التصنيعية واحتياجات النقل والحديد والصلب والكيماويات والمنسوجات والحبوب .

وإن ما يقلل النمو الحديث ، هو أن الفلبين لاتزال تواجهه تحديات اقتصادية عنيفة ، وهي ينبغي أن تحاول ان ترفع وتزيد الدخول إلى حوالي تقريبًا 54% من نسبة السكان الذين عانوا من الفقر المدقع . ولابد من محاولة خلق وظائف تتسع بسرعة لقوى العمل (بزيادة في المعدل السنوي بـ 4,5%) حيث البطالة والعمالة غير الكاملة مازالت تزيد عن 30% .

وفي النهاية ينبغي عليها أن تحاول أن تعكس وتقلل الفساد البيئي في القطاع الريفي المثقل بالسكان بينما تستطيع أن تدفع كل ديونها الخارجية الثقيلة إذا دعمت اقتصادها .

10/16 أسئلة للمناقشة

س 1 : لماذا تعتقد أن معظم الدول النامية كانت مقتنعة بضرورة التخطيط للتنمية؟ وهل كانت الأسباب اقتصادية فقط؟ وضح ذلك .

س 2 : اشرح المبررات الاقتصادية وغير الاقتصادية للتخطيط في الاقتصادات النامية؟

س 3 : ان التخطيط يتعدى أن يكون مجرد فقط تحديد كمي لـلأهداف الاقتصادية فهو في الغالب يشرح عملية تنفيذ تلك الأهداف . ما المقصود بعملية التخطيط وما هي بعض خصائصها الأساسية؟

س 4 : قارن بين الاشكال الثلاثة المختلفة لنماذج التخطيط : نماذج النمو الكلي ، تحليل المدخلات والمخرجات ، وأسلوب تقييم المشروعات ، وما هي مصادر القوة والضعف في كل نموذج من تلك النماذج التخطيطية عند تطبيقها في الدول النامية؟

س 5 : كثر الحديث اليوم عن تنازل الدول النامية عن التخطيط ، كما أن كثير من الخبراء أكدوا أن التخطيط قد فشل في تلك الدول . اشرح الأسباب الرئيسية لفشل

التخطيط ، وأى من هذه الأسباب تعتقد من وجهة نظرك انها اكثر أهمية ، اشرح وجهة نظرك؟

س 6 : فرق بين فشل السوق وفشل الحكومة وهل سلوك البحث عن الريع يحدث فقط نتيجة فشل الحكومة ؟ اشرح اجابتك؟

س 7 : ما هي الصعوبات التي تثار مع انشاء اقتصاديات السوق في الدول الأقل نمواً؟ وما هو نمط الدولة الذي يكون نظام السوق أكثر احتمالاً للنجاح فيه؟ ولماذا؟

س 8 : كيف تتصور أن يكون عليه دور الدولة في الدول النامية المعاصرة ، وماذا يجب عليها أن تختاره ، نظام السوق أم نظام التدخل الحكومي أم كلاهما؟ اشرح إجابتك؟

الفصل السابع عشر

الإصلاح التمويلي والسياسات المالية

Financial Reform and Fiscal Policy

يعتمد إصلاح السوق على صحة النظام المالي .

(البنك الدولي ، التقرير التنموي العالمي 1996)

في الدول الأقل تقدماً ، نجد أن الإمكانات الضريبية نادراً ما تستغل حيث يجمع فقط الخمس أو السدس من الأموال المستحقة .

(نيكولاس كالدور ، جامعة كامبردج)

إن صور التمويل العامة هي التي تحدد شكل التنمية .

(البنك الدولي ، التقرير التنموي العالمي 1988)

1/17 الطريق المؤلم للإستقرار الاقتصادي الكلي

The Painful Road to Macroeconomic Stability

أثناء العقدين الماضيين دفعت معدلات التضخم المرتفعة ، والعجز المزمن في موازين المدفوعات والعجز في الموازنة العامة ، والقروض الخارجية الضخمة ، حكومات دول العالم الثالث (البلاد النامية و الأقل نمواً) إلى اتخاذ التدابير القاسية لموازنة اقتصادياتها .

ويلاحظ أن للتوازن الاقتصادي ثلاثة أهداف رئيسية . هذه الأهداف هي :

1- السيطرة على التضخم (تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار) .

2- استعادة تحقيق التوازن المالي (تحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة بمعنى تعادل الإيرادات مع الإنفاق العام) من خلال :

(أ) تخفيض الإنفاق الحكومي .

(ب) رفع ضرائب الشركات والأفراد أي زيادة الإيرادات العامة .

(جـ) إصلاح نظام التمويل .

3- التخلص من عجز الميزان الجاري (تحقيق التعادل بين الصادرات والواردات) من خلال :

(أ) الرقابة على أسعار الصرف (تخفيض قيمة العملة) .

(ب) تشجيع الصادرات .

وكما تعلمنا في الفصل الثالث عشر ، فإن المؤسسات الدولية التي تساعد على تحقيق هذا التوازن وسياسات التكيف هي :

صندوق النقد الدولي (IMF) .

والذي يحمل مفتاح (للتحكم في) التمويل الخاص الدولي ، بشروطه ومتطلباته الخاصة .

البنك الدولي (WORLD BANK) .

والمسند إليه القيام بالمساعدة التنموية بعد قبول تدابير التعديل الهيكلية ، وكلاهما يتطلب . متطلبات خاصة ويشترط شروط محددة تقوم بها الدول . ومن هذه الشروط نجد إحداث تقشف مالي ، توفير أسعار صرف تنافسية ، أسواق مالية قوية ، إعادة تنظيم قطاع الصناعة العام أو الخصخصة الصناعية بغرض تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي .

ويعني التعديل الهيكلي الذي يتطلبه البنك الدولي تباطؤ النمو الاقتصادي ، زيادة الفقر المحلي ، تقشف مالي صارم يتضمن تخفيض الإنفاق الحكومي على برامج الصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية ، تسريح العمال بالقطاع الحكومي ، انخفاض كبير في الدخول الحقيقية وإزالة شبكات الأمان الاجتماعي والاقتصادي التي تحمي الفقراء والغير قادرين .

وهذه الإجراءات ربما تكون قد ساعدت تلك الدول الأقل نمواً (LDCs) مرتفعة المديونية ، على سداد أجزاء من قروضهم . وهكذا تذوب أزمة الديون للبنوك الخاصة في الدول المتقدمة .

ولكن هذه الإجراءات كثيراً ما تؤدي إلى تخفيض مستويات المعيشة ، وزيادة عدد الفقراء سواء في الريف أو في الحضر .

وفي هذا الفصل سوف ننظر أولاً إلى محاولات حكومات الدول النامية لموازنة اقتصادياتها بالتركيز على الطبيعة الخاصة لكل اقتصاد ، وبنيان الأنظمة المالية المصرفية في هذه الدول . وسوف نكتشف لماذا أنه من الصعب على كثير من حكومات دول العالم الثالث تطبيق السياسات النقدية والمالية التقليدية ، وكيف أن بعض السياسات التمويلية تقود إلى معدلات إدخار منخفضة ، فضلاً عن حدوث قصور داخل النظام المصرفي التجاري ، وكيف أن هياكل الضرائب الحالية تعمل ضد المحاولات الرامية لتحقيق التوازن المالي من خلال زيادة العوائد . ونستنتج بنظرة مختصرة مشاكل الإدارة العامة (القيود الحرجة في كثير من الدول النامية) . وتشرح المناقشة أيضاً في هذا الفصل خصخصة المشروعات المملوكة للدول ، وتأخذ في الاعتبار دور الإنفاق العسكري الضخم في زيادة أو إعاقة التنمية الاقتصادية .

أما عن دراسة الحالة في هذا الفصل فسوف تنصب على اقتصاد جاميكا إحدى دول أمريكا اللاتينية التي حققت إصلاحات مالية وتمويلية كبيرة .

2/17 النظم المالية والسياسة النقدية

Financial Systems and Monetary Policy

1/2/17 الاختلافات بين الأنظمة المالية في كل من الدول النامية والدول المتقدمة

هناك بعض الاختلافات في الأنظمة المالية بين كل من الدول المتقدمة والدول النامية : ففي الدول المتقدمة ، تلعب السياسات المالية والنقدية دور مباشر ، وغير مباشر في المساعي الحكومية المصممة لتوسيع النشاط الاقتصادي في أوقات البطالة والطاقات المعطلة والزائدة وتقليص النشاط في أوقات الطلب الزائد والتضخم .

وتعمل السياسات النقدية معتمدة على متغيرين اقتصاديين أساسيين : (أدوات السياسة النقدية) هما :

1- كمية النقود المتداولة (عرض النقود) أو القاعدة النقدية في المجتمع .

2- مستويات معدلات الفائدة (أسعار الفائدة) .

1- عرض النقود : (العملة المتداولة + الودائع الجارية لدى البنوك التجارية)

يعتقد أن عرض النقود يرتبط بصورة مباشرة بمستويات النشاط الاقتصادي حيث تؤدي زيادة المطروح من النقود إلى توسع النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الاستهلاك من السلع والخدمات (النظرية النقدية في النشاط الاقتصادي) . والتي ترى- أى النظرية النقدية- أنه عن طريق التحكم في عرض النقود تستطيع الدول تنظيم ، وضبط الرقابة على النشاط الاقتصادي والرقابة على التضخم . ومن جانب آخر بالنسبة للموضوع النقدي يجادل الاقتصاديون الكينزيون بأن زيادة كمية النقود المتداولة تزيد من حجم الاقتراض أو زيادة الائتمان ، وبالتالي زيادة الموارد المالية القابلة للإقراض . ففي زيادة المعروض من هذه الأموال على الطلب عليها يؤدي ذلك إلى انخفاض معدلات الفائدة . ونظراً لافتراض وجود علاقات عكسية بين حجم الاستثمار الخاص ومعدلات الفائدة السائدة ، فسوف يزيد رجال الأعمال أنشطتهم الاستثمارية في حالة انخفاض معدلات الفائدة وزيادة حجم الائتمان المتاح أمامهم . ومع زيادة الاستثمار يحدث ارتفاع في الطلب الكلي ، ويرتفع مستوى النشاط الاقتصادي (تزداد معدلات التوظيف ، ويرتفع الناتج القومي الإجمالي GNP) .

وبالمثل ، في حالة الطلب الزائد والتضخم تقوم الدولة بتخفيض حجم النقود . وبالتالي انخفاض حجم الطلب وانخفاض الموارد المالية المتاحة للاقتراض . ومن ثم ارتفاع معدلات الفائدة وانخفاض حجم الاستثمار . وبالتالي في النهاية خفض معدلات التضخم أي تحقيق الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار .

وبالرغم من أن هذا الوصف اليسير للسياسات النقدية في الدول المتقدمة يبسط عملية معقدة إلا أنه يشير إلى مجالين رئيسيين تفتقر إليهما الدول النامية . هذان المجالان هما :

1- قدرة حكومات الدول المتقدمة على توسيع وتقليص عرض النقود لرفع ، وخفض تكاليف الاقتراض في القطاع الخاص (من خلال المراجعة المباشرة والغير مباشرة في أسعار الفائدة) وذلك ممكن للاستقلالية الاقتصادية والتنظيم العالي وكفاءة

الأسواق المصرفية والائتمانية . وتستمر التدفقات المالية خارج وداخل الجهاز المصرفي والبنوك التجارية ، وينشط الوسطاء الماليين المنظمين والمحليين في القطاع العام والخاص ، في هذه الدول مع قليل من التدخل الحكومي . علاوة على ذلك تنظم أسعار الفائدة بواسطة الإشراف الإداري على الائتمان وقوى السوق ، العرض والطلب معاً . وهناك اتجاهات لتجانس واتساق أسعار الفائدة في قطاعات مختلفة من الاقتصاد وفي جميع أنحاء الدولة .

كذلك نجد أن الوسطاء الماليين قادرين على تعبئة الإدخارات الخاصة ، وتخصيصها بكفاءة في استخداماتها الأكثر إنتاجية ، هذا مكون حرج وله دوره في زيادة معدلات النمو الاقتصادي طويل الأجل .

ومع اختلاف الموقف بين الدول النامية والدول المتقدمة ، فالأسواق والمؤسسات المالية في كثير من الدول النامية غير منظمة بدرجة عالية وغير مستقلة من الداخل ومجزئة ، كما أن البنوك التجارية التي لديها هي مجرد فروع لبنوك اجنبية في الدول المتقدمة ، وتقيد إلى حد ما قدرة حكومات العالم الثالث على تنظيم عرض النقود بدرجة انفتاح اقتصادياتها ، ودرجة ارتباط عملتها بالدولار أو سلة عملات أجنبية . وفي الحقيقة فإن عملية تجميع عوائد العملة الأجنبية عملية هامة ، ولكنها مصدر متغير للموارد المالية والمحلية . حتى عرض النقود ذاته قد يكون صعب القياس وصعب التحكم فيه خاصة عند وجود ، كما في كثير من الدول النامية ، مشاكل (إحلال العملة) ، ولذلك نجد العملات الأجنبية تستخدم كبديل للعملة المحلية (استخدام الدولار الأمريكي في شمال المكسيك بدلاً من عملة المكسيك) . وأيضاً نظراً للمعلومات المحدودة وأسواق الائتمان الغير ناضجة ، يفتقد النظام المصرفي التجاري في كثير من الدول النامية للشفافية ، والوضوح والإفصاح الكامل ، وعادة تقيد أنشطتها حيث تخصص الموارد المالية بدرجة أكثر على المشروعات الصناعية الكبرى والمتوسطة ذات الجدارة الائتمانية في قطاع الصناعة الحديثة أو المتطورة وافتقاد الشفافية ، وحقيقة أن كثيراً من المقترضين يفتقرون للجدارة الائتمانية كان هو العامل الرئيسي في الأزمة المصرفية ، وأزمة العملة في آسيا عام 1997 خاصة في تايلاند ،

كوريا الجنوبية . ونتيجة لذلك فإن صغار المزارعين والمشروعات الصغيرة المحلية والتجار في كل من القطاع الصناعي الرسمي ، والغير رسمي ، وقطاع الخدمات يجب عليهم أن يبحثوا عن مصادر تمويل أخرى أحياناً من أعضاء الأسرة ، والأقارب وبدرجة أكثر من المقرضين المحليين ، وحيتان القروض والمرابين الذين يقومون بوضع أسعار فائدة استغلالية .

وكذا أغلب الدول النامية تعمل تحت نظام نقدي مزدوج محكوم داخلياً عادة ومحدد بقيود قانونية وسقف فائدة إسمي . كما أن هذا النظام النقدي يقوم على تلبية المتطلبات المالية التي تخدم فئات خاصة عالية ، ومتوسطة ، والمشروعات الأجنبية والمحلية في القطاع الصناعي الحديث ، وسوق نقدي غير متبلور وغير منظم وبدون رقابة وغير قانوني ، عادة نظام مرابي والذي فيه نجد أن أغلب الأفراد محدودي الدخل يلجأون إليه في أوقات الاحتياج المالي . وهذا إظهار آخر للبنيان المزدوج لكثير من اقتصاديات الدول النامية . وانحرافها بقصد أو بدون لخدمة احتياجات الصفوة الغنية . بينما تتجاهل متطلبات الفقراء نسبيًا في تلك الدول النامية .

وخطوة واحدة ممكنة في اتجاه إلغاء التحيز الذي يؤدي إلى تواجد أسواق نقد منظمة وغير منظمة ، مثل إزالة تشوهات أسعار عناصر الإنتاج ، تتمثل في إلغاء سقف الفائدة الإسمي المنخفض في الأسواق المنظمة ، أيضاً المراحل المرتبطة الأخرى تجاه التحرير المالي (تحرير أسعار الصرف الأجنبي) . كل هذا سيكون له آثاره الإيجابية في إصلاح النظام النقدي وتحقيق أهدافه الاقتصادية .

كما يجب أن تولد أسعار الفائدة المرتفعة إدخارات محلية أكثر ، كما أن الشفافية العالية ، ووضوح السوق ومعدلات الفائدة الحقيقية يجب أن تؤدي إلى تخصيص موارد الإقراض للمشاريع الأكثر إنتاجية . ومن ثم تحقيق أداة سعر الفائدة لأهدافها الاقتصادية .

على أية حال ، فإن التحرير المنسق لأسواق المال المحلية وأسواق الصرف الأجنبي غير محتمل أن يحل مشكلة توجيه الائتمان للمستثمرين الصغار والمشروعات الصغيرة ، وهذا سوف يحتاج إلي مبادرات جديدة مباشرة . وسوف نناقش كلاً من إصلاح سوق المال ، ومقاييس تحسين التمويل للاقتصاد الغير رسمي فيما بعد في هذا الفصل .

أما عن المحدد الأساسي الثاني للنظرية النقدية (الغربية) النمطية فهو افتراض وجود اتصال مباشر بين معدلات الفائدة المنخفضة وزيادة الاستثمار وزيادة المخرجات (الناتج) .

ففي الدول النامية نجد قرارات الاستثمار غالباً ما تكون غير حساسة لتحركات معدل الفائدة علاوة على ذلك ، كما سوف نكتشف سريعاً أن عدد من الدول المتقدمة صناعياً في أمريكا اللاتينية (البرازيل ، الأرجنتين) في الماضي قد أتبعت سياسة التمويل التضخمي لتحقيق النمو الصناعي ، والذي من خلاله يتم استخدام السياسة النقدية الموسعة بالاشتراك مع عجز الموازنة العامة ، والذي تسبب في معدلات فائدة سالبة (زيادة معدلات التضخم ، مستويات فائدة اسمية منخفضة) . وكانت الفكرة الرئيسية من المعدلات الأسمية المنخفضة تشجيع الاستثمار ، تمويل العجز المالي ، زيادة نمو الناتج الصناعي . ولكن كما ناقشنا في الفصل الثامن ربما هناك قيود هيكلية تتعلق بجانب العرض (انخفاض مرونة العرض) تمنع زيادة المخرجات حتى عند زيادة الطلب .

وهذه القيود تشمل : سوء الإدارة ، عدم وجود المنتجات الوسيطة اللازمة للإنتاج (دائمًا تستورد) العوائق البيروقراطية ، قيود الترخيص ، النقص الكلي في الاعتماد المتبادل في القطاع الصناعي وغير ذلك من القيود .

وأياً كانت الأسباب فقيود العرض الهيكلية تعني أن أي زيادة في الطلب على السلع والخدمات الناشئة عن التوسع في خلق النقود السريع سوف لا يقابلها نفس الزيادة في العرض عوضاً عن الطلب الزائد (في هذه الحالة على السلع الاستثمارية) وسوف يرفع ذلك الأسعار ويزيد من معدلات التضخم .

وفي بعض دول أمريكا اللاتينية نجد التضخم «الهيكلي» الذي كان مشكلة مزمنة خاصة في جانب التكلفة وزيادة الأجور لمحاولة العمال الحفاظ على دخولهم الحقيقية ، والمطالبة بزيادة الأجور طبقاً لزيادة الأسعار ، وبالرغم من هذه المحددات ، فإن النظم المالية في الدول النامية ستظل جزءاً متكاملاً في النظام الاقتصادي العام .

وعلى سبيل المثال : في سياق عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي الشديد في أمريكا اللاتينية (التضخم المرتفع المصحوب بعجز تجاري وعجز شديد في الموازنة) ، تقدم هذه الدول عنصر أساسي في المسعى لتحقيق التوازن الكلي . علاوة على ذلك تقدم النظم

النقدية تشكيلة من الخدمات المطلوبة تشمل : تعبئة الإدخارات ، تخصيص الائتمان ، تحديد وتقييد المخاطرة ، الحماية التأمينية ، تيسير تبادل العملة الأجنبية .

والآن دعونا نبدأ فحص بنيان الأنظمة النقدية في الدول النامية بنظرة على البنوك المركزية في كل من الدول المتقدمة أولاً ثم الدول النامية وذلك على النحو التالي :

2/2/17 دور البنوك المركزية

(أ) في الدول المتقدمة :

في الدول المتقدمة ، فإن البنوك المركزية ، نجدها تمارس مدى عريض وواسع من الوظائف المصرفية والتنظيمية والإشرافية ، فلها مسئوليات عامة جوهرية ومنظومة واسعة من القوى التنفيذية . وأنشطتها الرئيسية يمكن أن تصنف إلى خمس وظائف عامة تقوم بها تلك البنوك في الدول المتقدمة هذه الوظائف هي :

1- إصدار العملة ، إدارة الاحتياطيات الأجنبية :

حيث تطبع البنوك المركزية أوراق البنكنوت والعملات المعدنية وتطرحها للتداول ، وتتدخل في أسواق الصرف الأجنبي لتنظم معدلات صرف العملة المحلية بالعملات الأخرى ، وإدارة احتياطيات الأصول الأجنبية لتحافظ على القيمة الخارجية للعملة الوطنية .

2- مصرف للحكومة :

حيث تمد البنوك المركزية الحكومة بتسهيلات السحب والإيداع ، وتعمل كوكيل ومتعهد مالي للحكومة . ومن هنا يعتبر البنك المركزي بنكاً للحكومة .

3- مصرف للبنوك التجارية المحلية :

حيث تمد أيضاً البنوك المركزية البنوك التجارية بتسهيلات الإيداع والسحب للبنوك التجارية كآخر مقرض للبنوك التجارية المتعثرة . ومن هنا يسمى البنك المركزي بنكًا للبنوك .

4- منظم للمؤسسات النقدية المحلية :

تتأكد البنوك المركزية من أن البنوك التجارية والمؤسسات النقدية الأخرى تدير أنشطتها بفطنة ، وطبقاً للقوانين واللوائح التي يضعها البنك المركزي ، وأيضاً تراقب

البنوك المركزية متطلبات الوفاء بنسب الاحتياطي ، وتشرف على إدارة البنوك الإقليمية والمحلية .

5- إدارة السياسة النقدية والائتمانية :

تحاول البنوك المركزية إدارة أدوات السياسة النقدية والائتمانية (عرض النقود المحلية ، معدلات الخصم ، معدلات الصرف الأجنبي ، متطلبات نسب احتياطي البنوك التجارية . . . إلخ) وذلك لإنجاز أهداف اقتصادية كلية مثل التحكم في التضخم ، زيادة الاستثمار أو تنظيم حركات العملة دولياً .

(ب) في الدول النامية :

إذا كانت البنوك المركزية قادرة على تنفيذ وظائفها التنظيمية والإدارية بكفاءة عالية في الدول المتقدمة لأن هذه الدول تتمتع باقتصاديات متكاملة وأنظمة مالية ناضجة ، كثافة سكانية متعلمة ، منظمة ومدربة . أما في الدول النامية فالوضع مختلف ، كما رأينا في الفصول السابقة فاقتصاديات العالم الثالث قد تكون محكومة بمدى ضيق من الصادرات مقترنة بتشكيلة ضخمة من الواردات .

كما أن الأسعار النسبية تكون خارج الرقابة المحلية (شروط التجارة) وأنظمتها التمويلية تتصف بمعوقات كثيرة منها مثلاً :

1- إن البنوك التجارية تكون مملوكة ملكية أجنبية ، والتي على الأغلب تمول الصناعات التصديرية والصناعات المحلية .

2- كما أن شبكة الإئتمان تكون كبيرة وغير رسمية ، وتكون استغلالية تخدم حجم من الاقتصاد القروي والحضري الغير رسمي .

3- البنك المركزي قد يكون مؤسسة موروثة من الحكم الاستعماري ، أو تعمل كهيئة لإصدار العملة المحلية أو لتثبيت معدلات الصرف الأجنبي أو ببساطة لتمول عجز الموازنة .

4- كما أن عرض النقود والذي يصعب قياسه (بسبب إحلال العملة) ، كما يصعب أيضاً تنظيمه .

5- توجد قوى عاملة غير ماهرة وتفتقر للخبرة لا تستوعب كثير من تعقيدات العمليات المصرفية والتمويل الدولي والمحلي .

6- وأخيراً توجد درجة من التأثير السياسي والتحكم بواسطة الحكومة المركزية على أسعار الفائدة ، معدلات الصرف الأجنبي ، تراخيص الاستيراد ، . . . إلخ ، والتي عادة لا توجد في الدول المتقدمة .

وتحت مثل هذه الظروف ، فإن المهمة الأساسية للبنك المركزي ، هي بث الثقة بين المواطنين المحليين والشركاء التجاريين الأجانب في مصداقية العملة المحلية (قدرة العملة المحلية على الوفاء بالإلتزامات) وأنها وحدة محاسبية مستقرة وقابلة للاستمرار ، وفي فطنة النظام التمويلي المحلي وقدرته على تحمل المسئولية .

ولسوء الحظ فإن كثيراً من البنوك المركزية في الدول النامية قدرتها محدودة على التحكم في مصداقية العملات الخاصة بها ، ويعود ذلك للسياسات المالية - والعجز المالي المرتفع - والذي يجب أن يمول إما بواسطة طبع النقود أو من خلال الاقتراض المحلي أو الخارجي ، وفي أي منهما ، العجز الدائم الحتمي يقود إلى التضخم وانخفاض الثقة في العملة المحلية .

ومن الاختلافات الجوهرية المعطاة في الهيكل الاقتصادي ودرجة التعقيد المالي بين الدول الغنية ، والدول الفقيرة فإن معظم البنوك المركزية في الدول النامية ببساطة لا تمتلك المرونة والاستقلالية لتتخذ المدى والقدر من الوظائف التنظيمية والاقتصادية والنقدية ، التي يستطيع نظراؤهم في الدول المتقدمة القيام به .

إذاً ، ماذا يفعلون؟ وهل هناك بدائل لإنعاش البنوك المركزية للدول النامية الصغيرة لتحتل مكانتها التي تتبوءها في الدول المتقدمة أم أن ذلك غير ممكن؟

(جـ) بدائل البنوك المركزية :

لقد اقترح تشارلز كوليز أربعة بدائل للبنوك المركزية النمطية ، هذه البدائل هي :

1- المؤسسة المركزية الانتقالية :

وتشكل كمرحلة وسيطة بين مجلس العملة والبنك المركزي مع جهد حكومي

مركزي وتأثير قوي على أنشطتها المالية ، وتفحص بواسطة المحددات الدستورية على السلطة النقدية . والمستعمرات والمحميات البريطانية مثل جزر فيجي ، وجزر مالاديف وغيرها ، تمدنا بأمثلة عامة عن هذه البنوك المركزية الانتقالية .

2- البنوك المركزية فوق القومية :

وقد تنشأ من أجل إدارة الأنشطة المصرفية المركزية من أجل مجموعة من الدول الصغيرة والمشتركة في اتحاد نقدي أو ربما في اتحاد جمركي (انظر الفصل الثالث عشر) . ومن أمثلة البنوك المركزية الإقليمية داخل الاتحادات النقدية ، الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا (منطقة الفرنك) ، المنطقة النقدية لوسط أفريقيا (والمرتبط أيضاً بالفرنك الفرنسي) وسلطة العملة الكاريبية الشرقية .

3- العملة المتداولة بين دولتين :

والتي قد تنشأ بين البنوك المركزية في الدول الأقل نمواً والسلطة النقدية لأكبر الشركاء التجاريين دائماً ولكن ليس بالضروري القوى الاستعمارية السابقة . وتكون إجراء لإعطاء العملة المحلية نوعاً من أنواع الاستقرار ، ولكن التأثير الأقوى يكون للشريك صاحب العملة . ومثل ذلك ليبريا وبنما واللذان يربطان عملتهما بالدولار الأمريكي وبدون إجراءات دعم من الحكومة صاحبة العملة .

4- وأخيراً ، المؤسسة المصرفية المركزية للاقتصاد المفتوح :

وذلك عندما تكون كل من السلع وتدفقات رؤوس الأموال الدولية تقدم مكونات هامة في النشاط الاقتصادي الوطني ، ومن المحتمل أن تتأثر البيئة النقدية بما يحدث في الأسواق المالية والسلع العالمية . ونتيجة لذلك ، فإن المؤسسة المصرفية المركزية سوف ترتبط أساساً بتنظيم وتشجيع قيام أسواق مالية مستقرة ومبجلة . ومن أمثلتها ، المؤسسات الموجودة في كل من سنغافورة ، هونج كونج ، الكويت ، السعودية ، الإمارات . والجدول التالي رقم (17-1) يلخص لنا الأشكال الرئيسية لهذه الفئات الأربعة لبدائل المصرف المركزي بالمقارنة مع هيئة العملة والمصرف المركزي .

جدول (17-1) الاشكال الرئيسية للبدائل الأربعة للبنك المركزي

المؤسسة	إصدار العملة	مصرف للحكومة	مصرف للبنوك التجارية	تنظيم مؤسسات التمويل	إدارة السياسة النقدية	إنشاء التنمية المالية
المصرف المركزي الناضج	3	3	3	3	G3	I
المصرف المركزي فوق القومي	E 3	E 2	2	2	E 2	2
المؤسسة المصرفية المركزية للاقتصاد المفتوح	C 3	C 2	2	3	1	3
المؤسسة المصرفية المركزية الانتقالية	CG 3	C2	2	1	G 2	3
المؤسسة المركزية لمقاطعات العملة	CE 1.2	CE 2	2	1	1	3
مجلس العملة	C3	1	1	I	1	1

المصدر : تشارلز كوليز ، بدائل المصرف الأمريكي في عالم نامي ، صندوق النقد الدولي ، الورقة الانتقالية رقم 20 (واشنطن D.C.D صندوق النقد الدولي ، 1983) .

مفتاح الرموز :

1= استغراق محدود ، ، 2= استغراق كبير .

3= استغراق كامل ، C= قيود تشريعية كبيرة .

E= تأثير خارجي كبير ، G= تأثير حكومي كبير .

وفي نهاية التحليل ، فإنه لا الهيكل التنظيمي للمؤسسة المصرفية المركزية ، أو حتى درجة الاستقلالية السياسية ، هو الشيء المهم . ولكنه المدى الذي تكون من خلاله هذه المؤسسة قادرة على تمويل وتشجيع التنمية الاقتصادية المحلية من خلال النظام المصرفي التنموي والتجاري في بيئة اقتصادية ومالية دولية تتصف بدرجات مختلفة من السيطرة والاعتمادية وعدم الاستقلالية . وعلى البنوك التجارية في الدول النامية أن تأخذ دوراً أكثر فاعلية في تنمية الصناعات الجديدة وتمويل الموجود منها

فعلاً ، أكثر من البنوك التجارية في الدول المتقدمة . فعليها أن تصبح مصدر لرؤوس الأموال المخاطرة ، أيضاً مصدر للمعرفة التجارية ومهارات العمل .

3/2/17 نشأة بنوك التنمية

تعد البنوك التنموية مؤسسة مالية عامة أو خاصة متخصصة في توفير الموارد المالية طويلة ومتوسطة الأجل ، من أجل إنشاء أو توسيع المشروعات الصناعية . وقد ازدادت أعداد هذه المصارف في كثير من الدول النامية ، لأنه غالباً ما تركز البنوك القائمة إما على الإقراض قصير الأجل من أجل أغراض تجارية (البنوك التجارية ، بنوك الادخار) أو كما في حالة المصارف المركزية ، حيث الرقابة والتنظيم لكمية النقود . علاوة على ذلك تضع المصارف التجارية الموجودة شروط اقتراض ، والتي عادة تكون غير مناسبة لإقامة مشروعات جديدة أو تمويل المشروعات الصخمة . وغالباً ما تخصص مواردها المالية للقروض الآمنة (الصناعات القائمة والتي هي مملوكة أجنبياً أو تدار بواسطة العائلات المحلية المعروفة) وقليلاً ما تحظى الصناعات الجديدة عالية المخاطرة برؤوس الأموال والتمويل المطلوب .

ولتنمية وتحقيق النمو الصناعي في الاقتصاديات التي تتسم بالنقص في رؤوس الأموال ، على بنوك التنمية تدبير رؤوس الأموال من مصدرين رئيسيين هما :

1- القروض متعددة وثنائية الجوانب من وكالات المساعدة الوطنية مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية [أو هيئة المعونة الأمريكية (USAID)] ومن وكالات المنح الدولية مثل البنك الدولي ، «ومن المؤسسات التنموية الإقليمية مثل البنك الإسلامي للتنمية بجدة الذي يسهم في تمويل التنمية في الدول الإسلامية الأعضاء في البنك[1]» .

2- القروض من الحكومات المحلية .

على أية حال ، بالإضافة إلى تدبير رؤوس الأموال من بنوك التنمية ، فيجب عليها تنمية المهارات الخاصة في مجال تقييم المشروعات الصناعية . وفي حالات كثيرة تزيد أنشطتها عن دور البنوك التقليدية ، وهو إقراض العملاء مستحقي الائتمان . ولكن بنوك التنمية عادة تلعب دور حيوي متزايد في توطن الصناعات في كثير من الدول

---

(1) المترجم .

الأقل نمو . أيضاً بنوك التنمية تعتبر ظاهرة حديثة نسبياً ، في دول العالم الثالث في منتصف الأربعينيات حيث كان عددها لا يزيد عن 10 أو 12 مؤسسة . ولكن في نهاية التسعينيات تزايدت أعدادها وأصبحت بالمئات وزادت مواردها المالية عن بلايين الدولارات . ومع أن الموارد المالية لرؤوس أموال هذه البنوك تمول بواسطة وكالات مثل البنك الدولي ، ووكالات المساعدة المشتركة والحكومات المحلية حيث أنشئت جمعية الإستثمار والائتمان الصناعي سنة 1954 في الهند برأس مال 75 مليون روبية هندي وثلاثون عام بدون فوائد مقدم من الحكومة الهندية . إلا أن نمو تمويل الجمعية كان بواسطة المستثمرين المحليين والأجانب سواء أفراد أو مؤسسات وحوالي 20% من رؤوس أموال الجمعية مملوكة أجنبياً في التسعينيات و 80% منها مملوكة للمستثمرين المحليين .

وبالرغم من هذا النمو الهائل وأهميتها -أى أهمية بنوك تمويل التنمية- المتزايدة بالنسبة للتوسع الصناعي في الدول الأقل نمواً إلا أن بنوك التنمية أصبحت تحت النقد اللاذع لاهتمامها المتزايد بالمشروعات الضخمة ، وترفض التمويل للقروض الأقل من 20,000 دولار ، وتبرر ذلك بأن القروض الصغيرة لا تبرر الوقت والمال الضائعين في تقديرها .

أيضاً بعض شركات التمويل الخاصة (والتي تصنف كبنوك تنمية) ولكن في أغلب الأحيان هذه الشركات تنقل نفسها من منطقة تمويل ومساعدة المشروعات الصغيرة ، ولو أن هذا هام ورئيسي لإقامة تنمية اقتصادية قوية وعريضة ، وعادة تقدم المساعدة الضخمة للقطاع الخاص .

وتفتقد في العادة المشروعات الصغيرة إلى المهارات المحاسبية والتسويقية والفنية وأيضاً مهارات التعامل مع البنوك ، وهكذا تدفع إلى البحث عن مصادر تمويلية أخرى في أسواق النقد الغير منتظمة والاستغلالية . ويمكن أن تستنتج أيضاً أنه بالرغم من نمو البنوك التنموية ، فهناك حاجة لأن تعطي المزيد من الاهتمام والموارد المالية للمشروعات الصغيرة في كل من قطاع الزراعة والقطاع الغير رسمي الهامشي في المناطق الحضرية ، والذي عادة لا يستطيع الحصول على الائتمان .

وفي محاولة لتلبية احتياجات المشروعات الصغيرة وضعت الأنظمة المالية للعالم الثالث منظومة كاملة فريدة من إجراءات ائتمان غير رسمية . ودعونا نلقي نظرة مختصرة عليها في الصفحات القادمة .

4/2/17 دور التمويل غير الرسمي للمشروعات الصغيرة

كثيراً من النشاط الاقتصادي في الدول النامية يأتي من المشروعات الصغيرة والمنتجين الصغار . حيث تشير الدراسات الحديثة أنها توظف من 40% : 70% من القوى العاملة وتمثل ثلث الناتج المحلي المسجل في بعض تلك الدول .

وكثيراً منها غير منظم وغير مرخص ومشروعات غير مسجلة ، وتشمل صغار المزارعين ، وصغار المنتجين والحرفيين والتجار ، والتجار المستقلين والذين يعملون في كل من القطاع القروي والقطاع الحضري الغير رسمي في الاقتصاد .

كما أن متطلباتهم المالية فريدة وخارج دائرة البنوك التجارية التقليدية . فعلى سبيل المثال ، باعة الشارع يحتاجون إلى قروض قصيرة الأجل لكي يشتروا بضائع ، وصغار المزارعين يحتاجون إلى قروض تحميهم في أوقات تقلبات الدخل الموسمية ، وصغار الصناع يحتاجون إلى قروض صغيرة الحجم لشراء المعدات الصغيرة أوتأجير عمالة من خارج الأسرة . وفي مثل هذه المواقف نجد أن البنوك التجارية التقليدية غير قادرة وكارهة على مقابلة هذه الاحتياجات للمقترضين الصغار ، لأن المبالغ صغيرة (دائمًا أقل من 500 دولار) ، لكن تكاليف تنفيذ وإدارة القروض عالية مثل تكاليف القروض الضخمة . وببساطة فإن البنوك التجارية غير مهتمة بهؤلاء المقترضين وحتى ليس لها فروع في القرى أو حتى ربما في بعض المدن التي بها مشروعات غير رسمية . وهكذا فإن كثيراً من المقترضين الغير رسميين عليهم أن يتجهوا إلى الأصدقاء أو العائلة كأول طريق للتمويل أو الاقتراض بحرص من المقرضين المحترفين المحليين ، والمسترهنين ، والتجار وهذه الموارد المالية الأخيرة مرتفعة التكلفة جداً . فعلى سبيل المثال فإن مقرضي الأموال قد يضعوا فائدة تصل إلى 20% يوميًا لقروض الأجل القصير وذلك للتجارة ، أما في حالة المزارعين الصغار الذين يحتاجون إلى قروض موسمية ،

فإن الضمان الوحيد الذي يستطيعون تقديمه إلى مقرضي الأموال والمسترهنين هو أراضيهم أو مواشيهم ، ولو فشل ذلك يصبح هؤلاء المزارعين عمال بدون أرض ، بينما يجمع مقرضي الأموال والمسترهنين الأراضي إما لأنفسهم أو لبيعها إلى ملاك الأراضي الكبار .

ولحسن الحظ فقد ظهرت في السنوات الأخيرة جمعيات تحل محل مقرضي الأموال والمسترهنين مثل : جمعيات الادخار المحلية ، وجمعيات الائتمان وجمعيات الإقراض . كما في حالة جمعيات الادخار وجمعيات الائتمان ، والتي قد توجد في دول مختلفة مثل المكسيك ، بوليفيا ، مصر ، نيجيريا ، غانا ، الفلبين ، سيريلانكا ، الهند ، الصين ، كوريا الجنوبية حيث تختار مجموعة من 40 : 50 فرد ، قائد والذي يقوم بتجميع مبلغ ثابت من إدخارات كل عضو ، وهذه الموارد تخصص على أساس دائري لكل عضو بدون فوائد . وتشير الإحصائيات إلى أن كثيراً من محدودي الدخل يفضلون الادخار والاقتراض بهذه الطريقة ، ومعدلات السداد تعد عالية والمشاركة فعالة جدًا في هذه الحالة .

وفي حالة مجموعات الإقراض ، فإن مجموعة من المقترضين تشكل جمعية لاقتراض الموارد المالية من البنوك التجارية ، وبنوك الحكومة التنموية أو المؤسسات الخاصة . وتخصص المجموعة الموارد للأعضاء الفرديين ، والذين تتحدد مسئوليتهم في السداد للمجموعة ، وتضمن المجموعة بنفسها القروض للمقترضين الخارجيين . والفكرة ببساطة هي الاشتراك معًا . فمجموعة من المقترضين يستطيعون تخفيض تكاليف الاقتراض ، ويستطيعون أن يحصلوا على القروض من البنوك التجارية إذا كانت القروض كبيرة . على العكس في حالة القروض الصغيرة ، والتي قد ترفضها البنوك التجارية . وتتمتع أيضًا مجموعات الإقراض بقوة ضغط أخلاقي على المقترضين الأعضاء للسداد في الأوقات المحددة . وتشير الإحصائيات أيضًا إلى ارتفاع معدلات السداد بالمقارنة بمقترضي القطاع الرسمي .

وأوضح مثال على برامج مجموعات الإقراض والتسليف هو البنك القروي جرامين Grameen في بنجلاديش ، والذي بدء أعماله في عام 1976 من الموارد

الحكومية كمساعدة للقرويين الذين لا يملكون الأراضي ليحصلوا على الائتمان . ويصنف عملاء البنك إلى خمس مجموعات شخصية من المطحونين ، وكل مجموعة يجب أن تظهر عينة أسبوعية من الادخار قبل الحصول على القرض ، وتخصص القروض أولاً إلى عضوين والذين يسددان أسبوعيًا بانتظام قبل القرض حتى يصبح كلاهما قادر على الاقتراض . وتستخدم الموارد لتمويل وشراء وتجارة المواشي . ولقد كان البرنامج ناجح جداً ، ويدير بنك Grameen الآن أكثر من 300 فرع في أكثر من 5400 قرية تمول 250,000 فرد في بنجلاديش 75% منهم من النساء والقروض صغيرة (تقل عن 100دولار) ومعدلات السداد أفضل بكثير من النظام المصرفي التجاري المنتظم . وتشير الإحصاءات إلى أن 97% من قروض البنك ترد خلال سنة واحدة و99% منها خلال سنتان .

3/17 إصلاح النظم التمويلية لدول العالم الثالث

Reforming Third World Financial Systems

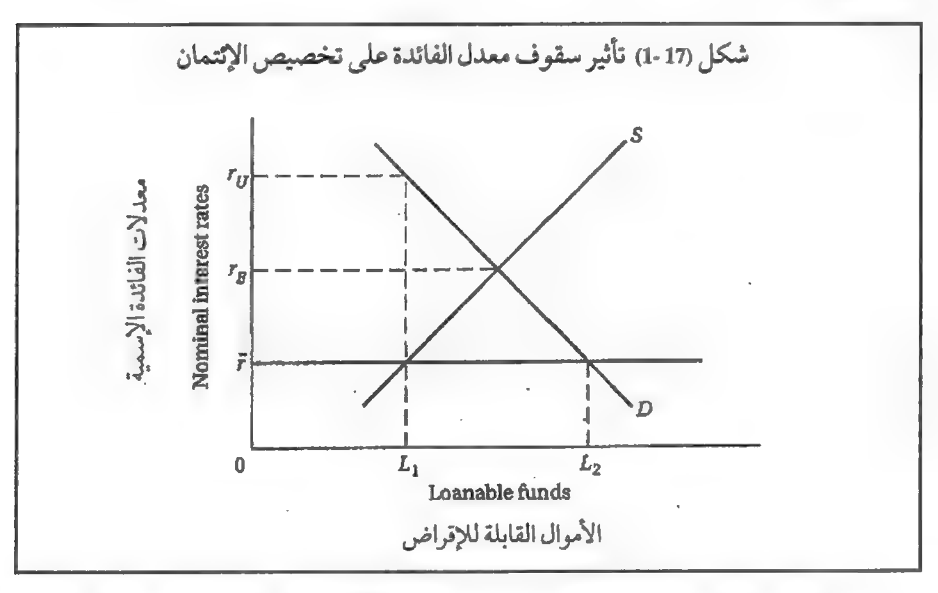
1/3/17 التحرير المالي وأسعار الفائدة الحقيقية والإدخار والاستثمار

إن حصر القروض على مقترضين كبار قلة مع وجود التضخم المرتفع ، وعجز الموازنة المتزايد ومعدلات الفائدة الحقيقية السالبة أدت إلى أزمة ائتمانية حادة أثناء الثمانينات في الدول النامية .

كما أن الركود العالمي في أعوام 1981 - 1982 - 1987 يظهر هشاشة كثير من قروض مصارف التنمية . ففي نهاية العقد نصفهم تقريبًا كان يظهر أن 25% على الأقل من القروض لم تدفع بعد ، 25% لا تسدد بكفاءة في المواعيد المحددة .

بالإضافة إلى البنوك التجارية ، فإن الوسطاء الماليون كانوا يخضعون لقيود التسليف المختلفة مثل سقوف فائدة إلزامية على الموارد المالية المتاحة للإقراض عند مستويات تحت المعدلات الحقيقية للسوق ، وسقوف الفائدة المصطنعة هذه عادة كانت توضع بواسطة حكومات الدول النامية ، والتي تبحث عن مصادر تمويل لعجز الموازنة من خلال بيع سندات الفائدة المنخفضة للبنوك التجارية الخاصة ، والتي تقوم بدورها بإعادة تخصيص الائتمان المتاح .

ويوضح شكل رقم (17-1) تثبيت سقوف الفائدة الاسمية تحت المستويات الحقيقية للسوق عند سقف فائدة (ŕ) والذي يعتبر تحت التوازن الحقيقي للسوق (rE) ، والطلب على الموارد المالية (L2) ، والذي يزيد عن العرض (L1) بدرجة كبيرة . ويؤدي هذا الطلب الزائد إلى الحاجة إلى ترشيد هذا العرض المحدود ، وهي ظاهرة تعرف «بالضغط أو الكبح المالي» لأن الاستثمار محدود أو مضغوط بعجز أو نقص المدخرات ، والذي هو نتيجة أسعار الفائدة الإدارية ، والتي هي تحت معدلات السوق الحقيقية .



شكل (17-1) تأثير سقوف معدل الفائدة على تخصيص الإئتمان

وفي غياب الفساد في تخصيص الموارد المالية للإقراض (L1) فإن معظم البنوك التجارية تختار أن تخصص الائتمان المتاح إلى عدد صغير من المقترضين الكبار لكي تقلل من تكاليف الأعباء الإدارية كنسبة من التكاليف الإجمالية للإقراض .

وهكذا فإن التأثير الصافي لتحكم الدولة أو سيطرة الدولة على معدلات الإقراض يؤدي إلى تخصيص قدر صغير من الموارد المحدودة إلى عدد قليل من المستثمرين الصغار .

ويمكن للبنوك تغطية التكاليف الإدارية الإضافية ، والمخاطر المتزايدة للقروض الصغيرة عن طريق زيادة أسعار الفائدة . ومن هنا فإن المزارعين الصغار والمشروعات

الصغيرة لا يجدوا مصادر تمويل ، ومن ثم يقوموا بالبحث عن تمويل من أسواق النقد الغير رسمية والغير منظمة ، كما رأينا في الشكل (17-1) وأنهم أيضاً يدفعوا أسعار فائدة فوق أسعار السوق الحقيقية (ru) .

وهناك حل مقترح لهذه المشكلة يتمثل في تحرير القطاع النقدي ، عن طريق السماح لأسعار الفائدة الاسمية أن ترتفع إلى مستويات السوق الحقيقية ، وهذا سوف يتسبب في أن ترتفع معدلات الفائدة الحقيقية إلى المستويات الإيجابية . وبذلك يتم إزالة دعم الفائدة والذي يخدم قلة من المقترضين والذين لديهم القدرة الكافية للحصول علي الائتمان المناسب .

وأيضاً تولد أسعار الفائدة العالية «الحقيقية» إدخارات محلية أكثر وزيادة الاستثمارات ، ويسمح لبعض المقترضين بالتحول إلى أسواق الائتمان المنظمة بدلاً من الأسواق الغير منظمة .

ويستشهد البنك الدولي بعدد من الدول مثل تايلاند وتركيا وكينيا عندما أدى تحرير معدلات الفائدة بها إلى زيادة الادخار والاستثمار ، ومن ثم تدعيم النشاط الاقتصادي وزيادة التنمية والنمو فيها .

ولكن كشفت عملية الإصلاح المالي في شيلي أثناء السبعينات عن كثير من صور القصور ، تشمل استحواز البنوك الكبيرة على عدد كبير من البنوك الصغيرة ، والتي كانت تستخدم مواردها المالية الجديدة في شراء المؤسسات الخاصة الحديثة أو لتوسيع شركاتها . وعندما واجهت كثير من هذه الشركات خسائر مالية ، فكان على هذه البنوك أن تلجأ إلى موارد مالية إضافية لتجنب الإفلاس . ومن هنا كان النظام المالي الشيلي قابل للانهيار عندما تفجرت أزمة الدين في الثمانينات . كما يعتبر أيضًا إصلاح وتحرير قطاع النقد ليس علاج للأنظمة المالية في الدول النامية .

إن النجاح المبكر لكوريا الجنوبية وتايوان وقبلهم اليابان في ظل أنظمة مالية تتسم بكثير من مظاهر الضغط ، والذي يظهر أن التدخل الحكومي الرشيد والانتقائي يمكن أن يؤدي إلى تحفيز التنمية الصناعية ، أيضًا إزالة تشوهات أسعار الفائدة يمكن أن يؤدي إلى زيادة الادخار وتحقيق النمو الاقتصادي السريع .

إن الإصـلاح النقـدي يجب أن يقتـرن بمقـاييس مـباشـرة أخرى للتـأكـد من أن المزارعين والمستثمرين الصغار يمكنهم الحصول على الائتمان المطلوب . أيضًا وكما يتضح في الجزء القادم ، توجد متطلبات للإشراف الجيد على القطاع المصرفي والمالي لمنع الإنحياز للعائلات المحلية الغنية كما أشرنا من قبل .

2/3/17 السياسة التمويلية ودور الدولة

هل التحـرير النقـدي يعني أن حكومات الدول النامـية ليس لها دور تلعـبه في القطاع التمويلي؟ .

في مـحاولة لتوضيح كيف يمكن للحكومـات أن تعمل بكفاءة داخل سيـاق الأسواق التمويلية الحرة ، وضع جوزيف ستجاليز سبع صور رئيسية لفشل السوق ، والتي تتضـمن الدور المحتمل لتدخل الدولة وبرهانه الأسـاسي أن الأسواق المالية في الدول النامية تختلف إختلافاً رئيسيًا عن الأسواق الأخرى ، حيث أن هناك صوراً للفشل تخترق هذه الأسواق وهي :

1- الصالح العام :

يحتاج المستثمرون إلى معلومات عن قدرات وإدارات المؤسسات المالية . ومثل أى معلومات أخرى ، تعتبر الرقابة سلعة عامة يستفيد منها كل فرد لديه مدخرات في أى مؤسسة مالية ، حيث يحتاج إلى معرفة ما إذا كانت هذه المؤسسة تتقدم أو تتعثر أو تقتـرب من الإعـسـار . ولكن طريقة الرقـابة يجب أن تكون مثل طرق الرقـابة في الاقتـصاديات المفتـوحة الحرة . ولكن في الدول النامية هناك نقص في المعلومات الرقابية ، وبالتالي المخاطرة مرتفعة نتيجة نقص المعلومات . وهذا يجعل الأفراد يحجبوا مدخراتهم . ونتيجة لذلك هناك موارد قليلة تخصص بواسطة هذه المؤسسات .

2- الاختيار والإقراض :

دائمًا نجد أن من يحققوا المكاسب هم من لديهم معلومات عن المشروعات الجيدة ، ولديهم القدرة على اتخاذ القرار السليم ، ويستطيع المستثمرون تحقيق عوائد جيدة من خلال المعلومات عن جودة المؤسسات المالية المختلفة ، ولكن الأسواق المالية في الدول النامية تقدم معلومات قليلة عن النشاط النقدي والموارد المالية .

3- التمزق المالي :

في غياب التأمين الحكومي (سواء كانت هناك سياسة واضحة أم لا) فإن فشل مؤسسة مالية كبيرة واحدة قد ينتشر في النظام المصرفي كليًا ، ويؤدي إلى التمزق طويل الأجل في النظام المالي بأكمله .

4- الأسواق الغير ناضجة والغير كاملة :

إن معظم الدول النامية تفتقد إلى التأمين ضد المخاطر المالية والعينية المختلفة ، وذلك لأن المشكلة الأساسية هي أن المعلومات غير كاملة ومكلفة . ومن ثم على حكومات الدول النامية دور هام تلعبه في تقليل هذه المخاطر . فعلى سبيل المثال من الممكن أن تلزم بالمشاركة في برامج التأمين أو تلزم المؤسسات المالية والمقترضين بالإفصاح عن الأصول والخصوم والجدارة الائتمانية .

5- المنافسة الغير كاملة :

إن المنافسة في القطاع المصرفي في كثير من دول العالم الثالث إلى حد كبير محدودة . معنى ذلك أن المقترضين المرتقبين الجدد يواجهون عدداً قليلاً من الممولين ، والذين كثيرين منهم غير قادرين ولا يرغبوا في تمويل عملاء جدد وغير معروفين . وهؤلاء المقترضين هم صغار المقترضين في كل من القطاع الحضري الغير رسمي والقطاع القروي الريفي .

6- عدم كفاءة الأسواق المنافسة في القطاع المالي :

نظريًا من أجل إنشاء أسواق مالية كاملة المنافسة تعمل بكفاءة ، يجب أن تكون الأسواق المالية كاملة والمعلومات يجب أن تكون متاحة بحرية للجميع ، لا تتأثر بأي دخول أو خروج من وإلى السوق (عدم وجود مخاطر غير مؤكدة) . ولكن في الأسواق المالية في الدول النامية يوجد امتياز للمعلومات لبعض الأفراد والكيانات ، وعملية تأمين المخاطر صعبة إن لم تكن مستحيلة . ونتيجة لذلك فإن الأسواق المالية ربما لا تخصص رؤوس أموالها لاستخداماتها الأكثر ربحية . ومن الممكن وجود انحرافات جوهرية بين العوائد الاجتماعية ، والعوائد الخاصة للمشروعات الاستثمارية البديلة . وعلى سبيل المثال يمكن أن تتدخل الحكومة وتقيد بعض أنواع القروض وتشجع أنواع أخرى .

7- المستثمرين غير العالمين :

على النقيض من نظرية سيادة المستهلك مع افتراضها المعرفة الكاملة ، فإن كثيراً من المستثمرين في الدول النامية يفتقدون لكل من المعلومات والوسائل المناسبة للحصول على المعلومات من أجل صناعة قرار استثماري رشيد . وأيضاً يمكن للحكومات أن تفرض متطلبات إفصاح مالي على المؤسسات المقيدة في البورصات المحلية أو تلزم البنوك بإعلام العملاء بالفرق بين معدلات الفائدة البسيطة ، ومعدلات الفائدة المركبة أو عواقب السحب المبكر للمدخرات .

في كل نقطة من النقاط السبع السابقة ، فإن للحكومة دور مناسب تلعبه في تنظيم المؤسسات المالية ، وخلق المؤسسات الجديدة لسد الفجوة في أنواع الائتمان المقدم بواسطة المؤسسات الخاصة (قروض صغيرة للمزارعين والتجار الصغار) . أيضاً توفير حماية المستهلك ، والتأكيد على القدرة المصرفية للبنوك ، وتشجيع المنافسة العادلة ، وتحسين تخصيص الموارد المالية ، وزيادة الاستقرار للاقتصاد الكلي .

إن القضية الهامة للسياسة النقدية ليست الأسواق الحرة في مقابل التدخل الحكومي أكثر من أنها عن كيفية أن يعملوا سوياً لمقابلة الاحتياجات العاجلة للفقراء .

4/17 السياسة المالية للتنمية Fiscal Policy for Development

1/4/17 الاستقرار الكلي وتعبئة الموارد

مع أن السياسة النقدية تتعامل مع النقود والفائدة وتخصيص الائتمان فإن السياسة المالية تركز على فرض الضرائب الحكومية ، والإنفاق الحكومي ، فكلاهما يقدم أنشطة اقتصادية عامة .

إن معظم محاولات تحقيق الاستقرار ترتكز على تخفيض الإنفاق الحكومي من أجل تحقيق توازن الموازنة . ولكن يجب تعبئة الموارد لتمويل الأغراض التنموية العامة ، حتى تمكن من زيادة جانب العوائد . إن الاقتراض العام المحلي والأجنبي يمكن أن يملأ بعض فجوات المدخرات ، على المدى الطويل .

إنه في ظل غياب أسواق النقد المحكومة محلياً والمنظمة ، فعلى غالبية الدول النامية أن تعتمد أولاً على تدابير مالية لموازنة الاقتصاد وتعبئة الموارد المحلية .

جدول (17-2) الهيكل الضريبي ومصادر الإيراد لبعض الدول النامية (نسبة من إجمالي الضرائب)

الدولة	ضرائب مباشرة			ضرائب غير مباشرة			
	مؤسسات وأفراد	ممتلكات	إجمالي	ضرائب استيراد وتصدير	ضرائب مبيعات محلية	إجمالي	أخرى
اثيوبيا	24,9	2,1	27,0	42,0	28,5	70,0	3,0
الهند	15,3	1,3	16,6	17,7	62,9	80,4	3,0
الصومال	8,6	2,1	10,7	45,4	26,9	72,3	17,0
اندونيسيا	81,2	1,5	82,7	6,0	10,7	16,7	0,6
الكونجو	63,8	0,1	63,9	17,0	10,0	27,0	9,1
كينيا	32,7	2,2	34,9	22,7	41,0	63,7	1,4
باكستان	18,6	0,3	18,9	40,5	40,6	81,1	0
كوريا الجنوبية	26,6	1,1	27,7	16,4	51,5	67,9	4,4
سيريلانكا	13,9	0,5	14,4	52,9	29,6	82,5	3,1
تايلاند	20,7	1,3	22,0	23,0	49,0	72,0	6,0
مصر	27,9	1,9	29,4	27,6	17,6	45,2	35,4
الفلبين	22,7	4,2	26,9	24,8	46,4	71,2	1,9
المغرب	21,3	2,5	23,8	24,7	39,1	63,8	2,4
تونس	19,3	2,8	22,1	32,4	29,5	59,9	18,0
بارجواي	14,9	6,6	21,5	27,7	20,0	47,7	30,8
أكوادور	29,2	3,5	32,7	33,7	18,2	51,9	5,4
البرازيل	13,1	1,8	14,9	29,6	48,3	77,9	7,8
هوندوراس	28,1	0,9	29,0	43,1	26,8	69,0	1,1
غانا	26,8	-----	26,8	37,1	36,0	73,1	0,1
جواتيمالا	12,6	1,0	13,6	23,4	32,2	55,6	29,8
كوستاريكا	15,5	2,4	17,9	20,4	32,1	52,5	29,6
شيلي	20,5	2,3	22,8	3,3	53,0	56,3	10,1

المصدر : فيتوتانزي «الخصائص الكمية للأنظمة الضريبية للدول النامية»

---- غير متاح

2/4/7 الضرائب المباشرة وغير المباشرة

الضرائب المباشرة

هي تلك الضرائب التي تفرض على المؤسسات والأفراد والممتلكات وتمثل

حوالي من 20% إلى 40% من العوائد الضريبية الإجمالية لكثير من الدول النامية ، وتتراوح بين 12% إلى 20% ، من الناتج القومي الإجمالي لهذه الدول .

الضرائب غير المباشرة

مثل ضرائب الاستيراد والتصدير (الضرائب الجمركية) وضرائب المنبع (ضرائب المشتريات والمبيعات وضرائب رقم المبيعات) ، وتمثل المصدر الرئيسي للعوائد المالية . ويوضح جدول رقم (17-2) هيكل الضرائب ومصادر العوائد لـ 22 دولة نامية . وجدول (17-3) يوضح كيف أن العبء الضريبي يوزع بين مجموعات مختلفة في عينة من 12 دولة نامية . ويلاحظ أن الأنظمة الضريبية المباشرة والغير مباشرة ، في كثير من دول العالم الثالث تكون تصاعدية . أما في حالة مثل المكسيك نجد أن الفئات من محدودي الدخل يدفعون نسبة عالية من دخولهم في الضرائب أكثر من المجموعات مرتفعة الدخل ، وبالتالي فهي ضريبة تنازلية .

إن فرض الضرائب في الدول النامية له غرضان تقليديان هما :

الأول : الامتيازات الضريبية والحوافز المالية والتي كانت تمثل وسائل لتحفيز المشروعات الخاصة ، حيث تقدم للمستثمرين الأجانب لحثهم على توطين مشروعاتهم في هذه الدول مثل الحوافز الضريبية ، والتي تزيد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية أى بهدف تشجيع الاستثمار . وهذا هو الهدف الاستثماري للضرائب .

الثاني : هو تعبئة الموارد المالية لتمويل الإنفاق العام ، فأياً كانت الأيدلوجية السياسية أو الاقتصادية في الدول الأقل نمواً فإن التقدم الاجتماعي والاقتصادي بها يعتمد بدرجة كبيرة على قدرة الحكومات على توفير العوائد الكافية لتمويل برامجها للإنفاق على الخدمات العامة ، الصحة ، التعليم ، البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية . بالإضافة إلى أن معظم دول العالم الثالث تتورط مباشرة في أنشطة اقتصادية وطنية من خلال ملكيتها وإدارتها لمؤسسات عامة ، ووكالات تجارية عامة ، وفرض الضرائب المباشرة والغير مباشرة يمكن الحكومة من توفير رؤوس الأموال والمصروفات الجارية لهذه المؤسسات والمشروعات العامة والتي كثيرمنها تحقق خسائر ، وهذا هو الهدف التمويلي للضرائب .

وفي السنوات الأخيرة ، فإن كثيراً من الدول النامية واجهت مشاكل عديدة ، منها ارتفاع عجز الموازنة (تزايد الإنفاق العام عن الإيرادات العامة) وذلك نتيجة الجمع بين البرامج التنموية الطموحة والصدمات الداخلية السلبية الغير متوقعة ، مع أعباء الديون المتزايدة وهبوط أسعار السلع ، والعجز التجاري المتزايد وانخفاض التدفقات الاستثمارية العامة والخاصة الأجنبية .

جدول (17-3) العوائد الضريبية طبقًا لمجموعات الدول ومجموعات الضرائب
(نسبة من إجمالي المتحصلات)

المدى	المعدل	ضرائب الدخل				الضرائب المحلية على السلع والخدمات			
		الإجمالي	أفراد	مؤسسات	أخرى	إجمالي	ضريبة القيمة المضافة VAT	استقطاعات	أخرى
0-349	241	19,68	8,71	10,73	0,97	32,28	14,98	12,68	4,44
350-849	548	29,55	12,25	15,47	1,22	26,19	8,63	15,73	3,46
850-1,699	1,195	30,29	11,05	17,50	3,77	25,76	10,11	10,54	5,14
1,700 أو أكثر	3,392	35,63	9,09	23,09	3,89	27,40	12,57	9,95	6,43
كل الدول	1,330	28,70	10,25	16,53	2,43	27,93	11,66	12,23	4,88

المصدر : فيتوتانزي «الخصائص الكمية للنظم المالية للدول النامية» مقتبس من نظرية الضرائب للدول النامية VAT = قيمة الضرائب المضافة

تابع جدول (17-3)

ضرائب الاستيراد	ضرائب التصدير	أخرى	الأمان الاجتماعي	ثروة وممتلكات	أخرى	الإجمالي
30,14	8,37	0,73	3,23	2,05	3,51	39,25
32,87	4,19	0,99	2,02	1,76	2,49	38,06
23,72	4,85	0,89	6,74	3,04	4,66	29,47
13,01	2,08	0,31	15,64	3,05	2,88	15,40
24,98	4,91	0,73	6,86	2,48	3,4	30,63

إن أمام حكومات دول العالم الثالث اختيارات قليلة وهي (بافتراض الخضوع لضغط صندوق النقد الدولي) أن تتعرض إلى الاقتطاع المالي القاسي ، والذي يعني

تخفيض الإنفاق الحكومي والذي معظمه على الخدمات الاجتماعية ، أو زيادة العوائد من خلال زيادة حصيلة الضرائب .

إن إمكانية فرض الضرائب تعتمد على خمسة عوامل هي :

1- نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .

2- درجة عدم العدالة في توزيع الدخل .

3- الهيكل الصناعي للاقتصاد وأهمية تنوع الأنشطة الاقتصادية (أهمية التجارة الخارجية ، أهمية القطاع الحديث ، مدى المشاركة الأجنبية في المشروعات الخاصة) .

4- الموقف الاجتماعي والسياسي والمؤسسي والقوة النسبية للفئات المختلفة (ملاك الأراضي الكبار في مواجهة الصناع ، واتحادات التجارة) .

5- الكفاءة الإدارية ، والأمانة ، وقدرة فروع الحكومة على تحصيل الضرائب .

وسوف نفحص المصادر الأساسية للعوائد الضريبية العامة المباشرة والغير مباشرة ، ويمكن أن نتأمل كيف يستخدم النظام الضريبي كمثال لتحقيق النمو الاقتصادي .

ضرائب الدخل والممتلكات

إن حصيلة عوائد ضرائب الدخل المتحصلة كنسبة من الناتج القومي الإجمالي GNP تقل في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة ، حيث إن الهيكل الضريبي في الدول المتقدمة تصاعدي ، فأصحاب الدخول المرتفعة نظريًا يدفعوا نسبة عالية من الدخل كضرائب ، ومع ذلك فإن متوسط الضرائب في بعض الدول مثل الولايات المتحدة لا يختلف كثيراً بين مستويات الدخول المتوسطة والدخول العالية .

ويعرض لنا جدول رقم (17-4) موقف مشابه ينتشر في كثير من الدول النامية لأن هناك فجوات ضريبية ومخارج للأفراد مرتفعي الدخل من دفع الضرائب ، حيث تكثر في الدول النامية الاستثناءات واختلاف المعدلات الضريبية على الدخول ، والضعف الإداري العام في تجميع الضرائب ، والذي يعني أن أقل من 3% من الكثافة السكانية في العالم الثالث هي التي تدفع ضرائب الدخل فعلاً ، هذا بالمقارنة بـ 60%

إلى 80% من السكان في الدول المتقدمة تدفع الضرائب . وهذا يؤكد عمق التهرب الضريبي في الدول النامية بالمقارنة بالدول المتقدمة . وهذا يؤثر سلبًا على الحصيلة الضريبية في الدول النامية ، حيث إنه من الصعب ، والمكلف جداً وغير مرغوب فيه اقتصاديًا أن تجمع ضرائب الدخل من الفقراء في الدول النامية بينما يستثنى ويتهرب الأغنياء من دفعها .

ولكن حقيقة أن معظم الدول النامية لا تحصل الضرائب المستحقة على الأثرياء بأكملها بينما تحصل منهم على نسبة عالية مقارنة بالفقراء .

وفي الدول التي تمثل فيها ملكية الممتلكات والأصول محدد لاختلافات الدخول (معظمها في آسيا وأمريكا اللاتينية) يمكن أن تكون ضرائب الملكية كافية ، مع وجود آلية إدارية بسيطة وكفء لكل من : **توليد العوائد العامة ، ومعالجة الانحرافات في توزيع الدخول .**

ولكن كما هو ملاحظ في جدول (17-2) أن دولة واحدة فقط من اثنتين وعشرين دولة مدونة بالجدول تمثل بها ضرائب الممتلكات أكثر من 4,2% من العوائد العامة الإجمالية . وهذا يعني أن الضرائب المتحصلة من الممتلكات في الدول النامية قليلة جداً ، وتشكل نسبة منخفضة من إجمالي الحصيلة الضريبية .

وبالإضافة إلى ذلك وبالرغم من المعرفة العامة بانخفاض الدخل وعدم التكافؤ ، فإن نصيب ضرائب الممتلكات من الضرائب المباشرة الإجمالية ظلت كما هي لأغلبية الدول النامية على مدار العقدين السابقين . وهذه الظاهرة لا يمكن أن تنسب إلى عدم كفاءة الحكومات في تجميع الضرائب أكثر من أنها تنسب إلى القوة الاقتصادية والسياسية ، وتأثير ملاك الأراضي والفئات الحاكمة في كثير من دول آسيا وأمريكا اللاتينية .

إن الإرادة السياسية لتنفيذ برامج التنمية يجب أن تتضمن الرغبة في والقدرة على استقطاع العوائد العامة من المصادر المختلفة المتاحة لتمويل مشروعات التنمية ، وذلك لأن الإيرادات العامة أداة مهمة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

جدول (4-17) العبء الضريبي طبقًا لفئات الدخل (مباشرة ، وغير مباشرة كنسبة من الدخل)

الدولـــــة	دخل منخفض	دخل متوسط	دخل مرتفع
الأرجنتين	17,2	19,8	21,4
البرازيل	5,2	14,3	14,8
شيلي	18,5	16,2	26,7
كولومبيا	17,1	13,1	29,9
كينيا	11,5	8,8	12,7
لبنان	8,4	20,2	20,3
ماليزيا	17,7	16,5	42,1
المكسيك	40,2	22,7	14,9
باكستان	15,0	9,6	25,3
بيرو	4,8	17,4	26,6
الفلبين	23,0	16,9	33,5
كوريا الجنوبية	16,4	15,7	21,6

المصدر : إيمانويل جيمينيز «الدعم العام للصحة والتعليم في الدول النامية» بحث البنك الدولي(يناير 1986) جدول 5 .

الضرائب على دخل الشركات

تبلغ نسبة الضرائب على أرباح الشركات ، سواء المحلية أو الأجنبية ، أقل من 3% من الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول النامية ، بالمقارنة بما يزيد على 6% في الدول المتقدمة . ويعود السبب في نقص حصيلة هذه الضرائب في الدول النامية إلى الانخفاض النسبي في أنشطة الشركات في اقتصاد هذه الدول . وربما الأمر الأكثر أهمية في هذا الخصوص ، هو اتجاه حكومات الدول النامية إلى منح كافة أشكال الحوافز والامتيازات الضريبية للمشروعات الصناعية والتجارية . ففي المعتاد ، يتم منح المشروعات الجديدة فترات سماح طويلة (تصل أحياناً إلى 15 سنة) تعفى خلالها من الضرائب ، وفي أحيان أخرى تحذف الضرائب المفروضة عليها ، وغير ذلك من تدابير تهدف إلى تقليل الأعباء الضريبية على الشركات .

وفي حالة الشركات متعددة الجنسية ، نجد أن قدرة حكومات الدول النامية على تحصيل قدر كبير من الضرائب تكون محدودة للغاية ، ويعود ذلك إلى قدرة هذه الشركات على نقل أرباحها من دولة إلى دولة أخرى ذات معدلات ضريبية منخفضة باستخدام أسعار التحويل التي أشرنا إليها في فصل سابق (الفصل الخامس عشر) .

الضرائب غير المباشرة على السلع

إن أكبر مصدر منفرد للإيراد العام في الدول النامية يتمثل في فرض الضرائب على السلع ، سواء أخذ ذلك شكل ضريبة استيراد ، أو ضريبة تصدير ، أو ضريبة إنتاج . . .الخ (انظر الجدول رقم 17-2 ، 17-3) . وهذا النوع من الضرائب الذي يدفعه الأفراد والشركات ، يعتبر سهلاً نسبياً من حيث تقدير الحصيلة والتحصيل . وينطبق هذا الأمر بصفة خاصة على الضرائب المفروضة على السلع الأجنبية ، حيث ينبغي أن تعبر حدود الدولة ، ويتم تداولها بواسطة عدد محدود من تجار الجملة . وهذا هو السبب في ارتفاع نسبة حصيلة هذه الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة . وبالطبع تزداد نسبة هذه الحصيلة إلى الناتج القومي عندما تكون الدولة أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي .

وهناك مجموعة من المبادئ الاقتصادية والإدارية التي تحكم اختيار السلع التي يتم فرض الضرائب عليها ، حتى يتم تقليل نفقات التحصيل وتعظيم الإيراد . وتتمثل أبرز هذه المبادئ فيما يلي :

أولاً : يجب أن تكون السلعة منتجة أو مستوردة بواسطة عدد صغير من الشركات المرخص لها حتى تتم السيطرة على عمليات التهرب الضريبي .

ثانياً : ينبغي أن تكون مرونة الطلب السعرية على هذه السلع منخفضة ، بحيث لا يتأثر الطلب الكلي على هذه السلعة كثيراً نتيجة ارتفاع أسعار البيع بسبب فرض الضريبة .

ثالثاً : يجب أن تتمتع هذه السلع بارتفاع في درجة مرونة الطلب الدخلية ، وبالتالي كلما ارتفع دخل المستهلك ، زادت الحصيلة التي يمكن جمعها .

رابعاً : من منظور العدالة الاجتماعية ، يفضل فرض هذه الضرائب على السلع الترفية مثل السيارات الفاخرة ، والثلاجات والأجهزة المنزلية ، والأغذية

الفاخرة . .إلخ ، وهي سلع تقوم باستهلاكها الفئات ذات الدخل المرتفع . وينبغي تجنب فرض هذه الضرائب على السلع الأساسية من غذاء وملابس وأدوات منزلية ، وهي السلع التي تستهلكها الأغلبية الفقيرة في المجتمع ، وذلك بالرغم من توافر الشروط الثلاثة الأولى في هذه السلع .

مشاكل إدارة الضرائب

إن قدرة حكومات الدول النامية على تجميع الضرائب لبرامج الإنفاق العام ، ولكي تستخدم النظام الضريبي كأساس لتعديل توزيع الدخول الفردية ، سوف لا يعتمد فقط على تشريع القوانين الضريبية المناسبة . فالأمر الأكثر أهمية هو كفاءة ونزاهة السلطات الضريبية في تطبيق هذه القوانين .

ففي كثير من الدول النامية نجد أن حصيلة الضرائب المنخفضة يمكن أن ترجع إلى أن التدابير الضريبية المحتمل أن تكون غير إجبارية ولا تنفذ بدقة وكفاءة ، وذلك لأحد الأمرين : إما لعدم قدرة الإدارة على التعامل مع الممولين أو للفساد الإداري ، حيث يكون هناك تواطؤ بين جامعي الضرائب وممولي الضريبة .

إن الإدارة الكفء تتكون من أشخاص على درجة كبيرة ومن النزاهة ، وهذا في الغالب هو المطلب الأساسي للحصول على عوائد مرتفعة .

ولذلك فإن قدرة حكومات دول العالم الثالث على زيادة عوائدها الضريبية من خلال تغطية الفئات مرتفعة الدخل ، ومكافحة التهرب الضريبي ، والذي يتم بواسطة الشركات والأفراد الأجانب والمحليين ، هي التي سوف تحدد كفاءة النظام الضريبي في إنجاز وظيفتيه الأساسيتين وهما : توليد العوائد العامة الكافية لتمويل برامج التنمية الموسعة ، ونقل الدخل من الفئات مرتفعة الدخل إلى الفئات منخفضة الدخل . وذلك بالطبع يعتمد على الرغبة والقدرة السياسية في سن القوانين والإلزام بها .

5/17 الإدارة العامة : المورد الأكثر ندرة

Public Administration: The Scarcest Resource

في كل مناقشتنا السياسية ، حافظنا على التعليق عن واحد من أكثر النواقص أهمية في عملية التنمية ، والنمو الاقتصادي وهو نقص القدرات الإدارية والمؤسسية

الخاصة والعامة . فكثير من المراقبين سوف يجادلوا بأن عدم وجود القدرات الإدارية والمؤسسية في الدول النامية هي أكثر العوامل ندرة في العالم النامي .

فالمشكلة لا تقتصر فقط على عدم وجود الخبرة والتدريب ، ولكنها أيضًا ترتفع إلى درجة عدم الاستقرار السياسي في كثير من الدول النامية . فعلى الدوام تتغير السلطة ، ومن المحتمل أن اعتبارات الرخاء العام والرفاهية الاقتصادية تكون شيء ثانوي ، بالقياس إلى الولاء السياسي . والمسئولون بالدولة يتأثرون بتغيرات السلطة . ومن الصعب جداً الحفاظ على استمرارية وتنفيذ السياسات . إلا أن الإدارة العامة من المحتمل ألا تعمل بكفاءة في ظل عدم سيادة القانون والفوضى العامة . أو في حالة عدم الرقابة على القضايا الأساسية والنزاع القبلي والإقليمي داخل المجتمع ، فذلك دائماً ينعكس على الإدارة العامة وأعمال الأقسام الحكومية والمؤسسات العامة . إن الإدارة العامة الكفء تعتبر مورد نادر في معظم الدول النامية .

6/17 المشروعات المملوكة للدولة (المشروعات العامة)

State - Owned Enterprises

مع مشاكل الإدارة العامة في الدول النامية انتشرت أنشطة المشروعات المملوكة للدولة ، والتي تمتلكها وتديرها الحكومات .

وأثناء العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية ، كان هناك نمو سريع في أعداد وأحجام هذه المشروعات في معظم الدول النامية ، بالإضافة إلى المرافق العامة (الغاز ، المياه ، الكهرباء ، النقل ، السكك الحديدية ، والمطارات والمواصلات ، أيضاً الاتصالات والخدمات البريدية ، والتليفونات) فالمشروعات المملوكة للدولة تتركز في القطاعات الرائدة مثل الصناعات الضخمة ، قطاع التشييد ، التمويل ، الخدمات ، المصادر الطبيعية والزراعة وغيرها .

فعلى سبيل المثال في السنغال وتنزانيا وبنجلاديش والهند والمكسيك ونيجيريا تنتج المشروعات المملوكة للدولة أكثر من 75% من إجمالي المخرجات من المصادر الطبيعية . وفي كل من سوريا وتونس ومصر وأثيوبيا فإن المشروعات المملوكة للدولة تخرج 60% من القيمة المضافة في قطاع الصناعة .

ومع ذلك فـقـد خـفـضت الـصين عـددالمشـروعات المملوكة للدولة في العـقد الماضي . وحتى عام 1995 كانت المشروعـات المملوكة للدولة توظف 170 مليون عامل حضري ، وكـانت تنتج تقريباً 30% من المخرجات الصناعية في الدولة . ومع ذلك فقد كانت 43% من هذه المشروعات تحقق خسائر .

إنه من الواضح أن المشروعات المملوكة للدولة لعبت دوراً رئيسيًا في اقتصاديات الدول النامية في النصف الثاني من القرن الـ20 والتي كانت تمثل من 7% إلى 15% من الناتج المحلي الإجمالي ، وأحياناً أكثر من ذلك . فعلى سبيل المثال ، في أثناء الثمانينات كـانت المشروعـات المملوكـة للدولة تسـاهم بـ10% : 20% من المخرجات المحلية في السنغال ، غانا ، الهند ، زيمبابوي ، تونس ، فنزويلا ، وتقريبًا 30% من المخرجات المحلية في غانا وزامبيا ، بالإضافة إلى ذلك فإن المشروعات المملوكة للدولة تمثل قيمة عالية من الاستثمار في الدول النامية ، حيث تشارك بخمس الاستثمار المحلي الإجمالي . وبالرغم من أن المشروعـات المملوكـة للدولة تساهـم في المخرجات المحليـة ، وتكوين تراكم رأسمـالي كبير إلا أنها أيضاً تمتص مقادير كبيرة من الموارد . وفي حالات كثيرة تمثل عبء مـالي ثقيل على الحكومات . فـعلى سبـيل المثال في دراسـة تمت على اقتصاديات سبعة وعشرين دولة نامية اتضح أن متوسط المدفوعات للمشروعات المملوكة للدولة من الميزانية أكـثر من 3% من الناتج المحلي الإجمالي ، ويمثل الإنفاق الجاري فقط 1,4% من الناتج المحلي الإجمالي ، ووجد أن المشروعات المملوكة للدولة أكبـر المقـترضين بالنقد الأجنبي ، وتمثل 28% من حـجم قروض العـالم الثـالث من العـملات الأوربية في الثمـانينات . أيضًا فإنهـا تمتص جزء كبير من الائتمان المحلي خاصة في الدول الصغيرة ، مثل مالي ، والسنغال . فعلى سبيل المثال 40% من الائتمان المحلي كان يذهب إلى المشروعات المملوكة للدولة .

إن معرفة أسباب خلق وتكوين هـذه المشروعـات بالرغم من استهلاكـها المتزايد للمـوارد النادرة أمر هام . إن السـبب في ذلك يعـود إلى الأهمية الاستـراتيـجية لهـذه المشروعـات في اقتصـاديات الدولة النامية . إن بعض أسباب خلق هذه المشروعـات كانت قد اقترحت في الفصل السادس عشر . وأحد هذه الأسباب ، هو إصرار القوة الاحتكارية في كـثير من الدول النامية على السيطرة ، فإن الرقـابة الحكومية المباشـرة تستدعي التأكـد من أن الأسعـار لا ترتفع عن تكاليف الإنتاج الحدية . وعـلاوة على

ذلك كما ذكر ، هو التأكد من أن السلع ذات الأهمية الاجتماعية المرتفعة ، دائماً تقدم بأسعار أقل من تكلفتها أو حتى مجاناً . ومن هنا فإن القطاع الخاص ليس له أي دوافع أو محفزات على أن يقوم بالإنتاج لمثل هذه السلع ، وعلى الحكومة في هذه الحالة أن تكون مسئولة عن ذلك وتكون وسيلتها للانتاج هي المشروعات العامة المملوكة لها .

والسبب الثاني من إنشاء المشروعات المملوكة للدولة هو التكوين والتراكم الرأسمالي ، والذي يظهر بالتحديد في المراحل المبكرة من التنمية ، عندما تكون المدخرات الخاصة منخفضة جداً . فالاستثمار في البنية الأساسية في هذه المرحلة يكون أمراً حاسماً لوضع قاعدة للاستثمار اللاحق . وتظل المشروعات المملوكة للدولة هامة أيضًا في المراحل التالية خاصة في الصناعات الكبيرة والتي تحتاج إلى موارد ضخمة . أيضًا نقص البواعث والمحفزات للقطاع الخاص للاشتراك في أنشطة اقتصادية واعدة لنقص العوامل المشجعة لذلك مثل عدم التأكد الذي يتعلق بحجم السوق المحلي ، ومصادر التمويل الهشة وغياب التكنولوچيا ، والعمالة الماهرة ، يعد الدافع الثالث من أجل إنشاء المشروعات المملوكة للدولة . أيضاً قد ترغب حكومات العالم الثالث في توسيع التوظف ، وتسهيل التدريب للقوة العاملة عن طريق إشراكهم في الإنتاج العام . أيضًا قد ترغب في زيادة العوائد من العملات الأجنبية عن طريق إنشاء الصناعات التصديرية . كما قد تسعى الحكومات إلى توطين المشروعات في بعض المناطق بذاتها ، وبالتحديد تلك المناطق التي تعد مناطق تخلف اقتصادي ، والتي لا يوجد بها بواعث ومحفزات للقطاع الخاص لإنشاء نشاط اقتصادي بها . كل ذلك يشجع الحكومة لإنشاء المشروعات العامة .

من الأسباب الأخرى وراء إنشاء المشروعات المملوكة للدولة رغبة بعض حكومات دول العالم الثالث في التحكم الوطني في القطاعات الاستراتيچية من الاقتصاد مثل الدفاع ، أو على المشروعات المملوكة أجنبيًا ، والتي تتعارض أهدافها مع أهداف الدولة أو على بعض القطاعات الرائدة لأغراض استراتيچية . أيضاً إن التدخل الحكومي ربما يأتي نتيجة الاستقلال الحديث أو إفلاس الصناعات الخاصة الرائدة . وفي النهاية فإن البواعث الأيديولوچية قد تكون عامل هام في خلق وإنشاء مثل تلك المشروعات المملوكة للدولة .

1/6/17 تحسين أداء المشروعات المملوكة للدولة

بالرغـم من هذه الأسـباب المقنعـة الكثـيرة لـوجـود هذه المشـروعـات ، إلا أنهـا أصبحت مـوضوعـة تحت الهجوم المتزايد لإهدارها للموارد العامة . كمـا أشير إلى أن المشروعـات المملوكة للدولـة تحدث طلب زائد على التـمـويل الحكومي وأيضًا على الائتمـان المحلي والأجنبي مما يشكل ضغطًا متزايداً على ميـزانيات تلك الدول . وفي حالات كثيرة تزداد مستويات هذا الطلب نتيجة الربحيـة المنخفـضة وعـدم كفاءتها . أيضاً يصعـب تعميمها عبر الدول النامية كلها والقول بأن المشروعـات المملوكة للدولة في كثير من الدول النامية أظهرت عجز كـبير . فـالمشروعات التركية على سبيل المثال تتوسط خسـائر صـافية تعادل 3% من الناتج المحلي الإجمالي ، بينمـا تظهر المشـروعات المملوكة للدولة المكسيكية خسائر صافية تعادل 1,2% من الناتج المحلي الإجمالي .

إن دراسـة المشـروعـات المملوكـة للدولة في أربع دول أفـريقـيـة وهي : (غـانا ، السنغـال ، تونس ، زامـبيا) أيضاً تظهـر الأداء السيئ للقطاع العـام ، حيث إن مـعظم المشروعـات في هذه الدول قد فشلت في تحقيق أرباح ، وتعـمل في ظل وجـود عـجز الميزانية وتثبت أنها بالوعـة ومستنقع لـلموارد الحكومية . وأيضاً إذا نظرنا إلى الإنتاجية ، فقد كانت أقل من إنتاجية القطاع الخاص ، فضلاً عن أن هذه المشروعات الأفريقية كانت أقل نجاحاً في خلق فرص التوظف نتيجة لتحيزها تجاه المشروعات كثيفة رأس المال .

وهناك أسباب عديدة تساهم في تأكيد الأداء السيئ للمشروعات المملوكة للدولة تتضح في تدهور مؤشـرات الربحية والكفـاءة ، وربما أكثـرها أهمية هو اخـتلاف هذه المشروعات عن مشروعات القطاع الخاص في أنها تعـمل على تحقيق كل من الأهداف الاجـتماعـيـة والأهداف الاقتصـادية معـاً . فتـعـمل على تقـديم السلع بأسـعـار أقل من التكلفـة في مـحاولة لدعم السلع العـامـة ، أو تعيين عـمـالة زائدة لمواجـهـة أغراض التـوظيف القـوميـة ، وبالـتالي تقلل الربحيـة . والعـامل الآخر الذي يؤثر على ربحية وكفاءة المشروعات المملوكة لـلدولة هو مركزية صنع القرار ، والتي لا تسمح إلا بمرونة قليلة للمـديرين في العـمل اليـومي في تلك المؤسـسـات ، بالإضـافـة إلى المشـاكل البيروقراطية في عـملية الإدارة ، فكثير من صـانعي القرار لا يخضعـون للمساءلة عن أدائهم ، وقليل من البواعث والمحفزات لتحسين عملية صنع القرار هي التي تتوافر .

وأخيراً بالرغم من وفرة عرض الأيدي العاملة والتوظف في الدول الأفريقية الأربع فقد دخلت هذه الدول في المشروعات كثيفة رأس المال لتوافر رأس المال ودعم معدلات الفائدة المنخفضة . ويوجد اختياران بديلان لهذه المشاكل التي اجتاحت المؤسسات العامة في كثير من الدول النامية ، هذان الاختياران هما :

1- نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، وهي عملية تعرف باسم «الخصخصة» أو الاستخصاص .

2- (في ظل القطاع العام) يجب توفير اللامركزية في صنع القرارات ، للسماح بمرونة أكثر ومحفزات للمديرين لزيادة الكفاءة والإنتاجية وتوفير رؤوس الأموال بمعدلات السوق ، والذي ربما يمنع التحيز تجاه المشروعات كثيفة رأس المال .

إن الحكومة الصينية على سبيل المثال اتخذت خطوات هامة في هذا الاتجاه خلال الثمانينات خاصة عندما أعطت استقلالية كبرى في إدارة المشروعات تأكيداً للامركزية ، ورفعت المنافسة فيما بين كثير من مشاريعها الحكومية الحضرية . أي اختارت البديل الثاني بينما اختارت دول كثيرة أخرى البديل الأول ، وهو الاتجاه نحو نقل الملكية للقطاع الخاص مثل مصر وبعض دول أوربا الشرقية .

وباختصار فإن المؤسسات العامة يمكن أن تظل تلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية طالما توجد الإدارة السياسية لتقليل إساءة استخدام القوة ووجود الرغبة الاقتصادية لتصحيح الأسعار الاجتماعية لتتجه إلى أسعار السوق ، وهي الأسعار التي تتحدد طبقًا لقوى العرض والطلب ودون تدخل من جانب الدولة .

2/6/17 الخصخصة: النظرية والخبرة

إن خصخصة المشروعات المملوكة للدولة في القطاعات المالية والإنتاجية تحتوي على فرض أن الملكية الخاصة تؤدي إلى مزيد من الكفاءة والنمو السريع . وفي أثناء الثمانينات والتسعينات تم تشجيع ودعم الخصخصة بواسطة الوكالات الثنائية ومتعددة الأطراف مثل (USAID) والبنك الدولي . وكثير من الدول النامية رحبت بذلك ، وأيضًا توسعت في قبول مزيد من الاتفاقيات ، وذلك للاعتقاد بأن الخصخصة تحسن من الأداء وتزيد من المخرجات وتخفض من التكاليف . ويجادل الكثير بأنها تخفض من الإنفاق الحكومي والدين العام المحلي والخارجي . وأخيراً فإن مؤيدي

الخصـخصة يرون أنهـا طريق لتـوسيع قاعـدة الملكيـة ومـدى الاشتـراك في النشـاط الاقتصادي لما لذلك من فوائد اقتصادية كثيرة خاصة على مؤشري الربحية والكفاءة .

وفي أثناء الفترة بين عـام 1980 وعـام 1992 فإن هناك أكثر من 15000 مشروع تم خصخصتها في العـالـم ، وأكثر من 11000 منهم كانوا في ألمانيـا الشرقية سـابقًا . أما في الدول النامية فإن عدد المشروعات التي تم خصخصتها يصل إلى 450 في أفريقيا و900 في أمريكا اللاتينية ، وحوالي 180 في آسيا .

كما أن المكسيك وشيلي والأرجنتين قادوا هذه الحركة (حركة الخصخصة) في أمريكا اللاتينية .

وفيما بين الدول منخفضة الدخل نجد أن الخصخصة زادت بسرعة حذرة خاصة في المشروعات منخفضة القيمة . ويوضح جدول (17-5) قائمة بأكبر عمليات الخصخصة من حيث القيمة (أكثر من 100 مليون دولار) . إن الخصخصة في خلال (1980 : 1992) كما هو واضح أكثرها كانت تحدث في أمريكا اللاتينية وبالتحديد في المكسيك ، حيث إن معظم الدراسات تشير إلى أن الخصخصة ناجحة في زيادة الكفاءة وزيادة المخرجات خاصة في الدول مرتفعة ومتوسطة الدخل . أما في الدول الفقيرة فإن النتيجة أقل وضوحاً فبعض الإيجابيات قد حدثت والبعض الآخر لم يحدث . إن آثار الخصخصة على توزيع الدخل من المحتمل أن تزيد من الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، وذلك لأن الأصول المخصخصة تتركز في أيدي الصفوة القليلة من الأغنياء المحليين والدوليين . وبالتالي تزداد الهوة بين الأغنياء والفقراء كما تزداد البطالة ، وهذه هي أهم الآثار السلبية الاجتماعية لعملية الخصخصة .

فعلى سبيل المثال ، فإن كثير من مبيعات المشروعات المملوكة للدولة سابقًا في أمريكا اللاتينية تم بيعها بدون مزايدة عادلة ودائماً بأسعار امتيازية ، ولا تعكس السعر الحقيقي لهذه المشروعات . نفس الشيء حدث في منتصف عام 1997 في وقت الأزمة الأسيوية عندما أدى انخفاض قيمة العملة إلى السماح للمستثمرين الأجانب بشراء مشروعات محلية مقومة بأسعار منخفضة . أيضاً فإن بعض حالات الخصخصة قد تحول من الاحتكار الحكومي إلى الاحتكار الخاص . وبالتالي السماح لبعض الأفراد بجني أرباح احتكارية ، وذلك حدث بالفعل من قبل بينما فقد مئات الآلاف من العمال وظائفهم .

جدول (17-5) عمليات الخصخصة بقيمة 100 مليون دولار أو أكثر

الاقتصاد	المشروعات	تاريخ البيع	إجمالي الصفقة (مليون دولار)	القطاع
– المكسيك	بانكومير	91/10	2,550	المصرفي
– المكسيك	بانكاميكس	91/9	2,300	المصرفي
– كوريا الجنوبية	كوريا للطاقة الكهربائية	89/6	2,100	الطاقة
– فنزويلا	كانتف	90/11	1,885	الاتصالات اللاسلكية
– المكسيك	تيل مكس	90/12	1,760	الاتصالات اللاسلكية
– الأرجنتين	أنتيل	90/11	1,244	الاتصالات اللاسلكية
– البرازيل	أوسيميناس	91/12	1,430	الصلب
– المكسيك	مالتي بانكوكومرمكس	92/2	8,72	المصرفي
– المكسيك	مكسيكنا دي كوبر	88/10	1,360	تعدين
– المكسيك	بانكا سيرفين	92/1	909	المصرفي
– ماليزيا	تلي كوم ماليزيا	90/10	861	الاتصالات اللاسلكية
– البرازيل	كوبيسول	92/5	839	البتروكيماويات
– المكسيك	كانانيا	90/9	475	تعدين
– الأرجنتين	سوميسا	92/10	404	الصلب
– الفلبين	فلبين أير لينز	92/1	368	الخطوط الجوية
– تايوان	تشينا ستيل	89/4	285	الصلب
– المكسيك	أيروفياز دي مكسيكو	88/11	339	الخطوط الجوية
– الفلبين	نونوك	90/10	325	تعدين
– الأرجنتين	أيرولينز أرجنتينز	90/4	285	الخطوط الجوية
– المكسيك	بانكا كريمي	91/6	248	المصرفي
– المكسيك	مالتي بانكو دي ميركانتيل	91/6	204	المصرفي
– المكسيك	سيكارتسا (1)	91/11	170	الصلب
– المكسيك	بانبايس	91/6	182	المصرفي
– شيلي	كومبانيا دي تليفونوس	88/1	170	الاتصالات اللاسلكية
– المكسيك	سيديز ميكس نورث	91/11	145	الصلب
– فنزويلا	فياسا	91/9	145	الخطوط الجوية
– المكسيك	ميكسيكانا دي أفياشون	89/6	140	الخطوط الجوية
– البرازيل	أراكرز	88/5	130	صناعة الورق
– تركيا	بيتكيم	90/6	125	البتروكيماويات

– بيرو	هيرو بيرو	92/12	120	تعدين
– بولندا	كويدزين	92/8	120	صناعة الورق
– المجر	تنجسرام	89/5	110	المعدات الكهربائية
– المكسيك	نيكو هوتيل	88/10	110	الفندقة
– المكسيك	تيريفالتوس مكسيكانوس	88/1	106	الكيماويات
– كولومبيا	بابيلكول	90/8	100	صناعة الورق

المصدر : سنيتا كيكيري ، جون نيليز ، وماري شيرلي «الخصخصة دروس من اقتصاديات السوق» بحث البنك الدولي (يوليو 1994) جدول (1) .

كما تطرح الخصخصة أسئلة أخرى عديدة مثل دراسات الجدوى ، التمويل المناسب ، الهيكل القانوني ، وحقوق الملكية ، والصفوة المتنافسة ، ومجموعات المستفيدين (والمسئولين) والبيروقراطيون في مقابل مصالح رجال الأعمال المحليين والأجانب . فإما الخصخصة المنتشرة بهذه الصورة وبعيوبها أو الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الموجود بمشاكله المختلفة .

إنه ليس من الكافي إعلان أن الخصخصة من الممكن أن تقود إلى ربحية أعلى ، وتعظيم المخرجات أو حتى تخفيض التكاليف كما يقول كثير من الاقتصاديين الليبراليين ، وإنما العبرة بالطريقة والكيفية التي تتم بها تلك العملية .

7/17 الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية

Military Expenditure and Economic Development

1/7/17 الحجم والأثر الاقتصادي

من بين إحدى النقاط الهامة للإنفاق الحكومي ، والتي عادة لا تناقش في أدبيات التنمية هي تزايد حجم الإنفاق العسكري . إن الإنفاق العسكري في الدول النامية ، منذ أوائل السبعينات ارتفع بسرعة عالية بالرغم من الكساد العالمي الذي أدى إلى الانخفاض في عوائد التصدير . وأن ديون السلاح الخارجية والإنفاق العسكري في العالم الثالث قد تضاعف ثلاث مرات في أثناء السبعينات خاصة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، فالزيادة الإجمالية التي حدثت في الانفاق العسكري بلغت

22% في عام 1995 ، كما أن الإنفاق العسكري الإجمالي في الدول النامية يمثل 1,54 بليون دولار بنسبة 19,3% من الإنفاق العسكري العالمي ، أيضًا هذا يمثل انخفاض بسيط للإنفاق العسكري ، والذي وصل إلى 155 بليون دولار في عام 1984 . انظر جدول رقم (17-6) فإن هذا الإنفاق يؤدي إلى حدوث عجز في الكثير من ميزانيات الدول النامية ، كما يعوق التقدم تجاه عالم أكثر سلاماً .

جدول (17-6) اتجاهات الإنفاق العسكري العالمي (1960 - 1995 ، الأرقام بالمليون دولار)

السنة	الدول النامية	الدول الصناعية	العالم	الدول النامية نسبة من الإنفاق العالمي
1960	35	385	420	% 8,3
1970	75	545	620	% 12,1
1980	137	618	755	% 18,1
1984	155	750	905	% 17,1
1987	132	838	970	% 13,6
1990	123	762	885	% 13,9
1994	118	649	767	% 4
1995	154	644	798	% 19,3

المصدر : البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية ، 1992 و 1997 (نيويورك ، مطبعة جامعة أكسفورد ، 1992 ، 1997) .

وجدول رقم (17-7) يوضح الدول العشر المرتفعة والمنخفضة للإنفاق العسكري كنسبة من الإنفاق الاجتماعي في الدول النامية .

يتضح من هذا الجدول ، أن الدول النامية تنفق تقريباً نفس نسبة الإنفاق على برامج التنمية العامة ، على الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .

إن معدل الإنفاق العسكري بالنسبة إلى الإنفاق على التعليم والصحة تقريباً مرتان ومرتفع كما في الدول المتقدمة . وفي داخل العالم الثالث فإن هذا المعدل يمكن أن يختلف بشدة من 5,11% إلى 1% في العراق ومن 1% إلى 25% في بعض الدول الأكثر فقراً . حتى الطلب العسكري من أجل أنواع البضائع المدنية مثل البدل أو الأحذية العالية ومواد البناء البسيطة تستورد .

جدول (17-7) الإنفاق العسكري كنسبة من الإنفاق الاجتماعي في الدول النامية : أعلى المعدلات وأدناها

الدول صاحبة أعلى النسب		الدول صاحبة أدنى النسب	
1- العراق	511	1- كوستاريكا	4
2- الصومال	500	2- موريشيوس	5
3- نيكاراجوا	318	3- المكسيك	8
4- سلطنة عمان	268	4- جاميكا	9
5- اثيوبيا	239	5- فيجي	9
6- باكستان	239	6- سيراليون	11
7- سوريا	204	7- غانا	13
8- السعودية	177	8- ساحل العاج	14
9- الأمارات العربية المتحدة	174	9- بوتسوانا	16
10- بوليفيا	144	10- الجزائر	18

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية ، 1992 جدول رقم 5-3 .

والجـدول التـالي رقم (17-8) يقـارن بين الإنفـاق العـسكـري في الدول الناميـة والدول الصناعية بالربط بالناتج المحلي الإجمالي وبنفقات التعليم والصحة .

إن المؤيدين للانفـاق العـسكري يقـولـون أن هذا الإنفـاق له آثار إيجـابيـة على النمـو الاقتصادي ، نتيجة المنافع الكبيرة نسبياً الناجمة عن زيادة الطلب المتولد عن الإنفاق العسكري ، وخلق فرص التوظف والتدريب ، وإنشاء البنية الأساسية الضرورية .

جدول (17-8) الإنفاق العسكري والاجتماعي في الدول الصناعية والدول النامية عام 1995

	الإنفاق العسكري نسبة من الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق العسكري نسبة مئوية من الإنفاق على الصحة والتعليم
كل الدول النامية	3,1	63
الدول الأقل تقدماً	2,7	71
أفريقيا جنوب الصحراء	2,6	44
الدول الصناعية	2,7	33
العالم ككل	2,8	38

المصدر : برنامج التنمية للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية 1997 (نيويورك ، مطبعة أكسفورد 1997) جدول 19 .

بالإضافة إلى ما يمكن أن يكون موضع جدال وهو أن القطاع العسكري يمد ويوفر التدريب للقوى العاملة ويدعمها بالأنشطة الفنية ، فإنه ينشئ الطلب على العمالة التي هي بالفعل مدربة ، والتي فعلاً قد تكون تحمل تقنيات نادرة مثل الهندسة والعمالة الماهرة الأخرى من الصناعة الحديثة . علاوة على ذلك فإنه ليس من الواضح أن تدريب الأفراد عسكريًا . يؤدي إلى إضافات قيمة للقوى العاملة لأن المهارات التي تتم في العسكرية ليس من السهل نقلها للقطاع المدني . وبالنسبة للعائد المحتمل الأخير وهو خلق البنية الأساسية لمقابلة الاحتياجات العسكرية فإنه منخفض التبرير وليس له سنده القوي في ظل النمو الاقتصادي طويل الأجل . وهناك من يشكك في القول بأن نفقة الفرصة البديلة للانخفاض العسكري تكون منخفضة ، وذلك على النحو التالي :

أولاً : أنه ليس من المقنع بأن تكلفة الفرصة لتحويل الموارد والتي تصرف على الصحة والتعليم أو تحسين معيشة الأفراد عامة منخفضة لأن هذا الإنفاق يساهم في النمو الاقتصادي المستقبلي . فالبرهان يتجاهل آثار الاستثمار في الرأسمال البشري ، والذي يوفر الأساس للنمو الاقتصادي طويل الأجل . علاوة على ذلك فإنه ضمنياً يفترض أن الاستثمار في القطاع العسكري يمدنا بالأساسيات لتوليد النمو المستقبلي من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية ، وهذا ليس ملموسًا عملياً .

ثانياً : وحجة أن الموارد المستخدمة في القطاع العسكري تنخفض تكلفة الفرصة لها لأنها لن تكون بطريقة ما متاحة ، لم تعد صالحة ، وذلك لانخفاض المساعدات الأجنبية في الأعوام الأخيرة وتركزها في دول قليلة ، فإن معظم الدول النامية يجب عليها الآن أن تعتمد على الموارد المحلية لتمويل القوات المسلحة وهي موارد تتسم بالندرة في الأساس .

إن الزيادة في الإنفاق العسكري ممكن أن تتم فقط عند تكلفة الفرصة المرتفعة للتكوين الرأسمالي المنخفض أو الاستهلاك المدني المنخفض .

إن تعظيم تكاليف الاستثمار المنخفض والاستهلاك الخاص ، هو الاتجاه الحالي نحو استيراد السلاح ، والذي يحتاج لمبالغ مرتفعة من الصرف الأجنبي النادر عندما يمول الاستيراد بواسطة عوائد التصدير .

الخلاصة ، أن العوائد من الإنفاق العسكري ، تبدو ضعيفة الأهمية وحقيقة قد تصبح عالية التكلفة جداً في الحالات التي يتحول فيها الطلب العسكري إلى التوريد الأجنبي أو يتسبب في البعد عن السلع المحلية . وعندما تعوض الزيادة في الإنفاق العسكري بالتخفيض في الإنفاق العام ، ويتسبب في خفض التوظف وعندما يستقطب الطلب العسكري العمالة المدربة النادرة من الصناعات الأخرى أو عندما يفشل في خلق البنية التحتية المناسبة ، فإن تكاليف الإنفاق العسكري من المحتمل أن تكون عالية بمعيار خفض مستويات تكوين رأس المال البشري والاستثمار الخاص ، ومن هنا ينخفض النمو الاقتصادي طويل الأجل .

إن الدراسات العملية تدعم وجهة النظر هذه والتي ترى أن الإنفاق العسكري له أثره السلبي على النمو الاقتصادي . فعلى سبيل المثال ، اختبر **دافيد ليم** العلاقة بين الإنفاق على الدفاع والنمو الاقتصادي لـ 54 دولة نامية في فترة حديثة أحدث من دراسة **بينويت** (1965 –1973)وتوصل إلى استنتاج عكسي ، حيث يوجد ارتباط سلبي بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في الدول النامية . وهي نفس النتائج التي توصل إليها بواسطة **ريكاردو فاين** ، و**باتريسيا أنيز** ، و**لانس تايلور** في دراسة لـ 69 دولة . وفي دراسة أكثر عملية وتحديداً لـ 83 دولة نامية **بواسطة الفريد مايزيلس وماتشيكو نيسانكي** أظهرت بوضوح ، وبدون أي غموض أن تأثير الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في الدول النامية سلبي ، وقد افترضت دراسة بينويت المبكرة أن الإنفاق العسكري والنمو العسكري بينهم علاقة إيجابية ، وذلك قد يكون مغلوط بسبب أن الإنفاق العسكري المرتفع كان مرتبط بالمساعدات الأجنبية المرتفعة أثناء الفترة المختبرة . ومع انخفاض المساعدات الأجنبية منذ السبعينات فالعلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي عكسية . وأياً كانت الأسباب ، فإنه الآن واضح ، أن الإنفاق العسكري المرتفع بالوعة للموارد النادرة لاقتصاديات دول العالم الثالث واللازمة لتمويل أغراض التنمية طويلة الأجل .

2/7/17 نهاية الحرب الباردة

نزع التسليح، حل النزاع، والتنمية البشرية

إنه حتى الآن ليس من الواضح ، ما هو أثر نهاية الحرب الباردة على الإنفاق العسكري في دول العالم الثالث .

بعض التوترات من المحتمل أن تنخفض بين الدول المتحالفة سابقًا مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق ، إن القوتين العظميين تمدان بأكثر من 80% من واردات الأسلحة للدول الأقل نمواً . ومع ذلك لو أن نقل الأسلحة استمر ليعكس المصالح الاستراتيجية لهذين القوتين العالميتين فالبروز النسبي للدول النامية في تناولهم للاستراتيجيات العالمية سوف يحدد بكثرة الأشكال المستقبلية للإنفاق العسكري . ومع ذلك الانهيار للاتحاد السوفيتي ، والذي بالضرورة أوقف تدخله في العالم النامي ، فالسياسات الحالية لوزارة دفاع الولايات المتحدة من المحتمل أن تقود إلى زيادة ذات مدلول خطير في التورط العسكري للولايات المتحدة في الدول النامية وذلك بدافع المصلحة السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة .

إن التدخل السابق في السلفادور لبعض صانعي سياسات الولايات المتحدة أصبح نموذج للمسعى التعاوني من وجهة نظرهم في حل نزاعات كثير من دول العالم الثالث . (وكما حدث في عام 2001 في أفغانستان وفي عام 2003 في العراق- المترجم) .

فعلى سبيل المثال ، إن ملخص تقرير السياسة الاستراتيجية للولايات المتحدة في الحرب العالمية الباردة ، والذي وضع تحت عنوان «دليل تخطيط الدفاع» أشار بوضوح إلى زيادة التركيز المتزايد للقوات المسلحة الأمريكية في العالم الثالث لتظل باشتراطات صديقة . إن حكومات الدول الأقل نمواً والتي تحاول استمرارية بقاء مساعدات التنمية من المحتمل أن تلحق أشكال الإنفاق العسكري بالاتساق مع المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الأمريكية . كذلك فإن السياسات تقترح قيود قاسية لنزع سلاح دول العالم الثالث .

إن الخطوة الفعلية لنزع السلاح في الدول النامية سوف تعتمد في النهاية بطريقة ما على التزام كل الحكومات بتتبع الطرق السلمية لحل النزاعات .

وهناك اعتقاد متزايد بأن عوائدالسلام المزعوم يجب أن تقسم وتوزع على العالم النامي لتشجيع تحويل الإنفاق العسكري الضائع إلى النفقات الإنتاجية والاجتماعية والاقتصادية .

إن سياسات تشجيع النمو في هذا الاتجاه تتضمن فرض مشروطية دفاع على مساعدة التنمية ، للتأكد من أن المساعدة الاقتصادية لن تتحول إلى الاستخدامات العسكرية ، وسياسات تصدير أسلحة محكمة في الدول المنتجة ، وزيادة المساعدات الاقتصادية للعالم الثالث لزيادة الرخاء الاقتصادي وكذلك الاستقرار السياسي الداخلي ، وإعادة تخصيص الموارد في الدول النامية بعيداً عن النفقات العسكرية ونحو الاستثمار البشري . إن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وضع منظور وجيز ومناسب عندما أصدر بيان في هذا الصدد يقول فيه : «لو أن الحكومة اختارت أن تنفق على جيوشها أكثر من شعوبها فإنه لا يمكن اعتبارها تتعهد وتهتم بالتنمية البشرية وتحقيقها» .



8/17 الحالة الدراسية

للفصل السابع عشر

إقتصاد جامايكا

• بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية:	
العاصمة :	كينج ستون
المساحة :	10,991 كيلو متر مربع
السكان :	2,6 مليون نسمة (1998)
متوسط معدل النمو السنوي للسكان :	0,9% (1985 – 1995)
نصيب الفرد الناتج القومي الإجمالي :	1,560 دولار (1997)
نصيب الفرد الناتج القومي الإجمالي (PPP) معدل بحسب القوة الشرائية :	3,470 دولار (1997)
معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج :	- 0,5% (1965 - 1996)
نصيب الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي :	8,0% (1997)
حصة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي :	55% (1996)
معدل وفيات الأطفال (كل 1000 مولود حي) :	16 (1998)
سوء تغذية الأطفال (نقص الوزن) :	10% (1992–1997)
مشاركة الإناث في القوى العاملة :	46% (1997)
معدل الأمية (اكثر من 15سنة) :	19% للذكور ، 11% للإناث (1996)
مؤشر التنمية البشرية :	0,74 (متوسط) (1995)

مثل كثير من الدول النامية التي تبحث عن المساعدة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . اتخذت جاميكا إصلاحات مالية وتحرير نقدي ذو أهمية في التسعينات بواسطة الانتقال بعيداً عن سياسات القمع المالي ، والقيود الائتمانية الكمية ، وإنتاج القطاع العام .

فحلقت جاميكا في الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة ، لأنها ترغب في توسيع دور اقتصاد السوق في كلاً من القطاع الإنتاجي والنقدي بخلاف كثير من الدول الأخرى في أمريكا اللاتينية والكاريبي . على أية حال ، فإن برامج الضبط والتكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي في جاميكا تبدو مشتركة في تخفيض حدوث الفقر وعدم التكافؤ في بداية التسعينات . ولكن أسباب هذه الإصلاحات محتمل أن تعود إلا أن لديها الكثير لتفعله ، مع الزيادة في الإنتاج الزراعي المحلي (النمو بـ30% من 1990 إلى 1996) والزيادة الضخمة في التحويلات النقدية من المهاجرين العاملين في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، أكثر من التحرير المالي ، والخصخصة وبرامج التقشف المالي والتي كانت قد اتخذت .

تحتل جاميكا أكبر ثالث جزيرة من جزر الأنتيل وتقع في بحرالكاريبي 90 ميل تقريباً جنوب كوبا و120 ميل غرب هايتي بطول 220 كيلو متر وكثافة سكانية 2,6 مليون نسمة . إن الضغط السكاني قد قلل بواسطة الهجرة طويلة الأجل ، والتي تتجه بكثرة إلى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة وكندا . إن الهجرة من جاميكا تصل إلى 10,000 فرد كل عام في أثناء الثمانينات ، ونتيجة لذلك وبالرغم من أن عدد المواليد أعلى من الوفيات كان كافي لزيادة الكثافة السكانية عند معدل يزيد على 2% كل عام . إلا أن الكثافة السكانية في جميكا في الحقيقة زادت عند معدل سنوي تحت 1% وفي بعض الأعوام بالفعل أقل ، وكثيراً من أهالي جاميكا قد هاجروا للمدن خاصة كينج ستون المنطقة الحضرية الرئيسية ، والتي هي أيضًا العاصمة والمنفذ الرئيسي والمركز التجاري .

إن الضغط السكاني على الأرض زاد بسبب التحضر السريع ، فاثنان من خمسة أفراد يعيشون في المناطق القروية خاصة في المرتفعات الداخلية . (40% نسبة الريف ، 60% نسبة الحضر) .

على أية حال ، فالمدن ليس بها الصناعات الكافية لتغذية الأفراد التي تقطنها ، ونتيجة لذلك توجد بطالة مدنية حادة (24%) أيضًا كذلك بطالة حادة وكبيرة في المناطق القروية .

إن الناتج المحلي الإجمالي في جاميكا للفرد 1,560 دولار في 1997 . على أية حال ، هذا الرقم مفهوم لأنه لا يتضمن قيم كثيرة ، محصول الماريجوانا الغير مدون والتحويلات النقدية الغير مدونة من المهاجرين عبر البحار . وفي الستينات وأوائل السبعينات ، ارتفع الدخل القومي في جاميكا بسرعة بمتوسط سنوي 4,7% (3,2% للفرد) ولكن من 1973 إلى 1984 الدخل القومي لكل فرد انخفض عند متوسط 3,1 قبل أن يرتفع إلى 0,9% من 1985 إلى 1994 والناتج الصافي بين 1965 إلى 1996 يسجل انخفاض حقيقي في الدخل الفردي بمعدل سنوي 0,5% .

وتعتبر الزراعة وصناعة التعدين هما القطاعان السائدان في الاقتصاد الجاميكي ، فالقطاع الزراعي يوظف ما يقرب من ثلث القوى العاملة . وتوجد مزارع كبيرة الحجم من أجل الإنتاج للتصدير ، ومزارع الفلاحين الصغار والتي تنتج من أجل المعاش والسوق المحلي .

والزراعة تتركز في الأراضي المنخفضة الساحلية الجنوبية ويكثر تكرير السكر والمولاس .

إن معظم مزارع الفلاحين تقع في المنحدرات بجانب الهضاب ، ويقومون بتربية المواشي وزراعة الماريجوانا والبطاطس وجوز الهند وفواكه أخرى وبعض الخضراوات للاستهلاك المحلي .

أيضًا يزرعوا الزنجبيل والبن والكاكاو والسكر المكرر للتصدير . إن مزارعين جاميكا عانوا من التلف الهائل للمحصول نتيجة إعصار جبيلبيرت 1988 (النمو الاقتصادي القومي انخفض بـ5% كنتيجة للعاصفة) أياً كان فإنتاج السكر والموز استعاد معدلاته خلال عامين . إن الإنتاج الصناعي يسهم على التقريب بسدس الناتج المحلي الإجمالي الجاميكي المسجل . إن المنتجات الصناعية الرئيسية هي : الأغذية ، المشروبات الغازية ، المنسوجات ،

السكر ، منتجات الورق ، السجائر ، والصناعات الهامة الأخرى ، وكثيراً منها مملوك أجنبيًا وتعتمد على مواد مستوردة ، إنتاج الكيماويات ، الآلات والأدوات ، الزجاج ، الأسمنت ، المنتجات المعدنية ، وتنقية البوكسيت والبترول . ومعظم الصناعات للاستهلاك المحلي ، ولكن يوجد أيضًا تصدير هام للسلع الصناعية لشركاء جاميكا في السوق المشتركة الكاريبية ، والصناعات الجاميكية تتوسع بمعدل بطيء ، وتكلفة عالية دائمة للائتمان المحلي تؤدي لإعاقة القطاع الصناعي عن تحقيق كامل طاقته .

أما عن التعدين ، فيفترض أنه صاحب الأهمية الرئيسية منذ 1990 لما تتمتع به جاميكا من البوكسيت الذي يستخرج من الالومونيوم قد زادت . إن المصدر المعدني الرئيسي في جاميكا البوكسيت ، ويسهم بأكثر من نصف دخل صادرات جميكا المسجلة خلال السبعينات . أياً كان فأثناء الثمانينات نجد إنتاج البوكسيت انخفض بحدة نتيجة الانخفاض المستمر في أسعار الصادرات . كما تدفع وتنفق جميكا أكثر من اللازم على الواردات على أنها من الممكن أن تكسب ، وتغطي تلك الواردات خلال الصادرات الرسمية .

وفي عام 1996 أنفقت الدولة 3,7 بليون دولار على الواردات ولكن عوائد الصادرات المسجلة كانت فقط 3,3 بليون دولار ، أيضاً حصلت جاميكا على بليون دولار من السياحة ، وهكذا كان البديل للمدفوعات الثقيلة للخدمات المستوردة والأرباح العائدة للوطن والفائدة على ديونها الأجنبية في العقود الأخيرة عجز التجارة الخارجية لجاميكا مول جزئيًا بأكثر من 800 مليون دولار كل عام من حكومات الولايات المتحدة وبواسطة الزيادة في الدين الخارجي والذي ارتفع من أقل من 2 بليون دولار في 1980 إلى أكثر من 4 بليون دولار في 1996 . وبالرغم من العجز التجاري المزمن لجاميكا فإن ميزان المدفوعات الكلي سجل فائض 170 مليون دولار في عام 1992 من عوائد السياحة والتصدير والمساعدات الخارجية (القروض والمنح) مقابل التدفقات الرئيسية للديون ومدفوعات الواردات والخدمات . وفي 1996 زاد العجز لـ 245 مليون دولار بالإضافة إلى ديونها الأجنبية ومعدلات الفائدة المرتفعة لجاميكا (45%) والتضخم المرتفع (35,5% بين 1990 و1996) والتي تصنع مشاكل رئيسية للنمو .

كما هو معروف تحاول الدولة إصلاحات السوق الشائعة والتي تشمل إزالة كل حصص الواردات ، وتخفيض التعريفة العامة . إذن هذا يمكن أن يستمر لتحصل جاميكا على قروض التعديل الهيكلي للبنك الدولي وقروض صندوق النقد الدولي المشروطة ، وثروتها على أية حال لاتزال مربوطة بالجزء الأكبر منها بالأنشطة في اقتصاد الولايات المتحدة ، وبالتحديد تعتمد على سياسات الهجرة للولايات المتحدة والمملكة المتحدة .

9/17 أسئلة للمناقشة

س 1 : اشرح الفرق بين أسواق النقد المنظمة وأسواق النقد غير المنظمة ، وما هي الأدوار النسبية للبنك المركزي والبنوك التجارية والبنوك التنموية وما هي المصادر غير الرسمية للإئتمان مثل بنك جرامين القروي في بنجلاديش Grameen Rural Bank؟

س 2 : ما المقصود بالكبح المالي والتحرير المالي وإحلال العملة وأسواق النقد غير المنظمة ، وكيف يعمل هؤلاء جميعًا لتنفيذ السياسة التمويلية في الدول النامية؟

س 3 : ناقش باختصار مكونات القائمة التي وضعها ستيجلينز والمكونة من سبع نقاط لفشل السوق ، مع تبرير الدور القوي الذي يمكن أن تلعبه الحكومة في القطاع التمويلي في الدول النامية هل توافق أم تختلف مع هذه العبارة؟ اشرح اجابتك؟

س 4 : مـا المقصـود بمصطلحي التضخـم والركـود؟ هل يمكن لاى اقتصـاد أن يعـاني من المشكلتين معًا بطريقة آنية؟إذا كان ذلك ممكنًا ، هل تستطيع تـوضيح كيف مع إعطاء أمثلة واقعية؟ وإذا لم يكن ممكن اشرح ذلك .

س 5 : ما هي المصادر الأساسية لموارد الدولة في الدول الأقل نمواً ولماذا هناك الكثير من أنواع الضرائب التي يصعب تجميعها؟ ناقش ذلك .

س 6 : بأى الطرق ، يمكن تحسين الأنظمة الخاصة بالإيرادات والإنفاق في الدول النامية؟ كن محدداً في إجابتك .

س 7 : إذا كانت الندرة في الكفاءة الإدارية عقبة في وجه التنمية ، وما الذي تستطيع الدول النامية فعله لتزليل هذه العقبة؟ وما هي الخيارات المطروحة؟ ناقش ذلك .

س 8 : استعرض الحجج المؤيدة والمعارضة لإنشاء المشروعات المملوكة للدولة في الدول النامية ، وهل تعتقد أن هذه المشروعات يجب تشجيعها أو عدم تشجيعها؟ وما هي الحجج المؤيدة والمعارضة لخصخصة القطاع العام في الدول النامية؟ اشرح إجابتك .

س 9 : هل يعتبر الانفاق العسكري ذو أثر ايجابي أم سلبي على التنمية الاقتصادية؟ وهل تعتقد أن التمويل الدولي والمساعدات الفنية الدولية يجب أن توجه للدول النامية التي تنفق أكثر على التسليح مقارنة بالإنفاق على الخدمات التعليمية والاجتماعية؟ اشرح اجابتك .

الفصل الثامن عشر

القضايا الحرجة في بداية القرن الحادي والعشرين
العولمة والبيئة والتحول الاقتصادي وأفريقيا وإعادة تشكيل الاقتصاد الدولي

Critical Issues for the Twenty- First Century: Globalization, the Environment, Economic Transitions, Africa and International Economic Reform

1/18 الاعتماد الدولي المتبادل ونمو أسواق العالم الثالث

Global Interdependence and the Growth of Third World Markets

نحن نعيش الآن في عالم شديد الاعتمادية على بعضه البعض ومتداخل في أنشطته المختلفة وربما سيأتي يوم نجد أنفسنا نعيش في عالم بدون حدود . ويؤكد ذلك ما ذكر في أحد الكتب المثيرة التي صدرت عام 1970 والتي تدعو إلى سقوط الأمم الضعيفة والهامشية والاعتماد على الدول الغنية والتسليم لها بسيطرتها على العالم وإدارته ، وهذه ربما تكون حقيقة صارخة عن الحياة الاقتصادية . وهو السبب الرئيسي لإخفاء منافعهم وأهدافهم والترويج الذي يقوم به العالم المتقدم للاعتماد عليه في نفس الوقت (وربما صارت هذه حقيقة أيضا على الساحة السياسية في الآونة الأخيرة ومع بداية القرن الـ 21) [1] .

إن العالم المتقدم والذي افتخر بنفسه وباقتصاده المكتفي ذاتيا أصبح يدرك أنه في ظل ندرة الموارد الطبيعية وتهديد البيئة الكونية ، فإن هذا يعجل بالهجرة الدولية غير الشرعية ظهور واتساع نطاق التجارة العالمية .

أيضا أصبحت الدول المتقدمة اقتصاديا تعتمدعلى دول العالم النامي ، الذي يمدها خاصة بالمواد الخام ومدخلات الإنتاج . ففي حالة الولايات المتحدة على سبيل

---

(1) المترجم .

المثال فإن الدول النامية قد أمدتها بحوالي 80% من وارداتها من الوقود و 26% من الواردات الصناعية و 25%من السلع الرأسمالية و 53% من السلع الاستهلاكية .

ومع ذلك ، فإن اعتماد الدول الغنية لم يتركز فقط على حاجتها إلى إمدادات الطاقة والمواد الخام ، أو على قدرة الدول المحورية مثل البرازيل والهند والصين ، على التحكم في الأضرار البيئية الناجمة عنها . فقد ظهر ذلك أيضاً في أهمية دول العالم الثالث كأسواق لتصريف صادرات الدول المتقدمة . وكما يتضح من الجدول رقم (18-1) ، فإن أكثر من 40% من صادرات الولايات المتحدة تذهب إلى الدول الأقل تقدماً . كما يذهب نحو نصف صادرات أوربا الغربية إلى العالم النامي ، وكذلك تقوم الدول النامية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق بشراء نحو 48% من صادرات اليابان .

جدول (18-1) صادرات الدول الغنية للدول النامية عام 1993 (% من إجمالي الصادرات والـ GDP)

الدولة	% من إجمالي الصادرات	% من إجمالي الصادرات
اليابان	48	4,1
الولايات المتحدة	42	3,1
إيطاليا	27	4,3
فرنسا	25	3,8
المانيا	25	4,9
المملكة المتحدة	23	4,0
كندا	8	2,0

المصدر : بام وودال : الاقتصاد العالمي : حرب العوالم ، مجلة الاكونوميست ، 1 أكتوبر ، 1994 ، جدول رقم 6 .

كما أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية كانت أكثرها متجه إلى الدول الأقل نمواً (LDCs) بالمقارنة بأوروبا الغربية أو اليابان في الفترة ما بين(1986-1996) . وكانت صادرات الولايات المتحدة إلى الدول النامية تنمو بمعدل 14.1% بينما كان النمو لتلك الصادرات المتجهة إلى الدول الصناعية الأخرى حوالي 6.4% .

وبالنسبة لدول أوروبا الغربية فقد كانت الصادرات المتجه منها إلى الدول الأقل نمواً (LDCs) تشكل ضعف الصادرات الموجهة إلى أمريكا الشمالية واليابان معا مما كان

له الأثر الأكبر في التوزيع الجغرافي لتلك الصادرات . ومن المتوقع أن تصل الصادرات الأوروبية إلى الدول النامية حوالي 70% من النمو في واردات العالم في فترة الـ 25 سنة القادمة ، حيث إنهم أصبحوا على صلة أكبر مما سبق في خلال الفترة الأخيرة خاصة في المجالات التجارية ورأس المال وتدفق العمالة (انتقال عناصر الإنتاج) خاصة مع دول أوروبا الشرقية .

وبعض النظريات ترى وتتوقع أنه في بداية القرن الحادي والعشرين فإن العالم الثالث سوف يصبح الآلة التي تحرك النمو في الدول الأخرى ، وآخرون قلقون من تحول الإنتاج الصناعي بشكل كبير إلى الدول الفقيرة ذات معدلات الأجور المنخفضة ويتوقعون أن يؤدي ذلك إلى الاستغناء عن الكثير من العمال وركود مستويات الأجور في الدول المتقدمة .

وعندما تعاني الدول النامية من كساد ، فإن الدول الصناعية تتأثر بذلك في شكل تناقص الصادرات ، وفقدان فرص العمل . على سبيل المثال ، فإن الركود الذي حدث في الفترة ما بين (1981-1982) كانت مبيعات السلع الغير بترولية للدول النامية قد انخفضت بحوالي 24 مليار دولار . وفي الولايات المتحدة فقد قدرت وزارة التجارة إن كل واحد مليار من الصادرات تتطلب تقريبا تشغيل حوالي 25 ألف ومائتين وظيفة للأمريكيين ، ومن ثم فتراجع الصادرات الأمريكية الموجهة إلى أمريكا اللاتينية قد أفقدت حوالي 400.000 وظيفة أمريكية في عامي 1982 و 1983 ، بالإضافة إلى حوالي 500.000 وظيفة في أواخر الثمانينيات . وعلى العكس ، عندما زادت أن صادرات الولايات المتحدة المتجه إلى الدول الأقل نمواً (LDCs) مرة أخرى عن 40% ، صرحت وزارة التجارة أنه بدون هذه الصادرات سوف ينخفض التوظف بحوالي 430 ألف وظيفة أمريكية مما يؤدي إلى نقص في معدل نمو الناتج القومي الإجمالي الأمريكي بحوالي 50% عن العام السابق . إن أزمة العملة في آسيا التي ظهرت عام 1997 من المؤكد أنها أدت إلى زيادة العجز التجاري للولايات المتحدة بنحو مائة بليون دولار مما تسبب في فقد ما يقرب من 1.1 مليون وظيفة في الولايات المتحدة .

ولأول مرة في التاريخ المعاصر نجد أن النمو الاقتصادي في الدول النامية أصبح له تأثيره المباشر وغير المباشر على اقتصاديات الدول المتقدمة . وتقترح الدراسات أن هذا

"الاعتماد الاقتصادي المنعكس أى اعتماد الاقتصاديات المتقدمة على الاقتصاديات النامية" سوف يستمر في النمو خلال العقود الزمنية القادمة .

وعلى هذا ففي هذا الفصل وهو الفصل الأخير من الكتاب سوف نبرز مجموعة من القضايا الاقتصادية الدولية ، وذلك عن طريق التركيز على أربعة مفاتيح أو نقاط ارتكازية والتى من المتوقع أن تسيطر على الاقتصاد الدولي في المستقبل القريب وهي :

1- تهديد البيئة العالمية .
2- الأزمة الاقتصادية في دول افريقيا جنوب الصحراء .
3- التحول الاقتصادي لأوروبا الشرقية والجمهوريات السوفيتية السابقة .
4- عولمة التجارة الدولية والتمويل .

وسوف نختم الفصل بعدة ملاحظات تتعلق بآفاق الاقتصاد العالمي في هذه الحقبة التي تتسم بزيادة الاعتماد المتبادل . وأخيرا كحالة اقتصادية سوف ندرس أوغندة والتى تمثل المأساة والأمل لأفريقيا ، ونحن في بداية الألفية الجديدة "القرن الواحد والعشرون" .

2/18 تهديد البيئة العالمية من الغازات ونفاد طبقة الأوزون

The Global Environment Threat: Greenhouse Gases and Ozone Depletio

في السنوات الحديثة ازداد الاهتمام بالتلوث الجوي وبشكل كبير والذي أصبح يهدد – أى التلوث الجوي – . بثقب في طبقة الأوزون ، والذي يؤدى إلى تغييرات كبيرة تشكل تهديدات عالمية ، على وجه الكرة الأرضية . ولكي يقل التهديد البيئي لابد من إصرار عالمي صارم ، وتكاتف دولي لحماية طبقة الأوزون والحفاظ على البيئة وتقليل تلوث الهواء ، ويجب أن تكون مسئولية تقليل هذه الانبعاثات مقسمة على أعضاء المجتمع الدولي ، التي تتباين في مراحل التنمية الصناعية ومستويات الدخل ، والهيكل الاجتماعي ، والتوجه السياسي . وكتكملة للموضوع ، هناك جدال كبير يدور حول دور أى حكومة تكون ملزمة بالتحكم في الانبعاثات التي تنتج من كثافتها السكانية .

ويتمركز الجدال والنقاش حول حقيقة أنه ليس هناك اتفاق متعلق بالنتائج البيئية الناجمة عن ظاهرة الصوبات الزراعية وما تسببه من زيادة في نسب التركيز المتزايد من الغازات التي تسبب الارتفاع في درجة تلوث الهواء وتؤثر على طبقة الأوزون . ومع ذلك فإنه من الواضح أن هناك تأثيرات ضخمة كافية في التحذيرات العالمية ، وأنه من المهم اتخاذ خطوات للحد من هذا التلوث والحفاظ على سلامة طبقة الأوزون .

1/2/18 التلوث وتوابعه على البيئة العالمية

إن التزايد السريع في إنتاج الملوثات أدى إلى زيادة خطيرة في تركز مستويات الغازات التي تزيد من نفاد الأوزون إلى سطح الأرض . وعلى سبيل المثال نجد غاز ثاني أكسيد الكربون CO_2 قد تزايد بنسبة 26% من بداية الثورة الصناعية ، كما أن نصف هذه الزيادة حدثت منذ عام 1960 حتى الآن فقط .

كما أن معظم الكلوريدات CFC زاد تركيزها بنسبة 114% في الفترة من 1975 - 1990 . إن مستوى التركيز لمجموعة من الغازات الأخرى تزيد من نفاد الأوزون مثل غاز الميثان الذي تزايد بنسبة 143% وذلك منذ بداية الثورة الصناعية ، وكان 30% من هذه الزيادة منذ عام 1970 حتى الآن فقط .

ونتيجة لهذه الزيادة ونمو التلوث الجوي فإن هذه المواد الكيماوية سوف تزيد في المستقبل من حدة المشكلة ، إلا إذا تم وضع مجموعة قوانين عالمية نافذة للجميع وقابلة للإلزام وتحترمها كل الدول المحافظة على كوكب الأرض . وفي دراسة تحت رعاية هيئة الارصاد الجوية العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تنبأت بأنه إذا استمر إصدار هذه الأنواع من الغازات ، فسوف تؤثر على طبقة الأوزون ، ومن ثم فإن درجة الحرارة سوف تزداد 0.3 درجة مئوية كل عشر سنوات أو 3 درجات (5,4 فهرنهايت) مع نهاية القرن الـ 21 .

ونتيجة لتأجيل مأساة الإصدارات الغازية ، وجدت الدراسة أنه لكي يتم تحجيم الغازات المختلفة مثل CFC و CO_2 ، فإنه عند المستوى الحالي يجب إحداث تخفيض فوري في أنشطة الإنسان التي تنتج هذه الغازات بنسبة 60% على مستوى العالم طبقا للمعهد العالمي للموارد .

يعتبر عقد الثمانينيات هو أكثر العقود دفئاً منذ بداية تسجيل بيانات الطقس ، وحفظها والاهتمام بتسجيلها أولاً بأول .

وقد كان هناك 6 سنوات من بين 10 سنوات ساخنة حيث كانت أعوام 80 -81-83-87 -88-1989 ساخنة ولكن عام 1990 مازال هو أكثر الأعوام سخونة وفقا لتقرير للمكتب البريطاني للارصاد الجوية .

ولكن لا يستطيع العلماء حتى الآن القول بأن اتجاه هذا الطقس نتيجة تزايد هذه الغازات أو أنها تقلبات طبيعية ، فلم يحسم الأمر بعد بصورة نهائية . ولم يتضح حتى الآن إذا كان أو لم تكن هناك أدلة إحصائية عن هذه التحذيرات رغم أن هذا كان بمثابة الاتجاه السائد حتى التسعينيات على المستوى العالمي .

ولقد جاء عام 1997 ثم عام 1998 ليسجلان أكثر الأعوام حرارة ، ومع ذلك فقد لاحظت بعض الأبحاث أن الاتجاه الحراري أقل مما كانت تتوقعه حسابات الكمبيوتر والقائم على التنبؤات السابقة ، وفي ضوء ثقب الأوزون الذي يزداد اتساعاً ، ومقارنة بعام 1980 . ويدرك بعض العلماء أن بعض الملوثات سيكون لها في الحقيقة أثر بطئ عن طريق انعكاس مسار الأشعة الفوق بنفسجية إلى الفضاء مرة أخرى .

وهناك خلاف عما إذا كان بمقدورنا تقليل زيادة الغازات التي تستنفد الأوزون أم لا . فحسب الإحصائيات المتاحة هناك برهان قليل يظهر متمثلا في الميل إلى الدفء ، ولكن الكارثة تكمن في التغييرات المناخية الضارة ، والتى تحثنا على ضرورة وضع سياسات حازمة مانعة لما قد يحدث من كوارث بسبب تلوث الهواء بتلك الغازات .

2/2/18 مساهمة كل من الدول النامية والدول المتقدمة تجاه غازات الصوبات الزراعية

إن احتراق وقود الحيوانات المتحجرة بواسطة العربات والصناعات يعد مصدر واضح للغازات بالإضافة إلى أن هناك مصدر آخر للغازات الملوثة للهواء ، وهو إزالة الأشجار وتزاوج الحيوانات وزراعة الأرز وإعادة تفكيك المخلفات واستخراج الفحم الحجري . فإن كل هذا يولد عدد من الغازات يشتمل على غاز CFCs وثاني أكسيد الكربون وغاز الميثان وثاني اكسيد الكبريت وأكاسيد النيتروز وغير ذلك من الغازات .

ولكن يمكن القول بأن ثاني أكسيد الكربون CO_2 له الدور الأكبر في المشكلة نظراً لبقائه في الغلاف الجوي لفترة طويلة ، والكميات الكبيرة المنتجة منه عالمياً .

ويرجع تكوين ثاني أكسيد الكربون CO_2 إلى مصدرين أساسيين هما :

- الإنتاج الصناعي (77% من إصدار ثاني أكسيد الكربون يأتي من الأنشطة الصناعية) .
- باقي الأنشطة الأخرى غير الصناعية .

والدول النامية التي تحوي 4/3 سكان العالم تنتج أقل من ثلث غاز CO_2 الصناعي (والخمس فقط إذا استثنينا الصين) . لأن الدخل والاستهلاك مرتفع بالنسبة للدول الغنية ، نجد أن نصيب الفرد من الانبعاثات يكون أعلى كثيراً .

وعلى سبيل المثال نصيب الفرد من الانبعاثات في الولايات المتحدة ضعف الرقم في أوربا وحوالي 19 ضعف ما في أفريقيا وأكثر 23 مرة من مثيله في الهند . والجدول رقم (18-2) يوضح الدول التي تنتج التلوث وإصدارات CO_2 .

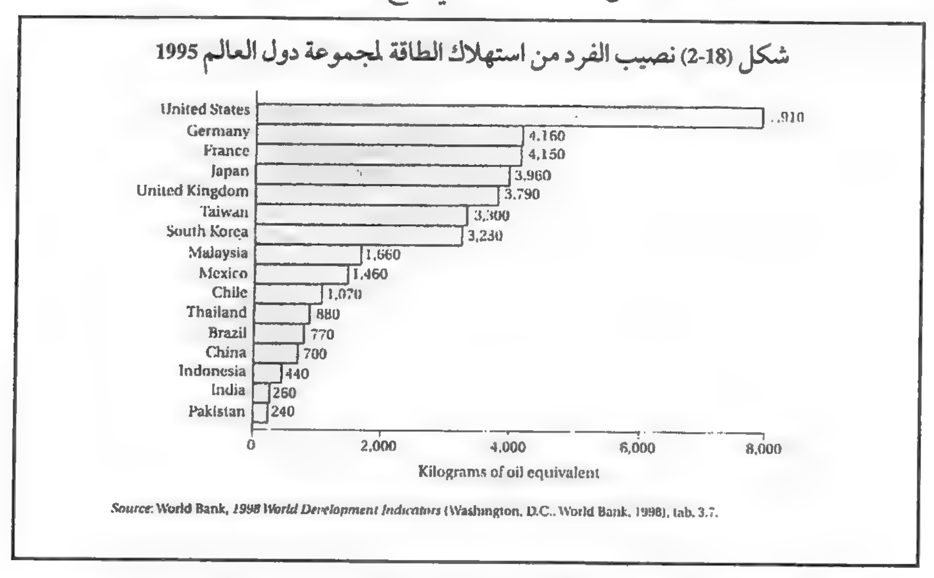
وعلى ذلك فإن الدول النامية تنتج نسبة صغيرة من غاز ثاني أكسيد الكربون CO_2 فهي تنتج افتراضياً كل Co_2 من المستوى الثاني ، والذي ينتج عن احتراق النبات لتنقية الأرض . هذا الإصدار الناتج من "تغيير استخدام الأرض" قد تم حسابه على أساس أن كل CO_2 في النبات ينطلق إلى الغلاف الجوي أثناء تلاشيه .

هذه الحقيقة قد ساعدت في التركيز على حكومات العالم الثالث لتحد من إزالة الغابات ، ومن توليد تلك الملوثات . . إذاً المسئولية مشتركة بين الدول النامية والمتقدمة للحفاظ على الهواء نظيفا . ذلك لأن الغابات تقوم بامتصاص غاز ثاني اكسيد الكربون وإطلاق الاكسوچين خلال عملية التمثيل الضوئي للنبات ، وبالتالي تعتبر الغابات الاستوائية المطيرة آلية هامة للحفاظ على التوازن البيئي .

إن قطع الغابات المطيرة سوف يقلل من الطاقة الاستيعابية للبيئة على امتصاص ثاني أكسيد الكربون . لذلك ، وعن طريق تغيير أنماط استغلال الأرض ، يأتي إسهام الدول النامية الكبير في تركيز الغازات الناجمة عن الصوبات الزراعية greenhouse gases . وقد ساعدت هذه الحقيقة على زيادة الضغوط على حكومات دول العالم الثالث من أجل تقييد عمليات قطع الغابات المطيرة . وعلى الرغم من أن الحفاظ على الغابات يكون في

مصلحة الجميع في المدى الطويل ، ففي الأجل القصير تتواجد مجموعة من العوامل الاقتصادية الدولية والمحلية تجعل هناك صعوبة في منع عمليات إزالة الغابات .

شكل (2-18) نصيب الفرد من استهلاك الطاقة لمجموعة دول العالم 1995



Source: World Bank, *1998 World Development Indicators* (Washington, D.C., World Bank, 1998), tab. 3.7.

جدول (2-18) نصيب دول العالم الأكثر إنتاجاً لغاز ثاني اكسيد الكربون : تقدير عام 1995

الدولة	البيـــــــــان	
	إجمالي ملايين الأطنان المترية منه	نصيب الفرد بالطن المتري
أمريكا	5.469	20.8
الصين	3.192	2.7
روسيا	1818	12,3
اليابان	1.126	9
الهند	908	1
ألمانيا	835	10.2
المملكة المتحدة	542	9.3
أوكرانيا	438	8.5
كندا	436	14.7
إيطاليا	410	7.2
كوريا الجنوبية	373	8.3
المكسيك	359	3.9

المصدر : البنك الدولي ، مؤشرات التنميةالعالمية ، واشنطن ، 1998 ، جدول 3-8 .

وأحد هذه العوامل يتمثل في انخفاض أسعار السلع ، والحاجة إلى النقد الأجنبي . إن معظم المتبقى من الغابات المطيرة موجود في عدد من الدول المثقلة بالديون ، وهي الدول التي عانت كثيراً من انخفاض أسعار منتجاتها . ولكي تدبر مقداراً من النقد الأجنبي يكفي للوفاء بمتطلبات خدمة الدين ، كان على هذه الدول أن تسعى لزيادة صادراتها السلعية في وقت حدث فيه تباطؤ في الطلب على هذه السلع . وبسبب الانخفاض الكبير في مرونة الطلب السعرية على منتجات دول العالم الثالث ، فإن محاولات التوسع في المبيعات الدولية أدت إلى مزيد من الانخفاض في أسعار هذه السلع . وحيث إن صادرات الأخشاب تعتبر مصدراص رئيسياً للنقد الأجنبي لعدد من الدول ذات المديونية الثقيلة ، فإن تدهور شروط التجارة ، يمكن أن يؤدي إلى زيادة معدلات قطع الأشجار ، ويجعل أسعار الأخشاب بعيدة عن القيمة الاجتماعية الحقيقية التي تمثلها هذه الغابات .

إن انخفاض أسعار بعض السلع يهدد ربحية كثير من الصناعات التصديرية التي تعتمد على إنتاج هذه السلع . ونتيجة لذلك فإن حكومات دول العالم الثالث قد يئست من دعم سعر الصرف لإنتاج وتشجيع الصادرات بسبب ظروف السوق .

وبصفة عامة فإن هذه الخطط قد حققت خسارة ضخمة في البيئة من خلال توليد كثير من الخسائر للحكومات الوطنية كما هو الحال في مزارع المواشي المدعومة وغيرها من السلع المدعمة .

هناك سبب آخر أدى لتعقيد المشكلة ، والذي تمثل في الركود الاقتصادي أثناء الثمانينات . إن التباطؤ الذي شهدته الدول الصناعية خلال الثمانينات أدى إلى تضخيم المشاكل في الدول الأقل نموا . وقد أثر ذلك في كثير من الـ LDCs في الدول الاستوائية والتي بها غابات ممطره وقوة عمل هائلة نمت في الـ 40 سنة الأولى . وبالتالي واجهت هذه الدول كثير من البطالة والركود . إلا أنه مما يعمق من المشاكل المرتبطة بالبيئة والموارد الاقتصادية هي تباين توزيع الأراضي مما أدى إلى هبوط الأجور في المناطق الحضرية وزيادة أعداد المعدمين . ففي البرازيل زادت قوة العمل بمعدل 4% بين عامي 1981 و 1984مقارنة بـ 0.6% بين عامي 1971 ، 1976 بينما انخفضت الأجور في الريف بحوالي 40% في الفترة من 1981 ، 1985 .

والعقبة الثالثة التي تمنع الحفاظ على الغابات هي اعتماد كثير من دول العالم الثالث على الأنواع التقليدية من الوقود. إن الشطر الأكبر من الأشجار التي يتم قطعها تستخدم في أغراض التدفئة المنزلية والطهي. وتشكل الأخشاب نحو 89% من الوقود المستخدم في أفريقيا، ونحو 70% في أمريكا الجنوبية، أما في آسيا فتصل النسبة إلى 74%. وبالنسبة للدول النامية الفقيرة غير المصدرة للبترول، يعتبر الوقود التقليدي هو المصدر الشائع للطاقة. إن حظر استخدام الأخشاب كوقود يتطلب زيادة الواردات من الوقود الحفري (البترول) المرتفع التكلفة. إن التحول عن استخدام الوقود التقليدي يستلزم زيادة مدفوعات الصرف الأجنبي للخارج، كما يتطلب توافر الوقود البديل بأسعار منخفضة أمام المزارعين الصغار الذين يعتمدون على الغابات في الحصول على احتياجاتهم اليومية من الطاقة.

3/2/18 الحفاظ على الغابات المطيرة كسلعة عامة: من الذي يتحمل التكاليف؟

إن كل مشكلة من هذه المشاكل لابد من أن تواجه بحزم من أجل وقف تدمير هذه الغابات من أجل الحفاظ على البيئة.

وهناك حلول طويلة الأجل تؤدي إلى توفير بدائل أرخص للوقود، مثل إدارة خطط قطع الأخشاب بشكل متواصل، نظام الأخشاب وتدبير فرص اقتصادية للفقراء المجبرين على استخدام الغابات من أجل تنقية قطع أرض كبيرة من الغابات سهلة الكسر. وكل برنامج يحتاج إلى دعم فنى وخبرات كبيرة وإدارة مساندة مثل أى استثمارات تسعى إلى تحقيق أهداف قصيرة وطويلة الأجل. هذه الحماية لبقاء الغابات سوف تقوى وبشكل مؤقت على الأقل في حالة تواجد فرص لسداد الديون في الدول الفقيرة، إلا في حالة مقابلة العوائد بأموال خارجية.

وفي دراستنا عن السلع العامة في الفصل الحادي عشر " فقد وجد أنه في ظل غياب التدخل الحكومي فإن السوق الحر سوف يقدم حماية شبه مثلى للموارد كما في شكل رقم (11-3).

وهناك عنصر آخر سوف يزيد من كفاءة استخدام الغابات وهو أن كثير من الأخشاب التي تحرق الآن لفتح الأراضي للحرث سوف يكون موسم للحصاد المالي .

وعلى سبيل المثال من المتوقع أن تفقد البرازيل 2.5 بليون دولار نتيجة حرق الغابات الثمينة بينما الرقم التجميعي في ساحل العاج يصل إلى 5 بليون دولار . إن استمرارية إنتاج الأخشاب كوقود أو للتصدير يمكن تحقيقه من خلال قطع جزء مختار بعناية للغابات النامية حاليا .

إن تقييد قطع الغابات خلال فترة الـ 30 عام ، والعناية الفائقة بالنمو الجديد هو المطلوب ، فمن المستحيل إعادة نمو هذه الغابات التي قطعت تماماً .

وهناك عدد من المشروعات الإدارية مدعمة ببنوك دولية ، ومع ذلك ، نجد أن أقل من 0,1% من الغابات الاستوائية تدار بشكل قابل للاستمرار .

وهناك فضل آخر لهذه الغابات يمكن أن تطور أسواق لبدائل منتجات الغابات . وبعض تكاليف الحماية يمكن تعويضه بواسطة المنتجات المستمرة لها .

وقد أثبتت الدراسات الحديثة بأن مبيعات هذه الغابات مثل اللحوم وجوز الهند والفواكه والزيوت وغيرها سوف تزداد ويزداد دخلها لأنها كثيفة العمالة بالإضافة إلى أنها توفر العمالة للسوق المحلي ، بدلاً من اللجوء إلى أسلوب الإزالة والحرق من أجل الزراعة .

وعلى الناحية الأخرى فإن خطط حماية الغابات لها بعض المزايا ، ويجب على العالم الأول أن يسمح بالنفاذ للعالم الثالث من حيث فتح الأسواق أمامه ، وخاصة لغير الخبراء في التصدير من دول الـ LDCs والمنتجات البديلة لمنتجات الغابات المائية ، وذلك لكسب العملات الأجنبية بسرعة .

كذلك فإن تخفيف الديون قد يساعد في حل المشكلة لأن نقص العملات الأجنبية لدى أى دولة مدينة يفاقم الألم بسبب أعباء الديون الخارجية مما يقلل من الاعتماد على استغلال هذه الغابات .

إن أسلوب مقايضة الدين بالطبيعة يمكن أن يسهم بشكل فعال في تحويل الدين المقوم بالعملات الأجنبية إلى دين محلي يستخدم لتمويل عمليات إدارة الموارد

الطبيعية . ويمكن ربط هذا الدين بعمليات الحفاظ على الغابات ، وتستخدم مدفوعات الفائدة على الدين لدفع الأجور والمرتبات وتكاليف الصيانة اللازمة لجهود المحافظة على هذه الغابات . وعلى الرغم من جاذبية هذا الأسلوب إلا أن هناك الكثير من العقبات التي تحول دون انتشار استخدامه (انظر الفصل رقم 11) . ونتيجة لذلك ، نجد أن مساحة الأرض التي خضعت للحماية من خلال هذا النظام لاتزال صغيرة جداً .

وأخيراً ، يمكن حماية الغابات من خلال برامج المعونات الملائمة ، وذلك على النحو التالي :

* معونات العالم الأول (الدول المتقدمة) لدعم برامج التخفيف عن الفقراء والمعدمين ، يمكن أن يسهم في إزالة الأسباب الاجتماعية/ الاقتصادية التي تؤدى إلى القضاء على الغابات الاستوائية .
* من المفيد أن يتم تعليق الدعم الثنائي ومتعدد الأطراف (أساساً من البنك الدولي) بالنسبة للأنشطة التي تؤدي إلى التدمير البيئي ، سواء مزارع تربية الماشية أو الصناعات الخشبية .

4/2/18 البحث عن حلول في قمة 1992 وقمة 1997

في عام 1992 تم عقد المؤتمر الثاني للأمم المتحدة للبيئة والتنمية (UNCED) في مدينة ريودي جانيرو ، وأطلق أيضا عليه اسم قمة الأرض ، وقد كان أول لقاء في ستوكهولم عام 1972 .

غير أن قمة ريو ضمت زعماء 118 دولة من الدول الصناعية ودول العالم الثالث بالإضافة إلى مئات من المنظمات الحكومية والغير حكومية المهتمة بالبيئة ، بالإضافة أيضا إلى عشرات الآلاف من الأفراد المهتمين بالأبعاد البيئية وقضايا البيئة والتلوث . وكانت وظيفة القمة الأساسية هي البحث عن الوسائل التي يمكن بواسطتها تقليل انتشار الغازات الضارة السابق الحديث عنها وأهمها غاز ثاني اكسيد الكربون Co_2 تحسبا للمخاوف الشديدة الناجمة من التلوث البيئي المتسارع المرتبط بالتقدم الصناعي في دول العالم المختلفة .

ورغم أن معظم الآثار الضارة جاءت من الدول الغربية المتقدمة صناعياً (انظر جدول رقم 6 -6) ولكن جاء تركيز المؤتمر الثاني الـ UNCED على الدول النامية والتي يزداد فيها التلوث بشكل كبير جدا أكبر من الدول المتقدمة ، وذلك لأن الدول النامية عندما تأخذ في التقدم فإن هذا يتبعه الكثير من التأثيرات البيئية الضارة وخاصة دول الجنوب الفقيرة المسئولة عن عدم ضبط ذلك عكس الدول المتقدمة التي تراعي البيئة نسبيا .

وقد قدمت قمة ريو Rio برنامج عمل للقرن الحادي والعشرين للدول مكون من 800 ورقة غير ملزمة لتنقية البيئة . وقد ركزت الأجندة على ست نقاط أساسية هي :

1- تخصيص معونات تنموية تساعد الدول الفقيرة على مكافحة التلوث والحفاظ على البيئة مثل توفير المساعدات الصحية والماء النقي وتقليل التلوث الناشئ من حرق الأخشاب ومقابلة الاحتياجات الأساسية .
2- زيادة الإنفاق على الأبحاث وتقديم الخدمات التي تقلل من تآكل التربة الزراعية ، وتسمح بالممارسات الزراعية الحساسة بيئياً .
3- زيادة الإنفاق على تنظيم الأسرة وزيادة فرص التعليم والعمل للمرأة من أجل تقليل معدلات النمو السكاني .
4- دعم حكومات الدول الأقل نموا في محاولتها لتقليل أو لتحديث المشروعات التي تضر البيئة .
5- توفير الاحتياجات لحماية الحياة الطبيعية والتنوع البيولوجي .
6- الاستثمار في الأبحاث لتطوير الطاقة الغير كربونية البديلة كاستجابة للتغيرات المناخية الضارة وتقليل الغازات ، بمعنى إيجاد بدائل تكون أقل تلوثاً .

وقد عقدت قمة ثالثة للأرض للمتابعة في اليابان في كيوتو عام 1997كمتابعة لما تم تنفيذه من برنامج عمل ريو حيث ركزت على الإصدارات الكربونية ومخاطرها على مستوي العالم . وتم التوقيع على معاهدة تطالب الدول الغربية بتقليل إصدارات الغازات لمستويات أقل من المستويات الموجودة عام 1990 بشرط أن يتم ذلك تماما بقدوم عام 2010 . ولكن الدول النامية لم توافق على عمل أى شئ حيال ذلك .

هذا ، وتعد الصين ثاني أكبر دولة ملوثة للبيئة في دول العالم (وذلك كما هو مبين في الجدول رقم 18-2) وقد رفضت التوصيات ولن توقع على الاتفاق .

ولقد دل التحليل السابق على أن الاهتمام العالمي البيئي سوف يزداد في القرن الحادي والعشرين حتى ولو لم تحقق اتفاقية كيوتو الأهداف المرجوة منها بالكامل واستمرت الزيادة في الغازات الكربونية ، على الرغم من أن التحذيرات البيئية التي تشير إلى أنها سوف تصل إلى أشدها من الخطورة بمجيء عام 2050 .

ولمزيد من التحليل نستطيع القول بأن التنمية الاقتصادية للدول النامية سوف تقود مشكلة بالنسبة للدول المتقدمة ، وذلك لأن اقتصادياتها ومصالحها تشابكت بشكل أكثر مما سبق مع الدول المتقدمة خاصة مع زيادة أسعار بترول منظمة OPEC عما كانت عليه في السبعينيات .

وهناك أمل في عالم أكثر نقاء وأكثر تعاونا بين الدول النامية والمتقدمة من خلال التعاون بين المستويين (الدول الغنية والفقيرة) .

كما أن الجميع يجب أن يعمل على الحد من تدمير الأرض بمختلف الطرق وبشتى الوسائل .

3/18 الأزمة الاقتصادية في دول أفريقيا جنوب الصحراء

The Economic Crisis in Sub-Saharan Africa

رغم أن فترة الثمانينات والتسعينات كانت فترة ركود اقتصادي وانخفاض في معدل التوظيف وأسوأ فترة فقر لكثير من الدول النامية ، فقد أصبح الموقف صارم وشديد الخطورة جدا بالنسبة للدول الأفريقية جنوب الصحراء . وفي وسط حيرة انخفاض الدخول في الدول الأفريقية فقد كان هناك تصاعد في مستوي التلوث وانخفاض لعائد التصدير وقصور في الاستثمار الأجنبي . والموقف الصعب الذي أصبحت فيه هذه الدول بحيث لا تمتلك القدرة حتى على إطعام الناس والوفاء بباقي الاحتياجات الإنسانية الأساسية .

وهناك تقرير مشترك بين المعهد الدولي للبيئة والتنمية ، ومعهد الموارد العالمية يقول : إن الظروف الاقتصادية التي تواجهها الدول الأفريقية جنوب الصحراء ، تعتبر

تحدياً واضحاً للنمو من حيث المجاعة وانخفاض في الإنتاج الزراعى والصناعى وأنه في سنوات قريبة سوف يكون هناك مطاردة بين الإنسان الفلاح والبيئة وإزالة الغابات .

فالمجهودات التقليدية للنمو من الحكومات المانحة فشلت بشكل كبير في إنقاذ ذلك . أما بالنسبة للبعد الكمي للأزمة الاقتصادية فيتضح ذلك في الجدول رقم 18-3 ، والجدول رقم18-4 في الفترة من 1980-1990 .

جدول (18-3) التدهور الاقتصادي في دول أفريقيا جنوب الصحراء (80-1990)

المؤشر الاقتصادي	1980	1990	% للتغيير
نصيب الفرد من الناتج (بالدولار)	582	335	42.5 -
نصيب الفرد من الاستهلاك	465	279	40.0 -
الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي	20.2	14.2	29.7 -
(صادرات السلع (بليون دولار)	48.7	31.9	34.5 -
نصيب الفرد من إنتاج الغذاء	107	94	12.2 -
إجمالي المديونية الخارجية	56.2	147	16.2 +
الفقر (% تحت خط الفقر)	NA	39.6	

المصدر : برنامج الأمم المتحدة التنموي والبنك الدولي ، مؤشرات التنمية الأفريقية .

بين عامي 1980 و1990 ، انخفض نصيب الفرد من الناتج بنسبة 42,5% ، ونصيب الفرد من الاستهلاك (وهو أكثر المؤشرات أهمية للتعبير عن الرفاهة الإنسانية) انخفض بنحو 40% ، كما تناقصت الاستثمارات المحلية بمقدار 29,7% ، كما انخفضت الصادرات بنحو 34,5% ، وهبط نصيب الفرد من إنتاج الغذاء بنسبة 12,2% ، بينما ارتفع الدين الخارجي الإجمالي بنسبة 162% وهو ما يعادل إجمالي الناتج القومي في الاقليم بأكمله . وكانت مدفوعات خدمة الدين في عام 1996 تعادل 14% من إجمالي حصيلة الصادرات . وارتفع معدل الفقر في أفريقيا خلال الثمانينيات والتسعينيات ليصل إلى 40% أو ما يعادل 220 مليون نسمة ، وخلال نفس الفترة انخفضت الأجور الحقيقية بما يزيد على 30% (وفي بعض الدول ، بلغ الانخفاض نحو 50%) . كما عانى أيضاً مستوى التوظف ، حيث نمت البطالة السافرة بنحو 10% سنوياً خلال النصف الثاني من الثمانينيات . وبحلول عام 1994 كانت البطالة المفتوحة (السافرة) تشمل 32 مليون شخص أفريقي ، وزادت كمية التوظف الناقص بنحو 33 مليون شخص آخر .

وعلى المستوى العالمي نجد أن أفريقيا تقف بثبات خلف العالم . وقد انخفضت مساهمتها في GNP العالمي من 1.9% في عام 1960 إلى 1% عام 1996 ، بالإضافة إلى أنها تحوي .10% من سكان العالم . وفي الفترة من 1985 - 1994 كان معدل نمو GNP كما هو مبين بالجدول رقم (18 -4) .

جدول (4-18) معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقى حسب المناطق : (85- 1994)

السنة	أمريكا اللاتينية	جنوب وشرق أفريقيا	أفريقيا جنوب الصحراء
1985	3.6	3.6	1.9
1986	4.2	6.2	2.6
1987	3.0	6.9	0.6
1988	0.7	8.5	2.9
1989	1.1	6.1	1.6
1990	0.1-	6.4	1.2
1991	2.8	5.3	0.4
1992	2.1	5.2	0.3
1993	3.3	5.4	1.8
1994	2.8	6.3	2.3

المصدر : الأمم المتحدة : الاقتصاد العالمي والمسح الاجتماعي ، 1994 ، ص 261 .

4/18 التحولات الاقتصادية فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى دلالات لمساعدات التنمية للعالم الثالث

Economic Transition in Eastern Europe and the Former Sovit Republics: Implications for Third World Development Assistance

إن التحـولات الاقتصادية من الاعتماد على الاشتراكية إلى الاعتماد على الرأسمالية والذي حدث في أوروبا الشرقية ، ومن قبله في الاتحاد السوفيتي السابق كان غير مسبوق المدى ، وكان له تأثيره القوى على اقتصاديات دول العالم الثالث ، كما ترتب عليه حدوث تقلص كبير في الاقتصاد أكثر من المتوقع (ركود اقتصادي) . حيث إن الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي GDP في الفترة بين 1990 إلى 1994 قد قدر بحوالي 20% وبعض الدول فقدت 50% ، من ذلك الناتج كما هو موضح بالجدول رقم (18-5) .

جدول (18-5) التحول الاقتصادي في عدة دول مختارة في وسط وشرق أوروبا وفي روسيا (1990 - 1996)

الدولـــــة	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (% التغير السنوي)					أسعار المستهلك (% التغير السنوي)					البطالة المفتوحة (% التغير السنوي)				
	90	92	94	95	96	90	92	94	95	96	91	92	93	94	95
وسط وشرق أوربا	--	-7,9	-1,8	1,6	1,5	--	247	141	71	32	--	--	--	--	--
البانيا	-10	-7,2	9,4	8,9	8,2	—	225	23	8	13	12	29	22	19	--
بلغاريا	-9,1	-9,7	-12,6	-10,4	2,6	24	82	96	62	123	11	15	16	13	14
كرواتيا	--	--	1,1	2,1	-10,9	--	--	98	2	4	18	18	16	17	--
المجر	-3,5	-21,6	2,9	1,5	1	29	1,069	19	29	24	8	12	12	11	12
بولندا	-11,6	-11,9	-31	-3,4	5,5	586	1,276	330	30	24	12	14	16	17	14
رومانيا	-5,6	2,6	3,9	6,5	4,9	5	43	137	32	39	3	6	9	11	10
سلوفينيا	--	--	5,3	4,1	3,1	--	--	20	13	10	8	13	16	14	13
روسيا	--	-14,5	-12,6	-4	-2,8	--	1,353	302	190	80	--	5	5	6	4

المصدر : صندوق النقد الدولي :آفاق الاقتصاد العالمي ،أكتوبر 1997 ، واشنطن ، جدول A- 7 ، A- 18 .

– مكتب العمل الدولي ،التوظف العالمي ،1996 / 1997 ، جنيف ، شكل 4 -2 .

فضلاً عن الزيادة في المستوى العام للأسعار التي تقدر بـ 400% في شرق أوروبا عام 1993 (معدل التضخم) ، وحوالي 1350% في روسيا .

وبالرغم من أن معدل التضخم قد انخفض في السنوات القليلة التالية إلا أنه بقى في مستوى مرتفع وهو حوالي 32% في شرق أوروبا (معدل التضخم) ، 80% في روسيا عام 1996 .

أيضا فقد تضاعف معدل البطالة في نفس الوقت ، كما كانت هناك مجهودات لتخفيض معدل المديونية عن طريق التوسع في التجارة الخارجية رغم ضغوط الديون . وعلى سبيل المثال فقد ساعد ذلك بولندا مثلا في خفض كمية الديون ، وروسيا أيضا بمعدل 25% من GDPعام 1996 .

إن الانخفاض المأساوى في GDP انعكس على زيادة معدل الفقر في شرق أوروبا وروسيا بين 1988 ، 1994 بمعدل ارتفع من 4% حتى وصل إلى 32% حيث زاد عدد الفقراء من 14 مليون شخص عام 1988 ليصل إلى 119 مليون فرد .

إن الموقف في روسيا خلال التسعينيات حرج جدا كما أشار البروفيسور ستيفن كوهين حيث قال : "**إن أزمة روسيا قد فاقت كل الأزمات وأصبحت البلاد في مأزق اقتصادي**" . ورغم أن الاقتصاديات تعيش في سلام فقد حقق GDP انخفاض بنسبة 50% . وحسب أحد التقارير فقد وصل هذا الانخفاض والتدهور إلى 83% ، كما انخفض الاستثمار في رأس المال بنسبة 90% ، وانخفضت منتجات اللحوم والألبان بنسبة 75% ، وباستثناء الطاقة ، فقد أصبحت روسيا تنتج كميات أقل بعد التحول بالنسبة لمعظم السلع الاستهلاكية التي تستهلكها المدن الكبيرة وقد تم استيرادها . وإذا نظرنا إلى المشكلات الاقتصادية نجدها كثيرة في روسيا مثل عدم القدرة على التحديث المصاحب للقرن العشرين وبداية القرن الـ 21 مما يتطلب مزيداً من إنتاج البنية الأساسية والاهتمام بالتكنولوجيا والعلوم والنقل وإحداث قدر من التكامل والتنسيق بين المشروعات الاقتصادية . فعندما لا يتم تسليم عشرات من السكان مرتباتهم وأجورهم فهذه كارثة حيث إن أكثر من 75%من المجتمع يعيش في مستوى أقل من مستوى الكفاف ، ويعتمدون على المساعدات والإعانات . ويوجد على الأقل 15مليون منهم يعانون من المجاعة ، ومتوسط العمر المتوقع للرجال انخفض إلى 57 سنة . وارتفعت

معدلات التسرب من التعليم وزادت الأمراض مرة ثانية وتدهور المستوى الصحي ومعدلات الرفاهية العالية بدأت تختفي من الوجود . وربما أصاب ذلك الضعف الاقتصادي ذوى المهارات التعليمية العالية الذين أصبحوا يعملون أكثر لتأمين مجرد متطلبات الحياة الضرورية في ظل مرحلة التحول الاقتصادي . لقد أرجعهم ذلك التحول الاقتصادي إلى مرحلة ما قبل التحديث .

وفي ضوء عملية التحول ، فإن كثير من المخاطر ستكون مصاحبة لها وستستمر الآثار السلبية في المدى القصير ربما لعدة سنوات مستقبلية حتى تستطيع هذه الدول الامتصاص الكامل للآثار الناجمة عن صدمة التحول الاقتصادي . إن عملية التحول الاقتصادي إلى اقتصاد السوق بما تتطلبه من فترة طويلة لازمة وضرورية حتى تستطيع تحقيق النمو المتواصل وإحداث تنمية متواصلة . كما أن ذلك سيتطلب إنفاق مبالغ هائلة ورأسمال عيني ضخم ، قدر بحوالي 100مليار دولار سنويا . وهو ما أدى إلى تخوف دول العالم الثالث وخاصة أفريقيا جنوب الصحراء من تحول المعونات الدولية بعيدا عن إنفاقها في مشروعات للتنمية . كما أن ذلك التحول قد يؤثر على شكل تدفقات رأس المال والاستثمار سواء المباشر أو غير المباشر وفي محافظ الأوراق المالية ، مما يستدعى الأمر مزيد من الادخار الخاص لتمويل تلك الاستثمارات ، وربما تعاني الدول النامية أكثر بسبب مشكلة المديونية وأعبائها المختلفة .

إن القضية الحرجة هنا في هذا الصدد تتلخص في مدى قدرة الأسواق المالية الدولية لمقابلة الاحتياجات المتزايدة على رأس المال من جانب دول شرق أوروبا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق بدون أن يؤثر ذلك سلبا على كمية الأموال التي يتم توفيرها لدول العالم الثالث . إن مقابلة هذه الاحتياجات يتطلب توليفة من النمو الاقتصادي وإعادة هيكلة المساعدات الدولية للتنمية بعيداً عن تأثير المحددات السياسية للتخصيص ، وفي ضوء المتطلبات الحقيقية للتنمية الاقتصادية .

5/18 العولمة وإعادة تشكيل التمويل الدولى

Globalization and International Financial Reform

منذ الستينيات حدثت عولمة اقتصادية ضخمة . فتكامل الاقتصاديات القومية في داخل سوق عالمي يعد بتغيير كبير في حجم وصفات الموارد الدولية وتدفقاتها ، وذلك

لأن التوسع في حجم التجارة العالمية يتوقف على النظام المصرفي المحلي والدولي (صندوق النقد والبنك الدولي) . ويتضح ذلك من خلال النظر لما يقوم به صندوق النقد الدولي (IMF) والذي يمول العمليات الدولية ، وزيادة حجمها ، والتنافسية ، ونشر أسواق المال الدولية ، بحيث يسحب الدول ذات الدخل المنخفض لتسير مع الموجة العالمية .

وبالنسبة للدول النامية التي تعاني من مشاكل حادة في السيولة مما أدى إلى تقييد الاستثمار ، وتحديد القدرة على استيراد المدخلات وقطع الغيار ، وارتفاع مستوى المخاطر المصاحبة للعقود التجارية ، فإن زيادة درجة إندماج هذه الدول في الأسواق المالية الدولية الآخذة في الاتساع ، يمكن أن يحسن آفاق النمو الاقتصادي ويحقق بعض المرونة .

ومن ناحية أخرى ، من غيرالواضح معرفة ما إذا كانت الدول النامية ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط ، سوف تستفيد من عولمة الأسواق الدولية . ولمجموعة من الأسباب ، لم تتحقق المشاركة الكاملة لكثير من الدول الفقيرة في الاقتصاد العالمي . ومما يدعو للدهشة ، أنه في نفس الوقت الذي يتم فيه انفتاح الأسواق الوطنية ، نجد أن بعض الأسواق المالية العالمية ظلت مقيدة . وفي حقيقةالأمر ، وقبل اتفاقية الجات الأخيرة في عام 1994 زادت الحماية ضد منتجات دول العالم الثالث ، وكذلك نجد أن معدلات الفائدة الحقيقية التي دفعتها الدول النامية على رأس المال المقترض ، كانت تزيد بأكثر من 400% عما تدفعه الدول الصناعية المقترضة . وعلى ذلك ، يمكن القول بأن عولمة الأسواق المالية الدولية سوف تقلل نفقة المعاملات التجارية بالنسبة للدول التي تستطيع الحصول على الائتمان الدولي ، بينما تزيد من حالة عدم التميز النسبي للدول التي يتم استبعادها من منافع العولمة المالية .

إن آثار العولمة يمكن أن تأخذ أحد أشكال ثلاثة :

1- إضعاف قوة وتأثير الدول المنفردة ، وعلى وجه الخصوص ، كثير من دول العالم الثالث . فالدول النامية التي ترتبط بطريقة ما مع التكتلات التجارية الإقليمية مثل منطقة الدولار الجديد ، والين ، واليورو ، في أمريكا الشمالية ، والباسفيكي ، وأوربا على التوالي ، سوف تواجه أوقات صعبة قادمة .

2- هناك تزايد في مخاطر عدم استقرار أسواق المال (مثلما حدث في أزمة المكسيك عام 1995 ، والأزمة الآسيوية عام 1997) ، فقد أصبح الوصول إلى الأسواق العالمية أكثر صعوبة بالنسبة لمنتجي التكنولوچيا البسيطة ، كما أن آثار النمو الاقتصادي في الشمال قد لا تفيد بشكل اتوماتيكي ، دول الجنوب الفقيرة . حقاً ، إن طبيعة العلاقات السابقة بين الشمال والجنوب قد أعاقت الأداء الاقتصادي لكثير من الدول النامية على الساحة الدولية .

3- الوضوح البالغ لتنامي عدم المساواة بين الدول في حقبة اتسمت بسبب سرعة نقل المعلومات عبر الكرة الأرضية من خلال الأقمار الصناعية ، مما أدى لزيادة الهجرة غير الشرعية من دول الجنوب الفقيرة إلى دول الشمال الصناعية . فكما أصبح رأس المال أكثر قدرة على التنقل دولياً ، أصبح عنصر العمل كذلك . ولكن هناك اختلاف في الأمر ، حيث إن انتقال عنصر العمل غير الماهر إلى دول الشمال ، لا يكون دائماً محل ترحيب . وبعض مواطني العالم الصناعي يعتبرون ذلك ظاهرة تهدد اقتصاد دولهم ، ناهيك عن تهديد ثقافتهم ونمط حياتهم .

وإذا لم يأت القرن الحادي والعشرين بأمل جديد لكثير من الدول النامية ، التي لم تستطع الحصول على نصيبها من ثمار التقدم العالمي ، فإن مواجهة تحديات العولمة الجديدة تتطلب إجراء إصلاحات في النظام الدولي . **ومن أبرز ما يساق من تغييرات مطلوبة ، نذكر ما يلي :**

(أ) تخفيض أعباء خدمة الدين على الدول النامية الأقل قدرة على تطبيق تدابير التقشف ، وخاصة دول أفريقيا جنوب الصحراء .

(ب) خلق موارد مالية جديدة للدول الأقل تقدماً ، مثل فرض ضريبة على العمليات النقدية الدولية ، وهي ما يطلق عليها «ضريبة توبن Tobin Tax» إشارة للاقتصادي الذي اقترحها ، والهدف من ذلك هو تقييد تدفقات رأس المال المضارب سواء للداخل أو للخارج (حيث كانت هذه المضاربات عنصراً أساسياً في تعميق أزمة العملة في آسيا عام 1997) . وهناك إجراء آخر مقترح ، يتمثل في تبني أسلوب مماثل لما تقوم شيلي بتطبيقه بنجاح ، حيث تطالب المستثمرين الذين يتعاملون في

المحفظة الاستثمارية بإيداع ما يعادل 30% من استثماراتهم في حساب بدون فوائد لمدة عام واحد (أو أكثر)، مع عدم إمكانية السحب قبل الموعد. وقد أدت هذه السياسة إلى حماية شيلي من تدفقات رؤوس الأموال الساخنة التي أثرت على الدول الآسيوية وبعض دول أمريكا اللاتينية.

(جـ) خلق مؤسسات دولية جديدة، مثل البنك المركزي العالمي، للمساعدة على تحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي الدولي، وتشجيع الاستقرار المالي العالمي، ومساعدة عمليات التنمية الاقتصادية في الدول الفقيرة. إن وجود هذا الكيان يمكن أن يلعب دور الملجأ الأخير للمؤسسات المالية، ويقوم بخلق أشكال جديدة من السيولة.

(د) إصلاح المؤسسات الرئيسية القائمة (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي) من أجل استقرار النمو الاقتصادي العالمي.

وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، فإن صندوق النقد الدولي يحتاج إلى العمل كمؤسسة للتنمية بدرجة اكبر، وكرجل بوليس للعالم المتقدم بدرجة أقل. حيث ينبغي عليه زيادة درجة المرونة في المشروطية التي يطلبها لتنفيذ أعماله. وكذلك، يحتاج البنك الدولي والمؤسسات التابعة له إلى إصلاح مماثل.

6/18 ملخص ونتائج ختامية للفصل
Summary and Concluding Remarks

إن مناقشتنا في هذا الفصل قد لمست إلى حد ما الأثر الاقتصادي والغير اقتصادي لنمو العولمة من الناحية التجارية والمالية وزيادة الاعتمادية للدول بين بعضها البعض، ناهيك عن التحول الاقتصادي ومشاكل البيئة وعمرها. حيثما يوجد عجز فإن اعتماد الدول الفقيرة على الدول الغنية سوف يزداد. وقد اختلف الموقف الآن. فقد أصبحت الدول النامية تزداد صادراتها بشكل متسارع للدول المتقدمة في بعض الموارد الأولية، مع تزايد مخاوف العولمة والآثار الضارة لها.

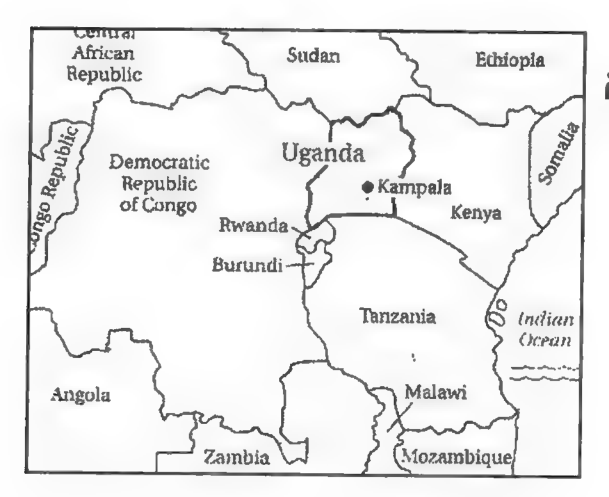
فقد أصبحت الهجرة الغير مشروعة سواء للموارد الاقتصادية أو البشرية تعرف جيداً أن استقرارها يعتمد على النمو الاقتصادي لهذه الدول المتقدمة. ولم يعد هناك سوء فهم لذلك.

ومع ذلك فإن اقتصاديات الدول النامية أصبحت تتطوع لخدمة اقتصاديات الدول المتقدمة أكثر مما سبق .

والسؤال الحرج هنا للقرن الجديد هو عما إذا كانت العولمة للاقتصاد الدولي والاقتصاد الجديد الذي يعتمد بعضه على البعض سوف يقود إلى تعاون أكثر مثمر أم مزيد من الصدام؟

بعض الخبراء يرون أن الفترة القادمة تضم وعوداً كبيرة والبعض الآخر أقل ثقة في هذه الوعود . وفريق ثالث يتنبأ بحدوث مشاكل كبيرة تكون آثارها درامية .

ونتيجة لانخفاض أهمية البترول نسبيا وندرة الموارد خلال فترة السبعينيات فإن الدول المدينة والتى ظهرت مديونياتها في الثمانينات بالإضافة إلى عولمة التجارة ، فإن البيئة والتجارة في التسعينيات والتقدم يجب أن يكون واضحاً أن الاقتصاد سوف يكون متشابكا جدا ، ولم يعد اقتصاد دول غنية فقط . بل أن التعاون مطلوب بين الدول الغنية والفقيرة معاً . وفي التحليل الأخير فإن الشئ المرئي الذي يمكن لمسه من وراء العولمة والاعتماد المتبادل (اعتماد الدول على بعضها البعض) هو أن كل دولة يمكن أن تكسب كما يمكن أن تخسر في عالم الاعتمادية في القرن الحادي والعشرين وهو العالم المتغير . وناتج العولمة لن يؤول إلى الصفر أبداً بعد الآن ولكن قد يكون موجباً وقد يكون سالباً فهناك خاسرون وآخرون رابحون .



7/18 الحالة الدراسية للفصل الثامن عشر

إقتصاد أوغندا

• بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية:

العاصمة	:	كامبالا
المساحة	:	235,885 كم2
السكان	:	21 مليون نسمة (1998) .
معدل النمو السنوي للسكان	:	2,7% (1998) .
نصيب الفرد من الـGNP	:	320 دولار سنويًا (1997) .
نصيب الفرد من الـ GNP معدل بحسب القوة الشرائية (PPP)	:	1050 دولار (1997) .
معدل النمو في نصيب الفرد من الـ GNP (متوسط سنوي)	:	2,8% (85 -1995) .
نصيب قطاع الزراعة في الـ GDP	:	44% (1997) .
نصيب قطاع الصادرات في الـ GDP	:	12% (1996) .
معدل وفيات الأطفال الرضع في الألف	:	81 في الألف (1998) .
معدل الأطفال المعرضون لسوء التغذية	:	26% (92 -1997) .
مساهمة المرأة في القوى العاملة	:	48% (1997) .
معدل الأمية (الأكثر من 15 سنة)	:	الرجال 26% النساء 50% (1996) .
مؤشر التنمية البشرية	:	0,34 (منخفض) (1995) .

تمثل أوغندا إحدى الدول المأساوية في أفريقيا ، كما أنها تمثل أملها في نفس الوقت ، وتعتبر أوغندا من الدول الأفريقية التي تعاني من العنف الطائفي والارهاب منذ أن تولى الحكم عيدي أمين عام 1970 ، حيث تم تدمير اقتصاديات البلاد وما ترتب عليه من آثار سيئة . وعندما بدأت أوغندا تحول نظام اقتصادها وتديره بأسلوب أفضل ، ترتب على ذلك نتائج عجيبة وواعدة منذ منتصف التسعينيات (حيث ارتفع معدل النمو في نصيب الفرد من الـ GNP إلى 4,4% خلال 1990 –1997) . كما يجب عليها أن تحارب وبقوة نوعاً جديداً من الصراع والإرهاب وهو انتشار مرض الإيدز .

إن معظم الاحصاءات الحديثة تؤكد أن 86% من الأوغنديين الذين يعيشون في التجمعات الحضرية عالية المخاطر يحملون هذا المرض ، فضلاً عن أن 26% من إجمالي النساء هناك هم الذين يحاولون معرفة والاهتمام بالتدريب الطبي والصحي عام 1995 . ونتيجة لذلك ، فإن متوسط العمر قد انخفض في اوغندا من 47 عام 1990 إلى 40 عام فقط سنة 1998 . ولذلك فإن المستقبل أمام الأوغنديون مليء بكل من التحديات والوعود والمفاجئات ، ومفعم بالآمال والآلام في نفس الوقت .

وتعتبر أوغندا قابعة في وسط أفريقيا ، وتحدها من ناحية الشرق كينيا ، ومن ناحية الجنوب كل من تنزانيا ورواندا ، ومن ناحية الغرب جمهورية الكنغو الديمقراطية ، ومن ناحية الشمال السودان ، كما أن معظم السكان الأوغنديون يعيشون في المناطق الريفية ، وترتفع كثافتهم كثيراً في الأقاليم الجنوبية . كما أن الثلاث مجموعات العرقية الرئيسية في أفريقيا تتواجد في أوغندا وهم : البانتو ، النيليين ، والنيلوهاميتيك ، وهم يشكلون معظم السكان هناك ، وأكبر هذه المجموعات هي البانتو ، ويشتملون أيضًا على الباجاندا ، والذين يشكلون أكثر من مليون نسمة يعيشون على معظم الأراضي الخصبة .

وحتى عام 1972 ، كانت الأقلية الآسيوية التي تعيش في أوغندا من أكبر الأقليات هناك كمجموعة عرقية . ولكن في هذا العام (1972) قام عيدي أمين رئيس الدولة بطرد حوالي 50 ألف آسيوي كانوا يعملون بالأنشطة التجارية والصناعية وبعض الأنشطة الأخرى . ومنذ الانقلاب على عيدي أمين عام 1979 ، بدأ الآسيويون يعودون ثانية ولكن ببطء . لذلك فإن أعداد قليلة من الآسيويين بالإضافة إلى ثلاثة آلاف من العرب من مناطق متعددة يعيشون الآن في أوغندا .

أما عن الاقتصاد الاوغندي ، فإنه يمتلك إحتمالات وإمكانيات كبيرة . فلديه وفرة كبيرة في الموارد الطبيعية المهمة ، والتي تشتمل على الأراضي الزراعية الخصبة والأمطار الغزيرة الوفيرة الكافية للزراعة والرعي والمخزون المعدني الكبير . ولقد أظهرت ثقل لقدرتها على إحداث نمو اقتصادي كبير وسريع وتنمية كبيرة عند استقلالها من بريطانيا عام 1962 . واليوم تواجه عدم استقرار سياسي وتحديات كبيرة وإدارة اقتصادية سيئة وغير سليمة ، مما ترتب عليها حدوث إنهيار وإنتكاسات اقتصادية بحيث جعلت أوغندا من أفقر دول العالم ومن أقل الدول نمواً والتي تنتمي لمجموعة دول العالم الثالث .

وبعد إنتهاء فترة حكم عيدي أمين ، فقد وضعت البلاد عام 1981 برنامج للانعاش الاقتصادي ، والذي تم تدعيمه ودعمه بالمساعدات الخارجية المعتبرة . ومنذ منتصف عام1984 ، وعلاوة على ما سبق ، فقد حدث توسع في السياسات المالية والنقدية ، وتم تجديد الحياة المدنية حتى تدعم من الاداء الاقتصادي .

ومنذ الوصول إلى الحكم مع بداية عام 1986 ، فإن حكومة رئيس الوزراء موسيفيني اتخذت مجموعة من الخطوات المبدئية المهمة نحو الإصلاح الاقتصادي . كما أولت الحكومة اهتمام كبير لتطوير البنية الأساسية مثل تسهيلات وخدمات النقل والمواصلات والاتصالات مع دمج بعض هذه الخدمات وتشجيع الاستثمارات فيها . فعلى سبيل المثال ، أدركت الحكومة مدى أهمية الحاجة إلى زيادة الدعم الخارجي ، لذلك قامت أوغندا بإبرام إتفاق وورقة عمل توضح الإطار الذي ستكون عليه سياسة الإصلاح مع كل من صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي WB . ولقد وضع الصندوق برنامج

لاوغندا للاصلاح يهدف إلى تحقيق الاستقرار ومعالجة التشوهات في السياسات السعرية وضمان التوازن المستمر لميزان المدفوعات ، وتحسين القدرة على تحقيق المنافع المتزايدة ودعم البنية الأساسية ، ورفع الدوافع لدى المنتجين من خلال تعديل واصلاح سياسات التسعير ، وتحسين تحرك وانتقالات عناصر الانتاج والموارد المختلفة مع حسن تخصيص الموارد في القطاع العام (التخصيص الأمثل للموارد) . كما قامت الحكومة الأوغندية أيضًا بالعمل والتعاون مع الدول الغربية المقدمة للمساعدات بهدف إعادة جدولة الديون الخارجية الأوغندية ، وحتى تتمكن من أن تكون مؤهلة للحصول على المساعدات الأجنبية .

كما أن المعروض من المنتجات الزراعية يشكل تقريباً المصدر الأساسي لمعظم العائدات من الصرف الأجنبي ، حيث يمثل البن وحده حوالي 97% من صادرات البلاد ، يليه القطن والشاي والتبغ كمحاصيل تصديرية أساسية أخرى .

كما أن معظم الصناعات الأوغندية مرتبطة بالمدخلات الزراعية والمنتجات الزراعية لإنتاج المنتجات الصناعية ، والزراعية الضرورية ، مثل صناعة الأسمدة وأعلاف التسمين وتجهيز الأرض للزراعة . كما أن القطاع الصناعي أيضاً تم إعداده لانتاج المواد والسلع والمنتجات المطلوبة والضرورية مثل : صناعة الأسمنت ، وصناعة الحديد ، وصناعة البويات وغيرها .

كما تمتلك أوغندا حوالي 32 ألف كيلو متر من الطرق ، بالإضافة إلى حوالي 6400 كم تم رصفها . كما أن معظم الاشعاع يأتي من كمبالا باعتبارها العاصمة ، وأكبر المدن كما أن الدولة تمتلك أيضاً 1280 كم من خطوط السكك الحديدية كما تم إنشاء خطوط حديدية مع كل من ممباسا في كينيا وذلك للربط بين المحيط الهندي وكمبالا في أوغندا . كما أن أهمية خطوط النقل الأوغندية بأنواعها المختلفة تنبع من دورها الرئيسي في تقوية الربط والروابط بين كل من ممباسا وأوغندا ، وربطها مع كل من جيرانها أمثال رواندا وبروندي والكنغو والسودان . كما أن الخطوط الجوية الدولية والمطار الدولي يقع على مقربة من بحيرة فيكتوريا جنوبي كمبالا بـ 32 كيلو متر . كما تم بناء مطار آخر بمساعدة يوغسلافية ، والذي أصبح يلعب دور مهم لخدمة الصادرات والواردات الأوغندية بأقاليمها المختلفة ومع دول العالم المختلفة .

كما أن أوغندا تعاني لعدة سنوات من الاضطرابات السياسية والاقتصادية حيث انخفض نصيب الفرد من الدخل القومي خلال السبعينيات والثمانينيات . كما أن الفقر وسوء التغذية يتحركان وينتشران بسرعة في البلاد ، فضلاً عن تزايد المشكلات الصحية الأساسية لاسيما في ظل الانتشار السريع لمرض الإيدز الذي يسبب علاجه استنزاف الكثير من الموارد المالية والبشرية ، ولقد تم مواجهة ذلك منذ عام 1991 . إن الاستمرار في ذلك يتطلب مساعدات اقتصادية أجنبية كبيرة .

8/18 أسئلة للمناقشة

س 1 : تعتبر حقبة السبعينيات بمثابة التاريخ الذي فطنت فيه الدول المتقدمة إلى أن نموها وتقدمها يعتمد على علاقتها وسياساتها بالدول النامية (دول العالم الثالث) . ما هو مصدر الدول المتقدمة في تلك الاعتمادية ، وما الذي حدث في هذا الشأن خلال الثمانينيات والتسعينيات؟

س 2 : حدد قائمة بمصادر ملوثات البيئة من الغازات المختلفة الناتجة عن الصوبات الزراعية ، وما هي أسباب ثقب الأوزون . اشرح كيف يؤدي قيام الدول الأقل تقدماً بازالة الغابات إلى الإسهام في مشاكل البيئة العالمية . وما هو النموذج الاقتصادي

الذي يمكن أن يستخدم ليبرر مساهمات الدول المتقدمة لمواجهة المشاكل البيئة؟ اشرح اجابتك تفصيلاً .

س 3 : بأى الطرق حددت قمة الأرض التي انعقدت عام 1992في مدينة ريودى جانيرو العلاقات بين الشمال والجنوب ، وهل متوقع حدوث تقدم مشابه تقوم به الدول الغنية والدول الفقيرة لتنفيذ هذه القمة وحماية التنمية؟ اشرح إجابتك .

س 4 : تعبر الأزمة الاقتصادية لدول أفريقيا جنوب الصحراء ذات طبيعة خاصة ولها ظروفها التي لا تتوافق مع استراتيجيات التنمية التقليدية ، هل توافق على هذه العبارة أم ترفضها؟ اشرح اجابتك مع محاولتك القيام بتوصيف طبيعة المشكلة الاقتصادية في دول أفريقيا جنوب الصحراء .

س 5 : ما هي أنواع السياسات المحلية والدولية المطلوبة لمواجهة تردي الأوضاع في أفريقيا؟ اشرح إجابتك .

س 6 :ما هو تأثير النجاح أو الفشل الذي من الممكن أن يعترى سياسات التحول الاقتصادي في كل من أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق على آفاق التنمية في دول العالم الثالث؟ وما الذي تستطيع الدول الأقل نمواً تعلمه من خبرة هذا التحول الذي حدث؟ اشرح إجابتك .

س 7 : كيف تؤثر العولمة على الاقتصاد العالمي بصفة عامة وعلى العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب بصفة خاصة ، وما هي النتائج المتوقعة في المدى الطويل؟ اشرح إجابتك .

س 8 : هل هدف الاعتماد الجماعي على الذات وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الدول النامية يتوافق مع الاتجاه المتزايد نحو زيادة الاعتماد المتبادل في مجال التعاون الاقتصادي وغير الاقتصادي في عصر العولمة؟ اشرح إجابتك .



قائمة المصطلحات الرئيسية

GLOSSARY

1- التكنولوجيات صديقة البيئة

Abatement technologies

هي تلك التكنولوجيات التي تصمم بغرض تقليل تلوث البيئة مثل التخلص من مخلفات التصنيع .

2- الميزة المطلقة **Absolute advantage**

يقال أن الدولة A لها ميزة مطلقة في السلعة X إذا استطاعت هذه الدولة إنتاج تلك السلعة بتكاليف مطلقة أقل (عدد عمال أو ساعات عمل أقل) من الدولة B .

انظر أيضًا تعريف الميزة النسبية .

3- الفقر المطلق **Absolute poverty**

يعبر عن الحالة التي يكون عندها السكان أو جزء منهم قادر فقط على توفير الحاجات الأساسية (الضروريات) مثل الطعام والملبس والمسكن لتحقيق الحد الأدنى من مستويات المعيشة . انظر أيضاً مصطلح خط الفقر العالمي ومصطلح الاقتصاد المعيشي «اقتصاد الكفاف» .

4- القدرة الإستيعابية **Absorptive capacity**

هي قدرة الدولة على استيعاب المساعدات الأجنبية الخاصة أو المساعدات التمويلية العامة (لاستخدام تلك الأموال في نواحي منتجة) . وهي أيضاً تعني قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب الملوثات المحتملة من عملية الإنتاج مثل مدى قدرة البيئة على استيعاب غاز ثاني أكسيد الكربون المنبعث من مخلفات حرق الأخشاب والغابات وخلافه .

5- السعر المحاسبي **Accounting price**

هو نفس تعريف مصطلح سعر الظل Shadow price

6- مساعدة التكيف **Adjuxstment assistance**

مثل المساعدة التمويلية العامة المقدمة إلى العمال والصناعات التي أضيرت من الواردات الأجنبية من السلع القادمة بأسعار رخيصة ، مثل تلك المساعدات المقدمة التي تسمح لهؤلاء الصناع بمسايرة الوضع والصمود في ظل فترات التحول .

7- الرأسمالية المتقدمة **Advanced capitalism**

هي النظام الاقتصادي الذي يتسم بالملكية الخاصة ، ولكن مع الدور الأساسي الذي يلعبه القطاع العام . وان معظم الاقتصاديات المتقدمة مثل تلك الموجودة في أمريكا الشمالية وغرب أوروبا واليابان وأستراليا هي أمثلة للرأسمالية المتقدمة .

8- بنك التنمية الأفريقي

African Development Bank

هو بنك إقليمي تم إنشاؤه عام 1966 ليساعد الدول الأفريقية المستقلة من خلال إمدادها بالقروض والمساعدات الفنية اللازمة .

9- الهيكل العمري للسكان

Age structure of the population

هو المكون أو التركيب العمري للسكان ، على سبيل المثال في الدول الأقل نمواً ، فإن التركيب العمري للسكان يتصف بوجود جزء كبير من السكان في سن أقل من 15 سنة أى ذوى الأعمار المنخفضة ، كما أن العدد بين 15-45 سنة أقل قليلاً ، والعدد بين 46- قليل جداً .

انظر أيضاً تعريف مصطلح الهرم السكاني .

10- جدول الأعمال 21 : Agenda 21

هو الجدول (المستند) الأساسي الذي تم مناقشته بمعرفة مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المنعقد في يونيو 1992 ، والذي وضع الخطوط العريضة للتعاون الدولي في تشجيع والترويح لتحقيق النمو البيئي المتواصل وتحقيق التنمية .

11- الطلب الكلي Aggregate demand

هو الذي يقيس القوة الشرائية الحقيقية للمجتمع ، ويشير أيضاً إلى الطلب الفعال الكلي أو الانفاق الكلي ، وهو ببساطة يتكون من الاستهلاك الخاص (C) والاستثمار الخاص والعام (I) والانفاق الحكومي (G) + صافي الصادرات (x –m) .

12- النظام العقاري الزراعي Agrarian system

هو نمط لتوزيع الأراضي ، وملكيتها ، وإدارتها ، ويشمل أيضاً الهيكل المؤسسي والاجتماعي للاقتصاد العقاري (الزراعي) . إن معظم النظم العقارية الزراعية في كل من آسيا وأمريكا اللاتينية تتسم بالتركز الكبير لمساحات كبيرة من الأرض في أيدي ملاك قليلين . إن التنمية الريفية في معظم الدول الأقل نمواً قد تتطلب ضرورة إصلاح النظام العقاري الموجود لديها إلى الأفضل .

13- الخدمات الزراعية الموسعة (الممتدة)

Agr. extension services

هي الخدمات المقدمة للمزارعين عادة بواسطة الحكومة في شكل معلومات وأفكار جديدة وطرق حديثة ومتقدمة . كل هذا للمساعدة في كيفية استخدام الأسمدة وكيفية مكافحة الحشرات والآفات ، وكيفية استخدام الميكنة الزراعية وإصلاح التربة وغير ذلك بهدف الحصول على عائدات زراعية مرتفعة .

14- إنتاجية العمالة الزراعية

Agr. Labor productivity

هي مستوى الناتج الزراعي لكل وحدة من وحدات عنصر العمل ، وتقاس عادة بإنتاج العامل لكل ساعة أو لكل عام . وهي منخفضة جداً في الدول الأقل نمواً بالمقارنة بالدول المتقدمة .

انظر أيضاً مصطلح إنتاجية العمل ومصطلح العائدات للغلات الزراعية .

15- استخدام الميكنة الزراعية

Agr. mechanizaition

هي الاستخدام الكثيف للميكنة الزراعية في الأنشطة الإنتاجية الزراعية بهدف تخفيض الحجم المستخدم من العمالة لانتاج حجم معين من الناتج الزراعي .

انظر أيضًا مصطلح التقدم التكنولوجي الموفر لعنصر العمل .

16- القطاع الزراعي Ag. sector

وهو يشمل الزراعة وما يرتبط بها ونصيب ذلك من الاقتصاد الكلي ، ويتكون القطاع الزراعي من المحاصيل والغابات والمراعي والثروة السمكية والصيد .

17- وكالة التنمية الدولية AID

انظر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمساعدات الأجنبية .

18- الإيدز AIDS

هو فيروس مميت يصيب الجهاز المناعي ويتسبب في نقص مناعة الجسم ومنتشر في كثير من الدول النامية وبعض الدول المتقدمة ، وينتقل عن طريق الاتصال الجنسي غير المشروع . وهو موجود خاصة في أفريقيا و(أوغندا بصفة أخص) .

انظر أيضاً مصطلح HIV .

19- ملل (كآبة) المساعدات Aid weariness

وهو شعور من جانب بعض الساسة في الدول المانحة بأن المساعدات التي تحصل عليها الدول النامية والأقل نمواً وهي تكون في معظمها غير مفيدة وغير ناجحة فضلاً عن أنها تسبب لهم التعب والملل والضرر .

20- الكفاءة التخصيصية Allocative effeciency

تشير إلى الحصول على أقصى إنتاج ممكن بأقل مدخلات ممكنة وأقل تكاليف ممكنة .

21- استهلاك الدين Amortization

هو الدفع المنتظم لأصل الدين .

22- مجموعة الأنديز Andean Group

هي اتحاد جمركي تم عام 1969 من كل من بوليفيا ، كولومبيا ، إكوادور ، بيرو ، وفنزويلا لدعم التكامل الاقتصادي والتعاون التنموي الصناعي وتنظيم الاستثمار الأجنبي مع وضع تعريفة جمركية موحدة بينها وبين بقية دول العالم الخارجي .

23- التكنولوجيا الملائمة Appropriate tech.

هي تلك التكنولوجيا التي تتناسب مع عنصر الإنتاج الموجود بوفرة فمثلاً التكنولوجيا كثيفة استخدام عنصر العمل تكون ملائمة للتطبيق في الدولة وفيرة عنصر العمل أكثر من تطبيق تكنولوجيا كثيفة استخدام العناصر الأخرى غير المتوفرة بكثرة في هذه الدولة .

24- بنك التنمية العربي الأفريقي

Arab Bank for Econ. Dev. in Africa

هو بنك تنموي تم إنشاؤه عام 1975 بواسطة الدول العربية بهدف مساعدة الدول الأفريقية غير العربية من خلال تقديم القروض والمساعدات الفنية .

25- ملكية الأصول Asset ownership

مثل ملكية الأراضي ورأس المال المادي (المصانع - الانشاءات - الآلات . . .) ورأس المال البشري والموارد التمويلية والتي تولد الدخل لملاكها . إن توزيع ملكية الأصول هو محدد رئيسي لتوزيع الدخل الشخصي في أي مجتمع غير اشتراكي .

انظر أيضاً مصطلح توزيع الدخل .

26- الاقتصاد المغلق Autarchy

هو الاقتصاد المغلق الموجه بالكامل لتحقيق الاكتفاء الذاتي أي ليس هناك علاقات مع العالم الخارجي .

27- الناتج المتوسط Average product

هو إجمالي الانتاج الكلي مقسوماً على إجمالي عناصر الإنتاج المشتركة في إنتاجه . مثل الإنتاج المتوسط لعنصر العمل= الناتج الكلي مقسوم على عدد العمال المستخدمين في ذلك الإنتاج .

انظر انتاجية العمالة الزراعية) ، الناتج الحدي .

28- ميزان المدفوعات Balance of payments

هو جدول مختصر يوضح المعاملات المالية التي تتم بين دولة ما وباقي دول العالم الخارجي خلال سنة . انظر أيضاً مصطلح الحساب الجاري ، حساب رأس المال وحساب التسويات النقدية .

29- التجارة المتوازنة Balanced trade

هو مصطلح يشير إلى الحالة التي تكون عندها قيمة صادرات الدولة معادلة لقيمة وارداتها «توازن الميزان التجاري» .

30- معاملات المقايضة Barter transactions

وهي مبادلة سلع مباشرة بسلع أخرى دون الاستعانة بوساطة النقود .

31- التعليم الأساسي Basic education

هو تعلم القراءة والكتابة ومبادئ الحساب وتعلم بعض المهارات المهنية الأولية الضرورية .

32- الحاجات الأساسية Basic needs

هو مصطلح يستخدم بمعرفة منظمة العمل الدولية (ILO) ويشير إلى ضرورة توفير السلع والخدمات الأساسية (المأكل - الملبس - المسكن - التعليم - الصحة . . .الخ) واللازمة لتوفير الحد الأدنى من مستوى المعيشة .

33- التحويل الأساسي Basic transfer

وهو يشير إلى صافي تدفق الصرف الأجنبي للداخل أو للخارج وعلاقته بالقروض الدولية لدولة ما . إنه يشير إلى الفرق الكمي بين صافي التدفق

الداخل لرأس المال (إجمالي التدفق الداخل مطروحاً منه خدمة ديون الماضي) ومدفوعات الفائدة للديون الموجودة المجمعة .

34- نظرية الدفعة القوية في التنمية. Big push theory

وهي نظرية مؤداها أن كل الدول الأقل نمواً تتطلب ضرورة الإقلاع والوصول نحو المرحلة التي يكون فيها النمو الاقتصادي مستمر وقائم على الذات ، وهو يحتاج لبرنامج إستثماري ضخم لتشجيع التصنيع السريع وإنشاء البنية الأساسية اللازمة لذلك .

35- المساعدات الثنائية Bilateral assistance

انظر المساعدات الأجنبية .

36- التنوع البيولوجي Biodiversity

هو اختلاف اشكال الحياة داخل النظام الاقتصادي البيئي الواحد .

37- غازات المحروقات العضوية Biomass fuels

هي أى انبعاثات تنشأ من عملية الحصول على الوقود مثل حرق الأخشاب والمخلفات الزراعية ، وحرق مخلفات الحيوانات . . .الخ .

38- معدل المواليد Birthrate

انظر مصطلح معدل المواليد الخام crude birthrate .

39- السوق السوداء Black market

هي الحالة التي يوجد بها شكل غير قانوني لبيع السلع بأسعار أعلى من الحد الأقصى للسعر القانوني الذي تحدده الحكومة . وهذا يحدث بسبب الندرة النسبية للسلع ، ووجود طلب زائد عليها .

40- عنق الزجاجة Bottlenecks

تشير إلى القطاعات الاقتصادية التي تواجه مشكلة عندما تؤدي عملية التنمية إلى مزيد من التوسع في الطلب أكثر من توسع العرض للسلع والخدمات المنتجة .

41- خطة برادي Brady Plan

هي برنامج تم في مارس سنة 1989 وتم تصميمه لتخفيض ديون وأعباء الديون التجارية للدول الأقل نمواً في ضوء نجاح الدول في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي المقدمة من الصندوق والبنك الدوليين . وهذه الخطة سميت باسم وزير المالية الأمريكي آنذاك نيكولاس برادي .

42- استنزاف العقول Brain drain

هو انتقال وهجرة أصحاب المهارات العالية والتعليم العالي والقوى التكنولوجية الفائقة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة .

43- مخزون الأمان Buffer stocks

هو مخزون سلعي يتم تكوينه بمعرفة الدولة أو المنظمات الدولية للحفاظ على أسعار السلع الأولية من التقلبات المفاجئة في أسعارها .

44- السعرات الحرارية المطلوبة

Calorie requiremant

هي السعرات الحرارية المطلوبة للسكان للقدرة على الحياة والعمل والحفاظ على المستوى الصحي وتحدد حسب السن والجنس والوزن والبيئة المادية .

45- نصيب الفرد من السعرات

Calorie supply per-capita

وهي تشير إلى الامدادات من السعرات الحرارية الكلية للعرض الكلي من الغذاء في دولة ما مقسومة على إجمالي سكان تلك الدولة .

46- رأس المال Capital

يشير إلى كل من رأس المال المادي ورأس المال البشري .

47- حساب رأس المال Capital account

هو ذلك الجزء من ميزان المدفوعات الذي يشير إلى حجم الاستثمار الأجنبي الخاص والمساعدات والهبات العامة والقروض التي تتدفق داخل وخارج الدولة خلال فترة زمنية معينة ، عادة سنة .

انظر أيضاً مصطلح : الحساب الجاري .

48- التراكم الرأسمالي Capital accumulation

هو زيادة رصيد الدولة من رأس المال الحقيقي (الاستثمار الصافي في الأصول الثابتة) . ولزيادة إنتاج السلع الرأسمالية من الضروري تخفيض إنتاج السلع الاستهلاكية ، حيث إن التنمية الاقتصادية تعتمد إلى حد كبير على معدل التراكم الرأسمالي .

49- التقدم التكنولوجي المنتج لرأس المال

Capital- augmenting technological progress

هو التقدم التكنولوجي الذي يرفع إنتاجية رأس المال من خلال عمليات الاختراع والإبتكار .

50- هروب رأس المال Capital flight

هو إنتقال الأموال للدول الأجنبية (للخارج) بواسطة المواطنين أو رجال الأعمال المحليين في الدول النامية .

51- التكنولوچيا كثيفة رأس المال

Capital- intensive technigue

هي عملية الإنتاج التي تستخدم رأس المال بكثافة أكثر مقارنة بعناصر الإنتاج الأخرى مثل العمل والأرض لكل وحدة من المخرجات .

52- الرأسمالية Capitalism

انظر رأسمالية السوق الكامل والرأسمالية الحديثة .

53- معامل رأس المال/ العمل

Capital-labor ratio

هو عدد وحدات رأس المال لكل وحدة واحدة من العمل . وفي نظرية النمو النيوكلاسيك التقليدية نجد أن معامل رأس المال/ العمل منخفض في الدول الأقل نمواً وهو يعني ارتفاع العائد على الاستثمارات الجديدة وحدوث تدفق كبيرلرأس المال من الدول المتقدمة إلى الدول الأقل تقدماً .

ولكن انظر أيضاً نظرية النمو الحديثة .

54- معامل رأس المال/ الناتج

Capital- output ratio

هو ذلك المؤشر الذي يبين عدد وحدات رأس المال المطلوبة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج خلال فترة زمنية معينة . انظر نموذج النمو لها رود- دومار .

55- التقدم التكنولوچي الموفر لرأس المال

Capital - saving tech. progress

هو التقدم التكنولوچي الذي ينتج عن اختراعات أو ابتكارات تسهل تحقيق مستويات عالية من الناتج الذي يستخدم في نفس الوقت نفس الكمية من المدخلات الرأسمالية .

56- مخزون رأس المال Capital stock

هو الكمية الإجمالية من السلع المادية الموجودة خلال فترة معينة والمنتجة لاستخدامها في إنتاج سلع أخرى (وخدمات) .

57- الكارتل (التكتل الاحتكاري) Cartel

هو تنظيم للمنتجين للاتفاق على تحديد حجم الناتج كمحاولة منهم لرفع الأسعار والأرباح مثل شركات البترول العالمية (الأخوات السبع) باعتبارها كارتل يواجه الأوبك .

58- المحاصيل النقدية Cash Crops

هي المحاصيل المنتجة خصيصاً للسوق للحصول على النقود (مثل البن ، الشاي ، الكاكاو ، القطن ، المطاط ، الجوت ، القمح . . .الخ) .

59- العمالة المؤقتة (العرضية)

Casual employment

هي العمالة العشوائية والتي لا تعمل ساعات مقننة أو بتعاقدات للأجور ، ومعظمها يوجد في القطاع غير الرسمي «أجور غير تعاقدية» .

60- المركز Center

يقصد به في نظرية الاعتمادية (التبعية) على العالم المتقدم إقتصادياً .

61- السوق المشتركة لأمريكا الوسطى

Central American Common market (CACM)

هي إتحاد اقتصادي تم تشكيله عام 1960 وتم حله

في السبعـينيات ويتكون من خمس دول في أمريكا الوسطى هي كوستاريكا ، السلفادور ، جواتيمالا ، هوندوراس ، ونيكاراجوا .

62- البنك المركزي Central bank

هو المؤسسة المالية الرئيسية المعنية بقضايا العملة وإدارة الاحتياطيات الدولية ووضع السياسة النقدية وتزويد الحكومة والبنوك التجارية بالخدمات البنكية اللازمة .

63- التخطيط المركزي Centralized planning

وهي عملية تحديد من قبل الدولة لمعرفة ما سيتم إنتاجه وكيف سيتم الإنتاج وما هو التخصيص الأمثل لعناصر الإنتاج . ويتم وضع هذه الخطة بمعرفة الحكومة المركزية ، ثم يتم توزيعها على القطاعات المختلفة في الاقتصاد وعلى مستوى الأقاليم .

64- خصائص النمو الاقتصادي

Character of economic growth

هو المضامين (الاستنتاجات) التوزيعية لعملية النمو الاقتصادي . على سبيل المثال مدى المساهمة في عملية النمو ، أو ملكية الأصول ومن المستفيد . بكلمات أخرى : كيف يتحقق النمو الاقتصادي ومن المستفيد .

65- معدل وفيات الأطفال Child death rate

هو عدد وفيات الأطفال من1–4 سنوات لكل1000 طفل في نفس العمر خلال عام معين .

66- التكنولوجيا النظيفة Clean technologies

هي تلك التكنولوجيا التي تنتج السلع والخدمات بأقل فاقد وأقل ملوثات ومخلفات وتستخدم الموارد بكفاءة أعلى .

67- الاقتصاد المغلق Closed economy

هو الاقتصاد الذي ليس له تعاملات تجارية خارجية ، أو أي شكل من أشكال الارتباطات الدولية .

انظر أيضاً مصطلح الاقتصاد المكتفى ذاتياً ، سياسات التوجه للداخل للتنمية .

68- الملكية الجماعية Collectivism

هو نظام اقتصادي تكون فيه وسائل الإنتاج مملوكة بواسطة وكالات جماعية والتي قد تكون متمثلة في الحكومة أو المجتمع ، ولا تكون مملوكة بواسطة الأفراد أو شركات الأعمال .

69- التواطؤ Collusion

هو اتفاق بين بائعي السلعة (أو السلع) بوضع سعر مشترك وموحد لسلعتهم أو تحديد حصص لكل منهم في السوق .

70- الاشتراكية الآمرة Command socialism

هو نظام اقتصادي تكون فيه الدولة هي المالكة لعناصر الإنتاج وهي التي تقوم بتخصيص تلك الموارد للإنتاج ، عن طريق إصدار القرارات مركزياً بواسطة سلطات التخطيط وليس بآلية السوق . ويعتبر الاتحاد السوفيتي السابق خير مثال على تطبيق ذلك النظام .

71- البنك التجاري Commercial bank

هو مؤسسة مالية توفر عدة خدمات تمويلية تشمل قبول الودائع ومنح القروض للأغراض التجارية المختلفة .

72- السياسة التجارية Conmercial Policy

هي تلك السياسة التي تستخدم أدوات الحماية التجارية بواسطة الدولة ، لحماية صناعتها المحلية أو لتشجيع الصادرات أو لحماية العمالة أو لتحقيق استراتيجيات التنمية المرغوبة. ومن أهم أدواتها : القيود الجمركية ، الحصص ، والدعم والإعانات .

73- شروط التجارة السلعية

Commodity terms of trade

انظر مصطلح شروط التجارة .

74- التعريفة الخارجية الموحدة

Common external tariff

وهي التي تفرضها الدول المشتركة معاً في إتحاد جمركي أو في سوق مشتركة أو إتحاد اقتصادي ، على

الواردات القادمة من الدول الأخرى خارج ذلك التكتل .

75- السوق المشتركة Common market

هي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي الذي تكون فيه هناك حرية لانتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بين دول السوق بدون أي قيود والاتحاد الأوروبي خير مثال على ذلك .

انظر أيضًا : الاتحاد الجمركي ، منطقة التجارة الحرة .

76- المورد المملوك ملكية مشتركة

Common property rsource

هو المورد المملوك ملكية جماعية بمعرفة الدولة وهي التي تتولى استخدامه وتخصيصه وكيفية الإستفادة منه دون وجود قيود على الاستخدام .

77- دول الكمنويلث المستقلة (CIS)

Commonwealth of Independent States

وهو يضم 11 دولة من الجمهوريات السوفيتية السابقة بالإضافة إلى روسيا لتحقيق قدر من التكامل والتعاون الاقتصادي والسياسي .

78- التجمع (الكميون) Commune

هو المزرعة التعاونية أو أى وحدة تنظيمية مجمعة أو مشتركة .

79- الميزة النسبية Comparative advantage

يقال أن الدولة A لديها ميزة نسبية في إنتاج السلعة X مقارنة بالسلعة y ، إذا كانت تكلفة إنتاج السلعة X مقارنة بتكليف إنتاج Y منخفضة نسبياً في تلك الدولة ، ومن ثم تتخصص الدولة A في السلعة X وتقوم بتصديرها إلى الدول الأخرى واستيراد السلعة Y التي تتمتع فيها بتخلف نسبي .

80- الاستثمارات المكملة

Complementry Investments

هي تلك الاستثمارات التي تكمل وتسهل من دور عناصر الإنتاج الأخرى . على سبيل المثال رأس المال مع العمل ، التعليم والتدريب للعمالة غير الماهرة ، التسميد والمبيدات والبذور المنتقاه للأرض الزراعية . . . وهكذا .

81- الخطة الشاملة Comprehensive plan

هي الخطة الاقتصادية التي تضع مجموعة من الأهداف تغطي كل القطاعات الرئيسية للاقتصاد الوطني .

82- الشروط التمييزية Concessional terms

هي الشروط التي توضع لمنح الائتمان وهي تكون في صالح المقترض بشكل أكثر مما هو معروض في أسواق النقد والائتمان .

83- المشروطية Conditionality

هي الشروط المفروضة بواسطة صندوق النقد الدولي IMF والتي على الدولة المقترضة قبولها وتشمل إصلاح السياسات النقدية والمالية والتجارية كشروط يجب توفيرها حتي تستطيع تسلم القروض لمواجهة المشكلات التي تواجه موازين مدفوعاتها .

84- فائض المستهلك Consumer surples

وهو الفائض الذي يحصل عليه المستهلك والمتمثل في مزيد من الوحدات وأسعار أقل من الأسعار التي كان هذا المستهلك على استعداد لدفعها . ويحسب بيانياً بالمساحة المحصورة بين منحنى الطلب والسعر التوازني .

85- النقائض الاقتصادية الاستهلاكية

Consumption diseconomies

(الاستهلاك غير الاقتصادي) :

هي المشكلات (التكاليف) التي تحدث للأفراد أو المجتمع بصفة عامة نتيجة للاستهلاك غير المعتاد من جانب أفراد آخرين . والأمثلة على ذلك تشمل الكحوليات ، فقر وضعف صحة الأفراد الفقراء وعقاقير الإدمان .

86- إقــتــصــاديات الاســتــهــلاك (وفــورات الاستهلاك)

Consumption economies

هي المزايا (الفوائد التي تحدث للأفراد أو المجتمعات بصفة عامة نتيجة زيادة الاستهلاك من أنواع معينة من السلع والخدمات بواسطة باقي الأفراد أمثال التعليم ، العناية الصحية .

87- خط إمكانية الاستهلاك

Consumption Possibility line

في نظرية حرية التجارة الدولية ، فإن النقطة التي تحدد أعلى مستوى ممكن للاستهلاك الذي يمكن الحصول عليه من التجارة . وبيانياً فإن هذا الخط يمثل خط السعر العالمي عند تماسه مع منحنى إمكانية الإنتاج المحلي للدولة .

88- تحليل التكلفة –العائد Cost- benefit analysis

هو أداة أساسية من أدوات التحليل الاقتصادي (التي من خلالها تكون التكاليف الاجتماعية والخاصة المحتملة والحقيقية للقرارات الاقتصادية المختلفة مقيسة بأوزان مرجحة في مقابل المكاسب الاجتماعية والخاصة المحتملة والمتوقعة . لذلك فإن القرارات والمشروعات الاقتصادية التي تكون تكاليفها أقل من مكاسبها وإيراداتها وعوائدها ، يجب إنشائها ويكون مرغوب فيها ولها جدوى اقتصادية .

انظر أيضاً مصطلح جدوى المشروع .

89- تضخم التكاليف Cost push inflation

هو ذلك التضخم الذي ينشأ أساساً بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج الناجم عادة عن ارتفاع أسعار المواد الخام ومدخلات الإنتاج (مثل البترول) أو بسبب ارتفاع الأجور نتيجة استمرار الضغوط من جانب نقابات العمال .

انظر أيضًا مصطلحات تضخم الطلب ، التضخم الهيكلي .

90- الدولة الدائنة Creditor nation

هي الدولة التي يكون ميزان المدفوعات الخاص بها في حالة فائض (المتحصلات > المدفوعات) .

91- ظاهرة المزاحمة Crowding- out phen.

الخوف أن المساعدات الاقتصاديةالتي يحتاجها الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية سوف تذهب بعيداً عن الدول الأقل نمواً .

92- معدل المواليد الخام Crude birth rate

هو عدد الأطفال الذين يولدوا أحياء كل عام لكل ألف من الكثافة السكانية (فمثلاً معدل المواليد الخام الذي يعادل 20 في الألف هو نفسه يعادل 2% كنسبة من زيادة السكان)

انظر أيضاً مصطلح معدل الخصوبة ، معدل المواليد .

93- الطب العلاجي Curative medicine

هو العناية الصحية الموجهة أكثر إلى العلاج (علاج الأمراض) وليس للوقاية منها وهي تتطلب مقدرة كبيرة من المستشفيات والأطباء .

انظر مصطلح الطب الوقائي .

94- مجلس العملة Currency board

وهو شكل من أشكال البنك المركزي ويقوم بإصدار العملة المحلية مقابل أسعار باقي العملات وبمعدل سعر ثابت .

95- إحلال العملة Currency substitution

هو استخدام العملة الأجنبية (مثل الدولار الأمريكي) كوسيط للتبادل بدلاً من ، أو بالمشاركة مع العملة المحلية(مثل البيزو المكسيكي) .

96- الحساب الجاري Current account

هو ذلك الجزء من ميزان المدفوعات الذي يشمل قيمة المتحصلات السلعية (الصادرات السلعية) والمتحصلات الخدمية (الصادرات الخدمية مثل السياحة) ومقارنتها بالمدفوعات السلعية والخدمية من

ناحية أخرى . ويكون الحساب الجاري في حالة فائض عندما تكون المتحصلات السلعية والخدمية > المدفوعات السلعية والخدمية ، والعكس صحيح . وإذا تعادل الجانبان يكون الحساب الجاري متوازن .

97- الاتحاد الجمركي Customs union

هو شكل من أشكال التكامل الاقتصادي تتفق فيه دولتين أو أكثر على إلغاء القيود الجمركية بينهم ، وفي نفس الوقت توضع تعريفه خارجية موحدة مع العالم الخارجي .

انظر أيضاً مصطلح السوق المشتركة ، مصطلح منطقة التجارة الحرة .

98- معدل الوفيات Death rate

هو العدد السنوي من الوفيات في الألف أي لكل ألف من السكان : فمثلاً إذا كان معدل الوفيات الخام في الألف هو 15 ، فهذا يعني أن معدل الوفيات 1,5% من السكان .

انظر مصطلح معدل المواليد الخام ، ومعدل وفيات الأطفال الرضع .

99- مبادلة الدين بالأسهم

Debt for-equity swap

هي آلية تستخدم بواسطة الدول الأقل نمواً المدينة لتخفيض القيمة الحقيقية لديونها الخارجية من خلال مبادلته بأسهم في الشركات المحلية (الوطنية) أو بيع سندات حكومية بقيم ثابتة لدائني القطاع الخاص الأجانب وبمعدل خصم كبير ، مثال ، مبادلة دين قدره 100 مليون دولار بما يعادل 50 مليون دولار يتم تملكها من أصول وطنية حقيقية .

100- مبادلة الدين بالطبيعة Debt for nature swap

ويقصد بها آلية تستخدم لتخفيض الديون من خلال قيام منظمة بشراء تلك الديون أو جزء منها بديون محلية تستخدم للحفاظ على البيئة .

101- الدولة المدينة Debtor nation

هي الدولة التي يكون ميزان مدفوعاتها به عجز (المدفوعات > المتحصلات) .

102- اتحاد المدينين Deb. cartel

هو يضم مجموعة الدول المدينة الأقل نمواً التي تتحد معًا للعمل كمجموعة واحدة وقوية في مواجهة الدائنين .

103- إعادة التفاوض بشأن الدين

Debt renegotiation

وهو تغيير الشروط الحالية للدين بشروط عادة أكثر سهولة ويسر تشمل تأخير أو تأجيل موعد السداد بدون حدوث زيادة في معدلات الفائدة الإسمية .

104- إنكار (رفض) الدين Debt repudiation

وهو التوقف عن الدفع ، وحدث خلال الثمانينيات عندما امتنعت بعض الدول الأقل نمواً (خاصة في أمريكا اللاتينية) عن دفع مستحقات الدين للدول المتقدمة .

105- خدمة الدين Debt service

ويشمل مدفوعات الفوائد والأقساط التي يدفعها المدين إلى الدائن طبقاً لشروط عقد القرض سواء قرض عام أو خاص .

106- معدل خدمة الدين Debt-service ratio

وهو نسبة خدمة الدين (الأقساط + الفوائد) مقسومة على إجمالي قيمة الصادرات كل عام (مثال ، إذا كانت خدمة الدين 10 مليون) إجمالي الصادرات مليار إذن معدل خدمة الدين = 10/100 = (10%)

107- التخطيط اللامركزي

Decentralized planning

هو التخطيط القطاعي أو الإقليمي وهو يختلف عن التخطيط المركزي (عكسه) .

انظر مصطلح التخطيط المركزي .

108- العُشر Decile

وهو 10% من أى شيء . فمثلاً لو كانت الخلية

10% ، فيمكن القول أن السكان يمكن تقسيمهم إلى عشر خلايا متساوية تشمل مجموعات متعادلة . فلو كان عدد السكان 100مليون ، تكون كل خلية 10 مليون (10% ×100 = 10 مليون) .

109- تناقص التكاليف Decreasing costs

وهو يشمل تناقص التكاليف مع استمرار الزيادة في الناتج ، وهو يعادل تماماً ظاهرة تزايد الغلة ، لأن الغلة المتزايدة توفر النفقة ، ومن ثم تكون مرادفة لتناقص النفقة وهي تعني باختصار إنخفاض متوسط تكلفة الإنتاج عند التوسع في ذلك الإنتاج .

110- العجز Deficit

ويقصد به زيادة المدفوعات (الانفاق) عن المتحصلات (الإيرادات) .

انظر أيضًا مصطلح العجز التجاري .

111- الإنفاق بالعجز Deficit expenditere

وهي الكمية التي تنفقها الحكومة وتكون زائدة عن قيمة الضرائب المحققة . ويمول إنفاق العجز عادة من خلال المبالغ المقترضة ، وهدفه الأساسي هو استمرار تحفيز النشاط الاقتصادي بزيادة الطلب الكلي .

112- إزالة الغابات Deforestation

هو تطهير أراضي الغابات . وتقسم عملية إزالة الغابات عادة إلى قسمين أو نوعين رئيسيين لإزالة الغابات الاستوائية ، والتي تتضمن تطهيرها من الأمطار الحمضية وتجهيزها للأغراض الزراعية في العادة ، والتطهير الجاف للغابات الجافة والذي يحدث في المناطق التي يتم فيها قطع معظم الأشجار للحصول على الأخشاب كمصدر للوقود وللطاقة .

113- منحنى الطلب Demand Curve

هو عرض بياني يوضح العلاقة بين سعر السلعة كمتغير مستقل وعدد الوحدات المطلوبة منها كمتغير تابع مع إفتراض ثبات العناصر الأخرى . مثل الدخل والذوق وأسعار السلع الأخرى . وعند تجميع طلبات المستهلكين داخل سوق معين نحصل على منحنى الطلب السوقي والذي يعكس الكمية التي يرغب ويقدر المستهلكون على شرائها من تلك السلعة عند مستويات الأسعار المختلفة . ومنحنى الطلب يكون عادة ذو ميل سالب .

114- تضخم الطلب Demand- pull inflation

هو ذلك النوع من التضخم الذي ينشأ بسبب زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي (المقدرة الانتاجية للمجتمع) ويقصد هنا بالطلب الطلب الفعال الذي قال به كينز .

115- التحول الديموجرافي Demographic transition

هي عملية تحدث عند نمو السكان ، حيث إن أى تغير في معدلات المواليد ومعدلات الوفيات تنعكس على معدل النمو السكاني ومن ثم يحدث تحول ديموجرافي يؤثر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع . ويحدث الاستقرار عندما يكون كل من معدلات المواليد والوفيات منخفضة كما يحدث الآن في الدول المتقدمة فهي مستقرة ديموجرافياً .

116- الاعتمادية (التبعية) Dependence

وهي الحالة التي تكون فيها اقتصاديات الدول الأقل نمواً مرتبطة باقتصاديات الدول المتقدمة حتى تتمكن من تحقيق التقدم الاقتصادي حيث تستورد منها السلع المصنعة وتصدر المواد الأولية كما تعتمد عليها في برامج التعليم والصحة ونقل التكنولوچيا ، ونقل النظم السياسية والاقتصادية والقيم وأنماط الاستهلاك . . . الخ .

117- انخفاض قيمة العملة Depreciation

هو الانخفاض التدريجي الذي يتم عبر الزمن في قيمة أو سعر عملة واحدة مقارنة بباقي العملات نتيجة لتغيرات قوى السوق (العرض والطلب) .

انظر أيضًا مصطلح تخفيض قيمة العملة وسعر الصرف .

118- الطلب المشتق Derived demend

في التعليم ، فإن الطلب على المدارس مشتق من الطلب على الوظائف التي تتطلب قدر كبير من التعليم والتحديث والشهادات العلمية . . . وهكذا .

119- التصحر Desertification

وهي ظاهرة تعني تحول بعض المناطق إلى مناطق جافة وصعوبة استمرارية الحياة فيها في ظل نقص المياه ، كما تفقد التربة قيمتها وتصبح غير قابلة للزراعة ، وهذا يؤدي إلى نقص مستمر في القدرات الزراعية .

120- تخفيض قيمة العملة Devaluation

وهو التدخل المقصود لتخفيض سعر العملة المحلية الرسمي مقابل العملات الأخرى .

انظر مصطلح إنخفاض قيمة العملة ، وتخفيض قيمة العملة هو أحد أدوات سياسة سعر الصرف .

121- التنمية Development

يقصد بها عملية تحسين جودة الحياة في كافة المجالات ورفع مستوى البشرية . وهناك ثلاثة عناصر يجب توفيرها لضمان تحقيق التنمية :

1- رفع مستوى المعيشة .

2- إيجاد الظروف الملائمة لخلق مناخ اقتصادي وسياسي وإجتماعي سليم وتعديل النظم الموجودة للأفضل .

3- زيادة حرية المواطنين وضمان توفير الحقوق السياسية الكاملة لهم وتوفير كافة متطلبات الحياة .

122- بنوك التنمية Development banks

وهي مجموعة من الوسطاء الماليين (عام وخاص) المتخصصين في تقديم القروض المتوسطة وطويلة الأجل لمشروعات التنمية .

123- اقتصاديات التنمية

Development economics

وهي دراسة كيفية تحول المجتمعات من الركود إلى التنمية ومن الكساد للنمو ومن الدخل المنخفض للدخل المرتفع .

انظر مصطلح التنمية .

124- خطة التنمية Development plan

هي وثيقة موضوعة بمعرفة الحكومة تضع الشروط اللازمة لتحقيق التنمية وتقترح الانفاق القومي اللازم لها مثل التنمية في القطاعات الخاصة . وتحدد مشروعات الاقتصاد الكلي المطلوب تنميتها ومراجعة السياسات الحكومية . وكثير من الدول الأقل نمواً وضعت خطط خمسية للتنمية (خمس سنوات) لتحقيق أغراضها الاقتصادية للمواطنين وللآخرين .

125- تناقص الغلة Diminishing returns

وهو مبدأ يعني أنه عند ثبات أحد عناصر الإنتاج ، فإن زيادة العنصر المتغير يؤدي بعد فترة معينة لزيادة الناتج الكلي بمعدل متناقص مما يعني تناقص الناتج الحدي .

126- الضرائب المباشرة Direct taxes

وهي الضرائب التي تفرض مباشرة على المواطنين والشركات مثل ضريبة الدخل .

انظر مصطلح الضرائب غير المباشرة .

127- العمالة المحبطة Discouraged workers

وهي تلك العمالة غير المستقرة التي تعمل أحياناً في أنشطة غير منتجة ويئست من الحصول على فرصة عمل وبالتالي توقفت عن البحث .

128- الدخل المتاح للصرف Disposable income

هو الدخل الذي يحصل عليه المواطنين وهو متاح للقطاع العائلي للاستهلاك والإدخار بعد خصم ضرائب الدخل الشخصي منه .

129- الزراعة المتنوعة Diversified farming

انظر مصطلح الزراعة المختلطة .

130- تقسيم العمل Division of labor

ويقصد به تقسيم مهام العمل على العمال ، بحيث يتولى كل عامل إتمام عملية منها ، وهذا يؤدي في النهاية

إلى تخصص العامل في عمله ومن ثم يترتب عليه زيادة الانتـاج والانتـاجـيـة ، وهـذا المبـدأ نادى به تاريخـيـاً الاقتصادي الشهير آدم سميث في كتابه ثروة الأمم .

131- معدل التسرب Dropout rate

ويقصد به نسبة الأطفال في سن الدراسة والذين لا يكملون دورة التعليم الخاصة بهم .

132- معدل الصرف المزدوج Dual exchange rate

هو نظام سعر الصرف الذي يحدد سعر قانوني للعملة ومقوم بأعلى من قيمته عند استيراد السلع الأولية والوسيطة وسعر آخر غير قانوني (ومعوم) لاستيراد السلع الاستهلاكية .

133- الثنائية Dualism

هو وجود ظاهرتين متناقضتين أحدهما مرغوب فيها والأخرى غير مرغوب فيها مثل تواجد الفقر المدقع جنباً إلى جنب مع الغنى الفاحش ، والتحديث مع التقليد والقطاعات الاقتصادية الحديثة مع التقليدية ، والنمو مع التخلف ، والتعليم الجامعي لقلة من السكان والأمية المرتفعة .

134- نظام السعر المزدوج Dual price system

هو آلية السعر الحكومية للمنتجات مثل المحاصيل والتي يتم أخذها بسعر مختلف من المزارعين ، ويبيعها إلى المستهلكين بأسعار مختلفة (في المناطق الحضرية) . ومن ثم يختلف سعر التوريد للحكومة عن سعر الاستهلاك .

135- قمة الأرض Earth summit

انظر مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (UNCED) .

136- اتحاد شرق أفريقيا (EAC)

هو تجمع اقتصادي يضم ثلاث دول في شرق أفريقيا (كينيا ، أوغندا ، تنزانيا) تم إنشاؤه بموجب معاهدة التعاون الاقتصادي لشرق أفريقيا عام 1967 وتم إلغاءها في منتصف السبعينيات ، وهو يركز على نوع من الإدارة المشتركة لمجموعة من الخدمات العامة (خطوط السكك الحديدية - خطوط الطيران - النقل البحري وعبر المحيطات- البحوث) ويضم أيضاً عمل اتحاد جمركي ذو تعريفة موحدة تجاه العالم الخارجي .

137- التجمع الاقتصادي الافريقي

Economic Commission for Africa

هو بمثابة فرع إقليمي لنظام الأمم المتحدة الموجود في أديس أبابا بأثيوبيا ، ويهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الأفريقية . ويقوم بنشر دوريات إحصائية وتحليلات فنية عن المؤشرات الاقتصادية للدول فرادى وللتجمعات من الدول في مناطق مختلفة من القارة الأفريقية .

138- التجمع الاقتصادي لآسيا والشرق الأقصى

(ECAFE)

هو بمثابة فرع إقليمي لنظام الأمم المتحدة الموجود في بانكوك بتايلاند ، يهدف إلى الاهتمام بقضايا التنمية الاقتصادية ويقوم بنشر دوريات إحصائية وتحليلات فنية عن المؤشرات الاقتصادية للدول المختلفة في آسيا والشرق الأقصى .

139- التجمع الاقتصادي لأمريكا اللاتينية (ECIA)

هو فرع إقليمي لنظام الأمم المتحدة مقره في سانتياجو عاصمة شيلي يهتم بالقضايا الإقليمية الخاصة بالتحليلات الفنية والإحصائية للمؤشرات الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية بصفة عامة ككل ، وللدول الأعضاء فرادى بصفة خاصة .

140- المجتمع الاقتصادي Economic community

هو اتحاد اقتصادي للدول التي تبحث عن تنسيق السياسات النقدية والمالية كخطوة نحو العملة المشتركة وهو يعتبر من شروطه تعريفه خارجية موحدة وسياسات تجارية مماثلة ، مع إلغاء كافة القيود على التجارة داخل الإتحاد .

141- الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)

هو اتحاد اقتصادي تم تشكيله عام 1975 ومكون من 15 دولة في غرب أفريقيا . تسع دول منها كانت تابعة في الماضي لفرنسا ، وخمس دول كانت تابعة لانجلترا ، وواحدة للبرتغال . ويضم كثافة سكانية قدرها 195 مليون ومساحة من الأرض حجمها 6,5 مليون كيلو متر مربع . وهو أكبر مثال لتكامل اقتصادي موجود في القارة الأفريقية ، ويشمل دول نذكر منها (نيجيريا - غانا - بوركينا فاسو- السنغال- النيجر وتشاد) .

142- القيد (المحدد) الاقتصادي Economic constraint

هو قيد على تحقيق هدف معين (مثل النمو الاقتصادي) خلال فترة زمنية معينة . على سبيل المثال رأس المال المادي من الممكن أن يكون محدد أساسي للنمو الاقتصادي في الدول الأقل نمواً .

143- المعوقات الاقتصادية لتخفيض الخصوبة Economic disincentives for fertility reduction

وهي تشمل المساوئ أو العيوب الاقتصادية (التكاليف) والمخاطر الخاصة بتملك أسرة صغيرة مثل : عدم الأمان من جانب الوالدين أثناء بلوغهم أرذل العمر (عدم وجود أطفال أو وجود أطفال ولكن قليلون ، للعناية بالأبوين في الكبر) أو عجز الوالدين عن القيام بأعباء الزراعة وغير ذلك .

144- الكفاءة الاقتصادية Economic efficiency

في الإنتاج ، هي الحصول على أكبر منفعة من عناصر الإنتاج بأقل تشكيلة من التكاليف . وفي الاستهلاك ، تخصيص الإنفاق لتعظيم الإشباع لدى المستهلك (المنفعة) .

145- السلعة الاقتصادية Economic good

هي أي سلعة أو خدمة تعطي منفعة للأشخاص أو للمجتمعات ويتم دفع مقابل لها بشروط الاقتصاد النقدي أو بمقابل آخر في نظام المقايضة .

146- النمو الاقتصادي Economic growth

هو العملية المستمرة والتي من خلالها تزيد المقدرة الإنتاجية للاقتصاد عبر الزمن لرفع مستويات الناتج القومي والدخل القومي .

147- المحفزات الاقتصادية لتخفيض الخصوبة Economic incentives for fertility reduction

وهي الدوافع الاقتصادية التي تهدف إلى تشجيع الزوجين لتحجيم أسرتهم في حجم صغير . ومثل هذه المحفزات تشمل التعليم المجاني أو المدعم لأطفال الأسر التي تلتزم بالحجم الصغير للأسرة والمحدد سلفاً من قبل الدولة ، الرعاية الصحية المجانية أو المدعمة للأسر الصغيرة ، والأجور العالية للنساء الأمهات الذين لديهم عدد قليل من الأطفال وغير ذلك .

148- البنية الأساسية الاقتصادية Economic Infrastructure

وهي تشمل كمية كبيرة من رأس المال المادي والنقدي المنفق على إصلاح وتكوين الطرق وخطوط السكك الحديدية والمطارات والنقل البحري والأشكال الأخرى من النقل والإتصالات بالإضافة إلى تأمين إمدادات المياه والمؤسسات التمويلية والطاقة والكهرباء والخدمات العامة مثل الصحة والتعليم . إن مستوى تنمية وتطور البنية الأساسية في أي دولة هو محدد رئيسي من محددات تحقيق التنمية الاقتصادية .

149- التكامل الاقتصادي Economic integration

هو الاندماج بدرجات متفاوتة لعدة اقتصاديات أو سياسات اقتصادية لدولتين أو أكثر في منطقة محددة . انظر أيضًا مصطلحات السوق المشتركة ، الاتحاد الجمركي ، وغير ذلك .

150- السياسة الاقتصادية Economic Policy

هو مصطلح يعبر عن الأهداف المحددة لتلك

السياسة والطرق والأدوات التي تستخدم لتحقيق تلك الأهداف بواسطة الحكومة . فمثلاً من ضمن أهداف السياسة الاقتصادية تحقيق التوظف الكامل ، تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ، تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي ، تحقيق التخصيص الأمثل للموارد ، تحقيق التوزيع الامثل للدخل وغير ذلك . ومن ضمن أدوات السياسة الاقتصادية نجد سعر الفائدة وعرض النقود وسعر الصرف والانفاق الحكومي والضرائب والتحكم التشريعي والسيطرة على الأجور والأسعار والتحكم في الربح . . .الخ .

151- المبادئ الاقتصادية Economic Principles

هي المبادئ الأساسية للنظرية الاقتصادية التي تمدنا بأدوات التحليل الاقتصادي . ومن أمثلة تلك المبادئ الاقتصادية نجد مبدأ الاحلال ، مبدأ الاقتصاد ، مبدأ تناقص الغلة ، ومفهوم الندرة . . .الخ .

152- النظام الاقتصادي Economic system

هو الهيكل التنظيمي والمؤسسي للاقتصاد ، ويشمل طبيعة ملكية الموارد وكيفية التحكم فيها (القطاع العام أم الخاص). وتشمل النظم الاقتصادية الرئيسية : الاقتصاد المعيشي ، الرأسمالية الحرة الكاملة ، الرأسمالية الحديثة ، اشتراكية السوق ، الاشتراكية الآمرة والنظم الاقتصادية المختلطة والتي تسود في معظم الدول الأقل نمواً .

153- التحول الاقتصادي Economic transition

والذي حدث في شرق أوروبا حيث حدث تحول هيكلي من الاقتصاديات المتبعة للنظام الاشتراكي لاقتصاديات رأسمالية خاصة تتبع نظام السوق والحرية الاقتصادية .

154- الوحدة الاقتصادية Economic union

وهي تعني تكامل كامل بين اقتصادين أو أكثر لتكوين وحدة اقتصادية كاملة .

أنظر مصطلح التكامل الاقتصادي .

155- المتغير الاقتصادي Economic variable

يستخدم لقياس النشاط الاقتصادي مثل الدخل القومي الاستهلاك أو السعر ، والذي قد يأخذ قيم كمية مختلفة . لذلك فإن المتغيرات تنقسم إلى المتغير التابع والمتغير المستقل حتى يتم تحديد معالم النموذج الاقتصادي المستخدم ومعرفة شكل العلاقات بين متغيراته .

156- اقتصاديات الحجم Economies of scale

وهي اقتصاديات النمو الناجمة عن التوسع في حجم المقدرة الإنتاجية للشركة أو للصناعة وهي تقود إلى تحقيق الزيادة في الناتج وتخفيض التكاليف الخاصة بالإنتاج لكل وحدة منتجة .

157- روح التوفير Economizing spirit

هو مصطلح يشير إلى تدنية تكاليف المورد الحقيقي لانتاج أي مستوى من الناتج . وعموماً يعني تخصيص الموارد النادرة بأعلى درجة من العناية والدقة . انظر أيضاً مصطلح «الأمثلية» .

158- الشهادة التعليمية

Educational certification

هي مظهر أساسي تتطلبه كثير من الوظائف للحصول عليها وهي ضرورة الحصول على شهادات تعليمية ذات مستوى محدد ، ومن ثم تهتم الجهات التعليمية الرسمية في معظم الدول النامية بمنح هذه الشهادات لدارسيها .

159- الفجوة التعليمية بين الجنسين

Educational gender gap

وهي الاختلافات بين الرجال والنساء في الالتحاق بالمدارس وتكملة الدراسة .

160- معدل الحماية الفعال

Effective rate of Protection

يعبر عن درجة الحماية للقيمة المضافة مقابل السعر النهائي للمنتج المستورد (فوب F.o.b) ، والذي يكون عادة أعلى من المعدل الاسمي للحماية .

161- الكفاءة Efficiency

انظر مصطلح الكفاءة التخصيصية ، الكفاءة الاقتصادية والكفاءة الفنية .

162- أجر الكفاءة Efficiency wage

وهو الأجر المرتفع الذي يتم دفعه للعاملين في القطاعات الحديثة في الحضر ، وذلك حتى يمكن جذبهم والحصول على العمالة ذات الكفاءة والجودة العالية للحصول على أعلى إنتاجية ممكنة منهم .

163- مرونة الطلب Elasticity of demand

انظر مصطلح مرونة الطلب السعرية ، مرونة الطلب الدخلية .

164- مرونة إحلال العنصر

Elasticity of factor Substitution

وهي تقيس درجة الاحلال بين عناصر الإنتاج في أى عملية إنتاج معطاه ، عندما تحدث تغيرات في الأسعار النسبية .

165- الدول ذات أسواق رأس المال الصاعدة

Emerging- Country stock markets

هي أسواق الأسهم التي تستخدم لتمويل الشركات الخاصة في الدول حديثة العهد بالتصنيع NICs لتوفير متطلباتهاالمالية مثل المكسيك وماليزيا وكوريا الجنوبية .

166- تقوية وضع المرأة

Empowerment of women

هي فكرة تعني أن إعطاء المرأة قدراتها الاقتصادية والاجتماعية وفي تحديد الاختيارات المنتجة ، وهذا سيرفع من وضعها ويشجع التنمية ويقلل من النمو السكاني عند تفعيل تلك القدرات .

167- النمو الداخلي Endogenous growth

هو النمو الاقتصادي المتولد بواسطة عناصر الانتاج داخل أو أثناء عملية الإنتاج مثل اقتصاديات الحجم ، وتزايد الغلة ، والتغير التكنولوجي والمستحث وهو عكس النمو الخارجي (المستقل) مثل زيادة السكان ، انظر نظرية النمو الحديثة .

168- استهلاك الطاقة لكل دولار من الـ GDP

Energy consumption per dollar of GDP

هو معدل الاستهلاك الكلي للطاقة من الـ GDP بالدولارات الثابتة . وهذا المؤشر يعرض معنى كثافة استخدام الطاقة في الاقتصاد .

169- معدلات التسجيل أو القيد الدراسي

Enrollment ratios

انظر أيضاً مصطلحات معدل التسجيل الكلي ، ومعدل التسجيل الصافي .

170- الحسابات البيئية

Environmental accounting

هي التي من خلالها يتم إدراج وحصر وحساب التكاليف البيئية والفوائد البيئية في التحليل الكمي للأنشطة الاقتصادية .

171- رأس المال البيئي Environmental Caxpital

وهو مساهمة المجتمع في مجموعة من الأصول الرأسمالية التي توجه مباشرة للحفاظ على البيئة وجودة التربة والغابات والأرض والهواء والماء .

172- المساواة (الاقتصادية والاجتماعية)

Equalization (economic and social)

ويقصد بها تحقيق العدالة في الفرص والأوضاع والدخول والثروات والمستوى العام للمعيشة .

انظر أيضاً مصطلح المثالية الحديثة .

173- مؤشر العدالة (المساواة)

Equal-weights index

هو مؤشر لقياس الرفاهية لكل مجموعة دخلية عند تحديد التوزيع الشخصي للدخل ويعطي أوزان متساوية لهذه المجموعات .

174- السعر التوازني Equilibrium price

هو السعر الذي تكون عنده الكمية المطلوبة متعادلة

تماماً مع الكمية المعروضة من سلعة أو خدمة معينة وفي لحظة معينة . وهو أيضاً يعبر عن السعر الذي يفصح عنه السوق . انظر أيضاً مصطلح : نظام السعر .

175- معدل الأجر التوازني

Equilibrium wage rate

هو معدل الأجر الذي تكون عنده الكمية المطلوبة من عنصر العمل متعادلة تماماً مع الكمية المعروضة منه . أي الأجر الذي يتناسب مع العمال وأصحاب العمل . وهو الأجر الذي يفصح عنه سوق العمل .

176- اليورو Euro

هو العملة الأوروبية الموحدة المطبقة بواسطة 11 دولة في الاتحاد الأوروبي (النمسا ، بلجيكا ، فنلندا ، فرنسا ، المانيا ، ايرلندا ، إيطاليا ، لوكسمبرج وهولندا والبرتغال واسبانيا) في الأول من يناير عام 1999 ، على أن تدخل هذه العملة حيز التنفيذ كعملة ورقية دولية في 1 يناير 2002 ، وبعدها من الممكن أن تختفي العملات الوطنية من التعامل ولا تصبح مقبولة مثل الماضي .

177- الدولار الأوروبي Eurodollars

هو الودائع الدولارية الموجودة لدى البنوك الأوروبية وتمتلك معظمها الدول البترولية ، وتقوم البنوك الأوروبية بالاحتفاظ بها كإحتياطيات للإقراض بالدولار ، ونشأت هذه السوق في السبعينات .

178- الوحدة الأوروبية European Union(EU)

وهي تشمل إنشاء سوق موحدة والتي بدأت منذ معاهدة روما سنة 1957 . وفي يناير 1993 تم تكوين السوق الموحدة حيث تم تحرير حركات كل من السلع والخدمات وعناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) بين دول الوحدة . والآن 15 دولة (المانيا ، لوكسمبرج ، بريطانيا ، إيطاليا ، الدانمارك ، ايرلندا ، بلجيكا ، البرتغال ، فرنسا ، هولندا ، اليونان ، النمسا ، فنلندا ، اسبانيا والسويد) تتكون منهم الوحدة الأوروبية وبعض دول أوربا الشرقية قد انضمت بالفعل وهناك دول أخرى مثل تركيا في طريقها للإنضمام .

179- الرقابة على الصرف Exchange control

هو السياسة الحكومية المصممة لتقييد حركة تدفق العملة المحلية للخارج ولحماية موازين مدفوعاتها التي تواجه مشاكل وذلك من خلال التحكم في كمية الصرف الأجنبي التي يمكن الحصول عليها بواسطة المواطنين المحليين ، وغالباً ما ينتج عنه تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته .

180- سعر الصرف Exchange rate

هو السعر الذي عنده تكون البنوك المركزية قادرة وراغبة في مبادلة عملة معينة بالعملات الأخرى (السعر الرسمي) .

انظر أيضاً تخفيض قيمة العملة ، رفع قيمة العملة .

181- الدخل المتوقع Expected income

في نموذج تودارو للهجرة ، فهو يعبر عن حاصل ضرب الأجر الحضري وهو الأجر المتوقع الحصول عليه من جانب واحتمال الحصول على فرصة عمل بهذا الأجر المتوقع من جانب آخر .

182- الاعتماد على الصادرات

Export dependence

هو الوضع التي تكون فيه الدولة معتمدة في إقتصادها على الصادرات كمصدر رئيسي لاحتياجاتها المالية لتحقيق ودعم أنشطة التنمية . وهذا هو الوضع الغالب لمعظم الدول الأقل نمواً والتي يجب أن تصدر المواد الأولية للحصول على عوائد الصرف الأجنبي اللازمة لاستيراد سلع التنمية وخلافه .

183- عدم استقرار عوائد التصدير

Export earnings instability

يقصد به تعرض معظم أسعار صادرات الدول الأقل نمواً (المواد الأولية) للتقلب وعدم الثبات في

الأسواق العالمية مما ينتج عنه عدم استقرار في عوائد تلك الصادرات بالصرف الأجنبي . وهذا بسبب انخفاض مرونتي الطلب السعرية والدخلية على منتجات الدول الأقل نمواً لظهور بدائل صناعية عن تلك الخامات الأولية الطبيعية .

184- حوافز التصدير Export incentives

وتشمل الدعم الحكومي والاعانات ، الاعفاءات الضريبية وأنواع أخرى من الأدوات المالية وغير المالية المصممة لتشجيع الصادرات ودعم الانتاج من أجل التصدير وتوجيه الأنشطة الاقتصادية للخارج .

185- تشجيع التصدير Export promotion

ويشمل المجهودات الحكومية لزيادة حجم صادرات الدولة من خلال حوافز التصدير السابقة وغيرها للحصول على مزيد من الصرف الأجنبي ولتحسين حالة الميزان الجاري في ميزان المدفوعات .

186- الصادرات Exports

تعبر عن قيمة كافة السلع والخدمات التي تباع إلى الخارج . وهي تشمل الصادرات السلعية وخدمات النقل والتأمين والسفر والخدمات الأخرى ولكن لا تشمل خدمات عناصر الإنتاج مثل متحصلات الإستثمارات وتحويلات الوطنيين العاملين بالخارج والتي تكون خارج الحساب .

انظر مصطلح الصادرات السلعية والواردات السلعية .

187- الديون الخارجية External debit

وهي تشمل إجمالي الديون الأجنبية العامة والخاصة والتي تكون الدولة مدينة بها .

188- الآثار الخارجية Externality

وهي تشمل المكاسب والتكاليف المتولدة عن الاشخاص والذين يستفيدون أو يخسرون من أنشطة الآخرين بدون مساهمة من جانبهم أنفسهم . وهذه الآثار تكون موجبة (الوفورات الاقتصادية الخارجية) مثل استفادة منحل لانتاج العسل من اقامة حديقة مجاورة ، وقد تكون سالبة (المعوقات الاقتصادية الخارجية) مثل اقامة مصنع يلوث مياه النهر ويضر بالثروة السمكية .

189- نظرية وفرة عناصر الانتاج

Factor endowment trade theory

وهي النظرية السويدية التي تم وضعها بمعرفة السويديين (هيكشروأولين) وهذه النظرية تفسر التجارة الخارجية على أساس مدى وفرة أو ندرة عناصر الانتاج . فمثلاً إذا كانت الدولة A لديها وفرة في عنصر العمل ، والدولة B لديها وفرة في عنصر رأس المال ، وكانت السلعة X سلعة كثيفة استخدام العمل ، والسعلة Y سلعة كثيفة استخدام رأس المال ، فإنه طبقًا لهذه النظرية تقوم الدولة A بالتخصص في إنتاج وتصدير السلعة X والدولة B تقوم بالتخصص في إنتاج وتصدير السلعة Y .

190- قدرة عنصر الإنتاج على التنقل

Factor mobility

يقصد به عدم وضع قيود أمام انتقال أحد عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) دولياً عبر المناطق والأقاليم الجغرافية المختلفة .

191- تعادل سعر العنصر

Factor-Price equalization

في نظرية وفرة العنصر في التجارة الخارجية ، فإن الأسعار التي يتم بها تبادل التجارة بين المتبادلين سوف تؤدي ، بافتراض تماثل الفن التكنولوجي ، إلى تعادل تكلفة الإنتاج وتعادل أسعار عناصر الإنتاج دولياً ، حيث سترتفع أسعار العنصر الوفير نتيجة زيادة الطلب عليه ، وستنخفض أسعار العنصر النادر في الدولة الأخرى نتيجة نقص الطلب عليه ، ومن ثم تتعادل الأسعار لنفس العنصر في الدولتين . هذا من الناحية النظرية .

192- عناصر الإنتاج Factors of Production

وهي تشمل الموارد أو المدخلات المطلوبة لانتاج السلع والخدمات . وهذه العناصر تشمل الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم أو الإدارة .

193- المزارع الأسرية Family farms

وهي في الغالب مزارع صغيرة ومساحات قليلة مملوكة ومدارة بواسطة عائلة واحدة .

194- برامج التخطيط العائلي

Family- planning programs

وهي برامج عامة مصممة لمساعدة الزوجين على وضع خطة لضبط حجم الأسرة ودعم العائلات ، وهذا البرنامج عادة يشمل ضرورة ضبط النمو السكاني والتعليم والتحكم في معدل المواليد ، مع إنشاء مزيد من المزارع الصغيرة ومساعدتهم في ذلك والعناية الصحية المتزايدة بالمرأة .

195- التعاونيات الزراعية Farmer cooperatives

وهي مؤسسات زراعية تساعد المزارعين وتدعمهم وتقوم بدعم زراعة وإنتاج المحاصيل التجارية النقدية لتحقيق إقتصاديات الحجم . ومعظم المساحات الكبيرة من الأراضي يتم إدارتها وزراعتها وتكون مملوكة لهذه التعاونيات ، وهي تتوافق مع النماذج المعدة مسبقاً لتوزيع العوائد (ولا يشترط أن تكون هذه العوائد موزعة بالتساوي تماماً بين الأسر أو العائلات الزراعية الريفية) .

196- الغلة الزراعية Farm yield

تعبر عن مقياس كمي للإنتاجية لكل وحدة من الأراضي الزراعية في إنتاج سلعة معينة ، وعادة ما تقاس بحجم الناتج النهائي لكل هكتار .

197- معدل الخصوبة Fertlity rate

هو عدد الأطفال الذي يولد سنوياً لكل ألف امرأة في سن الانجاب (وهو عادة من سن 15–49 سنة) انظر أيضاً مصطلح معدل المواليد الخام . إن معدل الخصوبة الإجمالي (TFR) يعبر عن عدد الأطفال المولودين للمرأة الواحدة بافتراض استمرار زواج هذه المرأة طوال فترة الخصوبة وعدم انهاء هذا الزواج .

198- السلع النهائية Final goods

هي السلع التي يتم إنتاجها للاستهلاك النهائي وتحقيق الاشباع وليس لاستخدامها في إنتاج سلع أخرى ، وهذه الأخيرة مثل السلع الوسيطة والمدخلات والسلع الرأسمالية التي لا تستهلك مباشرة .

199- الوساطة المالية Financial intermediary

تقوم بها مؤسسات متخصصة عامة وخاصة تقوم بقبول الودائع وتقديم القروض المختلفة وهي تشمل على سبيل المثال البنوك التجارية ، بنوك الإدخار ، بنوك التنمية والشركات المالية .

200- التحرير المالي Financial liberalization

هو إلغاء الاشكال المختلفة للتدخل الحكومي في الأسواق المالية والسماح لقوى العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة على سبيل المثال .

201- الكبح المالي Financial repression

هو القيود على الاستثمار بهدف ترشيد الإئتمان الممنوح لعدد صغير من كبار المقترضين ، وفي الأسواق المالية حيث تكون معدلات الفائدة ، ومن ثم عرض الإدخار أقل من المستويات التي تحقق توازن السوق .

202- العالم الأول First World

هي الدول الرأسمالية المتقدمة في غرب أوروبا وأمريكاالشمالية واليابان واستراليا ونيوزيلاندا باعتبارها الدول الأولى التي استطاعت تحقيق النمو الاقتصادي المستمر طويل الأجل .

203- معدل سعر الصرف الثابت

Fixed exchange rate

هو قيمة الصرف بسعر ثابت للعملة المحلية في

علاقتها مع العملات الأخرى (عادة الدولار) وعدم ترك سعرها يتحدد طبقًا لقوى السوق وبحرية وحمايتها من تقلبات سوق النقد الدولي .

204- معدل سعر الصرف المرن

Flexible exchange rate.

هو تحديد معدل الصرف للعملة المحلية في مقابل العملة أو العملات الأجنبية الأخرى بفعل قوى العرض والطلب على الصرف الأجنبي بدون تدخل من جانب الدولة ، ومن ثم يتأثر السعر بأوضاع التجارة العالمية والتمويل الدولي وأحوال اسواق الصرف المحلية والدولية بعكس معدل الصرف الثابت .

205- المؤسسات المرنة Flexible institutions

وهي المؤسسات التي تعدل نفسها ذاتيًا للتوافق مع متطلبات التنمية . على سبيل المثال نظام ملكية الأرض الزراعية يجب أن يعدل نفسه وبما يسمح بمزيد من المساواة والعدالة في توزيع الأراضي الزراعية (الإصلاح الزراعي) .

انظر مصطلح المؤسسات الصارمة .

206- الأجور المرنة Flexible wages

وهي الأجور التي تتغير إرتفاعاً وإنخفاضاً إعتماداً على اتجاهات قوى السوق من عرض وطلب . على سبيل المثال ، إذا زاد الطلب على العمل (أو انخفض) ، أو انخفض عرض العمل (أو ارتفع) فإن الأجور تتحرك لترتفع (أو تنخفض) وبنفس الترتيب .

207- منظمة الزراعة والأغذية (FAO)

هي أحد فروع منظمة الأمم المتحدة المتواجدة في روما بإيطاليا وتهتم أساساً بتوسعة وتطوير الإنتاج الزراعي العالمي لمقابلة الاحتياجات المتزايدة من الغذاء من قبل الدول المتقدمة والدول الأقل نمواً في ظل زيادة النمو السكاني وكبر حجم سكان العالم . ومن ثم تعد الفاو بحوث عن الطرق الزراعية الحديثة التي تكفل زيادة العائدات والغلات الزراعية وإقامة المزارع على أسس علمية ، وهي تعمل أيضاً بالتعاون والتنسيق مع مجلس الغذاء العالمي ومنظمات الأغذية الأخرى الموجودة عبر البحار .

208- المساعدات الأجنبية Foreign aid

تعبر عن التحويل الدولي للمبالغ العامة في شكل قروض أو منح إما مباشرة من حكومة لأخرى (مساعدات ثنائية) أو بطريقة غير مباشرة من خلال المساعدات التي تقدمها الوكالات متعددة الأطراف مثل البنك الدولي WB . انظر مصطلح المساعدات المشروطة ، الاستثمار الأجنبي المباشر والمنظمات غير الحكومية .

209- الاستثمار الأجنبي المباشر FDI

يعبر عن الاستثمارات التي تتم عالمياً وتقوم بها الشركات متعددة الجنسيات الخاصة .

210- الصرف الأجنبي Foreign exchange

هو العملات الأجنبية التي يتم تبادلها بالعملة الوطنية لدولة ما ، ويلاحظ أن مبادلة الصرف الأجنبي وفقاً لمعدلات مختلفة يسهم في دعم التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية وتوفير متطلباتهاوتسهيل التبادل الدولي .

انظر مصطلح معدل الصرف الأجنبي الاحتياطيات الأجنبية .

211- عوائد الصرف الأجنبي

Foreign- exchange earnings

هي العوائد أو المبالغ الإجمالية من كل العملات المتحصل عليها بعد طرح المدفوعات فيها خلال عام مالي محدد .

212- فجوة الصرف الأجنبي

Foreign- exchange gap

وهي تحدث عندما يكون عجز ميزان التجارة السلعية أكبر من قيمة التدفقات الرأسمالية الداخلة

ومن ثم يكون نمو الناتج محدود بسبب عدم إتاحة الصرف الأجنبي .

انظر فجوة المدخرات .

213- الاحتياطيات الأجنبية Foreign reserves

هي القيمة الإجمالية (عادة معبر عنها بالدولار) للذهب والعملات وحقوق السحب الخاصة المملوكة بواسطة الدولة كإحتياطيات ومبالغ توجه لسداد المدفوعات الدولية .

214- نظام التعليم الرسمي

Formal educational system

هو نظام المدارس المعتمدة والمنظمة والمدعمة حكومياً والتي تحوى مدرسين معتمدين وساعات منتظمة وسنوات دراسية محددة وشهادات معتمدة . وهي تشتمل عادة على التعليم الإبتدائي والتعليم الثانوي والتعليم الجامعي .

انظر مصطلح التعليم غير الرسمي .

215- الحرية Freedom

هي الحالة التي يكون فيها أفراد المجتمع في حرية كاملة للاختيار بين البدائل المختلفة المتاحةالتي تحقق لهم أقصى إشباع ممكن لحاجاتهم .

انظر مصطلح التنمية .

216- السوق الحر Free Market

انظر : رأسمالية السوق الحر ، نظام السعر ، وآلية السوق .

217- تحليل السوق الحر Free- market analysis

هو نظام أو نموذج نظري للاقتصاد الذي يستخدم فيه نظام السعر وآلية السوق .

218- النموذج الكلاسيكي للسوق الحر

Free- market classical model

هو نموذج تقليدي لتحديد السعر بواسطة قوى العرض والطلب في اقتصاد السوق الحر .

219- معدل صرف السوق الحر

Free- market exchange rate

هو معدل يتحدد آلياً بواسطة الطلب والعرض الدوليين للعملة المحلية والعملات الأجنبية على سبيل المثال الدولار الأمريكي .

220- مشكلة الراكب المجاني

Free- rider problem

تعبر عن الموقف أو الوضع الذي يضمن فيه الناس المكاسب التي يتحصلون عليها والتي تدفع لهم بواسطة شخص آخر .

221- التجارة الحرة Free trade

هي ترك الصادرات والواردات للتحرك عالمياً دون أي قيود سواء تعريفية أو غير تعريفية . إن حرية التجارة توصف غالباً على أنها شرط ضروري ومحرك أساسي لآلة التنمية والنمو لانها تشجع الدول على التخصص في الأنشطة التي تتمتع فيها بميزة نسبية . ومن ثم ترفع من كفاءتها الإنتاجية ومقدرتها الاقتصادية وترفع من ناتجها القومي ودخلها القومي .

222- منطقة التجارة الحرة Free- trade area

هي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي يتم فيه إلغاء كافة القيود الجمركية بين دول المنطقة ، ولكن مع بقاء كل دولة حرة في وضع التعريفة المناسبة لها تجاه العالم الخارجي .

انظر مصطلح ، الاتحاد الجمركي ، السوق المشتركة .

223- التوظف الكامل Full employment

هو الوضع الذي يكون فيه كل شخص يرغب في العمل ويقدر عليه ، يجد فرصة العمل المناسبة له وبالأجر المناسب . ولكن يلاحظ أن هناك نسبة قد لا ترغب في العمل (بطالة اختيارية) أو أن هناك فترة معينة تستمر حتى يتم التوصل لفرصة العمل لذلك فهناك نسبة مقبولة من البطالة لا تشكل مشكلة ، ويقال أن الاقتصاد في حالة توظف كامل عندها (5% مثلاً) .

224- التوزيع الوظيفي للدخل
Functional distribution of income

هو توزيع الدخل على عناصر الإنتاج (العمل - رأس المال- الأرض- الإدارة) بدون الاشارة إلى أو الاهتمام بملكية هذه العناصر .

225- مكاسب التجارة Gains from trade

هي الزيادة في الإنتاج والاستهلاك الناتجة عن التخصص في الإنتاج وتحرير التجارة مع الوحدات الاقتصادية الأخرى مثل الأشخاص والمناطق والأقاليم والدول .

226- فجوة الجنس Gender gap

هي أي فجوة إحصائية بين الخصائص المقاسة للرجال والنساء في إقليم معين مثل الفروق في التعليم ، معدلات الأجور ، المساهمة في قوة العمل ، الرعاية الصحية . . .الخ .

227- الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT

هي إتفاقية دولية تمت في عام 1947 لمعرفة الوسائل التي من خلالها يتم تقليل القيود الجمركية المفروضة على التجارة الدولية من السلع والخدمات ، وبين عامي 1947 ، 1962 عقدت الجات سبع مؤتمرات (جولات) ولكن حققت فيها نجاح قليل ، أما النجاح الأساسي لها فكان في الجولة (المؤتمر) الثامن عام 1967 والمسماه بجولة كيندي تم فيها الاتفاق على إلغاء القيود الجمركية على السلع الأولية والصناعية ، وأخيراً عقدت جولة أورجواي وانتهت عام 1994 لتنتهي بإبرام أو ظهور منظمة جديدة خلفاً للجات هي منظمة التجارة العالمية WTO سنة 1995 .

228- معامل جيني Gini coefficient

هو مقياس رقمي كلي لعدم تعادل توزيع الدخل ومقسم من صفر (المساواة الكاملة) إلى الواحد الصحيح (عدم المساواة الكاملة) وهو يقاس بيانياً بواسطة خارج قسمة المنطقة بين خط المساواة الكاملة ومنحنى لورانز ومقارنتها بالمنطقة الأخرى خارج المنحنيين وأسفل منحنى لورانز . ومن ثم فإن زيادة قيمة المعامل تعني زيادة سوء توزيع الدخل والعكس صحيح . انظر أيضًا مصطلح توزيع الدخل الملتوي Skewed .

229- الملكية المشتركة العالمية Global Commons

وهي تعبر عن الموارد الدولية التي تشارك فيها جميع الدول وهم شركاء فيها مثل المحيطات والهواء والبحار وأشعة الشمس .

230- التسهيل البيئي العالمي GEF

هو تنظيم يدار بطريقة مشتركة بواسطة البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتقديم المنح والمساعدات المستخدمة بهدف تمويل البرامج البيئية في دول العالم الثالث .

231- المصنع العالمي Global factory

هو عملية الإنتاج الموزعة عبر كافة أو عدد كبير من دول العالم المختلفة للحصول على مزايا الأسعار الموجودة المتباينة .

232- العولمة Globalization

هي زيادة تكامل الاقتصاديات الوطنية والتوسع نحو الدخول والانخراط في الأسواق الدولية .

233- الحرارة المرتفعة عالمياً Global warming

هي نظرية تشير إلى أن المناخ العالمي يسخن ببطء وترتفع درجة حرارته نتيجة للأنشطة الزراعية والصناعية لكل من الدول الأقل نمواً والدول النامية والدول المتقدمة .

234- مؤشر معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي
GNP growth rate index

هو مؤشر للرفاهية يقيس معدل النمو في الـ GNP بالاعتماد على التوزيع الشخصي للدخل الموجود .

235- السلع Goods

انظر السلع الاقتصادية ، السلع النهائية .

236- فشل الحكومة Government failure

هو الوضع الذي تتدخل فيه الحكومة في النشاط الاقتصادي ، ويكون هذا التدخل في غير محله وغير مفيد ويعطي نتائج سيئة .

237- المنح والهبات Grants

هي التحويلات المدفوعة عادة من إحدى الحكومات لأخرى (مساعدة أجنبية) وقد تكون في صورة نقدية أو في صورة مساعدة فنية . انظر أيضاً مصطلح القروض ، المساعدات المشروطة .

238- الغازات المنبعثة من الصوبات الزراعية

Greenhouse gases

هي الغازات التي ترفع من درجة الحرارة لكوكب الأرض وتؤثر على الغلاف الجوي ، ومن ثم تسهم في السخونة العالمية . انظر مصطلح طبقة الأوزون وتآكلها .

239- الثورة الخضراء Green revolution

هو مصطلح يقصد به العلميين زيادة الإنتاج الزراعي من خلال الهندسة الوراثية وإكتشاف بذور منتقاة وجديدة للغلات المهمة مثل القمح والأرز والذرة حتى يمكن أن تعطي غلة كثيرة جداً خاصة في الدول الأقل نمواً والتي تواجه مشاكل الغذاء وسوء التغذية .

240- الاستثمار المحلي الإجمالي

Gross domestic investment

وهو يشمل بالإضافة للأصول الثابتة لكل من القطاع العام والخاص صافي التغير في المخزون من هذه الاستثمارات . انظر مصطلح الاستثمار .

241- الناتج المحلي الإجمالي GDP

هو إجمالي القيمة النهائية من السلع والخدمات المنتجة بواسطة إقتصاد دولة معينة بواسطة مواطني الدولة ومواطني الدول الأخرى ، ويقسم إلى جزئين ، محلي وأجنبي . انظر أيضاً الناتج القومي الإجمالي GNP ، والـGDP هو نفسه الدخل القومي .

242- الادخار المحلي الإجمالي

Gross domestic Savings

هو كمية الاستثمارات الإجمالية المحلية الممولة بواسطة الناتج المحلي . وهي تحسب بالفرق بين الاستثمار المحلي الإجمالي والعجز في الحساب الجاري . وهو يشمل كل من المدخرات العامة والخاصة .

انظر أيضاً مصطلح الإدخار .

243- معامل القيد (التسجيل) الإجمالي

Gross enrollement ratio

هو معدل يقيس عدد الأفراد المقيدين في مراحل دراسية معينة (مثل المرحلة الإبتدائية) على عدد الأطفال في المجموعة العمرية نفسها . وهذا المعدل ممكن أن يكون أكبر من 100% إذا كان الأطفال الأكبر سناً قد التحقوا بالمرحلة الإبتدائية .

انظر مصطلح معدل القيد الصافي .

244- الناتج القومي الإجمالي GNP

هو إجمالي الناتج المحلي والأجنبي الذي تم إنتاجه بواسطة المقيمين في دولة ، وهو يشمل الناتج المحلي الإجمالي GDP مضافاً إليه دخول العناصر التي يستثمرها المواطنين في الخارج بعد طرح الدخل المحقق في الاقتصاد الوطني الذي يحققه الأجانب . انظر مصطلح الدخل القومي ، الإنفاق القومي .

245- خطط الإقراض الجماعي

Group lending schemes

هو بمثابة ترتيب رسمي بين مجموعة من المقترضين المحتملين للإقتراض من البنوك التجارية أو الحكومية كمجموعة واحدة ، ومن ثم يحصلوا على المبالغ ، ويقوموا بدفعها كمجموعة أيضاً وهذا من شأنه أن يقلل من تكلفة الاقتراض وتحسين شروط عقد القرض في صالح المقترضين .

246- مجموعة السبع Group of 7

هي السبع دول القائدة والمتقدمة صناعياً على

مستوى العالم (الولايات المتحدة ، كندا ، بريطانيا ، فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، اليابان) وهم دائماً معنيين بمناقشة القضايا الاقتصادية العالمية .

247- مجموعة السبع والسبعين Group of 77

وهي تضم أكثر من 100 دولة نامية وبدأت بـ 77 دولة تقوم بعقد ما يسمى بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأنكتاد (UNCTAD) والذي عقد عام 1964 لأول مرة ، وذلك بهدف التعبير عن وجهة نظرهم ومصالحهم على النظام العالمي .

248- أقطاب النمو Growth poles

وهي المناطق الأكثر تقدماً إقتصادياً وإجتماعياً من المناطق الأخرى مثل المراكز الحضرية مقابل المناطق الريفية في الدول الأقل نمواً ، ويتجه النشاط الاقتصادي للتوطن حول هذه المناطق . كما أنه يتأثر بالبنية الأساسية الاقتصادية الموجودة .

249- العملة الصعبة Hard currency

هي عملة الدول الصناعية الرئيسية مثل الدولار الأمريكي والمارك الألماني والين الياباني والتي تكون قابلة للتحويل دولياً مقابل العملات الأخرى الضعيفة أو الهشة .

250- نموذج النمو لهارود - دوهار

Harrod- Domar growth model

يوضح علاقة إقتصادية في شكل دالة يكون من خلالها معدل النمو لـGOP(g) يعتمد مباشرة على معدل الادخار الوطني (S) ويتناسب عكسياً مع معامل رأس المال إلى الناتج الوطني (K) لذلك $g=s/K$. وهذا النموذج أخذ اسمه من التحليل لعملية النمو الذي قدمه الاقتصاديان هارود البريطاني ودومار الأمريكي .

251- مؤشر الفقر Headcount index

يعبر عن نسبة السكان من الدول (دولة ما) الذين يعيشون تحت خط الفقر .

252- قوة الدفع الخفية للنمو السكاني

Hidden momentum of population growth

هي عملية ديناميكية تتم وفق لها الزيادة السكانية حتى بعد انخفاض معدلات المواليد وذلك بسبب وجود جزء كبير من السكان في سن الشباب ويدخلون في مرحلة الزواج ومن ثم تستمر قوة الدفع الذاتي للزيادة السكانية وتستمر هذه العملية لعدة سنوات . وهي تشبه فترات الإبطاء في الاقتصاد . كما أن انخفاض معدلات المواليد أفقيًا تسهم في استمرار قوة الدفع السكاني للزيادة .

253- البطالة الخفية Hidden unemployment

وهي تعكس الحالة التي تكون فيها جميع العمالة في حالة توظف ، ولكن في ظل إنتاجية منخفضة أو غير منتجة بالمرة لأن هذه العمالة غير قادرة بسبب الأمراض وعدم التعلم والجوع وعدم الدافعية والحماس للعمل أو انها تستخدم أدوات غير ملائمة في وظائفها .

254- رأس المال البشري Human capital

ويعبر عن الاستثمارات المنتجة التي تنفذ في الأشخاص والبشر وتشمل المهارات ، القدرات ، الأفكار ، والصحة ، والتي تنتج من مزيد من الانفاق على التعلم وبرامج التدريب والتأهيل على الوظائف المختلفة والعناية الصحية .

انظر مصطلح رأس المال المادي .

255- مؤشر التنمية البشرية (HDI)

هو مؤشر لقياس التنمية الاقتصادية والاجتماعية القومية بالاعتماد على مقاييس تشمل : العمر المتوقع عند الميلاد ، القدرات التعليمية ونصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي .

256- فيروس نقص المناعة (HIV)

هو الفيروس الذي يسبب مرض الإيدز .

257- مؤشر الفقر البشري (HPI)

هو مؤشر لقياس درجة الحرمان من الحاجات

الضرورية والمتغيرات المستخدمة تشمل نسبة من يموتون قبل سن الأربعين ، نسبة الأمية ، نسبة المحرومين من الرعاية الصحية ومن المياه النظيفة الآمنة ، ونسبة وفيات الأطفال تحت الخمس سنوات .

258- الموارد البشرية Human resource

تعبر عن كمية وقيمة (جودة) قوة العمل في الدولة .

259- البذور المهجنة Hybrid seeds

وهي البذور التي تم إنتاجها باستخدام الهندسة الوراثية من أنواع مختلفة من خلال تطبيق البحث العلمي .

انظر أيضاً مصطلح الثورة الخضراء .

260- فجوة الفكر Idea gap

وهي التي توجد بين الدول الأقل تقدماً والدول المتقدمة . وتشمل كل من فجوة المعرفة والمعلومات والمهارات والطرق الإنتاجية الحديثة .

261- المنافسة غير الكاملة Imperfect competition

هي الحالة التي يكون فيها المنتجين في السوق لديهم بعض من القدرة على التحكم في أسعار منتجاتهم . على سبيل المثال تشمل المنافسة الاحتكارية احتكار القلة ، الاحتكار الكامل .

انظر مصطلح المنافسة الكاملة .

262- السوق غير الكامل Imperfect market

وهو السوق الذي يكون عكس السوق الكامل ، حيث تتوافر فيه القوى الإحتكارية بأنواعها المختلفة ولا تتوافر فيه شروط المنافسة الكاملة ، حيث ينخفض عدد المستهلكين و/ أو عدد المنتجين ، ولا تتوافر المعلومات الكاملة ، وليست هناك حرية في الدخول والخروج من السوق ، وهناك قيود مفروضة على السوق ، وأنواع السوق غير الكامل تشمل ثلاثة أنواع السوق الاحتكارية ، سوق المنافسة الاحتكارية ، سوق احتكار القلة .

263- إحلال الواردات Import substitution

بمعنى محاولة إنتاج السلع التي يتم إستيرادها محلياً من خلال إنشاء صناعات وطنية جديدة والتوسع في الصناعات القائمة وتشجيعها مثل صناعات الغزل والنسيج والملابس والأحذية والأدوات المنزلية . وتتطلب عملية احلال الواردات فرض تعريفة حمائية ونظام للحصص على الواردات لحماية الصناعات الناشئة . انظر مصطلح الصناعة الوليدة .

264- توزيع الدخل Income distribution

انظر : التوزيع الوظيفي للدخل ، التوزيع الشخصي للدخل .

265- أثر الدخل Income effect

هو التغير الضمني في الدخل الحقيقي الناتج عن آثار التغير في سعر السلعة عند الكمية المطلوبة . وقد يكون هذا الأثر موجب أو سالب حسب انخفاض أو ارتفاع السعر .

266- مرونة الطلب الدخلية

Income elasticity of demand

هي مقياس نسبي يقيس مدى إستجابة الطلب للتغيرات النسبية الحادثة في الدخل وتقاس من خلال قيمة التغير النسبي في الكمية المطلوبة على التغير النسبي في الدخل وقد تكون مرتفعة (طلب مرن أى أن م >١) وقد تكون منخفضة (طلب غير مرن أى أن م <١) .

267- فجوة الدخل Income gap

هي الفروق التي تكون في مستويات الدخل بين الفقراء (في القاع) وبين الأغنياء (في القمة) . إن إتساع هذه الفجوة يعكس سوء توزيع الدخل والعكس صحيح . وتشير أيضاً إلى الفجوة بين مستويات نصيب الفرد من الدخل للدولة الغنية والدولة الفقيرة .

انظر مصطلح : معامل جيني .

268- عدم المساواة في الدخل Income inequality

وهي تشير إلى الاختلافات الكثيرة في مستويات

الدخول بين أفراد القطاع العائلي أو بينهم وبين قطاع الأعمال . ويمكن أن يستخدم أيضًا لمعرفة الاختلافات في الدخل بين الدول الغنية والفقيرة . إن الفروق وعدم المساواة بين الأفراد في الدخل يمكن تخفيضها من خلال فرض الضرائب على الدخل والضرائب على الثروة .

انظر أيضاً مصطلح معامل جيني ومصطلح منحى لورانز .

269- الدخل العيني وليس النقدي

Income in kind

هو دخل قطاع الأعمال أو القطاع العائلي في صورة سلع أو خدمات بدلاً من قيمته النقدية . إن المدفوعات التي تتم في معاملات المقايضة والمساعدات الاقتصادية هي مساعدات تدخل في إطار اقتصاد الدخل العيني .

270- نصيب الفرد من الدخل Income per capita

هو مقياس يحدد نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المحقق خلال عام وهو يساوي إجمالي الناتج القومي لدولة ما مقسوماً على إجمالي عدد السكان وهو يستخدم كمؤشر اقتصادي لمعرفة مستوى المعيشة والتنمية . كما يمكن استخدامه كمؤشر مقارن مع المؤشرات التي تحدد عدالة أو عدم عدالة توزيع الدخل ومدى عدالة توزيع الأصول وملكيتها والتي تسهم في تكوين هذا الدخل .

271- شروط التجارة الدخلية

Income terms of trade

وهي تقيس القوة الشرائية النسبية لصادرات دولة ما بعد استبعاد أثر تحركات الأسعار النسبية لتلك الصادرات . انظر مصطلح شروط التجارة .

272- عدم كمال المعلومات

Incomplete iformation

حيث ان الأسواق في الدول الأقل نمواً لا تعمل بكفاءة عالية وتفتقر لأحد شروط سوق المنافسة الكاملة وهو كمال وتوافر واتاحة المعلومات . ومن ثم لا يستطيع المنتجين والمستهلكين إتخاذ قرارات عالية الكفاءة .

انظر مصطلح السوق غير الكاملة .

273- تزايد الغلة Increasing returns

مصطلح يشير إلى أنه مع ثبات أحد عناصر الإنتاج ، فإن زيادة عدد الوحدات من عنصر الإنتاج الآخر المتغير (العمل مثلاً) سيؤدي إلى زيادة الناتج الكلي في البداية بمعدلات متزايدة بما يعني تزايد الناتج الحدي (مرحلة تزايد الغلة) . وهو مبدأ اقتصادي معروف يسبق مرحلة تناقص الغلة .

274- المعامل الحدي لرأس المال/ الناتج (ICOR)

هو كمية رأس المال المطلوبة لرفع وزيادة الناتج بوحدة واحدة .

275- الضرائب غير المباشرة Indirect taxes

وهي تلك الضرائب المفروضة على السلع المشتراه بواسطة المستهلكين (ويتم تحصيلها بواسطة المنتج أو البائع ليعيد توصيلها للجهات الرسمية) . ومن الأمثلة على الضرائب غير المباشرة هي الضرائب (التعريفة) الجمركية ، رسوم الإنتاج ، ضرائب المبيعات وضرائب أو رسوم الصادرات . وهي تعتبر مصدر رئيسي للعوائد الضريبية لمعظم الدول الأقل نمواً وأوفر عائد من الضرائب المباشرة (مثل ضرائب الدخل وضرائب الملكية) .

276- الهجرة المستحثة Induced migration

وهي العملية التي يتم من خلالها خلق وظائف حضرية متزايدة ترفع من الدخول المتوقعة ، ومن ثم تشجيع السكان للهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية . انظر نموذج الهجرة لتودارو .

277- التصنيع Industrialization

هي عملية بناء وإنشاء قدرة الدولة واستخدام موادها الخام والسلع الوسيطة وإنتاج السلع المصنعة للاستهلاك ولانتاج سلع أخرى . ويتم تنفيذها من خلال برامج معينة .

278- سياسة التصنيع Industrial policy

هي مجهودات مقصودة معدة بواسطة الحكومة لتقود السوق من خلال التنسيق والتخطيط للأنشطة التصنيعية ، وباستخدام أدوات معينة لهذه السياسة .

279- الصناعة الوليدة (الناشئة) Infant industry

وهي الصناعة المنشأة حديثاً والتي عادة ما تكون محمية بطوق من القيود التعريفية كجزء من سياسة إحلال الواردات . على أن تستغني هذه الصناعة فيما بعد في الأجل الطويل عن هذه الحماية وتعتمد على نفسها أمام السوق ، ولكن في الواقع قد تعتمد على الحماية باستمرار وتتعرض للإختفاء بمجرد إلغاء تلك القيود .

280- معدل وفيات الأطفال الرضع

Infant mortality rate

وهو يقيس الوفيات من الأطفال الرضع بين يوم وسنة واحدة لكل ألف طفل يولدوا أحياء .

281- السلع الرديئة Inferior good

وهي السلع التي ينخفض الطلب عليها عندما يزيد دخل المستهلك . أى أن مرونة الطلب الدخلية لهذه السلع سالبة وليست موجبةوتسمى أيضًا بالسلع الدنيا .

282- التضخم Inflation

هو ارتفاع المستوى العام للأسعار بصورة غير عادية ويحسب عادة سنوياً ويستخدم لحسابه عادة مؤشرات مثل اسعار المستهلك وأسعار تجارالجملة . وهو مشكلة تحتاج لحل باستخدام أدوات السياسات الاقتصادية .

انظر مصطلحات تضخم التكلفة وتضخم الطلب والتضخم الهيكلي .

283- التمويل غير الرسمي Informal finance

وهي القروض التي لا تمر عبر النظام البنكي الرسمي مثل قروض الأسرة .

284- القطاع غير الرسمي Informal sector

وهو ذلك الجزء من الاقتصاد الحضري في الدول الأقل نمواً والذي يتسم بالأشخاص المتنافسين أو المزارع الأسرية أو خدمات وتجارة التجزئة أو الطرق كثيفة العمل . وتتسم بحرية الدخول . وهو في الغالب يعتبر مصدر رئيسي لتوظيف العمالة الحضرية ولدفع النمو الاقتصادي .

285- البنية الأساسية Infrastructure

انظر مصطلح البنية الأساسية الاقتصادية .

286- فجوة الذكاء Ingenuity gap

وهي تعكس الفجوة التي تكون بين الدول الأقل نمواً والدول المتقدمة في القدرات على الاختراع والابتكار للتكنولوجيات الحديثة أو الموجودة فعلاً .

انظر أيضاً مصطلح : فجوة الفكر ، فجوة الأشياء .

287- الابتكار Innovation

يقصد به تفعيل تطبيق الاختراعات في عمليات إنتاجية جديدة . أي تحويل الاختراع إلى ابتكار أي إلى الاستخدام الاقتصادي وتقديم منتجات جديدة . كما أن الابتكارات قد تشمل أيضاً تقديم طرق مؤسسية واجتماعية جديدة في الإدارة والتنظيم ، مع إظهار الطرق الحديثة للأنشطة الاقتصادية المتواصلة .

انظر مصطلح الاختراع ، مصطلح إرشادات التحديث .

288- نموذج المدخلات - المخرجات

Input- output model

هو نموذج للتخطيط الرسمي يقسم النشاط الاقتصادي إلى قطاعات ورسم أشكال التدفق للمشتريات بين الصناعات المختلفة (المدخلات) ، والمبيعات (المخرجات) .

289- المدخلات Inputs

وهي تشمل السلع والخدمات مثل المواد الخام وساعات العمل والمستخدمة في عمليات الإنتاج .

انظر مصطلحات : عناصر الإنتاج ، الموارد المادية ، الموارد البشرية .

290- التنمية الريفية المتكاملة

Integrated rural development

وهي تعني المدى الواسع لأنشطة التنمية الريفية . وتشمل تحقيق التقدم الزراعي لصغار المزارعين إمدادهم بالبنية الأساسية الاجتماعية والمادية ، وتطوير الصناعات الريفية غير الرسمية ودعم قدرة القطاع الريفي لمواصلة وسرعة تحسين وضعه ومكانته عبر الزمن .

291- بنك التنمية الأمريكي

Inter- American Development Bank

هو بنك تنمية إقليمي تم إنشاؤه عام 1959 بواسطة منظمة الدول الأمريكية لتقديم القروض لمشروعات التنمية وتمويل الصادرات في أمريكا اللاتينية .

292- الاعتماد المتبادل Interdependence

هي العلاقة المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية ، ويشير أيضاً على المستوى الدولي إلى الوضع الذي تكون فيه ثروة دولة ما تعتمد وبدرجات متفاوتة على قرارات وسياسات دولة أخرى والعكس بالعكس .

انظر مصطلح التبعية ومصطلح الهيمنة .

293- الفائدة Interest

هي السعر أو المبلغ المدفوع نظير استخدام واقتراض المبالغ ، انظر مصطلح ، سعر الفائدة ومصطلح معدل الخصم الاجتماعي .

294- سعر الفائدة Interest rate

هو المعدل الذي يجب على المقترض دفعه للمقرض ، ويعبر عنه كنسبة مئوية من إجمالي القرض على سبيل المثال إذا افترض شخص 100 روبية لمدة عام ، وفي نهاية مدة القرض قام بدفع 110 روبية إلى المقرض ، فإن سعر الفائدة في هذه الحالة يكون 10% .

295- نموذج الصناعة البينية أو المتداخلة

Interinduatry model

انظر مصطلح نموذج المدخلات – المخرجات .

296- السلع الوسيطة

Interinduatry producer goods

هي السلع التي تستخدم كمدخلات في عمليات تصنيعية أخرى لانتاج سلع أخرى مثل الجلود في صناعة الأحذية أو الحديد في صناعة الصلب .

انظر مصطلح السلع النهائية .

297- التكنولوجيا الوسيطة

Interinduatry technology

هي التكنولوجيا التي تكون في منتصف الطريق بين التكنولوجيا كثيفة رأس المال في الدول المتقدمة والتكنولوجيات البدائية في معظم الدول النامية وعادة ما تشير إلى استخدام المواد الخام والمهارات الفنية المحلية .

انظر مصطلح التكنولوجيا الملائمة .

298- التحميل الداخلي Internalization

هو العملية التي بواسطتها التكاليف البيئية الدولية يتم تحملها بواسطة المنتجين والمستهلكين الذين قاموا بتوليدها . ويكون ذلك عادة من خلال فرض ضرائب الاستهلاك وضرائب التلوث .

انظر مصطلح الآثار الخارجية .

299- معدل العائد الداخلي

Internal rate of return

هو معدل الخصم الذي تقوم به المشروعات للحصول على صافي القيمة الحالية معادلاً للصفر . ويستخدم لترتيب المشروعات ومقارنتها مع معدلات الفائدة في السوق لمعرفة مدى جدوى هذه المشروعات .

300- البنك الدولي للانشاء والتعمير (IBRD)

انظر مصطلح البنك الدولي WB والذي يشمل كل من الـ IBRD ومؤسسة التمويل الدولية وهيئة التنمية الدولية .

301- الاتفاقات السلعية الدولية

International commodity agreement

هو إتفاق رسمي بين بائعي السلعة والمتاجرين بها

دولياً للحفاظ على أسعارها (مثل البن - السكر) وتنسيق الكميات المعروضة بينهم .

302- مؤسسة التمويل الدولية (IFC)

هي مؤسسة تمويل دولية تم انشاؤها عام 1956 لدعم مجهودات البنك الدولي من خلال تقديم رأس المال اللازم للتنمية للمشروعات الخاصة (خاصة الصناعية) للدول الأقل نمواً .

303- منظمة العمل الدولية (ILO)

هي احدى المؤسسات أو المنظمات الوظيفية للأمم المتحدة في جنيف بسويسرا بهدف حل مشكلات العمل على المستوى العالمي وتقديم التدريب والمنافع للعمال على المستوى المحلي والدولي وزيادة المخرجات العالمية من خلال تعظيم الاستفادة من الموارد البشرية المتاحة ، ومن ثم تحسين مستويات المعيشة للعمالة .

304- صندوق النقد الدولي (IMF)

هو مؤسسة تمويل دولية قصيرة الأجل أنشئ بموجب إتفاقية بريتون وودز عام 1944 وهدفه الرئيسي هو تشجيع وتحقيق الاستقرار في نظم الصرف الدولية ، والسيطرة على التقلبات التي قد تصيب أسعار الصرف للعملات المختلفة ، وتحقيق الاستقرار في موازين مدفوعات الدول الأعضاء من خلال تقديم مساعدات وقروض قصيرة ومتوسطة الأجل .

305- خط الفقر الدولي (IPL)

هو مقياس تحكمي لمعدل الدخل الدولي ويعبر عنه عادة بقيمة ثابتة بالدولار (270 دولار) ويستخدم كأساس لتقدير نسبة سكان العالم الموجودة عند حد الكفاف .

306- حساب الاحتياطي الدولي

International reserve account

انظر الحساب النقدي .

307- الاحتياطات الدولية International reserves

هي تشمل ميزان الذهب لدولة ما والعملات الصعبة وحقوق السحب الخاصة المستخدمة في تسوية المعاملات الدولية .

308- الاختراع Invention

هو إكتشاف بعض الطرق الجديدة ، على سبيل المثال ، منتج جديد أو عملية إنتاجية جديدة (أرخص وأعلى كفاءة في الإنتاج) انظر مصطلح الإبتكار .

309- الاستثمار Investment

هو ذلك الجزء من الدخل القومي أو الانفاق القومي الذي يهدف لإنتاج السلع الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة . والاستثمار الإجمالي هو الإنفاق الكلي على السلع الرأسمالية الجديدة ، أما الاستثمار الصافي فهو الاضافة الحادثة في السلع الرأسمالية المنتجة مع حذف تلك التي فقدت أو أهلكت .

310- الاستثمار في الأطفال

Investment in children

هي العملية التي من خلالها يرفع الزوجين من جودة ومن ثم العوائد الناجمة من رفع قدرات الأطفال بتزويدهم بالتعليم للحصول على عوائد متوقعة . ومن ثم ، ففي المجتمعات الفقيرة نجد الأطفال يُنظر إليهم على أنهم سلع رأسمالية ومورد أمان لكبار السن في المجتمع . انظر مصطلح الموارد البشرية .

311- اليد الخفية Invisible hand

هي مفهوم أو مبدأ قدمه آدم سميث في كتابه الشهير ثروة الأمم الذي طبع عام 1776 ، والذي يشير إلى القدرة الذاتية للأنشطة الاقتصادية على استعادة توازنها بدون تدخل في تلك الأنشطة بهدف تعظيم العوائد الاقتصادية والاجتماعية من تلك الأنشطة .

انظر مصطلح ، دعه يمر ، المنافسة الكاملة ، الرأسمالية الحرة .

312- سياسات التنمية الموجهة للداخل

Inward- looking development policies

وهي السياسات التي تعتمد في التنمية على الاقتصاد الداخلي ذاته وتطبقها معظم الدول الأقل

نمواً ، وهي تشمل تنمية وتطوير التكنولوچيا الذاتية الملائمة وفرض القيود التعريفية وغير التعريفية لحماية الصناعات الوطنية ، أي بصفة عامة ، عدم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر .

انظر عكسها مصطلح سياسات التنمية الموجهة للخارج .

313- النمو المخفض للوظائف Jobless growth

وهو ظاهرة واسعة الانتشار في الدول الأقل نمواً ، حيث يكون معدل النمو الاقتصادي أكبر كثيراً من معدل خلق الوظائف ، ويترتب عليه مستويات عالية من البطالة .

314- نموذج كينز Keynesian model

هو نموذج تم تطويره بواسطة كينز في بداية الثلاثينات ليشرح من خلاله أسباب الكساد الاقتصادي وأهم أسباب البطالة في هذه الفترة وهذا النموذج يوضح أن البطالة تنتج عن عدم كفاية (نقص) الطلب الكلي ، ويمكن إلغاؤها بزيادته من خلال زيادة الانفاق الحكومي والذي سيرفع من الطلب الكلي وينشط الموارد غير المستغلة ، وبالتالي يخلق مزيد من الوظائف .

315- منحنى كوزينتس Kuznets Curve

يعبر عن العلاقة بين نصيب الفرد من الدخل القومي في دولة ما ودرجة العدالة في توزيع الدخل عند زيادة نصيب الفرد من الدخل ، حيث يتدهور توزيع الدخل في البداية . وبعد ذلك يبدأ في التحسن عن المستوى المنخفض جداً وسمي على اسم الاقتصادي كوزينس الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد وهو أول من عرف هذه العلاقة إحصائياً في الدول المتقدمة .

316- التقدم التكنولوجي المنمي (المكثف) للعمل

Labor- augmenting technological progress

هو التقدم الفني الذي يرفع من إنتاجية الكمية الموجودة من العمل من خلال التعليم العام وبرامج تدريب العمالة وغيرها .

انظر مصطلح التقدم الفني الموفر للعمل .

317- القوى العاملة Labor force

وهم الأفراد النشطين إقتصادياً ويشمل قوى الجيش ومن هم في حالة بطالة ، ولكن لا يشمل العمالة المنزلية (ربات البيوت المنزلية) والطلاب والمجموعات غير النشطة إقتصادياً .

318- التكنولوچيا كثيفة العمل

Labor- intensive technique

وهي طريقة الإنتاج التي تستخدم نسبة عمالة فعلية متزايدة مقارنة بالعناصر الأخرى للإنتاج .

انظر مصطلح التكنولوچيا كثيفة رأس المال .

319- إنتاجية العمل Labor productivity

تعبر عن مستوى الناتج لكل وحدة عمل مستخدمة أو مدخلة ، وعادة تقاس بالناتج عند كل ساعة عمل أو عند كل عام عمل .

320- التقدم الفني الموفر للعمل

Laborsaving technological progress

هو تحقيق أعلى ناتج ممكن باستخدام نفس الكمية (لا تتغير) من مدخلات العمل نتيجة لبعض الإختراعات (مثل الكمبيوتر) أو الابتكارات .

321- نظرية العمل للقيمة Labor theory of value

وهي نظرية كلاسيكية في التجارة الدولية ترى أن عنصر الإنتاج الوحيد هو عنصر العمل ، وأن قيمة السلعة تحدد طبقًا لما بذل فيها من عمل (قيمة عدد ساعات العمل) .

322- دعه يعمل Laissez faire

وهو مصطلح مستخدم في الحرية الرأسمالية ويرى ضرورية تحقيق الحرية في العمل وعدم فرض القيود عليه أي عدم التدخل .

انظر مصطلح المنافسة الكاملة ، والرأسمالية الكاملة القائمة على السوق تماماً .

323- مالك الأرض Landlord

هو الشخص الذي يقوم بتشغيل مجموعة من أقنان (عمال أو عبيد) الأرض لزراعتها لحسابه مع إعطائهم مقابل زهيد نتيجة فلاحتهم لهذه الأرض . وعادة ما يملك لورد الأرض مساحات شاسعة .

324- الإصلاح الزراعي Land reform

هي محاولة لتنظيم ونقل وتحويل النظام الزراعي الحالي إلى نظام أفضل بهدف تحسين عملية توزيع الدخل الزراعي . ومن ثم تحقيق التنمية الريفية من خلال الاختيار بين عدة أنواع من الإصلاح فقد يكون تحديد للملكية ، وقد يكون شكل من أشكال تقسيم الأراضي أو إعادة توزيعها أو تفتيت للملكيات الكبيرة ، أو منح أقنان الأرض نصيب منها يزرعونه لحسابهم وقد يكون الإصلاح في البنية الأساسية الزراعية ، وفي البذور والري والميكنة الزراعية . . إلخ .

325- الرأسمالي الزراعي في أمريكا اللاتينية(المزارع كبيرة الحجم) Latifundio

هو نظام زراعي سائد في أمريكا اللاتينية يكون فيه عدد قليل من الملاك لمساحات كبيرة من الأراضي الزراعية تتسع كل مساحة لتشغيل 12 عامل زراعي ، وهذه المساحات الكبيرة تكون مملوكة لعدد قليل من أصحاب الأرض ويساهموا بالجزء الأكبر من المحاصيل والإنتاج الزراعي .

انظر مصطلح : المزارع متوسطة الحجم ، والمزارع صغيرة الحجم .

326- القانون Law

هو حقيقة كونية أو عالمية وتكون ثابتة في كل الأوضاع وصالحة للتطبيق طالما توافرت شروط تطبيقها في كافة المجتمعات مثل : قانون الجاذبية ، قانون الطلب ، قانون تناقص الغلة فهذه قوانين سارية سواء كانت في أمريكا أم آسيا أم أفريقيا أو في أي دولة .

327- الدول الأقل أقل نمواً LLDCs

هي أفقر الدول الأقل نمواً (أفقر الفقراء) حيث يقل نصيب الفرد في هذه الدول عن 785 دولار سنوياً عام 1997 طبقاً لمقياس وتقدير البنك الدولي .

328- الدول الأقل نمواً LDCs

وهي تعادل مصطلح دول العالم الثالث .

329- مستويات المعيشة

Levels of living

هو الوضع الذي يعيشه الشخص أو الأسرة أو مجموعة من الناس أو مجتمع من المجتمعات ومدى توفير السلع والخدمات لهم ومدى الاشباع المحقق من هذه السلع وتلك الخدمات . فإذا كانوا قادرين على توفير الحد الأدنى من تلك الأشياء (المأكل والملبس والمسكن) يقال في هذه الحالة أن مستوى المعيشة أقل ما يمكن . أما إذا كانوا يتمتعون بمستويات عالية ، وبكميات كبيرة من السلع والخدمات ومختلف الأشياء الضرورية والكمالية مثل التعليم والصحة والترفيه والثقافة ، يقال في هذه الحالة أن مستوى المعيشة مرتفع نسبياً أو مرتفع .

330- نموذج القطاعين لآرثر لويس

Lewis two- sector model

هي نظرية في التنمية يكون فيها فائض العمالة الزراعية التقليدية في قطاع الريف يتم تحويله للصناعات الحديثة وينموا عبر الزمن حيث يكون القطاع الصناعي قادر على استيعاب تلك العمالة الزائدة ، ومن ثم تشجيع التصنيع واستمرار السير نحو تحقيق التنمية المستدامة .

331- العمر المتوقع عند الولادة :

Life expectancy at birth

هو عدد السنوات المتوقع للأطفال عند ولادتهم أن يحيوها في ضوء المخاطر المختلفة . انظر أيضاً مصطلح معدل المواليد الخام .

332- محو الأمية Literacy

هو القدرة على القراءة والكتابة وعكسها الأمية أى عدم القدرة على القراءة والكتابة .

333- معدل محو الأمية Literacy rate

هي نسبة السكان من15 سنة فأكثر والقادرين على القراءة والكتابة . ومعدلات محو الأمية تستخدم غالباً في كثير من المؤشرات الإقتصادية والاجتماعية وتعتبر مؤشر على مدى تحقيق التنمية من عدمه في الدول والمجتمعات المختلفة .

334- القرض Loan

هو تحويل مبلغ من مجتمع إلى آخر أو من عنصر إقتصادي إلى آخر (من حكومة إلى حكومة مثلاً أو من فرد إلى آخر أو من بنك إلى فرد أو من بنك إلى حكومة . . .) بحيث يلتزم المقترض بدفع فائدة على القرض سنوياً حتى يتم سداد أصل القرض . وهي نوعين : القروض الصعبة ، وهي تعطى بنفس سعر الفائدة السائد في السوق ، والقروض الميسرة وهي تعطى بمعدلات فائدة منخفضة أقل من السائدة في السوق .

انظر مصطلح المنح والمساعدات .

335- منحنى لورانز Lorenz curve

هو رسم بياني يكشف مدى التباين في توزيع الدخل الشخصي عن المساواة التامة .

انظر مصطلح معامل جيني .

336- الدول منخفضة الدخل (LICs)

انظر مصطلح الدول الأقل أقل تقدماً (LLDCs) .

337- عدم استقرار الاقتصاد الكلي

Macroeconomic instability

هو الوضع الذي تعاني فيه الدولة من ارتفاع معدلات التضخم وزيادة العجز في الموازنة العامة وزيادة العجز في ميزان التجارة مع النمو المستمر والمتزايد في عرض النقود .

338- علم الاقتصاد الكلي Macroeconomics

هو فرع من فروع علم الاقتصاد يختص بالمتغيرات والظواهر الاقتصادية الكلية ، وليس الجزئية مثل الدخل القومي والاستثمار الكلي والادخار الكلي وميزان المدفوعات والإنفاق على الاستهلاك والتوظف وعرض النقود . . .الخ . كما يهتم أيضاً بحجم هذه الظواهر ومعدلات التغير في تلك المتغيرات الكلية (معدل البطالة ، معدل التضخم ، معدل العجز في ميزان المدفوعات . . .الخ) .

339- الاستقرار الاقتصادي الكلي

Macroeconomic stabilization

هو وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية التي تكفل تحقيق الاستقرار ومواجهة عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي (مواجهة التضخم ، البطالة ، العجز في الميزان التجاري . . .الخ) .

340- العلاقة الكلية بين التنمية والسكان

Macro Population- development relationship

هي علاقة التأثير والتأثر بين كل من عملية التنمية والنمو السكاني حيث تتسبب التنمية في انخفاض واستقرار معدلات النمو السكاني من خلال زيادة الدوافع الاقتصادية التي تدفع الناس لإمتلاك أسر صغيرة . إن النمو السكاني (في ظل غياب مشكلة السكان) يؤثر أيضاً على التنمية بعدة إتجاهات : إنه يرفع من الطلب الكلي ، والذي يترتب عليه زيادة الناتج الكلي ، ومن ثم يحرك التنمية والنمو الاقتصادي .

341- سوء التغذية Malnutrition

يعكس تدهور الحالة الصحية الناتجة من عدم توافر الوجبات المتوازنة والأغذية الضرورية ويقاس عادة بكمية البروتين المستهلكة يومياً .

342- مصيدة السكان لمالتس

Malthusian population trap

وهي نظرية اكتشفها مالتس (1766- 1834) والتي

يرى بموجبها أن السكان يتزايدون بموجب متوالية هندسية ، بينما الدخل القومي يتزايد بموجب متوالية عددية أو حسابية . ومن ثم يصبح معدل نمو الموارد والدخل غير كاف لتغطية معدل النمو السكاني وبالتالي يتدهور نصيب الفرد من الدخل ومن الغذاء وتسوء الحالة الاقتصادية والاجتماعية ونقع في فخ النمو السكاني المضر ، ويصاب السكان بالأمراض والحروب ، ومن ثم تصبح الموارد غير كافية .

343- التكاليف الحدية Marginal cost

تشير إلى التغيير في التكاليف الكلية نتيجة زيادة الانتاج بوحدة واحدة .

344- صافي العائد الحدي Marginal net benefit

يشير إلى العائد المستخرج من الوحدة الأخيرة من السلعة بعد خصم تكلفتها .

345- الناتج الحدي Marginal product

يشير إلى التغير في الناتج الكلي نتيجة زيادة عنصر الانتاج المتغير بوحدة واحدة .

346- المنفعة الحدية Marginal utility

يشير إلى التغير في المنفعة الكلية نتيجة زيادة الاستهلاك من سلعة أو خدمة بوحدة واحدة وهي متناقصة باستمرار بسبب سريان ظاهرة تناقص المنفعة .

347- اقتصاد السوق Market economy

هو الاقتصاد القائم على حرية السوق وعدم التدخل فيه وترك العرض والطلب يحددان السعر وهو الاقتصاد المطبق في معظم الدول المتقدمة من خلال المشروعات الخاصة .

348- فشل السوق Market failure

ويعني عدم قدرة السوق على إنتاج بعض السلع أو على تنظيم عملية العرض والطلب لسلعة أو لخدمة معينة ، أي تعطل وفشل قوانين العرض والطلب ويكون ذلك في ظل عدم كمال الأسواق (أسواق احتكارية ، منافسة احتكارية ، إحتكار قلة) . ومن ثم يترتب على ذلك مزيد من الآثار الخارجية السلعية التي تتطلب تدخل الدولة لتصحيحها وضبط فشل السوق . ومن ثم تتدخل الحكومة لتصحيح تلك الانحرافات «تدخل تأشيري وليس تدخل كامل» .

349- مدخل أصدقاء السوق

Market- friendly approach

حيث يرى البنك الدولي أن السياسة الاقتصادية المثلى لتحقيق التنمية تتطلب أن تقوم الحكومات بخلق البيئة الصالحة للأسواق حتى تعمل بكفاءة عالية وتتدخل فقط في المواطن وعند الأوضاع التي يفشل السوق على إدارتها بكفاءة (مثل بناء البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والتنسيق بين الاستثمارات ، ورفع درجة الأمان الاقتصادي) .

350- آلية السوق Market mechanism

ويقصد بها نظام السوق الذي تستطيع في ظله آلية السعر وميكانيزم السوق أن تحقق التوازن والاستمرار في ذلك السوق ، حيث تتكفل قوى العرض والطلب بتحقيق الاستقرار والتوازن في سوق السلع والخدمات وسوق عناصر الإنتاج .

351- أسعار السوق Market prices

وهي الأسعار التي تتحدد بموجب قوى العرض والطلب في الاقتصاد الحر .

352- اشتراكية السوق Market socialism

هو النظام الاقتصادي الذي تكون بموجبه الدولة متملكة لكافة الموارد الاقتصادية ، ولكن طريقة تخصيص هذه الموارد يتم بفعل قوى السوق وجهاز السعر .

353- الإنتاج الوفير Mass Production

ويشير إلى الإنتاج كبير الحجم من السلع والخدمات والذي يتم من خلال تطبيق الميكنة ، ومبدأ التخصص وتقسيم العمل .

354- المزرعة متوسطة الحجم Medium- sized farm

هي مزارع الأسر المتعددة في أمريكا اللاتينية ، والتي توظف من 4- 12 عامل . انظر مصطلحي المزارع صغيرة الحجم والمزارع اللاتينية كبيرة الحجم .

355- الصادرات والواردات السلعية

Merchandise exports and imports

وتشير إلى الصادرات والواردات من السلع المرئية بخلاف الخدمات . وفي حالة زيادة الصادرات عن الوارادات يكون هناك فائض في ميزان التجارة والعكس . وتحسب قيمة الصادرات عادة طبقاً لعقد التجارة FOB فوب ، وتحسب الواردات طبقاً لعقد التجارة سيف CIF .

356- ميزان التجارة السلعية

Merchandise trade balance

يعبر عن العلاقة بين الصادرات والواردات السلعية ، ويكون متوازن عند تساويهما .

357- علم الاقتصاد الجزئي Microeconomics

يشير إلى أحد فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بشرح وتفسير الظواهر الاقتصادية الجزئية مثل توازن المنتج ، توازن المستهلك ، توازن السوق ، سوق العمل ، المنفعة ، أسعار عناصر الانتاج . . .الخ . ويكون السوق هو أساس الاقتصاد الجزئي .

انظر مصطلح نظام السعر ، والاقتصاديات التقليدية .

358- نظرية الخصوبة في الاقتصاد الجزئي

Microeconomic theory of fertility

هي نظرية تعكس سلوك المستهلكين الأشخاص المتزوجين ، إن الإضافة الأساسية لهذه النظرية ، أن التكوين الأسري يتطلب تكاليف ويعطي منافع ، ومن ثم فإن حجم الأسر المكونة يعتمد على ويتأثر بهذه التكاليف وتلكم المنافع . فإذا كانت تكلفة تكوين الأسرة أعلى نسبياً من فوائدها ، فإن معدلات الزواج ستنخفض والرغبة نحو إنجاب الأطفال ستنخفض والعكس صحيح . انظر مصطلح تكلفة الفرص البديلة لعمل المرأة ومعدل الخصوبة ومعدل المواليد الخام .

359- الدول متوسطة الدخل

Middle- income countries

هي تلك الدول المحصورة بين الدول مرتفعة الدخل والدول منخفضة الدخل ، ويكون متوسط الدخل للفرد فيها يقع بين 785 دولار و 9655 دولار طبقاً لتقدير البنك الدولي عام 1997 .

360- الملكية الزراعية الصغيرة Minifundio

هو نظام عقاري زراعي سائد في أمريكا اللاتينية يمتلك فيه عدد كبير من الملاك مساحات صغيرة الحجم وتستوعب القطعة الزراعية عدد أقل من 4 عمال أو تقوم بها الأسرة الصغيرة وذلك بهدف رفع المعاناة عن تلك الأسر وتزداد مستويات الرفاهية لتلك الطبقة الكادحة . وهي دائماً تطوق إلى المساعدات الحكومية ، ويلجأ بعض أفرادها للعمل في الملكيات الزراعية الكبيرة عند لوردات الأرض .

361- النظم الاقتصادية المختلطة

Mixed economic systems

هي تلك النظم السائدة في معظم الدول الأقل نمواً ، بحيث تمزج بين نظامين أو أكثر غالباً هما الرأسمالية والاشتراكية حيث تجمع بين أنشطة القطاع العام والقطاع الخاص والملكية العامة والخاصة .

انظر مصطلحات اشتراكية السوق ، الرأسمالية الحديثة .

362- الزراعة المختلطة Mixed farming

هي تشكل الخطوة الأولى في التحول من الزراعة المعيشية التقليدية إلى الزراعة المتخصصة . وهذه المراحل تتضح من خلال انتاج كل من المحاصيل الثابتة المستهلكة ذاتيًا والمحاصيل التجارية النقدية فضلاً عن تربية الحيوانات .

363- النموذج Model :

هو إطار تحليلي يستخدم لشرح وتفسير العلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية .

364- الأفكار التحديثية أو التحديث المثالي

Modernization ideals

هي الأفكار الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي المتواصل ، وهي تشمل الرشادة ، التخطيط الاقتصادي ، العدالة الاجتماعية والاقتصادية والتطوير المؤسسي .

365- السياسة النقدية Monetary policy

هي أنشطة البنك المركزي المصممة للتأثير على المتغيرات التمويلية مثل عرض النقود ومعدلات الفائدة .

366- الدخل النقدي Money income

هو الدخل الذي يتحصل عليه القطاع العائلي أو قطاع الأعمال معبر عنه بوحدات نقدية على سبيل المثال 1000 روبية أو 1000 بيزو للفرد كل عام .

367- مقرض النقود Moneylender

في آسيا ، هو الشخص الذي يقرض النقود بمعدلات فائدة أعلى من معدلات السوق إلى المزارعين لمقابلة متطلباتهم الزراعية من الحبوب والبذور والأسمدة والمدخلات الأخرى . وهي منتشرة بين فقراء المناطق الريفية .

368- عرض النقود Money supply

هي الكمية الإجمالية من العملة التي يتم تداولها في المجتمع بالإضافة إلى إجمالي ودائع البنوك التجارية وأحياناً مع إضافة ودائع بنوك الادخار .

369- التحكم في السوق الاحتكاري

Monopolistic market control

وهي الوضع الذي تكون فيه مخرجات الصناعة مسيطر عليها بواسطة منتج واحد أو بائع واحدأو بواسطة مجموعة من المنتجين الذين يتخذون قرارات مشتركة في السوق .

370- الإحتكار Monopoly

هو يعبر عن الحالة التي يتحكم بموجبها منتج أو بائع واحد السوق والسلعة ليس لها بدائل قريبة .

انظر مصطلح احتكار القلة ، المنافسة الكاملة .

371- الدول الأكثر تقدماً

More developed countries (MDCs)

هي دول العالم الأول أى الدول الصناعية المتقدمة أو دول المركز .

372- الوفيات Mortality.

انظر مصطلح معدل الوفيات

373- إتفاقية الألياف المتعددة MFA

هو اتفاق أبرمته الدول المتقدمة تقوم بموجبه بتحديد حصص ثنائية غير تعريفية على الواردات القادمة من الدول الأقل تقدماً في منتجات القطن والصوف والمنسوجات والملابس الجاهزة .

374- وكالة المساعدات متعددة الأطراف

Multilateral assistance agency

انظر مصطلح المساعدة الأجنبية .

375- الشركة متعددة الجنسية MNCs

هي تلك الشركة التي يكون مركزها الرئيسي في دولة ما ، وتمتلك كثير من الفروع الخارجية في كثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء . ومن أمثلة هذه الشركات شركة جنرال موتورز ، شركة كوكاكولا ، شركة فايرستون ، شركة فيليبس ، شركة فولكس واجن ، شركة إكسون . . .الخ .

376- الدخل القومي National income

هو إجمالي القيمة النقدية لكل السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما ، خلال فترة زمنية معينة عادة سنة .

انظر أيضاً مصطلح GNP ، الانفاق القومي .

377- الزيادة الطبيعية Natural increase

انظر مصطلح الزيادة السكانية .

378- الشرط الضروري Necessary condition

هو الشـرط الذي يجب أن يكون مـتواجـد ، ولكنه غير كاف لإحداث التوازن الاقتصادي ، مثل شرط التراكم الرأسمالي يكون ضروري لإحداث النمو الاقتصادي المتواصل (قبل أن يحدث النمو) ولكن هذا غير كافي ، لانه حتى يستمر النمو يجب إحداث تغيرات مؤسسية واجتماعية وثقافية وفكرية .

379- السلع الضرورية Necessity goods

هي تلك السلع اللازمة لاستمرار الحياة مثل المسكن والملبس والمأكل والرعاية الصحية والأمن والحماية .

380- الاقتصاديات النيوكلاسيكية

Neoclassical economics

انظر مصطلح الاقتصاديات التقليدية .

381- نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة

Neocolonial dependence model

هو نموذج يؤكد على أن التخلف القابع في معظم الدول الأقل نمواً يرجع بصفة أساسية إلى أنها اقتصاديات تابعة وتطبق السياسات الاقتصادية والنظم السياسية والثقافية للدول الاستعمارية التي كانت تسيطر عليها في الماضي .

382- معدل التسجيل الدراسي الصافي

Net enrollment ratio

هو معامل يحدد عدد الأطفال المقيدين فعلاً في المدارس بالمقارنة بالعدد الكلي في سن المدارس من إجمالي السكان .

انظر مصطلح معامل التسجيل الإجمالي .

383- صافي الهجرة الدولية

Net international migration

وهو يعكس زيادة عدد الأفراد المهاجرين داخل الدولة عن عدد الأفراد المهاجرين خارج هذه الدولة .

انظر مصطلح إستنزاف العقول .

384- صافي القيمة الحالية Net present value

هو القيمة المستقبلية المتوقعة لصافي تيار العوائد بعد خصمها بمعدل الفائدة أومعدل الخصم التنافسي . وتستخدم في دراسات الجدوى .

385- التقدم التكنولوجي المحايد

Neutral Technological Progress

هو تحقيق مستويات عالية من الناتج بإستخدام نفس الكمية أو المكونات من المدخلات الكلية .

386- نظرية النمو الحديثة New growth theory

وهي تسمى أيضاً بنظرية النمو الداخلي ، وهي تعتبر تطور عن نظرية النمو التقليدية ، وهي مصممة لشرح وتفسير لماذا يكون النمو المتوازن طويل الأجل موجب بين الدول ، ولماذا تتدفق رؤوس الأموال من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية بالرغم من انخفاض معامل رأس المال إلى الناتج فيها . انظر مصطلح نظرية النمو التقليدية (القديمة) ونظرية النمو التبعي .

387- المؤسسية الحديثة New institutionalism

هو مصطلح جديد يركز على ضرورة تطوير المؤسسات حتى تتوجه كلها ويعزم نحو تحقيق التقدم الاقتصادي .

388- الدول حديثة العهد بالتصنيع

Newly industrializing Countries (NICs)

هي مجموعة صغيرة من الدول استطاعت نسبياً تحقيق تقدم كبير في النمو الاقتصادي ومستويات التنمية الاقتصادية من خلال الاعتماد على القطاع الصناعي لديها وتشجيع الصادرات و/ أو إحلال الواردات وتشجيع الاستثمارات وتوفير التمويل اللازم لنمو تلك الصناعة .وهذه الدول هي (الارجنتين ، البرازيل ، اليونان ، المكسيك ، البرتغال ، سنغافورة ، كوريا الجنوبية ، اسبانيا ، تايوان وغيرها) .

389- مدخل الاقتصاد السياسي الجديد

New political economy approach

انظر نظرية الاختيار العام .

390- الحمائية الجديدة New Protectionism

وهي تشـمل الأشكال المتنوعـة من القيـود غيـر التعريفية التي بدأت الدول المتقدمة استخدامها في مواجهـة النمـو المتزايد لصادرات الدول الناميـة . ولاسيما الصناعية منها مثل القيود الادارية والصحية والبيئية ونظام الحصص الاختيارية وقيود الصادرات التي تلتزم بها الدول الأقل نمواً . انظر مصطلح اتفاقية الألياف المتعددة (MFA) .

391- معدل الحماية الإسمي

Nominal rate of Protection

هو معدل التعريفة القيمية الذي يفرض على الواردات .

انظر مصطلح معدل الحماية الفعال .

392- المتغيرات غير الاقتصادية

Noneconomic variables

هي العناصر المفيدة للاقتصاديين ويجب أخذها في الاعتبار أثناء تحليلهم ، ولكن لاتأخذ قيمة نقدية ولا يعبر عنها رقمياً نظراً لطبيعتها الخاصة . وأحياناً تكون المتغيرات غير الاقتصادية مثل العناصر الصحية والتعليمية والثقافية والبيئية والسياسية والمؤسسية أكثر أهمية من المتغيرات الاقتصادية الكمية في تحقيق التنمية .

393- التعليم غير الرسمي Nonformal Edu.

هو أى نظام تعليمي أو برنامج تعليمي غير مدرسي (خارج المدارس الرسمية) يترتب عليه زيادة المهارات والكفاءات التعليمية والتدريب والتأهيل للأفراد . وهو يشمل على سبيل المثال تعليم الكبار ، برامج التأهيل للوظائف ، والتأهيل لتقديم الخدمات الزراعية والثقافية وغيرها .

انظر نظام التعليم الرسمي .

394- المنظمات غير الحكومية (NGOs)

هي منظمات مملوكة وتدار بمعرفة القطاع الخاص وتركز على توفير وتقديم المساعدات المالية والفنية للدول الأقل نمواً .

انظر مصطلح المساعدات الأجنبية .

395- الموارد غير المتجددة (القابلة للنضوب)

Nonrenewable resources

وهي تلك التي تكون كميتها الموجودة ثابتة وغير قابلة للزيادة ولا تتجدد ، وتشمل على سبيل المثال البترول والحديد والفحم ، بعكس الموارد المتجددة مثل الطاقة الشمسية .

396- القيود التجارية غير التعريفية

Nontariff trade barrier

هي قيود تحد من حرية التجارة وتأخذ أشكال غير التعريفة الجمركية مثل الحصص والمتطلبات الصحية للحوم المستوردة ومنتجات الألبان .

397- السلع العادية والعليا

Normal and superior goods

وهي السلع التي تتزايد الكميات المطلوبة منها عند زيادة دخل المستهلك أى أن مرونة الطلب الدخلية عليها موجبة بعكس السلع الرديئة (غير العادية أو الدنيا) .

398- الاقتصاد المثالي Normative economics

هو أحد فروع علم الاقتصاد والذي يركز على ما ينبغي أن يكون ، وليس على الظواهر الاقتصادية المحققة فعلاً ، ويسمى أحياناً باقتصاد الرفاهية وهو عكس الاقتصاد الواقعي والذي يدرس ما حدث بالفعل أو ما هو قائم فعلاً .

399- نماذج التجارة بين الشمال والجنوب

North- South trade models

وهي التي تركز على التبادل غير المتكافئ بين الشمال (المتقدم) والجنوب (المتخلف) وتحاول أن توضح نظرياً ، لماذا يكسب الجنوب أقل من عوائد التجارة مقارنة بالشمال .

400- فجوة الأشياء Object gap

وتوضح أن الدول الأقل نمواً تعاني من نقص في المواد والأساسيات مثل الطرق والإنشاءات والآلات وغيرها بمقارنتها بالدول المتقدمة .

انظر فجوة الأفكار .

401- مساعدات التنمية الرسمية

Official development assistance

هي تعبر عن صافي القروض والمنح والتي تعطى بشروط ميسرة من الوكالات الرسمية التي تتبع عدة دول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية (OECD) .

402- سعر الصرف الرسمي

Official exchange rate

هو السعر المحدد من قبل البنك المركزي لبيع وشراء العملة المحلية بالعملات الأجنبية مثل الدولار الأمريكي .

403- احتكار القلة Oligopoly

هو شكل من أشكال السوق غير الكاملة أو التي لا تتوافر فيه المنافسة الكاملة ، ويعني وجود عدد قليل من المنتجين أو البائعين يحتكرون سلعة معينة ، ومن ثم يؤثرون في كمياتها المعروضة وفي أسعارها . والمثال الواضح على ذلك هو منظمة الدول المنتجة والمصدرة للبترول (الأوبيك) .

404- الاقتصاد المفتوح Open economy

هو ذلك النوع من الاقتصاد الذي يشجع التجارة الدولية ويرتبط بعلاقات مالية وغير ماليةقوية مع بقية دول العالم مثل الانفتاح على سياسات التعليم والثقافة والتكنولوجيا الموجودة في العالم . عكس مصطلح الاقتصاد المغلق ويتقارب مع مصطلح سياسات التنمية الموجة للخارج وعكس سياسات التنمية الموجهة للداخل .

405- البطالة المفتوحة Open unemployment

وهي تشمل كل من البطالة الاختيارية وغير الاختيارية . والأولى تشمل الأفراد غير الراغبين في العمل رغم توافره ، أما الثانية فتشمل الأفراد الراغبين والقادرين على العمل ولكن لا يجدون فرص العمل . والبطالة المفتوحة تتواجد بكثافة في مدن الدول الأقل نمواً .

406- تكلفة الفرصة البديلة opportunity Cost

تعني في الإنتاج ، القيمة الحقيقية للموارد المستخدمة في استخدامات بديلة وتكلفة هذه الموارد على سبيل المثال ، تكلفة الفرصة البديلة لانتاج وحدة من سلعة مصنعة ، هي كمية الناتج من سلعة أخرى (ولتكن الغذاء) التي يتم التضحية بها لإنتاج السلعة الأولى وقد تكون تكلفة الفرصة البديلة منخفضة ، وهنا يكون القرار الاقتصادي سليم ، وقد تكون مرتفعة .

407- تكلفة الفرصة البديلة لوقت المرأة

Opportunity Cost of a woman's time

هي الأجر الحقيقي أو النقدي أو الأرباح التي تخسرها المرأة نتيجة اتخاذ قرار في أن تبقى في المنزل لرعاية أطفالها بدلاً من العمل بأجر تعمل به في أنشطة منتجة خاصة بها . إن ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لعمل المرأة يتمثل في إهمال الأطفال وعدم الرغبة في إنجاب مزيد من الأطفال وذلك على الأقل في نظرية الاقتصاد الجزئي للخصوبة .

408- تكلفة الفرصة البديلة للتعليم

Opportunity cost of education

هو الدخل المفقود الذي كان يحصل الشخص عليه من العمل أثناء الوقت الملتحق فيه بالدراسة .

409- مبدأ الأمثلية Optimization principle

هو مبدأ يوصي بضرورة تحقيق الحد الأدنى من التكاليف (تدنية التكاليف) الخاصة بالإنتاج أو تعظيم الحد الأقصى من المكاسب والأرباح (زيادة الأرباح) من الإنتاج أو زيادة المنفعة من الاستهلاك وأن الموارد النادرة يجب أن تستخدم بكفاءة عالية في انتاج السلع والخدمات ، بحيث يجب أن تكون المنفعة الحدية من

الوحدة الأخيرة المستهلكة معادلة لتكلفتها الحدية .

انظر مصطلح الكفاءة الاقتصادية .

410- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

هي منظمة تضم عشرون دولة من الدول الغربية في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية . وتهدف أساساً إلى مساعدة عمليات النمو الاقتصادي لأعضائها من خلال تشجيع التعاون بينها والتحليل الفني للمؤشرات الاقتصادية الدولية والقومية .

411- منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC)

هي منظمة تضم 13 دولة من أكبر الدول المصدرة للبترول في العالم الثالث تهدف لعمل إتحاد أوكارتيل أو شكل من الاشكال الدولية لاحتكار القلة لتشجيع التعاون بينها وتعظيم مكاسبها المشتركة من الصادرات البترولية . وهذه الدول هي (الجزائر - الاكوادور- الجابون - أندونيسيا - إيران - العراق - الكويت - ليبيا - نيجيريا - قطر - السعودية- الامارات- وفنزويلا) .

412- فجوة إبطاء الناتج - التوظف

Output- employment lag

وهي ظاهرة تعني أن معدل نمو التوظف يكون أبطء ثلاث أو أربع مرات من معدل نمو الناتج ، وهو دائماً ما يكون في القطاعات الحديثة في الدول النامية .

413- النموذج الكلي الناتج - للتوظف

Output- employment macro model

وهذا النموذج يركز على العلاقة بين التراكم الرأسمالي والناتج الكلي ونمو التوظف .

414- سياسات التنمية الموجهة للخارج

Outward-looking development policies

وهي السياسات التي تشجع حرية التجارة وحرية تحركات عناصر الإنتاج والمشروعات والطلاب ورجال الاعمال والترحيب بالشركات الدولية مع وجود نظام مفتوح للإتصالات .

415- التعليم الزائد Overeducation

ويتواجد في الدول التي بها بطالة عالية ، حيث يكون العمال قد قضوا سنوات أكثر من التعليم الرسمي وفي المدارس أكثر مما تتطلبه مهام وظائفهم التي يعملون بها .

416- سعر الصرف المقوم بأعلى من قيمته

Overvalued exchange rate

هو سعر صرف رسمي يكون مرتفع عن قيمته الحقيقية . على سبيل المثال الدولار= 7 شيلين كيني بدلاً من : دولار= 10 شيلن . إن معدلات التقويم الأعلي تخفض من التكلفة الحقيقية للواردات ، بينما ترفع التكلفة الحقيقية للصادرات . وهي غالباً ما تؤدي إلى الحاجة للتحكم في الصرف .

417- نفاد الأوزون Ozone depletion

أى فقد الأوزون بسبب تلوث الغلاف الجوي وخاصة من الغازات الكربونية مثل ثاني وأول أكسيد الكربون . انظر مصطلح الغازات المنبعثة من الصوبات الزراعية .

418- حزمة السياسات Package of policies

هي عبارة عن مجموعة متنوعة ومتعددة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف ، على سبيل المثال ، إلى تقليل التفاوت في الدخول وتحسين مستويات المعيشة مثل السياسات النقدية والمالية والتجارية والتعليمية والصحية وغيرها .

419- نادي باريس Paris club

هو مجموعة مشكلة من ممثلين عن القطاع الخاص الدائن التابع للدول الصناعية المتقدمة مع دول العالم الثالث المدينة بهدف إعادة هيكلة الديون الثنائية للدول الأعلى مديونية (مثل دول أمريكا اللاتينية) .

420- الخطة الجزئية Partial plan

هي الخطة التي تغطي فقط جزء من الاقتصاد القومي (الزراعة - الصناعة - السياحة) .

421- تحليل أنماط التنمية

Patterns- of- development analysis

انظر مصطلح نظرية التغير الهيكلي .

422- نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي

Per capita agricutural Production

هو إجمالي قيمة الناتج الزراعي مقسوماً على إجمالي عدد السكان في الدولة .

423- نصيب الفرد من إنتاج الغذاء

Per capita food production

يشير إلى اجمالي انتاج الغذاء مقسوماً على اجمالي السكان لدولة ما .

424- مؤشر نصيب الفرد من إنتاج الغذاء

Per capita food production index

هو متوسط نصيب الفرد من كمية الغذاء المنتج كنسبة من متوسط كمية الإنتاج

425- نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي

Per capita GNP

انظر مصطلح نصيب الفرد من الدخل القومي أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

426- التوزيع الشخصي للدخل

Personal distribution of income

انظر مصطلح توزيع حجم أو نطاق الدخل وقارن بينه وبين التوزيع الوظيفي للدخل .

427- رأس المال المادي Physical capital

ويشمل السلع الاستثمارية مثل الآلات والمعدات والتركيبات والتجهيزات والإنشاءات انظر أيضاً مصطلح رأس المال البشري .

428- مؤشر جودة الحياة المادية

Physical Quality of Life Index

هو مؤشر اجتماعي يشير إلى متوسط ثلاثة مؤشرات : العمر المتوقع عند الولادة ، معدل التعليم ، ومعدل وفيات الاطفال الرضع .

429- الموارد المادية Physical resources

هي العناصر غير البشرية للإنتاج (الأرض - رأس المال) والمستخدمة في إنتاج السلع والخدمات لإشباع الحاجات .

430- الخطة Plan

انظر الخطة الاقتصادية ، خطة التنمية .

431- نموذج التخطيط Planning model

هو نموذج رياضي (مثل نموذج المدخلات - المخرجات أو نموذج التخطيط الكلي) مصمم للحصول على قيم كمية للهيكل الاقتصادي لدولة ما وهو أداة تحليلية وأساس كمي ورقمي يعتبر اساسي في وضع معظم خطط التنمية الإقليمية والوطنية .

432- عملية التخطيط Planning process

هو إجراء يتم من خلاله رسم وتنفيذ الخطة الاقتصادية الرسمية .

433- أدوات السياسة Policy instruments

وهي الأدوات المستخدمة لتحقيق اهداف معينة مثل أدوات السياسة النقدية (سعر الفائدة وعرض النقود) وأدوات السياسة المالية (الانفاق الحكومي والضرائب)

434- الاقتصاد السياسي Political economy

هو محاولة ربط التحليل الاقتصادي بالعوامل السياسية ، حيث ينظر إلى التحليل الاقتصادي من زاوية في إطاره السياسي . إن معظم الاقتصاديات الكلاسيكية كانت تدخل في إطار الاقتصاد السياسي . واليوم فإن الاقتصاد السياسي يتزايد إدراكه باستمرار كشيء ضروري ومهم لأى اختيار حقيقي لحل مشاكل التنمية .

435- الارادة السياسية Political will

هي مجهودات محددة يقوم بها الأشخاص في السلطة السياسية لتحقيق أغراض اقتصادية معينة مثل إلغاء سوء توزيع الدخل (تقليل التفاوت) وتقليل

الفقـر والبطالة من خـلال الاصـلاحـات المختلفـة الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية . إن نقص الإرادة السياسية هو واحد من أهم القيود والمعوقات لعملية التنمية وواحد من الأسباب الرئيسية لفشل كثير من خطط التنمية .

436- ضريبة التلوث Pollution tax

هي ضـريبـة تدفع نتيجـة تلويث البيئـة المادية ويتحملها المتسبب فيها .

437- الزيادة السكانية Population increase

هي معدل النمو السكاني خلال فترة زمنية معينة (سنة مثلاً) إن جزء من هذه الزيادة ينشأ بسبب الزيادة في عـدد المواليد أكثر من زيادة عدد الوفيات وهو ما يسمى بمعـدل الزيادة الطبيعـيـة ، وهو يختلف عن الزيادة الناتجة عن الهجرة .

438- الكثافة السكانية Population density

تقيس عـدد الأفـراد لكل كم² من الأرض الخـاصـة بالدولة التي يعيشون عليها .

439- دورة السكان - الفقر

Population- Poverty Cycle

هي نظرية تفسر لماذا معدل النمو المرتفع في كل من الفقر والسكان مرتبطان بطريقة دائرية فكل منها يؤثر ويتأثر بالآخر .

440- الهرم السكاني Population Pyramid

هو تحليل بياني لهيكل العمر بعد تقسيم السكان لمجموعات على المحور الرأسي وعدد الرجال والنساء على المحور الأفقي لمعرفة مدى شبابية هذا الهرم من عدمه .

441- الاستثمار في محفظة الأوراق المالية

Portfolio investment

وهي الاستثمارات المالية بواسطة الأشخاص والشركات للتعامل في الأسهم والسندات وشهادات الائتمان وتنفذها شركات خاصة ووكالات عامة في الدول الأقل نمواً . انظر مصطلح الاستثمار الأجنبي الخاص .

442- الضبط (الكبح) الإيجابي

Positive checks

وهو في نظرية مـالتس ، آثار الحـرب والأمـراض والمجاعات والتي تتسبب في التحكم في النمو السكاني المتزايد (عـوامل طبيـعـيـة ايجـابيـة لضبط الزيادة السكانية) .

443- الاقتصاد الايجابي Positive economics

وهو عكس الاقـتـصـاد المثـالي ، ويسـمى أحـيـاناً بالاقتصاد الواقعي ، وهو يناقش ما حدث فعلاً أو ما هو مـوجود أو سـوف يوجدمن ظواهر اقتصادية مثل ظاهرة البطالة ، التضخم . وهكذا .

444- الناتج المحتمل Potential output

هو القدرة الانتاجية الكلية للدولة ، وأقصى كمية من السلع والخدمات التي يمكن إنتـاجهـا في ضـوء الموارد المتاحة والوضع التكنولوجي المتاح .

445- الفقر Poverty

انظر مصطلح الفقر المطلق .

446- فجوة الفقر Poverty gap

هو الاخـتـلاف بين خط الفـقـر ومـسـتـويات الدخل الحقيقية لكل الاشخاص الذين يعيشون تحت هذا الخط .

447- خط الفقر Poverty line

انظر مصطلح خط الفقر الدولي .

448- مؤشر الفقر Poverty- waighted index

هو مؤشر للرفاهية والذي تكون فيه عوائد الدخول المحققة لأفقر المجموعات الدخلية أكبر في وزنهـا النسبي من الفوائد والعوائد المحققة لأعلي المجموعات الدخلية .

انظر مؤشر الأوزان المتساوية .

449- أطروحة سينجر - بريبش

Prebisch- singer thesis

هي فـرضـيـة ترى أن توجـه الدول الأقل تقـدمـاً لتصدير المواد الأولية ينتج عنه انخفـاض في شروط التجارة الخاصة بها وتؤدي لانخفاض الدخل .

450- التقاعد السريع (المبكر)

Premature retirement

هي القوى العاملة التي تترك وظائفها قبل انتهاء السن القانوني (سن التقاعد) أي المعاش المبكر .

451- القيمة الحالية Present Value

هي القيمة المخصومة في الوقت الحالي بمبلغ من النقود ليتم استلامه في المستقبل .

452- الضبط (الكبح) الوقائي

Preventive checks

في نظرية مالتس ، هو الآثار التي تؤخر الزواج ، انخفاض الرغبة الجنسية والتحكم في معدل المواليد للسيطرة على النمو السكاني المتزايد (عوامل صناعية إيجابية لضبط الزيادة السكانية) . انظر مصطلح الضبط الايجابي .

453- الطب الوقائي Preventive medicine

هو العناية الطبية التي تركز على الوقاية من الأمراض والأوبئة من خلال التعليم الصحي ونشر التوعية الطبية .

انظر مصطلح الطب العلاجي .

454- السعر Price

هو القيمة النقدية أو الحقيقية للمورد أو السلعة أو الخدمة . إن دور الأسعار في اقتصاد السوق هو ترشيد أو حسن تخصيص الموارد من خلال التوافق مع الطلب والعرض . كما أن الأسعار النسبية تعكس الندرة الحقيقية للموارد المختلفة والسلع والخدمات .

انظر مصطلح نظام السعر .

455- هوامش السعر Price bands

وهي مدى ثابت من التقلب يتحرك فيها السعر ولكن بشرط ألا يتعداها .

456- الرقابة على الأسعار Price controls

هو وضع حدود قصوى ودنيا للأسعار بواسطة الحكومة .

457- مرونة الطلب السعرية

Price elasticity of demand

هو مقياس نسبي يعكس مدى استجابة الكمية المطلوبة من سلعة أو خدمة معينة للتغيرات الحادثة في سعرها وهي تساوي التغير النسبي في الكمية المطلوبة مقسوم على التغير النسبي في السعر . وقد تكون المرونة مرتفعة (قيمتها أكبر من 1) أو منخفضة (قيمتها أقل من 1) .

458- مرونة العرض السعرية

Price elasticity of supply

هي مقياس نسبي يعكس مدى استجابة الكمية المعروضة من سلعة أو خدمة معينة للتغيرات الحادثة في سعرها وهي رياضياً تساوي التغير النسبي في الكمية المعروضة مقسوم على التغير النسبي في السعر ولها درجات مختلفة (عرض مرن ، غير مرن ، متكافئ المرونة عديم المرونة ، لانهائي المرونة) .

459- النموذج الجزئي لدافع السعر

Price-incentive micro model

انظر نموذج دوافع السعر النيوكلاسيكي .

460- قطاع الصناعات الأولية

Primary industrial sector

هو جزء من الاقتصاد يتخصص في إنتاج المنتجات الزراعية والمواد الأولية ومعظم الصناعات في هذا القطاع تشمل التعدين ، الزراعة ، الغابات والأخشاب ، وصيد الأسماك .

461- المنتجات الأولية Primary products

هي المنتجات المتحصل عليها من المزارع ، المصائد ، الغابات ، التعدين ، المواد الغذائية ، والمواد الخام .

462- المكاسب الخاصة من التعليم

Private benefits of education

هي الفوائد المتحصل عليها مباشرة من جانب الطلاب أو أسرهم بسبب التعليم مثل الاعانات التعليمية .

463- الاستهلاك الخاص Private consumption

هو القيمة السوقية لكل السلع والخدمات المشتراه من الدخل بواسطة القطاع العائلي والمؤسسات غير الهادفة للربح .

464- التكاليف الخاصة Private costs

هي المدفوعات أو التكاليف النقدية المباشرة للوحدة الاقتصادية الخاصة (الأفراد) بالإضافة للمدفوعات الخاصة بالشركات في صورة مدخلات للإنتاج ثابتة ومتغيرة .

465- التكاليف الخاصة للتعليم

Private costs of education

هي النفقات المدفوعة مباشرة أو تكلفة الفرصة البديلة من جانب الطلاب أو أسرهم بسبب التعليم .

466- الاستثمار الأجنبي الخاص

Private foreign investment

هي مبالغ الاستثمار الأجنبي الخاص المستثمرة في اقتصاد دولة نامية وتأخذ غالباً شكل الصناعات المحلة للواردات من خلال الشركات عابرة الجنسيات MNCs .

انظر مصطلح المساعدات الأجنبية ، الاستثمارات المالية .

467- القطاع الخاص Private sector

هو جزء من الاقتصاد تكون أنشطته تحت رقابة وسيطرة الوحدات الاقتصادية غير الحكومية مثل القطاع العائلي أو قطاع الأعمال . وكل وحدة منها تحاول استخدام الموارد المملوكة لتعظيم عوائدها وأرباحها .

468- الخصخصة Privatization

هي بيع (أو إسناد إدارة) الأصول العامة (الشركات العامة) للقطاع الخاص من أفراد وشركات .

469- فائض المنتج Producer surplus

هو الزيادة في الإيرادات الإجمالية عن التكاليف الإجمالية ، ويشير أيضاً إلى ريع الندرة .

انظر ، فائض المستهلك .

470- دورة المنتج Product cycle

في التجارة الدولية ، فإن التقدم الحادث في الدول المتقدمة يجعلها تترك بعض السلع الصناعية النمطية لتقوم بعض الدول النامية بإنتاجها . مثل قيام كوريا الجنوبية وتايوان بإنتاج وتصدير الملابس وحصولهم على مركز الصدارة في ذلك ، ثم الآلات ، والآن تنتجان الأجهزة الإليكترونية والحاسبات الآلية .

471- تباين المنتج Product differentiation

هي محاولة المنتجين لوضع اختلافات بين منتجاتهم وتميزها عن بعضها البعض ، وفيما بينهم من خلال حملات الاعلان والتغيرات في التصميمات .

472- دالة الإنتاج Production function

هي علاقة فنية أو هندسية بين كمية السلعة المنتجة وكمية المدخلات المطلوبة لانتاجها .

473- منحنى إمكانية الإنتاج

Production possibility Curve

هو منحنى بياني يوضح التوليفة من سلعتين يمكن إنتاجها بتشكيلات مختلفة في ضوء كمية الموارد وعناصر الانتاج المتاحة في ظل مستوى تكنولوجي محدد . ويلاحظ أن حجم الموارد لا يستطيع الانتاج خارج هذا المنحنى ، كما أن الإنتاج داخل المنحنى يعكس سوء استغلال الموارد .

474- الفن الإنتاجي Production technique

وهو يعني طرق مزج المدخلات لإنتاج المخرجات المطلوبة ، وهذا الفن يكون ملائماً (أفضل) عندما يتم الإنتاج بأقل التكاليف والعكس صحيح ، والفن الانتاجي قد يكون كثيف العمل وقد يكون كثيف رأس المال .

475- الموارد المنتجة Productive resources

انظر مصطلح الموارد المادية ، مصطلح الموارد البشرية .

476- فجوة الإنتاجية Productivity gap

تعكس الفرق بين نصيب الفرد من المنتج وليكن السكان الزراعيين (مثل إنتاجية العمالة الزراعية) في الدول الأقل نمواً في مقابل الدول المتقدمة . وهي تكون متسعة بسبب الاختلافات في التطبيقات التكنولوجية والتحسينات البيولوجية .

477- الربح Profit

هو الفرق بين القيمة السوقية للناتج والقيمة السوقية للمدخلات المستخدمة لإنتاج ذلك الناتج . وهو يعبر أيضاً عن الفرق بين الإيراد الكلي والتكلفة الكلية .

478- تعظيم الربح Profit maximization

أي جعل الربح من عملية الإنتاج أقصى ما يمكن وهذا ينتج عندما تكون التكاليف الكلية أقل ما يمكن و/ أو الإيرادات الكلية أكبر ما يمكن . وهو ما يسمى بتحقيق توازن المنتج في نظرية الاقتصاد الجزئي .

479- حقوق الملكية Property rights

هي الحقوق القانونية التي يتمتع بها ملاك الأصول أو الملكية الفكرية أو غيرها ويكونوا أحرار في التصرف بالبيع أو الشراء أو الهبة . . .الخ .

480- السلعة العامة Public good

هي السلعة التي تتمتع بخاصيتين هما عدم إمكانية الاستبعاد وعدم المنافسة في الإستهلاك مثل المرافق العامة والطرق والكباري .

481- القطاع العام Public sector

هو ذلك الجزء من الاقتصاد الذي يقوم بمجموعة من الأنشطة الاقتصادية وغير الاقتصادية بحيث تتولى الدولة إدارته والاشراف عليه لتحقيق المصلحة العامة . وهو عكس القطاع الخاص .

482- تعادل القوى الشرائية

Purchasing Power equivalent

هي قوة الشراء الحقيقية لكمية معينة من النقود (الدخل النقدي) .

483- نظام الحصص Quota

هو نظام للتحديد الكمي للكمية المستوردة من السلع بهدف تقييد الاستيراد لحماية الصناعة المحلية المماثلة ولدعم سياسة الاحلال محل الواردات .

انظر القيود التعريفية .

484- معدل الزيادة السكانية

Rate of Population increase

انظر مصطلح الزيادة السكانية .

485- الدخل الحقيقي Real income

هو الدخل الذي يحصل عليه القطاع العائلي أو قطاع الأعمال معبر عنه بالسلع والخدمات الحقيقية التي يمكن شرائها . وهو أيضاً يعادل الدخل النقدي بعد تعديله بمكمش الأسعار .

486- الكساد Recession

هي فترة الانحسار والهبوط في كافة الأنشطة الاقتصادية . وتشمل زيادة البطالة وانخفاض الناتج الكلي وهبوط الصناعات وغيرها .

487- سياسات إعادة التوزيع

Redistribution Policies

وهي السياسات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تشكلها الدولة لإعادة توزيع الدخل بطريقة أفضل بين القطاعات الاقتصادية والأشخاص في المجتمع مثل السياسة المالية (الضرائب ، الانفاق الحكومي ، الدعم ، الاعانات . . .) . وقد تتم هذه السياسات لاعادة التوزيع بين سكان الريف وسكان المدن أو بين سكان الريف وبعضهم البعض أو بين سكان المدن وبعضهم البعض أو بين سكان إقليمين أو أكثر من أقاليم الدولة .

488- التجمع التجاري الإقليمي

Regional trading bloc

هو تجمع اقتصادي بين دول تقع داخل إقليم جغرافي واحد . وغالباً ما تكون خصائصه هي تحرير

التجارة بين اعضائه وتقييدها بينهم وبين الدول غير الأعضاء بهدف تشجيع التكامل الاقتصادي الإقليمي وتحقيق النمو .

489- الموارد المتجددة Renewable resources

هي تلك الموارد الطبيعية التي تستطيع تجديد نفسها بنفسها ، أي أن المعروض منها غير ثابت بل إنه كثير ومتجدد مثل المياه والأمطار والطاقة الشمسية ومنتجات الغابات .

490- الريع Rent

وهو يشير في الاقتصاد إلى العائد الذي يحصل عليه العنصر النادر . ومن الناحية التاريخية كان العنصر النادر هو الأرض ، ومن ثم فالريع هو عائد عنصر الأرض كأحد عناصر الإنتاج . وأي عنصر نادر ممكن أن يحصل على ريع يعكس هذه الندرة .

491- البحث والتطوير R & D

ويقصد بها البحوث العلمية التي تتم وتوجه أساساً بغرض تحسين الجودة الحالية للحياة البشرية وتحسين المنتجات والأرباح وتحسين عناصر الإنتاج . أو هي المعرفة . وهناك نوعين من البحث والتطوير R&D هما : البحوث الأساسية (والتي تتم ليس لأغراض تجارية) والبحوث التطبيقية (والتي تتم لأغراض تجارية) .

492- وفرة العنصر Resource endowment

هي الصفة التي قامت عليها النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الخارجية (النظرية السويدية أو نظرية هكشير / أولين والتي تفسر قيام التجارة بناء على وفرة أو ندرة عنصر الإنتاج لديها) .

493- إعادة الهيكلة Restructuring

هي عملية تغيير الشروط تلتزم بها الدول الأقل نمواً خاصة أمام المؤسسات الدولية مثل الصندوق والبنك الدوليين ، لاسيما فيما يتعلق بإعادة جدولة الديون بمعدلات فائدة أقل و/ أو لفترة أكبر .

494- غلة الحجم Returnes to scale

وهي تعبر عن كمية الناتج الزائدة عندما تزيد كل عناصر الانتاج بشكل تناسبي . انظر اقتصاديات الحجم ومصطلح الغلة المتزايدة .

495- جمعيات تدوير المدخرات ومنح الائتمان

Rotating saving & credit Associations

وهي اتفاق رسمي يتم بين عدد من 40 إلى 50 شخص لتجميع مدخراتهم ومنح قروض بدون فائدة بهدف تدويرها على كل واحد من الأعضاء .

انظر مصطلح جداول الاقراض المجمعة .

496- التنمية الريفية Rural development

انظر مصطلح التنمية الريفية المتكاملة .

497- نظم الدعم الريفي

Rural support systems

وهي نظم مصممة لزيادة ودعم الانتاجية في كل من المزارع الصغيرة والمزارع الكبيرة الحجم . وهي تشمل تحسين الكفاءة الخاصة بالمؤسسات الريفية المتصلة مباشرة مع الانتاج مثل البنوك ، مقرض القطاع الريفي الزراعي ، وكالات الائتمان العامة وموزعي الأسمدة والبذور ومزودي بعض الخدمات مثل خدمات التوسع الفني والتعليمي وخدمات التخزين والتسويق والنقل الريفي واصلاح الطرق وتوفير المياه الصالحة . . .الخ .

498- الهجرة بين الريف والحضر

Rural- urban migration

وهي تعكس تحركات السكان من القرى الريفية والمدن الصغيرة والمزارع إلى المراكز (المدن) الحضرية بحثاً عن الوظائف .

انظر نموذج تودارو للهجرة .

499- نموذج الهجرة بين الريف والحضر

Rural - urban migration model

انظر نموذج تودارو للهجرة .

500- تقطير المياه Salinization

وهي عملية تنقية المياه من الأملاح ، وهي عملية تهدف لتوفير إمدادات المياه اللازمة للاستهلاك البشري والمستخدمة في عمليات الري والزراعة .

501- المدخرات Savings

وهي الكمية من الدخل المتاح للتصرف والتي لا تتجه للاستهلاك ولكن تتجه للإدخار سواء كانت من دخول القطاع العائلي أو من أرباح قطاع الأعمال ويفترض أن ترتبط المدخرات عادة بعلاقة موجبة بمستوى الدخل الشخصي أو القومي .

502- فجوة الادخار Savings gap

وتسمى أحياناً بفجوة المدخرات المحلية وهي تعبر عن الفرق بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي أي تكون الاستثمارات أكبر من الإدخار ، ومن ثم تلجأ الدولة لسد هذه الفجوة عن طريق الاقتراض الخارجي ، وهنا تنشأ فجوة التجارة الخارجية .

انظر أيضاً فجوة الصرف الأجنبي .

503- معامل الادخار Savings ratio

هو المدخرات معبر عنها كنسبة من الدخل المتاح للتصرف خلال فترة زمنية معينة وأحياناً يعبر عنه بالميل المتوسط للادخار .

انظر أيضًا نموذج النمو لهارود-دومار .

504- الندرة Scarcity

وهي مبدأ اقتصادي يعكس ندرة الموارد بالنسبة للحاجات المتزايدة المتعددة . ومن ثم يكون هدف علم الاقتصاد مواجهة مشكلة الندرة أي حل المشكلة الاقتصادية بتخفيض الفجوة بين الموارد والحاجات ، أى تقليل الندرة .

505- ريع الندرة Scarcity rent

هو الريع الاضافي أو الزائد الذي ينشأ بسبب استخدام سلعة أو مورد ثابت أو محدود العرض أي نادر .

انظر البحث عن الريع .

506- شكل الانتشار Scatter diagram

هو شكل ذو بُعدين لعرض القيم الرقمية للمتغيرات الاحصائية تحت الاختبار ، ويكون أحدهما ممثل على المحور الأفقي والآخر يقاس على المحور الرأسي .

507- قطاع الصناعات الثانوية

Secondary industrial sector

وهي الصناعات الموجودة في الاقتصاد والتي تستخدم المواد الخام والسلع نصف المصنعة لانتاج السلع النهائية أو انتاج سلع نصف مصنعة أخرى . ومن أمثلة هذه الصناعات ، الملابس ، السيارات . . . الخ .

508- الاعتماد على الذات Self reliance

أي الاعتماد على القدرات المملوكة ذاتياً والإمكانات والموارد والمهارات بالاضافة إلى الاعتماد على وحماية الأبعاد الثقافية والاخلاقية والاجتماعية والسياسية والتي تشكل جوهر الاقتصاد السياسي . ويمكن أن تدعم الدولة هذا المفهوم من خلال التركيز على إنتاج الغذاء وتنمية المهارات الخاصة بالعمالة . ودائماً ما يستخدم من قبل محافل دول العالم الثالث .

509- النمو المتواصل ذاتياً

Self- sustaining growth

هو النمو الاقتصادي الذي يستمر في المدى الطويل معتمداً على المدخرات والاستثمارات والانشطة العامة والخاصة المحلية .

510- الخدمات Services

هي أنشطة اقتصادية بخلاف الصناعة والسلع الأولية مثل خدمات البنوك ، التأمين والشحن والسياحة والخدمات القانونية والأنشطة المالية .

511- سعر الظل Shadow price

هو السعر الذي يعكس تكلفة الفرصة البديلة الصحيحة للمورد .

512- نظام المزارعة (المشاركة في المحصول)
Sharecropper

في النظم العقارية الزراعية الموجودة في الدول الأقل نمواً نجد أن أقنان الأرض (زراعـهـا) يزرعـون الأراضي لحساب صاحب الأرض ويحصلون هم فقط على ما يكفي لمعيشتهم ويوردون الباقي . وهم عادة ما يسهمون بجزء كبير من الإنتاج الزراعي الكلي لتلك المحاصيل .

513- الزراعة المتنقلة Shifting Cultivation

هو تطبيق للزراعة المعيشية في أفريقيا ، وهو يتم من خلال زراعة مساحة الأرض من قبل الأسرة لفترة معينة حتى تقل درجة خصوبتها ، ثم يتم تركها لزراعة مساحة أخرى وهكذا ، حتى يتم اللجوء إلى القطعة الأولى بعد استعادة خصوبتها ومن ثم معاودة زراعتها . وهو نظام تقليدي ربما يسهم في إهدار الموارد (مورد الأرض) .

514- المنافع الاجتماعية Social benefits

وهي العوائد أو المنافع المتاحة للمجتمع بصفة عامة وليس على مستوى كل شخص على حدة ، ومن أمثلتها الحماية والأمن الداخلي ، الدفاع الخارجي ، الآثار الاقتصادية الإيجابية المتحصل عليها (الوفورات الاقتصادية) بسبب الرعاية الصحية ، الفوائد واسعة الانتشار بسبب الثقافة السكانية .

انظر عكسها المكاسب الخاصة .

515- المكاسب الاجتماعية للتعليم
Social benefits of education

وهي الفوائد الإجمالية بسبب الإلتحاق بالتعليم والاهتمام بالتعليم الرسمي مثل أفضل تمويل حكومي وتحسين تدريب المدرسين ومزيد من الثقافة للقوى العاملة وحب المواطنة وتوفير المهارات المطلوبة وتراكم رأس المال البشري . . .الخ .

516- التكلفة الاجتماعية Social cost

هي تكلفة أى قرار اقتصادي خاص أو عام بحيث تنعكس آثاره على المجتمع ككل . مثل الآثار الاقتصادية السلبية (المعوقات) كالتلوث أو استهلاك الكحوليات والأشياء الضارة . والتكاليف الاجتماعية عادة ما ترفع من التكاليف الخاصة وتكون أكبر منها وأشد خطورة ، ويترتب عليها سوء لتخصيص الموارد .

517- التكاليف الاجتماعية للتعليم
Social costs of education

وهي النفقات المتولدة بواسطة المجتمع بسبب قرارات التعليم الخاص مثل ظاهرة البطالة بين المتعلمين تعليم عالي .

518- المؤشرات الاجتماعية Social indicators

هي مقاييس غير اقتصادية للتنمية مثل العمر المتوقع عند الحياة ، معدل وفيات الأطفال الرضع ، معدل التعليم .

519- الاشتراكية Socialsim

انظر مصطلح الاشتراكية الآمرة ، ومصطلح إشتراكية السوق .

520- الربح الاجتماعي Social Profit

وهو الفرق بين المكاسب الاجتماعية والتكاليف الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة .

521- العلوم الاجتماعية Social sciences

وهي مجموعة من العلوم التي تهتم بالمجتمع البشري والسلوكيات والأنشطة والنمو مثل علم الأجناس وعلم الاقتصاد وعلم السياسة وعلم النفس . . .الخ .

522- النظام الاجتماعي Social system

هو هيكل مؤسسي وتنظيمي للمجتمع يشمل قيمه وأخلاقياته وهيكل قوته وتقاليده وغير ذلك . وتشمل النظم الاجتماعية العمليات السياسية والأديان والتقسيمات العرقية .

523- تآكل التربة Soil erosion

هو فقد التربة لمكونات خصوبتها بسبب عمليات

حرق الغابات والفيضانات والاستغلال السيء للأراضي المزروعة وغير ذلك .

524- نموذج النمو النيوكلاسيكي لسولو

Solow neoclassical growth model

هو نموذج للنمو من خلاله يكون هناك تناقص للغلة لكل عنصر من عناصر الإنتاج ولكن يكون هناك ثبات للغلة بالنسبة للحجم . إن التغير التكنولوجي المستقل يولد معظم النمو الاقتصادي طويل الأجل .

525- بواقي سولو Solow residual

وهو يعبر عن جزء من النمو الاقتصادي طويل الأجل غير المتولد من النمو في عنصر العمل أو عنصر رأس المال ، ومن ثم يعزى إلى التغيرات التكنولوجية المستقلة .

526- حقوق السحب الخاصة SDRs

هو أحد الأصول المالية الدولية (الورق الذهبي) تم اختراعه من قبل صندوق النقد الدولي عام 1970 وصمم لتكملة الأرصدة الذهبية والدولارية اللازمة لمواجهة العجز في موازين مدفوعات الدول الأعضاء .

527- التخصص Specialization

هو الوضع الذي تكون فيه الموارد موزعة بحيث يسهم كل مورد في انتاج جزء من الإنتاج .

انظر مصطلح الميزة النسبية ومصطلح تقسيم العمل .

528- الزراعة المتخصصة Specialized farming

وتمثل المرحلة الأخيرة من مراحل التطور في ثورة الإنتاج الزراعي ، والذي يكون فيها ناتج المزرعة قد تم إنتاجه بالكامل للسوق . وهذا النمط موجود في معظم الدول الصناعية المتقدمة ، إن عائد المزرعة المرتفع مضمون بواسطة الدرجة العالية من التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي والبحوث العلمية والتطوير .

انظر عكسه مصطلح الزراعة المعيشية ومثله الزراعة التجارية .

529- سياسات التثبيت Stabilization policies

هي وضع تنسيقي يستلزم فرض بعض القيود والتعديلات على السياسات النقدية والمالية بهدف تخفيض التضخم ومواجهة عجز الموازنة وتحسين حالة ميزان المدفوعات . وهي يفرضها صندوق النقد الدولي .

انظر مصطلح المشروطية والـ IMF .

530- نموذج مراحل النمو في التنمية لروستو

Stages- of- growth model of development

هي نظرية أمريكية في التنمية قال بها الاقتصادي روستو ، والتي ترى أن تحقيق التنمية يتطلب المرور بخمس مراحل : 1) مرحلة الركود والانخفاض التقليدي في نصيب الفرد . 2) مرحلة التحول من التخلف نحو التحسن التدريجي . 3) مرحلة الإقلاع أو التجهيز للطيران بمعنى بداية عملية النمو الاقتصادي . 4) مرحلة النضج . 5) مرحلة التصنيع والانتاج الوفير والاستهلاك الواسع (مرحلة التنمية) .

531- قروض التعديل الهيكلي

Structural adjustment loans

وهي قروض يقدمها البنك الدولي WB لاحداث الإصلاح هيكلي في اقتصاديات الدول الأقل نمواً من خلال تخفيض التدخلات الحكومية وترشيدها وتعديل أسعار السلع وعناصر الانتاج لتعكس قدرتها وقيمتها الحقيقية مع تشجيع منافسة السوق .

انظر مصطلح البنك الدولي ووكالة التنمية الدولية IDA .

532- التضخم الهيكلي Structural inflation

وهو يكون بسبب عدم مرونة العرض ووجود مشاكل هيكلية في الجهاز الإنتاجي وبعض المسببات الأخرى مثل التسويق غير الكفء ونظم التوزيع لاسيما في القطاعات الصناعية في الاقتصاد .

انظر تضخم الطلب ، تضخم العرض .

533- الاقتصاد المعيشي Subsistance economy

وهو الاقتصاد الذي يوجه فيه الإنتاج أساساً لاشباع الحاجات الشخصية وتحقيق مستوى معيشي مناسب للضروريات من مأكل ومسكن وملبس أي تحقيق الاكتفاء الذاتي من تلك الضروريات وهو عكس الاقتصاد المفتوح .

انظر مصطلح الزراعة المعيشية .

534- الزراعة التقليدية Subsistance farming

وهي النمط السائد من الزراعة بهدف توفير سلع الاستهلاك العائلي والشخصي . وتتصف بأنها منخفضة الإنتاجية وعالية المخاطرة وعدم التأكد . وتركز على توفير السلع الغذائية للاكتفاء الذاتي .

انظر مصطلح الاقتصاد التقليدي (المعيشي) وهي عكس الزراعة التجارية .

535- الشرط الكافي Sufficient condition

هو الشرط المكتمل والذي عند توافره يحدث الأثر المطلوب بعكس الشرط الضروري ، مثال على ذلك طالب الجامعة قليل الدخل من الممكن أن يكون ذلك شرط كافي للحصول على قرض تحت بند القروض المقدمة للتعليم الجامعي .

536- منحنى العرض Supply curve

هو منحنى موجب الميل يعكس العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة من سلعة كمتغير تابع وسعرها كمتغير مستقل .

537- الفائض Surplus

وهو زيادة الإيرادات عن المصروفات .

انظر فائض التجارة (صادرات وواردات) .

538- فائض العمالة Surplus labor

وهو الزيادة في المعروض من القوى العاملة عن الكمية المطلوبة منها في ظل معدل أجر السوق الحر وفي نموذج القطاعين لآرثر لويس لنموذج للتنمية الاقتصادية ، فإن فائض العمالة يشير إلى مساهمة القوى العاملة الريفية التي تكون إنتاجيتهم الحدية مساوية للصفر أو سالبة في القطاعات الحضرية .

539- التنمية المستدامة (المتواصلة)

Sustainable development

هي نمط للنمو يسمح للأجيال المستقبلية أن تعيش في مستوى لا يقل عن نمط ودرجة النمو الحالي (استمرارية النمو) بل قد يزيد عنه .

540- التعريفة الجمركية Tariff

هي ضريبة جمركية ثابتة تدفع على قيمة (أو عدد وحدات) السلع المستوردة عند دخولها حدود البلد المستورد (عند المنفذ الجمركي) وهي أحد أدوات السياسة التجارية .

541- المساعدة الفنية Technical assistance

هي المساعدات الاجنبية (الثنائية والمتعددة) والتي تأخذ شكل تصدير الخبراء والفنيين والعلماء والعلميين والمدرسين والمستشارين الاقتصاديين أكثر من مجرد إرسال الأموال .

542- الكفاءة الفنية Technical efficiency

تعبر عن إنتاج أقصى كمية من المخرجات باستخدام كمية ثابتة من المدخلات وباستخدام نفس مستوى الفن التكنولوجي السائد بدون الاشارة إلى طلب السوق الكفء .

543- العالم الثالث Third world

وهو يضم حالياً 157 دولة نامية في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية . ويتمتع بعدة خصائص هي : انخفاض مستوى المعيشة ، ارتفاع معدلات النمو السكاني ، انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل ، والاعتماد الاقتصادي والتكنولوجي عموماً على اقتصاديات العالم الأول .

544- المساعدات المشروطة Tied aid

هي المساعدات الأجنبية التي تكون في شكل قروض ثنائية أو منح والتي تتطلب قيام الدولة

المقترضة باستخدام هذه المساعدات في شراء سلع وخدمات من الدول المانحة .

545- نموذج تودارو للهجرة

Todaro migration model

وهو نظرية تشرح وتفسر الهجرة بين الريف والحضر كعملية رشيدة من الناحية الاقتصادية تتسبب في زيادة البطالة في الحضر . حيث يتوقع العمال في الريف ارتفاع معدلات الأجور في المدن ، ومن ثم يتحركون للهجرة إليها لزيادة دخولهم .

انظر الهجرة المستحثة .

546- شروط تورنتو Toronto Terms

وهي قمة عقدت في مدينة تورنتو لزيادة جدولة ديون العالم الثالث الثنائية بحيث تتم بعيداً عن شروط نادي باريس لتخفيض الديون ، وهذه القمة عقدت في عام 1988 .

547- إنتاجية العنصر الكلية

Total factor productivity (TFP)

وهي إجمالي القيمة النقدية لكل الوحدات المنتجة منسوبة إلى الكميات الكلية لكل عنصر من عناصر الإنتاج المستخدمة . وهو مقياس للإنتاجية المتوسطة لكل العناصر الموظفة في الإقتصاد .

548- معدل الخصوبة الكلية

Total Fertility rate (TFR)

انظر مصطلح الخصوبة الكلية .

549- خلق التجارة Trade creation

وهو وضع يتواجد في ظل وجود الاتحادات الجمركية ، والذي يحدث عندما تتحرر التجارة بين دول الاتحاد ومن ثم تنتقل السلع إلى الدول التي تنتجها بكفاءة وبتكاليف منخفضة بدلاً من الدول الأخرى ومن ثم تنشأ وتنشط التجارة وتنمو بين دول الاتحاد .

انظر مصطلح تحويل التجارة .

550- العجز التجاري Trade deficit

وهو الحالة التي يكون فيها الانفاق على الواردات أكبر من الايرادات المتحصلة من الصادرات ويقاس من خلال الميزان التجاري . ويطلق أيضاً على عجز ميزان التجارة السلعية فقط .

انظر مصطلح فائض التجارة .

551- تحويل التجارة Trade diversion

وهي تكون في ظل الاتحاد الجمركي حيث يتم التحول من استيراد منتجات من دول خارج الاتحاد وتكون أرخص نسبياً إلى الاستيراد من دول داخل الاتحاد بتكلفة أعلى نسبياً بسبب التعريفة الموحدة المفروضة على الدول خارج الاتحاد . وهو أثر سلبي عكس أثر خلق التجارة . ويتوقف تأثير الاتحاد الجمركي حسب القيمة الإجمالية لمجموع الأثرين المختلفين .

552- تحرير التجارة Trade liberalization

هو إلغاء القيود التي تعوق حرية التجارة مثل القيود التعريفية وغير التعريفية والرقابة على الصرف ومعدلاته وإلغاء معدلات الحماية الأسمية والفعلية والحصص وغير ذلك .

553- التناوب (اختيار هذا أو ذاك) Trade-off

وهو مصطلح يقصد به التناوب أو المفاضلة بين أمرين مثل المفاضلة بين حل مشكلة البطالة وحل مشكلة التضخم ، والمفاضلة بين استنزاف الموارد حالياً أم توفيرها للمستقبل والمفاضلة بين الاستهلاك والادخار ، وبين الادخار (والاكتناز) والاستثمار .

554- مؤيدي حرية التجارة Trade optimists

وهم الاقتصاديون الذين يفضلون تحرير التجارة ويرون في ذلك مكاسب كثيرة ومن ثم يشجعون الاقتصاد المفتوح ويؤيدون سياسة التوجه للخارج وتشجيع الصادرات(المتفاءلون بدور التجارة) .

555- معارضي حرية التجارة Trade pessimists

وهم الاقتصاديون الذين يعارضون تحرير التجارة

ويرون أن في ذلك خسائر كثيرة ومن ثم يشجعون الاقتصاد المغلق ويؤيدون سياسة التوجه للداخل واحلال الواردات وهم دائماً من اقتصاديو الدول النامية ويؤيدون ذلك لحماية الصناعات الناشئة (المتشائمون بخصوص دور التجارة) .

556- فائض التجارة Trade surplus

وهو الحالة التي يكون فيها الإنفاق على الواردات أقل من إيرادات الصادرات ويقاس من خلال الميزان الجاري . ويطلق أيضاً على فائض ميزان التجارة السلعية فقط . عكس مصطلح العجز التجاري .

557- نظرية النمو النيوكلاسيكية التقليدية القديمة

Traditional neoclassical growth theory

وهي نماذج النمو المقدمة بواسطة سولو وغيره والتي ترى أن النمو التوازني أو التوازن طويل الأجل يكون مساوياً للصفر ، ويتجه متوسط نصيب الفرد في الدخل إلى التعادل بين الدول المختلفة بالاعتماد على نظرية المنافسة الكاملة مع ثبات العائد بالنسبة للحجم . قارنها مع نظرية النمو الحديثة .

558- تكاليف المعاملات Transaction costs

وهي التكاليف التي يتحملها قطاع الأعمال للحصول على وتجميع المعلومات وإنشاء الطلب وإبرام العقود والحصول على الائتمان . . .الخ .

559- المدفوعات التحويلية Transfer Payments

هي أي مدفوعات تتم من اقتصاد لآخر وتأخذ شكل منح وهدايا ، وهي مدفوعات ليس لها تكاليف وأعباء يدفعها المتحصل عليها . مثال ذلك التأمين على البطالة المساعدات الغذائية ومدفوعات الرفاهية والاعانات والمنح .

560- مبدأ الشفافية Transparency

وهو مبدأ تتبناه البنوك العامة والخاصة في معاملاتها مع عملائها بالإفصاح عن نوعية وموقف القروض وسلامة العمليات المصرفية وتخفيض مخاطر التعامل المصرفي بين رجال الأعمال والبنوك حتى يمكن اتخاذ قرارات استثمارية سليمة من جانب المستثمرين المحليين والأجانب .

561- نموذج الفجوتين Two-gap model

هو نموذج نظري يشرح المساعدات الأجنبية ومقارنة بين فجوتي الإدخار والصرف الأجنبي لتحديد تأثير ذلك على معدلات النمو الاقتصادي .

562- عدم التأكد Uncertainty

هو الوضع الذي تكون فيه نتائج الأنشطة الاقتصادية غير معروفة مسبقاً ومن ثم فهناك إحتمال لعدم تحقق الأهداف المرسومة مسبقاً .

انظر مصطلح المخاطرة ، وهي أكثر من المخاطرة .

563- التخلف Underdevelopment

هو الوضع الاقتصادي المتدهور جداً والذي يتصف بانخفاض مستويات المعيشة إلى درجة الفقر المطلق ، انخفاض نصيب الفرد من الدخل ، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي ، إنخفاض مستويات الاستهلاك ، تدهور الخدمات الصحية ، ارتفاع معدلات الوفيات ، ارتفاع معدلات المواليد ، الاعتماد على الاقتصاديات الأجنبية وانخفاض القدرة والحرية في الاختيار بين الأنشطة التي تشبع الحاجات البشرية . انظر عكسها مصطلح التنمية .

564- التوظف الناقص Underemployment

هو الوضع الذي يكون فيه الأشخاص يعملون أقل مما يرغبون هم حقاً في عمله يومياً أو أسبوعياً أو شهرياً أو أكثر من ذلك . انظر مصطلح فائض العمالة ، البطالة المقنعة ، البطالة المفتوحة .

565- تكلفة الوحدة Unit cost

هي التكلفة المتوسطة لكل وحدة منتجة من السلع أو الخدمات الاقتصادية .

566- الأمم المتحدة U.N

هي منظمة دولية تم إنشاؤها بعد الحرب العالمية

الثانية لتحقيق مجموعة من الأهداف السامية وهي إصلاح النظام العالمي وحفظ الأمن والسلام الدوليين وتقليل الصراع وسوء الفهم بين الدول المختلفة وحل المنازعات بالطرق السلمية . ويصل أعضاء المنظمة في الوقت الحاضر لأكثر من 180 دولة من الدول النامية والمتقدمة والأقل نمواً .

567- مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (UNCED)

هو مؤتمر عقد في مدينة ريو دي جانيرو في شهر يونيو سنة 1992 بغرض دعم التعاون الدولي لتشجيع استمرار السياسات البيئية المتواصلة . ويعرف أيضًا بقمة الأرض . ويهدف لدعم التنمية وحماية البيئة في نفس الوقت .

568- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

(UNCTAD)

هو أحد منابر الأمم المتحدة الذي يهدف إلى دعم وزيادة التجارة الخارجية للدول النامية والأقل نمواً مع الدول المتقدمة ، والضغط على الدول المتقدمة لتقديم مزايا للصادرات القادمة من الدول النامية . وبدأ المؤتمر عام 1962 وعقد عدة مؤتمرات حتى الآن . وأول سكرتير عام له كان الاقتصادي المشهور راؤول بيربيش .

569- برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)

هو أحد مكونات الأمم المتحدة ويهدف بصفة أساسية إلى تشجيع التنمية في دول العالم الثالث من خلال تقديم الدعم المالي وغير المالي للمشروعات التي تهدف أساساً إلى تحقيق التنمية ، مع تقديمه لبعض مشروعات التنمية وتمويلها ، وتقديم برامج للتنمية الصحية والتعليمية والاجتماعية مع تقديم العون لإنشاء البنية الأساسية المؤسسية والصناعية والزراعية والإنشائية وخدمات النقل وغير ذلك .

570- منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونيسكو) (UNESCO)

هي وكالة أساسية من وكالات الأمم المتحدة تهدف إلى تشجيع التفاهم والتقارب الدولي من خلال توسيع نشر الأفكار والمعلومات والمعرفة عبر العمليات التعليمية والأعلامية مع تشجيع نشر الثقافات بين دول العالم وتحقيق التقارب الثقافي والتبادل العلمي والمعرفي وتبادل البرامج التعليمية والثقافية التي تدعم وتنمي الكتاب والمؤلفين والروائيين والفنيين والعلماء والمدرسين ، مع تبادل المعلومات والمعرفة والأفكار بين الدول الأعضاء .

571- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (هيئة المعونة الأمريكية) (USAID)

هي وكالة لتقديم المساعدات الثنائية من جانب حكومة الولايات المتحدة إلى حكومات الدول الأقل نمواً لمساعدتها في تحقيق التنمية الاقتصادية وكجزء من السياسة الخارجية الأمريكية . وغالباً ما تعطي المساعدات المقدمة من الهيئة في صورة منح تعليمية ، قروض بفوائد خاصة ومساعدات فنية بالإضافة إلى أن معظم أنشطة الهيئة تتكون من مساعدات غير اقتصادية مقدمة للدول الصديقة والمتعاونة مع الولايات المتحدة مثل اسرائيل ومصر والأردن .

572- عرض العمل غير المحدود

Unlimited supplies of labor

هو المرونة اللانهائية للعمل عند مستويات الأجور المعطاه في ظل نموذج القطاعين لآرثر لويس .

573- الانحياز للمدن Urban bias

وهو الوضع السائد في كثير من الدول الأقل نمواً حيث تنحاز أكثر لتنمية المدن على حساب الريف وهذا يؤدي إلى خلق فجوة كبيرة في التنمية بين المناطق الريفية والحضرية ويترتب عليه الهجرة بين الريف والحضر .

574- التحضر Urbanization

هو الزحف المستمر والنمو المتزايد لعدد المدن في المجتمع على حساب الريف وهو عملية النمو

الديموجرافي والاقتصادي للمراكز الحضرية ومنتشر أكثر في الدول النامية والأقل نمواً .

575- جولة أوروجواي Uruguay Rourd

وهي الجولة أو المؤتمر الأخير للجات الذي انتهى عام 1994 في المغرب لتعلن بداية تكوين منظمة جديدة خلفاً للجات هي منظمة التجارة العالمية (WTO) فضلاً عن اهتمام هذه الجولة ببعض القضايا الجديدة مثل القيود غير التعريفية على التجارة الدولية ، وتجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية .

576- القيمة المضافة Value added

هي كمية القيمة المضافة الإجمالية للمنتج في كل مرحلة من مراحل الإنتاج .

577- القيمة المقدمة Value premises

انظر مصطلح القيم (نظام القيم أو مجموعة القيم) .

578- القيم Values

هي المبادئ والمعايير واعتبارات الجودة المرغوب فيها . إن نظام القيم يهدف إلى الإرتقاء بالشخص وزيادة الفوائد والمكاسب له وتحقيق رفاهيته .

انظر مصطلح الاقتصاد المثالي .

579- نظرية تصدير الفائض في التجارة الخارجية
Vent- for- surplus theory of international trade

وهي نظرية لتفسير قيام الدول الأقل نمواً في التخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية ، حيث تستطيع من خلال التخصص والإنتاج الكبير أن تنتج كميات تزيد عن حاجة السوق المحلي ، ومن ثم تلجأ إلى توجيه ذلك الفائض إلى الأسواق الحرة (أسواق الدول المتقدمة) ومن ثم تستفيد من عوائد التصدير هذه وتستخدمها في إستيراد المنتجات المصنعة من الدول المتقدمة .

580- المجموعات المستفيدة (جماعات المصالح)
Vested- intereat groups

وهي مجموعات من الأفراد في معظم الدول النامية لها من النفوذ والقوى والتأثير الذي يسمح لها بالحصول على فوائد ومكاسب من ممارسة كثير من الأنشطة المحلية والدولية . ومن أمثلة هذه المجموعات في الدول النامية نجد لوردات الأرض (كبار ملاك الأراضي) والنخبة السياسية ، ورجال الجيش والمستثمرين الأجانب وملاك الثروة المحليين من القطاع الخاص وشيوخ البترول وغيرهم .

581- الحلقة الخبيثة Vicious cycle

وهي ظاهرة غير مرغوب فيها تنشأ من خلال العلاقات بين المتغيرات التي ترتب مشاكل معينة مثل حقلة الفقر ، حلقة التخلف ، حلقة البطالة . . . وهكذا فمثلاً الدخل المنخفض في الدول الأقل نمواً يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك ، والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض مستوى المعيشة ، ومن ثم إنخفاض إنتاجية العمل وانخفاض الدخل . . . وهكذا يدور الاقتصاد في حلقة مفرغة تبدأ بالفقر وتنتهي بالفقر أيضاً .

582- البطالة الاختيارية
Voluntery unemployment

وهي البطالة التي تكون بمحض إرادة العاملين وليسوا مجبرين عليها مثل البطالة الاجبارية .

583- العلاقة الحلزونية بين الأسعار والأجور
Wage-price spiral

تتمثل في الحلقة المفرغة ، حيث تكون الأسعار الاستهلاكية مرتفعة (على سبيل المثال بسبب تخفيض قيمة العملة) فهذا يتسبب في أن يجعل العمال يطلبوا أجور أعلى ، وبسبب إستجابة أصحاب الأعمال لطلبهم يتجهون لرفع أسعار المنتجات النهائية لتعويض ارتفاع الأجور ، ومن ثم تنشأ قوى التضخم من جديد وترتفع الأسعار ويطالب العمال برفع الأجور وهكذا) في شكل علاقة حلزونية مستمرة .

584- دعم (إعانة) الأجر Wage subsidy

هو الدعم المالي الحكومي للعمالة الخاصة من

خلال فرض ضرائب جديدة على فرص العمل المتحصل عليها .

585- البنك الدولي W.B

هو مؤسسة تمويلية دولية تضم 181 عضو من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ومقره في واشنطن بالولايات المتحدة ، أنشئ بموجب إتفاقية بريتون وودز عام 1944 ويهدف بصفة أساسية إلى تحقيق التنمية وتقديم الأموال لها لاسيما لدول العالم الثالث في شكل قروض ومساعدات فنية . كما يقوم البنك الدولي بتقديم قروض التنمية بشروط ميسرة .

انظر مؤسسة التنمية الدولية (IDA) .

586- منظمة التجارة العالمية WTO

هي التي أنشئت عام 1995 خلفًا لإتفاقية الجات بموجب جولة أورجواي الأخيرة للجات ومقرها جنيف بسويسرا وتهدف لإدارة النظام التجاري الدولي ودعم حرية التجارة .

587- معامل إعالة الشباب

Youth dependency ratio

هو نسبة الشباب من السكان الذين هم تحت سن الخمسة عشر عاماً بالمقارنة بالعمالة التي هي في سن العمل (من 15- 64 عام) في الدولة .